



حاشیہ السیلکوتی علی حاشیہ عبد الغفور علی الجامی

شرکتک بدایت تشکندنبرو کتب و رسائل عربیہ و ترکیہ غایت صحیح  
واہون فیئانہ نشر اولندبغی کی له الحمد اشو بیک اوچیوز سکر سنہ سی دخی  
مذکور کتابک تصحیحہ اہتمام ایله طبعنہ موفق اولنوب بیوک دیوزیتوسی  
حکا کر ارقہ زقاغندہ ( ۱۶ ) نومرولی مغازہ اولوب برنجی شعبہ سی  
حکا کردہ ( ۳ ) نومرولی دکاندہ وایکنجی شعبہ سی از میردہ کاغد جیلر  
ایچندہ بکرلی زادہ حافظ احمد طلعت افندینک ( ۱۶ ) نومرولی دکاندہ  
واو جنجی شعبہ سی قونیدہ صوفی زادہ محمد رضا افندینک دکاندہ  
ودردنجی شعبہ سی طربزون سپاہی بازارندہ کاش صحاف موسی افندینک  
دکاندہ و بشنجی شعبہ سی ارضرومدہ کلیسا قیوسندہ ملادود زادہ شمس الدین  
افندینک و کورجی قیوسندہ شیخ افندی یکنی سلیمان رفیق افندینک دکانلرندہ  
واتنجی شعبہ سی بارطیندہ قرہ قاش زادہ ابراہیم افندینک دکاندہ مکرم  
و مصارفات نقلیہ سی ضمیمہ استانبول فیئانہ صائققدہ در

وسلایکدہ استانبول چارشوسندہ مصطفی صدق افندینک

دکاندہ دخی صائققدہ در

( ناشری )

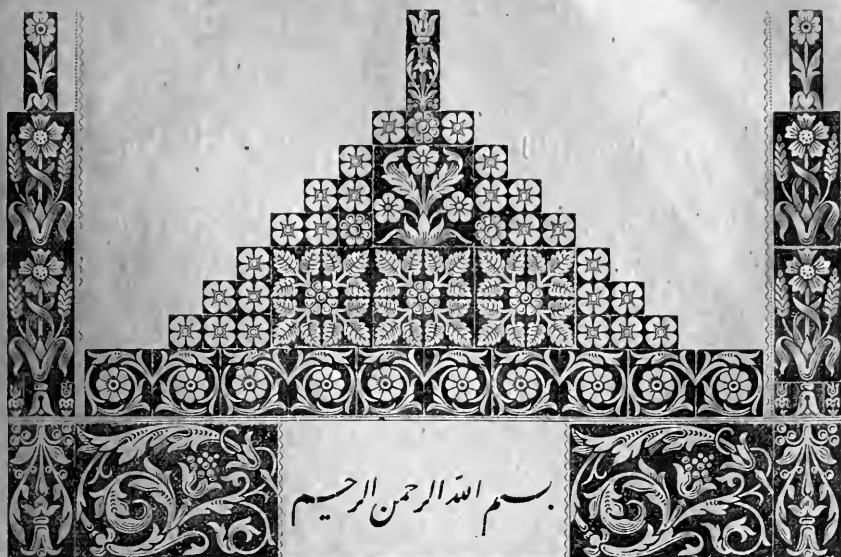
شرکت صحافیہ عثمانیہ مدیری الحاج ( احمد خلوصی )

۱۴ ذی القعدہ سنہ ۳۰۸ تاریخیلہ ( مطبعہ عامرہ ) ده صحیح

ایلیغینی ( ابراہیم ) افندینک تصحیحیلہ و معارف نظارت

جلیلہ سنک رخصتیلہ طبع اولنشدہ





بسم الله الرحمن الرحيم

يامن هو مصدر الكلمات وافعالها \* ومبتدأ العوامل واعمالها \* كل ما لا يليق بكبر يائه عنه منصرف \* وجيع الممكنات عن تصرفه غير منصرف \* امتلائت ظروف الكائنات بمعربات آياته وتلاثلت على حروف المكنونات مبنيات اماراته \* عرفها لمن القى السمع وهو شهيد \* ونكبرها على من في آذانه وقر وهو عنيد \* تولعت الاوهام في يدهاء جلاله \* واولعت الافهام بعقيد نواله \* اضمحل اسراره الخفية في ضمائر اولى البصائر \* واظهر علاماته الجلية على ابصار اولى الضمائر \* ووضع آثاره دالة على ذاته \* وافعاله ناطقة باسمائه وصفاته \* نحمدك جدا تفيض به شآبيب كرمك ونشكرك شكرا تزملة بجلايب نعمك \* ونصلي على من اسلته من سلالة معد بن عدنان \* وايدته بأوضح التبيان ومعجز البيان \* امارات حقه مرفوعات \* وعلامات صدقه منصوبات \* شرا ثعبه مجرورات الى يوم الدين مؤيدة \* واحكامه المؤيدة الى الحين مؤيدة \* وعلى آله الخيرة \* واصحابه البررة \* من لف لفهم صلح ونجا \* ومن نكب عن ردفهم طلع وغوى \* وبعد \* فهذه فوائد عالية يهتد بها راكها اعطاف الازهان \* وفرائد غالية تثبت العقول لاحتوائها الاوزان \* نادبها محيط خاطري واستنادي \* وسمع بها بسط من اليه في العلوم استنادي \* مرجع الفحول والاجلة \* منبع العقول والادلة \* امام الافاق بالاتفاق

استاذ الكل في الكل على الاطلاق \* رديف المتقدمين \* وخطريف المتأخرين \*  
ناقد السابقين \* وقائد اللاحقين \* عبد الحكيم بن شمس الدين \* ادامہ الله  
مادام بشير \* ولاح كوكب منير \*

وهذا دعاء لا يرد لانه \* لاصلاح اصناف البرية شامل  
معلقة على الخواشي المعلقة للفاضل الكامل \* والعالم العامل \* اللاري  
على شرح الكافية لزبدة العارفين \* وقذوة العالمين \* وحيد اوانه \* وفريد  
زمانه \* عبد الرحمن الجاني \* افاض الله تعالى عليه وابل الغفران \* واسكنه  
بجوارحة خيثار الجنان \* وعلى ذلك الشرح من حيث انتهت خواشي  
الفاضل المذكور وهو مباحث الاصوات الى آخره تكملة لها لايضاح  
معصلهما \* وتسهيل مجملهما \* وتذليل صعبهما \* وترميل شعابهما  
اسعافا لمقترحي اطلاع رموزه \* وانجا حاسائي افتتاح كنوزه \* فبلغ من المقاصد  
قاصيتها \* وملك من المحاسن ناصيتها \* فيا ايها الناظرون لا تتخذوا مأخذها  
سهلا سهلا \* وفي طريقكم بئرا معظلا \* وامعنوا فيها بعين الانصاف  
واستشرفوا اليها بلحاظ الاعتراف \* فخذوها وكونوا من الشاكرين \* وآخر  
دعوانا ان الحمد لله رب العالمين \* وانا المسكين الغريب \* عبدالله الملقب بالليث \*  
( قوله مصدر العلوم ) وهو الاظهر لكونه معدولا من جدت حمد الله الدلالة  
على العموم والدوام ولكثرة استعماله ( قوله اي كل جد الخ ) تفسير على كلا  
الوجهين واشارة الى انه لا فرق بين الجنس والاستغراق في افادة اختصاص  
جميع المحامد به تعالى انما الفرق بأن الجنس لا يحتاج الى معونة المقام الخطابي  
بمخلاف الاستغراق وعموم كل جد اي قول يشعر بالتعظيم او فعل كذلك  
مستفاد من اللام وعموم الاوقات من اسمية الجملة وعموم كل حامد من ترك  
الفاعل قصدا للعموم وفيه اشارة الى ان اختلاف الاعراض باعتبار محالها  
لايعتبر بالعرف والا لكان هذا العموم داخلا في كل حمد ( قوله او القدر  
المشترك ) في الرضى ان المصدر موضوع للحدث الساذج من غير اعتبار  
نسبته الى الفاعل او الى متعلق آخر والفعل مأخوذة في مفهومه النسبية  
وضعا فان اعتبر من حيث انه منسوب الى الفاعل فهو مبني للفاعل وان  
اعتبر نسبته الى متعلق آخر فهو مبني للفعول واذا لم يعتبر شيء منهما فهو القدر  
المشترك وقيل القدر المشترك ما يطلق عليه لفظ الحمد ( قوله الحاصل بالمصدر )  
المعنى المصدرى من مقولة الفعل او الانفعال فهو امر غير قار الذات والحاصل

بالمصدر الهيئة القارة المترتبة عليه فالجهد بالمعنى المصدرى ستودن والحاصل بالمصدر سپاس وليس المراد منه الاثر الذى يترتب على المعنى المصدرى كاللا لم على الضرب ( قوله اى للحرى يجنس الحمد ) اى الضمير راجع الى الجنس سواء كان اللام للجنس او الاستغراق وعموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما صرح به الفاضل فى تفسير قوله تعالى « وبعولتهن احق بردهن » وذلك ليفيدان غيره تعالى ليس جديرا بالحمد اصلا \* ثم ان الولي بمعنى الحرى ليس من اسمائه تعالى وانما هو بمعنى النصير او المتولى للامر القائم به بل لم يوجد بهذا المعنى فى الكتب المتداولة نعم ذكر فى الصحاح هو اولى به واخرى وفى شمس العلوم ولى البيع وغيره اذا صار اولى به فتفسيره بالحرى مبنى على قصده المعنى الوصفى دون ذاته تعالى بخصوصه على ان استعمال مبدأ الاشتقاق كاف فى الاشتقاق فان تم تم والا فلا وتفسيره بالحب او النصير او المتولى لا يساعد الذوق السليم كما ترى ( قوله وان الوهم ) عطف تفسيرى للتعين ( قوله صريحا ) بخلاف الحمد لله فانه تعليق بما يشعر بالعلية ضمنا لكونه علما للذات المستحق لجميع المحامد فكان التعليق به كالتعليق بالمشفق ( قوله من النبوة ) على وزن المروءة فى شمس العلوم النبوة الارتفاع وفى الصحاح والقاموس النبوة والنبوة ما ارتفع من الارض فان جعلت النبي مأخوذاً منه اى شرف على سائر الناس فأصله غير الهمزة فاعيل بمعنى مفعول وتصغيره نبي والجمع انبياء كاتقياء وان جعلته مأخوذاً من النبأ بمعنى الخبر لانه انبأ عنه سبحانه وتعالى فأصله الهمزة وتصغيره نبي وجعه نبأ كاسراء على ما قال سيويه من انه ليس احداً من العرب الا ويقول تنبأ مسلماً بالهمز غير انهم تركوا الهمزة فى النبي كما تركوها فى الذرية والبرية والخاسية الا اهل مكة فانهم يهزون هذه الاحرف ولا يهزون غيرها وانما جمع على الانبياء لان الهمز لما ابدل والزم الابدال جمع بجمع ما اصل لانه حرف العلة كعبد واعباد ولعدم احتياج الوجه الاول الى ارتكاب تكلف اختاره وقيل انه منقول عن النبي بمعنى الطريق لانه طريق الى الله تعالى ( قول انسان بعثه الله ) انما قال انسان ليشمل مريم ام عيسى عليه السلام فانه قال بعضهم بنبوتهما ( قوله اهل بيته ) اولاده وازواجه وخدمته كما جاء فى الحديث سلمان منا اهل البيت ( قوله كطاهر واطهار ) تنظير لاستشهاد لانه يحتمل التأويل المذكور ايضا قال فى شرح الكشف انه جمع طهر بمعنى طاهر كعدل وعادل وفى المطول اطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب ( قوله او جمع صعب ) بمعنى صاحب او جمع



صاحب على ما في الصحاح فيكون الاصحاب جمع الجمع ( قوله مخفف صاحب )  
يحذف الالف ويجوز ان يتعلق بكليهما ( قوله بناء على ما قيل ) متعلق بكلا  
الوجهين من ان فاعلا اسماء كان اوصفة ( قوله اى الذين ثبت الخ ) لما كان  
ظاهر الفقرة يقتضى ان يكون كل صحابي متأدبا بجميع آدابه صلى الله عليه وسلم  
بناء على ان الجمع المعروف والمضاف للاستغراق اذا لم يكن للعهد الخارجى  
وذلك باطل في نفسه ومستدع لاستواء جميع الصحابة في الفضل اولها بحمل  
الاسناد في الجمع الاول على التجوز مع ابقائه على العموم كافى قولهم « بنو افلان  
قتلوا فلانا » واليه اشار بقوله اى الذين ثبت فيما بينهم التأدب بآدابه ويجعل الجمع  
الثانى مجازا عن الجنس واعتبار الاختصاص المستفاد من الاضافة فيه اى  
جنس الادب من حيث انه مختص بذاته صلى الله عليه وسلم وقائم به واليه  
اشار بقوله والانصباغ بصبغته حيث أوردها بصيغة المفرد ولما كان الاتصاف  
بصفة الغير محال لعله بقوله للفناء فى ذاته ومعنى الفناء فى اصطلاح الصوفية  
تبديل الصفات البشرية بالصفات الالهية دون الذات فكما انها كلما ارتفع صفة  
منها قامت الصفة الالهية مقامها فيكون الحق سمعه وبصره كما نطق به الحديث  
كذلك حال الفناء فى النبى والشيخ وهذا مبنى على وحدة الوجود كما هو مذاق  
الشارح رحمه الله ولعل المحشى سمعه منه والافالظاهر المناسب للمقام ان المعنى  
الساعين غاية السعى فى التأدب بآدابه بحمل صيغة التفعّل على المبالغة  
والاضافة لمجرد الارتباط ( قوله اى ما سيتلى عليك ) وهو المعانى المدونة  
الموجودة بالوجود اللفظى ان كانت الخطبة الحاقية والاستقبال بالنظر الى  
المخاطب او الحاضرة فى الذهن ان كانت ابتدائية او الالفاظ الدالة عليها  
على تقدير جعلها مشارا اليها بتزيلها منزلة المبصر لكمال امتيازها وصيرورتها  
نصب العين كالمشاهد وفى هذا التعبير اشارة الى ان المشار اليه المعانى  
من حيث التدوين والترتيب الخاص لان المقصود مدح الكتاب والى ان  
خصوصية المحل غير معتبرة فى التسمية فالسمى المعانى المدونة بأى محل قامت  
كيلا يلزم الاشتراك او القول بالوضع العام ( قوله من الفيد ) فى التاج  
الفيد زياده شدة ومنه الفائدة فى القاموس فأدت له فائدة اى حصلت  
وفى الصراخ الفائدة آنچه داد و كرفته شود ازدانش ومال فلعله  
معنى نقل اليه من الوصفية ( قوله من الاشكال بمعنى الاشتباه ) اشكل الامر  
دخل فى اشكاله وامثاله ثم استعمل بمعنى الاشتباه ( قوله للمبالغة ) يعنى

في الاصل صفة جعل علما فان اعتبرت زيادة التاء حين النقل فهي اما  
 للمبالغة في كفايته للمبتدى في علم النحو اول النقل من الوصفية الى الاسمية  
 وان اعتبرت سابقة عليه فهي لتأنيث الموصوف ولما كان هذا الوجه محتاجا  
 الى زيادة اعتبار آخره وان كان فيه ابقاء التاء على اصله ( قوله لتوهم )  
 اى لمانع وهو توهم التأنيث ( قوله كناية ) اى المشارق والمغرب كناية عن جميع  
 الارض والاشتهار فيهما كناية عن الاشتهار فيه ( قوله من اول السرطان  
 الى اول الجدى ) وهو من غاية القرب من القطب الشمال الى غايته من القطب  
 الجنوبي ( قوله يعنى ستر الله ) حاصله اذا كان التعمد بمعنى الستر المطلق  
 فنسبته الى الضمير اما على سبيل التوسع للمبالغة او على حذف المضاف  
 اى تقصيراته وازدافه الغفران الى ذاته تعالى للاختصاص كيلا يلزم كون  
 الشيء آلة لنفسه اذ يصير المعنى ستر الله ذنوبه بستر ذنوبه ( قوله من غير سابقة  
 عمل ) يقال له سبقة وسابقة في هذا الامر اذا سبق الناس اليه فالمعنى من غير  
 سبق في العمل ( قوله ويجوز الخ ) اى يجوز ان يكون الستركناية عن الاحاطة  
 حينئذ لا حاجة الى التوسع او الحذف ولا الى جعل الاضافة للاختصاص  
 ( قوله قال في التاج التعمد كناه پوشيدن الخ ) يعنى ان التعمد اذا كان  
 بمعنى ستر المعصية فان قصد بالاضافة الاختصاص كان مفاد الكلام المعنى  
 الاول من غير احتياج الى معونة التوسع او الحذف وان لم يقصد لا يمكن حل  
 التعمد على المعنى الحقيقي لاستلزامه آلية الشيء لنفسه فلا بد من تجريده  
 عن بعض المعاني وهو الذنب وحله بمعنى الستر مطلقا ليصح جعله كناية  
 عن الاحاطة فان ستر ذاته بالغفران يلزم ان يكون مخاطبه لاستر ذنوبه بخلاف  
 ما اذا حل بمعنى الستر مطلقا فانه حينئذ لا يحتاج في جعله كناية الى معونة  
 التجريد فالخاصل ان جعل التعمد بمعنى الستر مطلقا احتياج استخراج المعنى الاول  
 الى معونة التوسع او الحذف وان جعل بمعنى ستر الذنوب احتياج استخراج المعنى  
 الثانى الى التجريد ( قوله التلهف الخ ) فالتلهف الحسرة والحزن على فوات  
 المطلوب والتأسف الحسرة والحزن على نزول المكروه ( قوله جعل  
 الاسباب الخ ) ويشترط ان يكون المطلوب خيرا فانه اذا كان شرا يقال له  
 الخذلان ( قوله الحسب الخ ) يعنى انه في الاصل مصدر استعمل بمعنى اسم  
 الفاعل ( قوله عطف على جملة وهو حسبي ) وكلاهما انشائيان وكذا قوله  
 وماتوفيقى الابالله والواو فيه اعتراضية وهو تذييل لدفع توهم العجب الناشئ

عن الكلام السابق ( قوله لتضمنه معنى الفضل ) فانه بمعنى يحسنبنى ( قوله  
والمخصوص الخ ) يجوز تقديم المخصوص نص عليه في المفتاح ( قوله اى ترك  
التصدير ) فسر النفي بالترك ليكون فاعل الفعل والمفعول له متحدا فانه شرط  
نصبه عنه الجمهور اذ لا يصح جعله علة للتصدير ولو جعل علة للنفي بتأويل  
اتنى التصدير ففاعله التصدير وفاعل الهضم المصنف ( قوله بتحليل )  
التحليل درخيال انداخت اى تخيله لنفسه دفعا للمجب بهذا التصفيف الاتيق  
فان النفس اطوع للخيالات من العقولات ( قوله من حيث انه صنعه )  
اشار بذلك الى ان الحيثية في عبارته للتقيد وان كان الشائع في تقيد الشئ  
بنفسه افادة الاطلاق وذلك يحمل الاضافة في الحيثية على الاختصاص  
لكونه مصنوعا له ( قوله فانهم انما يستحسنون الخ ) بدليل تركهم فيما  
لايعتسبون به كالمكتبات والامور الخسيسة ولان المأموره في الحديث  
افتتاح امرذى بال وشرف ( قوله لكن ببق توهم الخ ) انما قال توهم اما لانه  
قد اندفع بقوله بأن جعله جزأ واما لانه مبني على جعل الباء في الحديث صلة  
الابتداء فيفيد كون الحمد جزأ للبتداء به وهو توهم اذ لايصح ذلك الا فيما هو  
من قبيل الالفاظ مع ان المأموره بالابتداء في كل امرذى بال فهو بال الملايسة  
اى لم يبدأ ذلك الامر ملتبسا بالحمد لله فيكون المأمور به التلفظ به في أول  
الامر لا الجزئية وهو حاصل جواب الشارح ( قوله اى عن احوال منسوبة  
اليهما من حيث الخ ) قيد الحيثية مستفاد من جعل محط الفائدة الاختصاص  
المستفاد من الاضافة او بماقرر من ان الامور المختلفة بالاعتبار يجب اعتبار  
قيد الحيثية فيها وفائدة الحيثية الاحتراز عن الاحوال المنسوبة اليهما باعتبار  
امر اعم ككونهما عرضا ومسموعا غير قار الذات او باعتبار امر اخص  
ككونهما فضيحا او غير فضيح وانما لم يقل عن احوال عارضة لهما من حيث  
انهما كذلك كايشعر به تعريف الموضوع بمايجب فيه عن عوارضه الذاتية  
اشارة الى ان هذه الاحوال امور اعتبارية اعتبرها النحاة لمعرفة كيفية  
التركيب العربية صحة وسقاما ( قوله سواء ثبت الخ ) البحث اثبات المحمول  
للموضوع والبحث عن العوارض الذاتية لموضوع باثباتها لنفسه  
اولنوعه اولعرضه الذاتي اولنوع عرضه ولما كان القسمان الاخيران راجعين  
الى القسم الثاني لان الموضوع المقيد بالذاتي قسم من الموضوع اكتفى المحشى  
على القسمين وفائدة قيد الحيثية ان الشئ الواحد قد يكون قسمين لموضوعين فن

حيثية يبحث عنه في علم ومن اخرى في آخر ( قوله وفيه اشارة ) وليس بياناً  
للموضوع قصداً حتى يرد ان التصريف والمعاني والبيان والبديع والنحو  
بل جميع العلوم الادبية يشترك في ان موضوعه الكلمة والكلام فلا بد من  
اعتبار الحيثية حتى يتميز موضوعه عما عداه بأن يقال موضوعه الكلمة  
والكلام من حيث يعرف بهما كيفية التركيب العربي صحة وسقاماً ( قوله رداً  
على من قال أن موضوعه الكلمة او الكلام الخ ) هرباً من لزوم تعدد الموضوع  
لكن تعدد الموضوع جائز اذا تحققت جهة الوحدة ( قوله تكلف ) لان  
كلا منهما مبحث عنه في العلم وبكل منهما يعرف كيفية التركيب العربي  
فجعل البحث عن احدهما تبعاً للآخر تكلفاً وبقي انه يبحث فيه عن احوال  
المركب الغير الاسنادي ايضاً فيجب ان يجعل موضوعه الامور الثلاثة اللهم  
الا ان يقال انه لقلّة مباحثه لم يعتد به وجعل راجعاً الى احدهما والصواب  
ان موضوعه اللفظ الموضوع باعتبار صدقه على كل واحد من الاقسام الثلاثة  
( قوله اي لم يتصورا ) اشارة الى ان لم يعرفا من المعرفة لامن التعريف اذا البحث  
عن احوالهما موقوف على معرفتهما لاعلى التعريف ( قوله ولما ثبت وجوب  
تصورهما الخ ) دفع لما يرد من ان توقف البحث على المعرفة لا يستلزم توقفه  
على التعريف خصوصاً على هذا التعريف فلا يتم التقريب وحاصل الدفع  
انه لما ثبت وجوب تصورهما عرفاً بهذين التعريفين لتحصيل ماهو الواجب  
لالو جوبهما بخصوصهما والفاعل المختار اذا ظهر له طريقان في تحصيل  
المقصود يختار ايها شاء بارادته والمرجح ارادته كما هو طريقة اهل الحق  
( قوله ان قيل الخ ) لا يخفى ان البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث  
انهما كذلك موقوف على تصورهما بوجه مسأولهما ليتمكن من اثبات  
الاحوال المنصوصة لهما والتعريف انما يتوقف على تصورهما مطلقاً فلا  
ورود لهذا البحث بعد اعتبار قيد الحيثية في قوله لم يصح البحث عن احوالهما  
الخ فالاولى اسقاط الحيثية واسقاط هذا البحث الذي تكلف في دفعه  
اعتبار حال المتعلم الغير المخاطب وهو الحق ( قوله وجد جهة التقدم الخ )  
وهي الجزئية اماجزئية الفرد للفرد فظاهر واماجزئية المفهوم للمفهوم فلانه  
اخذ في تعريف الكلام الكلمة باعتبار ما صدق عليه حيث جعل عنواناً  
للملاحظة ومن لم يفهم وقع في حيص بيص ( قوله توافقت الخ ) لان التصور  
يتبع التلفظ والتلفظ يتبع الكتابة فتقدم الكتابة يستلزم التقدم في

الوجودين اللفظي والذهني والتقدم في الوجود الخارجي متحقق فتوافقت الكل في التقدم ( قوله الاشتقاق الخ ) تعريف للاشتقاق باعتبار العلم وحذف قولهم فترد احدهما الى الاخر اشارة الى انه ليس داخل في الحدبل هو بيان لتعيين المشتق والمشتق منه فالردود مشتق والمردود اليه مشتق منه ( قوله تناسبا ) اشار به الى انه لا بد من التغير بين المعنيين بوجه فلا يجعل المقتل مصدرا مشتقا من القتل وكلمة اول التقسيم وبيان انواع المحدود من الاشتقاق الصغير والكبير والا كبر لالا بهام والتشكيك ( قوله وقد اشار الخ ) حاصل ما ذكره الشارح رحمه الله في بيان تناسب المعنوي هو ان المدلول الالتزامي للكلمة والكلام وهو تأثير معانيهما في النفوس تشبيه بالمعنى المطابق للكلم في كون كل منهما فردا للتأثير وحاصل وجه البعد ان تشبيه تأثير المعنى مطلقا بالجرح غير مناسب لانتفاء مرجح اعتبار الجرح مشبهابه وان اريد تشبيه تأثير يصحبه الا لم به كان التشبيه مناسباً لكن هذه مناسبة بعيدة من انهم خلفاً فانها مناسبة باعتبار ما يترتب على معاني بعض افرادهما غير لازمة لشيء من معانيهما فان تأثير المعاني باللام يختلف بحسب الاشخاص والاوقات والاحوال وحاصل ما ذكره المحشي ان تناسب المعنوي اشتراكهما من حيث أنفسهما اى مع قطع النظر عن المعنى في المدلول الالتزامي وهو التأثير التابع للقوة التي هي المدلول الالتزامي لجوهر الحروف ( قوله مع ان المناسب الى آخره ) لا يخفى بعد هذه المناسبة مع وجود المناسبة ( قوله تأثير أنفسها ) اى انفس الكلمة والكلام والكلم من غير نظر الى معانيها ( قوله ونقش الصور في الازدهان ) اى صور ذواتها ( قوله ما يترتب عليهما ) اى على القرع ونقش الصور من الافعال والانفعال فانه يترتب عليهما جذب الملائمات ودفع المناقرات والاقدام والاحكام والتألم والتلذذ والانقباض والانبساط والفرح والغم وغير ذلك ( قوله من مستتبعات ) خبر ان ( قوله مدلول الكاف واللام والميم ) اى المدلول الالتزامي لهما لكون الكاف من الحروف الشديدة واللام والميم من المجهورة ( قوله فان تقاليها الخ ) يقال ملكت العجين اذا شدت بجذبه ويقال كل الشيء اذا تم في التمام قوة ذلك الشيء ويقال ملكت البئر اذا قل مأوها فانها لقوتها وعدم رخاوتها يقل مأوها والممك جلاء يكتمل به العين فان الاحتمال يوجب القوة ( قوله فالكلمة ) فذلك لما تقدم اى فصل من ذلك التفصيل ان اللفاظ الثلاثة متساوية

للاقدام في المدلول الالتزامي لها وهو تأثيرها في الاستماع والاذنهان لاجل القوة المفهومة التزاما من جوهر تلك الحروف فيكون بينها تناسب معنوي من حيث اتحاد مدلولها الالتزامي واما كون الكلمة والكلام فرعين للكلم فلكونهما مشتبهين على الزيادة من حيث الحروف والحركات ( قوله لوجب التأنيث ) لكونه مسندا الى ضمير جمع غير العقلاء ( قوله واليه ذهب صاحب الصحاح ) فانه قال الكلم لان يكون اقل من ثلاث كلمات لانه جمع كلمة ( قوله فان الصاعد الخ ) يعنى ان تأنيث الضمير وان كان ظاهرا بالنسبة الى لفظ الكلم الا ان الصاعد في الواقع ليس الابعضها فيجوز تذكره باعتبار تأويله بالبعض هذا كتذكير الضمير الزاجع الى المؤنث بتأويله بالشخص على ما تقرر من ان المرجع اذا كان مذكرا باعتبار ومؤنثا باعتبار آخر يجوز تذكر ضميره وتأنيثه وليس مراد الشارح رحمه الله ان لفظ البعض ههنا مقدر على ما وهم ( قوله يقتضى تعريف المصطلح ) لانه المبحوث عنه في العلم ( قوله لاتعريف الفرد النوعي ) اى لا يقتضى المقام تعريفه بهذا العنوان وان كان متحدا بالمصطلح عليه ( قوله ولايان الطرد ) اى لا يقتضى المقام بيان اطراد تعريف الكلمة وكونه شاملا لجميع افرادها كما قيل اذ المقصود معرفة ما يبحث عن احواله فالزائد عليها زائد على مقتضى المقام ( قوله والتعريف الخ ) عطف على ان المقام يقتضى تعريف المصطلح اى التعريف ليس الاتصوير حقيقة المعرفة اما بالكنه او بالوجه من حيث هى مع قطع النظر عن تحققه في ضمن فرد او افراد ( قوله فاللام للجنس والطبيعة ) اى الماهية من حيث هى وفي عطف الطبيعة عليه اشارة الى ان ليس الجنس ههنا بالمعنى الاعم الشامل للطبيعة والاستغراق والعهد الذهني ( قوله ولقائل ان يمنع الخ ) يعنى انه كان في اللغة فيه معنى الوحدة الفردية ثم لما نقل الى المعنى الجنسى المصطلح عليه لم يعتبر فيه معنى الوحدة فالتاء حينئذ لمجرد التأنيث اللفظي ( قوله على تقدير الخ ) احتراز عن القول بوضعها للمفهوم من حيث هى والوحدة مدلول توين التنكير ( قوله وليس التاء الخ ) رد على الفاضل الهندي حيث منع التجريد مستندا بان التاء نص فيه ( قوله بدليل كلمتين الخ ) فيه ان الوحدة المعتبرة في كل منهما في نفسه لا ينافي التعدد الذي هو مدلول التثنية من حيث اجتماعهما نعم لو كان مدلول التاء الوحدة بمعنى الانفراد وعدم الاجتماع مع آخر لوجب التجريد كيف وقد عرفت التثنية بما لحق باخره الف او بام مفتوح



مقابلها ونون مكسورة ليدل على ان معه آخر من جنسه ولك ان تقول لو كان التاء ناصفي في الوحدة لماجاز كأه بالجنس وكأ للواحد ( قوله وتسليم مامنناه ) بقوله ولقائل ان يمنع ( قوله طبيعية كانت ) اى حقيقة كانت كالانسان او اعتبارية كما قيل فيما نحن فيه فالمراد بالصناعة ما يتعلق بالاعتبار والاصطلاح سواء حصلت بالصناعة اولا ( قوله ويمكن ان يجاب الخ ) يعنى نقلت الكلمة من المعنى اللغوى اعنى اللفظ الموصوف بالوحدة الشخصية الى المعنى الجنسى الموصوف بالوحدة الجنسية ( قوله فيجوز الخ ) فيقال فيما نحن فيه جنس الكلمة الذى هو واحد بأن يعتبر اللام مقدما فى المعنى على التاء كما فى التلفظ رعاية لجزالة المعنى او يقال الكلمة الواحدة التى هى جنس كما هو ظاهر من دخول اللام بعد التاء وفيه اشارة الى دفع مايتوهم من استدراك قوله والواحد بالجنسية لانه يكفى لدفع المناقاة اتصاف الجنس بالوحدة ( قوله ورمى شئ من الفم ) يعنى ان اللفظ فى اللغة يقال لمطلق الرمى سواء كان من الفم او غيره ورمى شئ من الفم حرفا او غيره وللتكلم والشارح رحمه الله اختار انه لمطلق الرمى اذ لو كان موضوعا لواحد من المعنيين الاخيرين يكون استعماله فى المطاق على سبيل الاشتراك والمجاز والاصل ينفيهما بخلاف ما اذا كان موضوعا للمطلق فان استعماله فيهما على سبيل الحقيقة من قبيل استعمال المطلق فى المقيد ( قوله خروج المنوى الخ ) لعدم كونه ملفوظا بالمعنى اللغوى ( قوله المراد باللفظ الخ ) لا يخفى ان هذا التعميم اما بطريق التجوز او بطريق النقل والاول ينفيه مقام التعريف فتعين الثانى ( قوله لم يريدوا باللفظ الا المعنى الخ ) فصار المعنى اللغوى اعنى الملفوظ حقيقة متروكا فى استعمالاتهم وهذا معنى النقل ( قوله من قبيل تسمية المسبب باسم السبب او من قبيل تسمية الخ ) فان ائتلف سبب لحصول اللفظ ومتعلق به فيجوز اعتباره كل واحدة من العلاقتين ( قوله وليس فيه مؤنة تعدد النقل ) بخلاف الوجه الثانى فان فيه نقلا من المعنى المصدرى الى الملفوظ ثم الى مايتلفظ به الانسان ولا يخفى ان استعماله بمعنى الملفوظ بطريق المجاز لا بالنقل لان يراد بالنقل المعنى اللغوى ( قوله وهذا اقرب ) لقرب وجه المناسبة الى الفهم ( قوله ابتداء او بواسطة ) كما ذكره على تقدير كونه من الرمى مطلقا ( قوله والباء للنعدية ) لالسببية والالآة حتى ينتقض بالانسان ونحوه ( قوله وليس فيه دور الخ ) تصريح لما علم ضمنا من تفسير

المتلفظ بكيفية ( قوله اختلفوا ) فانها دالة على الفاعلية والمفعولية والاضافة  
 فذهب الشارح الرضى الى انها موضوعة لهذه المعاني فتكون كلمة وبعضهم  
 الى ان الموضوع هو اللفظ الموضوع الموصوف بها بالوضع النوعى فلا تكون  
 كلمة ( قوله من تحقيق معنى التلفظ ) حيث اعتبر ان يكون متعلقة الكلام  
 او الحرف والحركة ليست شيئاً منهما ( قوله وفيه بحث الخ ) يعنى انه وان خرج  
 عما يلفظ به على التحقيق المذكور لكن تعميم التلفظ بقوله حقيقة او حكماً  
 يدخلها لكونها مشاركة للملفوظ اعنى الواو والالف والياء فى الدلالة على  
 المعاني الثلاثة ( قوله انما قيده الخ ) يعنى الظاهر ما يلفظ به مطلقاً لكن  
 لما لم يكن تلفظ غير الانسان من الملك والجن معلوماً قيد بذلك تقريباً للتصوير  
 من الفهم فالقيد المذكور للتصوير لا للتقيد ( قوله اى تلفظ الخ ) اشارة  
 الى ان قوله حقيقة او حكماً صفة لمصدر محذوف اى تلفظاً ثانياً له فى حد ذاته  
 بان يكون من قبيل الحرف والصوت او تلفظاً ثابتاً بالنظر الى الاحوال  
 بان يشارك الملفوظ فى الاحوال ( قوله فاستعمل الخ ) بيان لكيفية ارادة  
 الموضوع من المستعمل بانه مجاز مرسل اما باعتبار المشاركة فان ما يصح  
 استعماله مشارف للاستعمال او باعتبار ذكر الخاص واردة العام ( قوله لانه  
 فى الاصل مصدر ) والمصدر يستوى فيه الواحد والكثير لانه موضوع  
 للحديث المطلق ولذا لا يثنى ولا يجمع ( قوله اى الملفوظ به الحقيقى ) فسر ذلك  
 ليصح مقابلته بالحكمى والا فكلاهما افظ حقيقى لكونهما فردين له ( قوله  
 الذى هو اعم من الحرف ) اى صدقاً ان فسر الحرف بصوت يعتمد على الخارج  
 ووجوده ان فسر بالكيفية العارضة للصوت فذكر نفي الصوت مبالغه فى نفي  
 كونه ملفوظاً فلا يؤولهم الاستدراك فى شرح التسهيل المستكن مالا صوت له  
 فى اللفظ والبارز ماله صوت فى اللفظ ( قوله ولا ادرى انه من اى مقولة هو )  
 تحقيق المقام يقتضى بسطاً فى الكلام وهو انه لاشك ان ضرب فى زيد  
 ضرب يدل على الفاعل ولذا يفيد التقوى بسبب تكرار الاسناد بخلاف  
 ضرب زيد فلا يقال ان فاعله هو المقدم كما ذهب اليه البعض ومنعوا وجوب  
 تأخير الفاعل فاما ان يقال ان الدال على الفاعل الفعل بنفسه من غير اعتبار  
 امر آخر معه وهو ظاهر البطلان والا لكان الفعل فقط مفيد المعنى الجملة  
 فلا يرتبط مع الفاعل فى نحو ضرب زيد فلا بد ان يقال ان الواضع اعتبر مع الفعل  
 حين عدم ذكر الظاهر امراً آخر عبارة عما تقدم كالجزء والتمة له واكتفى

بذكر الفعل عن ذكره كما في الترخيم يجعل ما بقى دليلا على ما القى نص عليه  
الرضى فيكون كالمفروق ولذا قال بعض النحاة ان المقدر في نحو زيد ضرب ينبغي  
ان يكون اقل من الف ضربا بنصفه او ثلثه ليكون ضمير المفرد اخف من ضمير  
التثنية ولما لم يتعلق غرض الواضع في افادة ما قصد منه باعتباره بعينه  
لم يعتبره بخصوصية كونه حرفا او حركة او هيئة من هيئات الكلمة بل اعتبره  
من حيث انه عبارة عما تقدم وكالجزء له فلم يكن داخلا في شيء من المقولات  
ولا يكون من قبيل المحذوف اللازم حذفه لانه معتبر بخصوصه وبما ذكرنا لك  
ظهر دخوله في تعريف الضمير المتصل لكونه لفظا حكيميا موضوعا لغائب  
تقدم ذكره وكالجزء مما قبله بحيث يصح التلفظ الحكمي الا بما قبله فظاهر  
فساد ما قيل من انه الفاعل المعقول واعتبر جزء من الكلام المفروق بجعله  
جزء من الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا  
وتارة ممكنا جسميا او عرضيا وتارة من مقولة الصوت بان رجيع الضمير  
الى الصوت مقوله « ليس من مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغي الخ » لانه  
حينئذ كيف يصح جعله قسما من الضمير لان الوضع معتبر فيه وقد تنبه ذلك  
القائل لهذه الدقيقة في شرح الرسالة الوضعية فالجأ الى اعتبار الوضع  
الحكمي وهذا اعجب من الاول لانه لا بد من المغايرة بين الموضوع  
والموضوع له وان كان حكيميا وانه اى حاجة الى اعتبار هذا الوضع  
وما الدليل عليه وكذا ظهر فساد ما قيل انه معدوم فلا يكون داخلا في شيء  
من المقولات لانه ان اراد انه معدوم مطلقا فباطل لتعلق الوضع به واعتبار  
اتصاله وان اراد انه معدوم من اللفظ وان كان موجودا في نفسه فلا يفيد (قوله  
قال المصنف رحمه الله في الايضاح) لما كان باب المفعول باعتبار مفعوليت  
حكمه الحذف من غير تقدير قبل عند عدم التلفظ به محذوف في كل موضع  
ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه الوجود عند عدم التلفظ به حكمه  
بانه موجود والا فالضمير في قولك زيد ضرب في الاحتياج اليه كالضمير  
في قوله تعالى « ولكنم فيها ماتت همتي انفسكم » وان كان احدهما فاعلا والاخر  
مفعولا انتهى فقههم منه الخشي ان الفرق بين المنوي والمحذوف مجرد اصطلاح  
والا فهم متساويان في كونهما محذوفين من اللفظ معتبرين في المعنى وليس  
كذلك بل مراده ان عند عدم التلفظ بالفاعل يحكم بوجوده ويجعل في حكم  
المفروق لدلالة اتصاله عليه عند تقدم المرجع فهو معتبر في الكلام دال على

الفاعل فيكون منويا بخلاف المحذوف فانه حذف من الكلام استغناء  
بالقرينة من غير جملة في حكم الملفوظ واعتبار اتصاله بما قبله فيكون محذوفا  
غير منوى وان كانا مشتركين في احتياج صحة الكلام الى اعتبارهما فعلى  
هذا يكون كلامه موافقا لما قاله القوم ( قوله كناية عنه ) لكونهما  
مرفوعين مثل ذلك المقدر ( قوله فهو عاربه ) لان المقدر هو هذا المصرح به  
كيف ذا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ماضرب الالهو \*  
فان قلت بل المفصول المصرح به غير المتصل فهو تحكم كذا في الرضى ( قوله  
عطف على قوله ليس الخ ) والجامع ان المعطوف عليه لا يثبت انه ليس لفظا  
حقيقيا والمعطوف لا يثبت انه لفظ حكمي ( قوله لانه على تقدير وجوده الخ )  
انما قال ذلك ليشمل المحذوف الواجب الحذف ( قوله يتلفظ به الانسان ) لكونه  
من مقولة الحرف ( قوله وكلمات الله تعالى داخله فيه الخ ) اعلم ان هذا الكلام  
اشارة الى سؤال وجواب اوردهما السيد قدس سره في حواشيه على شرح  
الرضى ومنشأه ما وقع فيه من ان اللفظ خاص بما يخرج من الفم فلا يقال  
لفظ الله كما يقال كلام الله حيث قال قيل فيكون اللفظ اخص من الكلمة  
لانهما تطلق على مفردات كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه في حدها \* واجب  
بان المراد ما هو لفظ حقيقة او حكما ليتناول الضمائر المنوية ولا شك ان تلك  
الكلمات من شأنها ان يتلفظ بها قطعاً بل هي ملفوظة بالفعل وان لم تكن  
ملفوظة بالقياس اليه تعالى انتهى \* فلا اعتراض بهذه الكلمات الالهية  
التي وصلت اليها ونقرؤها وانه لاشبهة في دخول كلمات الملائكة والجن كيف  
وقد قال المحشى رحمه الله آتفا ان قيد الانسان لتقريب تصوير اللفظ من  
الفهم والا فالمراد مطلق التلفظ وحاصل الجواب الذي اختاره الشارح وهو  
الاخير في كلام السيد قدس سره ان كلماته تعالى انما لا يقال لها لفظ بالقياس  
الى ذاته تعالى فلا تكون كلماته الفاظا من هذه الحيثية وهي الفاظ في انفسها لانه  
يتلفظ بها الانسان في بعض الاحيان اى حين القراءة وحاصل الجوابين الباقيين  
ان كلماته تعالى ليست الفاظا باعتبار المعنى اللغوى وهو ما يخرج من الفم  
بل بالمعنى الاصطلاحي اعنى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما او ما من شأنه  
ان يتلفظ به فعلى هذين الجوابين تكون كلماته تعالى الفاظا بالقياس الى ذاته تعالى  
ايضا وانما تركهما الشارح رحمه الله لان جعلهما الفاظا حكمية والتأويل  
بما من شأنه انما يناسب ان يصار اليه اذالم تكن الفاظا حقيقة فاذا عرفت ما

ذكرنا لك ان ماذكره المحشى بقوله لا يقال لاموقعه اصلان الكلام في  
الكلمات الالهية التي وصلت اليها لانها هي قائم بذاته تعالى وكذا بقوله  
ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار الخ كيف وخروج الكلمات القائمة بذاته تعالى  
او المعلومة له او بما يظهره في امر آخر سوى الانسان لا يضرنا حتى يتحمل  
لادخالها اذ تدوين النحو انما هو لمعرفة الالفاظ التي تلتفظ بها ( قوله اذا ثبت  
ان لكلمات الله تعالى ) كما ذهب اليه الخبابة من ان كلامه تعالى هو هذه  
الالفاظ المتلوة بهذا الترتيب والقراءة حادثة والمقروء قديم والكرامية من جواز  
قيام الاحداث بذاته تعالى ( قوله جمع نصيب ) على وزن فعيلة كصحف وصحيفة  
في شمس العلوم النصب بضمين وبالتخفيف العلم ويقال هو جمع نصيب ( قوله  
الذي هو اول اجزاء التعريف ) قيد بذلك لانه لو كان غير داخل في الجزء الثاني  
مثلا مع دخوله في الجزء الاول احتج في تصحيح التعريف الى اعتبار قيد  
هو الجزء الثاني كلمهات فانه غير داخل في الوضع ودخل في اللفظ ولا بد  
في تصحيح التعريف من اعتبار قيد الوضع ( قوله لم يحتج الخ ) معنى هذا انني  
وكذا ما في قول الشارح رحمه الله انه لا قيد ههنا ولا احتياج من قبل  
لا يهتدى لمثله اى لا هتداء ولا منارة وفيه اشارة الى ان قول من قال انه احتراز  
عن الدوال الاربع غلط من وجهين لاشتمال كلامه على انه لا بد من اخراجها  
من التعريف وان هذا القيد مخرج لها فاندفع ما قيل من الظاهر ان تقول  
فلا معنى لاجراجها به ردا على من قال انه احتراز عنها ولا وجه لنفي الاحتياج  
الى اعتبار قيد ( قوله حتى يلزم علينا الخ ) وهذا الاحتراز وقع من المصنف  
رحمه الله في شرحه فلذا تعسفوا في تصحيحه ولعل مراده انه زيد لفظ ولم يكتف  
بالموضوع لمعنى مفرد مع كونه اخصر احترازاً من دخول الدوال الاربع  
لما بينهما من العموم والخصوص من وجه ( قوله واما لما سأتى ) في قوله  
فانه لا يقال لفظة واحدة وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله في الايضاح  
( قوله وقد انتفت ههنا الخ ) لانه مصدر لا يحتمل الضمير ويستوى فيه المذكر  
والمؤنث ( قوله يجعل المعنى حيزا للفظ ) اذ بذلك التعمين يستقر في ذلك المعنى  
ولا يتجاوز عنه الابقرينة كاستقرار الشيء في الحيز ( قوله ملحوظ بخصوصه )  
بان يلاحظ بخصوص جواهره وهيئته او بعمومه بان يلاحظ بامر اعم  
يشمله وغيره وكذا الحال في جانب الموضوع له فههنا احتمالات اربعة  
ان يلاحظهما بخصوصهما كما في الاعلام واسماء الاشارة او يلاحظ

الموضوع بخصوصه والموضوع له معموله كما في المضمرات والمبهضات او عكس ذلك كما في المشتقات والمركبات وأما الاحتمال الرابع وهو ان يلاحظهما بمعومهما فغير متحقق اقول ولعل المنوى من هذا القيل على ما عرفت من تحقيقه توهم انه يجعل له مشابهة المحرف الموضوع بذلك المعنى فلا حاجة الى التصريح بقيد التواطئ لاخراج المحرفات كما في الرضى (قوله ان كانت الباء الخ) ذكر السيد قدس سره في شرح المفتاح وحواشى الكشف الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص ان يستعمل باد خال الباء على المقصور عليه فيقال اختص الجود يزيد اى صار مقصورا على زيد الا ان الاكثر في الاستعمال ادخال الباء على المقصور كقولك خص زيد بالمال بناء على تضمين معنى التميز والافراد انتهى فلذا قدم المحشى هذا الاحتمال (قوله لا يوجد في كل وضع) لخروج وضع المرادف على تقدير والمشارك على تقدير آخر (قوله بتجزيد معنى الخ) فيؤول الى التعريف المختار وهو تعيين شئ بازاء شئ (قوله بحسب الجعل) بان يكون احدهما مقصورا على الآخر غير مشارك معه اخر وقت الجعل لا بحسب الحكم اى الاثر المترتب على الجعل من كونه موضوعا وموضوعا له وذالاً ومدلولاً (قوله ولما كانت الاوضاع الخ) بناء على ان الواضع واحد وهو سبحانه وتعالى على ما هو مختار الشيخ الاشعري والحكمة في احداث الموضوعات اللغوية تعليم طريق افادة مافى الضمير فالاصل ان يكون للمعنى واحد لفظ واحد فان وضع اللفظين لمعنى سواء كان من لغة واحدة او من لغتين زائد على المتصور ووضع اللفظ واحد لمعنيين محل التفاهم فالترادف والاشتراك خلاف الاصل وقع من الواضع بعد ذلك لعارض كتفليل الالفاظ تسهيلا للحفظ وافادة طريق الاختفاء في الاشتراك والتوسعة في اللفظ وتخصيص وجوه الحسنات في الترادف (قوله وبان التخصيص اضافى) اى بالنسبة الى بعض الالفاظ وبالنسبة الى بعض المعاني (قوله وبان معنى كل من المترادفين الخ) يعنى ان معنى تخصيص شئ بشئ جعل شئ خاصا بشئ آخر من حيث ذلك الجعل فقيد الحثية مراد الا انه ترك في اللفظ كما ترك في تعريفات الكليات بناء على ما قرر من ان قيد الحثية في تعريفات الامور الاضافية مأخوذ ثم لا يخفى ان الاجوبة المذكورة انما تقيد صحة استعمال لفظ التخصيص لا اختياره على التعمين والا وجه ان يقال ان التخصيص لكونه بمعنى جعل الشئ حال كونه خاصا يتضمن معنى الجعل والخصوص



فالبناء متعلق له باعتبار الجعل لاختصاص كما في قولهم تعيين شيء بأزاء شيء  
فالغنى جعل الشيء حال كونه خاصا بمقابلة شيء سواء اعتبر خصوصية  
من حيث المادة والصورة كما في وضع الجوامد او من حيث الصورة فقط  
كما في وضع المشتقات وبهذا القيد يخرج وضع المجاز عن التعريف اذ لا يعتبر  
في خصوصية الموضوع اصلا بل مداره على وجود العلاقة وهذا على طبق  
ما قاله المحقق التفازاني في التلويح من ان قيد الحثية في قولهم موضوع العلم  
كذا من حيث كذا يجوز ان يتعلق بالبحث وان يتعلق بالعرض لتضمن لفظ  
الموضوع كليهما ( قوله وبنماذ كرنا يعلم الجواب عن الشبهة الخ ) اما اذا كان البناء  
داخلا على المقصور عليه فورد الشبهة ظاهرا لعدم قصر اللفظ على معنى واحد.  
واما اذا كان داخلا على المقصور فلوجود لفظ آخر في بعض منها كالملبهمات  
والمضمرات فانما يعتبر بواحد منها وضع له لفظ بخصوصه ايضا ( قوله اى حال  
كون الخ ) اشارة الى ان البناء للملابسة والجار والمجرور ظرف مستقروقع  
حالا من الشيء الاول ( قوله متى اطلق وسمع الخ ) يعنى ان المعطوف محذوف  
بقريئة الجزء لان الفهم من اللفظ انما يترتب على السماع لاعلى مجرد الاطلاق  
ومقابلته او احس به باعتباره تقييده بغير السمع لما تقرر من ان العام اذا قوبل  
بالخاص يراد به ماسوى الخاص وقائدة هذا التوزيع التنبيه على قسمي  
الموضوع ( قوله لا يبعد كل البعد ) وان كان بعيدا في الجملة في مقام التعريف  
( قوله ظاهر في ان التخصيص الخ ) لئانه جعل التخصيص ملاسا للدلالة  
دائرة معه ( قوله فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل الخ ) بان يقال ان متى لعموم  
الاوقات مع انه اذا اطلق الشيء الاول او احس مرة ثانية لا يمكن  
فهم الشيء الثاني لامتناع تحصيل الحاصل ( قوله وكذا وضع الفعل الخ )  
لعدم انفهام المشار اليه منها الا بعد ضم الاشارة ( قوله كاسماء الاشارة )  
لوحظ حال وضعه ( يعنى الوجه الكلى ولا شك في كونه مفهوما قبل انضمام  
الضميمة ) قوله وهذا الفهم ليس غايه ( لان المقصود فهم المعانى الجزئية  
( قوله لاحاجة الى تقييد الخ ) كما يشعر به عبارة الجيب ( قوله كما اذا سعلت )  
من السعال بمعنى سرفه كردن من حد نصر ( قوله ما يصح ان يقصد بشيء )  
سواء يتعلق به القصد من شيء او لا من شيء اولم يتعلق به القصد اصلا ( قوله  
مع بعده لفظا ) لازوم التخفيف الغير القياسى ( قوله الميل الى جانب المعنى ) لبعثته

من غير اعتبار النقل والتجوز ( قوله حتى يكون المراد الخ ) فالمراد بقوله لما كان  
 المعنى مدلول الشيء الثاني مع الشرطية لالشيء الثاني فقط ( قوله لانه قيد الخ )  
 لان قوله حتى اطلق ظرف لفهم فالقيد في الحقيقة هو الجزاء وهو قيد للشيء  
 الثاني فاذا جرد الوضع عنه كان تركه مستلزما لترك الشرطية ايضا فعلى هذا  
 يكون المعنى في قول الشارح رحمه الله ولما كان مأخوذا عبارة عن الشيء  
 الثاني سماء معنى باعتبار ما يؤول اليه والظاهر ان يقال معناه لما كان مدلول  
 المعنى وهو الشيء الثاني مأخوذا مع الشرطية فذكر لفظ المعنى بعده مبنى  
 على التجريد ولذا وضع المظهر موضع المضمحل واليه يشير قول المحشى وبذكر  
 المعنى يعود معنى الوضع فانه يدل على ان مؤدى لفظ المعنى وبشيء مع  
 الشرطية واحد ( قوله اي بما يقصد بذلك الشيء ) اي بسبب ذلك التخصيص  
 ( قوله لاشتماله عليه ) من غير ان يفيد امرا زائدا عليه بخلاف ذكر الضمير  
 الراجع الى اللفظ بعد الوضع فانه مفيد لتعين الشيء الاول المفهوم من الوضع  
 ضمنا كانه قيل تحصيل شيء هو اللفظ كذكر الفاعل والمفعول بعد الفعل  
 فكما ان ذكرهما بعده تعيين لما يفهم منه مبهما ليس من التجريد كذلك  
 ذكر اللفظ ههنا فاقبل ان ذكر اللفظ بعده ايضا مبنى على التجريد تركه  
 الشارح رحمه الله اعتمادا على المقايضة كلام ظاهري ( قوله لانه  
 لاجته اليه ) لان عدم الاحتياج انما نشأ من ذكر الثاني فلا يصح ان يقال  
 ان ذكر الثاني بعده مبنى على التجريد لعدم الاحتياج الى اعتباره ( قوله  
 من جعل الوضع بمعنى الصوغ ) على ما في الرضى في التاج الصوغ زر كرى  
 كرى دن وآفريدن ( قوله لقربه من الحقيقة ) لكون المدلول المجازي جزء المعنى  
 الحقيقي ولذا سماه الشيخ فخر الاسلام حقيقة قاصرة ( قوله وفيه كشف  
 الاحتراز الخ ) حيث خرج بالاول المهملات والدال بالفتح والعقل وبالثاني  
 حروف الهجاء ولجل التخصيص على القيود الاحترازية في تعريف الكلمة  
 ارتكب المصنف رحمه الله التجريد ( قوله كايدي الخ ) يعني ترك ذكره بقرينة  
 عموم الدليل روما للاختصار ( قوله ان تجعل الخ ) بذكر الخصاص واردة العام  
 لان الدلالة الطبيعية عقلية لكون العلاقة امرا عقليا لانه لا اعتبار  
 خصوصية زائدة فيها جعل قسما على حدة ولذا قال بعض الفضلاء  
 لم يظهر لي فرق بينهما ( قوله اي حروف الخ ) هكذا ذكر الفاضل اليمني  
 والطبي وفي الاساس تعداد الحروف مطلقا وفي القاموس الهجاء ككساء

تقطيع اللفظ بحروفها في التاج المجو والمجاهيما كردن ( قوله فيه اعماض الخ ) مقصوده دفع ما قيل ان الجواب ليس الا اعادة العموم المستفاد من التعريف فان سلم المعارض العموم فلا اعتراض والا فلا يتم الجواب وحاصل الدفع ان الاعتراض مبنى على الانغاض عن العموم بحمل ما على ما عدا اللفظ بناء على شيوع استعمال المعنى في مقابلته فانه مامن عام الا وقد خص منه البعض والجواب احتضار لذلك العموم ودفع لتوهم التخصيص ( قوله اى مشخصة من حيث انها مشخصة ) دفع لما يقال كان الظاهر ان يقول الى الفاظ مفردة او مركبة اذ لا تقابل بين الفاظ مخصوصة والمركبة وحاصل الدفع ان النقض الاول لما كان بالنظر الى قيد المعنى كان مادة النقض الا لفاظ من حيث انها الفاظ مشخصة من غير نظر الى افرادها وتركيبها فلذا قال الى الفاظ مخصوصة بخلاف النقض الثانى فانه بالنظر الى قيد الافراد فلمعتبر في مادة النقض كونها الفاظا مركبة فلذا جعل المركبة في مقابلة مخصوصة فواقع في بعض نسخ الشرح الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة من تصحيف الناسخ ( قوله ولذلك لانك اذا عبرت الخ ) ذهب بعض الناظرين في الشرح الى ان القاعدة ان التعليق المذكور يفهم منه الاتصاف بمفهوم الصفة قبل تعلق الفعل ومقادير كلام المحشى رحمه الله انه يفهم منه ان الاتصاف به حاصل حال التعلق وانه ليس بسبب هذا التعلق بل يستفاد منه كون الاتصاف سببا للتعلق كما اذا كان الوصف صالحا للعلية وهو الظاهر المنساق الى الفهم واما القليلة فباطل لان قولنا جاءنى الرجل اراكب يفهم منه انه متصف بالركوب حال المجئ واما ان الركوب مقدم عليه زمانا او ذاتا فكللا فحاصل كلام الشارح رحمه الله ان لو جعل مفرد صفة للمعنى لفهم منه ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب زمان تعلق الوضع لا بسبب وليس الامر كذلك فان اتصافه بهما بسبب الوضع فالمراد بقوله بعد الوضع البعدية الذاتية فواقع في بعض نسخ الشرح من لفظة قبل الوضع بعد قوله اتصاف المعنى بالافراد سهو من الناسخ ( قوله لظهور المراد هنا ) يعنى ان وجود الصارف عما اقتضته القاعدة فيما فيه نحن ظاهر بحيث جعل مفادها امرا وهميا لا ينساق اليه الذهن كالجهاز المشهور بالقياس الى الحقيقة المتروكة في لا يأكل من هذه النخلة وكفى قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه ( قوله بطريق المشاركة ) المشاركة دربودن ( قوله الرضى الخ ) بل كلامه ان

المشهور بين المنطقيين جعل الافراد والتركيب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد والمركب ولا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف لان الحد للتبيين انتهى وحاصله الاعتراض على المصنف رحمه الله بان جعل الافراد صفة للمعنى وهو خلاف المتعارف محل بالغرض من الحد ولا دلالة له على ان الافراد صفة للمعنى عند النحاة ( قوله وكان النكتة ) ايضا في تقديم الوضع على الافراد في الذكر مع ان كون الاصل في الصفة الافراد يقتضى تقديم مفرد ( قوله فاستعير الخ ) لابد من ضم مقدمة وهى ان صيغة الماضى ههنا ليس للمضى عن زمان التكلم كما هو الشائع بل للمضى عما يقارنه وهو قيد الافراد ومعلوم انه لاسبقية للوضع على الافراد زمانا فعمل انه مستعار لسبقه عن رتبة ( قوله لكان يجنبه ) وان تأخر عن المفعول تعين كونه حالا من المفعول كما في ضربت زيدا قائما ( قوله فان بعضهم يراعون الخ ) ويقولون ان في صورة التأخير عن المفعول يجوز ان يكون حالا من الفاعل ومن المفعول والتعيين مفوض الى القرينة ( قوله ولئن سلم ) اى لزوم ذلك عند الكل بان جعل خلاف البعض غير معتد به فذلك اى لزوم كمال الفاعل يجنبه فيما اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذى الحال واما اذا قامت قرينة كما فيما نحن فيه فيجوز تأخير حال الفاعل عن المفعول لعدم الالتباس كما في قوله تعالى « شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوالعلم قائما بالقسط » فان قائما حال من الله أخر عن المفعول والمعطوف على الفاعل ( قوله واذا تغير المعنى ) عطف على اذالم يكن وهذا مما لم يوجد في الكتب المشهورة ولعله تخصيص بالنظر الى العلة فانه لدفع الالتباس ولا التباس عند عدم تغير المعنى ( قوله تبع الشارحين الخ ) بناء على قول من جوز ذلك ( قوله من غير اشتراط ) قال ابو حيان في النهر في تفسير قوله تعالى « قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بينا وبينكم » قرئ سواء بالنصب على انه حال من كلمة ووقوع الحال من النكرة جازئ نص سيويه على ذلك ( قوله سيدكره ) وهى كونها مخصصة بالصفة او الاضافة او بوقوعها بعد النفي او النهى او الاستفهام او كون المعرفة مشاركة لها في الحال ( قوله لان صاحب الحال النكرة ) والقاعدة ان صاحبها اذا كان نكرة وجب تقديمها ( قوله مطلقا ) اى سواء كان مجرورا بالاضافة نحو قوله تعالى « اتبع ملة ابراهيم حنيفا » او مجرورا بحرف الجر كما فيما نحن فيه ( قوله عند اكثر البصريين ) خلافا لابن كيسان وابى على وابن برهان فانهم جوزوا

التقديم في المجرور بحرف الجر استدلالا بقول تعالى « وما ارسلناك الا كافة للناس » ( قوله واللام واسطة الخ ) فان حروف الجر لافضاء معنى الفعل الى مدخولها ( قوله فاتحد الخ ) فلا يرد ان عامل الحال الفعل فلا يتحد عاملهما والجمهور على اشتراط الاتحاد ( قوله موضوعا بالوضع النوعي ) بانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية فهو الوضع الشخصي ويحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف منه وضع الالفاظ مفردة ومركبة فهو الوضع النوعي وتلك الالفاظ قياسية يحتاج في معرفتها الى علم التصريف والنحو ( قوله كما اشرنا اليه ) في تعريف الوضع ( قوله ومثل رجل ) فانه بعد كلمة واحدة لكونه نكرة والنكرة من اقسام الاسم الذي هو قسم الكلمة ( قوله تاء التأنيث المتحركة ) احتراز عن تاء التأنيث الساكنة التي تلحق الفعل الماضي فانهم عدوها من حروف المعاني وذكروا احوالها في الحرف ( قوله وجاعة الى انها الخ ) وجه الفرق ان هذه الحروف مغيرة للبناء فتكون من حروف المباني بخلاف اللام والتنوين ( قوله كان المراد بالاعراب الخ ) دفع لما يرد من انه يفهم من سياق كلام الشارح رحمه الله انه كان اللائق بمثل الرجل وقائمة ان يعرب باعرايين الا انه بواسطة شدة الامتزاج اعرب باعرايا واحدا وليس كذلك لان احدا الجزئين لم يستحق الاعراب بل البناء لانقفاء التركيب الموجب للاعراب ( قوله ولا يخفى ان هذا ظاهر الخ ) وذلك لانه اجري الاعراب فيها على الجزء الثاني وزال عنه البناء الذي يستحقه فصار آخر الجزء الاول وسط الكلمة سالما عن الاعراب الذي كان يستحقه فصح انه اعرب المجموع باعرايا كلمة واحدة ( قوله فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني ) والجزء الاول باق على حاله السابق من السكون فن اين يعلم انه اعرب المجموع باعرايا كلمة واحدة وكذا حال الثاني ( قوله فان علامة التثنية والجمع فيهما الخ ) فلا يصح انه اعرب المجموع باعرايا واحدا بل جعل اعراب احدي الكلمتين اعراب الاخرى ( قوله وفيه تأمل ) وهو انه اذا كان الاعراب بالحركات والحركات لا بد لها من حروف تتبعها يكون الاعراب مغايرا للكلمتين واما اذا كان بالحروف فلا يحتاج الى حرف آخر فلا يكون الاعراب مغايرا للكلمتين بل احدي الكلمتين تقبل الاعراب قدبر ( قوله ولا تعدد للمقتضى الخ ) لامتناع توارد العاملين كتوارد العلتين المستقلتين ( قوله الوضع السابق ) على الوضع العلمي ( قوله وهو ) اي عبدالله باعتبار الوضع السابق على الوضع

العلمي كلمتان مضاف ومضاف اليه فالمضاف اليه معرب بالاضافة المقتضية له والمضاف معرب على حسب ما يقتضيه العامل ( قوله والاول فارغا الخ ) بخلاف تأبط شرا فان الجزء الاول منه مشغول بالحركة البنائية فلا يكون شئ من جزئه قابلا للاعراب فجعل اعرابه تقديريا على مذهب صاحب اللباب وجعل مبنا على مذهب الجمهور ( قوله فليس لعبدالله الاعراب واحد ) فعلى هذا المراد بقوله معرب باعرا بين مكيف بحركتين على طبق قوله اعرب باعراب واحد ( قوله اعرب باعراب الكلمة الواحدة ) بخلاف ما يعد لشدة الامتزاج كلمة واحدة وبقى احد الجزئين على حاله السابق مثل الرجل ورجل فانه ليس فيه اهمال جانب اللفظ اصلا حينئذ فينبغي تحقق رعاية جانب المعنى باخراجه عن حد الكلمة وفيه اشارة الى انه يمكن ان يجعل قوله واحد مضافا اليه لاعراب لاصفة وان كان حسن التقابل بقوله مع انه معرب باعرا بين آياعنه وما قيل انه يندفع بهذا التقدير ماسبق من انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرايين الا انه لشدة الامتزاج اعرب باعراب واحد وليس كذلك لان تاء التأنيث مبنى الاصل من غير حاجة الى تأويل الاعراب بما يشمل الحركة الاعرابية والبنائية فليس بشئ لانه يرد عليهم انه يفهم من العبارة حينئذ ان حق قائمة ان يعرب باعراب لفظين الا انه لشدة الامتزاج اعرب باعراب لفظ واحد وليس كذلك لان تاء التأنيث لم تستحق الاعراب ( قوله ادنى ما يطلق عليه اللفظ ) ان اريد الواحد الحقيقية ( قوله نذر بالنون المفتوحة ) وقبح الدال المهملة اى قل والنذر بالنون المفتوحة وسكون الذال المجهمة القليل ( قوله لم يخرج عنه مثل عبدالله ) لوجود الوحدة العلمية فيه ( قوله وان اريد خصوص وحدة ) بأن يكون وحدة من حيث الاعراب ( قوله اللهم الخ ) اشارة الى ضعفه اذ صبغة المرة لاتدل على ذلك فليس اخذه في التعريف الا تقييدا مأخوذا من خارج لاجراج مادة النقص ( قوله مساحمة ومجازا ) لان البقاء يقتضى سبق الدخول ولادخول سابقا على اللفظ فالمعنى ودخل على التجوز ولو جعل تقدير الكلام وبقى من الامرين اللذين انتقض بهما تعريف المصنف رحمه الله مثل قائمة وبصرى حال كونه داخلا فيه لم يحتاج الى التسامح لعدم اقتضائه حينئذ بقاء الدخول ( قوله ان كانت ) بهذا يمتاز عن العقلية فان المدلول في العقلية هو المؤثر وفي الطبيعية الحالة العارضة للمؤثر والمراد بالطبيعة ههنا مبدأ الآثار



واندفع ما قبل ان العلاقة في الطبيعية ايضا عقلية فلا وجه لاجراجها منها  
وابقاء الباقي (على حاله قوله لم يظهر دلالة) لاجتماعه مع سبب آخر للعلم وهو  
المشاهدة (قوله لامن اللفظ) لان العلم اذا حصل بطريق المشاهدة كان بديهيًا  
والبديهي لا يمكن استفادته بطريق النظر اعني الاستدلال من الاثر على المؤثر  
(قوله السر في تثليث القسمة الخ) دفع لما يرد على التقسيم من انه اريد  
الاقسام الأولية فهي اثنان كما يرشدك الدليل وان اريد اعم من الأولية  
والثانية فلا وجه للحصر في الثلاثة وحاصل الدفع ان المقصود من التقسيم  
ضبط اقسام الكلمة لبحث عن احوالها المختلفة اعرابا وبناء من حيث  
وقوعها في لغة العرب بالتبع فالمحوظ في القسمة تبين الاحوال واختلافها  
دون الأولية والثانية (قوله تبين احوال الاقسام) اي تبين خواصها  
منصرفه وغير منصرفه وتشية وجعا مكسرا وسالما وكونها متعددة ولازما  
وامراونها ومضارعا وجارة وعاطفة ومشبهة الى غير ذلك من الاحوال المختلفة  
التي يبحث عنها في مبحث كل منها (قوله واختلافها) اي تخالفا باعتبار  
كون تلك الاقسام مادة وصورة للكلام فان الاسم مادة تامة للكلام باعتبار  
جزئيه والفعل مادة له باعتبار احد جزئيه والحرف مادة له باعتبار جزئيه  
كقولنا الانسان لاجر واللاجر انسان وكذا باعتبار الصورة فان اسمية  
الجزء الاول توجب كون الجملة اسمية وفعلية توجب فعليتها وفي جعلها  
عين صورة الكلام اشارة الى ان اسمية الجملة وفعليتها ليس امرا زائدا  
على فعلية الجزء الاول واسميته (قوله يفهم الخ) فقوله وهى اسم وفعل  
وحرف بسبب ملاحظة العطف مقدما على الاخبار يفهم منه منقسمة لان  
حمل مجموع الاقسام على الكلمة ليس باعتبار الكلمة في نفسها بل باعتبار  
صدقها على افرادها وهو الانقسام وبسبب السكوت عن ذكر قسم  
آخر في محل بيان الاقسام يفهم منه الانحصار فقول الشارح رحمه الله  
اي منقسمة ومنحصرة ليس تقديرا للخبر في العبارة بل بيان للعنى اللازم  
والكنائى اللذين وقع قوله اسم وفعل وحرف خبرا باعتبارهما \* وانما اختار المصنف  
رحمه الله الواو العاطفة مع ان الشائع في التقسيمات كلمة او الدالة على  
الانفصال الحقيقي او منع الخلوت بينهما على تحقيق الاقسام وعدم كون التقسيم  
بمجرد الاحتمال العقلي (قوله ويتعلق به الخ) يعنى ان الدليل المذكور دليل  
الانحصار لا دليل القسمة فانها عبارة عن ضم قيود متباينة او متخالفة

الى امر مشترك فهي تصور محض لا يحتاج الى الدليل ولذا جعل من تمة تعريف المقسم ( قوله الحصر عقلي ) ان كان الجزم بالانحصار حاصلًا بمجرد ملاحظة مفهوم الاقسام عن غير استعانة بامر آخر بان يكون دائراً بين النفي والاثبات فعقلي وان كان مستفاداً من دليل يدل على امتناع قسم آخر فقطعي اي يقيني وان كان مستفاداً من تتبع فاستقرائي وان حصل من ملاحظة تمايز وتخالف اعتبرها القاسم فجعل ( قوله انه في قوة تقسيمين ) لما كان الحصر العقلي دائراً بين النفي والاثبات لا يمكن ان تكون الاقسام الحاصلة به الاقسامين والاقسام المذكورة ثلاثة فلذا وجهه بانه في المعنى تقسيمان كما انه قيل وهى اسم اوليس باسم وما ليس باسم اما فعل اوليس بفعل ( قوله وان أبيت الخ ) لان القسم الثالث الحاصل من التقسيم الثاني في الدائر بين النفي والاثبات مفعول سلبي يجوز ان يكون اعم من الحرف ( قوله اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات ) معينة عند الحاجة وضع هذه الالفاظ بازائها سوى المفهومات التي حصلها التقسيم المذكوران في وجه الحصر والحصر في القسمين المذكورين عقلي لكونه دائراً بين النفي والاثبات فيكون الحصر في الاقسام الثلاثة بعد ملاحظة وجه الحصر قطعياً لتوقفه على ملاحظة وجه الحصر بخلاف ما اذا كان للاقسام المذكورة مفهومات سوى ما اخرجته التقسيمان وان كانت مساوية له في الصدق فانه لا يكون الحصر المذكور قطعياً التجويز العقل فمما آخر بالنظر الى تلك المفهومات ( قوله قيل التقدير ) يعنى ان الكلام على حذف المضاف اما من اسم ان او من خبرها ( قوله ان تقدير الخ ) وهو تقدير الجار والمجرور خبرا لان تدل او عاملاً فيه والمجموع خبرا لان وانما لم يقدر صفتها بدون الجار بأن يكون مبتدأ وان تدل خبرا رعاية لجانب المعنى فان الدلالة من بعض صفاتها وليكون نصاً في عدم تقدير المضاف ( قوله فلا يناسب الخ ) لانه حينئذ يكون التقسيم للحال والدلالة قصداً للكلمة تبعاً ( قوله ولا القول بان الثاني حرف الخ ) لان الظاهر ان المراد بالثاني القسم الثاني وهو ليس بحرف بل حال الحرف واردة الكلمة المذكورة في القسم الثاني ركيك غير مناسب ( قوله لان حال الكلمة الخ ) دليل لقوله ويستدعى عدم صحة الحصر على الاول ( قوله ودلالاتها الخ ) دليل لقوله وعدم صحة الحمل على الثاني ( قوله مع ان الخ ) متعلق بقوله « فلا يناسب الخ » علاوة لعدم كون تقدير الحال والدلالة بما يقبله الطبع السليم ( قوله لضرورة ) وهى عدم صحة حمل الحدث

على الذات ( قوله من الثاني ) اى من قوله اما ان تدل لامن الاول اى لامن قوله لانها ( قوله فاللائق الخ ) ائلا يكون كنزع الخلف قبل الوصول الى الماء ( قوله واما تقدير الذات ) عطف على قوله واما تقدير الحال ( قوله فيخالف ما اقتضاه زيادة ان ) لان زيادة ان مع الفعل تجعله نصاً فى معنى الحدث المتجدد والكلمة موصوفة بالدلالة بالمعنى الحاصل بالمصدر الثابت فى ذاتها ( قوله وكذا ) اى يخالف مقتضى زيادة ان تأويل ان تدل باسم الفاعل لاجل صحة الحمل لانه نص فى الامر المتجدد واسم الفاعل يدل على الثبوت ( قوله قال السيد رحمه الله ) اى فى حواشيه على شرح الرضى ( قوله التقدير ) اى تقدير المضاف من الخبر ( قوله اذليس فى معنى المصدر حقيقة ) لان معنى المصدر الحدث والنسبة خارجة عن مفهومه قد تعتبر معه على التقييد والفعل مع ان مشتمل على النسبة التامة الى الفاعل فهذا الاعتبار يصح اسناده الى الذات نعم انه مؤول به وليس كل ما اول بشئ حكمه حكم ما اول به ( قوله ولا يخلو من خدشة ) لعل ذلك ان الفعل بعد دخول ان يصح مسندا اليه فلا تكون النسبة المعتبرة حينئذ تامة بل تقييدية فاشكال الحمل باق ( قوله او مركب اليها ) زاده ليخرج عن تعريف الاسم الحروف التى تحتاج الى المركب كحروف الشرط والحروف المشبهة بالفعل فانها تدل على معنى من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى بل الى انضمام مركب ( قوله معطوفا على الجملة الاستئنافية ) فيكون اعتبارها استئنافا مقدما على العطف وحينئذ يكون الجامع مجرد كونها جوابين لسؤالين من غير ارتباط بينهما فى انفسهما كما ان الجامع حينئذ فى السؤالين كونهما ناشئين عما سبق ( قوله ولك ان تعطف اولاً ) فتعتبر المناسبة بين المعطوفين قبل ملا حظة الاستئنافية وهو اشتمالهما على بيان حال المتقابلين كما ان الجامع بين السؤالين كون كل منهما سؤالا عن حال المتقابلين ثم تجعل المجموع جوابا لمجموع السؤالين وهذا ابلغ لاشتماله على المناسبة بين المعطوفين من حيث الذات والاول اظهر لتقدم الاستئناف على العطف ذكر ( قوله لم يقل ) اى فى جانب من الكلام مع انه انسب لنقله من حرف الشئ بمعنى طرفه ( قوله لما اعتبر الخ ) بالمقارنة المظروفة للفهم خرج الثانى وبالفهم الذى هو ظرف المقارنة خرج الاول وبتقييد الفهم بكونه عنها خرج الثالث ولو اخرج الاول عن الثانى لكان اظهر ليكون النشر على ترتيب الالف ( قوله من السمو ) بضمتين وتشديد الواو مصدر سمايسموسموا كعلايعلو علوا ( قوله

اي سمي اسما الخ) اراد ان قوله مأخوذاً حال من فاعل سمي المستفاد من  
 حل الاسم على الثاني (قوله بحركات السين) ولا يجوز ان يكون اصل اسم سموا  
 بفتح السين لان فعلاً بفتح ألفاء اذا كان صحيح العين يجمع على افعال وفعول  
 كفلس وافلس وفلوس وفعل بكسر الفاء وضمها يجمع على افعال كاحمال  
 واقفال في جمع حل وقفل (قوله حذف الواو) لجبرد التخفيف من غير علة  
 قياسية ولذا دار الاعراب على آخر ما بقى (قوله ليصح الوقف) فان الوقف  
 بالاسكان او الاشمام او الروم وشئ منها لا يصح بدون الحركة (قوله ولانه يرفع  
 المسمى) اذ به يتميز في الذهن والخارج (قوله ويدفعه اشتقاق سمي) الماضي فان  
 امثلة اشتقاقه من التصغير والجمع والتكبير والفعل المجرد والمزيد كلها منقوص  
 كسمي واسماء واسامي وسما وسميت وتسميت ولو كان مشتقاً من الوسم لكان  
 امثلة اشتقاقه واوية كوسمي واوسام واوانم ووسمت وتوسمت (قوله وارتكاب  
 القلب بعيد) ردماً يقال على الاستشهاد من انه لم لا يجوز ان يكون اصله وسم  
 جعل الفاء في موضع اللام لما قصد تخفيفه بالحذف اذ موضع الحذف اللام  
 ثم حذف نسبياً ورد في تصرفاته في موضع اللام اذ حذف من ذلك المكان يعني  
 ان القول بالقلب بعيد لانه مع كونه خلاف الاصل لا يكون مطرداً كما عرفت  
 (قوله باسم المدلول) اي التضمني (قوله الواو للاعتراض) لعدم ذكر المعطوف  
 عليه صريحاً وهذا مختار صاحب الكشف من انه لا يشترط في الاعتراض  
 ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معني بل يجوز ان يكون في آخر  
 الكلام نحو قوله صلى الله عليه وسلم «اناسيد ولد آدم ولا فخر» (قوله لتنبه من  
 لاتجديه الاشارة) لا ينبغي ان هذه النكتة لذكر هذه الجملة وهي وقد علم الخ غير  
 مختصة بحال الاعتراض المذكورة في الشرح فالاولى تركه وابراد نكتة  
 مختصة به الان يقال انه تعرض به للاشارة الى ان الاشتمال على النكتة معتبر  
 في مفهوم الاعتراض (قوله اول العطف على انحصرت) وهي جملة مستأنفة  
 جواب سؤال نشأ من القسم كما انه قيل لم كانت الكلمة منحصرة فيها فأجاب  
 انحصرت لانها الخ (قوله اي علم انحصار الكلمة) فهذه الجملة نتيجة لما  
 قبله فصل عنه لكونه بمنزلة بدل الاشتمال (قوله وعلى هذا التقدير الخ) لكون  
 المقارنة بين العلمين متحققة بخلاف الوجه الاول اذ لا مقارنة بين الانحصار  
 والعلم بحد كل واحد منها (قوله الباء للاستعانة) لان المبادئ آلات لحصول العلم  
 بالمطالب على ما تقرر في محله (قوله اشارة الى استحقاقه التعظيم) باستعارة

الصغية الموضوعة للبعد المكاني للبعد الربني وكل ما بعد رتبة يستحق التعظيم  
 ( قوله بجودته ) فانه حصر قطعي مشتمل على بيان المعاني التي وضعت كل منها  
 لها مع الاشتغال على لية صلاحية الاسم والفعل لكونهما معدتين في الكلام  
 وعدم صلاحية الحرف لكونه عمدة في الكلام ( قوله بل يكفي افادة الاختصاص  
 الخ ) وهو ككون المجرور مرتبطا بما قبله سوى الظرفية والجنسية ( قوله  
 للتبعض ) لان كل واحد جزء من مجموع الاقسام الثلاثة ( قوله فان الحد عند  
 الادباء الخ ) اذ ليس غرضهم من الحد الا التميز التام \* واما التميز بين الذاتيات  
 والعرضيات فوظيفة الفلاسفة الباحثين عن احوال الموجودات على ماهي  
 عليه ( قوله لا يستلزم الخ ) لجواز كون المشترك عرضا عاما والمميز خاصة  
 فلا يكون حدا لوجوب اشتغاله على الذاتيات ( قوله في اللغة اللبن الخ )  
 هكذا في الصحاح وفي الرضي الدر ما يدر من الضرع من اللبن او من السحاب  
 من المطر ( قوله وفيه خير الخ ) اذ به معاشهم فاريد به الخير اما مجاز الغويا او منقولا  
 لغويا فيكون لغة طارية ( قوله اي لاكثر خيره ) قدر مشتق من الدر بمعنى  
 الخير الكثير جرد عن الخير واستعمل بمعنى الكثرة ( قوله وذلك ) اي كونه مفيدا  
 للمدح ثابت ( قوله وقد يقال اللام للتعجب ) وهو لام الاختصاص افاد  
 التعجب لان الله تعالى منشيء العجائب \* في القاموس اللام يبحي للقسم والعجب  
 معا ويختص باسم الله تعالى وللتعجب الجرد عن القسم ويستعمل في لله دره  
 وفي النداء نحويا للماء ولا يخفى ان كونه للتعجب لاختصاصه له بكون الدر بمعنى  
 اللبن فالمعنى ان اللام حينئذ للتعجب فحسب بخلاف التقدير الاول فانه يجوز  
 ان يكون لجرد الاختصاص وان يكون مع التعجب فالظاهر ان يقول  
 وقد يقال الدر اللبن واللام للتعجب الخ ( قوله الى غير ذلك الخ ) بما جعل تميزا  
 من نسبة الدر الى الضمير نحو لله دره فارسا ( قوله فصل آخر الخ ) لكونه كلاما  
 متعلقا ببيان امر هو موضوع العلم برأسه ولو عطف لتوهم التبعية والتطفل  
 ( قوله في اللغة ما يتكلم به ) اما المعنى اللغوي للكلمة فقد علم من بيان الاستشاق  
 من الكلام وكون التاء فيها للوحدة ( قوله ثم استعمل ) بمعنى التكليم كالسلام  
 بمعنى التسليم ( قوله تضمن الكل لجزئه ) لا الكلي للجزئي لعدم صدق الكلام  
 على كل واحد من الكلمتين فكأنه قال كلمة وكلمة فكما ان في العطف بالواو  
 حكم على كل واحد مع قطع النظر عن الآخر كذلك في صيغة التثنية لانه  
 حكم عليهما بشرط الاجتماع كاسبق الى الفهم من استفادتهما بلفظ واحد

وفيه اشارة الى ان منشأ توههم اتحاد المتضمن والمتضمن صيغة التثنية مع كون الكلام لفظا لالكليّة والجزئية والالتوههم في قولنا ما تضمن كلمة وكلمة ( قوله قيل لوجعلت الباء الخ ) قاله السيد قدس سره في حواشيه على شرح الرضى والمقصود من النقل تحقيق المقام او الاعتراض على الشارح بانه بعدما حل الباء على الاستعانة حيث حل على السببية التي هي فرع الاستعانة ولذا قال الرضى الباء للاستعانة اى تركب من كلمتين بسبب هذا الربط ارتكبت التأويل مع انه لا احتياج اليه ولو بنى التأويل على جعل الباء بمعنى مع اى على جعله للمصاحبة كان الواجب ان يقول المتضمن كل واحد من الاجزاء الثلاثة لاكل واحد من الكلمتين ( قوله على جعل الهيئة الخ ) اشار بلفظ الهيئة الى ان الاسناد عند القائل بجزئيته من الكلام عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى بمعنى الحاصل بالمصدر وكونه صفة قائمة بالطرفين لا ينافي جزئيته للكلام على ما فهم كالهيئة للسري ( قوله لفظا حقيقة ) اذا الهيئة ليست بملفوظة والمركب من اللفظ وغير اللفظ لا يكون لفظا الاعلى التسامح وجعل الكل ملفوظا باعتبار اجزائه المادية وعدم الاعتداد بالهيئة ( قوله ولولم يجعل جزء ) كن جعله شرطا لحصول الكلام خارجا عنه لكن الحق ما ذكره السيد قدس سره لاعتبار هيئة المركبات في الوضع واختلاف المعاني بسببها كاختلافها باختلاف الكلمات انفسها فجعل احدهما داخلا والاخر خارجا تحكم كيف وقد حكموا بجزئية الهيئة في المفردات واعتبروا في تعريف المفرد والمركب الاجزاء المرتبة في السمع كيلا ينتقض تعريفهما بالمشقات ( قوله فقط ) بخلاف المركب من اكثر من كلمتين نحو ضربت زيدا قائما فالتضمن مجموع الكلمات والمتضمن مجموع الكلمتين ( قوله اى تضمننا الخ ) يعنى ان الباء للسببية والجار والمجرور ظرف مستقر صفة لمصدر محذوف او ظرف لغو فيكون زيادة حاصلها لبيان المعنى لا التقدير المتعلق وسببية الاسناد للتضمن ان كان عبارة عن الهيئة الاجتماعية فباعتبار انه شرط اخير لحصول المجموع الذى هو المتضمن او جزء له وان كان عبارة عن مدلولها فباعتبار انه باعث على اعتبار الهيئة الاجتماعية ( قوله يجوز ان يكون الخ ) ينتقض تعريف الكلام حيثئذ بغلام زيد في غلام زيد قائم لانه يصدق عليه انه ما تضمن كلمتين حال كونه ملاصقا باسناد قائم اليه مع انه مركب اضافى فلذا ترك الشارح هذا الوجه بخلاف ما اذا حل على السببية فان تضمنه لغلام زيد ليس بسبب



الاسناد بل بسبب الاضافة ( قوله اى ضم احدى الكلمتين الخ ) لما كان الشائع في عرفهم ان النسبة عبارة عن الثبوت والانتفاء وهى صفة المدلول فلا يصح اضافتها الى الكلمة اوله بحمل النسبة على المعنى الغوى او بحذف المضاف وعلى الاول يكون اطلاق المسند اليه والمسند على الالفاظ حقيقة وعلى الثانى مجازا تسمية للدال بوصف المدلول \* واعلم ان المصادر الثلاثة اعنى الاسناد والضم والنسبة عبارة عن الحاصل بالمصدر المبني للمفعول وهى الحالة التى بين الكلمتين او مدلوليهما ولذا عبر عنه الشارح بالرابطة بين الكلمتين ( قوله يخرج الخ ) لكونه اسنادا بين الجملتين دالا على تعليق حصول مضمون احدى الجملتين بالآخرى ( قوله لان الشرط الخ ) دليل للنفي يعنى لانسلم ان الاسناد فيها بين الجملتين بل الاسناد انما هو فى الجزاء والشرط قيد للحكم الذى فى الجزاء بمنزلة الظرف فعنى قولك « ان جئتنى اكرمك » اكرمك وقت مجيئك فالاسناد فيها بين الكلمتين اللتين هما المسند اليه والمسند فى الجزاء ( قوله ولذا قالوا الخ ) اى ولاجل ان الشرط قيد للجزاء بمنزلة الظرف قالوا ان الاسناد اليه من خواص الاسم \* وقال المصنف ان الكلام لا يحصل الا من اسمين او من الاسم والفعل ولو كان فى الجملة الشرطية من الشرط والجزاء لم يصح القولان لتحقيق الاسناد بين الجملتين وحصول الكلام فيهما ( قوله ولو جعل الرابط الخ ) بان يكون مدلول الشرطية تعليق حصول الجزاء بحصول الشرط لا الاخبار لوقوع الجزاء وقت وقوع الشرط ( قوله كما حققه السيد قدس سره ) فى حواشيه على شرح التلخيص ( قوله خرج عنه قطعا ) اى خرج الاسناد الذى فى الجملة الشرطية من تعريف الاسناد قطعا اذ ليس المسند اليه والمسند فيها كلمة حقيقة وهو ظاهر ولا حكما اذ لا يصح التعبير عن طرفيها اى الشرط والجزاء بمفرد اذ المقصود بالشرطية تعليق الحكم بالحكم فتكون النسبة فى كل واحد منهما تفصيلا ملحوظا لا بد فيها من ملاحظة المسند اليه والمسند قصد الا اجالا فلا يصح التعبير بالمفرد ومن هذا ظهر ان التعبير عن الشرطية بهذا ملزوم لذلك ليس تعبيرا عن معناه بل عما يلزم معناه ( قوله والدليل الخ ) هذا خلاصة ما ذكره السيد قدس سره فى بيان ان الحكم فى الشرطية بين الشرط والجزاء ردا على المحقق التفتازانى حيث قال ان الحكم فى الجزاء والشرط قيد له خاصه ان الجملة الشرطية صادقة اذا كان قصد المتكلم تعليق مضمون الجزاء بالشرط سواء تحقق الجزاء والشرط اولا ولو كان الشرط قيدا للجزاء كالظرف

كان صدقها موقوفا على تحقق الجزء في وقت تحقق الشرط كقولك اكرمتك وقت مجيئك وذلك لان الاخبار عن نسبة واقعة انما يصدق اذا وقعت تلك النسبة في ذلك الوقت وليس الامر كذلك فان قولك ان ضربتني ضربتك صادق اذا كان المقصود التعليق وان لم يوجد منك ضرب للمخاطب اصلا الا ترى ان قوله تعالى « لو كان فيها آلهة الا الله لفسدنا » شرطية صادقة مع امتناع تحقق الجزء في وقت تحقق الشرط لامتناعه ( قوله اى من شأنه الخ ) اى ليس المراد تلبس النسبة ببحثية الافادة بالفعل اذ لا يجب في الاسناد وجود المخاطب فضلا عن افادته بل المراد كونه بحالة يمكن ان يقصد به افادة المخاطب ( قوله اى لو سكنت المنكلم الخ ) فالمراد بالسكوت سكوت المتكلم وبالصحة عدم نسبة القصور اليه في المحاورات وان كان محتاجا الى ذكر شئ وقد يقال المراد سكوت المخاطب بان لا يبقى منتظراً انتظاره للسند والسند اليه ولا يخفى ان تفسير السكوت بعدم الانتظار ركيك وان السكوت يقتضى سبق الكلام وان تخصيص الانتظار بما ذكره مع استنزام الدور تخصيص بلا مخصص ( قوله فدخل فيه الخ ) فان هذه الجملة وان كانت غير مفيدة لفائدة تامة لكونها واقعة موقع المفردات او معلومة للمخاطب لكن من شأنها ان يقصد بها الافادة كما اذا لم تكن واقعة موقعها او غير معلومة له ( قوله فلم يخرج ) ولا ضرر لانه كلام الا انه مشتمل على حشو ( قوله اى محكية بهاعن الواقع ) لله درالحشى حيث فسر الخبرية والانشائية بعبارة محررة فارقة بينهما قريبة من ذهن البندى فارغة عن الشكوك التى وردت في هذا المقام كما لا يخفى على الواقف عليها ( قوله لان النسبة في هذه المركبات مجملة ) لا يخفى ان النسبة ليست مشتملة على امور متعددة حتى يتصور فيها الاجال والتفصيل في ذاتها فغنى كون النسبة في المركبات الواقعة خبرا مجملة انها ملحوظة في ضمن المجموع المركب من حيث انه مجموع وليست مفصلة اى ملحوظة قصداً اذ لو كانت كذلك لما امكن حل المركب المشتمل عليها على شئ كما يشهد به الوجدان ( قوله فيجوز التعبير عنها الخ ) بخلاف ما اذا كانت ملحوظة قصداً فانه لا بد للملاحظتها كذلك من ملاحظة المنسوب والمنسوب اليه مفصلاً متماز اكل منهما عن الآخر فلا يمكن التعبير عنها بالمفرد ( قوله ولا يصح القول الخ ) توهم البعض وضع الالفاظ مطلقا لانفسها لانقاسها منها عند اطلاقها فهى دالة على انفسها وليست دلالتها عقلية لانحصارها في دلالة الاثر على المؤثر او بالعكس ولا تأثير هنا

ولا طبيعية لعدم مدخلية الطبع ههنا فهى وضعية ( قوله حتى لا يحتاج الى هذا التأويل ) اى تأويل المهمل الواقع طرفا للكلام بهذا اللفظ وجعله كلمة حكمية لاندارجيه حينئذ فى الكلمة الحقيقية ( قوله غير دالة على انفسها ) اذلتاير بين الشئ ونفسه حتى يتصور بينهما دلالة ( قوله بل هى تحضر الخ ) بيان للنشأ غلط من توهم الوضع يعنى ان انفهامها نفسها منها عند الاطلاق انما هو بواسطة حضورها بذواتها عند التلفظ فى ذهن السامع لاسبب حضور الدال عليها وانفهام الشئ بحضوره بنفسه ليس بدلالة ( قوله فيحكم عليها ) عطف على تحضر اى تحضر بانفسها فى ذهن السامع فيحكم على تلك الالفاظ باحوال عارضة لها بالنظر الى ذواتها مثل زيد ثلاثى وباحوال عارضة لها من حيث دلالتها على المعانى نحو ضرب فعل ماضى ( قوله ولئن سلت دلالتها ) بناء على التغير الاعتبارى بينهما فليست تلك الدلالة بالوضع بل هى بالعقل فانها فى الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار الذى بسببه التغير وهو حال من احواله وائثر من آثاره ( قوله ودعوى الخ ) دفع لما قال ذلك المتوهم من ان وضع المهملات لانفسها لا ينافى كونها مهملة لان اهمالها بمعنى انها ليست موضوعة للمعنى سوى انفسها ( قوله مما لا يقدم عليه الخ ) فانهم فى جميع مباحث الالفاظ اعتبروا حال الالفاظ بالقياس الى معانيها كبحث الدلالة والمفرد والمركب والمشارك وغير المشترك والكلى والجزئى ولو كانت المهملات موضوعة لانفسها لما اخرجوها عن تلك التقسيمات ولان الحكمة فى احداث الموضوعات اللغوية اعلام ما فى الضمائر واستعلامها ليم المعاش فان الانسان مدنى بالطبع وذلك مفقود فى وضع الالفاظ لانفسها والمسكة بالضم العقل الوافر ( قوله اذا لم تكن الالفاظ ) اى الالفاظ المهمة ( قوله لم تكن ) اى المهملات ( قوله فكيف يضح الاخبار عنها الخ ) فى قولنا جسق مهملة ودين مقلوب زيد ( قوله فى تأويل الاسم المفرد ) لوقوعها فى موقعه ( قوله من الخواص الإضافية ) الخاصة ما يكون للشئ بالنسبة الى بعض ماعده ( قوله اذا كان ذلك الغير موضوعا الخ ) فهما خاصتان بالقياس الى الفعل والحرف اذا كانا مستعملين فى المحاورات واعتبر قيد الاستعمال لانهما لا يوجدان فى الاسم ايضا بدون الاستعمال ( قوله والا لفاظ كلها ) مهمة كانت او موضوعة فعلا او حرفا او اسما ( قوله فى ذلك ) اى جواز الاخبار ولحوق التنوين ( قوله لا يخفى عليك الخ ) يعنى يلزم على الشارح وعلى المصنف رجاء الله بناء على ما هو

ظاهر من كلامه ارتكاب تحقق ثلاثة افراد من الكلام وهى ضربت وضربت زيدا وضربت زيدا قائما في هذا التركيب مع وحدة الاسناد فيه والتزامه تكلف بخلاف تعريف صاحب الفصل فانه يلزم عليه تحقق افراد من الكلام نحو ضربت اقوم رجل ضرب وهو قائم مع تعدد الاسناد ( قوله او جملة قسمة الخ ) اشار الى انه ما تطلق عليه الجملة لا ينحصر في الجمل التي لها محل من الاعراب كما يترأى من اقتصار الشارح رحمه الله في الامثلة عليها ( قوله فليس شئ من الشرط والجزاء ) لانهما مدخول اداة الشرط المستحسنة عن الاسناد الذى بين طرفيهما وصار الاسناد التعليق بينهما فيكون الكلام هو المجموع وحيث لا بد ان يراد في تعريف الكلام او جملتين ( قوله لان الكلام مسوق للكلام ) اى فالاشارة الى المقصود بالسوق اولى ( قوله ولبعده ) اى لبعده الكلام في الذكر من الامور الثلاثة فالاشارة بذلك الموضوع للبعيد اليه اولى ( قوله ولان قوله ولا يتأني الخ ) يعنى رعاية الاسلوب السابق في الكلمة يقتضى ان يكون ذلك اشارة الى الكلام ليكون هذا تقسيما ببعده التعريف كالسابق ( قوله لان التركيب العقلي يرتقى الى ستة ) والمحقق منها بالاستقراء قسمان فلدفع تلك الاحتمالات الاربعة كانت العناية بشان الحصر اكثر فلذا صرح به بخلاف انحصار الكلمة في الاقسام الثلاثة فانه حصر قطعي لا مجال لتقسيم آخر فيه فترك التصريح به تعويلا على حكم العقل بذلك ( قوله المقول الى الانشاء الخ ) زاد هذا الوصف لدفع ما توهم من انه كيف يكون بتقدير ادعو والحال ان يازيد انشاء وادعو اخبار ( قوله والايان للعلة الباعثة ) اى وان لم يفسر ما بالكلمة بل ابقى على عمومها وقوله والقرينة ببيان لدكتة المحجة للتفسير يعنى انه جعله من اقسام الكلمة والمقسم معتبر في الاقسام الا انه عبر باختصارا ( قوله ما دل بنفسه او في حد ذاته ) المعنى الاول بناء على ان في معنى الباء على ما هو المشهور والثاني على ان يكون للظرفية المجازية بان يشبه تمكن الشئ في مرتبة دلالتها من غير ملاحظة امر آخر معه يتمكن المظروف في الظرف في عدم مخالطة امر آخر معه على ما هو المختار من ان كلمة في للظرفية اما حقيقة او مجازا وان ما قالوا من انه يكون بمعنى الباء او على اللام كها راجعة الى الظرفية المجازية على ما حققه الشيخ الرضى ( قوله لان في جعل الخ ) تعليل للنفي اى جعل كلمة في بمعنى الباء كافي الوجه الاول خلاف المختار ان اريد ان في بمعنى الباء حقيقة ومجاز غير

مشهور في التعريف ان اريد انه مجاز في معنى الباء وهو مخل بالفهم لا يجوز  
 الحمل عليه ( قوله وان الدلالة الخ ) لوجه الثاني والثالث يعني انه لا يصح  
 جعله ظرفا لغوا او حالا من ضمير دل لانه حينئذ يكون قيدا للدلالة والدلالة  
 غير ثابتة للفظ في مرتبه ذاته انما هي بالقياس الى كونه موضوعا للمعنى لا يقال  
 ان الوضع معتبر في مفهوم الكلمة فتكون الكلمة دالة على معنى في حد ذاتها  
 لانا نقول الوضع معتبر في مفهوم الكلمة لافيا صدقت عليه والتعريف  
 انما هو للماهية بالقياس الى تحققها في افرادها لا للماهية من حيث  
 طبيعتها ( قوله مع ان صحة الخ ) متعلق بقوله لان في جعل الخ دليل ثان  
 على عدم جعله ظرفا لغوا او حالا يعني ان قوله في نفسه على التقديرين يكون  
 قيدا للدلالة وتقييد الدلالة في تعريف الاسم يدل على قصور في دلالة الحرف  
 على معناه وانه لا يدل عليه بنفسه والحال انه ليس الامر كذلك اذ لا قصور  
 في دلالة الحرف فانها تابعة للوضع والاسم والحرف والفعل متساوية  
 الاقدام في ذلك انما القصور في معناها لاحتياجه في التعقل الى الغير لكونه  
 مرآة للملاحظة الغير ملحوظا تبعية وذلك الاحتياج حاصل للمعنى قبل  
 وضع الحرف له السابق على الدلالة فلا يكون قصورا في دلالة الحرف ( قوله  
 وبالوضع لم يثبت الخ ) يعني بسبب وضع الحرف لذلك المعنى لم يتحقق  
 حاجة اخرى للحرف بالذات حتى يكون ذلك سببا لقصور الدلالة وانما قيد  
 بالذات لان ذلك الاحتياج الذي ثبت للمعنى الثابت للحرف بالتبع ولا يلزم  
 من ذلك اى من الاحتياج الذي ثبت للمعنى الحرف قبل الوضع قصور  
 في دلالة الحرف ( قوله وبالجمله الخ ) خلاصة ما ذكر من عدم القصور في دلالة  
 الحرف ان توقف فهم المعنى في نفسه على شرط لفظا كان ذلك كالمراجع المتقدم  
 في ضمير الغائب والضميمة في الحرف او غيره كالخطاب في ضمير المخاطب  
 والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسماء الاشارة لا يستلزم قصورا في دلالة  
 اللفظ على ذلك السمي كما ان توقف فهم السمي على تحقق القابل والفاعل  
 لا يستلزم القصور في دلالة عليه ( قوله اى ملحوظة في حد ذاتها ) يعني ان كينونة  
 المعنى في نفسه معناه كينونته في نفسه في اعتبار العقل لا في الخارج والمراد  
 منه ان يكون ملحوظا بذاته لا بتبعية الغير كما في الحرف فان معناه آلة للملاحظة  
 متعلقة ملحوظة بتبعيته ( قوله اى الدار الملحوظة الخ ) يعني ان في نفسها اما  
 صفة للدار فيكون المقدر معرفا بلام التعريف بناء على ان صيغة اسم المفعول

للشئ لا للحدوث لا بالوصول كيلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته  
او يكون حالا من المبتدأ عند من يجوز الحال منه او يكون حالا من مفعول  
الفعل المستفاد من نسبة الخبر الى المبتدأ عند من لم يجوز ( قوله لا باعتبار  
امر خارج عنها ) متعلق بالوجوه الثلاثة ( قوله واعترض على الشيخ الرضى الخ )  
حاصل الاعتراض انه لا يصح ان يكون في نفسه في التعريف من قبيل قولهم  
الدار في نفسها لانه في مقابلة في غيره ولا يقال الدار في غيرها حكمها كذا بل  
يقال الدار لا في نفسها او مع غيرها حكمها كذا ( قوله بان ليس مقصوده الخ )  
اي ليس مقصود المصنف رحمه الله من التشبيه المعنى ان الذى هو مؤدى كلمة في  
في الموضعين اى في معنى في نفسه وفي الدار في نفسها واحد بل لا يتصور اتحاد  
مؤداهما فضلا عن ان يقصد ذلك لان كون المعنى ملحوظا في ذاته بان يكون  
مقصودا حصوله بنفسه وكونه ملحوظا في غيره بان يكون ملحوظا في ضمن  
غيره آلة لتعرف حاله امر معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان تنسب  
الى الغير بى لا في الخارج ولا في الذهن مع كون ذلك الغير منشأ لحكمهما  
كاختلاف القيمة وكذا حكم الدار غير قابل لان ينسب الى الغير بى ( قوله  
بل المقصود الخ ) اضراب عن قوله ليس مقصوده وكلمة بل الاولى للترقى في ان  
المقصود التشبيه بين المعنى والدار باعتبار الامر الخارج معهما تارة وعدم  
اعتبار الخارج معهما تارة اخرى وان امتاز المعنى والدار في اعتبار الخارج  
فاعتبار الخارج في المعنى يكون المعنى تابعا وآلة لتعرف حاله واعتبار الخارج  
في الدار يكون ذلك الخارج تابعا ووصفا لها ( قوله اى كما ان الموجود  
الخارجى الخ ) افاد بهذا التفسير تحقيق معنى القيام بالغير وهو كونه وصفا لامر  
تابعا له في التحقيق ومعنى القيام بالذات وهو عدم كون القيام بالغير والتبعية اذ  
لاتغاير بين الشئ وذاته حتى يتصور قيامه به والشارح رحمه الله قدم في الذكر  
لشرافته واصالته في الوجود ( قوله في الملاحظة ) اى بان تكون ملاحظة  
العقل اياه والتفاته اليه بتبعية امر آخر وهو ملتفت اليه بذاته كالاتداء الذى  
هو آلة للملاحظة السير وليس المراد التبعية في الوجود الذهني على ما فهم  
اذ ليست الصورة العقلية للابتداء الجزئى حاصلة في الصورة العقلية للسير فان  
كل واحد منهما في العقل صورة على حدة الا ان حصول احدى الصورتين  
في العقل يتبع الاخرى ( قوله وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس ) فالمراد  
بالموجود القائم بذاته الجسم مثلا وبالموجود القائم بغيره الاعراض الخصوصية  
ليكون التشبيه تنويرا للمقصود ( قوله ويظهر منه وجه آخر ) سوى ما اشار

اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم معنى الخ كما سيحكي بيانه  
وبعض الناظرين توهم ان مراده بوجه آخر سوى ما مر في قوله الدار في نفسها  
فاعترض بان في قولهم السواد في زيد بمعنى الاعتبار والدلالة على ان وجود  
السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الوجود في نفسه انه موجود من  
غير اعتبار غيره فقولنا السواد في زيد وقولنا الدار لاني نفسها من واد واحد  
فن قال يظهر من هذا التشبيه وجه اخر لاستعمال لفظة في لم يتدبر والعجب  
ان ما مر بيان لمعنى قولنا في نفسه لا بيان وجه استعمال كلمة في على ان معنى  
قولنا السواد في زيدانه حاصل في زيد كما ان الماء حاصل في الكوز الا ان الاول  
بطريق الوصفية والثاني بطريق الظرفية ( قوله وهو انه لما شابه المعنى الحرفي الخ )  
يعنى ان مشابهة المعنى الحرفي للعرض والمعنى الاسمي للجوهر صحيحة  
لاستعمال كلمة في في الموضعين بمعنى التبعية في الملا حظة وعدم التبعية فيها  
كما يستعمل في العرض والجوهر بمعنى التبعية في الحصول وعدم التبعية فيه  
كما يقال شابهه لابل يس فعمل عمله وليست المشابهة المذكورة مقصودة  
بالذات كما يكون في التشبيه بالاصطلاحية والاستعارات ( قوله بهذا المعنى )  
اي بالمعنى الذي ذكر سابقا وهو ان يكون تابعا لامر آخر في الملاحظة ويكون  
التفات النفس اليه لاجله كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل  
منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والاخر بالتبع لا بمعنى ان يكو مرآة  
لمشاهدته غيره كالصورة العقلية لعلومها اذ المعاني في الحرفية ليست صورا  
لمتعلقاتها وبهذا ظهران ما قيل ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابداتعا للملاحظة  
افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر  
الغير الذي هو آلة للملاحظة معه لفهم معناه فما قالوا ان المعقول تبع لا يصح  
لكونه محكوما عليه وبه وانه لا بد من ذكر الغير لاجعل فهم معناه كالا لمرين  
باطلان منشأ عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة للملاحظة غيره وبين كون  
الوصف العنواني آلة للملاحظة افراده على اننا لانسلم ان مفهوم كل رجل  
محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني مرآة للملاحظة عند  
من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم بالشئ من ذلك الوجه ولا نسلم ان مفهوم كل  
رجل ملحوظ تبعا للملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم  
عليه باعتبار صدقه على الافراد عند من يقول باتحادهما وتفصيله لا يليق بهذا  
المقام ( قوله والمراد بالغير هو المتعلق ) اي ليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا بل

ما يكون له تعلق به ويكون حالا من احواله فلا يردان الشيء كيف يكون آلة  
 للاحظة امر يغيره ( قوله اذ الصالح لهم الخ ) فان النفس مجبولة على انها  
 ما لم يلتفت الى شيء قصدا لم يتمكن من الحكم عليه الا ترى انه حين رؤية الوجه  
 في المرأة يتمكن من الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا ولا يتمكن من الحكم  
 على المرأة لكونها امرئية تبعا فكذا حال البصرة ( قوله مفهوم من لفظ الابتداء )  
 بطريق الالتزام ( قوله فانه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه ) لالفهم معنى الابتداء  
 بل افهم ذلك المتعلق ( قوله من دله على كذا ) اى من دل التعدى وقوله لتدل  
 من دل اللازم فلا يلزم تعليل الشيء بنفسه ( قوله حتى يخلو الكلام الخ ) لم يقل  
 حتى يلزم استدراك على قوله في نفسه اشارة الى انه حينئذ يخلو تمام التعريف  
 عن الفائدة اذ كون المعنى مدلولاً للاسم يفهم من كون كلمة ما ( قوله بل معناه  
 الخ ) فيكون معنى التعريف الاسم كلمة تدل على معنى ينتقل الذهن اليه عند  
 انتقالها اليه وحدها وهذا المعنى وان كان مجازيا الا انه لما شاع قولهم الالفاظ  
 قوالب المعاني باعتبار انفهامها منها صار كلمة في مجازا متعارفا فيه فيجوز  
 استعماله في التعريف ( قوله فلذا قيل ان المعنى الخ ) اى لاجل مشابهة  
 الكلمة بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة المعنى الى الكلمة  
 بكلمة في وقيل ان المعنى ثابت في نفس الكلمة اذا كان مفهوما منها من غير كلمة  
 اخرى ( قوله وما يقال الخ ) اى وليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير بل انه  
 لما ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كظرف خال عن  
 المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة في و صح نسبته الى الغير بكلمة  
 في لظهور ذلك المعنى عند حصوله فكأنه حاصل فيه ولا يخفى عليك انه  
 لو جعل كلمة في بمعنى الباء صح التعريفات من غير احتياج تصحيح الظرفية  
 الى امثال هذه التكلفات البعده عن الفهم الغير اللائق بمقام التعريف  
 خصوصا بالنسبة الى المبتدى وانه ليس في عبارة الشارح قدس سره  
 ما يحوجنا الى اعتباره اقتدير ( قوله من حيث انه حالة بين السير والبصرة )  
 اى باعتبار انه رابطة بينهما ملحوظة تبعا لهما موجب انكشاف احدهما  
 بالقياس الى الآخر ( قوله وهو معنى قائم الخ ) عطف تفسيري لقوله  
 هو هو اى لامن حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا  
 الاعتبار معنى اسمى ملحوظ في ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظة تبعا  
 اى باعتبار انه رابط بينهما ملحوظ تبعا لهما على قياس النسبة بين المحكوم



عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين ملحوظة بتبعيتهما لا يمكن حصولها في الذهن بدونهما مدلوله للرابط بخلاف ما اذا لوحظت في حد ذاتها وجعل قيامها بالطرفين آلة لملاحظتهما فانه حينئذ يكون مدلول اسميا يدل عليه بقولنا النسبة التي بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها ( قوله اى لتعرف نفسه الخ ) لما كان ظاهر العبارة يشعر بمغايرة حال الابتداء للحال الذى جعل آلة للعرفة وليس الامر كذلك اذ ليس الابتداء آلة لمعرفة حال آخر للسير بالقياس الى البصرة مثلا اوله بأن المغايرة بينهما اعتبارى فالابتداء من حيث ملاحظة العقل اياه وحصوله فيه آلة لمعرفة نفسه ومن حيث كونه خالا لهما ونسبة بينهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الآخر ( قوله اى معنى ملتفتا اليه بالتبع ) اى ليس المراد كونه غير مستقل بالمفهومية انه حاصل في الذهن في ضمن معنى آخر كالدلول التضمنى بالقياس الى المطابق بل انه ملتفت اليه بتبعية معنى آخر وان المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله ( قوله اى لا يمكن ان يتعلقه السامع الخ ) لما لم يكن توقف تعقل الابتداء المخصوص على ذكر متعلقه ظاهرا اذ لا يتوقف تعقله على ذكره فضلا عن ذكر متعلقه بيده بأن المراد تعقل السامع وهو موقوف على تعقل الطرفين الموقوفين على ذكر المتعلق صريحا ولا يكون قول الشارح رحمه الله ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه تكرارا لان قوله لا يمكن ان يتعقل يفيد امتناع انفهامه بدون ذكر متعلقه وقوله « ولا ان يدل عليه الخ » يفيد امتناع انفهامه بدون ضمه والا وجد ان يقال المراد الذكر القلبى فيفيد ان تعقله لا يمكن بدون تعقل متعلقه ( قوله لا يمكن الا تذكر المتعلق صريحا ) يعنى ان الكلام في تعقل الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة وذا لا يمكن الا بتعقل الطرفين قصدا وذا لا يمكن الا بذكر الطرفين صريحا ( قوله ولعموم وضع من ) عطف على كونه ملتفتا اليه يعنى ان الحرف وضعه عام والموضوع له خاص فلا يفهم الموضوع له من حيث خيصوصه بدون ضم ما يدل عليه بخصوصه وهذا الوجه يدل على ان توقفه على ذكر المتعلق لاجل اللفظ الدال عليه والاول يفيد توقفه عليه لاجل ذاته ( قوله والقول الخ ) دفع سؤال مقدر وهو انه يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله في جزئياته فلا يثبت وضعها لها وحاصل الجواب انه حينئذ يلزم ان تكون كلمة من مستعملة في

المعاني المجازية مع عدم استعمالها في المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لاحقيقة له والقول بذلك مما لا ضرورة تدعو اليه ولو كان الامر كذلك لما ترددوا في لزوم الحقيقة للمجاز ( قوله ثم الظاهر ان تلك الجزئيات الخ ) دفع لما يترآى من مخالفة الحاصل للمحصل فان المحصول يدل على ان الابتداء امر واحد اذا لاحظته قصدا كان مدلولاً اسماً واذا لاحظته من حيث انه حالة بين السير والبصرة كان مدلولاً حرفياً والحاصل يفيد ان الابتداء الكلّي مدلول اسمي والابتداء الجزئي حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلّي وحاصل الدفع ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافيات لكونها حصصاً لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث انه عرض له خصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلاً وبذلك الخصوصية والتقييد لا يصير جزئياً حقيقياً لاحتمال الوقوع على أنحاء شتى والخصّة هي الكلّي باعتبار تقييده بخصوصية فيصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمي وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفي مع كونه جزئياً اضافياً له ايضاً ( قوله واثبات الافراد الخ ) اي اثبات الافراد الحقيقية لمفهوم الابتداء وهي ما يمتنع فرض اشتراكه بين كثيرين بحيث يكون مدلولاً لكلمة من مِمَّا لا شاهد عليه اذ لا يفهم منه الا ابتداء شيء من شيء وهذه الخصوصية لا تعطى الجزئية الحقيقية ( قوله والظاهر ايضاً انها الخ ) لان كل مفهوم يلاحظه العقل تبعاً يمكن ان يلاحظه قصداً لكن حينئذ لا يكون معنى حرفياً لان الحروف موضوعة للمعاني النسبية من حيث انها هي روابط وآلات للمعاني المحوطة بالذات ( قوله قيل ان معنى من الخ ) يعني ان الحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة آية عن الالتفات اليها قصداً لان النسب والتعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصداً وما يعبر بها من الابتداء والظرفية والتعليل والتأكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم تلك المعاني فن والى موضوعة للتعلق الخاص بين السير والبصرة بطريق ابتداء منه وانتهاء اليه وفي التعلق بين الشيئين بطريق الظرفية وان موضوعة للربط الخاص بين المسند والمسند اليه بطريق يفيد تأكيد الحكم وعلى هذا القياس ( قوله من المعاني ) بيان للغير على تقدير ارجاع الضمير في غيره الى المعنى ( قوله او في كلمة اخرى ) بيان له على تقدير ارجاع الضمير الى ما ولا يظهر وجه لا يراد كلمة في ههنا وتكثيرها وايراد من

في الاول وتعريفه ( قوله ورد العبارة الى ماهو المشهور ) فانهم اذا حكموا على شئ باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجة قالوا الشئ في نفسه كذا كما مر من قولهم الدار في نفسها كذا ( قوله وجلها على ماهو الخ ) فان مدار امتياز الحرف عن اخويه انما هو على كون المعنى الحرفي ملحوظا بالتبع والمعنى الاسمي والقلي ملحوظا بالذات والامتياز باحتياجه الى الضمنية وعدم احتياج اخويه متفرع على ذلك ( قوله اى لم يصرف الخ ) اشارة الى ان قوله لعدم مسبوقيتها بيان لعدم المانع للظهور. المقضى مامر آنفا تركه الشارح رحمه الله لظهوره فلا يرد ان عدم مسبوقيتها بما يدل على خلافه لا يدل على ظهوره ولا يخفى ان المناسب ان يكون مناط هذه الحاشية قوله لعدم مسبوقيتها لكن الموجود في النسخ التي رأيتها على قوله وهو ارجاع الضمير الى المعنى فتدبر ( قوله لا يقال لو كان كذلك ) اى مستقلة بالمفهومية كما يدل عليه الجواب اذ لا مدخل للكلية في صحة الاخبار عنه وبه وانما ذكره استطرادا ( قوله مع انها لازمة الظرفية ) اى لا تستعمل الاظرفا ( قوله المفهوم المستقل الخ ) اى لكونه ملتفتا اليه قصدا يصح الحكم عليه وبه نظرا الى ذاته ولا يقدح في ذلك امتناعه لاجل امر خارج عن ذاته سواء كان الخارج معتبرا في اصل الوضع او طاريا في الاستعمال ( قوله داخل في الاول ) فان متى موضوع للزمان الذى هو ظرف بخلاف قدام فانه موضوع لما تقدم الشئ الا انه لا يستعمل الا في المكان المقدم وكذا احوال اخواته ( قوله وفيه تأمل ) اذ يجوز ان يكون عدم صحة الاخبار عنه لعارض كما في تلك الظروف فلا يكون ذلك دليلا على عدم استعماله في المطلق ولو قال بدل قوله والاصح الخ والافهم منه المطلق عند الاستعمال والخصوصية من الضمنية كما في تلك الظروف لثم من غير مناقشة وتصير خلاصة الفرق ان المعانى تلك الظروف معانى كلية ملحوظة بالذات لانفهامها منها عند الاطلاق والخصوصية الاستفادة من الاضافة خارجة عنها كما في سائر الاسماء المضافة وزوم اضافتها في الاستعمال لاجل تخصيص الغرض من وضعها لانتوقف فهمها عليها بخلاف الحرف فانه لا يفهم منه معناه بدون الضمنية فهى لفهم اصل معناه ( قوله انه اراد بالمعنى ) اى المذكور في حد الاسم ما يشمل المعنى التضمنى على سبيل البديل كما هو شأن النكرة اى ما دل على معنى من المعانى في نفسه فيدخل في حد الاسم الفعل ويحتاج الحد الى خروج الفعل

بقوله غير مقترن بأرجاع الضمير الى المعنى الموصوف بقوله في نفسه اى غير مقترن  
 ذلك المعنى المدلول عليه في نفسه بزمان من الازمنة وفائدة تعميم المعنى وزيادة  
 قيد عدم الاقتران ما اشار اليه الشارح رحمه الله بقوله فبا لصفة الاولى الخ  
 من حصول الامتياز بين الاقسام الثلاثة \* فان قيل لو كان الفعل دالا في نفسه على  
 معناه التضمنى اعنى الحدث او الزمان مع عدم دلالة على معناه المطابق بدون  
 ذكر الفاعل اعنى الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين يلزم تحقق الدلالة  
 التضمنية بدون المطابقة وذلك خلاف ما تقرر عندهم من استلزام التضمن  
 للمطابقة \* قلنا دلالة الفعل على الحدث باعتبار مادته وعلى الزمان باعتبار  
 هيئته فهى دلالة مطابقة وان كان المدلول مدلولاً تضمنياً للفعل لكونه  
 موضوعاً بأزاء المجموع من الحدث والزمان والنسبة والدليل على ذلك انه يفهم  
 كل واحد من الحدث والزمان من لفظ الفعل تفصيلاً مع ان المقرر ان المفرد  
 لا يدل على اجزاء مدلوله تفصيلاً او نقول المأخوذ في مدلول الفعل النسبة الى  
 الفاعل المعين اجمالاً وهى مفهومة منه مع الحدث والزمان وانما المحتاج الى  
 ذكر الفاعل تفصيلها وهى غير داخله في مدلوله \* وقد قيل في الجواب الدلالة  
 ليس مجرد ان فهم المعنى من اللفظ بل ان فهمه منه من حيث انه مراد المتكلم  
 بدليل ان فهم المعنى من اللفظ عند سماعه متأخر عن تذكر الوضع المتأخر عن  
 فهم المعنى واللفظ لكونه نسبة بينهما فليس العلم بالمعنى عند تذكر الوضع دلالة  
 اللفظ لانها متأخرة عنه بمرتين فهى التفات النفس اليه من حيث انه مراد  
 المتكلم فحضور الحدث والزمان عند سماع لفظ الفعل ليس من دلالة اللفظ فانه  
 في ضمن تذكر الوضع على الوجه العام اما الدلالة حضور معناه من حيث انه  
 مراد وهو لا يحضر ما لم يعلم خصوص معناه المطابق بالضميمة ومشاهدة  
 الحدث والزمان في ضمن هذا المعنى هو الدلالة التضمنية \* وفيه بحث اما اولا  
 فلان القول بان يتحقق عند سماع اللفظ الا لتفات الى جانب المعنى مرتين  
 احدهما في ضمن تذكر الوضع والثانية من حيث انه مراد خلاف الوجدان  
 واما ثانياً فلان القول بان فهم المعنى متأخر عن تذكر الوضع مسبب له  
 فاسد بل تذكر الوضع طريق فهم المعنى وكيفية حضوره نعم انه متأخر عن العلم  
 بالوضع المتأخر عن فهم المعنى مطلقاً لا من اللفظ \* واما ثالثاً فلانه اذا كان  
 حضور المعنى من حيث انه مراد متأخراً عن حضوره في ضمن تذكر الوضع  
 فلا يمكن حضور المعنى المطابق للفعل من حيث هو مراد الا بعد تذكر الحدث

والزمان والنسبة في ضمن تذكر الوضع وذلك التذكر بعد ذكر الضمنية فتصور الحدث والزمان مجردا عن النسبة لا يكون تذكراً في ضمن تذكر وضع الفعل ( قوله باعتبار اشتماله على النسبة ) اى النسبة التامة الى فاعل معين غير مستقل بالمفهومية اذ ما لم يذكر الفاعل المعين لا يفهم النسبة التامة . والدليل على ذلك الاشتغال انهم يستعمل في اطلاقهم الى مسند الى الفاعل المعين فلو لا اعتبار النسبة في وضعه لاستعمل غير مسند ايضا كالمصدر \* وما قيل ان النسبة المذكورة مدلول الهيئة التركيبية كما في الجملة الاسمية فان الفعل يدل على مفهومه تفصيلا مع ان المقرر ان المفرد لا يدل على مفهومه تفصيلا \* ففيه انه ان اراد ان للهيئة التركيبية مدخلا في الدلالة على النسبة فسلم ولا مقتضى لاستقلالها بالمفهومية وان اراد ان الهيئة مستقلة في الدلالة عليها فيخذه ان لزوم تلك الهيئة التركيبية للفعل دون سائر التركيبات مما لا وجه له والقول بان الحدث في مفهومه معتبر من حيث انه مستعد للاسناد الى شئ تكلف صريح اذ لا دلالة لصيغة الفعل على الاستعداد اصلا \* واما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلا فلتعدد اوضاعه فانه من حيث جوهره يدل على الحدث ومن حيث الصيغة يدل على الزمان ومن حيث تركيبه بالفاعل يدل على النسبة ولعمري ان الخروج من طريقة القوم والجسارة على الاعتراض عليهم بمجرد الشكوك التي تعتري لعدم التعمق في كلامهم مما لا ينبغي ان يقدم عليه ( قوله وشهرة امرها الخ ) يعنى كان على الشارح تفسير الازمنة الثلاثة لكن لشهرة امرها تركه ( قوله وهو بعيد ) لانه حينئذ يكون قيد الدلالة وتقييد الدلالة بعدم الاقتران ركيك ( قوله اى المراد بعدم الاقتران المعنى المستقل الخ ) يشير الى ان ضمير غير مقترن راجع الى المعنى الموصوف بالصفة الاولى فيفيد ان المعتبر في الاسم عدم الاقتران بالنسبة الى المعنى المستقل بالزمان لا الى المعنى مطلقا والا لم يخرج الفعل عن حده لانه يصدق عليه انه يدل على معنى في نفسه وهو الحدث وعلى معنى غير مقترن بالزمان وهو المعنى المطابق اذ لا معنى لاقتران الشئ بجزئه ( قوله اى الوضع الغير المسبوق ) يعنى ان الاول مستعمل في جزء معناه فان مدلوله المطابق السابق غير المسبوق وانما فسرته بذلك اذ لا يلزم في كل اسم تعدد الوضع وسبق احد الوضعين على الآخر ( قوله لان معناهما العلم الخ ) لان الاقتران فرع وجود ذلك المعنى ولم يكن في وضع الفعل هذا المعنى موجودا وكذا الحال في اسماء الافعال ( قوله وخروج عنه الافعال المنسلخة ) اى ما يدل على انشاء معنى من غير

دلالة على الزمان اما لازما كما في عسى اولا كما في اشتريت وبعث لا اقتران معانيها اى المعانى الحديثة مع الزمان فى الوضع الاول وهو الوضع الخبرى \* واعلم ان تفسير هذا القيد اعنى عدم الاقتران فى حد الاسم مبنى على تفسير قيد الاقتران فى حد الفعل لان السلب انما يتعمل بعد الايجاب وفى حد الفعل هذا القيد محمول على المتبادر منه وهو ان يكون ذلك المعنى والزمان المعين مدلول لفظه بالوضع الاصلى الغير المستبوق فيخرج عنه المصدر لعدم الدلالة على الزمان واسماء الافعال والمفعول عند العمل لكون دلالتيهما بحسب الاستعمال دون الوضع واسماء الافعال لدلالتيهما بالوضع الثانى العارض ويدخل الافعال المنسلخة لاقترانها بالوضع الاصلى فيكون مفاده فى حد الاسم عدم اقتران المعنى المستقل بحسب الوضع الاصلى الغير المستبوق فيشمل مالا اقتران لمعناه اصلا وماله اقتران بحسب الاستعمال دون الوضع وماله اقتران بحسب الوضع العارض دون الاصلى ويخرج ماله اقتران بحسب الوضع الاصلى دون العارضى \* فاندفع ما قيل ان تقييد عدم الاقتران بكونه بحسب الوضع الاول مالا لدليل عليه سوى تصحيح الحدو لوجاز ذلك لجاز كل تعريف بالاعم باعتبار تقييده بما يجعله مساويا وان نحو يزيد ويشكر عليم واسماء الافعال اسميتها انما هى باعتبار الوضع الثانى فاللائق ان يعتبر عدم الاقتران ايضا بحسب هذا الوضع دون الوضع الاول فان فيه اعتبار كل واحد من الوضعين من وجه آخر ( قوله لان معانيها الخ ) يعنى ان الافعال المنسلخة موضوعة بالوضع الثانى لانشاء المعانى الحديثة وهى غير مقترنة بالزمان بحسب الوضع الاول بل المعانى الحديثة الخيرية وحاصل الجواب ان المعتبر اقتران المعنى المستقل وهى المعانى الحديثة نفسها مع قطع النظر عن وصف كونها انشائية او خبرية وهى معتبرة فى الوضعين فصح كونها مقترنة بالزمان بحسب الوضع الاول ( قوله ولك ان تقول ) فى بيان قوله غير مقترن باحدا لازمة الثلاثة بحيث يطردها ويتركس ( قوله بحسب اصل الوضع ) اى الاصل الذى هو الوضع زاده احتياطا فان الاستعمال الشائع يقال له الوضع ايضا لكنه وضع طار ( قوله اذ لا وضع لها بازاء المعانى الفعلية ) بل استعمل فيها استعمالا شائعا بحيث صارت المعانى الوضعية متروكة ( قوله على التغليب ) فان اكثرها اسماء وان كان بعضها ظروفًا وبعضها جارًا ومجرورًا ( قوله على ان لا وضع لها بازاء المعانى الانشائية ) بل استعملت فيها استعمالا شائعا ( قوله بعيدا ) فى نفسه لان المتبادر الى

الفهم والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع ( قوله كإقتضية ظاهر عبارته ) اى  
ظاهر عبارة المصنف رحمه الله فى تعريفاتها حيث قال أفعال المدح والذم  
ماوضع لانشاء مدح او ذم وافعال المقاربة ماوضع لدنو الخبر رجاء او حصولا  
او اخذا فيه واسماء الافعال ماكان بمعنى الامر والماضى \* وانما قال ظاهر  
لامكان ان يصرف عن الظاهر بان اللام ليست صلة للوضع بل لام الغرض  
وان المراد ماكان فى الاستعمال ( قوله لم يستك ) اى الشارح رحمه الله هذا  
الطريق اى اعتبار الوضع بل قيد الوضع بالاول ( قوله ولهذا ) اى لاجل البعد  
وعدم رضى المصنف رحمه الله لم يجب الشارح رحمه الله ايضا ( قوله بانها بمعنى  
المصادر التى لوحظت معها الافعال ) بمعنى انها موضوعة للمعاني المصدرية  
ومستعملة فيها الا انه لما لوحظت معها الافعال العاملة فيها اطلق عليها اسماء  
الافعال بادنى الملازمة وليست بمعنى الافعال حتى ينتقص التعريفات بها  
طرذا وعكسا ( قوله ولا بانها الخ ) اى لم يجب الشارح رحمه الله ايضا  
بانها موضوعة للصيغ المخصوصة فرويد موضوع للفظ امهل وهيهات لصيغة  
بعد لامعائنها ( قوله قال الشيخ الرضى الخ ) تأييد لضعف الجواب الاخير  
( قوله لم يخطر بباله لفظ اسكت ) فعلم انه ليس موضوعا للفظه ( قوله الذى جلهم )  
مع تأديتها معانى الافعال ( قوله فانه قد يستعمل مضدرا ) فى الصحاح وله اربعة  
اوجه اسم فعل وصفة وحال ومصدر فالاول نحو رويد عمرا اى ارود عمرا  
بمعنى امهله والصفة نحو قولك سارسيرا رويدا والحال نحو سار القوم رويدا لما  
اتصل بالمعرفة صار حالها والمصدر نحو قولك رويد عمر وبالإضافة كقوله  
تعالى فضرب الرقاب ( قوله تصغير ترخيم ) اى بحذف الزوائد ( قوله ولانه قام  
دليل ) وهو مخالفتها لهنا ضيغة وتصرفا ( قوله قدم للاهتمام ) ليكون افادته  
الاختصاص المستفاد من لفظ الخواص نصب العين فلا يرد ان الاهمية لا نصير  
سببا مالم يبين وجهها ( قوله اول القصر ) وتأكيد للاختصاص المستفاد من لفظ  
الخواص ازالة للتردد الحاصل من توهم وجود هذه الخواص سوى الاضافة  
فى الفعل والحرف على ما يبين فى محله ( قوله او مبتداء ) بتأويل من بلفظ البعض  
ولما كان وقوع الحرف بالتأويل غير شائع ايده بقول صاحب الكشف لكن  
عبارة الكشف ليس نصافى ذلك فانه قال ومن فى من يقول موصوفة كانه قيل  
ومن الناس ناس يقولون كذا كقوله تعالى « ومن المؤمنين رجال » ( قوله ولا يبعد  
انه يقال يفهم حينئذ ) اى حين جعله مبتدأ ان الخواص المذكورة اقل من

المتروكة وذلك لان كلمة من يكون مأولا بلفظ البعض المضاف الى الخواص  
والشائع في لفظ البعض المضاف الى الكل استعماله في القليل من المتروك  
بخلاف ما اذا جعل خبرا فانه حينئذ يكون مفاده كون المذكور كائنا  
من الخواص على وجه البعضية فتدبر ( قوله تبلغ قريبا من ثلاثين ) من جعلتها  
تاء التأنيث المتحركة وياء النسبة وكونه فاعلا ومفعولا وموصوفا وذا حال  
وتمييزا ومثنى ومجموعا ومنادى ومصغرا ومكبرا ومنسوبا ومستثنى ومستثنى  
منه ومرجعا للضمير بلا تأويل ومنصرفا وغير منصرف وابدال اسم صريح  
منه والاخبار به مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت والقيام اذا خرجت  
والتنكير والتعريف والتذكير والتأنيث ( قوله لسكنت ابتدائية اتصالية )  
وهي ما يكون المجرور بها مبدءا لشيء باعتبار اتصاله به سميت اتصالية لانها  
عن الاتصال نحو قوله صلى الله عليه وسلم « انت منى بمنزلة هرون من موسى »  
اي انت متصل بى ونازل منى بمنزلة هرون متصلا ونازلا من موسى ( قوله هذا  
من الناس او من الانسان ) فان الاولى تبعية لكونه بعضا من الجماعة  
والثانية ابتدائية اذ ليس الشخص بعضا من الطبيعة بل جزئيا لها والجزئى  
متصل به الكلى خارج منه ( قوله لان مرتبة اقل الخ ) على ماهو المشهور من  
ان جمع القلة الثلاثة الى عشرة وجع الكثرة العشرة الى مالا يتناهى ( قوله لانسم  
لزوم ذلك ) لان التنبيه على فائدة لا ينافى ان يكون له مدخل في افادة اصل  
المعنى ( قوله اذ لافرق الخ ) على ماهو رأى المحققين من ان الاختلاف بينهما  
انما هو في جانب الكثرة دون القلة فان الاقل منهما ثلاثة ( قوله تفسير لما  
يتضمنه يختص به الخ ) وفأدته دفع احتمال ان يكون الباء داخلا على المقصور  
كما هو الشائع في الاستعمال ( قوله وانما لم يقل الخ ) حتى لا يتوهم الاستدراك  
ولا يحتاج الى التفسير ( قوله بأخذه فيه ) اي بأخذ المعنى اللغوى في المعنى العرفى  
فانها في اللغة ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره والعرف اعتبر فيه قيدا زائدا  
وهو كونه خارجا مجعولا ( قوله ولم يتحاش الخ ) دفع ما يرد من انه اذا كان المعرف  
خاصة بالمعنى العرفى يلزم التعريف بالاعم لشموله للفصل ولما يكون خارجا غير  
محمول وحاصل الدفع ان التعريف بالاعم جائز عند المحققين اذا كان المقصود  
امتيزاز المعرف عن بعض ماعداه وههنا كذلك اذا المقصود تمييز الخاصة عن  
الجنس والعرض العام فشموله للفصل والعرض الغير المحمول المختص لا يضر  
اذا المقصود معرفة مابه يميز الاسم عن الفعل والحرف وكونه خارجا مجعولا



لامدخل له في ذلك ( قوله كما هو ظاهر الامر ) لان الاصل في الاطلاق الحقيقة والمعاني اللغوية معاني مجازية عند اهل العرف لكن هذا انما يتم لو كان ما ذكر من معني الخاصة عرف النحاة ايضا كما يشير اليه الفرق المصنف رحمه الله في الايضاح بين الحد والخاصة بان الحد مطرد ومتعكس دون الخاصة فانه لا يلزم انعكاسه لجواز عدم شموله ( قوله ويؤيده لفظ الحد ) فان ذكره جامع الحد قرينة كونه بالمعنى العرفي كلفظ الحد ( قوله لكان عدد المذكورات الخ ) لعدم كونها محمولات على الاسم ( قوله وهى ذكر المبدأ ) اى المشتق منه واردة المشتق والمراد مدخول اللام والجر والتنوين والمضاف والمسند اليه ( قوله اى اللام باعتبار دخولها ) فسر بذلك لان المتبادر من عبارة المصنف رحمه الله ان يكون الدخول المضاف الى اللام خاصة دون اللام لما ان المضاف اليه خارج عن المضاف مع ان اللام والتنوين والجر من خواصه ( قوله وانما قال ذلك ) اى دخول اللام ولم يكتف على قوله واللام مع انه اخصر واظهر لان المتبادر من الحكم باختصاص شئ بشئ ان يكون المختص وصفا للمختص به ناعتاله وليس اللام والتنوين والجر بما يتصف به الاسم وان كان حاصلة فيه ( قوله فكان اللام فيها ) اى لام التعريف في قوله اللام بذل من المضاف اليه كما هو رأى الكوفيين اول العهد الخارجى اشارة الى اللام التى شاع في العرف استعمال اللام مطلقا فيه وهو لام التعريف بخلاف ما عدها فانه يستعمل فيه باضافة فيقال لام الابتداء ولا م الامر ولا م جواب القسم اول العهد الذهني اى فرد مبهم من جنس اللام وحينئذ تفسير الشارح رحمه الله بلام التعريف بيان للام الذى هو مختص بالاسم في الواقع لا يبان لما استعمل لفظ اللام فيه فانه مستعمل في الفرد المبهم ( قوله لكنه لم يتعرض له ) اى لم يتعرض الشارح رحمه الله لشمول حرف التعريف لحرف النداء لظهور اختصاص حرف النداء بالاسم عقلا فلا حاجة الى بيان اختصاصه بالاسم فشموله لا يصير داعيا الى اختياره على اللام ( قوله اى في ضمن اختياره الخ ) فيكون نكتة اخرى لاختيار اللام على حرف التعريف من جهة وعلى الثانى كلاما مبتدأ لبيان نكتة اختيار اللام على الالف واللام ( قوله ان اللام الداخلة ) بكسر الهزة لكونه مفعول ناقلا والقل بمعنى القول على سبيل الحكاية ولذا دخل الفاء في خبره ومفعول سمعت محذوف لدلالته عليه ( قوله ومختصرة في الجنس والعهد ) لانه ان اريد به معناه من حيث هو او من حيث التحقق في ضمن كل

الافراد او فرد منه فهي للجنس وان اريدته حصلة معينة من معناه فهي للعهد ( قوله كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي ) فان المراد منه اللفظ وقد خص بالتلفظ من غير احتمال الاشتراك فيه فلا تعيين \* وما قيل ان اللفظ اذا اطلق يحتمل ان يراد به نفسه وان يراد به معناه فاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي لتعيين ان يراد به اللفظ دون معناه فقيه ان ذلك مستفاد من خارج لادلالة لام عليه ولو كان للتعيين لكان للجنس اول العهد وقد اتفقت الامران ههنا ( قوله معناه الحقيقي ) وهو دلالة اللفظ على تمام ما وضع له لزوم ان لا يدخل لام التعريف على الاسم حال كونه مستعملا في معناه المجازي لكونه خلاف وضعه فان المعنى المجازي غير ما وضع له واللام موضوع لتعيين ما وضع له ( قوله ولو اراد الخ ) اي لو اراد بالمطابقة ما تكون قصدية لافي ضمن دلالة اخرى سواء كانت على ما وضع له او غير ما وضع له قالوا دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة لكون اللفظ مستعملا فيه مقصودا منه والتضمن والالتزام فهم الجزء واللازم في ضمن الكل والملزوم ( قوله لم جواز دخول الخ ) اي لم جواز دخول لام التعريف على الفعل اذا استعمل في مجرد الحدث لكونه معنى مستقلا مدلوله مطابقة بهذا المعنى ( قوله لكن ابى عن دخولها الخ ) يعني ان الاستعمال المجازي فرع للاستعمال الحقيقي والاستعمال الحقيقي للفعل يأبى عن دخول اللام عليه لكون معناه الحقيقي غير مستقل فكذا الاستعمال المجازي بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه على السواء لكون معناه الحقيقي والمجازي مستقلا ( قوله او يقال الخ ) يعني ان فرض تجريد الفعل عن النسبة مجرد فرض عقلي غير صحيح في الاستعمال ومادة النقض يجب ان تكون موجودة ( قوله ليست اكثرها الخ ) انما قال ذلك لان الاضافة بمعنى كونه مضافا بتقدير حرف الجر خاصة حقيقة ( قوله اذا لم يرده معناه ) سواء اريد به مجرد اللفظ فقط نحو الام على كر واشد الهل او اللفظ من حيث دلالاته على معناه نحو قوله تعالى « اذ اقبل لهم آمنوا » اي هذا القول من حيث دلالاته على معناه ( قوله ولذلك ) اي لعدم كونها حقيقة طوى بيان اطراها بان يقول كلما وجدت تلك الخواص وجد الاسم ولعدم كونها شاملة طوى بيان انعكاسها بان يقال كلما انتفت تلك الخواص انتفى الاسم ففي كلامه نشر على غير ترتيب الف ( قوله لاختصاص كونه موصوفا الخ ) فان الموصوف وذا الحال في الحقيقة يكون مسندا اليه للصفة والحال والمفعول له

مسند اليه للفعل المبني للمفعول والتمييز عن النسبة يزال عن الفاعل أو المفعول فلا يصح شيء منهما إلا ما يصح أن يكون مسندا اليه ( قوله وايضا لتلك الخواص الخ ) أي لاكثرها وهي ما عدا الجر فان التعريف باللام والاضافة والتكثير الذي هو مدلول التنوين دواعي تقتضي إيرادها وكذا للاستناد اليه من كونه فاعلا ومبتدأ ومذكورا و متروكا ومقدما ومؤخرا إلى غير ذلك والمزايا جمع مزية كبقية الفضيلة ( قوله اراد بالجر الخ ) أي الجر اما اسم بمعنى الحركة والحرف الدال على كـون الشيء مضافا اليه فيكون معطوفا على اللام اما مجرورا جلا على لفظه أو مرفوعا جلا على محله لكونه فاعلا للدخول واما مصدر مبني للمفعول أي كون الشيء مجرورا فيكون مرفوعا معطوفا على الدخول ( قوله وقس عليه التنوين ) يعني هو اما اسم بمعنى النون الساكنة التي تتبع حركة الآخر فيكون معطوفا على اللام واما مصدر بمعنى كون الشيء منونا فهي عطف على الدخول ( قوله أي حرف اثره الجر الخ ) يعني أن الجراما بالمعنى الاسمي أو بالمعنى المصدرى ( قوله حرف الجزم ) فانه حرف اثره الجزم واما الجزم بالمعنى المصدرى فهي بمعنى القطع ( قوله أي اما الجر الذي الخ ) قدر ذلك لأن قوله واما الاضافة اللفظية جواب سؤال يرد على قوله لانه اثر حرف الجر الخ من انه إنما يدل على اختصاص الجر الذي هو اثر حرف الجر لا اختصاص الجر مطلقا ولا شك انه لا يتم بدون ذلك التقدير وحاصله أن الجر الذي ليس اثر حرف الجر لا يكون الا في الاضافة اللفظية وهي فرع المعنوية واختصاص الاصل يوجب اختصاص الفرع كيلا يخالف الفرع الاصل ( قوله بيان للمخالفة ) لأنني المخالفة ( قوله أن يختص الخ ) فالمراد بما يخالف ما يقابل وبما يختص به الاصل الاسم لانه الذي تختص به الاضافة المعنوية وذلك المقابل منحصر في الفعل لأن الحرف لعدم كون معناه ملحوظا بذاته غير صالح لأن يكون مضافا اليه فضلا عن أن يختص به نوع من الاضافة فلذا فسرته بالفعل ( قوله يقتضيه سياق الكلام ) في حد الاسم وضمير خواصه راجع إلى الاسم بخصوصه ( قوله والا خلا الحكم ) أي وأن لا يكون المراد كون الشيء مسندا اليه بل يكون الاسم مسندا اليه خلا الحكم عليه بكونه من خواص عن الفائدة ضرورة أن كون الاسم موصوفا بصفة مختصة به ( قوله توجيه ذلك ) أي كون المراد به كون الشيء مسندا اليه مع أن الضمير راجع إلى الاسم وجهان جاصل الأول أن الحكم على الشيء الواحد يختلف بحسب

اختلاف العنوان فان حكم على زيد باعتبار انه انسان بالحيوانية كان لغوا وان حكم عليه باعتبار انه جسم كان مفيدا فكذا الحكم بالاختصاص على الاسناد اليه ليس باعتبار ملاحظة الاسم بخصوصه بل اعتبار ملاحظته بما هو اعم منه كالكمة والشيء مثلا وحاصل الثاني ملاحظة الحكم بالاختصاص قبل الاختصاص المستفاد من نسبة الاسناد الى ضمير الاسم وحينئذ يكون اعتبار هذه النسبة لتأكيد الحكم بالاختصاص كما في القول المشهور علامة الرجل لحيته ( قوله وبالجملة ) اى بمجمل الوجهين وخلاصته انه يجب ان ينظر حالة الحكم بالاختصاص الى مطلق الاسم ونوعه لالاى خصوصه حتى يكون مفيدا سواء كان ذلك النظر والملاحظة قبل ملاحظة الاضافة فيكون الحكم مقدما على الاضافة فى الملاحظة كما فى الوجه الثانى او بعد ملاحظة الاضافة اليه كما فى الوجه الاول ( قوله بعيد ) لانه خروج عن السوق ( قوله يعنى ان العرب لاحظت الخ ) بدليل انهم لا يستعملوه الا كذلك ( قوله والمراد بالتخصيص الخ ) لا التقييد حتى يرد ان الفعل ايضا قابل للتخصيص بالمفعول والظرف والحال وغيرها ( قوله الا الطبيعية الخ ) اى المفهوم من حيث هو والمفهوم من حيث هو بمنزلة الجزئى الحقيقى لا يلاحظ معه الافراد لانها فرع اعتبار التحقق ولذا قال الفقهاء ان لا اكل لا يقبل التخصيص بطعام دون طعام بخلاف لا اكل اكلوا وقال المنطقيون ان القضية الطبيعية بمنزلة الشخصية ( قوله فلا يقبل التخصيص ) اى بالمعنى المذكور ( قوله وفيه تأمل ) اى فى كون المراد من التخصيص ههنا ما ذكر تأمل لانه يجوز اضافة المصدر الدال على مجرد الحدث الى النكرة فلو كان المراد بالتخصيص ما ذكر لزم ان لا تكون هذه الاضافة مفيدة للتخصيص لعدم افادته تقليل الاشتراك اذلا اشتراك فى الطبيعة مع انه لاشبهة فى ان هذه الاضافة للتخصيص لكونه اضافة معنوية الى النكرة وقد صرحوا بانها تقييد التخصيص فعلم ان المراد من التخصيص الذى هو فائدة الاضافة اعم من تقليل الاشتراك والتقييد ولا خفاء فى وجود هذا النوع من التخصيص فى الفعل فلم يصح ان فائدة الاضافة مختصة بالاسم مطلقا ( قوله ان قلت جريانه فيه الخ ) اثبات لاختصاص مطلق التخصيص بالاسم بان جريان التخصيص بمعنى التقييد فى الفعل انما هو باعتبار معناه المصدري لانه القابل للتقييد بالظرف والحال دون معناه المطابق وهو معنى اسمى لكونه مدلولاً مطابقاً للمصدر تضميناً للفعل فلم يوجد هذا

النوع الا في الاسم فصح اختصاص التخصيص مطلقا بالاسم وحاصل الجواب اننا لانسلم انه لم يوجد الا في الاسم وانما يتم ذلك لو لم يقبل ذلك المعنى المصدري التقييد بالطرف والحال الا في قالب المصدر وليس كذلك فانه قابل له في قالب الفعل ايضا كيف لا يكون كذلك والحال انه حال كونه مدلولاً للفعل مقيد بالزمان الذي هو مدلوله (قوله ليس الا بين المرور وزيد) والمرور معنى اسمي فلم توجد الاضافة بواسطة حرف الجر لفظا الا في الاسم فلا حاجة الى التقييد بتقدير حرف الجر (قوله واما الحسن الوجه الخ) فان الاضافة فيه متحققة مع عدم افادته التخفيف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه لان سقوط التنوين فيه بواسطة اللام (قوله لا بمعنى ناعت الخ) اي بمعنى يصح ان يؤخذ منه النعت لكليهما وهو النسبة بتقدير حرف الجر سواء كان منسوبا او منسوباً اليه (قوله واما لم نجعله الخ) على صيغة المتكلم اي انما جعلنا كون الشيء مضافا في عبارة الشارح رجة الله في مقابلة العام ولم نجعله في مقابلة كونه مضافا اليه اذ عبارة المصنف رجة الله لا تساعد هذا المعنى حتى يحتاج الى الاعتذار عنه لانه محتاج الى تقدير اليه ولا دليل على تقديره (قوله والعطف الخ) جواب ما توهم من انه يجوز ان يكون قوله والاضافة معطوفا على قوله والاسناد فيكون لفظ اليه متعلقا بهما وانما قال بعيد لان الظاهر حينئذ تأخير اليه عنهما (قوله ولقوله قدس سره الخ) عطف على قوله اذ لا دليل عليه لا احتياجه الى تقدير اليه ولقوله قدس سره الخ حيث جعل الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا اعم من كونه مضافا ومضافا اليه من خواص الاسم (قوله ولان المصنف رجة الله) دليل ثالث على جعله في مقابلة المعنى العام يعني انه مرضى للمصنف رجة الله حيث فصل عبارة الفصل على وجه التريديد بين الاحتمالين فقال وانما اراد المضاف او اراد الجميع ولم يقل او اراد كونه مضافا اليه (قوله ان قلت كيف تصح ارادة الجميع) اي كونه مضافا ومضافا اليه من لفظ الاضافة فانه لا يجوز استعمال لفظ واحد في معنيين سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين وحاصل الجواب ان ارادة الجميع منه مبنى على استعماله في معنى يشملهما اما على سبيل الحقيقة بان يكون لفظ الاضافة موضوعا لمطلق النسبة مجردة عن خصوصية الطرفين واما على سبيل عموم المجاز بان يراد منه ما يطلق عليه الاضافة (قوله لاشبه في انما نجد الخ) اذ لا شك ان بين غلام وزيد حالة مخصوصة اي ارتباط بواسطة حرف الجر منتسبة تارة الى غلام وبعبارة عنه يكون مضافا ومنتسبة تارة الى زيد وبعبارة عنه يكون مضافا اليه (قوله فلعله) اي فلعل المصنف رجه الله يدعي ان تلك الحالة يمكن تصورهما مجردة عن خصوصية الطرفين بان يلاحظ من حيث انه ارتباط بين الطرفين بواسطة حرف الجر من غير نظر الى خصوصية كونه منسوباً ومنسوباً اليه وانما قال يدعي لان تصورهما مجرد فرع ان تكون الحالة المقيسة الى طرف متحدة بالماهية بالحالة المقيسة الى طرف آخر وهو اسم لجواز اختلافهما بالماهية

بحيث لا يكون بينهما اشتراك الا في مجرد لفظ الاضافة (قوله وان لفظه الخ) عطف على انها  
 اي يدعى ان لفظه الاضافة موضوعه لتلك الحالة المجردة عن الخصوصية وهذا ايضا مجرد  
 دعوى اذ المتبادر من لفظ الاضافة من غير لفظه اليه الحالة المقيسة الى احد الطرفين اعني  
 المضاف لا يشملهما والتبادر علامة الحقيقة (قوله او يدعى الخ) هذا ايضا مجرد دعوى  
 لانه استعمال اللفظ في المعنى المجازي من غير قرينة (قوله وحل الجميع) اي حل لفظ الجميع  
 في عبارة المصنف رحمه الله على ارادة كلا المعنيين للاضافة على سبيل البدل فكأنه قال وانما  
 اراد المضاف فقط او اراد كلا من المضاف والمضاف اليه على سبيل البدل فبعد اذ لفظ الجميع  
 لا يساعده وايضا المقابلة بين ارادة المضاف وبين ارادتهما على سبيل البدل ركيكة (قوله  
 كأنقلناه) اي من الايضاح فيما سبق من قوله فان اسماؤا الزمان تضاف الى الفعل (قوله كان  
 الاسمية الخ) فان المضاف اليه مجموع المبتداء والخبر لا المبتداء وهو مبني على ان المعرب  
 لا يكون له اعراب محلي وفي قولنا ان زيدا قائم الواقع في محل المبتداء مجموع ان مع اسمها  
 (قوله ينبغي ان يكون الخ) ولما ينصر القول الاول انه يقول ان المختص بالاسم الجر لفظا  
 او تقديرأ لا محلا والمراد من المضاف اليه فيما سيأتي المضاف اليه الذي هو من اقسام المعرب  
 بدليل انه في بيان الجرورات التي من اقسام المعرب وان معنى الفعل اعني الحدث فقط يأتي  
 عن كونه مضافا اليه لا اعتباره في الفعل من حيث كونه منسوبا واما الحدث بعد اعتبار نسبه  
 الى الفاعل فلان سلم اياه عنه كيف هو يقع مستندا اليه ايضا في قولك تسمع بالمعدي (قوله  
 نحو آتيتك يوم قدم زيد) الحار او البارد فان الحار والبارد وقعا صفة ليوم فلم يعرف  
 بالاضافة لما جاز تو صيغة بهما (قوله من الاعراب بمعنى الازهار) يقال اعرب الرجل اذا بين  
 وافصح فالهمزة للتعدية (قوله او ازالة الفساد) من عربت معدته اذا فسدت وعرب  
 الجرح اذا عفن وفسد فالهمزة للازالة كما في اشكيت (قوله وهو محل اظهار المعاني الخ) فانه  
 لصلاحيته للاعراب صار محلا لاظهار المعاني المعتورة عليه من الفاعلية والمفعولية والاضافة  
 وازالة التباس بعضها مع بعض بخلاف المبني فعلى هذا صيغة المعرب اسم المكان (قوله او من  
 اعربت الكلمة الخ) ومنه اعراب الحروف وهو تبين حر كتابها وسكونها (قوله لا  
 من الاعراب العرفي) اي ما اختلف آخره به على رأى المصنف رحمه الله واختلف الآخر  
 كما اختاره الزمخشري (قوله باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه) يعني ان الاعراب بالمعنى العرفي  
 سواء فسر بما به الاختلاف او باختلاف الآخر اسم جامدا ما على الاول فظاهر لانه عبارة  
 عن الحركة او الحرف واما على الثاني فلان الاختلاف وان كان معنى مصدرا لا ان الاختلاف  
 الآخر ليس معنى محدثا حتى يكون الاعراب مصدرا فلا يجوز الاشتقاق منه اصلا الا  
 باعتبار النسبة اليه باعتبار تحققه فيه كما في قولهم ليل مقمر اي ذو قمر باعتبار تحققه فيه وحينئذ

يكون القياس كسر الراء لا فتحه لا يقال جاء الظرف من الجماد ايضا نحو مسبعة ومضبعة  
ومفعاة لانه مختص بالثلاثي كإنص عليه في المفصل وبما حرر ثالثا ظهر اندفاع بحث المحشى  
كما لا يخفى ( قوله وفيه انه لو جاز الخ ) يعنى لانسلم ان القياس في الاشتقاق باعتبار تحققة فيه  
معرب بالكسر بل القياس الفتح على ان يكون اسم مكان لان صيغة الصفة موضوعه لمن قام به  
الفعل لا لما تحقق فيه قيل في جوابه ان كلام المصنف رحمه الله مبنى على ما اختاره الزمخشري  
من ان الاعراب عبارة عن اختلاف الآخر وحينئذ يكون القياس معرب بكسر الراء لان  
الاسم المعرب يختلف الآخر لا محل الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى  
اسم المكان وفيه بحث اما اول فلان قوله باعتبار تحقق الاعراب فيه يأبى عن هذا التوجيه  
فان المعرب اذا كان متصفا باختلاف الآخر كما اعترف به لاجابة الى اعتبار الظرفية واما  
ثانيا فلان الاختلاف صفة الآخر لا الاسم المعرب وبعد التقييد بالآخر لا يصير صفة للاسم  
كما حققه السيد الشريف في تعريف الدلالة نعم انه يستلزم وصفا اعتبار بالاسم وهو كونه  
بحيث يختلف آخره الا انه ليس معنى الاعراب العرفي واما ثالثا فلما عرفت من انه لا يلزم  
من كون الاختلاف معنى مصدريا انه يكون اختلاف الآخر معنى مصدريا حتى يكون  
الاعراب مصدرا او يصح الاشتقاق منه ( قوله من البناء ) اى المبنى مأخوذ من البناء بالمعنى  
المصدري المقصود منه قرار المبنى وعدم تغيره بعد نقله من معناه الحقيقي الى صوغ  
الكلمة في قالب هيئة لا يتغير لمناسبة اشتماله على ما هو الغرض من المعنى الحقيقي اعنى القرار  
وعدم التغير فلا يتنافى قوله لانه شبه الخ حيث يدل على انه مأخوذ من البناء بمعنى الصوغ  
المذكور ( قوله والمصحح الخ ) يعنى ان الفاء موضوعه لكون مضمون ما بعدها عقيب  
ما قبلها في الزمان لكنه يستعمل مجازا في كون المذكور بعدها مرتبافى الذكر على ما قبلها  
ومن هذا الباب عطف التفصيل على الجمل والمفسر على المبهم لان موضع ذكر التفصيل  
بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام ثم انه وقع في النسخ التي رأيتها كون ذكر ذلك المفسر  
ولا يظهر فائدة زيادة اسم الاشارة ( قوله الداخلة على قيد القسم الخ ) يعنى ان المعرب  
وكذا المبنى ليس قسما من الاسم لان القسم يكون اخص من القسم مطلقا ولا شئ من المعرب  
والمبنى كذلك لشعول المعرب للفعل المضارع والمبنى لمبنى الاصل بل هما قيدان لقسمى  
الاسم وهما الاسم المعرب والاسم المبنى ولذا جمل اللام على العهد اذ لو جعل اللام للجنس  
يلزم التعريف بالاخص اذ المعرب مطلقا شامل للمضارع مع ان التعريف لا يصدق عليه  
لكونه معربا حال الرفع بدون التركيب ( قوله وذلك الخ ) اى كونه للعهد والاشارة الى الاسم  
المعرب ثابت لانه اذا كراحوال الاسم فالمعرب الاسم المعرب وذا كراقسامه فالقسم الاسم  
المعرب ( قوله بقرينة المقام ) وهو كون المقام مقام بيان احوال الاسم واقسامه ( قوله

فذكر الاسم حيثئذ) اى حين اندفاع النقض بقوله تركيا يتحقق معه عامله لتحقيق التعريف وتبينه بتصریح الجنس فيه (قوله يشبه بعضها بغضا) فى كون كل منها مبنى الاصل فلم يصدق عليه انه لم يشبه مبنى الاصل (قوله وفيه بحث الخ) يعنى ان المتبني فى تعريف العرب ليس مطلقا لاشابه اذ ما من كلمة الاولها مناسبة بوجه ما مبنى الاصل ولا اقل من كونه كلمة ولفظا بل المشابهة المؤثرة فى البناء وهذه المشابهة منفية عن مبنى الاصل فصدق عليه انه لم يشبه مبنى الاصل (قوله والالزم الدور الخ) لانه حيثئذ يكون بناء كل من اقسامه لاجل بناء الآخر فيلزم توقف كل منها فى البناء على الآخر (قوله ومجموع المضمومين) هذا مركب فى نفسه والاول مركب مع غيره (كما يقال لاحد الخلفين زوج للآخر) والمجموع زوج (قوله فظاهر) يعنى ان الظاهر بناء على المعنى المتبادر صدق التعريف على ما يكون مركبان كلمتين فصاعدا كعربك فقط وعدم صدقه على مثل زيد فى قام زيد مع ان الامر بالعكس فان الاول ليس بعرب عند المصنف رحمه الله والثانى معرب (قوله لم يقل تركيا مع عامله) فقط مع انه اقل تقدير الثلاثا يخرج عن تعريف العرب الاسم المركب الذى عامله معنوى نحو زيد فى زيد قام فانه معرب مع انه غير مركب مع عامله اذ لا تركيب بين اللفظ والمعنى (قوله ويبعد ان يراد الخ) اذ اطلاق التركيب مع الشئ على مجرد مقارنته به فى التحقق بعيد (قوله لخصوصة الاول) فان المناسبة المؤثرة فى البناء اما بتضمن معنى مبنى الاصل نحو ابن زيدا ومشابهة اياه كالبهائم او وقوعه موقعة كنزال او مشاكته للواقع موقعة كفجاء او وقوعه موقعة ما يشبهه كالننادى المضموم او اضافته اليه نحو من عذاب يومئذ ولا شك ان المشابهة من احد وجوهه (قوله فلا يلزم فى التعريف الخ) نعم يلزم توقف معرفة جد العرب على معرفة المناسبة المعتبرة فى البناء ولا يحذور فى ذلك لان الاعداد تصور بملكاتها ولا لاجل هذا قدم بعضهم المبنى على العرب والمصنف رحمه الله آخره لكثرة مباحث العرب (قوله كما يلزم فيه) اى الجهالة فى التعريف ولم يبين اى تلك القوة (قوله لم يفسره بياصله البناء) اى جعل الاضافة بيانية ولم يجعلها بمعنى مبنى اصله بان يكون اضافة اسم المفعول الى مفعوله او مبنى فى اصله او مبنى لاصله (قوله لان اصل جميع الافعال البناء) عند البصريين خلافا للكوفين فانهم قالوا المضارع اصل فى الاعراب كالاسم لتوارد المعانى عليه (قوله لان المتبادر من مبنى الاصل الخ) بناء على ما تقرر من اطلاق المشتق على ما انتصف بمبدأ الاشتقاق حقيقة وبما من شأنه ان يتصف به مجازا فالمتبادر من مبنى الاصل ان يكون البناء جاصلا بالفعل وبحسب الاصالة ان يكون من شأنه البناء سواء حصل له او لا (قوله من حيث هى جملة) لامن حيث وقوعها موقع المفرد فاتها بهذا الاعتبار معربة محلا فضلا عن ان يكون مبنى الاصل (قوله اكتفى فى تحقق العرب الخ) افاد المحشى بهذه العناية فواء الاول انه ليس المراد من قوله اعتبر



العلامة انه اعتبر الصلاحية المذكورة في مفهوم العرب فانه عرف العرب بما اختلف آخره  
باختلاف العوامل بل اعتبر في تحقق العرب في الاسم اى في كونه معربا الثانية انه ليس المراد  
من اعتباره مجرد الصلاحية المذكورة انه اعتبرها بشرط كونها مجردة كما ترى من ظاهر  
العبارة فانه باطل للزوم ان تكون الاسماء حال اتصافها بالاعراب معربة بل المراد انه اعتبرها  
مجردة عن اعتبار امر آخر فيرجع الى انه يكفي بالصلاحية الثالثة ان الصلاحية بمعنى القابلية  
فيجوز ان يجمع مع الاستحقاق دون الاستعداد الذي لا يجمع حصول الشيء بالفعل  
الرابعة ان الاستحقاق في اللغة بمعنى سزا وار بودن وهو بمعنى الصلاحية فيرجع الى انه اعتبر  
استحقاق استحقاق الاعراب ومعناه غير ظاهر ازال خفاءه باقامة وجود اسباب الاعراب  
مقام الاستحقاق فيرجع المعنى الى انه اعتبر الصلاحية لوجود الاسباب التي بها يستحق  
الاعراب فانضح المقصود غاية الانضاح والمراد بكونه قابلا لوجود الاسباب قابلية لوجود  
جميع الاسباب على ان الاضافة للاستغراق كما هو الاصل في الجمع المضاف وهذه القابلية بان  
لا يكون مبنى الاصل ولا مناسبه له لان مبنى الاصل لغدم كونه محلا للمعاني المعنوية لا يقبل  
التركيب الذي يتحقق معه عامله والمناسب له لكونه متصفا بالمناسبة لا يقبل عدم المناسبة (قوله  
سواء وجدت) اى جميع الاسباب بالفعل كزيد في زيد قام حيث تحقق التركيب والعامل  
وعدم المناسبة او لم يوجد جميع بالفعل بل بعضه كزيد عند التعداد حيث اتى فيه التركيب  
وتحقق العامل وان وجد فيه عدم المناسبة (قوله بل زاد مع القابلية وجود الاسباب الخ)  
فان قلت بعد اعتبار وجود اسباب الاعراب في تحقق العرب ما الحاجة الى اعتبار القابلية  
اذ لا يمكن وجودها بدون القابلية قلت فادته النصريح بان مقابله متقسم بقسمين ما اتى فيه  
القابلية كهؤلاء وما اتى فيه الاسباب مع وجود القابلية كالاسماء المعدودة واخراج كل  
منهما عن العرب قصدا (قوله كانهن وقعا في ذلك) اى في ذلك التعريف لامرين احدهما  
لفظ العرب فانه يستلزم الاعراب والاعراب ما يختلف الاخر به والشأن ان افراد العرب  
يوجد في اكثرها الاعراب فان الاسماء المعدودة وما عداه مقدرة قليلة وتوهموا ان حقيقة  
الاصطلاحية ذلك واقاموا العارض مقام الحقيقة ولم يعرفوا ان الاعراب بالفعل من  
عوارض المفارقة بذليل صحة قولهم ما عرفت الكلمة وهي معربة فيمن قال ضرب خالد  
جعفر باسكانهما وبالعكس في هؤلاء (قوله على اختلاف فيه) فان من قال ان العلم عبارة  
عن العلم بالمسائل المدللة جعل العلم بالمسائل الخالية حكاية لمسائل العلم ومن قال انه عبارة عن العلم  
بالمسائل جعله علما (قوله اشار به انه ليس الخ) لانه تعريف بالخارج المحمول ولا يتوقف  
معرفة مفهوم اختلاف الآخر على معرفة العرب حتى يلزم الدور وتوقف معرفة تحقق  
الاختلاف في افراده على معرفة انها معربة بالنظر الى غير المتبع لا يندح في التعريف وبهذا

يظهر فساد ما قيل في تقرير وجه العدول انه لو جعل ذلك حدا لزم الدور لان معرفة اختلاف الآخر يتوقف على معرفة العرب فلو عرّف به لزم الدور وما اجيب به عنه من انا لانسلم ان معرفة الاختلاف موقوفة على معرفة العرب اذ يجوز ان يعلم ذلك من استعمالات العرب قبل ان يعلم العرب وفساد ما قيل ان معرفة الاختلاف وان لم يتوقف على معرفة العرب بالنظر الى المتبع لكنها موقوفة عليها بالنظر الى غير المتبع وهو الذي دون النحوله فالدور لازم بالنظر اليه وكذا فساد ما قيل ان المتعلم للعرب لا يمكن ان يعرف اختلاف الاو اخر بالتبع لان العارف بالتبع لا يتعلم العرب بهذا التعريف لانه يكون عبثا فتعين ان تكون معرفة اختلاف الاو اخر بالتعلم في هذا الفن وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة العرب فلو عرف العرب به لزم توقف معرفة العرب على معرفة العرب فيلزم تقدم الشيء على نفسه اما ولا فلانا لانسلم لزوم العبث لجواز ان يكون مقصود المتعلم من معرفة العرب بهذا التعريف ان يجعلها واسطة لاحكام اخر سوى الاختلاف واما ثانيا فلانه ان اراد بقوله وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة العرب ان معرفة ان هذا مختلف الآخر موقوفة على معرفة ان هذا معرب فظاهر الفساد وان اراد انها موقوفة عليها باعتبار كونها مقصودة من تعريف العرب في هذا الفن فهذا بعينه ما ذكره المحشي رحمه الله (قوله بل الفساد في المقصود من التعريف) اى في حصول المقصود من التعريف وخلاصة بيانه ان المقصود من تعريفات موضوعات مسائل العلوم تعلم تلك الموضوعات بوجه تعدى به احكامها الى جزئياتها بمعرفة صدق تلك المفهومات على تلك الجزئيات مثلا المقصود من تعريف الفاعل ان يعلم الفاعل بمفهوم يصلح ان يصير وسطا تعدى به احكامه الى جزئياته بان يصدق تعريفه عليه بان يقال هذا فاعل وكل فاعل مرفوع فهذا مرفوع واختلاف الآخر من جملة احكام العرب المطلوبة في النحو فلا بد من معرفة العرب بوجه آخر ليصير وسطا لتعدية ذلك الحكم الى جزئياته فلا يصح تعريف العرب به للزوم تقدم الشيء على نفسه وبما ذكرنا ظهورك ان الفساد لازم من التعريف في ترتيب المقصود منه عليه وليس مقصودا بالنسبة الى غير المتبع على ما وهم من قوله ان الغرض من تدوين علم النحواخ (قوله لازم ان يكون الصغرى عين النتيجة) لا يقال يلزم ايضا انه لا يكون الحكم في الكبرى مفيدا لكون مفهوم الوسط نفس مفهوم الاكبر لانا نقول يكفي لاقادة الحكم الفرق بالاجال والتفصيل كما في حل الحد على المحدود بخلاف التوقف كما سيجئ (قوله والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة) ولا شك ان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك فان قلنا انه توقف آخر مسبب عن توقف الواسطة كان تأخر نتيجة عن الصغرى ابتداء وان قلنا انه هو التوقف الاول لانه ثبت للواسطة ابتداء يتوقف عليه بتوسطها كان المتأخر المذكور بواسطة

(قوله فيلزم تقدم الشيء على نفسه) لافي ضمن الدور على تقدير تأخر النتيجة عن الصغرى ابتداءً وفي ضمن الدور على تقدير تأخرها بواسطة الدليل (قوله وقد اشار الخ) تطبيق لعبارة الشرح على ما ذكره من البيان (قوله اي من معرفة ان هذا او ذلك معبر الخ) إشارة الى دفع ما يراد على عبارة الشارح من انه ان اراد بالمعرب مفهومه لا يصح ارجاع ضميرانه اليه اذ مفهوم المعرب ليس بما يختلف آخره وان اراد ماصدق عليه المعرب لا يتم التعريف لان الكلام في مفهوم المعرب وحاصل الدفع اختيار الشق الثاني لكن قيداً لحقيقة ملحوظ فالمعنى المقصود من معرفة ماصدق عليه المعرب من حيث انه معرب اي من معرفة ان هذا وذلك معرب (قوله فان التصديق الخ) بيان ليكون المعرفة المتقدمة اعني التصديق بانه معرب منبهة عن معرفة مفهوم الاختلاف (قوله فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه) لان المتقدم معرفة مفهوم الاختلاف بطريق الاجال في ضمن لفظ المعرب والتأخر معرفته بطريق التفصيل في ضمن ما يختلف آخره به (قوله لانا نقول لامدخل الخ) حاصله ان الفرق الاعتباري بين الموقوف عليه والموقوف انما ينفع في دفع لزوم تقدم الشيء على نفسه اذا كان الاعتبارين في التوقف فانه حينئذ يكون الموقوف والموقوف عليه في الحقيقة ذين الاعتبارين اما اذا لم يكن لهما مدخل في التوقف فالموقوف والموقوف عليه شيء واحد لا تغاير فيه بوجه يؤثر في التوقف والامر ههنا كذلك اذا الحكم بنفس مفهوم الاختلاف على هذا او ذاك الذي هو النتيجة متوقف على تصور مفهوم المعرب الذي هو محمول في الصغرى وهو اي نفس مفهوم الاختلاف واحد في صورة الاجال والتفصيل اي في الصغرى والنتيجة وليس ملاحظته تفصيلاً متوقفة على ملاحظته اجالاً حتى ينفع في عدم لزوم تقدم الشيء على نفسه ولقد بالغ المحشي رحمه الله في تحقيق هذا المقام بما لمزيد عليه والمحب بمن نظر في كلامه ولم تعمق فيه وشنع عليه عجباً لفضله (قوله تبدل ذات الدال) اي الدال على الفاعلية والمفعولية والاضافة وبالضرورة اذا تبدل ذات الدال تبدل دلالاته ايضاً (قوله تبدل دلالاته المقصودة الخ) اي دلالاته على الفاعلية والمفعولية والاضافة مع بقاء ذات الدال مثلاً القحجة في رأيت اجد ومررت باجد باق على حاله وفي الاول دالة على المفعولية وفي الثاني على الاضافة (قوله لان الحركة لا تقوم بالحرف) لكونها متأخرة عند في التلفظ ولذا يلفظ بالحرف في حالة الوقف من غير الحركة (قوله بما يقوم به الحرف) وهو المتكلم في متفاهم العرف والهواء المتوج في الخارج في التحقيق (قوله لكنها تابعة له) اي لا يمكن التلفظ بالحركة الا بعد تلفظ الحرف كما ان الصفة تابعة للموصوف في التحقيق (قوله ان قيل ان فاعلاً الخ) فاعل اذا كان اسماً مذكراً كان او مؤنثاً يجمع على فواعل نحو كواهل وكواعب واذا كان صفة فلا يجمع على فواعل وقد شد نحو

فوارس وهو الك ولؤثته سواء كان بالباء او بدونه مثالان فواعل وفعل نحو ضوارب وجواسر ونوم وحيض ومن ههنا قيل في الجواب انه يجوز ان يكون عوامل جمع عاملة كافي قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس في العوامل والحوامل صدقة لان العامل قلما يكون غير كلمة لكن عدم مجيء عاملة في كلام النحاة رفع هذا الاجتمال (قوله صار اسما) اى صار في عرف النحاة اسما لما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب (قوله به خرج الخ) قيل انه خرج بقوله آخرة اى آخر العرب لان من الاستفهامية مبنية والجواب ان المراد من الضمير العرب لا بخصوصه بل باعتبار نوعه كافي قوله الاسناد اليه على ما مر لا يقال تقييد العوامل بالدخول يخرج عامل المبتداء والخبر لان الدخول اما الحقوق بالآخر او الاول وذا لا يتصور في الامور المعنوية لانا نقول ذلك التقييد بالنظر الى المعنوى بطريق التغليب لان الاختلاف لا يتحقق بالعامل المعنوى وحده (قوله اختلاف منو ومنا الخ) في الرضى اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقفت على من جائز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تنبئته ووجهه وتأنيثه في لفظة من فعلى هذا كان الاولى ان يقول رجل بدل زيد الا انه لما كان غرضه مجرد مثال اختلاف العوامل الداخلة على المستفهم منه ولم يكن في صدد بيان ضابطة اختلاف من باختلاف المستفهم عنه اكتفى على المثال الفرضى (قوله كائنى عنه العنوان) اى التعبير بلفظ العوامل فانه وان صار اسما لكن فيه لمح الوصفية الاصلية وهو باعتبار هاهنا عن الحثية كانه قيل باختلاف العوامل من حيث انها عوامل (قوله اى صورة الخ) في الرضى اذا قصدنا ان نرد التمييز والمنتصب عنه الى مركزهما الاصلى جعلنا المنتصب عنه ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول في كفى بزيد رجلا كفى رجل زيد وفي طاب زيد ابا طاب أب زيد وان كان التمييز متعلقا بما انتصب عنه اما وصفاله او غير وصف اضفنا التمييز الى المنتصب عنه فنقول في طاب زيد علما ودار طاب علم زيد ودار زيد فعلى هذا لما عبر الشارح رحمه الله عن التمييز المزال بالاضافة وجب ان يكون اللفظ مختلف متعلقا لا آخر العرب انا وصفاله او غير وصف وليس الامر كذلك فسر المحشى اللفظ بالصورة بالتجريد عن بعض المعنى فان اللفظ عبارة عن مجموع المادة والصورة فيكون متعلقا لا آخر العرب وصفاله واما لم يجعل اللفظ مصدرا بمعنى التلطف مع مناسبته لقوله تقديره وعدم الاحتياج حينئذ الى التجريد لان التلطف ليس من صفات العرب حتى يجعل اختلافه حكما من احكامه ولا يهمل لا يتصف بالاختلاف في نفسه بل باعتبار الملفوظ (قوله اى يختلف آخره بحسب التقدير) اشارة الى ان التقدير مصدر وليس معنى المقدر على ما فهم اذ لا مقدر في حبل مع كون اعرابه تقديريا (قوله كافي مسلي حالة الرفع فانه قد بان الباء بدل من الواو) (قوله كافي عصا وقاضى) فانه قد بان اصلهما معصو

وقاضى مع الحرف والحركة (قوله كاحبلى وغلامى) فانه قدر تلبسهما بالحركة من غير تقدير الحرف اما فى غلامى فظاهر واما فى حبلى فليكون الالف المقصورة زائدة غير منقلبة عن الواو والياء (قوله فان آخرهما الخ) يريدان فرض اعراب اخرهما غير متمنع لعدم المنع منه انما المتمنع المفروض هو وجود الاعراب فيهما فى التلفظ لاشتغال محل الاعراب بالحركة فى غلامى وبالسكون اى الملازم فى حبلى بخلاف هؤلاء فى جاءنى هؤلاء فان فرض اعراب آخره متمنع كالمفروض لوجود المنع وهو مشابهته لمبنى الاصل وان كان واقعا فى محل الاعراب وبهذا تبين الفرق بين الاعراب التقديرى فى نحو حبلى والاعراب المحلى فى نحو هؤلاء فتدبر (قوله لان الاختلاف الخ) يعنى يحتاج فى جعل قوله لفظا او تقديرا منصوبا على المصدرية بخذف الموصوف الى ارتكاب التجوز فى كون الاختلاف ملفوظا لان الاختلاف امر معنوى ليس من مقولة الحرف والصوت حتى يكون ملفوظا حقيقة بخلاف القول بكونه منصوبا على حذف المضاف واما التجوز فى قوله لفظا فمشتراك بينهما يجعله مجازا عن الصورة فى الوجه الاول وبمعنى الملفوظ على الوجه الثانى (قوله لو جعلت الخ) متعلق بقوله مجازا اختلفوا فى ان الحركة لفظا او لافن فسر اللفظ بما تلفظ به جعله لفظا بل كلمة ومن فسر بصوت يعتمد على الخارج من حرف فصاعدا قال انها ليست ملفوظة لانها ابغاض حروف المد وكونها مسموعة لا يستلزم كونها ملفوظة كالوقوف والامالة والغنة (قوله لان العامل الخ) فيكون التفصيل قاصرا مع عدم احتياج بيان الحكم اليه هذا على تقدير ان يكون المقدّر بمعنى المحذوف كما هو شائع فى استعماله فى مقابلة الملفوظ اما لو كان بمعنى المفروض سواء كان محذوفا او لا شمل المعنوى ايضا لكنه خلاف الظاهر (قوله ولانه) اى الجعل المذكور (قوله وذلك) اى عدم الملازمة ثابت (قوله لان الظاهر) بناء على ان الاصل فى اللام ان يكون للعهد (قوله انه اى قوله الا فى الخ) وانما يقل اشارة الى قوله لفظا او تقديرا لان قوله الا فى بيان لاقسام الاعراب فهو عبارة عن تقدير الاعراب والاعراب اللفظى وقوله لفظا او تقديرا ههنا بمعنى الصورة والفرض لكنه مشير الى تنوع الاعراب فيكون قوله الا فى اشارة الى ما فهم من قوله لفظا او تقديرا ولا يكون اشارة الى نفسه (قوله ورأيت حبلى ومررت بحبلى) اشارة الى ان بيان الشارح رحمه الله قاصر حيث لم يورد المثال للاختلاف التقديرى حكما مع انه خلفه احق بالبيان (قوله اى مدلول هاتين الصورتين) اشارة الى دفع ما يترأى من انه لا يصح جعل قوله مثنى ونحوه حالا من قولنا زأيت مسلمين ومرزت بمسلمين لانه ان قرأ بصيغة التثنية لا يكون جمعوا وان قرأ بصيغة الجمع لا يكون مثنى وحاصله ان المراد مدلول هاتين الصورتين المكتوبتين فى ريدان النقصان ويتصل الى مدلولهما ولا يقرأن وهذا الطريق شائع فى كتب اللغة فى بيان وجوه الحركات يقال مثلا الزعم

مثلثة الفاء اى مدلول هذه الصورة مثلثة الفاء واما ما قيل من ان قوله و قولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير اثلا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثني و مجموعا متعلق بالمثل لانهذا القول فمع كونه تكلفا محتاجا الى اعتبار الحال عن المحذوف لا يدفع المحذور لان مسلمين و بمسلمين ان قرئ مثني كان المراد من المثل على ماهو المشهور الشائع سائر الفاظ المثني وان قرئ مجموعا كان المراد سائر الفاظ الجمع فلا يكون شاملا وحل المثل على ماهو مماثل لهما في الاغراب بالخرفين سواء قرئ بصيغة التثنية او الجمع خلاف الظاهر المتبادر حقيق بان يقضى منه العجب (قوله اى علامة هي النصب) اى الاضافة بيانية لالامية فان فجة غير المنصرف نصب وجر لا علامة لهما (قوله ان قلت التركيب مع العامل الخ) لما كان السائل بقوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف ناقضا لشمول الحكم المذكور للجمع افراد العرب مستدلا عليه بصورة التركيب مع العامل ابتداء كفى للمعجب ان يمنع عدم شمول الحكم المذكور مستندا بالجواز فلذا قال فيجوز ان يكون التركيب (قوله الا اذا كان العامل لفظيا) اذ لا يمكن التركيب بين اللفظ والعامل المعنوي (قوله بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان) اى بجنس التركيب فلا يرد انه كيف يمكن تحقق عاملين معنويين بتركيب واحد (قوله عاملان معنويان) مخالفان في العمل للعامل اللفظي (قوله فيتحقق الاختلاف في آخر العرب) اى العرب الذي جعل مادة النقص (قوله اجيب الخ) اثبات للنقص بالصورة المذكورة بانه وان تحقق ههنا اختلاف آخر العرب واختلاف العوامل حيث توافد عليه عاملان معنويان وعامل لفظي لكن لم يتحقق اختلاف العوامل في العمل وهو المراد ههنا (قوله لان عمل العامل المعنوي) منحصر في عامل المبتدأ وفي عامل المضارع حال تجرده عن الناصب والجازم وعمل كل منهما الرفع فان قلت قد ذكر في الباب من العامل المعنوي معنى الفعل المأخوذ من غيره وهو قد يعمل النصب ايضا كما في هذا بعل شيئا فكيف يصح حصر عمل العامل المعنوي في الرفع قلت هذا اصطلاح مختص بصاحب الباب والقول المشهور وما عليه الجمهور ان العامل المعنوي عامل المبتدأ والفعل المضارع فحسب ولو سلم فالمراد عمل العامل المعنوي الذي لا يمكن التركيب فيما فرض مع العامل ابتداء ومعنى الفعل المستنبط من الجامد مما يمكن التركيب معه بالتركيب بما يستنبط منه (قوله لا يلزم ان يكون لازما) اى لا يتمتع مفارقه عنه فليكن الاختلاف المذكور كذلك يفارق العرب حين التركيب مع العامل ابتداء ويعرض بعد التركيب ثانيا وثالثا (قوله ان قلت يجوز ان يقيد الخ) اى يمكن ان يوجه الحكم المذكور بحيث يكون لازما للعرب بان يقيدا لاختلاف المدلول عليه بقوله يختلف باحد الأزمنة ولا شك انه لازم للعرب حال ابتداء التركيب اذ يصدق عليه انه يختلف آخره في وقت ما اعني وقت التركيب ثانيا وثالثا (قوله وان لم يكن الخ) والسرفيه ان لزوم الاختلاف

المطلق يقتضى عدم انفكاكه عنه فى شىء من الازمنة وهو مفارق عنه فى زمان التركيب ابتداء  
 بخلاف الاختلاف المقيد باحد الازمنة وهذا كالتنفس المطلق فانه غير لازم للانسان بخلاف  
 التنفس فى وقت ما (قوله فيه صرف الكلام عن الظاهر الخ) اى فى هذا التوجيه صرف  
 الكلام اعنى قوله ان يختلف عن الظاهر وهو الاطلاق بلا ضرورة اذ لا داعى الى جعل الحكم  
 لازما لا يقال المتبادر من القضية الحالية عن الجهات اطلاق النسبة وكونها ثابتة فى وقت ما على  
 ما قالوا فى بيان وجه تسمية المطلقة العامة وسيجىء فى كلام المحشى ايضا لا نقول ذلك الاطلاق  
 بمعنى فعلية النسبة المقابل للامكان الشامل للدوام والوقوع فى احد الازمنة والمقصود ههنا  
 التقييد باحد الازمنة المقابل للدوام ولذا اختار المحشى رحمه الله لفظة احد الازمنة دون  
 وقت ما فن بدله بذلك رومالاختصار ذهل عن هذه الفائدة (قوله مع انه بعد التقييد الخ)  
 اى مع ان الحكم المذكور بعد التقييد بالظرف ايضا غير لازم لان الزوم معناه امتناع الانفكاك  
 والاختلاف فى احد الازمنة مما يجوز انفكاكه عن العرب لجواز تحقق معرب لم يتحقق معه  
 الاعمال واحد او اثنان ولم يتحقق عوامل فى شىء من الازمنة فلا يكون مختلفا آخره باختلاف  
 العوامل فى شىء من الازمنة فاقيل ان الاحتمال الصر فى لا يكفي لنقض الاحكام الادبية بعيد  
 عن المقصود بمرآحل للمعرفة من ان الاحتمال ينافى الزوم (قوله نعم قابلية الاختلاف الخ)  
 تقرير لما تقدم وبيان لنشأ اشتباه السائل وهوانه لم يفرق بين قابلية الاختلاف اللازم للعرب  
 والاختلاف فى احد الازمنة الذى هو عرض مفارق (قوله ولما كان الخ) يعنى لما كان المتبادر  
 من قوله ان يختلف ان يكون الاختلاف واقعا فى وقت ما وجهه على الامكان صرف عن الظاهر  
 المتبادر لم يتعرض الشارح رحمه الله وقدر سره لهذا التوجيه وما قيل ان المقصود بيان  
 الحكم الكلى لينفع به المتعلم وخين الحمل على فعلية الحكم لا يبقى الحكم كليا فقيه ان الحمل  
 على فعلية الحكم انما يحل بزوم الحكم المذكور للعرب دون كليتة نعم لو تحقق معرب لم يتحقق  
 معه عوامل فى شىء من الازمنة لاخل بذلك ودونه خراط القتاد (قوله قيل الخ) اى قيل  
 فى توجيه الحكم المذكور بحيث يصير لازما ان المراد بالاختلاف المدلول عليه بقوله ان يختلف  
 معنى يشمل الاختلاف الذى حصل بعد الحال البنائى كافى الاسماء المعدودة المركبة مع  
 العامل ابتداء والاختلاف الذى حصل بعد الحال الاعرابى كافى المعربات المركبة مع العامل  
 ثانيا وثالثا والمراد بالاختلاف المذكور ثانيا بقوله باختلاف العوامل الوجود بالتجريد عن  
 بعض المعنى لان الاختلاف هو الوجود مع التغير عن الحال السابق وعبر عن الوجود  
 بالاختلاف لشاكلة قوله ان يختلف والمراد بالعوامل الجنس فيكون المعنى ان يتبدل آخره بان  
 يزول حالة البناء وهو الوقف او يزول حالة الاعراب لوجود جنس العامل وحينئذ يكون  
 الحكم لازم للعرب بلا شبهة (قوله فان اللام الداخلة الخ) قالوا ان اللام الداخلة على الجمع

العهد فان لم يكن معهوداً فللاستغراق فان تعذر الاستغراق نحو لا تزوج النساء فهو مجاز  
 عن الجنس ( قوله ولا يخفى بعد ذلك كله ) اما الاول فلان المتبادر من قوله ان يختلف آخره اى  
 آخر العرب اتصافه به بعد صيرورته معرباً واما الثانى فظاهر واما الثالث فلان نسبة  
 الاختلاف الى العوامل ينادى على ارادة الجمعية فكيف يحكم بطلانه ( قوله ولا يخفى الخ )  
 يعنى ان الظاهر ان يكون الخاصة الشاملة ههنا محمولة على المعنى العرفى اى ما يكون لجميع  
 الافراد وحينئذ يرد ان الحكم بعدم كونه من خواصه الشاملة انما يصح لو لم يتحقق فى الصورة  
 المفروضة وهى ما اذا تركبت الاسماء المعدودة معاملة ابتداء عواملها فى شئ من الازمنة فانه  
 لو تحقق فيها عوامل فى الازمنة المتعددة كانت تلك الاسماء متصفة بالاختلاف وان لم تكن  
 متصفة به وقت ابتداء التركيب ( قوله لكنها ليست شاملة الخ ) استدرالك لدفع توهم ناشئ  
 من قوله شاملة لكل معرب و اشارة الى توجيه عبارة الشارح رحمه الله بان يراد الشاملة لكل  
 وقت ( قوله كان القرينة الخ ) لما كان ذكر العام و ارادة الخاص مجازاً لا بدله من قرينة بينها  
 بانها اما جالية او مقالية ( قوله بالنون فيهما الخ ) حيث يدل كل منهما على تمامية الكلمة ويسقط  
 عند الاضافة ( قوله ولعلمهم الخ ) اى ليس مرادهم تشبيهه بالنون فى جميع الاحكام فانه باطل  
 لانه كلمة برأسها بخلاف النون فانها جزؤ لها بل مرادهم ان حيثية المشابهة بالنون لما وجدت  
 فى النون حين خلوهما عن اللزوم جازان يجعل الحرف السابق على النون وهو الواو والياء  
 فى حكم الآخر بالنظر الى ان مشابهة النون بالنون الذى هو كلمة برأسها جعل النون  
 فى حكم كلمة برأسها من هذه حيثية وان كان جزءاً لهما بالنظر الى كونه علامة للتثنية والجمع  
 ( قوله لامتناع اجتماع اللام الخ ) يعنى لو كان النون حين كونها معرفين باللام بمنزلة التنوين  
 لزم اجتماع اللام والتنوين وهو ممتنع ( قوله اى تحوله الخ ) فسر الاختلاف بالتحول لان  
 الاختلاف لا يكون ناشئاً الا من متعدد فيلزم ان لا يكون حركة زيد فى ابتداء التركيب  
 اعراباً ولو اعتبر بالنسبة الى السكون السابق كان زيد فى حال عدم التركيب ايضاً معرباً لان نسبة  
 الاختلاف الى الطرفين على السواء فاذا كان الاسم فى احد طرفيه معرباً لزم ان يكون  
 فى الطرف الآخر ايضاً معرباً دفعا للحكم بخلاف التحول فانه ناشئ من الحركة الثانية  
 او الحرف الثانى وان كان تقدم حركة او حرف شرطاً له لان التحول ان يتصف بشئ لم يكن له  
 قبل فتدبر ( قوله وكذا وصف كونه معرباً ) فان عدم المشابهة والتركيب ايضاً سبب للاختلاف  
 ( قوله لكنها بشكل الخ ) الوجه الاول اعنى تخصيص كلمة ما عا اختاره الفاضل الهندى  
 والوجه الثانى اعنى الحمل على السببية القريبة نقله بقل اشارة الى ضعفه فافى الشرح نقل  
 لكلام الغبر وما فى الحاشية مختاره فلا يرد ان الحاشية تخالف الشروح وما قيل فى جواب هذا  
 الاشكال ان المراد حرف علة ساكنة او حرف الآخر او حرف المبنى بقرينة ذكره مع



الحركة فلا يخفى ركا كته لان تخصيص الحرف بما ذكر تخصيص بعد تخصيص ومجاز في مجاز  
يحتز عنه في المحاورات فكيف يرتكب في التعريفات ولو جاز مثل هذه التخصيصات لانسد  
باب نقض التعريفات جمعا ومنعنا على انه يخرج من التعريف حروف الاعراب لانه من  
حروف المعاني ولذا جعلها بعضهم كلمة (قوله والاولى الخ) انما قال والاولى ولم يقل  
والصواب اما تأديبا كما هو طريق الشارح رحمه الله من هضم النفس وعدم الإعجاب واما  
للمناقشات التي ذكرها المحشي في الحاشية الآتية اولا لان ما يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج  
بارادة السببية القريبة المفهومة من البناء الجارة لكن الاولى ان يخرج الجميع من السببية  
المفهومة ولا يرتكب مزيد تكلف (قوله ولك ان تجعل البناء لآلة الخ) اى الاستعانة التي  
دخولها في الآلة اكثر منه في الوجود كذا في الرضى (قوله فلان آلة الشيء) يعنى ان المقتضى  
سبب بعيد لتوسط الاعراب بينه وبين الاختلاف والآلة لا تكون الاسيا قريبا فلا يكون  
المقتضى آلة (قوله حتى يخرج) اى العامل والمقتضى (قوله لكن المصنف) اعتذار من عدم  
جعله من تمام الجدبانه مخالف لرضى المصنف رحمه الله (قوله فلما سبب قريب له) اذ السبب  
القريب ما لا توسط بينه وبين السبب سبب آخر والسبب التام كذلك (قوله فلنا ليس  
الخ) اى لان سلم الانتقاض المذكور لان العلة التامة ليس لها سبب الاسيية اجزاها المترتبة  
من سببية سبب قريب وبعيد والسببية المترتبة من القريبة والبعيدة ليست سببية قريبة  
اذ لو كانت كذلك كانت سببية اجزاها باسرها سببية بعيدة فلم تكن مترتبة من القريبة والبعيدة  
وايست بعيدة ايضا لعد تحلل سبب آخر بين العلة التامة والمعلول فهى كالركب من الداخل  
والخارج ليس بداخل ولا خارج وهذا الجواب مبنى على تسليم ان لها سببية سوى سببية  
الاجزاء والافيهكن ان يقال ان العلة التامة والمعلول كالركب من الداخل والخارج ليست  
لهاسيية اصلا بناء على ما قالوا من ان العلة التامة بمعنى مجموع ما يتوقف عليه ليس لها تقدم  
على المعلول والازم تقدم الشيء على نفسه فيما اذا كانت العلة التامة مشتملة على المادة والصورة  
لتقدم مجموع المادة والصورة الذى هو نفس المعلول على العلة التامة المتقدمة على المعلول  
حينئذ ولذا قالوا في تعريفها مجموع ما يتوقف عليه المعلول لا المجموع الذى يتوقف عليه  
المعلول ووصفها بالعلية والسببية وصف لها بحال متعلها كما في زيد العالم ابو (قوله مترتبة  
من قريب وبعيد) وفي بعض النسخ المترتبة من القريبة والبعيدة فعلى الاول حال من سببية  
وعلى الثانى صفة لها وهو الظاهر (قوله نعم لو ثبت) تقرير لما سبق واورد كلمة لوانشارة الى  
انتفائه واما المتكلم فالظاهر انه توسط الاعراب بينه وبين الاختلاف لكونه آلة في وصول  
اثر المتكلم الى العرب (قوله لا يقال لو كان الخ) ابطال لان يراد بالبناء السببية القريبة باستلزامه  
عدم جامعية تعريف الاعراب بناء على ان السبب القريب يستلزم السبب فلو كان الاعراب

سبباً قريبالاختلف لزم عدم تحقق الاعراب في المركب ابتداء لعدم تحقق الاختلاف فيه  
 (قوله لا نأقول الخ) حاصل الجواب منع استلزام السبب القريب للمسبب لان السبب القريب  
 عبارة عما يكون علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببته اى لا تخلل بينهما واسطة  
 وهذا المعنى لا يقتضى استلزامه للمسبب لجواز كونه مع عدم تخلل الواسطة غير موجب  
 لحصول المسبب (قوله لا يقال فالعبارة الصحيحة الخ) اورد الفاء ايذاً ناباناً منشأ هذا السؤال  
 ما تقدم من جواز عدم استلزام السبب القريب للمسبب فيجوز ان لا يتحقق الاختلاف مع وجود  
 الاعراب كما في المركب ابتداء يعنى فعلى هذا العبارة الصحيحة ان يقال ما يختلف ليسعرباً آخر  
 الاختلاف عن الاعراب وجواز تخلفه عنه لا ما يختلف الدلالة على تحقق الاختلاف بسببه  
 (قوله ان قيل يمكن ان يجاب ايضا الخ) اى السؤال المذكور بقوله لا يقال لو كان المراد السبب  
 القريب لزم ان لا يتحقق الخ منع الملازمة لان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة  
 او الحرف حتى يقتضى سابقة احدهما فلا يتحقق في المركب ابتداء بل اعم منه ومن التحول  
 من السكون الى الحركة ولا شك في تحقق هذا القسم في المركب ابتداء (قوله ومن التحول  
 الخ) بيان لجميع اقسام الاختلاف استطراداً اذا دخله في الجواب (قوله كلام  
 الاسماء الستة) فانه قبل التركيب مع العامل كان جزءاً منها غير دال على معنى وبعد التركيب  
 صار دال على الفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله من علامة الى علامة) كىائى  
 التثنية والجمع فان الياء فيهما حال النصب علامة للمفعولية وحال الجر علامة للاضافة  
 فيهما كضمتين في فلك مفرد او جمعاً ولا يقدر ذلك في الالف والواو بان يقال ان الالف  
 في التثنية قبل الاعراب مغايرة لها بعده وكذا الواو لادائه الى تقدير حذف علامة التثنية  
 والجمع والعلامة لا تحذف كما في الرضى (قوله غير مرضى عند المصنف رحمه الله)  
 لما سأتى فيما نقله المحشى رحمه الله عن المصنف رحمه الله في وجه اختيار هذا التعريف  
 من ان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره (قوله فان المتبادر الخ)  
 يعنى ان المتبادر من نسبة الفعل الى المشتق وما في حكمه ان يكون اتصافه بمبدأ الاشتقاق  
 سابقاً على حصول هذا الفعل فيقتضى رجوع ضمير قوله آخره الى العرب ان يكون حصول  
 الاختلاف فيه بعد صيرورته معرباً فلا بد في هذا الجواب من ارتكاب تجاوز كافي قوله  
 ارضعت هذه المرأة هذا الشاب (قوله وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة) اعلم  
 ان نحو غلامى اى الاسم المضاف الى ياء المتكلم قبل التركيب فيه تحول من السكون الى الكسرة  
 وبهذا الاعتبار لا كلام فيه لانه تحول آخر المبنى وبعد التركيب مع العامل فيه تحول  
 من السكون الى الاعراب التقديرى وهو بهذا الاعتبار داخل في المغرب وحركاته التقديرية  
 في الاعراب لانه ما يختلف آخره من حيث انه معرب تقدير او تحول من الاعراب اللفظى

الى الكسرة لانه لما يشابه مبنى الاصل كان حقه ان يعرب لفظا لانه لا يشتغل محله بالكسرة  
تحول اعرابه الذي يستحقه بسبب التركيب الى الكسرة بعد التركيب بان ابقى الكسرة كما كان  
قبل التركيب ولم يعرب لفظه واعتبر الاعراب تقدير يا وهذا هو المقصود فان كسرة غلامى  
بعد التركيب بالعامل مابه تحول آخر المعرب من الاعراب اللفظى الذى استحقه بالتركيب لكن  
لا من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل الياء ولذا كان هذه الكسرة قبل التركيب  
موجودة وفي تفسيرنا التحول بقولنا بان ابقى الخ اشارة الى دفع ما قبل من ان الكسرة كانت  
موجودة قبل التركيب فلامعنى التحول الاعراب الياء وقد تحير الناظرون فى هذا المقام ولم  
يحو مواحول المرام قيل لوقال الشارح رحمه الله خرج نحو حركة غلامى لكان ارجح  
لشمول ياء ما قبل ياء المتكلم فى نحو مسلمى فى جاءنى ( قوله وكذا جراجوار ) اى جر حصل  
بسبب الجوار كجر ارجلكم بسبب رؤسكم فانه تحول من النصب الذى استحقه بسبب  
اغسلوا الكونه معطوفا على وجوهكم الى الجر فاختلف به آخر المعرب لكن لا من حيث انه  
معرب بل حيث انه جار رؤسكم وليس هذا الجر من الاعراب على ما فهم والازم تحقق  
الاعراب بدون العامل والمقتضى ولذا أورده الشيخ السيوطى فى الفيتة فى الخاتمة وقال اثبت  
الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة فى النعت نحو جرح ضب خرب وفى التوكيد  
كقوله « يا صاح بلغ ذوى ازوجات كلهم » بحركتهم على المجاورة وزاد قوم وقوعه فى عطف  
النسق وخرجوا عليه قوله تعالى « واسمحو برؤسكم وارجلكم » قال ابو حيان وذلك  
ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم وزاد ابن هشام وقوعه فى عطف البيان والبدل فقال  
ابو حيان لا يحفظ من كلامهم ولم يخرج عليه احد شيئا ( قوله واما حركات ما قبل هذه  
الادوات الخ ) هذه خلاصة ما ذكره الشارح الرضى بقوله ولا يعترض على الحد بكسر  
الآخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتح لاجل تاء التانيث بان يقال الاعراب الذى كان  
على الآخر انتفى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شئ آخر وانتفى لاجل ياء النسبة وتاء التانيث  
وانتقل الى الياء والتاء لتركيبهما مع الاسم وهذا تغير فى الآخر كذا فى الف المثني وياه وواو الجمع  
ويه وذاك انه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرناه هو المركب مع عامله  
ولا يدخل العامل فى المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الأبعد  
الحاق الاحرف المذكورة به لانك اخبرت مثلا فى قولك جاءنى مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن  
مفرد ثم تثنى وكذا البواقي فقبل الحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف  
آخر المعرب بهذه الاحرف ( قوله وان ابنت عن ذلك ) اى عن خبر وجها يرجع الضمير  
الى المعرب بناء على انها وان لم تكن معربة قبل لحوق هذه الادوات معربة بعد لحوقها فصدق  
على تلك الحركات انها اختلف بها آخر المعرب فى الجملة فخرجت بقيد الحثية لان الاختلاف

الحاصل تلك الحركات ليس من حيث انها معربة بل من حيث انها قبل هذه الادوات (قوله  
 لوجوده قبل عامل الجر) تعرض او لا لعامل الجر اهتماما بشأنه رد الماذهب اليه البعض من ان  
 اعراب نحو غلامي حال الجر لفظي فتكون كسرة مما اختلف به آخر المعرب من حيث انه معرب  
 يعني ان تلك الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر فلا يكون مما اختلف به آخر المعرب من  
 حيث انه معرب فلا يكون اعرابا ثم اضرب عنه بقوله بل قبل مطلق العامل لانه المقصود يعني  
 ان كسرة غلامي ليست من الاعراب في شيء من الاحوال الثلاث لوجوده قبل مطلق العامل  
 لانه بسبب الاضافة المتقدمة على التركيب كما عرفت (قوله وكذا الحال في الصور الخ) اذا  
 اخرجت بقيد الخيفية (قوله جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشئ) هذا المعنى ايضا مستعمل فيما بينهم  
 حيث قالوا الصفة مادل على ذات باعتبار معنى قائم وانما محله على هذا المعنى وان كان استعماله  
 بمعنى يقصد عن شيء اكثر ليكون قوله ليدل على المعاني المعتورة مشير الى الدليل الآتي بقوله  
 وانما جعل الاعراب في آخر المعرب كما انه متضمن لوجه كونه مختلفا باعتبار توصيف المعاني  
 المعتورة (قوله معطوف على اسم ان الخ) يعني انه داخل تحت النفي مفعول لاراد المقدر  
 بعد لا وليس بجلة برأسها معطوفة على النفي ثم العطف على اسم ان اعني الضمير اما على محله  
 القريب فيكون منصوبا عطف مفرد على مفرد واما على محله البعيد فيكون مرفوعا وعلى  
 هذا يحتمل ان يكون عطف مفرد وان يكون عطف جلة على جلة (قوله في الاسماء) قيد  
 بذلك لان وضع الاعراب في المضارع ليس للدلالة على المعاني (قوله من غير استعانتها الى  
 العامل) عدى الاستعانة بالي بتضمين معنى الاحتياج (قوله فذلك للاعتناء بشأنها) اى  
 بشأن المعاني لانه لا يتعلق بافادتها واستفادتها نظام المعاش والمعاد وبشأن الاسماء لكونها  
 عمدة في المحاورات التي يتعلق بها النظام لخصول الكلامها بخلاف الافعال والحروف (قوله  
 اذ لا نظر الخ) فان المقصود ههنا بيان المعنى العرفي للاعراب ولا يتعلق له بالوضع اصلا  
 وفي تصريح التعميم بقوله لا قصدوا لتبعها اشارة الى كونه في غاية البعد (قوله لكان الاعراب  
 هو الاختلاف) لا تفاهم على ان الدال على المعاني هو الاعراب (قوله ووجه ذلك الخ)  
 يعني ان محط الفائدة والمقصود من الافادة في الكلام مثبتا كان او منقيا هو القيد الاخير كيلا  
 يكون ذكره لغوا فالقصد بالافادة ههنا الاختلاف المدلول عليه بقوله المعتورة عليه ولما كان  
 اختلاف المعاني مستندا الى الاعراب من حيث اختلافه لا من حيث ذاته نسبت الدلالة على  
 المعنى المختلفة الى اختلاف الاعراب اشارة الى مدخلة اختلاف الاعراب في اختلاف المعاني  
 وبما ذكره المحشى ظهر وجه تقديم ارجاع الضمير الى الاختلاف على ارجاعه الى مامع كون  
 مرجع الضمير حيثئذ متقدم الذ كر معنى للدلالة اختلف على الاختلاف بخلاف الوجه الثاني  
 فانه حيثئذ يكون المرجع متقدم الذكر صريحا وهو انه حيثئذ تكون الفائدة القيد الاخير كما هو

استعمال الفصحاء وعلى الوجه الثاني يكون القيد الأخير مجرد بيان الواقع لا مقصودا  
بالإفادة ( قوله ولي بان يجعل علامة ) لكونه ظاهر الوجود والدلالة ( قوله هو التحول  
من حرف او حركة ) لان الاختلاف من خواص العرب وما يخص به هو التحول  
من حرف او حركة دون التحول مطلقا فانه تحقق في المبني ايضا حيث تحول نحو غلامي قبل  
التركيب من السكون الى الكسرة ( قوله يلزم ان لا يتحقق الاعراب الخ ) اذا تحول فيه  
من الحرف والحركة بل من السكون الى الحركة او الحرف ( قوله ما يوضح المعاني )  
ان كان منقولا من الاعراب بمعنى الاظهار ( قوله وما يزيل فساد الاتباس ) ان كان منقولا  
من الاعراب بمعنى ازالة الفساد ( قوله لا يناسب ) اي على الوجه الاول ( قوله بل لا يصح )  
اي على الوجه الثاني ( قوله اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه الخ ) لان عدم الشيء يكفي عدم  
سبب وجوده ولا يحتاج الى سبب آخر لما تقرر من ان عدم المعلول علة لعدم العلة ( قوله  
وليس الحركة والسكون الخ ) جواب عن قوله ولا يطلق البناء على الحركات ( قوله  
والتقابل الخ ) جواب عن قوله ان البناء ضد الخ يعني التقابل بين الاعراب والبناء لا يقتضي  
ان يكون احدهما سبب الآخر بل يكفي في ذلك ان لا يجتمع في شيء واحد وهو حاصل ههنا  
لان سبب الاختلاف لاستلزامه الاختلاف منافي لعدم الاختلاف باعتبار لازمة لا يجتمع  
معه اصلا ( قوله وهو كون الاسم عمدة الخ ) وحيث لا حاجة الى تعميم علم الفاعلية والمفعولية  
بما يكون علمه حقيقة او حكما كما سيحكي ( قوله حتى يكون المعنى ) يعني الاعتوار ليس ههنا  
بالمعنى الحقيقي بل مستعار لتعلق المعاني بالاسماء على سبيل البدلية فاما ان يعتبر ان المعاني آخذة  
للأسماء لعروضها وورودها عليها وهو الظاهر كما سيحكي فيقرأ على صيغة الفاعل واما ان  
يعتبر ان الاسماء لاتصافها بتلك المعاني آخذة لها فيقرأ على صيغة المفعول لكن الاول راجح  
والثاني بالنسبة اليه مرجوح متوهم اما معنى فلماذا ذكره المحشي رحمه الله واما لفظ فلان فاعل  
الاعتوار يكون متعددا ومفعوله واحدا في الصحاح اعتور والشيء اي تداولوه فيما بينهم  
وكذلك تعوروه وتعاوروه وانما ظهرت الواو في اعتور والانه في معنى تعاور وافنى عليه  
انتهى فاذا قرئ على صيغة الفاعل كانت العبارة على ظاهرها واذا قرئ على صيغة المفعول  
يجب صرفها عن الظاهر بأن يقال المعقورة كل واحد منها على العرب اي على الاسماء العربية  
وبما ذكرنا ظهرا من مقاله الفاضل الهندي من ان المعقورة على صيغة اسم الفاعل لان المعاني  
متداولة فان ثبت الرواية بكسر الواو يحمل على المجاز العقلي نحو عيشة راضية فيكون المعنى  
على المعاني المعقورة مظهرها اياها وهو العامل تحكم لان الاعتوار بالمعنى الحقيقي لا يصح  
اسناده حقيقة لالى المعاني ولالى مظهرها وبالمعنى المجازي اعني التناوب يصح اسناده  
حقيقة الى كل منهما فالقول بان الاسناد على صيغة المفعول حقيقة وعلى صيغة الفاعل مجاز عقلي

تحكم (قوله لان توصيف المعاني) جعل العلة الغائية آخر المعرب للدلالة على المعاني المتعورة  
 فيفيدان المعاني لاجل وصف الاعتوار تقتضي الاعراب الدال عليها والالم يكن لذكره فائدة  
 ولا شك ان ذلك الوصف انما هو طريان احد المعاني عليه ابدالا يكون احد المعاني مطروا  
 عليه ابدافعين ان يكون لفظ المتعورة بكسر الواو والدال على طريان المعاني لا بالفتح الدال  
 على كونها مطردا عليه (قوله يرشدك الى ما ذكرناه) من كون الوصف مقتضى للاعراب  
 كون احد المعاني طارئا عليه ابدأ التفصيل الذي ذكره الشيخ الرضى رحمه الله فان ذلك  
 التفصيل يتضمن بيان ان تلك المعاني لكون احدها طارئا عليه ابدأ تقتضى الاعراب ولو  
 انتفى احدها القيد بان لم تكن المعاني المتعددة طارئة غير لازمة او كانت واحدة منها على  
 التعيين طارئا لازما لم يقتض الاعراب (قوله وهو ان المعاني قد يطرأ بعضها على بعض) انما  
 قال قد لانه قد يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الاخر كعاني الكلم المشتركة  
 ولا يلزمها العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الاخر لان جعله واضعا كان او مستعملا  
 لم يراع فيه المعنى الاخر حتى يخالف اللبس فيضع العلامة لاحدهما (قوله ولا بد للطارئ  
 من علامة الخ) دون المطروء عليه لكونه اصلا بخلاف الطارئ فانه بدونها لا يسبق الذهن  
 اليه فلا بد له من علامة مميزة ولذا احتاج المجاز الى قرينة دون الحقيقة (قوله لا يلزم ان يطلب له  
 اخف العلامات) لكونه غير لازم للكلمة ليستعمل به في بعض الاحيان فلا يطلب له كثير  
 خفة (قوله والتكسير) والفعل المسند الى المفعول (قوله وقد يحتلب له حرف) اى قد  
 يحتلب لذلك المعنى الطارئ الغير اللازم حرف دال عليه صار كأحد حروف تلك الكلمة كما  
 في المثني والجمع السالم والنسوب والمؤنث والمعرف (قوله كالمضاف اليه) وكالوصف الدال  
 على معنى في موضوعه (قوله للحلابس بغيره) ولا التباس فيما اذا كان الطارئ واحدا (قوله  
 بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة) على صيغة التثنية صفة بعد صفة لعلامة اى  
 اتقان العلم او الاطلاع على الاشياء على ما هو عليه يقتضى ان يطلب له اخف علامة لان طرو  
 احدهما غير معين يقتضى نصب العلامة دفعا للالتباس ولزومه له يقتضى ان تكون تلك العلامة  
 في الكلمة الدالة عليه ولذا لم يكتف بدلالة العامل والقرينة وان يكون في غاية الخفة كيلا  
 يثقل الكلمة (قوله ومثل هذا المعنى الخ) لان الاسم عند التركيب لا يخلو من احد المعاني  
 الفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله وجعلت في بعض الاسماء) كما في الاسماء الستة والمثنى  
 والجمع فان اعرابها وان كان بالحروف التي هي اثقل من الحركات لكن جبر ذلك الثقل  
 يجعل تلك الحروف هي الحروف التي كانت قبل التركيب جزء منها (قوله ومن هذا التقرير  
 يظهر وجه ما يقال الخ) وهو ان الاسم يلزمه طريان احد المعاني وهو يقتضى اخف علامة  
 ولا اخف علامة تمكن من الاعراب التي هي الحركات والحروف التي هي اجزاء الكلمات

بخلاف الفعل فإنه وان طرأ عليه كونه مسندا ابدالان الطارئ واحد لازم فلا يطلب له علامة له فيه بل علامته ذكر الفاعل بعده بخلاف الحرف فلانه لا طريان فيه لبعض المعاني على بعض لعدم التصرف في الحرف فيكون الاصل فيهما البناء وعدم العلامة الدالة على المعاني الطارئة ابدا (قوله مستعارا لتعلق المعاني بالاسماء على سبيل المناوبة) استعارة تبعية بان شبه ذلك التعلق بالاخذ المذكور ثم اشتق من الاعتوار المستعمل في ذلك التعلق المعنوية (قوله او مجازا مرسلا) باستعمال اللفظ الموضوع للاخذ على المناوبة في المناوبة فيكون بالعلاقة الكلية والجزئية ان كانت المناوبة داخلية في مفهوم الاعتوار والمجاورة ان كانت خارجية عنه (قوله اى جعل الاعراب) لما لم يكن الاعراب مطلقا في الآخر بل قد يكون نفس الآخر صرف العبارة عن ظاهرها بأجود وجوه ثلاثة الاول تخصيص الاعراب بالاعراب بالحركات وابقاء الظرفية على ظاهرها وهو الحلول والاتصاف والثاني ابقاء الاعراب على عومه وتعميم الظرفية بحيث يشمل ظرفية المحل للحال وظرفية الجزئى لكليه فان الجزئى لاشتماله على الكل كانه ظرف له والثالث حذف المضاف اى جعل الاعراب في جانب الآخر سواء كان نفس الآخر او وصفه (قوله حالا في الآخر) اى شبهه للمحال في الآخر لما مر من ان الاعراب شبيه بالصفة في كونه تبع الآخر لا صفة له لتأخره عنه (قوله وهو جانب السفلى) وهو بعد نصف الكلمة (قوله وذلك) اى كون الاعراب دالا على صفة المدلول مبنى على ان الفاعلية والمفعولية والاضافة في الاصل صفات للمدلول ثم اطلق على اللفظ الدال عليه تسمية للدال باسم المدلول (قوله وقد جعلها) اى الفاعلية ومقابلها صفات للدال في نفسه لانه جعلها عبارة عن كون اللفظ عمدة او فضلا بدون توسط حرف الجر وتوسطه وما ذكره الشيخ الرضى انسب بالنظر الى الاصطلاح وما ذكره الشارح رحمه الله انسب بالنظر الى التحقيق لان المعاني المعنوية مدلول الاعراب ومفاده ولاشك ان المفاد في المحاورات هو الفاعلية والمفعولية القائمة بالمدلول لا القائمة باللفظ (قوله لان الدال على الوصف بعد الموصوف) لان ذات الوصف بعد الموصوف فكذا الدال عليها (قوله مع الآخر) حيث تلفظان معا (قوله لاننا نقول تأخرها الذاتي الخ) يعنى لو اريد بالتأخر الذاتى لا يتم التقريب لان التأخر الذاتى للاعراب انما هو عن الحرف الذى تبعه ولا يقتضى ان يوضع الاعراب في آخر الاسم فانه انما يوضع في الاوسط والاول يكون متأخرا بالذات عن الحرف الذى يتبعه (قوله وهى متأخرة بحسب الزمان عن الحرف) فلا يصح قول السائل ان الحركات مع الاواخر (قوله لكن من فرط اتصالها الخ) بيان غلط السائل (قوله واذا اشبعها صارت حروفا) وظهر تأخرها عن الحرف بحسب الزمان بلا شبهة مع ان الاشباع ليس الاتلفظ الحركة بمقدار تلفظها مرتين (قوله ويمكن ان يحجب) مبنى الجواب الاول تخصيص التأخر

بقدر الامكان وابقاء الدال على ظاهر معناه ومبنى الجواب الثاني ابقاء التأخر على اطلاقه  
وتخصيص الدال بما سوى الحرف الاخير ( قوله فانه في حكم المستثنى ) بدلالة الفعل لما ان  
الاعراب يكون مع الحرف الاخير ( قوله فان التأخر ) يعنى عبر عن التأخر عما سوى الاخير  
بالتأخر عن الدال لانه تأخر عن اكثر الحروف بناء على ان الاصل في بناء الاسم ان يكون  
على ثلاثة احرف والتأخر عن الاكثر في حكم التأخر عن الكل لما تقرر فيما بينهم من ان للاكثر  
حكم الكل ( قوله خبر واحد ) اى من حيث المعنى وان كان من حيث اللفظ احدها خبر  
والاخران معطوفان عليه بناء على تعدد الالفاظ ( قوله يكون للعطف الخ ) اى من حيث  
المعنى مقدم على الحمل وامام من حيث اللفظ فهو متأخر عن الحمل والام يصح العطف لانه  
يقضى كون الثاني تابعا للاول في الاعراب ( قوله اعرابية كانت او غير اعرابية ) تعميم  
للحركات بعد تعميم لاغير البناءية لان غير الاعرابية يشمل البناءية ايضا ( قوله يراد بها  
الغير الاعرابية ) سواء كانت بناءية كحيث واين وجير او غير بناءية كحركات الاوائل  
والاواسط ( قوله وتختص بها ) اى لا تختص هذه الاسماء بالحركات الاعرابية ( قوله بل  
معناها ) وهو ما يدل على الفاعلية والمفعولية والاضافة زاد لفظ المعنى اشارة الى كونها  
مشتراكا معنويا بين الحركات الاعرابية والحروف الاعرابية لا مشتركا لفظيا ( قوله فالنسبة  
لاجتماعهما ) فى حركات او اخر الاسماء العربية وافتراق الضمة والفتحة والكسرة  
فى حركات الاوائل والاواسط وافتراق الرفع والنصب والجر فى الحروف الاعرابية ويتبعه  
رفعهما لانك اذا ضمت الشفتين لاجراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم  
مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضميا وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة  
على المعنى تابعة لتبوت نفس تلك الحركة ( قوله اى افته بفتحك اياه ) فكان النصب تابعا للفتح  
فلذا سمي حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصيا ( قوله تحرك الفلك الاسفل ) الى الاسفل  
( قوله وهو ككسر الشئ ) فسمى حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان  
الاولين اوضح واظهر فى المعنى المقصود من صورة الفهم من الثالث ( قوله ولذلك سمي  
الجازم جازما ) لانه كالشئ القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعرابى جزميا والبناءى سكونا  
ووقفا ( قوله فالكل فى الكل ) اى كل واحد من الالقب المذكورة يستعمل فى كل واحد  
من الحركات البناءية وغير البناءية والاعرابية وغير الاعرابية ( قوله بل فى الحركات الغير  
الاعرابية بناءية كانت او غير بناءية كضمة قبل ( قوله وذلك اذا كان الاسم عمدة ) وانما كانت  
سائر المرفوعات فى حكم الفاعل مع اشتراك الكل فى كونها عمدة لكون الفاعل عمدة من كل  
وجه حتى لا يجوز حذفه اصلا بخلاف سائر المرفوعات ( قوله ولكنه قد يتخلف الخ ) لان  
وجود المقتضى لا يكتفى فى وجود الشئ بل لابد من ارتفاع المانع ايضا ( قوله بعللة المشابهة



بالفضلة) كافي اسم ان وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس واسم لا التي لنفي الجنس (قوله ولا يخفى ان هذا التعميم) اي تعميم الفاعل البدلول عليه بالفاعلية للفاعل الحقيقي والحكمي هو الحق لانه حينئذ يكون الرفع علامة لهما على الاصاله كما هو الظاهر بخلاف ما اذا لم تعمم ويقال الرفع علامة كون الشيء فاعلا حقيقة والنصب علامة كون الشيء مفعولا حقيقة فانه يحتاج الى القول بان الرفع والنصب للفاعل والمفعول بطريق الاصاله وفيما سواهما من المحققات بطريق الاستعارة (قوله نعم الرفع والنصب الخ) بيان لمنشأ غلط القائل يعني ان الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق لكونهما عمدة وفضلة من كل وجه لكن هذا لا يقتضي ان يكون الرفع والنصب فيما سواهما لاجل المشابهة وهذه العبارة موجودة في اصل النسخة وقد رأيت في نسخة محممة بنسخة المصنف رحمه الله انه خط عليها (قوله ومن جعل البناء فيها) اي في الفاعلية والمفعولية للنسبة والتاء لتأنيث الموصوف المقدراى الخصلة (قوله فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ما في الشرح) لان افرادهما تعميم الفاعلية فان مؤدى قولنا علم كون الشيء فاعلا حقيقة وحكما ومؤدى قولنا الخصلة المنسوبة الى الفاعل انه علم كون الشيء عمدة وكذا الحال في المفعولية (قوله وتوجيه الشرح اقرب) لان المعنى المصدرى ينساق الى الفهم من غير تكلف لكون مجموع البناء والتاء مفيداً له بخلاف المعنى النسبي فانه يحتاج الى تقدير الموصوف المؤنث (قوله لا كون الشيء مضافاً) فان المضاف اليه يكون فاعلا ومفعولا (قوله واما نحو بحسب الخ) اي اما الجر الذي يوجد في المبتدأ نحو بحسبك زيدو في الفاعل نحو كفى بالله مع انه ليس بمضاف اليه فلما كان الجار زائداً في هذا التركيب لم يفتقد هذا الجر فكأنه ليس بموجود او يقال ان الجرو ان كان موجوداً فيه لانه لما كان الاثر المحرف الزائد كان زائداً فلا يكون علامة للشيء فلا ينافي قولنا الجر علم للاضافة اذ معناه علم مختص بالاضافة ليس علماً للشيء آخر (قوله مبني على اصاله الرفع الخ) هذا التقليل مبني على ان الرفع للفاعل الحقيقي بالاضالة ولما شبهه اي المبتدأ والخبر بالفرعية والمشابهة به لان الواحد في كل كلام انما هو الفاعل الحقيقي فلا يناسب ما اختاره سابقاً من تعميم الفاعل للفاعل الحقيقي والحكمي وكون كليهما بالاضالة (قوله بحسب الاقسام) لاختصاصها في الفاعل والمبتدأ والخبر قبل دخول النواسخ او بعده بخلاف المفعول فان اقسامه كثيرة المفعول المطلق والمفعول به وله وفيه ومعها الحال والتمييز والمستثنى واسم ان وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمنصوب بلا التي لنفي الجنس (قوله ولم يكن مبني عليهما) اي اصاله الرفع في الفاعل لكن يخذشه ان قلة اقسام الفاعل لا تقتضي قلة افراده المستعملة في المحاورات حتى يجبر الثقل بالقلة ويحصل التعادل (قوله وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ) فانه ايضا مبني على اصاله النصب في المفاعيل وما يشبهها منصوب بالفرعية ولو ترك قوله لانها خفية وقيل

والمفاعيل حقيقة او حكما كثيرة بحسب الاقسام لم يكن مبنياعليها (قوله فيناسب العمدة) لكونه الاقوى (قوله اى مجعولا للتقليل) يعنى جعل الاعطاء المتعدى بلا واسطة الى المفعول الثانى متعديا باللام بتضمن معنى الجعل للدلالة على ان اعطاء الثقيل للقليل اعنى الفاعل الذى هو واحد بطريق الجعل والوضع فلا ينافى حصوله فى غيره لاجل المشابهة (قوله انما احتيج الخ) مع كونه منصوب المحل لكونه فضلا (قوله اما كونه فضلا الخ) يعنى الفضلة ما يتعلق به الفعل ولا يكون مسندا اليه ومسندا والمضاف اليه كذلك لاقتضائه الفعل مع عدم كونه مسندا اليه ومسندا (قوله اما عمل الحرف فى ظاهره) اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه معنى الفعل ولكون ظاهره مشغولا بالجر جاز العطف بالنصب على محله نحو مررت بزيد وعمر (قوله ويظهر نصبه) اى يظهر اعرابه المحلى اذا حذف حرف الجر نحو قوله تعالى واحتراموسى قومه اى من قومه ونحو والله لا فعلمن (قوله فان الفعل محذوف نسبيا منسيا) اى كان الاصل غلام حصل لزيد فحذف الفعل مع الفاعل ومع الحرف الدال عليه اذ الغرض التعريف او التخصيص وقام الاسم المضاف مقام اللام لفظا فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين الجار والجرور ومعنى لاقادته الاختصاص الذى هو معنى اللام (قوله كى يزيد) على صيغة البناء للمجهول فان الفضلة صارت عمدة بقيامها مقام الفاعل (قوله لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف) مطلقا لا اختصاصا له بالفضلات (قوله لم يروا اعمالها) لان الاعمال يقتضى اختصاص العامل بالمعمول فبقى ما بعدهما منصوبا اى بقى ما بعده الواو التى بمعنى مع والامنصوبا بالفعل (قوله مراد فى تعريفه) فان المراد من المركب الذى ركب تركيبا يتحقق معه عامله (قوله وانما اخره الخ) يعنى كان اللابق حيثئذ ان يذكر عقيب تعريف العرب وحكمه مقدما على تعريف الاعراب الا انه لاحظ ان الاعراب سبب قريب للاختلاف والعامل سبب بعيد فاللائق تأخير السبب البعيد عن السبب القريب فى الذكرفيكون الوضع موافقا للطبع (قوله واما الاستيفاء ذكر العلل الاربع) لهيئات لازمة للكلم بعد التركيب مع العامل مقصود معرفتها من تدوين النحو (قوله كما قالوه) فى الباب اعتناء النحوى برعاية هيئات لازمة للكلم بعد التركيب بالعامل على حسب تفاوت المواضع حاصله يرجع الى انها اختلاف او اخر كلم دون كلم لاختلاف اشياء معهودة من العوامل والمعانى المقتضية فعليه البحث عن علل الاختلاف الاربع عن صورة الاختلاف وهو الاعراب وعما فيه الاختلاف وهو العرب وعما الاختلاف وهو العوامل وعما لاجله الاختلاف وهو المقتضى وانا اسوق اليك الاربعة بعون الله تعالى مبنية فى اربعة اقسام (قوله وتأخيرها عن المادة والصورة ظاهر) اى تأخير ذكر العامل عن ذكر المادة والصورة ظاهرا لانها مع اعلل الماهية والفاعل من علل الوجود واما الماهية متقدمة على الوجود

طبعاً لكونه من عوارضها (قوله وما تأخره عن الغاية) مع انها معلولة لمعلول الفاعل فلان الغاية مذكورة في المتن بطريق التبعية لبيان الاعراب حيث قال الاعراب ما اختلف آخره به ليدل على المعاني المعتورة فتقديمها لزم تبعاً من تقديم بيان الصورة (قوله اولاً لانها مقصودة بالذات) يعني ان الغاية وان كانت متأخرة عن العامل معلولة لمعلوله فلها جهة التقديم باعتبار كونها مقصودة بالذات وان المعلول انما قصداً لاجل ترتبها عليها فلكونها مقصودة بالذات كان الاعتناء بشأنها اكثر والاهتمام بذكرها ورفولذا قدمت على الفاعل (قوله كما ذهب اليه البصرية) الفعل المضارع معرب للمشابهة بالاسم عند البصرية لالاجل توارد المعاني المختلفة عليه كافي الاسم وقال الكوفية اعراب المضارع لانه توارد عليه ايضا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليقين ذلك الحروف المشتركة ويتعين لاحد المحتملات فعين المضارع تبعاً لتعيينه وذلك نحو قولك لا يضرب رفعه مخلص لكونه لا للنفى دون النهي وجزمه دليل على كونه للنهي ونحو قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للظرف ورفعته على كونها للعطف ونحو لا يضرب جزمه دليل على كون اللام الامر ونصبه على كونها لام كي اولام الجحود لتغير المعنى بكل واحد من الاعراب المذكورة ثم اطراد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب زيد كاطراد الاعراب في الاسم فيما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل زيد الخبز سواء كانت المواضع الملتبسة في الاسم وفي الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها فانه قد يطرده في اكثر الحكم الذي ثبت في الاقل كحذفهم الواو في تعدد واحد ونعدهم لهما فانه قد يطرده في اكثر الحكم الذي ثبت في الاقل كحذفهم الواو في تعدد مقتضى كافي الاسم او اقتضاها الشبه التام بالاسم كافي الفعل المضارع (قوله للاهتمام الخ) معنى الاهتمام هنا كونه نصب عين المتكلم لكونه مقصوداً بالبيان لان مطلق الاهتمام اعنى الاعتناء بالشأن لا يصير سبباً للتقديم مالم يبين وجهه ولانه شامل للمحصرايضاً (قوله اذ لا مدخل له في التعريف) يعني ان الحصر وان كان صحيحاً في نفسه لان تقوم المعنى المقتضى للاعراب منحصراً في العامل لكن لا مدخل له في التعريف لان المقصود من التعريف تصوير المفهوم وتعيينه في ذهن السامع فلا حكم فيه والحصر منوط باقادة الحكم حقيقة كان او اضافياً وبهذا ظهر ركاكة ما قيل اى به يحصل دون غيره تنبيه على ان سببية التقديم ليست تصوير كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل (قوله لصدقه على كل من الاسناد الخ) اذ لكل من هذه الامور مدخل في حصول المعاني المذكورة في الاسم فيكون لها سببية في الجملة (قوله البناء للآلة) اى بناء التقص المذكور على جعل البناء السببية عدم جعل البناء للآلة وليس كذلك بل هو للآلة اى للاستعانة لان استعمال البناء

في الاستعانة اكثر ولذا جعله صاحباه معنى حقيقيا مقابلا للالصاق بخلاف المعاني الاخر  
على ما في كتب الاصول وليس المراد به الالة الحقيقية لظهور انتفائها هنا بل الاصطلاحية  
اي ما اعتبروه واسطة لاحداث المتكلم المعاني المذكورة في الاسماء واعتبارها فيه وليس  
ذلك الا العامل لما ان المتكلم انما اعتبر المعاني المذكورة لاقضاء العامل اياها فلا يراد النقوض  
بالامور المذكورة (قوله وان لم يسموه آلة الخ) دفع لما يقال كيف انهم عدوه آلة وقد سموها  
عاملا ومؤثرا وحاصل الدفع ان عدم التسمية بالآلة لا ينافي اعتقادهم الالية فانهم للتنبيه على  
كونه آلة نسبوا التأثير اليه وسموه مؤثرا تمييزا له عما عداه مما له مدخل في اعتبار تلك المعاني  
وذلك ان الآلة ينسب اليها الفعل بالعرف لمباشرتها بالفعل كالفاعل بخلاف الشروط يقال  
قطع السكين ولذا سموها القوي التي هي آلات الادراك والتحريك مدركة ومحركة  
(قوله ويطل ما قيل) اي يطل ما قيل في وجه العدول من ان الغرض من التعريف  
معرفة المعرب بوجه صالح لان يكون حدا وسط الاحكام الجارية عليه لمن لم يتبع لغة العرب  
وما عرف به المصنف رحمه الله صالح له بخلاف تعريف الجمهور وذلك لان تعريف المصنف  
رحمه الله متوقف على معرفة العامل لكونه مأخوذا في المركب المأخوذ في تعريفه ومعرفة  
العامل متوقف حينئذ على تتبع ما يعدونه آلة فلا يكون الوجه المذكور صالحا لان يصير وسطا  
لمن يتبع لغة العرب وليس المراد انه ينزىم تقدم الشيء على نفسه حينئذ كما يلزم من تعريف  
الجمهور كما لا يخفى (قوله لانه نص في الآلة) لما عرفت ان الفعل ينسب في العرف الى الفاعل  
والآلة لمباشرتها الفعل ولا شك ان العامل ليس بفاعل فيكون آلة (قوله واعلم الخ) افاد  
بهذا البيان احكاما ثلاثة احدها ان حقه التقديم وثانيها ان حقه ان يكون لفظيا وثالثها ان لا يجوز  
انعقاد العملية والعمولية بين الشئين من جهة واحدة (قوله لا يتصور بدون تقدمه  
على المعرب) لان الاعراب بمنزلة الصفة القائمة بالمعرب لا يمكن الانفصال بينهما (قوله كما  
في كلمة الشرط والشرط) الظاهر كما في اسم الشرط وفعل الشرط (قوله وافادته التعليق)  
اي تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط (قوله في الفعل) اي فعل  
الشرط (قوله كان عاملا الخ) ولذا سقط عنه النون الاعرابية (قوله ومن حيث وقوع  
الفعل) اي الدعوة واقعة على اي واحد من الاسماء كان مفعولا لتدعو فكان لا ي تقدم  
وتأخر من جهتين جهة تضمنه معنى الحرف وجهة كونه اسما (قوله فسر النقوم بالحصول)  
بان جعل الباء في به للآلة والنقوم مشتقا من قام بمعنى ثبت كما في شمس العلوم وجمع البحار  
ولم يفسره بالقيام بالغير اى الحصول فيه بان يكون الباء صلة للنقوم لان المعنى المقضى ليس  
حاصلا في العامل مختصا به اختصاص النعت بالمنعوت (قوله كما يقتضيه اصل اللغة) لا ظاهر  
ان يقول كما هو الظاهر على ما في الرضى لان القيام الموصول بالباء شاع استعماله في العرف

في الحصول في الغير بان يكون ناعته اما كونه اصل اللغة فحل بحث لانه معنى عرفى متقول من القيام بمعنى الانتصاب فان العرض لما كان وجوده وتحيته تابعاً للتحيز غيره كان شبيهاً بالامر المنتصب بالغير ( قوله انما قيد المعنى به الخ ) الظاهر ان يقول انما فسر المعنى به بان جعل اللام في قوله المعنى للعهد و اراد به معنى من المعاني المعنوية الا انه لما كان التفسير المذكور مستلزماً لتقييد المعنى و صرفه عن المعنى الجنسى الظاهر قال انما قيده ( قوله ذكرنا ) في التفصيل الذي نقله عن الشارح رحمه الله عن الرضى في تحقيق كون صيغة المعنوية على بناء اسم الفاعل ( قوله استدعاء الاسناد اليه ) لان النسبة مأخوذة في مفهوم الفعل ( قوله لان له استدعاء التعلق ) قالوا ان الفعل المتعدي يستدعى التعلق بالمفعول كاستدعاء الاسناد الى الفاعل ( قوله لانه صار فضلة لمجموعها الخ ) يعنى ان العامل مابه تقوم المعنى المقضى والمعنى المقضى للنصب كونه فضلة وهو انما تقوم لمجموع الفعل والفاعل فيكون المجموع عاملاً ( قوله اى في لفظه ) انما جعل الباء عاملاً في لفظه لانه يوصل الفعل اليه فهو اقدم في استحقاق العمل ( قوله فالعامل هو الفعل ) اذا لفعل بتوسط الحرف تعلق به و وصل اليه ( قوله لوقوع المضاف موقعه ) اى ليس حرفاً محذوفاً فانسى انسياً المضاف مقامه ودلالته عليه فيجوز ان يلاحظ ان نصب ان المقدرة في بحوا حضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او او الجمع جاز نصبها مطرداً ( قوله وكذا يكتب الخ ) ولو كان الحرف مقدر النكان غلام زيد نكرة غلام لزيد لان المقدر كالمذكور ( قوله لما ذكر الاعراب ) اى تعريف الاعراب وانواعه من الرفع والنصب والجرو كان لتلك الانواع اقسام للرفع ثلاثة اقسام الضمة والواو والالف وللنصب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء ولجرو ثلاثة الكسرة والفتحة والياء ( قوله فاقى بالفاء لبيانها ) يعنى ان الفاء فصيحة والجزء محذوف اقيم تفصيله مقامه اى اذا عرفت الاعراب وانواعه فاعلم اقسامه ومحالها المفرد المنصرف الخ وترك العاطف ليشعر بكون كل منها قسماً ومحلاً بالاستقلال ولم يرد ان الفاء التفصيل ما اجل سابقاً اذا الجمل غير مذكور فيما سبق ولا مدلول عليه بالكلام السابق ( قوله المفرد في المشهور الخ ) وقد استعمله المصنف رحمه الله في المعاني الاربعة فبالمعنى الاول في تعريف الكلمة وبالمعنى الثانى في قوله فالاول عن مقدر غالباً وبالمعنى الثالث في قوله ويبنى على ما يرفع به اذا كان مفرداً معرفة وبالمعنى الرابع ههنا ( قوله داخله في المفرد ) لان المراد به ما لم يكن مثنى ولا مجموعاً خارجة عن الحكم لان اعرابها بالحروف والحكم ههنا يجب ان يكون مساوياً بالمحكوم عليه ليحصل التمييز بين اقسام الاعراب ومحالها عند من لم يتبع لغة العرب ( قوله فلا يحجب الخ ) اى لا يحجب بمنع دخولها في المفرد بناء على ان قولنا فالمفرد المنصرف بالضمه رفعاً الخ قضية مهملة بان يكون اللام للعهد الذهني والمهملة في قوة الجزئية فكانه قيل بعض المفرد المنصرف حكمه

كذا وكذا لايجاب بمنع خروجها عن الحكم لان القضية الكلية ما حكم فيها على جميع افراد الموضوع فتقتضى القضية الكلية المذكورة على تقدير كونها لام الاستغراق شمول الحكم لجميع افراد المنصرف وذلك ثابت لان الاسماء الستة يكون اعرابها بالحرركات الثلاث في الجملة وهو عند عدم الاضافة وكذا بعض ما الحق بالثنى اعنى كلا عند اضافته الى المظهر يكون اعرابه بالحرركات الثلاث تقدير او لا يقتضى شمول الحكم لجميع الافراد في جميع الاحوال حتى يرد النقص بها ( قوله لان مقام الضبط الخ ) لتعليل النفي اى لايجاب لان مقام ضبط اقسام انواع الاعراب ومحالها يأتى عن كون القضية مهملة او كون الحكم غير شامل لجميع الافراد في جميع الاحوال ( قوله مع ان ذكر المنصرف حينئذ الخ ) اى حين اذا جعل اللام غير شامل لجميع الافراد في جميع الاحوال يكون قيد المنصرف لاجراء قيد غير المنصرف المخصوص اعنى ما لم يضاف ولم يعرف باللام لانه الذى لا يكون بالحرركات الثلاث لا لاجراء غير المنصرف مطلقا لان غير المنصرف المضاف او المعرف باللام يكون معربا بالحرركات الثلاث في الجملة فلامعنى لاجراءه عن الحكم مع ان الظاهر ان القيد المذكور لاجراء غير المنصرف مطلقا ( قوله يل يوجب الخ ) اى هذا الحكم وان كان شاملا الى الاسماء الستة وما الحق بالثنى والجموع الا انه مخصص بما عداها بقريئة ذكر حكمها فيما بعد فهو عام مخصوص البعض بكلام مستقل كقولك اكرم العلماء ولا تكرم زيدا ( قوله فكان ينبغى الخ ) فان التصريح ببعض القيود والاكتفاء في بعضها بما ذكر فيما بعد تحكم ( قوله اجيب الخ ) اى لا تحكم في التصريح ببعض والاكتفاء بذكرها فيما بعد في البعض بناء على الفرق بينهما بالخصر وعدمه والاعتبار لغير المحصور اكثر كيلا يقع الغفلة عن خروجها فيقع الغلط في امور كثيرة فيجب التصريح باخراجها بخلاف المحصور ( قوله مع الاختصار الخ ) فلو لذلك لكان اللائق التصريح باخراجها ( قوله لانه قصد نوع تلقب ) اى قصد ان يجعل كل واحد من المحلين للاعراب بالحرركات الثلاث ملقب او معبرا باسم مختص ( قوله ولانه ينزم الفصل الخ ) اى يلزم على هذا التعبير الفصل بين الصفة اعنى المنصرفان وبين موصوفها اعنى مجموع المفرد والجمع بالليس صفة لذلك المجموع وهو المكسر الذى هو صفة الجمع ( قوله او توهم التغليب ) بان عبر عن المنصرف وغير المنصرف بالمنصرفين لاشراكه معه في الحكم ( قوله لان مقام ) اى مقام الفرق بينهما في حكم الاعراب يأتى عن توهم التغليب على ان توهم التغليب باق في المذكور ايضا بأن يقال عبر عن المفرد المنقسم الى المنصرف وغير المنصرف بالمنصرف تغليبا وكذا في قوله والجمع المكسر المنصرف ( قوله عن توهم المشاكلة في المذكور ) اى لو لم يأت مقام الفرق عن توهم التغليب في التعبير المتروك لم يأت عن توهم المشاكلة في التعبير المذكور اذ بعد ملاحظة ذكر غير المنصرف فيما بعد كالاتوهمين مضحكان وعند عدم

الملاحظة يجوز توهم كليهما والمشكلة ان يعبر عن شيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته (قوله فيكون من قبيل قوله تعالى وساءت مرتفقا الخ) فان معناه موضع الارتفاق في النار لانه عبارة عن نصب المرفق تحت الخد للاستراحة ولا استراحة في النار الى انه عبر عن مقام الكفار بالمرفق لوقوعه في مقابلة قوله تعالى في حق اهل الجنة وحسنت مرتفقا الخ (قوله ليظهر خروجه الخ) فيه اشارة الى ان مثل سنون وضربات خارج عن تعريف الشارح رحمه الله وان نحو فلك داخل فيه لكنه ليس بظاهرا ما خرج مثل سنون فلان المراد لا يكون فيه اذا جمع كما سيصرح به المحشى رحمه الله قال الشارح الرضى بعدم اعرف جمع التكسير بما تغير فيه بناء مفردة واما التغير في نحو تمرات بفتح العين وفي خطوات وسدرات بفتحها فيقدر ان حصول هذه التغيرات بعد سكون عيناتها تعرض وان لم تثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع بالالف والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التأثير فجمعهما من باب السلامة انتهى فعلى هذا يقدر ان تغير السين في نحو سنون جمع سنة من الفتحة الى الكسرة او الضمة بعد جمعها للتنبيه على سلامته في الحقيقة لكونه على خلاف القياس بفقدان شرط جمع السلامة وكذا الحال في ثبون وقلون جمع ثبة وقلة على ما صرح به الرضى واما دخول مثل فلك فبان يقال المراد ان لا يكون الواحد فيه سالما اما حقيقة او حكما تقديراً وعد السلامة التقديرى متحقق في مثل فلك لما تقرر ان ضمة المفرد ضمة قفل وضمة الجمع ضمة اسد (قوله وفيه انها ليست ابعاضها الا توهما) يعنى ان بعضيتها انما تقتضى الاصاله اذا كانت حقيقة لكون البعض مقوما للكل والمتقوم اصل المتقوم لكن بعضية الحركات للحروف ليست الا توهما بناء على حصولها في اشباع الحركات واما في الحقيقة فالحركات كصفات مباينة للحروف تحصل من تموج الهواء على نحو مخصوص في الخارج (قوله ولو سلم الخ) اى لو سلم كون الحركات ابعاضها في الحقيقة فالبعضية تقتضى الاصاله بحسب الذات لان ذات الجزء مقوم لذات الكل ولا يقتضى اصالتها باعتبار كونها علامة اذ البعضية لها بهذا الاعتبار (قوله ولك ان لا تقدر الاعراب بنظم الكلام) هذا على تقدير جعل قوله رفعا ظرفا او حالادون كونه مصدراً لان عاملها يجوز ان يكون معنويا بخلاف المصدر (قوله قد اشار بقوله على معنى الخ) لا يشعر بان الحالية والمصدر مبینان على افادة عبارة المتن هذا المعنى وملاحظته اذ لم يقدر هذا اذا لم يجعل مصدرا للمامر (قوله لا المصدرية) فانه على هذا التقدير يفيد ان الاعراب بالضمة نفس الاعراب بالرفع بناء على ان المصدر يكون بمعنى الفعل (قوله فان الاعراب الخ) يعنى ان مفاد العبارة على تقدير الظرفية والحالية ان الاعراب متلبس بالضمة والفتحة والكسرة حالة الرفع والنصب والجر اى تلبس كان وكون تلك الحركات الثلاث بما يصدق عليه الرفع والنصب والجر موقوف

على كون تلك الملازمة ملازمة العام الخاص فصحح ان مجرد العبارة لا يفيد (قوله وهو يصدد بيان اقسام العرب واعرابها) فلا تحطاطه كان مستحقا للتأخير عن جميع الاقسام الا انه قدم على ما هو معرب بالحروف لكون اعراجه بالحركات الذي هو اشرف (قوله للاصل) اى لما هو اصل فى الاعراب من جميع الوجود وهو المفرد المنصرف (قوله بخلاف جمع المؤنث) فانه لم يترك فيه التنوين وان لم يكن تنوين التمكن الذى هو خاصة (قوله ارتباط الخ) بخلاف غير المنصرف فانه اقل ارتباطا اذ لا ارتباط له بالقسمين الاولين الا باعتبار المقابلة (قوله باعتبار الجزء الاول) متعلق بقوله مقابل ومناسب على سبيل التنازع اى مقابل للمفرد المنصرف باعتبار الجزء الاول اعنى الجمع ومناسب للجمع المكسر باعتباره ايضا (قوله باعتبار الجزء الثانى) اى باعتبار السالم سماه ثانيا تسامحا باعتبار كون المضاف اليه من ثمة المضاف وكان مجموع الجمع المؤنث السالم وذكر غير المنصرف على ترتيب ذكر مقابليه ما فان مقابل للجمع اعنى المفرد مقدم فى الذكر على المنصرف المقابل لغير المنصرف (قوله لا مجرور) على انه صفة للمؤنث مع ظهوره لان السلامة صفة له حقيقة ووصف الجمع به ووصف بحال متعلقه اى سالم مفردة رعاية للاصطلاح فانهم قسموا الجمع الى السالم والمكسر وجعلوا هما نعتا له (قوله اذا جمع) اعتبر هذا القيد ليدخل فيه مثل سنون وقاضون وارضون فان التغيرات الواقعة فيها بعد الجمع (قوله جمع سجل) على وزن قطرو وهو الشئ الضخم (قوله فدخل عرفات فيه) فانه فى الاصل جمع عرفة ثم صار علما للجبل (قوله سواء كان بحسب العرف) بان يقال جمع المؤنث السالم موضوع فى عرف النخلة لما يكون بالالف والتاء (قوله او بمعوم المجاز) بان يراد باللفظ معنى مجازى يكون المعنى الحقيقي من افراده فالمعنى الحقيقي للجمع المؤنث السالم ما يكون جمعا لمؤنث سالم عن التغير والمعنى المجازى ما يكون على هيئته ولم يكن جمعا لمؤنث واريد ههنا المعنى الاغم الشامل لهما اعنى ما يكون بالالف والتاء (قوله خرج نحو سنين) لعدم كونه بالالف والتاء وان كان داخلا باعتبار المعنى لانه جمع المؤنث السالم عن التغير اذا جمع (قوله فكما لا حاجة الخ) على ما قيل من ان فى الكلام حذف مضاف اى صيغة جمع المؤنث السالم او حذف معطوف اى جمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالالف والتاء لا من جوع الذكرين لان صيغته صيغة جمع المؤنث السالم فى عرف النخلة وان كان بالحقيقة جمع المذكر (قوله لم يخرج فى اخراج الثانى الى تقدير المضاف) خص تقدير المضاف بالذكور لا اخراج الثانى لان حذف المعطوف لا يخرج لانه داخل فى جمع المؤنث السالم بالمعنى اللغوى (قوله اذا خلى وطبعه) اى اذا خلى من جميع العوارض متروكا بطبعه كان بالضمة والقحمة قيد بذلك لانه ان ادخله باللام والاضافة يخرج بالكسر (قوله اى لا بخصوصها الخ) يعنى وصف اسم الاشارة



بوصف عام ولم يكتب على قوله فأعراب هذه للإشارة إلى أن المراد هذه الأسماء المذكورة  
 لا بخصوصها بل بعمومها إلى باعتبار كونها أسماء ستة لأن المقصود الحكم على الأسماء الستة  
 المضافة إلى غيرياء المتكلم سواء كانت مضافة إلى الأسم الظاهر أو إلى المضمر الغائب والمخاطب  
 وأما ما قيل من أنه يلزم على تقدير إذا ادتها بخصوصها أن يكون الحكم بالواو لغوا وبالالف  
 والياء منعاً فحل بحث تدبر (قوله إذ كثير الخ) لتعليل لصحة الإرادة بعمومها (قوله ويراد  
 الحكم على نوعه) بناء على أن ذكر الشخص يتضمن ذكر النوع أيضاً وأما الأسماء الستة  
 الكبيرة الموحدة المضافة إلى غيرياء المتكلم بالواو والالف والياء لتكون الأسماء الستة مذكورة  
 صريحاً والحكم متضمناً للثال ومبيناً بطريق كون أعراب في بالحروف وأن ذو لا يستعمل  
 الأمضا فالإظهار (قوله يكون علماً) لصدق تعريف العلم عليه وهو ما وضع لشيء بعينه  
 ومن هذا يظهر كون هذا التوجيه مبني على كون اللفظ موضوعاً لنفسه (قوله وفيه  
 ما مر الخ) قد مر ذلك في تحقيق الوضع بما لا مزيد عليه (قوله لا بالحركة التقديرية) في الرضى  
 عن سيويته أن هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة على الحروف فأعرابها كأعراب المقصور  
 لكن اتبعت في هذه الأسماء حركات ما قبل حروف أعرابها حركات أعرابها كافي أمرى  
 وابنهم ثم حذفت الضمة للاستئصال فبقى الواو ساكنة وحذفت الكسرة أيضاً للاستئصال فانقلبت  
 الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفتح كها وانفتاح ما قبلها والاعتراض  
 عليه أنه كيف خالف الأربعة منها أعني محذوفة اللام أخواتها من يدوم في رد اللام في الإضافة  
 واشد الغرض من ردها إذا لم يكن لأجل الأعراب بالحروف وإيضاً اتباع حركة ما قبل  
 الأعراب أقل قليل وإيضاً استفاد من الحروف ما استفاد من الحركات في الظاهر فهل  
 لا يتبعها مثلاً في كونها إعلاناً للمعاني (قوله أو اللفظية) في الرضى قال الكوفيون إنها معربة  
 بالحركات على ما قبل الحروف (قوله للزوم الأعراب في الوسط) على تقدير كون أعرابها  
 بالحركات اللفظية (قوله والعدول الخ) على تقدير كون أعرابها بالحركات التقديرية (قوله  
 لما مر) أنه يستفاد من الحروف ما استفاد من الحركات التقديرية (قوله لتشابه الحركة)  
 في كونها متولدة من أشباع الحركات (قوله وحينئذ تكون العبارة محمولة على التقديم الخ)  
 الذات قدم الذكر ليكون شرط الإضافة مقروناً بالشرطين المذكورين ضمناً (قوله  
 لا يتقدم على العامل المعنوي) بمعنى على كون الظرف من العامل المعنوي على ما ذهب إليه  
 الجمهور واختاره المصنف رحمه الله في شرحه (قوله فلذا أقدم ما آخره) أي لأجل التنبيه على  
 أن العبارة محمولة على التقديم والتأخير قدم الشارح رحمه الله ما آخره المصنف رحمه الله (قوله  
 أو لأن للمازج تغيير النظم) يعني أن الشارح رحمه الله مزج عبارة المتن بعبارة أخرى واعتبره من كلام  
 نفسه حيث زاد الواو العاطفة قبل قوله مضافة وعطفه على عبارة نفسه أعني موحدة وللمازج

تغير المزوج لأنه اعتبر كلام نفسه (قوله كالعناية) كما فيما نحن فيه فإنه لما كان المقام بيان اقسام  
 انواع الاعراب ومجالها كانت العناية بذكر المحال والاقسام اكثر من العناية ببيان شروطها  
 (قوله او حسن الموقع) فان حسن الموقع ههنا يقتضى ان يكون بيان شروط الاعراب  
 مذكورة معها (قوله او موافقة الاسلوب السابق) فان موافقة الاسلوب السابق ههنا تقتضى  
 ان يكون الخبر مذكورا بعد المبتدأ بلا فصل (قوله يجوز ان يكون حالا الخ) وحينئذ  
 لا يكون الحال مقدما على العامل (قوله تفصيله) اى تفصيل الفرق بين هذا الشرط  
 والشرطين السابقين حيث اكتفى فيهما بالمثال ولم يكتف في هذا ان خصوصية المضاف اليه  
 اعنى كونه ضمير المخاطب المذكور الواحد غير معتبرة والقصد من ذكر ذلك المضاف الى نفي  
 الاضافة الى ياء المتكلم فقط اى دون ما عداه من المظهر والمضمر الغائب في غاية الخفاء اذ  
 الانتقال من الاضافة الخصوصية الى نفي اضافة اخرى مخصوصة بعيد غاية البعد (قوله وليس  
 الاحتراز الخ) اذ الانتقال من ذكر الضد الى نفي الضد الاخر ظاهر غاية الظهور (قوله  
 كحركتين او اكثر) لما كانت المدات حاصلة من اشباع الحركات اثنان والاشباع يحتمل  
 ان يكون مقدار حركتين او اكثر (قوله فكر هوا) لئلا يلزم مزيه الفرع على الاصل (قوله  
 في كون معانيها الخ) لا الفاظها والالكانت ملحقة بالثنى وانما كانت معانيها منبئة عن التعدد  
 فان كل واحد منها يدل على معنى واحد وذلك المعنى ينبئ عن امر آخر كالاخ ينبئ عن الاخ  
 والاب عن الابن والحم عن المرأة وانهم والهن عن صاحبه وذو اعنى الصاحب عما يصاحبه  
 وانما يقل مستلزم للتعدد لان المتبادر منه امتناع الانفكاك في التعقل وذلك غير متحقق في الفم  
 والهن لعدم كونهما من مقولة المضاف وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى ما قيل في انباء الفم  
 عن التعدد بان الفم عبارة عن الشفتين على الهيئة المخصوصة اذا كانت على الوجه واما اذا بين  
 عنه فيقال له الفم فلاضافة الى الوجه مأخوذ في مفهومه والى ما قيل في الهن ان المستكره انما  
 يكون بالنسبة الى المستكره (قوله دون غد) فانه وان كان في آخره حرف صالح للاعراب  
 سما اذ جاء غدو بالواو لكن معناه لا ينبئ عن التعدد وفي الصحاح الغدا صله غدو وحذفوا  
 الواو بلا عوض قال لبيدة \* وما الدهر الا كالديار واهلها بهايوم حلوها وغدا بلا وقع \* فجاء  
 على اصله (قوله فاسترحوا الخ) وجعل المشابهة بينهما وبين المثنى والمجموع لفظا وجود  
 حرف صالح للاعراب في كل واحد منها (قوله لانها كانت مبدلة منها الميم الخ) في الصحاح  
 واذا افردوا الميم يحتمل الواو والتنوين فحذفوها وعوضوا عن الهاء ميمافق الواو فواو وفواو  
 ولو كان الميم عوضا عن الواو لما جتمعنا انتهى فالاولى ان يقال لانها محذوفة في الافراد فلم يزد  
 الا للاعراب (قوله قال الشيخ الرضى الخ) خلاصته ان هذه الحروف مع كونها جزء  
 الكلمة جعلت اعرابا (قوله مع كونهما) اى الانسواء لئلا بدلا من لام الكلمة في الاربعة

الاول وعين الكلمة في الباقي (قوله وجعل الخ) يعنى كان ما قبل اللام والعين في الاصل  
مقتوحا ثم جعل مضموما ومكسورا لمناسبة الواو والياء للتخفيف وليكون حرف مد  
مشابه للحركات الاعرابية (قوله لان دليل الاعراب الخ) اى دليل كون الكلمة معربة  
لا يكون من اصل الكلمة لان دليل وصف كون الشيء يكون متأخرا عن ذات الشيء وسنخ  
الكلمة لا يكون متأخرا عنه والسنخ بكسر السين المهملة والنون والياء المعجمة الاصل  
واسناخ الاسنان اصولها كذا في الصحاح (قوله فهمي بدل) اى هذه الحروف بدل  
من الواو الذى هو سنخ الكلمة (قوله تفيد مالم تفده الخ) اى تفيد هذه الحروف شيئا  
لم تفده لام الكلمة وعينها وهى الاعراب اعنى كون هذه الاسماء مرفوعة ومنصوبة  
ومجرورة (قوله كالتاء في بنت) فانها مبدلة من الواو يفيد مالم يفده الواو وهى التانيث  
ولذا تكتب طويلة (قوله ولا يبقى الخ) دفع لما يحتاج من ان دليل الاعراب اذا لم يكن من سنخ  
الكلمة يلزم ان يكون فو و ذو على حرف واحد مع انه لاسم في كلام العرب على حرف  
واحد (قوله واغترض عليه الخ) بصيغة المعلوم اى الشيخ الرضى (قوله لقرض التخفيف)  
فيه ان التخفيف حاصل على تقدير الابدال ايضا (قوله بل من حروف المعانى) ملحقة  
بالمفرد لتحصيل معنى التثنية والجمع فيجوز ان يجعل دليل الاعراب بخلاف اللام والعين فيها  
فانهما لا يحصل بناء الكلمة بدونهما فهما متقدمان على الاعراب فكيف يكونان دليله  
(قوله وهو ليس بمثنى) على ما قال الكوفيون الالف في كلا وكلا للتثنية وللزوم جذف نونيهما  
للزوم ومهما الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فحذف احدى اللامين وزيد  
الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى دون الجمع (قوله وللزوم الالف الخ)  
ولو كان علامة للتثنية لانقلب بالياء حالتي النصب والجر فان المثنى لا يمال لان العلامة لا تغير  
(قوله ولم يبدل التاء من الياء الخ) بخلاف ابدال التاء من الواو واذا كان لا ما فانه كثير نحو  
اخت وبت وسنة فالجمل على الاكثر الشائع اولى (قوله ولم تبدل التاء من الياء الا في اثنين)  
فان قلت ذكر في المفصل ابداء التاء من الياء فاء نحو اتسروا لاما في اسنت وثنان وكتب وذيت  
قلت مر ادا المحشى رحمه الله ابدال التاء من الياء اذا كان لا مالا لان الكلام فيه فلا يراد نحو اتسروا  
واما نحو اسنت وكتب وذيت فقد اختلف فيهما و مر ادا المحشى رحمه الله الابدال المتفق عليه  
في الصحاح يقال اسنت القوم يستنون اسنانا اذا البشوا في موضع سنة واستنوا اذا اصابهم الجذب  
تقلب الواو تاء للفرق بينهما ويقال كان من الامر كيت وكيت اصل التاء فيها هاء وانما صارت تاء  
لوصل وحكى ابو عبيدة كان من الامر كيه بالهاء وقولهم كان ذيت اصله ذيو على وزن فعل  
ساكنة العين فحذفت الواو فبقى على حرفين فشد كاشدد كى اذا جعلته اسماء عوض عن  
التشديد التاء انتهى فالابدال المتفق عليه ليس الا في اثنين فانه من قولك ثنيت ولاه ياء والتاء  
بدل منها وليست التاء متمحضة للتانيث في وسط الكلمة (قوله ولا يميلون اسمائلا شياعلى غير

الشذوذ) قيد بكونه اسما لانهم يملون الالف الاخيرة في فعل مطلقة او بكونه ثلاثيا لانهم يملون الالف الاخيرة من الاسم الرباعي كيف كانت وبكونه على غير الشذوذ لانه اميلت العلى مع كونه اسما ثلاثيا والفهواوا لكنه شاذ (قوله الامن ذوات الياء) اى من الالفاظ التى الفها منقلبة عن الياء (قوله لكونها بدلا من اللام) لو قوعها موقع اللام ولو كانت متمحضة للتأنيث لجاءت بعدها دليل لقوله لم تتمحض للتأنيث لاقوله بل فيها رائحة منه كما لا يخفى (قوله ولهذا لم ينفتح ما قبلها) اى لكونها من اللام او لعدم كونها متمحضة للتأنيث لم ينفتح ما قبلها من ان تاء التأنيث يجب انفتاح ما قبلها (قوله ولم تقلب الخ) اى لاجل البدلية او عدم التمحض لم تقلب تاء اخت وبت هاء لكونها بدلا من الواو مع ان تاء التأنيث تقلب هاء عند الوقف (قوله ولانها ليست لمحض التأنيث) علة لكونه جازا لجمع بينهما قدم للاهتمام فكان التأنيث حصل بمجموعهما (قوله وفي قوله فلذا جاز توسطهارد للمصنف رحمه الله) اى فى قول الرضى فان ما ذكره منقول عن شرح الرضى لكن فى كونه ردأ للمصنف رحمه الله نظر لانه انما رد بعدم التوسط على المقابل بانه لمحض التأنيث حيث قال فى الايضاح واما كتمانهم من يقول هى من الواو ومنهم من يقول هى من الياء ومنهم من يقول ليست بدلا البتة فن قال انها من الواو فلان ابدال التاء من الواو اكثر فعملها على الاكثر اولى ومن قال انها من الياء فلان الاعلال بالياء اكثر وهذا معتل فيحمل على الاكثر واما من قال انها ليست بدلا فقد زعم انها مجرد التأنيث والاف بعد هاء هى اللام فيكون وزنه معتلا وليس بمستقيم لان تاء التأنيث لا تكون وسطا ولا يكون ما قبلها ساكنا وفعلا ايضا ليس من ابنيتهم (قوله ولا يجوز تقريب المثنى) بأن يعبر عنه بمفردين (قوله معرفة) لان وضعهما للتأكيدي لا يؤكد بالتأكيدي المعنوي الاعراف (قوله قيل انه الخ) اى قيل فى الفرق بين حال اضافة كلا وكلا الى المظهر وبين حال اضافة كلا الى المضمر (قوله فالاعلى كونه جاريا على المثنى) تأكيديا نحو جاءنى الرجلان كلاهما وجئنا كلانا وان جاز ان يقول كلاهما جاءنى بعد ذكر شخصين فلا يكون تأكيديا (قوله معنى ولفظا) اما معنى فلكونه مثنى معنى واما لفظا فلكون آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون (قوله واصل المثنى) ان يكون معربا لان الاصل فى الاسماء الاعراب كما عرفت (قوله فالاولى جعله الخ) فلذا جعل اعرابه بالحروف الثلاثة التى اعراب المثنى بها (قوله فانه لايجرى على المثنى) لانه لا يكون تأكيديا فهو مفرد منصرف فيكون اعرابه بالحركات الثلاث لانه لما كان منقوصا جعل اعرابه تقديرية (قوله اذ لم يستعمل مفردة) فلا يكون مثنى مع ان اعرابه اعراب المبني فى شمس العلوم المذكور منذروا ان يكسر الميم والذال المججمة والراء المهملة طرفا الاليتين وليس لهما واحد لانه لو كان واحدا هما

مذرى على مازعم ابو عبيدة لقوالوا فى التثنية مذران لان المقصور اذا كان على اربعة احرف  
يثنى بالياء على كل حال (قوله فان زعم الخ) اى ان زعم المصنف رحمه الله التدخلى فى المثني  
لان مفردة وان لم يكن مستعملا لكنه ثابت فى التقدير اذا كانه كان مذرى معناه طرف الالية  
ثم ثنى لطرف الاليتين (قوله لم يمكنه) يعنى ان ثنائيا بكسر التاء المثلثة والنون والياء التحية  
معناه هما طرفا الجبل المثني اى المعطوف احد طرفيه بالآخر ولم يستعمل له مفرد مع انه معرب  
باعراب التثنية فكان على المصنف رحمه الله ان يذكره فيما الحق بالمثني ولا يمكن المصنف رحمه الله  
ان يقدر مفردة ثناء كما قدر فى مذر وان لانه لو فرض استعماله ثناء كان معناه احد طرفى الجبل  
وليس فى الطرف الواحد معنى الثنى لانه فى اللغة العطف يقال ثنيته اى عطفته ولا عطف  
فى احدهما فلا يمكن اشتقاق ثناء منه وتقديره مفردا ثنائيا وفيه بحث لان معنى الثنى عارض  
لطرف الواحد من الجبل وان لم يكن داخل فيه وذلك كاف لاعتبار اشتقاقه منه فى الصحاح  
الثناء بالمدعقال البعير ونحوه من جبل مثنى وكل واحد من ثنيته فهو ثناء لو افرد تقول عقلت  
البعير ثنائيا اذ عقلت يديه جميعا بجبل او طرفى جبل وانما لم يهمل لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد  
واحدة فيقال ثناء فترك الياء على الاصل لانه من ثنيته ولو افرد واحد قيل ثناء بالهمز كما  
نقول كسا آن وردا آن انتهى فان قوله لا يفرد واحد فيقال ثناء الى آخره يشعر بان له واحدا  
مقدر لكنه لم يفرد فى الاستعمال (قوله اذ ليس فى المفرد معنى الثنى) اى صيرورة الثنى ثنائيا  
يقال ثناء اى صار له ثانيا وهذا كلام حق لاشبهة فيه فالثنائيا اى اذا لم يكن له مفرد معناه طرفا  
الجبل المثني فيكون المثني مجموع الجبل حيث جعل المثني صفة له لافى كل واحد من طرفيه وفيه  
ما مر من انه كما يجوز ان يقال للجبل انه مثنى باعتبار اشتماله على المثني يقال لكل واحد من  
طرفيه انه مثنى على الاخر اى معطوف به والمثنى على وزن مرمى من ثنيته اذ عطفته (قوله  
لوجوب ان يكون مفردة من لفظه) قال المصنف رحمه الله جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرد  
ثم الحق بذلك المفرد واو ونون ذالة على ما فوق الاثنين (قوله واما ذوا) اورده باسقاط  
النون اشارة الى انه لازم الاضافة كمفردة (قوله لانه جمع الخ) بخلاف عشرين  
لاتقاء الامر فيه (قوله كما هو مقتضى الجمع) تشبيه بالنقى لابل المثني (قوله  
قال الشارح الرضى جعلت الالف الخ) فى هذا النقل بيان وجود ما يصح للاعراب (قوله  
فيهما تعين ذلك) اى جعلت الالف قبل الاعراب لتحصيل بناء التثنية والواو لتحصيل  
بيان الجمع لان الالف لكونه خفيفا يناسب قلة عدد المثني فان القلة توجب الخفة وكذا الواو  
لكونه ثقيل يناسب كثرة الجمع وهى موجبة للثقل (قوله وهذا الحكم) اى جعل الالف  
علامة التثنية والواو علامة الجمع مطرد فى جميع المثني والجمع سواء كانا مظهرين  
او مضميرين مستترين او بارزين مرفوعين او منصوبين او مجزورين (قوله لان كلاما المثني

والمجموع متقدم الخ) لتقدم الموصوف على الصفة فيكون الالف والواو لكونهما علامة  
التثنية والجمع متقدمين على الاعراب ( قوله والجراولى بها ) اى الجراحق بالياء لكونها  
حاصلة من اشباع الكسرة التى هى الاصل فى الجر ( قوله فاتبع الجر ) على صيغة بناء المجهول  
ونصب الجراى جعل النصب تابعاً للجر ( قوله قال الشيخ الرضى الخ ) اشارة الى وجه آخر  
للفرق بين المثنى والمجموع بفتح ما قبل الياء وكسره ( قوله ابقاء على الجر كة الثانية الخ )  
فان الالف لما جلبت علامة للتثنية والالف يقتضى فتحه ما قبله كانت الفتحة ثابتة قبل اعراب  
المثنى فابقى المثنى على ما كان عليه لعدم المتغير ( قوله واما الضم الخ ) اى الضم الذى اقتضته  
الواو التى جلبت علامة للجمع فقلب كسرا حين قلب الواو ياء لاستئصال الضم قبل الياء  
الساكنة لوابقيت الياء على حالها ولازوم التباس حال الرفع بحال النصب والجر اذا قطع  
النظر عن العامل وبتلان السعى فى قلب واو الجمع بالياء او لا لو قلبت الياء بالواو لضمته  
ما قبلها ( قوله مع ان تغير الحركة ) وهى الضم الى الكسرة اولى من تغير الحرف اى الياء  
الى الواو لابقاء الضم ( قوله ان حذف نونا هما للاضافة ) قيد بذلك اشارة الى دفع التباس  
حاصل بكسر النون فى المثنى وفتحها فى الجمع فلا حاجة الى الفرق بفتح ما قبل الآخر وكسره  
( قوله وكسر النون الخ ) عطف على قوله ترك فتحه الخ ( قوله لكونه تويناسا كنافى الاصل )  
يعنى انه لما لحق فى آخر المفرد المنصرف الذى هو الاصل فى الاسماء الالف التى هى علامة  
التثنية او الواو التى هى علامة الجمع اجتمع ساكنان المدة والتونين فترك التونين بالكسر  
فى التثنية لانه الاصل فى تحريك الساكن على ما بين فى النصريف وكون المثنى اسبق من الجمع  
وبالفتح فى الجمع للفرق وهذا على مذهب الكوفيين حيث قالوا ان نون المثنى والمجموع توين  
حركت لساكنين والمختار انه كالتونين فى كونه علامة التمام ( قوله واما الياء الخ ) دفع لما توههم  
من ان الياء مشتركة بين المثنى والمجموع فلم يحصل الاعتدال بالفتح فى المثنى وبالكسر فى الجمع  
حالتى النصب والجر وحاصل الدفع ان الياء طارئة وطارئة لا يعتبر بخلاف الالف والواو  
فانهما التحصيل البناء ( قوله من تقسيم الاختلاف الخ ) فان انقسام الاختلاف بينهما انما هو  
باعتبار انقسام ما به الاختلاف اليهما ( قوله واما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقديرى واللفظى  
معرفين بلام العهد ) لانه الاصل ولعدم صحة الاستغراق اذ ليس كل تقدير فيما يقدر والمحل  
على الجنس والعهد الذهبى يوجب جهالة الحكم مع ان الظاهر تركه قوله ليصح يعنى ان الشارح  
رحم الله اراد ان يعتبر قوله التقديرى واللفظى المعرف بلام العهد الخارجى المستدعى  
لتقدم الذكربتقدير الاعراب الملفوظ فزاد قوله الذين اشير الى تقسيمه اليهما. بياناً لتقدم  
ذكرهما ليصح ذلك التعبير ( قوله كما بين ) فى بعض النسخ وفى بعضها بصيغة المضارع فالماضى  
بالنظر الى تقدم الشارح رحمه الله على زمان تحرير المحشى رحمه الله والمستقبل بالنظر الى ارادة

الشارح رحمه الله وكلمة ما مصدرية أى ارادة مماثلة للتبيين او موصولة أى حال كون ما اراده  
 مما ثلما يينه وانما لم يقل ليصح تفسيره بما يينه لان الباعث على زيادة قوله الذين ارادة ذلك  
 التفسير لانفسه (قوله) وليتصل لاحق الكلام بسابقه (فان سابق الكلام اعنى قوله فالفرد  
 المنصرف الى هنا كان لبيان محال الاعراب بالحركة والحرف وهذا الكلام لبيان محال  
 الاعراب التقديرى واللفظى فيتصل الكلامان حق الاتصال ويكون مجموعهما تفصيلا  
 للمجمل المفهوم من قوله وانواعه رفع ونصب وجر (قوله كاقيل) وقع في بعض الشروح  
 لما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف شرع في تقسيم آخر للاعراب باعتبار  
 ظهوره ولا ظهوره (قوله سهل الضبط) اشار الى ان القلة سبب التقديم باعتبار قوله لان  
 من حق العلامة الظهور فاللفظى اصل في الاعراب تحقيق بالتقديم نظر الى ذاته (قوله)  
 ان لم يقدر الوقت الخ) وان قدر الوقت او جعل المصدر حيننا تكون في معناها وعلى التقادير  
 ضمير الفاعل راجع الى الاعراب لا الى العرب حتى يحتاج الى تقدير المضامين  
 أى حين تعدر تلفظ اعرابه على ما في الحواشى الهنديه (قوله في الامثلة) أى في قوله  
 كعصا وغلami وفي قوله كقاض ونحو مسلمي (قوله لما سبق في بيان محال الاعراب)  
 من قوله فالفرد المنصرف الى قوله التقدير (قوله لا يخفى فساد) اذا الاعراب اللفظى  
 ليس لاجل كل ما يغير التعذر والاستتقال (قوله ولك ان تقول) واليه ذهب الشارح  
 الرضى وتركه الشارح رحمه الله لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة (قوله أى  
 في موضع آخره الخ) هذان الوجهان صحيحان لذكر كلمة في والظاهر تركها (قوله)  
 ولانها ممنوعة من الحركات مطلقا بخلاف ياء القاضى فانها من الحركتين ولذا سمي الكلمة  
 المشتملة عليها منقوصا لانه نقص حركتين (قوله لتحقيقه في ميم غلامى) فانه ممنوع من  
 الحركات الاعرابية ايضا مع انه لا يسمى مقصورا وانما قال اولى اذا طراد الالقاب مستحسن  
 وليس بواجب (قوله وخلفاء امر هذا القسم) أى خلفاء تعذر الاعراب فيما حذف منه الالف  
 لسقوط الالف الذى هو سبب التعذر وظهوره فيما وجد فيه الالف المقصورة مثل  
 المصنف رحمه الله بالاول تعرضا للخفى وترك الثانى رومالا لاختصار لكونه معلوما بطريق  
 الاولى (قوله وان جعلت الكاف اسمية) بخلاف ما اذا جعلت حرفية فانه لا يجوز ابدال  
 الحرف من اسم ولا يانه به (قوله والمعنى كتعذره في زمان مطلق) أى غير مقيد بكونه زمان  
 الرفع او النصب او الجر وهذا على تقدير كونه ظرفا (قوله او تقدير مطلقا) غير مقيد بحال  
 كونه مرفوعا او منصوبا او مجرورا وهذا على تقدير كونه مصدر التعذر المحذوف (قوله)  
 حال من قوله كعصا وغلami) أى من الكاف الاسمية وهو مفعول من حيث المعنى لعامل  
 الظرف المستقر لكونه بدلا مما في قوله فيما تعذرا وباناله (قوله والعامل فيه ماهو عامل

في الظرف المستقر) ليتحد عامل الحال وصاحبه (قوله او ظرف لذلك العامل) عطف على قوله حال (قوله مادامت الفا) قيد بذلك لان الالف اذا انقلب همزة يقبل الحركة كما في قائل وبائع (قوله ليدخل فيه الجمع المكسر الخ) نحو مسلمتي وعبادي فان الاعراب فيها ايضا متعذر لاشتغال ما قبل الياء بالكسرة (قوله ولو قيل) يعني ان مثل عصاي داخل فيما ذكره الشارح رحمه الله لانه اسم معرب بالحركة مضاف الى ياء المتكلم مع ان تعذرا عرابه ليس لاجل الاضافة بل لكونه مقصورا فلو قيد الحركة باللفظية ليخرج منها لكان اولى (قوله فان تعذرا الاعراب فيه قبل الاضافة) لا بعدها حتى يكون من قبيل غلامي وانما كان التعذر فيه قبل الاضافة لان الاعلال مقدم على الاضافة لما قالوا ان الواضع اعتبر في الكلمات الحالات التي تقتضي الاعلال فيها بحسب كل تركيب واعلها قبل الوقوع في التركيب ليسهل على المتكلم تركيبها ولا يتوقف له مثلا علم ان عصو اذا وقع في التركيب يتحرك واوه فينقلب الفا فحركها وقلبها الفا وكذا علم ان القاضى اذا وقع في التركيب يتحرك بالضم في حال الرفع وبالكسر في حال الجر ويلزم الثقل فحركها بالضم والكسر ثم حذفها كذا في بعض الشروح وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل ان اصل عصاي عصوى فالقلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب بالاضافة قبل الاضافة ويشهد على ذلك قول المصنف رحمه الله في بحث الاضافة الى ياء المتكلم فان كان آخره الفاقب وكذا فسادها قيل ان التقييد باللفظية يخرج نحو قاضى مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل فيه لان الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف من آخره حركة الكسرة التي اقتضتها الياء لاحركة الاعراب حتى يكون تقديرنا للاستئصال لانا ناسلم ان الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لانه عند الاضافة تعود الياء الساكنة التي حذفت لالتقاء الساكنين ثم تدغم الياء في الياء فيكون الاعراب فيه مستثقالا لبقاء الساكنة نعم لو كان العائد بعد الاضافة الياء المتحركة لكان الاعراب فيه متعذرا لاشتغال ما قبل الياء بالحركة التي لاجل الياء يدل على ذلك ما سأتى في بحث الاضافة الى ياء المتكلم من قوله وان كان في آخره ياء ادغمت وفتحت الياء للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون (قوله واعلم ان اكثر النحاة الخ) اى الاشهر بين النحاة ان المضاف الى ياء المتكلم مبنى على الكسرة لاضافته الى ياء المتكلم المبني كذا في العباب (قوله لان غلاماى معرب) لبثت الالف في حالة الرفع وقلبها ياء في حالة النصب والجر فالاضافة الى ياء المتكلم لو كانت سينا لبناء مطلقا لما تخلف الحكم عنها كذا في العباب لكن الخصم يقول ان علة البناء هو المجموع المركب من ثلاثة اجزاء الاضافة الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة فلا يرد غلام هذا ولا غلامه وغلامك ولا غلاماى كذا في غاية التحقيق (قوله الا بشرط سبذ كر) خلاصته ان ظهور الاضافة يرجح جانب الاسمية لاختصاصها بالاسماء وانما وجب البناء اذا



كانت الاضافة ولم يبدل من المضاف اليه شيء كالاضافة الى الجمل اذا لاضافة في الحقيقة الى مصادر هافكان المضاف اليه محذوف فافاشبه الحروف في الاحتياج الى اعتبار ضمنية ولما تبدل في كل وبعض النون من المضاف اليه لم يبدل في المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وهو ههنا مضاف الى الياء اذا المقصود بالنسبة الغلام المضاف الى المتكلم لا مطلق الغلام ثم نسبته الى المتكلم (قوله تفريع على المقدمة الاستثنائية) فان كلمة لما كانت لوقوع امر لوقوع امر آخر كانت دالة على المقدمتين الشرطية وهو تعليق وقوع امر بوقوع امر آخر والاستثنائية اعني استثناء المقدم فكأنه قيل ان اشتغل ما قبل الياء بالكسر قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى لكنه اشتغل في غلامه بالكسر قبل دخول العامل فامتنع ان يدخل عليه حركة اخرى فيكون اغرابه تقدير يا مطلقا واذا كان ما قبله مشغولا بالكسرة قبل العامل فاذهب اليه البعض غير مرضى لامتناع ان يكون المتقدم عين التأخر فالنفر يع المذكور لكونه مبني على امتناع ان يكون المتقدم عين التأخر متفرع على تحقق الاشتغال بالحركة لاعلى الملازمة بين الاشتغال بالحركة وبين امتناع دخول حركة اخرى كما لا يخفى (قوله توضيحه) اي توضيح التفريع على المقدمة الاستثنائية (قوله ان قلت لم لا يجوز الخ) يعني ان ما ذكرتم انما يدل على امتناع ان يكون كسرة الملازمة كسرة الاغراب وهذا لا يدل على امتناع كون الاغراب لفظيا حالة الجر لجواز زوال كسرة الملازمة بعروض الثانية بعد دخول العامل (قوله لا وجه زوالها) يعني ان سببه وهو الياء باق فالقول بالزوال قول بلا دليل فلا يعتبر (قوله مع ان الاصل الخ) يعني مع انه لا دليل عليه خلاف الاصل (قوله وان العناية الخ) اي مع ان العناية بكسر الملازمة اكثر من كسرة الاغراب لكونها متعلقة بنفس الكلمة لان الياء المشددة باتصالها صارت كالجزء مما قبلها بخلاف كسرة الاغراب فانها عارضة لاجل العامل (قوله خصوصا اذا لم يفت الخ) بخلاف ما اذا قيل بزال كسرة الملازمة فانه يفوت جانب رعاية الياء بالكسرة (قوله قلت لم لا يجوز) يعني ما ذكر مما لا يدل على انها حركة الاغراب لم لا يجوز ان يجعل كسرة ما قبل الياء قبل دخول العامل لجر الملازمة للياء وبعد دخول العامل للملازمة وحركة الاغراب ايضا كما جعل الالف والواو والياء في التثنية والجمع لجر الدلالة على التثنية والجمع وبعد دخول العامل حروف الاغراب ايضا (قوله وكما يستحيل توارد الخ) لاشتراك العلة بينهما وهو لزوم الاحتياج والاستغناء بالنسبة الى شيء في زمان واحد من جهة واحدة لكفاية كل واحد منهما في وجود الاثر الحقيقي او الاصطلاحي (قوله ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه) فان الياء والعامل كل واحد مؤثر مستقل في الكسرة اصطلاحا وان كان المؤثر حقيقة تلفظ المتكلم دون صورتي التثنية والجمع لان المؤثر في كون علامتهما اعرابا العامل وهو مؤثر اصطلاحا والمؤثر في كون علامتهما للتثنية والجمع قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي

واجتماع المؤثرين المختلفين جائز لانه في الحقيقة يفيد احدهما للآخر وجودا اعتباريا اصطلاحيا والآخر وجوداً حقيقياً مثلاً قصد المتكلم افاد وجود نفس العلامات الدلالة على معنى التثنية والجمع والحقها بالمفرد والعامل افاد كونها دالة على الفاعلية والمفعولية والاضافة اذبه يتقوم المعنى المقتضى للاعراب مسنداً الى قصد المتكلم قصد ايرادها دالة على المعنى المذكور (قوله وقت مفعوليه ومجرويته) على ان يكون رفعاً وجراً مصدر المجهول (قوله او وقت رفع العامل الخ) على تقدير كون رفعاً وجراً مصدر المعلوم (قوله واث ان تجعله مصدراً) اي مفعولاً مطلقاً للاستئصال المقدراى كاستئصال قاضى استئصال رفع او جر (قوله او حالاً بما ضيف الخ) اعني قاضى لكونه فاعلاً للاستئصال المصدر (قوله الى غير ذلك من الاحتمالات) احدها ان يكون حالاً من مدخول الكاف والعامل فيه معنى التمثيل او التقدير والاستئصال لمفهوم مما تقدم وذلك على كون الكاف خبر مبتدأ محذوف وثانيها ان يكون حالاً من قوله كقاض وذلك على تقدير ان يكون الكاف اسمية بدلاً او بياناً لما في قوله فيما استئصل والعامل فيه عامل الظرف المستقر وثالثها ان يكون ظرفاً لذلك العامل وقوله مرفوعاً او منصوباً يحتمل ان يكون المعنى حال كون كقاض مرفوعاً بان يكون خبراً لابتدأ محذوف وان يكون منصوباً بان يكون صفة لمصدر محذوف وان يكون المعنى حال كون نحو مرفوعاً او منصوباً على وفق المعطوف عليه فان قلت فافائدة زيادة لفظ نحو وترك العطف على قاض بدونه كما في قوله كعصا وغلامى مطلقاً مع انه اخصر قلت فائدة ما اشار اليه النشارح رحمه الله بقوله بمعنى تقدير الاعراب للاستئصال فديكون بالحركة الخ وهو انه بنه بعدم ادخالهما تحت حرف واحد على كونهما نوعين متباينين واشتركا في مجرد الاستئصال بخلاف عصا وغلامى فانهما مندرجان تحت نوع واحد فلذا جعلهما مدخول حرف واحد (قوله لم يخرج ايضاً الى ذكره) كالم يحتاج الى ذكره على التقدير الاول لانه غير مستدرك حينئذ لكونه تصريحاً لما علم من ذكر التمثيلات بخلاف الاول (قوله ونحوها) اي نحو الكاف وهو ما يفيد معناها من لفظ مثل ونحو وشبه ونظير (قوله قال الفاضل الهندي الخ) حاصله بيان الفرق بين عصا ومسلمى في جعل اعراب احدهما متعذراً واعراب الاخر مستثلاً (قوله متعذر) لامتناع التلطف بالواو بعد انقلابه يا (قوله وقوله) اي الاعلال مستثقل لان الواو موجود الا انه بسبب اجتماعه مع الياء صار التلطف به ثقیلاً (قوله كافي عصا) فانه بعد الاعلال متعذر لامتناع الالف عن قبول الحر كقوله قبل الاعلان مستثقل لان الواو موجود الا ان التلطف بالحركة ثقیل (قوله لكن المؤثر في التقدير الخ) فالمعتبر في عصا حاله بعد الاعلال وفي مسلمى حاله قبل الاعلال (قوله لان اعرابه بالواو) اي لان اعراب مسلمى بالواو وثقل ذلك الاعراب لاجتماعه مع باء المتكلم بوجوب قلب الواو ياء وهو تقدير للواو فالاستئصال جلب موجباً لتقدير

الواو بخلاف عصافان اعرابه بالحركة وثقل الحركة على الواو لتحرك ما قبلها يوجب ابدال  
الواو بالالف وذا ليس تقديرا للحركة بل قدر الحركة بعد الابدال لامتناع الالف عن  
الحركة حتى لو فرضنا قبول الالف الحركة جعلنا الاعراب لفظيا فيكون التقدير موجبا  
للتقدير في عصا (قوله لا الاسكان الخ) اى ليس ثقل اعراب عصا موجبا لاسكان الواو  
وتقدير الحركة حتى يكون اعرابه تقديريا للاستئصال كافي قاضى فان استئصال الضمة  
والكسرة على الياء يوجب اسكانها وهو تقدير المحركتين فالاعراب فيه تقديرى للاستئصال  
وبهذا تبين انه لا اشتباه بين عصا وقاض لانه بعد الاعلال محل الاعراب في عصا وهو  
الواو غير باق فاعرابه متعذر وفي قاض بعد الاعلال محل الاعراب وهو الياء باق الا انه  
نصفه بثقل تلفظه بالحركة انما الاشتباه بين عصا ومسلمى لبقاء الواو فيهما قبل الاعلال  
وعدم بقاءه بعد الاعلال فن تعرض لبيان الفرق بين عصا وقاض لم يأت بشئ (قوله فيما  
كان اعرابه بالحرط الخ) متعلق بىكون بعد تقييده بقوله في الاحوال الثلاث او بعضها اى  
يكون الاعراب بالحرط، تقدير يافى اسم كان الخ سواء كان الخ سواء كان ذلك الاسم مفردا او مثنى  
او مجموعا فانه اذا لقت مدة آخره ساكنا بعدها تسقط تلك المدة لالتقاء الساكنين ودلالة  
حركة ما قبلها عليها فيضرب الاعراب تقدير يافى ما فى الاحوال الثلاث فكما في الاسماء الستة  
والجمع المذكور السالم او فى بعض الاحوال كفى المثنى فى حال الرفع بخلاف ما اذا لم يكن آخره  
مدة كالمثنى حالى النصب والجرف انه تحرك بحركة موافقة بها ولا يحذف لعدم الدلالة عليها  
فيكون الاعراب لفظيا (قوله لئلا ينقض الخ) فانه معرب بالحركة ولا ياق آخره ساكنا بعد  
مع ان اعرابه لفظى فاذا زيد لفظ المدة خرج عن القاعدة لعدم كون آخره مدة (قوله ولعله  
انما لم يعد المصنف رحمه الله) اى لم يعد المصنف رحمه الله هذا الموضع فى مواضع الاعراب  
التقديرى واللفظى ليتعرف به من لم يتبع كلام العرب اعراب الكلمات الواقعة فى كلامهم  
ويتلفظ بها على وفق محاوراتهم ولذا اورد الامثلة المتعذرة والمستثناة اشارة الى كل نوع  
من انواع الكلمات التى يكون الاعراب فيها تقدير يافى قال ان ليس المقصود ههنا الحصر  
بل مجرد التمثيل فلا ينافى وجود وضع آخر للاعراب التقديرى وان الضمير فى قوله  
واللفظى فيما عدا ما راجع الى ما الموصولة ويجوز افراد الضمير الراجع الى الاسمين المعطوفين  
بكلمة او اى اللفظى فيما عدا المتعذر والمستثقل لم يأت بشئ لانه حينئذ لا تنضبط مواضع  
الاعراب التقديرى ما لم تنضبط مواضع المتعذر والمستثقل فلوم يكن. المقصود من الامثلة  
حصر المواضع يفوت غرض المصنف رحمه الله من هذا الكلام ولذا ارجع الشارح رحمه الله  
ضمير فيما عدا الى الامثلة وتأويل المذكور فندبر والله الموفق (قوله لا باعتبار عارض) وفيما  
نحن فيه تقدير الاعراب انما هو باعتبار عارض التقاء الساكنين (قوله وكأن الياء فى مثل غلامى

(الخ) اشارة الى دفع ماسيرد من غلامى ومسلمى من ان تقدير الاعراب بواسطة عارض وهو ملافاة ياء المتكلم فلا يصح انه بصدد بيان الاعراب التقديرى للاسم في ذاته ووجه الدفع ظاهر (قوله لشدة الامتزاج) لكونه ضميرا متصلا لا يتلفظ به استقلا بخلاف ما نحن فيه فان كلا منهما كلمة مستقلة (قوله ان قلت فلم يعد الخ) اى اذا كان الياء لشدة الامتزاج كاجزاء من الكلمة فلم يعد المصنف رحمه الله في حالة الرفع في مواضع التقدير المستثقل فان اصله فوى قلب الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار الاعراب حال الرفع بعد القلب تقديرىا كما في مسلمى بخلاف النصب والجر (قوله بطل قوله الخ) لان الضمير راجع الى الامثلة المذكورة بتأويل المذكور للمعرفة وفي داخل فيما عدا الامثلة المذكورة لانه ليس مقصورا ولا استماعيا بالحركة مضافا الى ياء المتكلم ولا مقصودا لاجتماع الواو والياء بالبيان مضافا الى ياء المتكلم (قوله اجيب عنه بانه جعله داخلا في باب غلامى الخ) يعنى ان فو حال الاضافة الى ياء المتكلم معرب بالحركة التقديرية كما ان اخى وابى وحى وهنى وفى كذلك فهو داخل في باب غلامى فكان اصله فوى نقل كسرة الواو الى ما قبلها ثم ادغمت ولما استثقل ما قبل الياء بالكسرة وجعل اعرابه في الاحوال الثلاث تقديرىا وليس اعرابه بالحرط حتى يكون حالة الرفع تقديرىا وحال النصب والجر لفظيا (قوله نعم بقى الاشكال الخ) فان مذهبهم في العلم ان يحكيه المستفهم كأنطق فيقولون في استعلام من يقول جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد من زيد ومن زيدا ومن زيد فهو معرب مقدر الاعراب لا اشتغال محله بالحرط المحكية (قوله اذا جوز الحكاية فيه) ومنه قول من قال دعنى من تمرتان فان الاعراب فيه مقدر لان الالف المحكية مانعة من ظهور الياء لفظا فحكمنا بانها في التقدير (قوله وذلك) اى العدول للانحصار ولثل ما سبق ثابت (قوله لاستزاه) اى تعريف النحاة (قوله فيما هو المقصود من التعريف) اى تعريف غير المنصرف مثلا ان يعرفه من لم يتبع لغة العرب فيجرى عليه حكمه من عدم دخول الجر والتنوين ليطابق كلامه كلامهم فلو عرف المنصرف به لزم ان يعرف او لا عدم دخول الجر والتنوين ليعرف انه لا يهمله الجر والتنوين فيلزم تقدم الشئ على نفسه (قوله وعدم انحصار المعرب الخ) عطف على قوله توقف الشئ على نفسه اى لاستزاه تعريف النحاة عدم انحصار المعرب في المنصرف وغير المنصرف لخرج ما عرّب بالحروف وهى الاسماء الستة والثنى وما الحق به واجمع المذكر السالم وما الحق به عن القسمين اما عن المنصرف فلعدم كونه معربا بالحرط الثلاث واما عن غير المنصرف فلعدم تحركه بالفتح وانما قال مثلالا لانه يخرج عن القسمين ما عرّب بالضم والكسرة ايضا (قوله من الصرف وهو الفضل والزيادة) كتب المحشى رحمه الله في الحاشية يقال ما بين الدرهمين صرف اى فضل وفي الحديث من طلب صرف

الحديث وهو ترتيبه بزيادة انتهى في النهاية في حديث أبي إدريس الخولاني من طلب صرف الحديث ليتغنى به اقبال وجوه الناس اليه اراد بصرف الحديث ما تكلفه الانسان من الزيادة فيه على قدر الحاجة وانما كره ذلك لما بدخل فيه من الزيادة والتصنع ولما يخاطبه من الكذب وقيل من الصرف وهو الصوت لان في آخره التنوين وهو صوت وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل من الصرف هو الالبين الخالص لانه خلص عنه شبه الفعل وقيل من الانصراف وهو الرجوع لانه انصرف عن شبه الفعل كذا في شرح التسهيل (قوله اعني علامته) اي علامة المنصرف وهي تنوين التمكن (قوله ولذا يقال له الامكن) لزيادة تمكنه وقوته في الاسمية حيث لم يشبه الفعل ولم يمنع منه خواصه من الجر والتنوين (قوله لان غيرا لانك تكتب الخ) قديقال اذا كان للضاف اليه ضد واحد كما في عليك بالحركة غير السكون يعرف بالاضافة وههنا كذلك فيه انه ليس للمنصرف ضد واحد مشتهر بمغايرته للمنصرف حتى يعرف غير بالاضافة اليه (قوله وهو مفهوم محصل) اي معين لابهام فيه لم يلاحظ فيه معنى الغيرية حتى يكون مبهما بابهام الغير (قوله لانه اسم جنس) واسم الجنس لصدقه على كثيرين في حكم النكرة وفيه انه انما يكون في حكم النكرة اذا اريد فرد ما من افراده واما اذا اريد به المفهوم في ضمن اي فرد كان فلا (قوله لا علم جنس) لذلك بان يقدر انه موضوع لذلك المفهوم من حيث معلوميته للسامع (قوله لانه) اي علم الجنس حيث وجدوا بعض الالفاظ الدالة على المعنى الكلي مما يجري عليه احكام المعارف ولا تعريف فيها قدره انه علم لذلك المفهوم الكلي (قوله والقول بانه خبر) اي القول بان غير المنصرف خبر لما لموصولة مقدم عليه (قوله عارض غير طبعي) احتراز بغير الطبعي عن العارض الطبعي كالصحة للانسان وبقوله يستدعي حالة عما لا يستدعي حالة اصلا كصفرة الوجوه وما يستدعي حالة طبيعية كالكمية الحادثة من دواء حفظ الصحة (قوله ليست بمعنى الموجب) لان الموجب لتغير آخر التكملة ليس التلغظ المتكلم (قوله بل بمعنى ما ينبغي الخ) لم يقل ما يختار المتكلم لان المتكلم قد يترك الحكم عند حصول العلة العارض كالصرف للضرورة والتناسب (قوله فعلى هذا يكون الخ) لان كل واحد منهما ليس ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله الحكم اعني عدم دخول الكسرة والتنوين بل عند حصولهما فلذا قال الشارح رحمه الله تؤثران باجماعهما (قوله لكن صريح كلام المصنف رحمه الله) فالمراد بالسبب والعلة حيثئذ ماله مدخل في اختيار الحكم (قوله وبني ذلك) اي كون ذلك الاطلاق على كل واحد حقيقة ثني السبب فيكون كل واحد منهما سببا والاصل في الاطلاق الحقيقة (قوله ولا يخفى ان هذا الوجه) الذي ذكره في السبب جار في العلة وهو انه ثني العلة (قوله لزيادة الاختصاص لهما) اي اللام والاضافة بالاسم فبدخول احدهما قوى جانب الاسمية وضعف جانب الفعل بالفرعيتين (قوله ان قلت يبقى النقض الخ) بقاء النقض بما ذكره مبني

على ان المراد بالشرائط في قوله باستجماع شرائطهما الشرائط المذكورة في بيان العلل  
والا فيمكن ان يقال لان لم تحقق العلتين المستجمعتين للشرائط فيما صرف للضرورة  
وانتناسب لان من جعلتهما انتفاء الضرورة والتناسب (قوله لصدق التعريف عليه)  
لوجود العلتين فيه النية والتأنيث مع شرائطهما (قوله بما سيحكي في تحقيق قوله الخ)  
من ان المراد بصرفه جعله في المنصرف او المعنى اللغوي او الضمير راجع الى الحكم او يطلق  
الصرف عليه بناء على تعريف القدماء لغير المنصرف وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين (قوله  
وعن الثاني بان منع اي المصنف رحمه الله وجود السببين باشرائطهما في مسلمات لان  
التأنيث المؤثر في منع الصرف اما التأنيث اللفظي او التقديري ولا يوجد شي منهما في مسلمات  
اما اللفظي فلان التاء دلالة على الجمعية ليست خالصة للتأنيث واما التقديري فلان وجود  
التاء فيه يمنع من تقدير تاء اخرى فهو كتاء بنت واخت حال كونها علمين فانهما  
منصرفان لان التاء لكونها عوضا عن الواو وليست للتأنيث ولوجودها في اللفظ يمنع  
تقدير اخرى وحاصل الجواب منع صدق التعريف عليه وتسليم انه منصرف هو اختيار  
الزمخشري (قوله او نقول عطف على ان يمنع الخ) اي بأن يقول المصنف رحمه الله سلمنا  
صدق التعريف عليه لكن لان لم انه منصرف وقولكم لدخول الكسر والتنوين عليه  
قلنا التنوين الذي في مسلمات تنوين المقابلة بنون جمع المذكر السالم والكسرة التي فيه  
غير مختصة بحال الجر بل تكون في حال النصب ايضا وهما غير ممنوعين من غير المنصرف  
انما ممنوع منه تنوين التمكن والكسرة المختصة بحال الجر وانما قلنا ان الكسرة الغير المختصة  
غير ممنوعة منه لانه لو وضعت الكسرة الغير المختصة لكان اعرابه بالفتحة حال النصب  
والجر فيكون الجرفه تابعا للنصب وقد كان في الاصل اعني الجمع المذكر السالم النصب تابعا  
للجر فيلزم مخالفة الفرع الاصل (قوله او ان يحذف الخ) عطف على ان يمنع اي اجيب  
بان يحذف المصنف رحمه الله الكسر والتنوين من مسلمات ونقول لان لم دخول الكسرة  
والتنوين عليه حال العلمية كاذهباله البعض واستشهد بما وقع في بعض الاشعار بدون  
الكسر والتنوين (قوله حتى يلزم الخ) غاية للنفي لا للمعنى (قوله والحصر استقرئ)  
يعني تدبنا الاسماء الغير المنصرفة فلم نجد فيها غير العلل التسع المذكورة (قوله او من تسع  
علل) على حذف الصفة على ما قال الرضي اعلم ان سيويوه وجاعة من النحاة يستجوبون  
كون ميز العدد في اي درجة كان صفة لان القصد من التمييز التنصيص وهو معدوم في اكثر  
الاصناف بل ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقبح نحو ثلاثة علماء ومائة فاضل  
وقال في بحث النعت وربما نوبت الصفة ولم تذكر لعلها انتهت لاعلى حذف المضاف  
اليه على ما وهم حتى يرد عليه ان حذف المضاف اليه وتعويض التنوين عنه مختص  
بلفظ كل وبعض واذوان على ما صرح به الرضي (قوله والاول اوفق) لتعين حذف

الموصوف فيه (قوله وبما في اول البيت الخ) لان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فيكون  
تسع صفة العمل (قوله فاما للصرف تصويب) كلمة مانافية في التاج التصويب بنسب فرود  
أوردن وكسى رادر كارى نسبت بصواب كردن وكلا المعنيين يناسب المقام وما قيل  
التصويب النزول توهم (قوله لان ثبوت العلية الخ) وما قيل ان كلمة تم تستعار للتراخي  
في الرتبة فيكون ما بعدها على رتبة مما قبلها اودنى ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما  
بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجلية توهم لانه انما يصح ذلك لو كان الجمع اعلى رتبة  
باعتبار الحكم المنسوب اليه اعنى كونه واحداً من التسع وليس كذلك (قوله فيه مساهلة)  
يجعل جزء العلة شرطاً لها (قوله اوصفة موصوف هو محذوف الخ) والتقدير والنون  
اعنى نونا زائدة قوله لان اللام للعهد الذهبى وهو في حكم النكرة لاشتراكها  
في الدلالة على فرد غير معين فيجوز اجراؤه مجرى النكرة وتوصيفه بها (قوله زيدت  
الخ) لام العهد الذهبى زائدة عند التحاك عدم افادتها سوى تحسين الكلام واما عند  
علماء المعاني فهى لام الجنس ومع قرينة البعضية في حكم النكرة (قوله والجملة معترضة  
بين الجزاء) اعنى والنون وبن متعلقها اعنى من قبلها البيان حالها اعتناء بشأن صفة الزيادة  
فانها مدار منع الصرف (قوله فالعامل هو المنع الخ) فيكون عامل الحال معنويا ولذا قال  
الشارح رحمه الله اذ المعنى ولم يقل اذ التقدير قوله قيل يجوز ان يكون عاملها الخ اى  
اعرفك النون من موانع الصرف حال كونها زائدة وفيه ان تقيد التعريف بحال الزيادة  
غير مقصود انما المقصود تقيد النون بها وكذلك في قوله تعالى والارض جميعا قبضته ولذا قال  
المحشى قيل (قوله الفرق بين الخ) المقصود من هذا الفرق بيان فائدة التقيد بقوله والظرف  
متعلق بالزيادة يعنى انه بعد جعل قوله الف فاعل زائدة الفرق بين ما اذا جعل قوله من قبلها  
ظرفا لغوا متعلقا بالزيادة وبين جعله ظرفا مستقرا متعلقا بالزائد اعنى الفاظه لاسترة عليه فانه  
على الاول بصير المعنى والنون حال كون الالف موصوفا بالزيادة قبلها فيفيد اشتراكها  
في الزيادة مع تقدم الالف عليها في الذكرو على الثانى بصير المعنى والنون حال كون الالف  
موصوفا بالزيادة كائنا قبلها فيفيد كون الالف الزائد متحققا قبل النون ولا يفيد زيادة  
النون والمطلوب زيادتهما معا فلذا جعل الشارح رحمه الله الظرف لغوا (قوله اول نفس  
الزائد) ظرفا مستقرا حالا من الزائد اعنى الالف (قوله من فسر التقريب الخ) لما كان  
التفسير للتقريب اى جعل الشئ قريبا لا قرب اعنى الموصوف بزيادة القرب غير صحيح  
بحسب الظاهر وجهه المحشى رحمه الله بان معنى الاقربة اما مفهوم من المبالغة المفهومة  
من جل المصدر على ذات تصف به نحو رجل عدل فانه يدل على كماله فيه حتى انه صار عين  
الذات فيفيد ان هذا القول كامل في القرب وهو الاقرب وحيثئذ صيغة التفعيل بمعنى اصل  
الفعل واما مفهوم من التكثير المستفادة من صيغة التفعيل فان كثرة القرب هى الاقربة

( قوله وفيه انه اذا كان متعديا الخ ) نحو غلقت الابواب قيد بذلك لانه اذا كان لازما مجئ لتكثير نفس الفعل نحو جولات وطوفت ولتكثر الفاعل نحو موتت الابل واما جرحته وقطعت الثوب فهو بمعنى اكثر جراحاته وقطعاته فهو ايضا لتكثير المفاعيل ( قوله لعله اراد الخ ) فيه انه لو اراد ضم النشر لادرج وزن الفعل ايضا في التركيب وليس اعتبار التركيب فيه اكثر تكلفا من اعتباره في البواقي ( قوله كاعلم الخ ) فان امتناع الصرف فيها بطريق نقل الحكاية الفعلية الى الاسمية لم يدخل عليها بعد النقل ايضا كذا في بعض الشروح ( قوله ولا يخفى انه لا يتناول افعل الخ ) في الصحاح الافعل على وزن افعل الرعدة ولا يبنى منه فعل يقال اخذه افعل اذا ارتعد من برد او خوف وهو منصرف وان سميت به رجلا لم تنصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفته في النكرة انتهت فانه لا يمكن النول بالنقل من وزن الفعل لعدم بناء الفعل منه ( قوله بل نحو اعلم ايضا ) اي ما هو على صيغة اسم التفضيل فانه وان وجد الفعل على وزنه فانه غير منقول منه لكونه صيغة برأسه ولو اريد بالحكاية في وزن الفعل ان هذا الوزن لما كان في الفعل لم يكن معه كسر ولا تنوين فاذا وجد في الاسم حكى ذلك الوزن على ما كان عليه في حال كونه في الفعل لمبر الاشكال بنحو اعلم لكنه يرد عليه انه يلزم ان يكون افعل قبل العلمية غير منصرف كذا قيل وفيه انه انما يلزم ذلك لو لم يشترط في تأثيره اجتماعه مع الوصف او العلمية ( قوله وقد تكلف الخ في بعض الشروح واما تركيب التأنيث بالناء ظاهرة او مقدرة او بالالف وهو اماتر كيب التأنيث مع العلمية او تركيب حرف التأنيث مع الاسم وتركيب العدل في عمر فانه بمنزلة علمين تقديرا لان الواضح قصد التسمية بعامر فعدل عنه خوف اللبس الى عمر ونحو ثلاث فانه بمنزلة ثلاثة ثلاثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين وتركيب الاسمين في بعلبك وتركيب الالف والنون امام العلمية نحو عمران او مع الوصفية كسكران وتركيب الجمة وهو اماتكريرها في العجمي والعربي او تركيبها مع العلمية وآثار التكلف ظاهرة فلا تحتاج الى البيان ( قوله سواء كانت للحاق ) في الايضاح معنى الحاق ان توجد حروف ناقصة عن حروف بنية اخرى وليس في الاصول مماثلها فيزاد على الناقص حرف ليصير مثله في الزنة عند ادراتهم مثل تلك البنية المخصوصة ( قوله كارتطى ) شجر من اشجار الرمل يدبغ به اذالفه للحاق بحمفر في الاكثر لان الواحدة ارطاة ولقولهم اديم مأروط فلما حذف الالف من مفعوله دل على زيادتها واصالة الهمزة في الايضاح ويجوز ان يكون الفه اصلية ويكون وزنه افعال ويدل عليه قولهم اديم مرطى فحذف الهمزة من المفعول يدل على زيادتها واثبات الياء يدل على اصالتها ( قوله اولا كقبعثرى ) اذ ليس في الاصول سداسى حتى تلحق به قال في الصحاح قال المبرد القبعثرى العظيم الشديد والالف ليس للتأنيث وانما زيدت ليالحق بنات الخمسة بنات الستة لانك تقول منه قبعثراة فلو كانت الالف



للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر انتهى وقد اخطأ الجوهرى في هذا الحكم اى الحكم باللاحاق  
 كذا قال السيد في حواشيه على الرضى (قوله لانها بالعلمية تمتنع من التاء الخ) فيه ان ابتناءها  
 من التاء لاجل العملية لالاف وجبى الاعلام مشاركة له في هذا الوصف فكيف يصير  
 سببا لمشايتها بألف التأنيث (قوله واما الف اللاحاق الممدودة) كعلباء فانه يلحق بسرداح  
 العلباء عصب العنق وهما علبا وان السرداح بكسر السين والحاء المهملة الناقصة الكثيرة  
 اللحم وقال الفراء العظيمة (قوله فلم تلحق مع العملية بألف التأنيث الممدودة) في الرضى  
 لاجتماع شينين احدهما ضعف ما يشبهه الف اللاحاق الممدودة اعنى الهمزة في نحو جراء  
 في باب التأنيث دون الف التأنيث في نحو كبرى لكون الهمزة في الاصل الفا والثاني كون  
 همزة اللاحاق في مقابلة الحرف الاصلى ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشايتها  
 الف التأنيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصيلى والفا للاحاق المقصورة  
 وان كانت في مقابلة الحرف الاصلى لكنها تشبه علامة التأنيث الاصلية اى الالف المقصورة  
 لا المقلبة عن علامة التأنيث اى الف التأنيث الممدودة (قوله اشبه الخ) لمشايتها لها لفظا  
 وامتناعا من التاء (قوله يعنى ان التأنيث الخ) اى ليس مراد الشارح رحمه الله الاشارة الى  
 انقسام التأنيث الى قسمين بل مراده الاشارة الى اعتبار القسمين في منع الصرف (قوله وان  
 كان مع التذكير الخ) اشارة بان الوصلية الى انه اذا كان معه التأنيث الحقيقى كفى ولا يكون معه  
 شئ من التذكير والتأنيث الحقيقين فاعتباره اولى (قوله وكذا المعنوى الذى خفى فيه  
 العلامة) اى علامة التأنيث اشار بالوصف الى ان ليس المراد بالمعنوى ما يكون تأنيثه من  
 حيث المعنى بان يكون مؤنثا حقيقيا بل ما يكون فيه علامة ان تأنيث مقدر اغير ملفوظ قوله انما  
 قال ذلك الخ قيد الحيثية يحى للاطلاق وانه لا قيد هناك وللتقييد وللتعليل وههنا ليس  
 من قبيل الاول لان ذلك انما يستفاد اذا كان القيد فى الحيثية نفس المقيد كما فى قولك الانسان  
 من حيث هو انسان والموجود من حيث هو موجود ولا من قبيل الثانى اذا اشتمال على  
 العلتين معتبر فى مفهوم غير المنصرف عند المصنف رحمه الله فلا فائدة فى تقييده به فتعين كونه  
 من قبيل الثالث فيكون المعنى حكم غير المنصرف لاجل اشتماله على العلتين كذا فافادة التقييد  
 حيث ان الاشارة الى ان نسبة هذا الحكم الى غير المنصرف على سبيل المسامحة باعتبار اشتماله على  
 علتى لان الحكم انما ينسب الى علتى لان معناه الاثر المترتب على الشئ وعلته عدم دخول الجر  
 والتنوين انما هو الاشتمال على السببين لاذات غير المنصرف وما قيل ان فائدة التقييد الاشارة  
 الى ان لغير المنصرف احكاما اخر لا من هذه الحيثية فقيه انه انما يتم لو كانت الحيثية للتقييد وليس  
 كذلك لان وجود هذا الحكم لغير المنصرف لا ينافى وجود احكام اخر له حتى تقيد بالحيثية  
 نعم ان دخول الجر والتنوين عند الضرورة والتناسب يحوج الى ذلك التقييد لكن ذلك

في حكم المستثنى من هذا الحكم بقوله ويجوز صرفه للضرورة والتناسب كما قيل حكمه ان لا كسرة ولا تنوين الا عند الضرورة والتناسب واما قيد الحثية في قوله وحكمه ان يختلف الخ حيث قال اى حكم العرب من حيث انه معرب فهو لبيان الاطلاق اذ لا مدخل لقديم القيود في هذا الحكم فانه باعتبار قيد آخر معه من كونه منصرفا او غير منصرف او فاعلا او مفعولا الى غير ذلك من الاحكام الاخر (قوله ورجع الضمير) ارجاع ضمير حكمه الى وجود احدا الامرين المذكورين لتكون نسبة الحكم الى علته صرف للعبارة عن الظاهر المتبادر فان المساق الى الفهم بعد تعريف غير المنصرف بيان حكمه كما في تعريف المعرب وحكمه (قوله ولا يخفى الخ) في الرضى انما يظهر اثر منع الصرف في المتن وجمع المذكر السالم مع اجتماع سبعين نحو احران ومسلمون علمين مؤنث لان النون فيهما للتمكن حتى يحذف فيتبعه الكسر ايضا فان النصب فيهما تابع للجرف لم يتبع الجر النصب (قوله الا اذا عرابا اعراب المفرد) اى جعل النون متعاقبا لاعراب فخيلت وجب منع صرفهما للعلتين لان اذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر كذا في الرضى (قوله بل يحتاج في اثباتهما الى تكلف) وهوان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما افادة فلا يحتاج الفعل في كونه جزء كلام الى الاسم واما اشتقاقا فلكونه مشتقا من المصدر (قوله خفي) كما يشهد به بيان الفرعية (قوله ولم يكف واحدة) اعاده لمضمون قوله ولم يقنع بفرعية واحدة لان ما سبق مذكور بطريق المدعى وهما مذكور بطريق النتيجة وليتصل به الاستثناء (قوله اعلم ان اصل الاسم الاعراب) لاعتوار المعاني عليه فيحتاج الى علامات تميز بعض تلك المعاني عن بعض واما الفعل فلا يطرأ عليه الامة وحده و هو كونه عمدة فيما تركب منه ومن غيره (قوله يابى) اى الاسم نظراً الى اصل الفعل الذى هو البناء فيعطى عمله لاشتراكه على معناه الذى يقتضى الفاعل والفضلات (قوله ولهذا يعرب الخ) ولو كان امره قويا فى البناء لما خرج منه بسبب مشابهته بالاسم (قوله بل ينزع عنه علامة الاعراب) ليكون اسما معربا بلا علامة الاعراب (قوله او منع التنوين اولا) لانه علامة التمكن اى علامة اعرابه هى التنوين (قوله وعدم ضرورة عودها) كما في قوله اعدذ كر نعمان اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ منع الصرف لا يرتكب الا قدر الحاجة (قوله صورة الكسر الذى لا يدخل الفعل) ولذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربى ويضربى وانما قال صورة الكسر لان معنى الكسر وهو الجر في صورة الفتحة يدخله (قوله لان اصل الخ) اشارة الى ان فرعية العدل للعدل عنه ليس بمعنى التوقف عليه بل بمعنى كونه خلاف الاصل اى اراجع المطابق للقياس (قوله ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعاه في المعنى) بمعنى كونه راجعا بالنسبة اليه كما قال الله تعالى الرجال قوامون

على النساء (قوله لاعلى قائم من حيث هو مجرد عن التاء) والالزم اجتماع التجرد عن التاء وعدم التجرد عنها (قوله والمذكر هو هذا الخ) اى المذكر هو المجرد عن التاء لا قائم مطلقا لا يخفى ان هذا الفرق تدقيق فلسفى واما اهل العربية فلا يفرقون بين المطلق والمجرد ويقولون ان التعريف فرع التذكير والتأنيث فرع التذكير والجمع والتثنية فرعا الواحد مع ان هذا البحث مطرد فى ذلك (قوله لمضارعتهما بألفى التأنيث) الهزمة المنقلبة عن الف التأنيث فى نحو صحراء والالف الزائدة قبلها والهزمة هى التى للتأنيث دبرن الالف قبلها لانها فى الاصل صحرى فزيد من قبل هذه الالف المدة والبناء وقبلت الف التأنيث هزمة (قوله معا) ولم تتفاوت احدهما صاحبها سمي معا لى التأنيث على طريق التغليب كذا فى العباب فالوصف بالمدودة تأويل العلامة (قوله والثانية حرفا الخ) فان الهزمة والوزن لكونهما من حروف الزوائد يقبلان الحذف والاعلال حرف العلة (قوله ولا يخفى انه لا بد حينئذ من اثبات الفرعية الخ) بان يقال المشبه به اصل المشبه فيما قصد من التشبيه (قوله لا القسم الاخر الخ) لعدم احتصاصه بالفعل وقد قيل فى بيان الفرعية فى القسم الاخر ان الحرف الزائد فى الفعل لما كان لمعنى كان وزنه اصل لا لاسم الذى فيه الزيادة للمعنى لان الاصل فى الالفاظ ان تكون لافادة المعنى (قوله ولذا جاز قصر الممدود) لان المقصور اصل الممدود كما عرفت (قوله بشرط العلية) دون غيرها من الاسباب لقوتها بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله «فاكان حصن ولا جابس \* يفوقان مرداس فى مجمع» (قوله وهو سلب الضرورة عن الطرفين) اى الوجود والعدم او طرفى الحكم اى الايجاب والسلب (قوله وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل) اى للحكم فان كان الحكم ايجابيا فسلب ضرورة العدم وان كان سلبيا فسلب ضرورة الوجود (قوله ويقتد بجانب الوجود) اى يفيد الجواز بجانب الوجود اى يجوز وجوده فليس بكونه معناه ان عدم صرفه ليس بضرورى وضرورة السلب امتناع فيكون سلبها عبارة عن سلب الامتناع فلذا فسرته بلا امتناع (قوله فان ما لا يرتب عليه الخ) دليل لحكم مطوى اى عبر عن جعله فى حكم المنصرف بالمنصرف لان ما لا يرتب الخ (قوله والتوجيه الا ترى الخ) اى فى الشرح وهو رجوع الضمير الى الحكم وحل الصرف على المعنى اللغوى (قوله من عدم مانعية التعريف) اى تعريف غير المنصرف لان ما يصرف للضرورة ليس من افراد غير المنصرف بدليل قوله ويجوز صرفه مع صدق التعريف عليه لوجود العلتين فيه واتما دفع لانه غير منصرف عنده لانه سلب حكمه للضرورة فهو من افراد المحدود (قوله والقول الخ) اى القول فى دفع عدم المانعية بان المصنف رحمه الله وافق القدماء فى حكمه بانصرف مادخله الجر والتوين للضرورة وخالفهم فى التعريف حيث عرفه القوم بما لا يدخله

الجر والتنوين ويكون جره بالفتحة وعرفه المصنف رحمه الله بما فيه علتان (قوله بعيد جدا) اذ لا وجه لاختيار ما هو مزيف عنده (قوله والمعنى ما الذي اوى شئ الخ) يعنى ان كلمة الاستفهامية وذا ما موصولة او زائدة والفعل الذى يتعلق به الجار محذوف وان لا يشم منصوب بنزع الخافض او مجرور بحذفه وخلاصة المعنى لاجرج على من شم تربة احد صلى الله عليه وسلم في تركه شم الغوالى لعدم الاحتياج اليه (قوله والجملة استئنافية) جواب لسؤال نشأ من الجملة السابقة اى لم اعيد ذكر نعمان (قوله هنأنى الشئ ومرأنى) بالحرركات الثلاث فى العين قوله عند من لم يثبت مرأنى قال الاخفش يقال مرأنى الطعام وقال بعضهم تقول امرأنى الطعام قال الفراء مع هنأنى قالوا بغير الالف واذا افردوها قالوا امرأنى كذا فى الصحاح (قوله ثم قال يسر) الاصل يسرى اسقط الياء واكتفى بالكسر لتناسب الفواصل فانها على الراء المكسورة (قوله لموافقة قلى) فان امالته قياسى لكون الفه منقلبة عن الياء واميل الف سجماع كونها منقلبة عن الواو لموافقة (قوله افصح) لما يجئ من ان بقاء المنادى المرخم على ما كان قبل الترخيم افصح من جعله منادى برأسه (قوله لانه بيان لما بهمه الخ) يعنى انه ابهم فى حد غير المنصرف قيديين من تسع وما يقوم مقامهما وقد بين الاول بقوله وهى عدل الخ فكان المناسب ان يبين الثانى ايضا فى جنبه ويقدمه على الحكم واما قوله فالعدل الخ بيان الاسباب فهو بيان لما ابهم فى تفسير ما ابهم فى الحد فاندفع ما قيل ان بيان الاسباب كلها من تمة التعريف فهذه جملة معترضة لامشاحة فى وقوعها انما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان انها لاتصلح للتعريف قدمت الى هنا (قوله لكونه نهاية جمع التاكسين) فان الشئ اذا بلغ نهايته وكاله قوى غاية القوة (قوله لتكرار الجمعية) وتكرر الشئ يوجب قوته (قوله لكونه لانظير الخ) فانه اذا لم يكن له نظير فى الآحاد كان غير مشبه بالآحاد فيكون قويا فى جمعيته (قوله واما نحو ثمان الخ) لما كان بعض الآحاد واردا على صيغة منتهى الجموع فلا يصح انه لانظير له فى الآحاد اعذر عن ذلك والمراد بنحو ثمان وامثاله من نحو رباع لمن القرباعيته وشتاخ بمعنى طويل وضراب اى غليظ قصير ومعنى قوله شاذ انه قليل فى حكم العدم (قوله واما نحو الترامى) اى المصادر المنقوصة من باب التفاعل (قوله واما نحو هو ازن اى سراجل وبراقس اسم كلب ومعافر اسم حى من الجن) قوله فالالف فيهما الخ) والاصل يمنى وشامى (قوله وكذا تهام الخ) اصله تهمنى عوض الالف من احدى يائى النسبة فصارت هامى ثم سقط الياء للتنوين (قوله وانما لم يعد الخ) حيث جعل غير منصرف واراد بنحو عوارى وقارى وكراسى وبخاتى ودباسى فى جمع قرى وكرسى وبختى ودبسى (قوله جمع عارية) بالتشديد منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب (قوله

لأنها تثبت الخ) اى لان تلك الباء تثبت في واحد فصارت اصلية بالقياس الى الجمع وان كانت عارضة في الواحد (قوله وقيل ان ثمانية الخ) اى قيل في الاعتذار عن مجئ ثمان انه مثل يمان والاصل ثمنى عوض الالف عن احد اليائين فصار ثمان (قوله الذى هو الثمن) وابدال الضم الذى كان في المنسوب اليه بالفتح من تغييرات النسبة كما قيل تهامى في النسبة الى تهامة (قوله ولا يخفى بعده) اذ لا معنى للنسبة الى الربع في ثمان فانه بالاضافة الى الثمن كالاربع بالنسبة الى الربع والخمس بالنسبة الى الخمس ولا معنى لنسبة هذين الجزئين الى جزئهما كذا في الرضى (قوله في الاصل عدد) اى لا معدود (قوله والتماني هو المعدود) اى الثماني لا يستعمل الا في المعدود لا العدد (قوله فاذا الخ) اى ان كان ثمانى منسوباً الى ثمانية فالالف التى في ثمان غير الالف التى في ثمانية تقديرها وكذا الباء التى في ثمان غير الباء التى في ثمانية ليصح كونه منسوباً اليه وان الفه عوض عن احدى اليائين وهذا كما قيل في هجان وفلك (قوله واما نحو اكلب الخ) جواب على ما يقال انه لو كان قوة هذا الجمع لانه لا نظيره في الاحاد فكذلك اكلب واحال لا نظيره في الاحاد فلم يعد هذا الوزن المصنف رحمه الله (قوله بدليل تصغيره على لفظه) فيقال اكلب واحمال (قوله ولا يصح الاعتذار) اى لا يصح الاعتذار عن نحو اكلب بان له نظير في الاحاد لمجي اذرح وآجر وآنك واشد لان الاول منقول والاخران اعجميان الآجر قد يشدد راؤه قال في الصحاح الانك الاسرب وهو افعل من صيغ الجمع ولم يجئ عليه الواحد الا آنك واشد (قوله بدليل تأنيث الفعل المنسوب اليه) قال بلغتها واجعت اشدى (قوله السوار ياره دست) بالياء المشاة التحتانية والراء لفظ فارسي معناه دست برنج (قوله التثنية) فقط دون الضروب المختلفة (قوله وقد اشار الخ) بقوله كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات وانما لم يقل في الوزن كيلا يسبق الى الفهم ان المراد الموافقة في الوزن الصرفي (قوله الهمزة في الممدودة) عند سبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الالف لزيادة المد وذلك لان الالف للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الالف للمد قبلها كما في جاور وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احداهما صار الاسم مقصورا كما كان اوضاع العمل فقلت ثانياً اليها الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلت همزة لا واً ولا ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها البعض اكثر اذ لو قلت الى احدهما لاجتيج الى قلبها الف كما في كسا ورداء لكون ما قبلها الفا كما فيهما (قوله نسباً) اى الالفان (الى التأنيث) حيث قيل للممدودة للتأنيث فان الممدودة مجموعهما (قوله تغليباً) لالف التأنيث على الالف الزائدة (قوله اى لبنائها) المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التى يمكن ان يشاركها فيها غيرها وهى عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة فيكونها مع اعتبار الحروف الاصلية والزائدة كل في موضعه وانما لم تكن التاء لازمة

لبناء الكلمة لانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث ( قوله وان اتفق الخ ) بان صارت  
داخلة في عاداتها ( قوله او شرط تأثيره ) كلمة اول منع الخلو ( قوله وهو في اللغة الصرف )  
وقع في الرضى ولو قال اخراجه لكان اوفق بمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول  
الخ الظاهر ان مقصوده بيان المعنى العرفي للعدل كإوقع في بعض شروح التسهيل العدل  
صرفك اللفظ يعني ان العدل في عرفهم بمعنى الصرف يقال اسم معدول الخ قال اوفق  
ان يفسر بالاخراج ليكون التعريف باللازم المحمول وانما قال اوفق لان الخروج ايضا  
لازم للصرف الا انه غير محمول عليه والتعريف باللازم المحمول اولى لان الادباء جوزوا  
التعريف باللازم الغير المحمول وليس مقصوده بيان المعنى اللغوي والالم يتوجه الاعتراض  
اذ اللازم وجود العلاقة بين المعنى اللغوي والعرفي لاتوافقهما في التعدية والزوم ولا شك  
في تحققهما ههنا فان الصرف يستلزم الخروج فالصواب اسقاط لفظة في اللغة او ان يقال  
وهو في اللغة الصرف يقال عدل عنه اى صرفه وفي الاصطلاح صرف الاسم عن صيغته  
يقال اسم معدول الخ فاقيل لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض وارد لكن العدل  
جاء في اللغة بمعنى الميل يقال عدل عنه اى مال عنه وعدل اليه اى مال اليه وجاء بمعنى التباعد يقال  
عدل الجمال الفحل اى يحاذ كذا في القاموس ولا داعي الى كون العدل النحوى بمعنى التباعد  
دون الميل لاشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا وليس بقوى لانه بمعنى المعدول اليه بعيد  
عن المقصود غير اخل لما عرفت ان مبنى الاعتراض المعنى العرفي لا المعنى اللغوي لكونه في اللغة  
بمعنى الميل لا يدفع الاعتراض على ان المذكور في القاموس بقوله عدل عن الطريق عدلا  
وعدولا اذا حاد ويقال عدل اليه عدولا اذا رجع وهو يدل على ان الموصول بعن معناه الميل  
والموصول بالي معناه الرجوع فلا يصح ان يكون اطلاق المعدول على الاسم بمعنى المعدول اليه  
( قوله فيصح تفسيره بالخروج الخ ) يعنى ان مفهوم الخروج اعم من ان يكون بالاخراج او بنفسه  
وان كان المتبادر منه عند الاطلاق بنفسه فان العام يرد اطلاقه في فرد منه شائعا قل شيوعه  
يتبادر الى الذهن كالوجود فانه اعم من الخارجى والذهنى وان كان المتبادر منه الخارجى  
واذا كان كذلك فالمراد من الخروج ههنا الخروج المستند الى الاخراج وهو المخرجة  
فيصح تفسير العدل المبني للفعول اعنى العدولية بمعنى المصروفية به لكونه لازما محمولا  
عليه فاندفع اعتراض المحقق الرضى وبما ذكرنا ظهر وجه صحة تفسير الشارح رحمه الله  
الخروج بكونه مخرجا ثم ان ذكر الشارح الرضى في بحث المصدر ان المصدر موضوع  
للمحدث الساذج والفاعل للمحدث المنسوب الى غير مقام به من الزمان والمكان وما وقع عليه  
والآلة والسبب فالنسبة الى مقام به او الى ما عداه مما يتعلق به مأخوذ في مفهوم الفعل

خارج عن المصدر لازم في الوجود فإن اضيف الى الفاعل كان مبنيا للفاعل وان اضيف الى المفعول كان مبنيا للمفعول وان لم يند كرمع شئ منهما كان محتملا للمعنيين كما فيما نحن فيه فقد ظهر لك مما ذكرنا ان ما قيل ان صيغ المصدر لم توضع الا لما قام به وكونها موضوعة لمعنيين ما هو صفة للفاعل وما هو صفة للمفعول لا بدله من دليل كلام لا طائل تحته (قوله الا ضمنا) اى تبعة فان الاخراج يستلزم المخرجية (قوله اى مادته) اما بحذف المضاف او ذلك التجوز بذ كر الكل وارادة الجزء (قوله اذ لا تصور الخ) تعليل لمقدر اى انما فسرناه بالمادة اذ لا تصور خروج الكل اى الاسم الذى هو عبارة عن المادة والصيغة عن جزئه الذى هو الصيغة (قوله فان خروج سحر الخ) يعنى لو لم يرد بالصورة ما يشمل الصورة الحكمية يلزم ان لا يكون سحر اذا اريد سحر معين معدولا عن السحر المعروف باللام لعدم خروجه عن صورته الحقيقية لان اللام لكونها كلمة برأسها لا تدخل اياها فى الصورة مع انهم صرحوا بانها معدول عنه فلا بد من تعميم الصورة (قوله لانها غير متساوية الخ) لان من والمضاف اليه ليس داخل فى الصورة الحقيقية لاسم التفضيل وهو ظاهر ولا فى صورته الحكمية لعدم صيرورته بمنزلة الجزء لشدة الاتصال لجواز الفصل بين اسم التفضيل وبين من نحو هو احسن لو انصفت من الشمس وكذا بين المضاف والمضاف اليه بالظرف ونحوه فى الشعر (قوله ولهذا) اى لعدم تناول قوله صيغته للصورة الى صلة لاسم التفضيل بمن او الاضافة بغير تفسير العدل ليدخل فيه نحو آخر على جميع التقادير (قوله وفيه) اى فى هذا التغيير انه يلزم ان يكون يوم الجمعة منصوبا بتقدير معدولا عن الجبرور بلفظ لانها يصدق انه خرج عما هو حقه من استلزام فى ويمكن ان يحجاب بانه لانسم خروجه عما هو حقه فان حق المفعول كلا الامرين ان يستعمل منصوبا ومجرورا (قوله بجواز الفصل ههنا الخ) لم اجده مثالا فى الكتب المتداولة (قوله ان ذلك الخروج) اى خروج يوم الجمعة منصوبا عن فى يوم الجمعة خروج ناقص لان فى مقدار حالة النصب والمقدر كالمفوظ فكأنه لم يخرج (قوله قيل لم يدخل الخ) قاله السيد الشريف فى حواشى الرضى واما نحو مقال ومقول ففيه علة تخرجه عن صيغته الاصلية والتبادر من الخروج المطلق ما لا يستند الى اخراج كافى قولك خروج زيد الى بلد كذا وحاصله ان خروج الاسم عن صيغته لا يكون الا باخراج المتكلم وتلفظه وهذا امر يدهى فالمراد من خروجه ان لا يكون مستندا الى اخراج العلة فخرجت المغيرات القياسية لان لها عملا تخرجها عن هيئتها بخلاف المعدولات فان خروجها غير مستند الى علة واخراج المتكلم حينئذ اندفع اعتراض المحشى كما لا يخفى (قوله فانه امر اعتبارى) فلو كان له فى دخول فى الصورة لزم ان يدون الامر الاعتبارى داخل فى الكلمة فلا يكون موجودا فضلا عن ان يكون ملفوظا او مسموعا (قوله واللفظ الخ) فالمراد بالخروج الخروج التام (قوله على تقدير كون تغيره غير قياسى) فهما خارجان بما خرجت به المغيرات

القياسية (قوله كائن وجهه) أى وجه الترتيب المستفاد من بيان الشارح رحمه الله بين الامور الثلاثة أى وجدان هذه الامثلة غير مصروفة واعتبار العدل فيها والتفتيش عن حال اصولها (قوله المشهور) نقل بعن الشارحين عن المصنف رحمه الله انه قال في شرح المنظومة ما عني بالتحقيق ما ثبتت معرفته صرف اولم يصرف ونعني بالتقدير ما متوقف معرفته على منع الصرف (قوله ولعل وجهه الخ) خلاصته ان الدليل المثبت للاصل سوى منع الصرف مثبت للعدل ايضا لكن بالواسطة لان مثبت الاصل من حيث انه اصل مثبت للفرع من حيث انه فرع وليست فرعيته بالاعتبار العدل فيكون مثبتا للعدل وانما يلزم اليه الشارح رحمه الله لان اعتبار العدل في نظر النحوى مقدم على اعتبار الاصل وتفتيش حاله فلا يكون الدليل المثبت للاصل مثبتا للعدل في نظره وقصده وان كان يستلزمه ضمنا (قوله فكيف يصح الخ) أى اذا كان الدليل المثبت للاصل مثبتا للعدل فكيف يصح الحصر المستفاد من عبارة الشارح رحمه الله وحاصل الجواب تخصيص الدليل بالدليل المثبت للعدل اولاً وبالذات في نظر النحاة فلا ينافي وجود دليل آخر يكون مثبتا له ثانياً وبالعرض (قوله او ضرورة مثله) كالبناء في نحو امس وحضار وطمار (قوله وما ثبت العدل الخ) جواب سؤال وهو ان يقال ان العدل قد ثبت من غير منع الصرف او ضرورة مثله كما في نحو قطام وحاصل الجواب ان ثبوته في قطام انما هو بالعرض طرد الباب والكلام في ثبوت العدل قصداً وذا لا يكون الا لمنع الصرف او لضرورة مثله (قوله هذا اخصر الخ) كلام الشارح رحمه الله وكلام الرضى متحدان في ان معنى ثلاث ومثل مكررو الفرق ان الشارح رحمه الله اثبت كون القياس في ثلاث التكرار لفظاً بان الاصل ان المعنى اذا كان مكرراً ان يكون اللفظ مكرراً والشيخ الرضى بان فائدة ذكره في الكلام تقسيم ذى اجزاء على هذا العدد والمطرود في غير العدد اذا اريد هذا المعنى تكرار اللفظ فكان القياس في ثلاث ايضا التكرار ولا شك ان طريقة الشارح رحمه الله اخصر من طريقته لكن طريقة الرضى تشتمل على فوائد ذكره في الكلام بيان اشتماله على الوصفية وبيان وجه اعراجه وهو انه منصوب على الحالية كأنه قيل منقسمة على هذا العدد كما في قولك قرأت الكتاب جزء جزء الا انه اجري الاعراب فيه على الجزئين لتعدد اللفظ وبيان فائدة كون الاصل فيهما التكرار بوجه لا يجرى في غير اسماء العدد المعدولة بخلاف ما ذكره الشارح رحمه الله فانه يقتضى ان كل لفظ يدل على معنى مكرر ان يكون الاصل فيه تكرار اللفظ فيلزم ان تكون اسماء العدد كلها معدولة مثلثين لكونه دالاً على معنى واحد واحديكون معدولاً عن واحد واحد وكذا ثلاثة واربعة فان حقيقة كل عدد وحدات مبلغها ذلك العدد والتحقيق ان المعنى المكرر اذا قصده افادة المعنيين معاً كما فيما نحن فيه لا يجب فيه تكرار اللفظ واذا قصده تقرير المعنى الاول وتأكيده فالاصل فيه تكرار اللفظ (قوله مكرر) أى على الاطراد على ما نص عليه في الرضى ليم التقریب فالاولى التنصيص عليه (قوله كذلك) ان يكون اللفظ مكرراً على الاطراد



و يجوز ان يفاد ذلك المعنى في باب العدد بمكرر كما في جاء القوم ثلاثة ثلاثة وبغير مكرر كما في جاء القوم ثلاث (قوله والحاكم للمفرد المتنازع فيه) اعني لفظ ثلاث حيث نوزع فيه بانه مكرر الاصل اولا (قوله بالاعم الاغلب) اعني المكرر لتشاركتها في المعنى المفاد بهما (قوله اراد بالي الخ) فكلمة الى لمجرد الانتهاء لا انتهاء الغاية (قوله فلا ظهر الواو) لعدم الواسطة بين ثلاث ورباع (قوله قال الرضى رحمه الله) اشارة الى ان ما ذكره الشارح رحمه الله مخالف لما ذكره الرضى رحمه الله وفي شرح التسهيل لابن قاسم المصرى والصحيح ان البنائين مسموعان من واحد الى عشرة حكى البنائين الشيباني وحكى ابو حاتم وابن السكيت احاد الى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله من عشرة) اى من لفظ عشرة (قوله من قولى الكميت) ولم يستر بوبك حتى رमित فوق الرجال نصا لاعشارا (قوله وعن مكرر) اى عن لفظ مكرر الى لفظ وفي الصحاح ما حاصله انه عدل فيه عن معنى غير مكرر الى معنى مكرر حيث قال وثلاث ومثلث غير منصرف للعدل والصفة لانه عدل من ثلاثة الى ثلاث ومثلث وهو صفة لانك تقول مررت بقوم مثني وثلاث وهو قول سيوبه وقال غيره انما ينصرف لشكر العدل فيه في اللفظ والمعنى لانه عدل عن لفظ اثنين الى لفظ مثني وثناء وعن معنى اثنين الى معنى اثنين اثنان اذ اقلت جاءت الخليل مثني فالعنى اثنين اثنين اى جاؤا مزدوجين كذلك جمع معدول العدد (قوله وهى موضوعة للوحدات الخ) فعنى اسماء العدد والوحدات المتكررة التى مبلغها مرتبة مخصوصة لا الوحدات المتكررة (قوله حتى يكون او صافا) فان الوصف ما دل على ذات مبهمه مأخوذة مع بعض صفاتها (قوله صارت الوصفية اصلية) وان كانت عارضة بالقياس الى وضع ثلاثة (قوله ولقائل الخ) يعنى لم لا يجوز ان يكون ثلاثة باعتبار الوضع التركيبى موضوعة للمعنى الوصفى وان كانت باعتبار الوضع الافرادى موضوعة للمعنى الاسمى اعنى الوحدات الثلاث (قوله لا فيما هو جنس الخ) المراد الجنس العرفى وهو باعتبار الاشتراك فى المنافع وعدمه فالرجل والمرأة فى الانسان جنسان مختلفان (قوله ان قلت ان ارى داخ) يعنى ان حاصل الكلام راجع الى قياس على هيئة الشكل الاول بأن يقال آخر اسم تفضيل وكل اسم تفضيل قياسه ان يستعمل بأحد الامور الثلاثة ويرد عليه انه ان ارى باسم التفضيل ما وضع لزيادة فالصغرى مسلمة لان آخر موضوع لزيادة لكن لانسلم الكبرى لان اسم التفضيل اذا لم يكن مستعملا فى معنى الزيادة لا حاجة فيه الى ذكر الامور الثلاثة لعدم احتياجه الى المفضل عليه وان ارى ما استعمل فى معنى الزيادة فالكبرى مسلمة لكن الصغرى ممنوعة لان آخر مستعمل بمعنى الاغيار (قوله قلنا الخ) وحاصل الجواب اختيار الشق الاول واثبات الكبرى المراد بقولنا قياسه ان يستعمل بأحد الامور الثلاثة ان القياس بحسب الاصل اى بالنظر الى الوضع لا القياس بحسب الاستعمال فاندفع المذكور لكن يجب ان لا يتعرض لكون آخر معدول وعن واحد بعينه اذ الوضع لا يقتضى الا احدا لامور الثلاثة

مطلقا ولا واحد بعينه ويجب ان يغير تفسير العدل عما ذكره المصنف رحمه الله بما ذكر سابقا من  
انه خروج الاسم عما هو حقه من الصيغة واستلزام كلمة اخرى يظهر صدق العدل على اخر  
في جميع التقادير اما على تقدير كونه معدولا عن المعرفة باللام فلخروجه عن صورته الحكمية  
لما مر ان اللام بمنزلة الجزء واما على التقديرين الاخرين فلكونه معدولا عن استلزام الاضافة  
او من ( قوله يؤيده لزوم المطابقة الخ ) يقال جاني زيد ورجل آخر وامرأة خرى ورجلان  
آخران ورجال آخرون وانما قال يؤيده اذ يمكن ان يقال على تقدير كونه معدولا عن آخر  
من لانه لما غير صيغته وخرج عن معنى التفضيل وجب مطابقته لموصوفه كسائر الصفات  
الجارية على موصوفاتها ( قوله لزوم تخالف المعدول عنه الخ ) فان المعدول عنه  
معرفة والمعدول نكرة لوقوعه صفة للنكرة قال الله تعالى فعدة من ايام آخر ( قوله بجواز  
عدول الخ ) بان يغير عن صيغته الاصلية وعن معناه الاصل ايضا كما مر نقلا عن الجوهري  
في ثلاث ومثلث ( قوله اذا اردت به سحر بعينه الخ ) اي قصدت الظرفية مع التعيين كما في قولك  
جئتكم يوم الجمعة سحر فلو قصدت الظرفية دون التعيين انصرف نحو قوله تعالى نجيناهم  
بسحر او التعيين دون الظرفية عرف باللام او الاضافة نحو طاب السحر او سحر ليلتنا  
( قوله لفظا ومعنى ) خلاصته بيان العدل فيه بالاكتفاء في تعريف النكرات انما هو  
اللام او ما يجري مجراه اعني الاضافة فعديل عن ذلك الطريق الى طريق اخر وهو التعريف  
بالعلمية ففيه العدل من حيث اللفظ باعتبار ترك اللام ومن حيث المعنى باعتبار تجريده عن  
التعريف اللامي واعتبار التعريف العلمي ( قوله فلا بد من اللام ) او الاضافة على ما صرح  
به في الرضى في بحث العلم من ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين باداتي التعريف  
وهما اللام والاضافة ( قوله سواء صار بالغلبة ) فان اللام في الاصل في الاعلام الغالبة لتعريف  
العهد ( قوله في المشهور ) فان الجمهور على ان فتحته اعرابية ولازمة للزوم ظرفيته وليس  
تعريف سحر عندهم لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وزعم صدر الافاضل انه  
مبنى لتضمنه معنى التعريف كما مر ورد بثلاثة اوجه \* الاول ان منع الصرف خروج  
عن الاصل من وجه دون وجه والبناء خروج عن الاصل بكل وجه \* الثاني انه لو كان مبنيا  
لكان عين الفتحه به اولى لثلا بوجهم الاعراب الثالث انه لو كان مبنيا لكان جائزا لاعراب  
جواز اعراب حين في قوله « على حين عاتبت المشيب على الصبي » لتساويهما في ضعف  
سبب البناء بكونه عارضا وفي الثالث نظر لان تضمن معنى الحرف سبب موجب للبناء  
فلا يضر كونه عارضا كذا في شرح التسهيل للفاضل المصري وحاصل الكلام انه لا يجب  
توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتشكيك فالمعدول عن المعرفة باللام اذا  
لم يقصده تلك المعرفة بتقديره علما بعد العدل كان غير منصرف للعدل والعملية المقدرة  
كسحر ( قوله والعملية المقدرة ) اي علمية الجنس كما صرح به في المنهل ( قوله وكأثر

(الخ) عطف على كافي سحر ( قوله حالة الرفع عند بنى تميم الخ ) أى فى لغتهم فانهم يقولون مضى امس بالضم وقت امس وخرجت اول من امس بالكسر على ما نقل سيديا واللغة بناؤها على الكسر فى الاحوال كلها وهو مذهب الجازيين ونقل الزنجشمرى وجاعة من النخاعة امس معرب عند تميم فى جميع الاحوال ووجه الفرق انه جاز ان يعتبر فى امس علة البناء كما ذهب اليه اهل الجاز وان يعتبر علة منع الصرف ثابتة بى باعتبار اعراب اذ هو اشرف واولى بالاسمائية واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار فى حال الرفع غير منصرف والحالتان الياقينة ان سوى بينهما فى الفتح لم يتبين بناؤها لكونها اعراب غير منصرف وان سوى بينهما فى الضم بحيث لم يتبين اعرابها فابق الالكسرفسوى بينهما ( قوله وكضحي الخ ) عطف على كافي سحر ( قوله عند الجوهري ) فانه حكم بان ضحي اذا اردت به ضحي يومك لم تنونه كسحر ويفهم منه انه معرب غير منصرف ( قوله والقياس الخ ) أى ان القياس الذى سبق من ان كل اسم جنس اطاق واريده فرد معين الخ يقتضى ان يكون صباح ومساء اذا اردت بهما صباح يومك ومساء يومك كأمس وسحر مبنيين او غير منصرفين مع انهما منصرفان والجواب عنه انهما وان كانا معدولين عن المعرف باللام الا انهما لم يوجدتا مبنيين فلا حاجة فيهما الى اعتبار تضمن معنى اللام او تقدير العلية واليه يشير كلام الرضى فى بحث الظروف حيث قال ولم بين صباحا ومساء واخواتهما المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذى هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهوره فى امس ( قوله وعدول ظواهر المثني ) عطف على المطابقة أى ينبوع القول بكونه معدولا عن آخر من لزوم عدول ظواهر المثني وانما درج لفظا الظاهر فى الموضعين لانه لا عدول فى معنى المثني والجمع والمؤنث عن معنى الواحد المذكور لاتحادهما فى المعنى لان ذلك الواحد يستوى فيه الجميع ( قوله ولا يخلو عن بعد ) أى لا يخلو القول بكون المثني والجمع والمؤنث معدولا عن الواحد عن بعد لانها تغييرات قياسية وان كان فيها باعتبار استنزاه كلمة من ( قوله وعلى هذا يتحقق الخ ) أى على تقدير كون آخر معدولا عن آخر من يتحقق العدل فى جميع تصاريفه الا صيغة الواحد المذكور ذلافق حيثئذ بين المعدول والمعدول عنه الا باعتبار تقدير من فى الاول وذلك لا يوجب العدول بتفسير المصنف رحمه الله لما ذكرنا من عدم دخول من فى الصورة الحقيقية الحكمية ( قوله وعلى كلا التقديرين ) أى على تقدير العدل من المعرف باللام او من المستعمل لا يظهر اثر العدل وهو منع الصرف الا فى آخر لعدم احتياج اخرى واواخر الى اعتبار العدل لوجود سبب منع الصرف فيهما اعني الف التأنيث والجمع التثنية وعدم اعراب منع الصرف وهو الفتحة فى البواقي اعني اعران واخرون واخريان واخريات اما فى المثني والجمع السالم فكون اعرابهما بالخراف واما فى الجمع المؤنث السالم فلان اعرابه فى الحالتين بالجر لما ان انصب فيه تابع للجر كفى الجمع المذكور السالم كيلا يلزم مخالفة الفرع للاصل سواء كان منصرفا



في حكم اجر يعنى والجواب عنه ما ذكره المحققون من علماء الحنفية رحمهم الله في تفسير قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان سجدوهم كان على سبيل الاجتماع بلفظة اجمعون وان صار بالغلبة بمعنى كلهم الا ان فيه لمح الوصفية باعتبار اصل الوضع ولم تجرد عنها بالكلية كما صرح به في التلويح (قوله من تفسير معنى الخروج الخ) جعل بيان الموصول بمجموع الامر من تفسير الخروج عن الصيغة الاصلية بان يعتبر خروجه عنها والتنبيه بالامثلة اشارة الى دفع التكرار يعنى ان ما ذكر سابقا بقوله واما المغيرات الشاذة الخ كان جوابا بمنع كون المغيرات الشاذة خارجة عن الصيغة الاصلية وهنا استدل على عدم دخولها في تفسير العدل بناء على تفسير الخروج والتنبيه بالامثلة فانه قد انضح بالامر من المذكورين غاية الانضاح انه اعتبر الخروج عن الصورة الاصلية بتحقيق العدل كما اعتبر في الامثلة والافلا وفي المغيرات الشاذة لم يعتبر الخروج والالم تكن شاذة فلم تكن معدولة وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل انه كان على الشارح رحمه الله ان يذكر قوله كيف ولو اعتبر جمعهما والاعلى اناب الخ عقيب قوله واما المغيرات الشاذة حتى لا يحتاج الى التكرار مندفع لانه لم يتضح قبل ذكر الامثلة ان المراد من الخروج عن الصيغة الاصلية اعتبار الخروج عنها فالشارح رحمه الله سلك مسلك التدرج في الجواب واجاب اولاً بالمنع بناء على انه لم لا يجوز ان يكون المراد من الخروج اعتبار الخروج وثانياً بالاستدلال بعد ان وضع ان المراد منه ذلك (قوله اذا الجمع ليس الامر الواحد ابتداء) وعلى تقدير كونها مغيرى اقواس واناب لا يكون فيهما الجمعية لعدم كونها مغير الواحد ابتداء فضلاً عن ان يكون جمعيتهما على خلاف قاعدة الجمع ولا يخفى ان بيان المحشى رحمه الله مخالف لبيان الشارح رحمه الله فان الظاهر ان المشار اليه بقوله فلا شذوذ في هذه الجمعية جمعية اقواس واناب وحينئذ يكون مؤدى كلامه انه لو اعتبر جمعهما او الاعلى اقواس واناب فلا شذوذ في هذه الجمعية حتى يقال بشذوذهما باعتبار شذوذ اصلهما وعدم جمعيتهما حينئذ لما كان ظاهراً لم يتعرض لشذوذهما باعتبار جمعهما في نفسهما ولان جعل المشار اليه جمعية اقوس واناب ويكون معنى قوله ولو اعتبر جمعيتهما المحصلين (قوله وان اختلف احدا الشرطين) اما بانتفاء الاول فقط بان لا يجىء له فاعل ولا فعل قبل العلية ولم يوجد له مثال او بانتفاء الثانى فقط بان وجد له فعل وفاعل قبلها كخنخ وحطم علمين او بانتفاء كليهما بان لم يوجد له فاعل ووجد له فعل قبلها ولم يعده له مثال ايضاً (قوله انصرف) لعدم تحقق العدل اما في الاول فلانتفاء المعدول عنه واما في الثانى والثالث فلجواز كونه منقولاً عن فعل جنسا (قوله فينبغى على هذا) اى على ما ذكر من ضابط عدم صرف فعل العلمى (قوله قلنا لما سمعنا الخ) حاصل الجواب ايضاً بطلان المذكور وان كان يقتضى كونها منقولين لامعدولين فيكونان منصرفين الا انهما لما سمعا غير منصرفين اضطررنا الى اعتبارهما معدولين

لامنقولين فهما في حكم المستثنى ( قوله قلنا قوله هذا الخ ) اى قول السائل للشرط  
الاول ينافى ما قاله الشارح رحمه الله انما يصح اذا كان المعدول عنه فى العدل التقديرى  
فاعلا اسم جنس وهو اى كون المعدول عنه فاعلا اسم جنس بخلاف ما هو المشهور من  
ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر ان الحق هذا اى القول المشهور ليكون المعدول  
والمعدول عنه متحدین معنى كما هو الشائع فحينئذ لا يكون المعدول عنه ثابتا فى العدل  
التقديرى بل ما مثله فى الصورة خلاصة الجواب ان ما ذكره الرضى يدل على ثبوت  
نفس فاعل اسم جنس ولا يقتضى ثبوت اصله حتى ينافى ما ذكره الشارح رحمه الله هذا لكن  
عبارة الرضى ناطقة على ان الشرط الاول ثبوت فاعل اسم جنس فيكون معدولا عنه حيث  
قال وما علم وهو ان جمع شرطین ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العملية فهو غير منصرف كقثم  
وجى لثبوت قائم وجاحى وعدم قثم وجحى قبل العملية فحكمنا بكونه معدولا من فاعل اسم  
جنس وقطعنا بعدم كونه منقولا عن فعل الجنسى فالتنافى بين ما قاله الرضى وما قاله الشارح  
رحمه الله ثابت ( قوله على زعم بعض النحاة ) دفع لما قيل انه كيف يصح ان بنى تميم وهم من  
العرب القح اعتبروا العدل الذى من مصطلحات النحاة وحاصل الدفع ان بعض النحاة عزموا  
انهم اعتبروا فى لغتهم ومحاوراتهم ( قوله اى لينضم الخ ) اى قال صاحب العباب لينضم سبب  
ثالث الى السببين فيحصل موجب البناء لان السببين يوجبان منع الصرف فاذا انضم اليهما  
ثالث يوجب البناء اذ لا واسطة بين منع الصرف والبناء وما ذكره المحشى رحمه الله الاولى لانه  
يوجب البناء على الكسر بخلاف ما ذكره صاحب العباب فانه يوجب البناء مطلقا ( قوله اذ كسر  
الخ ) دليل لمقدمة مطوية اى انما عزموا حصول الكسر اللازم للبناء لان كسر الرء صحيح  
للامالة المطلوبة لبنى تميم لكونها لغتهم المستحسنة فيما فيه الرء لثقله وتكرره ( قوله ولان الرا  
الخ ) عطف على قوله ليحصل الكسر ( قوله والبناء اخف من الاعراب ) لكون الكلمة  
فى البناء على حالة فيعتادها المتكلم بخلاف الاعراب ( قوله لخفاة ) لان الوصف يقال بمعنى  
النعث وبمعنى الامر القائم بالغير وبما يقابل الاسم وهو المراد ههنا ( قوله لم يتعين الا بعض  
الصفات الخ ) اعتبر هذا القيد ليخرج اسماء الزمان والمكان والآلة من الوصف لدلائلها  
على تعيين الذات باعتبار كونها مكانا وزمانا وآلة وهو زائد على التعيين الحاصل بسبب  
الصفات المأخوذة فى مفهوماتها ثم لا يخفى ان الوصف بمعنى الدال على ذات مبهمه من  
المشتقات ووضع المشتقات نوعى كما تقرر فى محله فى التعريف كون الاسم دالا باعتبار هيئته  
على ذات مبهمه لم يتعين تلك الذات باعتبار تلك الدلالة الا بالصفة التى اخذت معها فلا  
ينافى ذلك استفادة تعيين تلك الذات باعتبار خصوص مادته بوجه آخر فاندفع النقض الذى  
ذكره المحشى رحمه الله لان القياض لا يدل باعتبار هيئته على ذات مبهمه غير معينة الا باعتبار

اتصافه بالبعض كسائر ما يوازنه لكن الفيض لما كان عبارة عن كثرة الماء استفيد منه كونها ماء وكذا المصغر باعتبار هيئته لا يدل الاعلى ذات مبهمه فوصوفة بالتقليل واستفادة كونها رجلا او جارا او دارا باعتبار خصوص المادة ( قوله لان الاوصاف ) المراد بالواو صاف ههنا الدوال وبالصفات المعاني القائمة بالغير وبكونها مقيدة الى ذوات معينة ان النسبة الى تلك الذوات مأخوذة فيها والذوات خارجة عنها والمراد بكون الواو صاف مأخوذة من تلك الصفات انها اخذت مما يدل على تلك الصفات وبالجملة العبارة لا تخلو عن اغلاق ولا ظهران يقال الواو صاف المشتقة من المصادر التي اخذت في مفهومها النسبة الى الذوات المعينة ( قوله فانه بعيد ) لعدم سبق الذهن اليه ( قوله لا يخل بالوزن فيما واه الخ ) في الرضى يخل بالتصغير وزن الفعل ان لم يكن في اوله زيادة كزيادة الفعل كخصيضم في خصم واما ان كان في اوله زيادة كزيادة الفعل فان التصغير لا يزيله كاحيمد وزيحس ويشيكرو تغليب لانه على وزن مضارع فيعل ( قوله فكيف يصح الخ ) فان الوصفية تنافي العلمية ( قوله كما هي طارئة على يعمل ) لان يعمل للمذكور ويعمل للمؤنث فالتاء طارئة فصدق على يعمل انه قابل للتاء ( قوله والمذكور الخ ) فيكون اربعة مقدم على اربع فصدق على اربع انه غير قابل للتاء لانه حصل من اسقاط التاء ( قوله لانه اذا جاز الخ ) يعني ان وزن الفعل في يعمل كان في الاصل بسبب سقوط التاء ثم خرج عنه ولم يكن ذلك الوزن حاصلا في اربع في الاصل لكونه بالتاء ابتداء ثم بعد اسقاط التاء حصل الوزن فيه فالوزن حاصل فيها في الحال والمخرج وهو عروض التاء سابقا في اربع وفي يعمل لاحق فاذا لم يعتد بالوزن الاصل في يعمل بسبب عروض المخرج اللاحق فكيف يعتد بالوزن العارض الحاصل في اربع بسبب سقوط التاء ويمكن ان يقال ان قبوله للتاء التي هي من خواص الاسم يضعف مشابهته بالفعل بخلاف سقوط التاء عنه فانه يقوى المشابهة فلذا لم يعتد بالوزن في يعمل واعتد في اربع ( قوله لان قولك الخ ) تعليل للنفي يعني ان التاء في اربعة ايضا للتأنيث وتوصيف الجمع المذكور سواء كان مكسرا او سالما وتأويل الجماعة ( قوله والتذكير الخ ) جواب دخل مقدرو هوانه لو كان اجراء اربعة على الجمع المذكور وتأويل الجماعة لما فهم منها جماعة الذكور ( قوله وعدم انصراف قولهم اربعة الخ ) في شرح الرضى قال ابن جنى في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ الفصل مامعناه ان الاعداد اذا قصد بهاء طلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا تنصرف الا اذا انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين انتهى والظاهر كونها علم شخص لان كل مرتبة من مراتب الاعداد شخص معين انما تعدد في المعدودات ولذا صرح وقوعها مبتدا وما قيل ان المراد به كل ستة فيكون علم جنس وهم ( قوله لتفرغ الدلالات الثلاث ) اي المطابقة والتضمن والالتزام وفي

توصيفها بالمعتبرة احتراز عن الدلالة العقلية والطبيعية فانهما لعدم انضبا طهما غير معتبرين في باب الافادة والاستفادة (قوله بتوهم ان اشتغال الخ) بجماع عدم الخروج (قوله ولك ان تقدر الخ) فتكون كلمة في حينئذ مستعملة في الظرفية الحقيقية (قوله اى غلبة الاسمية) فعلى الاول اللام في الغلبة للعهد على الثاني للجنس (قوله عن كونه وصفا لفظا) اى لا يتبع الموصوف لفظا (قوله وهو ظاهر) لان خصوصية الموصوف صارت بالغلبة داخله في مفهومه فلا يصح اجراؤه على غيره (قوله ولا غلبة) اى لعدم صحة اجرائه على ما غلب فيه لكونه معتبرا في مفهومه فلا يقال قيد ادهم (قوله يقتضى عدم اشتراط) اى عدم اشتراط بقاء معنى الوصفية في الغلبة (قوله لعدم تقييده الحية بالسوداء) وبما فيه دهمية وبياض والقييد بما فيه دهمة (قوله وفيه ان الحمل على الاطلاق) اى حمل كلام المصنف رحمه الله على الاطلاق وارقم اسم للحية مطلقا يخالف للغة (قوله فالاولى ان يقال انه بصدد الخ) اى الاولى ان يقال ان المصنف رحمه الله بصدد تعيين الذات التى غلبت فيها هذه الاسماء ولا مدخل في ذلك التعيين للتقييد بالصفة فلذا ترك المصنف رحمه الله تقييد الحية وفيه بحث لان المصنف رحمه الله استدلل بمنع هذه الاسماء على صحة مذهب سيويوه في شرح قوله وخالف سيويوه الاخفش حيث قال ومذهب سيويوه اولى لما ثبت مقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحققها معنى انتهى فان عبارته هذه تنادى بأن هذه الاسماء زال عنها معنى الوصفية بالكلية (قوله الفاء للنتيجة الخ) دفع لما توهم من استدراك الفاء او اللام (قوله فيدل على ترتيب العلم) اى كون العلم بالاول سببا للعلم بالثاني سواء كان المرتب عليه علة او معلولا او غيرهما (قوله فيفيد ترتيب المعلوم) اى كون الاول علة للثاني في نفسه استفيد العلم بالثاني منه اولا (قوله ليصح الخ) يعنى ان عطف امتنع على صرف يقتضى تفرعه عليه صرف فلو جعل ذلك اشارة الى الاصل الاول لم يصح ذلك العطف فلا بد ان يجعل اشارة الى مجموع الاصلين ليصح العطف المذكور بأن يجعل مجموع المعطوفين متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد الاول الى الاول ورد الثاني على ذهن المتعلم لكونه ظاهرا غاية الظهور (قوله فهو عطف على صرف) فهو فرع الاصل الاول وليس داخلا في المجموع المتفرع على المجموع (قوله الى الكل) اى كل المثال لانه صفة لجزئه الذى هو اربع (قوله اى صرف الخ) احتاج الى احد التقديرين اذ لا معنى لامتناع نفس اسود (قوله الشقراق) بكسر الشين المعجمة وقحها وكسر القاف وتشديد الراء المهملة وقاف (قوله وهى تاء زائدة) احتراز عن تاء اخت و بنت وهنت وقوله ينقلب في الوقف هاء نصب علامة اخرى لتمييز كمال التميز وفيه رد على الكوفية حيث قالوا الهاء اصله التاء ولو قال زائدة في آخر الكلمة لكان اولى لانها قد تدخل الحرف نحو ربة وثمة ولعة ولات (قوله فلو سمي به



مذكر صرف) لعدم وجود سبب فيه سوى العملية (قوله كانت كهند) في جواز الصرف وعدمه ليكون تأنيثها معنويا وانتفاء شرط تحتم تأنيثه (قوله ليست متمحصنة للتأنيث) فلا يكون تأنيثها لفظيا (قوله ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها) حتى يكون تأنيثها مقدرا وهو الذي سماه المصنف رحمه الله معنويا (قوله للزوم الالف) لكونها جزء الكلمة (قوله وحينئذ تكون لازمة للكلمة) وقد فصل الشارح الرضى معانى التاء وبين ما تكون لازمة وما لا تكون لازمة (قوله كحجرة) فان دخول التاء فيها لا معنى من المعانى بل هو ثابت لفظى وهى لازمة كذا فى الرضى (قوله ولم يعتبر واهذا للزوم) لكونه عارضا بخلاف الزوم بواسطة العملية فان العملية وضع ثان (قوله تصرف) على صيغة المضارع المعلوم بحذف احدى التائين (قوله فالمراد بالاعلام) اى فى قول الشارح رحمه الله لان الاعلام محفوظة عن التصرف الخ وحينئذ يكون قيد بقدر الامكان احترازا عن التصرف الواقع فى الاعلام العربية بالترخيم وغيره فقط (قوله اى ما يكون تأؤه مقدرة) اى ليس المراد بالتأنيث المعنوى ما يكون اسما لمؤنث حقيقى بل ما يكون التاء فيه مقدرة سواء كان اسما لمؤنث حقيقى كهند وزينب اولد كر حقيقى كقدم اذا سمي به مذكر اولئك ولا ذالك كحلب ومصر (قوله ولا مجال للتقدير الخ) بيان لوجه كون التاء فقط مقدرة فى التأنيث المعنوى (قوله وشرط الظاهر العملية) فايكون تاء تأنيثه مقدرة اولى بهذا الشرط (قوله مستلزم له) اندفع بهذا التقييد ما يقال من انه لا يحصل الفرق بما ذكره الشارح رحمه الله لان العملية كما انها شرط لوجوب تأنيث التأنيث اللفظى شرط لوجوب تأنيث المعنوى ايضا لان كل ما هو شرط للجواز شرط للوجوب ايضا وحاصل الدفع ان المراد بكونها شرطا للوجوب الشرط المستلزم له بمعنى انه كلما تحقق الوجوب لاشك انها ليست كذلك فى التأنيث المعنوى وان كانت شرطا لها بمعنى انها توقف عليه (قوله فدار كهند) في جواز الصرف وعدمه (قوله بحسب الاصل) لان اصلها دور (قوله هذا الثقل يوجب الخ) لان هذا الثقل يوجب زوال الخفة التى تعارض احد السببين لاعلى التعيين فيكون شرطا للتأنيث لهما عند اجتماعهما وليس المراد انه يلزم كونه شرطا للعملية مطلقا حتى يردان العملية مؤثرة من غير هذا الشرط اذا كان مجامعا لسبب آخر (قوله قلنا لان الكلام الخ) يعنى الامر كما قلت الان المصنف رحمه الله انما خص التأنيث المعنوى بالاشتراط المذكور لان الكلام مسوق لبيان شرط ولا يلزم من التخصيص الذكري التخصيص الثبوتى حتى يرد ما ذكر (قوله اولان الخ) اى لانسل انه شرط لتحتم تأنيث كل منهما بل للمعنوى فقط لانه المحتاج الى التقوية وكان الظاهر تقديم هذا الجواب على الاول اذ لا وجه للمنع بعد التسليم الا انه قدمه لكونه موافقا لبيان الشارح رحمه الله (قوله دون العملية) فلها قوة ولذا كانت سببا برأسها وشرطا للتأنيث سبب آخر موجب للقوة (قوله لا يلائم البيان الخ)

حيث جعل الخفة معارضا لاحد السببين مطلقا من غير تعيين وانما قال لا يلازم اذ يمكن ان يقال المراد باحد السببين التأنيث (قوله تمتنع صرفها الخ) يعني ان اسناد تمتنع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كان الظاهر حينئذ متمنعة بتأويل الجماعة لان الضمير الراجع الى المعطوفات بالواو لا يجوز افراده واليه اشار الشارح رحمه الله بتأنيث صرفها الا ان المصنف رحمه الله قال تمتنع باعتبار كل واحد منها وما قيل انه اشار بقوله صرفها الى انه يحتاج ذكر العائد الى هذه المؤنثات الى التأويل ولم يشر الى وجه التأويل لظهور امره وهوانه عومل معهما معاملة اللفظ والحرف ففيه ان المراد من هذه الاسماء نفسها والاسم اذا ريد به مجرد اللفظ يستوى فيه الامر ان التذكير والتأنيث لا رجحان لاحدهما على الآخر ولذا قال الرضى ان اسماء للكلم مبنية نحو ان تنصب وضرب ماض وان اعربت هاذلك الصنف بتأويل اللفظ والكلمة (قوله او تمتنع كل منها) يعني ان الاسناد على حقيقة والمتعلق محذوف (قوله والاول اوفق الخ) فان الجواز فيه مسند الى الصنف فيكون الامتناع ايضا مسندا اليه (قوله وههنا شروط تركها) يعني ان بيان المصنف رحمه الله في شروط تحتم تأثير التأنيث المعنوي قاصر لان ههنا شروطا اخرى تركها فاقيل ان المراد ان شرطه حين تسمية المذكور به من بين الثلاثة الزيادة ولا ينفع الشرطان الاخيران لا بدفع القصور في البيان نعم لو قدر الاخران بان شرط التحتم غير مختصر فيما ذكر بل ههنا شروط اخرى لكان هذا الجواب نافعا (قوله ان لا يكون ذلك المؤنث الخ) كرباب اسم امرأة فانه قبل التسمية كان مذكرا بمعنى السحاب (قوله وكذا حائض) اى ما كان نعتا بغير التاء لمؤنث (قوله لان الاصل الخ) فكل نعت بغير التاء لمؤنث فهو صيغة موضوعة للمذكرا استعملت للمؤنث (قوله كرجال) اى كل جمع مكسر بغير التاء كرجال ونساء دون نسوة (قوله لجواز تأويله بالجمع) فيكون مذكرا (قوله ان لا يغلب) اى لا يغلب استعماله مذكرا قبل تسمية المذكور به (قوله ثم تساوى استعماله) اى قبل التسمية لمذكرا تساوى الصنف وعدمه بعد التسمية وكذا الحال في الشرطين الباقيين (قوله في الاول) اى فيما كان ذلك المؤنث مذكرا فى الاصل (قوله بقسميه) اى الاسم والصفة (قوله طارئة) اى على الوضع الاصلى (قوله وفي الثانى) اى فيما تأنيثه بالتاء غير لازم (قوله وقد زال بالعلية) اى العلية المذكورة ما طرأ فى الاول وما عرض فى الثانى (قوله ان الحكم للغالب) يعني ان المعبر فى القسم الثالث الحال السابق على التسمية اذ لا تأنيث حال التسمية والحكم للغالب فى الحالتين كان الغائب يعتبر حكمه وان تساوى تعارضا فيعتبر حكمهما (قوله يظهر وجه ترك الشروط) هو ان قوله فان سمي به مذكرا بيان لحكم التأنيث بعد التسمية المذكور به وهو يقتضى بقاء التأنيث وفى الاقسام الثلاثة لم يبق التأنيث وثبة وكذا شاة وعدة فان اصلهما شاة

وعدة (قوله يجوز ايضا) يعنى ان الشارح رحمه الله جعل المعرفة بمعنى التعريف اما بالاشتراك او المجاز كما في الوصف والعجمة ويجوز ان تكون المعرفة بمعنى الاسم المشتمل على التعريف على ما هو الشائع ويقدر المضاف او الحثية ولا يخفى اولوية ما ذكره الشارح رحمه الله لموافقه لسائر الاسباب لان المراد بالمعرفة التعريف لانه السبب لمنع الصرف فيصير المعنى التعريف شرطه كونه علما والتعريف ليس يعلم بل يوجد في العلم (قوله يجوز ان يراد الخ) يعنى ان ما ذكره لو كان المراد شرطها علمية لم لا يجوز ان يكون المراد علمية ما فيه التعريف (قوله هناك لام ابدال الخ) يعنى ان ال في قوله التأنيث لام التعريف وهى تؤدى المضاف اليه اى علمية المؤنث لانه يدل على ان المراد منها علمية معينة وهى علمية ما فيه التأنيث وليس المراد انه حذف المضاف اليه وعوض عنه اللام لان حذف المضاف اليه مشروط بالبناء على الضم او باضافة مثله او بالتونين والقول ان المراد هناك لام ابدال من الضمير او المضاف اليه فان البصريين والكوفيين اتفقوا على جواز حذف الضمير اذا لم يكن عائدا وتعويض اللام عنه محتاج في ارجاعه الى ضمير المؤنث الى تكلف (قوله وليس هنا لام) اى ليس في قوله ان تكون علمية لام حتى تعتبر عوضا عن المضاف اليه ومؤديا معناه فلو قيل شرطها علمية كان معناه شرطها ان يكون علما والتبادر منه التعريف وهو غير صحيح (قوله للزوم التكرار لفظا) اى يفوت التفنن في الكلام الذى هو طريق البلغاء وانما قال لفظا لعدم التكرار معنى (قوله ويلزم التكرار) اى يلزم حيث نذكر التكرار لفظا في اشتراط كون العجمة شرطها ان تكون علمية (قوله قلنا لا يلزم زيادة قوله في العجمة) اى لا يلزم التكرار لفظا لوجود زيادة اشتراط العجمة وهو قوله يعنى ان التفنن انما يراعى في الجملة النامة دون المفردات وما في حكمها اذ لا يمكن التحرز عن تكرار المفردات وما في حكمها وليس في اشتراط العجمة تكرار الجملة السابقة في المعرفة لزيادة القيد ههنا (قوله الاظهر الخ) ليتضح الفرق بين التوجيهين وضوحا تاما اذ تقدير المصدرية حصول الكلى في الجزئى وعلى تقدير النسبة حصول الصفة في الموصوف فان قلت العلم عبارة عن ذات موصوفة بالعلمية فحصول العلمية فيه حصول الجزء في الكل لا حصول الصفة في الموصوف قلت العلمية جزء من مفهوم العلم والكلام فيما صدق العلم عليه ولا شك في كونه صفة له (قوله ولا يخفى الخ) بين الفرق بين اشتراط المعرفة بالعلمية واشتراط سائر الاسباب حتى لا يتوهم انها على نسق واحد (قوله لا يتحقق له الا يتحقق العلمية) لان الجنس لا يتحقق له سوى تحقق النوع (قوله فان تحققتها مغاير لتحقيق العلمية) للتباين بينها وبين العلمية (قوله او في حكم المنصرف) اى على تعريف المصنف رحمه الله (قوله الصفة الاصلية) كما ذهب اليه المصنف رحمه الله (قوله او العلمية) اى العلمية الجنسية كما ذهب اليه البعض قائلا انه يحىء لنا كيد المعرفة ولا يكون تأ كيد المعرفة

الانادرا فيكون فردا منه ولا يمكن اعتبار نوعي العملية فيه فيكون علما (قوله لا التعريف بالاضافة) فانه حينئذ لا يكون التعريف الذي هو سبب منع الصرف منحصر في العملية بل التعريف بالاضافة او اللام يمنع الصرف اذا كان المضاف اليه او اللام مقدرا (قوله كاذب اليه جمع الخ) قالوا ان اصل قولنا جاءني القوم كلهم اجمع اجمعهم او اجمع (قوله جرى في قوله الخ) حيث وصف العملية بالمؤثرة مع ان المؤثر عنده التعريف (قوله اي بارادة العام) اعني التعريف من الخاص اعني العملية كانه قيل وما فيه تعريف مؤثر (قوله متحققة في ضمن العلم) على تقدير المصدرية (قوله او بثبوته في العلم) على تقدير النسبة (قوله راجع الى المؤثر الخ) ادلا بتحقيق الا في ضمن العملية فمؤثرتها (قوله لا العملية) ففرعتها باعتبار كونها في التعريف الذي هو فرع التنكير (قوله لا غير) اي غير العرب احترزه عن الانفاظ المشتركة بين العرب وغيرهم فانها يصدق عليها من حيث انها عربية انها مما وضعها غير العرب من حيث انها كذلك (قوله سمى به نافع راويه عيسى) سمى على البناء للفاعل فاعله نافع ومفعوله راويه وعيسى بدل منه او عطف بيان له (قوله ان العجمة في الاعجمي) اي وصف العجمة في اللفظ الاعجمي في الصحاح الاعجم الذي في لسانه عجمة ثم ينسب اليه فيقال اعجمي وكتاب اعجمي الحاصل ان اللفظ الاعجمي المستعمل في كلام العرب وصفين العجمة ووقوعه في كلام العرب وبينهما تنافي الاقتضاء فاذا وجدنا فيه ما يرجح جانب العجمة وهو العملية جمعناها فغننا الجر والتنوين واذا لم يوجد فيه ذلك رجحنا جانب الوقوع في كلام العرب (قوله ان يتصرف فيها) هذا الضمير وسائر الضمائر الموافقة له في المرجع وقعت في نسخة الرضى التي عندنا بالتذكير وهو الظاهر لكونها راجعة الى الاعجمي وفي النسخ التي رأيناها من الحاشية وقعت بالتأنيث ولعل وجهه تاويل الاعجمي بالكلمة وارجاعها الى العجمة بان يراد منها اللفظ العجمة ومن الاعجمي الانسان نعتا لا شتما له على التجوز باطلاق العجمة على اللفظ واستنزاه استدراك قوله في العجمي والاسناد المجازي في يقتضى وعدم موافقته لقوله واما اذا لم يقع الاعجمي (قوله فاذا وقعت فيه اولا مع العملية) اي في اول الاستعمال مقارنة مع العملية سواء كانت علما في العجمة او جعلت علما في العربية في اول الاستعمال (قوله وهى) اي العملية منافية للام والاضافة لان التعريف اذا حصل بجمهور الكلمة لا يمكن تعريفه باللام او الاضافة (قوله فامتنع معها) اي امتنع اللام والاضافة مع العملية ودخول اللام في الاضافة اعلام للمح معنى الوصف باعتبار الاصل (قوله جازان يمتنع الخ) جواب فاذا وقعت اي جازان يمتنع مع العملية ما يعاقب اللام والاضافة (قوله رعاية) مفعول له لجاز وضميرا مكنت راجع اليها (قوله ولا اعتبار لتحرك الاوسط)

في تأثير العجمة (قوله لان الثلاثي) سواء كان متحرك الاوسط او ساكنه (قوله وضع كلام الخ) اى اكثر كلامهم على الطول (قوله الى ان نوحا كهنته) اى يجوز صرفه وعدم صرفه (قوله وكأنة قاس الخ) فكما ان التأنيث المعنوى يؤثر وان لم توجد معه الزيادة او تحرك الاوسط فكذا العجمة (قوله او غره) اى غرا الزخشرى وجوب منع صرف ما وجور فاذا كانت العجمة فيهما موجبة لوجوب منع الصرف مع سكون الاوسط فلتكن مؤثرة في جواز الصرف في نحو نوح ولا يخفى اندفاعه في نحو نوح (قوله ولا يخفى اندفاعه) اى اندفاع كل واحد من القياس وما غره بما يذكره الشارح رحمه الله من الفرق بين التأنيث والعجمة وبين كون العجمة شرطا وسببا (قوله في شئ من كلامهم) اى في كلام فصيح ولا في غير فصيح (قوله لتأويلها بالبقعة) فيكون عدم صرفها للتأنيث والعجمة فلا يدل على ان العجمة مؤثرة مع تحرك الاوسط (قوله وللناقشة فيه مجال) اذ شهادة النفي لاتعتبر فيما لا يمكن ضبطه (قوله تلك) بتقديم اللام على الميم متحركة (قوله لكان اسلم) لو ثبت امتناع صرفه ونوقش فيه (قوله مما وقع النزاع فيه) من نوح وشتر حيث جوز الزخشرى عدم صرف نوح واكثر النحاة قالوا بعدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة وشتر امتناع صرفه لاصل التأنيث (قوله وتقديم الخ) تفرعه على انتفاء الشرط (قوله مما لا ينبغي الخ) يعلم مما مر من انه لم يسمع في شئ من كلامهم عدم انصراف نحو نوح (قوله فانه ليس بهذه المثابة) بفتح الميم والشاء المثناة والباء الموحدة مجتمع الناس بعد تفريقهم اى ليس امتناع صرف نحو شتر بهذا المجتمع من الناس فان اكثر الناس ذهبوا الى عدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة وامتناع شتر للتأنيث المعنوى (قوله للعهد) لتقدم ذكره بهذا الوصف في قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التأنيث (قوله جوع التكسير) المراد من المجموع ما فوق الواحد (قوله من حيث انها) اى من حيث انها صيغة مخصوصة من غير اعتبار خصوصية المادة (قوله بناء على انه الخ) تعليل للنفي (قوله فان وزن فعال) تعليل للنفي (قوله على جبر) في بعض النسخ على وزن شريف وفي بعضها على فعل وكلاهما جمع جار (قوله وكالات) والقول بان المراد بالجمع جمع التكسير فكالات خارجة بدون هذا القيد تكلف لعدم سبق ما يدل على ان المعتبر في منع الصرف جمع التكسير دون السالم (قوله اى لانها صيغة جمع جمع) باضافة جمع الى جمع لا بالوصف على ما وهم اى المراد بقوله لانها جمعت في بعض الصور مرتين انها صيغة جمع الجمع لا ما يفهم من ظاهر العبارة من كون تلك الصيغة مجموعة في بعض الصور مرتين فانه باطل وذلك بان يقال التقدير لانها جمعت مفردا فحذف المضاف واقیم المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى واسأل القرية او يقال معنى

جمعت حينئذ حصلت بالجمع مرتين على التجوز ( قوله وهو تعليل للعلة الخ ) دفع  
 لما يترأى أى من ان قوله لهذا يدل على ان علة التسمية بصيغة منتهى الجموع ما هو المشار  
 اليه بهذا وهى انها لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى فلامعنى للتعليل بقوله لانها جمعت  
 الخ وحاصل الدفع انه تعليل لكون المشار اليه بقوله لهذا علة التسمية المذكورة يعنى  
 انما كان عدم جمعيتها جمع التكسير مرة اخرى علة لهذه التسمية لان صور صيغة جمع  
 الجمع انتهى تكسيها فصدق انه صيغة انتهى لها الجموع اعنى مافوق الواحد ( قوله والغیر  
 بمعنى النفي ) اذ ليس المعنى ملتبس بامر مغاير للهاء ( قوله والمعنى بلاهاء بل لا بهاء )  
 اذ ليس المعنى على العدول بل على السلب اى لا يكون معه هاء ( قوله او صفة لقوله  
 صيغة الخ ) ومتعلقه يتصدر معرفة بمعونة المقام كما قدر فى قول صاحب التلخيص  
 فالقضاة فى المفرد الكائنة فى المفرد ( قوله فعلى الاول يكون الخ ) يعنى على تقدير ان  
 يكون الهاء بمعناه الحقيقى يكون قوله بغير هاء مقيدا بحالة الوقف وعلى تقدير ان يكون  
 المراد منها التاء يكون الحكم مقيدا بحال الوصل وذلك لان مفاد قوله بغير هاء سواء  
 كان خبر او صفة حكم ايجابى متعلق بمحوله سلب فيكون المعنى شرطه ان يكون بلاهاء فى  
 وقت مالائه المتبادر من القضية المطلقة فلولا بقيد على الاول بحالة الوقف انتقض بفرارزة  
 حال الوصل واولم بقيد على الثانى بحال الوصل انتقض بفرارزة وليس مفاده الحكم السلبى  
 حتى يقال ان المراد ان لا يكون بهاء اصلا فانه حاجة الى التقييد فتدبر ( قوله ويقال للبغل )  
 اوردا الواو اشارة الى انه معنى آخر للفارغة فى تاج البيهقى الفراهة والفروهة فى الفراهة سحخت  
 زيركشدين ونيكشدين والنعت منها ولا يقال للفرس فاره ولكن رائع وجواد ( قوله  
 فينبغى ان لا يتغير الخ ) لان العارض فى معرض الزوال ( قوله كفى وزن الفعل ) فان  
 عروض التاء يخرجها عن وزن الفعل الا وزن الاسم ( قوله على ان التاء الخ ) فلان تكون  
 التاء فى هذا الوزن غير لازمة ( قوله لان التاء انما تكون الخ ) جمع اقصى واحده معرب  
 يكورب او منسوب كاشعنى فانهم يلحقون آخره التاء اما فى الاول فعلى الاغلب لان  
 الاعجمى فرع العربى فزيد فيه اماره الفرعية بكواربة وقد جاء جوارب تشبيها بالجمع  
 العربى كساجد واما فى الثانى فوجه باعتبار ان باء النسب كالتاء من حيث انها تحييان للفرق  
 بين المفرد والجنس كثرمة وتمرز ونجى وزنج فتاسب ان تقوم التاء مقام الباء فى الجمع ( قوله  
 فى جمع اشعنى ) اى منسوب الى اشعث اسم رجل واما فى جمع اشعث فيقال اشاعت  
 ( قوله وايضا عدم الاستعمال الخ ) يعنى ان التقريب غير تام ويؤيده انهم قالوا  
 يلحقون آخره التاء ( قوله بزيادة ولا بياء النسبة ) هذا القيد معطوف على قوله بغير هاء  
 فان قلت مدائنى ليس صيغة منتهى الجمع على ما مر تفسيره لكونه بعد الف التكسير فيه

اربعة احرف قلت المقصود اخراج مدائن في مدائن لما تقرر من انه اذا ثبت لما دخل عليها النسبة اوتاه التانيث حكم يجرى الاعراب على ياء النسبة وتاء التانيث لشدة الامتزاج وصيرورتها كلمة واحدة فلو اعتبر جمعية مدائن لكان مدائن غير منصرف (قوله يخرج نحو كراسي) فيه بحث اما اولا فلان الياء فيه ليس للنسبة في شرح الرضى للشافية ان الياء التي لحقت لالمعنى كرسى و كرسى لا يقال لهذه الاسماء انها منسوبة ولا يائها انها النسبة واما ثانيا فلان قوله ولا ياء النسبة ان لا تكون صيغة الجمع ياء النسبة والياء في كراسى لم تلحق الجمع بل مفردة (قوله لا يصح الامعاملة المفرد معه) تفسير لقوله مفردا خالصا يعنى ان مدائن في مدائن مفرد محض كلمة برأسها اذ لو كان جمعا لعمول مع مدائن معاملة الجمع لما علمت سابقا من ان ياء النسبة وتاء التانيث كالجزء لما دخلتا عليه فلا حاجة الى اخراجه بخلاف فرازين في فرازنة فانه جمع محض فلا بد من اخراجه فاقيل ان المقصود اخراج مدائن في مدائن من الحكم ومدائن جمع في الحال وفي الاصل فلو اعتبر جمعية لكان مدائن غير منصرف لان الاعراب الذى يظهر في ياء النسبة اعراب مدائن توهم محض منشأوه توهم اتحاد مدائن جمع مدينة ومدائن في مدائن (قوله الا ان يقال الاستئناس الخ) نقل الفاضل عن بعض الشراح انه يكفى لاما الاستئناسية عدم سبق الاجال ولا يلزم عدم سبق الكلام مطلقا (قوله وانما لم يقل فنصرفه) مع ان الخبر المشتق تجب مطابقتها للمبتدأ (قوله لان المنصرف الخ) اى المنصرف في اصطلاح النحاة صار اسما لالمعنى فيه علمتان فلم يبق فيه معنى الوصفية وصار اسما محضا فلا يلزم مطابقتها (قوله او ان المراد) يعنى ان الكلام على حذف المضاف واليه اشار الشارح رحمه الله بقوله وامثاله (قوله هذا اللفظ الخ) يعنى ان المراد من فرازنة هذا اللفظ فيكون المبتداء مذكرا معنى ومؤنثا لفظا كطلحة فيجوز تذكير الضمير العائد اليه (قوله وهذا هو الظاهر) لان الكلام في بيان انصرف هذا اللفظ وعدم انصرفه (قوله بالعلمية) لما تقرر من ان الالفاظ موضوعة لانفسها وضعا شخيصا تبعا وان خالف فيه السيد قدس سره كما مر (قوله تنوينه للمناسبة الخ) كتونين سلاسل لمنااسبة اغلالا ومن هذا تبين ان تنوين التناسب قد يدخل غير المنصرف مع عدم ذكر المناسب معه (قوله مع انه يجوز الخ) جواب ثان يعنى يجوز ان لا يكون فرازنة في عبارة المتن متونا وقيل انه يكون اخلالا في احضاره مستعملا في معناه مع ان المقصود ذلك ففيه ان اختلاف الكلمة بالتنوين وعنه لا يوجب الاخلال في ذاتها حتى يكون اخلالا في احضاره مستعملا في معناه (قوله جاز ان يتقدم معمول ماضيف اليه غير) وان كان لا يجوز تقديم معمول المضاف اليه على المضاف (قوله اذا كان

بمعنى النفي) وههنا كذلك اذ ليس المعنى انه مغاير للمنصرف بل انه ليس منصرفا  
 (قوله من تقديم معمول الخ) بيان لما فان المراد من المدخول في الموضوعين مدخول لا  
 (قوله وزيادة لا الخ) كما في لازيد في الدار ولا عمرو (قوله من ايهام ان امتناع  
 صرفه مخصوص بحال العلمية) قيد للعامة وانما قال ايهام لانه اذ اثبت امتناع صرفه  
 حال العلمية المنافية للجمعية كان ثبوت امتناع صرفه في حال التكرير بطريق الاولى  
 لتحقق الجمعية حينئذ فلا معارض فالتقييد لا فائدة ورود الاشكال على ذلك التقدير  
 (قوله على انه خبر مبتدأ محذوف) اى هو علم ولم يجعله خبرا لحضاجر لعدم  
 كون هذا الحكم مقصودا للنحوى (قوله اعتراضية) فادتها بيان منشأ الاشكال  
 (قوله ذلك الايهام) اى ايهام تقييد الحكم بامتناع صرفه حال العلمية (قوله وان  
 كانت منافية للعلمية) لان الجمعية تقتضى الاطلاق على جماعة غير معينة والعلمية  
 تقتضى الاطلاق على معين (قوله كالوصفية) فان الوصف يقتضى ايهام الذات  
 والعلم يقتضى خصوصية الذات (قوله لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية) اى  
 اعتبار الجمعية في منع صرف حضاجر ليس مع اعتبار العلمية وان كان مع وجودها  
 لان المعبر فيه الجمعية فقط فلا يلزم من اعتبار الجمعية فيه حال العلمية اعتبار المتضادين  
 في حكم واحد كما يلزم في منع صرف حاتم على ماسمى (قوله ومن قال الخ) القائل  
 انشراح الرضى حيث قال يصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة  
 من الرجال بكرم مثلا وان لم يثبت مثله في الواقع فيكون معنى هذه الجماعة المسماة  
 بهذا اللفظ فتكون الجمعية باقية مع العلمية كماسمى بابانين جبلان فروعى مع العلمية معنى  
 التثنية فيهما وان جعلاكشئ واحد مسمى بلفظ المثني ولكنه يفهم من لفظ ابانين معنى  
 التثنية او معناه هذان الجبلان المعينان فلاتنافي بين العلمية والجمعية والتثنية (قوله  
 لانه نوع ايهام) يعنى ان عدم تعيين الجماعة التى هى مدلول الجمع لازم لمعنى الجمعية  
 كان عدم تعيين الذات لازم لمعنى الوصفية فكلاهما ينافيان العلمية (قوله نعم يجوز الخ)  
 بيان لمنشأ غلط القائل يعنى يجوز ان تبقى شائبة معنى الجمع في العلم بان يعتبر معنى  
 التعدد فيه كما يجوز ان تبقى شائبة معنى الوصف فيه باعتبار معنى الاتصاف فيه فتوهم  
 بقاء شائبة الجمعية والوصفية (قوله فعلى هذا اندفع السؤال) اى على ما نقل عن  
 الصراخ من كون حضاجر بمعنى الجنس الشامل للذكر والانثى اندفع السؤال المذكور  
 في الشرح بقوله فان قلت لاحاجة الخ لان مبناه على كون حضاجر بمعنى الانثى  
 (قوله الملازمة ممنوعة) اى لانسل انه لو كانت العلمية في حضاجر لكان بعد التكرير  
 منصرفا لجواز عود الجمعية بعد التكرير لزوال ما ينافيها اعنى العلمية كما في اجر علما



اذا نكر حيث قيل تعود والوصفية فيه بعد زوال العمية ( قوله فعلى هذا ) اى على تقدير كونه علما لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا ( قوله وقد عرفت ما فيه ) من ان الضبع شامل للذكر والانثى ( قوله ولا يمكن الجمعية المطلقة ) اى الاصلية والحالية فلو قال شرطه ان يكون فى الاصل لا فاد عدم اعتبار الجمعية الحالية ( قوله ومذهب الاكثر ) يعنى ان قول المصنف رحمه الله فى الاكثر اما على حذف الجار والمجرور كما ذكره الشارح رحمه الله او على حذف المضاف ( قوله خبر محذوف ) اى هو اعجمي ( قوله والدخيل يعيل الى الجاناس ) بخلاف ما اذا كان عربيا فانه لا يمكن ان يقال منع صرفه للحمل على موازنه لان الاصل لا يتبع الاصل ( قوله آجر العرب مخففا ) آجر فارسى معرب قد يشدد راءه وقد يخفف كذا فى الصحاح ( قوله جلا على موازنه ) كاذر ح اسم بلدة ( قوله لان جميع ما يوازنه الخ ) بخلاف ما يوازن سراويل فان جمعه ممنوع من الصرف فحمل عليه سراويل طردا للباب وان لم يكن فيه شئ من اسباب منع الصرف ( قوله بانه سبب على سبيل الاحتمال ) لانه على تقدير كون سراويل اعجميا سبب وعلى تقدير كونه عربيا ليس بسبب ( قوله قال المصنف رحمه الله ) تأييد لكونه سببا لمنع الصرف على تقدير الحمل حيث صرح المصنف رحمه الله بلزوم ذكره فى قران الجمع وان قرنه بعضهم ( قوله قدر تقديرا ) والجملة صفة لسروالة ( قوله وانما لم يجعل جمعها ) اى لم يجعل جمع سروالة بمعنى قطعة الخرقه كما نقل الرضى حيث قال قال المبرد وهو عربى جمع سروالة والسروالة قطعة خرقه قال الشاعر عليه من اللؤم سروالة ( قوله فلا يصح ان يكون الخ ) اذ لا يصح اطلاق السراويل بمعنى قطاع الخرقه على الازار ( قوله ولقائل ان يقول الخ ) يعنى انما لا يصح اطلاق سراويل بمعنى قطاع الخرقه على الازار ابتداء لكن السراويل منقول من المعنى الجمعى الدال على العدد الى هذا الجنس اعنى الازار ولم يلاحظ فيه معنى الجمع اصلا حيث لا يعامل معه الامعاملة المفرد فحينئذ جاز ان يكون منقولا الى ذلك الجنس من معنى قطاع الخرقه لوجود المناسبة الصحيحة للنقل فيكون مفردة محققا لا من قطاع الازار ( قوله ان قيل الخ ) اى ان قيل فى الجواب لقائل ان يقول ان القول بكونه منقولا عن المعنى الجمعى الى الجنس باطل لان نقل الجمع الى الواحد فى الاجناس لم يبحى فى كلامهم فلا يقال لرجل رجال نعم جاء ذلك فى الاشخاص كدائن لمدينة معينة اعلم ان الصواب ان يقال فى الاعلام ليشمل الاعلام الجنسية كضاجر والقول بان المراد بالاجناس اسماء الاجناس او بان المراد بالاشخاص الاعلام سواء كان شخصا او جنسيا أو بان المعانى الجنسية اذا اخذت من حيث هى مع قطع النظر عن الصدق فهى اشخاص تكلف ( قوله اجيب بأن ذلك الخ )

اي عدم نقل الجمع الى الواحد انما هو في الجمع الذي ثبتت جعيتته بان استعمل في اطلاقاتهم بمعنى الجمع لافي مطلق الجمع الشامل للمحقق والمقدر وجمعية سراويل مقدرة فانه منقول كعدل عمرو وذلك لان لنا قاعدة مبهدة ان ماعلى وزن الوزن لم يمنع الالجمعية ولم يتحقق فيه لكونه اسما لالة مفردة وقد رناها لثلا يلزم يقض القاعدة المبهدة (قوله بان المفرد الخ) جواب ثان بالتغيير يعنى لا نقول ان سراويل منقول من المعنى الجمعى الى الجنس حتى يلزم نقل الجمع الى الواحد في الاجناس بل نقول ان السراويل بمعنى الاقطاع تطلق على الازار بناء على ان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق بناء اسم تلك الاقطاع عليه وفيه بحث اذهذا انما يصح اذا كان معنى السروالة مطلق القطعة لا قطعة الخرقه (قوله ان ذلك) اي ذلك القول من قبيل الاجراء يجعله صفة للواحد وجزءه من قبيل الاطلاق بان يذكر الجمع ويراد به الواحد والكلام فيه (قوله اذا صح الاجراء) انه اذا صح الوصيف به صح التفسير به (قوله كان لفظا ذا في الاول واقعا موقعه الخ) فان اذا استعمل فيما هو قطعى الوقوع والغالب قطعى الوقوع (قوله والثاني الخ) اي اذا الثاني وقع موقعه ان لان كله ان تستعمل في المشكوك والمغلوب لندرت مشكوك الواقع (قوله للمشاكلة) وهو التعبير عن الشئ بلفظ غير لوقوعه في صحته وراعى المشاكلة مع انه خلاف اسلوب قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة الآية لانه صرح بمغلوبته بقوله وهو الاكثر اهتما بآشأنه فايراد كلمة ان يكون تكرارا (قوله بهذا المعنى) اي بالنقض بالسراويل على قاعدة الجمع (قوله مفرد) وهو سراويل (قوله واذا اعتبار الخ) انما الاعتبار لموازنه العربى فانه يحصل به فتور في الجمعية (قوله او بالندور الخ) اي يمكن ان يدفع بأن سراويل على تقدير عربيته نادر لم يجئ غيره اصلا والنادر كالمعدوم فكأنه لانظير لمفرد المصاييح في العربية (قوله فنظر الخ) دفع لما يتوهم من انه على تقدير الجمعية فيه كيف يتصور الاختلاف في صرفه وعدم صرفه (قوله وكذا كل مفرد الخ) اي مثل كل جمع منقوص حالى الرفع والجر كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امرأة فانه غير منصرف للعلمية والتأنيث واصله قاضى بالرفع والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف حذف الضمة للاستتقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار قاض فلما اسقط منه تنوين الصرف لكونه غير منصرف وعوض عن الياء المحذوفة او حركتها التنوين لاستتقال الياء المكسور ما قبلها لفظا مع كونه مستقلا معنى للفرعتين صار قاض (قوله وكذا الحال في حالة الجر) وكذا عيل فانه غير منصرف لوزن الفعل والوصفية عمل به ما عمل بقاض وجوار (قوله لا بمقصور) بالجر عطف على منقوض فانه لا يحذف منه الالف ولا يدخله التنوين كما على

فان اصله على ابدال الياء بالالف لتحركها وافتتاح ما قبلها ثم اسقط عنه تنوين الصرف  
وابقيت على حالها خلفها بخلاف قاضى واعيل فانه بعد حذف تنوين الصرف عنه  
عوض عن الياء والحركة التنوين سداً لباب عود الياء بعد حذف تنوين الصرف كيلا  
يقل اللفظ بعودها (قوله منصوبتان الخ) فكان الاصل حالة الرفع والجر حذف المضاف  
واقيم المضاف اليه مقامه (قوله والعامل الخ) والمعنى يشبه جوار في حالة الرفع والجر  
بقاض بخصوص هذا الملفوظ فلا حاجة له الى التقييد بحالة الرفع والجر (قوله لان الاعلال  
متعلق الخ) معنى تعلقه بجوهر الكلمة ان الاعلال سواء كان بالحذف او القلب او التسكين  
يحصل به التغير في جوهر الكلمة وليس بمعناه الاعلال يتعلق بالكلمة في ذاتها حتى  
يرد ان الاعلال جوار ليس كذلك لكونه بسبب ثقل الحركة الحاصلة بالعامل (قوله سبيه  
قوى) فلا اعتناء بشأنه اهم (قوله يفهم منه الخ) حيث صرح بانه بعد الاعلال غير منصرف  
وبان المحذوف بمنزلة المقدر (قوله سواء كان التنوين عوضاً عن الياء) كما هو المشهور  
من ان سيويوه والخليل قالوا ان التنوين عوض عن الياء (قوله او عن الحركة) كما هو  
الاولى والانسب بالقياس لانه اذا كان حذف الياء لاجل التنوين بناء على ان الاعلال مقدم على  
منع الصرف يكون التنوين كالمنا في الياء والعوض عن الشيء يجب ان يكون مناسباً له كذا  
في بعض الشروح (قوله ان يكون كذلك) اى يكون الاعلال مقدماً على منع الصرف على  
التقديرين (قوله لوجب الفتح في حالة الجر) لان منع الصرف يقتضى سقوط التنوين  
والكسرة كما في حالة النصب (قوله والقول) اى القول في دفع هذا الاعتراض بان الفتحة  
في جوارى في حالة الجر في حكم الكسرة لانه في غير المنصرف بمعناه فيكون ثقيلاً على الياء  
كالكسرة فحذف للتخفيف فصار جوارى ثم عوض عن الكسرة المحذوفة التنوين ليخف الثقل  
بحذف الياء لساكنين فان الياء المكسور ما قبلها في اثقل الجموع ثقل جداً بعيد جداً لان  
الثقل انما هو بالكسرة الحقيقية لا في الفتحة التى في حكمها (قوله لكن الخ) استدراك  
على التعميم المذكور بقوله سواء كان عوضاً عن الياء او عن الحركة اى هذا التعميم غير  
صحيح لان القائل بتعويض الحركة هو المبرد وهو يقول بتقديم منع الصرف على  
الاعلال كما ذكره الشارح الرضى رحمه الله والجواب ان حصر القول بالتعويض  
عن الحركة على المبرد لا يبنى كونه احتمالاً عقلياً على القول بتقديم الاعلال على منع الصرف  
(قوله ثم جوارى) باثبات الياء الساكنة مع التنوين (قوله ليخف الخ) اى عوض  
التنوين عن الحركة ليجتمع الساكنان والتنوين ويخف الثقل بحذف الياء لالتقاء الساكنين  
(قوله موالى بتشديد الياء) كان الاصل موال فلما اضيف الى ياء المتكلم سقط التنوين  
وعادت الياء المحذوفة واجتمع الياءان فادغمت احدهما في الاخرى فصار موالى

بالتشديد (قوله حذف الياء الاولى) في الرضى وربما ورد في الندرة الحذف اى حذف الياء والقلب اى قلبها الفا في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبا للازدواج فهنا يجوز ان يقال حذف الياء الاولى اكتفاء بالكسرة ويجوز ان يقال قلبت الياء الثانية الفا لكن لما كان الحذف اكثر اختاره المحشى رحمه الله مع ما فيه من المبالغة في الهجو حيث جعله مولى موالى نفسه (قوله لا مطلق التركيب) اى ليس المعرف مطلق التركيب حتى يرد انه غير جامع لخروج التراكيب من الاسنادية والاضافية والتوصيفية ما لم يصرفها للكلمات واحدة بل المعرف التركيب الذى يوجد فى الاسماء فلا يضر خروجها عن التعريف لعدم كونها من افراد المعرف (قوله فاذا الخ) اى اذا كان المعرف التركيب الذى يوجد فى الاسماء (قوله ولو سلم) اى لو سلم الحصر فنقول العلمية شرط لتحقيق التركيب وثبوتة فلا يقتضى وجود فرد آخر سوى العلم (قوله لا اشتراطه) اى ليس العلمية تقيده بالشرط حتى يقتضى وجوده بدونها (قوله ان قلت اعتبار الخ) يعنى ان هذه القيود الثلاثة العدمية متساوية الاقدام فى ان التركيب لا يؤثر فى منع الصرف بدونها فاعتبار احدها اعنى عدم حرفية جزء فى مفهوم التركيب وعدم اعتبار الاخرين فى مفهومه وجعله شرطا لتأثيره فى منع الصرف تحكم اى حكم من غير دليل فارق بينهما (قوله قلنا الخ) حاصله ابداء الفرق وهو انه لما لم يظهر للتركيب الذى احدث جزئيه حرف اثر فى اللفظ حتى اعرب المجموع باعراب جزء واحد لم يعد ذلك التركيب من جنس التركيب الذى كلامنا فيه واخرج من مفهومه لعدم مناسبتة اياه ليكون مانحن فيه سببا ولا سببية فى هذا التركيب لشيء بخلاف التركيب الاسنادى والاضافى فان له تأثيرا فى اللفظ من البناء واخراج المضاف الى الصرف فعد من جنس التركيب الذى كلامنا فيه لمناسبتة اياه فى التأثير وخرج بالاشتراط (قوله ولما لم يوجد الخ) دفع توهم ان يقال كان على الشارح رحمه الله ان يقول من غير فعلية الجزئين لان هذا التركيب ايضا غير مؤثر فى منع الصرف (قوله اولي تحقق الخ) اذ لا يجتمع التركيب مع سبب آخر غير مشروط بالعلمية ثم الظاهر الواو لعدم المنافاة بين التعليلين الا انه اوردته تنبيها على استقلال كل منهما فى العلمية (قوله اى لزوم) اى ليس المراد بالقوة معناها المتبادر اعنى مقابلة الضعف اذ التركيب لا يقبلها (قوله الباء للملابسة) لم يجعل الباء للسببية اذ الاضافة والاسناد ليسا سببا لصيرورة الكلمتين كلمة واحدة بل الوضع الثانى نعم انه ملابس لهما حيث وضع المركب على هذه الهيئة (قوله وذلك لان) اى الاشتراط المذكور ثابت لان الخوفيه اشارة الى ان دليل الشارح رحمه الله قاصر لانه انما يدل على ان المركب الاضافى

والاسنادى لا يمكن منع صرفه نظر إلى حال الاضافة والاسناد ولم لا يجوز اعتبار عدم صرفه  
نظر إلى الوضع العلمى الطارى (قوله نقلت عن مركب الخ) بخلاف مانحن فيه فانه غير  
منقول فثبت له حكم العلمية كالمفردات لان مدلوله مفرد (قوله اعرابها) العين كافى المضاف اليه  
فى عبد الله او اعرابها المطلق كافى المضاف منه وفى الجزئين كافى حسن وجهه وسيضرب زيد  
وفى احدهما كافى ضرب زيد (قوله باعتبار المنقول عنه) لتشعر بكونه منقولا (قوله ومعناها  
الخ) اعتبار الوضع الطارى بالفعل (قوله لما عرفت) فى الشرح من ان الاضافة تجعل المضاف  
متصرفا وفى حكمه فلو اثرت فى منع صرفه يلزم اجتماع المتضادين (قوله لانه مشغول بالاعراب  
الحكاكى) بخلاف بعلبك لعدم سبق حال التركيب على العلمية (قوله اى اذا كان) اندفع  
بذلك ما يحتلج فى الوهم من انه يجوز ان يكون مؤثرا فى المضاف للصرف وفى المضاف اليه لعدم  
(قوله فى حكم كلمة واحدة) ولذا يكتب المضاف التعريف من المضاف اليه ولا يجوز الفصل  
بينهما فى السعة (قوله عند جماعة منهم المصنف رحمه الله) ان كانت هذه الحاشية منوطة على قوله  
من قبيل المبنيات المتقدم على السؤال المتعلق ببيان المركب الاسنادى فيرد عليه انه مخالف لما نقله  
الشارح الرضى رحمه الله عن المصنف رحمه الله فى بحث المركبات من ان المركب الاسنادى ليس  
بمعرب ولا مبنى اما قبل العلمية فلان الاعراب والبناء من عوارض الكلم لا الكلام واما بعد العلمية  
فلانه محكى اللفظ فلا يطلق عليه انه معرب فى الظاهر او مبنى لاشتغال حرفه الآخر بالحركة  
التي كانت عليه اعرابية او بناءية او بالسكون الذى كان كذلك فان قلت فلا يصح قول الشارح  
رحمه الله فانها من قبيل المبنيات على رأى المصنف رحمه الله فلا يتم التعليل قلت نعم ان يكون  
مراده انه من عداد المبنيات وفى حكمها من حيث عدم التغير فيه كما يرشد اليه الدليل الذى  
ذكره ولا يمكن بناء كلام المحشى رحمه الله عليه لانه جعله مقابلا لقوله ومن المعربات المحكية  
عند جمع لانه عندهم ايضا فى عداد المبنيات من جهة عدم التغير لكونه محكيا وان كانت منوطة  
على قوله من قبيل المبنيات المذكورة فى الجواب المتعلق بخمسة عشر وسيبويه ويكون تقديمه  
على قوله فكأنه الخ من سهو الكاتب فالحكم بكونه من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف  
رحمه الله يكون صحيحا اما الجزء الاول فلصيرورته وسط الكلمة بالتركيب واما الجزء الثانى  
فلتضمنه الحرف او لمراعاة الاصل لكونه مبني قبل التركيب وحينئذ يكون قول المصنف رحمه الله  
فيما بعد فان تضمن الثانى حرفا مع من ان يكون بالفعل او بحسب الاصل وقوله على الاصح فى  
قوله واعرب الجزء الثانى وبني الاول على الاصح متعلقا بكلمة الجملتين كما هو الظاهر فيكون  
الشرط اعنى والامقيد اما اذا لم يكن الجزء الثانى مبني قبل التركيب احتراز عن نحو سيبويه فانه  
مبنى على الاصح مع عدم تضمنه الحرف كما قيده الشارح رحمه الله وبهذا ظهر ان بناء نحو سيبويه  
مذكور فيما سأتى بطريق الاشارة فلا حاجة فى دفع ما قبل ان بناء نحو سيبويه غير مذكور فيما

سبأني الى ان بناءه لكون جزء الثاني منه من قبيل الاصوات فذكر الاصوات ذكره واما قوله  
ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع فلا يصح على شيء من التقديرين لان المركب الاسنادي  
يجب ان يحكى على ما كان حاله قبل العملية نص عليه في التسهيل والرضي والا فليد كيف وانه  
لا يكون معربا لفظا ولا تقديرا وهو ظاهر ولا محلا اذ معناه انه لو وقع معرب في محله اظهر الا  
عراب فيه وقد قال انه معرب في نفسه والمركب الذي الجزء الثاني منه صوت او متضمن للحرف  
معرب اعراب غير منصرف او باضافة الصدر الى العجز في شرح التسهيل وذو المزج قسمان  
احدهما مخنوم وبغير وجه نحو معدى كرب فهذا فيه ثلاث لغات اعرابه اعراب مالا ينصرف وهذه  
الفصحى والثانية اضافة صدره الى عجزه والثالثة ان يبنى تشبيها له بخمسة عشر القسم الثاني  
ما حتم به فيه ففيه اغمتان الفصحى بناؤه على الكسر ولم يذكر سيويه غيرها والثانية ان يعرب  
غير منصرف فتقول قام سيويه ورأيت سيويه ومررت بسيويه قيل هذا وجه اجازة يعرب  
الجرمي فان كان سما اقبل وان كان قياسا فالقياس منعه لانه اسم صوت والقياس بناؤه في الرضى  
ما يكون تركبه للعملية ضربان اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب مسبب البناء او لان  
كان فالاشهر والاولى ابقاء الجزء الاخير على بناءه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب مالا  
ينصرف فقد يجوز فيه ايضا لكن على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لها بما يضاف  
والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معدى كرب فيجئ في المضاف اليه الصرف والمنع فيه  
ايضا وان حذف حرف العطف قبل العملية فبناؤها اولي بعدها ويجوز اعراب الثاني اعراب  
غير المنصرف مع التركيب ويجوز فيه ايضا اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا  
كل ما يتضمن الثاني حرفا يجوز فيه الوجة الثلاثة والعملية وفي المثل المركب المتضمن للحرف  
نحو خمسة عشر بعضهم يقول انه يحكى وبعضهم يقول يعرب غير منصرف وكذا في الايضاح  
والا فليد (قوله ولا يبعد) كما حكم بعدم انصراف مسلمات حال العملية مع عدم ظهور اثره (قوله  
وان لم يظهر اثره لفظا) لكن آخره مشغول بالحركة الحكاية (قوله مع بعده) اى في الذكر  
فالقرينة على الاكتفاء خفية (قوله حكم لما يتضمنه) اى يجوز ان يكون المذكور فيما بعده بقوله  
فان تضمن الثاني حرفا نيا حكما لما يتضمنه الحرف بالنعل كما هو المتبادر ولا يكون شاملا لما يتضمنه  
الحرف بحسب الاصل كخمسة عشر علما فلا يكون حكمه مذكورا فيما بعده حتى يكون قرينة  
على الاكتفاء وكذا يجوز ان يحكى قوله والاعراب الثاني على اطلاقه اى سواء كان قبل التركيب  
معربا او مبنيا ولا يكون مقيدا بما يقبده الشارح رحمه الله فماسبأني اعنى قوله ان لم يكن فيه  
سبب البناء قبل التركيب ويكون قول المصنف رحمه الله على الاصح بقوله وبنى الاول فقط  
فيكون شاملا لمثل سيويه كما ذهب اليه البعض من انه معرب غير منصرف (قوله ومن الجائز  
التخالف في الحكم) بين المتضمن في الحال والمتضمن في الاصل وكذا بين حال الافراد وحال

التركيب قال الرضى وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا المحرف في الاصل لان ذلك المعنى  
انحى بالعلمية (قوله ولهذا ذهب الخ) اى لاجل جواز التخالف ذهب بعضهم الى ان خمسة  
عشر علما وكذا نحو سيويه غير منصرف للعلمية والتركيب وبما حررنا لك ظهران بيان المحشى  
قاصر فلا تكن من القاصرين (قوله جواب آخر) لاعتراض الشارح رحمه الله بقوله فان  
قلت كان على المصنف رحمه الله (قوله وهو ان المصنف رحمه الله وافق البعض في عدم صرف  
نحو خمسة عشر وسيويه) فلذا لم يخرجهما الى هذا يشير كلامه في شرح المفصل حيث قال  
التركيب الذى يعتبر في منع الصرف ما ليس باضافى ولا اسنادى كقولك بعلبك ولا يكون الا مع  
العلمية لان المركب من هذا الباب لا يجمع الا العلمية وانما جاء فى خمسة عشر وياسين اذا سمي بهما  
البناء ايضا على حكاية حالهما (قوله بل من غير نقل الخ) لما كانت عبارة الشرح موهمة بحصول  
التركيب قبل العلمية بناء على توجه النفي الى القيد اضرب المحشى رحمه الله عنها بقوله بل من غير  
نقل عن مركب موهما بحصول التركيب مستعمل في المعنى لان التركيب فيه لاجل العلمية فلا  
يكون له حالة قبل العلمية فثبت له حكم عند العلمية كالفردات لانه مفرد (قوله على الارتجال) اى  
من غير نقل من ارتجل الخطبة والشعر ابتداء من غير تهئية قبل ذلك واصله القيام على الرجل  
(قوله قيل الواو بمعنى مع) لما كان الواو لمطلق الجمع فلذا يفيد قوله الالف والنون ان كانا في اسم  
اجتماعهما فيه او العطف مقدم على الحكم على المجموع وقيل التوجيهان المذكوران لاجل تصحيح  
ارجاع ضمير التنبيه وفيه ان الاصل في المعطوف بالواو تنبيه الضمير وجعله لا لافراد تقول زيد  
وعمر و جآ (قوله بالفعل) اى لا دائما فانها قد تكون اصلية ايضا (قوله فلو اجتمعت لفظونه  
الاصالة الخ) اكتفى بدلالة الاحتمال عن ذكر الزيادة صريحا وكذا عن ذكر منع الصرف بدلالة  
الجواز (قوله من الحسن) بفتح الحاء المهملة وتشديد السين المهملة مصدر من حسه البرد قتله كذا  
في الصحاح (قوله دارأ عليه) اى على منع دخول التاء وجودا و عدم ماى كلا وجده منع الدخول  
وجده منعها للصرف وكما اتفق انتفى (قوله جعله وجه الشبه) لان الدوران مادة العلمية (قوله  
ويدور عليها الخ) في بعض النسخ بلا و او فهو خبر تساوى الوزنين صدر افع مع عطف عليه  
بيان لوجوه اخرى وبدل منه وفي بعضها بالواو فيكون عطفا على قوله تساوى الوزنين خبر ابعد  
خبر (قوله مع تحقق تلك الوجوه) سوى الوجه الثالث (قوله مع عدمها) اى تلك الوجوه  
لاختلاف الصور باختلاف حركة الفاء عدم المؤنث لهما (قوله ان المجرد عن التاء الخ) فان كان  
ما فيه الالف والنون قابلا للتاء لتحقق جهة الاصلة بالقياس الى التاء فتضعف فيهما جهة الفرعية  
التي يؤثران بسببها ما قيل انه لا تضعف الفرعية بزيادة شئ عليه لضعف بزيادة في التنبيه فان  
اراد انه لضعف الفرعية فيما فيه الالف والنون بزيادة في تنبيه كعثمانان وعمران ففيه انه لا معنى  
لتحقق الفرعية في التنبيه لعدم منع صرفهما وان اراد انه لضعف الفرعية التي في التنبيه بالقياس

الى المفرد بسبب زيادة علامة التثنية ففيه ان الضعف والقوة انما يعتبر بعد تحقق الفرعية ولا  
فرعية قبل زيادة علامة التثنية حتى يتصف بالشدة والضعف بعدهما وان اراد معني آخر فليتبين  
حتى يتصور ثم يتكلم عليه وفي بعض الشروح لاشك ان الالف والنون فرعية لفظية وليس العلة  
مجردا فهما اثنان آخر الاسم اذ يلزم حينئذ منع صرف جدون وجبرون اذا سمى بهما بل هي مع  
انهما علامتا التذكير علة وذلك انما يتحقق اذا لم تجامعهما ثاء التأنيث واليه ذهب الكوفيون حيث  
قالوا الالف والنون والتذكير علة اذا كانا مع العلم او الصفة (قوله وهو ظاهر) لان السبب فرع  
للطرفين وجودا وتعقلا وتوقفه على المشابهة لالفي التأنيث فالمشابهة شرطو السبب الالف والنون  
اللتان هما فرع المزيد عليه (قوله فلا حاجة فيه الى اثبات الخ) بل فرعية المشبه به اعني النون  
التأنيث للتذكير فرعية المشبه اعني الالف والنون (قوله لا الاسم الشامل الخ) قيل لا حاجة  
الى فهمها اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف اقول ان اراد انه لا يذهب  
نفس السامع بالنظر الى لفظ الاسم فباطل ضرورة شيوع استعماله في جميع تلك المعاني وان اراد  
بالنظر الى المقام ووقوعه في مقابلة الصفة فكما لا يذهب الى تلك المعاني لا يذهب الى مقابل  
الفعل والحرف ايضا بل عدم الذهاب اليه اقوى ضرورة الالف والنون المعدودتين من  
اسباب منع الصرف من خواص الاسم المقابل للفعل والحرف فتقيدهما بالحصول فيه يصير  
لغو بخلاف ما اذا اراد واحد من تلك المعاني فانها اخص منه فيفيد تقيدهما بالحصول فيه  
بقي ههنا كلام وهو ان كون مراد المصنف رجه الله بالاسم ما يقابل الصفة ظاهر او وقوعه في  
تقابلتها فلا حاجة الى اثباته بقوله فان الاسم المقابل للفعل والحرف الخ ولو سلم ذلك فقوله والمراد  
ههنا هو هذا المعنى تكرر والجواب ان وقوعه في مقابلتها قرينة على تلك الارادة ومقصود  
الشارح البيان الى تلك الارادة ومعنى قوله والمراد ههنا الخ ان المراد في مقام بيان شرائط الالف  
والنون في كلام النحاة هو هذا المعنى اي المقابل للصفة فلذا اورد المصنف رجه الله ذلك (قوله  
ولا الاسم المقابل للقب والكنية) يقال العلم اما اسم او لقب او كنية (قوله والمقابل للمهمل)  
كافي قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها اي الالفاظ الموضوعة (قوله والمقابل للطرف اللازم  
الظرفية) اي الذي لا يستعمل الا ظرفا في الرضى قال ابو علي حيث يضاف ظرفا لاسما كافي قوله  
معالي الله اعلم حيث يجعل رسالته فان ما بعده صفة له والمعنى حيث يجعل اي مكانا يجعل فيه (قوله  
باعتبار تعدد هما في انفسهما) وان كان الاولى افراد الضمير ليشعر بكون المراد حصولهما بطريق  
الاجتماع (قوله يخالف الشروط السابقة) لانها شروط الاسباب (قوله عن لزوم تنافر بين  
اعتباري الوحدة والتعدد) في شئ واحد في جملة واحدة موجب لتحير المبتدئ وان يتضمن  
نكتة ايها الجمع بين المتنافيين (قوله يقومان مقام علتين) والاول اولى لصعفهما اذ ليس المشبه  
في مرتبة المشبه به (قوله لكن المؤنث حينئذ) اي حين الضم مع التاء نحو عريان وعريانة بخلاف



المفتوح فان مؤنثه يجئ مع التاء كندمان ويدونها كسكران (قوله فيه انه عطف باو الخ) فانه عطف  
 في صفة على معمول كان وعطف فافتاء فعلا نة على معمول ان الشرطية بتقدير المبتدأ وليس على  
 شرطه وهو تقدم المجرور لان مجموع الجار والمجرور معطوف على مجموعهما ولا يجوز ان يكون  
 العطف باعادة الجار فيكون متحققا اذ ليس وجود الجار الثاني كالعدم من حيث المعنى حتى يقال  
 انه مجرور بالجار الاول وان الجار الثاني لامر لفظي كافي المال بيني وبينك ثم ان الشارح رحمه  
 الله دفع هذا المحذور حيث قدر كانا اشارة الى انه يتقدر فعل الشرط والمبتدأ عطف على ما قبله  
 عطف شرطية فالواجب على المحشى رحمه الله ان يقول فلذا قدر الشارح فعل الشرط (قوله  
 نفس الطبيعة) اي الالف والنون التي هي مفهوم كلي (قوله بل باعتبار فردها) اي الالف  
 والنون المخصوصين وذلك لان الحصول او التحقق صفة الافراد حقيقة والطبيعة انما تصنف به  
 في ضمنها (قوله للتنويع) اي للاشارة الى ان الالف والنون نوعان احدهما ما يكون في الاسم  
 والثاني ما يكون في الصفة ولاختلافهما بالنوع اختلف شرطهما في التأثير وكان شرط احدهما  
 منافيا للثاني فان العلمية لا تتجمع الصفة (قوله عند الاكثرين) من اهل اللغة (قوله وجوز  
 بعضهم) وهو بعض بني اسد فانه يقولون في كل فعلا ن جاء منه فعلى فعلا نة ايضا نحو سكرانة  
 وغضبانة فيصرفون اذن فعلا ن فعلى ومن هاتين ان وجود فعلى ليس له تأثير في منع الصرف  
 وانما المدار انتفاء فعلا نة (قوله لغير وجود فعلى) كافي رجان (قوله قلنا لعل الخ) لا يخفى ضعف  
 هذا الجواب لان المشابهة بالنفي التأنيث تحقق بمجرد انتفاء دخول التاء فالحاجة الى الانتفاء  
 المؤكد ولو سلم الحاجة الى تأكيده بدليل لفظي فان الدليل العقلي قد يكون اقوى من اللفظي  
 كافي رجان ولو سلم فحصر الدليل اللفظي في وجود فعلى بمنوع (قوله الا ان يقال الخ) اي  
 وجود التأنيث بالتاء قياسا لا يضر في منع الصرف ووجود التأنيث بالالف قياسا لا يكفي في منع  
 الصرف انما الضار والكافي التأنيث الاستعمالي اذ به تتحقق المشابهة بينهما وبين النفي التأنيث  
 وتنفي (قوله كان علما غير منصرف) لوجود الالف والنون في الاسم مع العلمية (قوله الامشاكلة  
 المسمى) وهو ندمان صفة (قوله لعدم اوزان الفعل) لا يخفى ان اضافة الاوزان الى الفعل  
 لمجرد النسبة بمعنى الحصول له لازيادة النسبة والالكفي ان يقول كون الاسم على وزن الفعل  
 فالمعنى كون الاسم على وزن بعدم اوزان الحاصلة للفعل فاندفع ما قيل ان عدالوزن المشترك  
 من اوزان الفعل يشعر بكونه لا اختصاص له بالفعل فالاولى كون الاسم على وزن ثبت للفعل  
 وانما فسر وزن الفعل بهذا المعنى لان وزن الفعل بالمعنى الاضافي فلا بد من القول بانه متقول  
 في الاصطلاح عن ذلك المعنى الى كون الاسم على وزن الفعل ليصير صفة للاسم (قوله بمحمولة  
 النسبة) مجازا شاعرا كافي قواهم زيد اخو عمرو (قوله لاعلى زيادة النسبة) اما في الاختصاص  
 او بالاستحقاق او غيرهما كما هو مدلول الاضافة وضعلا (قوله والالم يحتاج الخ) اي يكون لفظ

شرطه مستدركا اذ يكفي ان يقال وزن الفعل ما يختص به اويكون في اوله زيادة الخ فان  
زيادة النسبة لما كانت مأخوذة في مفهوم وزن الفعل كان مؤثرا بنفسه محتاجا الى البيان دون  
الاشتراط (قوله ولك ان تحمل عليها) اى تحمل الاضافة على زيادة النسبة (قوله على شرط  
التحقق) اى انه لا يتحقق الوزن الذى له زيادة نسبة الى الفعل الا في هذين القسمين (قوله لا على  
الاشتراط) اى جعله مشروطا في تأثيره بأحد الامرين حتى يستدعى عدم كونه مؤثرا بنفسه  
وهذا الكلام مبنى على تسليم ان لا يكون لوزن الفعل بهذا المعنى فرد سوى القسمين المذكورين  
واما على تقدير تحقق قسم آخر بأن يكون زيادة النسبة بطريق الغلبة كما يجئ في كلامه فيجوز  
الحمل على الاشتراط ايضا كما في قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية (قوله لان النسبة الخ) اى  
لك ان تحمل عليها بدليل ان سببية اسباب منع الصرف ليست الا لفرعية كما عرفت ولا فرعية الا  
في الوزن الذى له زيادة اختصاص اى ارتباط ونسبة بالفعل فلا سببية الا له (قوله والضمير  
راجع) اى ضميره تطبقا بين النسختين وحينئذ يكون الباء داخلا على المقصور عليه كما هو  
الاستعمال القليل (قوله او بالعكس) اى الضمير المجرور راجع الى الوزن وضمير يختص  
الى الفعل فيكون الباء داخلا على المقصور كما هو الشائع الكثير المشهور (قوله وذا عرب)  
باراء المهمل افصح اى ايبين واوضح في النهاية الجزرية من الاعراب يعنى الابانة والايضاح  
حديث السقيفة اعربهم احسبا باى ايديهم واوضحهم (قوله من بذر المال) اى منقول منه (قوله  
من خضم الشيء) بالخاء والضاد المعجمتين (قوله اكله بجميع ما فيه) نقل في الصحاح عن الاصمعي  
هذا المعنى للثلاثى المجرد ثم قال خضم على وزن بقم اسم عنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة  
يزعمون انهم انما سمو بذلك لكثرة الخضم وهو المضغ لانه من ابناءة الافعال دون الاسماء وخضم  
ايضا اسم لما هو في شمس العلوم الخضم الاكل بجميع الاسنان (قوله نهى الخ) في النهاية وفي  
الحديث انه نهى عن قيل وقال اى نهى عن فضول ما يتحدث به المتجاسون من قولهم قيل كذا  
وقال فلان كذا وبنائهما على كونهما فاعلين ماضيين متضمنين للضمير والاعراب على اجرائهما  
مجرى الاسماء خلوين عن الضمير وادخال حرف التعريف عليهما في قولهم القيل وقال  
(قوله منقول منه) اى من دثل المجهول بمعنى اسرع (قوله والتغيير) بضم الفاء وكسر العين  
(قوله للدلالة على العلمية) وان انفسخ عنه معنى الفعل (قوله في الوعل) بفتح الواو وسكون  
العين بزكوى (قوله والرثم) بضم الراء المهملة والهمزة المكسورة والميم (قوله الاست)  
بكسر الهمزة وسكون السين للتعدة (قوله ذهب يونس الخ) فنع صرف نحو جيل وعضد  
وكتف وجهه فروحاتم اعلاما (قوله اذا كان منقولا) اى الوزن المشترك بين الاسم والفعل  
انما يؤثر في منع الصرف اذا ثبت كونه منقولا في الاسم من الفعل ولم يستعمل على انه وزن الاسم  
(قوله ولولا ذلك) اى لولا كان وزن جلا منقولا عن الفعل لنون جلا (قوله ويرد الخ) اى

لانسلم الملازمة المذكورة بقوله ولو لا ذلك اذ يجوز ان يكون عدم تنوينه لكونه جملة محكية  
 لاعداد الصرف بسبب وزن الفعل والعلمية حتى يرتكب كونه منقولا (قوله فمحكى مع الضمير)  
 بناء على الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعلت الجملة علما فهو محكى  
 والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه (قوله اى انكشف امره الخ) اشارة الى ان جلا  
 يستعمل لازما ومتعديا والشايات جمع ثنية وهى العقبة وطلاع الشايات اى ركاب صعاب الامور عطف  
 على ابن جلا وتمامه متى اضع العمامة تعرفونى (قوله او يغلب) هذا الوزن فى الفعل بمعنى  
 ان يكون فى الفعل اكثر فى الاسم (قوله مع انه غالب فى الافعال) لان باب المفاعلة اكثر  
 من ان يحصى (قوله ولم يحكى فى الاسماء الخ) الصواب ولم يحكى فى الاسماء الا كلمات معدودة  
 كفى العباب نحو طابع وقالب وغيرهما قال الراغب الفاعل كثير اما يحكى فى اسم الآلة التى  
 يفعل بها الشئ كالطابع والخاتم والقالب (قوله وساسم) بالسينين المهملتين زيادة مؤونة  
 بالنسبة الى ما قاله المصنف رحمه الله فان مؤونته تتبع لفظ واحد هل هو قابل للتاء ام لا بخلاف  
 ما قالوا فانه مؤونة تتبع جميع الاسماء والافعال ولو بوجه كلى ليعلم هل هو غالب فى الافعال  
 او فى الاسماء (قوله لا يقال الخ) يعنى زيادة المؤونة وان لم تنزم فى هذا القسم من وزن الفعل  
 لكن تنزم فى القسم الاول فان العلم بالاختصاص موقوف على تتبع اوزان الافعال والاسماء كلها  
 (قوله لعلم لم يجد الخ) يعنى لعلم المصنف رحمه الله لم يجد فى الاختصاص امرا آخر يحتز  
 بذكره عن لزوم ذلك المحذور اعنى زيادة المؤونة فى الضرورة التزمها ولا ضرورة فى القسم  
 الثانى لو جرد ان ما يؤدى مؤودة من غير لزوم المحذور (قوله ان قلت هذا الوزن الخ) استدلال  
 على ترجيح قول النحاة بان اعتبار الغلبة لازم لتحقيق القرعية (قوله زيادة اختصاص) اى  
 ارتباط بقرينة اضافة الزيادة وجعله منقسما الى الاختصاص والغلبة (قوله حتى يظهر فرعيته)  
 فى قرعية ذلك الوزن فى الاسم فان الوزن المشترك لا فرعية له ولذا يمنع الصرف (قوله زيادة  
 الخ) اى سلمنا انه لا بد من زيادة الارتباط لكنه غير مختصر فى الاختصاص والغلبة لجواز ان  
 يكون بوجه آخر ككون زيادة تلك الحروف مطردة فى الافعال دون الاسماء ككون زيادتها فى  
 الافعال معنى كافى احرو قد تكون لا معنى كارتب وافكل (قوله الافعال المتصرفه) احتراز عن  
 افعال المدح والذم (قوله واجتماعها فى نحو يزيد ويشكر) فمن حيث اختصاصهما لا يحتاجان  
 الى اشتراط عدم قبول التاء من حيث ان فى اولهما زيادة كزيادة الفعل يحتاجان الى ذلك الاشتراط  
 فاقيل ان المختص بما فى اوله زيادة كزيادة الفعل لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فلذا لم  
 يجعل الشارح رحمه الله وقدس سره او يمنع الخلو يرد عليه انه ان اراد ان المختص من حيث ذاته  
 لا يحتاج الى الاشتراط المذكور فنوع وان اراد انه من حيث الاختصاص لا يحتاج فغير مضر  
 (قوله واستبرق اعجبي) جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه وجواب لسؤال مقدر

وهو ان وزن استخراج غير مختص بالفعل لمجئ استبرق (قوله لما كان المراد الخ) اى ليس المراد من وزن الفعل معناه الاضافى حتى يرد ان فى قوله زيادته كزيادة تشبيهه اشئ بنفسه فان ما فى اول وزن الفعل زيادة الفعل لازيادة شبهة زيادته (قوله الى الوزن) اجراء للضمير على الظاهر وحل الظرفية على التوسع فان الزيادة وصف حاصل فى اول الموزون جعل حاصل فى اول الوزن تجوزا (قوله والى الموزون) اجراء للظرفية على الحقيقة وصرف للضمير عن الظاهر (قوله لان الصفة الخ) اى الزيادة صفة للحرف الاول والصفة تنسب الى موصوفها بقى يقال السواد فى الجسم (قوله وتصح نسبة العام الى الخاص بقى) تشبيها لاشتمال مفهوم الخاص على مفهوم العام باشتمال الظرف على المظروف (قوله وبالعكس) اى تصح نسبة الخاص الى العام بقى تشبيها لشمول العام للخاص صدقا بشمول الظرف للمظروف (قوله اولان المراد الخ) يعنى ان الكلام على حذف المضاف (قوله لم يضر) فى كونه سببا لمنع الصرف لعدم لزوم ذلك الابدال فان الاكثر فى استعمال اراق وراق (قوله وكذا الوتصرف فى الوزن) اى كذا لا يضر او تصرف مع بقاء الحرف الزائد لانه يحفظ وزن الفعل ويدل عليه (قوله جاء يقول واخشى) غير منصرفين للوزن والعلمية بخلاف المسمى بقل وبع وخف فانك تقول جاء قول وبع وخاف منصرفات لعدم بقاء الزيادة المعبرة (قوله حال من ضمير اوله) والحال من المضاف اليه جائز اذا امكن اقامة المضاف اليه مقامه كما فى قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم خنيف (قوله كانه اراد الخ) بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل (قوله فلا يرد النقض باشود) واما النقض باربعة فباق لانه قابل للتاء بحسب الوضع اذ وضع الاعداد على ان يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء ثم اعلم ان قوله بالاعتبار الذى منع من الصرف كاف فى عدم ورود النقض باربعة لان قبوله للتاء باعتبار الوضع الجنسى وعدم انصرافه باعتبار الوضع العلمى وهو بهذا الاعتبار غير قابل للتاء الا ان الشارح رحمه الله زاد قوله قياسا واسند دفع النقض باربعة اليه لما قالوا ان وزن الفعل فى اربع فى قولنا مررت بنسوة اربع متحقق لان المعبر بعدم القبول قياسا وانصرفه لانتفاء الوصف الاصلى فاندفع ما قبل ان اربع اذ سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم قبول التاء بقولنا قياسا لانه ان اراد انه لا يقبل التاء اصلا فلمنوع وان اراد انه لا يقبل التاء بالاعتبار الذى منع صرفه فسلم لكن اللازم منه ان يكون القيد الثانى مغنيان الاول وعدم الاحتياج اليه مع اعتبار الثانى لعدم الاحتياج اليه مطلقا (قوله فى جعل وجود الشرط الخ) يعنى قوله ومن ثم امتنع اجراء معناه لاجل تحقق شرط تأثير وزن الفعل فى منع الصرف امتنع اجراء فى ذلك جعل وجود الشرط علة لوجود المشروط لان ما هو شرط لتأثير السبب فى منع الصرف فى الحقيقة شرط لامتناع صرفه بذلك السبب لا بالشرط لان الشرط ما يتوقف عليه المشروط من غير ان يكون مؤثرا فيه كالبس للحرارة وما قبل الشرط النحوى يستلزم

الحكم لانه اماره لثبوت الحكم يذ كر ليعرف بمعرفته ثبوت الحكم ففيه ان المعنى المتعارف للشرط التحوى ما يذ كر بعد حروف الشرط وهو ههنا مقفود وان اراد معنى آخر فلا بد من بيانه لينظر في صحته وفساده (قوله جعل اشترط هذا الشرط) اى جعل المصنف رجه الله اشترط هذا الشرط لوجود الشرط علة للحكم بامتناع اجز وانصراف يعمل اى ليحكم باختلافهما في الامتناع وعدمه مع اتحادهما في السببين ولا خفاء في ان حكمنا بالاختلاف المذكور مع الاتحاد في السببين ناشئ من الاشتراط المذكور دائر امعه وجودا وعدمه (قوله عند الجمهور الخ) اى انحصار تأثير العلمية في السببية المحضة والسببية مع الشرطية مذهب الجمهور خلافا للجماعة فانهم ذهبوا الى تأثيرها بالشرطية المحضة حيث قالوا ان تأثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون الزيدتان ليس بالتحقق المشابهة بالالف الممدودة القائمة مقام السببين المؤثرة بالاستقلال (قوله اى بمفهوم صالح الخ) هذا التاويل لرعاية الموافقة بقوله فانه اريد به المسمى بزيد والالف التذكير يحصل بالتاويل بواحد من الجماعة السبعة ايضا (قوله اى لدليل ظهر بالالتزام) فانه ظهر من قوله وما يقوم مقامهما الجمع والى التاثير ان العلمية غير مؤثرة معهما ومن قوله فلا يضره الغمية انها لاتجتمع الوصف ومن اشترط التاثير والمعرفة والعجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا في اسم انها لاتجتمع ماهى شرطية ومن امثلة العدل ووزن الفعل انها لاتجتمعها من غير اشترط ومن مخالفة اوزان امثلة العدل لاوزان الفعل انها متضادان فقد ظهر بما تقدم انها لاتجتمع مؤثرة الاماهى شرطية وان العدل ووزن الفعل متضادان (قوله اى استثناء بعد تقييد الخ) اى استثناء من المستثنى المقدر بعد تقييده بالاستثناء الاول فالمستثنى منه المقدر لفظه سببا مطلقا مستثنى منه لفظه ماهى شرطية فيه ثم استثنى من لفظه سببا المقيد بقوله الاماهى شرطية المؤول بقولنا سببا غير ماهى شرطية فيه العدل ووزن الفعل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر الا ان الاول من المطلق والثانى من المقيد (قوله ما يقال في توجيه ظرفين الخ) قالوا لا يجوز تعلق ظرفين اى جارين مع مجروريهما من جنس واحد بفعل واحد بدون العطف فلا يقال مررت بزيد بعمر والا ان يعتبر تعلق الثانى بالفعل بعد التقييد بالفعل الاول نحو رأيت زيدا في المسجد في الطاق (قوله ولو جعل الخ) بان قال لاتجتمع مؤثرة الاماهى شرطية والعدل ووزن الفعل فيدخل كلا المستثنيين تحت حرف استثناء واحد (قوله في الفصل) اى فصل العدل ووزن الفعل عن المستثنى الاول بحرف مستقل (قوله اختلاف تأثير العلمية) فان تأثيرها في المعطوف عليه اعنى ما فيه بقاء السببية مع الشرطية وفي المعطوف اعنى العدل ووزن الفعل بالسببية المحضة (قوله وغرابة الاسلوب) سوق الكلام على وجه لا يكون مبتدلا يتفرع عنه السماع وليس فيه تعقيد لفظيا ولا معنويا حتى ينحل بالفصاحة (قوله اتفق النحاة الخ) المقصود منه تحقيق المقام مع الاشارة الى وجه اختيار

خصوص نحو عمر بما يجمع فيه العدل العلمية المؤثرة بأنه مما اتفق على منع صرفه بخلاف ما اذا كان المعدول علما منقولاً فإنه مختلف فيه والى وجه اختيار نحو احدها كان غير منصرف قبل العلمية ففي تأثير العلمية فيه نوع خفاء بخلاف ما اذا كان منصرفا قبلها فان التأثير العلمية فيه ظاهر (قوله فذهب اكثر النحاة الخ) فان قلت هذا الاختلاف في تأثير العدل بأنه هل يؤثر بعذوالة بالعلمية ام في تأثير العلمية قلت لا بل الاختلاف في العلمية بناء على ايجابها نزوال متبوعه الذي هو الوصف فلا تكون مؤثرة معه ولا توجب زواله بناء على ان الاعتبار العدل الاصلي اى الثابت بحسب الوضع ابتداء وهو لا يزول وان المعنى الوصفى لا يعارض العلمية فتجاءعه فتكون مؤثرة معه كما يشير اليه عبارة الرضى حيث قال وهو باق نعم لو كان الاختلاف في انصراف ذلك الاسم وعدمه بعد الاتفاق على زوال العدل بالعلمية لكان الامر كما ذكرت (قوله واما اخرجوا وخواته) فصله عما تقدم مع اندراجها فيما تقدم لكونها غير منصرفة قبل العلمية بالعدل والوصف الاصلي خلفاء في وصفيتها لكونها مستعملة استعمال الاسماء ولذا اختلف في جوع واخوته فقال بعضهم ان عدم انصرافها بالعدل وشبه العلمية (قوله دفع لما يتوهم الخ) يعنى ان قوله وهما متضادان فلا يكون الا احدهما جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لدفع التوهم الناشئ من المعطوف عليه (قوله لعدم صحة الحكم) اذ ليس مطلق السبب منحصرا في احدهما (قوله لازوم استثناء الشئ من نفسه) لاتحاد المستثنى منه والمستثنى من حيث المفهوم حينئذ (قوله بل مفهوم ما مر ددا) يستفاد ذلك المفهوم من الحكم بالتضاد بينهما فانه يقتضى ان لا يوجد مجوعا في اسم وعلى تقدير الوجود يقتضى ان يوجد احدهما فقط الا انه عبر بالمفهوم المردود الامر الدائر ليكون المستثنى منه صادقا على المستثنى شامله شمول العام لا فراده (قوله او مفهوم ما الخ) عطف على قوله مفهوم ما مر ددا والتغير بالنظر الى الصفة وفيه اشارة الى ان مقصود الشارح رحمة الله من الامر الدائر التمثيل لا التخصيص (قوله وان كان منحصرا في احدهما) بحسب الاستقراء (قوله بحسب التصور) اذ العقل يجوز وجود ما يجمع العلمية المؤثرة وام يكن مشروطا بها سوى احدهما وهو مجموعا لانه ثبت بالاستقراء انهما متضادان (قوله وهذا القدر) اى العموم من حيث التصور كاف كما صرح حوايه في الاصول في مباحث الاستثناء (قوله كما قالوا في كلمة التوحيد) في دفع ما قيل ان اريد بلفظ اله المعبود مطلقا لم يصح الحكم بالنفي وان اريد المعبود بالحق لزم استثناء الشئ من نفسه لاناختار الشق الثانى ولان لزم استثناء الشئ من نفسه لان المعبود بالحق اعم مفهوم ما من الله تعالى وان كان مساويا له في الصدق (قوله كما في آذر بيجان) فان فيه التأنيث بتأويل البلدة والعلمية والعجوة والالف والنون ازاثنين بناء على ان العرب يلحق بالعربى في زيادة الحروف وعدمها (قوله به يندفع) اى بهذا الجواب لا بالجواب الاول يندفع النقض بأخرفانه اجتماع فيه العدل ووزن الفعل والعلمية اذا

سمي به (قوله بعد ان يجعل الخ) رد على من قرأ الاخفش مرفوعا فاعل خالف كيلا يلزم مخالفة الظاهر من جعل قول التليذ اصلا وقول الاستاذ فرعا (قوله اذ يلزم حينئذ الخ) اذا مخالفة انما تتحقق بعد تقرير الاصل للقاعدة الحقة عنده اى عند المصنف رحمه الله وهى ان كل ما فيه علمية مؤثرة اذ انكر صرف (قوله و امتناع الخ) عطف على قوله جعل اى يلزم حينئذ امتناع نصب اعتبار الان شرط نصب المفعول له عند الجمهور ان يكون فاعله و فاعل الفعل المعلن به واحدا (قوله والقول) اى القول فى دفع لزوم امتناع نصب اعتبار بأنه يجوز ان يكون منصوبا على الظرفية اى وقت اعتباره الصفة الاصلية او على الحالية اى حال كونه معتبرا للصفة الاصلية وعلى كونه بدل اشتمال من سيويه اى خالف الاخفش اعتبار سيويه الصفة الاصلية بعيدا اذ المعنى على تعليل حكم المخالفة وشئ من الوجود المذكورة ليس نصا فى افادته (قوله لا مفعول للمثالة) كأنه قيل فيما يماثل اجر علما (قوله وكذلك ثلاث) هذا يشعر بأنه ينصرف بالاتفاق لكن فى الرضى خلافه حيث قال ان اعتبرنا كما هو مذهب سيويه السبب الذى الغناه لاجل العلمية قلنا فى ثلاث ومثلث و بايها انما لا تنصرف لاعتبار الوصف الاصلى مع العدل كما فى اجر وفرق بعضهم بين هذا الباب واجر بان قال ان الوصف ههنا لا يثبت من دون العدل وقد زال العدل بالتسمية ولا يرجع بعد التذكير اذ معنى رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف اجر المنكر فانه لا مانع ان يكون المعنى رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة (قوله بخلاف افعال فعلاء) فان الوصفية فيه ظاهرة (قوله دون افعال فعلاء) فانه يعمل فى الظاهر وثبت عمله فى الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة فى الوصف يكفى فى بيان كونه موضوعا صفة (قوله اى صار ملحقا به) يعنى انه تجرد عنه من التفضيلية صار ملحقا بالافعال الاسمية ولا يظهر فيه معنى الوصف (قوله بمعنى ان المعدوم يجعله كالثابت) اى ليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية اذ ليس معنى رب اجر رب شخص فيه معنى الحمرة بل رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كانت احرا واسودا وايض بل معنى اعتباره انه يجعله مع زواله كالثابت لكونه اصليا وزوال ما يضافه حتى لو اريد منه المعنى الوصفى جاز نظر الى زوال المانع (قوله وكذلك تراها الخ) اى ترى الاعلام فى الاغلب مجردة عن المعنى الاصلى كزيد وعمر وفان زيد او عمرا مصدران من زاد يزيذ زيد او زيادة وعمر بالكسر يعمر عمر او عمارة اى عاش زمانا طويلا لم يعتبر معناه الاصلى فى حال العلمية وانما قلنا فى الاغلب لانه فى بعض الاعلام اعتبر بلمح ذلك (قوله واما السماع فهو على منع الصرف) فلا خلاف بينهما فى الحكم وبذلك يظهر اعتبار الوصف الاصلى لكنه على خلاف القياس عند الاخفش وعلى القياس عند سيويه (قوله لا يؤثر) بمجرد كونه موجودا فى وقت من الاوقات (قوله علة للبنى) اى لنفى اللزوم فان علة اللزوم اعتبار الوصف الاصلى فى اجر (قوله يعنى ان المزايا الخ) اى فى تعليل الشارح رحمه الله

التضاد بقوله فان العلم الخ اشارة الى امرين احدهما انه اراد المصنف رحمه الله بالتضاد مطلق  
التقابل لان الخصوص والعوم ههنا بمعنى التعيين وعدمه وهما ليسا موجودين حتى يتصور  
التضاد بينهما واثانيهما انه لم ير بالتقابل الذاتي لانه اثبت التضاد بين العلمية والوصف باعتبار كون  
موصو فيهما اعنى العلم والوصف مستلزمين لتعيين المدلول وعدم تعيينه الذين هما من صفات  
معانيهما (قوله اى فى شان الخ) يعنى الكلام على حذف المضاف اذ ليس الحكم حاصل فى حاتم  
(قوله منعاشخصيا) فالمراد بقوله فى حكم واحد بالشخص كاهو المتبادر (قوله فلا ير داعتبار  
المتضادين فى منع الخ) اى اذا قيد الشارح رحمه الله منع الصنف بقوله لفظ واحد ولم يقل وهو  
منع الصنف مطلقا ليراد اعتبار المتضادين فى منع صرف الالفاظ (قوله وهو واحد اى  
بالنوع) جملة معترضة لدفع توهم ان منع صرف الالفاظ ليس حكما واحدا فلا حاجة الى التقييد  
بلفظ واحد (قوله ولا فى منع صرف اجر الخ) اى اذا قلنا منعاشخصيا لير داعتبار المتضادين  
فى منع اجر حاتى الوصفية والعلمية لتعدد المنع لان المنع لاجل وزن الفعل والوصف غير المنع  
الذى بسبب وزن الفعل والعلمية لا متناع توار داليتين على معلول واحد بالشخص ولو على سبيل  
التعاقب وما قيل انه ليس فى شىء مما ذكر اعتبار المتضادين معا بل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد آخر  
فليس بشىء لانه ان لم يفيد منع الصنف بشىء من القيدى وفسر الحكم الواحد بمنع الصنف  
المطلق فى كلتا الصورتين اعتبار المتضادين معا فى حكم واحد متحقق بلا مرية (قوله بل تقول  
الخ) اضراب عما يستفاد من تسليم ما قاله المعترض من تحقق التضاد بين الوصفية المحققة والعلمية  
ليس اضرابا عن جواب الشارح رحمه الله الى جواب آخر اذ حاصله اثبات توهم اجتماع  
التقابلين فى الوصفية المحققة والعلمية ولا يخفى انه لا يدفع السؤال بل بحقيقة (قوله فى هذا المقام)  
اى مقام اجتماع الوصفية والعلمية (قوله هو ظاهر) لاجتماع الدلالات المتعددة فى كلمة واحدة  
بالنظر الى المدلول المطابق والتضمنى والالتزامى واوتدافعت فى نفسها لما اجتمعت (قوله ولا بين  
العموم والخصوص الخ) يعنى ان العموم والخصوص وان كانا متنافيين لكن لا تدافع بينهما فيما  
اذا اريد باجر المعنى الوصفى والعلمى لعدم وزودهما على محل العموم الوصفى اى ذات الحجر  
ومعنى الخصوص العلمى وهو الذات المعينة (قوله وبين ارادة الخ) اى لا تدافع بين ارادة  
المعنى الوصفى العام وبين ارادة المعنى العلمى الخاص (قوله ان يجوز الخ) اى من جوز استعمال  
المشترك فى المعنيين لا يفرق بين ان يكون ذلك المشترك من الاضداد كالحوز والبيع وبين ان  
لا يكون كذلك (قوله وان لم يجوز الخ) اى ان لم يجوز استعمال المشترك فى المعنيين فذلك اى عدم  
التجوز ليس لاجل تقابل المعنيين فانه لو كان المعنيان متلازمين لا يجوز استعمال المشترك فيهما  
ايضا كالشمس المشترك بين الجرم المخصوص وضوءه بل لاجل عدم وروده فى الاستعمال (قوله  
ولك ان تقرر الكلام) اى كلام المتن (قوله للشبهة) اى الشبهة المذكورة بقوله فان قلت



(قوله ان الوجود اللفظي بازاء الوجود العيني) بناء على ان الالفاظ موضوعة للامور  
الخارجية دون الصور الذهنية على ما هو المشهور (قوله في بادئ النظر) اى ظاهر النظر او اول  
النظر (قوله سواء كان الخ) اشار بهذا التعميم الى انه لا مجال لورود تلك الشبهة حينئذ لان مدارها  
على لزوم اجتماع المتضادين (قوله كالكيفيات الخ) اى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة  
الحاصلة في العناصر الاربعة التي تتركب منها المواليد الثلاثة اى المعادن والنبات والحيوان  
(قوله المؤثرة في المزاج) فيه بحث لانهم قالوا ان العناصر الاربعة اذا تقاعلت وكسرت بعضها  
سورة بعض استعدت لان يفيض عليها من المبدأ كيفية متوسطة بين الكيفيات الاربعة متشابهة في  
جميع الاجزاء فالموثر في المزاج هو المبدأ والكيفيات الاربعة شروط وآلات والمزاج مصدر ما زج  
اى خالط اطلق على تلك الكيفية الخصوصية لكونها حاصلة بسبب المحاطة (قوله وذلك تدقيق  
فلسفي) في التاج التدقيق باريك كردن ونيك بكوفتن اى هذا تدقيق منسوب الى الفلاسفة اى  
الحكماء والعلماء المليون ينكرون ذلك ويقولون الاجسام كلها مركبة من الاجزاء التي لا تجزى  
الممثلة واختلاف الانواع باختلاف الكيفيات الفائضة من الفاعل المختار الخلاق لما يشاء (قوله  
يعنى ان اللام للعهد) مراد الشارح رحمه الله من هذا التفسير بيان ان اللام في الباب للعهد (قوله  
بطريق الاستعارة) اى استعمال لفظ المشبه في المشبه ووجه الشبه اتحادهما في الصورة  
والهيئة (قوله فالظاهر الخ) كيلا يحتاج الى مؤونة ارتكاب المجاز لكن التسامح في العبارات  
من دأب الفصحاء (قوله دون سائر الخواص) فانها لا توجب ضعف المشابهة بالفعل (قوله  
مغيرتان لدلول الاسم) من الجهالة والنكارة الى التعيين والمعرفة (قوله كالثابت) فاذا كان  
المبتوع ثابتا يكون التابع ايضا ثابتا (قوله لوجود خلفه) اى ما هو كخلفه من حيث ان  
بينهما وبين التنوين تعاقبا (قوله وانه محذوف الخ) اى التنوين حين دخول اللام او الاضافة  
محذوف لا يمنع الصرف والكسر انما يتبع في السقوط اذا كان ساقط المنع الصرف (قوله  
بل للاضافة) لانها لا تتجامع اذا التنوين دليل تمام الاسم والاضافة مشعرة بعدم تمامه واللام  
لكونه حرف التعريف يستكره ان يجتمع مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير  
(قوله وفيه انهم الخ) اى في الوجه الاخير بحث فان جعلهم الاضافة معاقبة للتنوين المقدريدل  
على ان سقوط التنوين في حواج لاجل منع الصرف والا كانت الاضافة معاقبة للتنوين المحقق  
(قوله فيه ان اللام تتجامع الخ) وذلك للصح الى المعنى الاصل وما قيل ان المراد انها تزول بحقيقة  
اللام لا مجرد صورتها كما في الحسن والفضل مما لا تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف ففيه  
انه يقتضى ان تقول وان لم يكن هناك علمية او كان علمية ولكن لا تزول باللام بقيت العلمتان على  
حالهما (قوله دلالة الجمع على الجنس) مع التعدد فكان المرجع مذكور اعمنى (قوله لاعلى  
فرده) كيلا يلزم الوقوع فيما هو منه وهو التعرض للفرد في التعريف (قوله فعلى هذا التسفير)

تفسير هو بالرفع واما على تفسيره بالرفوعات والتذكير باعتبار كل واحد اورعاية الخبر  
 يكون جملة هو ما شتمل خبرا عن المرفوعات ( قوله مذكور للفصل ) بين المباحث السابقة  
 والآتية كالباب والفصل ( قوله واللام الخ ) على جميع التقادير للاستغراق اذ لا عهد واما  
 الحمل على استغراق الانواع فمجموعة المقام اذ المين فيما بعد انواع المرفوع لا اختصاصه ( قوله  
 ويحتمل على التقدير ) اى يحتمل اللام على تقدير ان يكون السابق موقوفا للعهد والاشارة الى  
 ما يفهم من قوله وانواعه رفع ونصب وجرفانه يفهم من كونها انواع الاعراب الذى هو صفة  
 الاسم انه مرفوع ومنصوب ومجرور فالرفوعات اشارة اليه وفيه ان المفهوم مما سبق المرفوع  
 لا الحصص المعينة منها حتى تكون المرفوعات اشارة اليها ولئن قيل بطلان الجمعية يكون اللام  
 للجنس فانه المبطل للجمعية الا ان يقال على مذهب السكاكى ان كونه للجنس لا ينافى كونه للعهد  
 فانه للجنس نظر الى كونه مفهوما كلياً والعهد باعتبار تقدم ذكره الى ما ذكرنا اشار المحشى  
 بقوله وفيه تأمل وبما ذكرنا ظاهر انه لا يجوز ان يكون اللام للعهد على التقدير الثانى لان  
 المراد من المرفوعات حينئذ الحصص المتعددة ولم يسبق العلم بها ( قوله فن جعل الخ ) اى  
 فى ايراد كلمة انما المفيدة للمحصر اشارة الى الرد على هذا الجاعل ( قوله فيجوز مطابقتها له ) بل  
 رعاية مطابقتها اولى لانه المقصود بالاثبات ( قوله لم يأت بشئ ) لانه يستلزم ان يكون التعريف  
 للافراد ( قوله الا ان يقال ان اللام ) اى يقال على تقدير كون الضمير راجعاً الى المرفوعات  
 ان اللام ابطلت معنى الجمعية بناء على عدم صحة العهد والاستغراق لان مقام التعريف يأتى عنهما  
 فيكون التعريف للجنس المرفوع الا انه اختير صيغة الجمع للاشارة الى تعدد انواع ذلك الجنس  
 ( قوله او يقال الخ ) اى يقال على تقدير كون الضمير راجعاً الى كل واحد ان ادخل اللام على  
 المعرفة للاشارة الى كون التعريف جامعاً لجميع افراده والتعريف للجنس دون الافراد ( قوله لان  
 الخفاء الخ ) بناء على ان كل نوع من المشتقات باعتبار صيغته موضوع بالوضع النوعى لمعنى متحد  
 فى جميع افراده لا خفاء باعتبار ذلك المعنى فى شئ من افراده بعد العلم بوضعه فالخفاء فى المرفوع  
 انما هو باعتبار المادة دون الهيئة فلو اخذنا رفع تعريفه صار كما انه اخذنا رفع تعريف الرفع  
 فيلزم تعريف الشئ بنفسه ( قوله ولئن تنزل الخ ) وجه التنزل ان المرفوع كما انه معلوم باعتبار الهيئة  
 معلوم باعتبار المادة ايضا مما سبق حيث قال فالرفع علم الفاعلية فالخفاء ليس فيه باعتبار شئ من  
 اجزائه بل باعتبار المجموع من حيث المجموع ( قوله فى ايها الدور ) اى تعريف الشئ بنفسه لا  
 بمعنى توقف الشئ على المرفوع والايهام المذكور بناء على ما هو الشائع من ان خفاء المشتق لا يكون  
 الا باعتبار المأخذ ( قوله الى اصاله الرفع فى الفاعل ) المشيرة الى كون الفاعل اصل المرفوعات  
 لكن الشارح الرضى ينكر ذلك حيث قال الرفع فى المبدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول  
 على رفع الفاعل بل هو اصل فى جميع العمد ( قوله وعن زيادة الايضاح الخ ) فان علم الفاعلية

لكونه مفصلا او ضح من لفظ الرفع لاجاله وفيه انه بعد ما علم الرفع بانه علم الفاعلية لا حاجة الى هذا الايضاح (قوله وان لم تكن اوصافا) لعدم قيامها بالاسماء لكونها مطلقلة برأسها كسائر الحروف والاسماء (قوله لعدم استقلالها بالتلفظ) اما الحروف فلكونها متولدة من اشباع حركة ما قبلها واما الحركات فلكونها ابغاض تلك الحروف (قوله ملابسة الكل لجزئه) ان كانت تلك العلامة حرقا (قوله او ملابسة المطر وعلية للطارئ) ان كانت تلك العلامة حركة (قوله الظاهر من العبارة) اي من عبارة الشرح حيث جل الخيشية المذكورة على معنى الرفع وانما قال الظاهر لانه يمكن ان يقال ان هذه الخيشية لما كانت سببا للرفع المحلى حله عليه اتساعا (قوله ليست علما للفاعلية) الضمة والالف والواو على ما مر سابقا (قوله اتوهم رفعه) بالحركة او الحرف بسبب وقوعه موقع المرفوع (قوله ولا اعتبار الخ) لان هذه الخيشية انما تتعلق بعد اعتبار رفع لما هو في محله (قوله وان الاشتغال اعم) الوجهان ناظران الى الوجهين السابقين على اللف والنشر المرتب (قوله لكان الامر ظاهرا) اي امر كون الرفع المحلى علم الفاعلية (قوله او جعل اللام) اي جعل اللام في المرفوعات للعهد والمذكور فيما سبق ليس الارتفاع اللفظي والتقدير حيث قسم الاعراب اليهما وبين محالهما (قوله فان الكلام مسوق) فان المقصود تعريف المرفوع واقسامه واحوال اقسامه (قوله ومن ابتدائية اتصالية) اي قصد بها مجرد كون المجزور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبدأ الشيء ممتدو ههنا كذلك فان الفاعل لكونه خاصا انفصل عن المرفوع بسبب خصوصية اعتبرت فيه وليست تبعيضية لان الفاعل ليس جزء المرفوع بل جزئ له (قوله ويأبى عنه قوله ومنها المبتداء) لان الضمير فيه راجع الى المرفوعات ومن تبعيضية (قوله لقربه) اذ مع تقسيمه تقسيم المرفوع لاتحادهما (قوله بضرب من التأويل) كالمذكور والقسم الاول والجمع والقبيل (قوله بدون المسند) في بعض النسخ بصيغة المفعول من الاسناد وفي بعضها بلفظ المصدر المبنى من السداى بدون سدشئ مسده (قوله غير مطرد) اشارة الى ان المراد بكون النسخ نادر في الفاعل انه غير مطرد اي ليس قياسا جاريا في كل فاعل بل سماعي بخلاف نسخ المبتداء فانه قياسى فلا يرد عليه منع عدم الاطراد لوجود كثير مطرد نحو ما جاءني من احد (قوله والحرف زائد) بالنصب عطف على اسم ان اي يدفع بان الحرف في الفاعل زائد لم تغير به الفاعل عن فاعليته وان زال اعرا به بخلاف المبتداء فانه بعد النسخ تزول عنه الابتدائية (قوله على ما هو موضوع للاسناد) وهو الفعل فانه وضع مسندا الاعتبار النسبة الى الفاعل في مفهومه (قوله محسوس) اي مسموع (قوله فانه عدمي) لان عامله التجرد عن العوامل اللفظية (قوله لان ما عداه يصلح ان يراد به) اي ما عدا المبتداء من المرفوعات بل الفضلات ايضا يصلح ان يراد به قال السيد الشريف في شرح المفتاح في بحث تعريف المسند السببي ليس كل جزء من اجزاء الجملة محمدا كانت او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما

هوله فالمسند قد حكم عليه بانه ثابت للسند اليه والمفعول بانه واقع عليه الفعل وقس على ذلك  
 (قوله فهو ام الرفوعات) اى اصل الرفوعات بناء على ان كل شئ يرجع الى اصله (قوله  
 لقيامها مقام كلماته) فيكون الكل راجعا اليها بخلاف ما عدا المضمرات فان بعضها لا يقوم مقام  
 بعض آخر (قوله ولانه يحكم عليه بمتعدد) اى يجوز تعدد الخبر لبتدأ واحد بخلاف الفعل فانه  
 لا يجوز تعدده لفاعل واحد (قوله فله استيعاب) اى للبتدأ استيعاب الاخبار وشمولها (قوله  
 حقيقة او حكما) هذا التعميم انما يحتاج اليه بناء على ان المراد بالحكم الاسناد بالمعنى المأخوذ  
 في تعريف الفاعل عبر عنه بالحكم لمساكلة قوله فانه يحكم عليه اذا فاعل المصدر يحكم عليه بهذا  
 المعنى بالمصدر وهو غير مشتق فلا يصح الحصر الا بالتعميم المذكور ولو اريد بالحكم الاسناد  
 التام اى الذى يصح السكوت عليه كما ريد في قوله يحكم عليه بكل حكم فلا حاجة اليه الى هذا  
 التعميم لعدم كون اسناد المصدر حكما بهذا المعنى لكن الظاهر ما ذكره المحشى اذا فاعل لا يحكم  
 عليه بهذا المعنى بكل مشتق بل بالبعض وهو الفعل او الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام والنفي  
 والتبادر من قوله لا يحكم عليه الا بالمشتق العموم (قوله ناقصة كانت او تامة) ليدخل في التعريف  
 فاعل المصدر او الصفة اذا لم تكن واقعة بعد حرف النفي او الاستفهام رافعة لظاهر (قوله  
 او مفروضة) ليدخل فاعل فعل الشرط والجزاء (قوله او للتويع) يعنى ان المحدود نوعان  
 احدهما ما اسند اليه الفعل والثاني ما اسند اليه شبهه (قوله لا لشك) اى لشك المتكلم او التشكيك  
 للسامع يعنى ليس معناه ان الفاعل احدهما من غير تعيين حتى ينافى مقام التعريف (قوله لانه  
 فاعل لعامله حقيقة) اعنى حصل او حاصل وهو دال على الحدث (قوله الجملة الحالية) بناء على  
 ان قوله على جهة قيامه به متعلق باسند فلو جعل قدم عطفاً عليه يلزم الفصل بين العامل والمعمول  
 بما ليس معمولا له واما جعل الجار والمجرور متعلقاً بقدم بان يكون المعنى وقدم الفعل مشتملاً على  
 طريقة قيامه به ففقيه ما يجئ من ان الفعل لا يكون على طريقة القيام وانه يستلزم انقسام التقديم  
 الى ما يكون على طريقة القيام والى ما يكون على طريقة الوقوع عليه وما قيل ان جعلها حالا  
 خال من الاستقامة فلعل وجهه ما ذكره السيد قدس سره في شرح المفتاح من ان الجمل الفعلية  
 الواقعة قيودا يتبادر منها مضيتها واستقبالها وحال بالنسبة الى ما جعلت قيداً بالنظر الى  
 زمان التكلم ولذا وجب في الماضى المثبت الواقع حالا ايراد دليل يقرب الماضى لزمان الحال الذى  
 وقع فيه عامله ليدل على اتصاله به فتحصل المقارنة بينهما فلو جعل قدم حالا فاذا ان التقديم  
 حاصل في الزمان السابق على الاسناد المتصل به وليس كذلك والجواب عنه ان الافعال الواقعة  
 في التعريفات لا يعتبر في مفهومها الزمان فالمعنى ما هو مسند اليه الفعل او شبهه مقدما عليه  
 وتقدير قد الجرد رعاية الضابط (قوله لانه مقرر الاسناد) ولو لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد  
 اليه في الحقيقة وتكرار له لما كان مقرر له ولذا افاد زيد قائم تقوى الحكم دون قام زيد (قوله

ولو اريد اسناد الخ قال المصنف رحمه الله في شرحه هذا القيد لدفع توهم دخول زيد قائم في حدانه فاعل ولا حاجة اليه حقيقة لان قام مسند الى ضمير مستتر والمجموع مسند الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد لتوهم انه وارد وليس بوار دلان هذه دلالة عقلية وجدنا باعتبار الدلالة اللغوية انتهى اى الفعل دلنا على ان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه لكونه عبارة عنه وليست هذه دلالة مستفادة في اللغة بل المستفادة منها ان الفعل مسند الى ضميره والمجموع مسند الى زيد والازم ان يكون زيد معمولاً للفعل وان لا يكون معمولاً له (قوله لانه الفرد الكامل) والمطلق ينصرف الى الكامل على ما قرر في الاصول (قوله من لوازم المعرفة) اى من تابعه وروادفه فلا يتحقق بدونه ولو اجرى وجوب التقديم على اطلاقه كان اعم من المعرفة ولا يكون من روادفه وما ذكرنا من حمل الزوم على المعنى اللغوى اندفع مخذور ان احدهما منع وجوب كون المعرفة من لوازم المعرفة لانه يجوز التعريف بالخاصة المفارقة انما الواجب المساواة الثانية اذا كان وجوب تقديم نوعه لازماً للفاعل كان وجوب مطلق التقديم ايضاً لازماً لان لزوم الاخص يستلزم لزوم الاعم فلو اريد مطلق وجوب التقديم كان المعرفة جزاءه ايضاً من لوازم المعرفة فلا يتم التعريف (قوله لم يتجسس الى الاضمار) بخلاف ما اذا جعل خبر عنه فانه لا بد من اعتبار الضمير في قام ليكون فاعله (قوله وتغيير محل الوجود) بان اعتبر زيد المقدم مؤخر أهون من اثبات الضمير المعدوم لفظاً (قوله الا نصب) لا يحتاج الرفع الى اثبات الضمير المعدوم بخلاف النصب فان فيه تغيير محل الوجود (قوله ولا يلزم عليهم الخ) جواب سؤال مقدرو هو ان يقال حيث ينبغي نصب كلمة في قول ابى النجم «قد اصنعت ام الخيار تدعى» على ذنبه لم اصنع» مع ان الرواية عنه بالرفع وحاصل الجواب ان الفعل اعني لم اصنع لم يقع على كنه حتى ينصب به على المفعولية بل وقع على ما ضيف اليه كل فلذا تعين رفعه وذلك لان المعنى لم اصنع ذلك الذنب لالم اصنع كل الذنب فانه يقيدانه صنع بعضه بناء على ان الظاهر توجه النفي الى القيد (قوله وكذا حكم اخواته) فيما فيه الرفع وتقدير الضمير فان الفعل لا يقع عليه بل على ما ضيف اليه (قوله اشارة الخ) يعنى ان قوله اسناد او افعالا الخ بيان لحاصل المعنى وامان حيث اللفظ فيحتمل ان يكون الجار والمجرور ظرفاً لغوا متعلقاً باسند ويحتمل ان يكون مستقراً لمصدر محذوف وليس نصافى الاحتمال الثانى وان كان ظاهره فيه (قوله لان الفعل لا يكون الخ) لان القيام وطريقته امر نسبي بين الفعل والفاعل ليس حالاً من احوال الفعل اللهم الا على التجوز (قوله اى قيام مدلوله) اما على حذف المضاف او ازادته من ضمير الفعل على الاستخدام اوجول نسبة الاسناد الى الفعل باعتبار لفظه ونسبة القيام باعتبار مدلوله فانه لا يدفع ما في بعض الشروح من انه لو اريد بالفعل المعنى الحدى ثم استدر الشقولة او شبهه وان اريد به الفعل الاصطلاحي لا يمكن ارجاع ضمير قيامه اليه لان القائم

المعنى الحدتي لا الفعل الاصطلاحي (قوله اي على طرزها الخ) الطرز الهيئة والطريقة الحالة  
يقال فلان على طريقة واحدة اي حالة واحدة والشكل المثل يقال هذا شكل فلان اي اشبه به  
فعطف بعضها على بعض قريب من التفسير (قوله اي ذلك علامتها ومن لوازمها) لما كان طريقة  
القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون الفعل على صيغة المعلوم وصفا للفعل لم يصح الحكم  
باتحادها اوله بأن الحمل على مبدل المبالغه والمراد ان ذلك من علامتها ومن لوازمها وكلمة او للتخيير  
في التعبير (قوله وذلك) اي كونه علامة للقيام ثابت (قوله لان اقيام ثبوت موجود) اي يعتبر  
في مفهوم القيام كون القائم امرا موجودا في الخارج وبالضرورة يكون ما يقوم به ايضا  
موجودا لا امتناع قيام الموجود بالمعدوم (قوله واتصاف الخ) اشارة الى ان القيام نسبة بين  
الطرفين يعتبر صفة للقائم فيعتبر ثبوت موجود لا ممر وقد يعتبر صفة لما يقوم به فيعتبر باتصاف  
الامر بالموجود (قوله والتعبير عنه) اي عن ثبوت الموجود لا ممر ليس الا بصيغة المعلوم فلا  
يكون علامة طريقة القيام الا كونه على صيغة المعلوم (قوله لان مصدر المجهول الخ) اي مصدر  
المجهول لا يوجد مدلوله في الخارج اصلا بل هو امر اعتباري مطلقا لانه لم يصدر من الفاعل  
الا الحدث القائم به لكن لتعلقه بالمفعول بوقوعه عليه حصل له وصف اعتباري وهو كونه  
متعلقا لذلك الحدث الذي يعبر عنه بالمصدر المجهول فلا يمكن التعبير به عن القيام بخلاف مصدر  
المعلوم فان مدلوله قد يكون امرا اعتباريا كالقرب والبعد والموت فيمكن التعبير به عن القيام  
ولما يمكن كل مصدر معلوم موجودا كان التعبير عنه علامة طريقة القيام لا علامة القيام  
(قوله لكنه فيه تأمل) وهو ان القيام قد يكون حقيقيا كاتصاف الجسم بالبياض وحينئذ يكون  
القائم موجودا وقد يكون انتزاعيا بأن يكون الموصوف في الخارج بحالة يتنزع العقل منها هذا  
الوصف نحو زيد اعشى وحينئذ لا يكون الوصف موجودا والجواب ان هذا اصطلاح ارباب  
المعقول واما ارباب العربية واهل العرف فلا يفهمان من القيام الا الاتصاف الحقيقي ونحو زيد  
اعشى عندهم معناه سلب الاتصاف بالبصر ففقه سلب القيام لا قيام السلب (قوله في المعنى) بان  
يكون ثبوت وجود لا ممر (قوله وفي التعبير) بان يكون ثبوت امر اعتباري لا آخر بصيغة  
المعلوم (قوله فتعبير تعبير القيام) الفاء لتفسير معنى المشاكلة في التعبير فعند ان يكون تعبيره  
تعبير القيام لان يكون شبهابه بوجه ما (قوله فعلى هذا) اي على ان يكون المراد بكون  
الثبوت مماثلا للقيام تخرج الاسناد الذي هو نفس القيام عن المراد لا امتناع مماثلة الشيء لنفسه  
فيكون الفاعل الذي اسناده نفس القيام كضرب زيد خارجا عن التعريف (قوله فلنا القيام الخ)  
اي لان سلم خروجه لان القيام افراد متعددة فكل فرد تحقق في تعبير من التعبيرات مماثل  
فردا آخر تحقق في تعبير آخر فيكون كل اسناد بصيغة المعلوم اسنادا على طريقة القيام وشبهها  
به (قوله لانه في قوة ان مع الفعل المجهول) فلا يكون على صيغة المعلوم ولا على ما في حكمها

(قوله لكان نصافيا قصده) وهو ايراد مثال لفاعل شبه الفعل لان ابواه لا يمكن ان يكون مبتدأ وقائم خبره لكونه مفردا بخلاف ابوه فانه يحتمل ان يكون مبتدأ أقدم عليه خبره (قوله وفيه انه لو كان الخ) كيلا يلتبس بالفاعل لاعتماد اسم الفاعل على موصوفه كما اذا كان الخبر فعلا مسندا الى المبتدأ يجب تقديم المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل نحو زيد قام اقول وقع في مواضع عديدة من معنى اللبيب ان زيد قائم ابوه يحتمل ان يقدر مبتدأ وان يقدر فاعلا لقائم وما ذكره المحسني من لزوم الالتباس مندفع لما ذكره المحسني رحمه الله في شرحه التحفة في خاتمة باب المسائل المتفرقة ان المانع من تقديم الخبر الفعلي في زيد قائم هو حصول الالتباس على تقدير جواز التقديم بين الفعلية والاسمية ولا شك ان مفادا الجمليتين مختلف فقيه ارتكاب الالتباس المحل بالمقصود وانتهى بخلاف زيد قائم ابوه اذ مفاده على التقديرين واحد لعدم افادته التقوى فتدبر (قوله كافي زيد قائم) الصواب زيد قام لان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فلا التباس في زيد قائم عند التأخير بالفاعل اللهم الا ان يحمل على مذهب من لم يشترط الاعتماد في عمله (قوله ما يبتنى عليه شيء) سواء كان حسييا كابتداء الجدار على اساسه او عقليا كابتداء الحكم على دليله (قوله وفي العرف) اي عرف اهل العلم (قوله القاعدة) اي الحكم الكلي يستخرج منه احكام جزئية (قوله مع انه اوضح) بخلاف الاصل فان فيه خفا لكونه مستعملا لمعان كثيرة اعني المبتنى عليه والقاعدة والمقيس عليه ومائت للشي نظر الى ذاته (قوله مراعاة الاشتقاق) بين اولى وبلى لكونهما مشتقين من الولي (قوله كالمفعول الاول) فان المفعول الاول آخذ والثاني مأخوذ (قوله وكذا الحال في المفعول الخ) فان رتبته مقدمة على رتبة المفعول بواسطة لشدة اقتضاء الفعل اياه (قوله الحاصل) يعني ان اقتضاء الفاعل القرب ليس اقتضاء تاما واصل حد الوجوب حتى لا يزول بعارض يوجب تأخير او ترجمه ولا يحتاج الى امر آخر لوجوب التقديم بل اقتضاء حجاب يصير واجبا لعروض امر وممتنعاً لعروض آخر فالمراد بالانغناء في عبارة الشارح الاولوية الغير الواصلة الى حد الوجوب ليكون بيان رفع الوجوب والامتناع كلاهما على طريقة واحدة وهي بيان امر عارض على الاصل (قوله لشموله لشبه الفعل الخ) لكون الضمير راجعا الى احدهما المدلول عليه باو كما مر في قدم عليه (قوله فوضع الخ) عطف على لم يقل فالمراد بالفعل هو الفعل المذكور سابقا بناء على ان المعرفة اذا عيدت معرفة كان الثاني عين الاول وفي تقييد الشارح الفعل بالمسند اليه اشارة الى ذلك مع افادة ان ليس معنى قول المصنف رحمه الله والاصل فيه ان يبلى الفعل ان ولية بغير الفعل خلاف الاصل كافي قولهم الاصل في الحال ان يكون نكرة بل معناه ان الاصل ان يبلى الفعل المسند اليه فخطا الفائدة بنفس الولي دون الجزء الاخير اعني الفعل (قوله لزيادة التمكن) لان اعادة الاسم الظاهر الدال عليه بخصوصه يدل على كمال اعتناء المتكلم لشيئه (قوله الى ان الفعل اصل الخ) كيلا يدل عليه الاستدلال

بكونه كاجزاء باسكان اللام (قوله لان النسبة الى الفاعل مقوم الخ) فان النسبة الى الفاعل المعين داخلية في مفهوم الفعل بخلاف نسبة الفعل المتعدي الى المفعول به فانه لازم له خارج عن مدلوله وتوقف فهمه المتعلق باعتبار توقف فهم لازمه اعني النسبة يدل على ذلك جواز تنزيهه منزلة اللازم وعدم جواز ذلك بالنسبة الى الفاعل (قوله داخل في قوام النسبة) القوام بكسر القاف نظام الشيء على ما في الصحاح والتقويم في اللغة راست كردن يعني ان طرفي النسبة مقوم للنسبة في الوجود والتعقل اذ لا يمكن وجودها وتعلقها بدون الطرفين وان كان خارجا عن حقيقةهما (قوله ومقوم المقوم الخ) فيكون الفاعل مقوما لمدلول الفعل في التعقل والوجود فيكون حينئذ احتياج الفعل اليه اشد من المفعول به وسائر المفاعيل (قوله كان في عداد جزئه) وان لم يكن جزؤه لكونه كلمة برأسها (قوله يدل على ذلك دلالة ان) اي دلالة برهان ان وهو ما يدل على التصديق بالحكم فقط من غير دلالة على علة وجوده في نفس الامر وههنا كذلك فان اسكان اللام يفيد التصديق بكون الفاعل كاجزاء من غير دلالة على علته في الخارج فا قيل ان معنى قوله يدل على كونه كاجزاء لشدة الاحتياج اسكان اللام فهو علة لتعليل المفعول ليس بشيء (قوله كان السابق دل عليه دلالة لم) اي دلالة برهان لم وهي ما يدل على علة وجود الحكم في نفس الامر والتصديق به معا وههنا كذلك كما لا يخفى (قوله تلك الدلالة) اي دلالة الان فان وضع الاعراب الذي محله آخر الكلمة بعد ضمير الفاعل في صيغة التثنية والجمع المخاطبة يفيد التصديق لكونه كاجزاء من الفعل (قوله اللام للتعليل) او لبيان كونه مدخول اللام علة لما يتعلق به (قوله فنفيد ترتيب العلم الخ) لان التفرع استخراج الفرع من الاصل اعني تحصيل العلم به من العلم بالاصل فكأنه قيل فعلم لاجل العلم بالعلة التي هي الاصل المذكور الجواز والامتناع المذكوران (قوله اول لتعليل الخ) اي كون مدخول الفاء اعني الجواز والامتناع علة لما قبله والاول باعتبار الاستدلال بالجواز والامتناع على الاصل المذكور والثاني باعتبار الوجود في نفس الامر (قوله وان كان ترتيب الخ) لانه اذا كان الاصل تقدم الفاعل على سائر الممولات امتنع لحوق ضمير المفعول بالفاعل المتقدم للزوم الاضمار قبل الذكر (قوله لكنه لا يتوقف) اي ليس الحال انه لو كان الاصل المذكور اتفنى اتفنى الامتناع المذكور (قوله لشوته على تقدير تساويهما) فيه بحث لانه على تقدير التساوي يكون المفعول في مرتبة الفاعل والفاعل متقدم على الضمير المضاف اليه فيكون المفعول ايضا مقدما عليه مرتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر فيصح المثال المذكور على تقدير التساوي وما قيل ان المضاف اليه كاجزاء من المضاف فيكون في مرتبة فعلي تقدير التساوي يكون الضمير والفاعل والمفعول في مرتبة واحدة فلا يتحقق تقدم المرجع على الضمير فيه ان معنى كونه كاجزاء منه انه لا يجوز الفصل بينهما بامر آخر لانه في مرتبة التأخير منه لفظا ورتبة لكونه قيد له (قوله كون الشيء الخ) اي ليس المراد بالتقدم الرتبة ههنا ما هو



المدكور في كتب المعقولات وهو كون الشيء في الترتيب الحسي أو العقلي سابقا على آخره إذا  
ترتب بين الفاعل والمفعول حسا ولا عقلا بل المراد التقدم بالشرف اعني وجود حاله يقتضي  
التقدم في الذكر سواء قدم اولم يقدم ففي العرف يقال له التقدم بالرتبة يقال العالم مقدم على الجاهل  
بالرتبة ( قوله لشدة اقتضاء الفعل الخ ) يعني ان الفاعل والمفعول به في رتبة واحدة في شدة  
اقتضاء الفعل المتعدي اياهما فكما انه يجوز اتصال ضمير الفاعل بالمفعول المتقدم يجوز اتصال  
ضمير المفعول بالفاعل المتقدم والفرق تحكم وفي هذا الاستدلال اشارة الى ان خلافا فلهما انما هو اذا  
كان الضمير متصلا بفاعل مقدم ومر جمعه مفعولا مؤخرا واما اذا كان الضمير متصلا بغير الفاعل  
نحو صاحبها في الدار وكان الضمير المتصل بالفاعل راجعا الى غير المفعول نحو ضرب غلامها  
عندها فيتمتع بالاجماع نص عليه في المعنى ( قوله وفيه انه لا يقتضي الخ ) اي على تقدير تسليم  
تساويهما في شدة اقتضاء الفعل والافعال لكون النسبة الى الفاعل مأخوذة في مفهومه وهاشدة  
اقتضاءه من المفعول به ( قوله انه لا يقتضي تقدمه الخ ) فيه بحث لان ما هو الواجب تقدمه على  
الضمير وهو حاصل على تقدير تساويهما في الرتبة لا تقدمه على الفاعل ( قوله تجوز ذلك ) اي  
الاضمار قبل الذكر مطلقا في الصوزة المذكورة ( قوله مع قولهم في باب الخ ) فانهم يضمرون الفا  
عل في نحو ضربني واكرمني زيد ويلتزمون الاضمار قبل الذكر ( قوله تجوز الاضمار الخ ) فان  
العمدة لشدة الاحتياج اليه وكون الفعل مشعرا به ينساق الذهن اليه فيحتمل فيه الاضمار قبل  
الذكر بخلاف الفضلة ( قوله وقد يقال الخ ) اي في الفرق ههنا وباب التنازع او في بيان الضرورة  
في باب التنازع ( قوله لم يظهر كونه ملغى ) فلا بد من الاضمار بخلاف الاظهار في المثال  
المدكور بأن يقال ضرب غلام زيد زيدا فانه لا مانع منه فلا يحتمل الاضمار فيه من غير ضرورة  
( قوله عوى الكلب الخ ) في التاج العواء بضم العين بانك كرددن سك وكرلوشعال من حد  
ضرب ( قوله اي اذا اتفقت لفظ الاعراب ) اي تلفظه دون تقديره ( قوله مع ان التعميم الخ )  
فيحوز ان يكون ذكر القرينة بعد الاعراب من هذا القبيل فانه للاهتمام بشأن الاعراب لكونه  
قرينة شائعة ذكر او لا ثم عم ( قوله اتصال علامة الفاعل الخ ) يعني ان اتصال التاء التي هي علامة  
تأنيث الفاعل بالوضع قرينة على ان حبل فاعل في المثال المذكور فلا يرد ان الحاق التاء بالفاعل  
كيف يكون قرينة وهي دالة على تأنيث الفاعل بالوضع ( قوله واتصال ضمير الثاني الخ ) فانه  
قرينة على ان الثاني فاعل والا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ( قوله اي بعد الواقعة ) اشار  
بتوصيف الابل الواقعة الى ان الجار والمجرور اعني بشرط قيد اللفظة الا بأن يكون حالها انما هو صفة  
لها وليس قيد القول مفعوله لان توسط الاينهما من احوال الا لا من احوال المفعول ( قوله يعني  
ان التقديم الخ ) لما كان دليل اشتراط التوسط في صورة التقديم غير مذكور في الشرح اظهره  
تعرض المحشي رحمه الله الى ان التقديم الثابت في الاستعمال مشروط بثبوته بشرط توسط

لاذلو قدم الامع تقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين الاوالمستثنى اعنى المفعول بالفاعل وذلك غير جائز فيمنع التقديم فضلا عن ثبوته (قوله لما سيذكره الشارح رحمه الله) من جواز تأخير الفاعل اذا قدم المفعول مع الالعدم انقلاب الحصر المطلوب بحسب الظاهر (قوله الخل بالمقصود) قيد الالتباس بذلك اذلو لم يخل بالمقصود لايحب التحرز عنه بل يجوز الوجهان في اقامته (قوله مع رعاية النظم الطبيعي) اى مع رعاية الترتيب بين الفاعل والمفعول على وجه تقتضيه طبيعة الفاعل وهو تقديمه عليه (قوله ولقائل ان يقول الخ) لك ان تلتزم امتناع التقديم في نحو هذه الصورة وما الدليل على جوازه وان تدخله في ضابط المصنف رحمه الله فان معنى قوله وجب تقديمه انه لا يجوز تقديم المفعول عليه ولا عامله ولذا لم يقيد الشارح رحمه الله ههنا بشرط كون المفعول متأخرا عن الفعل كما قيده به في قوله او كان مضمر امتصلا قال الرضى ويجب تأخير منصوب الفعل عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذلو قلت فيه عيسى ضرب موسى بظن ان المقدم مبتداء انتهى (قوله لا لتباس بالاسمية التى تخل بالمقصود) فانه يجوز ان يكون ضرب مسندا الى ضمير موسى وعيسى مفعولا له فيختل المقصود في قيد الاسمية بالصفة احتراز عن التباسه بالاسمية التى لا تخل بالمقصود بان يكون ضرب مسندا الى عيسى وضمير المفعول العائد الى موسى مخذوف فانه لا يقتضى امتناع التقديم بل حينئذ تكون الجملة ذات وجهين الفعلية والاسمية (قوله اى للزوم خلاف المفروض) يعنى ان الدليل لوجوب التقديم في الصورة الثانية هو لزوم خلاف المفروض على تقدير التأخير لا المناقاة الا ان الشارح رحمه الله اقام دليل الدليل مقامه اختصارا (قوله هذا ظاهر الخ) ذكره الشارح الرضى رحمه الله حيث قال وانما قلت في اول بيان المسئلة اذا ذكرت قبل الاستثناء معمولا لانه اذا كان المعمول عامنا نحو ما ضرب احدا لازيدا فلا يقال ان مضمورية زيدا باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعدا حدثى يمكن ان يضرب زيدا كما كان في ماضى زيدا لا عمر امكن ان يضرب عمر اغير زيد وقد اورد على دعوى ظهور ما كان الفاعل خاصا انه لا يصح في نحو ما خلق على احسن صورة الا يوسف فانه لا يصح فيه ان يقال المقصود جصر خالقيته تعالى في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا غيره وعلى عدم صحته فيما اذا كان عامابانه لا يكاد يوجد مثال صادق فيما اذا كان الفاعل عاماللبداهة كذب حصر ضارية بكل احد في زيد فلا ينهض نقضا على القواعد الادبية فان مدارها على ما يقع في المحاورات وكلا الايرادين خبط اما الاول فلان المثال المفروض ليس بمعناه حصر خالقيته تعالى مطلقا على يوسف حتى يجوز ان يكون يوسف مخلوقا غيره بل خالقيته على احسن صورة فاللزام حينئذ جواز ان يكون يوسف على غير مخلوقيته تعالى على احسن الصور وهو حق فانه له صفات غير احسنية الصورة الا ترى ان معنى قولنا ما ضرب زيد بالسوط الا عمر اقصر ضاربته

بالسوط عليه مع جواز مضروبوته بشئ آخر فالجملة الاصل ان محط الفائدة في الاثبات  
والنفي هو القيد كما تقرر في محله واما الثاني فلان معنى قولنا مضرب احد الازيد انفي الضارية  
لا يدل على سبيل العموم بناء على عموم النكرة في سياق النفي واثبات ضارية واحدهم فان نقص  
النفي بالايقتضى ثبوت الحكم لواحد منهم على سبيل البديل اذ لا عموم للنكرة في الاثبات واذا  
انحصرت ضارية واحدهم في زيد تكون المضروبة ايضا مقصورة عليه اذ لم يبق شئ  
بعده واحده من الاحاد يمكن ان يكون زيد مضروبا له وليس معناه حصر ضارية كل احد في زيد  
حتى يكون كاذبا ( قوله الا ان يكون تابعه ) لكونه في حكم المتبوع ( قوله او معمولا لغير  
عامله ) نحو زلتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا معمولا رأيتك كما ان اذ لم يبق  
معمولا له فليس ضاحكا في حين الاجنبى عن عامله ( قوله او مستثنى منه ) نحو ما جاءني الا زيدا  
احدا ( قوله فكأنه حمل كلامه على ما هو المتفق عليه ) اى اذ لم يكن تقديم المفعول مع الاجازا  
عند الاكثرين فتقييد الشارح رحمه الله وجوب التقديم بقوله بشرط توسط الا بينهما اما محل  
كلام المصنف رحمه الله على وجوب التقديم المتفق بين النحاة اوليانه الى ما ذهب اليه جماعة  
من جواز تقديم المفعول مع الا ( قوله اما عدا كثرهم ) بعضهم جوزوه مطلقا وبعضهم منعه  
مطلقا وبعضهم فصل فقال ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين جاز والافلا  
( قوله وما زلت الخ ) فالذين يبادى الراى مستثنيان مفرغان من الفاعل والظرف المحذوفين  
باداة واحد ( قوله او بان الظرف الخ ) يعنى ان يادى الراى ليس مستثنى من الظرف العام  
المقدر بل هو معمولا لا تبعك ويجوز عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها اذا كان ظرفا لانه يكفيه  
رائحة من الفعل ( قوله عند من لم يجوز الخ ) ولو قيل يجوز ان كرم رجل هذا مضرب غلامها  
لجاز تقديم الفاعل على المفعول لان الفصل بين الوصف والموصوف غير ممتنع بخلاف الصلة  
اذا الاتصال بين الاولين اقل مما بين الآخرين ( قوله مقام الفعل في الدلالة على ما هو المرام )  
قيد بذلك لان القرينة في المثال الذى يأتى مذكورة في السؤال والفعل مقدر في الجواب  
فلا تكون القرينة قائمة مقام الفعل في اللفظ ولا يخفى ان المراد من الفعل معناه والقرينة انما تدل  
عليه بواسطة دلالتها على لفظ الفعل المحذوف ولعل الباعث على ذلك حمل القيام على معناه  
الحقيقى اعنى استادان والصواب جعله مجازا عن الحصول كيلا يحتاج الى هذا التقدير الركيك  
( قوله لا باعث ) فان الباعث على الحذف النكات التى ذكرها علماء المعانى من ضيق المقام  
والاختصار وعدم التصريح بالذكر والتنبيه على فطانة السامع والاحتراز عن العبث في الظاهر  
الى غير ذلك ( قوله فالجواب المنطبق الخ ) لا يخفى ان كون المقصود تعيين الفاعل بمعنى من صدر  
عنه الفعل يقتضى تقدير المستدأ بان يقال هو زيد لا تقدير الفعل فانه يدل على صدور الفعل ايضا  
وهو اشد على المقصود ( قوله لانه هو المقصود في الجملة الاسمية ) اى المقصود في الجملة الاسمية

مقصود على جعل شيء على المبتدأ لا يتجاوز الى ان يكون تعيين المبتدأ فلا يفيد الجملة الاسمية  
تعيين الفاعل وفيه ان اسناد الحدث الى شيء هو المقصود من الجملة الفعلية وصفه وتعيين الفاعل  
مستفاد من ذكره فكلتا الجملتين مستوية الاقدام في عدم كون تعيين الفاعل مقصودا بهما وضعها  
وانفهامه من ذكره فيهما (قوله ولان الفعل موضوع في الكلام ومذكور فيه) ان اردان صيغة  
الفعل مذكورة فيه فسلم لكن لا يفيد لانه على تقدير الخبر ايضا مذكور وان اردانه موضوع  
بطريق الاسناد الى شيء فممنوع لانه مذكور بطريق الحمل (قوله ولان السائل غير متردد  
في الحكم) غير خال الذهن عنه عالم به وتقدير الفعل يفيد نفس الحكم بواسطة الاسناد فلا  
يطابق السؤال معنى لانه سؤال عن تعيين الفاعل (قوله فانه جملة اسمية) قال السيد قدس سره  
الصواب ان قولك من قام جملة اسمية صورة فعلية حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولى لكنه  
لما اريد الاختصار ودل بكلمة واحدة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام انقلب الجملة اسمية في  
الجواب روى التتبع على اصل السؤال وقدين هذا المعنى كما ينبغي في حاشية شرح التلخيص  
فارجع اليها انتهى وفيه بحث لان الاستفهام انما يكون بالفعل اولى اذا كان السؤال عنه بلى الهزة  
فاصل من قام زيد قام ام عمرو ام خالد لكونه سؤال عن تعيين الفاعل لا قام زيد ام عمرو ام خالد  
(قوله يحذف لكثرة الاستعمال) اي ليس بقياسي (قوله والجملة الندائية معترضة) بين الفعل  
ومفعول مالم يسم فاعله فاندته بيان طريق البكاء (قوله فانه منشأ اللباس) اي منشأ اللباس  
الفاعل والتردد فيه (قوله فتزل السبب) اي تزل سبب السؤال وهو لفظ المنى للمفعول منزلة  
المسبب وهو السؤال في جعله قرينة على الفعل المقدر (قوله وحينئذ اربا بالخصوصة خصوصة  
غيره) لان خصوصة الغير موجبة للضرعة لا خصوصته (قوله لان هذا البكاء بكاء فوته الخ)  
اي هذا البكاء المأمور به بكاء فوت يزيد لا بكاء الخصوصة فلا يصح تعليله بها (قوله مع انها الخ)  
اي الخصوصة ليست سببا قريبا للبكاء بل انما كانت سببا للضرعة بخلاف الضرعة فانها سبب  
قريب له (قوله حكاية حال ماضية) لان الاطاحة متقدمة على الاحتباط في الحصول فكان  
مقتضى الظاهر مما اطاحت الطوايح اورد بصيغة المضارع الدال على الحال على سبيل الحكاية  
لتلك الحال الماضية اما بقدر ضها في زمان التكلم او بفرض التكلم نفسه في ذلك الزمان الماضي  
(قوله قد يورد) مستأنفة لبيان نكتة الحكاية (قوله اذا كان الامر هائلا مثلا فانه اذا كان  
غير باقدي يورد ايضا لصورة الحال نحو الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا) (قوله لاستقراره  
الخ) فكأنه حاضر واقع في الحال (قوله بغير علة) بضم العين وسكون اللام والقاف شجر  
سبق في الشتاء تعلق به الابل فتستغنى به حتى يدركها الربيع ويقال له سابقه في هذا الامر اي  
سبق كذا في شمس العلوم (قوله يقال احتبطني فلان) اذا جاءك يطلب معروفك من غير اصره  
اي رحما وقرابة او صهرا ومعروف كذا في الصحاح (قوله على حذف الزوائد) اي حذف

زوائد المزيد من اسم الفاعل وبناءه على صيغة المجرد ثم جمع جمعه ( قوله كايقال اعشب فهو عاسب ) في الصحاح العشب الكلاء الرطب يقال منه بلد عاسب ولا يقال في ماضيه الا اعشبت الاض اذا نبت العشب وبغير عاسب يرعى العشب واعشب القوم اصابوا عسبا وارض معشبة انتهى فالتمثيل في مجرد بناء صيغة اسم الفاعل المجرد عن المزيد لا في عدم مجئ اسم الفاعل على المزيد منه ( قوله مثل ماء دافق ) اي ذى دفق فان الدافق هو الرجل دون الماء ( قوله يقال رياح لواقع الخ ) فيه اشارة الى وجه تأنيث مفردة وهوانه صفة الريح والريح مؤنث واما الملقح الذى هو صفة الفحل من قولهم القح الفحل الناقة فيقال في جمعه ملاقح في الصحاح الملاقح الفحول الواحد ملقح ( قوله ولا يقال ملقحات ) في الصحاح رياح لواقع ولا يقال ملاقح وهو من النوادر وقد قيل الاصل فيه ملقحة ولكنها لا ملقحة الا وهى في نفسها لا لقة كأن الرياح تقحت بخير فاذا انشأت السحاب وفيها خير وصل ذلك اليه ( قوله لانها يمكن الخ ) في التاج المكنانة والمكن كالبردجا يكثر شدن من حد كرم اي امكن في الذهن لان سبب الاختباط الاهلاك والاموال انما هى بواسطة اهلاكلها لحوادث ( قوله وتعلقه يبيكه المقدر الخ ) بأن يكون مفعول تطيح الضمير المحذوف الراجع الى يزيد واما على تقدير كون مفعوله الاموال فقد علم وجه عدم صحته مما تقدم في الخصومة وهوان هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء اهلاكله ( قوله سليقة الشعر ) في الصحاح السليقة اثر النسع في جنب البعير والسليقة الطبيعة يقال فلان يتكلم بالسليقة اي بطبعه لاعن تعلمه ( قوله فائدة ذلك الخ ) لما كان الحذف ثم الاظهار عسبا بحسب بادى الراى تعرض لبيان فائدته دفعا لذلك الابهام ( قوله اوقع ) من الوقوع بمعنى فرو نشستى على ما في التاج ( قوله فانها مع خبرها الخ ) لانها مشعرة بمعنى الثبوت وخبرها بهيئة الماضى فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر ( قوله وذلك ) اي كون ان مع خبرها الماضى مفسر الثبت المحذوف مختص في الاستعمال بما بعد كلمة لو فكلمة لو قرينة على حذف الفعل مطلقا وان مع خبرها قرينة على تعيين المحذوف ( قوله ولو ان ذات سوار لطمتني ) في المذهب السوار دست ابرنجن الجمع اسورة وذات السوار كناية عن الحرية لانه قلما يلبس الاماء السوار في التاج اللطم الضرب على الوجه بباطن الراحة ( قوله ولا يحتمل ان يكون للتمنى ) فلا حاجة له الى الجواب ( قوله واصله ان رجلا الخ ) يحكى ان حاتما اسرى في بلاد عسرة فامرته ام المنزلة ان يفصداة لها وكان من عادة الجاهلية اكل الفصدة في المخمصة فحرقها فقيل له في ذلك فقال هكذا فردى فلطمته جارية بما فعل فقال لو ان ذات سوار لطمتني يعني ولو لطمتني من كانت كفؤ الهان ذلك على ( قوله لانا نفهم الخ ) اي نفهم حين الجواب بنعم نسبة يصح السكوت عليها وكلمة نعم غير صالحة لافادة تلك النسبة لانها حرف ايجاب غير مستقل بالمفهومية كسائر الحروف على ما مر فعنى نعم ايجاب حكم مخصوص لا يفهم ذلك الا عند

ذكر ما يدل عليه وهو الجملة المقدرة بعده فيما نحن فيه (قوله من فيل تجاذبنا الثوب) في ان  
 بناء فاعل من كل احد منهما كان متعديا الى مفعولين تقول نازعته الثوب وجاذبته الثوب  
 فاذا بنى منه تفاعل صار متعديا الى مفعول واحد على ما تقرر في الصرف ان فاعل اذا كان  
 متعديا الى مفعول واحد يكون تفاعل منه لازما نحو تضارب زيد وعمر و اذا كان متعديا  
 الى مفعولين يكون تفاعل منه متعديا الى مفعول واحد (قوله يكون الاخير كالثاني) اي  
 الاخير من الاكثر يكون كالثاني من الاثنين في ان يعمل والبواقي من الاكثر كالاول من الاثنين  
 في اضمار الفاعل و حذف المفعول و اظهاره (قوله والاول هو الاول) اي الاول من الاكثر  
 كالاول من الاثنين في الاعمال (قوله والبواقي كالثاني) في الاضمار كالحذف والاعمال (قوله  
 فلا يجرى فيه التنازع) باختيار اعمال الاول والثاني (قوله سواء اعتبر التنازع) شرط  
 بعضهم في التنازع ان يكون الفعلان متقاومين احترزا من ضرب ضرب زيد اذا التأكيد  
 لا يقاوم المؤكد لكونه تابعا فليس هذان باب التنازع وكذا اذا كان الاسم الفاعل متقدما  
 او متوسطا لان الفعل المتأخر لا يقاوم المتقدم في العمل وبعضهم بمجرد صحة كونه في موقعه  
 معمولا لكل منهما على البدل فاعتبر التنازع في صورة التقدم والتوسط واما التأكيد فلكونه  
 عين المؤكد خرج بقوله الفعلان (قوله اذهو طالب الخ) بخلاف صورة تأخر الاسم عنها  
 فانه حين تحقق الاول المطلوب مفقود وحين تحقق المطلوب المزاحم موجود وكذا الحال  
 في التعليل الثاني (قوله وهو مؤثر الخ) هذا على تقدير تنزيل التأثير الاصطلاحي منزلة  
 اتأثير الحقيقي (قوله لوقوعه) اي لوقوع مدلوله متلبسا بخصوصه من الافراد والتثنية  
 او لعمومه مع قطع النظر عنها كما في حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان منطلقين  
 او منطلقا توجه اليه معنى كلا الفعلين من غير ملاحظة خصوصية الافراد والتثنية وعند  
 اعتبار الخصوصية لا يتوجه اليه الاحدهما (قوله اما بحسب الاصل والطبع) الاصل  
 ما يبنى عليه والادبع السجية التي جبل عليها الانسان والمراد الحالة التي وقع عليها الفعلان  
 كما في قولهم ليوافق الوضع الطبع فالعنى ان توجه الفعلين الى مدلول الاسم اما بحسب  
 ما يبنى عليه تحققهما اي تلفظهما وهو الحالة التي وقعا عليها فانهما لما وقعا على شيء واحد  
 صار ذلك الشيء طرفا لنسبتهما وهذاباء على ان الالفاظ موضوعة للاعيان الخارجية على  
 ما هو المشهور (قوله او بحسب التصور السابق) اي توجه الفعلين بحسب المعنى الى  
 مدلول الاسم اما بحسب تصور معنى الفعلين السابق على تحققهما بمرتبتين وهذاباء على  
 ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية وتحقيقه انه لاشك في ان تركيب الكلمات وتحقيقها  
 على وفق ترتيب المعاني في الذهن فلا بد من تصورها وحضورها في الذهن ثم ان تصور  
 تلك المعاني على نحوين تصور متعلق بتلك المعاني على ما هي عليه في حذاتها مع قطع

النظر عن تعبيرها بالالفاظ وهو الذي لا يختلف باختلاف العبارات وتصور متعلق بها من حيث التعبير عنها بالالفاظ وتدل عليها دلالة اولية وهو يختلف باختلاف العبارات والتصور الاول مقدم على التصور الثاني مبدأه كما ان التصور الثاني مبدأ للتكلم والتنازع بين الفعلين بحسب المعنى انما هو في التصور الاول لعدم تعدد متعلقها فيه لا في التصور الثاني ولا في التعبير لتعدد متعلقها في الحالين (قوله ليتصور النزاع) لان نزاع الفعلين بحسب العمل فرع كون الاسم بخصوصه قابلا للمعمولية كل منهما في ذلك الموقع فاقيل انه لا حاجة الى اعتبار قيد الحثية لادخال المثال المذكور في حد التنازع لان منطلقا ومنطلقين يصح وقوعه معمولا لكل منهما على البديل لان افراده او تثنيته لا يلزم انه حتى يلزم شيء منهما صحة وقوعه معمولا لما ينافيه فخرج عن مظان التحقيق لان المعمولية صفة الكلمة الخصوصية من حيث تركيبها مع عاملها فلا يصح كونه معمولا لكل منهما مع قطع النظر عن الافراد والتثنية (قوله ان منطلقا الخ) هذا على تقدير ان يكون النزاع في منطلقا وعمل فيه حسبني على رأي الكوفية واطهر منطلقين مفعول حسبتهما وعلى تقدير ان يكون النزاع في منطلقين فقط ان منطلقين لا يأتي عن وقوعه معمولا للفعل الاول يأتي عنه افراد مفعوله الاول والتخالف بين مفعوليه (قوله يأتي عن وقوعه معمولا لغير ذلك الفعل) لان المقصلا لا يكون معمولا لا لما يتصل به (قوله فظاهر الفرق بينهما) اي بين منطلقا وبين الضمير المتصل حيث يتصور النزاع في الاول دون الثاني (قوله اي استناره الخ) لما كان الاضمار يطلق في الاصطلاح على ايراد الضمير بارزا كان او مستترا ولا يصح ايراده ههنا لان ايراده بارزا مع الامكن ولا يتوقف ذلك على ان يصح اضمار الا ايضا حملوه على المعنى اللغوي اعني الاستنار (قوله وفيه ان الفاعل الخ) فلا يصح قوله كاستنار الضمير وفيه ايضا ان المدعى نفى الاضمار بالمعنى الاصطلاحي لانه طريق القطع عندهم وهو اعم من الاستنار والدليل انما ينفي صحة الاستنار فلا يتم التقريب (قوله لو كان بدل انما هو) بان يقال ماضرب واكرم الا هو (قوله او كان الواجب الخ) اي كان الواجب عند اضمار الفاعل في احدا الفعلين الاتيان بالضمير الغائب (قوله لكان الامر كذلك) اي يصح قوله استنار الضمير الغائب فان الغائب يستتر في الماضي (قوله فالانصب) اني في بيان امتناع اضماره مع الاتماما قال فالانصب لانه مناقشة في المثال لا تجدي كثير نفع فانه لو ابدل بالضمير الغائب او بالاسم الظاهر اندفعت المناقشة ولانه لو حمل عبارة الشارح رحمه الله على ان المراد بالاضمار التعبير عنه بالضمير النائب عن الانا كما هو طريق القطع عند النزاع في الفاعلية حيث يورد الضمير تابعا عن الاسم الظاهر نحو ضرباني واكرمني الزيدان ولا يورد ذلك الاسم بعينه والمعنى لا يمكن التعبير عن الفاعل الذي هو انا بالضمير مع الا لانه حرف لا يصح التعبير عنه بالضمير فانه مختص بالاسماء ولا بد من الابان يعبر عن المنفصل بالمتصل لفساد المعنى لثم البيان بلا كلفة (قوله لا بعاماله) كضربت او بما هو كجزءه نحو ضربتك (قوله

والا ليس عاملا ولا جزأله فلا يمكن اتصال الضمير مع وجوده (قوله فلانه في صورة المتنازع)  
 اى فلان الضمير المنفصل الذى يؤتى في احد الفعلين للفاعل المتكلم مع الكائن في صورة الفاعل  
 المتنازع فيه متحده معه اذ صيغة الضمير المرفوع المنفصل للتكلم منحصر في انا نحو ما ضرب الا انا  
 وما اكرم الا انا وكل من الفريقين التزموا في قطع التنازع الغاء احد العاملين عن المتنازع فيه الا عند  
 الضرورة ولا يظهر الالغاء الا بالقول بحذف معمول احدهما نحو ضربت واكرم زيد او بابراده  
 ضمير المخالفا في صورة المتنازع فيه تاباعنه كما في ضربنى واكرمنى الزيدان اذ لو ذكر المفعول  
 المظهر لكل منهما نحو ضربت زيدا واكرم زيدا او رد الضمير في صورة المتنازع فيه كان لكل  
 منهما معمول مثل معمول الآخر على السواء فلا يظهر كون احدهما ملغى والآخر معملا ولا شك  
 ان كلا طريقى الالغاء متنفذ فيمكن فيه فلا يمكن القطع بطريق الانفصال ايضا (قوله الا  
 في المفعول الخ) كما في حسبتى وحسبتهما مطلقين الزيد ان منطلقا (قوله وهذا اذا كان الفعلان  
 الخ) اى عدم امكان ظهور قطع التنازع في الضمير المنفصل الواقع بعدهما اذا كانتا متوافقتين  
 في اقتضاء الرفع لا امتناع الحذف والاضمار المخالف للتنازع فيه اما اذا كانتا مختلفتين فتعين القطع  
 بالاضمار المخالف للتنازع فيه وكذا اذا كانتا متوافقتين في اقتضاء النصب فانه يتعين الحذف ولظهوره  
 لم يتعرض له المحشى (قوله ولا يخفى ان عدم الخ) دفع لما يتوهم ظاهرا من انه في بعض التنازع  
 في الضمير المنفصل يمكن قطع التنازع بالحذف او بالاضمار كما عرفت فلا يصح اخراج التنازع  
 في الضمير مطلقا عن قاعدة التنازع بالتقيد بقوله ظاهرا (قوله في بعض صور الضمير) وهو  
 الضمير المتصل والمنفصل المرفوع (قوله في عدم صحة التعميم) اى تعميم الاسم وعدم تخصيصه  
 بالظاهر بأن يقال اذا تنازع الفعلان اسما بعدهما (قوله لانه المناسب) الاظهر ان يقال المصنف  
 رحمه الله بصدد بيان احكام الفاعل والتنازع الذى يكون في الفاعلية وتكون طريق قطعه  
 اضمار الفاعل من احكامه بخلاف مطلق التنازع فانه من احكام الفعلين واما ما ذكره المحشى  
 فبعيد لان مجتث التنازع ليس من تمة الاصل السابق والا لذكره عقيب (قوله لانه يخالف  
 الخ) اى ما يكون في قطعه بطريق اضمار الفاعل يخالف ما يقتضيه الاصل السابق المذكور  
 بقوله والاصل ان يلى الفعل من امتناع نحو ضرب غلامه زيدا على رأى البصرية حيث  
 جوزوا الاضمار قبل الذ كر في الفاعل (قوله ويوافق على رأى الكوفية) فان اضمار الفاعل  
 الثانى مع تأخر مرجعه لفظا لكونه مقدما رتبة بناء على الاصل المذكور (قوله حكم الاسم  
 الظاهر الواقع بعد الا) نحو ما ضرب واكرم الا زيد (قوله حكم الضمير المنفصل) الواقع  
 بعد الا في امتناع قطع التنازع بحيث يظهر الغاء احد العاملين اذا الحذف والاضمار كلاهما غير  
 جائر كما مر في الضمير المنفصل وفي الاظهار لا يظهر الالغاء فلا بد من تخصيص الاسم الظاهر  
 بأن لا يكون واقعا بعد الا لاخرجه (قوله لعل المراد الخ) اى مراد الشارح رحمه الله بقوله



ما يكون طريق قطعه اضممار الفاعل ان يكون طريق قطعه ذلك قياسا وذلك ممكن في الاسم  
الظاهر الواقع بعد الاباراد الضمير المنفصل الراجع الى المتنازع فيه مع الافي احد العاملين نحو  
ما ضرب الالهوا اكرم الازيد فلا حاجة الى التخصيص المذكور لاجراجه (قوله ولا يجاب  
الخ) عن الاعتراض المذكور بانادى ان القضية مهمة اى ندعى ان الاسم الظاهر اذا وقع فيه  
التنازع يكون طريق قطعه اضممار الفاعل ويكفى في صدقها تحقق ذلك الطريق في بعض صور  
التنازع في الاسم الظاهر فلا حاجة الى التخصيص الان كل اسم ظاهر يقع فيه التنازع في  
الفاعلية يكون طريق قطعه الاضممار حتى يرد النقص بالاسم الظاهر الواقع بعد الافتتاح الى  
التخصيص (قوله لكمة المهمة الخ) لتعليل للنفي اى لا يجاب لان المهمة يصحح على تقدير اطلاق  
الاسم عن قيد الظاهر بان يقال اذا تنازع الفعلان اسما ويكون المراد تنازعا يكون طريق قطعه  
الاضمار اذ يكفى في صدقها وجود ذلك الطريق في بعض الاسماء الظواهر فلا حاجة الى التقييد  
بالظاهر لاجراج التنازع الواقع في الضمير (قوله قال الشيخ الرضى) تأييد لما ذكره الشارح  
رحمه الله من امتناع القطع على طريقة غيرهما (قوله اى في مقام الخ) اى في مقام التنازع في  
الوقوع الواقع بعد الا (قوله في مذهبه) وهو اعمال الثاني وحذف الفاعل في الاول تحرزا  
عن لزوم الاضممار قبل الذكر (قوله من باب الحذف) اى حذف الفاعل من الاول (قوله اذ  
لا يستعمل الا كذلك) اى بالحذف (قوله الظاهر الخ) لقربه من الشرط والترتيب اما باعتبار العلم  
او بتأويل فلا يخلو عن هذه الاقسام اذ لا ترتب لتحقيق اقسام الشئ على تحققه اذ تتحققها ما واحد  
حينئذ (قوله ويختار) عطف على الجزاء وقوله فان عملت عطف على قوله واذا تنازع عطف  
الشرطية على الشرطية (قوله وحينئذ يكون الخ) اى اذا جعلته بيا لاقسام التنازع ويكون  
قوله فقد يكون مع ما عطف عليه معترضة بالفاء كما في قوله فاعلم فعل المرء ينفعه (قوله جاز اعمال كل  
منهما) المدلول عليه بقوله ويختار البصريون اعمال الاول والكوفيون الثاني فيقدر قبله ويكون  
يختار معطوفا عليه (قوله في بعض النسخ) اى بالفاء لا يخفى ركازا اجتماع الفاءات الثلاث (قوله  
لانه تنازع) اى التنازع المذكور في المتن تنازع في ظاهر واحد وهذا تنازع في ظاهرين فهو خارج  
عن المقسم ولم يقل فهو خارج عن اقسام التنازع لان وحدة المقسم معتبرة في كل قسمه كما تقر في  
محله وهذه الصورة من اجتماع القسمين لان القيد المحرج اذا كان مذكورا في الكلام لا حاجة الى  
اعتبار قيد مستفاد من خارج على ان اعتبار قيد الوحدة في كل قسمه بما يناقش فيه في محله (قوله  
كأي دل عليه) الظاهر اسقاط لفظة كما (قوله والعامل فيه معنى فعلى ب استفاد الخ) وقال الشارح  
الرضي رحمه الله ان قوله فقد يكون في الفاعلية في قوة فقد يتنازعان في الفاعلية وما ذكره  
المحشى رحمه الله اظهر لعدم الاحتياج الى التأويل (قوله لان العامل نفس الضمير) لان الضمير  
لا يعمل ولورجع الى المصدر (قوله فيكون الخ) متفرع على قوله والعامل فيه معنى فعل وليس

داخلا تحت النفي (قوله فعلى توهى) لا فعل محقق بل متوهم من اسم جامد (قوله لان القسم اقوى اخ) ليس معناه ان القسم في نفسه اقوى في اقتضاء المصدر لما صرح به الرضى ان القسم ضعيف في نفسه لان تأثيره في معنى الجواب اقل من تأثير الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالأثر الذي يتم الكلام بدونه والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيت بل معناه القسم في المثال المذكور لتقدمه على الشرط وصيرورة الشرط متوسطا اقوى في اقتضاء التصدر والتصدر لا يتحقق بدون ما يتصدر عليه فيكون القسم اقوى من اقتضاء الجواب فلا يكون القسم في المثال المذكور في رتبة الشرط في اقتضاء الجواب فلذلك يؤتى بجواب القسم دون الشرط مع قربه منه الا ان الشرط لما كان اقوى في نفسه يجوز ان يأتي بجوابه ايضا كما نص عليه في الرضى بخلاف الفعلين فانهما في مرتبة في اقتضاء المعمول لتأخر المعمول عنهما وترجح الثاني لقربه (قوله اعلم الخ) اشار ببيان الضابط الى فائدة قيد في العمدة والى ان المراد بالتفسير ما يكون مفسرا في الجملة (قوله في جواز الاضمار قبل الذ كر في العمدة) والفضلة نحو قوله تعالى فقضاهن سبع سموات (قوله لان المفسر نص) فامع للالتباس والخيرة في المرجع (قوله لانه قد جاء الخ) يعنى في صورة الحذف الفاعل منتف في اللفظ وفي صورة الاضمار الفاعل موجود لكنه مبهم ازيل اليهامه بما يفسره في الجملة ولا شك ان انتفاء الفاعل في نفسه اشنع من انتفاء تفسيره بحيث لا يحتمل غيره (قوله ظرف) اى باعتبار الاصل فان معنى دون المكان القريب من الشيء نحو جلست دونك وان كان ههنا مستعملا بمعنى التجاوز حالا من فاعل اضمرت اى متجاوزا عن الحذف (قوله قد ينزل منزلة الجوامد) لان المصدر موضوع للحذف الساذج عن النسبة الى الفاعل فيمكن تخليته عن الفاعل لعدم اعتبار النسبة الى الفاعل في مفهومه وان كان لازماله في الخارج فيمكن ذكره بدونه بخلاف الفعل فان النسبة الى الفاعل معتبرة في مفهومه (قوله فليس الخ) قال المصنف رحمه الله في بحث المصدر ولا يلزم ذكر فاعله (قوله فبانها من باب تقدير الفاعل) فتحو ما ضرب وما اكرم الا ان ليس من باب التنازع (قوله لا من باب حذفه نسبيا) وهو المراد بقولنا الفاعل لا يحذف نسبيا (قوله والمحذوف في باب التنازع الخ) ولو كان مقدرا والمقدر كالمذكور لم يتحقق التنازع لوجدان ان لكل منهما معمولا مثل المعمول الآخر (قوله لو كان كذلك) اى محذوف نسبيا (قوله لزم ان يكون الخ) لما في الفصل ان المحذوف على نوعين احدهما ان يحذف لفظا ويراد معنى وتقدير او الثاني ان يجعل نسبيا منسيا كان فعله من جنس الافعال الغير المتعدية كما ينسب الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به واعلم انه لو اريد بالمحذوف ما جعل منسيا في اللفظ ولا يصرح به اصلا اندفع هذا البحث فان المحذوف في التنازع لا يظهر اصلا بخلاف الامثلة المذكورة فانه يجوز الاظهار اما في المثالين الاولين فظاهروا وفي المثالين الاخيرين فاذا كان ما قبل الواو والياء مفتوحا (قوله في مثل ما ضرب

واكرم الاريد) اى فى صورة يكون ما بعد الاسما ظاهرا فانه من باب التنازع الذى يمكن قطعه على طريقة البصريين والكوفيين قياسا على مامر الا ان الاستعمال على الحذف فلو كان المحذوف فيه نسيا لزم وجود الفعل الاول والثانى بلا فاعل واعلم ان هذا البحث انما يتجه لوسلم الجيب كونه من باب التنازع اما لوجعه من قبيل ما ضرب واكرم الا انافى ان كلا منهما من باب تقدير الفاعل على ما فى الرضى من ان المنفصل والظاهر المرفوعين الواقعين بعد الا لا يجوز ان يكونا من باب التنازع على الوجه الذى التزم احدا الفريقين قطعه كما لا يخفى ولعل فى قوله والا قرب اشارة الى ما ذكرنا من وجه اندفاع البحثين المذكورين (قوله فبأنه من عداد المستثنى) خلاصة الاعتذار من الاولين ان المراد بقولنا الفاعل لا يجوز حذفه ان الفاعل اذا كان باقيا على صرافته ولا يكون فيه شائبه الفضلة لا يجوز حذفه وفى المثالين مشابهة للفضلة اما فى الاول فلكونه فى زى المستثنى ولباسه واما فى الثانى فلكونه مدخول الجارزوما وكون فعله كاش الفاعل مستتر فيه وخلاصة الاعتذار عن المثالين الاخيرين انهما اذا خلان فى سدشى مسده (قوله اصله يخالف قول الاضمار) برفع الاول ونصب الثانى اذ لا وجه لتقديم المفعول على الفاعل فعلى هذا اللام الجارة الداخلة لتقوية العمل فى الكسائى داخلة على المفعول وهو الظاهر ان تكون هذه الجملة من احوال الاضمار الذى فيه الكلام صريحنا واللام داخلة على الفضلة كما هو الاصل فحذف الفعل مع الفاعل الايجاز واقيم المصدر مقامه وزيدت اللام فى المفعول لتقوية العمل فصار خلافا لقول الكسائى ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والجملة المقدرة اعتراضية ويجوز ان يقال اصله تخالف الكسائى على صيغة الخطاب خلافا على ان تكون الجملة حالا من فاعل اضمرت ولم ير ضمه المحشى رحمه الله وان كان اقل تقدير الا ان المخالفة صفة القولين بالذات والقائل موصوف بهاتبع (قوله بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم) فى دوران وجود الاعراب معها كدوران وجود الاثر مع المؤثر الحقيقى وانما امتنع توارد المؤثرين الحقيقية للزوم احتياج الاثر الى كل واحد منهما واستغنائه عنه فى حالة واحدة (قوله اتصاله به) بقريته قوله فى الاول فانه ظاهر فى ان الاضمار بمعنى الاستتار وليس كذلك لانه قد يكون بطريق الابرار نحو اكرمى وضربنى الزيد ان فيراد منه الاتصال الذى هو قريب منه (قوله بل يقول بما نقل عنه) من التثريك او بانفصال الضمير عن الاول بايراده بعد الظاهر (قوله او بأن يقول جاز اعمال الثانى فقط) قيد فقط مستفاد من ترتيب الجزاء اعنى اضمرت الفاعل على الشرط كما لا يخفى وعموم الحكم بجميع المواد مستفاد من اطلاقه (قوله شرط استغنى الخ) على رأى البصريين واما عند الكوفيين فالقدم هو الجزاء (قوله بالياء) اى على ان يكون الفاعل الذين يبخلون اذ على تقدير ان يكون فيه ضمير راجع الى الرسول صلى الله عليه وسلم يكون المفعول الاول الذين يبخلون على حذف المضاف اى يخل الذين كما فى تقدير القراءة بالخطاب وقد يجاب عن الاستدلال بالآية

بأنه يجوز أن يكون المفعول الاول ضمير هو راجع الى النحل بأقامة صيغة المرفوع مقام المنصوب ولا خفاء أنه تكلف يناق الاستدلال بظاهر الآية (قوله هي امتناع حذفه) ليس العلة المجوزة مجرد امتناع الحذف بل مع كونه عمدة فانه حيثئذ ينساق الذهن الى كونه مفسرا بما ذكر بعده لا ملخص التفسير كما ينساق الى ضمير الشأن وضمير ربه بسبب كون ما بعده المحض النفسير لجواز الاضمار بعد الذ كر نحو حسبي وحسبت زيدا منطلقاياه (قوله وهو قبيح) ولا سيما اذا صار في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضموا لهما مفعولا في الحقيقة لباب علمت (قوله على المذهب المختار) ولا يجوز ان يقال على الاستعمال المختار لان اعمال الثاني اذا كان مختارا كثير الاستعمال كيف يصح ان يقال فان عملت الاول اضمرت المفعول في الثاني على الاستعمال المختار (قوله على اتفاق الطائفتين) اى البصريون والكوفيون متفقون على كون اضمار المفعول على تقدير اعمال الاول مختارا لان الثاني اقرب الطالبين فاذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان كان الاولى ان يشغل بما يقوم مقامه حتى لا يظن انه ليس بمطلوبه وانه موجه الى غيره (قوله والازم الخ) اى ان لم يحمل على اعمال الثاني بأن يكون كتابيه مفعولا هاؤم زم حذف المفعول في الثاني اعنى افراد افيزم الحمل على الوجه المرجوح اتفاقا فهذه الآية دليل البصرية على اختيار اعمال الثاني وكذلك قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا (قوله اى اضمرت الخ) يعنى ان قوله الا ان يمنع مستثنى بحذف المضاف او يجعل المصدر حينيا كما في آتيك خفوق النجم (قوله اذا لم تلبس) من التلبس (قوله والضمير للاولاد) اى فى كن وكانت للاولاد ففى كانت ارجاع ضميره المفرد الى الجمع (قوله للفرق بينين الاصل والفرع) فان فى الاصل اعنى الآية ارجاع ضمير المفرد الى الجمع ولا شك فى جوازه لتضمن الجمع للمفرد وفى الاصل اعنى ما نحن فيه ارجاع ضمير التثنية الى المفرد والمفرد لا يتضمن التثنية قوله لا يقال لقائل ان يقول (فى نقض دليل الكوفيين يعنى ان استدلالكم بالبيت على اختيار اعمال الاول انما يصح اذا جاز اعمال الاول فيه لكنه غير جائز لاستلزامه حمل البيت على حذف المفعول الثاني وهو وجه مرجوح باتفاق الفريقين كما مر ولذا استدلل البصريون بقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه على اختيار اعمال الثاني حيث لم يقل افراده فاقبل ان اعمال الاول مختار عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثاني او اضمارا بسى او معارضة فى المقدمة اعنى قوله وامرؤ القيس اعمل الاول يعنى دليلك وان دل على اعمال الاول اعنى رفع قليل لكن عندنا ما يفيقه وهو لزوم الحمل على الوجه المرجوح بالاتفاق (قوله لا ناقول الخ) حاصله منع الملازمة المستفادة من قوله والازم حمل كلامه الخ يعنى على تقدير اعمال الاول لا نسلم لزوم الحمل على الوجه المرجوح لان الحذف انما يكون مرجوحا اذا لم تكن الضرورة داعية اليه وههنا ضرورة انكسار الوزن عند الاضمار داعية الى الحذف فاقبل انه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا تكون الضرورة داعية الى حذف المفعول ليس بشئ

لان منعه على تقدير توجه الفعلين واعمال الاول كايديل عليه قضية الملازمة (قوله هذا) اى لزوم الفساد (قوله حاله) من فاعل كفاى (قوله او معترضة) بين كفاى وفاعله لبيان حال الشاعر (قوله او معطوفة على الشرطية) اى مجموع الشرط والجزاء كفاى قوله تعالى اذ جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون (قوله فلا يلزم هذا الفساد) لعدم دخوله تحت لو حتى يصير مثبتا فيلزم ثبوت الطلب المتنافى لعدم السعى وفيه انه على التقديرين الاخيرين لا يكون بين الفعلين التنازعين ارتباط وقد قال فى الغنى انه لا بد من ارتباطهما اما بعاطف او عمل اولهما فى ثانيهما نحو انه كان يقول سفينا او كون ثانيهما جوابا للاول ونحو ذلك ولا يجوز قام قعد زيد (قوله لازوم تقييد الخ) هو يستلزم تقييد الجزاء بتقييد بناء على ان الشرط ايضا قيد كالحال (قوله ينبوع ذلك) اما او العطف فلانه يقتضى مغايرة المعطوف للمعطوف عليه واما الاعتراض وهو ان يؤتى فى اثناء كلامين متصلين بحملة سوى دفع الابهام فى نوبه بحث لانه صرح فى المطول بان قوله تعالى اتخذ الله ابراهيم خليلا اعتراض لا محل له من الاعراب فأنته تأ كيد وجوب اتباع ملتد المدلول بقوله قبله واتبع ملة ابراهيم حنيفا الا يقال ان الاكثر فى الاعتراض ان يحى لغير التأ كيد (قوله وذلك) اى لزوم حل الكلام على التأ كيد (قوله لان نفى السعى مستلزم لنفى الطلب) لم يقل لانه عينه كايديل عليه آخر كلامه لان الاستزاد كاف فى اثبات المقصود فالزيادة عليه زيادة (قوله لان الكفاية) اى كفاية قليل من المال موقوف على ان يكون الطلب لادنى وجه المعيشة ولا يتوقف على الطلب البالغ له كالا يخفى (قوله وجعل تقيض الخ) اى لاستزاده جعل تقيض الشرط جزاء بناء على ان المعطوف على الجزاء جزاء فيكون التقدير لو انما اسعى لادنى معيشة لم اطلب قليل من المال (قوله فلما يدل عليه صريح الشرطية) فان مفادها الكفاية للسعى الذى هو عبارة عن الطلب (قوله يلزم حينئذ) اى اذا قدر مفعول اطلب المجد يلزم عدم صحة الاستدراك لانه عبارة عن حفظ حكم البيان نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه ما بعد لكن وهو يقتضى مغايرة الكلامين اثباتا او نفيا وعلى هذا التقدير يكون مضمون لم اطلب يعينه مضمون لكننا اسعى اعنى ثبوت طلب المجد (قوله قلنا لانسلم الخ) يعنى عدم صحة الاستدراك انما يلزم اذا كان لم اطلب معطوفا على الجزاء اذا خلا تحت لو فيكون مغايرة ثبوت طلب المجد وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون جملة حاله من فاعل كفاى مقيدة لتقييد الكفاية بحال عدم طلب المجد او معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه او معطوفة على مجموع الشرطية وتو على التقدير يكون باقية على معنى السلب مفيدة لعدم طلب المجد فى الزمان الماضى ويكون قوله لكننا استدراكا وحفظا لدخول زمان الحال والاستقبال فى ذلك الحكم المنفى (قوله ولو سلم الخ) اى لو سلم كونه معطوفا على الجزاء مقيدا لثبوت طلب المجد فنقول ان الاستدراك ليس باعتبار اصل الفعل اعنى طلب المجد بل بالنظر الى الوصف بال مؤثر او الاستمرار المستفاد من صيغة المضارع اعنى ولكننا

اسعى هذا ولا يحق ما في الوجهين من التكلف وكذا فيما قيل انه لما ذكر في البيت السابق انه لو كان يسعى في تحصيل المال لادنى معيشة لكفى قليل من المال ولم يطلب الجد فربما توهم متوهم ان سعيه ليس لجد راد في معيشة بل له وللجد فاستدرك بجعله لجد راد الجند والظاهر ان يقال ان لكن ههنا لجد راد التأكيد كما في اوجان في زيدا كرمته لكنه لم يحج فأكدت ما افادته لو من الامتناع كذا في معنى اللبيب والاتقان (قوله المنظور) لانه بيان ماهية الشيء وكشفه عن غير ملاحظة الافراد (قوله اقحم للشاعر بالطرد) اي يكون الحد شاملا لجميع اقراد الحدود فهو وتصريح بما علم ضمنا واحتياطا بناء على انه قد يكون التعريف بالاعم والاخص اذا كان المقصود التميز في الجملة الا فحام در اور دن چیزی در چیزی بعنف (قوله اراد بالعلم شهر او صافد) يعني ان المراد بفعل لفظه فان قلنا بوضع الالفاظ لانفسها ووضعها ضمنا يكون علما لنفسه والمراد منه شهر او صافد اي ماهو موصوف بزيادة الشهرة في الجملة من بين واصفاه فافعل الانفضيل ههنا للزيادة مطلقا كما في قولك الناقص والاشجع اعدا لابي مروان فلا ير دان الوصف المشتهر به فعل الماضي المجهول من الثلاثي الجرد لا الماضي المجهول مطلقا (قوله او اراد الخ) اي على تقدير عدم القول بالوضع الضمني (قوله وقالوا الخ) وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين (قوله مع اختصاره) لعدم الاحتياج حينئذ الى قوله كذلك (قوله للقبية على صحة الخ) بناء على ان المشبه به في الاغاب يكون اقوى من المشبه في وجه الشبه (قوله وان اتفق الكل) اي كل النحاة في امتناع وقوع المفعول معه مقام الفاعل او كل المفاعيل الاربعة المذكورة في الامتناع (قوله ايس من ضروريات الفعل) اذ ب فعل بلا غرض لكونه عبثا كذا في الرضى وفيه بحث حكيمى (قوله وكذا المفعول معه) اي ليس من ضروريات الفعل اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب (قوله ولا يصح السؤال الخ) يعني لو اقيم المفعول له مقام الفاعل يكون الحكم تاما به وكونه جواب لم يقتضى تقدير السؤال قبله فيلزم السؤال قبل تمام الحكم وذا لا يصح (قوله انه ليس جوابا الخ) حتى يقدر السؤال قبله فيلزم المحذور (قوله بالنصب) اي نصب القرآن واقامة عليه مقام الفاعل (قوله وقرآءة ابي جعفر) بنصب قوما واقامة بما كانوا يكسبون مقام الفاعل (قوله على اضممار المصدر) اي تنجى المؤمنين نجية (قوله لبناء الفعل المجهول له) فيه بحث كاذكره الشارح الرضى رحمه الله في بحث المصدر ان صيغة المعلوم مختصة بما قام به الحدث وصيغة المجهول مشتركة بين باقى اللوازم من الزمان المعين والمكان المعين وما وقع عليه والا لآ وغير ذلك وكون اسناده اليه مجازا اتماهو على تقدير قصد النسبة الايقاعية الى غيره كما صرح به في المطول من ان ايقاع الفعل على غير ما حقه ان يوقع عليه مجازا في اقامة غير المفعول به مقام الفاعل لا يلزم قصد ايقاع الفعل عليه بل قد تكون النسبة باقية بعد الاقامة كما كانت قبلها كما في اقامة المفعول به مقام الفاعل فيكون الاسناد حقيقيا وقد لا تكون باقية على حالها

فيكون الاسناد مجازياً بما ذكرنا تبين عدم ظهور الاظهر ايضا وان سماء تحقيقه ليس له حقيقة (قوله اذا دار بين الحقيقة والمجاز) اى يمكن حله على المعنى الحقيقي والمجازى (قوله فالجمل الخ) لان المجاز خلف عن الحقيقة والرجوع الى الخلف انما هو عند تعذر الاصل (قوله لان النكلم الخ) حتى يفيد في اثبات تعيين اقامة المفعول به مقام الفاعل عند وجود غيره (قوله والاظهر الخ) انما قال ذلك لانه يجوز حل قوله والايبصار الخ على هذا بان يقال مراده انه لا يمكن الصيرورة الى المجاز العقلى عند امكان الحقيقة العقلية لوجود ما هو له (قوله ولا يمكن المجاز العقلى لوجود ما هو له) ينتقض بقوله تعالى فهو في عيشة راضية فانه مجاز عقلى مع وجود ما هو له والجواب ان المراد وجود ما هو له من حيث هو كذلك كما فيما نحن فيه فان المفروض انه لا يجوز اقامة غير المفعول به عند وجود المفعول به مع كونه مفعولاً به (قوله قلنا النسبة الخ) لا يخفى ان المعبر في المجاز العقلى مشابهة الغير لما هو له في ملائمة الفعل حيث فسروه باسناد الفعل الى غير ما هو له للملازمة اى لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملائمة الفعل وامام شابهته اياه في نوع الملازمة كما يشعر به بيان الحشى رحمه الله فغير معتبر فيه ولذا لم يتعرضوا لبيان العلاقة في بحث المجاز العقلى (قوله واما النسبة الى الاولين الخ) اى نسبة الفعل الى الزمان والمكان كائن لاجل هذه العلاقة وهو كونهما شبيهين بالمفعول به في المحلّة وتأثير الفعل وان اختلفت جهة المحلّة والتأثير فان محليّة المفعول به باعتبار القبول ومحليتهما باعتبار الظرفية وتأثير الفعل في المفعول به باعتبار الوقوع عليه وتأثيره فيهما باعتبار الوقوع فيهما وهو ايضا نوع تأثير حيث يعرفان تلك الافعال فيقال زمان الضرب ومكان الضرب (قوله لانه اثر الفعل) اى يتعلق به الفعل المطلق فيكون مفعولاً به لمطلق الفعل (قوله هذا التحقيق) اى تحقيق العلاقة بين المفعول به وبين الزمان والمكان والمصدر (قوله يقتضى نقل النسبة الايقاعية الخ) فيه بحث لان اللازم من التحقيق المذكور ان نسبة الفعل المجعول الى سائر المفاعيل بعلاقة كونهما شبيهة بالمفعول به لا كون النسبة اليها ايقاعية وان ذلك انما هو على تقدير قصد التجوز في الاسناد (قوله هذا النقل الخ) اى نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل فيما اذا كان مفعولاً بلا واسطة حرف الجر واما في المفعول بالواسطة فلا نقل لان حرف الجر مانع من اعتبار الوقوع عليه تجوزاً فالربط ههنا حقيقى كما كان قبل الاقامة للمجاز لا يخفى ان الحشى رحمه الله اعترف ههنا بان اسناد الفعل الى غير المفعول به قد يكون حقيقياً فقد انهدم ما سبق من ان استاده الى غيره مطلقاً مجاز عقلى وبان نسبة الفعل اليه لا تقتضى تشبيهه بالمفعول به يجعل الفعل واقعا عليه تجوزاً بل كونه من ملائمة الفعل كلف في النسبة فقدم انهدم التحقيق المذكور والقول بان نسبة الفعل الى غير المفعول به اذا كان مفعولاً بلا واسطة تقتضى نقل النسبة الايقاعية وجعله مفعولاً به تجوزاً بخلاف ما اذا كان مفعولاً بلا واسطة

تحكم (قوله ما ذكرته) من نقل النسبة الايقاعية في المفعول بلا واسطة وعدم النقل في المفعول بالواسطة فينبغي ان يتعين الخ لكون النسبة الى ما هو له والى غيره مجازية ولا يمكن التكلم بالمجاز مع وجود ما هو له وفيه بحث لان مدار الاقامة في مقام الفاعل على اعتناء المتكلم بتعلق الفعل به وكون تعلقه به مقصودا كتعلقه بالفاعل ولا دخل في ذلك لكون النسبة حقيقية او مجازية قال الشارح الرضى رحمه الله كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك مفوض الى اختياره (قوله والتصریح بخلافه) فلا كثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوى الباقي في النيابة كما في المتن وبعضهم رجح الجار والمجرور لانه مفعول به لكن بالواسطة وبعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لكون دلالة الفعل عليه اكثر وبالجملة لم يقل احد بتعيين المفعول بالواسطة (قوله وجب في قيامها الخ) كيلا يحتاج الى اعتبار شبهة بالمفعول به ونقل النسبة الايقاعية فيه انه اذا كان المقصود تعلقها كتعلق المفعول به للبالغة في التعلق لا يمكن دخول الواسطة عليها (قوله في ذلك) اي في دخول الواسطة عليها عند الاقامة (قوله والذا يقع الخ) في شرح الرضى تشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شيء ولا جلس مكانا وزمانا او في موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها (قوله بما سيذكره) من قوله وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة والمقصود تقييده به او بما يؤدى مؤداه كما نيقال فالجميع سواء اذا كان الاسناد اليه مفيد الفائدة متجددة او اذا صح نيابته (قوله بلا واسطة) هذا على تقدير ان يكون القائم مقام الفاعل المجرور على ما حققه السيد الشريف في حاشية الكشف في تفسير قوله تعالى غير المغضوب عليهم والضالين وايدى بان القائم مقام الفاعل اسم ومجموع الجار والمجرور ليس باسم فعنى قوله شبهة بالمفاعيل مجرور شبهة بها وكذا قوله اقيم واما على القول بان القائم مقامه هو المجموع على ما هو ظاهر كلام الكشف حيث قال عليهم في محل الرفع وعبارة الشارح رحمه الله وكلام ابن مالك في التسهيل ويؤيده ما قال ابو على في اللمعة ان الاعراب المحلى مشروط بان لا يكون لذلك المعرب اعراب لفظي فلا يجوز ان يقال في نحو مررت بزید وعمر ان عمر معطوف على محل زيد بل على محل زيد فلا حاجة الى هذا القيد لان مقصود الشارح رحمه الله ان مجموع الجار والمجرور وشبهه بالمفاعيل لفظا في كون كل واحد منهما من متعلقات الفعل ومعنى في ادائه معناها لان المجرور اما مفعول به او فيه اوله ثم المحشى لم يتعرض لبيان غرض الشارح رحمه الله من هذا الكلام مع انه اهم بالذكر ولعل غرضه دفع ماورد الفاضل الهندي من ان قوله في الدار مفعول به بالواسطة عند القوم ومفعول فيه عند المصنف رحمه الله فقد وقع التكرار في مثال المفعول فيه وترك مثال المفعول به بالواسطة وخلاصة الدفع ان التمثيل به باعتبار انه جار ومجرور وشبهه بالمفاعيل باعتبار انه مفعول فيه



ومعنى قوله اقيم مقام الفاعل مثلها انه اقيم في استعمال الفصحاء مقامه مثل المفاعيل والتنصيص  
 لكون اقامته مختلفا فيها ويحتمل ان يكون معنى قوله مثلها انه اذا وجد المفعول به بواسطة مع  
 سائر المفاعيل بواسطة تعين للاقامة وان لم يكن فالجميع سواء لكونه مفعولا به في الحقيقة  
 واقتضاء الفعل اياه اشد اقتضاء نقول مررت بزيد في يوم الجمعة في امام الامير كروور البريد هذا  
 على طريق القياس ولم أجد فيه نقلا (قوله فلا يظهر الخ) لانه يلزم تشبيه الشيء بنفسه ولا فائدة  
 فيه وانما قال لا يظهر لامكان ان يقال ان التشبيه المذكور مبنى على مذهب الجمهور (قوله لكان  
 اخصر) لعدم ذكر الشرائط واظهر للاحتياج الى تفسير الجميع بما سوى المفعول به بما يصح  
 بناؤه (قوله وفيه ان الخ) هذا الاستدراك انما يلزم اذا قيد البواقى بما يصح بناؤه وفسر قوله سواء  
 في جواز وقوعها موقع الفاعل يجوز وقوعها موقعه اذا لم يوجد المفعول به وبامتناع وقوعها  
 موقعه اذا وجد المفعول به اما اذا جرى البواقى والجواز والامتناع على اطلاقه كما هو الظاهر  
 ويكون المعنى وما سوى المفعول به سواء في جواز النيابة وامتناعها فلا يجوز نيابته لارجحان  
 لشيء منها في النيابة وما يمتنع نيابته لارجحان لشيء منها في الامتناع فلا استدراك كما لا يخفى (قوله  
 مع انه اراد التصريح الخ) فلذلك صرح بالشرط كما صرح في قوله واذا وجد المفعول به  
 الخ والا فلا خصر والمفعول به متعين والبواقى سواء (قوله صورة الجراح) فالمفعول  
 بالواسطة اكثر مشابهة بالفاعل من حيث المعنى لكونه مفعولا به والمفعول بلا واسطة اتم مشابهة  
 من حيث اللفظة بقوله الرفع فاستويا في النيابة عنه (قوله حتى يلزم الا يكون الخ) لان استواء ما  
 تصح نيابته في الصحة وما لا تصح نيابته في الامتناع ثابت في جميع الاوقات سواء وجد المفعول به  
 في الكلام او لم يوجد (قوله يجوز) بان يقال اعطى زيد عمر وفلا يتعين اقامة الاول مقام الفاعل  
 (قوله امكن وقوع الحيرة الخ) بسبب معارضة الصلاحية مع الاولوية للتأخير (قوله عطف  
 على قوله الخ) للناسب بين الجملتين في المسند لاعلى قوله مفعول مالم يسم فاعله الخ فهو  
 اعتراض بين المعطوفين لشدة اتصاله بالمعطوف عليه (قوله بيان لحاصل المعنى) اى من الجملة  
 التى يصدق عليها المرفوع هذا فن ابتداء لمجرد كون المجزور بها موصفا انفصل منه الشيء  
 وخرج عنه (قوله لان من للتبعض) لانه يستلزم ان يكون المبتدأ والخبر جزئين من المرفوع  
 وكذلك قوله اى في باب المبتدأ والخبر دفع لما يرد من ان كونه مسندا اليه اصل في المبتدأ ولا دخل  
 للخبر في ذلك قالوا يجب ايراد الضمير وحاصل الدفع ان الكلام على حذف المضاف اى الاصل  
 في هذا النوع من الكلام ان يكون المبتدأ مسندا اليه وكونه مسندا اليه للضرورة وانما لم  
 يحتمل على ان الاصل فيهما ان يكونا مذكورين مع ظهوره لان التلازم متحقق على تقدير حذف  
 احدهما ايضا لكونه مقدرا في الكلام (قوله لاحتمال) بمعنى التحمل والجواز المقابل للامتناع  
 الجامع للوجوب (قوله ههنا) انما قال ههنا لان العامل المعنوى في المضارع تجرده عن الناصب

والجزم او وقوعه موقع الاسم (قوله مع ان الحصر) اي حصر الحد في المحدود والمحدود في الحد (قوله لزوم اطراده وانعكاسه) الاطراد التلازم في الوجود اي كلما وجد الحد وجد المحدود وانعكاس التلازم في الامتناع اي كلما اتفق الحد اتفق المحدود وتجموعهما تحقق المساواة المستلزمة لحصر كل منهما في الآخر (قوله لانه اكتفى الخ) واما تخصيص هذه الصورة بالتصريح فمبجربا لارادة على ما هو مذهب اهل السنة من تخصيص الارادة بنفسها من غير حاجة الى داع (قوله بدلالة صورة التصريح) اي التصريح بالحصر فقيه اشارة الى الجواب عن قوله آتقاع ان الحصر مستفاد الخ وهو ان الحصر وان كان مستفاد امن مقام التعريف بناء على اشتراط المساواة لكنه ليس صريحا فيه لجواز التعريف بالاعم والاختص اذا اريد التمييز عن بعض ماعد المعرفة فأورد ضمير الفصل للتصريح (قوله لان صيغة الفصل الخ) كائن عليه في المطول فقيما نحن فيه تفيد حصر القسمين في الابتداء لاحصر المبتدأ في القسمين حتى يكون رداعلي من جوز قسما آخر اعنى اسم الفعل (قوله ولو سلم) اي كونها لحصر المسند اليه بناء على ما زعم العلامة من انها كائنا تكون لحصر المسند تكون لحصر المسند اليه (قوله فهي لتأكيد) اي ههنا لتأكيد الحصر بناء على ما قالوا امن ان الحصر اذا كان مستفادا من شيء آخر يكون الفصل لجرد التأكيد ههنا كذلك لان المسند اليه اعنى المبتدأ معرف باللام فيفيد حصره في القسمين نحو الحسب هو المال اي لاحسب الا المال (قوله ولو سلم انهاه لاصل الحصر) اي فيما نحن فيه (قوله فنقول الخ) زائد نقول لان هذا البحث من نتائج افكار بخلاف الوجهين السابقين فانهما من لفاضل الهندي (قوله مبدأ عند المصنف) قال المصنف رحمه الله في الايضاح وهذه الاسماء كلها اعنى اسماء الافعال اختلف فيها اهل لها محل من الاعراب او لا فقال قوم لا موضع لها من الاعراب لان معناها معنى ما لا موضع له من الاعراب ولذلك تبنى فوجب ان لا يكون لها موضع من الاعراب وقال غيره بل لها موضع من الاعراب لانها اسماء مركبة وكل اسم مركب فلا بد له من الاعراب اذ علة الاعراب التركيب وقد وجد وما ذكر من علة البناء لا يوجب ان لا يكون له موضع من الاعراب كجميع الاسماء المبنية فاننا نحكم بان لها موضعا من الاعراب وان كان مبنية على اختلاف وجوه الاعراب وموضعها عند هؤلا رفع بالابتداء لانه وما بعده اسمان مجرذان من العوامل اللفظية اسندا ولهما الى الآخر كقولك اقامت ازيدان وكونه واقعا موقع الفعل لا يمنع الاعراب الا ترى الى اقامت فانه وان كان واقعا موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء نعم بنى لوقوعه موقع المبني وهذا هو الوجه انتهى (قوله فكيف يصح الحصر) اي حصر المبتدأ في القسمين (قوله ليصح التعريف) اي لا يكون التعريف بالاختص (قوله ولا يخفى) اذا كان المراد حصر المبتدأ المتفق عليه لا يكون الحصر المستفاد من ضمير الفصل او التعريف لارد على من زعم ان اسم الفعل مبدأ لان المحصور المبتدأ

المتفق عليه واسم الفعل ليس كذلك (قوله لم يرد الخ) بل اراد به ما يقابل الفعل والحرف ومقابلته بالصفة باعتبار تقييده بكونه مسندا اليه والصفة بكونها رافعة لظاهر (قوله مثل ضارب الخ) فانه لم يرد به لفظ ضارب كافي ضرب فعل ماض حتى يقال انه اسم لكونه علما لنفسه اذا المحمول على زيد ضارب من حيث دلالاته على معناه الوضعي فهو صفة مجردة عن العوامل اللفظية مسندا اليه وانما وقع البتداء نكرة لخصصه بالصفة (قوله وتأويلا) اي ليس التقدير بمعنى التقدير في الكلام بان يكون محذوف (قوله وسواء عليهم) فانه بتأويل انذاره وعدمه سيات (قوله يعني ان العبارة الخ) اي قوله المجرد عن العوامل اللفظية وان كانت ظاهرة في سلب التعموم اي السلب داخل على الايجاب الكلي بناء على ان التجريد عدم الوجود والجمع المعرف اذا لم يكن هناك عهد للاستغراق بمعنى كل فرد فالعنى الذى لم يوجد فيه كل عامل لفظي (قوله لكن المراد عموم السلب) اي لا يوجد فيه شئ من العوامل اللفظية (قوله ان اللام ابطلت معنى الجمعية الخ) بناء على ان الجمع المعرف اذا لم يمكن حمله على الاستغراق يجعل مجازا عن الجنس كافي قوله تعالى لا يحل لك النساء وههنا كذلك اذا فائدة في نفى دخول كل عامل لفظي لعدم امكانه (قوله وان كان اعم) لانه قد يتحقق في ضمن السلب الكلي وفي ضمن الايجاب لبعض والسلب عن بعض (قوله بقرينة المقام) فان البتداء ما لا يوجد فيه عامل لفظي اصلا (قوله واما القول الخ) اي القول في بيان ارادة عموم السلب من قوله المجرد عن العوامل بان عبارة المتن ان حلت على العدول بان جعل النفي المستفاد من قوله المجرد جزء من المحمول ويكون الحكم بطريق الايجاب افاد عموم السلب لعدم دخول العموم تحت النفي وكون كل فرد فرد من العوامل اللفظية محكوما عليه بالمحمول العدمي كافي قولنا كل انسان لم يقيم بخلاف ما اذا حلت على السلب فانه حينئذ يكون العموم داخلا تحت النفي فيفيد سلب العموم كافي قولنا لم يقيم كل انسان (قوله فغير ظاهر) لان الحمل على العدول في صورة تقديم النفي على المسور بكل وما يؤدى معناه بعيد ولذا فرق ابن مالك في كل انسان لم يقيم ولم يقيم كل انسان بان الاول للعموم السلب والثاني لسلب العموم (قوله لان الذهن الخ) فالحمل عليه تخصيص بلا تخصص لا يجوز الحمل عليه سيما في مقام التعريف (قوله لان الظاهر الخ) لان المطلق ينصرف الى الكامل (قوله كالمعموم) لعدم افادته معنى زائدا (قوله اعم من ان يكون الخ) فهو يحسب مجرد حكما وان لم يكن مجرد حقيقة (قوله ان قلت ينبغي الخ) اي ينبغي على هذا التعريف ان لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم ان نحو ان زيد انما يطلق وعمر ومع ان المصنف رحمه الله جوزه وذلك لان الجواز المذكور مبنى على كون اسم ان مرفوعا بالابتداء وهو وجوده ليس بمبتدأ بالمعنى المذكور لعدم تجرده عن العوامل اللفظية نعم يصح ذلك على رأى من قال انه معطوف على محل ان مع اسمها (قوله

لعل ذلك الجواز ) يعنى انه مبنى على توهم رفع اسم ان باعتبار انه كان مبتداً قبل دخول  
ان ولا يخفى انه تكلف ولو كان مجرد توهم انه كان مبتداً كافياً لجاز العطف على محل اسم ان  
المفتوحة ايضاً ( قوله ولا يحجب الخ ) هذا الجواب من الشارح الرضى وحاصله ان ان لعدم  
تغييره معنى الجملة كان كالحرف الزائد فدخل ان كالدخول فبقى مرفوعاً كما كان لكن محلاً  
لاشتغال لفظه بالنصب ( قوله فلدخول اسمها الخ ) فيه بحث لانه ان اراد دخولها فيه باعتبار  
المحل فسلم وان اراد دخولها فيه باعتبار اللفظ فممنوع لعدم تجرده عن العوامل اللفظية لفظاً  
مع انها مغيرة لمعنى الجملة بالنفي فلا يكون اسمها مجرداً عن العوامل اللفظية لاحقيقة ولا حكماً فلا  
يكون اسمها مرفوعاً بالابتداء محلاً ( قوله لان القضية سالبة ) اى القضية المركبة من اسم  
لا وخبرها نحو لا غلام رجل فى دار قضية سالبة معناها سلب نسبة الخبر عن اسمها  
وليس كلمة لاجزء من دخولها بخبر اعنه حتى يكون المجموع فى محل الابتداء وايضاً يخرج  
هذا المركب عن التعريف بقيد الاسم لعدم كون المجموع اسماً ( قوله اشار به الخ ) اى  
بالتعين بالقسم فان القسم يقتضى وجود المقسم المشترك بين القسمين ( قوله مشترك معنوى )  
يدل على هذا جعلهم الابتداء عاملاً فى كلا النوعين وتفسيره بتجريد الاسم عن العوامل  
اللفظية لاسناد شىء اليه او لاسناده الى شىء ان قلت فلم لم يفسر المصنف المبتداً بالمعنى  
المشترك بينهما قلت تنبيه القسمين بخصوص صهما لاحتصاص كل منهما باحكام مختلفة ( قوله  
كما ذهب اليه الخ ) حيث قال المبتداً اسم مشترك بين هئتين فلا يمكن جمعهما فى حد واحد  
والا لزم استعمال اللفظ المشترك وهو لفظة المبتداً فى قوله فالقالب المبتداً هو الاسم المجرد ( قوله وبن  
قال انها لمنع الخلوا الخ ) قال القاضى فى حواشيه كلمة اول تقسيم المحدود دون الحد حيث يتناول  
صدر الحد وهو قوله الاسم كلا القسمين مانعة الخلود دون الجمع فليست لاشك او التشكيك  
فلا ينافى التعريف انتهى مقصوده دفع سؤال مقدر وهو انه اذا كان الاسم متناولاً للقسمين  
كيف يصح عطف الصفة عليه بكلمة او بانه لمنع الخلود دون الجمع يعنى ان كلمة او بالنظر الى نفس  
مفهوم العطف والمعطوف عليه من غير اعتبار القيود الباقية معهما لمنع الخلو فيجوز اجتماع اصلفة  
بالاسم واندر اجها تحتها وهذا لا ينافى كونها للانفصال الحقيقى بعد اعتبار القيود معهما فاندفع  
اعتراض المحشى رحمه الله ( قوله لان استحالة الخ ) لان القسم الاول يكون ابداً مسنداً اليه  
والثانى مسنداً الى شىء الواحد بالنسبة الى الشىء الواحد يمنع ان يكون مسنداً ومسنداً اليه  
( قوله فاو ثبت ) اشار بكلمة لو الى عدم ثبوت قطع المذهب اليه المصنف من كون اسم الفعل مبتداً  
( قوله كان بالاستقراء ) اى تتبعنا ما وجدنا فى كلام العرب مسنداً سوى هذين القسمين ( قوله لصدق  
التعريف عليه ) فانه صفة واقعة بعد الف الاستفهام رافعة لظاهر ( قوله كما ذكرناه ) من اب هذا  
القسم من المبتداً ثبت ضرورة ولا ضرورة فى هذا المثال ( قوله على ذلك ) اى التقييد المذكور  
( قوله فيدخل انما وغيره ) نحو انما قائم الزايد ان بالنظر الى حذف الحرف وهل وغيرها بالنظر

الى حذف الالف (قوله من كلمات الاستفهام) نحو اين جالس انخول ومتى ذاهب زيد وكيف  
 مصبح انت وكم جالس زيد وايان ذاهب عمرو (قوله للاصالة) اى لكونه اصلا فى الاستفهام  
 (قوله لا يناسب مقام التعريف) لان المقصود منه كشف المابهية وايضا حيا حيث لا يورهم  
 خلاف المقصود نعم ذلك الا كتفاء صحيح فى الخطابات والمحاورات (قوله على ان من مفعول  
 لضارب) وحينئذ يصح كونه مبتداء وزيد فاعله سادامسد الجبر ومن مفعوله قدم لتضمنه  
 معنى الاستفهام (قوله او من باب عموم المجاز) وهو ان يراد باللفظ معنى مجازى يكون المعنى  
 الحقيقى داخل فيه فالمراد بالظاهر ههنا الملفوظ سواء كان مظهر او مضمرا (قوله ولان تريد  
 الخ) لا يخفى ان المعنى اللغوى معنى مجازى بالنسبة الى اهل الاصطلاح فهو ايضا ارادة للمعنى  
 المجازى الشامل للمعنى الحقيقى الان طريقة الارادة مختلفة فان عموم المجاز مبنى على اعتبار  
 العلاقة بين المعنى الاصطلاحى والمجازى الشامل له سواء كان معنى لغويا ولا الثانى موقوف  
 على تحقق الوضع اللغوى سواء وجد المعنى الاصطلاحى اولا (قوله لم لم يحتجوا بالخ)  
 فجوزوا كون زيد مبتدأ مع تأخير مؤلم يعينوا كونه فاعلا وبما ذكرنا ظاهر ضعف ما قيل انه  
 لضرورة فى تقديم الخبر فى زيد قائم حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفى اقامته يد يجب  
 تقديم قائم لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به اذا المشتل على الاستفهام يجب تقديمه لان  
 كون تقديم قائم ضرورى يقتضى تجوز كون زيد مبتداء ولم يعين كونه فاعلا (قوله ليس الا  
 فيما اذا كان الخ) فانه حينئذ لا يلتبس احدا الوجهين بالآخر ولا يخفى به (قوله ليس الا فيما  
 اذا كان الخ) فان احدا الوجهين لتبادره الى الذهن بوجوب التباس الوجه الآخر واختفاء  
 المحل لفهمه اقول ما ذكره المجيب من ضابط الالتباس وجواز الامر من منقوض بنحو امرؤ  
 ونفسه فانه جوز فيه الامر مع الاصل فى الواو العطف وبالجوهر المذكورة فى التفسير فانهم  
 يجوزون الوجوه المتعددة فى نظم القرآن بعضها راجحة وبعضها مرجوحة على ما لا يخفى على  
 الناظر فيها فالوجه ان جواز الامر من فيما اذا كان مؤدى الوجهين واحدا والالتباس فيما اذا كان  
 مؤدى الوجهين مختلفا (قوله لانه ليس من فوعا الخ) فان المضارع مرفوع لكن لا بمعنى ما اشتل  
 على علم الفاعلية بل بمعنى اشتماله على حركة الرفع لكن ردوفيه ان المرفوع صفة مبهمه يحتاج الى  
 اعتبار الموصوف ليكون الجنس مذكورا ولذا فسر الشارح رحمه الله الموصوف فى قوله ما  
 اشتل بالاسم وما قيل ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر ليعرف فيرفع فى تعريفه دور قد  
 فوع بان هذا الحكم معلوم من قوله فاعلمها المبتدأ والخبر قبل التعريف فليس هذا الحكم مما يعرف  
 من التعريف (قوله وهذا الوجه اسم) اى تقدير المرفوع اسم من تقدير الاسم لعدم ورود البحث  
 المذكور عليه لكن تقدير الاسم اظهر لا طراده قال الرضى فى قوله فالمرتب المرتب الذى الخ هذا  
 حدمعرب الاسم لا مطلق العرب لانه فى قسمة الاسماء فلا تترك الاقسامها فكأنه قال الاسم العرب

من الاسم المركب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في ضنف الاسم ( قوله وهو ما اذا كان مركبا ) امتزاجيا اما من حرف واسم نحو زيد لا عادل ولا جائر او من فعل وحرف نحو زيد ما كل وما شرب او من اسمين نحو هذا خمسة عشر لان المركب الاضافي نحو هذا غلام زيد او التوصيفي نحو زيد رجل فاضل الخبر فيه هو الجزء الاول وهو اسم والمركب الاسنادي خارج عن هذا التعريف عند الشارح رحمه الله كما سيصرح به ( قوله او لفظا الخ ) فانه حينئذ ليس اسما لعدم اعتبار الوضع فيه لمعنى ولذا اورد المثال بالهمل ( قوله او حكما ) بان يصلح وضع الاسم موضعه ( قوله المثال المذكور ) اى يضرب في يضرب زيد مع ان الشارح رحمه الله اخرجه بقيد الاسم ( قوله والجملة ايضا ) فان قوله انما يضرب في قوة زيد ضارب ( قوله مع انه مصرح بخلافه ) اى الشارح رحمه الله مصرح بعدم دخول الجملة في التعريف كما سيحكي في شرح قوله والخبر قد يكون جملة ( قوله ليس بمعنى هو هو ) بل بمعنى القيام والاتصاف ( قوله وربط الاسم الذي اقيم مقامه ) نحو ضارب زيد على ان يكون ضارب خبر زيد ( قوله الى زيد بمعنى هو هو ) فان الضارب هو زيد في الوجود ( قوله نعم بقي امر الجملة ) فان اسناد الجملة الى المبتدأ في نحو زيد يضرب ليس كاسناد الفعل الى الفاعل لعدم قيام مضمون الجملة بالمبتدأ فهو بمعنى هو هو تأويل ضارب اذا اسناد منحصر في القسمين ( قوله لفظا بعد واحدا ) والجملة لاتعدل لفظا واحدا وان صح التعبير عنه بالاسم ( قوله متعلقة بالايقاع المضمن الخ ) التضمن في الاصطلاح ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معناه معنى فعل آخر يدل عليه بذكر شئ من تعلقات الآخر او بحذف متعلقات الاول ولا يخفى عدم صحته ههنا اذ لم يعتبر مع الاسناد معنى الايقاع بل جعل الايقاع مسندا الى الاسناد ولانه لم يدل على الايقاع بذكر شئ من متعلقاته فان الايقاع المتعدى الى المفعول الثاني بالباء معناه الحمل وفي شمس العلوم يقال اوقع فلان بفلان ما يكره اى حمله عليه وفي التاج الايقاع افكندن وشي خون كردن وهذا يعدى بالباء فالمراد التضمن معناه اللغوي يعنى ان الضمير المستتر في قوله المسند راجع الى مصدره تأويله بما يوقع كما في قولهم قد حيل بين العير والزوان والباء متعلقة بالايقاع المفهوم ضمنا على انها السببية وكون الخبر سببا لايقاع الاسناد بناء على انه المقصود بالذات من الجملة وهو محط الفائدة ( قوله لانه بنفسه يتعلق بالسند ) اى الاسناد لكونه متعديا يتعلق بلا واسطة بحرف الجز بالمفعول به اعنى المسند فلا حاجة في تعلقه به الى الباء بل الواجب المسند باستتار الضمير الراجع الى الموصول ( قوله ان لا يشبه الخ ) اى بحسب اللفظ وان كان المعنى مختلفا فان المذكور في تعريف المبتدأ ليس فيه ضمير بل الجار والمجرور قائم مقام الفاعل اى الذى اسند اليه والمذكور في تعريف الخبر فيه ضمير راجع الى الالف واللام الموصول اى الذى اسند الى المبتدأ ( قوله وحينئذ يظهر ) اى حين جعل الباء معنى الى يظهر لا يراد قوله به فائدة وهو اخراج يضرب

في يضرب زيد وفي زيد يضرب (قوله قد بينا وجه عدم الاحتياج اليه) وهو ان المراد المرفوع  
المجرد ويضرب ليس مرفوعا بالمعنى المذكور (قوله لكن فيه الخ) يعني باعتبار الاسناد الى  
المبتدأ وان صار التعريف مانعا لكنه صار غير جامع (قوله لا الى المبتدأ) اذ الشئ الواحد  
لا يسند الى شيئين (قوله مع انه خبر) ولذا اعرب بالرفع على الخبرية (قوله اللهم الا ان يقال الخ)  
اي لا نسلم ان ضارب خبر حتى يخل بل الخبر المجموع كما في زيد قام (قوله لكن لما لم يكن الخ) دفع  
للتوهم الناشئ من السابق اي اذا كان الخبر هو المجموع فلم اعرب ضارب بالرفع وانما لم يكن  
المجموع قابلا للاعراب لكون الجزء الثاني الذي هو آخر المجموع مشغولا باعراب الفاعلية (قوله  
اجرى الاعراب على الجزء القابل) للاعراب بخلاف ما اذا كان الخبر جملة فانه لا يمكن اجراء  
الاعراب على شئ من جزئيه لا شغاله بالحركة الاعرابية او البناءية في الضرورة جعل المجموع  
في محل الرفع مع ان فاعل الصفة في حكم عدم تشييدها بالخالي لعدم تغيرها في حال التكلم  
والخطاب والغيبة نحو انا ضارب وانت ضارب وزيد ضارب (قوله او يقال المراد الخ) منع  
لقوله لا الى المبتدأ يعني لا نسلم ان ضارب ليس مسندا الى المبتدأ لأن المراد بالاسناد في قولنا المسند  
الى المبتدأ المعنى الاعم الشامل للاقسام الثلاثة فيكون الاسناد الى الفاعل الذي هو ضمير المبتدأ  
او متعلقه اسنادا الى المبتدأ (قوله وفيه نظر الخ) ليس المقصود من النظر ايراد النقض على  
التعريف بضارب بعد تميم الاسناد بأن يقال ضارب خبر مع انه ليس مسندا الى شئ اصلا اما  
الى المبتدأ فظاهر لانتهاء النسبة اليه واما الى فاعله فلعدم كون النسبة تامة لانه حينئذ  
لا اختصاص للنقض بارادة الاسناد الى المبتدأ بل هو وارد على قيد المسند في التعريف بل  
مقصوده ترتيب الجواب الثاني فان فيه اعترافا بان ضاربا مسند الى المبتدأ باعتبار الاسناد  
الى فاعله وذلك فاسد اذ ضارب لم يسند الى شئ صلافا لجواب منع كونه خبرا ولا نسلم  
اسناده الى الفاعل وجعل اسناده الى المبتدأ (قوله لان الاسناد هو النسبة التامة) قيل جعل  
الاسناد في تعريف الفاعل بمعنى النسبة مطلقا وفي تعريف الخبر بمعنى النسبة التامة تكلف  
والجواب ان الاسناد حقيقة في النسبة التامة فالجمل عليه واجب مالم يصرف صار وفي  
تعريف الفاعل عطف او شبه صارف عنه فلذا جل على المعنى المجازي (قوله عدمي) اي  
معدوم لدخول السلب في مفهومه (قوله فلا يؤثر) لان التأثير صفة ثبوتية فلا يتصف به  
العدمي ولا يؤثر في الوجود الذي هو الاعراب اذ الوجودي لا يكون اثر العدمي (قوله  
او تقدير) كما في صورة التبدل لفظا (قوله علامات لتأثير المتكلم) فالمؤثر في الاعراب هو  
المتكلم والعوامل علامات يفهم منها تأثيره في الاعراب المخصوص (قوله يجوز ان يكون  
علامة) لشيء بخصوصه (قوله امر اعتباري) اي غير موجود في الخارج (قوله كما في القسم  
الثاني من المبتدأ) الظاهر تركه كما في الموضوعين لانحصاره فيهما فان قيل تعريف الابتداء يوجد  
في الخبر ايضا قلت لا لان قولنا تجريد الاسم ليسند الى شئ او يسند اليه شئ يشعر بتقديم ذلك

الاسم على الشيء المسند والمُسند اليه حيث جعل اسناده الى شيء او اسناد شيء اليه غاية التجريد  
ولذلك قال ابو علي الفارسي في دفع لزوم كون العدمي مؤثرا ان المراد من التجريد كونه اول لثان  
وذلك الثاني حديث عنه كما في العباب والظاهر تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى فاعله  
او ليسند الخبر اليه كما في العباب (قوله ليخرج) عنه التجريد للعد فان الاسماء المعدودة مجردة عن  
العوامل اللفظية لكن لا للاسناد (قوله لطلبه لهما على السواء) فان التجريد للاسناد يقتضي  
المُسند اليه والمُسند وفيه انه لو كان اقتضاؤه لهما على السواء لزم ان يكون الجزء الثاني في القسم  
الثاني مرفوعا بالعامل المعنوي على الخبرية مع انه مرفوع بالعامل اللفظي على الفاعلية ولذا  
قالوا انه مبتدأ لخبر له لقيام الفاعل مقامه (قوله هذا الوجه قوي الخ) وذلك لاقضاء كل  
واحد منهما صاحبه اذ لا يكون احدهما كلا ما يدون انضمام الآخر اليه وقالوا ولا يمنع ان يكون  
كل واحد منهما املا ومعمولا لكثرة نظائره نحو قوله تعالى ايا ما تدعو افله الاسماء الحسنى نصب  
اي ابتدعوا او جزم تدعوا بآيا (قوله وهناك قولان آخران) في الرضي قال بعضهم المبتدأ الاول  
يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين المبتدأ الاول يرتفع  
بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا (قوله غالبا) متعلق بقوله  
والخبر حال من احوالها وقيد الحيشية معتبر في الحكمين اي المبتدأ من حيث انه مبتدأ ذات والخبر  
من حيث انه خبر حال من احوالها لان المبتدأ في كلام بصير خبر افي كلام آخر واعلم انه ذكر السيد  
قدس سره في حاشية شرح التلخيص في بحث هل ان الذات قد يراد به الحقيقة وقد يراد به مقام  
بذاته وقد يراد به المستقل بالمفهومية ولا شك في عدم صحة اداة المعنيين الاخيرين ههنا فالمراد به  
المعنى الاول فان اريد بالحقيقة الماهية فلا خفاء في كون كل مبتدأ ذاتا وان اريد به الماهية الموجودة  
في الخارج فباعث ان الغالب الحكم على الحقائق الخارجية (قوله فلا يراد بالنقض الخ) كان الخبر  
ههنا ذات شخصية كما ان المبتدأ كذلك اذ المقصود بالحكم باتحاد المطلق المعهود بالذات المشخصة  
المسماة بزيد فا قيل ان الخبر ههنا مؤول بالمسمى بزيد فيكون حالا عقول عن المقصود من الكلام  
(قوله اجيب الخ) خلاصته ان الدليل المذكور وان كان مقتضيا اصالة التقديم في الفاعل لكن  
عارضه دليل آخر اقوى منه وهو كونه عاملا او احتياج الفعل الى الاسم (قوله وانما اعتبر الامر  
اللفظي) وهو كونه عاملا دون الامر المعنوي اعني كونه ذاتا (قوله والاعتبار بالطاري الخ)  
لان المطر وعلية كالشريعة المنسوخة بالقياس الى الطاري والطاري كالناسخ له (قوله  
اشار بطريق الاستعارة) اي اشار بكلمة ثمه الموضوع للكان المشار اليه الى الحكم السابق  
وهو ان الاصل في المبتدأ التقديم باعتبار تشبيهه بالمكانى باعتبار استخراج شيء منه كما يستخرج  
الشيء من المكان (قوله لو جوب تأخيره) لكون تقديم الخبر معكها الابتدائية (قوله اختلفوا  
الخ) في المعنى لم يجوزوه الكوفيون واجازه البصريون وما ذكره المحشي من تخصيص الاخفش



موافق لما في التسهيل وظاهره ان بقية البصريين ينعون ذلك (قوله في جواز في داره قيام زيد) اي في مثال يكون الضمير في الخبر المتقدم واجعا الى ما يضاف اليه المبتدأ (قوله وفيه جاء الخ) يعني ان السماع شاهد لما جوزه الاخفش ودرج الميت طيه وتلقيفه بدال مهملة مفتوحة وراء ساكنة فجيم (قوله مع انه المناسب الخ) يعني ان المناسب للنظم ان يذكر مواضع لزوم التقديم (قوله لئلا يلزم الانتشار الخ) اي لرعاية المناسبة بين الاصول الثلاثة قيل عدم لزوم الانتشار يحصل من تأخير هذا الاصل عن الاصلين الاخيرين وذكر مواضع لزوم التقديم بعده والجواب ان اصالة التقديم لكونها متعلقة بالمبتدأ والخبر معا حق ان يذكر بعد تعريفهما بخلاف تعريف المبتدأ وافر الخبر ولئلا يلزم تقديم المبني على المبني عليه لان من جملة مواضع لزوم تقديم الخبر ان يكون محتملا لخوفي الدار رجل فانه مبني على ان المبتدأ لا يكون نكرة غير مخصصة (قوله ابتداء ما) وهو ابتداء الحكم على الدليل فانه لاستفادة منه كانه مبني عليه (قوله القول الخ) يعني الخصر المستفاد من قوله انما هو الحكم على الامور المعنية يقتضي القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مطلوب دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من النكرة مع ان الفرق غير ظاهر لان الفرق بينهما ليس الا اعتبار الحضور في ذهن السامع في الاول دون الثاني وهذا لا يؤثر في الفرق المذكور (قوله اذا كانت مستفادة من المنكر) ولو لم يجز افلا يراد ان المنكر موضوع لفرد المنتشر فكيف تستفاد الطبيعة منه على انه نص في المفتاح على ان المصادر لا تدل الاعلى الحقيقة المتحدة والفرق بين معرفتها ونكرتها باعتبار الدلالة على الحضور وعدمها (قوله لفظه ما زائدة الخ) اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام وتأكيد التنكير قال بعضهم اسم فعلى قوله مثلاما مثل اي مثل وقال بعضهم زائدة فتكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء وايضا زيادتها ثبتت في نحو فمجازة ووصفيتها لم تثبت فالجمل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى كذا في الرضى وفائدتها ههنا التنويع نحو اضرب ضربا ما (قوله لما كان التخصيص مخصصا الخ) كما يشعر به كلام المتن حيث اورده من كل نوع من التخصيص مثالا ولو كان غرضه مجرد التمثيل لا كتمثيل مثال واحد اللهم الا ان يقال نكر امثلة الانواع الغالبة الوقوع (قوله واحتمالاتها) فسر اشتراك النكرة بالاحتمال اذ لا اشتراك فيها لفظيا ولا مغنويا بل لكونها موضوعات لفرد ما يحتمل على سبيل البديل لكل واحد من الافراد (قوله او يرتفع) فقوله يقل ذكر لما هو الواجب (قوله التخصيص الفردي) اي ما يصير به النوع فردا <sup>صح</sup> لا ابتداء له لصيرورة النكرة بسببه كالعرف في كون الحكم على معين (قوله واما التخصيص) اي ما يصير به الجنس نوعا كالبعد صار بسبب صفة الايمان نوعا (قوله الا ان يفرق الخ) بان الاول <sup>صح</sup> لكون المحض به حاضر في ذهن السامع على وجه يقل اشتراكه فيكون الحكم مقيدا بخلاف الثاني فانه لا يحضر به

التخصيص على وجه يقل الاشتراك به عند السامع وان كان ثابتاً للمفهوم في نفسه ( قوله اذا لم يكن ) اي المثال المذكور من باب التخصيص بالصفة بناء على ان التخصيص النوعي غير صحيح فمن اي باب هذا المثال حيث وقع المبتدأ فيه نكرة ( قوله اذ لا يشذ فرد الخ ) على ان النكرة الموصوفة تقع على ما بين في الاصول ( قوله المدود عنه ) على صيغة اسم المفعول من التدويد كرم اقتاد در طعام ( قوله ان قلت ) اثبات لكون التخصيص الصحيح في المثال المذكور بالصفة لا بالعموم فانه تعتبر لولم تعتبر بالصفة واعتبر بالعموم لا يصح الابتداء لعدم صحة الحكم على مطلق العبد بالخيرية عن المشترك ( قوله فلنا فرق الخ ) يعني لا يلزم من عدم صحة الحكم بدون الصفة عدم صحة الابتداء بدونها لتحقيق الافتراق بينهما في قولنا الاربعة نصف الاثنين حيث يصح الابتداء لكونها معرفة دون الحكم لان الاربعة ضعف الاثنين والسر ان صحة الابتداء مبنى على الافادة صادقا كان الكلام او كاذبا وصحة الحكم مبنى على الصدق ( قوله فيكون نظير الخ ) في ان صحيح الابتداء في كل من المثالين العموم وصحيح الحكم بالصفة ( قوله ان قلت فرق بينهما ) اي لان سلم كون لعبد مؤمن نظير كل رجل كافر ( قوله انما جاء من قبل الصفة ) فهي الصحيحة للحكم والابتداء فصيح ان التخصيص بالصفة صحيح فيه ( قوله الصفة الخ ) يعني ان العموم لما جاء من قبل الصفة كانت الصفة محققة ومثبتة للصحيح الذي هو العموم ولا تكون الصفة للتصحيح فانه اذا كان التعليل في الاشتراك الحاصل من الصفة صحيحا كانت الصفة للتصحيح ( قوله فيه ان هذا التخصيص الخ ) هذا الاعتراض اورده الشارح الرضى وهو انما يراد على عبارته حيث قال ان التخصيص حاصل عند المتكلم بالعلم بكون احدهما في الدار والشارح رحمه الله وقدم سره تصرف في الاستدلال فزاد ان النكرة تخصص ههنا عند مخاطب بالصفة بحسب المعنى كانه قيل اي من هذين الامرين المعلوم للتكلم كون احدهما في الدار كائن فيها فلا وجه لاي راده على عبارة الشارح رحمه الله ( قوله وفيه ايضا ان هذا التخصيص منقطع بمثل ارجل في الدار ) اي فيما وقع نكرة بعد الاستفهام بدون ام الدالة على حصول الخبر لاحدهما عند التكلم ( قوله فيذبغى ان يمنع الابتداء ) لعدم شئ آخر من المخصصات المذكورة فلا بردان انتفاء هذا التخصيص لا يستلزم الامتناع لجواز تخصيص آخر فان كوكب عظيم انقض الساعة جاز كوكب انقض الساعة والوجه ان يقال تخصيص النكرة ههنا بوقوعها بعد الاستفهام لانه يكون المقصود منه اعلام الحالة الذهنية لا الحكم على النكرة كانه قيل استفهم منك هذا الحكم المجهول لي فليس المقصود افادة الحكم بل استفادته ( قوله لان التخصيص ان يجعل ) وههنا ليس كذلك لشمول الحكم على فرد ما فلا تخصص ( قوله فيما اذا اريد بالنكرة نفس الطبيعة ) ولو مجازا ( قوله لان الطبيعة الخ ) حاصل الاول ان النكرة تدل على الطبيعة مع الوحدة ولا شك في انه لا مدخل للوحدة في التفضيل فيكون الحكم على الطبيعة فتم كل فرد وحاصل الثاني ان الحكم

على فرد ما لکن لا بخصوصه بل باعتبار الاندراج تحت الجنس فيعم وحاصل الثالث ان الحكم على فرد غير معين في المقام الخطابي يستلزم عموم الحكم لان ارادة البعض ترجح بلامر جمع (قوله كما قالوا في لام الاستغراق) فانهم قالوا انه لام الجنس لانه لما كان الحكم على الجنس من حيث التحقيق افاد العموم لان ارادة فرد دون فرد ترجح بلامر جمع (قوله يعني ان الكلام محمول على التقديم الخ) يعني يريد الشارح رحمه الله بقوله اذ تستعمل الخ ان هذا القول يستعمل في مقام الحصر وشيء من اداة الحصر غير موجود فيه فهو محمول على التقديم و التأخير اي كان في الاصل مؤخر اعلی انه فاعل معنى ثم قدم المحصر وهذا على طريقة السكاكي حيث شرط في افادة تقديم المسند اليه المحصر تقدير كونه مؤخر اعلی انه فاعل معنى اي بدلا وتأكيد كما قالوا في اسروا النجوى الذين ظلموا او اما على طريقة الشيخ عبد القاهر فتقديم المسند اليه على المسند الفعلي يفيد الحصر من غير اعتبار التقديم والتأخير فالأظهر ان تحمل عبارة الشارح على ما يشمل الطرفين يقال ان هذا الكلام مستعمل في مقام الحصر فيكون فاعلا في المعنى كأنه قيل ما هذ ذاناب الاشر لانه لما كان شبهه بالفاعل اظهر على طريقة السكاكي خص المحشى البيان بها (قوله كما قالوا في انا عرفت) ان اصله عرفت انا على انه تأكيد ثم قدم لافادة الحصر (قوله فلا تلخل النكرة بالافهام) انما يتم ذلك لو كان اخلال النكرة بالافهام لاجل عدم اصغاء السامع الى الحكم عليه اما لو كان لاجل عدم الافادة فالنكرة مخلة قدمت واخرت (قوله لا بالنسبة الى الكلب) اذ المراد بالحبیب والعدو في عبارة الشارح رحمه الله حبیب غير الكلب وعدوه واليه اشير بقوله يتشأ به فان التشأ غير الكلب (قوله اما بالنسبة اليه فشر) لانه لا ينبج الا عند التأذي كما هو المعتاد واما ما قيل انه ينبج عند مجئ حبیب له لما رآه غير اجنبی فخلافا للواقع انما الواقع تملقه له واظهار المحبة اليه (قوله يجوز حينئذ ان يكون اي اذا قدر الصفة يجوز ان يقال ان النكرة تخصصت بالصفة المقدرة من غير اعتبار كونه فاعلا في المعنى محمولا على التقديم والتأخير سواء قلنا بالحصر او لا فيكون موافقا لما قاله القوم من ان معناه ما هز ذاناب الاشر بناء على ما قيل ان التخصيص بالصفة يفيد نفی الحكم عما عداها (قوله فلا حاجة الى التقدير) لو حلل التقدير في عبارة الشارح على الفرض والاعتبار شمل كلا التقديرين حذف الصفة وكون التنوين للتعظيم (قوله قائم الخ) قد سبق في كلام المحشى رحمه الله ان القسم الاول من المبتدأ يجوز ان يكون صفة فقيل ذكر كز يد يجوز ان يكون قائم مبتدا قال المصنف رحمه الله في شرح المنظومة ان المقدم اذا كان ظرفا تعين للخبرية بخلاف قائم رجل فانه لا تعين للخبرية عند قولك قائم الجواز ان يقول القائل قائم في الدار فيكون مبتدا (قوله التخصيص الخ) اي تخصيص كون تقديم الخبر محكما بالظرف لسعته فاهو كثير الاستعمال احق بان يتسع فيه (قوله فيه انه لا يجري الخ) يعني ان وقوع النكرة مبتدا في الدعاء شائع نحو ويل لك وذبح

لك وخسة لك وهذا الوجه لا يجري فيها (قوله لان الويل هو الهلاك) ولا يمكن ان يكون هلاك شخص لا آخر (قوله لعدم الفائدة) اى لعدم الفائدة في هذا الدعاء لان هلاكه يكون له البتة (قوله الهلاك لك) فلا يكون فيه نسبة الى المتكلم (قوله والقول بان المراد بانويل الخ) اى القول في تصحيح النسبة الى المتكلم في ويل لك (قوله اطلاقا الخ) دعاء الشرغاية مرتبة على ويل لك متأخر عنه في الخارج متقدم عليه في الذهن فيصح ان يقال انه اطلاق لاسم السبب على المسبب وبالعكس فلذلك اختلفت النسخ ههنا ففي بعضها بتقديم المسبب بالميم على السبب وفي بعضها بالعكس (تكبير سلام لرعاية اصله الخ) فهو في الرفع على ذلك المعنى وقد كان حين كونه مصدر منصوبا مخصصا بأنه صادر عن فاعل الفعل المقدر فهو في الرفع ايضا مخصص بنسبته اليه ولا يخفى جريانه في باب سلام عليك اعنى كل مصدر نكرة وقع مبتداء في مقام الدعاء وانما قال فالاول اذ يمكن ان يقال ان ذكر المتكلم في عبارة الشارح رحمه الله بطريق التمثيل والمراد بنسبته الى فاعل الفعل المقدر (قوله وانما آخر الجار والمجرور) يعنى كان الظاهر تقديم الخبر لكونه ظرفا للمبتدأ نكرة كقوله في الدار رجل (قوله لتقديم الهم) فانه لدلالته على معنى السلام اهم من عليك وقديكون احد جزئى الجملة اهم من الآخر وان كان كل منها ركنا (قوله اذ لو قدم) عليك فقبل ذكر سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولذا انخزل ابو تمام وترك الانشاء على ما يحكى لما ابتداء القصيدة وقال «على مثلها من اربع وملاعب» فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين (قوله لا يجوز ان الخ) اى لا يجوز ان يكون سلام بمعنى التسليم الذى هو مصدر سلت (قوله لان سلت الخ) في شرح الرضى الشافعية ويحى فعل للدعاء على المفعول باصل الفعل نحو جدعته وعقرته اى قلت له جدما وعقراك او الدعاء له نحو سقيته اى قلت له سقيالك (قوله فاذن يكون الخ) اى اذا كان معنى سلام قول سلام عليك فبعد اعتبار نسبته الى الفاعل واعتبار الخبر معه يكون معناه قولى سلام عليك عليك وانه هذر لتكرار عليك من غير فائدة (قوله بل بمعنى الخ) عطف على قوله بمعنى مصدر سلت اى سلام بمعنى التسليم الذى هو مصدر سلك الله بمعنى جعلك الله سالما (قوله بل بالغائب) اى ذاته تعالى المعبر عنه بلفظ الجلالة (قوله يرد على اختياره) وهو كونه مصدر سلك الله ان يكون عليك مستند كاستيفاء سلم مفعوله الذى هو كاف الخطاب (قوله زيد لفظة عليك) ليصير جملة معدولة عن الفعلية فيفيد الدوام والثبوت (قوله وسلام عليك بدل الخ) ان كان القول بمعنى المقول فهو بدل او بيان وان كان بمعنى المصدر فهو مقول له وهذا المعنى مستقيم من غير لزوم تكرار عليك لكون الاول جزءا من القول والثاني خبر اعنه (قوله فيه تكرار الخطاب) يعنى وان دفع بما ذكر تكرار عليك لكن فيه تكرار الخطاب (قوله الخطاب الثانى الخ) خلاصته ان الخطاب الاول عام والثانى مخصص له بالخطاب المعين فلا تكرار في الخطاب

ايضا (قوله غير مراد) لان المقصود الدعاء بالسلامة على المخاطب لا الاخبار بان قولى سلام عليك كائن عليك (قوله لكن يمكن الخ) اى فلا يترتب لازوم التكرار لكن يمكن الخ (قوله لزوم اخذ الخ) حيث فسر سلام عليك بقولى سلام عليك عليك فيدور لتوقف كل واحد من المفسر والمفسر على الآخر (قوله وهو فى المفسر محتاج الخ) بناء على كون المبتدأ فيه نكرة مخصصة بنسبته الى المتكلم وهكذا يحتاج كل مفسر الى التفسير (قوله فيتسلسل) اى يلزم ترتب تفسيرات ومفسرات غير متناهية (قوله بأن معنى سلمت الخ) يعنى يعتبر فى المبتدأ فى التفسير ان يكون معرفة فلا دور ولا تسلسل (قوله وبان سلمت الخ) اجيب اى لانسلم ان معنى سلمت المقدر قلت سلام عليك بل معناه قلت سلمك الله اى بمعنى جعلك سالما فلا دور ولا تسلسل ولا يخفى ان الاولى تأخير الجواب السابق عنه لكونه مبنيا على تسليم ان سلمت بمعنى قلت سلام عليك (قوله ان السلام المأخوذ الخ) يعنى ان سلام عليك بمعنى مصدر سلمت بمعنى قلت سلام عليك لكن السلام المأخوذ فى التفسير مصدر سلمت بمعنى سلمك الله فلا دور ولا تسلسل ولا يخفى ما فى الجواب من تطويل المسافة (قوله مصدر سجع الخ) فى الصحاح سجعان الله معناه تنزيه الله نصب على المصدر كأنه قيل برا الله من سوء براءة (قوله والفعل على الحدوث) لدلالته على الزمان المقتضى لحدوث ما يقارنه (قوله فى التفسير تأمل) لانه اذا كان سلام مصدر سلمت بمعنى قلت سلام عليك يكون التقدير قولى سلام عليك عليك فلا معنى لتقدير من قبلى والجواب انه بيان لحاصل المعنى لا تقدير النظم فان معنى قولى سلام عليك عليك ان هذا الدعاء من قبلى عليك (قوله بالنسبة) اى بنسبة الخبر من المبتدأ (قوله وهل من مزيد) فان من زائدة ومزيد مصدر والتقدير هل من زيادة لى (قوله فيوم علينا ويوم لنا) آخره ويوم نساء ويوم نسر (قوله تكلف) بأن يقال فى الاول التنوين للتعظيم او تقدر الصفة بدلالة سياق الآية اى وجوه من الوجوه الحاضرة فى الموقف وفى الثانى بان مزيد ليس بمصدر بل اسم مفعول والمفعول محذوف اى هل من شئ مزيدا والخبر المقدر مقدم اى هل لى من زيادة وفى الثالث ان التقدير فيوم من الايام الماضية علينا ويوم منها لنا (قوله ان الخبر المرفوع يجوز الخ) بان يقدر المرفوع دون الاسم (قوله للاشارة الخ) فان كلمة قد المفيضة للتقليل تشعر بوجود غير الجملة كثيرا والكثرة دليل الاصاله (قوله ولو كانت قسمية) انما تعرض للقسمية بخصوصها لما قال ثعلب انه لا يجوز ان تكون قسمية نحو زيد والله لا ضربنه (قوله متمسكين بما لا طائل تحته) قال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون انشائية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما أتوا به من ايهام لفظة الخبر وليس خبر المبتدأ بمعنى ما يحتمل الصدق والكذب (قوله والانشاء ليس حالا من احواله) لان الانشاء اعلام من حالة عرضت للمتكلم من الاستفهام والتمنى والترجى والطلب والنداء والتعجب وغير ذلك (قوله بان الخبر يجب الخ) اى مدلول الخبر يجب ان يكون حالا من حال

المتدافيه انه ان اراد انه يجب ان يكون مدلوله الصريح كذلك فيجب تأويل الجملة الخبرية الواقعة خبرا في نحو زيد قائم ابوه لان قيام الاب ليس حالا من احوال زيد وقد اعترف السيد رحمه الله في بحث تعريف الدلالة به وان اراد اعم من مدلوله الصريح والضمنى فلا يخفى ان قولنا زيد اضربه يدل على كون زيد بحيث يتعلق به طلب الضرب كما ان زيد قائم ابوه يدل على كون زيد بحيث قام ابوه فتدبر (قوله واستحقاقه الخ) عطف تفسيري لكونه مقولا في حقه لدفع ما يوههم من ان التأويل بمقول في حقه يستدعى تقدم هذا القول في حقه فلا يصح زيد اضربه الا بعد تقدم اضربه (قوله ولو بالاخرة) اى بالتقدير كافي قوله تعالى فن لم يجد فصيام ثلاثة ايام اى فعليه صيام ثلاثة ايام او فيجب في الصحاح جاء فلان باخرة بفتح الخاء اى اخيرا (قوله لاشتمالها على الفائدة) اى المسند لانه المقصود بالفائدة ومحملها اى ما يقوم به وهو المسند اليه (قوله اصلا) لا باعتبار الفائدة التى اشتملت عليها الجملة لعدم كونها حالا من احواله ولا باعتبار ما تتضمنها الرابطة لعدم التضمن (قوله فانه وان لم يكن الخ) اى وان لم يكن المتبدأ محلا للفائدة التى اشتملت عليها الجملة لكنه محل للفائدة التى تتضمنها الجملة باعتبار الرابطة فان قولنا زيد ابوه منطلق يتضمن كون زيد بحيث ينطلق ابوه وهذا اولى مما ذكره المحشى من تضمن المدح والذم وغير ذلك لظهور دلالة الجملة باعتبار الرابطة واطرادها في كل مسند سبى (قوله وكذا لا بد الخ) اما فى المشتق المسند الى متعلق المتبدأ فلا جل ان يصير المتبدأ محلا للفائدة واما فى المسند الى المتبدأ فلن لا يبقى بلا فاعل (قوله والعرفج) بفتح العين المهملة وسكون الراء المهملة وقبح الفاء والجيم واحده عن فجة السهل زمين نرم والغليظ ستر (قوله وكله تأكيد للخبر) لا للبتداء والازم الفصل بين المؤكد والمؤكد (قوله فصار بمعنى الفعل) لدلالة كان على معنى مقترن بالزمان الماضى فتقدير قولنا كان زيد اذ كان زيد اذ كان هو (قوله والال نصب الخ) اى لو كان من عائد متعلقا بالاسم والخبر محذوفا اى لا بد من عائد لها لكان منصوبا منو نالكونه حينئذ مشابها بالمضاف فى عدم تمامية بدون المتعلق واسم لا اذا كان مضافا او مشابها ينصب وفى الاكتفاء على المانع اللفظى اشارة الى انه لا تفاوت بين الوجهين بحسب المعنى فان البد فى اللغة الفراق فى الصحاح قولهم لا بد منه لافراق منه ولا تفاوت بين ان يقال لافراق من العائد للجملة وبين لا فارق للجملة من العائد فى افادة كل منهما اشتراط العائد وزومه اياها (قوله لانه للعهد) اختلف فى الرجل هل هو بمعنى كل رجل يجعل الممدوح بمنزلة جميع افراد الرجل مبالغة او بمعنى الجنس يجعله بمنزلة الجنس مبالغة او بمعنى رجل مبهم بحسب الوجود والخيار هذا لان الابهام يناسب الكمال والتعظيم ويؤيده تثنيته وجعله نحو نعم الرجلان ونعم الرجل وكون اللام فيه عائدا فقد قيل على الاولين لشعوله للمخصوص وغيره وعلى الثالث لمطابقته له وزيفه الرضى بانه لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل مطابق كل فرد وليس نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع

المضمر على ما توهم كيف وقد صرح في شرح التلخيص بأن من وضع المضمر قولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه (قوله جاز قياسا) في الخبر وغيره كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اى ماهي (قوله وعند الاخفش يجوز مطلقا) اى في الشعر وغيره و بلفظ الاول وغيره والاية مثال لهما (قوله لا حاجة الى العائد الخ) يعنى انه يحتاج الى العائد لتصير الجملة بسببه متضمنة للفائدة التى يكون محلها المبتدأ واذا كان الخبر تفسير المبتدأ فالمبتدأ محل للفائدة التى يشملها من غير حاجة الى الرابط (قوله عين المبتدأ) اى معنى (قوله وهو صفة) اى مجموع الجار والمجرور صفة فيقدر مقدما على الخبر كيلا يلزم الفصل بين الموصوف والصفة بالاجنبى (قوله معر فباللام) اى بلام العهد الذهنى لانه فى المعنى كالنكرة (قوله ولقد امر على اللئيم يسبى) آخره فضيت ثمة قلت لا يعينى فان يسبى صفة اللئيم وليس خالا لعدم افادته المقصود وهو التمدح بالحكم والمعنى استمرنى المرور على لئيم حاله وصفته السبلى فضيت عنه فا تعرضت له ثم قلت انه لا يقصدنى بل غيرى وكلمة ثمة هى العاطفة قد يلحقها التاء فى عطف الجمل (قوله والعامل فيه الخبر) اى البر الكركاشن بستين كاشنانه (قوله اذا كان ظرفا) اى اذا كان الحال ظرفا او العامل ظرفا (قوله وسماحى ان كان غير ذلك) اما فى المجرور نحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر فان ذلك من عزم الامور اى منه واما فى المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا او بصفة محللا نحو زيدانا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين كذا فى الرضى (قوله لافى الضمير المرفوع) لكونه عمدة (قوله الكراشعشر الخ) لما كان مافى الحاشية غير مراد بتفسير الكر بينه المحشى رحمه الله فالوسق بالواو وسكون السين المهملة والقاف على هذا حل البعير على مافى النسخاخ نقلا عن الخليل (قوله والمد) بضم الميم وتشديد الدال المهملة كىل يسع فيه المن والمن رطلان والرطل اثنتى عشرة اوقية والاقية اربعون درهما كذا فى القاموس (قوله قالوا ان ظرف الزمان الخ) فى شرح الفية الشيخ السيوطى لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم عين فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة هذا هو المشهور واجازه قوم ان كان فيه معنى الشرط نحو الرطب اذا جاء الحرو واجازه بعض المتأخرين بشرط الفائدة وعليه ابن مالك وضبطه بان يشابه اسم العين اسم المعنى فى الحدوث وقد ادون وقت نحو الليلة الهلال والرطب شهرى ربيع او يضاف اليه اسم معنى عامان نحو اكل يوم ثوب اى لبسه او يعم والزمان خاص نحو نحن فى شهر كذا او مسئول به عن خاص نحو فى اى الفصول نحن ويجوز الاخبار عن اسم المعنى مطلقا سواء وقع فى جميعه نحو حله وفصاله ثلاثون شهرا او اكثره نحو الحج اشهر معلومات او بعضه نحو الزيارة يوم الجمعة انتهى وفى شرح التسهيل مذهب الجمهور انه لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن الجثة سواء نصبام

حربى من غير تفصيل وتأولو ماورد من ذلك على حذف مضاف وفي العباب ظرف الزمان لا يكون خبر الاعن حدث غير مستمر اى لا يكون خبر أعن اسم عين او عن حدث مستمر فلا يجوز زيد يوم الجمعة ولا يجوز طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة وذلك لان زيدا لا يقع يوما لان زيدا يوم الجمعة هو الذى كان يوم السبت وكذا طلوع الشمس حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم انتهى فعلم ان ما نقله المحشى من اطلاق الحكم والمذهب المشهور التفصيل الذى ذكره الشارح الرضى موافقا لابن مالك مذهب لما قيل ومن العجائب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلمه بان الاخبار عن الجنة بالزمان غير مفيد لعدم اختصاص الزمان بجنة دون جنة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الخريف مفيد لمن لا يعرف ان الزمان يحدث في الخريف ولا يخفى ان الزمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة على ما نقل لا على ما قالو اليس بشئ (قوله لا يقع جاريا الخ) اى لا يقع خبرا ولا صفة ولا صلة ولا حالا (قوله لان العين الخ) وذلك لان الزمان باعتبار تجدد طرفه لا بالامور المتجددة (قوله وفيه ان الظرف مطلقا) سواء كان زمانا او مكانا متعلق بالحصول والحصول معنى فالظرف مطلقا لا يقع جاريا على اسم العين فلا وجه للتخصيص بالزمان (قوله وان المعنى الخ) اذ اسم المعنى لا يتعلق به بالزمان باعتبار ذاته بل باعتبار حدوثه مقارنا وهذا التعلق حاصل لاسم العين ايضا فلا وجه لتخصيص اسم العين بانه لا يقع ظرف الزمان جاريا عليه فان قيل مراد القائل ان اسم العين لا يتعلق بحدوثه بالزمان المخصوص حتى يفيد الاخبار به لحصول في جميع الاوقات قلت فلا يكون الدليل مثبتا للحكم المطلق لعدم جريانه في الاعيان المتجددة وجريانه في المعاني المستمرة (قوله لان الزمنية الجرئية) اى المعينة هذا الوجه لو تم لدل على عدم جواز جريان ظرف الزمان على اسم المعنى لان المخلوقات شاملة للمعاني ايضا فالقول بأن مقصوده بيان وجه تخصيص ظرف الزمان بذلك الحكم بما يجرى فيه لعدم المكان لاسم المعنى وليس ذكره اسم العين للاحتراز عن اسم المعنى لانهم صرحوا بان ظرف الزمان يقع جاريا على اسم المعنى (قوله بعضها بما) اى بعض المخلوقات بالازمنة الجزئية (قوله لا لبعضها) لان ظرفية المكان على الحقيقة هو شغله اياه (قوله خلافا للكوفيين) في شرح التسهيل منع الكوفيين النصب والجر بى ومستندهم صون اللفظ عما يوهن التبعض فيما يقصده الاستغراق وفي الرضى خلافا للكوفيين لان في عندهم يوجب التبعض فلا يجوز صمت في يوم الجمعة وهذا مشعر بان الخلاف في الجربى (قوله وان لم يستغرق) اى ان لم يستغرق ذلك جميع الازمنة او اكثرها بل وقع الفعل لاقل الزمان (قوله فالأغلب نصبه او جره) سواء كان الزمان معرفا او منكرا نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة وربما رفع (قوله بالاتفاق) اى بين البصريين والكوفيين (قوله واما قوله تعالى الحج أشهر معلومات) لم تستغرق افعال الحج لجميع الازمنة الأشهر اعني شوال وذال القعدة وعشر ذى الحجة ولا اكثرها



(قوله مستغرة لجميع الاشهر) وليست تلك الاشهر محلا لما سوى افعال الخ (قوله فان كان غير متصرف) وهو ما لم يستعمل الامنصوب بالتقدير في او مجرور رابعا والمتصرف ما لا يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره بمن كذا في الرضى (قوله فلا كلام الخ) اى بل يجب نصبه اجماعا نحو زيد عندك الا اذا كان خبرا عن المكان نحو دارى خلفك ومنزلى امامك فانهم يجوزوا رفعه في السعة (قوله اى مكانك الخ) يعنى انه باق على الظرفية والمضاف محذوف امامن المبتدأ او من الخبر وهذا عند البصريين وعند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف (قوله فالرفع مرجوح) نحو زيد خلفك ودارى امامك لان اصل الخبر التشكيك ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر (قوله متصفا) احتراز عن غير المتصرف نحو ضحوة معينة نحو مجيئك ضحوة فانه يلزمه النصب على الظرفية اجماعا (قوله وموقنا محدودا) الموقت المعين واحترازه عن المبهم والمحدود ما ضرب له حدا واحترازه عما اذا كان غير محدود اى مختصافه لا يجوز الرفع ولا النصب نحو زيد دارك وشأتك الا فيما سمع نحو زيد جنبك ولا يقاس عليه زيد يدك ولا نحوه وكذا في شرح التسهيل وسرى على وزن هدى مصدر سرى يسرى (قوله واما انتصاب نحو دارى الخ) اى انتصاب فرسخين وميلا ويوما وليلة مع كونه محدودا مخبرا به عن اسم عين لارادة تقديم المسافة ويجوز رفعه وخلف ظرف للخبر اى ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران (قوله فالفرسخان مبدآن) يعنى ان التميز في الاصل فاعل بعدت اذا جعلته متعديا كما ان الماء فاعل امتلأت اذا جعلته متعديا (قوله وقيل الخ) قال المبرد انه حال من الضمير في الظرف اى ذات مسافة فرسخين (قوله لم يصح نسبة التقدير الخ) لان الظرف مذكور لا مقدر (قوله وذكر الباء في الجملة) اى ان الجملة مقدرة لامقدرها (قوله من حيث ان له جملة) فيكون التميز لمتعلق ما انتصب عنه (قوله او من حيث انه جملة) فالتميز لما انتصب عنه (قوله اى مفروض الخ) كونه جملة باعتبار نيابته عن الجملة (قوله ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة) والفرض راجع الى وصف الالتصاق بالجملة باعتبار فرض الجملة ولا يكتفى تكلفه (قوله الحاق الجزئى بالكلى) يعنى ان الظرف فرد من افراد الجملة لا الحاق الجزء بالكلى اذ ركنا الجملة المسند اليه والمسند (قوله واحسن التوجيهات الخ) اذ لا يخفى ركاكة ما سواه (قوله غالبا) وان اشتهر بينهم ان الظرف المسقر ما يكون عاملا محذوفا من الافعال العامة والتحقيق ما حذف واستقر مكان عامله (قوله فعناهما ساكنا غير متحرك) لاحصا وكأنا فالعامل من الافعال الخاصة فلذا جاز اظهاره (قوله اتفق النحاة على ذلك) ذكر في شرح التسهيل قال بعض المتأخرين في الظرف والجار والمجرور اذا وقع خبر اربعة مذاهب احدها انها من قبيل المفردات فيكون العامل فيهما اسم فاعل والثاني انهما من قبيل الجملة فيكون العامل فيهما فعلا نحو كان واستقر وهو اختيار البصريين والثالث انه يجوز ان يكونا من قبيل المفرد

وان يكونان من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين والرابع انهما قسم برأسه واليه ذهب ابن السراج (قوله ولا حاجة الى اعتبار امر آخر) لان ذات زيد مظروف للدار من غير اعتبار امر آخر فاقيل الظرف يكون ظرفا لمر من امور زيد من قيامه او حصوله فلا بد له من تقدير ليس بشئ (قوله تأويل) بان يقال معنى زيد حصل في الدار زيد موصوف بالحصول في الدار (قوله والقياس على نحو الخ) فان المتعلق ههنا فعل بالاتفاق لان الصلة لا تكون الاجلة وكذا المبتدأ النكرة المصدر بكل اذا دخل الفاء في خبره لا تكون صفته الاجلة (قوله المتبادر الى الذهن الخ) المتبادر محل تردد فان المتبادر من الظرف الواقع خبرا معنى المفرد لانه اسهل ارتباطا بالمبتدأ (قوله ولا يخفى الخ) يعنى ان عدم افادة الظرف الرافع خبر الزمان وعدم افادته تقوى الحكم بقوى كون متعلقه مفردا اذ لو كان متعلقه الفعل لافاد الزمان بسبب صيغة الفعل المقدر ولا فاد التقوى باعتبار تكرر الاسناد الحاصل من اسناده الى الضمير المستتر الراجع الى المبتدأ ولا يخفى ان هذا يقوى عدم تحمل الظرف للضمير والا لافاد التقوى (قوله الاحكام الخمسة الخ) اى الوجوب والندب والحرمة والكراهة والاباحة كما تكون في الشرع باعتبار لزوم الفعل او التزاور بحجم احدهما وتساويهما تكون في النحو بالا اعتبارات الواقعة عن اصحاب تلك العلوم الا انهم يعبرون عن الحرمة بالامتناع وعن الندب بالاولوية وعن الكراهة بالضعف وعن الاباحة بجواز الامرين (قوله اشتمال الدال على مدلوله) بقرينة ان المبتدأ لفظ وماله صدر الكلام معنى (قوله نحو غلام من جاءك) فان استفهام المضاف اليه يسرى الى المضاف ولذا يكتسب التعريف منه قال صاحب الكشف في منهيته في تفسير قوله تعالى وما علمتم من الجوارح ان تقدير المضاف لا يبطل كونها شرطية لان المضاف الى الاسم الحامل لمعنى الشرط في حكم المضاف اليه فقول غلام من ضرب اضرب كما تقول من تضرب اضرب (قوله مسامحة) اجرا لصفة الدال على المدلول (قوله ولو بنوع تضمن) اى ولو كان الشرط بنوع كما في المثال المذكور فان تقدم المبتدأ فيه واجب لتضمنه معنى الشرط باعتبار مشابهته للشرط في السببية لما بعده (قوله وبالجملة ما يغير اصل الكلام الخ) فان قيل هذا الدليل لا يجزى في ضمير الشأن ولا م ابتداء قلت معنى التغير ان يحدث في الكلام معنى زائدا على اصله ولا شك ان ضمير الشأن يحدث فيما بعده كونه مفسرا ولا م ابتداء تحدث معنى التأكيدي فيما بعدها (قوله انه المختار) اى كون من مبتدأ وابوك خبره (قوله بالمثال المتفق عليه) اى على كون من مبتدأ فيه (قوله بل غير سيئويه) على ما صرح في الرضى قاله ملا عصام الدين قال لم يقل وذهب غير سيئويه لئلا يدخل فيه تابعوه لم يأت بشئ لان الكلام في اصحاب المذاهب دون التابعين (قوله لان من زيد معناه النجار الخ) اى الذات المشخصة بهذا الوصف لان من سؤال عن العارض المشخص لذوى العلم فاذا قيل من جبريل يحجب بما يفيد تعيينه وتشخيصه من انه ملك

كذا وكذا ( قوله والمقدمة الاولى ) اى معناه التجارام الخياط غير مسلمة لصحة الاخبار بالكنى  
والالقباب الجواب عن قولك من زيد بأن يقال هو ابن عمرو او بطة مع عدم كونها او صافا لانها  
من اقسام العلم والجواب انه انما يجاب في السؤال بمن بالالقباب والكنى لانها في الذات المعينة  
المسماة بهذا الاسم على ما ذكره الفاضل الكاشى في شرح المفتاح من انه انما يجاب بزيد مثلا لان  
معنى زيد هو البشر المتصف بصفات معينة ( قوله وكذا الثانية ) اى الوصف متعين للخبرية  
ايضا عن نوعه لانه لما كان المراد به الذات المتعينة الموصوفة بهذا الوصف يصح الاخبار عنه بزيد  
سواء اريد به الذات ويحكم بالاتحاد بينهما او يأول بما يسمى بزيد والجواب ان المراد الوصف  
متعين للخبرية في جواب السؤال بمن الامر من انها السؤال عن العارض المشخص وتأويل  
الوصف بالذات والذات بالوصف بعيد ( قوله وتطرق الابهام ) اى تطرق الابهام في هذه  
المسميات على المتكلم لايوجب اها تنكير الاله انما نشأ من قبل جهل المتكلم لامن حيث الوضع  
( قوله ولا يخفى ضعفه ) لان كلمة من دالة على واحد منهم من ذوى العلم صالحة لكل واحد منهم  
على سبيل البديل كرجل وكون كل واحد من المسميات التى هى لدلولها معرفة لا يقتضى كونها  
معرفة ( قوله لضابط الخ ) فيه اشارة الى ان كونهم معرفتين اى معلومين للسامع لا ينافى كون  
الكلام المركب منهما مفيد الجواز كون النسبة بينهما مجهولة بحيث يجوز السامع كونهما متعددين  
في الخارج فيفيد للسامع الحكيم باتحادهما في الخارج ( قوله بكونه وصفا ) اى امرا قائما بالآخر  
( قوله نجعله خبرا ) مثلا اذا عرف السامع زيدا بعينه وعلم انه كان من انسان انطلق ولم  
يعرف اتصاف زيدا به المنطلق المعهود وارتد ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان كان  
طالب التعيين ذلك المنطلق ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق ( قوله  
ومنه لعب الافاعى القاتلات لعبه ) اى لعبه مثل لعب الافاعى جمع افعى آخره وارى الجنى  
شارته ايدى عواسل قاله في وصف القلم والمقصود تشبيهه بمداد قلم المدوح باسمه في حق الاعداء  
وبالعسل في حق الاولياء والخبر مقدم لعدم الالتباس لوجود القرينة الارى العسل والجنى  
ما يحتنى ويؤخذ طر يشارته جنته واخذته والعاسل من يأخذ العسل من بيت النحل وصفه  
بالطيب والنظافة اذ لم يسه الا ايدى من اجتناه كذا في شرح المفتاح الشريف ( قوله وفيه ان  
مثل هذا الوهم ) لا يخفى ان القائل بما مر الفاضل الهندى وهو فسر التساوى بكونهما  
متساويين في رواية التخصيص فلا يرده عليه ما ذكره المحشى رحمه الله ولعل مسألة التساوى في  
التخصيص مختلفة في شرح التسهيل للفاضل المصرى المعتبر المساواة في اصل التخصيص لافى  
قادره كما اختار الشارح رحمه الله وفي الباب او كانا متساويين نحو افضل منك افضل مبنى فانها  
مخصوصان بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص المعهود ( قوله لفوات التفضيل )  
المطلوب في المقام ( قوله فيه ان الخبر لا يكون فعلا الخ ) اى المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي

ومعنى قوله ان يكون مسندا اليه متحملا لضميره فيردان الخبر لا يكون فعلا صرفا بل جملة وليس الفعل ههنا بالمعنى اللغوي لانه يحتاج التأويل بكون مدلول الخبر فعلا له وينتقض بمثل اقام زيد فان الخبر فعل للمبتدأ بهذا المعنى مع عدم وجوب تقديم المبتدأ على الخبر (قوله بان المراد فعل صورة) والخبر وان كان جملة في الحقيقة فعل صورة لاستئثار الفاعل وكونه امرا منويا (قوله وفيه انه لا حاجة حينئذ الى لفظه الخ) يعنى اذا كان المراد الفعل صورة خرج نحو زيد قام ابوه عن الفعل فلا حاجة الى لفظه مع ان المصنف رحمه الله صرح في شرحه بانه احتراز عنه (قوله ذلك المبتدأ مشتمل الخ) فهو داخل في قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام (قوله لوجوب تقديم المبتدأ) لانه ان قدمت الخبر مع الانعكاس المعنى كالم في تقديم الفاعل وتأخير موه وان قدمته بدون الا يلزم حصر الحكم قبل تمامه (قوله لتكرر العلم) في وجوب تقديم الفاعل وتأخير موه (قوله من لم يقل الخ) يعنى ان بعضهم ذهب الى جواز تأخير المبتدأ اذا كان الضمير بارزا حتى قيل في قوله تعالى ثم عموا و صموا كثير منهم وقوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير الذين مبتدأ ان مقدما للخبر ولم يلتفت الى الالتباس بالبدل والفاعل لانه مندفع بادنى تأمل فهو لزوم عود الضمير قبل ذكر المرجع على تقدير البدل ولزوم خلاف الاصل على تقدير الفاعل لان الاصل ان يكون الالف والواو ضميرين لا مجرد علامتين (قوله نحو غلام زيد راكب) اى على ما فان الجار والمجرور متعلق براكب متضمن لمعنى الاستفهام واجب تقديمه على المبتدأ دون تقديم الخبر (قوله منصرفا فى الاستفهام) سواء كان الخبر كلمة الاستفهام نحو اين زيد او مضافا اليها نحو غلام من زيد (قوله واما جواز الخ) مع ان الموصول مع صلته ككلمة واحدة (قوله لا يؤثر فى صلته معنى) فلم تختل صدارته بوقوعه صلة (قوله بسبب الجر الخ) اى حرف الجر لكون الفعل قاصرا عن الوصول الى المجرور (قوله ليس الا فى الظرف المستقر) فان فى الظرف الملقى يجوز تقدمه على عاملة الخبر فلا يجب تقديم الخبر نحو على الله عبده متوكل (قوله بان يتوسط الخ) بان يقال زيد على التمرة مثلها (قوله لعدم طرده فى مثل غلام رجل مثله الخ) فان تقديم الخبر ههنا واجب لكون المبتدأ متحملا لضمير راجع متعلق الخبر وهو رجل لكونه مضافا اليه مع انه ليس متعلقا بـ رجل بغلام متعلق المعمول بالعمل بناء على ان العامل فى المضاف اليه هو حرف الجر المقدر وامان قال ان العامل فى المضاف اليه هو المضاف فطرده ظاهر (قوله اذا جعلت مثله مبتدأ) بان نصبب قرينة على كونه مبتدأ والافعال رجل متعين للابتداء لكونه متساويين فى التخصيص بالاضافة (قوله بشرط ان لا يكون ان بعدما) قيل اذا لم يكن ان فيما يتعين موقعا للمبتدأ لشمول نحو لو لانتك خارج وخرجت فاذا ان السبع حاضر (قوله لصدارها) اى صدارة ان فلا يجوز تقديم ما فى حيزه عليه (قوله لانهها موصولة) اى حرف موصول لانهها لاتم جزء من الكلام الا بصلتها للجملة التى بعدها (قوله لانهها

جولة ثامة) اى ان المكسورة مع اسمها وخبرها ثامة غير مؤولة بفردو المبتدأ يتعين ان يكون مفرد اللفظا وتاويلا (قوله لجواز الخ) اى لا يرفع مجئ خبر المبتدأ بعد خبر ان ليس اذربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن بالخرف تعلقه بخبر ان (قوله وجواز الخ) اى لجواز حمل المخاطب على سبق لسان المتكلم بناء على ان صدر الكلام موقع ان المكسورة لا المنووحة (قوله للتقليل) اى مع التحقيق لان التحقيق لا يزول عن قداصلا كما سيحيى بناء على انه الاغلب اذا دخل قد على المضارع والتقليل بالنسبة الى مواضع عدم التعدد وان كان التعدد كثيرا فى نفسه (قوله او التحقيق) اى لمجرد التحقيق نظر الى كثرة مواقع التعدد فى نفسها كما فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك فى السماء (قوله اما غير واجب) بان يصح كل واحد منهما خبرا للمبتدأ دون الآخر (قوله او واجب الخ) لانه لا يصح الاخبار عن ضمير التثنية بعالم دون ضم جاهل (قوله وحيث يجب العطف) لان ترك العطف يوهم كون كل واحد خبرا برأسه (قوله وتوجيهه) دفع لما يرد من ان العطف يقتضى شركة المعطوف والمعطوف عليه فيما يصح ويتنع له بالنظر الى ماقبله فالواو تنفيد شركة جاهل بعالم فى كون كل واحد خبرا الماقبله وهو فاسد اى توجيه العطف ان يعتبر العطف سابقا على الجمل ثم يجعل المجموع خبرا عن المبتدأ على ارادة التفصيل بين جزئى المبتدأ وتوزيع الخبرين عليهما بان يكون احدا خبرين لاحدهما والاخر للآخر اعتمادا على فهم السامع يعنى ان السامع يفهم ان الخبرين متضادان فلا يمكن الاخبار عنهما الا باعتبار التعدد والتفصيل بين اجزاء المبتدأ (قوله وليس فى المعطوفين الخ) والالكان كل واحد منهما مرتبطا برأسه (قوله لان المبتدأ) اى هما مفكوك تقديرهما اذا الاتصال بين الشخصين اللذين هما مرجع المبتدأ بخلاف ما اذا لم يكن المبتدأ مفكوكا تقديرهما بأن يكون بين الجزئين اتصال كما فى قولك للابلق هذا اسود وابيض فان فى كل من الجزئين ضمير اراجعا الى المبتدأ لانه اذا جاز ارجاع الضمير اليه باعتبار خارج عنه متعلق به كما فى قولك زيد حسن الغلام فباعتبار اجزائه المتصلة بطريق الاولى كما يقال النار نج اصفر اى قشره وسيحيى تفصيله (قوله جاز ان يكون قوله الخ) بان يراد من غير تعدد الخبر عنه (قوله ويؤيده الخ) فانه لو كان مثل هما عالم وجاهل داخلا فى صورة التعدد لم يصح الحكم باستعمال الخبر المتعدد مطلقا بالوجهين اذا استعمله بالعطف واجب وانما قال يؤيده اذ يمكن ان يقال مراده بقوله ويستعمل على وجهين اعم من جواز الوجهين او تعيين احدهما (قوله لان المقصود) اى مقصود المتكلم بقوله هذا حلوا حامض اثبات الكيفية المتوسطة بين الطعنين فى جميع اجزائه لانه الطعم الظاهر المدرك فيه لاثبات كل واحد من الطعنين ويستفاد من اثبات الطعنين ثبوت الكيفية المتوسطة بطريق الازوم (قوله بناء على ان الطعنين امتزجا) واختلطا فى جميع الاجزاء فانكسرا احدهما بالآخر وحصلت الكيفية المتوسطة (قوله فعلى هذا القول) اى على القول بكون المقصود اثبات الطعنين وعلى ما قلنا من

ان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة (قوله قلنا جاز الخ) يعني انما يلزم الضمير في الصفة اذا كانت مسندة الى شئ تربط به اما اذا لم تكن مسندة الى شئ كما فيما نحن فيه فان المسند هو مجموع الصفة وكل واحد منهما جزء المسند فيجوز خلوها عن الضمير لانها حينئذ تكون بمنزلة الضاد من ضارب في زيد ضارب هذا لكن جواز استعمال الصفة غير مسندة الى شئ ممنوع لابلده من شاهد وقد نص الشارح الرضى في بحث الاضافة بانه لا يجوز بقاء الصفة بلا مرفوع في الظاهر لقوة شبهها بالفعل ومن هذا ظهر ان الانسب بقواعد العربية ان في كل منهما ضمير ايعود الى المبتدأ وان كان الانسب من حيث المعنى ما ذهب اليه المحشى رحمه الله فقد روي قال ابن يعيش ان في كل منهما ضمير امن حيث انهما مشتقان من الفعل وضمير واحد من حيث ان المجموع خبر ولا يخفى ما فيه من التعسف (قوله ان قلت فينبغي الخ) اى اذا لم يكن ضمير المبتدأ في شئ من الجزئين ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث عند ثنية المبتدأ وجعه وتأنيثه مع ان الاستعمال على خلاف ذلك يقال هما حلوان حامضان وهن حلوات حامضات وهى حلوة حامضة (قوله لكن لما لم يكن المجموع الخ) وذلك لان المجموع انما يقبل الاعراب اللفظى المحلى اذا اعتبر التركيب فيه ولا تركيب بين الجزئين ههنا اما الاسنادى والاضافى والتوصيفى فظاهر واما الامتزاجى فلان المركب الامتزاجى من اسمين اما بتضمن حرف العطف نحو خمسة عشر او حرف الجر نحو بيت بيت او لا بتضمن الحرف وهو لا يكون الاعلم (قوله اعلم انك الخ) لما بين احوال الخبرين فيما اذا اتصف كل مبتدأ بكل واحد منهما انجر الكلام الى بيان احوال الخبرين فيما اذا اتصف جزء من المبتدأ باحد هما وجزء آخر باخر والجزآن متصلان لتشار كهما في الاحكام فقال اعلم (قوله فحكمه حكم هذا حلوا حامض) في جواز العطف وتركه كون التركا ولى وخلو الخبر عن ضمير المبتدأ (قوله قيل هذا الوجه الخ) قاله الشارح الرضى وهو الموافق لقواعد العربية (قوله لشهادة مطا بقتهما الخ) يقال هما ابضان واسودان وهم سود وبيض (قوله كالمطابقة في المثال المذكور) اى هذا حلوا حامض في انه لما جرى الاعراب على كل واحد من الجزئين قيس عليه سائر الاحوال (قوله ولان الضمير الخ) هذا البحث مما اورده السيد السند قدس سره في حواشى الرضى وحاصله ان الحكم في قولنا هذا اسود وبيض انما هو باعتبار اتصاف بعض المبتدأ بالسود وبعضه بالبياض فيموز ان يكون الضمير في كل من الخبرين راجعا الى الابعاض الاستفادة من الكل فاذا كان بعض من شئ واحد اسود وبعض منه ابيض يقر الضمير فيهما واذ كان البعض كذلك يثنى واذا كان الابعاض كذلك يجمع واذا كان البعض مؤنثا يؤنث (قوله لا الى نفسه) اى لا يكون راجعا الى الكل نفسه حتى تكون مطابقته له دليلا على ان في كل منهما ضمير المبتدأ (قوله فيكون من قبيل هما عالم جاهل) في ان المبتدأ متعدد في الحقيقة اعنى جزئين الا ان الجزئين متصلان فيما نحن فيه مفكوكا في هذا المثال (قوله ويدفع الاخير الخ)

اى يدفع البحث الاخير بأنه لو كان الضمير فى كل منهما راجعا الى الابعاض لزم ان يجوز تشبيه  
الضمير ووجهه فى الخبرين مع افراد المبتدأ بحسب تعدد الابعاض بان يتصف البعضان او الابعاض  
منه بالسواد والبعضان الآخران او الابعاض منه بالبياض (( قوله المزايا جامع بين الخلاوة  
والجموضة )) لا يخفى ان المناسب لما اختاره من ان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة ان يعبر عن  
المزيمتين بالخلو والحماض على ما فى الصحاح شراب مزور مان مزين الحلو والحمض (( قوله  
وفى هذه الصورة )) اى ما يكون التعدد فيه بحسب اللفظ فقط دون المعنى (( قوله لا يجوز العطف  
فيه اصلا )) فكيف يصح اطلاق قوله وفى هذه الصورة ترك العطف اولى (( قوله مثل هذا  
جائع نافع )) على ان يكون النافع اتباع الجائع واما على ما زعم بعضهم من ان النوع العطش فهو  
من قبيل تعدد الخبر لفظا ومعنى مثل زيد عالم عاقل يجوز فيه الامران من غير اولوية (( قوله  
انه من باب التأكيد حقيقة )) قال الشارح الرضى التأكيد اللفظى على ضربين لانك امان تعيد  
اللفظ الاول بعينه نحو جاني زيد زيدا وتقويه بموازنه مع اتفاقهما فى الحرف الاخير ويسمى  
اتباعا (( قوله فليس من باب تعدد الخبر )) فهو خارج من القسم فلا اشكال فى صحة اطلاق قوله  
وفى هذه الصورة ترك العطف اولى (( قوله من امتناع تعدد الفاعل )) فان المراد منه بغير العطف  
اذلا شك فى جوازه مع العطف (( قوله الاضافة بيانية )) ان كان المراد بالشرط المعنى المصدرى  
اعنى الاشتراط ولا مية ان اريد به حرف الشرط (( قوله ليس معنى الشرط الخ )) الشرط قد  
يكون مسببا من الجزاء نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وقد يكونان مسببين لامر  
ثالث نحو ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة (( قوله فلا يراد الخ )) لان لصوق التهمة بهم  
ملزوم لصدورهما من الله (( قوله يوافق كلام المتن الخ )) حيث قال وكلم المجازاة تدخل على الفعل  
لسببية الاول ومسببية الثانى (( قوله فان الجمل الجزائية الخ )) دفع لما يتوهم من ان مدخول الفاء  
بمثلة الجزاء فيجب ان يكون مضمون الجملة خبرية مسببا عما قبلها الا اخبار به وحاصله ان الجمل  
الخبرية قد يقصد بها ما هو لازم لمعانيها الا اخبار بها كما فى قولك انا كرمتى اليوم فقد كرمتك  
امس اى انا كرمتى اليوم فقد علمتك بانى ا كرمتك امس فى المطول ان الجملة خبرية كثيرا ما  
تؤدى لاغراض اخر سوى فائدة الحكم ولازمها وفيمانحن فيه كذلك فان المشركن لما جهلوا  
مكان النعم ولم يشكروا المنعم بها صار ذلك سببا للاخبار بصدورها منه تعالى (( قوله وذلك  
ظاهر الخ )) اذ لا صوق متأخر عن الصدور فكيف يكون سببا له (( قوله لان من المعلوم الخ ))  
من المعلوم استناد الصوق الى ما هو صفة تعالى اعنى اليجاد والاعطاء واما كونه مستندا الى  
الصدور والعلولية التى هى صفة النعم فغير معلوم وهذا البحث مبني على ما حققه السيد قدس  
سره فى تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ من ان الفهم صفة المعنى او السامع ولا يصير بالتقيد  
بقوله منه صفة له تعالى وهو بعينه معنى اليجاد والاعطاء الا انه مركب لا يشتق منه بخلاف

الايحاد والاعطاء كإذهب اليه المحقق التفنازاني (قوله دخيلا في هذا المعنى) أي معنى السببية  
لأنه ليس من كلمات الشرط كزوما (قوله خالف الشرط الخ) مع كون خبره كالجزء الذي  
يجب فيه الفاء أعني الجزء الذي لا يكن وقوعه موقع الشرط فلا يرد أن الشرط ايضا قد  
يحوز ترك الفاء في جزائه بأن كان الجزاء مضارعا مجردا عن لم او مصدر ابلا (قوله جواز ترك  
الفاء في خبره) وان قصد السببية على مانص عليه الشارح الرضى فاقيل ان قصد السببية  
لازم للشرط اذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فإنه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة  
بدون قصدها فلذا افتراق صحة الدخول على الخبر ولزومه في الجزاء ليس بشي (قوله وفي  
جواز كون الظرف) يعني انه لو لم يكن المبتدأ المتضمن للشرط شرطافي الحقيقة جاز ان لا يكون  
مابعده صريحا في الفعلية بل يكون يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وكذا في جواز  
ان لا يكون مبهما وان لا يكون مابعده مستقبل المعنى كاسماء الشروط نحو قوله تعالى ان الذين  
قتلوا المؤمنين والمؤمنات الآية (قوله تعريف الجزئين الخ) أي لا دخل لتعريف الجزء الثاني في  
حصر المسند اليه في المسند لان تعريف كل من الجزئين يقتضي حصره في الآخر فكان اللائق  
ان يقول تعريف كل من الجزئين يقتضي حصره في الآخر وكلا الحصرين غير مستقيم اما  
حصر المسند في المسند اليه فظاهر لان الاسم الموصول بفعل او ظرف لا ينحصر في المبتدأ  
المتضمن واما حصر المسند اليه في المسند فلان المبتدأ الداخل الخ وبما ذكرنا ظهر لك ان تعريف  
الجزئين ليس للحصر (قوله من هذا الباب) أي من باب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط (قوله  
لا التعريف باسم الإشارة) فلا يكون تعريف ذلك مفيد للحصر (قوله فقول انه) أي التعريف  
بلام الجنس لا يقتضي الحصر مطلقا في جميع الموارد بل قد يكون للحصر وقد لا يكون  
نص عليه في المطول (قوله الكلام محمول على التمثيل) والكاف محذوف كما في قولنا زيد  
الاسد (قوله والحق ان التعريف الخ) أي تعريف اسم الإشارة اذا اشير به الى الجنس  
بمعونة كونه مقام ضبط المبتدأ يقتضي حصره في الاسم الموصول والموصوف المذكورين  
والا لم يحصل الضبط (قوله ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات الشرط) بدليل  
تحالفهما في الاحكام فان التضمن الذي بواسطة كلمات الشرط يقتضي وجوب الفاء وقلب  
الماضي مضارعا وجزم الجزء اذا كان مضارعا وعدم جواز وقوع الظرف والجار  
والمجرور بعده دون التضمن المذكور ههنا (قوله ذلك إشارة الى المبتدأ) أي لفظ  
ذلك إشارة الى مجموع ما يستفاد مما قبله من الشرط والجزء أعني المبتدأ المتضمن (قوله  
ولا ينبغي ان مواد النقص ليست مندرجة الخ) اما على التوجيه الاول فلان التضمن في المواد  
المذكورة بواسطة كلمات الشرط واما على التوجيه الثاني فلان تفاء تفرع صحة دخول الفاء  
في حيز المواد لان دخول الفاء واجب فيهما (قوله كاسمى الفاعل والمفعول) فانهما في الحقيقة  
فعل لان الصلة لا تكون الاجلة خبرية غير الى صورة الاسم لكون الاسم الموصولة في صورة



لام التعريف (قوله لانهما في حكم لفظ واحد) لاتحادهما في الصدق (قوله وكذا الحال في المضاف والمضاف اليه) اى المضاف الى الاسم الموصول المذكور في حكمه لكون المضاف اليه من تمة المضاف (قوله ينبغي ان يقول به الخ) انما قال ينبغي لما في الرضى من انه لا يستكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف بأومع المعطوف عليه وان كان المراد احد هما لانه لما استعمل او كثير في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو فقول الشارح رح اى باحد هما بيان للمراد لا تقدير المضاف كما يترأى (قوله وهو غير نادر) بخلاف الماضى الباقي على مضيه فانه نادر كما مر (قوله ليست لفظة او لترديد) اى لاحد الامرين مبهما على ما هو اصل وضعه لعدم التردد في وقوعهما صلة او صفة (قوله بل للتخيير) فان قلت كلمة او انما تجئ للتخيير اذا كان في الامر نص عليه في الرضى قلناه هنا واقعة في الامر تقدير اى كلبايتنى او في المدار كما في خصال الكفارة (قوله فالمراد الجنس) هو امر متعين لا عموم ولا ابهام فيه (قوله فتكون الفاء فيه) اى فانه ملاقيكم زائدة كاذهاب اليه الاخفش من جواز زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو زيد فوجد (قوله او يكون الموصول خبرا) اى يكون الموصول المتضمن لمعنى الشرط مع صلته وخبره خبر الان فيحتمل ان يكون الضمير ان في منه وانه للذى بخلاف ما اذا كان صفة للموت والخبر فانه ملاقيكم فان الضميرين راجعان الى الموت (قوله لما ذكرنا في وجه المخالفة) وهو كونه دخيلا في معنى الشرط (قوله ومقتضاه امتناع الخ) فبدخول النواسخ تضعف مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط فلا يصح دخول الفاء في خبره (قوله لانها لا تغير معنى الكلام) بل تؤكد وتحققه فدخولها كلا دخول فلم تضعف المشابهة (قوله هذا مبني الخ) اى المراد بقوله والشرط والجزء بمجموع الشرط والجزء كما هو المناسب قبله من ان ليت ولعل يخرج ان الكلام وهو مبني على انعقاد الربط الاتصالي بين الشرط والجزء على ما حققه السيد السند في حواشى المطول وليس الحكم في الجزاء والشرط قيد له بمنزلة الظرف كما اختاره المحقق التفتازانى ولا شك ان مجموع الشرط والجزء باعتبار الحكم الاتصالي من قبيل الاخبار وان كان الجزاء في بعض الصور انشاء وليس مراده ان كل واحد من الشرط والجزء من قبيل الاخبار حتى يرد ما قيل ان الجزاء قد يكون انشاء نحو ان جاء لزيد فاضربه وهذا لا يراد مبنى على ان الانشاء يقع جزءا من غير تأويل كما اختاره المحقق التفتازانى وذهب اليه الشارح الرضى واما على ما حققه السيد السند رحمه الله من انه لا بد من التأويل فلا يراد (قوله لا بد وان يدعى الخ) يجوز ان يكون تيمما للكلام الشارح رحمه الله ويجوز ان يكون ايرادا على الدليل الذى نقله عن القوم (قوله نقل عن المصنف رحمه الله) نقله السيد السند في حواشى الرضى (قوله منع سيوبه) اى مانع نقله الزمخشري من منع سيوبه (قوله فقد استشهد الخ) اى استشهد لصحة دخول الفاء بقوله تعالى ان الموت الذى الآتية فكيف يمنع صحة الدخول (قوله في مخالفة الواضحات) يعنى يحى الفاء

في خبران واضح لكثرة وقوعه في القرآن المجيد وكلام الشعراء فيعدمه وقوعه في مخالفة الواضحات ( قوله القلاء بالفتح والمدالخ ) في تاج البيهقي القلي والقلية والقلاء دشمني داشتن وفي الصحاح والقاموس وشمس العلوم مامعناه القلي بالكسر والقصر والقلاء بالفتح والمدالبغض فتخصيصه بالفتح والمدو تفسيره دشمني ليس بسنيد ( قوله والدواعي مذكورة في علم البلاغة ) في تعيينه وادعاء تعيينه او تعظيمه او تحقيره وتأني الانكار لدى الحاجة وغير ذلك ( قوله لانه ركن ) بخلاف الفضلة فانه قد يجب حذفها ( قوله اصيل ) اي مقصود لذاته بخلاف الخبر فانه مقصود لاجل المبتدأ فلذا قد يجب حذفه فرقابين الاصيل والدخيل في الركنية ( قوله مما لا يعتد به ) في الرضى دخول نواسخ المبتدأ والخبر على انخصوص بالمدح المقدم نحو كنت نعم الرجل يدل على فساد كونه خبر المبتدأ ( قوله لان في الاقتان ) في القاموس افقت اخذني فنون من القول والفن الضرب من الشيء والتزين وتغيير المؤلف اي الاعراب المؤلف ( قوله زيادة تنبيه ) لتوجيه الخواطر الى الحوادث ( قوله وايفاظ السامع للاصغاء اليه ) متعلق بالايفاظ على تضمين معنى الحث والتحريض ويجوز ان يكون على حذف المضاف اي لصاحب الاصغاء ( قوله وذلك ) اي زيادة التنبيه ( قوله يعنى به زيادة اعتناء ) انما قيد بذلك لان اصل المدح والذم والترحم حاصل على تقدير اجراءه على موصوفه ( قوله فكانه اراد ) اي القاطع للوصف انه اي الوصف امتاز من بين صفات الممدوح ( قوله فلم يتبين الخ ) فلا يطلب نكتة التغيير ويمكن ان يقال ان في القطع دلالة على انه جعل التابع مطلوب الثبوت في نفسه غير تابع للحكم السابق فيدل على زيادة اعتناء المتكلم فيفيد زيادة المدح والذم او الترحم من اجراءه على الموصوف بخلاف ما اذا ذكر الموصوف فانه يفهم حينئذ كونه تابعاً مقطوعاً عن التابعية ( قوله وكلاهما مستقيم ) كلا المعنيين مستقيم فجمع الشارح رحمه الله بين المعنيين اشارة الى بيان المعنى اللغوي وان كل واحد منهما تصح ارادته لبيان المراد حتى يلزم استعمال المشترك في المعنيين ( قوله لاتعيين الخ ) قد عرفت فيما سبق ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فايهما كان مطلوب الثبوت يجعل خبرا وههنا المطلوب اثبات الهلالية لشيء وتعيين شيء بالهلالية لاتعيين الهلال بالاشارة واثبات كونه مشاراً اليه ( قوله وذلك ) اي الوقت عند ذكر القسم ثابت لان الاصل في المفردات اي الكلمات التي لا تر كيب مع ما بعدها الوقف ( قوله القاء للعطف ) في الرضى وهو قريب ( قوله جلا على المعنى ) فان في اذامعنى المفاجأة ( قوله ولعله اراد الخ ) اي والا فلا شرط ههنا فلا جواب ( قوله وفيه انه لا يجوز حذفها ) قال السيد قدس سره جواز الحذف ليس من اوازم الزوائد صرح به ابن هشام في معنى اللبيب ( قوله خبر عن السبع ) اي فبالمكان السبع ولا يجوز على هذا القول ان يكون اذامضافاً الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث كذا في الرضى ( قوله وفيه انه لا يطر دالخ ) اذ لا معنى لقولك

فالمكان السبع بالباب ( قوله وجعله بدلا تعسف ) اى جعل بالباب بدلا من اذا تعسف امامعنى  
فلعدم انسياق الذهن اليه واما لفظا فلانه يكون بدلا باعادة الجار ولا جار فى المبدل منه لفظا  
( قوله لان الزمان الخ ) قدم تحققة بما لا مزيد عليه ( قوله وفيه انه يلزم الخ ) وفيه تكاف لان  
اذا الظرفية غير متصرفه على الصحيح ( قوله ان فاجأت الخ ) فالمعنى خرجت ففصل لى مفاجأة  
وقوف السبع فى وقت خروجه ( قوله ولو قيل الخ ) اى على تقدير جعله ظرف زمان ( قوله كما  
فى الوجوه الاخر ) وهى الوجوه الثلاثة المذكورة واحدها فى الشرح واثنان منها  
فى الحاشية ( قوله اى قبل ملازمته ) فالمعنى فى ما التزم العرب اى قبل ملازمة ذكر غير الخبر  
فى موضعه ( قوله الاظهر الخ ) انما قال بحسب اللفظ لان ما ذكره الشارح رحمه الله اظهر من  
حيث المعنى اذ المعنى هو اى الخبر المحذوف وجوبا فى تركيب التزم غيره فى موضعه على طبق  
ما صرح به فى قوله جواز اى اخرى خرجت فاذا السبع فتكون الظرفية ظرفية الكل لجزئه وهو اظهر  
واسيع بخلاف ما اذا فسر ما بخبر فانه حينئذ يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف وجوبا فتكون  
ظرفية الموصوف للصفة فاندفع ما قيل للمعنى لظرفية الخبر لحذف الخبر ( قوله لان الذهن  
ينساق الخ ) فكأنه قيل فى تركيب التزم فى موضع الخبر الواقع فيه غير ذلك الخبر ( قوله فيغنى  
غناء الضمير ) اى ينفع كونه واقعا فى التركيب نفع الضمير وهو ربطا للجملة الواقعة صفة بموصوفه  
يقال ما يغنى عنك هذا من باب الافعال اى ما ينفعك والغناء بالقح النفع كذا فى الصحاح ( قوله  
ليس الا الظرف ) لان المقصود ظرفية الدار لزيد لا ظرفيتها لحصوله ( قوله والتقدير الخ ) وهو  
ان الظرف والجار والمجرور لا بدله من متعلق من الفعل او شبهه ( قوله الا زراء خوار مندى  
نمودن ) لا يظهر لادخال الياء فائدة والاظهر ما فى التاج وخوار داشت ويعدى بالباء وفى  
القاموس ازرى بأخيه ادخل عليه عيبا ( قوله كما يترأى ) اى التثام مثل التثام يترأى ويظهر  
فى بادى الرأى فى الرضى ان الظاهر منها انها والى التى تفيد امتناع الاول لامتناع الثانى دخلت  
على لا ومعناها مع لابق على ما كان كما يبق مع غير لا من حروف النفي فى مثل قولك لولم تستمنى  
لستمتك ( قوله واليه ذهب الكسائى ) اى الى كونها مركبة من لو والشرطية ولا النافية ولذا  
اوجب تقدير الفعل بعدها ( قوله هى الرافعة ) فى شرح التسهيل للفاضل المصرى قال القراء  
لما استغنى الاسم بلولا رتفع بها كإرفع الفاعل بالفعل وبهذا ظهر كاكمة ما قيل لا يخفى انه لا بد  
من القول بمحذوف المسند فى الكلام حينئذ ان كان خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا لعامل لفظى  
دون الخبر ( قوله ولا يخفى قصوره ) فى شرح التسهيل يبطل قول القراء ان لولا لو كانت  
عاملة لكان الجار والى بهامن الرفع لان القاعدة ان كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه  
يعمل الجر ( قوله قال الشيخ الرضى الخ ) وما ذكره الشارح رحمه الله موافق للمنفى تسهيل ابن  
مالك حيث قال وقيل حال ان كان المبتدأ أو معموله المصدر عاملا فى مفسر صاحبها أو مؤولا

بذلك فانه اعتبر مجرد كون المصدر عاملا ومقاله الرضى موافق لما في شرحه حيث قال والمحفوظ ان يكون المبتدأ مصدرا او مؤولا بمصدر او لا بمصدر او افعال تفضيل مضافا الى مصدر او مؤول بمصدر اعلم ان الاختلاف بين الاعتبارين فقط ايسر الاعتبار ان ضربى زيدا قائما داخل فيما نسب الى كليهما عند الشارح وفيما اضيف الى احدهما عند الرضى وما قيل ان مذكره الشارح رحمه الله الله يدخل فيه ضرب زيد عمر قائما ليس بشئ لان المصدر المذكور لا بد ان يكون مضافا لاحدهما ليصح وقوعه مبتدأ ( قوله نحو تضاربنا ) فان باب التفاعل لكونه بين اثنين كل منهما فاعل من وجه مفعول من وجه يكون اضافة التضارب الى ضمير المتكلم مع الغير اضافة الى الفاعل والمفعول معا ولا يخفى ان تضارب لازم لما تقرّر ان تفاعل اذ بنى من متعد الى مفعول لم يتعد فهو مضاف الى معموله الذى هو فاعل فى الحقيقة فالظاهر ما ذكره الشارح رحمه الله ( قوله اسمية كانت ) نحو قوله صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ( قوله اوفعية ) نحو على بريد كان ذامال ويقال سمع اذنى زيدا يقول ذلك اى سمع اذنى كلام زيد حاصل اذا كان يقول كذا وفيه خلاف الفراء ( قوله على الاصح ) اذا حال فضلا وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكرو وجوز الكسائى بحر هاعن الواو لوقوعها موقع الخبر فتقول ضربى زيدا ابوه قائم كافى كفته فوه الى فى ( قوله ليت السويق من حد نصرو كذا بل ( قوله صحاح ) فى آخر الحاشية اسم كتاب فى اللغة نقل الشارح قدس سره معنى الت منه ( قوله لما قالوا الخ ) ولان اذا كان منصوب المحل على الظرفية للخبر المحذوف فلو قرأ الزمان يكون اخطب بعضامنه فيلزم كون الزمان محلا للزمان ( قوله او هبارة عنه ) اى يكون بمعنى المصدر وهو افعال التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كذا فى الرضى ( قوله وفى شرح التسهيل ) ناقلا عن الافصح هذا الباب معتبر عند النحويين فى كل مصدر وفيما اضيف اليه اضافة بعض للكل او كل للجمع والمعنى ان يكون المضاف مصدرا فى المعنى نحو اكثر شربى واقل شربى وابسر شربى السويق ملتوتا وكلر كوي الفرس عاريا ( قوله لورفع قائم الخ ) فعلى هذا لا يكون هذا المثال ممناخ فيه لكونه مشروطا بوقوع الحال بعد المصدر ( قوله جاز هذا التقدير اى تقدير الزمان مع ما بالمصدرية ايضا كما جاز عدم التقدير فتقول الرضى ويجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان يقدر زمان بيان لجواز عدم التقدير وقوله ويجوز بتقدير زمان الى آخره بيان لجواز تقدير الزمان حال رفع قائم وذلك منصوب فى الرضى فاقبل جواز الرضى جعل المصدر فى اخطب ما يكون الامير قائما حينئذ اى اخطب اوقات كونه فالمراد بافعال المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة او بواسطة ليس بشئ كيف وقد نص الرضى بكون افعال التفضيل المضاف الى المصدر بمعنى المصدر كما مر ( قوله فلا تقول ضربى زيدا قائم ) وكذا لا تقول اكثر شربى

السويقي ملتوت اذ لا مجاز في اول الكلام حتى يؤنس به في الآخر ( قوله لان نسبة الاخطب الى الكون مجاز ) لان المعنى اخطب اكوان الامير حاصل اذا كان قائما كان كل كونه منه خطيب على جهة المجاز لكونه خطيبا حال تلبسه بتلك الاكوان ( قوله والمجاز يؤنس بالمجاز ) في شمس العلوم آتسه نقيض او حشه اى المجاز في اسناد قائم الى اخطب الذى هو بعض الاكوان يؤنس بالمجاز الذى هو في اول الكلام وهو جعل الكون اخطب وانما كان اسناد قائم الى اخطب مجازا لان الخطابة صفة الاعيان دون المعانى ( قوله ويجوز ان يقدر زمان الخ ) اى على تقدير رفع قائم يجوز ان يقدر زمان مضاف لانه حينئذ ليس مما وجب فيه حذف الخبر فلا يشترط فيه كونه مصدرا يعنى حينئذ يكون التقدير اخطب اوقات كون الامير قائم فيكون اخطب بعض اوقات كون الامير لان افعول التفضيل يكون بعضها مما اضيف اليه ويكون اسناد قائم الى اخطب اسنادا الى الظرف مجازا ( قوله نحو نهاره صائم ) اى جعل زمان كون الامير اخطب وقائما لكون الامير خطيبا وقائما فيه كما جعل النهار صائما لكونه صائما فيه فقول له لشيوع تقدير الزمان مع ما عطف عليه تعليل لتقدير الزمان ولما يلزمه من اسناد قائم الى الزمان الذى هو اخطب ( قوله ويؤيده ) اى يؤيد تقدير الزمان جعل الزمان الذى هو يوم الجمعة خبرا عن اخطب فانه صريح في كون اخطب عبارة عن الزمان ( قوله لان الاخبار عن ضرب زيد ) للقرينة الدالة على الخبر المحذوف ( قوله يكون حينئذ حالا عن معمول المصدر ) اى عن ياء المتكلم او عن زيد لاعن ضمير حاصل لانه عائدا الى ضربى وهو ليس بقائم ( قوله فان كان عاملا ) اى عاملا قائما كان بعينه مذهب الكوفيين لانه حينئذ يكون قائما قيد المبتدأ والخبر الحضور مطلقا لافرق بينهما بالاعتبار تقدير حاصل مقدما على قائم في هذا الوجه مؤخر ا على مذهب الكوفيين ( قوله لزوم اختلاف عامل الخ ) لان عامل ذى الحال هو المصدر ( قوله لم يلزم شئ ) من ذلك المذكور من تقييد المبتدأ واختلاف العامل ( قوله حال من ضميره ) اى ضمير كان الراجع الى زيد فيكون العامل فيهما كان ( قوله ومن تمة الخبر ) فيكون الحال قيد الخبر لا للمبتدأ ( قوله وقد نقوش في لزوم الاتحاد ) اى اتحاد عاملهما ليس بلزوم واليه ذهب ابن مالك ( قوله فثبت على هذا وجه آخر ) اى ثبت على تقدير عدم لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها لهذا الباب وجه آخر سوى الوجه الذى ذكره الشارح رحمه الله وهو ان يقدر الخبر المحذوف حاصل من غير تقدير اذا كان ويكون عاملا في الحال مع كونه حالا من فاعل ضربى او مفعوله ( قوله لرائحة معنى الشرط ) وهو كون ضربى معلقا بذلك الوقت كتعليق الجزاء بالشرط ( قوله واذا هذه للاستمرار ) للاستقبال فلا حاجة الى ما قيل انه يقدر اذا اذا اريد الاستقبال ويقدر اذا اذا اريد المضى ( قوله مع الجملة المضاف اليها ) قيل الواجب المضاف هو اليها لكونه صفة جرت على غير من هى له وليس بشئ لان

المضاف مسند الى الجار والمجرور لا الى اذا (قوله ولم يثبت في غير هذا المكان) اى حذف اذا  
الظرفية الخالية عن معنى الشرط مع المضاف اليه لم يثبت في غير هذا المكان فلا يراد ما قيل ان  
في مواضع الفاء القصيدة تحذف اذا المضاف اليه وهو كثير (قوله ومن قيام الحال مقام  
الظرف) ولا نظيره وان كان الحال مؤدبا لمعنى الظرف اذ معنى جاء في زيد راكبا جاء وقت ركوبه  
(قوله انما عدلوا عنه) اى عن معنى الناقصة الى التامة (قوله لان مثل هذا المنصوب) اى  
الذى يحى بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة (قوله وذلك) اى كون المقصود عموم  
المبتدأ ثابت (قوله لان اسم الجنس المعروف باللام) او بالاضافة فعنى ضربى زيد قائما بجميع افراد  
الضرب الواقع من التسليم على زيد حاصل قائما (قوله دفع الـ جميع بلا مرجح) من ارادة  
بعض ما يقع عليه دون بعض (قوله ولا يجوز حذف الموصول الخ) الا ان يقال اذا قامت قرينة  
قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيويه في باب المفعول معه ان تقدير ماله وزيد امالك  
وملا بستك زيدا (قوله اى ماضى بى اياه الخ) وكذا اكثر شربى السويق شربه ملتوتا اى ما اكثر  
شربى بى اياه الا شربه ملتوتا (قوله امتناع تأكيد الخ) يجوز الكسائى اتباع المصدر المذكور  
بالتوابع فتقول ضربى زيد اكله وضربى زيد الشديدا قائما ومنعه غير لغلبة معنى الفعل عليه كذا  
في الرضى (قوله لا يخفى ان استفادة الخ) بيان لضعف ما ذهب اليه البعض لانه لا يستفاد حينئذ  
الحصر المقصود من هذا التركيب اذ على تقدير كونه مبتدأ لا خبر له ليس فيه ما يفيد الحصر  
(قوله قال الشارح الرضى) وتمسك عليه بما في نهج البلاغة وانتم والساعة في قرن (قوله  
ولو اتى مع) بان يقال كل رجل مع ضيعته كان مع مابعد ما خبر افعلا الواو التى هى بمعنى مع  
اى تكون خبر مع مابعد ما (قوله وفيه ان المعطوف الخ) يعنى ان الواو وان كانت بمعنى مع  
تكون فى اللفظ المعطوف فى غير المفعول معه فاذا كان ضيعته معطوفا على المبتدأ لم يكن خبرا (قوله  
ولا يجوز الخ) عطف على قوله لا يصح ابدال المانع المعنوى من كون الواو مع مابعد ما خبرا  
وحاصله انه حينئذ لا بد من القول بان الرفع فيما بعد الواو بطريق النقل بان يقال يجوز يجوز  
ان يكون رفع مابعد الواو منقولاً عنها لعدم قابليته لانه لكونها فى الاصل حرفا كما قيل فى نصب  
المفعول معه ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو فى الاصل حرف فلا يحتمل  
النصب اعطى النصب مابعد ما عارية كما اعطى مابعد اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير  
وذلك القول لا يصح لان مع اداة (قوله لا يستحق الرفع) قيد بذلك لانه يستحق الرفع محلا  
لنيابته عن عامله فى نحو زيد مع عمرو (قوله حتى ينقل الخ) يعنى نقل الاعراب الى مابعد لعدم  
القابلية فرع استحقاق الاعراب لفظا اذ لا معنى لنقل الاعراب المحلى لعدم تعذره ومع اذا وقع  
خبر لا يستحق الرفع لفظا فكيف ينقل عند نيابة الواو عنه الى مابعد ما (قوله بل يكون الخ)  
عطف على لا يستحق اى مع اذا وقع خبرا يكون منصوبا لكونه ظرفا لعدم التصرف لازم النصب

وفي قوله منصوبا اختيار لما ذكره الرضى من ان مع عرب لدخول التنوين في نحو كناعما وانجراره بمن وان كان شاذا في نحو خرجت من معه فظاهر كلام سيلويه انه مبنى ( قوله الضيعة في اللغة العقار ) في الصحاح الضيعة العقار والعقار بالفتح الارض والتخل ويقال ايضا في البيت عقار حسن اى متاع واداة فقوله والمتاع عطف على الارض ( قوله وههنا كناية عن مصحفها ) كلامه صريح في انها مستعملة بمعنى الصنعة اعنى الحرفة بطريق الكناية لكن في الاساس انها الحرفة في الحقيقة وفي شمس العلوم لا تعرف العرب من الصنعة الا الحرفة وفي القاموس الضيعة العقار والارض المغلة وحرفة الرجل وصناعته وتجارته ولعل توجيه الكناية ان حصول العقار في الاغلب تابع ورديف للصنعة مسبب عنها ( قوله عن مصحفها ) على صيغة اسم المفعول في الاساس وهو لحانة مصحف وصحف الكلمة اذا غير هاوزيادة لفظ مصحفها الجرد لطف الاداء لادخله في المقصود ( قوله لظهور فساد المعنى ) اذ ليس واحد من الرجال مقرونا بضيعة كل رجل ( قوله لانه ليس مقصودا ) يعنى ان المعنى وان كان صحيحا لان كل ضيعة مشتركة بين شخصين مثلا فيصدق ان كل رجل مقرون بضيعة رجل هو مقرون ومشتغل بها ( قوله المقصود واضح الخ ) يعنى ان الضمير راجع الى كل ومقرونية كل رجل بضيعة كل رجل اما بان يكون اى واحد يرضى مقرونا بضيعة كل رجل وذلك بين البطلان لا يمكن ارادته واما بان يكون هذا مقرونا بضيعة وذلك وهكذا وهو المقصود وهو واضح فلم يالوا بالهام العبارة معنى ظاهر افساده بأدنى تأمل ( قوله قيل توجيه التقدير ) اى تقدير الخبر كان اللائق ايراده تحت قوله اى كل رجل مقرون مع ضيعته ( قوله فيجوز سدها مسد الخبر ) لكونه من معمولاته بخلاف ما اذا جعل معطوفا على المبتدأ وقدر الخبر مقرونان فانه حينئذ يكون من تمة المبتدأ متقدما على الخبر لا شرا كهمافيه ولا يجوز نيابة المتأخر عن المتقدم كما سيحى ( قوله حذف المؤكد ) على صيغة الاسم الفاعل وهذا لا يجوز كما سيحى لفوات الغرض من التأكيد ( قوله وجواز النصب الخ ) لما تقرر ان عامل المفعول معه اذا كان لفظا وجاز العطف فالوجه ان يمكن ان يقال ذلك مختص بما اذا كان المعطوف عليه مذكورا ( قوله لان ضيعته الخ ) مع ان وجوب حذف الخبر في هذا المبتدأ مشروط بان يعطف عليه اسم بالواو ( قوله فبان حذف المؤكد الخ ) فانحن فيه من هذا القبيل حيث حذف مقرون مع ضميره المستتر وتأكيده ( قوله لا بدله من فعل الخ ) ليس فيما نحن فيه العامل في ضيعته المقارنة المدلول عليها بالواو فلا يصح كونها مفعولا معه فلا يجوز النصب الخ اى صورة الكلام حيث حذف الخبر واقبم المعطوف على ضميره مقامه ( قوله كما تقول زيد قائم وعمر ) التشبيه في ان الخبر مقدم على المعطوف في كلا المثالين وان اختلفا في كونه مقدرا فى احدهما مذكورا فى الآخر وفى ان خبر المعطوف محذوف بقرينة غير المعطوف عليه والاصل كل رجل مقرون مع ضيعته وضيعة

مقرونة معه ويرد على هذا التقدير وجوب حذف خبر المعطوف مع عدم سدشى مسده  
 الا ان يقال اجرى المعطوف مجرى المعطوف عليه في لزوم وجوب حذف خبره (قوله)  
 كما هو الظاهر (لفظ العلة الحذف وحل اللفظ على المعنى المتبادر بخلاف التقدير السابق  
 فان فيه حذف الخبرين للمعطوف عليه والمعطوف وتكرار المعنى (قوله ولا يجوز الخ) ولو جاز  
 نيابة القدم عن التأخر لدلالتة عليه لجاز نيابة قائما في ضربى زيد قائما عن الخبر المقدر متأخرا  
 كما هو مذهب الكوفية ولا يصح ابطاله بان فيه لزوم وجوب حذف الخبر من غير سدشى  
 مسده (قوله لانه من تمتة المبتدأ) لا شتر اكهما في الخبر لالكونه معطوفا على المبتدأ على  
 ما وهم (قوله هذا الخبر حيثان الخ) هذا بناء على ان المثني في حكم تكرير الواحد فله  
 حيثان لانه خبر عن كل واحد منهما (قوله ومتعينا للقسم) بان لا يستعمل الا للقسم على تعيين  
 الخبر وهو قسمى اى ما قسم به (قوله فتحوا امانة الله) من عهد الله وبمين الله والمراد امانة الله  
 ما فرض على الخلق من طاعته كانه امانة له تعالى يجب عليهم ان يؤدوها (قوله لا يجب  
 حذف خبره) بل يجوز ان يحذف كما في المثال المذكور وان يذكر فيقال على امانة الله وعلى  
 عهد الله وعلى بمين الله (قوله في قسم السؤال) اى في قسم يكون جوابه امر او نهيا واستفهاما  
 (قوله اشارة الخ) اى اشارة الى المفسرة الى ان من المرفوعات مقدر في المتن على انه  
 خبر ان وفي جعله من المرفوعات برأسه اشارة الى انه ليس داخلا في خبر المبتدأ كما ذهب اليه  
 الكوفية (قوله بقرينة ماسبق) وهو قوله ومنها المبتدأ والخبر (قوله ابتداء كلام) اى جملة  
 ابتدائية ليس لها محل من الاعراب سبق لتعريفه (قوله وانما لم يقل) اى غير الاسلوب السابق  
 ههنا سواء قلنا انه مبتدأ محذوف الخبر او قلنا المسند خبره (قوله فلم يفصل بما هو مشعر الخ)  
 وهو التصريح بقوله منها ولذلك لم يفصل مفعول ما لم يسم فاعله عن الفاعل (قوله لضعف الخ)  
 دليل الكوفية يعنى انها حروف ضعيفة فلا تعمل عملين النصب والرفع والجواب ان عملها المشابهة  
 الفعل المنعذى فتعمل عمل ما تشبهه (قوله ولان اقتضاءها الخ) وذلك لان معانيها من التأكيد  
 والتشبيه والتمنى والترجى والاستدراك يتعلق بالجرئين على السواء (قوله ان قلت الخ) اى لان سلم  
 صدق التعريف بعد زيادة لفظ احد على كل فرد من افراد العرف لانه ان اعتبر العطف في قوله  
 خبر ان واخواتها مقدم على الحكم فيكون العرف مجموع اخبار ان واخواتها فلا خفا في عدم  
 صدق التعريف على المجموع بل بعد دخول مجموعها وان اعتبر الحكم مقدا على العطف فيكون  
 العرف كل واحد من خبر ان واخواتها والتعريف وان كان صادقا على خبر ان لا يصدق  
 على اخبار اخواتها لانها ليست مسندة بعد دخول احدها (قوله قلنا العرف حقيقة الخ)  
 جواب باختبار الشق الثاني (قوله وانما لم يحتمل الخ) اى لم يحتمل كلام المتن على توزيع الحروف  
 على الاخبار بحيث يتضمن تعريف خبر كل واحد من تلك الحروف فلا يحتاج الى زيادة لفظ



احدو ذلك بان تجعل اضافة لفظة خبر الى واخواتها للاستغراق فيكون التقدير جميع اخبار  
ان واخواتها وهى التى اسندت بعد دخولها على معنى ان كل خبر لحرف هو المسند بعد دخول  
ذلك الحرف ( قوله لان المقام مقام التعريف ) والتعريف انما يكون بالماهية دون الافراد  
فالتعرض للافراد غير ملائم له ( قوله وان المناسب الخ ) يعنى ان المشهور فيما بينهم ان مقابلة  
الجمع بالجمع تقتضى انقسام الاحاد على الاحاد وههنا خبران مفردوان حملت الاضافة على  
الاستغراق يكون بمعنى كل واحد لا بمعنى الجميع ( قوله فبالعمل فيها ) بالنصب والرفع لفظا  
او تقدير او محلا ( قوله فلا نسحاب ) الانسحاب كشده شدن كذا فى التاج ( قوله ينسحب  
الى المحكوم به وعليه ) بمعنى ان الحكم لما كان نسبة بينهما فكل واحد من التأكيد والتشبيه  
والتننى والترجى والاستدلال المتعلق به ينجر الى الطرفين ويتعلق بهما بالتبع ( قوله وعلى كل  
تقدير ) سواء كان اريدا بالايثار اثارها فيها لفظا او اريدا بآثارها فى معناها وفى اشارة الى  
ان كلمة او للتخيير لا التهميم والالكان الواجب ان يقول وعلى هذا لا ينقض وانما حمل على التخيير  
اشارة الى انه لا حاجة فى دفع النقض الى ارادتهما معا لانتفاء كل واحد من الاثرين فى مواد النقض  
( قوله وبخبر المبتدأ ) اى لا ينتقض التعريف بخبر المبتدأ الواقع بعد ان المفتوحة او المكسورة  
المكفوفة عن العمل بما ذل ليس دخوله لآثار اثار اصلا اما اللفظى فظاهر بطلان عمله واما  
المعنوى فلانه بعد دخول ما الكافة لم يبق فيها المعنى الذى كانت موضوعه له اعنى التأكيد  
بل افادت معنى جديدا اعنى الحصر فى القاموس المفتوحة فرع عن المكسورة فصح ان انما  
يفيد الحصر كما نما واجتماعى قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الحكم اله واحد فالاولى لقصر  
الصفة على الموصوف والثانية بعكسه وفى الرضى زوى ابو الحسن وحده فى انما وانما الاعمال  
والالغاء لكن الاعمال قل فيهما لان التأكيد الذى هو معناهما تقوية الثابت لا تجديد معنى آخر  
وكذا لا ينتقض التعريف بخبر المبتدأ الواقع بعد ان المكسورة المخففة الملغاء عن العمل وذلك  
لان المثقلة كانت مفيدة لآثر لفظى ومعنوى فلما قصد ابقاء الاثر المعنوى وابطال اللفظى خففت  
فدخول المخففة الملغاء لابطال اللفظى وابقاء المعنوى لا لآثار الاثر المعنوى فتدبر وكذا الجوب  
فى ليمتاو لعلما ولكنما وكأنا المكوفة الملغاء عن العمل فان دخولها لبقاء المعنى الذى كان قبل  
الكف وابطال الاثر اللفظى لا لآثار اثر لفظى او معنوى هكذا حقق المقال ودع القيل  
والقال ( قوله وان يقال زيد اضربه الخ ) فى الرضى واما الجملة الطلبية كالامر والنهى والدعاء  
والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتننى ونحو ذلك فلا ترى منعما وقوعها خبرا  
لان المكسورة ولكن فى شرح التسهيل وحكى ابن عصفور فى شرح الجمل الصغير خلافا فى  
وقوع الجملة الغير المحتملة للصدق والكذب خبرا لان وصحح الجواز انتهى ولعل الشارح لاجل  
الاختلاف لم يذكره ( قوله لانه استثناء الخ ) يعنى انه استثناء مفرغ من الظرف بمعنى الفعل

المستفاد من كاف التشبيه فيكون استثناء من وجوه الشبه كأنه قيل وامره كأمر المبتدأ في جميع الاحكام الا في التقديم فيجب ان يكون مشتركا بينهما فلا معنى لاضافته الى احدهما وما قيل من انه المراد اى من تقديم خبر ان فان حكم تقديم الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب فانما يصح لو قبل الاتقدميه بدون في بان يكون استثناء من امر وامر مع كلمة في فلا لانها صريحة في كون وجه الشبه كالانحفي ( قوله استثناء مفرغ ) اى استثناء من الحكم السابق بعد تنقيده بالاستثناء الاول فيكون الكلام جملة واحدة كأنه قيل ومراخبره كأمر خبر المبتدأ في جميع الاحكام الا في تقديمه في جميع احوال الخبر الاحال كونه ظرفا ( قوله ويجوز ان يكون الخ ) بان يأول قوله الا في تقديمه بجملة مستقلة اى يخالف امره امر خبر المبتدأ في التقديم في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا ( قوله والحاصل ) اى على كلا التوجيهين ( قوله واجرى الجار والمجرور ) وان لم يكن ظرفا مجرى الظرف في التوسع ( قوله اذا دخلت على النكرة ) لا اذا دخلت على المعرفة فانها تنقيدني مدلول تلك المعرفة او لما يفهم من قوله خبر لا التي لنفي الجنس اى خبر لا معدود من المرفوعات برأسه اذا دخلت على النكرة بخلاف ما اذا دخلت على المعرفة فان لا حينئذ ملغاة عن العمل وخبرها مرفوع بانه خبر المبتدأ فان قلت لابد من التقييد بان لا تكون تلك النكرة مفصولة عنها لانه حينئذ ايضا المبتدأ قلت المراد بالدخول الورود لا يراثر فيه فلا حاجة الى التقييد ثم اعلم ان ارتفاع خبر لا بهما متفق عليه اذا لم يكن اسمها مبنيان بان دخلت على النكرة المضافة واما اذا كان اسمها مبنيان بان دخلت على النكرة المفردة مثل لا رجل في الدار فقيه خلاف سيويه فانه قال ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها مبتاعا قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها عرابا فبقى على اصله من الرفع بالابتداء ولا يخفى ضعفه لانها عاملة في الاسم الا ان نصبه بسببه تضمن من الاستغرافية صار فتحا وذلك مفقود في الخبر ( قوله وقيل لان لا نقيض ان ) فان لا لنفي على وجه المبالغة وان للإثبات على وجه المبالغة ووجه ضعفه ظاهر لانه اذا كان جل النظير على النظير يمكننا لا يصار الى جل النقيض على النقيض فان في اعتبار التناقض وجه التشابه ( قوله والمثال ينبغي الخ ) ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثله احتمال غيره على السواء واقبح اذا كان احتمال غيره اظهر كما في مثاليهم ( قوله كما في توابع اسم ان ) يعني كما يجوز في توابع اسم ان ان كان معربا على المحل فكذلك يجوز في توابع الاسم لامعربا او مبني لانها مشبهة بان ( قوله اما قال ذلك الخ ) يعني في قوله كما هو الظاهر دفع الاعتراض السابق بان ما ذكره المصنف رجه الله مبني على الظاهر فلا يضره احتمال لصفة بناء على غير الظاهر من الجمل على المحل ( قوله بدون سماجة ) يعني يكون المعنى حينئذ ليس بغلام رجل ظريف في الدار وهذا المعنى صحيح وما قيل انه لو لم يقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فليس بشيء لان اتصافها بالحدوث

والتجدد في وقت دون وقت لا يقتضى صحة تقييد نفسها بالظرف فإنه يقتضى انقسامها الى المقيدة بالظرف وغير المقيدة به ( قوله جعل الخبر من هذا القبيل ) اى جعل الخبر المقيد خبرا واحدا بتأويل المجموع ( قوله الا اذا منع الخ ) كافي قوله وهى اسم وفعل وحرف ( قوله الاقتصار ههنا على فيها ) وان كان يمنع الاقتصار على ظرف للزوم الكذب ( قوله جل على امر شامل ) ليس المراد الشمول بحسب الصدق بل بحسب التحقق فان نفي الوجود يستلزم نفي جميع الصفات ( قوله النفي المستفاد من لارفع الوجود رابطى ) اى النفي المستفاد من لا لاقتضائه الخبر رفع الوجود الذى هو رابط بين المسندو المسند اليه سواء ظرف ذلك الوجود رابطى الوجود المحمول كافي لاله موجود او غيره كافي لارجل في الدار ولادلالة للعام على الخاص فلا يكون قرينة على تقدير موجود ( قوله قال الاندلسى رحمه الله ) في شرح التسهيل للفاضل المصرى من نسب اليهم التزام الحذف مدالقا كثر بخشرى او بشرط ان يكون الخبر ظرفا كالجز ولى فليس يصيب ( قوله يجوز ) والحذف عندهم اكثر من اثبات ( قوله فيكون لاجنب من اسماء الافعال ) اى اذا كان لاهل ولا مال بمعنى انتفى الاهل والمال يكون لامن اسماء الافعال لا حرف نفي لكونه مع معموله كلاما مستقلا ورد عليه ان يجوز ان يكون لاحرفا نائب الفاعل كحرف النداء وبسببى لان حرف النداء نائب عن فعل مقدر بعده لان اصل يازيد ادعو زيدا صرح به في شرح المفصل والرضى و فيما نحن فيه ليس النفي مقدر ابعدا ولا ولذا ذهب الى ان المنادى مفعول لحرف النداء ذهب الى انها من اسماء الافعال ( قوله زيفه المصنف رح ) ما ذكره المصنف في شرح المفصل في بحث المنادى رداعلى من ذهب الى ان حروف النداء اسماء افعال ليس فيها ما هو اقل من حرفين ومن هذه الحروف الهزمة وهى حرف واحد واذا بطل كون الهزمة اسم فعل بطل البواقي اذ لا قائل بالفصل انتهى ولا يخفى ان هذا التزييف لا يجرى فى اولوية هذه العبارة بان جميع اسماء الافعال منقولة من المصادر الاصلية او من المصادر الكائنة فى الاصل اصواتا او من الظرف او من الجار والمجرور كما صرح به فى الرضى كان التزييف وجيها لكن المصنف رح لم يصرح به ( قوله ان نصب الاسم الخ ) لان اسم الفعل لا بدله من فاعل ولا فاعل ههنا وما ورد عليه انه يجوز ان يكون فاعله ضمير المبهم المفسر بالكرة فليس بشئ اما اولافلانه ذكر الشارح الرضى فى بحث المضمرات ان مجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كافي نعم رجلا او قصد التفخيم مع اتصال المعنى كافي ضمير الشأن والثلاثة ههنا معدومة اعنى قصد التفخيم والمجئ بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالضمروا اما ثانيا فلانه قد يحذف اسم لا فيلزم حذف التمييز بل حذف الفعل والفاعل والتميز وذلك اجماع ( قوله لذخولهما على القبيلتين ) ذكر المصنف رحمه الله فى شرح الفصل التحويون يزعمون ان لغة بني تميم فى ذلك على القياس

ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او الفعل لم يكن له عمل في احدهما واولا  
تدخلان على القسمين فالقياس ان لا تعملا في احدهما قلت لا خلاف في اعمال لا التي لنفي الجنس  
واذا صح اعمال لا بالاتفاق فلا بعد في اعمال ما فان زعم ان لا الناصبة غير الداخلة على الفعل قيل  
له فالمانع من ان تكون ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل (قوله المفهوم الخ) يعني ان مرجع  
الضمير متقدم معنى لكونه مما سبق (قوله وبصحة الخ) اى يشعر بصحة اجراء حكم ليس عليهما  
لان حكم المشبه به يصح اجراؤه على المشبه (قوله الضمير راجع الخ) لم يلتفت اليه الشارح  
رحم الله لانه حينئذ يكون اعمال لا مفهوما ضمنا وان كان فهم المرجع اظهر بما ذكره الشارح  
رحم الله وفي قوله الموجب لعمل ليس اشارة الى ان معنى كون التشبيه شاذ انه قليل اعتباره  
في الاستعمال حتى لا يعملون الا بسببه او هو على خلاف القياس فلا يرد ما قيل انه لا شذوذ  
في التشبيه انما الشذوذ في نتيجه وما قيل ان الضمير راجع الى عمل لا المفهوم من اضافة الاسم  
الى ما ولا فلا يخفى ركائمه لان لا لا تعمل لاجل مشابهتهما حتى يقال عمل ما في الاشاذ (قوله  
قالوا هو الشعر) صرح به في الرضى فنعم وقال وهو النكرة وان التخصيص بالشعر مخل  
لابدله من شاهد (قوله للحرب) المذكورة في الايات السابقة يصف الشاعر نفسه بالشجاعة  
في الحرب اذا فر الاقران ولا يراح في موضع الحال المؤكدة كما يقول انا فلان بطلا شجاعا كما  
في بعض الشروح (قوله فانه كاسم ليس) بمعنى ان اسم ليس لشبهه بالفعل يجوز وقوعه  
نكرة محضة فكذا اسم لا (قوله فان لنا ان نقدر الخ) على قولنا نقل عن المبرد ان التقدير لالى  
براح (قوله ان المعنى على العموم) فان المقصود عموم نفي البراح وشموله لكل فرد من افراد  
(قوله قال الشارح الخ) تأييد لافادة لا بمعنى ليس عموم النفي رداعلى من زعم ان العموم  
مختص بلا التي لنفي الجنس لتضمنها من الاستغراقية (قوله فانه حينئذ ننص في العموم) لتضمنها  
من الاستغراقية ولذا قال صاحب الكشف ان قراءة لا ريب فيه بالفتح بلغ من قراءة لا ريب  
بالرفع (قوله اى من حيث الخ) والقرينة على اعتبار الحثية ما تقرر عندهم ان قيد الحثية  
معتبر في تعريفات الامور التي تختلف بحسب الاعتبار كالكليات الخمسة والحقيقة والمجاز (قوله  
طرد التعريف) اى منع تعريف علم المفعولية وتعريف المنصوب حيث صدق الاول بدون  
اعتبار الحثية على جر بمسلمات والثاني على بمسلمات (قوله اى لصحة اطلاق المفعول بمعنى  
الغوى) المفعول مشتق من الفعل وهو الاحداث والايقاع ويعبر عنه بالفارسية بكرده بمعنى  
ان المفعول الشئ المحدث اى الاثر الحاصل بالاحداث ويعبر عنه بكرده شدة (قوله لفظ  
الصيغة) الصيغة والبناء والوزن حقيقة في الهيئة الحاصلة للكلمة باعتبار عدد حروفها والمرتبة  
حركاتها المعينة وسكونها واعتبار الحروف الاصلية والزايدة كل في موضعه وقد يقال لمجموع  
المادة والهيئة ايضا وهو المراد ههنا ولا شك في تعلقها باللفظ باعتبار المعنى الغوى فان المادة

والهيئة المذكورتين انما تعتبران في الكلمة بحسب وضع اللغة (قوله ولقائل ان يقول ان المفعول المطلق الخ) اى مدلوله لا يجوز ان يكون مفعولا بالمعنى اللغوى لانه لو كان كذلك لكان اثرا للفاعل صادر اعننه بواسطة فعل من افعاله فلا يخلو من ان يكون بواسطة عين ذلك الفعل الذى وقع معموله اى بواسطة الحدث الذى هو جزء مدلول ذلك الفعل او لغيره مما يلزمه مثلا ضربا في قولنا ضربت ضربا لو كان مفعولا لغوى بالمتكلم فلا يخلو من ان يكون مفعولا له وصادرا منه بعين ضربت اى بمدلوله الذى هو الحدث او بفعل آخر كحدث (قوله ويتجه على الاول) اى على كونه مفعولا بعين ذلك الفعل ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول ضرورة ان المعانى المصدرية امور نسبية بين فاعل الفعل والآثار الصادرة منه والنسبة لا تكون عين احد المتنسبين بالضرورة فلو كان مفعولا بعين ذلك الفعل يلزم اتحاد الفعل مع المفعول لكون المفعول المطلق عين ذلك الفعل (قوله وعلى الثانى) اى يتجه على الثانى اى كونه مفعولا للفاعل بواسطة غير ذلك الفعل ان المفعول المطلق حينئذ يكون محلا واقعا ذلك الفعل عليه مثلا اذا قلنا ان الضرب مفعول للفاعل بواسطة الاحداث كان الضرب محلا للاحداث فيكون المفعول المطلق مفعولا به لا مفعولا حقيقة اى اثر من آثار الفاعل هذا خلف (قوله وان لذلك الفعل الخ) اى يرد على الثانى ان للفعل الذى هو عين الفعل العامل في المفعول مصدر او كل مصدر مفعول لفاعل ذلك الفعل بواسطة غيره فيكون هذا المصدر مفعولا لفعل آخر بان يكون احداث الضرب مفعولا لفعل آخر كاحداث الثانى المتعلق باحداث الضرب ولذلك الفعل الثانى ايضا مصدر هو مفعول لفعل ثالث كاحداث الضرب وهكذا فيلزم التسلسل اى صدور افعال غير متناهية عن الفاعل حين صدور الضرب منه وذلك بين البطلان ولا يمكن ان يقال انه تسلسل في الامور الاعتبارية وان احداث الاحداث عين ذلك الاحداث لان المفروض ان كل مصدر مفعول لغير فعله (قوله وان فاعل الخ) بكسر الهمزة عطف على قوله ان المفعول المطلق وليس بفتح الهمزة معطوفا على قوله ان المصدر اذ لا اختصاص لهذا اليراد بالثانى اذ حاصله ان فاعل الفعل المذكور اى ما يكون عاملا في المفعول المطلق قد يكون قابلا محضا ليس فيه جهة التأثير اصلا فصدوره لا يكون مفعولا لعين ذلك الفعل ولا غيره ولا يخفى ان هذا اليراد والذى قبله من لزوم التسلسل غير متجه على الشارح رحمه الله لانه ادعى صحة اطلاق المفعول عليه ويكفى لذلك صحة اطلاقه باعتبار بعض افراد بخلاف المفاعيل الباقية فانه لا يصدق عليه المفعول بالمعنى اللغوى اصلا (قوله فالظاهر الخ) اى اذ لم يصح اطلاق المفعول بالمعنى اللغوى عليه فالظاهر (قوله اسم قرن بفعل الخ) المراد بالفعل اعم من الحقيق والحكمى (قوله ولم يسند اليه الفعل) لاجراجه مالم يسم فاعله لانه ليس مفعولا اصطلاحيا وتسميته بالمفعول باعتبار ما كان وقوله وتعلق به تعلقا مخصوصا من كونه جزء مدلوله او محله او ظرفه او علته

او مصاحب معموله لاخراج الحال والمستثنى والتميز (قوله انه حينئذ لا يظهر وجه التسمية) اى اذا كان اطلاق المفعول بحسب الاصطلاح لا يظهر وجه التسمية بلفظ المفعول لان وجه التسمية عبارة عن مناسبة بين المعنى الغوى والاصطلاحى فى نقل اللفظ منه اليه وكذا لا يظهر وجه التقيد بالقيود المذكورة فيما عدا المفعول لصديق تعريف المفعول الاصطلاحى على الكل بلا تفاوت (قوله فالاولى) انما قال فالاولى لان رعاية وجه التسمية امر استحسانى فيحوز ان يكون من الاسماء المرتجلة (قوله ناناختار الشق الاول) وهو انه مفعول لعين ذلك الفعل وقولكم يلزم ان يكون الفعل الذى هو نسبة عين المفعول الذى هو احد المتستبين قلنا انما يلزم ذلك لو كان المفعول المطلق عين المعنى المصدرى للفعل العامل فيه وليس كذلك فان المفعول المطلق الاثر الحاصل بالمصدر لا المصدر اى معنى المصدر نفسه فالمفعول هو الاثر والفعل الذى هو نسبة هو المعنى المصدرى مثلا الضرب الذى هو عبارة عن الكيفية المخصوصة مفعول للفاعل بواسطة الضارية اى احداث الضرب (قوله وقد صرح الخ) تأيد لكون المفعول عبارة عن الحاصل بالمصدر (قوله وعدم التميز الخ) عطف تفسيرى للساححة (قوله وصيغة المفعول) عطف على قوله ناناختار الشق الاول جواب عن قوله وان فاعل الفعل قديكون قابلا الخ (قوله من الفعل الذى هو المصدر) اعنى اسم الحدث الجارى على الفعل اى المعنى المنسوب الى الفاعل سواء كان صادرا عنه او لا فيشمل التأثير والتأثر (قوله الا انه حاصل بمصدر ذلك الفعل) سواء كان اثر الفاعل او معنى قائما به فيصدق فى طال طولا مثلا ان الطول الذى يعبر عنه بدراسى باثر حاصل بمصدر الفعل الذى يعبر عنه بدراسدن وان لم يكن مفعولا بمعنى المحدث والموجد (قوله وقد يشير الخ) حيث اعتبر فى كونه فعل الفاعل اسناده على جهة القيام سواء كان صادرا عنه او لا (قوله يجوز ان يجعل الخ) حاصل كلامه كما انه يصدق على ما عدا المفعول المطلق المقيد مع قيد يصدق على الحال والمستثنى انه مفعول مع قيد مضمونه ومفعول بشرط آخر اجه (قوله وكأشهم آثر والخ) اى اختاروا التخفيف فى التسمية فسموها باسم اخف فان الحال والمستثنى اخف من المفعول مع قيد مضمونه والمفعول بشرط آخر اجه (قوله اولو بالذات) اى يتعلق به الفعل بلا واسطة تعلقه بشئ آخر (قوله بواسطة انهامنية الخ) فالفعل متعلق بها بواسطة تعلقه بالفاعل والمفعول حتى لو قطع النظر عنهما لا يكون للفعل تعلق بها اصلا (قوله معموله على سبيل الاتفاق) اى جرى العادة انما قاله لان معموله على سبيل القصد مجموع المستثنى منه والمستثنى فى الرضى ان المجئى فى قولك جاءنى القوم الا زيدا منسوب الى القوم مع الازيدا كما ان نسبة الفعل فى جاءنى غلام زيد ورأيت غلاما ظريفا وكذا سائر المتبوعات مع توابعها الى الجزئين لكنه جرت العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شئ ذى جزئين او اجزاء قابل كل منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منها بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوب اليه فى مثل ذلك الموقع وما بقى من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق

الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كافي التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك  
نصب كالمستثنى تشبيهها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع (قوله يظهر توجيه الخ) وهو انه لما كان  
معلقة بها بالذات كان تأثيره فيها اصاله فيستحق الاثر اصاله واما غير هاتان تعلقها به بالواسطة  
فالتأثير واستحقاق الاثر ايضا بالواسطة (قوله اطلاق المفعول العرفي) اي المفعول بالمعنى  
المنسوب الى عرف النحاة وهو ما نقله سابقا عن الفراء (قوله من ضرورات صدق المقيد الخ)  
لان المقيد هو المطلق مع القيد (قوله فكيف يصح القول الخ) اي كيف يصح ما قاله الشارح  
رحمه الله بانه يصح اطلاق المفعول المقيد بلفظ به وفيه وله ومعه على المفاعيل الاربعة وعدم  
صحته صدق المفعول عليها (قوله معنى يشمل به الخ) وهو ما تعلق به الفعل بالمعنى المصدري  
في الجملة سواء كان اثرها او محلا او ظرفا او علة او مصاحبا للمعمول (قوله لا المفعول) اي ليس  
مطلق هذه المقيدات المفعول فانه مختص باثر لان الضمير الذي هو مفعول ما لم يسم فاعله راجع  
الى الالف واللام اي الذي فعل بخلاف المقيدات فانها مسندة الى الجار والجرور (قوله كما في زيد  
حسن الغلام) فان الحسن المقيد بالاضافة الى الغلام مطلق معنى فيشمل الحسن المسند الى زيد  
والمسند الى متعلقه لا الحسن المقطوع عن الاضافة الى الغلام لانه مسند الى زيد (قوله حقيقة  
او حكما الخ) يعنى ان الفاعل ههنا بالمعنى المصطلح وقد اعتبر في مفهومه القيام القابل للوقوع  
فلولم يرد بالفاعل ههنا ما يعنى الحقيقي وهو ما اسند اليه الفعل على جهة قيامه به والحكى وهو  
ما يكون نائبا عنه خرج عن التعريف المفعول المطلق الواقع بعد الفعل المجهول لعدم كونه  
اسما لفاعله الفاعل الحقيقي (قوله فلا يبطل الطرد الخ) الطرد ههنا بالمعنى الغوى او الشمول  
لا بالمعنى المصطلح اعنى المنع وهو ظاهر (قوله فيشكل عليهم) اي على البعض تقريب على  
ما ذهب وفي بعض النسخ فلا يشكل عليه اي على المصنف رحمه الله فيكون تقريبا على النفي  
وقوله لا ان يكون الخ (قوله قيل الخ) ما قيل نقل عن المصنف رحمه الله كائن عليه في الرضى  
فالمناسب التعبير بقال (قوله شئ فعله المتكلم) الذي هو فاعل فعل مذكور وهو منضرب  
الاول بمعناه لاتحادهما في المعنى واما تفسيره بمعناه بأن يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على  
الجزء فبقريئة زيادة الاسم والافعال ظاهر الحمل على ما هو المتبادر وهو كون الفعل المذكور  
ملتبسا بمعنى ما فعله سواء كان عينه او مشتملا عليه (قوله بفعل) على صيغة المصدر اي ان اريد  
بفعل ضربت المستفاد من قوله لانه شئ فعله المتكلم (قوله بل يقابله) حيث يعمون الجملة  
الواقعة بعد القول مقول القول لا مفعوله (قوله وان سلم تناول) بان يحمل الفعل على خلاف  
المصطلح (قواسم) لان كل كلمة موضوع بالوضع التبعي لنفسها واذ اريد بها نفسها فيصدق  
عليها انها دالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمة الثلاثة (قول كما هو الظاهر) من  
اصطلاحهم على اطلاق الفعل على مقابل القول (قوله ان جعل الخ) اي الفعل الذي هو صفة

مضمون ضربت لا يصح ان ينسب الى ضربت فلا يصح انه شئ فعله المتكلم باعتبار انه فعل مضمونه اعني الحدث فلا يصدق على ضربت الثاني انه بما فعله فاعل فعل الخ لان ذلك المضمون اعني الحدث مدلول تضمني لضربت لدلالته على النسبة والزمان ايضا ( قوله الفعل متناول الخ ) اي الفعل المدلول عليه بقوله ما فعله متناول للقول والتكلم ايضا بل لفعل الجنان ايضا قطعوا ولو مجازا كيلا يخرج عن التعريف مثل علمت علما فاندفع ان الفعل يتناول القول ( قوله لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها ) تعليل لما مر والوضع مأخوذ في تعريف الاسم لكونه قسم النكلم فلا يكون ضربت حين اريد به نفسه اسما فاندفع انه باعتبار انه مقول اسم ( قوله الجارى على الفعل ) اي يكون له فعل يصح ان يكون جاريا عليه ومذكورا بعده فيخرج نحو الويل بما لا فعل له ( قوله ضربته انواعا الخ ) فان الضرب والرؤية يصدق على انواع الضرب ومرات الرؤية ( قوله يعنى ان الفعل الخ ) اي ضمير هو ليس براجع الى المذكور فقط اذ المراد بالفعل الاصطلاحي الذي هو قسم للاسم والحرف كما يدل عليه قوله بمعناه فالاسم الذي بمعنى الفعل غير داخل فيه فالتعميم المذكور لا ينفع في ادخاله بل هو راجع الى الفعل المذكور وتعميم هذا القيد اما باعتبار التعميم المذكور فيشمل المحذوف فانه في حكم المذكور واما باعتبار الفعل فيشمل الاسم الذي فيه معنى الفعل لكونه في حكم الفعل من حيث انه يعمل عمله ( قوله معطوف على قوله مقدرا ) فيكون داخلا تحت قوله او حكما قسما منه اي الفعل المذكور حكما نوعا ما يكون مذكورا احكاما وهو المقدور ما يكون فعلا احكاما وهو الاسم الذي فيه معنى الفعل هذا لكن عبارة الشارح رحمه الله صريحة في تعميم المذكور وما ذكره المحشي انما يتم لو قدر قبل قوله مذكورا حقيقة او حكما لفظة فعلا ويكون التقدير وهو اعم من ان يكون فعلا مذكورا حقيقة او فعلا مذكورا حكما ويكون حقيقة او حكما متعلقا بالقيد والقيد معا فيفيد قوله حكما التعميم في الفعل المذكور وبعدها تكاب ذلك ير د عليه ان الضمير في قوله اذا كان مقدرا راجع الى الفعل الحقيقي وان الفعل الحقيقي كما يكون مذكورا حقيقة او حكما كذلك الاسم الذي فيه معنى الفعل قاوجه تخصيصه بالفعل الحقيقي فلو كان قوله او اسما عطفا على قوله مقدرا لكان التقدير كما اذا كان الفعل الحقيقي اسما فيه معنى الفعل ولا يخفى بطلانه فالصواب ان تحمل عبارة الشارح رحمه الله على الاحتباك وهو ان يحذف من الاول بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة الاول كما قيل في قوله تعالى الله الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا اي لتبتغوا فيه والتقدير وهو اعم من ان يكون فعلا مذكورا حقيقة او حكما او اسما فيه معنى الفعل الحقيقي مذكورا حقيقة او حكما وما قيل انه عطف على قوله مذكورا ولا بمعنى ان الفعل المذكور يشمل المفعول والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه ففيه انه يقتضي ان يكون ذلك الاسم مقابلا للمذكور مطلقا فلا يكون مذكورا اصلا وهو باطل ( قوله والاخرج الخ ) اي اخرج المفعول المطلق



الذى يكون للنوع والعدد زيادة مفهومه على مفهوم الفعل والذى للتأكيـد اذا عبر به لان لفظ مفهومه مغاير المفهوم الفعل متحد معه فى التحقق ( قوله بل اراد الخ ) اى اراد ان معنى الفعل مشتمل على مدلول الاسم منى حيث التحقق بأن يكون تحقق جزئـه الذى هو الحدث تحقق مدلول الاسم والقرينة على هذه الارادة ان قوله اسم مفعله فاعل فعل يتبادر منه مغايرة مفعله لمدلول الفعل فلا يمكن ان يراد من قوله بمعناه احتمال مفهومه على مفهوم الاسم بأن يكون جزء مفهومه الذى هو المنسوب عين مدلول الاسم فيكون المراد الاشتمال والاتحاد من حيث التحقق وما قيل ان الفعل ان كان مصدرا يكون مفهومه عين مفهوم المفعول مدفوع بما مر من ان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لان نفسه ( قوله و ذكر الخ ) الواو الحال وفي بعض النسخ وانه ذكر فهو للعطف على قوله ان تحقق الفعل والقرينة على اعتبار هذا القيد ما تقرر بينهم ان قيد الحثية مراد فى تعريفات الامور الاعتبارية وان لم تذكر فالمراد من حيث انه بمعناه وهو متعلق بذكر المقدر يعنى ذكر المفعول المطلق من حيث ان الفعل مشتمل على معناه ومتحد جزء مدلوله به فى التحقيق فيؤول الى انه بيان لجزئـه ومتحد به ( قوله ولا يخفى الخ ) لوجود الاتحاد بينهما ( قوله لتقدم وتأخر ) فان الكراهة التى هى مفعول به متقدم فى التحقق على الكراهة المتعلقة به ضرورة دخول النسبة فى مفهوم الفعل والنسبة متأخرة عن المنتسبين فى التحقق ( قوله وان كان هو التأديب بحسب التحقق ) فان المعنى المخصوص الذى يعبر عنه بزدن من حيث انه مؤلم يقال له الضرب ومن حيث انه يترتب عليه الانزجار عما لا يليق به يقال له التأديب فيصدق على التأديب انه اسم مفعله فاعل فعل مذكور متحد معه فى التحقق ( قوله لكن لم يذكر التأديب من حيث انه هو الضرب ) بل ذكر من حيث انه بيان له ومتحد معه ( قوله الى اعتبار القيد السابق ) وهو ان تحقق الفعل باعتبار جزئـه الذى هو المنسوب تحقق مدلول الاسم ( قوله قيد الاتحاد من تمة السابق ) لانه مفهوم الحثية المستفادة من قوله بمعناه المفسر بالاتحاد فى التحقيق ( قوله فلو قيل الخ ) الصواب فاقيل فى الرضى لكنهم سموه تأكيـد للفعل توسعا ( قوله كان مساححة ) باطلاق اسم الكل على الجزء ( قوله دفع توهم السهو ) وذلك لانه تأكيـد للفظى فى الحقيقة كأنه قيل احدثت ضربا ضربا والتأكيـد اللفظى يدفع توهم السهو اى توهم تلفظ الفعل لاعن قصد بناء على ان العاقل لا يسهو مرتين واما دفع توهم التجوز فى المسند بأن يراد بضربت مثلا الشتم فلان ذكر اللفظ مرة ثانية من غير قرينة صارفة عن المعنى الحقيقى يدفع احتمال حمله على المعنى المجازى ( قوله بان امره ) يعنى ذكر تكليما دفع ان يكون مجازا عن الامر بالتكليم فيفيدانه تعالى كله بذاته لانه يدفع التجوز فى الاسناد كما يوهمه التفسير بقوله اى كله بذاته ( قوله المصدر المعروف بلام الجنس ) نحو رجعت الرجعى ( قوله ان كان للتأكيـد ) بناء على دلالة على نفس الماهية من غير تقييد بوصف او عدد ( قوله وجب تخصيص الزيادة الخ ) كما وقع فى الرضى فالمراد بالتأكيـد

المصدر الذى مدلوله مدلول الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد (قوله وان كان للنوع) بناء على دلالة على كونه معلوما للمخاطب وهو زاد على الحدث الذى هو مدلول الفعل فكأنه قيل رجعت الرجعى المعلوم (قوله وجب ان يقال الخ) فيه بحث لانه ذكر فى الرضى انما يعنى بالنوع المصدر الموصوف اما بان يكون موضوعا على معنى الوصف كالفهقرى الخ ولا شك ان المصدر المعروف بلام الجنس موضوع على معنى وصف هو معلومية المخاطب (قوله او كلها) نحو ضربت انواع الضرب (قوله مفهوما بخصوصه) نحو جلست القرفصاء اى قعودا محتيا باليد او بعمومه نحو ضربت نوعا من الضرب (قوله او مفهوما من لام العهد) نحو ضربت الضرب اذا اريد نوع معهودين المتكلم والمخاطب قبل ذكره (قوله نحو ضربة) فان صيغة الفعلة للنوع نحو جلسة وركبة (قوله وضربتين) اى فيما يتنى المصدر او يجمع لبيان اختلاف الانواع (قوله او غير الدلة) اى يكون لجوهر الحروف مدخل فى ذلك (قوله نحو القهقرى) فانه يدل على الحدث باعتبار خصوص المادة لا بالصيغة فقط والالشار كما فى ذلك ما يكون على هيئة (قوله او من المادة) اى من المادة الغير الدالة على الحدث مع صدق الحدث عليه فان انواع الضرب ضرب وكذا كله وبعضه (قوله ولاك ان تقول الخ) فيكون داخلا فيما من قوله او بدونه (قوله اى وحدته) فان الواحد عدد عند العامة (قوله بعمومها او بخصوصها) اى بعموم الكثرة نحو ضربته ضربات او بخصوصها نحو ضربته ضربتين (قوله بالوسط) اشار بافراده الى ان تثنية الآلة وجمعها باعتبار تثنية المصدر وجمعه لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطامع انك لم تضربه العدد المذكور الا بوسط واحد (قوله الاظهر فى العبارة الخ) لانه يرد على عبارة الشارح رحمه الله ان دلالة على الماهية المعراة اى الخالية عن الدلالة على التعدد لا ينافى دلالة عليه بعد لحوق علامة التثنية والجمع فلا بد من تفسير المعراة بالمقيدة بالتعريف فيؤول الى معنى غير القابلة فلو بدل المعراة بغير القابلة لكان اظهر (قوله شخصيا كان) كما اذا كان للعدد (قوله فانه قابل لذلك) اى الفرد قابل للتعدد (قوله او للتكثير مجازا) بعلاقة التضاد ويراد بالكثرة حينئذ ما يقابل الوحدة (قوله كما فى قوله تعالى قد نرى) قال الزمخشري معناه كثير الرؤية اى كثير اما ترى تردد وجهك فى السماء تطعا للزول الوحي يتحول القبلة من بيت المقدس الى الكعبة لكونها قبلة آباءه (قوله وحينئذ كان ابلغ) لكونه ادل على دفع توهم السهو والتجاوز لان تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى ادل على عدم السهو والتجاوز (قوله وقدم امثله) اى غير المصدر حيث قال حينئذ اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه ضربته انواعا ورأيت الفاء (قوله نحو يدرسه) فى قول الشاعر

هذا سراقاة للقرآن يدرسه \* والمرؤ عند الرشى ان يلقها ذائب

سراقاة اسم صحابى ودرس الكتاب يدرسه ويدرسه درس ودراسة قرأ الضمير ليس بمفعول به

لكونه مذكور او هو للقران الا انه لتقدمه زيد فيه اللام للتقوية بل مفعول مطلق اى يدرس  
الدرس ومنه قوله تعالى فاني اعذبه عذابا بالاعذبه احدا من العالمين ( قوله قد يفرق الخ )  
في القاموس القعود الجلوس او هو من القيام والجلوس من الضجعة و من السجود ( قوله لانه  
في ضمنه ) اى مفهوم منه تبعا ما بدله التضمن لان انبت جعله ينبت او بدله الالتزام لان نبت  
مطاول انبت ( قوله اولانه الخ ) عديل لقوله اما لانه في ضمنه ( قوله وفيه تأمل ) لان مجئ  
المصدر المجرد بمعنى المزيد لا شاهد له ( قوله وقيل انه بمعنى الخ ) عديل لقوله فانه مصدر نبت  
وكذا قيل للثاني اى جعل مصدر انبت لانه بمعنى التنيت فهو اسم بمعنى المصدر كالسلام والكلام  
والعطاء بمعنى التسليم والتكليم والاعطاء ( قوله ليس من هذا الباب ) اى من باب المفعول المطلق  
بغير لفظه ( قوله لانه غير انبات ) بحذف الزوائد فهو مصدر من لفظ الفعل ( قوله في مثل الخ )  
اى فيما لا فعل له نحو حلفت يمينا ( قوله وحيث يذكون خبرا ) والمقصود منه اظهار السرور  
بقدمه لا الاخبار لعلم القادِم بذلك ( قوله او دعاء ) بان جعل الله قدمه مباركا ( قوله يعنى ان العلم  
الخ ) يريد ان الحذف في جميع المواضع سماعى بمعنى انه لا سماع لما جاز الحذف وانقسامه الى  
السماعى والقياسى باعتبار العلم فالعلم يكون العلم بوجوب حذفه لا بالسماع فهو سماعى وما كان  
العلم به بطريق الاستدلال بأن يقال هذا مصدر وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا  
عنه وكل مصدر هذا شأنه فهو واجب الحذف فهو قياسى ( قوله استداليا ) عطف بيان  
لقياسى اشار به الى ان القياس حيث نبت بمعنى الاستدلال ( قوله سمع حذفه وجوب سماعا ) لا يقاس  
عليه غيره لعدم الجامع ( قوله اى يقاس الخ ) فالقياس بمعنى التمثيل وانقسامه اليهما باعتبار  
الفعل ( قوله خبرا ) فان الاخبار عن الحمد ايضا جحد ( قوله لكان اظهر ) انما قال ذلك لان الواو  
تقيده اشتراك الاعضاء المذكورة في كون النسبة اليها مأخوذة في مفهوم الجدع لاعلى اجتماعها  
فيه ولذا وقع في الصحاح بالواو ( قوله قال الشيخ الرضى ) فعنده وجوب الحذف مشروط ببيان  
الفاعل او المفعول مطلقا وبعدم قصد النوعية بخلاف البعض فانهم اشترطوا كونه باللام ولم  
يقيده وبعدم قصد النوعية ( قوله مثل قولهم الخ ) كقصدت قصده ونحوت نحوه ( قوله بمعنى  
المفعول ) فانك اذا جددت مجدود شخص جددت جدد ذلك الشخص ( قوله لان  
المواضع ) يعنى لولم يصرح بمن التبعية لافادت الحصر بناء على ان المقام مقام البيان ( قوله  
لان المقصود الخ ) كون الدوام والازوم مقصودا من التكرير ظاهر لانه يدل على ثبوته مرة  
بعد اخرى واما كونه مقصودا من الحصر فلانه ادعائى للبالغة في اتصافه بذلك الفعل دائما كما أنه  
ليس موصوفا بفعل آخر اصلا ( قوله على التجدد ) اى حدوث معناه في زمان دون زمان  
لدلالته على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة ( قوله يستعمل للدوام ) لدلالته على الزمان  
المستقبل الذى هو مستمر ( قوله ان ارادوا الخ ) عطف على قوله انما اشترط جعلوا المصدر

نفسه خبرا فيفيدانه لدوام حصوله منه ولزومه له صار كأنه نفسه (قوله قيل صفة لنفي الخ)  
 عبارة الشارح رحمه الله ظاهرة في انه صفة لعني نفي حيث قدر الصفة لنفي بقرينة وهو الموافق  
 لقواعد النحونه اذا اجتمع النعت والمعطوف بالحرف تقدم النعت ومن جعله صفة لنفي فلعله  
 راعى ان معنى النفي تابع للنفي في الاحكام فتقييده يستلزم معنى النفي وانما اشاع تقدم المعطوف  
 على النعت لان المعطوف المذكور في حكم المعطوف عليه وبمعناه فكانه ليس مغاير الله (قوله  
 والاظهر الخ) لعدم الاحتياج الى التقدير لكن الظاهر حينئذ داخلين بصيغة التثنية لان  
 المقصود تقييد كليهما بالدخول لا تقييد احدهما في الرضى افراد الضمير ومطابقته المعطوف  
 بل وموكل الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وجب افراد الضمير وان قصدت كليهما وجبت  
 المطابقة فلا بد من القول برجوعه الى كل منهما (قوله او منسوخ) نحو ان زيد اسير اسيرا (قوله  
 ليس شرطا) اى لوجوب الحذف (قوله ان تصاب المصدر الخ) مع ان ناصبه حينئذ واجب  
 الحذف لما مر من ان المقصود من مثل هذا الحصر دوام حصول الفعل للتجدد فذكره ينافي  
 الغرض (قوله كما جاز ان يكون منصوبا الخ) بالتأويل او المبالغة (قوله فالشرط الخ) واجب  
 ان يقال ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي ويكون ناصبه خبرا عن شئ لا يصح ان يكون هو خبرا  
 عنه (قوله بلا تأويل ومبالغة) انما تقييد بذلك لانه يصح جعل المصدر خبرا عن الذات بتأويله  
 باسم الفاعل او تقدير ذوا او المبالغة بجعله عين الذات كما قالوا رجل عدل وما قيل انه بعد التقييد  
 يصدق على ما زيد الاسير مع انه ليس محذوف الفعل فدفع عنه بانه خرج بتفسير كلمة ما بالمفعول  
 المطلق (قوله هو ليس الخ) فهو خارج بقوله ما وقع لانه عبارة عن المفعول المطلق فلا حاجة  
 الى قوله لا يكون خبرا عنه وقد يكون مرفوعا لقيامه مقام الفاعل على ما مر (قوله فيفوت  
 الخ) فان فائدته معرفة احوال او آخر الكلام اعرابا وبناء واذا جاز كون المفعول مرفوعا  
 لم تحصل هذه الفائدة (قوله لو اعتبر هذه الشرائط في المصدر) بان يفسر كلمة ما بالمصدر  
 (قوله عن تلك الشبهة المذكورة) بقوله ان قلت هو ليس مفعولا (قوله انسب بالمقام)  
 اى مقام البحث عن المفعول المطلق والمصدر اعم منه من وجه (قوله لا يتكلف) وهو ما  
 تشير اليه عبارة الشارح رحمه الله من ان الجمع بين اللفظين يشير الى اشتراكهما في قيد  
 من القيود ولا يصلح لذلك الا قوله لا يكون خبرا عنه واما ما قيل من ان المصنف رحمه الله جعل  
 ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق بعد الاسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا فلا يخفى ركائنه  
 لان وقع الثاني معطوف على وقع الاول فضميره راجع الى ما وتفسيره بما ذكره باطل (قوله  
 انما وجب الخ) يعنى ان وجوب الحذف مشروط بالقرينة الدالة على تعيين المحذوف وقيام  
 شئ مقامه وكلا الامرين متحقق في مسألتنا اما الاول فلدلالة الجملة المتقدمة على مضمونها  
 ومنه ينتقل الى فوائده اللازمة في الجملة فتكون الجملة دالة على عواملها لكونها بمعنى فوائدها

واما الثاني فلقيام الجملة مقام العوامل فانه لما تكررت المصادر استقلوا ذكر عواملها قبلها  
فالتزموا اقامة تلك الجملة مقام عواملها دفع الاستقلال على سبيل الازوم وما قيل انه لو كان الانتقال  
منه الى آثار لم يحتاج الى ذكرها مع ان الحاجة ماسة بل القرينة على حذف عامل المفعول المطلق  
نفسه لانه يعين ان يكون بمعناه فدفع بان الانتقال من شيء الى شيء لا يستلزم عدم الاحتياج  
الى ذكر الشيء الثاني فان التنصيص قد يكون مطلوبا في المقام للتكلم كيف والتصريح بما علم ضمنا  
طريق شائع وان المفعول المطلق نفسه انما يصح كونه قرينة او تعين كونه مفعولا مطلقا وفيما نحن  
فيه ليس كذلك اذ يجوز ان يكون مناول فداء مفعولا به اي تفعلون منا او تأخذون فداء وان يكون  
حالا اي مانين وآخذين فداء ولذا قال الرضى ان ضابط هذا القسم ان تذكر جملة طلبية او خبرية  
تضمن مصدرا يطلب منه فداء واذا ذكرت القوائد بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعول  
مطلق عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها انتهى وكذا ما قيل ان الظاهر ان يجعل مثل فشدوا  
الوثاق فانا منابعدوا مافداء مفعولا به فيستغنى عن تقدير الفاعل مدفوع بان المفعول له يجب  
ان يكون علة حاملة للفاعل متقدمة عليه في الذهن ولم يندكر منا وفداء ههنا كذلك بل باعتبار  
انها مفعولات مرتبة عليه يدل عليه الفاء التفضيلية ولفظه بعد (قوله ليخرج نحوه سفر) فان  
صحته واغتناما مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر السفر من غير اعتبار نسبة الى مقام مخصوصه  
ولا يجب ههنا حذف عاملها اذ يقال يصح صحة ويغتم اغتناما بعد التزامهم قيام الجملة مقامه لقلة  
ما هو اثر لمضمون مفرد (قوله اي المصدر المفهوم منها) يعني ان الاضافة ليست لنسبة المصدر  
الى ما يتشقق منه كما هو المتبادر بل بأدنى ملابسة (قوله اي غايته الخ) يعني ان المراد بالعرض ههنا  
الغاية لعدم كونه حاملا للفاعل (قوله اي لان يشبه باناب الخ) لم يرد ان ضميره عبارة عن الكلام  
على حذف المضاف حتى يخالف قوله فانه الواقع بعد الجملة بل اراد ان ضميره عبارة عن اناب  
مناب المفعول الحقيقي لان مرجعه اعنى كلمة ما عبارة عنه بدليل انه الواقع بعد الجملة بحسب  
الظاهر لا المفعول المطلق الحقيقي فلا يرد ان الواجب ان يقول الشارح رحمه الله لان تشبيه شيء  
بشيء لان المفعول المطلق في مسألتنا مشبه لامشبه به وانما يقال لانه يستلزم حمل الوقوع على  
التقديرى وهو خلاف الظاهر والسابق واللاحق وكذا ما قيل الاولى ان يجعل قوله للتشبيه  
بمعنى التشبيه الذى هو فعل المتكلم وصفته اي وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها كما  
في مثال المتن او اداة التشبيه كما في له صوت مثل صوت جوار او مشبها كما في له صوت صوتا مثل  
صوت جوار (قوله بحسب الظاهر) قيد بذلك لان الواقع بعدها في التقدير المفعول المطلق  
الحقيقي المحذوف (قوله فاذا نخرج) اي اذا فسر التشبيه بما ذكر بخلاف ما اذا فسر بان يشبه  
بشيء (قوله اذا ذكر المفعول المطلق نفسه) نحوه صوت صوتا مثل صوت جوار فانه لا يصدق  
عليه انه ما وقع لاي شبه باناب منابه امر لعدم النيابة (قوله قد جرت عاداتهم الخ) يعني جرت عاداتهم

على انهم يحذفون المطلق الحقيقي في هذا المقام ولا يذكرونه اصلا ومادة النقص لا بد ان تكون متحققه فالشاهد لازم على ناقض الضابط لا على المحشى رحمه الله على ما وهم (قوله فعلى هذا) اى على ما ذكر من لزوم مصدر في موضعه لو فسر الموصول بالمصدر دون المفعول المطلق لسلم كلام الشارح رحمه الله عن المناقشة بان المفعول المطلق فيما نحن فيه ليس مشبها به (قوله قال سيبويه يجب في مثله الرفع) اى فيما لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا و اجاز القليل فيه النصب ايضا ما على المصدر او على الحال وبهذا الاعتبار وقع الاحتراز عند بقوله للتشبيه وكذا سائر الامثلة الاية فانها احتراز عنها على تقدير كونها منصوبة على انها مفاعيل مطلقة لعدم وجود حذف عاملها فاندفع ما قيل ان ما وقع كما فسر الشارح رح عبارة عن المفعول المطلق والامثلة المذكورة ليست منه فلا حاجة في الاحتراز عنها الى القيود المذكورة (قوله بدل) بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة (قوله لكونه مع وصفه الخ) ولولا اعتبار ذلك لم يصح جعله وصفا لعدم معنى الوصف فيه (قوله كما جعلوا الحال الموطأة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا (قوله ولذلك) اى لكونه مع الوصف كاسم واحد (قوله من ان يكون تأكيذا) لانه موصوف (قوله فالاولى الاتباع) اى جعله تابعاعلى انه صفة (قوله ويجوز النصب على حذف الموصوف) اى صوتا حسنا على انه مفعول مطلق اى بصوت صوتا حسنا لكن لا يجب حذف عامله او على الحال من الضمير المستتر في له بخلاف ما اذا ذكر الموصوف فانه يتعين الاتباع عند سيبويه لكونه بلفظ الاول ومعناه فيجعل الثانى مع تابعه تابع الاول حتى يكون تابع الثانى كانه تابع الاول (قوله وهو ان يكون الاسم الخ) اى يكون معنى الاسم عارضا لصاحبه اى حادثا غير لازم (قوله فيخرج نحو لزيد ز هذا الخ) فان المعنى على الثبوت دون الحدوث ويتعين الرفع على البدل او عطف البيان (قوله هذه الدلالة الخ) اى دلالة الجملة على الفعل وعلى صاحبه تعنى غناء التقدير اى تنفع نفع تقدير الفعل فان الجملة لكونها بمعنى بصوت تنصب المصدر من غير حاجة الى تقدير الفعل وحسنه الرضى حيث قال وهذا وجه قوى (قوله لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا) فانه مصدر والمصدر يعمل عمل فعلة اذا لم يكن مفعولا مطلقا فهو كما تقول عجب من ضربك ضرب الامير (قوله ويسمى ذلك الخ) بأن يقال مررت به فاذا له ان يصوت صوت حار (قوله لانه قطع الخ) اى مررت فاذا له صوت قطع وجزم بوقوع الصوت وان بصوت ليس قطعاً وجزما بوقوع الصوت لان معنى ان مع الفعل يصح وقوع الفعل منه ولا يمنع (قوله خللها عملا بد للفعل منه) اعنى الفاعل (قوله على الحال) من الضمير المستتر فيه (قوله او المصدر الخ) وبهذا الاعتبار احتراز عنه بقيد وعلى صاحبه (قوله على احداثا وبلى الوصف) اى تقدير المضاف او جعله بمعنى منكر (قوله ويجوز التعريف) اى يحجز الخليل تعريف المذكور مع كونه وصفا

للتكررة بناء على تقدير المثل (قوله لو جاز هذا) أى وقوع المعرفة صفة للتكررة بتقدير المثل  
 لجاز هذا التركيب مع أنه باطل (قوله واما على أنه جامد الخ) عطف على قوله واما على حذف  
 مضاف (قوله فاذا عرف) أى اذا عرف المصدر المذكور كان بدلا او عطف بيان عند سيديويه  
 لا غيرهما عنى الوصف (قوله فلا حاجة الى القول الخ) كاذب اليه الرضى الاصل له صوت  
 يصوت صوت جاز أى تصويت جاز فاقم الاسم مقام المصدر كما فى اعطى عطاء وكلم كلاما  
 (قوله قيل هو اسم الخ) فى القاموس صراح كغراب الصوت واشديده (قوله على أنه بمعنى  
 كان) بناء على ان الافعال الناقصة غير محصورة (قوله وهذا اظهر معنى) لان الاول يفيد  
 تقييد الوقوع بحال كونه مضمون الجملة ولا يخفى ركا كته (قوله فمحتمل مصدر ميمى) موافق  
 لما فى بعض الكتب لا يحتمل غيره ويحتمل غيره (قوله ولكل وجه لفظى او معنى) أى لكل  
 واحد من الاحتمالين وجه مؤيد له اما لفظى او معنى فالاحتمال الاول له وجه لفظى وهو  
 قلة لزوم خلاف الاصل فان فيه تقديم الخبر على المبتدأ فقط بخلاف الاحتمال الثانى فان فيه  
 تقديم المفعول على العامل ايضا والاحتمال الثانى له وجه معنى وهو دلالة حيثئذ على لزوم  
 الالف على المتكلم قصد افيكون مؤديا لمعنى عامل المفعول المطلق قصد افيكون قرينة ظاهرة  
 على المحذوف نائبا عنها بخلاف الاحتمال الاول فان مدلوله حيثئذ ثبوت الالف للمقر له مقيدا  
 بكونه على المتكلم فتكون دلالة على معنى اعترفت تبعا (قوله ومن هذا القبيل الخ) اشار الى  
 ان المؤكد لنفسه وان كثر فيه التكررة يحى معرفة ايضا كما ان المؤكد لغيره بالعكس (قوله لانه  
 دعاء الى الصلاة) لان الله اكبر اول اذان الصلاة فهو دعاء الى الصلاة لا يحتمل غير كونه دعوة  
 الحق (قوله عاملة الخ) فلا يكون من المنصوب اللازم اضمار عامله (قوله هذه التسمية  
 من المتأخرين) وسيبويه سى الاول تأكيد الخاص والثانى تأكيد العام ولذلك زاد المصنف رح  
 لفظى سى تنبيهها على كون التسمية فى الاستقبال بالنظر الى ما قبل اعنى ذات القسمين اذ لا يصح  
 ارادة الاستقبال بالنظر الى زمان المتكلم (قوله كما يؤكد ضربا فى ضربت ضربا بنفسه) مع  
 تغايرهما فى اللفظ قسمية المؤكد لنفسه على القسم الاول لا يحتاج الى تأويل كاذب اليه شارح  
 التسهيل حيث قال سى الاول مؤكد لنفسه لانه بمنزلة تكرار الجملة فكأنه نفس الجملة (قوله اعنى  
 الفعل) بدون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب وازمان (قوله مضمون الجملة  
 الاسمية) بكما هما لامضمون احد جزئيهما (قوله وهو مضمون المفرد) اعنى الفعل من غير  
 اعتبار اسناده الى الفاعل (قوله من حق الامر) بنصب الامر أى من حق المتعدي (قوله بمعنى  
 تحققه) فى القاموس والامر تحققت وتيقنت فقول له وكان على يقين عطف التفسير لتحققه  
 والضمير ان راجعا الى فاعل حق الامر (قوله فانه من محتملات الجملة) اذ المتكلم بالجملة قد  
 يكون على يقين من مضمونها وقد يكون على شك وترد فيه (قوله كما ان الباطل والكذب من

محملة بها) وههنا بحث لان الصدق مدلول الجملة من حيث الوضع والكذب احتمال عقلي  
 ناشئ من كون دلالة الالفاظ على معانيها وضعية يمكن تخلفها عنها فيصح ان يقال ان حقماؤك  
 لمضمون الجملة التي لها محتمل غيره بخلاف كون المتكلم على يقين فانه ليس مدلول الجملة وضعاً  
 ولذا سموا كون المتكلم عالماً بالحقكم لازماً فائدة الخبر الهمم لان يعمم مضمون الجملة بحيث  
 يشمل لازم المضمون ايضاً (قوله قال الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم قول الحق) مثال لما  
 ماهو صريح القول اي قلته قول الحق (قوله ونحو لافعلنه البتة) مثال ماهو في معنى  
 القول والبت والبتة مصدر بنت الامر قطعته في المنهل البتة بوصل الهزمة على القياس  
 وحكى صاحب اللباب ان القطع فيها مسموع بل ادعى شارح حدادته المسموع ولا عرف ذلك من  
 جهة غيرهما (قوله قطعة) على زن المرة فواحدة للتأكيد كما في نفخة (قوله ثم بدولي)  
 في الصحاح بداله في الامر بداء ممدود اي نشأله فيدرأى وفي النهاية البداء استصواب شئ علم  
 بعد ان لم يعلم (قوله بل هو قطعة واحدة) الاولى تركه (قوله في الاصل) اي اصل الوضع  
 واما في الاستعمال بمعنى القول المقطوع به فهي الجنس (قوله مفعولاً به لقلت) بيان للنوع  
 هكذا وقع في النسخ التي رأيناها وكأنه سهو من الناسخ والصواب ما في شرح الرضى ومفعولاً  
 به لقلت وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً لقلت بياناً للنوع (قوله فالتقول الناصب) اي القول  
 الذي ينصب حقاً مدلول الجملة المتقدمة فهي قرينة عليه قائمة مقامه فيكون حذفه واجبا  
 (قوله فهي مقوله) اي الجملة مقول ذلك المتكلم فيكون مدلولاً التزامياً للجملة المتقدمة  
 حين تلفظ المتكلم بها (قوله لا الي) على صيغة المتكلم من التفعيل (قوله لانها مأخوذة الخ)  
 في الرضى واما في قولهم لي يلبي فهو مشتق من ليك لان معنى لي قال ليك كما في معنى سجع قال  
 سبحان الله (قوله كل ذلك) اي من حذف الفعل وحذف الزوائد والاضافة الى ضمير الخطاب  
 بتقدير الام (قوله وهو مفرد) اي ليس بمثنى واليه ذهب يونس (قوله لبقاء مضافاً  
 الى المظهر) فلو كان مفرداً لعاد الى الالف كما في لدى زيدو على زيد قال الشاعر

دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يدي مسور

مسور بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو اسم رجل والمعنى دعوت مسوز الما نابني اي  
 اصابني من الحاجة فلباني فاجابني ثم قال فلبى اي اقيم في اطاعته اقامة واكون كالشئ الذي  
 بيديه اي اكون تحت تصرفه وحكمه وبعضهم يكتبون فلبى الاولى بالالف دفعا للاتباس  
 بالثانية التي هي مصدر وان كان القياس بالياء

المفعول به

(قوله انما سمى به الخ) اي انما سمى هذا المتعلق بهذا الاسم لان معناه لغة الذي فعل به على ان  
 الجار فيه صلة الفعل يقال فعلت به فعلاً قال الله تعالى ولا ادري ما يفعل بي ولا بكم والضمير اجمع  
 الى الموصول من فروع محلاً بانه مفعول مالم يسم فاعله وهذا المتعلق متصرف بهذا المعنى لانه



اوقع الفعل به او تعلق الفعل به والتزيد بالنظر الى ان الوقوع المأخوذ في تعريفه بالمعنى الظاهر وهو الوقوع الحسى عليه على ما قيل المراد وقع عليه او ما جرى مجرى ما وقع عليه ليدخل ما ضربت زيدا او وجدت ضربا واحدا او بمعنى التعلق المعنوى على ما اختاره المصنف رحمه الله وتبعه الشارح رحمه الله وغيره فمن قال يعنى ان الباء الاليسية فيتعلق بالفعل او لاصله فيتعلق بما في خمسة من معنى التعلق فقد خفي عليه مراد المصنف رحمه الله كيف ولو كان مبنى التوجيه على التضمن تكون الباء صلة المتعلق المضمن فلا بد من اعتبار اسناد لفظ المفعول الى مصدره اى اوقع الفعل متعلقا به على طريقة «وقد حيل بين العير والنزوان» فلا يكون او تعلق به مقابلا لوقعه بل مندرجات تحتها فالواجب ان يقال اوقع الفعل به او تعلقا به (قوله اوقع الفعل به) في الاساس ويقع به السوء واوقعته به انزلته به فالإيقاع يتعدى بالباء كما يتعدى بعلى كالانزال فاذا ذكره المحشى رحمه الله بقوله ولك ان تقول ليس مغايرا لما ذكره المصنف رحمه الله فالصواب تركه ولعله فهم ان المصنف رحمه الله جعل الجار متعلقا بالانزال او الالتصاق (قوله وقيل لانه سبب الخ) اى قيل انما سمي به لان هذا المتعلق سبب لوجود الفعل لانه محل له والمحل من اسباب وجود الحال (قوله بل من صفات مدلولاتها التضمنية) هذا مبنى على كون الاستفهام والشرط مدلولي لتضمنيات تلك الاسماء ويؤيده تسميتها بالاسماء المتضمنية للاستفهام والشرط وخروجها عن تعريف الحرف باعتبار ان تمام مدلولاتها ليس معنى في غير هابل بعضه في ذاتها وبعضه في غيرها وخروج الفعل عن تعريفه بذلك الاعتبار صرح به الرضى في تعريف الاسم واما على ما قيل ان الاستفهام والشرط عارض لهما كما نقل عن سيدي به ان حرفي الاستفهام والشرط اعنى الهزة وان حذفتا وجوبا قبل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل ايهم ضربت وان ايهم ضربت ثم تضمن اى معنى الاستفهام والشرط والمعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين فلا اعتراض اصلا (قوله تعلقه به) اى وصول المعنى الحدى اليه وارتباطه به سواء كان هناك الوقوع حسى كضربت زيدا وقلت عمرا او لائحوا خاطبه وكنته وشافهته (قوله تعلقه به او لا) اى لا يكون تعلقه بواسطة تعلقه بشئ آخر لولا له لم يتعلق به (قوله فخرج الحال الخ) لان الفعل انما يتعلق بواسطة انه مبين لهيئة فاعله او مفعوله لولا لم يصل المعنى الحدى صفة شئ اليها وكذا التمييز من المفعول تعلق الفعل به بواسطة انه رافع لابهام ما تعلق به الفعل لولا ذلك فيه لم يتعلق به وكذا المستثنى تعلق الفعل به بواسطة تعلقه بالمستثنى منه الشامل له ولغيره اصلا وما قيل ان تعلق الفعل بالحال بواسطة حرف الجر فعنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام فليس بشئ اذ لو كان مجردا التعبير كقيا في كون التعلق بواسطة الحرف كان تعلق المفعول به بواسطة حرف الجر فعنى ضربت زيدا ووقعت الضرب على زيد وكذا ما قيل ان خروج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما اذ لو لم يتعلق

الفعل بهما الماصح اطلاق المعمول والمتعلق عليهما (قوله بما لا يعقل الاب) بناء على ان النسبة الى  
المفعول به مأخوذة في مفهوم الفعل المتعدى كالنسبة الى الفاعل (قوله ظاهر) اذ يمكن تعقل  
مفهوم الفعل بدون الثلاثة وان لم يمكن تحققه بدون المفعول فيه (قوله لا يقال ينتقض الخ) اي  
ينتقض التعريف على ما قاله المصنف رحمه الله واما على ما قاله الشارح رحمه الله فلا انتقاض لان  
تعلق اشترائزيد بمعمرو بواسطة حرف العطف ولذا قال بلا واسطة حرف ولم يقل حرف الجر  
وما قيل من انه خارج بما تقرر من ان الاعتبار في جميع التعريفات ما يخرج التوابع فليس بشئ  
لان قيد الاصلة الاعتبار في جميع التعريفات انما يخرج تابع كل قسم من المرفوعات والمنصوبات  
عن تعريفه ولا يخرج تابع قسم عن تعريف قسم آخر وفيما نحن فيه من هذا القبيل فان عمر تابع  
للفاعل يصدق عليه تعريف المفعول به لان الاشتراك به بحيث لا يمكن تعقل بدونه (قوله لان  
نسبة الخ) تعليل للنفي لا ينتقض (قوله لا يسمى تعلقا) اي لا يطلق على الاسناد اصطلاحا  
(قوله واما قولك الخ) دفع لما لا يرد على ارادة التعلق بغير الفاعل حقيقة بانه يلزم خروج  
عمر في ضارب زيد عمر عن المفعول لكونه فاعلا حقيقة لان المفاعلة تكون بين اثنين كل  
منهما فاعل ومفعول وحاصل الدفع ان عمر في المثال المذكور لم يقصد جهة فاعليته بل جهة  
مفعوليته وان كان له حقيقة جهة الفاعلية ايضا (قوله مطلقا) اي غير مقيد بقيد (قوله في  
اصطلاحهم) خلافا لصاحب الباب حيث عم تعريف المفعول به وجعله قسمين ما وقع عليه  
الفعل بلا واسطة حرف الجر وما وقع عليه بواسطة (قوله فيه تأمل) لعله اشارة الى ما سبق  
من ان المفعول المطلق عبارة عن الاثر والفعل عن التأثير والى ما نقله عن السيد قدس سره  
من انهم لم يفرقوا بين الاثر والتأثير ولذا جعلوه بمعناه (قوله لا ينبغي خروجه بذلك القيد الخ)  
الظاهر ان يكفي على قوله في صحة اخراجه تأمل ولعله انما زاد اهتماما بشأته الخروج لان  
المصنف نص على عدم الخروج بقيد الفاعل ذكر في بعض الشروح ان المصنف رحمه الله قال  
في امالي الكافية لو اقتصر على قولهم ما يقع عليه الفعل لكان اولي وما يتوهم من ان ذكر الفاعل  
ههنا يفيد اخراج مفعول ما لم يسم فاعله فاسد من وجهين احدهما ان مفعول ما لم يسم فاعله ما وقع  
عليه فعل الفاعل لان قولك ضرب زيد معلوم انك اردت فعل فاعل وانما حذفته بوجه من  
الوجوه المسوغة لحذفه فقد اشتركا جميعا في انها وقع عليهما فعل الفاعل واذا اشتركا لم يخرج ذكر  
الفاعل احدهما دون الآخر والثاني ان المراد تحديد هما جميعا ولذلك يسمى كل واحد منهما  
مفعولا به على الحقيقة فلا يستقيم ان يزاد لفظ يقصد به اخراج احدهما مع كونه مرادا وذلك  
يقال اذا حذف الفاعل واقيم المفعول به وجب ان يعدل به عن النصب الى الرفع وهذا تصریح بانه  
مفعول به وان النصب والرفع جائران يعتوران وهو على حاله من كونه مفعولا به انتهى وبما نقلنا  
ظهر صحة قول المحشى رح لكن في صحة اخراجه تأمل وبطلان ما قيل ان الارجح الا ليق انه

ليس بمفعول قلت ولو لم يكن مفعول مالم يسم فاعله داخل في المفاعيل لما صح تعريفه بكل مفعول  
حذف فاعله واقيم هو مقامه والقول باطلاق المفعول عليه مجاز باعتبار ما كان بما يأتى عنه مقام  
التعريف (قوله لعل المورد الخ) يدل على ذلك ما نقلناه من المالى الكافية (قوله وكذا فيما  
اذا كان الخ) لتلازم اتصال اماع الفاء الجزائية (قوله ولم يكن له منصوب سواء) اذ لو  
كان له منصوب سواء لم يجب تقديمه نحو ما يوم الجمعة فاضرب زيداً (قوله لان تقديمه الخ)  
لان عاداتهم تقديم الهم وانما قال في ظاهر الامر لان التقديم دليل على كون المقدم اهم بالنسبة  
الى ما تأخر من اجزاء الجملة اما كونه دليلاً على ان الفعل غير مهم فبالنظر الى الظاهر فيجوز  
ان يكون الفعل ايضاً مهما واهمية المتقدم بالنسبة الى ماعدها وما قيل انه يجوز ان يكون  
التقديم للتخصيص لالاهتمام فليس بشئ اما ولا فلما ذكر في دلائل الاعجاز ان لم نجد لهم اعتماداً  
في التقديم شيئاً جرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية  
والاهتمام واما ثانياً فلان التخصيص يقتضى ان يكون الفعل مسلم الشبوت عند المخاطب وتأكيده  
الفعل يقتضى ان يكون المخاطب متردداً فيه فيتناقض (قوله ذكر الجمهور الخ) تأييد لما ذكره  
الشارح رحمه الله (قوله ونحو اخاك الخ) لم يذكر المنصوب على الاختصاص لكونه متقولاً عن  
النداء (قوله اى الزمه) وما يؤدى معناه (قوله ونحو الحمد لله الخ) فان هذه المنصوبات  
تنصب بفعل مضمر لا يظهر اصلاً وهو اعنى او اخص او امدح او اذم او اترحم على حسب  
المواضع كلها بمعنى الانشاء لا الاخبار (قوله ومعناه الحث على الفرار عن نفسه) لان عطف  
نفسه على امرأ بمنزلة تكرير فكأنه قيل اترك امرأ فيفيد الحث على الفرار منه (قوله ومعناه  
الخ) فانه حينئذ يكون معناه اترك امرأ مصاحباً مع نفسه لا تعرض له فيكون مؤذاه قصر  
اليد والاسان عنه (قوله اى بما انتم فيه) تقدير المفضل عليه بناء على ان خير اسم تفضيل كما  
هو الشائع والاشترك في اصل الفعل اما بالفرض او بالنظر الى اعتقاد المخاطب ويجوز ان  
يكون خيراً محققاً خيراً فلا يحتاج الى التقدير (قوله وليست هذه) اى ليست قرينة الحذف  
(قوله اذا ترك الفعل الخ) فان الزامهم الترك دليل على عدم جواز الاظهار فيكون الحذف واجبا  
(قوله ومن هذا القبيل) اى مما يجب حذف فعله لاتباع الاستعمال (قوله اى وسطاً) فعنى  
قاصداً اذا قصد بفتح الفاء وسكون العين بين الافراط والتفريط فان كلا طرفي قصد الامر ذي  
(قوله واما عند سيويه فلا) اى ليس مما يجب حذف فعله لاتباع الاستعمال وما قيل ان قوله  
تعالى انتهوا خير لكم عند الزحشرى مما يجب حذف فعله وعند سيويه لا يجب فسهو محض  
نص في الرضى وغيره ان سيويه اورداً انتهوا خير لكم مما يجب اضماره (قوله لعله سمع ذكر  
فعله) اى لعل سيويه سمع عن يثقبه ذكر الفعل في قولهم انته امرأ قاصداً ولم يسمع اظهار  
ناصب انتهوا خير لكم وحسبك خير لك والا فالثلاثة متقاربة المعنى (قوله ذلك) اى

وجوب الحذف انما يكون اذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات ( قوله غير ظاهر الخ ) اذ مبتنى  
 الاستعمال وجوب الحذف وترك اظهار الفعل في جميع الموارد وليس للآية الكريمة موارد  
 في كلامهم لكون الخطاب فيها معينا اعني النصارى ( قوله وهى بهذا الاعتبار الخ ) اى باعتبار  
 كونها اقرا نالا يجوز ذكر فعلها لان القرآن يحذف الفعل فصدق انه ترك الفعل فيها في جميع  
 الاستعمالات ( قوله لا يستدعى الخ ) لانه يستلزم ان يكون كل ما ورد في القرآن محذوف فاما يجب  
 حذفه لكونه متروكا في جميع الاستعمالات من حيث انه قرآن ( قوله عطف مثال على مثال )  
 بمعنى انه ليس من قبل امر أو نفسه فانه مثال واحد لما وجب حذفه سماه سواء كان الواو  
 للعطف او بمعنى مع لكون المحذوف فعلا واحدا بخلاف قولهم اهلا وسهلا فانه مثالان لكون  
 المحذوف فيه فعلين وليس المعنى ان الواو فيه من الحكاية لعطف المثال على المثال لكون الواو  
 واردا في المحكى ( قوله اسهل ) بفتح السين وسكون الهاء وكذا الحزن بالخاء المهملة والزى ( بحث  
 المنادى ) ( قوله يخرج الخ ) اذ لا يتصور في ذاته تعالى وجهه ولا قلب ( قوله مجاز ) ليس من افراد  
 المحدود حتى يضطر خروجه عن الحد وانما اطلقوا عليه المنادى بطريق المجاز ( قوله بعيد ) بدل  
 على ذلك ما في تفسير القاضى والكشاف ان يا وضع لنداء البعيد وقديما دى به القريب تنزيلا له  
 منزلة البعدا ما عظمت كقول الداعى يارب وبيا الله فانه صريح في صحة ندائه تعالى وكيف لا ومعنى  
 النداء الدعاء والقصد منه الاجابة وهو المدعو في كل الاحوال والمجيب لدعوات المضطربين  
 في جميع الاحوال ويؤيده ما وقع في التفاسير من قول الاعرابى في سبب نزول قوله تعالى واذا  
 سألك عبادى عني فاني قريب ان اعرابا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اربنا قريب  
 فنأجيه ام بعيد فنأديه فنزلت ( قوله غير مناسب ) لانه تشبيه الخالق بالمخلوق ولان وجه  
 التشبيه اجابة المدعوله وهوا تم واشهر في ذاته تعالى وكون كلامه تعالى نازلا على لسان العباد  
 يقتضى ان يكون اسلوب كلامه اسلوب كلام العباد لاتشبيهه بهم ( قوله مسئول الاجابة )  
 اى اجابته للمنادى له فانه المقصود من النداء كما صرح به الرضى في بحث الترخيم والاجابة في اللغة  
 پاسخ كردن والمراد اعطاء المدعوله ان كان طلبا والتصديق له ان كان خبرا كما في قوله يا ايها  
 الناس انى رسول الله اليكم جميعا فاندفع ما قيل ان اريد بالاجابة انعام ماسئل فهو لا يستفاد من تقدير  
 ادعومع انه فديكون المقصود بالنداء الخبر فلامعنى للاجابة فيه وان اريد التنبيه فهو لا يكون  
 مطلوبا منه تعالى ( قوله من باب التخييل ) في التاج التخييل كسى رادر خيال وظنى افكنكند يقال  
 خيل اليه كذا اى من باب تخييل المتكلم للسامع ان هو لا منادى وليس بمنادى حقيقة فلا يضطر  
 خروجه عن الحد ولا حاجة الى تعميم الاقبال لتشبيهها بمن له صلوح النداء في حق سرعة  
 الاجابة للمدعوله امثالها اياه كما اريد منها ( قوله لا بعد ) من باب علم والمصدر البعد بضم الباء  
 او قحها وسكون العين والضن بالضاد المعجمة والنون المشددة بخيلى كردن من حد ضرب وعلم

(قوله اى لا بعدت) بكسر العين على صيغة الخطاب يعنى ان صيغة النهى مستعملة فى الدماء  
 (قوله ادعوا الانشائي) فلا يرد ما قيل انه لو كان يائنا بامنا ب ادعو لكانت الجملة الندائية خبرية  
 (قوله لانه ظاهر فى الاخبار) وان جاز استعماله بمعنى انشاء الطلب (قوله وهو ينصب المصدر  
 الخ) اشارة الى دفع ان الفعل المقدر محذوف نسيما منسيا لقيام حرف النداء مقامه فكيف ينصب  
 المندى وافادة لقاعدة نحوية فى باب النداء (قوله اتفاقا) وان جاز ان يكون ناصبة الفعل  
 المقدر كما قيل الله اكبر دعوة الحق (قوله يستدعى بحسب الظاهر الخ) اذ لو كان نسبة العمل  
 اليه حقيقة لم يكن ساد ابل عاملا بنفسه وانما قال بحسب الظاهر لانه يمكن ان يقال مراده انه  
 ساد مسدود فى افادة معناه لافى العمل فيكون عاملا حقيقة (قوله فالظاهر ان سيديوه الخ) اذ لا  
 منع فى المجاز بعد تحقق العلاقة فيكون النزاع بين سيديوه والمرد لفظيا اذ العامل حقيقة  
 الفعل ومجازا حرف النداء (قوله مالا يجوز فى غيرها) مثل مخالفتها لساثر اسماء الافعال  
 فى البناء (قوله الا يرى الى الترخيم) فانه جائز فى المندى فى السعة لكثرة استعماله مع عدم  
 جوازها فى غيره (قوله بانه قد يستتر الخ) اى ضمير التكلم قد يستتر فى اسم الفعل كما ذهب  
 اليه بعضهم فى اف واو بمعنى اتضجروا وتضجروا وتوجع او توجعت (قوله الجملة القسمية  
 والشرطية) فانهما لعروض القسم والشرط خرجتا عن الاستقلال وصار تامة المقسم عليه  
 والجزاء كلاما تاما فيجوز ان تخرج الجملة الندائية ايضا عن الاستقلال بدون المندى لان النداء  
 لا بد له من مندى واعلم ان الاجوبة الثلاثة متنوعة لكون العترض مستدلا على بطلان كون  
 حرف النداء اسما وما ذكره من التنوير بالترخيم ونحواف فمسند المنع وتر مسند المنع الثالث  
 لظهوره مع ان المنع المجرد كاف فى الجواب فاقل هذا الجواب الثالث لا يتم مالم يتبين ما عرض  
 ههنا ليس بشئ (قوله اى بالضرررة) فانه الظاهر الكثير فى المسائل العلية (قوله لا  
 بالامكان العام) بان يكون المراد ان عدم البناء ليس بضرورى سواء كان البناء ضروريا او لا  
 (قوله بمنزلة الاستثناء) فان الاستثناء تخصيص الحكم السابق بكلام غير مستقل وهذا تخصيص  
 بكلام مستقل (قوله فان محلها اثنان الخ) اى يعنى محل البناء والجرو والفتح على ما ذكره المصنف  
 رحمه الله اثنان حيث قال ماسواهما بضمير التثنية ومحال النصب على ما ذكره ثلاثة حيث  
 اورد ثلاثة امثلة فلا يرد ما قيل ان محال غير المنصوب ايضا ثلاثة المفرد المعرفة والمستغاث  
 باللام والمستغاث بالالف (قوله بتعين مواضع النصب) فى ايراد صيغة الجمع والتقيد بقوله  
 من غير حاجة الى تحصيلها اى تعيينها وازالة ابهامها اشارة الى ان مواضع النصب لكثيرتها كانت  
 مظنة للاختصار بخلاف موضع البناء فانه واحد متحصل بنفسه غير محتاج الى التحصيل بالقياس  
 الى الغير فاندفع ما قيل لو قال ويخفض بالام الاستغائية وينصب بالفها وينصب المضاف وشبهه  
 بالنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به ماسواها لكان الاختصار فى بيان البناء على ما يرفع به

فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى تتم  
نكتة تقديم ما عدا النصب عليه (قوله وفيه خدشة) نقل عنه لان الشروع في الكثير بعد  
الفراغ من القليل يناسب القليل والكثير بحسب الذكر لا بحسب التحقق انتهى فانه يجوز ان يكون  
للكثير بحسب التحقق مباحث قليلة وللقليل مباحث كثيرة فيكون تقديم الكثير في الذكر اولى  
ليحصل الفراغ منه ويتوجه بشرائه الى بيان القليل الذي فيه مباحث كثيرة (قوله او تقديرا)  
اي اعتبار او فرضا سواء كان باعتبار اصله او باعتبار محله ليتناول المبني قبل النداء ايضا (قوله  
وجوز ايضا) اي جوز في نداء ضمير المخاطب ايراد الضمير المرفوع المتصل نظرا الى وقوعه  
موقع المنادى المبني على الضم وايراد الضمير المنصوب المتفصل نظرا الى كونه مفعولا به  
لادعوا المقدر فله محلان قريب وبعيد لكن رعاية القريب اولى (قوله واذا اضطر الخ) اي  
اذا اضطر الشاعر في المفرد المعرفة نونه قال الخليل وسيديونية والمأزني مضموما واستشهاده  
ما ذكره المحشي رحمه الله ويونس منصوبا ردا الى الاصل والاستشهاد في شرح الفصل (قوله  
اقتصر على قدر الضرورة) ولا يتجاوز الى موضع آخر لا ضرورة فيه للتناسب (قوله كما قال  
الخ) فان مطرا الاول ممنون لضرورة رعاية الوزن والثاني غير ممنون لعدم الضرورة والبيت  
للأحوص الانصاري وبعده «فان يكن النكاح احل اثني فان نكاحهما مطرا حرام» قدم البصرة  
فخطب الى رجل تسمى ابنته وذكر له نسبه فخرج بها الى المدينة وكانت اختها قريبا من طريقهم  
فقال اعد لي الى اختي ففعل فذبحته لهم واكرمته ثم راح زوجها مع رعاة الابل والغنم الكثير  
واسمه مطر فلما رآه الاحوص اقتحمته عنده وكان دميما واخت امرأته من اجل النساء فقالت  
زوجته قم الى سلفك سلف الرجل زوج اخت امرأته فسلم عليه فقال و اشار الى امرأته باصبعه  
سلام الله يا مطر عليها الخ (قوله يعني انه من قبيل الخ) يعني كان الفعل في هذا المثال مسندا الى ذات  
المشار اليه بدون اعتبار وصف المشار معه بناء على ما تقرر في الاصول مع ان الوصف ملغى فيما  
تعين بالاشارة حتى يثبت بدخول الدار الخربة فيما اذا قل لا يدخل هذه الدار كذلك ضمير رفع  
مسندا الى ذات المنادى بدون اعتبار وصف النداء معه كما في قولك هذا النائم ضربني بناء على  
ان الضمير يرجع الى الذات ولذا ان اريد اسم الاشارة في قوله تعالى اولئك على هدى لكونه دالا  
على لذوات الموصوفة تلك الصفات المذكورة سابقا يفهم منه العمليّة ولو اراد الضمير كما هو  
مقتضى الظاهر لا يكون فيه دلالة على اعتبار الصفات لزجوعه الى الذوات المذكورة وليس  
هذا من قبيل المجاز باعتبار ما كان او يؤول على وهم والاخرج عن الضابط ما لم يستعمل بدون  
النداء اضلا نحو يا مكرمات على ما في شرح التسهيل للعلامة المصري (قوله خال عن التكلف  
الخ) قد عرفت انه لا تكلف في ذلك (قوله ان المفرد الخ) دفع لما يرد من ان اطلاق المفرد على  
مقابل المضاف وشبهه غير ثابت انما الثابت اطلاقه على مقابل المثني والمجموع ومقابل المركب

ومقابل المضاف وحاصل الدفع ان المراد به ههنا مقابل المضاف لكن المفرد الكامل منه بناء على ان المطلق منصرف الى الكامل والكامل من المفرد مقابل المضاف ما لا يكون مضاعفا ولا مشابها به (قوله اما اخرج الخ) اي اخرجهم من ضابط البناء حتى لا يحتاج الى اعتبار قيد وان لا يكون مستغنا بقريية ذكره فيما بعد بارادة الكامل في افراد اللام بان لا يكون فيه تركيب اصلا بعيد لان المفرد الكامل بمعنى مقابل المضاف ما لا يكون فيه شائبة الاضافة لا ما يكون فيه شائبة التركيب (قوله اسم) اي غير مضاف بقريية المقام فلا ينقض الحد بالمضاف (قوله من تمامه) اي معنى نص عليه في الباب والغالي حيث قال والمضارع للمضاف ما تعلق به شيء هو من تمام معناه لا لفظا لان ما يتم به الاسم لفظا الاضافة والتوين ونونا للتنشئة والجمع ومعنى كونه من تمامه معنى انه لا يفيد ما قصد منه تاما بدون ضمه اما بان لا يفيد بدونه شيئا كما في الضرب الثاني او يفيد معنى ناقصا كما في الضرب الثالث لكون النسبة الى المعمول والصفة معتبرة معه وتلك لا تحصل الا بذكرهما الا ترى ان المقصود بالنداء في باطالع الجبل ليس مطلق الطالع بل طالع الجبل وفي يا حليما لا يعمل ليس مطلق الحليم بل الحليم الموصوف بعدم العجلة قال في العباب والذي يدل على ان الصفة من تمام الموصوف انك اذا قلت جاني رجل ظريف وجدت دلالة لا تجدها اذا قلت جاني رجل لان الاول مقيد بالخصوص دون الثاني وما قيل المراد كونه من تمامه في اعتبار انهم لداع معنوي كما في القسمين الاولين او لا ضطرار نحوى كما في القسم الثالث فقيه ان كونه من تمامه في اعتبار انهم لا يخلو من ان يكون من حيث معناه او من حيث لفظه والثاني باطل فتعين الاول (قوله اما معمول له) ولا يطول المنادى بمعموله الا ان يكون ملفوظا به فيقال يا ذاهب بالبناء على الضم وان كان عاملا في ضميره فلو عطفت على ذاهب بنيت الاسمين نحو يا ذاهب وزيد وان عطفت على الضمير المستكن في ذاهب نصبت نحو يا ذاهبا وزيدا لانه عامل في زيد بواسطة حرف العطف ويا مشتركا وزيدا بالنصب فقط والعطف على الضمير لان مشتركا لا يستغنى بواحد كذا في شرح التسهيل للشيخ المصري (قوله اسمالشيء واحد) وانتصب الجزء الاول للنداء والثاني ثابتا على الحال السابق اعني متابعة المعطوف للمعطوف عليه في الاعراب وان لم يكن فيه معنى العطف (قوله نحو يا ثلاثا وثلاثين) اذا ريد جماعة مبلغة هذا العدد وظاهر مذهب سيويه وقال الاندلسي وابن عيش انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا يقال عندهما في غير العلم يا ثلاثا وثلاثين او يا ثلاثين كيا زيد والحارث اذا قصد جماعة معينة والا قلت يا ثلاثا ونحو يا رجلا وامرأة لغير معينين الاول اولى لظوله بعد النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كذا في الرضى (قوله فهو كخمسة عشر) في ان مجموع اللفظين في كل منهما وقع على مسمى واحد ولم يقصد بكل واحد من الجزئين معنى على حدة (قوله الا انه لم يركب) اي ثلاثة وثلاثين لم يركب تركيبا متزايجا بل ابقى على حالة العطف (قوله بما ذكر) اي بكونه مع المعطوف اسمالشيء واحد

(قوله لو لم يكن كذلك) بأن يقصد بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه معنى على حدة كان يكون المقصود بالنداء في قولك يا ثلاثة وثلاثين كل واحد منهما (قوله مفر داء معرفة) على تقدير المعين (قوله لاستقلاله) لعدم اعتبار النسبة الى ما بعده (قوله بمنزلة جزئه) في كون مجموعهما اسما لسمى واحد وهو الذات الموصوفة كما في ثلاثة ثلاثين في العدد بخلاف سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيده فلا يجوز ان يكون المنادى المتبوع بهامضار المضاف فالمنعوت باعتبار خروج النعت عنه غير داخل في تعريف شبه المضاف وباعتبار كونه كالجزء منه داخل في تعريفه وتكون الصفة بمنزلة جزء الموصوف تعين عود الضمير من الوصف الى الموصوف على لفظة الغيبة لا يجوز فيه الخطاب كما جاز في التأكيده نحو يا تميم كلهم لان المنادى هو الموصوف مع الصفة لا الموصوف وحده حتى يكون في حكم المخاطب بسريه خطاب النداء اليه بخلاف التأكيده فانه انما يحى بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز الضمير على الخطاب نظر الى عروض الخطاب في الذكر ويجوز على لفظة الغيبة نظرا الى انه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع (قوله ويشترط ان يكون) اي يشترط في كون المنادى شيئا بالمضاف ان يكون جملة او ظرفا ليرتفع احتمال كونه مستقلا كما هو اصله فيتاكد جانب الجزئية وتحقق المشابهة بلارية فان المعتبر الشبه بالمضاف لاشبه الشبه ومن هذا ظهر الفرق بين جعل الموصوف بالجملة والظرف شيئا بالمضاف في باب المنادى دون باب لا لافعال للاحليم لا يجعل بل للاحليم لا يجعل لتحقيق الشبهة كما جاز في الجانب الجزئية في الاول دون الثاني (قوله جاز) فيه اشارة الى جواز جعله مشابها للمضاف في الرضى صرح الكسائي والفراء بتجوز نحو يا رجلا راكبا بالنون لجعله من قبيل المضارع بالمضاف وفي كلام سيديويه ايضا ما يشعر بجوازه ويؤيد تعين عود الضمير من الوصف الى المنادى الموصوف بلفظ الغيبة وعدم جواز الخطاب فيه كما جاز في التأكيده نحو يا تميم كلهم لان المنادى الموصوف والصفة وحدهما حتى يكون في حكم المخاطب بخلاف التأكيده فانه يحى بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز عود الضمير من التأكيده اليه على لفظ الخطاب نظرا الى عروض الخطاب في الذكر ويجوز على لفظ الغيبة ايضا نظرا الى انه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع كذا في العباب وقال الشارح الرضى فيما صرحوا به اشكال لاستلزامه جواز لا رجلا راكبا مع انه لا قائل به ويمكن ان يقال لما وجب جعل الموصوف بالجملة والظرف في النداء من قبيل المضارع جعل الموصوف بالمفرد عليه طرد الالباب بخلاف اسم لاقائه لا موجب لاعتبار الشبه فيه اصلا فاجزوه على ما هو الاصل من عدم اعتبار الشبه (قوله فانه لا يجوز ان يجعل المنادى الخ) اي عند قصد المعين منه (قوله وفي جعلهما الخ) جواب سؤال مقدر تقديره ظاهر (قوله مضارعا للمضاف) بجعل الموصوف منادى لا المنادى موصوفا (قوله ولهذا الخ) اي لعدم الاضطرار



لم يجعلوا الموصوف بالجملة والظرف اذا كان اسم لامضارعا للمضاف فلم يتصوهد بل بنوه  
على الفتح على ماهو الظاهر من كونه مفردا تاما بنفسه والصفة خارجة عنه لانه يجوز توصيف  
اسم بالجملة والظرف لكونه نكرة ( قوله ولا يجوز الخ ) جواب سؤال مقدر وهو انه  
لا اضطرار في باب المنادى ايضا لجواز جعل الجملة والظرف حالا وحاصله انه لو كان حالا  
لكان قيد الادعوى فيكون المعنى على تقييد النداء وليس كذلك اذ ليس النداء في قولك يا خليما  
لا يجعل مقيدا بحال عدم الجملة بل المنادى الخليم الموصوف به ( قوله وهو متمنع ) ونداء العلم  
بعد تكثيره واليه ذهب المبرد فيكون يازيد في ناويل باسمى بهذا اللفظ وعند الاكثرين تعريف  
العلمية باق والمتنع اجتماع التعريفين اذا كانا بعلامة لفظية كالنداء والالف واللام ( قوله انما  
المتنع اجتماع التي التعريف ) لحصول الاستغناء باحدهما ( قوله يلزم ذلك الاجتماع ) اى  
اجتماع الاليتين الاضافة وحرف النداء ( قوله صورة الاضافة الخ ) اى صورة الاضافة ليست  
نعتا في التعريف بل قد تكون للتخصيص كافي الاضافة الى النكرة فأدات الاضافة الى المعرفة  
بالتعريف بسبب كون المضاف اليه لا بسبب صورة الاضافة فلا تكون الاضافة آلة التعريف  
لعدم كونها موضوعا له فلا يلزم اجتماع الاليتين بل اجتماع التعريفين ( قوله مع ان محل الدخول  
مختلف ) فلا يتحقق الاجتماع ( قوله اعلم ان الخ ) دفع لما يترأى اى انه كيف يقع الاسم الظاهر  
الذى هو غائب موقع كاف الخطاب ( قوله لئلا يتسارع الخ ) بناء على كون ضمير الخطاب صالحا  
لكل واحد من الحاضرين على ستيل البدل بخلاف الاسم الظاهر ( قوله ولا يلزم ) بالنصب  
عطف على لتقوى اى اعتبر الافراد والتعريف في المشابهة لمجموع الامرين قوة جهة الاتحاد  
بين المنادى المفرد المعرفة والكاف وعدم لزوم بناء الامور الثلاثة فانه لو اعتبر جهة الاتحاد  
بمجرد وقوعه موقعه يلزم بناؤه ايضا ( قوله ان قلت مشابهة المشابهة الخ ) هذا منع لمقدمة مطوية  
يقنى عليها كلام المصنف رحمه الله كما لا يخفى ( قوله لجواز الاختلاف الخ ) كما فيمانحن فيه ( قوله  
المشابهة ههنا الخ ) اى ليس المراد بالمشابهة الاشتراك في صفة حتى يتجه ما ذكره بل مجرد  
المناسبة والارتباط بوجه من الوجوه ولا شبهة في ان مناسب المناسب للشيء مناسب لذلك  
ولا اقل من كونه مناسباً لمناسبة ( قوله فنقول ان المقصود الخ ) يعنى ليس المقصود من تشبيه  
المنادى بالكاف الاسمية اثبات الاشتراك بين المنادى والكاف الحرفية في صفة حتى يحتاج الى  
تلك المقدمة ويرد عليه ما ذكر بل المقصود تغليب جهة الاتحاد بينهما وجعل المنادى كانه  
الكاف الاسمية واذا ثبت الاتحاد بينهما حكما والكاف الاسمية مبنية لزم بناء المنادى لان الاتحاد  
بالمشابهة بالشيء مشابه لذلك الشيء بلارية ( قوله العلم اذاثنى الخ ) قالوا اذاثنى العلم او جمع  
فلا بد من زال التعريف العلمى لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ المعين والعلم المثنى  
والمجموع ليس موضوعا لافى اسماء معدودة واذا زال التعريف العلمى وقد قلنا ان تكثير

الاعلام قليل وجب جبر ذلك التعريف الفائت باخص اداق التعريف وهى اللام فلا يكون  
 مثنى العلم ومجموعه الامعرين باللام العهدية ( قوله خص لفظة يا بالاستغاثه ) الباء داخلة  
 على المقصور اى لا تتجاوز الاستغاثه من االى حرف آخر من حروف النداء لكونها اشهر  
 حروف النداء فكانت اولى بأن يتوسع فيها باستعمالها فى المنادى المستغاث والتعجب والمتهدد  
 ( قوله معدية لادعوا المقدر ) عند سيويه او حرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول  
 ( قوله لضعفه بالاضمار ) اى انما جاز تعديته باللام مع ان ادعو متعدي بنفسه لضعفه بسبب الاضمار  
 فاللام لتقوية العمل عند سيويه او لضعف النائب منابه عند المبرد كما فى قولك ضربني زيد حسن  
 وانا ضارب زيد ولا يجوز ضربت زيد ( قوله لا مريعتني بالـخ ) الاعتناء تيارداشتن ويعدى  
 بالباء والاثانة فريادر سيدن والتعجب شكفت كرفتن والتهديد بيم كردن كذا فى التاج ( قوله  
 متعلقة بما تعلق به لام المستغاث ) وهو ادعوا المقدر او النائب منابه لكن بعد اعتبار تعلق  
 لام المستغاث به لئلا يلزم تعلق حرفين بمعنى واحد بعامل واحد ( قوله ان قيل دخول الخ )  
 يعنى ان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تأثير شبه الفعل حتى كان الاسم غير منصرف بدخوله  
 نحو مررت باحد فكيف يخرج عن تأثير شبه الحرف فلو قويت جهة الاسم بدخوله لخرج  
 عن تأثير شبه الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل ( قوله  
 فى غاية الضعف ) لانها مشابهة للشابه للحرف بخلاف علة عدم الصرف فانها مشابهة الفعل  
 بلا واسطة ولانها عارضة بخلاف علة منع الصرف فانها لازمة فلذا اوجب اعراب المبنى دون  
 صرف غير المنصرف ( قوله وبانه بدخول اللام الخ ) عطف على لان علة بناءه فهو دليل آخر  
 على عدم بناء المستغاث ( قوله وخارجا عن الافراد ) لتركيبه مع لام الاستغاثه ( قوله وفيه ان  
 البديل الخ ) اى البديل من المنادى المفرد المعرفة يبنى مع بعده عن حرف النداء بتوسط المبدل منه  
 ( قوله فى مقابلة الاضافة ) فكيف يخرجها التركيب باللام عن الافراد ( قوله ولا يبعد ان يجاب  
 الخ ) اى عن الاعتراضين المذكورين بقوله وفيه بتغيير الدليل بأن يقال ان حرف النداء اللام  
 دخلا على الاسم المفرد المعرفة وينهما تنازع لان الاول يقتضى البناء والثانى الاعراب فاعمل  
 الثانى لغلبته لقربه من الاسم المذكور كما فى تنازع الفعلين حيث اعلم الثانى لقربه وفيه ان اللام  
 تدخل على المبنى ايضا ويعمل فيه محلا كما فى قوله فيالك من ليل فليجعل فيما نحن فيه كذلك عملا  
 بالدليلين بقدر الامكان فانه اولى من الغاء احدهما ( قوله او بان الخ ) هذا الجواب مبني على عدم  
 دخول المنادى التعجب والمهدد فى المستغاث فلذا عطف باو قال الرضى قولهم ان لام التهديد لام  
 الاستغاثه تكلف ولا معنى للاستغاثه ههنا لا حقيقة ولا مجازا فهذا جواب عن قوله وكيف يصدق  
 قوله وينصب ماسواهما حاصله ان الامثلة المذكورة من تمة القاعدة فقوله ماسواهما مخصوص  
 بالمضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة وليس المراد به ماسواهما مطلقا ثم ان عطف قوله او بان على

قول الشارح بان لا يقتضى ان يكون المعطوف ايضا جوا بـاعن الاغتراضين المعطوف عليه بالشاركة في اصل الجواب (قوله قال الخليل الخ) اشارة الى وجه آخر لعدم كون اللام فيه حين لحوق الالف وهو انه بدل منه فلما اجتمع لزم اجتماع البدل والمبدل منه وقوله ولا لام بيان لحكم المستغاث بالالف معطوف على قوله ويخفض الخ وليس حالا على ما فهم (قوله وتلك الزيادة) تكون مرة واو مرة الفا كزيادة المندوب كما يجئ عنه (قوله لم يصح عمله) لان الاعتماد شرط في عمل اسم الفاعل وههنا لا يتصور سوى الاعتماد على الموصوف المقدر والمفروض انه لم يعتبر (قوله وان اعتبر الخ) اى ان اعتبر اعتماده على موصوف مقدر بان يقال تقديره يار جلا طالعا جبلا لم يكن بعد اعتبار المقدر منادى مضارعا للمضاف اما نفسه فلعدم كونه منادى ولظهوره تركه المحشى رح واما موصوفه فلانه موصوف بمفرد وهو طالعا لان شبه المضاف والمضاف بالاضافة اللفظية مفرد حقيقة كما سيحى واخرجه فيما سبق بشمل جل المفرد على الكامل منه وبما ذكرنا ظهر ان في كلام المحشى رحمه الله ايجازا محملا لان الضمائر كلها راجعة الى طالعا سوى ضمير لانه فانه راجع الى الموصوف المقدر (قوله اللهم الا ان يفرق الخ) ويقال ان المنعوت اذا كان مذكورا كطالعا جبلا مفرد لعدم كونه مضافا لاضافة حقيقة على ما هو معنى المفرد المذكور في التوابع واذا كان مقدر اى يكون طالعا جبلا منادى صورة داخل في شبه المضاف لعدم كونه مفردا كاملا على ما هو المراد بالمفرد ههنا (قوله لكن يبق شئ) اى ببق بعد تكلف تصحيح عمله باعتبار الاعتماد على الموصوف المقدر واذا راجع في شبه المضاف باعتبار كونه منادى بحسب الظاهر (قوله جاز ان يكون معرفة) اذا قصد به معين وانما قال جاز لانه اذا لم يقصد به معين يكون نكرة (قوله ولهذا يوصف بالمعرفة) فيقال بطالعا جبلا الظريف (قوله فكيف يصح الخ) لانه يلزم توصيف النكرة بالمعرفة مع ان تقدير موصوفه نكرة واجب ليكون مثالا لقوله وينصب ما سواهما لان المراد منه وجوب النصب ولا يكون طالعا جبلا واجب النصب الا اذا كان موصوفه المقدر نكرة لانه حينئذ يكون تابعا لفظه بخلاف ما اذا قدر موصوفه معرفة فانه يكون جائزا للنصب والرفع لكونه تابعا للمنادى المفرد المعرفة (قوله اللهم الا ان يقال الخ) يعنى ان طالعا قبل وقوعه موقع الموصوف كان نكرة ثم لما وقع موقع الموصوف وباشره حرف النداء لم يمنع قصد تعريفه كما في يار جل كان قبل النداء نكرة وبعد مباشرة حرف النداء قد قصد تعريفه (قوله اى يقال يار جلا الخ) يعنى ان الجار والمجرور وقع حالا من يار جلا بتقدير يقال او مقولا مبين لهيئة رجلا مع قطع النظر عن النصب فيفيد توقيت نصب رجلا وليس مبينا لهيئته مع ملاحظة النصب معه حتى يشعر بأن رجلا مع النصب قد يكون لمعين كما هو المتبادر من التقيد (قوله لا يوصف بالمعرفة) بل يجب وصفه بالنكرة بتقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء (قوله وان كان الخ) اى وان كان الوصف بالنكرة وهى الجملة او الطرف فانها

في حكم النكرة قبل النداء وهذا الوصف بعد تعريفه بالنداء (قوله اعتمادا على ما سيذكره) فكانه  
مستثنى من القاعدة بقرينة الاتي (قوله الاتي حكمهما) في قوله والبدل والمعطوف الغير المنتمع  
فانهما كالمنادى الذي يشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وسواء كان متبوعيهما ضموا  
او لانص عليه سيويه كذا في الرضى (قوله نحو يازيد عمرو) على ان عمرا عطف بيان يزيدا  
لو كان بدلا لكان كالمنادى المستقل (قوله ولم يحملوا الخ) اى لم يحملوا عمرا على محل زيد الذى  
هو النصب لكونه مفعول ادعولان الظاهر انما يترك الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر  
من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في زيد الظريف او اذا تعذر الجمل على الظاهر  
كما في الاستثناء كذا ذكره الرضى في باب المصدر وكلا الامر من مفعولان ههنا (قوله كما في عجبني  
ضرب زيد عمرا) واعلم ان مسألة الجمل على محل المجرور بالمصدر تختلف فيها ذهب الكوفيون  
وجاعة من البصريين الى جواز الجمل على المحل في جميع التوابع وذهب سيويه ومحققوا  
اهل البصرة الى انه لا يجوز مطلقا وفضل ابو عمرو فاجاز في العطف والبدل ومنع في النعت  
والتأكيده فذهب ثلاثة مذاهب والصحيح الاول لورود السماع كقراءة الحسن اولئك عليهم  
لعنة الله والملائكة والناس اجمعون ويأول المانعون على اضممار عامل وفيه تكلف كذا في  
شرح التسهيل وفي الرضى قال الاندلسي الظاهر من كلام سيويه منع الجمل على موضع المجرور  
باسم الفاعل او بالصفة او المصدر وان ما جاء بمائهم الجمل على المحل اضمم له ناصبا ورافعا ما فعلا  
او موباين جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضممار لقوة القرينة وهذا الذى ذكره سيويه  
هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا  
والظاهر حركة بناء كما في يازيد الظريف او اذا تعذر الجمل على الظاهر كما مر في باب الاستثناء اذا  
عرفت هذا فقول المحشى رحمه الله كما في عجبني ضرب زيد عمرا يحتمل ان يكون للنفي وان يكون  
مثلا للنفي وعلى الاول معناه لم يحملوا على محله كما حملوا على محل معمول المصدر على خلاف  
القياس لورود السماع وعلى الثاني لم يحملوا على محله كما لم يحملوا على محل معمول المصدر  
حتى حملوا ما جاء على خلاف الظاهر فيفيد المبالغة في عدم جواز الجمل على محل العرب وبالجمل  
عبارة المحشى رحمه الله لا تخلو عن اغلاق والظاهر ما في الرضى واما نحو عجبني ضرب  
زيد وعمرو فيأتى الكلام عليه في باب الاضافة فانه جواب سؤال مقدر كما لا يخفى (قوله فان الرفع  
الخ) يعنى ان الحكم بجواز الرفع في تابع المنادى مسبوق بما كان الرفع فيه بناء ولا يتصور الرفع  
في تابع المستغاث بالالف لعدم الرفع في متبوعه (قوله في ادراجه) قيد بذلك لانه يحتاج الى  
التعميم المذكور في ادراج المضاف بالاضافة اللفظية (قوله يحتاج في ادراجه الخ) كما في قوله  
اذا كان مفردا معرفة فانه يحتاج في اخراج شبه المضاف عنه الى محمل ارادة الكامل منه (قوله  
فاعتبر حكم المفرد الخ) ولم يعكس الامر لان اعتبار حكم المفرد فيما اذا كان منادى بان يكون

مر فوعا يقتضى رفعهما حال كونهما تابعين بالطريق الاولى لانه اذا لم ينصب احال مباشرة حرف  
 النداء كيف ينصبان كما كونهما تابعين فيلزم ترك العمل بالشبه بالاضافة «قوله ويا هؤلاء  
 العشرون رجلا» مثال لشبه المضاف بالاضافة اللفظية «قوله صرح به في شرح الفصل»  
 وترك التصريح به ههنا لسبق الفهم من كونه عين الاول الى ان حكمه حكم الاول «قوله لانهما  
 يفيدان ما لا يفيد الاول» يعنى ان البدل وعطف البيان يفيدان معنى لا يفيد الاول وههنا ليس  
 كذلك «قوله واذا وصف الخ» معطوف على مقدر اى هذا اذا لم تصف الثانى «قوله فابو عمرو  
 يضم الثانى» كما فى حال عدم الوصف نحو يازيد الطويل وحكى يونس عن زوايه انه كان يقول  
 يازيد يازيد الطويل ينصب زيد الثانى على انه تأكيدي مثل ياتيمم اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه «قوله  
 ولا يجوز ان يكون الخ» اى لا يجوز ان يكون زيد الثانى مع صفته وصف الاول وذلك لانك لما  
 وصفته صار مع صفته كالوصف للاول نحو لاما ماء باردا «قوله على الاختصاص» اى اثنت  
 العالم او اعنى العالم «قوله فحكمه حكم البدل عنده» اى حكم المنادى المستقل عند الرضى  
 «قوله ليشعر الى مانع الاستقلال» فان تعليق الحكم بالوصف الصالح العلية يشعر بكونه علة له  
 «قوله ولنخرج عنه الخ» يعنى لو قال والمعطوف المعروف باللام لدخل فى هذه الضابطه لفظ الله  
 المعطوف فى هذا المثال خروجه عنها لكونه فى حكم المنادى المستقل لكونه منادى فى الحقيقة  
 وجواز مباشرة حرف النداء «قوله لتعين الرفع» اى الصفة التى هى شبهة الرفع لدخوله فيما  
 سياتى من قوله والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل «قوله ولا تبنى الصفة  
 الخ بيان للفرق بين صفة المنادى وصفة اسم لا المبنى حيث لم يجز بناء الاولى وجاز بناء الثانية  
 نحو لارجل ظريف بالفتح وحاصله ان لا تبنى فى نحو لارجل ظريف متوجهة الى الصفة لان  
 المنفى فى الحقيقة هو الصفة لا الموصوف فكان لا يباشرت الوصف وذلك لان معنى لارجل  
 ظريف فى الدار لا ظرافة فى الرجال الذى فيها فالمتنى مضمون الصفة فهو لنى الظرفاء لا لنى  
 الرجال وكأنته قيل لا ظريف فيها فلتحقق مباشرة لامن حيث المعنى جاز بناؤها بخلاف النداء  
 نحو يازيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع دون التابع فلم يباشرها حرف النداء  
 لالفاظا ولا معنى فلم يتحقق سبب البناء فيها وهو الوقوع موقع الكاف فلم يجز بناء هاسينويه «قوله  
 والرافع الخ» لما كان الرفع حركة اعرابية لا بدله من رافع بين ذلك مع الاشارة الى حل اشكال  
 قوى ههنا وهوانه كيف اعربت هذه التوابيع بحركة متبوع المبنى مع ان التوابيع وضعت تابعة  
 للعرب فى اعرابه لا المبنى فى بناءه فلا تقول فى جاءنى هؤلاء الكرام بجر الصفة ولذا عرف التوابيع  
 بكل ثان اعرب باعراب سابقيه من جهة واحدة وحاصل كلامه ان الرفع لهذه التوابيع خرف  
 النداء لكونه مشابها للعامل الرافع فى كون اثر كل من حرف النداء والعامل الرافع اعنى الضمة  
 والرفع عارضاى يحدث فى المنادى والمر فوع لغرض حرف النداء والرافع ويترول بزوايهما

مطردا بمعنى انه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة فهو مبنى على ما يرفع به كما يصح ان يقال كل ما دخله الرفع فهو مرفوع فلشابهة الاثرين في العروض والاطراد تحققت المشابهة بين المؤثرين فصار المنادى المبنى مشابها للمعرب فجاز حمل تابعه على لفظه تشبيها لتابعه بتابع المعرب المحقق رعاية لشبه المعرب وجاز حمله على محله رعاية لبنائه واندفع الاشكال المذكور لكون هذه التوابع حالة الرفع تابعة له من حيث كونه مشابها للمعرب (قوله ولم يظهر الخ) اى لم يظهر اثر كون حرف النداء مشابها للرفع في المتبوع حيث تعين فيه الضم ولم يحز النصب رعاية لشبهه بالمعرب لتحقيق البناء فيه باعتبار وقوعه موقع الكاف وهو مانع عن تغيير آخره بخلاف التابع فان المانع غير متحقق فيه (قوله مثل يافى ويا هو لاء) اشار الى ان المقدّر بمعنى المفروض فيشمل المحلى ايضا بالامعنى المشهور المقابل للمحلى ولما كان هذا الاطلاق غير شائع بانه ذهب اليه الرضى حيث قال في شرح قول المصنف رحمه الله يبنى على ما يرفع به الخ والضم مقدّر في المنقوص والمقصود نحويا قاضى ويافى وفي المبنى قبل النداء نحو يا هذا ويا هو لاء وهكذا في شرح التسهيل (قوله والظاهر) لانه موافق للمتعارفين النحاة (قوله للعهد) اى الخارجى لتقدم ذكره (قوله والجار مع الجرور الخ) بالرفع معطوف على يعنى عطف الاسمية على الفعلية وليس منصوبا داخل تحت يعنى اذلاشارة في عبارة الشارح رحمه الله الى بيان التعلق اصلا والتقديم للحصر اى يختار في المعطوف دون غيره من التوابع (قوله لان المراد الخ) اى مراد الخليل في المعطوف المعرف باللام الرفع اذا كان متبوعا منصوبا ايضا لكونه منادى مستقلا ايضا (قوله اجيب الخ) اى ليس علة اختيار الرفع مجرد الاستقلال بل مع رعاية الاتباع اللفظى وهى لا توجد الا حين كون متبوعه مضموما (قوله لامعنى لهما فيه) لان التعريف حاصل بالوضع العلمى على ابلغ وجه (قوله فكأنه مجرد عنهما) فيختار الرفع كافى المجرد (قوله يجوز ان يراد الخ) فيثبتذ يكون موافقا لما نقله الرضى عن المبرد (قوله كلامه في شرحه) اى كلام المصنف رحمه الله في شرحه لهذا الكتاب بأبى عن ان يراد ذلك (قوله علما كان او غير علم) بيان لتغاير تفسير الشارح رحمه الله لما نقله الرضى من حيث الصدق فان مثل الرجل داخل فيما يشبه الحسن ونحو الصعق خارج عن تفسيره وبالعكس على ما نقله الرضى فبين التفسيرين عموم من وجه (قوله وذلك) اى دخول اللام للمح بالوصفية لا لقصد التعريف فانه حاصل قبل دخوله في الوضع العلمى (قوله ان كان في الاصل صفة الخ) وان لم يكن في الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم لم يدخله انلام الا اذا وقع اشتراك اتفاقا فيثبتذ اما ان تضيف العلم كزيدنا وزيدكم او تعرفه باللام نحو وليد بن يزيد (قوله وقصد مدح او ذم بها) اى بالوصفية الاصلية فان الاعلام المنقولة قد يقصد بها المدح والذم باعتبار المعنى (قوله ولكنه غير مطرد) اى ليس كل علم كان في الاصل صفة يصح دخوله اللام عليه بل

في البعض (قوله وكذا) اى يصح دخول اللام (قوله له معنى جنسى) اى كل فى الاصل يقصده مدح او ذم بناء على اشتها ذلك المعنى الجنسى بصفة مدح كالاسد بالشجاعة او بصفة ذم كالكلب بالخسوة (قوله ولا خفاخ) لكون اللام عارضا بعد الوضع العلمى (قوله ووجب ان يكون معها لام) اى لابد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد كالبيت والكتاب والنجم والاضافة كابن عباس وابن الزبير ليقيد اختصاص ذلك الاسم به ابتداء ثم يصير بكثرة الاستعمال فيه علماله (قوله وهو العلم الغالب) اى العلم الذى صار علما بسبب الغلبة والاتفاق لا بالوضع القصدى (قوله كالثرى الخ) فانه لا يتصور بهما معنى سوى المعانى العلمية (قوله فانها) اى اعلام الاسبوع عند سيديوه وعند المصنف رجه الله ما زمته اللام من الاعلام التى لم يثبت استعمال الفاظها فى الجنس الشامل لذلك المعين وغيره كالثلاثاء والاربعاء والدبران والمشتري ليست من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما بل هى اسماء موضوعات لمسمياتها (قوله لكن بحسب التقدير) اى قدر استعمالها اجناسا (قوله للحاق الخ) لتعليل لقوله اعلام غالبية اى انما تركب سيديوه ذلك الحقاقل قليل بالاعم الغلب اجراء لل لازم لامها مجزى واحد (قوله وجوز الشيخ الرضى الخ) لوجه تخصيص الرضى بذلك فانه قاعدة نحوية فى التسهيل وان كافع تابع المنادى ضمير جى به دال على الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار الحال وكذا فى الباب (قوله صفة) اما باعتبار جعل التعريف فى المعطوف للعهد الذهنى فيكون فى حكم النكرة فيحوز توصيفه بلفظ غير واما باعتبار كونه غير معرفة لكونه مقابل ما اضيف اليه امر او احدا كما فى عليك بالحركة غير السكون (قوله لمفرد) مبنى او معرب كالمستعاث (قوله فخرج عبد الله) اى خرج بقيد المبنى عبد الله وبقيد على الضم زيدان وزيدون (قوله اذا جعلتهما علما) اذ لم يجعلها علين لخرجا بقيد العلم اذ المثني والمجموع ليس يعلم الا الفاظ معدودة كابنين وعماتين وعرفات (قوله سهل ذلك الخ) اشارة الى فائدة توصيف الفتحه بالموصول (قوله لا بالتوسط) فلا يصدق ان القاعدة كلية وقد تقرر فى غير هذا الفن ان مهملات العلوم كليات (قوله فى الزيدان الخ) لان حرف النداء يغنى غناء اللام (قوله وقد يحجب الخ) اعلم ان تحقيق المقام يستدعى مقدمة وهى ان تثنية العلم وجعه لما كانا خلاف القياس بوجهين احدهما انه لم يوضع الا مفردا فاذا قصد تثنيته وجعه فقد زالت العلمية والثانى ان التثنية فى الاسماء بالحاق الزيادة المعلومة لبديل على ان معه مثلام من جنسه ولا شك ان الاعلام وان تعددت مدلولاتها ليست موضوعات لها وضعا واحدا حتى تكون تثنيتهما تدل على شيئين من جنس واحد فقال الامام وابن يعين انهما اذا قصد تثنيتهما وجعهما وجب تشكيكهما ثم ان قصد تعريفهما عرف باللام كساثر اسماء الاجناس وهذا غير مستقيم لانهم لم يستعملوا الاعلام مشاة ومجموعة نكرات اصلا ولان تشكيك الاعلام قليل لكونه خلاف وضعه فلو كان

التكبير لازم للتنبيه وجعله مكان تنبيهه وجعله قليلا وليس كذلك وقال المصنف رح ان العرب لما وضعت الاسم المثنى والمجموع للايجاز كراهة تكرار اللفظ الواحد مرارا وان العلم احق بذلك لكثرة اغتراف امر خروجه بالوجهين المتقدمين ولما قصد الاختصار فيه اجروا اشتراك اللفظ فيه بحرى اشتراك المعنى والتزموا الدخال لام العهد في التنبيه عوضا عن العلمية الزائدة من مفردة من غير تنكيره الذى هو قليل يخالف للقياس بخبر والتعريف الزائل بالتنبيه بالزائد اللام لزوم التعريف العلمى له فكان فيه توفية الامر من الخلاص من التكثير الشنيع وحفظ العلم عن التكثير بتعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين لانه غاية المجهود وهذا خلاصة ما في شرح المفصل والرضى اذا تقرر هذا فنقول اعتراض المحشى رحمه الله ليس مبنيًا على مذهب الاما لان تعريف العلم باللام عند تنبيهه غير لازم عنده فيجوز ان يكون المنادى في يازيدان تنبيه علم منكر قصد تعريفه بالنداء بل مبناه مختار المصنف رحمه الله فان اللام اذا كان لازما لتنبيه العلم وجعله لا يمكن نداء مشاه ومجموعه بدون اعتبار اللام فاندفع ما ورد من ان قصد النداء في يازيدان الى تنبيه العلم لا المعرفة الا ان تنبيه العلم لا يتصور بدون اللام فيكون القصد الى تنبيهه باللام وما قيل انه لو اريد نداء الزيدين المعهودين لقليل يا ايها الزيدان في باطل لان نعت اى لا يكون الا المعرفة بلام الجنس صرح به في التسهيل (قوله وقد يجاب الخ) خلاصة الجواب ان التعريف اللامى جبر للتعرف الفائق بزوال العلمية فالمدلول باق على حاله الاول والتعويض بين البدالين العلمية واللام وليس للتعريف لعدم صيرورته بالتنبيه نكرة بل تبديل تعريف بتعريف حفظا للعلم عن التكثير فاندفع ما قيل ان جبر نقصان التعريف لا يكون الا بالتعريف فيكون اللام للتعريف (قوله بالتكثير) الصواب تركه لما عرفت من ان السؤال والجواب مبنيان على مختار المصنف رحمه الله وهو لا يقول بتكثيره كيف ولو كان التعريف باللام بعد التكبير لكان كسائر النكرات اذا قصد تعريفها وليس يجبر في الحقيقة (قوله فيخرج ان بقوله المعرفة باللام) لان المراد به ههنا ما يكون تعريفه حاصلًا بسبب اللام لا ذو اللام والالاتقضا القاعدة بنحو الرجل قائم اذا سميت بهذه الجملة فالتقول يا الرجل قائم نص عليه سيويه كذا في شرح التسهيل ونحو النجم والصعق فلا يقال يا ايها النجم ويا ايها الصعق واستثناء الله من هذه القاعدة بقوله وقالوا يا الله خاصة صحيح لان تعريفه في الاصل باللام ثم صار بالغلبة علما كثيرا ما يطلق الخ ومنه قوله تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآية وانما وجب التأويل بالارادة لان نداء المعرفة باللام يعينه كقوله يا ايها الرجل مثلا فيلزم اتحاد الشرط والجزاء لان نداء المعرفة باللام غير صحيح حتى يتجه عليه ما يتوهم من انه اذا لم يصح نداؤه لم يصح نداءه عند اهل اللسان ايضا فتقدير الارادة لا يسمي ولا يغنى من جوع (قوله على اطلاقه)



اي اى معرف باللام ( قوله بخصوصها ) فانه لا يصح ان يقال اذا ارى النداء الفرس قيل بالايها الرجل ( قوله ولك ايضا في تصحيح الخ ) يعنى ان اللفظ اذا ارى بده مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالوصف المشتهر صاحبه به نحو لكل فرعون موسى وقد اشتهرت هذه الامثلة بين النخاة بتوسطاى وهذا وكليهما فيجوز ان يراد بها كلام وسط فيه احد هذه الامور الثلاثة ( قوله هي موصوفة ) في الرضى لا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء ( قوله قال الاخفش ) في شرح التسهيل ذهب الاخفش في احد قوله الى ان المرفوع بعداى خبر لمبتدأ محذوف واى موصولة بالجملة حذف صدر صلتها اى هو ( قوله وجوبا ) اندفع بذلك ما قيل انها لو كانت موصولة لجاز اظهار صدر صلتها ولكن اولى من حذفه مع انه لم يأت اظهاره ( قوله ويؤيده الخ ) تعرض لبيان مؤيد الموصولة دون الموصوفة اشارة الى ان مؤيد انها موصوفة ظاهرة لا تحتاج الى البيان منها عدم الاحتياج الى الحذف ومنها صدق النعت عليها ومنها الموافقة مع هذا فانه موصوف بما بعده ومنها انه لو كانت موصولة لجاز ان توصل بجملة فعلية او ظرف ومنها لزوم جواز اياها النجم ومنها كونه مقصودا بالنداء فان الوصف اقرب بافادته ومنها اختلافهم في جواز نصب ما بعده فان المازنى جوز نصبيه ولو كانت موصولة لتعين الرفع ومنها بيان وجه التزام رفع ما بعده فانه لا يحتاج اليه على تقدير الموصوفة دون الموصولة ( قوله كثرة وقوعها موصولة ) في غير هذا الموضع ( قوله وانما لم ينصب الخ ) يعنى لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف ووجب نصبها ( قوله يبنى على الضم ) اى الاغلب فيهما ذلك كما سيحى في الموصولات فخر النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبنى على الضم ولم يغيره وان كان مضارعا للمضاف ( قوله بقرب هاء التنبيه ) من المقصود من النداء ( قوله فانه نص فيها ) اى في الوصلة لانه موضع مبهم يزال ابهامه باسم بعده يستوى فيه المذكر والمؤنث بخلاف هذا فانه قديزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا يقتصر على يا هذا وجوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف ووجب رفع نعت اى ( قوله ويؤتى بتابعه الخ ) اى لعدم كون هذا ناصبا في الوصلة قديؤتى بتابعه بعد الصفة لكونه منادى كما يؤتى بتابعه لكونه وصلة ( قوله لا متناع وصف هذا ) اى لا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعروف باللام اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من اسم الجنس وتعيين المفرد من افرادها فان علم من اسم الاشارة فلم يبق الا التطابق المطلوب بين النعت والمنعوت واخصر آتى التعريف باللام اذ هي اقل من المضاف اليه ( قوله ولا يجوز الخ ) عطف على قوله قديقتصر الخ اى ولذلك اى لكون اى ناصبا في الوصلة لا يجوز الاقتصار على اياها فلا يقال يا ايها العدم دلالة على الماهية بدون ما بعده ولا يؤتى بعد الصفة بتابعه لعدم كونه منادى بل يؤتى ابد

تابع تابعه لانه هو المنادى في الحقيقة و اى صلة اليه ( قوله الا اذا قصد التحمير ) بان يكنى به  
عن ان المخاطب ليس فيه شئ مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشئ وهذا مجازو كلامنا  
على الحقيقة ( قوله والالتوقف الذهن ) وتخيّل انه منادى ( قوله بحسب الوضع ) متعلق  
بطلال باللفظ شئ وما بمعناه وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص  
بخلاف اى واسم الاشارة ( قوله لتستد الحاجة الى التعيين ) فيكون ادل على عدم كونه  
مقصودا بالنداء ( قوله ان يكون طالبا للمعرف باللام ) لان الكلام في التوصل الى نداء المعرفة  
باللام بخلاف ضمير الغائب المهم كما في ربه رجلا والموصول فانهما وان طلبا ما يزال ابهامهما  
من التمييز والصلة لكن لا يطلبان المعرفة باللام ( قوله اذا اريد تعيين الخ ) قيد بذلك لانه  
قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية ( قوله لما عرفت ) من قوله فان يجبر بقرب هاء التنبيه ما فات  
بعد حرف النداء ( قوله بخلاف ما اذا لم تقطع ) نحو اى رجل في الدار ( قوله واوبدت الخ )  
نحو ايا ما تدعو افله الاسماء الحسنى ( قوله فانها معينة الخ ) اما في صورة الاضافة فظاهر واما  
في صورة التنوين فلان التنوين بدل من المضاف اليه مقدر ( قوله وانما وصف او لا الخ )  
فيه اشارة الى انه موصوف بالمعرف باللام ايضا لكن ثانيا وذلك لانه رافع لابهامه في الحقيقة  
فيكون كلا الامر من اى وهذا وصلة لندائه الا انه تدرج في ازالة ابهامه بان ازيل او لا  
يجعله مشارا ثم بيان جنسه ولا يرد ما قيل انه اذا وصف هذا باسم الجنس لا يكون التركيب  
مصوغا لاجل نداء المعرفة باللام على ما واما الى المصنف رحمه الله بل لاجل نداء اسم الاشارة  
( قوله اندفع الخ ) يعنى لو اجرى الكلام على اطلاقه بان يقال انها توابع معرب وتوابع المعرب  
تابعة للفظه يرد عليه ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان لان يكون تابعا للفظه فقط لان  
المنادى المعرب اما منادى مضاف لا محل له واما مستغاث وله محل النصب لا يحمل على محله  
لانه على التقديرين مفعول ادعوا بواسطة اللام او بدونه ولا فائدة في ترك الاعراب الظاهر  
والرجوع الى المقدر بخلاف العطف على محل اسم ان فان فيه دلالة على كونه عمدة وركنا  
من الكلام وان لا تغير معنى الجملة ( قوله للوحدة ) لانه ليس للتكثير اذا المراد معرب معين  
وهو الرجل فيحمل بمقتضى المقام على الوحدة والمراد بها الوحدة الكاملة اى لا يكون فيه  
تعدد لذاتا ولا اعرابا كما هو المتبادر فلا ينتقض الحكم الكلى بالمثل المذكور فاندفع ما قيل  
ان هذا الرفع بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الا من لا يتحاشى من التعسف ( قوله فلانه  
منادى معنى ) لانه المقصود بالنداء و اى وهذا انما هو مجرد التوصل ودفع لزوم اجتماع آتى  
التعريف ( قوله فيكون منصوب المحل ) قيل عليه ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا للمنادى  
حقيقة والرجل ليس منادى لفظا وان كان منادى حقيقة اقول انهم قالوا لاجل ان ان المكسورة  
لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذا فائدتها التوكيد فقط فجاز

العطف على محل ذلك الاسم بالرفع بخلاف ان المفتوحة وهذا الوجه في اثبات المحل جار في الرجل ايضا لانه لما كان المقصود بالنداء هو الرجل وتوسط الوصلة لا يؤثر في عدم كونه مقصودا بالنداء وقد نبه عليه بالتزام الرفع كانت الوصلة كالعدم فيكون الرجل في محل النصب وكأنه لا يشترط في كون اسم ان مرفوع المحل كونه مبتدأ لفظا ينبغي ان لا يشترط في كون الرجل منصوب المحل كونه منادى لفظا والفرق تحكم (قوله في النداء دون غيره) اى غير النداء وهو القسم اذا حذف حرف القسم وصدر بهمزة الاستفهام قبل الفاء او صدر بهاء التنبيه يلزم حينئذ زيادة ذابعد القسم به في الرضى منها قطع الهمزة في ياء الله وهاء الله ذا والمراد جواز القطع فان في نداءه وجوها حذف الهمزة فيلتقى ساكنان على حدهما وحذف الف يامع الهمزة وقطع الهمزة لكونها لازمة فكأنهما من نفس الكلمة وكذا في هاء الله ذا اربعة اوجه وتفصيله في الرضى في باب حروف الجر (قوله وحذف حرف الجر) نحو الله لافعلن كذا (قوله وقد يزداد في آخره) في نحو ماذا عليك ان تقولى كلما سبحت وصليت يا اللهم اردد علينا شيخا مسلما (قوله نحو اللهم) وقال الفراء اصله يا الله انا بانا خير فحذف بحذف الهمزة والمفعول وحرف النداء (قوله الاسماء المختصة بالنداء) اى لا تستعمل الا في النداء في التسهيل وهى فل و فلة ومكرمان وملاءمان وملام ولومان ونومان والمعدول الى فعل في سبب المذكور نحو يا خبث والى فعال مبنيا على الكسر في سبب المؤنث نحو يا فساق (قوله سما) متعلق بلا توصف يعنى لامانع من توصيفها قياسا (قوله نحو يا فل الخ) فل و فلة عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان وهما يارجل ويا امرأة ولا مه مخذوف اصله فلى لان تصغيره فلى وقال الكوفيون انهما مرخا فلان وفلانة فعلى هذا هما كناية عن علم من يعقل (قوله ونحو اللهم الخ) جواب لما استشهد به المبرد على جواز توصيف اللهم بهذه الآية (قوله نحو معاذ الله) آخره ولا دمية وعقيلة رب رب يعنى اعوذ بالله من ان تكون الحميمية كالظنية والدمية بضم الدال اى الصورة النقوشة وعقيلة رب رب اى كريمة قطيع بقر الوحش (قوله في غيرها) اى غير السعة وهو الشعر (قوله يسمعها الخ) في الصحاح كل فة من ابى رباح يسمعها لاه الكبار (قوله بضم الكاف) صيغة الصفة المشبهة كشجاع (قوله او فيما فصد الخ) الفرق بين الوجهين ان المعنى على ما ذكره الشارح رحمه الله جازلك في ذلك التركيب قراءة الضم والنصب وعلى ما ذكره المحشى رحمه الله ارادة الضم والنصب على طبق اذا نودى المغرب باللام قيل يا ايها الرجل وان توجيه المحشى رحمه الله لا يحتاج الى اعتبار قيد كون المنادى المكرر مقردا صورة في بيانه الى تكلف (قوله اما ان الاول مفر الخ) في الرضى يعنى بمثله المنادى المكرر اذا ولى الثانى اسم مجرورا بالاضافة ولما كان هذا على اطلاقه غير صحيح اذ لو كان المنادى المكرر نكرة او مضافا لا يجوز في الاول الضم قيد الشارح رح المنادى بكونه معرفة

مفردا وقيد الافراد بكونه صورة اذ في الحقيقة كلاهما مضاف او الاول مضاف و افراد الاول  
صورة ظاهر لعدم ذكر ما تصلح الاضافة اليه بعده واما كون الثاني مفردا صورة فلانه  
تكرر الاول بعينه فلا مغايرة بالافراد و الاضافة ( قوله و اما عدى الخ ) يعني ذكر عدى بعده  
مجرور اليعين كون الثاني مضافا لان حاله مجهول لا يدري يقينيا اهو مجرور باضافة الاول  
ام باضافة الثاني وعدم لزوم الفصل ان كان مؤيدا اضافة الثاني فكونه تكرار الاول يؤيد عدم  
الاضافة و اذا لم تتعين اضافة الثاني كان مفردا صورة ( قوله لانه خرج عن العلية بالاضافة )  
فان العلم اذا نكر يستعمل بالاضافة نحو زيدنا خيرا من زيدكم وفيه ان العلم قد يضاف مع تعريفه  
وذلك ان اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا  
الا زيد واحد كذا في الرضى ومن هذا ظهر ضعف الوجهين الباقيين لان المغايرة بين القصدين  
انما هي على تقديرين افادة الاضافة للتخصيص او التعريف اما اذا كانت العلية باقية بحالها  
فلا وكذلك كون المضاف أو ضمح من المفرد انما هو على تقدير الاشتراك في العلم وكون الاضافة  
للتوضيح اما اذا كانت مجرد المدح او الذم فلا ( قوله و انما جئ بأكيد المضاف الخ ) بيان  
للمقتضى وقوله و جاز الفصل الى آخره بيان لانتفاء المانع ( قوله لئلا يستنكر الخ ) يعني لو ذكر  
الثاني بعد المضاف اليه لبقى مستعملا بدون احد الامور الثلاثة وذلك مستقيم عند قصد المعنى  
الاضافي فقدم عليه لتبقى صورة الاضافة بحالها ( قوله في السعة ) وان لم يحز الفصل بين  
المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الغلب ( قوله و انه قال )  
اي الشاعر اوله \* فلا والله لا يلقى لمابى \* اي لا يوجد ( قوله لا يلزم الخ ) يعني القول باضافة الاول  
الى عدى يستلزم القول بان تيم الثاني مؤخر في الاصل قدم بالفصل بين المضاف والمضاف  
اليه ( قوله كذلك الثاني ) لموافقة الاول ( قوله لا تحتاج الى من ينصرف الخ ) ففي الاب  
كناية عن نفى من يتولى امره ( قوله اي لست بان رشة ) في النهاية يقال هذا ولدرشة  
اذا كان من النكاح كما يقال في ضده ولدرية بالكسر فيهما وقال الازهرى كلام العرب فلان  
ابن زينة وابن رشة وقد قيل زينة ورشة و الفتح افصح الغتين ( قوله وهو الاصل ) لان كل  
كلمة على حرف واحد اصلها الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن واصل حركتها الفتح لان الحرف  
الواحد لا سيما حرف العلة ضعيف فلا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم  
اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل ( قوله وهو الاكثر في الاستعمال ) اذا لم يلزم  
اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابداء بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها  
مع كونها حرف علة ( قوله و قد يضم ) ما قبل الياء المحذوفة ( قوله للعلم بالمراد ) تعليل لقوله قد  
يضم ( قوله و ما الخفة ) اي لكون الالف خفيفة بالنسبة الى الياء ومدد حاصل من افتتاح  
الضم ( قوله ليس بشاذ ) اي ليس بقليل ( قوله و الاصل يا بني ) ثلاث ياءت مصغرات مضافا

الى ياء المتكلم قلب ياء المتكلم بالالف فصار يا بنيا ثم حذف الالف لاجتماع اليائين. يعني لاجتماع اليائين صارت الكلمة ثقيلة فحذفت ثقل الياء الفا وحذفها وشاع استعمالها كذلك (قوله بالهاء للباسية) متعلقة من الافعال العامة لعدم القرينة على تقدير الخاص وما قيل ان تقدير يكون يقتضى وجوب الهاء في الوقت والوجوب ليس الامع الالف فقيه ان المتعارف في القضايا التي لم يذ كر جهتها الاطلاق العام والحمل في بعض الموارد على الضرورة لخصوصية المقام (قوله حال) من الضمير المستكن في الجار والمجرور اى موقوفا (قوله او ظرف) اى في حالة الوقف (قوله اى يوقف بالهاء وقفا) فوق قامع قول مطلق وقرينة على تقدير الخاص (قوله لبيان) الالف) لان الالف حرف خفي فاذا اجئت بعدها بحرف آخر في الوصل تين النطق لهما واذالم تأت بعدها بشئ فذلك في الوقف خفيت حتى يظن ان آخر الكلمة مفتوح فلذا وصلت بحرف لين ليقين جوهرها (قوله لانها عوض عن زائد) اى زائد على بناء الكلمة خارج عنه فلهما جانبا التأنيث جعلها محال الوقف (قوله بخلاف بنت) فانه لا يوقف عليها بالهاء (قوله عوض عن اصلي) لان اصل بنت بنو بفتح تين فقلب الى الفعل بالكسرو السكون فحذف الواو واعتبر التاء عوضا عنها لان وجوب الحذف لا يكون بدون التعويض (قوله بالذكر) اى يا ابت (قوله مناسبة للحرف المبدل منه) ولكونها اصلا ومتولدة من اشباعها (قوله وقد جمع الفرزدق بينهما) اى بين العوض والمعوض عنه في قويمهما في شرح التسهيل وقد اجاز سيويه فوان ولا بنى العباس في البيت قولان اخدهما انه لحن لان الميم بدل من الواو وقد جمع بينهما والثاني انه جعل الواو بدلا من الهاء لخفتها وهذا انما قاله ابو العباس بناء على ان الميم بدل من الواو على ثبوت لغة القصر فالميم اصلية (قوله يعني ان الجواز وقوعي) يعني فسر الشارح رحمه الله الجواز بالوقوع لان المراد منه الجواز الوقوعي فالوقوع لازم له فذكر المزموم واربدا للآزم قد دفع ما قيل ان كون المراد الجواز الوقوعي لا يصح تفسير الجواز بالوقوع (قوله يتبادر اليه الذهن) فاذا قيل هذا وقع في الاستعمال يتبادر منه الوقوع في سعة الكلام اى القصير لانه الكثير الشائع في المحاورات (قوله ويؤيده الخ) لان الظاهر مقابلة المتباينين (قوله وتجعل الجواز شاملا للضرورة) وتكون المقابلة باعتبار الاطلاق والتقيد وليس من مقابلة العام والخاص حتى يجب تخصيص العام بما عدا الخاص (قوله فيقصدا سرعة الفراغ) فيحذف آخره اعتباطا تحصيل للسرعة (قوله مع ندرة الالتباس) اى التباس المنادى بغيره بواسطة الترخيم (قوله اكثر انبائها لاسم الخ) فجاز الترخيم في حالة النداء لانه يفهم لكثرة انبائها اسمه وان حذف منه بخلاف غير حالة النداء فانه يلزم الالتباس (قوله فعل الترخيم) اى يرخم من غير ضرورة (قوله باتحاد الفاعل) اى كون فاعل الفعل المعلن واحدا كاسمى (قوله اثر ضرورة) فحذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه (قوله ديارمية) آخره ولا يرى مثلها عجم ولا عرب في التاج المساعدة

المواتاة والمساعدة (قوله ان يقدم الخ) لان الحكم على الشئ بعينه معرفته بالمعنى المصطلح اولى  
 (قوله لانه المقصود) اى بالذات والتعريف من مبادئ الاحكام (قوله بدليل اعتبار الخ) اى  
 المضاف اليه ليس آخر الكلمة بدليل تعاقب الاعراب على ما قبله والكلمة الاخيرة من بعلبك  
 وكذا تاء التانيث آخر الكلمة له لاجراء الاعراب عليها وان كان بحسب الاصل كل واحدة  
 منهما كلمة برأسها (قوله لان حذف الخ) لا مجرد التخفيف فخرج بقوله تخفيفا (قوله  
 اما تقدير الاعراب) وذلك خلاف الاصل مع كون هذه الاسماء كثيرة الاستعمال (قوله  
 فى التركيب) اى فى تركيب كلمة باخرى (قوله هذا المعنى) اى بلا علة سوى التخفيف (قوله  
 ذبح الشاة بلا علة) لعل ذكر الشاة لمجرد بيان المتعلق فى التاج الاغتيال اشترا بى على  
 كشتن (قوله كأن الترخيم) بمعنى اظن وجه التخصيص بالاسم ان الترخيم لا يوجد  
 فى غيره (قوله الى قوله ترخيم المنادى) وحينئذ يكون قوله وشرطه معطوفا على  
 قوله وترخيم المنادى جائز وقوله وهو حذف فى آخره جملة معترضة لبيان مطلق  
 الترخيم فلا يلزم تفكيك الضمائر (قوله ادسبق منه الخ) فى قوله وينصب ماسواهما  
 فقريته ذلك السبق يحمل المفرد ههنا على ما يقابل المضاف والمشبّه به بخلاف تعميم المضاف  
 بحيث يشمل المشبه به فانه قريته خفية وهى كون المشبه بالمضاف مشاركا للمضاف فى اكثر  
 الاحكام (قوله قيل اكنفى الخ) فالمضاف محمول على معناه الحقيقى وحكم المشبه به متروك  
 فى الذكرا كإكتفاء بذكرا صله (قوله لا يتم بدون المضاف اليه) لان المنادى فى باغلام زيد مثلا  
 الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد (قوله خذوا حظكم) تمام البيت

خذوا حظكم بالآل عكرم واذكروا \* اوا صرنا والرحم بالغيب تدكر

الاصرة ما عطف على رجل من رحم او قرابة او صهر او معروف فالجمع الاوا صرنا والرحم القرابة  
 والرحم مثله (قوله هذا ظاهر الخ) لان كل واحد من جزئيه دال على معناه بالاستقلال (قوله  
 يرأى حال جزئيه) الى آخره فيكون كل واحد من جزئى المركب العلمى منفصلا عن الآخر  
 بالنظر الى اللفظ (قوله بعذر عاية اللفظ والمعنى) فلم يمكن الحذف من الاول نظر الى المعنى ولم يمكن  
 حذف الثانى ولا حذف آخر الثانى نظر الى اللفظ فامنع الترخيم فيه بالكلية (قوله شاذ) اى قليل  
 غير قياسى (قوله لا يعاب به) لانه بمنزلة المستثنى من القواعد (قوله اعنى فتح التاء) كما فى قوله  
 بكينى لهم يا اميمة ناصب \* وليل اقا سبه بطى الكواكب

فصار فى غير المنادى المرخا اذا كان بالتاء وجهان ضم التاء وقمها (قوله يلحقون هاء السكت  
 الخ) نحو روه وقه وانه وحيله (قوله على السكون) اى سكون الهاء (قوله فى قبل التفرق  
 الخ) آخره ولايك موقف منك الوداعا ضباعة اسم بنت صغيرة لممدوح الشاعر اى من اجل  
 وداعك (قوله قيل لا بد الخ) فى بعض شروح المتن قال الامام الحديثى احتز بقوله زيادتان  
 فى حكم الواحدة عمالا زيادة فى آخره كجعفر وعمافيه زيادة واحدة كزرق وعمافيه زيادتان

لكن لايزادان معا كالوجع زرقة على زرق ثم اشبع كسرة القاف حتى يصير زرا قيم فان اليا لم  
يزد مع الميم بل بعده وعما فيه ز يادان لا معنى كعصب صب انتهى فان الصاد والباء زيدتا معا لا معنى بل  
للحاق بسفر جل نص عليه في شمس العلوم فانه اذا رخم يقال يا عصب بص يحذف حرف واحد  
يقول يوم عصب صب اى شديدا حرا وشديدا كذا في القاموس ( قوله صفة ز يادان ) اى ز يادان  
كاثنتان في حكم الواحدة احتراز امن نحو ارطاة فان الالف زيدت اولاللاحاق ثم زيدت  
للتأنيث فلا يقال يارط ( قوله ومن قيل فلان في السعادة ) اشارة الى دفع ما قيل ان حكم  
الواحدة في الزياتين وليسبت الز يادان في حكم الواحدة فكيف يستقيم الظرفية وحاصل الدفع  
ان الظرفية فيه اعتبارية شبه اشتمال الصفة بالموصوف باشتمال الظرف على المظروف كافي فلان  
في السعادة كما ان حصول الصفة في الموصوف يشبه بحصول المظروف في الظرف فيقال على  
العكس ( قوله كزيادتي مسلمان الخ ) فان الالف زيدت معنى التثنية والنون عوض التنوين في المفرد  
للدلالة على تمام الكلمة وكذا ز يادان جمع المذكر السالم وز يادان جمع المؤنث السالم مجوعهما معنى  
واحد وهو تأنيث الجمع وز يادان مروان ونحوه للتذكير وياه النسبة لمعنى النسبة وشبهها مجعولة عليها  
والف التأنيث اى الممدودة كصحرا لمعنى التأنيث وهمة اللاحاق مع الالف التى قبلها كما في علباء  
وخشبا فانهما لمحقان بقرطاس بكسر القاف وضمها مجعولة على الممدودة لكونها مثلها بصورة بهذا  
ندفع ما يترأى من ان زيادة الهمزة مع الالف اذا كانت لللاحاق لا تكون الز يادان لمعنى وقد اعتبر  
هذا القيد فيما سبق لاخراج نحو عصب صب ( قوله لم يقيد الشارح الرضى به ) اى باصلى لعل  
وجهه انه يستلزم في عبارة المتن ترك ما يعنى واخذ ما لا يعنى اذ لا بد من اعتبار اصلى وبعده اعتبار  
لا حاجة الى اعتبار صحيح ( قوله كان عليه الخ ) ويمكن ان يقال انها خرجت بقوله حرف فان  
المرا بة حرف المباني واء التأنيث من حروف المعاني ( قوله ليخرج نحو سعادة ) فانه لا يحذف منه  
الا التاء وحدها لكونها كلمة على حدة وان كانت على حروف واخذ السعادة والسعادة بكسر الشين  
الغول او ساحرة الجن كذا في القاموس وفي الصحاح اخبث الغيلان ( قوله فعلى هذا ) اى على  
اعتبار قيد صحيح سواء قيد باصلى او بغير تاء التأنيث لتكون النسبة بين القسمين عموم من وجه فلا  
يكفى ذكر احدهما عن ذكر الآخر كما توهم من تمثيل المصنف رحمه الله القسم الاول باسماء مروان  
( قوله في اسماء لان آخره حرف صحيح وهو الهمزة قبله مدة وز يادناه في حكم الواحدة حيث  
زيدتا معا ( قوله وافترا قهما الخ ) فان آخر بصرى ياء النسبة وهى حرف علة فلا يصدق القسم  
الثاني عليه ومختار ليس في آخره ز يادان لكون الراء حرفا اصليا فلا يصدق عليه القسم الاول  
( قوله احتراز ) فانه لا يحذف منهما الا الحرف الاخير لتخصيص الواو والياء فيهما بالركة وتقويهما  
بهماو الشرياف بكسر الشين المجعولة وسكون الراء ( قوله فيخرج نحو سنور وعليق ) فانه لا يحذف  
منهما الا الحرف الاخير لسانتهما اذن بالحروف الصحيحة لقلة المد فيهما لان المد في الاغلب لا يكون

الافى الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما السطور بكسر السين المهملة والنون المفتوحة المشددة وسكون الواو والهرة جمعه سنانير والعليق بضم العين المهملة واللام المشددة المفتوحة وسكون الياء يقال له بالفارسية سرند كذا في الصحاح قوله لم يحذف ز ياد تانن) مع كونه جمع المذكر السالم (قوله لانها غير تالخ) يحذف الالف وتحريك الياء (قوله كشمود) خبر بعد خبر اى فكأنه مثل شمود فاعطى حكمه في الترخيم بأن حذف واحد منه (قوله فصل هذا التفصيل) اى جعلهما قسمين فاعتبر في الثانى قيد صحيح ليكون بينهما عموم ولم يقل من عبارة بمجمله يحتمل القسمين كما وقع في التسهيل لابن مالك (قوله ولم يقل يحذف حرفان الخ) فان قيل لا يكاد يصح هذا الجمل لانه لا يخلو اما ان يقيد بقوله وهو اكثر من اربعة احرف او لا فعلى الاول يلزم اعتبار هذا القيد فيما فيه زيادتان في حكم الواحدة فيخرج نحو ثوبن وقلون مع انه يحذف منهما الحرفان وعلى الثانى يدخل نحو سعيد وعمار وشمود قلت تختار الاول والمراد من كونه اكثر من اربعة احرف اعم من ان يكون لفظا وتقدير افيدخل ثوبن وقلون واما ما قيل انه يرد على هذا الجمل نحو سعادة فشارك الورود بين المفصل والجمل والجواب (قوله ان الثانى اسم برأسه) ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها مع النون في المنهل لامعنى لهذا الاعتراض على سماعه من العرب قال سيويه عن الخليل واما اثنا عشر فأنك اذا رخته حذفته عشر مع الف اثنتان عشر بمنزلة نون مسلمين والالف بمنزلة الواو وامره في الاضافة والتحقيق كامر مسلمين فيلقى عشر مع الالف كما تلقى النون مع الواو وهذا نصه وهو مقتضى السماع الترخيم في ذلك على هذا الوجه من العرب والقلة مناسبة للمجموع وهذا كاف للعلل النجوية فلا معنى للاعتراض بان المنزل منزلة الشئ لا يلزم ان يعطى له حكم ذلك الشئ ومراد الخليل وسينويه بالاضافة النسبة وبالتحقيق التصغير يعنى ان امر اثنا عشر في النسبة اليه وفي التصغير له كامر مسلمين اذا نسبت اليه او صغرت فكما تقول مسلمى ومسلم يحذف الواو والنون كذلك تقول اثنى واثنتى يحذفوا والالف انتهى وفيه ان كون مانصه مقتضى السماع ممنوع وكيف وقد ذكر في شرح التسهيل للعلامة المصرى انه قيل لم يسمع ترخيم المركب تركيب الزج من العرب واما اجازة قياسا ومنع القراء من ترخيم المركب من العدد اذا سمى به وقال والذي اذهب اليه انه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج وعلى هذا فالعلة لا تكون بياناً للمناسبة بل قياساً مينا الحكم وحينئذ يرد ما ورد المصنف رحمه الله بلا شبهة (قوله تقلب التاء هاء) ولا تقلب ياء لانها تالفت الهاء التي كانت في خمسة قبل ان يضم اليها عشر كمسلمين اى بصيغة ثنية المؤنث (قوله ورخت) يحذف الز يادتين (قوله بالهاء) لان التاء تطرقت لفظا ولا يوقف على تاء التأنيث الا في بعض اللغات (قوله بقرينة الفاء) فانها واجبة في الجملة الاسمية فايراد الفاء مع ان المصنف رحمه الله بصدد الاختصار قرينة على حذف المبتدأ (قوله لكون هذا الحذف الخ) يعنى ان هذه الجملة الاسمية معدولة عن الفعلية لان مناسبة



السابق تقتضى الفعلية والاسمية المعدولة تفيد الاستمرار (قوله استمراره) اى استمرار حذف الحرف الواحد تجددى تجدد يستعمل المنادى المرخم المذكور فى محاوراتهم والاستمرار التجددى يستفاد من المضارع دلالة على زمان الاستقبال المستمر المتجدد لامن الاسمية فانه دال على الدوام الثبوتى ينبغى ان يقدر المضارع (قوله هذا) اى كون استمرار ذلك الحذف تجديدا انما هو بالنظر الى افراد الحذف الواقع فى محاوراتهم اما اذا نظر الى حقيقة الحذف وماهيته فاستمراره ثبوتى لانه مستمر ثابت فى ضمن افراد المتجددة بلا ريبه (قوله فقد مضارع) فالقرينة عند الشارح رحمه الله الفاء مع ملاحظة المناسبة لماسبق وعند المحشى رحمه الله الفاء مع دوام الاختصار فقد بر (قوله تدخل) اى يجوز دخولها (قوله انما يجعلون الخ) يعنى ان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعله موجب قياسية مطردة كما فى عصا وقاض فى حكم الثابت وههنا ليس كذلك لان الترخيم جائز لا واجب (قوله اجيب بان المحذوف الخ) يعنى ان العلة ههنا وان لم تكن موجبة لكنها اجريت مجرى الموجبة لكونها قياسية اى داخله تحت الضابط مطردة فى جميع الموارد مع انها قرينة من الايجاب لطلبهم التخفيف فى النداء اقصى ما يمكن ليصغى المخاطب الى ما يحى بعده من الكلام المنادى له (قوله اعلى وقاضى) برد الالف والياء المحذوفتين لالتقاء الساكنين لزوال الالتقاء بزوال الواو بالترخيم (قوله نحو اسحار) فان وضعه بالادغام فيكون المدغم اصليا بفتح الآخر اتباعا لما قبله (قوله يحيز الكسر ايضا) للساكنين وهو اولى لكونه اسما (قوله وان لم يكن اصلى السكون) اى ان لم يكن المدغم الباقي بعد المدغم فيه اصلى السكون بل عرض له السكون بسبب الادغام سواء كان قبل الالف او الياء (قوله ياراد) بكسر الدال وتخفيفها فى راد اسم فاعل من رد (قوله الفاء فصيحة) هى التى تدل على ان ما بعدها متعلق بمحذوف غير شرط هو سبب لما بعدها كذا فى الطبيي وقال القطب الفاء التى يكون ما قبلها سببا لما بعدها ان كان ما قبلها محذوف فافهى الفصيحة والافهى المبينة قال الشارح رحمه الله جعل الفاء ههنا فصيحة على وفق ما فى الطبيي والمحشى على وفق مقاله القطب فلو علق المحشى على قول الشارح رحمه الله فبقى على ما كان الخ هكذا اشار قدس سره الى ان الفاء فصيحة ولك ان تقدر ان شرط لكان انسب واما القول بانها فاء النتيجة فسهو لان هذا القول فرع للقاعدة الكلية تمثيل له اورد لتوضيح وليس مقصودا بالذات اورد القاعدة المذكورة لاثباته (قوله المأولة بالفعلية) التأويل تحصيل شدة المناسبة لان عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس جائز من غير تأويل (قوله والمحذوف ثابتا) مع ان المقصود بالتمثيل يحصل بالواحد (قوله لان التغير الخ) فايراد الامة الثلاثة ههنا توطئة للتغيرات الثلاثة الآتية فيها عند جعله اسما برأسه (قوله على غير القياس) فى الصحاح هو جمع بحذف الزوائد كما أنهم جمعوا كرى مثل اخ واخوان (قوله اسم متمكن) قال اسم لمجئ الفعل كذلك نحو يدعو ويغزو ويكون امرابه

عارضيا لان الاصل في الفعل الفاء وقيد بالتمكن لجئى هو ( قوله التغاى والادلى ) اصلهما تغاى ووادلو ( قوله ويكون اعرابه الخ ) اى اعراب المحمول على وفق ما كان المحمول عليه من الاغراب ( قوله ومن ههنا ) اى من بيان وجه استعمال صيغة النداء في المندوب ( قوله ظهر وجه اعراب الخ ) وهو اجراءؤه مجرى المنادى بواسطة دخول حرف النداء عليه وان لم يكن مناى ( قوله فامر غير ظاهر ) انما قال كذلك لانه يمكن ان يقال انه محمول على المتفجع عليه بباطر الباب المندوب على طريقة واحدة لكن فيه خفاء لانه جل على المحمول على شئ ( قوله ليس منادى عنده ) اى عند المصنف رحمه الله حتى يكون معمولا لا دعوا المقدر ( قوله ولا منقول لانه ) اى من المنادى كباب الاختصاص حتى يقال اجرى المنقول مجرى المنقول منه ( قوله ولا منصوب بالفعل التفجع ) حتى انه منصوب بالتفجع المقدر او بوا على انه نائب منه ( قوله لما كانت الخ ) بيان لتصحیح التعبير عن بامطلق صيغة النداء وقوله وهذا التعبير الخ بيان للمرجح ( قوله صلته اللام ) فى التاج التفجع اندوهكين شدن ويعدى باللام كما يقال فى المحمود عليه انه بمعنى انه المحمود له ( قوله لتضمن معنى البكاء ) يتعدى بعلى والبكاء يتعدى بعلى يقال بكيت بكيتة وبكيت عليه ( قوله لا يشمل الخ ) لان المبكى عليه هو المفقود لا الموجود ( قوله وليست للسببية الخ ) اذ اباوا وليست سببا للمتفجع ولا آله وهو ظاهر ( قوله اشار به الى ان الخ ) وفيه زد على الشارح الرضى فانه قدر المقصور عليه وجعل الباء فى قوله بوالسببية حيث قال يعنى اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وافواز يد تختص بالندبة ويازيد مشترك بين النداء والندبة ( قوله لتضمنه معنى الامتياز ) فيكون مدخول الباء مقصورا واختصا لان ما به الامتياز يكون مختصا ( قوله اعراب الخ ) فى التاج العروبة والعروبة تازى زبان شدن فعنى اعراب تازى زبان ترست قال المحقق التفتازانى فى شرح قول الكشاف والمعنى نخصك بالعبادة اى نجعلك منفردا بها لان بعد غيرك وهذا هو الاستعمال العربى ولو قيل نخص العبادة بك لكان استعمالا عرفيا انتهى ومن هذا ظهر فساد ما قيل ان المحقق التفتازانى جعل الباء فى تقدير دخوله على المقصور صلة الاختصاص فان عبارته صريحة فى تضمين معنى الافراد ( قوله لئلا يلتبس بالنداء ) لا يخفى ان الالتباس بالمنادى المستغاث اللاحق به الف الاستغاثه وبالمندى المضاف الى ياء المتكلم المقلوب ياء الفاعل مراده دفع الالتباس بقدر ما يمكن ( قوله وقد يلحق الخ ) اى تلحق هذه الالف مع المنادى الغير المندوب قال ابن السراج تقول للبعيد يا زيدا والهالك فى غاية البعد ومنه قولهم يا هذا مع المنادى الغير المصرح باسمه ( قوله قال الشيخ الرضى الخ ) المقصود من نقله ان ما ذكره المصنف رحمه الله من اطلاق حذف اللبس مخالف لما ذكره الشيخ فانه اعتبره فى المتحرك بالحركات البناءية ( قوله لا يلحقه الا الالف ) لان الاصل فى باب الندبة الالف لان المدفعية اكثر والندبة من مواضع مد الصوت

اعلاما بالمصيبة فلا يعدل عنه بلا ضرورة ولا ضرورة في المعرب لانه يجوز فيه تقديم الاعراب  
وحركاته غير لازمة (قوله نحو واضرب الرجل) وواضرب الرجل وواغلام الرجل  
(قوله وكذا المتحرك بالحركات الخ) يلحقه الالف اذ لم يؤد الى اللبس نحو قظام وخبثات  
اعلاما مشهورة واما عند اللبس فيلحقها مدة موافقة لحركته لان رعاية الاصل لمدا الصوت فيه  
وهو الحاق الالف يستلزم محذورين تغيرا لحركة البناءة واللبس بخلاف المعرب (قوله والمصنف  
رجه الله) اي المصنف رحمه الله يتبع الحركة البناءة مدة مجانسة لها مطلقا ولا يغير الحركة  
البناءة لا عند اللبس ولا عند أمنه رعاية لتزومها (قوله يا غلاما) اي بالحق الالف وابدال  
الكسرة بالفتحة كما قيل في باز يديا بابدال الضمة بالفتحة لان الكسرة والضمة فيهما ليستا بناءة  
بل عارضية شبيهة بالحركة الاعرابية (قوله والاولى الخ) وذلك انه قد اغتفر لزوم اللبس  
في المتحرك بالحركات الاعرابية وما نحن فيه شبيه به لكن الاولى اتباع المدة للحركة الغير الاعرابية  
واعتبار مشابها بالحركة البناءة دفعا للبس (قوله لاستحالة خطاب المضاف الخ) بالضرورة  
لان تعلق الخطاب بالمضاف من حيث انه مضاف يستدعي انضمام المضاف اليه معه وكونه من  
تمتته وتعلق الخطاب بالمضاف اليه يستدعي انفراده عنه واستقلاله بنفسه وليس هذا مبني على  
القاعدة المعتمدة من انه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تنبيه او جمع او عطف (قوله  
الى هذا) اي جواز ندبة المضاف الى المخاطب (قوله لم يمثل الخ) اي لم يمثل بالمضاف الى ضمير  
الغائب مع صحة التمثيل به فانه عند الحاقه الالف يلتبس بالمضاف الى ضمير الغائبة (قوله فيحذف  
للسا كنين) الظاهر فيحذف عند زيادة الالف لاجتماع السا كنين نحو واغلام زيداه ولا يحرك  
التوين كما يحرك عند حقوق مدة الانكار في نحو هذا زيد زيدونه لان اصل المندوب المنادى الذي  
هو موضع التخفيف واجاز الفراء فيه ثلاثة اوجه فتحذف الالف الندبة وحذفها واتباع  
المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيديه وكسرهما للسا كنين واتباع المدة لكسرتها وما ذكره  
اولاهو المشهور المستعمل كذا في الرضى (قوله حذفها لالف الندبة) لان القياس اذا اجتمع  
ساكنان حذف الاول اذا كان مدا (قوله واذا نذبت الخ) اي اذا نذبت المنادى المضاف الى يا  
المتكلم بسكون الياء فلك الخيار لثبوت الاختلاف في كون اصلها الفتحة بناء على ان اصل كل بناء  
على حرف واحد ان يكون متحركا بالفتح او السكون بناء على ان الاصل في الممكنات العدم (قوله  
يا غلاميه) اما لان اصلها السكون فين قال بذلك فلا يزداد عليها مدة اخرى واما لان السكون  
العارض كالاصلي بدليل قولك وامصطفاه لا ترد الالف الى اصلها لاستغنائها عن الف الندبة  
بخلاف الف التثنية فانك تقلب المقصورة ياء نحو مصطفيان لزوم الف التثنية في المثني وعدم  
لزوم الف الندبة في المندوب (قوله فان كانتا مدتين) اي حركتهما من جنسهما تكتفي بمافيها  
من المدعي عن الف الندبة بخلاف نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة فهذا كلامه (قوله

جئت بالف الندبة الخ) نحو وارضوه وارضيا اذا سمي بهما (قوله حذف في الجمع الخ) لان اصل غلامكم غلامكموه الا ترى الى قوله تعالى انزل مكموها و على قراءة ابن كثير يمكن حذف الواو والضممة استقالا (قوله لبيانها) لان الوقف يوجب خفاء الحرف لا تقطاع الصوت عنده فاذا جئت بالهاء وقفت عليها ولم يقطع الصوت عند الحرفين وتبين كل التبيين (قوله ولا سيما الالف) اى وخصوصا الالف فانها اشد احتياجا الى البيان عند الوقف لخفاها في نفسها لكونها حرفا هو ايا نيل مع النفس وليس له مخرج يعتمد عليه (قوله كاتين بها الحركة) في يا غلاميه (قوله تحذف وصلا) لعدم الاحتياج اليها الا خفا في تلك المدايات عند الوصل (قوله امامكسورة) للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقع بعد الالف والواو وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها (قوله وجب ان يكون الخ) لما كانت عبارة الشارح رحمه الله قاصرة في بيان شرائط المندوب حيث ترك ذكر كونه معرفة ولم تعمم المعروف افاذا لمشى رحمه الله ذلك بحملة مستأنفة (قوله فشاذ) فيه شذوذ ان ندبة غير المعروف والحق الف الندبة باخر الصفة (قوله وقراءة ابن عامر الخ) جواب سؤال وهو انه جاء في قراءة ابن عامر الفصل بين المضافين بغير الظرف حيث قرأ قوله تعالى زين للشر كين قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم على انه مفعول قتل وجر شركائهم على انه مضاف اليه لقتل اضافة المصدر الى فاعله (قوله واردة على الشذوذ) ضعف القراءة التي من السبع متابعة للز مخشري والرضي لزعمهم ان تواتر القراءات السبع ممنوع وان ذهب اليه بعض الاصوليين وقال المحقق التفات الى القراءة مما يستشهد بها الاله او قد وقع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف في القراءة فينبغي ان يحكم بالجواز وحله صاحب المفتاح على حذف المضاف اليه من الاول واضمار المضاف من الثاني والتقدير قتل شركائهم اولادهم قتل شركائهم وذ كر صاحب الانصاف ان اضافة المصدر الى مفعوله وان كانت محضة لكنها تشبه غير المحضة فاتصاله بالمضاف اليه ليس كاتصال غيره وقد جاز في الغير الفصل بالظرف فيز هو عن الغير بجواز الفصل بغير الظرف (قوله وكذا ليس كاتصال الخ) اى ليس اتصال المفضول بالصفة كاتصال الموصول بالصلة لان الموصول بدون الصلة لا يصير جزءا من الكلام بخلاف الموصوف (قوله فيه ان الخ) اى التعليل قاصر عن المطلوب وما قيل انه الحق ماسوى العلم من المعارف به للنسبة فقيه انه يقتضى جواز الحذف من اسم الاشارة والتخصيص تعسف والحق ان يسقط من التعليل قوله كثرة نداء العلم ويكتفى بقوله لان اسم الجنس لم يكثر نداءه (قوله وقد يقال) اى في تعليل عدم جواز حذف النداء من اسم الجنس سواء تعرف بعد النداء او لا (قوله ولا من المعرفة الخ) عطف على قوله من النكرة (قوله لا يحذف مما تعرف بها الخ) الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولي منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب قوله لانه كاسم

الجنس) وان كان قبل النداء (قوله لما يشار اليه للمخاطب) اى لاجل المخاطب (قوله اخرج  
 في النداء عن ذلك الاصل) اى اخرج عما هو موضوع له اعنى كونه مشار اليه للمخاطب وجعل  
 مخاطبا (قوله اعم من ان الخ) فان المتبادر من القضايا المطلقة عن الجهة الإطلاق العام اى ثبوت  
 الحكم فى بعض الاوقات (قوله لانه لا يحدف الخ) تمة عبارة الرضى لتعليل لقوله وهى منه اى  
 لفظة الله بما لا يحدف منه الا الحرف ثم ان قرر التعليل بانه لا يحدف منه الحرف الا مع ابدال الميم  
 فلا يدخل تحت قوله قد يحدف لقيام قرينة لان المتبادر منه الحذف من غير بدل ليمرر بالشارح  
 رحمه الله باننا نسلم التبادر المذكور بل المتبادر الحذف مطلق وان قرر بانه لا يحدف منه الا مع  
 ابدال الميم منه فلا يكون الحذف من لفظ الله بل من الهم لم يتم ما ذكره الشارح رحمه الله كما لا يخفى  
 (قوله وان كانت اسم جنس الخ) فينبغى ان يكون كسائر اسماء الاجناس المتعرفة بالنداء (قوله  
 عطف على قوله الخ) لا على قوله ذى اللام (قوله او ادخل فى الصباح) يعنى اصبح اما يعنى  
 صار او تامة بمعنى الدخول فى الصبح (قوله اخذت منه الطلاق) قبل سألها عن سبب بغض  
 واخذ الطلاق فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز قيل سربع الارقة بطئ الافة (قوله  
 من الورطة) فى الصباح الورطة الهلاك قال ابو عبيد واصل الورطة ارض مطمئنة (قوله تلبد)  
 فى التاج التلبس يه برز من نهادن مرغ (قوله ان ذكر الخبارى الخ) هذا مبنى على ان كرى ذكر  
 الكروان وليس مرخم كروان كذا فى الرضى (قوله وهى النعام) فى الصحاح النعام من الطير  
 يذكرو ويؤنث والنعام جنس مثل جام وحجامة وجراد وجرادة ولكونه فى معنى الجمع انث  
 الضمير اراجع اليه (قوله لا يهتدون لان يسجدوا) اى المعنى انه متعلق يهتدون بخلاف اللام  
 وحذف حرف الجر عن ان وان قياسى (قوله بدل من السبيل) بدل الكل ان كان اللام للعهد  
 وبذل البعض ان كان للجنس (قوله على التقديرين) اى التعلق يهتدون والبدلية من السبيل  
 (قوله ويجوز ان يقال الخ) وعلى التقادير الثلاثة كلمة لانه فى بدون حذف الجر على الاول  
 ويحدفها على الاخيرين (قوله اى به او مطلقا) سوى بين التوجيهين لان الواحد منهما يحتاج الى  
 صرف الاول الى تخصيص الاسم والثانى الى اعتبار ان عدة من المواضع الاربعة باعتبار بعض  
 الافراد (قوله يجب تخصيص الاسم الخ) بان يقيد المفعول المتبادر من قوله لنصبه بكونه مفعولا  
 به لان الاسم ههنا يقيد بالمفعول به فانه يخالف العموم المستفاد من كل وينافى ما ذكره الشارح  
 من اخراج خبر كان بقيد المفعولية المتبادر من نصبه لانه حينئذ خارج من قوله اسم وما ذكرنا  
 ظهر الجواب عما قيل انه كما يتبادر من قوله لنصبه النصب بالمفعولية كذلك يتبادر من اسم المفعول  
 فلا حاجة الى اعتبار القيد بالمفعولية فتدبر وارجاع ضمير هو الى مطلق المفعول المذكور فى ضمن  
 المفعول به المعبر عنه بما تكلف (قوله لصدقه على يوم الجمعة) اى لصدق الحد على المفعول فيه  
 لمنصوب على شرائط التفسير مع عدم دخوله فى الحدود اعنى ما ضمير لكونه عبارة عن المفعول

به (قوله وعلى الثاني) اى على تقدير كونه عبارة عن المفعول مطلقا لا تخصيص في قوله كل اسم الخ بل يجب اجراؤه على عمومته ليشمل المفعول فيه المنصوب على شريطة التفسير كالمحدود (قوله ولا بأس بالخ) اى لا بأس في تعميم ما اضمرا عاملا للمفعول به وفيه منع عدم المحدود موضعنا لما من المواضع الاربعة التي يجب حذف ناصب المفعول به فيها لان عدم المحدود من تلك المواضع باعتبار بعض افراده وهو المفعول به لا باعتبار جميعها (قوله يعنى ان على بناءية) اى يريد الشارح رحمه الله من هذا التفسير ان كلمة على في عبارة المتن بناءية اى متعلقة بلفظ بناء المقدر المستعمل في معناه الحقيقي اعنى ترتب شىء على شىء اى اضمرا ضمرا مبنيا على شرط وهذا على تقدير كون البناء حقيقة في الترتب الحسى كترتب البناء على اساسه والعقلى كما فيما نحن فيه فانه من ترتب المشروط على الشرط (قوله يعنى ان على صلة) اى يريد الشارح رحمه الله من التفسير المذكوران كلمة على في المتن صلة الوقوع المضمن فيما اضمرا والتقدير اضمرا ضمرا واقعا على شرط ولما كان ذلك الوقوع مشبها بوقوع البناء على اساسه في الترتب والتوقف عبر الشارح قدس سره عن ذلك الوقوع بالبناء فقوله بناء حيثئذ استعارة تصريحية وهذا على تقدير كون البناء حقيقة في الحسى لكثرته الاستعمال فيه فجازا في العقلى (قوله لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير الخ) يعنى ان المراد من قوله لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر الذى يكون آتيانه لمجرد التفسير من غير ان يتعلق بآتيانه قاعدة اخرى كما نحن فيه فان آتيانه لمجرد تفسير المقدر فلو اتى به كان عبثا بخلاف المفسر الواقع بعد كلمة اى فان المقصود من آتيانه ايضاح المراد من السابق ولذا قالوا انه عطف بيان لما قبله فيحوز الجمع بينهما فان قيل لزوم العبث في نحو قوله زيد اضر بته ظاهر واما في نحو زيدا ضربت غلامه فلا لان المقدر غير المذكور فالجواب انه اذا كان المقصود الاخبار باهانة زيد وكان ذكر ضرب الغلام بسلو طريق الكناية التي هي ابلغ من التصريح كان المقصود من قوله ضربت غلامه أهنته فيكون ذكر ضربت غلامه ذكر أهنته فلو جمع بينهما يلزم العبث كما يلزم في قولنا زيد طويل النجاد اى طويل القامة (قوله بل اى بها الخ) قبل تمامها ظرف لاقى والياء في قوله باعتبار متعلق بتبين وتامها على النزاع اى اتى بالجملة الثانية قبل تمام الجملة الاولى باعتبار ما يتعلق به لتبين الجملة الاولى باعتبار ما يتعلق به في الرضى ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب بشيئين اولهما له ذيل فيكرر المتضى بعدم تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى ولا تحسبن بالثناء الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بالثناء ايضا بمقازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم ما ذكره المحشى رحمه الله على تقدير كون رأيهم تكرير الاول واما على ما اختاره القاضى في تفسيره من انه استئناف فلا ورود لانه مقتضى اصلا (قوله ما تعلقت به) الرؤية المذكورة حميلة فان اجريت على ظاهرها فسبا جدين حال وان اخلقت بالرؤية العلمية فهو مفعول ثان فلذا قال ما تعلقت به

( قوله اقم ) لما كان كل واقعا في غير موقعه لانه لاحاطة الافراد والتعريف انما يكون بالماهية او ردالاحكام فانه ادخال شئ في شئ بعنف ( قوله لبيان المانعية ) لافادته ان المحدود يصدق على كل فرد مما يصدق عليه الحد وذلك يستلزم ان كل مالم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدود وهو معنى المانعية ( قوله لا بد لشبه الفعل بما يعتمد عليه ) ليعمل في الضمير او متعلقة وفي الاسم المذكور وبعد التسليط فان المراد من الشبه ههنا اسم الفاعل والمفعول وهما لا يعملان بدون الاعتماد اما على الموصوف او على حرف الاستفهام او النفي ( قوله كالمثال المذكور في الشرح ) اي زيدا انت ضاربه ( قوله على ان يكون الخ ) بخلاف ما يكون عمرو فاعل ضاربه فانه لا يجوز النصب حينئذ لعدم الاعتماد فلا يعمل في عمرو ولا يزيد بعد التسليط بل يتعين الرفع ليحصل الاعتماد ( قوله صفة لاحد الامرين الخ ) رد لما قيل ان الصفة فعل بدليل افراد الضمير وذلك لان شرط الاشتغال معتبر في كل من الفعل وشبهه وحاصل ما في الرضى ان افراد الضمير وتثبت في المعطوف باو مو كوال الى قصد المتكلم فان قصدا احدهما فردوان قصد كلاهما ثنى نحو زيد او عمرو جائى وقد دعوتهما وههنا قصد المتكلم متعلق باحدهما اذلا اجتماع بينهما في اسم واحد فكأنه قيل كل اسم بعده احد من الامرين مشتغل ( قوله او لكل من الامرين ) فان لفظا الشبه لتو غله في الابهام لا يعرف بالاضافة فيجوز توصيفه بالنكرة ومعنى التريدان نظرا الى وقوعهما بعد الاسم فهو صفة لاحدهما وان نظر اليهما في انفسهما فهو صفة لكل منهما ( قوله على سبيل التنازع ) اللغوي فيقدر لو احد منهما صفة بقرينة ذكرها في الآخر وحذف النعت جائزا اذا دل عليه القرينة كافي قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه فان الخبر في احدهما مقدر بقرينة الآخر وليس المراد التنازع الاصطلاحي لعدم كونهما عاملين في مشتغل بل متبوعين والعجب ممن قال جعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المصنف رحمه الله خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب النكوفيين حيث توهم التنازع الاصطلاحي وان شبه لكونه معرفة لا يمكن توصيفه بالنكرة ( قوله لتضمين معنى الفراغ ) هذا على تقدير ان تكون الباء في ضميره صلة الاشتغال والثاني على تقدير كونها للسببية ( قوله او بالتبعية الخ ) ظاهر كلامه يقتضى عموم الحكم في كل تابع وفي الرضى اكتفى بالمثالين احدهما من عطف البيان نحو زيد ضربت عمرا خاه والثاني من المعطوف بالواو وفي شرح التسهيل للعلامة المصرى ملابس ضميره هو المضاف نحو زيد اضربت غلامه والمشتل صفة او صلة او عطف بيان او عطف نسق بالواو عليه نحو زيد اضربت رجلا يحبه وزيد اضربت الذى يحبه وزيد اضربت رجلا واخاه بخلاف البدل والعطف بغير الواو وفي التسهيل لان الواو لمطلق الجمع فلا سمان والاسماء معها بمنزلة اسم متنى او مجموع فيه ضميره بخلاف الفاء وثم ولو قلت زيد اضربت عمرا خاه جات المسئلة ان قدرت التابع بيانا

او بدلا و بنيت على ان عامل البدل هو عامل المبدل منه وان جعلته بدلا و بنيت على ان عامله غير عامل المبدل منه لم يكن الاسم المنسوب مثالا لثبوت المسئلة ( قوله ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا بعامل الضمير ) لم يورد لهذين القميين مثالا لان المثالين الاتيين مثالا لهما بعد اسقاط المعطوف عليه ( قوله او ر جلا يضربه ) عطف على الذى يضربه فيدخل عليه الواو ( قوله بل ليس فى شئ من كتبه ) اى فى شئ من كتب المصنف رحمه الله فى هذا الفن ( قوله ويمكن ان يقال الخ ) فيه رد على الشارح رحمه الله حيث قال الحق انه لا بد من هذه اللفظة والاختراجه نحو زيد امرت وبه وزيد اضربت غلامه ( قوله بان يكون اسم فعل ) نحو زيد هاته والمصدر نحو زيد ضربني اياه اوصفة مشبهة نحو زيد حسن وجهه فان هؤلاء الثلاثة لصنعها لا تعمل فيما قبلها فلا يجوز النصب فيما قبلها و ينعين الرفع وكذا الحال فى افعال التفضيل وفعل التعجب ( قوله او مصدرا بماله صدر الكلام ) كحرف الاستفهام نحو زيد اهل ضربته وكم والعرض والتنى وحرف التحضيض وحرف الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك والاسماء المتضمنة معنى الاستفهام نحو هتد من يضربها اضربه كذا فى الرضى ( قوله كأن واخواتها الخ ) نحو زيد كأنك ضربته ولا م الابتداء نحو زيد لعمر ويضربه واما ان المفتوحة وان لم يجب تصدرا لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ككونها حرفا مصدريا ( قوله دون لم ولن ولا ) امام فلام تراجه بالفعل بتغيير معناه الى الماضى حتى صار بجزئه واما ان فلكونها تقيض سوف التى تخطاها العامل نحو زيد اسوف اضرب واما فلكثرته فى الكلام حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلامال ( قوله او بان يكون صلة ) نحو ايم اضربه جرو الصفة نحو ر جل القية حاضر فانه تعين الرفع فيها لان الصلة والصفة لا تعملان فى الموصول والموصوف لان الصلة والصفة تقعان مع الموصول والموصوف فى تقدير الفرد فلو عملتا فيهما كان كل واحدة منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاما فالرفع واجب ( قوله او مضافا اليه ) فان المضاف اليه لا يعمل فيما قبله نحو زيد حين تضربه يموت ( قوله او واقعا بعد الا ) نحو ما ر جل الا عطية لان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها ( قوله او مؤكدا بنون التأكيد ) نحو زيد اضربه او لا تضربه لان الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله ( قوله نحو زيد اظنه منطلقا ) بمعنى ظن نفسه فلا يجوز نصب زيد لانهم كرهوا احتياج الفاعل لذاته الى تقدم ما هو فى صوزة المفعول عليه مع تأخره رتبة واما نحو ضرب زيد اسيدته وما ضرب زيد الا عمرو قال احتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل للضمير المضاف اليه ولاجل الا واما اذا كان كل واحد منهما ضمير منفصلا فيجوز ان يقول فى الفاعل زيد الم يضرب الا هو وفى المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر كذا فى الرضى ( قوله او معطوفا ) اى واقعا بعد حرف العطف اى حرف كان فان ما بعدها الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها لا تلى على ان ما بعدها من تمة ما قبلها فلو وقع معمولا فيما قبلها انعكس



الامر ( قوله اما اذا كانت زائدة ) نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسيح فان سيج عامل  
 في اذا على المذهب الصحيح لان الفاعل زائدة فوجودها كعدمها ( قوله فجعل ما في حيز الجزاء )  
 اعني بنعمة ربك شرط اي واقعا وموقع الشرط ( قوله وجعل جزء الجزاء الخ ) اعني حدث  
 فوق الفاء بين اجزاء الجزاء فلا تكون واقعة موقعها اذ حقها ان تدخل على تمام الجزاء فقوله اذ  
 حقها علة لمقدمة مطوية ( قوله وهو ان زيد الخ ) لعل المراد بالرفع عن العمل فيه اعم من العمل  
 فيه لذاته او لغيره على ما قال الكسائي والفراء لان الناصب لفظ الفعل المتأخر عنه اما لذاته  
 ان صح التسليط او لغيره ان لم يصح التسليط ( قوله كما قاله الرضي ) ان قوله او سلط عليه لنصبه  
 غير محتاج اليه لان معنى قوله مشغول عنه بضميره انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل  
 لا يرفع ما قبله لما تقرر في مظانه فلم يبق الا النصب فعني مشغول عنه بضميره مشغول عن نصبه  
 اي او سلط عليه ولم يشغل بضميره لنصبه انتهى ولا يخفى ان الدلالة المذكورة التزامية ودلالة  
 الالتزام همجوزة في التعريفات وله جواب آخر يستفاد من عبارة الشيخ وهو انه لاخراج نحو  
 زيدا كنت اياه باعتبار تقييد النصب بالمفعولية وتفصيله ان المراد بقوله ما ضمير عامله المفعول به  
 ليصح حله على قوله الثالث فان المراد به ثالث المواضع الواجب فيها حذف ناصب المفعول به  
 فلو لم يقيد النصب بالمفعولية لدخل فيه زيدا كنت اياه مع انه غير داخل في المحذود فانه دفع  
 ما قبل ان المثال المذكور من قبيل شريطة التفسير فلا معنى لاجراجه واما ما قيل من ان المتبادر  
 من كل اسم هو المفعول فخط لان كلمة كل نص في عموم ما اضيف اليه فلا يجوز تخصيصه بالمفعول  
 ( قوله لان الترادف انما يكون في المفردات ) والعامل وان كان مجرد الفعل او شبهه لكن تسليطه  
 لا يتصور بدون الفاعل فالسليط ليس الناصب بالترادف بل المركب من الفعل والفاعل ( قوله  
 يجوز يداخه غلامه ضربته ) فلان ضرب الغلام يستلزم اهانة مولاة اعني احازيد وذلك يستلزم  
 ملابسته زيدو التعلق به من حيث انه ضرب ( قوله كما ذهب اليه بعضهم ) وهو الكسائي والفراء  
 فانهما قالوا ناصب هذا الاسم الفعل المتأخر عنه اما لذاته ان صح المعنى بالتسليط او لغيره ان  
 لم يصح وليس قبل الاسم فعل مقدر ناصب ( قوله لا يخفى الخ ) يعني فيما عدا ضرورة الاشتغال  
 بالضمير مع تسليطه بعينه يمكن ان يتكلف ويقال ان الناصب هو التأخر باعتبار ما يسد مسده  
 اما في الصورة الاولى ففيه اشكال لانه يلزم ان يكون الفعل واحدا اذا ضمير في المعنى هو الظاهر  
 ولو كان الضمير راجعا الى غير المنصوب المقدم لم يجوز فائدة التسليط على الضمير بعد التسليط  
 على الظاهر المتقدم تأكيد ايقاع الفعل عليه فعلى هذا قوله لا يجوز تعلق الخ بمنوع عندهما  
 ( قوله بان يكون بدلا الخ ) لم تعرض لكونه تأكيدا او عطف بيان لعدم كونه من التأكيد  
 الاصطلاحي وعدم افادة الضمير للمعنى بدون المرجع ( قوله لزم تعلق الفعل الخ ) لا يخفى ان  
 تعلق معنى الفعل ليس الا بالرجع فقط وكون التعلق اللفظي بالضمير متقدما على تعلقه بالرجع

ممنوع لان تقدمه بالذکر منصوبا يقتضي تعلق العامل به اولاً ولما كان الضمير عبارة عنه  
تعلق ثانياً للتأكيد ( قوله في زيد امررت بغلامه ) اي جاوزت زيدا امررت بغلامه فيما عدا  
الصورة الاولى فان المقدّر فيه نفس الفعل ( قوله تقدير فعل الملابس ) ضرورة تحقيق الملابس  
مع ذلك الاسم بوجه ما لا يخفى ( قوله في مواقع بظن الخ ) فالظن ان جمع مظنة بكسر الظاء  
اسم مكان الظن على خلاف القياس لكونه في مقابلة انه لمئة كذا اي جدير بان يقال فيه انه كذا  
والمراد بالظن خلاف العلم لا المعنى المشهور ( قوله وان لم يكن منه في الواقع ) يشمل ما وجب فيه  
الرفع ثم كلام الشارح رحمه الله يدل على ان ذكر المصنّف رحمه الله وليس مثل ازيد ذهب به الخ  
قصدي والظاهر انه استطاردى لدفع توهم كونه بما يختار فيه النصب ولذلك يذكر مع ما يختار  
فيه الرفع فالاولى ان يقال ثم ان الاسم الواقع فيما يحتمل الاضمار على شريطة التفسير اما المختار  
فيه الرفع او النصب او يستوى فيه الامر ان والى هذه الصور الاربع اشارة قوله ابتداء به وان  
كان المناسب للباب ان يبتدئ بما يختار فيه النصب ( قوله لسلامته ) يعني اعتبار الرجحان الذاتي  
دون العرضي ( قوله رافعه فعل ) مقدّر مجهول ( قوله وليشير الى وجه الخ ) وهو الاستعناء  
عن تكلف تقدير العامل قال الشارح رحمه الله لان تجرده عن العوامل اللفظية اي في بادي  
الرأى لا تجرده مطلقاً لانه يوجب الرفع ( قوله اراد بترجيحه تقوية الخ ) لان اختيار الرفع  
موقوف على انتفاء القرينة باقسامها الثلاثة فالترجيح بالنظر الى قرينة صحة النصب بالنظر الى  
قرينة الرفع ( قوله لم ينجح الخ ) فان انتفاء قرينة خلاف اختيار الرفع يشمل انتفاء قرينة وجوب  
الرفع وانتفاء قرينة اختيار النصب وانتفاء قرينة مساواتهما فقولاه او عند وجود قرينة اقوى منها  
اي من قرينة خلاف اختيار الرفع اي صورة مساواة قرينتي الرفع والنصب فتدبر فانه مازل  
فيه الاقدام ( قوله وفيه بعد ) لفظاً ومعنى لقرب الرفع وانسياق الذهن اليه ( قوله يعني الذي  
يخالف الاصل ) قيد بذلك فان السلامة عن الحذف الذي يخالف الاصل باكثر استعماله  
لا يوجب الرجحان فان اتباع الاستعمال الكثير اجماع كالصفات المقطوعة ( قوله هبانه كذلك  
الخ ) في الرضى ذهب ابن السراج وابو الفتح الى ان الاصل في الخبر الافراد ولما منع ان يمنع ثم نقل  
دليلهما على ذلك واجاب عنه ومن هذا يعلم انه ليس مذهب الجمهور ويؤيده عبارة الباب  
والخبر قد يكون مفرداً خالياً عن ضمير المبتدأ او متضمناً له ويكون احدى الجمل الاربع لكن  
ذكر في المعنى في بحث المجاب بالقسم الاتفاق على ان اصل الخبر الافراد ولعل في قوله هب  
الاشارة الى اختلاف فيه ( قوله وفيه انه يلزم الخ ) يمكن ان يقال وقوع الخبر جملة خلاف  
الاصل من حيث الاستعمال فلا يكون قرينة مرجحة للنصب لتعارض الجهتين ولعل هذا  
الاختلاف لسيدويه ( قوله قال الشيخ الرضى ) اما اعتراض على المصنّف رحمه الله بان الواجب  
ترك كافي التشبيه واما دفع التوهم الناشئ من ايراد الكاف بان ليس القصد التعميم كاهو الشائع

بل مجرد البيان والأشارة الى ان الحصر فيهما مستقرأى ( قوله ما يوجب الخ ) وهو الطلب  
 ( قوله والاولى ان يقول ) اى المصنف رحمه الله ويضم الى قوله مع غير الطلب هذا القول  
 وذلك ليكون بيان وجود قرينة اقوى من قرينة تقوى النصب تاما حيث اشتمل على بيان  
 الاقوى والاعوى الا ان نظر المصنف رخ والشارح رح الى تمثيل القرينة الاقوى ( قوله مع  
 عطف الجملة ) كافي المثال المذكور في الشرح ( قوله هى التناسب ) بين المعطوفين والتطابق بين  
 السؤال والجواب فى كونهما فعليتين ( قوله خص الطلب بها ) فيه اشارة الى ان الكاف ههنا  
 كالکاف فى قوله كما ( قوله كالا استفهام مثلا ) نحو هل زيد تضربه وزبدليك تضربه يجب رفع  
 الاسم معها كما تقدم ( قوله ولا يعارضه الخ ) اى يعارض اختصاص الطلب السلامة عن  
 الحذف فى الرفع لكثرة وقوع الحذف فى كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها  
 فعلية بمجرد تغير الاعراب بخلاف قوله تعالى بل انتم لمرحبا بكم فانه لم يمكن جعلها فعلية بتغير  
 الاعراب ( قوله لورود النصب ههنا ) فى الرضى عدم سماع النصب بعدها فالاصل منعه بناء  
 على اجماعهم على انه لا يجرى بعدها الا اسمية فرقا بينا وبين اذا الشرطية من اول الامر وفى  
 المغنى قيل يجوز النصب على الاستغفال فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع  
 مطلقا وهو الظاهر لان اذا المفاجأة لا يليها الا الجملة الاسمية وقال ابو الحسن وتبعه ابن عصفور  
 يجوز فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندي ان التزام  
 الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينا وبين الشرطية واذا قرنت بقدر حصل الفرق اذا تقترن  
 الشرطية بها ( قوله وتجرد عن العروض ) اذا لم يتجرب الاما حصل فى الماضى واستمر حتى  
 يستحق ان يتجرب منه ولذا قيل لا يبنى فعل التعجب الامن فعل مضموم العين فى اصل الوضع  
 والنقول اليه ليدل بذلك على ان التعجب منه كالغريزة ( قوله اعتراضية لا عاطفة ) الكلام على  
 حذف المضاف اى واو الجملة الثانية والا فالظاهر معترضة لا معطوفة ( قوله والازم عطف  
 الخ ) وذا لا يجوز فيما لا محل له من الاعراب عند البيانين مطلقا وعند الاكثرين من النحويين  
 واجازة الصفار وجماعة ونقله ابو حيان عن سيبويه وقال صاحب المغنى انه غلط عليه ولذا  
 وقال الظاهر قال الشارح رحمه الله هى عاملة فى المضارع بخلاف ما ولا فانها غير عاملة فى  
 وان كانت عاملة لانها القوتها فى العمل لجزء الشرط والجزء يجوز تقدير معمولها ( قوله فى عدم  
 تقدير معمول للمبحث ) لما سيحتمل فى مبحث المضارع من الفرق بين لما ولم انه يجوز حذف المنفى بلما  
 فى الاختيار دون لم والجواب انه فرق بين حذف المعمول وهو الفعل فقط وبين حذف المنفى  
 وهو الجملة فجواز الثانى لا يستلزم جواز الاول ( قوله كان حكمه حكيم هل ) فى ان الرفع  
 والنصب فى ذلك الاسم قبحان الا ان النصب احسن القبحين لوجود الدخول على  
 الفعل تقدير بخلاف الرفع كل ذلك لان كل متطفل على شئ فقه لزوم اصل المتطفل عليه

اذا لم يكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا كذا في الرضى وقال المصنف  
رحمه الله في شرح الفصل وليس هل زيد اضربه مثل زيد اضربه لا في الرفع ولا في النصب  
لاقتضائها لفظ الفعل فلذلك كان شاذا بخلاف الهمزة لتصرفهم فيها فالنصب في جميع ادوات  
الاستفهام مختار بالنسبة الى الرفع عند المصنف رحمه الله الا انه في الهمزة من غير قبح وفيما  
عدها مع القبح ولذا اطلق ههنا وفي شرح الفصل الاستفهام ولم يقيد بالهمزة وترك ذكر ما  
عدها الهمزة فيما يجب فيه الرفع هذا مذهب الاخفش كما صرح به في شرح التسهيل للفاضل  
المصرى وهذا معنى قول المحشى رحمه الله فلو قال او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل لشمول  
ما وقع بعد الاسماء المتضمنة الاستفهام ايضا فاندفع ما قيل ان بعد الاستفهام بغير الهمزة يجب  
النصب كما وقع في التسهيل والافقية فقله لكان اشمل ليس على ما ينبغي فان ذلك مذهب سيديوه  
على ما صرح به في شرح التسهيل وبهذا اندفع التدافع بين عبارتي الرضى حيث قال ههنا ان  
نصب الاسم المحدود بعدم اعدا الهمزة احسن للقيحين والرفع اقبحهما وفي بحث كلمات المجازاة  
انه لا يجوز وقوع الاسم بعدم اعدا الهمزة اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد اتلقاه وهل  
زيد اضربه الا اضطرار افتدرو ولا يلتفت الى ما قيل القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام  
المفتاح وغيره حكم بعدم جوازده فهل زيد اضربه لا يجوز على بيان غير المفتاح كما لا يجوز هل  
زيد ضربه وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل زيد ضربه بل يحسن فلا وجه مع القول بتجوز هل  
زيد اضربه للحكم باستقباح هل زيد ضربه فانه فاسد اما ولا فلان صاحب المفتاح لم يقل بقبح  
هل زيد عرف بل بقبح هل رجل عرف واعترض عليه صاحب التحصيل بانه يلزمه ان لا يقبح  
هل زيد عرف واما ثانيا فلما عرفت من القول بجوازده من الاخفش وكذا من الكسائي كافي في شرح  
التسهيل واما ثالثا فلانك قد عرفت ان الرفع والنصب كلاهما قبيحان الا ان النصب احسن  
القيحين فهما مسيويان في الجواز بالقبح وعدم الجواز بدونه الا ان احدهما اقبح  
لعدم الاتصال بالفعل لفظا وتقديرا فقله فلا وجه مع القول الخ لا وجه له ﴿ قوله  
نعم لو قال الخ ﴾ يعنى ان ما ذكره الشارح رحمه الله فائدة لفظة بعد لافائدة لفظ حرف  
حتى لو قال بعد الاستفهام خرج من اكرمه ويمكن ان يوجه كلام الشارح رحمه الله  
بانه لو قال بعد الاستفهام لوهم دخول من اكرمه لانه بعد الاستفهام تقدير اذا الاصل  
ازيدا اكرمه ام عمرا الى غير ذلك فلو دخل لفظ حرف لكان نصافيه لانه المناسب  
للخروج بحيث اندفع التوهم المذكور ثم ان الشارح رحمه الله انما تمسك بالمثل المستقبح  
ولم يقل ليشمل هل زيد انت ضاربه لانه المناسب لقول المصنف رحمه الله اذهى مواقع  
على ان كون المختار فيه النصب ممنوع لان وقوع الجملة الاسمية بعدهل اذا لم يوجد بعده فعل  
جائز من غير قبح وان علل بان الاستفهام البق بالفعل ففيه انه لو قدر الفعل ضرب لمزم  
ان يكون فاعل الغائب ضمير المخاطب وان قدر ضربت لمزم حذف الجملة بخلاف ما لو قدر

ضارب (قوله ان هل طالبة) لكونها في الاصل بمعنى قد انخص بالفعل وهذا التعليل مختص  
 بهل واما التعليل الشامل لجميع الاستفهام فهو ما مر نقلا عن الرضى ان كل متطفل على شئ  
 الخ (قوله فلهذا قبح هل زيد خرج) بخلاف ما ذكره السكاكى من ان قبح هل زيد اضربت  
 لان هل لطلب التصديق والتقديم لا فادته التخصيص بدل على ان الفعل مسلم الثبوت والنزاع  
 في المفعول لان ذلك غير جار هل في زيد خرج لعدم افادته التخصيص عند السكاكى (قوله كما  
 ذهب اليه الخ) واما اختار بعدها الفعلية لان الشرطية بالفعل اولى ولم يوجب الفعل بعدها  
 لانها ليست عريضة في الشرط كان ولو (قوله في وقوع الجملتين) الا ان الجملة الاسمية لا بد ان  
 يكون خبرها فعلا الا في الشاذ (قوله في لزوم دخولها الخ) فيجب بعدها النصب عنده (قوله  
 اذ ليس الخ) ولكثرة دخولها على الاسمية التي جزاؤها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد  
 جالس فان حكمها حكم حتى لا يفصل بينها وبين الفعل كسائر الجوازم المتضمنة لمعنى الشرط  
 قال الشارح رحمه الله وفيما قبل الامر والنهي بيان لحاصل المعنى يعنى ان قوله وفي الامر  
 والنهي عطف على قوله بعد حرف النفي فهو ظرف مستقر كالعطوف عليه كأنه قيل كأن ذلك  
 الاسم بعد حرف النفي وكأنثا في الامر والنهي والظرفية على التوسعة كما زيد في السوق اى كأنثا  
 فيما قبل الامر والنهي وليس مقصوده تقدير لفظ فيما قبل حتى يلزم حذف الموصول مع بعض  
 الصلة وحذف المضاف وابقاء المضاف اليه على حاله فان الجمهور لم يحوزوا الا الاول ولا الثانى  
 وقيل الاولى تقدير قبل فقط عطف على بعد وفيه انه يلزم دخول في على قبل والغايات حالة  
 الاعراب في الاغلب اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية نص عليه في الرضى وبعضهم  
 قدر الوقت وارادوا وقت وقوع الاسم قبل الامر والنهي على التوسعة في الظرفية (قوله عند  
 تساوى الاحتمالات) اى من حيث الاعراب اللفظى فان تساوت في افادة المقصود جاز كل واحد  
 منها وان تفاوتت فان قصد افادة المقصود وجب رفع اللبس والا فلا ويكون الكلام مجملا (قوله  
 ورفع مختار) اى رفع اللبس حينئذ مختار للاحتياط في افادة المراد (قوله اذا دار بين كونه الخ)  
 اى لا رجحان لاحدهما على الآخر من حيث اللفظ فاقل انه يرجح كونه صفة لرجحان كون  
 قوله بقدر خبر اعلى كونه متعلقا بخلة لانه يفيد فائدة تامة وهم لان الرجح برجح كونه صفة  
 لا كونه معمولا للفعل المذكور دون المحذوف (قوله لما فيه من الفائدة التامة) اى فائدة يصح  
 السكوت عليها بخلاف الصفة والاصل في الكلام الافادة فاندفع ما قيل انه كلما يزداد قيد المسند  
 اليه يكون الحكم عليه افيد لان ذلك تربية الفائدة والكلام في نفس الفائدة (قوله قال) يعنى في  
 موضع الخ فسر كلمة ما بالوضع لينااسب المعطوف عليه اعنى بعد حرف النفي فانه موضع وقوع  
 الاسم المذكور وقوله اذ هى مواقع الفعل فن قال لاحاجة الى تفسير ما بالوضع اذ يصح ان يفسر  
 ما بالاسم كأنه لم يلاحظ السابق واللاحق (قوله ما حاصله يرجع) فيه بحث لان حاصل ما قاله

الرضى كما لا يخفى على الناظر الفطن ان كل شئ في قوله تعالى اناكل شئ خلقناه بقدر ليس  
مثل كل شئ في قوله تعالى والله على كل شئ قدير فان المراد بالاول كل مخلوق اى ما يصدق عليه  
هذا المفهوم سواء فسر به او بالحادث او بالشئ او بالموجود الممكن وبالثاني كل ممكن وحينئذ  
لا يتفاوت المعنى سواء جعلت الفعل خبر او وصفة والخبر قوله بقدر الا انه على تقدير خبرية  
لا يكون المراد بكل شئ كل مخلوق مثلاً بل الفعل فيكون التقدير كل مخلوق مخلوق بقدر  
والتقيد بمخلوق مستفاد من قوله خلقناه بقدر وعلى تقدير الوصفية يكون كل شئ بمعنى كل  
ممكن والتقيد بمخلوق مستفاد من المنطوق ويكون التقدير كل شئ مخلوق كائن بقدر وبما  
ذكرنا من ان المراد بالاول كل مخلوق اى ما يصدق عليه هذا المفهوم اندفع الجحش الاولان  
للمحشى رح وبقي البحث الثالث وهو الذى ذكره السيد قدس سره في حواشيه من ان المعنى  
على الوصفية كل شئ مخلوق لنا بقدر وعلى خبرية كل مخلوق مخلوق لنا بقدر والثاني اعم  
من الاول مقهوما عند اهل السنة وبحسب الواقع عند المعتزلة في تفاوت المعنى في التقدير واهل  
في تركه النسبة الاسنادية في بيان المعنى حيث قال كل مخلوق مخلوق بقدر وكل شئ مخلوق كائن  
بقدر اشارة الى دفعه بان محط الفائدة في الكلام هو القيد الاخير وما سواه كانه مسلم الثبوت  
على ما نقله المحقق التفتازانى عن الشيخ عبدالقاهر في المطول فالمقصود بالافادة على التقدير  
الثلاثة هو كينونة كل مخلوق بقدر اما كون كل مخلوق لله تعالى فعلم الشوب ذكر تبعاً لافادة  
كونه بقدر هذا ما عندى والله اعلم بحقيقة الحال ( قوله لان المراد بالشئ المخلوق ) فهم المحشى  
رحه الله منه ان لفظ الشئ مستعمل بمعنى المخلوق فاورد الاعتراض بالوجهين وقد عرفت  
حقيقة الحال ( قوله كان المعنى كل مخلوق مخلوق بقدر ) وهو المعنى اذا جعل خلقناه خبراً واقع  
في الرضى ان معناه على تقدير الصفة كل شئ خلقناه كائن بقدر فاقام المحشى رحمه الله هذه  
العبارة مقام تلك للاتحاد في المؤدى مع كونه اخصراً واظهر في عدم التفاوت بين تقدير الصفة  
والخبر في افادة المقصود لكن عبارة الرضى تتضمن بيان التفاوت بين التقديرين في تخصيص  
الشئ بالمخلوق بأنه في الاول عقلى وفي الثانى لفظى ( قوله وعلى التقديرين )  
اى على تقدير عدم تناول الشئ للعدم وتقدير تناوله اياه وتخصيصه بالموجود  
بمعونة المقام ( قوله بما سوى الله وصفاته ) لانها ليست بمخلوقة والا كانت حادثة  
( قوله بحسب المفهوم ) لان المطلق اعم من المقيّد ( قوله عند المعتزلة ) على ان افعال العباد  
مخلوقة للعباد وليست بمخلوقة لله تعالى لم يحصل المقصود لان المقصود الحكم على كل  
مخلوق بانه كائن بقدر والمستفاد على الصفة الحكم على مخلوقه تعالى بانه كائن بقدر ( قوله  
الاختيار ) احتراز عن الاستواء في الجواز فانه حاصل في صورة اختبار النصب ايضاً  
( قوله فغرضه ) اى غرض الشارح من ايراد هذا المثال المشتمل على ترك العائد ليس الا ان  
يبين صورة عطف جملة على جملة ذات وجهين واما صحته فموقوف الى علم السامع ( قوله

وقد تبع سيديويه في ذلك) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر ورد سيديويه لثالث زيد قائم وعمرو  
كلته واعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف على الجملة الصغرى لعدم العائد واجاب السيرافي  
بما ذكره المحشي رحمه الله قال هي معارضة الخاى على تقدير تسليم كون السلامة من الحذف  
مطلقا من المرجحات واما على ما ذكره السيد قدس سره في حاشية المطول من ان الحذف اذا كان  
مما يسبق اليه الفهم لكون المعنى متضحاً بنصبه بدون اعتبار المحذوف فذلك الحذف من  
البلاغة مقدم اعتباره على عدم الحذف لكونه تكثير للمعنى بتقليل اللفظ (قوله اما اذا جعل  
الفعل الخ) في الرضى في تعريف الفاعل كل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى  
المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ انتهى ولعل الاولى رعاية  
لجهة المعنى فان الخبر به بالقيام في قولنا زيد قام هو زيد ويؤيده التفسير بالفارسية بقولنا زيد  
ايستاده است أن زيد والثاني رعاية لجانب اللفظ فان اعتبار الضمير لاجل محافظة قاعدة عدم  
جواز تقديم الفاعل ولذا قال الكوفيون انه جملة فعلية على التقديم والتأخير لتجوز هم  
تقديم الفاعل (قوله كانت الكبرى مفصلة) لانها قدمت بمجرد الفعل والضمير انما اعتبر  
لثلايق الفعل بدون الفاعل ولا دخل له في حصول الجملة الاسمية فتكون مفصلة عن  
الصغرى بالاجنبى منها فا قيل ان الفاعل جز الفعل والجملة الاسمية فلا تكون  
مفصلة بالاجنبى لان جزء الجزء جزؤ فنشأ قلة التدبر (قوله باعتبار المنتهى) اى المنتهى  
المعتبر فهو من قبيل حصول الصورة فلا يرد ان الفصل بالضمير لأبعثاره (قوله تليق  
بالفعل) لان تلك المعانى انما تتعلق بالامور المتجددة والفعل لدخول النسبة في مفهومه  
متجددة بخلاف الاسم فانه يتعلق به تلك المعانى باعتبار النسبة الخارجة عن مفهومه (قوله  
الا ان بعضها الخ) وهذا الاختصاص موقوف على السماع لا طريق للقياس اليه (قوله  
كرووف التخفيض) اى فى السعة اذ قد جاء بعدها الاسم شاذاً فى نحو

ونبت ليلي ارسلت لشفاعة \* الى فهلا نفس ليلي شفيها

(قوله كالا للعرض) فن قال باختصاصها قال بوجوب النصب بعدها من لم يقل بالاخص  
قال باختيار النصب بعدها فليس ذلك من مواقع الوجوب او الاختيار اتفاقاً ولذا تركه المصنف  
رحمه الله وانما ذكر ان الشرطية لعدم الاعتداد باختلاف الاختش ثم ما ذكره المحشي رحمه الله  
خلاف ما فى الرضى فانه قال يجب النصب بعد الاعرضية نحو الازيد الاكرمه وجعل حرفى  
الشرطية اعنى لو وان كلاهما مختلف فى اختصاصه (قوله فى ان امرؤ هلك) اى فيما اذا  
دخل ان على اسم يكون خبره فعلاً (قوله قال الشارح الرضى الخ) ايراد على الشارح  
رحمه الله بأنه مخالف لما فى الرضى حيث جعل قوله مشتغلا عنه بغيره مخرجا له والجواب ان  
الشارح رحمه الله حل قوله مشتغلا عنه بضميره على الاطلاق ولم يعتبره بكونه مشتغلا عن

نصبه بنصب ضميره كيلا يلزم استدر البحث لو سلط عليه لنصبه وقد مر تفصيل ذلك (قوله لان معنى الاشتغال الخ) لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا بالنصب والفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره فزيد في قولك ازيد ذهب به خرج عن الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذا المعنى مشتغل عن نصب ذلك الاسم بنصب ضميره (قوله وتجويز نصبه الخ) على ما جوز ابن السراج والسيرافي (قوله حتى يكون المعنى الخ) فيكون الجار والمجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط (قوله يعنى ويجب الخ) فقوله بالفعل متعلق بالمدلول عليه لا بالاختصاص يعنى ان المصدر انما يقوم مقام الفاعل اذا كان مخصوصا بصفة او قيد والمصدر المدلول عليه بالفعل ليس كذلك والجواب ان ذلك الشرط انما هو المصدر الذى يكون مفعولا مطلقا فانه لا ينوب مناب الفاعل الا اذا كان مذكورا او مخصوصا او فيما نحن فيه بالفعل مسند الى ضمير مصدره كما في قولهم لقد حيل بين العير والتزوان وقيل في توجيهه ان قوله بالفعل متعلق بالاختصاص والمعنى ان الذهاب ينتصب باذهب فيقال اذهب زيدا ذهابا كما يقال انبته الله نباتا لكن ليس له اختصاص مزيد مناسبة بل اختصاص يذهب والفعل لا يسند الى مصدر كذلك وفيه ان المسند الى الذهاب هو ذهب وان الناصب لا يذهب ملابسه اعنى اذهب المسند الى الذهاب على ان ذكره لا بدله من شاهد وان عبارة الرضى آية عنه حيث قال لعدم الاختصاص في المصدر ولم يقل لعدم الاختصاص للمصدر (قوله الاظهر ان يقال الخ) لان الكلام في المفسر الناصب لا في المفسر المشتغل وانما قال الاظهر لانه يمكن ان يقال انه تقدير للمفسر الناصب قبل التسليط كما يدل عليه قوله لو سلط عليه لنصبه (قوله وفي الثاني) اعنى يلابسه احد بالذهاب (قوله كذا ذكره المصنف رح) اى مقيدا بقوله بالابتداء (قوله ويوافق ضابطه الخ) حيث قال واما قولهم زيد قام وزيد ضرب فليس من هذا الباب اذ ليس مسلطا على ضمير الاول ولا على ما يتعلق به تسليط المفعولية وما كان كذلك فليس من هذا الباب وحكمه ان يكون مبتدأ ان لم يكن قبله ما يرجع به تقدير الفعل وفاعلا ان كان معه ما يرجع تقدير الفعل على المختار وفاعلا على الوجوب ان كان معه ما يوجب تقديره فالاول كقولك زيد قام والثاني كقولك ازيد قام انتهى (قوله وفيه) اى في كونه مبتدأ بحث لانه يكون الكاف حينئذ اسما ولا يقول سيويه باسميته الا عند الضرورة قال المصنف رحمه الله كل شئ فعلوه ترك لفظ نحو وما يؤدى معناه ههنا واورده في السابق واللاحق للدلالة على انه لم يوجد له نظير وان كان لم يمكن اخذ ضابطه منه بان يقال كل مرفوع بعده صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدى ولو سلط الفعل عليه بصير تركيبا خبريا ولا جل هذا خص بيان عدم كونه من هذا الباب بالآية (قوله لا يمنع الخ) دفع لمنع ظهور دخول هذه الآية تحت الضابطه بناء على ان الفاء يمنع عمل ما بعدها فيما قبلها (قوله لان ما بعدها الخ) وذلك اذا كانت غير واقعة



في موقعها وزائدة قال الشارح رحمه الله لان كل شئ كائن الخ لان الصفة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب وكون افعالهم في الزبر غير معلومة له (قوله تعليل الخ) للحكم المستفاد من كذا اعني ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فهي جملة لا محل لها من الاغراب واللام في الفاء للعهد (قوله وجملة قوله وجملة ان بتقدير المبتدأ الخ) لفظ جملة مبتدأ مضاف والباء في تقدير السببية وتعليل آخر خبره ومعطوف خبر بعد خبر (قوله بتقدير العائد) اي منه دون فيه على ما سبق الى الفهم لان العائد في الخبر انما يحذف قياسا اذا كان مجرورا بمن والخبر جملة ابتدائية مبتدأ وخبره جزؤ من المبتدأ الاول وما قيل ان لام العهد هو العائد فلا حاجة الى تقدير وهم لان العائد في الخبر لا يكون الا الضميرا ووضع الظاهر موضعها نحو الحاققة ما الحاقه كل ذلك المنصوص في الرضى (قوله فيكون الباء صلة) لعاملها الدالة عليه لان الباء فيها للملابسة والربط فلا يردها لاقربته على حذف الفعل الخاص (قوله ظرف لعامل الظرف المقدر) اي الجار والمجرور اعني بمعنى الشرط لكونه ظرفا مستقرا (قوله والاظهر الخ) لان كونه بمعنى الشرط ليس عند المبرد لاعتبار الحكم به فالأظهر ان يتعلق الظرف بالنسبة والحكم المستفاد من حل الخبر على المبتدأ (قوله كان الخ) فانه يتعين فيه التعلق بالنسبة لعدم تعلق آخره (قوله يوافق الخ) جملة استئنافية معللة لكونه أظهر فان الظرف في قوله تعالى متعلق بالنسبة اي هذا الحكم عند الله وليس متعلقا بشئ من المبتدأ والخبر لعدم صلاحيتهما (قوله انما قال مثل الخ) لا يخفى عليك ان ما ذكره فائدة لفظ هذه لكن لما كان لفظ مثل لبيان ان المشار اليه نوع الفاء المذكورة في الآية دون خصوصها وكانت الفائدة المذكورة مرتبة على ارادة نوع الفاء اعني ما يكون للسببية واقعة موقعها نسب المحشى الفائدة الى لفظ مثل (قوله كما في قوله تعالى الخ) فان موقع الفاء قبل اليتيم لكونه معمول مدخولها قدم عليه لئلا يجمع امامع الفاء (قوله يلزم ان يكون الخ) وهو ما اختلف فيه والحق تأويله بمقول في حقه فلا ترجيح لقول المبرد (قوله والتقدير هذا الخ) لكن التقدير الذي ذكر الشارح رحمه الله اظهر فلذا اقتصر عليه (قوله لان اجلدو الخ) دفع لتوهم ان المضاف المحذوف في الجملة السابقة الحكم الذي هو الوجوب وقوله فاجلدوا للايجاب فانه طلب الفعل على سبيل اللزوم فلا يكون تفسيره وحاصله انه تفسيره باعتبار ما يتضمنه ولك ان تقول ان الحكم نفس الايجاب عند الشيخ الاشعري او الوجوب نفس الايجاب وتحققه في شرح العضد الا ان ما ذكره المحشى رحمه الله اظهر (قوله يجوز ان يقال) اي على مذهب سيبويه (قوله اذا كانت الخ) قيد للسببية احترازه عن نحو وربك فكبر ولم يتعرض للزائدة لان الحل عليها بعيد كامر (قوله ان الشرطية) يعني قوله والا فالتخار النصب (قوله قياس استثنائي الخ) تقديره وان لا يكن احدا التقديرين يكن المختار (قوله التبعية تأكيد في التحذير) فالمقدر بعد دون اتق

حينئذ لا غبار على كلام المحشى رحمه الله كما لا يخفى ( قوله اللهم الا ان يقال الخ ) فيه ان كون المحذر منه في الحقيقة وهو الضر لا يقتضى تقدير بعد في اللفظ وجعل النفس محذرا ولو سلم فغاية ما يلزم صحة تقدير بعد نظرا الى الحقيقة لا بعينه ( قوله واما قوله واياك اياك المراءفانه ) وآخره الى الشر دعاء وللشر جالب المراء المجادلة والدعاء فعال من الدعوة ( قوله فلضرورة الشعر ) والكلام في السعة ولان اياك اياك الخ من المحذر منه المكرر وليس من القسم الاول حتى يحتاج الى تقدير من وهذا قول سيبويه ( قوله او لان المراء مصدر الخ ) فحمل في جواز حذف من على ما يقدر به وليس ذلك بقياسى حتى يرادنه يلزم من ذلك جواز اياك الضرب وهذا قول الزجاج وفيه ان تقدير المصدر المعرف بان مع الفعل بعيد ولذا يعمل المصدر المعرف عند الاكثرين ( قوله اى وقلت ) بتقدير العاطف وقيل هو حال بتقدير قد وقيل جزاء اذا ما وقوله تعالى تولوا الاستئناف وجواب لسؤال نشأ من قيل اى قالهم وتام الآية قلت لا اجد ما احكم عليه تولوا واعينهم تقيض من الدمع ( قوله اى منه المفعول فيه ) بحذف الخبر الجار والمجرور على طبق قوله فنه المفعول المطلق ( قوله او هذا باب المفعول فيه ) على حذف المبتدأ ما على حذف المضاف من الخبر او على المسامحة ( قوله وهو فصل ) اى نفس هو او مرجعه فصل فيه انه ليس موقع الفصل اذ لم يثبت مجيئه الا بين معرفتين ثانيتهما ذواللام او بين معرفة ونكرة هي افعول التفضيل كما ذكر سيبويه واجاز المازنى وقوعه قبل المضارع وقال ولا يجوز زيد هو قال كذا فى الرضى ( قوله ومصدر استئنافية الخ ) اى مبتدأ خبره ما بعده والجملة استئنافية لا محل لها من الاعراب ( قوله اى فى سماء ) على حذف المضاف ههنا لئلا يلزم نزاع الخف قبل الوصول الى الماء ( قوله مسامحة ) باقامة الدال مقام المدلول ( قوله او اسم ما فعل فيه ) على حذف المضاف فى اول التعريف ليكون مشتملا على الجنس ( وهو الفعل الغوى ) لا الفعل الذى هو قسم الاسم والحرف لانك اذا قلت ضربت امس فقد نقلت لفظة ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذى هو مفهوما فعلته امس فامس فعل فيه الضرب لا ضرب ( قوله ما يقابلها ) اى الدلالة تبعا سواء كانت تضمننا او التزاما ( قوله المستعمل فى المعنى التزامى ) نحو قتلته يوم الجمعة اى ضربته ضربا شديدا ( قوله وماله الملح الى معنى ) وان لم يكن مدلول التزاميا اى لازما ذهنيًا نحو زيد اسدى بيته ( قوله او بمعناه ) بان يكون اسم المصدر ( قوله اذ لو ارى يد من قوله الخ ) مجازا او كناية لقوله ولو ارى يد معناه الحقيقى وذلك فان وقوع الحدث فيه يلزمه عند التعبير ان ينسب الفعل الاصطلاحي اليه بنى ( قوله لم يتحجج الى اعتبار قيد الحيثية ) لخراج نحو شهدت يوم الجمعة على تقدير اعتبار وقوع الشهود عليه لعدم كونه حينئذ منسوب اليه بتقدير فى ولا يضره كونه منسوب اليه بتقديره على تقدير ارادة شهودى فى يوم الجمعة فانه فعل آخر لانه شهودى يوم الجمعة ( قوله لان هذا المعنى الخ ) اذ مفاد التعريف انه اسم لما فعل فيه الحدث

المذكور مقيدا بكونه فعل فيه الحدث المذكور فاللازم منه كونه اسما لا يقيد ولا يقتضي ان يكون  
الحدث المذكور منسوبا اليه بفي الا ان يقال ان كونه اسما لذلك المقيد ليس باعتبار الوضع  
بالضرورة فيكون باعتبار الاستعمال فيفيد كونه منسوبا اليه بفي لفظا وتقديرا وهذا معنى  
قوله نعم بصير قريبا من اعتبارها وبصير المآل انه ذكر من هذه الحثية وبما ذكرنا لك ظهر  
معنى قول الشارح رحمه الله فان ذكر يوم الجمعة ليس من حيث انه وقع فيه فعل مذكور  
وما ذكره بعض الناظرين في جواب اعتراض المحشي وتوجيه عبارة الشرح بعيد عن  
المقصود بمراحله ( قوله قديقه صمد الخ ) وذلك لان اعتبار الاخراج بالقيد الضمني قد يعتبر  
بعد الفراغ من الاحترازا بالقيود المذكورة صريحا فتكون الحثية حينئذ مخرجة لما بقي  
من القيود الصريحة لزيادة تصوير المعرفة ( قوله قديقه صمد الخ ) يريدان الزمان والمكان اعم  
من ان يكونا حقيقيين او اعتباريين ( قوله بناء الخ ) تعليل للنفي يعني المفعول فيه ما ينسب اليه  
الفعل بفي وكلة في محموله على الظرفية الحقيقية فيكون المفعول فيه ما يكون ظرفا حقيقيا  
وهو الزمان والمكان وما هو ظرف مجازي كالصدر الجنسي والشمس في المثال المذكور ليس  
مفعولا فيه بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر فليس كل مجرور بفي مفعول فيه فلذا قيد بقوله  
من زمان او مكان ( قوله اتفق القوم الخ ) يعني انه لا خلاف في تفسير المبهم والمحدود من الزمان  
فلذا لم يذكر المصنف رحمه الله والشارح رحمه الله تفسيرهما ( قوله والاول واجب الخ ) نظرا  
الى ظاهر العبارة من غير تأويل فلا يراد منه يجوز رجوعه الى الظروف بتأويل المكان  
او بالجميع او بالكل او بالمذكور واما ما قيل انه يجوز ان يكون التذكير رعاية الخبر فغير موجه  
لان الخبر ههنا مشتق يجب مطابقتها للبند لتحمل ضميره ( قوله من فسرهما بمثل الخ )  
وهو المحصور وغير المحصور ( قوله ووسط ) يسكون السين ( قوله وليس كل مبهم عندهم  
الخ ) لم يظهر حينئذ فائدة قسمة ظروف المكان الى المبهم والمحدود ( قوله بمعناها )  
اي بمعنى الجهة كما في قوله تعالى ولا كل وجهة هو مواليها اي احتراز عن  
استعمالها مصدرا بمعنى روى آوردن ( قوله وذرى ) قال الاصمعي الذرى  
بالفتح كل ما سترت به يقال انا في ظل فلان وفي ذراه اي في كنفه وستره ( قوله ان  
تحمل على الجهات الست ) اختلفوا في هذا النوع فقيل انه غير داخل في المبهم لانه مقدارا  
من المسافة وقيل داخل تحته وقيل انه شبه بالمبهم وقيل انه منصوب على المصدرية واللغة  
تساعده لان اللغويين شرحوا الميل والبريد والفرسخ بالخطا فيكون سرت ميلا بمعنى خطوات  
هذه الخطوات وقيل على تقدير مضاف كانه قيل سير ميل كافي قولك ضربت سوطا كذا  
في شرح التسهيل فلعله لهذا الاختلاف لم يتعرض المصنف رحمه الله لبيانته وفي قوله ينبغي  
اشارة الى ذلك ( قوله اسم المكان الخ ) يدخل فيه لفظة المكان ايضا ( قوله من حدث ) سواء  
كان الحدث مشتقا منه الفعل الناصب لذلك الاسم نحو جلست مجلس فلان او لانه قوله

تعالى واقعدو الهم كل مرصد (قوله بمعنى الاستقرار) اى الاستقرار فى مكان (قوله ينتصب بالبدال على ذلك الحدث) سواء كان فعلا واسما نحو جلوس زيد مجلس فلان يوم الجمعة وسواء كان ذلك الدال مذكورا ولا نحو هو منى مناط الثريا ومعتقد الازار ومن جبر الكلب بلزوم كلمة فى غير المكان يقال دخلت فى الامر ولا يقال دخلت الامر (قوله ودخولها فى المكان) نحو دخلت فى المسجد (قوله ولا يخفى ان ما ذكره الخ) فى شرح التسهيل فيما بعد دخل فى الظروف المختصة بثلاثة مذاهب احدها مذهب سيبويه والمحقق انه منصوب على الظرفية بتقدير فى على خلاف القياس لكثرة الاستعمال الثانى مذهب الفارسي وابن مالك انه مفعول به بواسطة فى ثم حذفت تحفيظا لكثرة الاستعمال الثالث مذهب الاخفش وهو انه مفعول به صريحا ودخل متعد بنفسه تارة وبحرف الجر اخرى وكثرة الامرين فيه تقتضى انهما اعلان ومقصود المحشى رحمه الله لا يتم على الشارح رحمه الله اذ لم يدع تعديته بنفسه بل اراد ان تعقل معنى الدخول موقوف على تعقل متعلقه كسائر الافعال المتعدية فالظاهر ان يكون ما بعده مفعولا به بواسطة حرف الجر كالخروج لا ظرفا اذ الظرف لا يتوقف عليه تعقل الفعل بل وجوده (قوله كل يوم صمت فيه فى الصيف) فان المقصود صمت كل يوم فى الصيف ولورفع التبس بالصفة وافاد كل يوم صمت فيه كائن الصيف (قوله اى ما هو حامل على الفعل) بيان لمعنى لاجله واما الشارح رحمه الله فقد بين نوعيه (قوله اما بحسب التصور او بحسب التحقيق) فاللفعل اعم من العلة الغائية وغير الغائية فانه بحسب تأخرهما او بحسب التحقيق (قوله لان التحقيق الخ) متعلق بالنفي والظاهر ان يقال لان الفعل عامل فى الجبرور فانه منصوب محلا به وترك لفظ التحقيق لان عمل الجار فى اللفظ ايضا تحقيق الا ان يفسر بالنظر الى الحقيقة فيصير مقابلة الظاهر وترك ضمير الفصل وتعريف المسند المفيد للحصر اذ لا يتعلق الغرض به الا ان يقال انه من قبيل ووالد العبد (قوله والجار بمنزلة الخ) فى افادة التعدية وايصال الفعل اليه وان كان له معنى زيد فيما سوى التعدية وحاصل الجواب ان قديمه فى التركيب الذى هو فيه مراد بقرينة ان التقيد بذكره معه فى الجملة لافائدة فيه ولما كان البحث فى المنصوبات يفهم منه ان ذكره للعمل فيه الا ان هذه الدلالة كانت التزامية وهى محجورة فى التعريفات اشار الى منعه بقوله الهم وما قيل ان تعريف المفعول له يعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينتصب بالفعل واورد الفعل لينصبه لدار وان يرد عليه بعد اعجبنى التأديب الذى ضربت لاجله بل اعجبنى التأديب ايضا لانه يصدق على التأديب انه مافعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه فى تركيب ضربت زيد التأديب فدفع بان الحكم الموقوف وانتصابه والموقوف عليه العمل مطلقا وبان التأديب المذكور فى التركيبين لكونه اشارة الى تأديب وقع من المخاطب بسبب الضرب غيره فى ضربته تأديبا او للتأديب فان المعرفة غير النكرة او ما هو

في حكم النكرة ( قوله مع اتحادهما بحسب الذات ) اذ لم يصدر عن الفاعل الافعل واحد هو الضرب فظهر فساد ما قيل ان التأديب احدث التأديب والضرب سبب الاحداث ووسيلة اليه فلا يكون عينه ( قوله اراد ترتيب الخ ) لم يعتبر بالترتيب بينهما باعتبار التغير الاعتباري بان يقال ان الفعل المذكور باعتبار ملابسته للمضروب ضرب وباعتبار ايجابه التأديب مترتب عليه كما في رماه فقتله لان الحاصل للتكلم على الضرب أدب المضروب لا تأديبه اياه كما صرح به في الرضى ( قوله قال الشارح الرضى الخ ) تأييداً للارادة المذكورة ( قوله تتضمنه العلة الحقيقية ) اعني التأديب ( قوله ومشار كته الخ ) اى مجموع الامرين علة للاتصاف فلا يردانه لو كان علة لاتصاف التضمن المذكور لصح ضربته تأديباً ( قوله ولو صرحت بالعلة الحقيقية ) اى قلت ضربته تأديباً لم يحز نصبه عند النجاة لان شرط النصب اتحاد فاعل الفعل والمفعول له ( قوله عند النجاة ) واما عند الشارح الرضى فيصح انتصابه لعدم شرط الاتحاد المذكور ( قوله قيل ) قاله الفاضل الهندي ( قوله احسن بمقام الخ ) ولك ان تقول احسن لان نسبة الجنب والقعود الى نفسه وان كان المقصود التمثيل غير لائق ولان وجود الشجاعة اظهر بالنسبة الى الجنب فيكون في تمثيل النوع الثاني نصاً ( قوله ان يقال فيه الخ ) اى التمثيل بقعدت عن الحرب جنباً تعريض على الزجاج بكونه جنباً قاعداً عن المحاربة في هذه المسألة كما في قولك لست انا بزان تعريض على المخاطب بكونه زانياً هذا اذا قرأ قعدت بصيغة المتكلم كما هو الظاهر ولو قرئ بصيغة الخطاب فالتعريض باعتبار ان الخطاب لمن يتلقى الكلام المقصود منه اثبات المقصود من القعود للزجاج كما في قوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملي ( قوله يخالف خلافاً لقول الزجاج ) فالكلام على حذف المضاف والمخالفة بمعنى عدم اتفاق القول في المدلول والشارح رحمه الله اعتبر فاعل الخلاف القائل لكون المخالفة بمعناها الحقيقي والحذف قليلاً وعلى التقديرين الفعل المقدر على صيغة المعلوم اذ مصدر الفعل المجهور لا يصح نسبته الى الزجاج والمخالفة الى الجانبين فيجوز نسبته الى كل منهما الا ان الاولى نسبته صريحاً الى قول الزجاج وامره فيه هين وقدر الشارح رحمه الله قوله ظاهر اليصح تقديره لفعل الناصب للمفعول المطلق معه لما في الرضى من ان المفعول المطابق اذا بين فاعله او مفعوله بالاضافة نحو سبحان الله او باللام نحو جداله وجب حذف عامله الا اذا كان للنوع نحو مكرها مكرهم وسعى لها سعيها وترك المحشى رحمه الله لان مقصوده مجرّد تقدير العامل وقوله خلافاً للزجاج جملة معترضة بين المعطوفين والناظرون تحيروا في لفظة ظاهر افعضهم اعترضوا بانه لا فائدة فيه وبعضهم تفقهوا بما لا ترضى به الاذن الكريمة وقيد المخالفة بالظاهر بقرينة قول المصنف رحمه الله فانه عند مصدر من غير لفظه فانه يستفاد منه ان القولين على طرفي القیض ( قوله لما رأى الخ ) فانه اذا كان تنصيلاً له يمكن تأويله بالفعل المشتق وتقييده به فان

معنى فادبت مجمل والضرب بيان له ( قوله فكذا تأديبا الذي بمعنى ) أى متفق معه فى المفهوم فلا يرد ما فى الرضى من أنه أى معنى فى أن يتفق فى المعنى المقصود والمختلفان فى لأعراب الأثرى أن معنى جئت راكبا جئت وقت الركوب والاول حال والثانى مفعول فيه ( قوله فاعطاه الله النظرة ) هذان خطبة ذكر على رضى الله عنه فيها خلق آدم فذكر اللطاف التى وقعت من الله سبحانه بالنسبة اليه الى أن ذكر اياه ابلّس من السجدة وذكر حاله بقوله واعطاه الله النظرة بكسر الظاء أى التأخير استحقا قال السخّطه أى الغضب الشديد واستما ما وفى بعض النسخ واتما للبليّة وانجاز اللوح فقال انك من المنظرين الى يوم الوقت المعلوم ( قوله لانه قد يقع معرفة ) كفى قول حاتم

واغفر عوارى الكريم ادخاره \* واعرض عن ستم اللّيم نكرما  
فى قوله تعالى يجعلون اصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت ( قوله وقد حبل بين العير  
والتزوان ) اوله اهم بامر الحزم لو استطيعه قاله صخر بن عمرو وقد سئلت امرأته كيف  
زوجها فقالت لاحتى فيرجى ولا ميت فينبغى فاستدعى بالسيف وهم يقتلها فلم يستطع لضعفه فقال  
هذا البيت ( قوله اتفاقا ) كذا فى الرضى وعلاه بان اصل الواو العطف وانما يعدل الى النصب نصا  
على المصاحبة وفى قولك ضربت زيدا وعمر لا يمكن التخصيص بالنصب على المصاحبة لكونه  
فى العطف اظهر فعلى هذا كذا التوزيد ادرهم لا يجوز ان يكون مثال المفعول معه لكن فى التسهيل  
وفى رأسه والحاظوا امرأ أو نفسه وشأنك والجمع على المعية والعطف بعد ضم ادرع فى الاول  
والثانى وعليك فى الثالث وفى شرحه فالتقدير دع رأسه والحاظ فأسره مفعول به ويجوز  
فى الحائظ النصب على المعية والعطف وكذا التقدير فى الثانى دع امرأ أو نفسه وفى نصبه الوجهان  
واما شأنك والجمع فالتقدير فيه عليك شأنك وفى الجمع الوجهان هكذا قدره سيويه عليك شأنك  
بلفظ الاغراء وظاهره جواز تقدير عليك وهو اسم فعل واسماء الافعال لا تعمل مضمرّة وكلام  
المصنف رحمه الله فى باب اسماء الافعال مشعر بجوازه وقد تأولوا كلام سيويه على انه تقدير  
معنى لا تقدير اعراب وتقدير الاعراب الزم الجمع وفى تجويز سيويه فى هذا المثل النصب  
على المعية رد على من يقول ان المفعول معه لا يكون الامع الفاعل فنعوا فى ضربت زيدا  
وعمر المعية وقالوا اذا اريد المفعول معه اتى بالاصل وهو مع انتهى وهذا يدل على جواز  
كفالك وزيدا ادرهم وضربت زيدا وعمر اعلى المفعول معه عند سيويه ولعل كلام الشارح  
رحمه الله مبني على مذهبه ( قوله وينتقض الخ ) قال الرضى وفى شرح التسهيل زعم الزمخشري  
ان زيدا فى قولهم حسبك وزيدا ادرهم مفعول معه وليس كذلك لان المفعول معه لا يعمل  
فيه الافعال او ما جرى مجراه وليس حسبك مما جرى مجرى الفعل لانه اسم جامد ومذهب  
سيويه انه منصوب بفعل مقدّر وهو مفعول به والتقدير ويحسبك وزيدا وهو مضارع احسبه

إذا أعطاه حتى يقول حسبي وما دعاها أي عطية من أن الكاف في موضع النصب لا يصح لأن  
 إضافة حسب محضة وزعم الزجاج أن حسبك اسم فعل والكاف في موضع نصب وليس  
 بصحيح لدخول العوامل عليه لقوله تعالى فإن حسبك الله وقول العرب بحسبك درهم انتهى  
 ولعل الشارح رحمه الله لاجل عدم كونه من المفعول معه عند سيوبه ترك التمثيل به وبعد  
 الإحاطة باطراف الكلام ظهر لك اندفاع ما أورده الناظرون من الشكوك في هذا المقام (قوله  
 أي تساوى الخ) أي ليس استوى بمعنى ارتفع أو استقام حتى لا يتحقق الاشتراك بين الماء والخشب  
 في الفعل بل بمعنى تساوى (قوله فلا يجوز الخ) لعدم المشاركة في الفعل (قوله كما ذهب إليه  
 الاخفش) مراعاة لاصل الواو وهو العطف (قوله معنى مجازي) كالاتقال (قوله المشهور  
 الاكتفاء) وما ذكره الشارح رحمه الله مذكور بعينه في العباب وأورد الشارح السيوطي  
 المثال المذكور في شرحه اللفظية وما قيل أنه لو لم يعتبر وحدة الزمان في المثال المذكور لم يصح  
 لأن تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم أن ترضع الناقه ولدها فلا يتم أن المقصود  
 المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة فقيه أن تركهما متعاقبين  
 بحيث يصحبان في مكان واحد يستلزم الرضغ وتركهما في مكانين في زمان واحد لا يستلزم ذلك  
 فوحدة الزمان لا تدخل في ذلك نعم ترك أحد بدل الآخر في مكان واحد لم يستلزم ذلك  
 والكلام في تركهما الأعلى البديل (قوله بنفس الواو) وشبهته أنها مختصة بالاسم وبه يظهر  
 جواب البحث الأول لأن أولوية رعاية الاصل انما هي على تقدير أن لا يصرف عنه صارف  
 (قوله ولو نصبت الخ) يمكن الجواب بأن عمله مشروط بتقديم الفعل وما بمعناه لافادته المصاحبة  
 فيه (قوله أعطى النصب ما بعدها) كافي قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا رتفع الاسم  
 الشريف اذ لا يمكن اظهار الرفع في الالائية عن غير وهما مذهبان لم يند كرا احدهما مذهب  
 الزجاج أنه منصوب بمضمر بعد الواو وانما لم يحز عمل السابق لفصل الواو وفيه ان الواو  
 العاطفة لا تمنع العمل واثنيهما مذهب الكوفيين وهو أنه منصوب بالخلاف ورد بان الخلاف  
 معنى ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة (قوله خلافاً لابن الفتح) حيث اجاز استوى الماء والخشب  
 لأن ذلك قد جاز في العاطفة به فليجز فيها لأنها محمولة عليها ولأنه قد ورد في كلامهم نحو جعت  
 وخشاغية ونجمة والجواب أنه محتمل في الاصل لقوته ما لا يحتمل في الفرع والواو في وخشا  
 عاطفة (قوله لا أرى متعاً) أي يقال في مررت بزيد وعمر وأى وعمر امرزت (قوله جعل كان  
 تامة) وفسر الفعل ههنا بما يدل على الحدث ولم يفسره فيما سبق إشارة إلى أنه بمعناه الاصطلاحي  
 لكونه العامل ولتغاير معنى الفعل في الموضعين وضع المظهر موضع المضمر ثم المراد بمعنى  
 الفعل في التعريف اعم مما يتضمن الحدث وما يستلزم منه أو الآخر اكتفي بذلك الفعل الذي  
 هو الاصل عن ذكر ما يشبهه لاشتهار اشتراكهما في أكثر الاحكام ولأجل هذا لم يفسر

معنى الفعل او لا وتعرض له ثانيا فان دعت الشكوك التي عرضت لبعض الناظرين ( قوله فقوله  
لفظ الخ ) وكذا قوله معنى فن قال انه حل كان في القسم الثاني على الناقصة فقد سهوا المراد  
بما يدل على الحدث العامل فلا يرد ظرف الزمان والمكان والآلة على ما وهم ( قوله تأمل  
تعرف ) لان مناط الفائدة وجود الفعل اللفظي والمعنوي لا اتصاف الفعل بكونه ملفوظا  
او مستنبطا من اللفظ ( قوله وانما يعدل عنه نصا الخ ) فيما لا توجد فيه القرينة القطعية الدالة  
على المصاحبة فلا يرد ان ما ذكره الشارح رحمه الله من قوله كفالك وزيدا درهم والامثلة المنقولة  
من شرح التسهيل بما جاز سيويه الامرين فيها فلا يكون العدول عن العطف للتنصيص  
على المصاحبة فلا يصح الحصر المستفاد من انما لان القرينة العقلية في جميعها دالة على ان المراد  
المصاحبة سواء كانت الواو والعطف او بمعنى مع الا انه على تقدير الحمل على المصاحبة يكون  
في اللفظ دلالة على المراد وعلى تقدير الحمل على العطف يكون الاكتفاء بالدلالة العقلية ( قوله  
فاذن الخ ) اى اذا وجب العطف ( قوله قلنا الخ ) وما قيل انه حل الجواز في كل موضع على  
معنى بعيد وانما حله عليه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كفالك  
وزيدا ولا يخفى انه قد يدخل في التعريف حينئذ ضربت زيدا وعمر اذ الوجه تخصيص المعمول  
بماعد المفعول به المنصوب وحينئذ يكون ضربت زيدا وعمر اذ جاعل القسم فلو حل الجواز  
على عدم الامتناع لا تنقض الحكم بالمثال المذكور فليس بشئ اما او لافلان الشارح رحمه الله  
حل الجواز في الموضعين على الامكان الخاص الا ان نفيه في القسم الثاني باعتبار الامتناع بقرينة  
النجوى كما يشعر به الاضراب عنه بقوله بل يمتنع واما ثانيا فلما عرفت من الفرق بين كفالك وزيدا  
وضربت زيدا وعمر ا واما ثالثا فلان التخصيص للمعمول بماعد المفعول به المنصوب لا دليل  
عليه ( قوله الحاجة ثابتة فيه ) لان القرينة العقلية وهى ان المقصد السؤال عن شأن احدهما  
مع الآخر لا عن شأن كل منهما كافية في افادة المقصود لا حاجة الى التنصيص على المصاحبة  
لان الدلالة الفعلية ليست اقل من اللفظية فالمراد بقوله اذا السؤال عن شأنهما ان شأن احدهما مع  
الآخر فلا يرد ما قيل انه يجوز ان يعطف عمرو على الشأن بحذف المضاف واقامة المضاف اليه  
مقامه فالنصب اذا يرجع بالسلامة عن الحذف ويرجع الرفع بالاستغناء عن عمل العامل المعنوي  
( قوله بمعنى الفعل الخ ) لان قولك شأنك بمعنى فعلك وصنعتك كذا في الرضى وفي القاموس  
شأنت شأنه قصدت قصده ( قوله والمصنفر حل يفرق الخ ) حكم في كل ما فيه العامل المعنوي  
بتعين العطف ( قوله فرق في الحكم بين الاولين والاخيرين ) فقال المختار العطف مع جواز  
النصب من غير ضعف في الاولين اى فيما يكون في اللفظ مشعر قوى بالعامل عند القوم وعندى  
وجوب النصب عند قصد المصاحبة والا فلا وفي الاخيرين اى ما لا يكون في لفظه مشعر قوى  
بالعامل العطف اولى بخلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال واذا نصب



مع قلته وضعفه قدر كان لكثرة وقوعه ههنا فكأنه منطوق به اى هذا كان لك واياك وما كنت زيدا (قوله وبين الاخيرين) لا يفرق الرضى بين الاخيرين بل بين انا واياه فى لحاف وبين ما انت وزيدا حيث قال ان الاول ابعده من الثانى لاشعار ما بالفعل لما فيه معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعده واما وهذا لك واياك اى فيما فيه حرف الجر وما انت وزيدا اى فيما فيه الاستفهام فلا فرق بينهما فى وجود الداعى للفعل فيهما وكثرة وقوع الفعل بعدهما وعدم تعاضد الامرين (قوله وقس عليه الخ) فان التقدير فيهما وذلك اى العامل المعنوى مع تعيين النصب (قوله وكل قضية الخ) اى من القضايا الثلاث التى تتضمنها الامثلة الثلاثة متضمنة لحكم مخصوص بذلك المثال وهو الحكم بان عامله معنوى وتلك القضايا الثلاث متضمنة لاحكام ثلاثة يجملمها الحكم الذى ذكره الشارح رحمه الله وقيل الاظهر ان المعلن النصب اى نصب الاسم فى هذين المثالين لان المعنى ما تصنع وفيه ان هذا المعنى متحقق فى ما يزيد وعمر ومع تعيين العطف (قوله الهية فى الاصل الخ) فى القاموس الهية وقد تكسر حال الشئ وكيفية ورجل هى وهى ككيس وظريف حسنها وقد هاء بهاء وبهى وهى ككرم انتهى ويفهم من تاج البيهقى انه فى الاصل مصدر حيث قال الهية والتهية ساختن كارى را (قوله للمتهى لشيء) فى تاج البيهقى التهيؤ ساختن شدن (قوله نحو قوله تعالى فادخلوها الخ) اورد ثلاثة امثلة للحال من الفاعل وللحال من المفعول جامدا ومشتقا (قوله وايضاهى اعم الخ) كالصفة فانها قد تكون بحال نفس الشئ وقد تكون بحال متعلقة (قوله نحو اتيتك وزيد قائم) فان قيام زيد ليس هية للفاعل والمفعول لا باعتبار نفسهما ولا باعتبار متعلقتهما (قوله وقد استمر الخ) لان الكناية شائعة فى كلامهم وهى تعتبر عن المزموم باللازم (قوله ليس هية لزمان زيد) اى لزمان اتيانه اذ ليس بينهما الا المقارنة فى الوجود وليس احدهما حاصل للآخر ولعل المصنف رح عرف الحال الذى هو مقرر دلالة الاصل والعرب المنصوب (قوله الابتأويل) بان يراد قيام زيد فيه فيكون حاله باعتبار متعلقه (قوله مقارنا) اى فى الوجود (قوله بوقت حصوله مضمونه) يخرج به نحو رجوع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه (قوله تعلق الحدث) فاعل يتقيد بخروج به النصب فانه لا يتقيد بوقت حصول ذلك التعلق وتدخل الجملة الحالية عن الضمير لافادة الحالية تقيد التعلق وان لم يدل على هيتى الفاعل والمفعول (قوله او ما يجرى مجراهما) يدخل فيه الحال من الفاعل والمفعول المعنويين ومن المضاف اليه (قوله اذ لم تجعلها حالا) بل معطوفة على ما قبلها واما اذا جعلتها حالا فهى جزء الكلام دالة على التقيد المذكور داخلة فى الحد (قوله فى دلالة الحال الخ) يعنى ان اعتبار قيد الحيتية المتعلقة بتبين وان كان يخرج صفة الفاعل والمفعول عن الحد لكونها مبنية لهيتهما مطلقا لان هذه الحيتية لا ترى انها لو انسحخت الفاعلية والمفعولية وجعلتا مبتدأ او خبر او غير ذلك كان بيان الهيتية ما بحاله لكنها تخرج بجامعية

الحدلان المراد بالفاعل والمفعول النحوى وفى دلالة الحال على ان مدلوليهما بين لهيئة الفاعل والمفعول اى مدلوليهما من حيث انه فاعل او مفعول نحوى تأمل اذ لا يدل الحال على هذه الحقيقة حتى يصبح له مبین لهيئة مدلوليهما مقيد بهذه الحقيقة وكون محييهما مقيد بحال الفاعلية والمفعولية فان راكبا حال فى جائى زيدا راكبا ولو قلت ازيد راكبا اخوك لم يحز انما يقيد اشراط تحققهما بما لا دلتهما على صفة الفاعلية والمفعولية ومنشأ الاشتباه عدم التفرقة بين الدلالة والاشراط فى التحقق هذا تحقيق كلام المحشى رجه الله وليس مراده ان الحال لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول النحوى بل بين هيئة ماصدر عنه الفعل او قام به او تعلق به على ما وهم فان هذا البحث مطرد فى سائر التعريفات مندفع بان الكلام على حذف المضاف واقامة الدال مقام المدلول وما ذكرنا من ان قيد الحقيقة متعلق بيبين اندفع ما قيل ان الحقيقة مقيدة لاضافة الهيئته وثبوتهما فهو امان تعليل واما تقييد وكلاهما غير صحيح ( قوله فى زمان تعلق الفعل بهما ) فيشترط فى تحققهما وجودهما فوله نعم البيان لمنشأ الغلط ( قوله حق الحال المعرفة ) ظاهره العموم فى المختلفة والمتفقة وقيل فى المختلفة ( قوله على حد رتب ) اى توردد على سبيل اللف والنشر المرتب ( قوله او خبر لكان المقدر ) والجملة استثنائية ( قوله يرشدك الى هذا ) اى الى تفسير لفظيا بما ذكره الشارح رزح دون المعنى المتبادر وهو كونه مفعولا ( قوله تفصيل العامل ) حيث جعل قسمين معنى الفعل فانه حينئذ تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول مستنبطة من نحوى الكلام ( قوله علامة اتحادهما ) اى المفهومين ذاتاى فيما صدق عليه وفيه ان الملة والنعم ليستا عين ابراهيم والاخ والاتحاد لا يحتاج اليه فى كونهما مفعولا حكما فالصواب علامة اتحادهما من حيث تعلق الفعل فان اتباع الملة اتباع ابراهيم واكل اللحم اكل الاخ اللهم الا ان يراد بقوله ذاتا اخر جامعا حيث تعلق الفعل ( قوله لان الداخل فى الذات الخ ) فبين هيئة الذات مبین هيئة الدال من حيث دخوله فيه فلا يرد ان دخوله فى الذات لا يستلزم ان تكون هيئته هيئته حتى يكون الحال من الذات حالا من الداخل ( قوله من المفعول فيه ) ومن المفعول به ايضا ( قوله وبوجه عليه الخ ) اى على ما فى شرح المصنف رجه الله ( قوله لان عامله مقدر الخ ) واذ كان العامل مقدر اكان فاعلية الفاعل مفهوما من نفس الكلام فيكون العامل لفظيا ( قوله لما لم يكن لضرورة المعنى ) بل لمجرد رعاية قاعدة نحوية وهى ان الجار لا يبدل من متعلق ولذا فهم العربى القح المعنى من غير اعتبار التقدير ( قوله كان فى حكم المفهوم من النحوى ) فيكون فاعلية الفاعل ايضا مفهوما من الفحوى ( قوله يلزم اختلاف الخ ) لان عامل ذى الحال حينئذ الابتدائية وعامل الحال الظرف اذا المقصود تقييد الحصول فى الدار بحال القيام ( قوله لا يصير الخ ) لان فاعلية حينئذ ايضا تكون مفهومة من نفس الكلام لا من فحواه ( قوله لان زيدا مشار اليه الخ ) اى بعد اعتبار اتحادهما يعبر عنه بذوا انما يعتبر معنى الاشارة عاملا فى ذامع تعلق

الاشارة بما يعبر عنه به اذلا فائدة في قولنا اشير الى المشار اليه وكذا المنبه بزيديته فزيديته عليه باعتبار اتحادهما بهذا الاذوان كان متصلا بحرف التنبيه فندير فانه اشبهه على من ادعى التفرد في فهم الدقائق (قوله حقيقة) قيد به لانه منبه عليه تجوز باعتبار اتحادهما بهذا (قوله مع تقارب الخ) فاستنباط الفعل من الاسم اولى من استنباطه من الحرف (قوله فصل العامل ههنا الخ) يعني ان الشائع والمناسب ان يذكر شرط الشيء بعد تعريفه فكان اللائق تقديم قوله وعاملها الخ لكن قدمه لتحقيق لفظة الفاعل والمفعول ومغنيتهما الماخوذتين في التعريف فكانه من تتمه (قوله وكأنه اراد الخ) دفع لما يرد من انه كان اللائق حينئذ كرها هو توطئة له عقبيه يعني لو ذكر امتناع التقديم على عاملها المعنوي مقدم على قوله وشرطها الخ يلزم الفصل بين مباحث التقديم لان منها انها تقدم على ذي الحال السكره ولان يقول انه قدم على ذكر الشرط بقدر ما هو ضروري التقديم وتتمه التعريف فيكون الشرط فيه متصلا بالتعريف بقدر الامكان (قوله اي من صيغته) يلزم على هذا عدم ذكر اسم الفعل مع انه يكون عاملا في الحال على ان استعمال التركيب بمعنى الصيغة غير متعارف بينهم فالاولى ان يكون ضمير تركيبه للموصول والمعنى ويكون ذلك مقصودا من التركيب الذي فيه فيشمل الاسم الفعل ايضا ويكون التركيب بالمعنى المتعارف بين النحويين وفي غاية التحقيق ادخل اسم الفعل في معناه واكتفى في تفسيره بما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولم يعتبر فيه كونه مستنبطا من فحوى الكلام من غير التصريح به وتقديره (قوله الظاهر انهما ليسا بالخ) خصهما لان الظاهر في النداء ان المقيد هو النداء لا المنادى فانه طلب زيد في حال كونه قائما وكذا تشبيهه بالاسد في حال كونه صائلا والمتنى والترجي حصول زيد في الدار حال القيام والتنى والترجي غير مقيد بحال من الاحوال فكأنهما داخلان في الجملة المقيدة بالحال (قوله فيه بحث الخ) يعني ما قاله الشارح رحمه الله والرضي ليس بصحيح على اطلاقه فانه في المثال المذكور ليس الخبر مقيدا اذ ليس المتنى رجوعه مقيدا بحال فقره بل المتنى رجوعه مطلقا فقير او غنيا والقيد بالفقر ليفيد استمرار التنى وثبوته في حال الغنى بطريق الاولى فيكون الحال قيد التنى وهذا معنى قوله معناه الخ فان الوصلية تقيد كون تقيض الشرط اولى بالجزء هذا لكن المثال المذكور صناعى وكونه مستعملا في محاوراتهم ممنوع لا بدله من شاهد (قوله والحال الخ) مأمرا كان نقضا والحال في مقابلته عبارة عن منع مقدمة معينة وهى ههنا ان السؤال يتأني في المعلوماتية (قوله يجوز ان يكون مجهولا الخ) ههنا معلوما باعتبار نفس المفهوم مجهولا باعتبار اتصاف ذي الحال به (قوله لو قيل بخصوصه الخ) ولا يشمل جميع الصور المذكورة على ما فهم لان المتبادر من الخصوصية المقيدة بقيد (قوله او ما بمعناه) نحو قلما جاءني رجل راكبا (قوله منصوبا على الاختصاص) بتقدير اعني (قوله على الحال) اما بجمله بمعنى امرين او بنيانته عن عامله

المحذوف فقولہ ای امرین امرایان لحاصل المعنی ( قوله او عن ضمیر مفعوله ) الرجوع الى القرآن ( قوله فی المقصود ) وهو کون ذی الحال فیہ نکرۃ مستغرقة لجوزان یکون حالاً منه لا من حیث استغراقه لما تحتہ بل من حیث خصوصیتہ بالاضافة الى امر حکیم او خصوصیتہ بالوصف بان يجعل حکیم صفة لكل وان کان الغالب کونه صفة لما یضاف الیه ( قوله لانہا تشبہ الخ ) وان لم تکن مستغرقة ( قوله تعسف ) فی التاج التعسف رکوب الامر من غیر تدبیر وذلك لان ظاهر العبارة يدل علی وقوع النکرۃ بعد الاو المراد وقوع الحال بعدها ( قوله بمعنی ان فاعل الظرف ) وهو ظرف مستقر لکونه معطوفاً علی قوله واقعة فی حیز الاستفهام وهو صفة لقوله نکرۃ معطوف علی قوله موصوفة واما ما قیل انه ظرف لغو لا یعمل فوہم ( قوله علی المذہبین ) ای مذهب البصریین والکوفیین فی تنازع العالمین ( قوله لاضمیر النکرۃ ) كما یتبادر من سوق الکلام ( قوله والتقدير الخ ) ولا یجوز ان یکون اللام فی الحال عائداً بان یکون للعهد او عوض المضاف الیه ای حالها علی ماوہم لان العائد لا یکون الا ضمیر او الظاهر القائم مقامہ نص علیہ فی الرضی وفيہ ان حذف العائد الجبرور وسماعی الا فی مواضع ( قوله لوجب ان یقول الخ ) نحو ما رأیت رجلاً الا فی الدار را کبافانہ لا یصح ( قوله روما للاختصار ) وليس من باب التقید حتی لا یصح ارتکابه بل خلاف ما یتبادر نظر الى السابق ( قوله الا ان یکون الاستثناء مفرغاً ) لانه یکون استثناء من اعم الاحوال والشائع فی ذلك ترک ذکرہ ( قوله والاستثناء المفرغ الخ ) فقوله نقضاً للنفي بیان للواقع وليس قیداً احترازاً ( قوله واما حسن التکبر ههنا ) ای تکبر ذی الحال مع انه ليس معرفة ولا فی حکمها عدم التخصیص والاستغراق لعدم توجه النفي الیه بل الى المستثنی منه اعنی اعم الاحوال فاقیل ان المصحح فیہ عوم النکرۃ ليس بشئ ( قوله فلا یصح الخ ) یعنی اشتراط کون ذی الحال معرفة لدفع التباس الحال بالصفة وههنا لا التباس فی المعنی الحال متى امتنع کونها صفة جاز وقوعها من النکرۃ ولذا جاز منها عند تقدمها واما جواز کونه فی حکم المعرفة فلحملة علی المعرفة ( قوله لجواز وقوع الصفة بعد الا ) فی شرح المفتاح للصحیح التفتازانی انه لا خلاف فی جریان الاستثناء المفرغ فی الصفة نحو ما جاءنی رجل الا کریم لکن لنفي الخلاف سهو ظاهر فی المعنی واما ما هلكنا من قرية الاولها کتاب معلوم فلو صنفیه مانعان الواو والاولمیر الزمخشري وابو البقاء واحداً منهما مانعا وکلام النحویین بخلاف ذلك قال الاخفش لا یفصل بین الموصوف والصفة فان قلت ما جاءنی رجل الا را کب فالتقدير الا رجل را کب یعنی ان را کباً بصفة لبذل محذوف قال وفيه قبح يجعلک الصفة کالاسم یعنی فی ایلانک ایاها العامل وقال الفارسی لا یجوز ما مررت باحد الا قائم فان قلت الا قائماً جاز انتهى وبما نقله اعلم جواب بحث المحشی رحمه الله فان کلام المصنف رحمه الله مبني علی مذهب الجمهور وفساد ما قیل

ان جواز وقوع الصفة بعد الافرية بلا مربية ( قوله لان التقديم يؤمن الخ ) اى فى حالة النصب نحو ضربت امرأة راكبة فطر التقديم رفعوا جراكذا فى الباب ( قوله ظر فالنسبة ) اى ظرف مكان اى فى غالب المواد وظرف زمان فى غالب الاوقات ( قوله الذود المنع ) بالذال المجبة والمهملة بعد الواو الساكنة والفعل منه من حدنصر ( قوله فى الصراخ الخ ) فعلى هذا اللغض معنيان والثانى اليق باليت لكن الشارح رحمه الله اقتصر على المعنى الاول اشارة الى ان المعنى الثانى مجاز من باب استعمال المطلق فى المقيد لرجحان المجاز من الاشتراك ( قوله مصدر وحد الخ ) مذهب سيويه والتحليل انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانه قال ايجادا وايجادا موضوع موضع وحد افاذا وقع مع الفعل المتعدي فهو حال من الفاعل اى ضربته فى حال ايجادى له بالضرب واجاز المبرد ان يكون حالا من المفعول فيكون التقدير وحد او اباه الزجاج وقال بعضهم مذهب سيويه اولى لان وضع المصادر موضع اسم الفاعل اكثر من وضعها موضع اسم المفعول وذهب ابن طحمة الى انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا امررت به وحدى وذهب جماعة الى انه مصدر موضوع موضع الحال ففهم من قال انه مصدر لم يلفظه بفعل كالاخوة ومنهم من قال انه مصدر محذوف الزوائد قال ابو الفتح هو من اوحده ايجادا ولكن جى به على حذف الزوائد وحكى الاصمعي عن العرب وحديثه فى القاموس وحدكم وكرم يحذف فيها وحاددة ووجوده ووجودا ووحدا ووحدة بغير منفردا وعلى هذا ينبغي ان يكون مصدر اكذا فى شرح التسهيل والشارح رحمه الله اختار الاخير لعدم التكلف ( قوله الا فى مواضع معدودة ) فانه جاء فيها مجرورا وهى قريب وحده ونسيج وحده وجميش وحده وغير وحده ورجيل وحده والقريب كأمير فحل الابل مقترع للفحلة اى مختار فاعيل بمعنى مفعول وكذلك النسيج وهو فى الاصل ثوب لا ينسج على منوال غيره استعير للشخص الذى لا نظير له والجميش تصغير الجش وهو ولد الحمار والعير تصغير العير والرجيل تصغير رجل والكلمات الثلاث ذم يقال فى المعجب برأيه المقيدة ( قوله ان اصله البناء ) اى اصل وحد وحدة ( قوله هنا يضم الجيم ) اى من حيث الرواية ويجوز ان يكون بمعنى الاجتهاد اى مجتهدا وبمعنى الطاقة اى مطيقا ( قوله ظاهرا ) اى صورة وفى حقيقة نكرة ( قوله كان تعريفها كذلك ) اى لم يحى غيره ( قوله اى كثير استرا ) فان الجيم هو الكثير قال الله تعالى ويحبون المال حبا نجوا والغفر الست ( قوله اولا فالاولا ) اى مترتين ( قوله فان هذه الاسماء الثمانية ) ولم يذكروا سيويه جواز ثنيتها وقد قاسه بعضهم على ثلثتهم ( قوله منصوبة فى الخجاز ) ولا يؤكدون بهذه الاعداد بل بكل واحواتها ( قوله اى مجتمعين فى الجمى ) اشارة الى انه لا فرق بين الوجهين قال ابن مالك فى شرح التسهيل النصب عن الخجاز بين على تقدير جميعها ورفع التيميمون على تقدير جميعهم لا فرق بين المعنيين الا من جهة

الصناعة وقيل اذا نصبت على الحال فيكون المعنى مررت بهم في حال انهم ثلاثة فلا يكون معهم غيرهم واذ جعل توكيذا فمعنى مررت بالثلاثة كلهم فلا يمنع معهم غيرهم ( قوله وتوكيد الخ ) عطف على منصوبة يعنى ان تيمما يجعلونها تابعة لما قبلها في الاعراب على سبيل التوكيد ثم اختلف في نصبه على الحال فذهب سيويوه في هذا مكذبه في وحده في انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنك قلت مثلثة وذهب يونس الى انه في اصل صفة فيكون حالا بنفسه وردبانه لا تكون صفة الانكارة وذهب المبرد الى انه مقدر من لفظ الثلاث فعل فتقول مررت بهم فقلتهم كذا في شرح التسهيل ومنه ظهر ان ما ذكره الرضى من انها في تأويل النكرة مذهب سيويوه وليس اتفاقا ( قوله اول صفات ) اى لصفات مقدرة هي احوال واليه ذهب بعضهم رعاية لكون الاصل في الحال الافراد ( قوله غير واجب في المثال الاول ) اى ارسلها العراك لعدم كون المصدر مضافا الى ضمير الفاعل المفعول ( قوله في المثال الثانى ) اى مررت به وحده لكون المصدر مضافا مع عدم كونه للنوع وهذه القاعدة التى ذكرها الشيخ الرضى ( قوله لوجب الواو ) حين وقوعها حالا من النكرة فرقا بين الصفة والحال لا التقديم رعاية لاصل الواو اعنى العطف ( قوله نحو جاءنى رجل وزيد راكبين ) فيه اشارة الى ان معنى كونها مشتركة ان تكون حالا من كل منهما حيث ذكر الحال بصيغة التثنية فاقيل الحال المشترك صاحبها مجموع المعرفة والنكرة والمجموع ليس بمعرفة ولا نكرة فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشترك فلا حاجة الى زيادة قوله ولم تكن الحال مشتركة وهم محض ثم ان القيدتين الذين ذكرهما الشارح رحمه الله ليسا بزيادة بل الاول مستفاد من قوله نكرة باعتبار ان المطلق ينصرف الى الكامل والثانى مستفاد من ان الاطلاق قد يكون قرينة التقييد بقيد فقط فالمراد نكرة فقط ( قوله الحال حكم آخر ) كما يشعر به قول الشارح رحمه الله لانها في المعنى مبتدأ وخبر ( قوله فلا يجدى الخ ) لان الحكمين لا يجتمعان في قصد المتكلم وفيه ان ذلك فيما يكون الحكمان ملحوظين بالذات فلذا قال اللهم وما قيل انه تخصيص بالخبر المتقدم الذى ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح المبتدأ فدفع لانه ليس بمبتدأ حقيقة بل بالتأويل نظر الى المعنى فهو شبه المبتدأ ويكفى تخصيصه بتقديم شبه الظرف ولا يلزم كون ظرف الزمان خبرا عن الجثة لعدم كونه ظرفا حقيقيا وعدم كونه خبرا حقيقة ( قوله لتحقيق الالتباس ) نحو رأيت رجلا عالما راكبا والجواب ان الالتباس كالاتباس لان النكرة الخصوصية انما تقع اذا الحال لكونها في حكم المعرفة في انفاء الشبوح والابهام فكأنه حال من المعرفة فلا التباس ثم ان تخصيص نكته معنوية وعدم الالتباس لفظية وكل منهما مستقل في اثبات وجوب التقديم ولذا اورد الشارح اللام في كل منهما ( قوله اعلم ان الدال ) اى اللفظ الدال على حدثين كبابى فاعل وتفاعل وافعل التفضيل واداة التثنية وغير ذلك والمقصود

منه تعين ما عدا مثل زيد قائماً كعمر وقاعداً ببيان مثله ( قول على خصوصية حدث ) يشتركان فيه ( قوله كالمكان ) نحو زيد عندى احسن منه عندك والزمان نحو زيد يوم الجمعة احسن منه يوم السبت ( قوله والمتعلق ) اى المفعول به بلا واسطة وواسطة نحو زيد لعمر واضرب من بكر خالد والحال نحو زيد قائماً احسن منه قاعداً ( قوله وهما لم يميز الخ ) لعد الدال عليهما لفظاً والجملة معترضة او حالية ( قوله حتى يلى ) اى يتصل كل واحد من الحدثين ما يتعلق به من المكان والزمان والمفعول والحال ( قوله التزموا ان يلى ذلك المتعلق ) اى متعلق كل واحد من الحدثين بصاحب ذلك الحدث الذى يكون ذلك المتعلق متعلقاً به وقوله المصرح به صفة صاحب ذلك واحترز به عن الضمير المستكن فى افعال التفضيل وفى اداة التشبيه فانه وان كان صاحب ذلك الحدث لكنه لما لم يظهر كان كالعدم قال الرضى ومع ذلك فلا يرى بأساً بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائماً منه قاعداً ( قوله لدفع الالتباس ) بين الحالىين فانه اذا قيل زيد كعمر وقائماً قاعداً لا يتعين كون احدهما حالاً من زيد والآخر من عمرو ( قوله حالاً من العامل المعنوى ) فيفيد ان العامل المعنوى ملتبس بمخالفة الظرف العامل فى امتناع التقديم وامان وجه المخالفة ماذا فلا دلالة للكلام عليه ففيه اجال بينه الشارح رحمه الله بان امتناع التقديم فى الاول اتفاق وفى الثانى خلافى فاندفع ما قيل ان كون مدار المخالفة بين العامل المعنوى والظرف كون احدهما متفقاً عليه والاخر مختلفاً فيه مما لا تنقيد العبارة والعجب ان هذا الاعتراض واراد على الوجه الذى اختاره حيث قال فالوجه انه لا يتقدم الحال على العامل المعنوى اصلاً بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه فى الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال فيكون البناء على مذهب الاخفش فانه قد اعتبر فى المخالفة امرين لا تنقيد هما العبارة اصلاً وانما يخص بيان المخالفة بالظرف مع ان الفعل والمشتق ايضا مخالفاً للعامل المعنوى فان الحال يتقدم عليها لاشتراك الظرف والعامل المعنوى فى الضعف وعدم الدلالة على الحدث وضعاً ( قوله كما انه الخ ) فيفيد ان الظرف يتقدم على العامل المعنوى فى الجملة وهو ما اذا كان لغواً كما صرح به العباب فى بحث الحال وقد نص فى المطول فى بحث التشبيه ان الجار والمجرور فى قول الشاعر \* اسد على وفى الحروب نعامه \* متعلق باسد ونعامه لتضمنهما معنى شجاع وجبان وفى المعنى ومن ذلك اى من مثال التعلق بما اول بمشبه الفعل وقوله

وان لسانى شهدة يشتمى بها \* ولكن على من صبه الله علقم

اى عليه فعلى المحذوفة متعلقة بصب والمذكورة متعلقة بعلقم لتأوله بصعب او شاق او شديد فاندفع ما قيل ان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوى الذى لم يكن ظرفاً او شبهه من الجار والمجرور نص عليه فى الرضى فاذا لم يدخلى العامل المعنوى فلا يصح قول الشارح رحمه الله هذا اذا لم يكن الظرف داخلاً فى العامل المعنوى ( قوله يعنى اذا كان العامل المعنوى الخ ) سواء كان

بعد المبدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك اوقبله نحو قوله تعالى كل يوم هو في شأن هذا وقد عرفت ان تقديم الظرف اللغو على العامل المعنوى وان لم يكن ظرفا جازما فلا حاجة الى التقييد بقوله يعنى وقد تبع الشيخ الرضى في ذلك ولعله حمل قوله بخلاف الظرف على الظرف المستقر لان الحال اشبه به فان الظرف او الجار والمجرور اذا وقع حالا لا يكون الا ظرفا مستقرا حينئذ لا بد من التقييد المذكور ويؤيد الجمل المذكور ان الامثلة التى اوردها لتقديم الظرف على العامل المعنوى كلها من المستقر (قوله قال الشيخ الرضى) يعنى ان عدم جواز تقديم الحال على العامل المعنوى مذهب الجمهور (قوله وقد صرح ابن برهان) واستشهد لذلك بقوله تعالى هنالك الولاية لله فان هنالك ظرف وضع موضع الحال والولاية مبتدأ والخبر لله وهو العامل فى هنالك (قوله فلا يجوزون الخ) اى فى الجملة وهو فيما اذا كان ذو الحال مظهرا قالوا لانه حينئذ يلزم الاضمار قبل الذكور لان فى الحال ضمير يعود الى ذى الحال المتأخر بخلاف ما اذا كان مضمرا فان الضمير ينشتركان فى عودهما على مفسريهما (قوله اذا كان صاحبها الخ) سواء كان مظهرا او مضمرا لان النسبة فى الحال التأخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكور (قوله وهى (ما اذا كان الخ) نحو جاء راكباً زيد فانه لشدة طلب الفعل الفاعل كانه ولى الفعل والحال ولى الفاعل فلا يكون اضمارا قبل الذكور (قوله استثنى الخ) استثناء الصورة الاولى وبجهاها على قلة مذكوران فى الرضى واما استثناء الصورة الثانية فغير مذكور فيه بل فى شرح التسهيل انه اذا كان صاحب الحال مجرورا بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه اجما او كذا فى التحقيق نعم قال ابن مالك بانه ان كانت الاضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف لكونها فى نية الانفصال نحو هذا شراب السويق ملتوتا الآن او غدا (قوله لا يرد) اى تقديم التابع على مالم يتقدم عليه المتبوع (قوله لان الفاعل الخ) دليل النفي (قوله محله قبل الفعل) لكونه ذاتا يطلب لاجله المسند (قوله وان امتنع) اى تقديمه على الفعل بعراض التباس بالمبتدأ عند التقديم تقديم للتابع على مالم يتقدم عليه المتبوع فى ذلك المثال (قوله قيل وجه الخ) يعنى ان امتناع التقديم فى الصورة المذكورة سماعى لا قياسى (قوله الحصر اضافى) اى لا امر بما يضرهم فلا ينافى كونه امرا بما ينفعهم (قوله كما اذا جعلته حالا من الناس) فان الحصر حينئذ اضافى ايضا اى لا لبعض الناس كما زعمت اليهود انه مبعوث الى العرب خاصة (قوله والتقدير الخ) دفع لما يتوهم انه لا تقدير من الرسول وقت الارسال كما لا كف منه بانه لا يلزم تقدير الحال من صاحب الحال فيجوز ان يكون من المتكلم (قوله لازمة الحالية) فوقوعها صفة للمصدر او مصدر اخلاف الاستعمال الفصح وقد يقع كافة فى كلام من يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطؤا فيه كذا فى الرضى (قوله غير مضافة) خبر بعد خبر وليس بحال من ضمير لازمة (قوله ولا يخفى ان المتبادر منه) اى من لفظ كافة هذا المعنى اى معنى قاطبة اى جميعا فوقوعها لا بمعنى مانعة خلاف المتبادر (قوله قياسا



وسمعا) قوله تعالى فانقروا اثبات وانقروا اجيعا و قول العرب جاء الخيل بداد فبداد علم جنس  
وضع مكان متبددة ثم القياسى انواع تسعة قال فى التسهيل ويغنى عن اشتقاقه وضعه او تقدير  
مضاف او دلالة على مفاعلة او سغرا وترتيب او اضالمة او تفریع او تنويع او طور وواقع فيه  
تفصيل انتهى فقل الشيخ بقوله تعالى فتمثل لها بشراسوايا و وقوع المصطرعان عدلى عير اى مثل  
عدلى و كلمته فامالى فى اى مشافهة و بعث الشاءشة و درهماى مسعرا و ادخلوا رجلا رجلا  
اى مرتين و هذا خاتمك حديد او هذا حديدك خاتما و هذا ثمرك سهرى او هذا بئر الطيب منه  
رطبوا الشيخ الرضى ذكر منها خمسة و المحشى منها ثلاثة و لم يظهروا وجه الاقتصار عليها (قوله  
بصفة) اى بصفة مشبهة (قوله هى الحال فى الحقيقة) اى المقصود التقييدها بالاموصوفها  
فاقيل القول بالحال الموطئة انما يحسن اذا شرط الاشتقاق و اما اذا لم يشترط فيبغى ان يقال فى  
جائز در جلابها انهما حالان مترادفان ليس بشئ (قوله جاء زيد اسدا و شجاعا اى مثل اسدا  
و شجاعا) اى فيما يقصد به التشبيه و جهان احدهما ان يقدر مضاف قبله و ثانيهما يا اول  
المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم وذلك لانهم يجعلون المشتبه فى معنى من المعانى  
كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار (قوله القسبط) اى  
بيان القسط لشيء و هو الحظ و النصيب (قوله و تنصب ذلك القسط الخ) لا يخفى ان الجزأ  
فى قولك بعث الشاءشة بدرهم الشاء كما سيحى فالمنصوب على الحالية هو نفس الجزء و الا ترى  
بعده القسطو كذا فى قولك بعث البرق فزين بدرهم نعم يصح ذلك فى الامثلة التى ذكرها الشارح  
الرضى بعد هذين المثالين من اخذت زكاة ماله درهما عن كل اربعين و قامرته درهما فى درهم اى  
جعلت فى مقابلة درهم منه درهما منى و وضعت عند كم الدنانير دينار الذى كل واحد ثمان  
بنانه يقتضى ان تحمل النكرة فى الاثبات على الاسغراق و استشهد عليه بقولهم ثمرة خير من  
جرادة و بقوله تعالى علمت نفس ما قدمت و مع ذلك لا يدخل فى ضابطة نحو يد ايدى ايد  
بذى يد المقد بالقد فالوجه ان يجعل نحو بعث الشاءشة بدرهم من ضابطة التسعير اى مسعرا  
شاة بدرهم و الامثلة الباقية داخلة فى ضابطة الفاعلية على ما فى التسهيل و شرح الالفية  
للشيخ السيوطى كما هو المنساق الى الفهم (قوله اما مع و او العطف) فى الباب ما حاصله ان  
الاصل فى هذه الاحوال الجمل فالاصل فوه الى فى و يده يدي و شاة بدرهم اى كل شاة او شاة  
منها بدرهم لان الهيئة فهمت منها و لذا جوز الخليل الرفع فى تلك الاسماء لانهم وضعوها  
مواضع لوازمها المفردة اى مشافها و مصفقا و مسعرا و مقابلا لتبادر الفهم الى تلك اللوازم  
لكثرة الاستعمال من غير نظر الى تفصيل اجزاء تلك الجمل فاعربوا القابل منها اعراب الحال  
و هو الجزاء الاول من الجزئين فيما ليس فيه حرف العطف و كلاهما فيما ابدل فيه الواو العاطفة  
من اداة المصاحبة و هى الباء بمعنى مع لانه اذا ابدلت الباء واو او جب ان يعرب ما بعدها

بأعراب ما قبلها نحو قواهم كل رجل وضيعته وأمر أو نفسه (قوله أو بحرف الجر) أو بغيره كما مر من وضعت عند كم الدنانير دينار الذي كل واحد (قوله الاظهر الخ) لان البسر مابق فيه مرتبة معينة من مراتب المجموعة وكل مرتبة نوع لا مابق فيه جوضة مطلقة لكن محل الشارح رحمه الله التكثير في جوضة على التنوع أو على القلة ولذا قال المحمدي رحمه الله الاظهر فان قيل ما في القاموس من ان البسر الترقيل ان يربط وتفسيره في الصراخ غوره خرما يشعر بأنه يستعمل لما فيه جوضة مطلقة قلت بعد التسليم هذا المعنى غير مراد في القول المذكور (قوله ولين) ليخرج التمر والظاهر ما فيه رطوبة لان اللين يستعمل في مقابلة الصلابة (قوله هذا اذا كان الخ) أي هذا التأويل اذا كان لفظه هذا في القول المذكور إشارة الى النخل لان البسر بصيغة اسم الفاعل النخل لا ثمرته (قوله كما يدل عليه اشتقاقه) أي في قوله ابسر النخل اذا صار ما عليه بسر أو اما قيل ان مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض انما هو لتصوير المراد به فلا حاجة الى اعتبار الإشارة الى النخل فليس بشيء لانه لا خلاف في وجوب دلالة الحال على الصفة انما الخلاف في وجوب اشتقاقه فلم يوجد مشتق من لفظه في الاستعمال ثبت ما هو غرض المصنف رحمه الله من وقوع الجامد حالاً لا تضمنه معنى الصفة من غير تأويل بالمشتق لعدمه في مخاويراتهم في التاج التضيح بالفتح والضم يختبه شدن من حد سمع والادراك رسيدن ميوه (قوله قال الشارح الرضى الخ) لا يخفى ان كل جملة وقعت حالاً اقيمت مقام المفرد مع انه لا يعرب شيء من جزئها والمقصود انه لما نصحى منها معنى الجملة واريد معنى المفرد اعرب الجزء الاول منها ليشعر بانها في معنى المفرد وقدم تفصيله بما لا مزيد عليه (قوله وفاء الى في) ووجهه انه لم يحذف المضاف اليه لفيك للتاليق المعرب على حرف واحد وقد جاء فابقم بحذف المضاف اليه وابدال الواو ميماً للتاليق المعرب على حرف واحد (قوله فلو بعت الشاة بدرهم) أي كل شاة منها ودرهم مقرونان والجملة حينئذ استثنائية فلا تحتاج الى الواو (قوله ولا يقصد من الانشاء وقوع مضمونه) أي معناه المصدرى الذي يدل عليه بجوهره لان الانشائية اماطلية او ايقاعية بالاستقراء والمقصود من الاولى مجرد الطلب سواء وقع مضمونها او لا ومن الثانية الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع وهذا التعليل جار عند من يجوز وقوع الانشاء خبراً من غير تأويل وعند من لم يجوز به بخلاف تعليل الشارح رحمه الله فانه يختص بمن لم يجوز وقوعه خبراً وفي تقييد المصنف رحمه الله ههنا بالخبرية وعدم تقييده في الخبر إشارة الى ان عدم وقوع الانشاء لا متفق عليه بخلاف وقوعه خبراً (قوله فضلة) يتم الكلام بدونها (قوله احتيج الى زيادة ربط) فصدر الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال (قوله ولهذا) أي لكونها فضلة (قوله

لا يكون الواو الخ لان بالخبر يتم الكلام والصفة تتبعها الموصوف لفظا وكون المعنى فيها كما  
من تمامه وكذا الصلة لانها يتمها جزؤ الكلام فاكنت في الثلاثة بالضمير (قوله ما حسبك) الحسب  
بالتحريك الشرف (قوله الجملة المصدرة بليس) وان كانت فعلية (قوله لانها) اى ليس على  
الاصح احتراز اعما قيل انه لنفى الحال (قوله كحرف نفى داخل على الاسمية) فكأنها باقية على  
اسميتها ولذا كان حكمها حكم الاسمية (قوله قد سمع بالواو) في قولهم قت واصك وجهه (قوله  
مبتدا محذوف) اى انا اصك وجهه فتكون اسمية تقدير (قوله ويشترط الخ) لبشاعة اجتماع  
الحال والاستقبال وان كان الحال الذى نحن فيه غير مناقض للاستقبال (قوله لا بد فيه من الواو)  
لكونه ماضيا معنى فكما ان الماضى المثبت احتاج الى قد المقربة له بالحال كذلك المضارع المنفى  
يحتاج الى الواو التى هى علامة الحالية لما لم يصلح معه قد لانه لتحقيق الحصول ولم لنفى (قوله  
لم يدخله الواو) لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه كلمة ما التى هى لنفى الحال  
فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير (قوله لزومه الضمير) كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه  
النحاة (قوله والاغلب الخ) اى الاكثر في استعمال تجرده عن الواو كالثبت لان معنى جائز يد  
لا يركب جاني غير راكب فهو واقع موقع المفرد لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا اكثر من  
مصاحبة المجرد منها (قوله ذكره السيد الشريف) في حواشى الطول (قوله وللقوم ههنا كلام  
بعيد عن التحقيق) وهوانه لا بد من قد ظاهرة او مقدرة في الماضى المثبت اذا كان حالا مع ان حالتيه  
بالنظر الى عاملة ولفظة قد تقرب الماضى من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استنبعوا  
لفظ الماضى والحالية لتنافي الماضى والحال في الجملة فاتوا بقدر لظاهر الحالية كما ان التجريد من حرف  
الاستقبال لذلك (قوله منها) اشار الى ان وجوب الحذف القياسى مواضع اخرى منها ما وقع  
الجلال نابا عن غيره نحو ضربى زيدا قائما ومنها اسماء جامدة متضمنة توينجا على ما ينبغي من القلب  
في حال نحو اتميمامة قيسيا بالهمزة وبدونها اى تحول تميميا هذا عند السيرافى والزمخشري وعند  
سيبويه ان انتصابه على المصدرية اذ ليس المعنى انك تحول حال كوكك تميميا تحول هذا التحول  
ومناصفات تضمنت توينجا على ما ينبغي من الحال نحو قائما وقد قيد الناس مع الهمزة وبدونها  
تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافى حال مؤكدة وعند سيبويه الصفة قائمة مقام المصدر اى اتقوم  
قياموا لكون القسم الاول مذكور فى بحث حذف الخبر والقسمين الباقيين اختلفت في جاليتها ترك  
المحشى رجه الله التصريح بها (قوله فقول فى الثمن بعته بدرهم فصاعدا) ويقال هذا فى ذى  
اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر (قوله لتقرير مضمون الخبر) من فخر نحو انا حاتم جوادا  
او تعظيم نحو انت الرجل كاملا او تصاغر نحو انا عبد الله آكلا كيا كل العبيد او تصغير نحو هو  
المسكين مر حوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاك الدماء وغير ذلك نحو زيد ابوك عطوف او هذه ناقة  
الله لكم آية وهو زيد معروف او هو الحق مبين او هو الحق مصداق فقولك آكلوا من حوما ومصداقا

للاستدلال على مضمون الخبر وقوله جواد او كاملا وسفك الماء آية ومعروف ومينا لتقرير  
مضمون الجملة وقولك عطوفا يحتمل كليهما وانما سمى الكل مؤكدة لان في الاستدلال ايضا  
نوع تأكيد للمدلول ( قوله وذلك المعنى الخ ) فيه بحث لان التولد من نسبة ابوك الى زيد  
ثبوت العطف لا لاثبوت ابوك فيكون المعنى زيد يعطف عليك عطوفا فيصير عطوفا مصدرا  
لاحالا ( قوله لهما ) للمنشعب والمجرد ( قوله في صورتين ) اي المنشعب والمجرد ( قوله  
من حيث انه اب ) وبهذا الدفع اعترض الرضى من انه لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته  
في حال كونه عطوفا لان ذلك انما هو على تقدير ان يكون متعلقا بالتعين والعرفان ذات الاب  
واما اذا كان ذلك متعلقا باعتبار وصف الابوة اما باعتبار الحثية او بتقدير المضاف اي ابوية  
بمعونة المقام فالمعنى صحيح بلارية ولم يظهر لي وجه تسليم الحشى رحمه الله الاعتراض وعدم  
التعرض لدفعه مع كونه في غاية الوضوح ( قوله وانما قدرت الخ ) وكذا تقدير بعض الاحوال  
في قوله ويجب في المؤكدة ( قوله يا اول امثاله الخ ) او يسمى ما يؤكده مضمون الفعلية دائمة  
ويقسم الحال الى منتقلة ودائمة ومؤكدة ( قوله وكثيرا ما تجئ صيغة الصفة الخ ) كقمت  
قاما والله اكبر كبيرا ( قوله الاظهر الخ ) انما كان اظهر لعدم احتياجه الى التصرفات التي  
يحتاج اليها تعريف المصنف رحمه الله فقوله جنس اي اسم جنس وهو ما يدل على معنى كل  
جنس شامل لجميع اسماء الاجناس فهو نفسه وغير رأية غير داخل في التعريف لعدم  
كونه اسم جنس ولو قيل انه في حكم النكرة لان المراد نفسا ورأيا كان داخل في التعريف  
كاهور اي الكوفيين وقوله ذكر لتعيين مبهم يخرج جميع النكرات المستعملة ابتداء من غير سبق  
مبهم وكذا اسماء العدد والصفحات اذا اريد بها الاوزان وقوله صالح لاجناس مختلفة يخرج  
النعث والبدل وعطف البيان فان كل واحد منها وان حصل منه تعيين المبهم لكن ذلك المبهم  
ليس صالحا للاجتاس المختلفة وبقى فيه نعت اسماء الاشارة نحو هذا الرجل والمشارك نحو  
رايت عينا جارية فاخرجه بقوله متقاض فان ذكر النعت فيها يعين المراد منها للقاضي تلك  
الاسماء التعيين بالذكر لان الابهام فيها نشأ من الاستعمال ( قوله والاصل فيه التذكير الخ )  
لان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلوعرف وقع التعريف ضائعا  
( قوله تعريفه باللام ) نحو زيد الحسن الوجه بنصب الوجه ( قوله مضمن فيه معنى شكا )  
اي المشاكاة بطنه ( قوله بمعنى سقه في نفسه ) فهو منصوب بترع الخافض وفي تفسير القاضي  
ان سقه بالكسر متعدو بالضم لازم ولا حاجة الى التكلف المذكور ( قوله لان الاصل الخ )  
في الصحاح سقه نفسه واخواته كان الاصل فيها سقهت نفسه ورشدا مره فلما حول الفعل الى  
الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه لانه صار في معنى سقه نفسه بالتشديد هذا قول  
البصريين والكتابي ويجوز عندهم تقديم هذا المنصوب كما يجوز غلامه ضرب زيد وقال

الفرء لما حول الفعل من النفس الى صاحبها خرج مابعد مفسر البديل على ان السفة نفسه فيه وكان حكمه ان يكون سفة زيد نفسا لان المفسر لا يكون الانكسرة ولكنه ترك على اضافته ونصب نصب النكرة تشبيها له بها ولا يجوز عنده تقديمه لان المفسر لا يتقدم (قوله لعل الوضع الخ) بان يراد بها تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه او بالقرينة سواء كان اللفظ ملحوظا بخصوصه او بوجه كلي وعندى لاحاجة الى هذه العناية لان الوضع اعم من ان يكون اصليا او طارئا بحسب الاستعمال فان تلك الاسماء صارت حقيقة في المعدود والمكيل والموزون لكثرة استعمالها فيها (قوله لا يدل الخ) لانه في اللغة هولبات ورب عارض ثابت لازم كالأبهام في المشترك مع عدم القرينة ولا يدل على كونه وضعيا فلا تجوز ارادته منه (قوله ويمكن ان يدفع الخ) الاستقرار في اللغة آرام كرفتن ويستعمل في الحصول والثبوت طلقا واما استعماله في الحصول الذي لا يكون طارئا فكلا ولو سلم فيكون من باب استعمال المشترك في احدى معنييه من غير قرينة وهذا لا يجوز ولو سلم فلا دلالة على كونه بالوضع (قوله على خصوص حصاة منه) كالتياب والغبيد (قوله مجاز) لان استعمال المطلق في المقيّد من حيث خصوصه مجاز ثم هذا المجاز متفرع على المجاز الذي صارت اسما العدد بحسب الاستعمال حقيقة فيه اعني المعدود (قوله على ارادة مبهم) وليس هذا معنى مجازي بالكونه مما يصدق عليه انه مشار اليه وللإشارة الى ذلك ايده بقوله كما في ربه رجلا (قوله فيه مساهلة الخ) لا مساهلة اذا اريد بقوله ان الواضع وضع الرطل مثلا بالوضع الطاريء لنصف من من المعدودة (قوله هو الصنجة) في الصراخ صنجة الميزان سنك ترازو او معرب ولا تقل بالسين (قوله ويشير اليه) حيث يفسر المقدار بما يقدر به الشيء لكن هذا تفسير لعنايه الاصل (قوله هذا بالحقيقة الخ) اي هذا الأبهام يتصف به الوزن بذاته ويتصف به الموزون بواسطته كما ان الأبهام من حيث الجنس يتصف به الموزون بذاته والوزن بواسطته (قوله كان المعنى كفي رجوليته او شهادته) لا يخفى ان مقصود الشارح الرضى كما يظهر للنّاظر في كلامه الفرق فيما جعل التمييز نفس ما انتصب عنه نحو كفي زيد شهيدا وفيما جعل متعلقه نحو كفي زيد شهادة بان الذات المقدرة في الاولى اذا اظهرته صار ما انتصب عنه بدلا منه وفي الثانية صار مضافا اليه وهذا لا ينافي كون المعنى متحدا في صورتين (قوله تفيد ان مابعد مصدر الخ) يعني ان كلمة عن التعليل كما في قوله تعالى وما فعلته عن امرى وقوله تعالى فازلهم الشيطان عنها وانما قال تفيد ليشمل احتمال كونه معنى حقيقة او كونه معنى مجازيا والاول اولى لبقاء عن على حرفيها مع تضمينها معنى لطيفا بخلافه اذا كانت بمعنى بعد (قوله عندي مثل زيد رجلا الخ) اصل الامثلة رجل مثل زيد وانسان غير لئور رجل سوا لئور رجل بطولك واراض بعرضها (قوله لا يضاف الى اسمين الخ) فلا يقال غلام زيد عمرو بل وعمرو (قوله فيه المبالغة والتفخيم) كما وضع التعجب (قوله اذا كان الخ) متعلق بالامثلة الثلاثة يعني ان كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه فالتعيين

عن المفرد وان عرف المقصود منه بزجوعه الى سابق معين فليس التمييز عن الضمير اذ لا بهام فيه بل عن النسبة وعبارة الرضى مشعرة بان يكون الظرف قيد المثلثين الاخيرين حيث قال لا ريب في ان التمييز في نعم رجلا عن المفرد وهو الضمير ولعل هذا باعتبار ما هو الشائع فيه وهو تأخير المخصوص بالمدح واما على تقدير تقديمه نحو زيد نعم رجلا فالتمييز عن النسبة (قوله هو نفس الضمير الخ) ولا تظن ان الناصب في نعم رجلا ويثس رجلا هو الفعل (قوله بقرينة الاحالة) اى احالة بيان تمييز العدد بقوله وسيأتى اى ما سيحى في مباحث العدد (قوله اذالم يقصد به الانواع) بل الاحاد (قوله كأن جوابه مبنى الخ) لا يخفى ان تعريف الجنس على ما ذكره الشارح رحمه الله لا يقتضى تجرده عن التاء بل وقوعه حال تجرده عن التاء على القليل والكثير فحوترة وجلسة يكون جنسا (قوله هذا الاحتمال الخ) لان قوله ثم ان كان بنون معطوف على قوله فيفرد ان كان جنسا عطف الشرطة على الشرطة والضمير فيه راجع الى التمييز نعم او عطف على قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا كان الضمير راجعا الى المقدار وهو المناسب من حيث المعنى واذ اسوى الشارح رحمه الله بين الاحتمالين (قوله بل الظاهر انه علم) على ما في تفسير القاضى ورمضان مصدر من رمض اذا حترق فاضيف اليه الشهر وجعل علما ومنع من الصرف العلمية والالف والنون كما منع ابن داية علما للغراب العلمية والتأنيث وقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان فعلى حذف المضاف للآمن من الالتباس (قوله بالنفريع) اى يجعله فرعا وفي بعض النسخ بالتوزيع وهو تصحيف (قوله يليه اصله) صفة بعد صفة لفرع وقوله ويكون عطف عليه (قوله وهو ينتصب الخ) والاكثر الاضافة للخفة وعدم اعترافه في الابهام (قوله لنوع ابهام في النسبة) اى الابهام التبعي كما بدل عليه قوله بحسب احتمالات الظرف (قوله ورفع ابهامها) عطف على قوله ذلك الابهام (قوله صح) جواب لما (قوله جعله الخ) يعنى ان الشارح رحمه الله تبع الشيخ الرضى في ادخاله في الشبه رابطة لما هو الحق وان كان المصنف جعله مقابلا للشبه (قوله ما يدى) من حد نصير الضرع يستان كذا شئت كذا في المذهب (قوله وهو هنا كناية الخ) في الصحاح يقال في المدح لله ذره اى عمله (قوله في هذه العبارة شبهة مشهورة الخ) هذه الشبهة تلتقها الفخول بالقبول وتحملو الدفعها بوجوه حاصلها تنقيد المقدم بقيد وليس غلبة قرينة الا دفع النقض ومع ذلك بصير المعنى سخيفا لا يقبله الطبع المستقيم وعندى انه لا ورود له لان التمييز في كل صورة يصح اطلاقه على ما انتصب عنه وجهه عليه ويجوز ان يعتبر بينهما جهة الصدق والاتحاد فيكون التمييز بما انتصب عنه ويجوز ان يعتبر جهة التغاير من حيث المفهوم ولذا صح اضافة التمييز اليه فيكون تمييز المتعلقة فقولا طاب زيد نفسا يجوز ان يكون اصله طاب نفس هو زيد وان يكون طاب نفس زيد قال الشيخ الرضى وان كان التمييز لمتعلق ما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد

وابوزيد ودارزيد ونفس زيد وجعلنا النفس كالمعلق حتى صح اضافتها اليه واما ثني زيد رجلا فهو داخل في الصفة (قوله وكذا قيد الخ) يعني انه قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك القيد ايضا فهو قيد لانني اذ لم يقيد هابه كان النفي المستفاد من قوله والامتوجه الى المقيد والقيد ان لا يكون كذلك يصح جعله لما انتصب عنه بعد ان لم يكن نصافي المنتصب عنه فيجوز ان يكون النفي اما بانتفاء ذلك المجموع بان لا يصح جعله لما انتصب عنه واما بانتفاء عدم كونه نصافي المنتصب عنه فيه فيدخل فيه طاب زيد بنفسه انه ليس متعلقا لمعلقه وما قيل من انه ان لم يكن نصافي تقدير اعتبار هذا القيد يلزم اتحاد الشرط والجزاء لان عدم كونه نصافي المنتصب عنه ليس الاحتمال لمعلقة فيكون هذا التقدير بعينه تقدير بعض الشارحين ويحتاج في دفعه الى ما سيحكي ولا وجه للعدول عنه فوهم لانه ان اراد انهما متحدان في المفهوم فممنوع فان الاول عدمي والثاني وجودي وان اراد انهما تلازمان في التحقق فلا يصح اذ كل شرطية شأنها ذلك (قوله والقوة المدركة الخ) اي الجوهر الذي هو مبدأ العقل والجوهر الذي هو مبدأ الحس والحركة الارادية فان القوة تطلق على الجوهر والعرض (قوله ولا يخفى انه غير صالح الخ) فيه ان ارادانه غير صالح للمعلق اصلا فممنوع لانه صالح له بمعنى آخر وان ارادانه غير صالح له بهذا المعنى فسلم لكنه لا يصح لان قوله جاز ان يكون له ولتعلقه عند المحجب صلاحية لهما في نفسه مع قطع النظر عن ارادة معنى منه بخصوصه (قوله اللهم الخ) لا وجه لاراد الله فان الشارح رحمه الله وصاحب العباب صرحا بدخوله صفة (قوله كان للمعلق قطعاً) فهو داخل في قوله والافهول لمعلقة لعدم محته حينئذ للمنتصب عنه (قوله اذا الذات الخ) يعني انه منزال عن الفاعل فيكون الاصل طاب نفس زيد اي ذاته والذات من غير اعتبار صفة لها ليس لها الطيب وفيه انه يقال في التمدح ان ذاته طيب بادعاء ان الطيب لازم لذاته وليس لاجل صفة تغيره ولو سلم فالتقص باق بقولنا ما طاب زيد بنفسه ولعل هذا وجه التسليم الذي اشار اليه بقوله ولو سلم (قوله صحة الجمل عليه الخ) لا خفاً ان صحة الجمل على ذاته غير كاف في كونه تميزا بل لا بد من صحة الجمل عليه من حيث انه منتصب عنه وذلك يستدعي كونه من الاعنه كما عرفت معنى المنتصب عنه فلا بد من صحة نسبة الفعل اليه (قوله قبل جعله تميزاً) و اراده في التركيب اي يكون في نفسه صالحاً لان يطلق على المنتصب عنه فالمراد ذات المنتصب عنه لا بوصفه ولا يخفى انه تكلف (قوله ولا يخفى سماجة هذا الجواب) اذ يصير معنى الشرطية الثانية وان لم يكن صالحاً لمقابل كونه تميزاً فهو لا حدهما بعد كونه تميزاً ولا فائدة يعتد بها في هذه الشرطية (قوله جعل الشارح الرضى الخ) حيث قال فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كاباً او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقة ايضا كما في طاب زيد ابافاته يصح ان يكون زيداً وان يكون اباً زيد وكذا جاز ما صح ان يكون ل نفسه صفة ل نفسه صفة لمعلقة ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح

ان تريد بها بوة زيد بنفسه لا ولاده وان تريد ابوة ابيه له ثم اعترض بانه على اطلاقه غير صحيح لان ما يصح ان يكون صفة لما انتصب عنه لم يصح ان يكون صفة لتعلقه فالشارح رحمه الله فسر الجعل بحكمة الاطلاق عليه ليخرج نحو علما في طباب زيد علما ولا يرد نقضا على الشرطية الاولى فنقل المحشى رحمه الله ما اختاره الرضى وعدم بيان وجه عدم اختيار الشارح رحمه الله ما اختاره قصور فلا تكن من القاصرين ( قوله فيه مسامحة ) والمراد عن ذات مقدرة هي نفسه ( قوله وانما قلنا ذلك ) اى المغاير لزيد بالذات ( قوله مطلقا ) اى فيما جاز ان يكون لما انتصب وفيما يكون صفة لتعلقه هو الشئ المنسوب الى زيد فلا بد ان يعتبر فيما يكون لتعلقه المغاير لزيد لكن باعتبار التغاير بالذات بحث لما عرفت فيما قلنا عن الرضى ان طباب زيد نفسا اصله طباب نفس زيد يجعلها كالتعلق حتى صح اضافتها اليه ( قوله من حيث انه فاعل معنى ) اى للفعل المفهوم من نسبة الخبر اعنى صفة له الى الاسم اعنى الصفة كانه قيل ثبت للصفة كونها صفة له مع وصف المطابقة وفي اعتبار الحثية اشارة الى دفع ما يرد على الشارح رحمه الله من ان قوع المفعول معه من غير الفاعل وكذا بعد كان الناقصة تختلف فيه والجل على المختلف فيه مع صحة العطف مما لوجه له واما وجه اختياره حيث قدمه واورد العطف بلفظ الجواز مع ان الاصل في الواو العطف فرعاية جانب المعنى فان الكلام السابق في صحة كون التمييز لهما و لا حدهما والمطابقة متفرعة عليه تمت له فذكرها هنا بطريق التقييد انسب بما تقدم واما ما قيل انه مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت اى كانت الصفة ومطابقتها له لما انتصب عنه فوهم اما لفظا فلانه جل على المختلف فيه مع وجود الوجه المتفق عليه واما معنى فلان المقصود افادة ان الصفة صفة له مع وصف المطابقة لا افادة ان تلك الصفة مع وصف المطابقة ثابتة له ثم قول الشارح رحمه الله مع مطابقتها اياه او مطابقتها اياها اشارة الى ان المطابقة يجوز ان تكون مصدرا محذوف الفاعل او المفعول وعلى التقديرين مبنى للفاعل لاعلى انه التقدير الثانى مبنى للمفعول على ما وهم فانه ارتكاب تكلف من غير ضرورة ولذا لم يجعل في العطف الا مصدر المبني للفاعل ( قوله تمييز عن النسبة الخ ) خبر ان اى تمييز عن نسبة كائن الى شر المستفادة من قولهم ان شربت افهو تمييز عن الذات المقدرة التي كانت عن نسبة اسم الفاعل الى فاعلها تقديرا ( قوله ومثله كثير في كلامهم ) تتمه في كلام الرضى ( قوله في قسيمه الاول ) اى المفرد ( قوله وقيل مطلقا ) في الرضى وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طباب زيد دارا وعلما وليس بوجه ( قوله ولا يقال عندى عشرون من درهم ) ويفهم منه ان لا ترادف العدد وكذا في التسهيل ( قوله يتضمن ) في شرح التسهيل وما امتلا الكوز ماء فقيل هو مشبه بالمقول وقيل منقول من فاعل يصح اسناده للمطاوع فاصله ملاء الماء الكوز فاء فاعل ملاء الذى طاوله امتلا وما قيل انه فاعل لما ينوب منابه في تركيب يؤدى مضمون هذه



الجملة فهذا الاعتبار جعل كالفاعل في هذه الجملة فبعد غاية البعد اخلاصته جعله كالفاعل لكونه فاعلا في تركيب آخر ثم اعلم ان التعليل الذي ذكره الشارح رحمه الله انما هو عند من لم يقل بنقل التمييز عن المفعول والقاعدة المشهورة عند من قال فلا تدافع في شرح التسهيل واما المقول عن المفعول فذهب ابن عصفور واكثر المتأخرين الى انه جائز وانكره الشلوبين وتليذاه الابدى وابن الربيع وحل الشلوبين عيوننا على الحال وحله ابو الحسن على البدل او على اسقاط حرف الجر وان ما اورد الشارح الرضى على هذا التعليل من انه ليس بمرضى لانه ربما يخرج الشئ عن اصله كفعول ما لم يسم فاعله كان جائزا لتقديم بعد دفع ظاهر الاندفاع اذا ذكر بكتابة لعدم وقوع تقدير التمييز لعدم جوازه (قوله انما أتى بالجمع الخ) يعني ان التمييز اسم جنس لقصد جميع الانواع (قوله بقرينة دالة الخ) لانه شرط في المجاز ولو لا القرينة كان الكلام مجولا على الاسناد الحقيقي (قوله قال سيدي) جواب لاستدلالهم (قوله من مجيدى الشعراء) أجادأتى بالجيد ومنه شاعر مجيد كذا في القاموس لكن ينبغي ان يذكر اسمه ليظهر كونه من المجيدين (قوله وهو الصرف) اى الثنى بفتح التاء وسكون النون الصرف في تاج البهقي الثنى دوتا كرددن ووادشتن ووا كردايدن انتهى فالمناسبة على الاول ذكر المستثنى مرتين مرة في ضمن المستثنى ومنه مرة صريحا وعلى الثانى كونه منعا عن الدخول وعلى الثالث ما ذكره المحشى رحمه الله (قوله يطلب من نفسه) فالاستعمال للطلب كما هو الشائع (قوله صرفه) اى المنصوب عن الدخول فى الحكم اشارة الى ما هو المختار من ان الاستثناء منع عن الدخول فى الحكم لا عن اللفظ واختصاصه بالتصل لا بقدح في وجه المناسبة (قوله لتأكيدي معنى المنع) لان المنع فيه اقوى (قوله التعبير عن منع وقوع الخ) هذا على ان تكون الظلمات عبارة عن الكفر والجمع باعتبار تعدد انواعه واما اذا اريد بها المعاصى فالخراج على حقيقة (قوله وفى الحكم عليه ايضا) اى بانه منصوب لابانه متصل ومنفصل لانه لاحكم في التقسيم وان كان فى صورته (قوله ولو نوقش الخ) اشار بلو الى ان المناقشة مكبرة بفرض كافتراض المجال (قوله كايشير اليه) اى الى كل واحد من الوجهين في شرح قوله وهو منصوب (قوله فان احدهما يخرج الخ) وهذا ان المفهوم ذاتيان لهما المالكون فهما مأخوذان في التعريف والمأخوذ في تعريفات الامور الاعتبارية ذاتى لهما كما تقرز في محله فلا يرد منع كونهما ذاتيين على ما في الرضى (قوله بحسب المعنى) بحيث يفيد تصور معنى كل منهما متمازا عن الآخر وان كان يمكن تعريفهما باعتبار قدر مشترك بينهما داخل او خارج فانه تعريف بالاعم لا يفيد تصور ماهية كل منهما فاندفع النظر الذي اوردته المحشى رحمه الله (قوله هو المذكور بعد الاو اخواتها الخ) ان اريد باخواتها ما يدل على الاخراج وردنحو جاء في القوم لازيد فتعين ان يراد الالفاظ المشهورة وحينئذ يكون تعريفا بحسب اللفظ والكلام في التعريف بحسب المعنى كذا في شرح مختصر

الاصول (قوله الى تكلف عموم مجاز) الصواب عموم مشترك ولا تكلف في الشيء منها فانه طريقة مسلوكة في المحاورات ترتب عليه المسائل الفقهية كما بين في الاصول (قوله او اجراء الخ) في العدد والتقسيم بان يراد لفظ المستثنى (قوله الى المعنى المجازي) الشامل للتحقيق (قوله مجاز) وهو الحق ولذا لا يجوز الحمل على المنقطع الاعند تعذر المتصل حتى ارتكبوا الاضمار في نحو له على عشرة دراهم الا ثوبا فقالوا معناه الا قيمة ثوب ليصير متصلا (قوله ان اداة الاستثناء) يعني الا واخوانها مجاز لانها موضوع للاخراج قد استعملت في مخالفة الحكم السابق نفيًا واثباتًا (قوله يلزم التناقض الصريح) لاثبات المجيء لزيد في ضمن القوم ونفيه عنه صريحًا (قوله بوجوه ثلاثة) لاربع لها لان قولك له على عشرة الاثلاثان ان اريد به عشرة واسند اليه فالتناقض ظاهر وانفاؤه بان لا يراد العشرة او يراد ولا يسند اليه فان لم يراد العشرة فان اريد بها السبعة فهو قول غير الاكثر حيث قالوا المراد بالعشرة السبعة بقريته الاثلاثان ارادة الجزء باسم الكل كما في التخصيص بغيره وان لم يردها السبعة وهي مرادة في الحكم فتكون مرادة بالركب وهو قول القاضي ابي بكر ان عشرة الاثلاث موضوعة للسبعة بالوضع التركيبي كلفظ السبعة الا ان الاول مركب والثاني مفرد وان اريد العشرة ولم يسند اليه بل بعد الاخراج عنه فهو القول المختار (قوله هو المجموع الخ) اى ما يستفاد من المجموع اعنى النسبة مثلا (قوله وفيه ان الخ) اجب بان تلك الادوات اخرجت عن معنى الظرفية وصارت بمعنى الاتحكمة بالحكم الا وان كانت معربة باعتبار الظرفية ابقاء على حالها الاصلى (قوله فيكونان متأخرين عنها) فيه بحث اذ التأخرانما هو على تقدير ان لا يكون القيد مغيرا للنسبة واما اذا كان مغيرا لها على المعنى المتبادر فالنسبة موقوفة على ذكر القيد فتعتبر النسبة بعده ولهذا تكون القيود في الاثبات مفيدة للتعميم اذا كانت مغيرة من المعنى الخاص المتبادر الى معنى عام نص عليه السيد الشريف قدس سره في حاشية المطول في تعريف المجاز العقلي (قوله بان الاستثناء متأخر عن النسبة) اى الحكمية التى هي عبارة عن مجرد الربط بين الشئين متقدم على الحكم بمعنى الايقاع والانتزاع او الوقوع واللاوقوع على الاختلاف في ان الالفاظ موضوعة للصور العقلية او الامور الخارجية ولا تناقض لدخول المستثنى في النسبة الحكمية وخروجه عن الحكم فالادوات التى هي ظروف قيود للنسبة متأخرة عنها متقدمة على الحكم هذا ولا يخفى ما فيه اذ لا امتياز في النسبة والحكم انما التعدد والامتيان بينهما في الذهن فاعتبار القيد المذكور في اللفظ قيدا لاحدهما دون الآخر تكلف لادلالة اللفظ عليه (قوله متصلا بجاء) اى لا يتخلل بين تلفظهما زمان يعد في العرف انفسالا (قوله وليس معنى الخ) مبالغة لترويج الجواب والمقصد ان المراد بالاجزاء مخالفة في الحكم بعد التثريك في النسبة التى هي مورد ذلك الحكم فلا يردان في نحو مرت بالقوم فاكرمنى زيد ولم بكرمنى عمرو وتحقق المخالفة في الحكم بعد التثريك

في النسبة مع عدم الاخراج (قوله اي ذي عدد وكثرة) يعني ليس المراد التعدد في اللفظ (قوله بيان للواقع) وليس للاحتراز اذ لا اخراج بالالصفية ولا احتياج الى هذا القيد بعد قوله هو المخرج من متعدد (قوله وذلك امر اصطلاحي) اي اصطلمحوا على ان يكون المخرج تلك الادوات مستثنى لا ماسواها وان كان بمعناها (قوله لم يلزم ذلك) اي كون ما ذكر مستثنى لعدم كون معناه معنى الادوات للفرق بينهما بالاستقلال (قوله ما قلنا) بقوله فيه ان هذا الجواب لا يتشبه وقد ذكرناه سابقا (قوله لا يستدعيان اخراجا) مخالفة للحكمين اثباتا وتقيا (قوله ويد) بفتح الباء الواحدة وسكون الياء المثناة التحتانية والdal المهملة بمعنى غير ويحيى بمعنى على ومن اجل كذا في القاموس (قوله اصطلاح الخ) لالغة حتى يرد ان الاستفهام داخل في الموجب فكيف بعدم غير الموجب (قوله فلان معنى تكرير العامل الخ) فيه بحث لان البدل في حكم تكرير العامل من حيث انه المقصود بالنسبة على ما صرح به القاضي في تفسير قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فلا بد من اعتبار النسبة اليه لكونه اصالة ومن النسبة الى المتبوع لكونه مقصودا تبعا ولذا يفيد تأكيد النسبة والمنسوب اليه والمنسوب جميعا على ما شرط في الكشف فلا بد فيه من تكرير من حيث الايجاب والسلب بخلاف العطف بلا ولكن فانه في قوة تكرير العامل من حيث الصرف ففيه تكرير مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولذا وجب اختلاف الحكمين بالسلب والايجاب (قوله فلان البدل منه الخ) حاصل كلام المستدل انه في حكم المفرغ باعتبار عدم كون النسبة في كل منهما مقصودة اصالة والمفرغ يمنع في الايجاب فكذا ما في حكمه ولم يدع فساد المعنى فيه حتى يرد ما ذكره المحشى رح (قوله لعل المعترض الخ) اي ليس مقصوده انه منصوب على الظرفية والكلام في المنسوب على الاستثناء حتى يرد ما ذكره الشارح بل مراده انه من قبيل المفرغ فينبغي ادخاله في الآتي واخرجه عن هذا فلا بد من قيد تمام (قوله وهو الانتساب بالاحوة) فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقوية بالا (قوله ثم قال) عطف على قوله قال الشيخ (قوله لجاز ان ينصب المستثنى) اذ الجملة ليست بانقص من مشابهته للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذي يتم هو بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما تقوية بالآلة الاستثناء والى مثله يشير سيديوه في كتابه في مواضع فيقول عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم (قوله هذا هو الظاهر الخ) لان الظاهر ان قوله بعد الاخبار كان وقوله في كلام موجب حال دون العكس لان الاصل تقدم الحكم على القيد ولما كان المقصود بيان مواقع النصب كان قوله او مقدما عطف على الخبر دون الحال (قوله وذلك غير مفهوم الخ) عدم الاتقها من العبارة لا يضر لانه مفهوم من بيان حكم ما وقع بعد غير الا فيما سياتي (قوله وهو خبر آخر لكان او حال) جعله خبرا آخر يوهم كون كل من الخبرين شرطا مستقلا والمقصود ان مجموع الامر من شرط وكونه حالا يفيد ان الشرط كونه بعد الا مقبدا باحدى الاحوال الثلاث والمقصود ان الشرط احد الامور الثلاثة فلما سبب جعل كل منهما

خبراً وفي كلام موجب قيد الاول (قوله وان ما بعد الالح) عطف على قوله ان المنقطع وفي بعض النسخ والى ان (قوله والافى المنقطع) عطف على ما بعد اسم ان وكلكن خبره (قوله في قوع المفرد بعدها) فلهاذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو زيد غنى الا انه شق (قوله المحفوظ بطريق الانسحاب) في التاج كشده شدن اى ظرف لمنسوب المقدار المنسحب على قوله منقطعاً اى منصوب اذا كان منقطعاً (قوله او خبر الخ) اى هو اى النصب في المنقطع في الاكثر والجملة اعتراضية لبيان الخلاف وانما يجوز ابن السراج فيه البديل فيما اذا كان في كلام غير موجب كاجوز ذلك في المتصل نظر الى انه ليس من جنس السابق ظاهر افلو ابدل لكان بدل غلط وهو لا يقع في فصيح الكلام (قوله كدافق) في قوله تعالى خلق من ماء دافق (قوله ذو عصمة) يعنى ان افاعلاً للنسبة (قوله لما جعل الخ) اى ابن نوح عليه السلام الجبل عاصماً بقوله سوى الى جبل يعنى من الماء قال نوح لذلك الابن ذلك القول (قوله معتصم) على صيغة المفعول ظرف مكان (قوله اذا قيل عدانى كذا الخ) بيان المناسبة التي بها يستعمل هذان اللفظان في الاستثناء (قوله كان معناه) اى معناه الاتزامى (قوله معناه ليس فعلهم الخ) فالكلام على حذف المضاف في الاسم والخبر (قوله بدل منه) باعادة الجار (قوله لان المقصود الخ) يعنى ان المقصود بيان حال مطلق المستثنى كابدل عليه السابق اعنى قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا او اللاحق وهو قوله ومخفوض بعد غير وسوى اهـ وقوله ويعرب على حسب العوامل ولو جعل بدلاً لافادان المقصود بيان حال المستثنى الواقع بعد الا لان البديل منه اعنى مطلق المستثنى يكون في حكم التخيية فاقبل ان البديل مستثنى بعد الا والمقصود بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التخيية لا يحل بالمقصود وهم يقضى منه الحب وكذا ما قيل لاصحة لتوجيه الشرح لان المتعارف انه يجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى لان يقال في محل رفع بعد الا لان بعد ظرف مكان فعنى قوله بعد الا وفيما بعد الا واحداً لفرق بينهما الا باظهار في وتقديرها (قوله وحينئذ يكون الخ) ويكون الجواز بمعنى الامكان الخاص وعلى تقدير تعلقه بالخيرين فقط يكون بمعنى الامكان العام اى لا يمنع النصب في المستثنى ولا يخفى ما في التوجيهين لانه ان اريد جواز النصب على سبيل العموم اى في كل مستثنى فلا بد من التقييد بما يكون بعد الا وان اراد الاطلاق فلا فائدة في ذكره سوى التصريح بما علم من ذكره في المنصوبات ومن قوله ويختار البديل فالقصد توجيه الشارح رجة الله (قوله مترخيا الخ) اى في الذكر (قوله لم يكن البديل مختاراً) اذ كونه مختاراً القصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا تبين ذلك (قوله رد الكلام تضمن الاستفهام) وقع في النسخة التي رأيناها من الرضى هكذا وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام القوم الا زبداردا على من قال قام القوم القوم الا زيدا اذا النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين ولعل في نسخة المحشى

رحمه الله مانقله (قوله وانما صح الخ) يعنى ان الضمير في بدل البعض لازم فكيف ههنا مع انتفاء الضمير قال الكسائى الاحرف عطف بهذه الشروط لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام آخر والجواب انها في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية وقال بعد كيف يكون بدلا والاول يخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا يمنع مع الحرف المقتضى لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظرف جعل النفي مع الاسم الذى بعده صفة الرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في ما جاءني القوم الازيد قلنا الازيد بدلا والاعراب على الاسم كذا في الرضى وبهذا نحل الاشكال الذى اوردوه من انه لا يصدق تعريف البدل عليه لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه وكلا النسبتين ههنا مقصودتان (قوله اى بنوع تمحل) اى ليس المراد بالاصالة ما يقابل التسمية بل انه ليس منصوبا لذاته بل لشبهه بالفعل بنوع تكلف كذا ذكره الشارح رحمه الله (قوله ويمكن الخ) يعنى ان اللفظي والحلي كلاهما يعامل المستثنى منه (قوله هو الباء التى كانت داخلة في المستثنى منه) انقل الى المستثنى بعد حذفه (قوله وعامل نصبه هو مررت الخ) يعنى عامل الاعراب المخصوص اعني النصب المحلى هو مررت بتوسط الباء لصيرورته مفعولا به بايصاله اليه واما الاعراب مطلقا رفعا او جرا فتوسط الافن نسب السهو الى المحشى رحمه الله في هذا القول فقدسها (قوله يعنى فاذا حذف الخ) كلام المحشى رحمه الله يدل على ان كلام الرضى محتاج الى هذه الغاية وليس كذلك فان ما ذكره منذ كور فيه بعد كلام طويل وقع في الين بقوله فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف الخ فالصواب ترك لفظ يعنى (قوله فيه ان النحوى الخ) يعنى ان تقيد صحة الاعراب على حسب العوامل بكونه في كلام غير موجب لوجه له لان ذلك لصحة المعنى والنحوى انما يبحث عن دلالة الهيئات التركيبية على المعنى صحيحا ولم يصح وليس تقريره ان هذا من قبيل وضع الشيء في غير محله اذ لا يبحث للنحوى عن استقامة المعنى على ما وهم (قوله على اصل المعنى) احتراز عن صاحب علم المعاني فانه يبين دلالة الهيئات التركيبية على الخواص والمزايا التى هي المعاني الثواني الزائدة على اصل المعنى (قوله الا ترى جواز الخ) اى هذا التركيب جاز نظرنا الى القاعدة السابقة من وجوب نصب المستثنى اذا كان في كلام موجب مع الا مع عدم صحة المعنى فلين بعد حذف المستثنى منه ايضا فالوجه في اشتراط صحة المعنى ههنا دون ذلك (قوله اراد الخ) فيكون التقييد المذكور موجها اذ الهيئة التركيبية بدونه لا تدل على المراد (قوله فعورضت الخ) فيه ان عدم صحة المعنى اقوى لان الاستثناء لا يقتضى الالتمعدا يدخل فيه المستثنى واما عومه فلعدم قرينة الخصوصية على ما اعترف به فيمكن العمل فيهما بتقدير عام يصح المعنى به (قوله الاظهر الخ) ولعل الشارح رحمه الله انما ترك قيد الدوام لانه لا دخل له فيما هو بصدده اعنى عدم صحة الاستثناء المفرغ في الاثبات (قوله

ثبت دائماً الخ) أى مستمر فى الزمان الثانى فانه لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله على ما سيجئ  
 ( قوله وفى افادته بحث ) فى الرضى ما حاصله انه اذا قيد النفي بزمان وجب ان يعم النفي جميع  
 ذلك الزمان بخلاف الاثبات وذلك ليكونا على طرفى النقيض ولم يعكس لان استغراق النفي  
 اسهل فيكون نفي النفي دائماً كما ان نفي الاثبات يكون دائماً ونفي النفي يلزمه الاثبات دائماً ولا يخفى  
 ما فيه لان عموم نفي الاثبات انما جاء ليكونا على طرفى النقيض كالتسالب الكلي والموجبة الجزئية  
 فقطضى هذا التعليل ان يكون نفي النفي سلب النفي دائماً لا للسلب دائماً لذلك لا يفيد دخول  
 النفي على كل فعل فيه معنى النفي ( قوله دوام النفي ) نحو مفارق وما انفصل فالوجه ان يقال  
 ان هذا بحسب السماع فى بعض الافعال الناقصة بدليل انه لو كان المقصود مجرد بثبوت الخبر  
 لفاعلها كفى فى افادته كان بان يقال مثلاً كان زيداً اميراً فالعبدول الى ما زال زيد امير الغرض  
 الاستمرار ( قوله لانه عينه ) لك ان تقول المراد انه عينه فى الحصول وان كان مغاير له  
 فى المفهوم ( قوله لو مثل الخ ) اعلم انه يتعذر البذل على اللفظ فى اربعة مواضع فى الجبرور  
 عن الاستغراقية والجبرور بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب نفيها كان او استفهاما وفى اسم  
 لا التبرئة مفتوحا كان او مضموما وفى الخبر المنصوب بما للحجازية فلوزاد المصنف رحمه الله  
 المثالين المذكورين لاجل استيفاء مواضع التعذر لكان اولى ( قوله واضعف الخ ) بشعر يجوز  
 النصب فى الجملة لكن المشهور امتناعه لايهاه البدل عن المحل القريب لاسم لا التبرئة وهو  
 كفر ويثنيه وبين التوحيد تناقض ولعل وجهه ان البدل مجموع الا الله الا انه اعرب الجزء  
 الاخير لعدم تحمل الجزء الاول للاعراب فلا ينسحب النفي عليه فلا كفر ولا تناقض ( قوله  
 اى لا تفرضان ) فببره بذلك ليحصل للتقدير معنى مشترك بين التقدير الحقيقى والحكمى ولا يلزم  
 استعمال المشترك فى المعنيين او الجمع بين الحقيقة والمجاز ( قوله يعنى ان الخ ) اى علة علمها  
 الحمل على ليس وان علة الحمل كونها بمعنى النفي فهو علة الحمل بالواسطة او جزؤ العلة التامة  
 ( قوله اذا كان العامل حرفاً ) بخلاف ما اذا كان فعلاً نحو علمت زيداً دائماً فانه لا يبق تقدير  
 علمها ( قوله كما فى ما نحن فيه ) فان الحمل على البدل من اللفظ متعذر والنصب على الاستثناء مع  
 كونه اقل فى نفسه بوهم البدل من اللفظ فلا بد من الحمل على البدل من المحل ( قوله وذلك  
 الخ ) فيه دفع لما يتوهم من انه كيف نفي فى ليس معنى الفعلية مع انها تدل على معنى فى غيرها  
 اعنى نفي النسبة التى فيما بعد كما ولا ( قوله ما كان ) اى التامة بمعنى ما حصل وما ثبت فتدل  
 على معنى فى نفسها كسابر الافعال التامة وافادتها لمعنى فى غيرها ماضية كنجردها عن الزمان  
 بخلاف ما فانها موضوعة لنفي ما دخلته ( قوله بدليل الخ ) يعنى ان لحوق علامات الفعل  
 دليل على فعليتها وكون معناها فى نفسها ( قوله ثم سلبت الخ ) دفع لما يتوهم من ان الفعل  
 لا بدله من الدلالة على الزمان وهى منتفية فيها فتكون حرفاً ( قوله وان لم يبق فيه معنى الكون )

اي التامة وصارت لنفي كون مضمون الجملة (قوله وهو) اي ما كان وتقيه بالرفع فاعل  
ينفي (قوله لبقاء الخ) لانقضاء النفي وبقاء العمل كليهما (قوله مشهورتان) وكسر الاول  
مع المد وضمه مع القصر لغتان غير مشهورتين (قوله مطردا) اي في استعمالهم كما يطرد  
دخوله في خلا وعدا (قوله ودخول ما عليه) في ما حكاها الاخفش من قول الشاعر

رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعلا

شاذ لا يشهد به عند سيديويه ولكنه وقع في الحديث اسامة احب الى ما حاشى فاطمة (قوله  
بدليل الخ) فان التصريف وحق الضمائر المرفوعة خاصة الفعل (قوله يحتمل) يجوز  
ان يكون مشتق من لفظ حاشى حرفا واسما (قوله تارة حرف الخ) بدليل مجئ الجر والنصب  
بعده (قوله واذا وليت اللام) نحو حاشا لزيد (قوله في سبجان من علقمة) في قول الاعشى  
«اقول للمجانى فخره سبجان من علقمة الفاخر» (قوله سوء ذكر) اي في غير ما وفيه فلا يستثنى  
به الا بهذا المعنى (قوله ورمارادوا الخ) قال الله تعالى وقلن حاشا لله ما علمنا عليه من سوء  
(قوله ان لا يظهر) من التطهير (قوله عما يشينه) اي يعيبه من الشين (قوله على محله)  
اي محل ما اضيف اليه باعتبار الاستثناء (قوله كان الاحسن) انما قال الاحسن ليغير اعرابه  
اعراب المستثنى باعتبار خصوصية المحل وان اتحد لكن التغير المذكور لما لم يكن منظور  
للتخوي كان الاحسن ترك اعتباره (قوله لان ذلك فيه عارض) والمعتبر في البناء تضمن  
معنى الحرف وضعه الفيد قوة المشابهة (قوله وما بعدها) اي صفة وحلت على الا (قوله  
بحسب الذات) نحو مررت برجل غير زيد او بحسب الوصف نحو دخلت بوجه  
غير الوجه الذي خرجت به فان الوجه الذي تين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذي  
لا يكون فيه ذلك (قوله على مغيرة الخ) بالاثبات والنفي او بعدم الدخول (قوله ليكون  
اظهر) لان الاصل في الصفة ذكر الموصوف (قوله لان المحكوم عليه الخ) هذا انما يفيد  
لعذر الاستثناء المتصل لا مطلق الاستثناء قال الرضى فليس في مثله الا الصفة اذ الاستثناء  
المنقطع لا يكون داخلا في ضابطة جل الاعلى الصفة ولغله لاجل هذا فسر الرضى قوله لجمع  
بكونه لفظا ومعنى ولم يجعله شاملا للثنى كما ذهب اليه الشارح رحمه الله قال الشارح رحمه الله  
اي منكر لا يعرف باللام الخ ذكر المرفوع باللام المراد به العهد الخارجى والاستغراق وتعد  
الاستثناء ان اريد به العهد والاستغراق يشير الى ما ذكرنا من عموم التعليل المذكور وذكر  
المرفوع باللام في الرضى بطريق التمثيل وانما قيد العهد بالخارجى لان الذهني حكمه حكم  
الذكر كانه صفة في الرضى (قوله لا يوجب التعذر) كافي المثال الاول اذ لا يعلم قطع دخول  
زيد في المائة ولا عدم دخوله فيها (قوله لا يوجب عدم التعذر) كافي المثال الثاني لان المراد  
جاء في جماعة من هذا الجنس الواحد والرجل والجماعة ليس جماعة فلا يدخل فيها فيصح



الاستثناء المنقطع سواء كان من جنس المستثنى منه بلفظه أو بغير لفظه أو لا يكون من جنسه  
وبما ذكرنا سقط ما قيل لأفائدة في هذا الاستثناء لأنه لا يعلم ما بقى بعد المستثنى إلا أن يراد برجال  
أقل مراتب الجمع وخيئذ يكون جمعا منكر محصورا معنى لأنه لا تأميد على عدم صحة كونه استثناء  
متصلا ووقع في نسخة بعض الناظرين المثال الثاني بكلمة ما النافية وهو غلط وبني عليه الاعتراض  
بطول الكلام واخل بالمرام (قوله قال سيويه الخ) لما كان تعذرا للاستثناء غير كاف في حل  
الأعلى الصفة ضم إليه تعذرا البذل ليتم البيان (قوله وايضا الخ) خيئذ يكون تعذرا للاستثناء  
كافيا في المقصود ولذا اقتصر عليه المصنف زح (قوله الاحيث يجوز الاستثناء) ولا يجوز  
ههنا لأن الله غير واجب الدخول في آهة المذكر ولأنه لا يجوز استثناء المفرد من الجمع على أنه  
استثناء متصل (قوله أى يجب أن لا يكون الخ) بمعنى أن الملزوم للفساد في الذكر امكان وجود  
آهة مغايرة لذاته تعالى لكن الفساد لازم لمطلق المغايرة اذ لو فرض الله واحدا غير الله تعالى يلزم  
الفساد ايضا فانقاء الفساد يستلزم انتفاء التعدد مطلقا وانما ذكره في الآية صيغة الجمع تشديعا  
بالكفار بانهم اعتقدوا شركاء من لا يجوز له شريك اصلا (قوله لا يكون ماضيا) للدلتا على  
الماضى فيقع المضى في خبره لغوا (قوله فيقبح) أى لا يحكمون بمطابق المنع (قوله الامع قد)  
ليفيد التقريب الذى لم يستفد من مجرد كان (قوله وكذا قالوا الخ) ولكن ينبغي أن يكون القبح  
فيها اقل من قبح كان لعدم محضها للمضى (قوله وكذا ينبغي) انما قال ذلك لعدم التصريح به منهم  
(قوله تجوز وقوع الخ) اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضى (قوله ومنع ابن مالك الخ)  
وأجاز الأندلسى وقوع اخبار جميعها ماضية (قوله للاستمرار) أى لاستمرار مضمون اخبارها  
في الماضى إلا أن تمنع قرينة (قوله لأنه يضارع اسم الفاعل) فلضارعه له لفظا ومعنى استعمال  
غير مقيد بزمان يستعمل فيه (قوله تغلب الخ) أى فى الأغلب فلذا تقول اجلس مادام زيد  
جالسا وقد يحى المعنى نحو قوله تعالى مادمت فيهم (قوله ففعل ذلك مبنى الخ) فالقرينة المعنوية  
موجودة (قوله تقدير معه) أى فى يده أو فى صحبة كما فى قولهم المرامق بول بما قتل به ان خنجرا  
أى أن كان فى يده أو صحبة والحاصل أنه يمكن تقدير الجار والجرور أو الظرف خبر لكان  
المحذوف (قول ربما جر الخ) بحذف حرف الجر لدلالة السابق عليه (قوله ما بعد فائهما)  
متعلق بجر (قوله وحكى عن يونس الخ) مثال لما وقع بعد ان لا (قوله يجوز تقدير الخ) توجه  
للنصب سوى تقدير كان والمراد اللاتى من حيث المعنى (قوله الذى هو فى صورة الفضلة)  
أى ليس كالجز حتى يكون حذفه مع كان تحذف لفظا واحدا كما فى حذفه مع الاسم (قوله كجزئه)  
من حيث كونه فاعلا فى المعنى (قوله ولا يحذف للتخفيف الخ) غير عبارة الرضى بالتقديم  
والأخير فان فيه ولا يحذف الا كثيرا الاستعمال للتخفيف وليكون الشهرة دالة على المحذوف لعدم  
صحته على الإطلاق اذ يحذف ما لا يكون كثيرا الاستعمال اذا دلت قرينة تقدير المحذوف بما



يكون للتخفيف ليضح لكنه اخل بعطف قوله ولكن الخ لان تعليل الحذف وما عطف عليه اعني قوله للتخفيف قيد له فالوجه ان يقال ولا يحذف حذفاً شائعاً الا كثير الاستعمال والعطف عليه والمعطوف كلاهما علشان الحذف الاول غاية مرتبة والثاني علة حاملة (قوله انما صح الخ) مع ان الماضي الغير المصدر بقدر ظاهرة او مقدرة اذا وقع جزءا لا تدخله الفاء اصلاً لانه مقدر اي عدم دخول الفاء انما هو في الماضي الملفوظ الواقع جزء (قوله ان المفتوحة الخ) اي يجوزون بجي ان المفتوحة شرطية قالوا القراءتان في قوله تعالى ان تضل احداهما فمحق الهمزة وكسرها بمعنى الشرط (قوله فلاستقامة التعليق) اي تعليق حصول الجزاء بحصول مضمون الشرط في الزمان الماضي لما صرح به الرضي من ان الشرط لا يقبل كان الى الاستقبال لكونه نصاً في الماضي فالعنى على تقدير كسر ان انما هو على تقدير فتحها اعني السببية في الزمان الماضي فاقيل انه على تقدير الشرطية يكون استقباليها وعلى تقدير الفتح يكون ماضوياً فبجراستقامة التعليق لا يثبت مساعداً المعنى ما لم يثبت ان التركيب فيما بينهم استقبالي وهم (قوله في قوله) اي الهذلي باخر اشارة اي يا باخر اشارة اما كنت اي ان كنت ذا انقراى عدة من الرجال من ثلاثة الى عشرة فان قومي لم تأكلهم الضبع اي لم اقل عدداً والضبع اما على معناه الحقيقى او السنة المجدية شبت في اهلاكها الناس بالضبع وفي امثالهم افسد من الضبع لانها اذا وقعت في غنم افسدتها ولم تكن تفت بما تحتاج اليه (قوله متعلقا) حال من فاعل لا يجوز اي لا يجوز هذا التقدير حال كونه متعلقاً به واما على تقدير تعلقه بالمحذوف فيجاء بك اذهب اليه البصرية (قوله اذ يمنع الخ) ولان معمول خبر ان لا يتقدم عليها (قوله من تقدير فعل) يعمل في الجار والمجرور اعني في امانت ذانقر لكونه بمعنى ان كنت (قوله لم تغير) كافي نحو ان خير اخير (قول وجب تغيير صورتها) لان بقاءها على وضعها الاصلى مع قطعها وجواباً عن مقتضاها الاصلى بلا مفسر هو كالعوض مستكره فاذا غيرت عن حالها الاصلى سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كأنها ليست في الظاهر حروف الشرط (قوله وجب الخ) لتؤذن بانها في الاصل حرف الشرط لانها تادل على السببية (قوله فلا بد ان الخ) لانه اذا لم ينب عن الشرط شئ فيلزم مقارنته حرف الشرط مع الفاء لانه لا بد في الحذف للارز من قيام شئ مقام المحذوف (قوله ان كان الثاني) نحو ما انت منطلقاً وما انت ذانقر (قوله من غير تبعية) بقريئة ذكر التواضع بعد (قوله اولن في ما جرى عليه) لان في صفة الجنس مطلقاً (قوله من معنى البعدية) وهو ان يكون الاسناد بعد الدخول (قوله او الدخول) وهو ان يكون لا يربث الاثر (قوله لا حاجة الخ) يعني ان الصرف عن الظاهر المتبادر بمعونة المقام الى آخره انما يكون عند الحاجة كافي التعريفات السابقة ولا حاجة ههنا فاقيل لما تعارف في كلام المصنف رح تكرر البعدية والدخول بهذا المعنى خرج لا محالة فيكون خروجهما بقوله يليها خروج الخارج وهم لان الصرف عن الظاهر وان تكرر لا يصير

متعارفامطردا (قوله وعليه) اى يرد عليه اى على هذا القول ما ذكرناه من انه لا حاجة اليه  
 (قوله فالتعريف غير مانع) فيه انه بعد جعل البعدية او الدخول على ما مر كيف يدخل المرفوع  
 فى التعريف وانه لا معنى لقوله اللهم الا ان يعنى الخ (قوله بان الجار الخ) يعنى انه ليس متعلقا بالنفى  
 بل بمحذوف هو خبر كفى عليك (قوله واليوم ظرف) لذلك الخبر المحذوف (قوله او  
 بالعكس) اى اليوم خبر وعليكم متعلق به على التقديرين قريب مفرد (قوله اى لا وجود  
 حاصم) يعنى انه على حذف المضاف كيلا يكون ظرف الزمان خبرا عن الجثة (قوله لان حرف  
 الخ) كل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز ان يكون ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر  
 ميثا كان او منفيا تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وما عليك العول وليس بك  
 التجاء (قوله لتضمنه ضمير المصدر) فالتعلق به باق بعد جعله خبرا من حيث المعنى (قوله لم يحز  
 ان جعل الخ) فلذا قدرنا مدلول لا حاصم متعلقا بقوله من امر الله (قوله لا الى المنصوب) لانه  
 لا يكون مفردا (قوله كما يتوهم) اى من كون الكلام مسوقا له (قوله ذلك) اى ارجاع الضمير  
 الى المسند اليه اظهر من ارجاعه الى اسم لا لتكونه مذكورا صريحا (قوله يبينه على الفتح  
 بلا تنوين) حذرا من مخالفته فى الحركة لسائر المبنى بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل  
 دخوله اطرد الباب على نسق واحد (قوله الذين جعلنا اسما الخ) لا مطلق المعطوف والمعطوف  
 عليه لانهما يكونان مبنيين بعد التبرئة اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين مضارع للمضاف  
 سواء كان علما ولا (قوله بخلاف ما جازى من رجل) فانه لا يصح بعده بل رجلا او رجال  
 ولذا قال المفسرون ان قراءة لا ريب فيه بالفتح ابلغ فى النفي من قراءة لا ريب فيه بالرفع (قوله  
 اى الاضافة الى الاسم الصريح) احتراز عن الاضافة الى الجملة نحو يوم ينفع الصادقين فانها  
 ترجح جانب البناء (قوله للتنبيه) اى على كونها لنفى الجنس تكرر للنفي فى الحقيقة (قوله سواء  
 كانت الخ) نحو لا حسن فى الحسن البصرى ولا صعب فى الصعق (قوله او فيما اضيف) نحو  
 لا امر القيس ولا ابن الزبير (قوله فلرعاية اللفظ) انما يجعل فى صورة التكررة وان كان النفي  
 فى الحقيقة هو المثل الذى لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة لرعاية اللفظ واصلاحه بان يكون  
 مطابقا لما قصد منه ولذا قال الاخفش على هذا التأويل يمنع وصفه لانه فى صورة التكررة  
 فيمنع وصفه بمعرفة وهو معرفة فى الحقيقة ولا يوصف بتكررة (قوله فالامر واضح) لصيرورته  
 كأنه اسم جنس موضوع لقائه الوصف المشتهر وعلى هذا يمكن وصفه بالتكررة (قوله  
 وفى الثانى زائدة) ويجوز البناء مع الزيادة نظرا الى لفظها (قوله للتبرئة) اى لنفى الجنس  
 ملغاة عن العمل (قوله مرفوع بلا) عند غير سيديويه واما عنده فلا مع اسمها المفتوح لا يعمل  
 فى الخبر فهما فى موضع رفع مبتدأ فالمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ لا خبر لا (قوله فى حكم واحد)  
 بالاضافة اى حكم عامل واحد فيجوز ان يعمل عملا واحدا (قوله الاظهر الخ) نظرا

الى تعدد اسم لا والتأويل بالمفرد نحو لاشئ منهما موجود خلاف الظاهر ( قوله فان لا عاملة  
الخ ) يشعر كلامه بان مدار جواز تقدير خبر واحد وعدمه كون لا عاملة في المتبوع والتابع عند  
غيره و عاملة في التابع دون المتبوع عنده وليس كذلك فان مبناه ان لا المفتوح اسمها تعمل في الخبر  
عند غيره ولا تعمل فيه عنده فهو مرفوع على انه خبر مبتدأ فلو قدر خبر واحد يلزم توارد  
العاملين على معمول واحد و لا يجوز قياسا على توارد المؤثرين على كما صرح به في الرضى  
وغاية التكلف ان يقال مراده ان لا عاملة عند غيره في المتبوع والتابع فالخبر خبر لا فلا يلزم التوارد  
وعنده لامع اسمها المبني مبتدأ فلا عمل للا في المتبوع والعطوف منصوب بلا فيتحقق عاملان  
فلو قدر خبر واحد يلزم التوارد ( قوله للضرورة ) اى الشعرية ( قوله يجر ) وبطل  
عملها لان عملها انما كان لمشايتها بان وتوسطها بطل الشبه لانه لا بد لها من تصدن ( قوله لجواز  
ان يكون بمعنى التقرير الخ ) هذا انما يرد اذا كانت هذه المعاني مدلولات لكلمات الاستفهام  
بان تكون مستعملة فيها و اما اذا كانت من مشتقات التراكيب و كلماته مستعملة في الاستفهام  
فلا وتفصيله مذکور في الاتقان للسيوطى ( قوله عن الظاهر ) اى الخصر المستفاد من كلمة اما  
( قوله قال السيرافى الخ ) فى الرضى قال الاندلسى لا اعرف احدا يقول يلحق الف الاستفهام  
اداة النفي فيكون الالف لجر الاستفهام بل لا بد ان يكون للانكار او التوبيخ او التثني او العرض  
( قوله وقال سيويه الخ ) قال المازنى والمبرد ان حكم الابعى التثني حكم لا المجرى فيجوز  
عندهما العطف والرفع على الموضع نحو الامال كثير انفقته والاماء وخراشيتها  
وخبرها ظاهر او مقدر كفى المجرى وقال سيويه لا يجوز جل التابع على الموضع الخ  
( قوله تيثت تفعل كذا ) اشار الى ان البيت مضمين وهو ما لا يتم معناه الا بما يليه فى شرح آيات  
المفصل تيثت اى تثير تراب المعدن من ابات البثر اخرج ترابها المصرع الثانى صفة رجل والدعاء  
اعتراض كان الشاعر عشيقي هذه المرأة فيقول على طريقة تفيد التثني اترونى وتبصرونى  
رجلا يدلى على هذه المرأة ويهدى طريقا يوصلنى اليها اى تبصرونى رجلا هذه صفته فانه  
متمناى وقيل يروى تيثت اى تيتى ولعله تحكيك فيا لثناء المثلثة البق بالحصلة ( قوله اى لثبوت  
الخ ) فالمكان مصدر ميم لا ظرف ( قوله وتوجه النفي اليه حقيقة ) اى من حيث المعنى بناء على  
ان محط الفائدة القيد الاخير وان كان الى المنعوت ( قوله ينزع الخافض ) والاضل برفع و نصب  
( قوله مضى الخبر ) اى كون خبر الامذکور اقبل المعطوف لفظا و تقدير اى كفى العطف على  
محل اسان المكسورة لئلا يلزم توارد العاملين لكن فى الغنى انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل  
مضى الخبر و بعده فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو لارجل طريق فيها و لارجل وامرأة  
فيها ( قوله يقتضى وجوب الخ ) يعنى ان بدل المنادى يجب بناؤه اذا كان مفردا معرفة لان حكمه  
حكم المنادى المستقل فيجب بناء بدل اسم لا اذا كان مفردا نكرة بناء على ذلك ( قوله جواز البناء )  
على ما قاله فى باب البذل انه يجوز اعتبار البذل تارة مستقلا واخرى غير مستقل فى باب

لا التبرئة وباب النداء (قوله عند الشيخ الرضى) فانه يقول عطف البيان هو البديل (قوله لثلاثا  
 توهم الخ) ظاهره يشعر انه ليس منصوباً بل مبنى كافي لا اب ولا غلامين لكنه اجرى احكام  
 المضاف اليه عليه لمشابهة للمضاف في المعنى وليس كذلك لانه صرح في الرضى بانه معرب اتفاقاً  
 انما الخلاف في انه مضاف حقيقة واللام مقحمة لتأكيده المقدر وهذا مذهب سيويه والخليل  
 والجمهور اوليس بمضاف حقيقة بل مشابه له واليه ذهب المصنف رح ولعل مقصود المحشى  
 رحمه الله ذلك لثلاثا توهم ان تشبيهه بالمضاف لاجل النصب فقط لكن عبارته قاصرة (قوله  
 يعنى ان صورة الخ) لما كان قول المصنف رحمه الله لشار كته له في اصل معناه غير صحيح بحسب  
 الظاهر اذا سمع لافى هذين التركيبين نكرة وتركيبه بالجار المجرور خبرى عند المصنف رح فلا  
 اختصاص لاسم لافى هذين التركيبين حتى يشارك المضاف اعني لا اياه ولا غلاميه فيه اوله  
 الشار رح تأويلين حاصل الاول ان اسم لا المضاف مشارك لغير المضاف بتقدير اللام في افادة  
 الاختصاص الاضافى لاشتمال كل منهما على الاضافة وصورة اسم لافى هذين التركيبين  
 الجزئيين صورة المضاف باظهار اللام فاعطى له حكمه وحاصل الثانى ان مثل هذين التركيبين  
 مع كونه خبر الاضافة فيه مشارك التركيب الاضافى في افادة الاختصاص وان كان الاختصاص  
 الاضافى لكونه معلوماً بالمخاطب مسلم الثبوت عنده تم من الاختصاص الخبرى (قوله وهو)  
 اى اسم لافى حال اعتبار اضافته لوجود اللام مشارك لاسم لا المضاف المقدر فيه اللام  
 في افادة الاختصاص الاضافى (قوله فلا يعتبر فيه الخ) بل ان هذا التركيب  
 الخبرى مشارك للتركيب الاضافى في افادة مطلق الاختصاص واعطى اسم  
 لافى اول حكمه فى الثانى فن قال انه لافرق بين التوجيهين فى المآل وانما التفرقة  
 فى حل تركيب المصنف رح بارجاع ضمير مشار كته تارة الى الاسم المضاف باظهار اللام وارجاع  
 ضميره الى المضاف وارجاع ضمير مشار كته تارة الى مثل هذين التركيبين وارجاع ضميره  
 الى تركيب يشتمل على الاضافة لم تدبر حق التدبر (قوله من التعريف) فانه انما يستفاد بسبب  
 الاختصاص بالمعرفة (قوله او المعانى الاخرى) من التعظيم والتحقير للمضاف او المضاف اليه  
 كائين فى علم المعانى (قوله ان الصورة الخ) اى صورة المضاف غير ثابتة باظهار اللام مع بقاء معنى  
 الاضافة (قوله وقد تلحق لالتاء) نقل عن ابى عبيدان التاء من تمام حين كاجاء العاطفون تحين  
 ما من غاطف (قوله لثابت الكلمة) اى لان او المبالغة اى فى النفي كافي علامة (قوله او هنا  
 مستعار الزمان) فانه فى الاصل اسم اشارة للمكان (قوله فى حين النصب) واما وان فعند  
 السيرافى مبنى على الكسر لكونه فى الاصل مضافاً الى الجملة حذفت الجملة وبني على الكسر املاً  
 يلزم اجتماع الساكنين ثم نون توين العوض وقال الكوفيون لانه حرف جر و قيل انه مجرور بمن  
 مقدرة اى لان من الاوان (قوله وقد يرفع) وقد يجر بتقدير من كاجاء فى القراءة الشاذة ولات  
 حين مناص (قوله ولا يستعمل) اى لات (قوله لا ينقل عن احد) لا من الجازئين ولا من غيرهم

فالألف الجازية اذن اعمال ما وحدها وغير الجاز بين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا (قوله  
 الامفصولا بينهما) نحو اوزيد العالم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع الله وفي الأوان وفي  
 الانهم فلان لقد معنيين آخرين التقریب والتوقع وفي الامعنى التنبيه فلم يكن لخص التحقيق (قوله  
 الامنحونا) المنحون الدولاب التي يستسقي عليها وهي مؤنثة (قوله مثل قولك الخ) فالتقدير  
 في الاول يدور دوران منحنون حذف الفعل واقيم المضاف اليه مقام المضاف وفي الثاني ان  
 لا يعذب معذبا فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بان يكون عمرو واسم ما وضاربا خبره وزيدا مفعول  
 ضاربا (قوله نحو قوله تعالى فامسك الخ) فان من احدا سم ما تقدم عليه الجارو المجرور وقد  
 عمل في حاجزين (قوله خبر مبتدا محذوف) فهو من عطف الجملة (قوله اذ كثير الخ) فتوهم  
 ان الاول مرفوع وليس بشئ لان مثل ذلك ليس بمطر دولا في سعة الكلام (قوله بيان للواقع)  
 توطئة لبيان تعميم العلامة والمراد بالجر ما هو نوع الاعراب فالتلبس المستفاد من باء الملاسة في  
 قوله بالكسرة تلبس الكلى بالجرى (قوله فلا توهم الدور) لعدم دخوله في التعريف وما قيل  
 ان المعرف هو المجرور المشتق المتصف بالجر بالمعنى المصدرى والمراد بقوله يعنى الجر نوع  
 الاعراب فعلى تقدير دخوله في التعريف لا توهم الدور ايضا فقيه ان الجر بمعنى نوع الاعراب  
 مأخوذ من الجر بالمعنى المصدرى (قوله لان المصنف رشح كرا الخ) واما ذكره محلا في تعريف  
 المرفوع فلما صرح به الشارح رحمه الله من ان المصنف رشح اور في بحث الفاعل المرفوع المحلى  
 فلا يمكن التخصيص هناك بالمعرب (قوله في بيان اقسام الاعراب) حيث قال والجر علم الاضافة  
 (قوله وانما لم يقل الخ) على وفق ما مر في بيان انواع الاعراب كما قال في عديليه (قوله حجر  
 سابقه) مفعول يأخذ بالحاء المهمله وسكون الجيم والراء حرض الانسان والحضن مادون الابط  
 الى الكشح كذا في القاموس (قوله علامة الشئ) اى ذاتها لا من حيث انها علامة وما قيل انه  
 ينقض تعريف المجرور حينئذ بمثل غلامى غير مجرور فدفع لان حركة غلامى حال كونه  
 مجرور غير حر كته غير مجرور ولذا كان اعرابه حال الجر تقديرنا (قوله للتخصيص على المراد)  
 اى ان المراد في الموضوعين معنى واحد بخلاف ما اذا اورد الضمير فانه يحتمل الاستخدام (قوله نحو  
 كفى بالله) اى فيما يكون حروف الجر فيه زائدة (قوله لاختصاصه بالاضافة) يعنى انه ليس  
 نكرة محضة حجب يجب تقديم الحال عليه (قوله من اقسام التوسط) باعتبار ان التوسط لفظى  
 وتقديرى (قوله ما يتوقف على الجر) وهو قوله مرادا (قوله بمعنى الانسلاخ) التجريد  
 في اللغة برهنة كرهه كونه بمعنى الانسلاخ اما بطريق المجاز لكونه لازما لغناه الحقيقي او  
 بطريق التضمن فعنى كونه بمعنى الانسلاخ ملتبس به فن قال انه من باب القلب حمل التجريد على  
 المعنى الحقيقي والقلب لا يحتاج الى نكته عند الشكائى واما عند غيره فالتكته المبالغة في التجريد  
 ثم ان القلب من خلاف مقتضى الظاهر وهو انا كتابة او مجاز فلا ترجيح لكونه بمعنى الانسلاخ

على القلب فقوله فلا حاجة محل بحث (قوله اعترض عليه الخ) يعني ان قوله لاجلها وان افاد  
 اخراج نحو الغلام زيد والضارب زيد لكنه اخل بطرد التعريف لخروج الحسن الوجه لان  
 انسلاخ التنوين فيه بواسطة اللام لا بواسطة الاضافة (قوله واما الضارب الرجل افانه جائز  
 مع عدم انسلاخ المضاف فيه عن التنوين او قام مقامه لاجل الاضافة بل لاجل اللام وحاصل  
 الجواب ان القياس عدم جوازهما وانما جاز خلا على الحسن الوجه على ما يأتى فكان في حكمه  
 (قوله قال الشيخ الرضى الخ) كلام مستأنف اذ الكلام السابق كان اعتراضا على قوله لاجلها  
 وجوابا له وهذا جواب عن اعتراض يرد على قوله مجردا عنه تنوينه لانه قد توجد الاضافة  
 بتقدير حرف الجر مع عدم التجريد كما في المضاف المبنى والغير المنصرف اذ ليس فيه تنوين  
 او تنون والتجريد فرع الوجود فكان المناسب تقديم هذا الكلام الا انه اخره لاشتماله على  
 الجواب عن الحسن الوجه والضارب الرجل ايضا (قوله مشروطا بشرط آخر) فللم  
 يوجد الشرط لم يوجد المشروط (قوله عمل الجر) مفعول مطلق للمعمل (قوله قال الشيخ الخ)  
 في دفع الاشكال (قوله ارا دبه ما قام بالغير) فحاصل التعليل انها تصيد صفة قائمة بمعنى اللفظ (قوله  
 ما يقابل اللفظ) كإيدل عليه قول الشارح منسوبة الى اللفظ دون المعنى (قوله كان المراد الخ)  
 ليصح التمثيل بليت واسد فانهما مترادقان (قوله المساواة الشاملة) اى المساواة فى الصدق  
 سواء اتحد فى المفهوم ولا كما قالوا الشئيتية تساوى الوجود وعلى هذا يصح مقابله بقوله او  
 اعم واخص بلا تكلف (قوله فان الاحداخ) اى المراد من الاحد هو يوم الاحد فيكون المضاف  
 اليه اعنى اليوم اعم مطلقا منه (قوله ولما لم يستعمل الخ) عطف على قوله اذ لم يستعمل الخ مقدمة  
 ثانية لاثبات عدم الصحة فان الاولى انما تصيد عدم الاستعمال فقط (قوله او جب تنافرا) والتنافر  
 لا يصح استعماله فى كلام الفصحاء (قوله لا بعد التأويل الخ) فيقال فى كل جزئيات رجل  
 او افراد رجل (قوله وهذا لا يجوز) لان كلا لا يستعمل الا مضافا الى ظاهر او مضمحل مخدوف  
 نحو كلا هدينا ونوحا هدينا اى كلهم او ملفوظ نحو ان الامر كله لله كذا فى المغنى (قوله كما تقرر  
 فى الميزان) من ان كلا سور الموجبة الكلوية والمراد من الموضوع الافراد ومن المحمول  
 المفهوم اقول الظاهر من كلام اهل العربية ما ذكره صاحب القيل قال فى المغنى كل اسم  
 موضوع لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذائبة الموت والمعرف المجموع نحو  
 وكلهم آتية واجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن ثم قال ما حاصله ان لفظ كل مفرد مذكر  
 ومعناها بحسب ما تضاف اليه فان كانت مضافة الى منكر وجب مراعاة معناها فلذلك جاء  
 الضمير مفردا مذكرا فى نحو كل شئ فعلوه فى الزبر ومفردا مؤنثا فى كل نفس بما كسبت  
 رهينة ومثنى ومثنى ومجوعا مذكرا او مؤنثا وان كانت مضافة الى معرفة فقالوا  
 يجوز مراعاة لفظها ومعناها نحو كلهم قائم او قائمون فا ذكره الميزانيون مبنى على التسامح  
 بناء على ان كلمة كل لما كانت فى افادة الافراد والاجزاء تابعة للمضاف اليه وانما تستقل بافادته

هى الاحاطة قالوا ان لفظة كل للاحاطة وان الافراد من جانب المضاف اليه ( قوله نحو كوكب الخرقاء ) اى كوكب المرأة الحمقاء وسهيل كزبير كوكب عند طلوعه تنضح الفواكه وينتهي القيط ( قوله بملاسة انها شرع الخ ) كما قال الشاعر

اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة \* سهيل اذا عت غزلها في القرائب

( قوله لان الاضافة الخ ) لان الاصل ان تكون للاختصاص ( قوله لاستلزم معهودية الفعل ) ولذا قالوا انه في حكم النكرة ولذا يوصف به النكرة دون المعرفة ( قوله انه مخالف الخ ) لانه يدل على ان كلام المضاف وذى اللام حقيقة في الواحد المعين مجاز فيما سواه وما في كتب البلاغة انه حقيقة في الواحد المعين والجنس اما اشتراك لفظيا كما هو المشهور او اشتراكا معنويا كما هو مذهب السكاكي ولو صرف النفي في قوله من غير اشارة الى واحد معين وقوله بلا اشارة الى معين الى القيد يعنى معين مع بقاء الواحد فيكون مفاد العبارتين الاشارة الى واحد غير معين ارتفعت المخالفة لان استعماله في واحد غير معين من حيث انه واحد من افراد الجنس لا من حيث مطابقة الجنس اياه مجاز لانه استعمال المطلق في القيد ( قوله لارادة نفس الجنس الخ ) بان يكون المراد الجنس مع قطع النظر عن الوجود كافي للمعرفات ( قول لارادة تمام افراده ) وذلك ان كان المراد الجنس من حيث التحقق ( قوله وذلك بحسب القرائن ) الا ان قرينة الاستغراق في المقام الخطابي هو انتفاء قرينة البعضية كيلا يلزم الترجيح بلا مرجح كذا قالوا ( قوله بعض المحققين ) اراد به السيد السند قدس سره في حواشى المطول ( قوله بادنى عنابة ) بان يعنى بقوله المعين اعم من المفرد والجنس وبقوله بلا اشارة الى معين الاشارة الى غير معين ( قوله او غير ذلك ) اى للاستمرار وفيه خلاف الزمخشري فانه يجوز ان تكون اضافته حيثئذ معنوية لاشتراكه على المضى واسم الفاعل ههنا مطلق والمطلق يفهم منه الاستمرار ( قوله وايضا ليس بجري الخ ) اى كالايجزى الحكم بان الاضافة المعنوية الى المعرفة تفيد التعريف في الالفاظ المذكورة كذلك لايجزى في هذه الالفاظ ( قوله ليكفيك ) في بعض النسخ باللام المفتوحة المؤكدة لما في هذه الاسماء من المبالغة الزائدة على معانى الافعال وفي بعضها بدون اللام كتفاء باصل المراد ( قوله وكذا اخواته ) فان شرعك بالشين المعجمة المفتوحة وسكون الراء معناه حسبك واشرعنى كذا اى احسبني وكان معناه الكفاية الظاهرة المشهورة من شرع الدين شرعا اذا ظهره ويثبه وكفيك بتسكين الفاء اى حسبك ونهيك بتسكين الهاء يقال هذا رجل نهيك وناهيك من رجل ونهيك من رجل تأويله يجده وغنائى ينهك عن طلب غيره كذا في الصحاح ( قوله تنكرة ) نحو رب شاقو سخلتها ( قوله تعرف المضاف ) لكون الغير معرفة نحو زيدوا حدامه ( قوله منحصة بشئ ) نحو رأيت رجلا هو واحداه ( قوله الا ان يكون للمضاف اليه الخ ) فانه يعرف غير



لأنحصار الغيرية. نحو عليك بالحرمة غير السكون وكذلك في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين صفة الذين أنعمت وكذا إذا اشتهر شخص بمثل ذلك في شيء قليل جاءه مثل كان معرفة إذا قصدت ذلك الشخص (قوله وقدح) القدر يشترز دن (قوله كما أشار الخ) فيه أن اشتراط القصد إنما ذكره الشارع رحمه الله والرضي رحمه الله في مثل دون غير فانه إذا كان له ضد واحد يعرف بالغيرية لا حاجة إلى القصد (قوله معنى) أما إذا اتصف به لفظ نحو زيد الشجاع فلا يجوز الإضافة كما سمع (قوله فانه يجوز) فإن المقصود منها المدح (قوله يعني أن المقصود الخ) اندفع بهذه العناية ما توهم من أن التعريف الحاصل بالاضافة غير التعريف الحاصل بماعداها فلا يكون تحصيلاً للحاصل (قوله فيه أن المعرفة الخ) غرض الشارع رح أن الأمثلة المذكورة قبل العملية كانت مستعملة في الشخص المعين وبعد العملية أيضاً مستعملة في ذلك الشخص ففيه تعريف المعروف وذلك تحصيل الحاصل ولذا قال لم يزم تعريف المعرفة وأن وجه الاعتراض بأنه يستفاد من قوله وبين جعلها علماً لاطلاق المعرفة على المجموع مع أن المعرفة هو الاسم المعروف مدفوع بأنه مبنى على المسامحة الشائعة بينهم فقد زاده ليصير الترك دليلاً على ضعف إيراد اللازم (قوله أبداً) غير مشروط بشرط (قوله لفظية أبداً) لأنها تابعة للعمل (قوله ويضافان الخ) فاضافتهما إليه لفظية (قوله واضافتهما إلى المفعول به الخ) خصهما بالذكر لأنهما لا يضافان إلى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبها دون سائر معمولاتهما (قوله على الأولين) أي الحال أو الاستقبال (قوله يحتملها والمعنوية) لا شتمال الاستمرار على الماضي والحال والاستقبال فإذا قصد الماضي لم يعمل وإذا قصد الحال والاستقبال عملاً (قوله كما يؤول القيد الخ) في قوله «وقد اغتدى والطير في وكناتهما» بمنجرد قيداً لا وابدو هيكل «اغتدى بصيغة المتكلم من الغدو كناية عن تيقظه والليل باق وكنات بضم الواو وسكون الكاف جمع وكنة موقع الطير إنما وقعت بمنجرد أي بفرس منجرد قصير الشعر دقيقه قيداً لا وابدو يقال للفارس الجواد قيداً لا وابدو أي الوحوش كأنه لسرعته قيد على رجلها الهيكل الفرس الطويل الضخم (قوله والعير الخ) في قولهم هذه ناقة غير الهواجر جمع هاجرة نصب النهار عند اشتداد الحر أي عائرة فيها (قوله وتكون الإضافة الخ) وجريانه على الله على وجه البذل (قوله أي الأخفة الخ) يعني أن التخفيف مستعمل في الحال بالمصدر مجازاً (قوله خرج به الخ) أي ليس هذا قيداً احترازياً حتى يستفاد منه أن المعنوية تفيد تخفيفاً لا في اللفظ (قوله أول التصريح بالمقابلة) أو بمقابلته بالمعنوية بأن اللفظية تفيد أمر اللفظيات وتلك أمراً معنوياً (قوله ولا احترازاً الخ) عن أفادتها خفة المعنى فيكون القيد لدفع توهم خلاف المقصود وما قيل أن المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وأنه يجعل الحصر بظاهره مضافاً إلى خفة المعنى أي لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد أنها لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً مدفوعاً أما الأول فإن



الخفة ليست ههنا إلا بمعنى اسقاط شئ وهو كما يتصف به اللفظ يتصف به المعنى والمجاز ليس مقفرا الى السماع واما الثاني فلان المستثنى ما هو بعد الا فيكون المعنى افادتها مقصورة على التخفيف المخصوص لا تتجاوز الى غير من التعريف والتخصيص والتخفيف في المعنى ( قوله بعد جعله مشبها الخ ) بان اعتبر ضمير الفاعل في الصفة فصار فضلة كالمفعول ( قوله لا يخفى ان الخ ) يعني ان معنى البحث ليس ان المشار اليه اعنى المجموع لا يستلزم ما بعده بناء على ان انتفاء التخصيص لا مدخل له في الاستلزام حتى يندفع بما ذكره الشارح رحمه الله بل مبناه انه لا يصح البناء المستفاد من قوله ومن ثم لانه منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص ( قوله لبناء لاحق على سابق الخ ) اى بحسب نفس الامر ( قوله واستدلال ) اى بالنظر الى العلم ( قوله او يرتكب مجاز ) بان يقال نسب البناء الى المجموع باعتبار بعض اجزائه لتلازم بينهما كما نسب القتل الى كل القبيلة باعتبار تعاونهم وتشار كههم في المنافع والمضار ( قوله مذكور صريحا ) اى قصدا بخلاف نفي افادة التعريف فانه مذكور تبعا فان المقصود اصاله في الاستثناء المقرغ الحكم على المستثنى ولذا طوى ذكر المستثنى منه فلا يردان المذكور صريحا هو النفي والاثبات في المستثنى ضمني فيكون الامر في الذكر بالعكس ( قوله ما عر ضت الخ ) وهو كونها مسقطه للتبوين ( قوله يتوقف على ابطال دليل الخصم ) اذا كان موجودا لثلايعارض دليل اثبات المطلوب ( قوله وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب ) حيث استدلل بثبوتة على بطلانه وانما قال شوب مصادرة ولم يقل مصادرة لانه لو اكتفى في بيان ضعفه بعدم الفائدة في الاضافة اندفعت المصادرة وما قيل انه لو قرأ ضعف من التضعيف اى من الفصحاء او يقال ان امتناع مثل الضارب زيد متقرر بحيث ينبغي ان يرد به مخالفة وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد به اى بقول الاعشى وحينئذ لا شوب للمصادرة فليس بشئ اما الاول فلانه موقوف على النقل من الفصحاء واما الثاني فلان الخصم لا يسلم كون امتناعه متقدرا ( قوله مشهورة ) الشارح رحمه الله يمنع شهرتها فلذا حكم بان لا نص في الجرح وانما يجوز الشارح رحمه الله نصب المائة الهجان فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد اذ لا على المحل اكتفاء بقدر الحاجة ( قوله عن الضمير العائد ) اى الى الموصوف ( قوله فتصب ) اشارة الى ان التمهيل هو النصب اذ لا ناصب بخلاف الجرح فان الجار متهقق فلا يردان تمهيل التشبيه بالمفعول لازم في الجرح ايضا على ما صرح به سابقا ( قوله قياسا على المظهر ) اى الضارب زيد ا فانه يتعين فيه النصب ( قوله واسند الجواز ) اى جواز الجرح في الضارب ( قوله او لحاملينهم الخ ) ولا يخفى ما في توجيه المحشى رحمه الله من الاحتياج الى تقدير جرحه او تأويل جازيه قبل الاحتياج فهو كترع الخف قبل الوصول الى الماء ( قوله للفعل المفهوم من جاز ) فان الجواز المفهوم من عطف الضارب بك على الضارب الرجل يفهم منه التجويز ( قوله لم يحمل الضارب الخ ) فانهم من باب واحد لا فرق بينهما الا باللام كما في الضاربك وضاربك ولم يعتبر على هذا

التقدير في وجه حل الضاربك على ضاربك اشتراكهما في كون حذف التنوين فيهما قبل  
 الاضافة لاتصال الضمير لا للاضافة كما في التقرير الاول حتى يفرق بان في ضارب زيد حصل  
 التخفيف بالاضافة فلا يمكن حل الضارب زيد عليه بخلاف الضاربك وضاربك فانهما يشتركان  
 في عدم حصول التخفيف بالاضافة فقول الشارح رحمه الله من غير اعتبار الخ خبر كون كل  
 منهما كما في قوله محذوفاتوينه في التقرير السابق وتعلقه بحمل وهم ( قوله وانما قلنا دون  
 السابق الخ ) اورد الشيخ الرضى هذا الاعتراض على التقرير السابق بانه اذا جاز حل ذى  
 اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على مجرد منها العلة في المجرى دون ذى اللام وهى  
 اجتماع المتنافين لولم يضاف فليجر حل اللام وهى حصول التخفيف بناء على انهما من  
 باب واحد ولا يخفى عدم تماميته لانه اذا كان التخفيف في باب ضاربك زيد شرطاً كيف  
 يمكن حل الضارب زيد عليه و اشار المحشى رحمه الله بقوله فان التخفيف في بابه منظوره  
 ( قوله بما يتنافيان ) لان التنوين مشعر تمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تمة الاول فلولم  
 يحذف ولم تضاف الكلمة لزم كون الضمير متصلاً ومنفصلاً وما قيل منشأ هذا الاشتباه عدم  
 التأمل لان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه  
 بتبديل الضمير المنفصل بالمتصل والضاربك وان لم يشار كه في تخفيف المضاف يشار كه في  
 تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد فليس بشئ لان التخفيف المعبر في  
 الاضافة اللفظية عند الجمهور كما سبق مخصر في حذف التنوين وحذف النون وحذف الضمير  
 لاربع والتخفيف بالتبديل ليس بمعتبر فوجوده كعدمه وحينئذ نسبة الضارب زيد الى ضارب  
 زيد كنسبة الضاربك الى ضاربك في حصول التخفيف بحذف التنوين وانما قلنا عند الجمهور  
 لان من قال ان اضافة اسم التفضيل لفظية قال بحصول التخفيف بحذف من كما في الباب وفي ضوء  
 المصباح وانما ساغ الضاربه والضاربك لانه في الاصل الضارب اياك والضارب اياه فلما اضيف  
 حصل التخفيف ( قوله بخلاف باب ضارب زيد ) اى ما فيه الاضافة الى مظهر ( قوله فان  
 التخفيف منظور فيه ) فلا يمكن حل الضارب زيد عليه ( قوله يرد على هذا التقرير  
 الخ ) اى السابق حيث اعترف فيه بان حذف التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة  
 ( قوله قلت لعل المصنف رحمه الله لم يرض بهذا القول ) اى بالاضافة في ضاربك  
 مع عدم الخفة ويكون قوله الضاربك وشبهه الخ على هذا التقرير نقلاً لكلام القول  
 ويؤيده ان الشارح رحمه الله نسب الجمل المذكور الى القوم وذلك بان لا يقول  
 بالاضافة ويكون الضمير منصوباً كما هو مذهب الخليل وقياسه على الضارب زيد والضاربوا  
 زيد قياس مع الفارق او بان يقول بالاضافة مع التخفيف كما في التقرير الثانى هذا لكن هذا  
 الجواب لا يحسم مادة النقض لانه باق عند من يقول بالاضافة مع عدم الخفة في ضاربك فالحق  
 ان القاعدة مخصصة كما يشعر به كلامهم حيث قال في العباب بان الاضافة في ضاربك لازمة لئلا

يلزم الجمع بين التنوين والضمير المتصل والاضافة المقصود منها التحفيف غير لازمه كما في ضارب زيد فانه يجوز ضارب زيد او قال في الايضاح ان لاسم الفاعل من الضمير المتصل شأن ليس له مع المظهر فلا يلزم من جواز اضافة اسم الفاعل الى المضمير من غير تخفيف لاجل هذه العلة جواز اضافة اسم الفاعل الى الظاهر مع اتفائها (قوله بان التنوين قدر الخ) لان المنافي للتنوين اما اللام واما الاضافة وكلاهما موقودان عند اتصال الضمير واتصال الضمير انما ينافي وجود التنوين لفظا لا شعاره بالتمام دون التقدير ثم حذف التنوين من التقدير بعد اعتبار الاضافة فحصل التحفيف بحذف التنوين المقدر (قوله كما في حواج بيت الله) فيه ان دليل التقدير في حواج بيت الله موجود وهو وجود الكسرة فانها سقطت من غير المنصرف بتبعية التنوين ولا دليل فيما نحن فيه على تقدير التنوين سوى حفظ القاعدة المذكورة (قوله لا يجوز الضاربك الخ) لوجود الخفة في المحمول عليه دون المحمول (قوله لان الضاربك الخ) يعني ان ههنا شبهات من شبهه في الضارب زيد و ضارب زيد فعدم جواز الثاني لا يستلزم عدم جواز الاول (قوله من جانب المضاف) بحذف التنوين ومن جانب المضاف اليه بالتبديل وان لم يكن لهذا التحفيف مدخل في صحة الاضافة (قوله للتحفيف) فالمعنى على الصفتية اختيرت الاضافة لفائدة التحفيف والتعريف او التخصيص (قوله بخلاف حسن الوجه) فان حسن الوجه لم يقد شيئا من التعريف او التخصيص لعدم الاتحاد بين المضاف والمضاف اليه بعد اعتبار الضمير (قوله سيف شجاع) اى سيف رجل شجاع (قوله حاصل الخ) هذا سهو لان حاصل الوجه الثاني انه من قبيل اضافة احد المتباينين الى الآخر والصواب ما قال الشيخ الرضى ما حاصله الخ وكا انه كان في نسخة المحشى سقط من قلم الناسخ (قوله تلك الامثلة) اى اضافة تلك الامثلة الاربعة كضافة هذه الامثلة على ترتيب الالف والنون المرتب (قوله اراذ المشابهة الخ) اى ليس المراد بالعموم والخصوص ماهو المشهور اعنى ما يكون بحسب الصدق بل المعنى اللغوى اى الشمول اى شمول الاطلاق وعدمه فيشمل المترادفين (قوله وتبعه الشارح الرضى) وقال انه كثير لا يمكن دفعه ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لا حجتنا الى تعسفات كثيرة (قوله اى ذاته وشخصه) وانما عبروا عن الذات بلفظ الحى توغلا في المبالغة فاذا قلت فعله حى زيد فكأنك قلت فعله ذاته وهو حى وجوده لانه نسب اليه حال كونه معدوما ثم صار مستعملا فى التأكييد بمعنى الذات وان كان منبئيا (قوله واسم السلام عليهما) فى قوله « الى الجول ثم اسم السلام عليهما \* ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر » (قوله لم يجعل الضمير الخ) مع قرينه (قوله دون المضاف اليه) فان الاختصاص فيه ثابت قبل الاضافة (قوله اعلم ان الشئ بمعنى الخ) بيان لاحتمالات اضافة العين الى شئ وتعيين للاحتمال الذى فيه الخفاء ليحصل للتعليم رد الخطا ولا يبقى له ترقب (قوله لشموله كل مفهوم) اى لشمول الشئ حينئذ كل مفهوم حتى نفسه ومقابله

ضرورة ان مفهوم الشئ والاشئ موجود في الذهن فلا تكون العين اعم منه وما ذكرنا ظهر  
فساد ما قيل بزيل الخفاء صحة عين الاشئ فانه انما يزيل الخفاء عن هذه الاضافة لتحقق العين  
في الشئ بدون الاشئ دون اضافة الى الشئ اذ لا مفهوم يصدق عليه العين بدون الشئ  
وفساد ما قيل تفصيلا ان اللام الجنس في الشئ اذا ريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي  
فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها وان  
اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين تصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي لما عرفت من  
صدق الشئ على كل مفهوم حتى نفسه ومقابله (قوله اى وقتا صاحب هذا الاسم) فذا من  
الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف (قوله وذات صباح الخ) الاولى ان يمثل بذات يوم  
على ما في الرضى ليكون اشارة الى اختصاص ذات البعض وذات البعض الآخر في استعمالهم  
(قوله ما يشرب في الصباح) وليس بزمان حتى يكون من باب جل احد اللفظين على المدلول  
والآخر على الدال (قوله يغني غناء الاسم) الاغناء بمعنى نياز ساحن والغناء اسم بمعنى  
الاغناء وقع مفعولا مطلقا (قوله على سبيل الاتباع) وليس باتباع لانه تقوية اللفظ بموازنه  
مع اتفاقهما في الحرف الاخير نحو حسن بسن ويسن منصوبا او مرفوعا بتقدير المبتدأ وبتقدير  
اعني (قوله فان من عزيز) اى مما قيل في المثل هذا (قوله من جنس الحركة) ولذا ناب عن  
الحركة في الاعراب (قوله لا لتباس) اى التباس الرفع بغيره نحو مسلمي (قوله لا يوجب  
القلب عند الجميع) اى عند هذيل وغيرهم ظرف للنفي لا للنفي والظاهر ما في الرضى لا موجب  
عندهم ايضا (قوله ولا يترك الخ) الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا  
(قوله لى) جميع الوى كحمر واحمر والاولى الرجل المجتنب للفرد لا يزال كذلك وذب الوى  
معطوف خلقة كذب الغز كذا في الصحاح (قوله كذا كذا كذا في الحوالة) اشار الى ضعف  
القول بالضعف لانه من القراءات السبع التي يستشهد بها ولا يستشهد عليها (قوله لعله الخ) فيه  
اشارة الى بعد هذا الوجه لعدم سبق الذهن اليه وعدم الموافقة لفن العربية وقيل قدم الاخ  
لانه ابعد عن خلاف المبرد وارسخ في الحكم كيف ولم يستعمل الخ بالتشديد وانما اجازة المبرد  
جلا على ما ورد كما صرح به الشارح رحمه الله وفيه انه مع عدم اطراد في قوله اخوك وابوك  
في بيان انواع الاعراب وفي قوله واذا قطعت عن الاضافة قيل اخ وان الشائع تقديم  
ما فيه المخالفة رد على الخصم واقول وجه التقديم ان اخا كثيرا استعمالا لانه يجئ فيه الاربعة  
التي تجئ في اب مصاحبة الحروف حال الاضافة ثم القصير ثم النقص ثم التشديد وزيادة وجه  
وهو جعله كدلو (قوله) وما على ظاهر الخ) انما قال ظاهر لانه يمكن ان يقال مراد الشارح  
رحمه الله بيان حاصل المعنى لا تقدير المبتدأ لكنه خلاف الظاهر (قوله فيكون) عطف  
فعلية على اسمية وهو مما يختلف في جوازه (قوله ومعنى ارى اظن) فان مجهوله يستعمل

بمعنى الظن وابن مالك ذو الجنا زبدار مفعول اري وابن قسم معترض بينهما مخاطب نفسه  
 فيقول قدر الله وقضاؤه انزلك هذا الموضع وقد اعلم ان ليس لك هذا الموضع بمنزلة تقيمه  
 بل ترتحل عند عن قريب واقسم بابي على ذلك كذا في شرح المفصل ويعلم منه ان اري بصيغة  
 المعلوم بمعنى العلم ( قوله الا ان يحذف مضاف ) فيقال اصله حم امرأتك ( قوله فاندفع  
 الاعتراض ) لكن بقي توهم اختصاص اضافة الهن بالمرأة ( قوله مفتوح العين ) فكان قياسها  
 حالة الافراد ان تكون مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف  
 جلوها في ترك القصر حالة الافراد على حالة الاضافة ( قوله فلم يسمع فيه اهناء ) وحكى  
 ابن يعيش اهناء ( قوله كثرات ) فانها بتحريك العين جمع تمره بسكونها على خلاف القياس  
 فيحوز ان يكون هنوات مثلها ( قوله عوضت الميم من الواو ) لما بينهما من قرب المخرج وكونهما  
 من حروف الزيادة ( قوله عند جريان الاعراب عليه ) فانه عند جريان الاعراب يصير الواو  
 متحركا فيجب قلبها الف التحر كها وانفتاح ما قبلها فاذا لحقه التنوين التقي ساكنان فيجب حذف  
 اللزوم وبقي الكلمة على حرف واحد ( قوله التابعة للحركات الاعرابية ) اي يضم حالة الرفع  
 ويقعح حالة النصب ويكسر حالة الجر ( قوله كوشاء ) في بعض النسخ بالواو كسما اسم  
 من اوشى الرجل اذا كثر ماله وفي بعضها بالراء ككشاء هو الحبل ( قوله مشاها ) اي مثني  
 ذات ذواتا تحذف النون لانها لا تستعمل الا مضافة وجمعها ذوات ( قوله عينها ) اي عين  
 ذوات ( قوله باب الطي ) اي ما عينه واو ولاه ياء اكثرهما عينه ولاه واو ( قوله لقلبت  
 في المؤنث ) فقل ذية كما قيل في طوية طية ( قوله لمار ) من ان فعلا ساكن العين ومعقلها  
 يجمع على افعال ( قوله الشيخ الرضى رحمه الله ) هذا وجه آخر لا اختصاص ذو بال مظهر  
 لا يحتاج فيه الى اعتبار وضعه وصلة الى وصف اسماء الاجناس ( قوله ولما كان جنس المضمرات  
 الخ ) لما كان ما ذكره سابقا غير كاف للمصنف لجريانه في المضمرات والاعلام ضم هذه المقدمة  
 لاتمام الدليل وابقاء الفارق بينهما وبين اسماء الاجناس وحاصله ان جنسهما كله لا يقع صفة  
 فلم يتوصل بذو شئ من افرادهما بخلاف اسماء الاجناس فان بعضها يقع صفة كالمشتقات  
 وبعضها لا يقع كالذهب والضرب والقتل فتوصلوا في الوصف به بذو ليكون باب اسماء  
 الاجناس على وتيرة واحدة ( قوله وايضا لو حذف الخ ) وجه ثان للاختصاص المذكور  
 وحاصله ان حذف المضاف واقامة المضاف اليد بقاء جائز في السعة فلو توصل بذو في الوصف  
 بالمضمر والعلم يلزم بعد حذفه الوصف بهما وهو متنع بخلاف ما اذا وصف باسم الجنس فانه  
 يحوز الوصف به في الجملة ( قوله وذويه ) ان اصحابه ( قوله ان المناسب للمقام ) لان المقام  
 بيان حال الاسماء الستة حال اضافتها الى ضمير المتكلم ( قوله الى نوعه ) وهو المضمر مطلقا ( قوله  
 الى جنسه ) وهو غير اسم الجنس ( قوله نحو ولكنى الخ ) اوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني

اريد به الذوات البت للكميت ( قوله الذوات ) يعنى بالاذواء وهم ملوك الجن من قضاة  
بذى وزن وذى جدن وذى نواس وذى اصبح وذى الكلاع وهم التابعة ذكره الجوهري  
( قوله وكذا الفاعلة الخ ) وهذا الجمع مطرد في جميع صيغ الفاعلة الصفتية ولا ينجى في الفاعل  
الوصفي ( قوله لبيان الحال ) كما يشير اليه قوله كان في الرتبة منه ( قوله لا للتصيير ) اذ لا معنى  
للتصيير ههنا والفاء في فقوله لمجرد التراخي في البيان وليس تفريعا على ما سبق اذ لا دخل للتفسير  
المذكور في نفي التصيير فانه متى لوحظت الثانية مثلا مع متبوعها كانت مصيرة له اثنين كما انها  
متى لوحظت مع الصفة الاولى والمتبوع كانت مصيرة لهما ثلاثة ( قوله وعلى القولين الخ )  
يعنى ان ثان سواء اريد منه الثاني في الرتبة او مطلق المتأخر بتمامه كونه كذلك في الذكر  
فيخرج عنه المعطوف المتقدم الا ان يصرف اللفظ عن الظاهر المتبادر ويراد السابق والتأخر  
بحسب الرتبة العقلية دون الذركية فاقبل بعد التصريح بان المراد الثانوية في الرتبة لا توجه  
الاشكال بالتابع المتقدم فن قال يشكك بمثل عليه ورحمه الله السلام فقد غفل اشد الغفلة عن المرام  
( قوله مع انهما متغايران الخ ) يعنى ان قول المصنف رحمه الله باعراب سابقه كما يفيد  
اتحاد الاعرابين بالجنس يفيد تغايرهما شخصا ايضا ضرورة امتناع قيام اعراب واحد بكلمتين  
والتغاير المطلق ينصرف الى الكامل وهو التغاير في اللفظ والقصد فلا يرد فيما اذا كررت كلمة واقام  
بمجموع المكرر تين مقام كلمة واحدة واجرى اعرابها على كل واحدة منهما انه يصدق على الكلمة  
الثانية انه ثان في الذكر متحد اعرابه سابقة بالجنس متغاير له بالشخص لعدم التغاير بين الاعرابين  
في قصد المتكلم بل في اللفظ بناء على تعدده ( قوله اى المقتضى للاعراب ) اى المراد من الجهة  
المقتضى فلا يضر اختلافاهما من جهة المتبوعية والتابعة والاعراب والبناء وغير ذلك ( قوله  
شخصية ) بناء على انها الواحدة الكاملة ( قوله نوعا ) وهو المفعولية لا لشخص الان مفعولية الاول  
غير مفعولية الثاني فان الاول مسند اليه لا الثاني ( قوله اللهم الا ان يراد الخ ) وحينئذ يشمل  
الصفة المادحة والذامة والتي للترجم والتأكيذ لاتحاد الكل مع المتبوع وكذا عطف البيان  
والتأكيذ اللفظي والمعنوي واما المعطوف بالحرف فعليه مع المعطوف عليه في الانتساب اليه  
ظاهرة واتمال اللهم لبعده عن عبارة الشارح رحمه الله ( قوله وكذا الفظة التوابع ) لان الظاهر  
ان التوابع مبتدأ وكل ثان خبره واما جعل التوابع منقطعا عما بعده وتقديره لفظه هو ما تدلى التابع  
فتتكلف بشيء ( قوله مقحمتان ) اى داخلتان في غير محلها ( قوله لبيان الجمع والمنع ) اى  
جامعية التعريف ومانعية فلفظ الجمع يفيد ان جميع افراد الحدود يصدق عليها الحد فيكون  
جامعا ولفظ يفيد ان جمع الحد يصدق عليه الحدود فيكون مانعا وهذا الوجه غير الوجه  
الذى ذكره الشارح رحمه الله فانه حل على انه تعريف للتابع بناء على ان اللام في التوابع  
للجنس وادخل كل يفيد المانعية والجامعية حاصلة من ظهور الانحصار ولذا قال كالنصوص

عليه ولعله التيق بذلك لان الاتحام بقدر الضرورة والحشي رجه الله قصد التنصيص على  
الجامعة والمنفعة معا فاختار اقحاهما ( قوله او فر متابعة ) فانه تبع المتبوع في الاعراب  
والتعريف والتشكيروالافرادوالتثنية والجمع والتذكير والتأنيث بخلاف سائر التوابع ( قوله  
اي على حالة الخ ) اي ليس المراد بالمعنى ما يقال بل اللفظ حتى يردان النعت بحال المتعلق خارج  
عن التعريف لانه يدل على حاصل في متعلق المتبوع لكونه مسندا اليه بل ما يقابل الذات فهو  
ما يدل على امر حاصل في المتبوع سواء كان حصوله باعتبار نفسه بان لا يحافظ في حصوله  
امر سوى المتبوع او باعتبار ملاخضة متعلقه فان الحسن وان كان حاصل في العلام لكن حسن  
غلام زيد حاصل في زيد ( قوله جعلوه ) اي لفظ مطلقا صفة الحصول فالمعنى ما يدل على معنى  
حاصل في متبوعه حصولا مطلقا اي غير مقيد بزمان نسبة شئ الى المتبوع او نسبته الى شئ  
( قوله انه لدفع توهم الخ ) فالتقيدا احتياطي لا احترازي ( قوله لاجراء التاكيد الخ ) يعني ان  
سائر التوابع سوى التأكيدي لفظ كل خارج بقوله يدل على معنى في متبوعه والتاكيد بكل خارج  
بقوله مطلقا ( قوله ولا يخفى الخ ) اي على تقدير جعله صفة للحصول تبقى هذه الامثلة داخله  
في التعريف لكونها دالة على معنى في متبوعه مطلقا غير مقيد بحال النسبة ( قوله واما اعتبار قيد  
الحيثية الخ ) بان يقال ما يدل على معنى في متبوعه من حيث انه يدل على ذلك فيكون الحصول  
في المتبوع ايضا مدلوله فخرج الامثلة المذكورة لان التوابع المذكورة وان دلت على معان  
حاصلة في متبوعها مطلقا لكنها لا تدل على حصولها فيها ( قوله وهو ان يكون مذكورا الخ )  
لا يخفى ان ههنا طريقين لاجراء الامثلة احدى اعتبارا لحيثية والثاني ان المراد بقول تابع يدل  
انه ذكر لي دل على معنى كما نقله العلامة في شرح المفتاح عن المصنف رجه الله والحشي خلط  
بين الطريقين اللهم الا ان يقال ان قوله وهو ان يكون الخ يانا لالحاصل اعتبارا لحيثية وليس  
مقصوده الاشارة الى تقدير ذكره واللام للغرض ( قوله للتعميم ) اي الشمول على سبيل البذل  
وعدم التخصيص بفرد دون فرد ( قوله والفرق بين الخ ) لان الايضاح يستدعي سبق الابهام  
والتقرير يقتضي عدمه ( قوله ولم يذ كرها ) داخل تحت مقول قيل اي لم يذ كر المصنف  
رجه الله الكاشفة ( قوله وههنا بحث الخ ) اي في قولهم وقيد يكون النعت بالكشف وليس  
هنا بحثا على ما قيل كالا يخفى ( قوله وليس كاشفا ) اذ لا يحصل كشف ماهية الجسم بكل واحد  
( قوله كل من تلك الخ ) منع لقوله وليس كاشفا ( قوله لانه مساو للجسم الخ ) فيه بحث لان الجسم  
عند الاشاعرة ما يتركب من جزئين فصاعدا فالطويل مساو له والعريض والعريق ليس بمساو له  
كيف والعريض اخص من الطويل والعريق اخص من العريض فساواته لا خدما تبطل  
مساواته للاخر ( قوله لان المجموع معرف ) ان اراد انه كذلك عند جهو ر الاشاعرة فمتبوع  
لما عرفت وان اراد عند غيرهم فلا يتنع لان الاعتراض مبني على رأيهم الا ان يقال المزداد



ان المجموع معرف في قصد المتكلم لكن فيه خفا والجواب ان هذا المثال للكشف انما هو على رأى  
 المعتزلة المعتبرين في الجسم تقاطع الابعاد على زوايا قائمة فالكشف هو المجموع ( قوله لا يجرى  
 في مثل الخ ) لعدم كون كل واحد منهما مساويا للانسان ( قوله فلا يظهر الخ ) لك ان تقول ان  
 النعت هو الطويل الموصوف بالعريض الموصوف بالعميق ( قوله ان المجموع نعت واحد )  
 كما انه قيل الذاهب الى الجهات الثلاث ( قوله حاصل كلام المصنف رح ) اى ما ذكره الشارح  
 رح من ان اشتراط الاشتقاق في النعت كما توهم كثير من النحاة متشأ غلبة الاستعمال حاصل  
 كلام المصنف رحمه الله والشيخ الرضى رحمه الله صرح بانه مذهب جمهور النحاة ( قوله وفي  
 الفرق نظر ) باشتراط الاشتقاق في النعت دون الحال على ما يستفاد من استضعافه كذا في الرضى  
 ويرد عليه ان الاستضعاف لا يدل على الاشتراط بل على عدم الاستحسان ( قوله ولا يخفى الخ )  
 يعنى ان ذكر مثال تيمى واى الرجل في هذا المقام ليس بموجه لانها في قوة المشتق فان معناها  
 منسوب الى تيمم وكامل في الرجولية والمقصود ههنا ذكر مثال الغير المشتق الدال على معنى  
 في المعنى المتبوع فاقبل بناء الرد على انه لا داعى لاشتراط الاشتقاق ولا موجب للتأويل عقلا  
 ولا نقلا وليس بناء الرد على الأمثلة حتى يرد ما ذكره المحشى رحمه الله ليس بشئ ( قوله  
 متعلق بقوله الخ ) وليس ظرفا لقوله ولا فصل ( قوله والوضع الخ ) يعنى انه بمعنى تعيين  
 اللفظ للدلالة على معنى سواء كان بنفسه او بالقرينة وترك التوجيه الثانى الذى ذكره السيد  
 قدس سره في حواشى الرضى من انه اراد بالوضع الوضع في التركيب والاستعمال لانه  
 خلاف المتبادر من لفظ الوضع ( قوله بناء الخ ) يعنى ان اربع مستعمل في المعدود اى ذات  
 هذا العدد ليصح وقوعه صفة لنسوة ( قوله المراد الخ ) فقول الشارح رحمه الله الدلالة تفسير  
 لقوله المعنى لكن الظاهر ان كلام الشارح رحمه الله مبنى على حذف المضاف اى لغرض دلالة  
 المعنى اى الدلالة عليه لان السابق الى الذهن من المعنى ما يقابل اللفظ وحيث يكون قول المحشى  
 رحمه الله والمراد الخ توجيهها للتمسك لا يحتاج الى تقدير المضاف ( قوله لينص الخ ) فان الغرض  
 لا يكون موضوعا له بل مترتبا عليه ( قوله انت الرجل كل الرجل ) فاللام للجنس ولفظ كل  
 لكونه مضافا الى المعرفة للشمول على سبيل الاجتماع اى انت مجموع افراد جنس الرجل ( قوله  
 نحو م رت بزبد الرجل ) اى الكمال في الرجولية ( قوله ذلك ) اى عدم جواز وصف غير  
 اسم الاشارة بالرجل بمعنى كامل الرجولية لان استعماله فيه ليس وضعيا حتى يكون مطردا بل  
 مجازى مختص بما اذا جعلته صفة لاسم الاشارة ( قوله ان قيل الخ ) يعنى انه قد ظهر من ذلك  
 انه لا يجوز ان يوصف غير اسم الاشارة باسماء الاجناس باعتبار استعمالها بمعنى كامل في الجنس  
 لكن لم يجز ان يوصف غير اسم الاشارة من المبهمات باسماء الاجناس باعتبار معناه الحقيقي ( قوله  
 ولهذا ) اى التجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة ( قوله واما قولك الخ ) يعنى ان ذكر



الموصوف فيدقاً زائدة لصل من اسم الجنس و هو جعله حاضراً شاهداً لقوله  
قال الشيخ الرضى الخ تعين للمواضع التي يقع اسم الإشارة صفة فيها والتي لا يقع (قوله  
اخص) فيما اذا كان علماً او مضافاً الى المضمير او الى العلم (قوله او مساو) فيما اذا كان مضافاً  
الى اسم الإشارة (قوله لا يقصد) فسر عدم الدلالة بعدم التقصد لان دلالة اسم الإشارة على  
معنى المشار اليه متحققة دائماً الا انه قد تقصد الذات المعينة المتصفة بهذا المفهوم فلا يقع صفة  
وقد يقصد به هذا المفهوم فقط فيصح وقوعه صفة للنكرة لكونه بمنزلة لفظ المشار اليه (قوله  
الامر فباللام الخ) نحو ولقد امر على التميم يسبني (قوله لعدم الإشارة الخ) يعنى ان المعرفة  
ما فيها إشارة الى معلومية مفهومها والجملة من حيث انها جملة ليس فيها الإشارة الى معلومية  
مضمونها فلا يتجه ما قيل ان الجملة وان كانت لا فائدة نسبة مجهولة لكن اذا جعلت صفة يجب  
ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفها بما عند المخاطب لان كونها معلومة لا يستلزم  
وجود الإشارة فيها الى المعلومية فان النكرة المفردة ايضا معلومة للمخاطب لا تمنع الخطاب  
بما لا يفهم لكن الإشارة فيها الى المعلومية (قوله من اقسام الذات والاسم) الظاهر ترك اللفظ  
الذات الا انه وقع في الرضى لفظ الذات فاشار بعطف الاسم عليها الى تفسيرها كما قال السيد  
السند قدس سره اراد بالذات الاسماء التي مدلولاتها مستقلة (قوله قدسوى الخ) تأييداً  
يستفاد من عبارة الشارح رحمه الله قال الرضى كل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلذلك الجملة  
موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه  
المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فرعا للمفرد لان ذلك  
دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها حيث يصح وقوع المفرد هناك  
(قوله لعل وجهه) اى وجه المشهور (قوله وذلك في الطلبية الخ) اى ذلك التأويل  
في الجملة الطلبية وهى الامر والنهى والاستفهام والتمنى والترجى والعرض حاصل بقول  
محذوف خص الطلبية بالذكر لعدم وجود مثال في كلامهم لغير الطلبية الواقعة صفة  
(قوله جاؤا الخ) اى قول الزاجر قبله

مازلت اسعى معهم و اخبط حتى اذا جن الظلام واخبط

جاؤا بمنق هل رأيت الذئب قط اى مقول عنه هل رأيت الذئب فهذا لونه خبطت فلانا  
واخبطته سألته بغير وسيلة منق اللبن بالاء يذقه عن جه يشكو قوماً فيقول لم ازل النهار كنت  
اسعى معهم واتبعهم واسألهم شيئاً حتى اذا اظلم الليل واخبط الظلام وتكاثف جاؤا بلبين  
مخلوط بماء كثير يضرب لونه لكثرة ماؤه الى لون الذئب فكل من رآه يستفهم من رؤيته  
عن الذئب لانه بلونه يحمله على السؤال عن الذئب وانما قال هذا لان الذئب موصوف  
بالزرقه واللبن اذا كثر ماؤه بصير ازرق كذا في شرح ابيات الايضاح ومن هذا تبيين عدم

اختصاص الوصف بالانشاء بالجل الحكيم حقيقة كما وهم بل يكفيد ان يكون من شأنه ان يحكى  
ويقال وقد نص الشريف بذلك في حواشى المطول وشرح المفتاح حيث قال وذلك لاعلى  
معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه واليه اشار البشارح رحمه الله بقوله اى مستحق  
لان يؤمر به وما قيل هناك تأويل قريب بان يقال زيد اضربه فى تأويل زيد مطلوب ضربه  
عن الحذف ففيه ان هذا التأويل ذكر السيد الشريف قدس سره فى حواشى المطول لكن  
الحكم بقره وهم لان الطلب الذى هو مدلول الامر لة للملاحظة المطلوب والمحكوم به لابد  
من ملاحظة قصد الصريح جعله محكوما به فذلك تأويل بعيد يخرج الكلام عن وضعه ومن هذا  
ظهر رجحان تقدير القول على ذلك التأويل (قوله كما يكون الخ) اى مثل تأويل يكون خبر  
بعد خبر لقوله ذلك (قوله وجدت الخ) اى ان جعلته بمعنى اصبت فالجملة الطلبية حال وان  
جعلته بمعنى علمت فهى مفعول ثان هذا قول ابى الذر داء اخبر اى جرب من خبره اذا جربه وتقله  
جواب الامر واصله تقليبه من فلاه يقلبه بغيره حذف الياء للجزم والهاء للسكت والمعنى  
وجدت الناس مقولافهم هذا القول اى جربهم تقلبهم لانهم عند التجربة يستحقون ان يبغضوا  
لسوء اخلافهم وقبح افعالهم وقيل هو من كلام على رضى الله عنه وقيل من كلام النبي صلى الله  
عليه وسلم وقيل قال المأمون لولان عليا رضى الله عنه قال ذلك لقلت اقل تجربته كذا فى شرح  
ايات المفصل (قوله وفى الملازمة مناقشة الخ) مدفوعة بما فى ان رضى من ان ذلك الرابط هو  
الضمير اذ هو الموضوع لهذا ثم قيل ان الظاهر قائم مقام الضمير (قوله او ماله ربط) فان الضرب  
فى المثال المذكور حالة زيد وله ربط بأب الرجل باعتبار وقوعه عليه فى حصول الفائدة من  
التخصيص والتوضيح وغيرهما (قوله كوصف الخ) فى قوله تعالى من نطفة امشاج (قوله  
مشيج) مشيج مشج خلطوشى مشج كقتيل وسبب وكثف فى لغية جمعه امشاج ونطفة امشاج  
مختلطة بماء المرأة ودماها كذا فى القاموس فيلزم ان يكون حالة الموصوف (قوله تحملا) لان  
الضمير عبارة عنه التمثل حيله كردن (قوله لان الالف والواو الخ) فيلزم ان يكون لفعل  
واحد فاعلان فيحتاج الى تمحل ان الظاهر بدل من الضمير البارز ولا يحتاج الى ذلك فى الصفة  
ومعنى قوله فانهما علامتان قطعاً انهما علامتان فقط والفاعل مستتر بخلاف الفعل فانها فيه فاعل  
وعلاوة كما صرح به السيد الشريف فى رسالته الحرفية الفارسية وما قيل ان الالف التى يلحق  
الثنية فى الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان وهم يحض كيف وهو مخالف لما تقرر عندهم  
ان الماضى والمضارع اربع عشرة صيغة نعم ان تغير الصيغة حاصل فى الفعل بسبب الفاعل (قوله  
فى الاغلب) احتراز عن اشهر والنجوى الذين ظلموا على قول من قال الذين فاعل اسروا والواو  
علامة الجمع (قوله لانه ليس فيه معنى الوصفية الخ) بانه فى جزئيات التكلم والمخاطب والغائب  
سواء قلنا بوضعه لها او المفهوم الكلى فباختبار كونها جزئيات لها يفهم منه التكلم والمخاطب

والغيبية ولعدم استعمالها في المفهوم الكلي لا يكون فيها معنى الوصفية بقوله والاولى ان يقال  
 الخ في كلام الشارح رحمه الله إشارة الى ان هذا التعليل اولى لانه مفسود من نقل وجه اعتذار  
 الشارح الرضى وانما كان اولى لسلامته عن المناقشة (قوله والحمل على الخصوص الخ) على  
 ما قيل ان الموصوف انما يكون اخص بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالنطاق مساو  
 للنطاق وبعد التوصيف بالابيض اخص وحيث ان يكون قوله والموصوف اخص او مساو بيان  
 الواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف عن هذا الحكم لا بيان اشتراط كون الشيء موصوفا (قوله  
 لا يصح بناء قوله الخ) فان العالم في جاء الرجل العالم اخص من الرجل على اصطلاح المنطقيين  
 (قوله بان اسم الإشارة الخ) فيمكن اجراءه مجرى الضمير في اعتبار الاستخدام لكن في وقوعه في  
 الاستعمال بحث (قوله ظاهر) اذ الاشتباه فيه ايضا لان اعتبار المرجع مع عدم منزلة وضع اليد على  
 شيء اريد تعيينه (قوله والعين) على ما هو اصل اسم الإشارة من كون المشار اليه مشاهدا (قوله  
 سواء) منصوب على الحال (قوله لانه يكتب) جملة مستأنفة لتعليل الاستواء (قوله فسر  
 بالمائة الخ) يدل عليه قوله لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف والتعميم المائل للموصول  
 (قوله ذات المثل) اى ما يصدق عليها المثل في التعريف (قوله ليس فيه كثير فائدة) لانه لا يعلم  
 بدون التعيين ما يصح وصف ذى اللام به وما لا يصح وان علم الفائدة الكلية (قوله جعل  
 الاضافة) اى اضافة لفظ المثل الى الضمير (قوله واشارة الخ) عطف تفسير لقوله عهدية الخ  
 (قوله وهو ان الموصول الخ) مع ان مائل ذى اللام الموصول مطلقا (قوله جاز ان يكون البيان  
 غير تام) موهما بجواز وصف ذى اللام بمن وما وى (قوله يبقى استدر الخ) لان المضاف الى  
 مثله مساو في التعريف لذى اللام فهو داخل في مثله (قوله والشارحون) عطف على فاعل  
 قوله فسر (قوله وفيه تأمل) لان التعريف الذى يفيد الضارب احضار بالصلة في ذهن  
 المخاطب ومعلوميته اياه باتصافه بمفهومها هو التعريف الذى يفيد الضارب اذا كان اللام تعريف  
 الذات ومعلوميته اياه في نفسها (قوله حتى ثبت المدعى) وهو اشتراط الاضافة الى المثل فانه لو جاز  
 انحطاطه كذلك لجاز وصف ذى اللام بالمضاف الى الضمير واسم الإشارة مثلا لجواز انحطاطه  
 الى مرتبة المضمرة واسم الإشارة اعنى مرتبة ذى اللام فيكون الموصوف مساويا للصفة مع عدم  
 الاضافة الى المثل (قوله بدليل الإشارة والمرور) واللام يشمل الملك الجن لكنهما ليسا بمشار اليه  
 ولا يقع المرور ملتبسهما (قوله بعطف النسق) في التاج النسق بسكون السين ترتيب كرتين  
 من حد نصير (قوله في صدقه على الخ) اذ ليس كل واحد من السقف والجدران مقصودا بالنسبة  
 الى البيت يمكن ان يقال ان التقدير بجموع سقف وجدران فكل واحد منهما مقصود بالنسبة  
 الى الاضافة الا انه لما حذف المضاف واقیم المضاف اليه مقامه اجرى الاعراب على كل منهما  
 (قوله فان اخوك الخ) يعنى ان اخوك مقصود بنسبة الجحى في الجملة الاولى وزيد مقصود

بتسببه في الجملة المعطوفة فيفيدان اخوك مقصود بنسبة الجني مع متبوعه لكن اخوك ليس مقصودا مع المتبوع في الكلام الثاني فيه متبوعه بل المتصور فيه اخوك وزيد مقصود في كلام آخر اعني اية المعطوفة ولو قال زيد متبوعه لكان اظهر ( قوله اي لم يقع غلط الخ ) فسر لا غير المفيد للتخصيص في الاشارة الى ان التأكيديفيد التخصيص في الاثبات دون الثبوت ( قوله لم يقع غلط ) بسبب سهو او نسيان في التأكيدي اللفظي ( قوله ولا يجوز في النسبة ) في التأكيدي المعنوي فيما عدا الفظة كل ( قوله او ان المذكور ) اي في لفظة كل ( قوله ولا شك الخ ) مقدمة ثالثة للدليل معطوفة على قوله وذلك لانك تبين بعد اعتبار ما عطف على تين والمراد بالتبيين في قوله اذا بينت ما يشمل الايضاح ايضا بخلاف ما سبق ( قوله والبيان فرعه ) فتكون التوابع الثلاثة غير مقصودة بالنسبة ( قوله ولا شبهة الخ ) لان منشا ذكر المبدل منه الغلط على الانحاء الثلاثة ( قوله فيدخل الخ ) وبالجملة لا فرق بين قولك جاء زيد حارم و جاء زيد على حارم في المعنى المقصود الذي هو تدارك الغلط بفعل حارم في احدهما مقصودا بالنسبة مع المتبوع دون الآخر تحكم ( قوله مقصودين باصل النسبة ) وخرج به بدل الغلط باقامه اذ ليس المبدل مقصودا باصل النسبة اصلا ( قوله فباستعمال اصل النسبة ) القبول في الاثبات تكون للخروج لا للدخول الا اذا كانت قرينة صارفة عما هو المتبادر مما قبلها كانص عليه السيد قدس سره في كتبه وهذا كذلك لان المتبادر من قوله مقصود بالنسبة ان يكون مقصودا بالنسبة المحصورة المكيفة بالايحباب والسلب باقيا على ذلك القصد وحينئذ يخرج عنها المعطوفات المذكورة فلما صرف عن الظاهر المتبادر بارادة ما ذكر صار ما يفيد الدخول ( قوله كما مر نظير ذلك الخ ) من ان قوله ليدل على المعاني المعتورة داخل في التعريف لافادة التوضيح وبيان الغرض من وضع الاعراب او خارج عنه ( قوله نحو قولك الخ ) فان تأنيث الفعل واجب في المثال الاول والنون واجب في الثاني حذف طلبا للاختصار ( قوله حيث قال اكد ) يعني جعل الكجزاء للشرط فيفيد لزوم التأكيدي للعطف المذكور ( قوله يا بني ذلك ما ذكره الخ ) فانه يدل على ان العطف على الضمير بلا تأكيدي وفصل غير جائز ( قوله اذ يمكن استثناء الخ ) يعني يمكن ان تعتبر الملابس التي هي معنى الباء ابتداء متعلقة بزيدا ملازمة واحدة متعلقة بالمخاطب وزيد ( قوله اجتلابه ) كاجتلابه لصحة العطف ( قوله ليس باقل الخ ) والحروف ان ائدة لا تلغى مع زيادتها ( قوله وبقوله تعالى تساءلون به الخ ) في قوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام تساءلون اصله تساءلون ادخلت التاء في السين وقرئ تساءلون بالله الذي تساءلون به والمعنى اتقوا الله الذي تساءلون به ببعضكم بعضا الحقوق فيقول بالله افعل كذا على سبيل الاستعطاف وقوله والارحام قرئ بالحر كتيب فلنصب على تقدير اتقوا الله والارحام او على عطفة على محل الجار والمجرور كقولك مرتب زيد وعمر والجر على عطف الظاهر

على المضمحل الجور ( قوله في الاختيار ) اى فى سعة الكلام وهو النشر ( قوله الا فى نحو والله  
لا فعل ) لكثرة الاستعمال ( قوله انه معطوف الخ ) لم تعرض لبيان ضعفه لظهوره وهو كثرة  
التقدير مع عدم القرينة ( قوله لان ما قبله الخ ) وهو امر ( قوله لم يصح الخ ) حتى لا يكون قسم  
السؤال واجب بانه ليس قسم السؤال والتقدير والإرغام انه مطلع على ما تفعلون ولا يخفى  
ضعفه كالثانى ( قوله وفيه انه انما يصح الخ ) لان حاصله ان قراءة جزء بالجر مبنية على مذهبه  
وهو انما يصح اذا جوز ان يكون فى القراءة السبع ما هو قياسى وليس بممتواز لكن الصحيح ان  
القراءة السبع كلها متواتر فيما ليس من قبيل الازاء كالمد والتخفيف الهزلة ونحوهما لا يختلف به  
خطوط المصاحف والمعنى كافى شرح مختصر الاصول وما نحن فيه من هذا القيل لاختلاف  
المعنى على ان هذه القراءة منقولة عن كثير من الصحابة والتابعين كابن مسعود وابن عباس  
والحسن البصرى ومجاهد وقادة والاعشى كافى شرح الشاطبية ( قوله الظاهر ليقوى )  
اذ هو معطوف على ليخرج ( قوله فى كونه الخ ) لعل الشارح زح اراد بالاحوال الغازية له  
فى نفسه ان لا يكون بالنظر الى ما قبله بخصوصه كما يدل عليه السياق ( قوله الاعراب كذلك )  
اذا لدخيل فيه مطلق العلم ( قوله انهم جعلوا الخ ) ان اريد بالشذوذ نكارة الضمير لانه  
اعرف المعارف فهما جواب واحد وان اريد شذوذ اضافة رب الى المعرفة فهما جوابان والشذوذ  
على التقديرين بمعنى مخالفة القياس فعلى الاول مخالفة قياس الضمير وعلى الثانى مخالفة كون  
المعطوف فى حكم المعطوف عليه ( قوله واعترض الخ ) يعنى ان القوم انما قالوا بنكارة الضمير  
على خلاف القياس فيما اذا كان مبهما مفسرا بما بعده للضرورة واما اذا تقدم المرجع فلا  
يقولون بنكارة بل هو معرفة لكونه ذا اعلى امر معلوم للسامع وان كان مرجعه نكرة وبهذا  
ظهر ان ما ذكره المحشى رحمه الله بقوله ويمكن ان يجاب الخ غير مقيد لان مقصود المعترض  
ان قولهم والمعطوف فى حكم المعطوف عليه ينتقض برب شاة وسخلة بانه على ما ذهبوا اليه  
من ان الضمير اراجع الى النكرة معرفة ( قوله لانه حينئذ فى قوة الفعلية ) لاشتماله على الاسناد  
التام فكأنه لا ذهب عمر وبخلاف الصفة المسندة الى فاعلها فانها فى حكم المفرد ( قوله نحو  
لقيه فأكرمه ) فانه لا يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما لا محل له من الاعراب ( قوله كالفاء  
الناصب للضارع ) نحو زنى فأكرمك فان التقدير ليكن منك زيارة فأكرم منى ( قوله متعلقة  
بها ) سواء كان مضمون الاولى مسببا لمضمون الثانية كفى مثال الذباب او لا كفى المثال الذى  
ياتى ( قوله لمطلق الجمع ) لاذلاله فيه على الافتراق وغيره ( قوله لم يجز ذلك ) اى تجرد احدى  
الجمتين عن الضمير فلا يجوز الذى قام وقعت هتدي ( قوله مناف للمقدم ) لان الجواز  
ينافى وقوع العطف ( قوله وان لفظة الخ ) اى لا وجه لاستعمال اذا والماضى ههنا للدلالة  
على التحقق ( قوله لكن ينجه الخ ) واجب بان عدم الجواز علة لجواب اقيم مقامه والتقدير

اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليجنب عنه لانه لم يجوز ولا يحنى ضعفه ( قوله اتفاقا ) ممن  
جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز ( قوله كالجار ) لقيامه في العمل ( قوله وهو  
الضابطة المذكورة ) بقوله اذا تقدم الجور الخ ( قوله نسب المخالفة ) في عدم الجواز فيفهم  
منه الجواز عنده وليس كذلك لانه موافق لسيبويه في عدم الجواز مطلقا ( قوله لان المتقدمين  
يجوزون الخ ) فلا يصح نسبة عدم الجواز الى الجمهور ( قوله قاصر عن الضابطة ) لانه لا يفهم  
مبنى تعميم التأخر للمنصوب والمرفوع ولا كون الاثبات بالمعطوف بذلك الترتيب ولانه يدخل  
فيها الصورة المنسعة بالاتفاق ( قوله فانه يتبدل الخ ) يعني ان قوله الا في نحو في الدار زيدوا الحجرة  
عرو مستثنى مفرغ والمستثنى منه محذوف في جميع المواد فيفيد عدم الحكم المذكور اعني عدم  
الجواز مع المخالفة في نحو هذه الصورة بناء على ان الاستثناء من النفي اثبات فيفيد تبدل عدم  
الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة لان المتبادر من انقضاء الحكم المذكور انتفاءه بجزيء فلا يرد  
انه يجوز انتفاؤه باعتبار انتفاء المخالفة وبقاء عدم الجواز ( قوله فانه لا يستثنى ) يعني ان قبله  
خلافا لسيبويه متعلق بالاستثناء المذكور لافي الحكم المذكور فلا يرد ان مخالفة سيبويه في عدم  
الجواز مع مخالفة القراء في جميع الصور الا في هذه لا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند  
سيبويه مطلقا لجواز ان يكون باعتبار ثبوت الجواز في جميع الصور وانقضاء مخالفة القراء  
( قوله جاء بالهمزة وبالواو ) وكلاهما لغة فيه ومعناه التوثيق وقوله ولا تحسب الخ على قراءة  
الخطاب ( قوله اى حاله وشأه الخ ) واعلم ان التأكيدهما ما ذكر لتقرير المتبوع وجعل مفهومه  
ثابتا بحيث لا يظن به غيره لانه لاعادة المتبوع بلفظه او بغير لفظه فيفيد تقريره قطعاً ولذا  
عرفه في الباب بما عا د فيه ذكر الشيء وقال علماء المعاني فائدته تقرير المحكوم عليه وتحقيق  
مفهومه وجعله ثابتا بحيث لا يظن به غيره ويخرج منه سائر التوابع اما المعطوف فظاهر  
واما البديل فلان ذكره يكون مقصودا بالنسبة لا للتقرير وان افاديد الكل تقرير المتبوع واما  
لصفة فلان ذكره للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها للتقرير في الموضحة لاستلزام التوضيح  
التقرير وفي المؤكدة لاشتمال الموصوف عليها وبهذا ظهر الفرق بين الهين اثنين وبين الرجلان  
كلاهما حيث كان الاول صفة والثاني تأكيد او كذا عطف البيان لان ذكره للتوضيح ورفع  
الابهام دون التقرير وان استلزمه مطردا والمصنف رحمه الله لما اعتقد ان عطف البيان غير خارج  
عما ذكر غير التعريف وزاد قوله في النسبة او الشمول لاجراجه وقال عطف البيان لتقرر امر  
متبوعه لكن لافي النسبة او الشمول واختلف الشارحون في تفسيره فقال بعضهم معناه تابع  
يقرر معنى المتبوع في النسبة او في الشمول وقوله في النسبة او الشمول يخرج منه عطف البيان لانه  
لم يؤت به الا ليقرر امر متبوعه وبحقته في نفسه لانه اذا قيل جاءني ابو محمد عبد الله مثلا فقد اوضح  
عبد الله متبوعه لانه يدل على ان نسبة الجئ الى ابي محمد الذي هو عبد الله لا الذي هو غيره ولا يدل

على ان نسبة المجئى اليه لال متعلقه بخلاف التأكيد انتهى وعلى هذا قوله في النسبة متعلق بقرر  
 اى يقرر معنى المتبوع في حق النسبة او الشمول لافى نفسه وقال بعضهم المراد بالامر الحال  
 والصفة وقوله في النسبة متعلق بالامر بيان له فظرفيتها ظرفية الكل لجزئية فالمعنى تابع بقرر  
 حال المتبوع في باب النسبة اى كونه منسوباً او منسوباً اليه وحينئذ يكون قوله في النسبة او الشمول  
 تمييزاً بحسب المعنى كأنه قيل يقرر امر هو النسبة او الشمول وهذان التوجيهان للتعريف  
 مأخوذان مما وقع في شرح المصنف رح في جواب الاعتراض بان واحدة تقرر الوحدة التى في  
 نفخة فيجب ان يكون تأكيداً حيث قال ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى  
 المتبوع لكن واحدة لا تدل على ان معنى المتبوع النفخة اذ دلالة فيها على التفتح اصلاً وايضاً ان  
 واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول انتهى فان الجواب الاول يدل على انه اراد بالامر معنى  
 المتبوع والثانى على انه اراد به نفس النسبة او الشمول (قوله فقوله امر المتبوع الخ) اى الامر  
 الذى هو النسبة او الشمول كان الشان في قولك هو العلو والفقير والظرفية ظرفية الكل  
 للجزئى والباب الخصلة والبابات الوجوه قال ابن السكيت الباب عند العرب هو الوجه ويراد  
 بها النوع كما في قوله صلى الله عليه وسلم من قنع بابا من العلم اى نوعاً كذا في العيني شرح البخارى  
 (قوله انه تمييز بحسب المعنى) لا بحسب اللفظ لان التمييز لا يكون الا بكثرة منصوصاً او مجزئاً من  
 او بالاضافة فباستباره متعلق بامر حال منه (قوله او عن الذات المقدرة) اى فى الاضافة كأنه  
 قيل يقرر امر شئ من المتبوع وهو النسبة او الشمول (قوله اى الحالة المفهومة منه الخ) لا يخفى  
 ان مبنى التوجيه الذى ذكره ان المراد بامر المتبوع ما يتعلق به من كونه منسوباً اليه ومن كونه  
 شاملاً لجميع اجزائه ولذا فسر الظرفية بكونها من باب النسبة او الشمول وقد صرح بذلك فى  
 الرضى فلامعنى للتقييد بقوله المفهومة منه وتمثله بقوله كما ان نفسه فى جاء زيد بنفسه مفهومة من  
 زيد (قوله فقلت نفسه الخ) فلا يندفع به ظن السامع بالمتكلم للغلطى تلفظاً زيد (قوله الصورة  
 الاولى) اعنى دفع غفلة السامع فانه لا يندفع به قوله بنفسه لانه ليس صريح اللفظ الاول حتى  
 يندفع به غفلته عن سماعه (قوله لا باعتبار نسبة الفعل) اى الى شئ بل باعتبار اتصاف شئ بهذه  
 المعانى فى نفسه (قوله اضافة الالفاظ الدالة عليها) اى على تلك المعانى الى الشئ الذى قصد  
 نسبة الفعل للشئ (قوله لا يبحى) بيان لوجه المماثلة (قوله على رأى الخليل) حيث قال ان  
 السبب الثانى فى اجمعه انه تعريف اضافى لان الاصل فى جاءنى القوم اجمع اجمعهم دون رأى من  
 قال ان فيه التعريف الوضعى كالاعلام اى وضع تأكيد المعارف بلا علامة التعريف (قوله على  
 قلة) كجاءتنى القبيلة جمعاً او القبائل جمع (قوله فانه ركبها الخ) فيقال رأته عينه وبعينه (قوله  
 وبعضها) اى بعض هذه الالفاظ عطف على قوله فبعضها لم يجئ الامتنوع (قوله مرة) تأكيداً  
 او مرة حالاً والمعنى واحد (قوله بخلاف الوصف) فانه لا يشترط فيه معرفة المخاطب كمية



الورود فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه الفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها بمعنى انه يشمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والمصاحب (قوله لكن في اخراج الخ) بخلاف بدل البعض والاشتمال فانها لا يفيد ان تقرير المتبوع بل تقرير البديل حيث اشتمل البديل منه عليه اجالا ثم ذكر تفصيلا (قوله ان يقال في الكشف والتوكيد) اي ان افادة الصفة الكاشفة والمؤكد للتقرير ليست بالوضع (قوله في الثلاثة) اي الموضحة والكاشفة والمؤكد (قوله لانها لا تقر الخ) لانها انما تدل على معنى في المتبوع وامان النسبة الى المتبوع نفسه لا الى متعلقه فلا ما عرفت من انه لا ينظر في الوصف الى نسبة الفعل الى المتبوع (قوله بان المدلول) اعم من المطابق والتضمني والالتزامي ولادلة للعام على الخاص فلا يمكن ارادة المطابق منه (قوله وان اجمعون الخ) اي لو خص المدلول بالمطابق يخرج عن التعريف وفي بعض النسخ فان اجمعون فيكون اعتراضا واحدا وهو مخالف لما في الرضى (قوله لان كونهم الخ) يعني ان الاجتماع بمعنى الشمول مدلول اللام لا مدلول لفظ رجال فيكون مدلولها تضمينا (قوله وقد صرح الخ) هذا كلام المحشى رحمه الله قصده دفع توهم عدم كون اجمعون تأكيداً على دلالة على معنى الاجتماع اي اتصاف متبوعه بالفعل حالة واحدة وهو غير مستفاد من متبوعه (قوله لا يجوز ان تؤكدا التكرار الخ) لان التأكيده لدفع الاحتمال في النسبة او الشمول ورفع الاحتمال عن ذات التكرار وانه اي شئ هو اولى من رفع الاحتمال في النسبة الذي يحصل بعد معرفة ذاته فتوصيفها اولى من تأكيدها قال السيد قدس سره في حواشي الرضى فلا يصح جاء في رجل رجل لدفع توهم غفلة السامع او اعتقاده غلط المتكلم وقديقال المنوع تأكيد التكرار تأكيداً معنوياً لا تأكيداً لفظياً وهذا اقرب ولذا عمل عدم الجواز بكون تلك الالفاظ معرفة (قوله محكموها) نحو قوله صلى الله عليه وسلم فتسكحها باطل باطل وقوله تعالى دكت الارض دكاً (قوله ليس بعيد) لاحتمال تعلق الفعل ببعض الوقت (قوله ولا يخفى بعده) لان المقصود تقسيم التأكيده الذي هو من التوابع (قوله ذهب الخ) لم يصرح في الفصل بجواز البديل لكنه مثل للبديل من المنادى بهذا المثال وقال المصنف رحمه الله في الايضاح انه ليس بمستقيم لانه تكرير لفظي وقال الشيخ الرضى وهذا محجب فعله سهو منه ومادة النقض يجب ان تكون محققة (قوله ثم بدله ان يقصده الخ) لا يخفى انه اذا بدله قصده صار ذكر الثاني مقرراً للاول وابطال كونه توطئة لغيره لا يكتفي في البديل فالوجه ما ذكرنا (قوله بذكر المرادف) فدخل فيه نحو دمه هدر باطل وبهذا يظهر ان ما قيل ان التكرير حكما مختص فيما يكون الضرورة داعية الى المخالفة كما في ضربت انت فلا يكون اجمع واكتع داخل فيه لعدم الضرورة وهم بقي باب الاتباع نحو حسن بسن خارجا عن التأكيده اللفظي مع انه قسم منه لانه ليس بتكرير الاول حقيقة ولا تكررنا بالمرادف اذ ليس لبس معنى اللهم



الا ان يكرر الاول حقيقة ويقال اما بعينه او بموازنه مع الاتفاق في الحرف الاخير ولا يخفى  
 بعده (قوله يجوز الابتداء) تفسير بغير المستقل (قوله ان كان على حرف واحد) وكان يجب  
 اتصاله بما بعده كحروف الجر او بما قبله كالضماير المتصلة كما في الرضى يدل عليه قوله وان  
 لم يكن على حرف واحد الخ وكأنه سقط من قلم الناسخ (قوله في السعة) واما في الشعر فيجوز  
 تكراره وحده نحو قوله «فلا والله لا يلقي لماني ولا للباهم ابدادوا» (قوله وقد جوز الخ) يعني  
 في تكرير الضمير المتصل وجهها غير تكرير العباد (قوله هينئامرا) المرأة كوار شدن طعام  
 الهناء كوار شدن طعام وشراب كذا في الصراح (قوله امتداد وجودي) لشموله وجود  
 الجزئيات والاجزاء (قوله حيث تأكد اتصالهما) في الرضى في الكشف المثني اذا اضيف  
 لفظا او معنى الجزآن الى متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظا لافراد في المضاف او لى  
 من التثنية ثم لفظا للجمع اولى من الافراد كقوله فقد صغت قلوبكم او ذلك لكرامتهم في الاضافة  
 اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع تثنيتين مع اتصالهما اللفظا ومعنى اما لفظا وبالاضافة واما  
 معنى فلفرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم جلبت المعنوية على  
 اللفظية انتهى وفيما نحن فيه المضاف نفس المضاف اليه واتصال المعنوى اقوى من اتصال الجزء  
 بالكل (قوله فانه جوز الخ) بأن يقول الرجال مررن كلهن جمع كتع على تأويل الجماعات (قوله  
 جاز ان يلحظ الخ) دفع لما يترأى انه كيف يمكن ملاحظة الافراد مجتمعة والحال ان الحكم على كل  
 فرد فرد نحو اكرمتم القوم كلهم بأن ملاحظه الاجتماع لا ينافي الحكم على كل فرد انما ينافيه اذا  
 كان الحكم فيه من حيث الاجتماع (قوله كالدرهم البيض) فانه لو لم يلحظ افراد الدرهم مجتمعة  
 لا يصح وصفه بالجمع مع ان الحكم بالبياض على كل واحد من افراد (قوله وهو توهم الحكم  
 الخ) اى عكس ذلك ملاحظة الحكم على كل فرد عبر عن الملاحظة بالتوهم لكونه حكما متعلقا  
 بالجزئيات المحسوسة غالبا كما في المثال المذكور (قوله كقول الخ) فانه انما تتبع هذا القياس  
 بملاحظة الحكم على كل فرد في ضمن الحكم على المجموع (قوله وكل انسان) هكذا في النسخ  
 التي رأيناها والصواب كل الناس او كل انسان على ان يكون اللام للجنس وكل لا حاطة  
 الجزئيات كما في قوله تعالى كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل فان كل اذا اضيفت الى النكرة كانت  
 لكل فرد فرد (قوله افتراق حكمها وحالها) اى الحكم الذي نسب اليها وعطف حالها للاشارة  
 الى ان المراد بالحكم المحكوم به (قوله فترتيبه ترتيب المتن) اى قدمت النفس ثم الكل ثم اجمعين  
 ثم اخواته من اكتعين الى ابصعين (قوله واتباع المشتق) اى للجامد اولى سيما اذ كان المشتق على  
 وزن الصفة (قوله معنى الجمع) المراد من جميعهما (قوله فيه انه يفهم الخ) وليس كذلك  
 فانه نص في التسهيل ويبدل فعل من فعل نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما ايضا عقالة  
 العذاب واما قولك حنفى زيد اخوك فصنوع لاجحة فيه لجواز كونه عطف بيان ولو جعل

مامصدرية و الجارو المجرور قائما مقام الفاعل اندفع الاعتراض على المصنف رحمه الله وبقى  
 على الشارح رحمه الله و لك ان تقول ان كل جزء من اجزاء الجملة عمدة كانت او فضلة فهو  
 محكوم عليه بما هو له من كونه مستندا او مسندا اليه نص عليه السيد قدس سره في شرح المفتاح  
 في تعريف المسند السببي (قوله ظرف الخ) اي منصوب على الظرفية باعتبار الاصل وان لم يكن  
 فيه معنى الظرفية و حال باعتبار المعنى المراد فقوله اي متجاوزا بيان على الوجهين و الاختلاف  
 باعتبار الوجه النحوي و لم يجعل ظرف المقصود او حالا من المستتر فيه ليفيد ان نسبة المتبوع  
 توطئة للنسبة التابع مقصودة تبعا لايضير المعنى تابع مقصود نسبة بنسبة ما نسب الى المتبوع  
 حال كون ذلك المنسوب متجاوزا عن المتبوع اليه موطنه (قوله غير ظاهر في بدل الغلط)  
 اي فيما يكون لسبق اللسان و اللسان يمكن يقال ان لم يكن المقصود من بدل الغلط التوطئة  
 و التمهيد الا انه بعد الوقوع يكون توطئة و تمهيدا في الذك حيث لم تعلق الغرض به اصلا  
 (قوله قد وقع الخ) اي ما ذكرنا انما يصح عند من قال ان الاستثناء فيه حكمان متخالفان بالنفي  
 و الاثبات و اما عند من قال انه تكلم بما بقي بعد الاستثناء ففيه حكم واحد على المستثنى منه بعد  
 الاخراج فلا يصح ان يقال نسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة لكن اثباتا (قوله وان الحكم)  
 باعتبار ان اخراج المستثنى من السابق يفهم منه مخالفته للمستثنى منه في الحكم (قوله لا بالعبارة)  
 اي ليس الكلام منسوقا له ولا يخفى ان قوله وان الحكم الخ لا دخل له في الاعتراض بل ذكر  
 تيمم الكلام الجماع (قوله ما ذكره) من انه تكلم بالباقي بعد التثنية (قوله بالاستثناء المحض) اي  
 ما لا يكون محتملا للبديل (قوله غير زيد) لا زيد حتى يرد الاعتراض بمخالفة حكم البديل للبديل  
 منه (قوله الى تعميم النسبة) في الحد كما فعله الشارح رحمه الله (قوله وينبغي ان يحمل الخ)  
 لا خفاء في بعده لان قوله غالبا و تعميم الاستعمال يدل على ان المراد بالاستعمال معناه الغوى الذي  
 يعبر عنه بالفارسية بدر كرفتن لا التقاضى في الفهم كيف و قد جعل الاضافة فيه كاضافة بدل  
 الغلط بأدنى ملازمة (قوله من جهة واحدة شخصية) و ههنا ليس كذلك لان جهة الاعراب  
 فيها وان كانت واحدة بالنوع اعني الاضافة لكنها مختلفة بالشخص لكونها في المعطوف عليه  
 بتقدير من وفي المعطوف بتقدير اللام (قوله بحذف المضاف) و اقامة المضاف اليه مقامه (قوله  
 بمعنى اللام) الوجود بالاختصاص فيهما اما في الاول فلكونه متحد بالمبدل منه في الصدق و اما  
 في الثاني فلكونه بعضا منه (قوله او فرق الخ) بأن يقال المذكورة يوجب تغير الجهة بالشخص  
 دون المقدرة فانها لتباين المضاف عنها كأنها ليست ملحوظة فيكون الاعراب للتابع و المتبوع من جهة  
 الاضافة من غير ملاحظة الحرف المقدرة فتحد جهة الاعراب و ما قيل من ان المركبات الاضافية  
 الاربعة اصررت اسماء للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطف لفظ البعض على لفظ الكل من قبيل  
 عطف جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني و هذه مسامحة شرعت في كلام المصنفين ولا يكاد

يحتز عنها وما ذكره الشارح رحمه الله من ان الاضافة في الاولين بيانية وفي الاخيرين لامية  
لادنى ملازمة بيان لاصل الاضافة لامعناه المراد في المقام فلا السؤال شيء ولا الجواب فليس  
بشيء اما ولا فلان العطف على بعض الاسم المركب كالعطف على حرف من الكلمة فكيف يصح  
مع انتفاء ما هو المقصود من العطف من التشريك ولذا تحملوا فيما وقع من هذا القسم كافي لتخصيص  
المفتاح فان علماء البلاغة وتوابعها اخرجوه عن لزوم ذلك العطف واما ثانيا فلان عبارة الشارح  
رحمه الله حيث فسر بديل الكل بقوله اي بدل هو كل المبدل منه وكذا فيما عداه تنادي بان  
المراد منه المعنى الاضافي ( قوله من قطع النظر الخ ) اي قولنا شئنا من قطع النظر عن الاخوة  
ومدخلية تافيه واما ذكر اخاك لمجرد تكرير الاسناد ( قوله واذا قلت اكرمت الخ ) اي جعلت  
اخاك بدلا من زيد ( قوله فكأنك قصدت الخ ) هذا المقصد مستفاد من كون الاسناد الى اخاك  
مقصود الذات وكون الاسناد الى اخاك من قبيل الاسناد الى المشتق لدلالته على الاخوة فكأنك  
قلت اكرمت اخاك لاختوته لك ( قوله وهذه الفائدة ) اي جعل الثاني مناط الحكم متبعا  
في عطف البيان للايضاح ودفع الابهام عن نفسه ( قوله ذلك القيد ) اي ما ذكره الشارح  
رحمه الله بقوله بحيث الخ ( قوله ما ذكرناه ) من قتل الأمير شبانه وبنى الوزير وكلاءه ( قوله  
لا يوجب النسبة الى البديل ) اجمالا وليست مشوقة اليه والجواب ان الكلام على تقدير  
وجود القرينة الدالة على ان تكون النسبة الى القمر مقصودة ( قوله وكذا المثال الاخير )  
فيه بحث اذ الدرجة غير مرئية فالنسبة اليه مشوقة الى ذكر ما يتعلق به الدرجة من الاسد ( قوله  
بالقصد ) بان يكون ذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غلط فيه وهذا كثر يعتمد  
الشعراء للبالغة نحو همد نجم بدر شمس ( قوله بالنسيان ) اي نسيان المقصود او لانهم تذكره  
( قوله اول سبق للسان ) الى ذكر المبدل من غير قصد ولا نسيان ( قوله اذا استفيد الخ )  
بخلاف نحو مرت برز يد رجل لعدم الفائدة في الثاني ( قوله اي مقدس مرتين ) اي اذا لم يجعل  
طوى اسم الوادي بل كان اسم جنس مثل حطم وختع من الطي لانه قدس مرتين فكأنه  
طوى بالتقدس والحطم السائق للماشية بعنف يحطم بعضها بعض اي يكسرو خضع في الارض  
ذهب ودليل خضع على مثال صردهو الماهر في الدلالة وتقديسه مرتين امالانه نودي فيه  
لموسى ندائن اولانه قدس مرة بعد اخرى ( قوله اذا تقدم لفظا الزيدون الخ ) ويكون الزيدون  
اخوة المخاطب فيقول الزيدون اخوتك لقيم اياهم فيكون الضمير الاول للزيدون والثاني  
لاخوتك فكأنك قلت لقيم الزيدون اخوتك ( قوله ههنا ) اي فيما اتحد البديل والمبدل مفهوما  
( قوله ان ما ينبغي الخ ) افاد بلفظ ينبغي الفرق بين معنى التأكيد والبديل فان التأكيد يفيد  
ان مناسب اليه الفعل ليس الازيد او البديل يفيد ان ما ينبغي الاسناد اليه ليس الازيد او لا  
ينبغي ان يكون الاسناد اليه توطئة للانسان الى شيء آخر ( قوله لا يجوز الخ ) لان الظواهر

كأغيب ( قوله أي ضمن فيه معنى الجعل ) قال القاضي في تفسير قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون ترك في الأصل بمعنى طرح وخلى وله مفعول واحد فضمن معنى صير فجرى مجرى أفعال القلوب انتهى فإوقع في التسهيل من أنه بمعنى صير وفي القاموس من أنه يكون بمعنى جعل بيان للاستعمال ومبنى كلام المحشي رحمه الله على ما هو أصل اللغة فناعتراض بأنه لم يعرف اللغة فقال بالتضمن لم يعرف أصل اللغة ومقصود المحشي رحمه الله ( قوله لا يقال الخ ) حاصل كلام الشارح رحمه الله أن الاسم المبني ليس مجهولاً باعتبار كونه اسماً بل باعتبار كونه مبنياً خاصاً فإذا كان المبني المطلق معلوماً كان تعريفاً للمبني الحاصل المجهول باعتبار خصوصية بالمبني العام وإذا لم يكن المطلق معلوماً كان المبني الخاص مجهولاً باعتبار مفهوم المبني المطلق أيضاً فلزم تعريف المبني المطلق بالمبني المطلق وحاصل اعتراض المحشي رحمه الله أنه يجوز أن يكون المبني المطلق معلوماً بوجه مجهولاً مطلقاً بمعرفة بوجه آخر فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه لوجود التغير بالاعتبار وحاصل الجواب أن مجرد الجواز لا يكفي ما لم يبين الوجهان المختلفان لا طرادة في جميع مواد الاعتراض يلزم تعريف الشيء بنفسه ( قوله فلواريد الخ ) فيه أنه لم يرد بالمبني وجهه بل مفهومه من حيث أنه معلوم بالوجه و الفرق بين إرادة الوجه وإرادة الشيء بالوجه كما بين في محله فاذكره من السر في غاية الخفاء ( قوله إذا كان باللام ) كما في قوله تعالى فذلك فلتفرحوا ( قوله لا يعكس ) أي ليس المراد بالناسبة ههنا المشابهة لأن المناسبة أعم من المشابهة لأنها عبارة عن الاشتراك في الصفة بخلاف المناسبة ولذا عدم المشابهة من أقسام المناسبة ( قوله وهى ) أي المناسبة ( قوله كما يشهد الخ ) حيث عدم أبعاد المشابهة من الموجبات ( قوله أراد بقوله الخ ) لكن إرادة المناسبة المعتبرة المفصلة بالتفصيل المذكور من لفظ تناسب الدال على مطلق المناسبة في غاية الخفاء اللهم إلا أن يقال المناسبة الواقعة في هذا المقام برادها تلك المناسبة في عرفهم ( قوله مؤثرة في البناء ) أي بناء الاسم ( قوله لا ستزأمه الدور ) لأن الاسم المبني إنما كان مجهولاً باعتبار رتبته الخاص ( قوله لمنع الخلو ) أي لمجرد أحد الأيمن كما هو أصل وضعه لا للشك الذي كثرت استعماله فيه فلهذا انفاء المحشي وأما ما قيل لا للجمع كما يتبادر إلى الوهم فوجه التبادر غير ظاهر ولا حاجة إلى نفيه ( قوله أجيب الخ ) يعني داخل في الشق الثاني ( قوله لأنه ليس بكلمة ) أي ما يدعى به الغراب ليس بكلمة لا حقيقة ولا حكماً بخلاف ما يتكلم به الصياد فإنه وإن لم يكن كلمة حقيقة لعدم الوضع للمعنى لكنه كلمة حكماً باعتبار وقوعه في كلامه وأجرائهم أي مجزئ الكلمات ( قوله يعني القاب الخ ) أي الحشية المقدرة بعونة المقام بحسب المعنى تميز من إضافة القاب فيكون التقدير القاب حركات أو آخره وسكونها أو القاب علامة بثأه فاندفع من أن الظاهر أن الحشية تقييدية والمبنى باى قيد اعتبر ليس المذكورات القاب ولا يخفى ما في التوجيهين من التكلف سيما في الثاني فإن فيه التصرف في المرجع مع اعتبار

الحيثية والاول وجه ان يقال اضافة الالقاب الى المبنى لادنى ملازمة والمراد القاب حركات او اخره  
او يحتمل على حذف المضاف اى القاب علامة بناءه او يؤول ضم بمضموم (قوله ولعله فهم الخ)  
فيه انه ان اراد منه الاختصاص وضعافلا بضر لجواز اختصاص هذه الالقاب بحسب الوضع  
بالحركات البنائية وان اراد الاختصاص استعمالا فللفظ القاب لا يدل عليه لان اللقب مختص  
وضعا لاستعماله فلا حاجة الى التأويل الذى ذكره على توجيه الشارح (قوله بالفرق الخ) بان  
الاول مشترك والثاني مختص بالمبنى (قوله كفلان وفلانة) فانه يكتفى بهما عن اعلام الاناسى  
بجردين عن اللام وعن اعلام البهائم باللام ولعل ترك لفظ البعض اعطاء للاكثر حكيم الكل ولذا  
لم يقل وبعض الموصولات مع ان منها معرفة (قوله بمثل كاف ذلك) اى الكاف الحرفى وكذا بلام  
العهد (قوله فهو باعتبار الخ) والمراد بالوضع اعم من ان يكون باعتبار نفسه او باعتبار ما يلحقه  
(قوله لكنه بعيد) اى لان تلك الواحق دالة على التكلم والخطاب والغية مع ان الاشتراك  
خلاف الاصل (قوله يعنى قوله به) لا يتكلم ولا بمخاطب فان ذكرهما ليفهم ان المراد بتكلم  
ومخاطب المفهوم الذات ومناط الاخراج هو لفظه (قوله ولذا صح الخ) فان انت متكلم مع  
انه لم يتكلم بلفظ متكلم وكذا اننا مخاطب مع انه لم يخاطب بلفظ مخاطب (قوله وكذا يخرج ان الخ)  
لما لم تعرض لبيان فوائده القيد على التفسير الاول بينها المحشى رح بما لمزيد عليه ولقد اعجب  
واحسن ومن قال انه فرية بلامرية فقد افترى كذبا ام به جنة لان عدم تعرض الشارح له  
لا يقتضى الافتراء (قوله لان المراد الخ) بدليل قوله يحكى عن نفسه ويتوجه الخطاب اليه فانها  
صفتان لما صدقا عليه لانه هو مبهم وقوله يحكى عن نفسه تفسير للتكلم واسارة الى ان المراد به  
المعنى الاصطلاحي لا المعنى اللغوي اعنى المتلفظ لكونه معنى مجازيا عند اهل الاصطلاح فكذا  
قوله يتوجه الخطاب اليه فان الخطاب يطلق على من يلقى اليه الكلام ايضا سواء توجه اليه  
الخطاب او لا فان الرسول صلى الله عليه وسلم مخاطب بجميع القرآن بالمعنى الثانى دون الاول  
لتوجه الخطاب فى بعضه الى الامة واعتبار قيد زائد على الحيثية بوجه الاعتراض على المحشى  
رحه الله بانه لا حاجة لاجراجه زيدا المذكور الى قوله يحكى عن نفسه فى تقييد المتكلم بالحيثية واما  
ما قيل فى توجيه عبارة الشارح من ان المراد بقوله هذا القيد المعنى المصدري اى تقييد الوضع  
باحدا لا مورا الثلاثة ولذا افرد القيد ولم يردان الغرض منه اخرجهما فقط لانه يخرج جميع  
الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف به الغائب بل اراد انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما  
وقوله فان الاسماء الظاهرة بيان للحكمة خروجيهما مع انهما اذا خلان فى الغائب ووجه الصحة  
انهما موضوعان للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد والمراد انه يخرج بهذا  
القيد على كل من تفسيري المتكلم اما على الثانى فظاهر واما على الاول فامر المتكلم ظاهر واما  
امر المخاطب فمخفى لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب

اذلا معنى للمخاطب الا ما توجه اليه الخطاب الا ان يراد توجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب توجه الخطاب اليه بلفظ المخاطب بخلاف انت فالأخصر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب به فلا يخفى فساد ما ولا فلان قوله هذا القيد صريح في ارادة القيد المذكور قريباً وهو قوله به وجعله بالمعنى المصدرى خلاف المتبادر واما ثانياً فلان قوله موضوعاً للغائب مطلقاً لا يكاد يصح لانها ليسامو موضوعين لفهوم الغائب ولا لافراد بل لفهوم المتكلم والمخاطب فالقصد اخراجهما بهذا الاعتبار بقوله متكلم او مخاطب واما باعتبار كونهما من الاسماء الظاهرة والظواهر كلها غيب فخراج جان بقوله تقدم ذكره واما ثالثاً فلان الخرج اعم على التفسير الثانى قيده وعلى الاول قيداً حيثية فنسبة الاخراج الى تقييد الوضع بتلك القيود سيما باعتبار الوصف المغتبر فى الغائب بالمعنى له وهل هذه الا ان يقال اخرج عن تعريف الانسان سائر انواع الحيوان بتقييد الحيوان بالناطق ولم يقع فى تعريفاتهم نسبة الاخراج الى التقييد بالفصول فهو فرية بلا مرية واما رابعاً فلان نسبة اخرجهما الى تقييد الوضع ونسبة اخراج سائر الاسماء الظاهرة الى وصف الغائب مع كونهما من عدادها والخرج لهما قيد واحد مما لوجه له واما خامساً فلان قوله لا معنى للمخاطب الا ما توجه اليه الخطاب فاسد لما عرفت من كون المخاطب بمعنى ما يلقى اليه الكلام واما سادساً فلان قوله الا ان يراد الخرج وجوع بالآخرة الى اعتباره قيده ولا حاجة الى اعتباره الحيثية ولعمري ان مفاصد اعجاب النفس اكثر من ان تحصى (قوله اذا عبر الخ) يصدق عليه حينئذ انه ما وضع لذات متكلم لكن لا من حيث انه كذلك بل مطلقاً (قوله وقس عليه الخ) يعنى اذا عبر عن المخاطب المسمى بزيد فانه يصدق عليه انه ما وضع لذات مخاطب لكن لا من حيث انه مخاطب (قوله لانهما موضوعان صيغة) اى للصيغة مدخل فى الدلالة على ذلك المعنى (قوله الهيئة الاشتقاقية) لا الهيئة مطلقة (قوله يعنى ليس متكلماً من حيث انه متكلم) قيداً حيثية ليدخل فيه لفظ متكلم ومخاطب (قوله ولذا نقول) بصيغة الخطاب (قوله نظراً) اى يقول بضمير الغائب نظر الى اصل النداء وهو كونه اسماً ظاهراً وتقول كلكم نظر الى عروض الخطاب بواسطة ياكى (قوله ويقول الخ) بصيغة الغيبة وفاعله المسمى بزيد وكذا ما عطف عليه (قوله فلا بد منه الخ) اى قوله تقدم ذكره لاجراء مثل كم وكذا اى الاسماء الظاهرة التى هي كنايةات (قوله تفسير التقدم اللفظى الخ) حيث اطلق قوله ملفوظاً ولم يقيده بكونه قبل الضمير (قوله من اقسام الذكر حقيقة) فالذكر اللفظى ان يكون مفسر الضمير المذكور بلفظه والمعنوى ان يكون معناه المذكور بلفظ آخر دال عليه تضمناً او التزاماً والحكمى ان يعطى له حكم المذكور وان لم يكن المذكور الابل فلفظه ولا بغير لفظه (قوله نحو ضرب غلامه زيد) داخل فى الذكر اللفظى وان كان تقدمه تقدير يا (قوله من اقسام التقدم) حتى يردان الضمير فى ضرب غلامه زيد راجع الى زيد وهو متأخر لفظاً ولذا يجوز سلب التقدم اللفظى عنه بان

يقال ليس مفسر ضمير غلامه متقدما لفظا فكيف يصح ادخاله فيه نعم انه متقدم من حيث المعنى  
 لكونه فاعلا فالحق ادخاله في التقديم معنى ( قوله جعله من اقسامه ) تجوز باعتبار الذكر الذي  
 اسند اليه التقديم في قوله تقدم ذكره ( قول في حكم العرب ) حيث قال باختلاف العوامل لفظا  
 او تقدير ( قوله وبيان الاعراب ) حيث قال التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عداه ( قوله بان  
 تقسيم التقديم اللفظي الخ ) كما فعله المصنف فرح في شرحه و تبعه الشارح رحمة الله وحاصل  
 الدفع ان علامة ذلك فيما يكون اذا قصد تقسيم حقيقة وههنا تجوز واراد بالتقديم اللفظي  
 ماله تعلق بالمفوظ سواء كان من جهة اللفظ او من جهة المعنى ولذا قال في باب الفاعل بان نحو  
 ضرب غلامه زيد لا بدله من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا ومعنويا وهو راجع  
 الى زيد وهو متأخر لفظا فلو لانه متقدم معنى لم يحز جعله من باب التقديم معنى لالفاظ ( قوله  
 على تفسير المصنف رحمة الله ) حيث قال في امالي المسائل المتفرقة وانما جاز الاضمار في الشان  
 والقصة ولولم يتقدم ذكره لانه ضمير لنسبة حاصلة بين الجزئين المسمين كلاما وذلك معهود  
 لكل عاقل فكأنه انما اضمربه لتقدم امر بدل عليه وهو ذلك العهد السابق ( قوله واما التقديم  
 الحقيقي الخ ) لان العهد السابق على ذكر الضمير حقيقة ( قوله احتيج الى تحمل في التقديم ) لكونه  
 متأخر اللفظ ( قوله متقدم الخ ) فعنى التقديم الحكمي انه تقدم لقضية وضع الضمير ( قوله  
 من خص بالاول الخ ) اي خص التضمن بالمفهوم من لفظ تعينه وجعل الالتزام من باب السياق  
 ( قوله والاول اظهر ) اي عدم الاختصاص اظهر اذا المفهوم الالتزامي فديكون مفهوما  
 من لفظه بعينه ( قوله على توارى الشمس ) الظاهر على الشمس ( قوله الظاهر ان يقال الخ )  
 لان معنى لفظ العدل مذكور حقيقة لكونه مدلول اعدلوا فلامعنى لكلمة كائنه وجعل  
 الحثية للتعليل حتى يصير المعنى كائنه لفظ العدل مذكور لاجل المعنى اي لاجل كون معناه  
 المذكور في ضمن اعدلوا ياتي عنه سوق الكلام لان الحثية فيما تقدم للتقدم ولذلك قال  
 الظاهر ( قوله واما الضمير الخ ) اي ارجاع الضمير قبل ذكر المرجع عند البصريين في تنازع  
 الفاعلين في الفاعل فالتحرز عن لزوم تكرار الفاعل او ذكر الفاعل للفعل الاول او حذفه ان  
 لم يعتبر الضمير فيه ( قوله في التلطف ) لافي الدلالة على المعنى فانه يشمل الضمائر كلها ( قوله  
 بلسان التخاطب ) لان المتصل البارز يمكن التلطف استقلالالا لانه غير واقع في لسان العرب  
 ( قوله مع اعرابه ) اي اعراب الظاهر قيده لان مجرد قيامه مقام الظاهر لا يقتضى الانقسام  
 الى الثلاثة ( قوله لا يقع ) اي الفصل ( قوله مع ان الفصل بينهما ) اي بين المضاف والمضاف  
 اليه قبيح مطلقا سواء كان المضاف اليه مضمرا او مظهرا في الرضى لاشك ان الفصل بينهما  
 بالظرف والجار والمجرور في الضرورة ثابت مع قلته وقبحه والفضل بغير الظرف في الشعر  
 اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر والفصل بغير الظرف



في غير الشعرا فبح من الكل مفعولا كان او تميزا او غيرهما فقراءة ابن عامر قتل اولادهم  
 شركائهم بنصب اولادهم وجرح شركائهم ليست بذلك ولا نسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب  
 اليه بعض الاصوليين (قوله بان المراد بضربت صيغة الخ) بعيد لا ينتقل الذهن اليه (قوله بان  
 المقصود الخ) هذا لا يدفع اولوية ذكر اضرب لحصول المقصود مع فائدة الاستيفاء (قوله فلم  
 ذكر الخ) اي اذالم يكن الاستيفاء مقصودا فلم ذكر صيغة المجهول (قوله ودفع توهم الخ) فلذا  
 صيغة المجهول ولم يذكر اضرب لكن هذا انما ينفع في عدم ذكر بدل المجهول لافي عدم ذكر معه  
 (قوله لمدا الحكم) لان ضربت وضربت ليس شاملا لماعداهما (قوله فيلزم ان لا تدخل  
 الخ) على ما هو القاعدة المقررة عند الجمهور ان الى ان كان لمدا الحكم لا تدخل الغاية تحت المفعول  
 كما في قوله تعالى اتوا الصيام الى الليل وان كان للاسقاط تدخل كما في قوله فاعسلوا وجوهكم  
 وايديكم الى المرافق (قوله معناه الاول الخ) يعني ان الكلام على حذف المعطوف لانسباق  
 الذهن اليه (قوله فيكون الى حيثئذ للاسقاط) لشمول مادون ذلك الغاية ايضا (قوله لتجردة  
 عن الواحق) ولو باعتبار بعض الصيغ (قوله اسلوب الترقى) من الادنى الى الاعلى  
 في التعريف (قوله همزة نون) مفتوحة (قوله للوقف) اي في الوقف لبيان الفتح وكان  
 يلتبس بان الحرفية بسكون النون ولذا يكتب بالالف لان الخطمبنى على الوقف والابتداء وقد  
 يوقف على نونها ساكنة وقديين فتحها وقفاها السكت (قوله على الفرق) بين الافراد  
 والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (قوله تغاير الواحد) للضميرين المستترين فيهما  
 (قوله التاء للبالغة للتأنيث) حتى يردانه لا يجوز كونه حالا لعدم المطابقة مع ذى  
 الحال في التذكير (قوله معترضة) بين المبتدأ والخبر (قوله اي المنظور الخ) يعني  
 ان اللام في الاختصار ليست صلة الوضع بل لان الاجل (قوله فياخذ المعاني الخ)  
 حيث اختلف المرفوع والمنصوب والمجزور بالصيغة (قوله لا ادرى الخ) قد سبق تحقيق  
 ذلك في تعريف الكلمة بما لا مزيد عليه (قوله صفة الخ) اي ليس صلة يستتر وكان محل  
 التعرض قوله في الماضي الغائب ولعله كان في نسخة المحشى رح لفظ الغائب بدون اللام الجارة  
 (قوله اي زمانا مطلقا الخ) يعني ان مطلقا ما ظرف يستتر او مفعول مطلق له ولعل ذلك لطابقة  
 قوله وفي الصفة مطلقا انه لا يجوز كونه حالا من الصفة الابتاؤليه بالوصف وفي تذكير  
 الضمير في قوله سواء كان مفردا الخ اشارة الى ذلك (قوله بيان للتكلم) حال منه (قوله تذكير  
 الخ) اي على تفسير الشارح رح (قوله فاعتنى بابراره) فرقائه اذا كان احد جزئ الجملة وبين  
 ما لم يكن كذلك (قوله وكذا بافعال المصدر) اي لا يكون المنفصلا وان وليه بلا فصل لانه  
 لا يقدر بالفعل الامع ضميحة ان فلا يكون سادامسده في اقتضاء الاتصال تقول اعجبني ضرب  
 انت زيد اذا لم تقف والاضافة اكثر لكون الكلام بها خف واعجبني الضرب انت زيدا  
 (قوله كاجزاء الاخير الخ) في كون اتصاله بالاخر دون الاول (قوله وقع تأكيذا الخ) نحو اسكن



انت وزيد وقيمتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظة اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو  
 جاءني زيد وانت (قوله جاءني) اما انت او زيد فانه لو قيل جئت انت او زيد افاد الشك لكن  
 لا في اول الامر (قوله اذا كان الاتصال الخ) كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا  
 اياك واعطيت زيدا عمر اقلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز  
 ان تقول الذي علمته زيد او لا الذي اعطيته زيدا عمرو لانه يلبس المفعول الثاني بالاول (قوله  
 اما اذا لم يلبس) نحو اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهما اولي من قولك الذي  
 اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ وانما جوز الاتصال  
 توطئة لازالة اللبس وفيما نحن فيه لبس والانفصال في باب علمت الخ نحو علمت زيدا قائما فقولك  
 الذي علمته زيدا اياه قائم اولي من قولك الذي علمته زيدا قائما للتوطئة المذكورة ولرعاية اصل  
 المفعول الثاني اذا العامل في الاصل ما يجب انفصاله عنه (قوله بان تقديم المفعول) اي على  
 الفاعل لا يفيد الاهتمام هذا مخالف لما في كتب المعاني من ان تقديم المفعول على الفاعل في نحو  
 قتل الخارجي فلان للاهتمام (قوله يفيد كونه اهم) على ما قال المصنف رحمه الله من ان تقديم  
 المفعول في اياك تعبد للاهتمام لكن الحق انه للاختصاص (قوله ان يكون نعمتا الخ) نحو مرت  
 هند برجل ضاربه هي ونحو قولك جئتاني وجاءني زيد ضاربه اتما ونحو الضاربه انت زيد  
 ونحو زيد هند ضار بها هو لا يختلف بين اولي العلم وغيرهم (قوله انما ضربك انا) فان الفصل  
 فيه من حيث المعنى (فلا لبس الخ) نحو زيد هند ضار بها هو او يضربها فلوم يأت الضمير في  
 ضار بها علم ان الضمير زيد لا لهند وقس على ذلك ما سواه (قوله فاللبس حاصل) نحو زيد عمرو  
 ضار به او يضربه هو وازيدان العمران ضار باهما او يضربانهما وقس على ذلك (قوله فاللبس  
 منتف الخ) لاختلاف الصيغة فيما نحو انا زيد يضربه وازيدان نحن ضربانا او يضربانا  
 وهندا ناضربن او تضربن (قوله فان اللبس حاصل ههنا) لاشتراك الصيغة نحو انت هند  
 تضربها وهند انت تضربك واتما الهندان تضربانها والهندان اتما تضربانكما فان اللبس  
 حاصل ههنا سيجئ من انه لا اعتبار للدفع الحاصل بالمفعول (قوله ويرتفع بالتأكييد للمستتر) كما  
 هو مذهب الشيخ الرضي والاولي باراز الضمير كافي الرضي ليعم المذهبين (قوله فاللبس حاصل  
 في جميعها) اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لعدم اختلاف صيغها في الغيبة والتكلم  
 والخطاب (قوله مع الاختلاف المذكور) اي اختلاف ما جرى عليه والتحمل في الغيبة  
 والخطاب والتكلم نحو انا زيد ضار به ونحو الزيدان ضار بهما ونحو الزيدون ضاربوهم (قوله  
 قليل) يحتمل الكثير على القليل فان قيل فليحمل على الصفة كان الصفة جملة عليه في العمل اجيب  
 بان الفعل اصل في العمل وفي استنار الفاعل وبراؤه فلا يبق حله في شيء منها على غيره (قوله  
 كما عرفت) من انه لا التباس فيه الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبة مع المخاطبين هي اربع

صور كما مر (قوله يرفع اللبس) فان بالهاء يعرف ان ضارب مسند الى انا ذلوك كان مسندا الى زيد  
لقلت انا زيد ضاربي (قوله لمجرد رفع اللبس) بل لكونه مفعولا (قوله ضمير لا يجوز حذفه)  
وهو الضمير البارز (قوله ولم يكن مما تعذر فيه الاتصال) من الصور المذكورة نحو عندى درهم  
اياها اعطيتك وما اعطيتك الاياه ونحو فى الطريق سبع اياه ونحو هندوز يد معطيك اياهى  
فان قيل اذ لم تعذر الاتصال فكيف يجوز الانفصال وقد قلتم ولا يجوز المنفصل الا لتعذر المتصل  
اجيب بان الاتصال ههنا متعذر من وجه دون وجه اما التعذر في اعتبار الفصل بالفضلة واما  
عدم التعذر فلا كونه متصلا فالمراد بقوله ولا يسوغ نفي الامكان العام فيفيد الاستثناء ان المنفصل  
عنه تعذر المتصل يمكن عام سواء كان واجبا بان كان التعذر من كل الوجوه او يمكننا خاصا بان كان  
التعذر من وجه دون وجه والحاصل ان المنفصل يمنع في جميع الصور الا في صورة تعذره فانه  
حينئذ اما واجب او ممكن خاص (قوله قال سيديويه الخ) يعنى ان وجوب الانفصال في صورة  
التساوى مذهب الجمهور قد خالف فيه سيديويه حيث قال بالفصل والمبرد حيث جوز الاتصال  
مطلقا (قوله جاز الاتصال الخ) فى التسهيل وشرحه ورمما اتصالا غائين ان لم يشبهها لفظا مثال  
ذلك ما حكاه الكسائى هم احسن الناس وجوها وانضروها وهاو ونحو ذلك والوجه الانفصال  
فان اشبهها لفظا امتنع الاتصال نحو زيد الدرهم اعطيته (قوله وهو عربى) اى واقع فى كلام  
العرب (قوله وان لم يكونا غائين) اى متكلمين او مخاطبين (قوله لم يجز الاتصال) بل تعين  
الاتصال مثال ذلك علمتنى اباى وعلمتك اياك كذا فى شرح التسهيل (قوله واجاز المبراد الخ) فى  
شرح التسهيل اجاز بعضهم الاتصال فى ضمير المتكلم والمخاطب والغائب مطلقا فتقول اعطيتنى  
واعطيتكم ما واعطيتكموه على ضعف وقبح (قوله ان يترجم الاول) فيقال فى نحو ضربه اياه  
ضربه يهود (قوله كضربك) بالخطاب فالضمير ان متساويان فى الخطاب وجاز الاتصال  
لكون الاول راجعا بكونه فاعلا (قوله كالمفعول الاول الخ) فيقال فى اعطيتك اياه  
اعطيتكموه (قوله باعتبار البشاعة) اى الكراهة فى اللفظ لاجل التكرار (قوله  
فيا ننف) انفس من الشئ استنكف (قوله عن النخاة) لاعن العرب ولذا زاد الشارح  
رجه الله لفظ التجوز (قوله واستجد) اى عده جيدا (قوله فوضعوا الحروف)  
اى الكلم (قوله قلنا الخ) حاصله ان العامل المعنوى ليس معدوما من كل وجه حتى  
يعتبر اصلا ولا الناسخ موجودا من كل وجه حتى يعتبر مطلقا (قوله معدوم صورة)  
لبطلان عمله ثابت معنى لان المعنى على الجزئية (قوله عكس ذلك) اى موجود  
صورة لوجود عمله معدوم معنى لبقاء معنى المبتدأ والخبر على حاله وكون الناسخ قيدا  
فقوله لان الناسخ دليل لجزء المدعى (قوله تجر ما بعدها) بالاضافة لفظا ان كان  
مفردا وتقديرا ان كان جملة (قوله واذا وليها الخ) اى اذا اتصل لدن بلفظ غدوة تنصب  
لدن غدوة اى جاز نصبها به فى الرضى وان كان بعدها لفظ غدوة جاز نصبها مع الجر

وقد ترفع اما النصب وان كان شاذاً فوجهه كثرة استعماله لدن مع غدوة وكون دال لدن قبل  
النون الساكنة تفخ وتضم وتكسر ثم يحذف نونه فشابه حركات الدال الاعراب من جهة  
تبدلها وشابه النون التثنية من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة لفظا كرا قود خلا  
فنصبها تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيد او اما الرفع فعلى حذف جزئى الجملة  
اى لدن كان غدوة ( قوله اذالم يكن زائدا ) كما فى بحسبك فانه لا يقتضى متعلقا ( قوله اذمعنى  
الخ ) فيه ان تأوله بما ذكره وكونه محصل معناه لا يوجب تحقق متعلق لولا لفظا والكلام  
فيه على ان كون معناه اوجوده على تقرير كونه حرف جر ممنوع اذا الحرف لا يكون بمعنى  
مجموع الحرف والاسم والاظهر ان يقال فى الجواب لكن لولا مثل الحرف الزائد فى عدم  
اقتضاء المتعلق وما قالوا انه لا بد لحرف الجر من متعلق مرادهم الحروف العديدة اى المشهورة  
( قوله ان التغير فى واحد ) لكن تغيير الضمائر لقيام بعضها مقام بعض ثابت فى غير هذا الباب  
بخلاف تغيير لولا لجعلها حرف جر واز تكاب خلاف الاصل وان كثرا اذا كان مستعملا هون من  
ارتكاب خلاف الاصل الغير المستعمل وان قل كذا فى الرضى ( قوله مضارعا البتة ) كيلا يخرج  
بالكلية عن اصله فلا يقال عساك خارج فنصب الاسم بحمله على لعل ( قوله يجعل خبره الخ )  
كما كان مقتضاه فى الاصل اعنى فى نحو عسى زيد ان يخرج ( قوله وجاز تركه ) رعاية لعل  
فى الاصل خبر المبتدأ ولا يقال انت ان تفعل فاقترا ان المضارع بان فى عساك ان تفعل لا يناسب خبر  
لعل ( قوله اذلم يعهد الخ ) اى تخصيص الباء المتكلم لانه لم يعرف فى كلام العرب غير باء المتكلم  
مع النون ( قوله غير عارضة الخ ) احتراز عن نحو قل الحق ( قوله لما منعوا الفعل الجر )  
لكونه من خواص الاسم ( قوله اصل علامات الجر ) كما مر فى باب الاعراب ( قوله بخلاف  
الفحمة والياء ) فانها مفرعان ( قوله ودخولها الخ ) مع عدم حفظه عن دخوله الكسرة اذا الالف  
والياء بقى على سكونه لولا النون ( قوله اولكون الكسر مقدرا ) على الالف والياء ( قوله  
وقاضى ) بالتشديد ( قوله وتركها الخ ) عطف على دخولها اى ترك نون الوقاية فى عسى حيث  
يقال عسى ان يخرج ( قوله رجل سوء ) فانه كان فى الاصل رجل سوء نحو رجل عدل  
ثم اضيف الموصوف الى الصفة ( قوله وانما جازا الخ ) هذا عند من قال ان المحذوف نون  
الوقاية كالجز ولى لان الثقل جاء منها واما على قول سيويه وهوان المحذوف نون الاعراب  
لانها المعرضة للمحذوف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة فى عدم حذف تلك النونات ظاهرة  
وهى انها ليست معرضة للمحذوف ولها معنى ولو قال المحشى رجه الله وانما جاز مع نون الاعراب  
دون تلك النونات لكن البيان شاملا للقولين ( قوله تلك النونات ) اى نون الضمير ونون التأكيد  
وان كان اجتماع المثليين فى الكل حاصل ( قوله فى انه لا معنى لها ) اذا عراب الفعل ليس لمعنى  
كما هو مذهب البصريين بخلاف تلك النونات ( قوله لعروضها الخ ) اى ليس المراد عروضها

في نفسها حتى يردان كسرة ما قبل الياء ايضا عارضة (قوله وذلك) اى البناء المذكور (قوله كسرة المناسبة) اى الكسرة التى لاجل مناسبة الياء (قوله يبعدا الكلمة الخ) لزوم السكون الذى لا يدخل الاسماء المتكئة (قوله الى الافعال المبنية على السكون) اعنى الامر (قوله وكذا لنحذف الخ) اى لاجل انها مشبهة بالفعل لا لاجل ان حركتها آخرها حركتها بنائية (قوله وقد صرح الخ) اى على صيغة المجهول اى هذا التعليل صرح به فى الكتب (قوله واجيب الخ) والجواب انهما وان لم يكونا بعد العوامل مبتدا وخبر الكن يصح التعبير عنهما بالمبتدا والخبر حقيقة لان المبتدا والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف ما قصد بهما المفهوم منهما حيث تعلق الحكم بهما فليس بشئ لانه لا بد من صدق مفهوما في وقت ما لا يصدق على ما دخل عليه العوامل انه مبتدا او خبر في وقت واليه اشار السائل بقوله اذا دخلت عليهما لم يبقا مبتدا وخبرا (قوله وفيه نظر) عبارة الفاضل الهندى فى حواشيه صريحة فى ان الاعتراض انما يرد اذا جعل قبل العوامل صفة للمبتدا والخبر اى ما اذا جعل متعلقا بتوسط فلا يتوجه الاشكال كما ان الظرف فى قولك رأيت هذا الشاب فى شبابه وصباه متعلق بقوله رأيت وليس بصفة الشاب وحاصل اعتراض المحشى رحمه الله ان تعلق الظرف بتوسط لا يدفع الاشكال لانه لا بد من صدق المبتدا والخبر عليهما فى حال التوسط بعد دخول العوامل وفى النظر المذكور انما يلزم كونه شابا فى حال الرؤية لان الوصف فى الحاضر لغو لا يتعلق بالظرف رأيت (قوله يبنى الفقهاء الخ) منها انهم قالوا وحلف لا يكلم هذا الشاب بحيث لو كلفه حال شيخوخته بخلاف ما اذا حلف لا يكلم شابا وكذا وحلف لا يدخل هذه الدار فدخلها بعد خرابها بحيث بخلاف ما لو حلف لا يدخل دارا (قوله لتشاكله) لا لكونه مرجعا ليشمل الفصل على قول من قال لا موضع له (قوله وقد يجعل الخ) اى المرفوع المتوسط بين المبتدا والخبر لا الفصل فن قال انه لا يصح ان يكون الضمير فى قوله المرفوعات هو ما شتمل فصلا على تقدير كون المرفوعات مبتدا فن تسمك به فى دعوى انه قد يطلق ليطابق الخبر معرفة قد غفل عن قوله ان تذكير الضمير الخ اى على تقدير ارجاعه الى المرفوعات على ما ذهب اليه بعض الشراح قال المصنف رحمه الله فى شرح المفصل فى شرح فى قوله ويسمى الجملة يجوز ان يكون بالياء والتاء وضابطته ان كل لفظتين وضعتا الذات واحدة احدهما مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره والتأنيث ههنا احسن لان الجملة مؤنثة وهى خبر عنه (قوله وربما وقع بلفظ الغيبة الخ) نحو قول الشاعر

وكاين بالباطح من صديق \* يرانى لو اصبحت هو المصابا

فهو فصل والمفعول الاول الباء فى يرانى وهى قلبية والمفعول الثانى المصاب فام يطابق الفصل المفعول الاول فاحتج الى تأويل وهو حذف المضاف والتقدير يرى مصابى هو المصاب ثم حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه كذا فى شرح التسهيل (قوله لا يترتب الخ) بل على

آتيانه بين المبتدأ والخبر (قوله او بالوضع) عطف على الامتناع بمعنى انه موضوع لاجل  
 هذا الغرض (قوله قيل يحتمل الخ) يعني ان قول المصنف رحمه الله تعالى الظاهر انه خبر الكون  
 ويحتمل ان يكون حالا والكون تامة (قوله تفيد التأكيذ) وليس بتأكيذ لان الظاهر لا يؤكذ  
 بالمضمر ولدخول لام التأكيذ عليه نحو انك لانت العزيز الحكيم ولا يقال زيد لنفسه قائم  
 (قوله في معنى زيد نفسه القائم) هذا يخالف لما قاله البيانون الفصل لتخصيص المسند اليه  
 ولعل قول المحشى رحمه الله والظاهر اشارة الى ذلك (قوله لا تؤكذ الخ) اذ كان حكما نحو  
 قوله صلى الله عليه وسلم فتكاحها باطل باطل باطل (قوله تأكيذ للضمير المستكن) فلا يلزم  
 شئ من المحذورات (قوله ليس ذلك بالحقبة الخ) خبر الجواب وانما لم يكن احتمالا آخر لان  
 تقديم التأكيذ مع بقاء تأكيذ لا يجوز وبعد النسخ يكون مبتدأ (قوله عند المحققين) خلا فإلن  
 لا تحقيق له حيث يجوز تقديم التابع مع كونه تابعا على التبوع وقال ان السكاكي ممن يجوز  
 ذلك وان نحو انما عرفت من ذلك القيل كما في المطول (قوله متعلق) اى عند ظرف للمكيونة  
 الدال عليها له اول النفي المستفاد من لا (قوله بعضهم) اى الكوفيون يجعله تأكيذ الما قبله  
 فان الضمير المرفوع قديؤ كذبه المنصوب والمجرور كافى ضربتك انت وممرت بك انت ويرد  
 عليها ان الظاهر لا يؤكذ بالضمير (قوله لا يدخل التأكيذ) فلا يقال زيد لنفسه كريم (قوله هذا  
 وجه توجيهه) اذ حاصله انه معنى قوله يقدم بتقديم المرجع وهو اعم من حيث المفهوم من ان يكون  
 قبل الجملة او لا نحو به رجلا فيكون قوله قبل الجملة للتقيد والإخراج وانما قيد العموم بقوله  
 بحسب المفهوم تخصيصا لدفع استدراك لفظ قبل لان معناه التقدم فاندفع ما قيل في هذا التوجيه  
 خروج عن مقتضى صيغة التقديم لانه يقتضى ان يكون هناك متأخرا واخراج لهذا التركيب  
 عن مقتضاه فانه يقتضى اضافة المتقدم الى الجملة فان المتأخر ههنا مرعى وهو المرجع اشار  
 اليه الشارح رحمه الله بقوله من غير سبق المرجع ولا نسلم اقتضاء التركيب المذكور نسبة التقدم  
 الى الجملة نعم لو قيل وتقدم الجملة لاقتضاء (قوله عبارة عن المبتدأ) بناء على ما مر من كونه  
 بمنزلة التأكيذ لكن البيانون يقولون انه رابطة يقيد التخصيص ويؤيده ما نقل عن الفارابي  
 ان معنى زيد هو القائم زيد ثبت (قوله لا وصف) الاخصر ان يقول بين الموصوف والصفة  
 لا وصف (قوله او بان كان) اى بان يكون اسم ما للحجازية عطف على قوله بان كان مبتدأ بتقدير  
 او لا يكون عام له معنوايلا يلزم كونه بيا نالاعامل المعنوى (قوله الى غير ذلك) لم يوجد له نظير  
 (قوله هكذا قالوا) لما كان مقصودهم في هذا المقام الفرق بين المرفوع والمنصوب والفارق  
 هو كون المنصوب فضلة دون المرفوع واما وجود القرينة على المحذوف فمشترك بينهما متعرضا  
 للاول دون الثانى (قوله فاندفع قوله لا تعين المراد) وان كانت تعين المحذوف فان تعين  
 المحذوف على تقدير كون الجملة بعدها غير مؤولة لا ينافى احتمالها التأويل بالمفرد فلا يردانه

اذالم يتعين المراد لا يكون قرينة على خصوصية المحذوف (قوله ان يقال فيه ما قلناه في الحديث) وهو ان يكون الجملة بتأويل المفرد اسم أن والخبر محذوف والتقدير ان هذه القصة واقعة (قوله والجائر) بفتح الهمزة ومدها والجؤ ذر بضم الجيم والذال المعجمة وفتحهما كوزن كذا في الصراخ (قوله انما فسر بذلك) اى فسر ما باسماء لان الظاهر ان المفسر المجموع حيث اورد صيغة الجمع واعتبر مرجع الضمير الى كل واحد لان وضع المجموع وضع اجزائه وليس له وضع على حدة (قوله لا تكون الا الى محسوس) فنسبة الاشارة الى الحس بمعنى تعلقها بالمحسوس لا بمعنى انها محسوسة (قوله مشاهد) اى بصير تخصيص بعد التعميم ولم يكتف بمشاهد لانه قد يطلق على المعلوم يقيناً (قوله لان المعرفة ليس الخ) يعنى ليس المعرفة التركيبية المستمدة من التركيب الاضافى بل المعنى الافرادى الذى نقل اليه المتركب الاضافى فى الاصطلاح (قوله كما اشار اليه) اى بقوله بحسب الاصطلاح جملة معترضة بين الموصوف اعنى معنى وصفته اعنى اريد بيانه والكاف الداخلة على الكافة لتشبيه مضمون الجملة بمضمون الجملة كما فى قوله تعالى اجعل لنا الهام كما لهم آلهة فلا يقتضى ما يتعلق به نص عليه فى الرضى (قوله جزؤه) بالنظر الى المعنى الاصطلاحى (قوله بل قيده) اى قيد المعرفة بالنظر الى المعنى الاضافى (قوله اذ ما من شئ) اى موجود الا ويدل عليه دلالة المصنوع على الصانع فهو لوضوحه بسبب كثرة الادلة صار كالمحسوس المشاهد (قوله يعود الى الجمع) وعدم عطف سائر اسماء الاشارة على ذا (قوله احتاج) اى الحمل (قوله والجملة التى بعده) اى مع ما عطف عليها (قوله والاولى الخ) فيكون اشد ارتباطاً بما بعده فى الاحتياج الى البيان لكن فيه كثرة الحذف (قوله خبر مبتدأ محذوف) والجملة مع ما عطف عليها بمنزلة البدل للجملة الاولى لكونها غير وافية بتمام المراد وكون الثانية وافية به (قوله صفة لذا) فيقدر متعلقه معرفة بلام التعريف دون الموصول لئلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته وهذا هو التكلف الذى اشار اليه المحشى رحمه الله (قوله مع ان سر دالخ) لانه يمكن أن يكون قوله لمشاة صفة لذان والسرد زره دوخت والمراد اجراء الكلام (قوله ثم قال) اى بعض المحشين وهذا القول على تقدير جعله صفة وقوله وذان وما عطف عليه من الموصول المحذوف (قوله احسن) لعدم الاحتياج الى الحذف والطف لسرد الكلام فيه على نسق (قوله وجزء الخبر ليس مسندا الخ) كونه مسندا فى اللفظ كاف فى صحة كونه ذالحال ولا يلزم كونه مسندا من حيث المعنى فالتقدير ينسب اليه ذاك كما يفهم من تقرير الشارح رحمه الله نعم رد على توجيه الشارح رحمه الله انه ليس المطلوب الحكم بان اسماء الاشارة بمجموع هذه الالفاظ حال كونها للمذكور والمثنى ولا جمل زكاة التقدير المذكور تركه بعض المحققين وجوز كونه صفة مع احتياجها الى تقدير متعلق الجار معرفة عندى الوجه تقدير الخبر كفى كفى قوله وهى اسم وفعل وحرف (قوله فان الباء قد تكون علامة التأنيث)

فلذلك خص ابدال الالف بها مؤنث دون المذكر ولا يتوهم ان الياء فيها علامة التأنيث وكذا معنى قوله لان الهاء تكون مبدلة الخ (قوله في الوقف) ثم اجرى الوصل مجرى الوقف (قوله لان هذا) اى كتبه بالياء حال الالف المجهول اصله انه واو اياه لان الياء اخف من الواو (قوله يعنى ان الحقوق الخ) اى ان فى تفسير الشارح رحمه الله الحقوق بما ذكره امرين (قوله قديفصل الخ) تعويلا على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه (قوله وبغيرها من القسم) كقولهم لاها الله ذاما فعلت وان كقوله

ها ان تاعذرة ان لم تكن نفعت \* فان صاحبها قدناه فى البلد

وخرق العطف كقوله

ونحن اقتسمنا المال قسمين بيننا \* فقلت لهم هذا لهاها وذالها

اى هذا لها وهذا ليا (قوله فيه ان الضمير الخ) والجواب ان الكلام فى الضمير البارز وهو لكونه ملفوظا حقيقة واختصارا للظاهر يصح وقوع الظاهر موقعه بخلاف المنوى ولعل فى قوله الاولى اشارة اليه (قوله لان معناها غير مستعمل الخ) لافادته كون المخاطب باسم الاشارة الذى قبله واحدا منى مجموعا مذكرا مؤنثا كذا فى الرضى (قوله الا ترى الخ) لم يظهر لى فرق بين تاء التثنية وانت وبين كاف ذلك يفيد كون الاول تنوير الثانى فى عدم الاستقلال مع ان توافق الترجمة بالترجم عنه لا يقتضى الاتحاد فى المعنى من كل الوجوه (قوله وضع اسم الاشارة) اى القرب والحضور لازمان له من حيث الوضع كاي دل عليه الدليل (قوله اخرجته من هذه الصلاحية) فلا يقال يا هذا (قوله الا فى مواد مخصوصة) وهى ان تجمعهما فى كلمة الخطاب نحو اتما فعلتما او يعطف احدهما على الآخر نحو انت وزيد فعلتما (قوله اورثت معنى الغيبة) فى التعبير عنه والام يتنوع حضوره (قوله فيه شىء الخ) لا يخفى ان الشارح رحمه الله لم يستدل بنفس الاستعمال بل بكثرة الاستعمال وهو دليل عدم الفرق فى الوضع لانه مأخوذ من كثرة الاستعمال وما ذكر فى علم البلاغة فهو مبنى على القول بالفرق (قوله لما كانت المخالفة الخ) حيث استعمل ذابا للام البعيد واخواته استعملت له زيادة اللام وحذف الالف فى المفرد المؤنث وبدون اللام مع التشديد فى المثنى وبلزوم القصصر فى الجمع (قوله فى البعيد) دون المتوسط والقريب (قوله اكتفى به) ولم يتعرض لبيان حالها القريب والمتوسط (قوله لان ما عداه الخ) دفع لتوهم انه كيف تكون اشارة الى كلمة ذلك والمذكور سابقا كلمات ثلاث وحاصل الدفع ان اشتراكها فى الزيادتين قرينة على التعمين لكن لا يخفى ضعف القرينة لذلك قال الشارح رحمه الله ولا يبعد (قوله وهو بعيد عن المراد) اذا المراد انه لا يتم جزء الا انه لا يتم فى نفسه حال الجزئية (قوله وقال لان الافعال الخ) وقال فى بحثها ويجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول يتم السبعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكل



زيد عالما اى صار عالما كاملا قال الله تعالى فتمثل لها بشرا اى صار مثل بشرو نحو ذلك انتهى  
ولعله على القول بالحصر (قوله ان الموصوف الخ) بيان لحاصل المعنى وتفصيل له والافعى  
لا يتم جزأ لا يصلح للجزئية وبهذا ظهر وجه جعله بمعنى يصير دون يكون فان من الموصوف  
بالجملة الجزئية لا تكون جزءا بالابصفة لكنها تصلح للجزئية بدونها لعدم كونها كجزء منها  
بخلاف الصلة (قوله هذا) اى تفسير الجزء التام بالركن وتعريف الحق من قبل والدك العبد  
اى ظاهر حقيقته لا للحصر فلا ير دانه يقتضى ان يكون تفسير الشارح رحمه الله باطلاع انه  
يرجع على تفسير الرضى (قوله صرف الجزء التام عن ظاهره) وحله على الجزء الاول  
وفيه اشارة الى كونه خلاف الظاهر وما قيل انه انما يتم لو كان المبتدأ والخبر والمفعول مجموع  
الموصول والصلة وليس كذلك بل هو الموصول والصلة تفسير له ولا نصيب له من الاعراب  
فليس بشئ اما لو افلان كونه كجزء منه كاف في ذلك قال في التحفة شرح المغنى في وجه ان  
الصلة لا محل لها من الاعراب لانها بمنزلة الجزء من الموصوف وجزء الاسم لا محل له واما تانيا  
فلان الصلة ليست تفسير للموصول بل آلة التعريف كاللام في المعرفة بها والاشارة في اسماء  
الاشارة واما ثالثا فلان قوله ولا نصيب له مستدرك اذ على تقدير كون المجموع جزءا لا نصيب لها  
من الاعراب ايضا واما رابعا فلان قوله فعنى قوله الابصلة مقارنا بها لا ما خوذا معها يشعر  
بأنه على تفسير الشارح رحمه الله يحتاج الى ان يفسر قوله بصلته بما خوذا معها وليس كذلك  
لانها ليست جزءا حقيقة بل كجزء قال به للابسة نعم تسامح الشارح رحمه الله في اطلاق لفظ  
المجموع في قوله لانه مجموع الموصول والصلة حيث جعل ما هو بمنزلة الجزء جزءا واعلم  
ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام واما جئ بالصلة لتوضيحه  
بدليل ظهور الاعراب في اى الموصول وكذا في اللذان والذاتين فحين قال باعرابها واما  
الصلة فالجمهور على انها لا محل لها من الاعراب وقيل انها معربة باعراب الموصول زعمائها صفة  
الموصول وليس بشئ لان المعرفة لا توصف بالجملة كذا في الرضى (قوله ولا خفاء في ان المتبادر  
الخ) والقرينة ليست بقوة لما سيحى من انه يجوز ان يكون ذكر الغائد للتصريح بما علم  
ضمنا (قوله في خارج التعريف) اشارة الى انه يجوز ذلك اذا كان التفصيل داخلا  
كما قالوا في تعريف الكتاب بالقرآن المنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم وفي تعريف  
النظر بانه الفكر الذى يطلب به علم او ظن (قوله خارج عن التعريف) لان المراد  
بما الاسم (قوله والازم النقض الخ) توضيحه ان من الشرطية تضمنها معنى الشرط  
تحتاج الى انضمام الشرط ولا يصلح استعمالها بدون كالموصول يكون وضعه لما  
يعرف المخاطب اتصافه بمضمون الصلة يحتاج الى انضمام الصلة فكل منهما محتاج في  
كونه جزءا تاما من الكلام الى جملة متصلة به فيصدق على من الشرطية انها لا تنصير جزء  
الإيماء يتصل بها سواء قلنا انها مبتدأ خبره اما الشرط فقط او مجموع الشرط والجزاء او



مبتدأ أخبره أو انما فاعل أو مفعول لفعل مقدر وهو الظاهر كما بينه الرضى في باب المبتدأ فن  
قال ان من الشرطية يصير جزأ تاما بدون الشرط لكونه مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا بخلاف  
الموصول فقد سهوا بينا ذلك لافرق بينهما في عدم الصحة بدون انضمام الجملة والتقييد بها  
والصحة به واما كون ما بعد من الشرطية في محل الاعراب او عاملا فيه فلا يقدح في ذلك الا  
يرى ان صلة الموصول لها محل من الاعراب على انها صفة عند البعض ( قوله فاذن ) اى  
يجيب ان يقال ذلك ( قوله لان الخلف الخ ) دليل للنفي المستفاد من قوله لا لما قيل ( قوله ليس  
باعتبار الهيئة الاشتقاقية ) فيه اشارة الى بيان منشأ غلط القائل وان قوله يصح على هذا التقدير  
كما لا يخفى ( قوله باعتبار مبدئه ) بخلاف الموصول فانه مجهول باعتبار ذاته فتعريفه بالصلة  
لا يستلزم تعريف الشئ بنفسه نعم يستلزم الدور لو اخذ في تعريف الصلة الموصول ( قوله على  
ان قوله الخ ) دليل آخر للنفي يعنى ان الموصول ليس من قبيل ما ذكره القائل لعدم تعريف الصلة  
بعده ( قوله ليس مأخوذا الخ ) بل من الصلة الغوية اى ليس تعريفها فيه ان ذلك القائل شرط  
التفسير لا التعريف والتفسير بالاعم جائز ( قوله ليس مأخوذا الخ ) بل من الصلة الغوية  
ثم نقل الى المعنى العرف ( قوله فيه تأمل ) اذ يصدق التعريف المذكور على شرط من الشرطية  
( قوله جعل الضمير الخ ) وان كان سوق الكلام يقتضى رجوعه الى الموصول ( قوله الا  
في الجملة الخبرية ) اذا الانشائية اعلام بما في الذهن لا يعلمه مخاطب الاعند القاها اليه ( قوله  
جواب القسم ) والانشائية اتمامها القسم ( قوله فلا حاجة الخ ) كل من الوجهين خلاف الظاهر  
لا ترجح لاحدهما على الآخر فقوله فلا حاجة ليس في موقعه بمنزلة الاستثناء كما انه قبل الاصل  
الالف واللام ( قوله لعود الضمير اليه ) نحو الممرور به زيد ( قوله والقول بان الضمير الخ )  
كاذب اليه المازنى وقال ان تقرير المثال المذكور الرجل الممرور به زيد ( قوله بعينه ) لان حذف  
الموصوف قليل الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن اوبق قال الله تعالى  
ومنهم دون ذلك وما من الااله مقام معلوم لقوة الدلالة عليه يذكر ما شتم عليه ما قبله فكأنه  
مذكور ( قوله مصدرا ) ولا صفة مشبهة ولا فعل التفضيل لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة  
على الحدث والزمان ( قوله الاجلة ) حقيقة او حكما ( قوله باعتبار الخبر ) اى باعتبار كونه  
بجاعة ( قوله من السياق ) اى سوق الكلام فان اصل المرجع من السابق وجعته  
من اللاحق اعنى الخبر فقوله والضمير واقع جملة حالية قد يكون المرجع مفهوما من السياق  
( قوله عند البصرية الخ ) وقال الكوفية اصله الذال الساكنة لما اردوا ادخال اللام عليها  
زادوا قبلها لا متحركة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوها فتولدت الباء ( قوله زيدت اللام  
الخ ) قالوا بزيادتها لان الموصولات معارف وضمعا بدليل كون من وما معزفتين ولا لام التزموها  
لانها لو نزع تارة وادخلت اخرى لا وهم كونها التعريف ( قوله بحسب اللفظ والمعنى ) اذ

لا يحصل التعريف به في الرضى تحسينا للفظ وهو اولى ( قوله حتى لا يتوهم الخ ) هذا لاطراد  
 اولى مما في الرضى حتى لا يكون موصوفة كعرفة توصف بالنكرة ( قوله ولما كان وزنه الخ )  
 فانها على وزن عمو وشيخ اذا صلحهما معي وشجي ( قوله مضافة الى معرفة ) لتكون معرفة  
 ( قوله او مقدرة ) نحو لقيت ايا ضربت ( قوله وفرعيه ) اي المثني والمجموع ( قوله بعدما  
 استفهامية كانت ) نحو قوله تعالى ومالك يمينك ( قوله اولا ) نحو قوله تعالى انتم هؤلاء  
 تقتلون اي انتم الذين ( قوله فلا يقوم دليل عليه ) والحذف بدون الدليل لا يجوز فيه انه  
 يجوز ان يقوم دليل آخر على حذفه ( قوله لا يكون بعدالا ) نحو جاني الذي ما ضربت  
 الاياه واما في المنفصل الذي ليس بعد الا فلا تمنع نحو ضيع الزيدان الذي اعطيتهما اي اياه  
 ( قوله وان تضل بالفعل ) نحو الذي ضربته زيد لان الضمير اذن فضلة ( قوله لا بالحرف  
 اي الناصب نحو الذي انه قائم زيد ( قوله ناصبة له تقدير ) نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه  
 ( قوله او بنجر بحرف الخ ) لانه بعد حذف الجرور لا بد من حذف الجار ولانه بقي حرف جر  
 بلا مجرور فينبغي ان يعين حتى لا يلتبس بعدا بالحذف بغيره ( قوله اي به ) يعني باكرامه ( قوله  
 نحو مررت بالذي مررت به ) فالجار ان مماثلان وكذا متعلقهما ( قوله للاستطالة ) يعني  
 ليس حذف حرف الجر في اساقى كل موضع والمجوز ههنا استطالة الصلة فلا بأس بحذفها  
 مع المجزور بها ( قوله فلا يحذف الخ ) اذ غيره اما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبر المبتدأ وكون  
 الضمير خبر المبتدأ اقل قليل فلا يوجد حينئذ دليل على حذفه بل يحمل ذلك على حذف المبتدأ  
 واما خبر ان فكلمه حكم خبر المبتدأ واما اسم ما بالحجازية فلا يحذف لضعف عملها ( قوله بشرط  
 ان لا يكون الخ ) اذ لو كان احدهما لم يعلم بعدا الحذف انه حذف شي لانهما يصلحان مع العائد  
 فيهما ان يكونا صلة فلا دليل على الحذف ( قوله جاز الحذف ) نحو قوله تعالى ايم اشد اي هو  
 اشد ( قوله في معنى معبود ) لم يقل بمعنى معبود ليشمل جميع وجوه اشتقاق اله ( قوله بالمفعول )  
 اذ يجوز حذف الجرور والمرفوع ايضا كما عرفت ( قوله تحقق الاستثناء ) اي استثناء الصورتين  
 المذكورتين ( قوله فلا حاجة الى تخصيص المفعول ) لان المرادو العائد للمفعول يجوز حذفه اذا  
 وجدت قرينة ( قوله وكذا في صورة الاتصال الخ ) ذكره استطرادا اذ لا دخل له في السؤال  
 اي امتناع الحذف في صورة اتصال الضمير بالحرف ايضا للتنبيه على انتفاء القرينة لانه فلا يحذف  
 الضمير المنصوب حين اتصاله ( قوله بالحرف ) لقلة وجود القرينة عليه فامتناع حذفه حال  
 كونه عائد لانتفاء القرينة ( قوله فلا اشكال ) لدخوله في المفعول ( قوله وهذا ) اي حذف  
 العائد على الاطلاق هو المراد من قوله ويجوز حذف العائد للمفعول والجرور ايضا فان الجرور  
 لا يحذف على الاطلاق وحذفه للاستطالة ( قوله اي تجربته ) هل يستحضر المسائل العلية اولا  
 في الصراخ من نرم كردن وعادت كردن والتكئين ياي برجاي كردن ودر بته على الشداث

حتى قوى ومرن عليها ودربت البازي على الصيد جريته والمعاني الثلاثة متلازمة فلذا  
فسر المحشي لفظ احدها بلفظ الآخر (قوله بلا تغير شيء من الجملة الاولى) لا قدر ما يفيد  
الاخبار المذكور (قوله ينعان من وقوعهما صلة اللام) لانه لا يستفاد من اسم الفاعل  
والمفعول معناهما (قوله فقد اختلف فيهما) فلا ينجح بعضهم الاخبار عن احدهما لو حده بل  
عنهما معالان المبدل مبين كالصفة فلا يقدح في المبدل منه وبعضهم اجاز الاخبار عن كل  
واحد منهما بقول في مررت برجل زيد مخبر اعني الذي مررت برجل زيد وعن المبدل  
الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا منفصل له ويحوز ان يقول برجل  
هو واضع المرفوع مقام المجرور (قوله اي الذي استحقه غيرها) يعني ان اللام لتقوية العمل  
(قوله اي مثلاً) انما قال مثلاً لانها تكون زائدة كافي قوله تعالى فبما رحمة من الله لكانها  
في حكم الكافة في عدم تغيير المعنى (قوله ويحذف الالف الخ) لان لها صدر الكلام  
ولا يمكن تأخير الجار عنه فقدم عليها وركب حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام  
فلا يسقط الاستفهام عن التقدير وجعل حذف الالف دليل التركيب لكونه قابلاً للحذف  
بخلاف من وكم الاستفهامية (قوله كافة) كافي قوله تعالى ربما يوذ الذين كفروا (قوله لثلاً  
يلزم الخ) لانه حينئذ يكون حرفاً فلا بد لتكره من مفعول والتقدير تكره النفوس شيئاً من الامر  
(قوله وذلك قليل) واما حذف الغائب الى الموصوف اللازم على تقدير كونها موصوفة  
فشائع (قوله الا بشرط) من كون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بنى كامر (قوله  
للتبعض) وقد يكون المفعول بتأويل البعض (قوله تضمن تكره الخ) ويكون صلة تقبض  
(قوله ووجه قوله) اي على التوجيهين واما على تقدير كونها موصوفة فهو بتقدير كان متعلق  
رب عند الجمهور وعند الرضى صفة مجروره (قوله حرفاً زائدة) في المعنى انها ترد زائدة  
وذلك سهل على قاعدة الكوفيين من ان الاء تزداد (قوله والاثرون من عددا) اوله  
الى اثير سنام المجد قد علمت \* ذاك العشرة والاثرون من عددا

كذا في الرضى ورواية المعنى ان اثير سنام المجد قد علمت ذاك القائل والمراد باثير اثير  
ابن العوم الصحابي ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم وابن اخي خديجة رضى الله عنهما اول  
من سلسل في سبيل الله واستشهد يوم الجمل سنة ست وثلاثين في جادى الاولى وسنام  
المجد يتبع السنين اعلاه واستعير من سنام البعير وعلمت بمعنى عرفت لثلاثين  
الثاني وذلك مفعوله والعشرة فاعله واللام للاستعراق والمراد بالعشرة العرب والاثرون  
جمع الاثرى اقل التفضيل من الثروة كثرة العدد يقال اثرى القوم يثرون اذا كثروا وهو  
معطوف على سنام المجد (قوله اي الاثرون عددا) يعني من زائدة وعددا تمييز (قوله  
موصوفة) بدل من الاثرون كذا في المعنى والاوجه ان يكون تمييزاً وعدداً صفة اسم وضع  
موضع المصدر بمعنى المفعول (قوله في العالم قليلاً) حكى ابو زيد سبحان ما سحر كن لنا سبحان

ما سجد الرعد بحمده (قوله كونه انكرة موصوفة) نحو مررت بما أعجبك (قوله بمنزلة التنوين) لكونه عوضا عنه (قوله وان كان مقدر الخ) نحو قوله تعالى ايا ما ندعو افعله الاسماء الحسنى (قوله فلا يبنى) اى معها لانه لا يحذف منها شئ لان التصاق الجزئين فيها اشد (قوله بشرط ان يكون الخ) فلا يحذف المبتدأ فى نحو اضرب ايهم غلامه قائم وانما حذف بهذا الشرط لكونه بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر على الولاء معنى (قوله فلا عراب) اى فى كلام العرب نحو اكرم ايا افضل (قوله اى الذين هم اشد) فهى موصولة حذف صدر صلتها مرفوعة على انها خبر مبتدأ محذوف (قوله واجاز بعضهم الخ) فيقول اكرم اى افضل مضموم بلاتنين قياسا على ايهم افضل ولم يسمع ذلك من العرب (قوله وقيل ان النزاع معلق) هذا قول يونس وهو يجوز التعليق فى غير افعال القلوب ايضا (قوله وعلى تقدير) اى فرض (قوله لازياد الاحتياج) لتحقيق الاحتياج الى المضاف وبعض الصلة المحذوفين (قوله تبقى فى صورة الخ) نحو ايهم اشد من المضاف اليه مع الخبر فى صورة المبتدأ والخبر (قوله على بعد) لزوم حذف بعض الصلة من غير ضرورة (قوله لا غير) اذا زيادة تستلزم حذف الخبر او المبتدأ من غير قرينة والموصولة تستلزم حذف تمام الصلة (قوله ورفع البديل) فى قول الشاعر

الاتسأل ان المرء ماذا يحاول \* انجب فيقضى ام ضلال وباطل

اى عليه نذر فى طلب المال وتحصيل الامال فهو يسعى فى ذلك وفاء بالنذر ان هذا الفعل منه ضلال صادر عنه بهواه لا بعقله (قوله قلنا جاز الخ) فادعا عدم لزوم التطابق وان كان يجرى فى صورة رفع الجواب لا يجرى فى صورة البديل قلنا لم يذكره (قوله ان حذف الخ) فهو الباعث على القول بكونها موصولة لازامة (قوله يحتمل ان تكون ناقصة الخ) اى ما كان كائنا بمعنى الامر وما وجد بمعنى الامر (قوله انها مصادر) يعنى انها منصوبة المحل على المصدرية ولا يخفى انه انما يجرى فيما هو على وزن المصادر (قوله اى معنى الفعل الخ) لان معنى الفعل يقتضى كونه مسندا الى شئ والمبتدأ يكون مسندا اليه (قوله ان ذلك امر اصطلاحى) يعنى مجرد انتفاء المنافاة لا يصحح كونه مبتدأ اصطلاحى والاصطلاحى وقع على كونه اسما (قوله هذا القسم) اى ما يكون مسندا (قوله ان يخرج) من التخرج بمعنى التحصيل (قوله لم يكن صيغة الماضى على الحقيقة) ولا ضير فى ذلك فى الرضى ان اف واوه يعنى تضجرت وتوجعت الاتشائيين (قوله تصغير تر خيم) اى بحذف ا ز وا ئ (قوله ونحو رويد الخ) اى كل ما جاء مصدر امضا فوا اسم فعل معا نحو رويد رويد اذا اتصل به كاف الخطاب احتمل ان يكون الكاف فيه مجرور وانظرا الى كونه مصدر امضا فالى فاعله وان يكون حرف خطاب نظر الى كونه اسم فعل بخلاف نحو هالفاته حرف خطاب فيه اذ لم يأت هالزيد بالاضافة (قوله

نحور ويندريد) بالاضافة مستعمل في المعنى المصدرى اصله ارواد بحذف الفعل و اضيف  
المصدر الى المفعول كافي ف ضرب الرقاب (قوله اشارة الى اقسامها الاربعة) المتعدية واللازمة  
في المعنى الاصل وغير المستعملة فيه (قوله وكسرت للساكنين) لان اصل البناء السكون  
عطف على فحقت (قوله اصله هيبية) قلبت الياء الفا تحر كها و انفتاح ما قبلها (قوله الا  
بالهاء) لان الناء للتأنيث (قوله فجمعت مفتوحة التاء) وكان هيبيات كقوقيات في جمع  
قوفاة لانه حذف الالف منها لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف هذا و ياء الذي في المثني  
(قوله ان اللام يدخل على بعضها) لانه غير صالح لذلك اذا فعل لا يكون معرفا ولا متكررا  
(قوله وهو) اي التنوين دليل على ان الاسم الذي لحقه كان قبل اللحق معرفا اي كالمعرف  
في الدلالة على التعيين (قوله اسكت سكوتاما) اي سكوتا عن كل كلام فالتنكير للابهام  
والتفخيم (قوله وان كان طاريا) فان جميعها منقولة من المصادر ومن الظروف فوضعها  
لمعنى الافعال طارئ (قوله لكان اظهر) لانه حينئذ يكون بمعنى ضرب فصديق عليه انه  
اسم بمعنى الماضي بخلاف امس فانه دلالة للماضي عليه الا باعتبار فرد من الزمان الماضي  
(قوله اليق من تقدير الكائن) لكن الكائن اسبق الى الذهن واشهر (قوله او ذوقياس) على  
حذف المضاف (قوله وهو كتمان) وزاد في شرح التسهيل جرجار (قوله قال المبرد الخ)  
وفي شرح التسهيل انه جعله من الثلاثي والاصل قارقار من قرو عار عار من عرثم خففوا الراء  
وحذفوا الالف فصار قارقار و عرار (قوله قارقار) اي صوت قال الشاعر قالت له الريح  
قارقار لما كانت الصبا تنشي السحاب صارت كائنها قالت له قرقربا لعداى صوت (قوله ان  
الحكاية لا تغير الخ) في شمس العلوم عرار مبنى على الكسر لبعة لصبيان البادية يخرج العصبي  
معهم فاذا لم يجد ضيائنا يلعبون معه رفع صوته فقال عرار فخر جوا اليه قال النابغة

متكنفي جنبى عكاظ كليهما \* يدعو وليدهموبها عرار

وهكذا في شرح ابيات الفصل ناقلا عن صدر الافاضل ومنه يعلم ان صوتهم عرار لا عار حتى  
يلزم تغير الحكاية كسبحان فانه علم التسبيح بدليل قول الشاعر سبحان من علمه الفاخر (قوله  
ثم اختصت الخ) لانها تجذب الى العدم او الى القبر (قوله اي قاطة) من قطة اذا قطعه (قوله  
انما اعتبر ذلك) اي مشابهته لفعل الامرى عدلا لان مشابهته له في الوزن غير كافية في بناءه  
فضم الى الوزن العدل (قوله لا دليل على العدل) اي في فعال غير الامرى (قوله ان يكونا  
مرادفين لهما) من غير ان يكون احدهما معدولا عن الآخر (قوله لا دليل على الخ) لان  
وجه بناءه وهو تضمن معنى الفعل متحقق فلا دليل فيه لا على العدل التحقيق ولا على التقدير  
(قوله وما استدلو به عليه في غاية الضعف) فان خلاصته على ما في الرضى ناقلا عن عبد  
المقاهر انه اسند الفعل المؤنث اليه في قول الشاعر

ولانت اشجع من اسامة اذ \* دعيت نزال ولج في الذفر

اى انزلى بصير المؤنث لتكرار الفعل ثلاثا فافوقه كالالف في القيا في جهنم لتكرار المثني اصله القيا القيا ولا يخفى ضعفه لان تأنيث الفعل فيه بتأويل الكلمة واللفظة او لدعوة وهو سلم فهو انما يدل على تضمنه معناها لان الصلة تلك ( قوله لمشايتها لفعال الامرى ) ويانى فعال الامرى لتضمنه معنى الفعل ( قوله ومبالغة ) لا عدلا حتى يردانه لادليل على العدل فى شئ منها ( قوله ذفى الكل ) اى فى كل اسماء الافعال مبالغة فاما كان فى الاصل مصدرا حقيقة او حكما فلما بين فى المفعول المطابق فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظرف فلان فيه الاختصار لغرض التأكيد فان نحو امامك ودونك وعليك زيد فى الاصل امامك ودونك وعليك زيد فخذوه فقد امكنك اختصار لغرض حصول الفراغ بسرعة ليبادر المأمور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وقس على ذلك واما ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فعنى هيئات ما بعده وشتان ما اشد الافتراق وقس على ذلك ( قوله حال من مفهوم الخ ) وما قيل انه حال من ضمير معنى وقوله معرب مستغن عن التقييد يجعل ضميره الى الفعل المقيد ففيه ان المتبادر من الضمير هو الذات وان تقدم مقيدا بصيغة ولذلك قالوا فى قوله تعالى اولئك على هدى اورد اسم الإشارة للدلالة على الذات الموصوفة بالصفات السابقة بخلاف الضمير وانه لا يكون الكلام على اسلوب واحد ( قوله فيه ما ذكر فى اختيه ) من انه لادليل على العدل ( قوله ولا يجرى فيه ما يجرى فيهما ) من مشابهة لفعال الامرى فى الزنة والمبالغة لعدمها فيه ( قوله قصد الامالة ) اى امالة فحقه الضاد الى الكسرة ( قوله اذهى امر مستحسن ) لحصول المجانسة اللفظية التى تزيل الثقل حاصل من اراء ( قوله المركبات المعدودة ) اى فيما سبق بقوله وهى المضمرات والموصولات واسماء الاشارات الخ بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى والام فى السابق للاستغراق بقرينة تقيد الظروف بالبعض فيكون المعنى جميع المركبات المعدودة فى المبنيات ثم ان المصنف ذكر المحدود فى قوله المضمر ما وضع الخ وفى قوله الموضوع ما لا يتم جزأ الخ مفردا رعاية لما هو الاصل المقصود فى التحديد وذكره فيما عداهما جمعا رعاية لتطابق التفصيل والاجال مع وضوح ان المقصود تحديد القدر المشترك المعلوم من ذكر صيغة الجمع وكذا ذكر لفظ كل فى بعضها للإشارة الى الطرد وتركه فى بعضها رعاية لما هو الاصل ولما ذكر الشارح توجيه صيغة الجمع ولفظة كل فى شرح قوله التوابع كل ثان الخ تركه هنا والمراد بقوله المعدودة من المبنيات بشرط تضمنها الحرف بقرينة قوله فان تضمن الخ فلا يرد ان جميع المركبات لا يصح عدها من المبنيات لان منها معربات فى الافصح وما قاله الرضى من ان قوله اسم لا حاجة اليه لان الكلام فى اقسام الاسم ولذا تركه فى غيرهما فاسقط لانه تصريح بما علم من المقام لا يقال نعمانه لاثبت الحاجة اليه لكن لا بد لاختيار التصريح هنا والاكتفاء بالقرينة فيما سبق من نكتة لانا نقول هنا نكتة وهى انه لما كان فى اسميتها خفا لكونها مركبة من كلمتين والاسم من قسم الكلمة صرح باسميتها ولذا عطف الشارح قوله

وجعلها كلمة واحدة على قوله من تركيب كلمتين فاندفع الشكوك التي عرضت للناظرين (قوله  
اسمين او فعلين) الموجود في هذه الاقسام هو المركب من الاسمين كعبلبك او من فعل واسم  
كبحث نصر (قوله نسبة اصلا) لانها نكرة في سياق النفي فتعم (قوله لافي الحال) اى في حال  
التركيب (قوله لتلا يخرج مثل سيوييه) فانه من المركبات المبنيات للتركيب (قوله ليخرج مثل  
عبدالله الخ) لانهما ليسا مبنيين للتركيب اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه قبل النقل جملة فليس  
بمعرب ولا مبني وبعد النقل محكي على ما كان عليه (قوله مثل عبدالله) اى ما هو مشتمل على  
النسبة حال التركيب بان اضيف كلمة الى اخرى او وصفت بها وجعلنا كلمة واحدة وما هو مشتمل  
عليها قبل التركيب كالمركبات التامة وناقصة المنقولة من معانيها الى الاسمية (قوله قبل العلمية)  
اما حال التركيب او قبل التركيب (قوله من افراد المحدود) لكونه مبني للتركيب (قوله قبل  
التركيب) الصواب حال التركيب لانه لم يستعمل في كلامهم خمسة وعشر بالعطف اعلم ان  
المصنف قال في بيان قوله ليس بينهما نسبة اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية وانما قلت ذلك ليخرج  
المضاف والمضاف اليه والجل المسمى به الان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا بمبنيين بعد التسمية  
بهما فاعترض الشارح الرضى عليه بانه قد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر  
فيه حرف العطف اعني نحو خمسة عشر او حرف الجر نحو بيت بيت جزئيه نسبة وهى  
اما نسبة العطف او غيره ولا يدخل في هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية والشارح بدل لفظ قبل  
العلمية بلفظ قبل التركيب فوقع فيما وقع والجواب عما ذكره الرضى ان المراد بقوله قبل العلمية  
قبل الاسمية بذكر الخاص وارادة العام بناء على كثرة العلمية في المركبات (قوله اصعب من خرط  
القتاد) لان النكرة الواقعة في سياق النفي صريحة في الاستغراق فارادة بعض الافراد  
دون بعض من غير قرينة ترجيح بلامر جمع وفيه تعريض بالفاضل الهندى حيث عين النسبة  
بقال ليس بينهما نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فيخرج مثل تأبط شر او عبدالله  
ويزيد والنجم اعلاما (قوله والاحسن ان يقال الخ) اى الاحسن ان يفهم النسبة بحيث  
لا يدخل فيها هذه النسبة لاتعيينها ولا تخصيصها بانه المراد نسبة مفهومة الخ كما هو المتبادر اى  
ليس ان لا يكون بين الكلمتين نسبة في الواقع بل في اللفظ وحاصله ان ظاهر تركيب خمسة  
عشر تركيب مزجي كعبلبك لاتفهم منه النسبة لكنه اذا لوحظ ان معناه مجموع العددين  
يفهم منه ان الواو مقدرة والاصل خمسة وعشر بخلاف بعلبك (قوله او غيره) نحو بيت  
بيت اى لبيت او الى بيت (قوله لوقوع آخره في وسط الكلمة) اى بعد التركيب (قوله  
فان اصله خمسة وعشرة) بناء على ان معناه مجموع العددين (قوله يعنى اخوات حادى  
عشر) يؤيد الوجه الاول افراد الضمير وقرب المرجع وانما خص اخوات حادى  
عشر بالذكر خلفا تضمنها الحرف ويؤيد الثاني عموم الفائدة وان كان افراد الضمير يحتاج  
الى التأويل (قوله مثالين) من نوع واحد من تضمن حرف العطف مع ان الظاهر ايراد المثال  
الثاني بغير تضمن حرف العطف تعميما لفائدة (قوله في هذا المركب) اى المركب العددي وانما



لم يقل اوردمثالين احدهما لتضمن معنى حرف العطف في نفس التركيب والاخر لتضمنه في  
اصله لان التعميم في الحكم اعني البناء الذي هو المقصود بالذات اولى بالبيان من التعميم في الشرط  
الذي هو تضمن الحرف (قوله وجوابه الخ) خلاصته ان تضمن الحرف اعم من ان يكون بنفسه  
او باعتبار مأخذه (قوله لا تسع حروفهما جميعا) زيادته اعلى ثلاثة (قوله اذ في اخذ بعض  
الحروف الخ) نحو ثالث في ثلاثة عشر وثاني عشر في اثني عشر (قوله وعلى هذا القياس الخ) فانه  
مشتق من احد وعشرين بمعنى الواحد من احد وعشرين (قوله لا فرق بينهما الخ) يعني كل واحد  
منهما مشتق من الجزء الاول من العدد المتضمن لحروف العطف لا فرق بينهما الا بتصریح حرف  
العطف في احدهما والتقدير في الآخر لحرف العطف المذكور في الحادي والعشرون هو حرف  
العطف الذي كان في الاول وليس فيه العطف على الحادي وفيه تعريض للشارح الرضى حيث  
قال انه للعطف على لفظ احد في الحقيقة والعطف على الحادي في الظاهر لكونه قائما مقامه بانه  
التزام امر زائد لا احتياج اليه في الجواب (قوله لسقوط النون) وانما سقوطه لانه لما حذف الواو  
المؤذنة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون لكونه موجبا للانفصال (قوله لشبهه  
بالمضاف) لان نون المثني والمجموع لم يعهد حذفها الاضافة فصارت كانه مضاف والتركيب  
الاضافي لا يوجب البناء (قوله مع منع صرفه الخ) هذا القيد يستفاد من قوله في الافصح (قوله  
اعرب الثاني) وقديني الثاني ايضا لشمها بما تضمن الحرف وهو ضعيف (قوله ان لم يكن قبل  
التركيب مبنيا) وان كان مبنيا فالاولى والظاهر ابقاؤه على بناءه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه  
اعرابا لا ينصرف وقد يجوز الصرف على قلة تشبيهها بالماضي والمضاف اليه تشبيهها  
لفظيا (قوله وعلى الفتح) ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات  
المبنى وسكونه (قوله ولا كل بعض) من حيث انه بعض من الابعاض المعينة فالفرق  
بينه وبين ما يدعى به ظاهرا ولم يقل ولا بعض مبهم لانه يسبق منه الى الفهم نفي  
البعض الغير العين ولا معنى له (قوله فكأنهم اصطحوا) ولم يصطلحوا في الظروف  
وذلك لان بعضها غير معينه شخصا كالظروف المضافة الى الجملة او الى اذ  
(قوله ويتعذر تعريفه) لعدم وجود قدر مشترك يخصه (قوله لكونها موضوعا  
وضع الحروف) اعني الثاني فانه اقل بناء اسم الثلاثي فعلة بانه مشابهة بمبنى الاصل  
(قوله وحل الخبرية عليها) لشاركتها في الوزن فشاركتها في البناء فهي مبنية لمسابتها  
لما يشبه مبنى الاصل (قوله بمعنى كم) يعني كناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير  
ولذا لم يعتد بشيء منهما في المعنى وليس لها الصذر تقول قبضت كذا وكذا درهما وغير واجب  
النصب ولا يجوز جره بالاضافة ولا بمن ولا يستعمل غالبا الا مكررا معطوفا فلا يقال كذا درهما  
ولا كذا كذا درهما بل يقال كذا وكذا درهما وذكر ابن مالك انه مسموع لكنه قليل وفي القاموس  
كذا اسم مبهم وقد يجرى مجرى كم في نصب ما بعده على التمييز (قوله او غيره) مجرور معطوف  
على يوم السبت او على خرجت اي غير يوم السبت او خرجت كما جاء في الحديث يقال للعبد



يوم القيامة التذكير يوم كذا وكذا وما قيل انه مجرور عطف على السبب او مرفوع عطف على نحو فانه يجئ بمعنى كيت وكيت ايضا في القاموس كيت وكيت بكسر آخر هما اي كذا وكذا درهم اذ في الاول عطف على بعض الاسم وفي الثاني يلزم عدم الدخول تحت التثنية وما في القاموس يدل على ان كيت وكيت تجئ بمعنى كذا وكذا دون العكس (قوله وكيت وذيت) بفتح التاء وكسرها وقد تضم اصلهما كيه وذيه حذف لام الكلمة وعوض عنها التاء ولذا تكتب طويلة ويوقف عليها كما في اخذ ولا يستعملان الا مكرر ابواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان ذيت وذيت (قوله لا تستحق اعرابا ولا بناء) لان استحقاق الاعراب فرع الذي يتحقق معه العامل والجملة من حيث هي لا تر كيب لهما مع غيرها واستحقاق البناء فرع لمناسيته بمعنى الاصل ولا مناسبة للجملة مناسبة معتبرة في البناء (قوله ولم يحز خلوه عنهما اذ المفرد الواقع في كلامهم لا يخلو عن احدهما) (قوله رجح البناء) لانه لما تعارض سبب الاعراب وهو التر كيت مع العامل وسبب عدم الاعراب وهو كونه واقعا موقع الجملة تساقطا فصار كأنه غير مركب مع العامل فرجح جانب البناء فهو داخل فيما وقع غير مركب فان قيل انه واقع موقع الجملة التي لهما محل من الاعراب فيكون مستحقا لالاعراب قيل ان استحقاقها لالاعراب المحلى عارضى فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات لالاعراب والبناء (قوله ومن الكنيات كائن) ولها صدر الكلام ومميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويكون للتكثير غالبا نحو وكائن من نبي قاتل معديون وقد يجئ للاستفهام نحو قول ابى بن كعب لابن مسعود كائن تقرؤ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين (قوله مخطة عن اخواتها) لكونها في الاصل اسماء معر يامنونا (قوله فكم الاستفهامية الخ) اي كم الاستفهامية والخبرية بدلان على عدو معدود فالاستفهامية لعدوهم عند المتكلم معلوم في ظنه للمخاطب والخبرية لعدوهم عند المخاطب وبما عرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فيهما فلذا احتج الى التمييز ولا يحذف الدليل والحذف في الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات (قوله منصوب) ولا يجوز جره الا اذا انجرت الاستفهامية بحرف الجر نحو بكم رجل مررت فيجوز ان يكون في تمييزه ايضا الجر ايضا قصد الى التطابق بينهما (قوله لو جعل الخ) لتساويهما في الظرفية فاعتبار احدهما دون الآخر ترجح بلام رجح بخلاف الوسط فانه مختص بالوسطية مع ان خبر الامور اوسطها ولان الطرفين تعارضا فتساقطا فبقى الوسط فجعل تابعه (قوما يائي) الصواب اسقاط ما (قوله لكن جوز الزمخشري) رد لما قاله الشيخ الرضى وجوابه ان كلامه في ميز متصل بكم واما اذا فصل بينهما فعمل متعدف لانيان عن واجب في الخبرية والاستفهامية ذكره الرضى قبيل هذا الكلام والاية من قبيل الفصل (قوله على انشاء التكثير) لان المتكلم يقصد بكم اعلام التكثير الذي في ذهنه لاستكثاره خارجا ولا تنافي بين كونها خبرية وكونها انشائية لا اختلاف الجهة فتحكم رجل ضربت اخبار بضرب كثير من الرجال انشاء لاستكثار الضرب ولذا يقال كذبت ما ضربت كثيرا من الرجال ولا يقال كذبت ما استكثرت من الضرب كما لو قلت

ما أكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم (قوله لكان اوفق الخ) يعني ان لاوفق للتعبير السابق حيث قال فكهم الاستفهامية كذا والخبرية كذا ان يقول كلناهما وايراد كلاهما تأويلهما بالذكر كالنوعين واما بدون التأويل فلا يحكم بشئ منهما عليهما ولا يتحقق التذكير والتأنيث في الاسماء الا اذا قصد مدلولهما فان قصد لفظ الاسم جاز تذكره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف كذا في شرح التسهيل وفي الرضى في بحث العلم اذا نقلت الكلمة المبنية او جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت اسما او فعلا او حرفا لاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا او قديحي معربا نحو ليت يرفع وينصب فان اواته باللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الوسط فهو كهو كهد في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة او ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعاً انتهى فجعل كل من التذكير والتأنيث فيه بالتأويل (قوله كلاهذين النوعين) كما هو ظاهر من توصيف كم بالاستفهامية والخبرية فان التقيد بالوصف يوجب النوعية واما التأويل بهذين اللفظين او بهذين الاسمين فانما يصح اذا اريد بالاستفهامية والخبرية لفظهما وليس كذلك ولان الكلام في لفظ كم وهو لفظ واحد (قوله وهما كم الاستفهامية والخبرية) لا حاجة الى هذا كما لا يخفى (قوله اى كل واحد الخ) في معنى اللبيب يجوز مراعاة لفظ كلا وكلنا في الافراد نحو كلنا الجنين آتت اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل بما قيل ان التأويل بكل واحد منهما اشارة الى وجه افراد الخبر ليس بشئ بل مقصوده بيان ان الحكم المذكور لكل واحد منهما مع قطع النظر عن الافراد والتعبير بلفظ كلا للاختصار ولا دخل في ذلك للاتينية كما في قوله تعالى كلنا الجنين آتت اكلها اوشبه فعل ليدخل فيه كم يوم انت سائر وكم رجلا انت ضارب (قوله فكل ما يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره الخ) في الرضى ان هذا منقوض بقولك كم جاءك فان جاء فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لولم ينصب الضمير كاذكرنا في شريطة التفسير مع كون كم مرفوع المحل مبتدأ انتهى وهو مندفع بما اشار اليه الشارح في شريطة التفسير من ان قوله بحيث لو سلب عليه لنصبه قيد زائد على الاشتغال عنه بالضمير فيفيد ان مجرد العمل في الضمير يكون مانعا عن العمل فيه يعنى قوله غير مشتغل عنه بضميره داخل فيه نحو زيد قائم وكم جاءك لان الاشتغال بالضمير يكون مانعا عن العمل وان كان التقديم ايضا مانعا ويكون خارجا بقوله لو سلب عليه لنصبه لانه يفيد ان مجرد الاشتغال بالضمير يكون مانعا عن العمل فيه وههنا ليس كذلك (قوله اى على حسب عمل هذا الفعل) يعنى ان ضمير حسبه راجع الى العمل المفهوم من معمول الى اقتضاء الفعل على ما في الرضى (قوله وعمل الفعل لا يكون الا بحسب المميز) فاندفع ما قال الرضى الاولى ان يقول معمولاً على حسبه وحسب المميز معا (قوله فكهم الاستفهامية) اكتفى بثلاثة امثلة من المفاعيل فالاستفهامية والخبرية

لان المعروف انتصابهما على انه مفعول بهما او ظرف او مصدر واما خبر كان نحو كم درهما كان  
مالك والمفعول الثاني من باب ظننت نحو كم درهما ظننت مالك فهما داخلان في المفعول به (قوله  
وانما جعلنا الفعل الخ) فعلى هذا قوله كان منصوباً والافهو مرفوع كان معناه تعيين النصب  
والرفع لكونه راجعاً مختاراً فلا يراد به على تقدم الاشتغال بالضمير يجوز الرفع بان يقدر الضمير  
العائد الى كم لانه ضعيف كافى الرضى (قوله مثل قولك كم رجلاً ضربته) فالنثال المذكور داخل  
تحت القاعدة بن الجهمتين التقدير وعدمه (قوله في جميع هذه الاسماء) اشارة الى ان الجمع المضاف  
في قوله اسماء الاستفهام والشرط الاستغراق بمعنى الكل المجموع لاكل واحد الا انه خص  
غير كم بالقرينة العقلية اذ لا معنى لتشبيه الشئ بنفسه كافى قوله تعالى ليلة القدر خير من الف  
شهر فاقيل ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الشرط والاستفهام حرازة لان المراد جميع اسماء  
الشرط وباقي اسماء الاستفهام وهم (قوله لا فى كل واحد منها) فان من وما يأتى فيهما الوجوه  
الثلاثة ولا يأتى فيهما الرفع على الخبرية وائى يأتى فيها الوجوه الاربعة واين ومتى وائى واذا  
وكيف وايان لكونها لازمة الظرفية لا يأتى فيها الرفع بالابتداء (قوله ولا يأتى فيهما الرفع)  
اى بالظرفية كما يدل عليه قوله بالشرائط المذكورة فلا يأتى ما فى الرضى من تأتى الرفع فيهما  
على الخبرية نحو من انت وما ديتك (قوله باعتبار بعض الوجوه) وهو النصب والجر واما  
باعتبار الرفع فهو مرفوع على الابتداء (قوله رفعه على الابتداء) والخبر جملة قد حليت على  
عشارى (قوله نصبه على الظرفية الخ) بان يكون ظرفاً لحليت او مصدراً له اى كم مرة وكم  
حلبة والجملة خبر عملة لك (قوله فكان الالىق تأخير هذا) ليكون الاصل مقدماً على الفرع  
(قوله فتكون منقلبة الكف او القدم) اى الى داخل (قوله اعرف مع التنوين) لانه لما عرض  
التنوين على المضاف اليه كانت الاضافة باقية (قوله لان غاية الكلام) اى فى قصد المتكلم  
(قوله لتضمنها معنى حرف الاضافة) لتضمنها معنى المضاف اليه كذا فى شرح الفصل فليس  
حرف الجر ههنا مقدراً كما فى غلام زيد بل مفهوماً معناه من الغاية فيفهم المضاف اليه منها  
من حيث انه مضاف اليه (قوله فى الاحتياج الى المضاف اليه) فان قلت هذا الاحتياج  
حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهل انبت معه كالاتماء الموصولة التى تنبى مع وجود  
ما يحتاج اليه من صلتهما قلت لان ظهور الاضافة يرجح جانب اسميتها باختصاصها بالاسماء  
واما حيث واذا وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة  
والاضافة فى الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوفاً ولما بدل فى كل وبعض  
التنوين من المضاف اليه لم يبين ان المضاف كانه ثابت بثبوت بدله كذا فى الرضى (قوله لشدة  
الابهام الذى فيه) فانه اشدهما فى مثل فلان لم يبين على الضم (قوله كما فيها) اى فى الغايات  
لكونها جهات غير محصورة (قوله نحو جاء زيد لا غير) اى لا جاء غيره ولا غيره جاء (قوله

وليس غير ) وغير خبر ليس اى ليس الجائى غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه كذا  
 فى الرضى ( قوله وكذلك حسب ) بفتح الحاء وسكون السين الكفاية قال الله تعالى حسبك الله  
 وقيل وحسبك درهم من هذه الدراهم اى كفاك وهذا رجل حسبك من رجل وهو مدح  
 للنكرة ولا يقال مررت باخيك حسبك من رجل كذا فى شمس العلوم ( قوله وعدم تعرفها  
 بالاضافة ) الا ان عدم تعرف غير لتوغلها فى الابهام وعدم تعرف حسب لكونها بمعنى يحسبني  
 فاضاقتها لظنية فى الصحاح هذا رجل حسبك من رجل وصف للنكرة لان فيها تأويل فعل  
 كأنه قيل يحسب بك وبما ذكرناظهر لك انه ليس مشابها للعايات فى الابهام ولذا لم يقل واجر  
 مجرا لا غير وليس غير وحسب بل شبه حسب بغير وانه ليس بمعنى لا غير على ما وهم ( قوله  
 حيث للمكان ) وقد يفتح الخفة ويكتب لالتقاء الساكنين فى الصحاح كلمة حيث تدل على المكان  
 لانه ظرف فى الامكنة بمنزلة حين فى الازمنة وحوث لغة فى حيث ( قوله قد يستعمل فى الزمان )  
 اى كالمميز كما فى قوله « لفتى عقل يعيش به \* حيث تهدي ساقه قدمه » فى الصحاح هداى  
 تقدمه واستشهد بهذا البيت وقوله لفتى خبر عقل اى لفتى عقل يعيش به مدة حياته وفى الرضى  
 ولا يمنع حله على المكان اى حيث مشى ( قوله مفعول ل ترى ) كما فى الرضى فعلى هذا طالعا حال  
 ونجم بالرفع فاعله والعائد محذوف اى طالعا فى ذلك المكان ويضئ وسطا عا و صفان لنجم وفى  
 شرح ابيات الو كنى نجما بالنصب فقال انه بدل من طالعا وطالعا مفعول ترى و حيث ظرف ترى  
 وقال شارح الباب واعلم ان حيث ليست بلازمة للظرفية فانها فى البيت مفعول به ل ترى اى مكان  
 سهيل كما فى قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته وطالعا مفعول ثان ل ترى او حال من سهيل والعامل  
 ترى ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام فى قوله لقيت منه مقام الذئب وان لم تجعل صلة تكون  
 حالا والعامل فيه معنى الاضافة اى مكانا يختصا بسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان يكون فى البيت  
 باقيا على الظرفية وحذف مفعول ترى نسياما نسياما كأنه قيل اما تحدث الرؤية فى مكان سهيل طالعا  
 انتهى قلت جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل معنى الاضافة غير مرضى عندهم  
 وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة  
 عليه اى تراد طالعا ( قوله لشذوذ الاضافة الى المفرد ) ولذا يرفع بعضهم سهيل على انه مبتدأ  
 محذوف الخبر اى حيث سهيل موجود وترك اضافة مطلقا الشذوذ ( قوله لزمانية كانت او مكانية )  
 وهى التى للمفاجأة عند البرد و اذا الشرطية لا تكون الازمانية واما التى لا تكون ظرفا أصلا  
 فى ثبوتها اختلاف كما يحكى ولذا لم يقل ولا يكون لشيء منهما ( قوله لما ذكرنا فى حيث ) فى الرضى  
 واما اذا فيها خلاف هل هى مضافة الى الشرط او لا انتهى فالدليل المذکور فى حيث انما يحكى  
 على مذهب من قال باضافتها الى الشرط وانما ظرف الجزاء كما هو المشهور واما على القول بانها  
 مقطوعة عنها والعامل فيها الشرط فلا والاولى ما قال الشيخ ابن الحاجب انما بنى حيث واذا

لأنها موصوفة لمكان حدث تتضمنه الجملة اوزمانه فشابهت الموصولات في احتياجها الى الجملة  
 ( قوله وهي اذا كانت الخ ) اشارة الى ان قوله للمستقبل خبر مبتدأ محذوف مع تقدير العاطف  
 بقرينة كونه حكما كالاحكام المذكورة بعده بالواو ولا يصح جعله حالا ولا صفة لان اذا  
 من الظروف المبنية سواء كان للمستقبل او للماضي او للحال او للاستمرار فاذا لا يكون شيئا منهما  
 وقيل الجملة معترضة فلا حاجة الى تقدير العطف لكن كونه حكما كسائر الاحكام يزيف  
 الاعتراض ( قوله وان دخل على الماضي ) فهي تعلق الماضي الى المستقبل عكس اذ ( قوله  
 وقد يستعمل في الماضي ) اما خروجها عن الظرفية كما ذهب اليه ابن مالك حيث قال وقد تفرقت  
 الظرفية فتكون مفعولا بها او مجرورة بحتي او مبتدأ فاذا عنده في موضع جربحتي فعلى هذا  
 لا جواب لها لانها مفعولة لما قبلها والجملة التي توهم في محل الجواب استئناف واما البقايا عليها  
 كما ذهب اليه ابو البقاء وقال دخلت حتى على معمول لغيرها في موضع النصب بالجواب وليس  
 حتى عمل وانما افادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجملة وعلى هذا تكون الغاية ما يستنبط من الجواب  
 مرتب على الشرط وجوز الزمخشري ان يكون حتى حرف ابتداء واختاره الرضي فاذا باقية  
 على ما كانت عليه قبل دخول حتى وقد تجئ للاستمرار كقوله تعالى واذ قالوا الذين امنوا قالوا  
 آنا ( قوله وفي معنى الشرط ) غير الاسلوب اللاحق والسابق ولم يقل للشرط اشارة الى  
 ان معنى الشرط عارض له وليس راسخا رسوخه في سائر اسماء الجوارم لان الحدث الواقع  
 فيه مقطوع به في اصل الوضع والشرط ينفيه لانه مفروض الوجود الا ان اكثر الامور التي  
 يتوقع وقوعها قطع لما كان يظهر بخلافه يجوز وانضمنه معنى ان فإمر سخ فيه معنى ان الدال  
 على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال بخلاف سائر الاسماء فانها لم تضع لزمان يقطع  
 فيه المتكلم الحدث الواقع فيه فجاز ان يرسخ فيه الفرض الذي هو معنى الشرط وجاز ان يكون  
 جزاؤها اسمية بغير فاء لم يحزم المضارع الواقع جزاء ولم يلزم الاخفش وقوع الفعلية بعده  
 ( قوله فهذا علة اخرى لبناها ) وحل عليه ما ليس فيه معنى الشرط لا اشتراكها في الصيغة  
 ( قوله لكون معنى الشرط ) قد عرفت ان هذه العبارة تنفي عدم رسوخ الشرط فيها فيصح  
 تعليل الاختيار بها من غير حاجة الى ضمنية لها كما وهم ( قوله للمفاجأة ) ولا يحتاج الى جواب  
 ولا يقع في الابتداع ومعناها الحال لا الاستقبال والاكثر توافقا بحال انت فيها قال وقد تراخي كقوله  
 تعالى ومن آياته ان خلقكم من تراب ثم اذا انتم بشر تنمشون وهو حرف عند الكوفيين والاخفش  
 ولا محل لها من الاعراب وظرف عند غيرهم مكان اوزمان كما سيحكي ( قوله من قولهم فحجته الخ )  
 قيد بذلك لان فجا يحكي بمعنى آخر في القاموس فحجت الناقة كفرح عظم بطنها وكنع اي جامع يعني  
 انه مأخوذ من هذا المجرى ومعناه في القاموس فجا كسمعه ومنعه فجا هجم عليه كفا جاء ( قوله  
 بالضم والمد ) لا بالكسر والمد فانه مصدر فاجأ وما قيل انه قيد بالضم لانه كالضربة مصدر فجا

بمعنى اخذ به فتمت فلم توجد في الكتب المشهورة من اللغة ( قوله فيلزمها الاسمية ) اي على احده  
 الاقوال فان فيه ثلاثة اقوال الاول اختصاصها بالاسمية والثاني جواز دخولها على الاسمية  
 والفعلية والثالث اذا قرنت بقدر يجوز دخولها عليه وان لم تقترن فيمنع كذا في التحفة فحينئذ  
 لا تنافي بين هذا وبين ما سبق في شريطة التفسير ولا حاجة الى تكلف حل النزوم على الغلبة كما  
 ذكره الشارح ولا الى تخصيص النزوم بغير باب شريطة التفسير كما قيل ( قوله والعامل في اذا  
 هذه ) اي ذهب اليه الزمخشري وابن الحاجب وعند غيرهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا  
 زيد جالس او المقدر في نحو فاذا السبع اي حاضروا ان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر كذا في المعنى  
 وعلى جميع التقادير اذا مقطوعة عن الاضافة وعلى تقدير كونه ظرف زمان يحتاج الى تقدير  
 المضاف اذا كان خبرا عن الجثة نحو خرجت فاذا السبع اي اذا حضور السبع ( قوله فهو  
 للسببية ) حذر من لزوم عطف الاسمية على الفعلية ( قوله قيل ) قاله الشيخ الرضى ويؤيده  
 وقوع ثم موقع الفاء في قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنثرون ( قوله لا مفعول به ) كلام المصنف  
 حيث قال اي خرجت ففاجأت وقت وقوف السبع يدل على انه جعله مفعولا به كاذبح اليه ابن  
 مالك من انه قد تقارفا الظرفية وكذا عبارة الكشف حيث قال في تفسير قوله تعالى فاذا احبالهم  
 وعصيمهم يخيل اليه ان اذ اهذه المفاجأة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة  
 تاصبا لها وجلة تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون تاصبها فعلا مخصوصا وهو  
 فعل المفاجأة والجملة ابتدائية لا غير فيقدر في قوله فاذا احبالهم وعصيمهم ففاجأ موسى وقت  
 تخيل سعى حبالهم وعصيمهم وقال في تفسير قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنثرون اي ثم فاجأوا  
 وقت كونهم بشر انثرون فان ظاهر كل من التقديرين انه جعلها مجردة عن الظرفية  
 مفعولا بها واما ما قاله الشارح من ان المفعول به محذوف واذا مفعول فيه فيحدث ركابة  
 المعنى اذ يصير التقدير خرجت ففاجأت السبع زمان وقوفه او مكان وقوفه اعدم الفائدة  
 في التقيد بالظرف خصوصا في قوله تعالى ان كانت الا صيحة واحدة فاذا هم خامدون ( قوله  
 الكائنة للماضي ) قدر المتعلق معرفة باللام على انه صفة رعاية لجزالة المعنى بخلاف النكرة فانها  
 تكون حالا قيما للعامل واما تقدير المبتدأ وان كان صحيحا لكن غير ممدوح ( قوله وقد تجيء  
 للمستقبل ) يتجرده عن الماضي واستعمال المطلق في المقيد ( قوله الاسمية والفعلية ) التي فعلها  
 ماض لفظا ومعنى او معنى فقط وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى الانصروه فقد نصره الله  
 اذاخرجه الذين كفروا ثانی اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه ( قوله ولقلة مجيئها )  
 اي مجيء اذا المفاجأة في جواب يدينا قليل وفي جواب بينما كثير فالتعليل قاصر ( قوله  
 فهمما للمكان الخ ) قدر المبتدأ بالفاء بقرينة اشتمال الحكم على التفصيل اعني استفهاما  
 وشرطا وجعله صفة وان كان صحيحا لكن جعله حكما مستقلا الصق بالقلب ( قوله اي حال  
 كونهما الخ ) فاستفهاما وشرطا حالان من الضمير المستتر في الجار والمجرور وفي جعلهما عين

الاستفهام او الشرط اشارة الى رسوخهما فيهما فلا حاجة الى تقدير ذاتي استفهام وشرط (قوله  
 أني زيد) في الرضى لا يستعمل أني بمعنى اين الامع من ظاهرة نحو من أني عشرون لنا ومقدرة  
 نحو قوله تعالى أني لك هذا اي من أني ولا يقال أني زيد بمعنى اين زيد (قوله بمعنى متى) ولا يجيئ  
 بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل (قوله وقد جاء كسرهما) في الرضى كسر همزة لغة سليم وقال  
 الاندلسي كسر نوذها لغة (قوله استفهاما) وكتب الجمهور ساكتة عن كونها لشرط وازاجز  
 ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموع والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الانكرة  
 فلا يجوز بالتركيب الصحيح في جواب كيف زيد (قوله جار مجرى الظروف) لانه بمعنى على اي  
 حال والجار والمجرور متقاربان من الظروف وكيف كاي ظرف على مذهب الاخفش وعند سيدييه  
 هو اسم يدل ابدال الاسم منها نحو كيف انت صحيح ام سقيم ولو كانت ظرفا لا يبدل منها الا  
 الظرف نحو كيف جئت ايوام الجمعة ام يوم السبت (قوله فهو في محل الرفع على الخبرية) اذالم  
 يدخل ناسخ الابتداء على ذلك الاسم وان دخل نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيد فكيف منصوب  
 المحل خبر او مفعولا ثانيا لتلك الناسخ كذا في الرضى (قوله على الحالية) ويجوز ان يكون  
 منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك الفعل فكان معنى كيف يقوم زيد يقوم زيد قايما  
 حاصل على اي صفة (قوله مذومند) قيل انهما كلمتان برأسهما اذا اصل في الحرف وما يشبهه عدم  
 التصرف وقيل اصل مذومند بذليل مئذونه يضم الذال لالتقاء الساكنين (قوله لموافقتهما الخ) قال  
 الرضى الاخفش والحجازيون يجررون بهما مطلقا والكوفيون يرفعون بهما مطلقا واكثر العرب يجررون  
 بهما في الزمان الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم في الجربهما في الزمان الماضي ولا يستعملان في المستقبل  
 اتفاقا واذ اجر بهما فليل انهما اسمان مضافان والصحيح انهما حرفا جر بمعنى من لابتداء الغاية  
 اذا كان الزمان مضامير فمعرفة نحو ما رأته منذ اليوم وبمعنى في ان كان حاضرا معرفة نحو ما رأته  
 منذ الليلة وبمعنى من والى جميعا فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانهاؤه وذلك  
 اذا كان الزمان نكرة نحو ما رأته منذ اربعة ايام ثم ان المصنف رح ذكر في بنائهما ثلاثة اوجه الاول  
 في شرح الكافية وهو انه وضع مذومند وضع الحرف وحل منذ عليه لاتفاقهما في المعنى والثاني ما في  
 شرح الفصل وهو ما ذكره في الشرح والثالث ما ذكره فيهما وهو انها مقطوعة الاضافة مرادة  
 في المعنى ولذلك بنيت منذ على الضم كما بنى ما قطع عن الاضافة الا ترى ان قولك منذ يوم الجمعة  
 معناه اول المدة فهو يتضمن المضاف اليه كمتضمن قبل عند القطع الا انه لم يأت الامينا لانه لم  
 يذكر المضاف اليه معه ابدا بخلاف قبل (قوله اي اول مدة زمان الفعل الخ) قال لام في المدة  
 لهذا وعوض عن المضاف اليه وما قيل ان معناه اول المدة مطلقا وتعين كونها بول مدة الفعل  
 المتقدم عليها مستفاد من سبق ذكر الفعل فلا حاجة الى التأويلين فانما يصح لو ثبت استعمالهما  
 في اول المدة مطلقا وليس كذلك فانهما لا يستعملان الا في اول مدة الفعل المتقدم والوضع انما



يوجد من الاستعمال لامن مجرد الاحتمال (قوله اى الاسم المفرد) الدال على الوحدة لا المثنى  
والجموع وما فى حكمهما مما يدل على التعدد فلا يرد ما رأته مئذنة ثلاثا ايام لانه فى حكم الجموع  
(قوله امر او احدا) بجهة من جهات الوحدة كالمصاحفة فى المثال المذكور وظهوره لم يتعرض  
ليان جهة الوحدة (قوله اى الزمان الذى الخ) يعنى ان الباء ليست صلة المقصود والالكان  
الواجب المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عددا مثنى لانك قصدت بالعدد يومين  
وما قيل ان المعنى الذى قصد باسم العدد فيأبى عنه لفظة فيليهما لانه لا يليهما المعنى المقصود  
باسم العدد لا تجوزا (قوله وقد يقع الخ) معطوف على ما يستفاد من سابق كلامه اى يقع بعدهما  
على المعنيين اسم زمان وقد يقع بعدهما المصدر (قوله اى ما كتب على هذه الصورة) يعنى ان  
الكلام على حذف المضاف اى ان يشمل المثقلة والمخففة لان كلمة ان مستعملة فيما كتب على  
هذه الصورة حتى يرد عليه انه يوجب ان يقرأ وما كتب على هذه الصورة موضع ان ليفيد  
التعميم ولا يشك عاقل انه ليس عبارة الكتاب ذلك وقيل لعله اعتمد على تصوير ان بالتشديد  
والتخفيف اختصارا فى الكتابة (قوله اسمين) لاحرفى جرفاته لاجل لهما من الاعراب  
(قوله لكونهما فى تأويل الاضافة) كون اللفظ مؤولا بالاضافة ليس من الاقسام المحدود  
للمعرفة ولو كفى التأويل بالاضافة فى صحة الابتداء بالنكرة لصح وقوع كل نكرة مبتدأ لا مكان  
التأويل بالاسم المضاف فالصواب انهما مضافان الى الجملة التى حذفت لدلالة الجملة السابقة  
عليها ولذا بنيت منذ على الضم تشبيهها بالغايات فى كونها مقطوعة عن الاضافة لاجل الجملة  
التي فى تأويل المفرد المعرفة وتقدير ما رأته مذبوم الجمعة منذ عدم رؤيتي فيكون من المضاف  
الى احدهما (قوله ويرد عليه الخ) قال المصنف رجة الله عليه وهذا المذهب وهم  
لا يساعده المعنى واللفظ اما المعنى فلانك تخبر عن اول المدة او جميع المدة بانها يوم الجمعة او  
يومان لا العكس واما اللفظ فلما ذكره الشارح رح وتقدير الظرف انما يكون محكما اذا كان  
الظرف المقدم ظرما للبند كقوله فى الدار رجل وفيما نحن فيه ليس كذلك وتفصيل المقام  
ان لئذ مئذنت ثلاث حالات احداها ان يليهما اسم مجرور فهما حرف جر بمعنى من ان كان الزمان  
ماضيا وبمعنى فى ان كان الزمان حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا وثانيتها ان  
يليهما اسم مرفوع نحو مذبوم الخميس ومذبومان ذهابك وثالثتها ان يليهما جملة فعلية  
واسمية فقال البصريون انهما مبتدآن وما بعدهما خبرهما بدون التقدير فيما اذا كان ما بعدهما  
اسم زمان نحو مذبوم الجمعة وتقدير زمان فيما اذا كان ما بعدهما مصدر او جملة فقولنا ما رأته  
مذبوم الجمعة او يومان جلثان والثانية مفسرة للاولى فلذا لم يعطف عليه وان جاز العطف فيما  
هو بمعناه نحو ما رأته واول مدة عدم رؤيتي يوم الجمعة وقال الكوفيون انهما ظرفان لما قبلهما  
مضافان الى جملة مصرح بجزئها اذا كان بعدهما جملة ومخوف احد جزئها اذا كان بعدهما مفرد  
نحو ما رأته مذبوم الجمعة ومنذ ذهابك اى مذك ان يوم الجمعة ومنذ كان ذهابك فقولنا ما رأته



مذموم الجمعة جلة واحدة قل صاصب التسهيل وانما اخترته لان فيه اجراء مذوم من دلي  
طريقة واحدة وهى كونهما ظرفين مضافين الى جلة بعدهما مع صحة المعنى فهو اولى من  
اختلاف الاستعمال وفيه تخلص من الابتداء بشكراً بلا مسوغ ان ادعى التشكرو من تعريف  
غير معتاد ان ادعى التعريف وفيه تخلص من جعل جتلين فى حكم جلة واحدة غير رابط ظاهر  
ولا مقدر انتهى وقد عرفت بما حررنا لك اندفاع جميع ذلك عن مذهب البصريين (قوله بالالف  
المقصورة) ويعامل الفها معاملة الف الى وعلى فيسلم مع الظاهر ويقلب باء مع الضمير غالباً ثم  
ظاهر كلام المصنف رحمه الله ان لدى لغة برأسها وفى الصحاح ان لدى لغة فى لدن (قوله وقد  
جا الخ) فى لدى ثمان لغات كعضد وجل وكنف وحرو من وعل وفم وخف ترك المصنف  
رحمه الله كتفا متتابعة لما فى الفصل لقلته كما ترك ليت بفتح اللام وكسر التاء ولدن بضم اللام  
وسكون الدال مع فتح النون (قوله جاء لدن بفتح اللام الخ) كما جاء فى عضد عضد بسكون  
الضاد ثم كسر النون لالتقاء الساكنين ضبط الشارح اللغات المذكورة فى المتن على هذه  
الطريق لثلاث تغير اللغة بعد جهة الاصل وضبط الاخف بدون سقوط النون ثم الاخف بعد  
سقوط النون وقدم ما فيه النون لكون التغير فيه يسيراً (قوله ولدن) بتحرك الدال بعد  
اسقاط الضم لالتقاء الساكنين وقد جاء بالكسر ايضا (قوله ولدن) بتسكين الدال ونقل  
ضمها الى اللام وكسر النون لالتقاء الساكنين وقد جاء فيه فتح النون ايضا (قوله ولدن) وهى  
ثلاث لغات باسقاط النون من اللغات الثلاث التى كانت بسكون الدال وضمها وقد جاء لذلك  
وهو فى غاية القلة (قوله لو وضع بعضها وضع الحروف) فى شرح الفصل بنيت لدى  
ولدشبهها بالحروف لو وضعها على الصيغة التى ليست عليها الاسماء المتمكنة دائماً بل  
الحروف عليها فاشبهت الحروف وبنى لدى لانه هو هو وقد تقدم ان كل اسم بنى فانه مبنى  
وان اختلف بزيادة او نقصان مع بقاء حروف الاصل والمعنى فيه فبنى لدشبهه بالحروف  
وبنى لدى لشبهه ما شبه الحروف وان اختلفت جهات الشبهة فانه لا يضر الا يرى  
ان تزال بنى لشبهه بانزل وبنى فجاء شبهه بنزال وان اختلفت جهات الشبهة انتهى واورد  
عليه الشيخ الرضى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف بناء من الواضع على ما يعلم  
من كونها حال الاستعمال فى الكلام مبنية لمشايتها للمبنى فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنية على  
وضعها وضع الحروف والجواب باننا لنسلم ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف  
مبنى على ما يعلم من كونها مبنية حال الاستعمال لم لا يجوز ان يكون بناء على كونها مطلوبة  
الخفة ولذا جاء بعض الاسماء معرباً مع كونه ثنائياً كهم وهن فى بعض اللغات وبما نقلناه  
من شرح المفصل ظهر اندفاع ما قيل لوجه التحكم ببناء لدى بمجرد موافقتها فى بعض  
الحروف للدن مع عدم الموافقة فى المعنى اذ لدن بمعنى من عند (قوله وكلها بمعنى  
عند) اى كلها مشتركة فى هذا المعنى الا ان لدن ولغاتنا المذكورة يلزمها الابتداء فلذا

يلزمها من ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهي بمعنى من عندو ما لى فهو بمعنى عندو لا يلزمه  
معنى الابتداء كذا فى الرضى وبهذا ظهر عدم صحة ما قيل ان بناء لدن لتضمنه معنى من لان لزوم  
من معها ظاهرة او مقدرة ينافى التضمن كفى اسماء الشرط والاستفهام وقال فى شرح النسيب  
للفاضل المصرى لدن مبنية لشبهها بالحروف فى لزومها استعمالا واحدا وهو كونها مبتدأ  
غاية وامتناع الاخبار عنها وبها ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف عندو لى فانها لا يلزم ان استعمالا  
واحدا بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها وينبنى عليها المبتدأ ومعنى عند المقرب حسا ومعنى  
نحو عندى انك غنى ور بما فتحت عينها اوضحت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن كذا فى  
الرضى (قوله ان تجربها) اما لفظا ان كان مفردا او تقدير ان كان جملة (قوله) وقد نصب  
الخ) اى ينصب بلدن لا بسائر لغاته لفظ غدوة لالفاظ آخر وغدوة بعد لدن لا تكون الامونة  
وان كانت معرفة (قوله تشديدها لنونها الخ) وان كان من نسخ الكلمة بالتونين فيكون كاسم  
تام بالتونين فيعمل عليه ويضعف هذا التوجيه ان يونس حكى نصب غدوة بعد لى المحذوفة  
التونين (قوله ولذلك) اى لكون نونه مشبها بالتونين بحذف من لدن تارة ويثبت اخرى (قوله  
ولكون) عطف على تشبيهها من حيث المعنى غلة لنصب خصوص غدوة (قوله اى لاجل  
الفعل الخ) فى هذا التوجيه صرف اللام عن المتبادر وهو كونه صلة الوضع كما مر فى امثاله  
وابقاء الماضى المنفى على معناه المتبادر فهو اقل تصرفا من فى التوجيه الثانى ابقاء اللام على  
المتبادر وجعل الماضى صفة الزمان واسناد المنفى اليه على التجوز باعتبار كون ما وقع فيه منفيا  
وربما استعمل قط فى النفى وقد استعمل بدونه لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اى دائما وقد استعمل  
بدونه لفظا ليعنى نحو هل رأيت الذئب قط (قوله وبناء المخففة) وقيل لتضمنه معنى فى ومعنى  
من الاستغرافية على سبيل الزوم (قوله بدليل اعرابه الخ) فان الاضافة الى المفرد ترجح جانب  
الإعراب لاختصاص قائدهما من التعريف التخصيص والتخفيف بالمعرب واذا تعرب الغايات  
عند الاضافة الى المفرد فالقول بانه يجوز ان يكون عوض المضاف مبنيا مفتوحا لانه جاء فيه الفتح  
الامر بامتنعوا باكوهم ليس بشئ (قوله اى دهر الداهرين) معنى عوض الدهر سمي به لانه  
بكلامضى جزء منه عوضه جزء آخر كذا فى القاموس (قال المعرفة والنكرة) المعرفة مصدر  
عرف معناه شناخت والنكرة اسم لما ينكر كالطلبة اسم لما نطلب كذا فى الاقيدو النكرة والنكرة  
ناشناخت (قوله من اقسام الاسم) به بذلك على انه من مباحث الاسم كالعرب والمبنى ابعد  
العهد بوضع جزئى بان يلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصه لا بخصوصية الطرفين  
او كلئى بان يلاحظ الموضوع بوجه اعم كفى المشتقات فان اسم الفاعل مثلا موضوع لمن قام الفعل  
به او يلاحظ الموضوع له بوجه اعم كفى الحروف والضمرات والمبهمات فهما ناربعة احتمالات  
ان يكون كلاهما ملحوظين بخصوصهما او كلاهما بعمومهما او الموضوع يكون ملحوظا

بخصوصه والموضوع له بعمومه أو بالعكس ولا وجود للاحتمال الثاني (قوله أي بذاته المعينة)  
 فالعين بمعنى الذات كما في القاموس وغيره وإضافته إلى الضمير للعهد فيصير معنى ذاته المتعينة  
 المعلومة المعهودة والعهدانما يعتبر بين المتكلم والمخاطب لا غيرهما ولا بد في المعرفة من علم المتكلم  
 إذ لا يمكن إعلام المعهود بدون العلم به في الإقليد التعريف يتعلق إما بمعرفة المتكلم دون المخاطب  
 نحو قولك لي بستان وانت تعرفه دون مخاطبك أو بالملا يعرفانه نحو قولك أنا في طلب علام  
 اشده و لست تقصده إلى معين وانما يعرفانه نحو قولك فعل الرجل كذا وما قيل إن المعرفة  
 ما يعرفه مخاطبك فمعناه أنه لا بد فيهما من معرفة المخاطب وانما زاد المعينة إشارة إلى أن ما وقع  
 في عباراتهم في لفظة المعينة معناه المعلومة المشخصة (قوله يخرج به النكرة) والعلم المنكر داخل  
 في المعرفة باعتبار الوضع الحقيقي وفي النكرة باعتبار وضعه المجازي وإن الوضع في تعريفهما  
 اعم من الوضع بنفسه أو بالقرينة ليدخل في المعرفة المعارف المستعملة في المعنى المجازي نحو يرى  
 الأسد فانه موضوع للرجل الشجاع بالوضع المجازي ويدخل في النكرة النكرات التي هي  
 مجازات نحو ما رأيت أسدا يرى (قوله وأشار) وذلك ببلغ فلا بد لا اختياره هذا الترتيب  
 المذكور من نكته وإشارة إلى ترتيبها في المرتبة تصلح نكته لذلك فلنحمل عليه (قوله إلى  
 ترتيبها) في المرتبة على ما اختاره وتبع الزمخشري في ذلك فانه ذكره في الفصل على هذا  
 الترتيب إلا في المضاف حيث جعل تعريفه بعد جميع الأنواع كما هو مذهب المبريد لأن تعريفه  
 في غيره والزمخشري جعله في مرتبة المضاف كما هو مذهب سيويه (قوله فأنها  
 موضوع الخ) هذا على رأي المحققين المتأخرين وأما على رأي المتقدمين فهي  
 موضوع لمعان كلية بشرط استعمالها في جزئياتها فالعنى الحقيقي مهجور بالكلية  
 وكذا الاختلاف في المبهات والحروف (قوله والموضوع له جزئى شخص) أما  
 شخصية ضمير المتكلم والمخاطب وضمير الغائب الراجع إلى الشخص فظاهر وأما الراجع إلى  
 الكلى فلانه من حيث أنه تقدم ذكره لفظا وتقدير او حكما صار مشخصا لا يحتمل غيره صرح به  
 في الإقليد وبعضهم جعل الضمير الراجع إلى النكرة المحضة نكرة واستعماله فيها مجاز كضمير  
 المخاطب المستعمل في مخاطب غير معين نحو قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم  
 (قوله الاعلام الشخصية الخ) أي الموضوع للشخص وهى الماهية المعروضة للشخص وهو  
 حالة حقيقية او اعتبارية بما يمنع فرض الاشتراكين كثيرين والاعراب انما تسمى مشخصات  
 لكونها علامات يعرف بها الشخص لانها علة للشخص ولو قيل بكونها غلة فعليتها على  
 سبيل البديل كالدامة للبيت وعلى كل تقدير لا علة يلزم من تبدلها تبدل الاشخاص على ما وهم  
 وتقصيله في علم آخر (قوله كما اذا تصور ذات زيد الخ) أي بوجه يختص به في الخارج وأن كان  
 في نفسه يمكن فرض اشتراكه فالمعلوم جزئى بوجه كلى كما قالت الفلاسفة في علمه تعالى بالجزئيات  
 ولذا اختار لفظ تصور دون احسن فان طريق ادراك الجزئيات المادية بالوجه الجزئى

انما هو الاحساس فلا يشك كل بلفظ الله ولا بالاعلام الموضوع عند غيبة الموضوع لانه يمكن  
تصوره بوجه ختص به في الخارج كشوره تعالى بكونه واجبا خالقا لاسواه فالعلوم جزئى  
وان كان العلم بوجه كلى على ان التحقيق ان لفظ الله من الاعلام الغالبة الا ان غلبته تقديرية  
بخلاف الآلة فان غلبته تحقيقية وقد حققناه في حاشية تفسير القاضى (قوله او الجنسية) اى  
الموضوعة للماهية المتحدة في الذهن من حيث معهوديتها فاستعمالها في فرد منها كان باعتبار  
مطابقتها للماهية المتحدة حقيقة وان كان باعتبار خصوصيته فجاز من قبيل استعمال المطلق  
في المقيد كاستعمال الاسد فيه هذا مذهب اليه المصنف رحمه الله والمحققون فتعريف العلم  
الجنس عندهم حقيقى واختار في الرضى ان تعريفه لفظى كان تأنيث غرفة وبشرى وصحراء  
ونسبة كرسى لفظيات ولا فرق بين علم واسم الجنس في المعنى بل في الاحكام اللفظية (قوله  
والموصلات الخ) لعل وجه كون الموصل في مرتبة اسم الاشارة اشتراكهما في الابهام  
والتعين بامر خارج اعنى الاشارة والصلة وتفاوتهما وضوحا بحسب تفاوت الاشارة  
والصلة في الوضوح غير معتد به وذهب الاخفش الى ان ما فيه ال من الموصلات تعرف  
بها وما ليست فيه الكن وما فتعرفه لانه في معنى ما فيه ال فالوصول على هذا في مرتبة ذى  
اللام واليه ذهب سيويو وجهور النخاعة (قوله العهدة او الجنسية) في التسهيل فان عهد  
مدلول مصحوبها لحضور حسمى او على فهي عهدة والافهى جنسية وفي شرحه هذا  
مذهب الجمهور وذهب ابو الحاج يوسف الى ان القسم واحد وهو العهد والمراد بالجنسية  
اللام التى للحقيقة من حيث هى وبالاستغراقية التى للحقيقة من حيث في جميع الافراد  
فتصح المقابلة بينهما وانما تعرض للاستغراقية مع كونها من فروع الجنس لدفع توهم ان  
الاستغراقية لا فادتها الشمول ليس فيها معنى التعريف ولم يذكر الشارح العهدة الذهبية لانها  
من حيث استعمالها في فرد بهم نكرة ولذا يوسف بالجلل الخبرية (قوله اللام الزائدة) هى فيما  
وجب تعريفه او تنكيره في التسهيل وقد تعرض زيادتها في علم وخال وتميز لا غير ومضاف  
(قوله بدل من اللام) معنى كونه بدلا من اللام انه مستعمل في موقعها والاصل اللام في شرح  
التسهيل لابن مالك لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير العرف بها كأنه من  
المضاعف الفاء جعل اهل اليمن ومن ذاناهم الميم بدلها لان الميم لا تدغم الا في الميم انتهى فليم حرف  
تعريف عوض اللام في لغتهم وليس معناه انه منقلب من اللام كما قلبت براء في الرحمن  
الرحيم كما وهم (قوله نحو يارجل) اى اسم الجنس الذى قصده فرد معين فان تعريفه  
بالنداء وما لعلم المنادى فتعريفه بالعلمية والنداء افاد زيادة الوضوح وهو المختار وقيل انه  
عرف بالنداء بعد ازالة العلمية (قوله اذا صل يارجل الخ) يعنى انه كان في الاصل معروفا  
باللام ثم توسل لنداءه باى ثم حذف اللام واى لكثرة الاستعمال فصار يارجل (قوله  
ولا يستلزم صحة الاضافة الخ) فان لفظ احد في الاثبات لواحد منهم كالنكرة لا للعموم

فمن قال انه تكلف فقد تكلف (قوله لانه ان صدر الخ) هكذا في الاقليد فالتقابل بين الاقسام الثلاثة بالذات وقولهم ما يشعر بمدح او ذم حيث لم يقيدوا عدم التصدير بالاب والام يدل على ان الفرق بينه وبين الكنية بالحثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كافي ابى الفضل وابى الجهل لا يضر وعبارة الرضى تشير الى هذا فانه قال الاعلام اما اسم وهو الذى لا يقصده مدح او ذم واما لقب وهو ما يقصده احدهما اى مدح او ذم واما كنية وهى الاب والام والابن والبنت مضافات انتهى وبعض اهل الحديث يجعل العلم المصدر باب او ام مضافا الى اسم حيوان او صفة كابى الحسن كنية والا غير ذلك لقب كابى تراب كذا في حاشية الفاضل الجلبى على التلويح وبهذا الاصطلاح جعل صاحب القاموس ابالعتاهية لقباً ونفى كونه كنية وصاحب الصحاح جعله كنية على الاصطلاح المشهور (قوله فهو كنية) من كنى اي سترت وعرضت كالكنية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصدها التعظيم والفرق بينهما وبين اللقب معنى هو ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ والكنية يعظم المكنى بها بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها كذا في الرضى وعندى ان التعظيم غير المدح والذم فالفرق بين اللقب والكنية ظاهر (قوله فان قصده الخ) اى حين الوضع لاجل استعمال لانه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المدح والذم ولانه قد يقصد بالاسم في الاستعمال المدح والذم اذا اشتهر المسمى في ضمنه بصفة مدح او ذم نحو حاتم وقصد الواضع يفهم من كونه منقولا من معناه الاصل الى المعنى العلمى فان المنقولات يلاحظ فيها المعانى الاصلية (قوله فهو اللقب) ولفظ اللقب في القديم كان في الذم اشتهر منه في المدح والنز في الذم خاصة (قوله فهو الاسم) الاسم بهذا المعنى اخص من مقابل الصفة الذى هو اخص من مقابل الفعل والحرف (قوله ما وضع) اى ما اخص فيكون الوضع بمعنى التخصيص فلا تغفل (قوله والاعلام الغالبة الخ) العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او ذو اللام نحو النجم فهو في الاصل داخل في المعرفة باللام العهدية والمعرفة بالاضافة العهدية وبعد الاستعمال في فرد معين اخص به في الاستعمال ايضا كذلك فلا ضرورة لادخاله في العلم بتكلف ان غلبة استعمال المستعملين بحيث اخص به بمنزلة الوضع على انه يلزم الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازى في قوله وضع الخ والجل على عموم المجاز (قوله باستعماله فيه) متعلق بمتناول (قوله تناولا بوضع واحد) اشارة الى ان قوله بوضع واحد ظرف لغو متعلق بالمنفى اعنى تناولا بالنفى المستفاد من غير فيكون داخلا تحت المنفى فيفيد عموم التعريف للاعلام المشتركة وليس مقصوده انه مفعول مطلق بتقدير تناولا على ما فهم اذا لاجابة اليه على انه بعد تقدير تناولا متعلق به فليكن اول الامر متعلقا بمتناولا (قوله اراد التنبيه) فيه اشارة الى ان الترتيب بين الاصناف بدبهي (قوله فيما يكون) اى في نوع يكون فيه هذا الترتيب اى ترتيب الاصناف في نفسها لان المضاف يكون فيه هذا الترتيب كما سيجى ولم ينه عليه (قوله

وهذا الترتيب الذي ذكره أي ترتيب اصناف المضمحل بالنسبة الى كل المعارف حيث قال واعرفها  
 أي اعرف المعارف لان هذا القرب وبقوله الذي ذكره افاد ان الترتيب بين الانواع ليس بمذكور  
 (قوله فان فيه اختلافات كثيرة) في شرح التسهيل للفاضل المصري قيل اعرفها العلم وقيل  
 اسم الاشارة وقيل المعرفة بأل وقال المصنف اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العالم ثم ضمير  
 الغائب السالم عن الابهام نحو مريد رأته انتهى (قوله لكمية آحاد الاشياء) أي اصفة منسوبة  
 الى كم لو وقعها جوابا له وهو العدد المعين فان كم للسؤال عن العدد المعين عارضة لا آحاد الاشياء  
 أي افراد الاجناس قال المصنف رحمه الله في الايضاح العدد مقادير آحاد الاجناس فاسماء العدد  
 يعتبر فيها النسبة الى الاجناس ولذا يلزمها التمييز وقد تستعمل لجزء من غير تمييز فيقال ستة  
 ضعف ثلاثة فبقوله لكمية احتراز عما وضع لغير الكمية سواء دل على العدد الغير المعين كصغ  
 الجمع ولفظ العدد او لا نحو زبدو عمرو وبقوله آحاد احتراز عما وضع لكمية الاجزاء نحو النصف  
 والثلث والرابع وبإضافة الآحاد الى الاشياء احتراز عما وضع لكمية الآحاد في نفسه ما من غير  
 نسبتها الى جنس نحو لفظ بضع ونيف فانهما يدلان على عدد معين من غير نسبتها الى جنس ويدكران  
 بتبع اسم عدده التمييز وبما حررنا ظهر انه لا يجوز التعريف بما وضع لكمية لا انتقاضه بالفاظ  
 الكسور ولا بما وضع لكمية الآحاد ولا بما وضع لكمية الاشياء لا انتقاضهما بما وضع لكمية آحاد  
 في نفسها وما قيل ان الآحاد احتراز عما وضع لكمية المسافة نحو الفرسخ والميل وعن نحو  
 الذراع فانما يصح اواريد بالكمية المقدار الشامل للعدد والمسافة والذراع ولا يخرج عن التعريف  
 نحو ثلاث جاعات لانها آحاد الجماعة (قوله فالاشياء الخ) الفاء لتفصيل الجدول لا يخفى انه اذا كانت  
 الاشياء هي العدودات والآحاد عبارة عن كل واحد منها يكتفي في الخدان يقال لكمية الآحاد  
 او لكمية الاشياء وما قيل ينبغي ان يقال المراد بالآحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد  
 موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكمية هافيه ان الوحدات المنفردة او المجتمعة نفس العدد  
 لا كيتها (قوله وظهر بهذا التقرير الخ) وهذا التقرير لا يرضى به المصنف فانه قال في ايضاح المفضل  
 العدد مقادير آحاد الاجناس فالواحد والاثنان على ذلك ليسا بعدد وانما ذكر في العدد لانه محتاج  
 اليهما فيا بعد العشرة فهمان العدد اسطراد او لو قلنا ان العدد عبارة عن مقدار ما لشيء عليه  
 من وحدة وغيره الدخل الواحد والاثنان في العدد انتهت وليت شعري بعد ما صرح المصنف  
 بخروجهما عن التعريف اذا خذ لفظ الآحاد كيف يعترض الشارح الرضى على عدم صحة التعريف  
 بخروجهما عنه (قوله وان لم يكونا الخ) الواحد ليس بعدد عنه كلهم لان العدد قسم لكم والواحد  
 ليس بكم واما الاثنان فعند البعض وذكره والوجود هاضعة وتفصيلها في شرح حكمة العين  
 (قوله بالحق التاء) كما هو الاصل في التائيد (قوله او باسقاطها) فان الاصل في الثلاثة واخواتها  
 ثبوت التاء في شرح التسهيل للفاضل المصري الثلاثة واخواتها اسماء جاعات كعزوز مرة وامة

وفرقه وعصبة وصحبة وسرية وفئة وعشيرة وقبيلة وفصيلة فالاصل ان تكون بالناء توافق  
الاسماء التي بمنزلة ما استحبب الاصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته وحذفت الناء مع المعدود  
المؤنث لتأخر رتبته ويدل على ان اصلها الناء ان العرب اذا قصدت مجرد العدد تقول ثلاثة  
نصف ستة وفي الرضى انما وضعت على التأنيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في  
كلهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض  
هذا العارض فتأنيث العارض في نفسه اولى ((قوله الى عشرة)) كذا في النسخة التي بخط  
الشارح ونسخة الفاضل اللارى في بعض النسخ الى تسعة وهو سهو ((قوله او بالجمع)) وما  
يجرى مجراه ((قوله او امتزاجيا)) لم يدخله في قوله او بالعطف كما في الرضى بناء على ان اصلها  
العطف لانه من المركبات الامتزاجية كما سبق ذكره وان تضمن الحرف باعتبار الاصل وما قيل  
ان الصواب ان يقال او تضمينا فليس بصواب اذ ليس في الاصطلاح مركب تضمني ((قوله  
واحد)) في الرضى اسم فاعل من وحيد يحذو وحدا او وحدة اي انشرد فالواحد بمعنى المنفرد اي  
العدد المنفرد فالمراد من الواحد الواحدة لكونه عددا منفردا ولا حاجة الى تدقيق فلسفي بان  
يقال سمي الواحدة واحدا ام لانها واحد بذاته كالضوء يضيء بذاته واما لانها من الانواع المتكررة  
مع انه غير تام لانه اذا اعتبرت الواحدة واحدا كان من المعدودات لان الاعداد وفي الاقلidan  
الواحد ليس بصفة وكذا غيره من الاعداد فان اجري شيء منها على موصوف فعلي تأويل معدود  
بهذا العدد ولذا يجمع على واحدان لان فعلا ن غالب في الاسماء ولا يجمع على فواعل مع انه  
الاصل في الاسماء لكونه في الاصل صفة تقول مررت برجل واحد وامرأة واحدة فروعي  
جانب الاسمية بان جمع على واحدان وجانب الوصفية الاصلية بان لم يجمع على فواعل ((قوله  
ومائة)) اصله مئة كسيرة حذف لامها فلزمها الناء عوضا عنها كما في عدة وثبة ولا مهاياء كما حكى  
الاخفش رأيت مئيا وفي الصحاح اصل مائة مأي كعبي والهاء عوضت عن الياء ((قوله تقول  
واحداثان)) هذه الاعداد وما بعدها موقوفة تحكية على ما هو الاصل في الفصل العدد  
موضوع على الوقف تقول واحد اثنان ثلاثة يدل على ذلك ترك الواو بينهما منصوب  
الحل على انه مفعول تقول فان المعنى تقول هذه الكلمات وانما ذكرها على التعداد لان  
اعراب الاخر لا دخل له في بيان استعمالها فقوله وتيمم بكسرون الشين جلة معترضة  
بين المعدودات والالف في اثنان وثلثان من حروفهما وليس علامة الاعراب وكذا  
الواو في عشرون واما قوله ثم بالعطف بينهما فهو معطوف على تقول بتقدير تقول وقوله  
مائة والف ومائتان والفان مذكورة على سبيل التعداد او مفعول تقول المقدر ههنا  
المعطوف على تقول السابق اذ لا يمكن جعلها مفعول تقول المذكور او لا توسط قوله ثم  
بالعطف بلفظ ما تقدم بينهما ((قوله اعتبار التأنيث الجماعة)) في الايضاح انما كان كذلك اي  
جاؤا بالناء للمذكر فيما فوق الاثنين لان الثلاثة جماعة فاثوا الجماعة في المذكر لانه السابق ثم

جاؤا بالمؤنث مذ كر ارادة الفرق بينهما انتهى اى انما كان على خلاف الظاهر فى الثلثة لان عدد الثلثة فافوقها جماعة فيصح ايراد التاء فيها فاثبتوها بهذا الاعتبار فى المذ كر لكونه سابقا فى الاعتبار ثم جاؤا بالمؤنث فتر كوا التاء فيه للفرق بين المذ كر والمؤنث اذ لو ورد التاء فيهما لزم الالتباس فى صورة حذف المميز اذ علامة فيها ولو اوردت ان لزم اجتماع علامتى التأنيث فى كلمة واحدة فلزم التاء فى المذ كر وعدمه فى المؤنث فقولاه اعتبار الخ نكتة صحيحة لا يراد التاء وحصول الفرق بينهما نكتة للزومها فى المذ كر وبما قلنا ظهر ان تأنيث ثلثة وما فوقها لكونها فى نفسها جماعة لان موصوفها جماعة وتأنيث العدد لا اعتبار المعدوم مؤنثا على ما قيل فانه تطويل من غير حاجة الى هذا وهذا الوجه اظهر واخف مؤنة لانه لا يحتاج الى اثبات كون التأنيث هو الاصل فى ثلثة فافوقها كما مر نقلا عن شرح التسهيل والرضى قيل فعلى هذا لحوق التاء فى ثلثة فافوقها قياس وهو ينافى ما تقدم فى بحث وزن الفعل انه لو قال غير قابل للتاء قياسا لم يرد اربع اذا سمى به فان لحوق التاء للتذكير وهو ليس بقياس وهو ليس بشئ لان لحوق التاء فيهما خلاف القياس الظاهر المطرد فى كل الاسماء ما قالوا به انما هو وجه لصحة المحقق بالتأويل على خلاف الظاهر ( قوله فرقا بين المذ كر والمؤنث ) والمعتبر فى التذكير والتأنيث حال الفردان كان المعدوم دجعا لا بلفظ المعدود وان كان اسم الجنس او اسم الجمع فان كان مختصا بالمذ كر اثبت التاء وان كان مختصا بالمؤنث حذفت وان كان محتملا لهما جازا الامران الا اذا نصت على احدهما المحتملين فلا اعتبار بذلك النص وفيه تفصيل فى الرضى وان كان المعدوم صفة ثابتة عن الموصوف يعتبر حال الموصوف قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها اى عشر حسنات امثالها وان كان لا يدخله معنى التذكير والتأنيث ينظر الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة ( قوله وغير الواحد ) ظاهره يدل على ان احد مغير الواحد واحد مغيرة الواحدة والمفهوم من الرضى ان احدا صله وحد بفتح الحاء صفة مشبهة ابدل الواو المفتوحة بالهمزة على خلاف القياس واحدى اصله وحدى ابدل الواو المكسورة بالهمزة على القياس عند المازنى كوشاح واشاح وعلى خلافه عند غيره فعنى قوله وغير ببدل على ما فى القاموس ( قوله ابقاء للجزء الاول فيهما ) حال من فاعل تقول اى مبقيا للمفعول له لعدم صحة التعليل وكذا تذكير الثانى عطف عليه اى تذكير الجزء الثانى فى المؤنث وكرهية مفعول له للتذكير اى مورد للجزء الثانى فى المذ كر لكرهية اجتماع التأنيثين وما قيل يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فسهو وقدر وقع فى التنزيل يجعلون اصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت وفى الرضى ويعزى الى الرياشى وجوب تنكير المفعول له لمشابهة الحال والتمييز وقول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره قاض عليه ( قوله ببدل من لام الكلمة ) اعنى الياء لانه من الثنى لام اثنتان



فهي للتأنيث لان همزة الوصل عوض عنها اي عن الياء ( قوله لانه لماوجب ) قيل الصواب  
فلانه والجواب انه جزء ما بتقدير فيقال الخ او حذف الفاء في جواب اما جازم مع قول مخدوف  
نص عليه في الرضى ( قوله لانه منصوب ) قد عرفت الحقيقة ومن قال ان الاعراب المحلى  
انما يكون للمبني وعشرون ليس مبنيًا وهو ظاهر انما المحتمل ان يكون محكيًا فالصواب المنصوب  
تقدير النقل آخر بالحركة الحكائية فقد غلط بوجوه اما ولا فلان الاعراب المحلى يكون للعرب  
ايضًا قالوا يجوز الرفع في المعطوف على اسم ان بعدمضى الخبر جلا على محل ورفع ظريف  
في لا غلام رجل ظريف في الدار جلا على محل لا غلام رجل واما ثانيا فلان عشرون مبني  
لكونه حكاية عن المبني اعني عشرون على التعداد واما ثالثا فلان نقل آخره بالحركة الحكائية  
لا ينافي الاعراب بالحرف ( قوله لان المعطوف ) لتعليل لغير ( قوله اي عطف تلك العقود )  
خص العطف منها بعطف العقود على الزائد مع ان عطف الزائد على العقود ايضًا جائز وان  
كان الاول اكثر استعمالا بقرينة قوله الى تسعة وتسعين بخلاف قوله ثم بالعطف على ما تقدم  
حيث جعله شاملا لهما كما هو الظاهر ( قوله كما في ذلك الزائد ) جعل الجار والمجرور حالا  
من الزائد لامن الزائد والعقود معا كما في الرضى لان الاحتياج الى التقييد فيما وقع فيه التغير  
وهو الزائد لا في العقود ( قوله مائة والف ) بالوقف كسائر الاسماء السابقة واورد الواو  
بينهما ليشعر بعدم اتصالهما بخلاف العقود السابقة ( قوله مائتان والفان ) لم يور دجعهما  
لعدم كونه من الاعداد في نفسه وانما يصير من الاعداد بالتركيب بلفظ العدد نحو ثلاث مائة  
وثلاثة الالف كالواحد والاثني كما مر نقلا عن الايضاح ( قوله او واحد ) عطف على واحد  
فيكون مثالا للمؤنث عطف فيه الزائد على مائة ( قوله مائة واثنان واثنتان ) عطف على مائة  
واحد وهكذا فكلهما من عطف الزائد على المائة احدهما مثال للذكر والاخر مثال للمؤنث  
على الطريقة السابقة وعطف او واحدة ومائة على مائة وواحد بان يكون مثالا لعطف فيه  
المائة على الزائد وهكذا الى آخر الامثلة وهم تأبى عنه الطريقة السابقة من ايراد مثال للمذكر  
ومثال للمؤنث ولما زمر ايراد مثال واحد بعطف الزائد على المائة ترك باقي الامثلة ثم اخلفه بقوله  
ويجوز العكس في الكل ( قوله قال الشارح الرضى الخ ) المقصود منه ان قوله وشذ حذفها  
بمعنى انه على خلاف القياس فلا كتفاء على الكسرة قياس وليس بمعنى انه غير فصيح بل  
هو اولى ( قوله مخفوض ) واجاز سيويه النصب في الشعر والقراء مطلقا وهذا اذا كان  
المعدود جامدا واذا كان صفة نحو قولك ثلاثة صالحون فالاحسن الاتباع ثم النصب على  
الحال ثم الاضافة وهو اضعفها لاستعمالها حينئذ استعمال الاسماء كذا في شرح التسهيل ( قوله  
مجموع ) جمع التكثير وان وجد فان كان له جمع قلته يؤتى به ولا يؤتى بجمع الكثرة وان لم يوجد  
فجمع المؤنث السالم نحو ثلاث عورات وقل مجيئه مع وجود المكسر نحو سبع سنبلات

مع وجود سنابل ونحو خمس زوجات وسبع بقرات اما جمع المذكر السالم فلا يميز به كما سيحكي  
 (قوله او معنى) وهو اسم الجمع واسم الجنس والاكثر فيه ان يكون مجرورا بمن (قوله الا في  
 ثلاث مائة الخ) اى اسقاط التاء في ثلثة واخواتها واجب اذا اضيف الى مائة واثباتها واجب  
 اذا اضيف الى الالف لان يميزها في الظاهر لفظة مائة وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذكر (قوله  
 وكان قياسها) اى بالنظر الى كون يميزها بمجموعا فلا ينافى عدم مجئ اضافة العدد الى جمع المذكر  
 السالم (قوله في صورة الجمع المذكر السالم) انما قال في صورة لانهم اختلفوا في مؤنث والجمهور  
 على انه جمع مائة بالواو والثون على الشذوذ كارضين وقال الاخفش ان وزنه فعلين كفسلين  
 فهو اسم جمع وقال البعض ان اصله مؤنث كعصى فهو جمع كثرة قلبت ياؤه الثانية تونا فعلى التنادير  
 هو في صورة الجمع المذكر (قوله ان يلى التمييز المجموع الخ) اى يلى التمييز الذى يذكر للمائة كما  
 يقال مائة رجل كذا نقل عن الشارح الرضى فالتمييز فاعل يلى والمجموع مفعول له (قوله ما تعود)  
 اى اخذ التمييز المجئ بعدما هو في صورة الجمع الخ عادة فالضمير المستتر في تعود راجع الى التمييز  
 والمجئ مفعوله (قوله فلتعذر الاضافة) حكى الكسائى ان من العرب من يضيف عشرون من  
 واخواتها الى المميز منكورا نحو عشرون درهم ومعر فانحو عشرون ثوبه وعند الاكثرين هو  
 شاذ لا يبنى على مثله قاعدة كذا في شرح التسهيل للفاضل المصرى (قوله قليلا) من حيث  
 اللفظ فان لفظ المفرد اقل صر فامن لفظا الجمع غالبا ومن حيث المعنى فان الجمع في معنى واحد واحد  
 وتذكر قليلا كتذكر كير قريب في قوله تعالى ان رجة الله قريب من المحسنين (قوله في الاعداد)  
 وانما قيد بذلك لان استعمالها مع يميزها بدون الاعداد واقع فى الرضى فان لم يكن مائة  
 مضافا اليها ثلاث واخواتها جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مائة رجل (قوله  
 مرفوض) في شرح التسهيل ان العرب لا تجمع المائة اذا اضيف اليها عدد الا قليلا  
 (قوله مخفوض مفرد) وقد جاء منصوبا في قول الشاعر

اذا غاش الفتى ما شئت عاما ❀ فقد ذهب البذاذة والضياء

وجاء جمعهما ايضا كما في قراءة الكسائى في ثلاث مائة سنين بالاضافة واجاز ذلك الفراء  
 وذلك قليل كذا في شرح التسهيل (قوله واذا كان) اى هذا الاستعمال المفهوم مما  
 تقدم من اثبات التاء في المذكر واسقاطها في المؤنث في ثلثة الى عشرة اذا كان المعدود  
 ولفظه متفقين في التذكير والتأنيث واذا كانا مختلفين فيهما فالوجهان فكان الالىق  
 تقديمه على بيان احوال المميز الا ان تذكر لفظ المعدود وتأنيثه لما لم يعلم من المميز قدم  
 ذكر المميز (قوله واذا كان المعدود) سواء وقع تمييزا كما في مثال الشارح او موصوفا  
 نحو الشخص ثلثة او ثلاث ولا ينتقص هذا الضابط ثلاث مائة ولا العكس ثلثة آلاف  
 حيث وجب التذكير في الاول والتأنيث في الثانى سواء كان المعدود مذكرا او مؤنثا لان  
 التذكير فيهما بواسطة لفظ المائة والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعدود بل التعبير بلفظ

يميزهما عن رجل وامرأة مثلاً (قوله يميز) زاده للتخصيص على استغراق التثني فإن الفعل  
 المنفي ظاهر في العموم بخلاف النكرة في سياق التثني فانها نص فيه اى لا يميز بميزا اصلا مفردا كان  
 او مثني او جموعا (قوله فلا يورد الخ) اشارة الى انه ليس المراد بقوله لا يميز واحد ولا اثنان  
 انه لا يذكر المميز بعدهما كما في الخواشي الهندية فيكون منافيا لقوله استغناء بلفظ التمييز عنهما فانه  
 يدل على ترك الواحد والاثنين بل المراد انه لا يجمع بينهما ثم عدم الجمع يحصل بترك الواحد  
 والاثنين وترك المميز فاضرب بقوله بل يذكر الخ لتعيين الاحتمال الاول كما يدل عليه التعليل  
 بقوله استغناء بلفظ التمييز عنهما (قوله ما يصلح ان يكون تمييزا لهما) وهو المفرد في الواحد والمثنى  
 في الاثنين واحترز عما لا يصلح لذلك كالتثني والجموع في الواحد والجموع في الاثنين (قوله  
 اى الصالح لان يكون تمييزا) اندفع بهذه العناية ايراد الرضى بان هذا التعليل لا يستمر في نحو  
 واحد رجل واثنان رجال (قوله وبصيغته الخ) اى بهيئته بقرينة المقابلة بجوهره (قوله فان  
 من صيغته الخ) اعنى الجوهر مع الهيئة كما هو المعنى الحقيقي للصيغة فلا ينافى السابق (قوله فان  
 قلت هب) حاصله ان المدعى عام كامر والدليل خاص لانه لا ينتهض فيما اذا اورد يميز  
 الاثنين مفردا فانه صالح للتمييز لكونه مميذا للجنس ولذا جاء في قول الشاعر ثنائيا حنظلا والاستغناء  
 بلفظه لعدم فهم الاثنية منه (قوله ينبغي ان يعتبر الخ) يعنى ان اللائق بالقياس ان يعتبر في الاثنين  
 المثنى رعاية للموافقة بتمييز ساثر الا حاد بقدر الامكان فالمفرد ليس بصالح للتمييز الاثنين قياسا وموقع  
 في الشعر شاذ للضرورة (قوله معنى الكلام) خلاصته ان معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين  
 تمييزهما استغناء بلفظ التمييز اعنى الصيغة من غير اعتبار علامة الافراد والثنية عنهما لانه  
 بالحق علامة الافراد يفيد الوحدة وبالحق علامة الثنية يفيد الاثنية فلا حاجة الى ذكر  
 الواحد والاثنين وانما قال ولا يبعد لان فيه جل اللفظ على خلاف الظاهر السابق الى الفهم  
 (قوله فاخترنا الخ) دفع لما يرد من انه على هذا التوجيه حصل لنا طريقان لبيان الجنس مع  
 الوحدة والاثنية معنى عن الآخر فلا يصح ان لفظ التمييز يعنى عنهما فقال ان حقوق العلامة  
 اخف فاخترنا لهذا الترتيب (قوله وتقول) عطف على تقول السابق وكلاهما بصيغة الخطاب  
 رعاية لموافقة ما بعده من قوله وتقول حادى عشر فانه بصيغة الخطاب ولقوله وان شئت قلت  
 ولقوله بعده فتعرب (قوله اى في الواحد) عبر عنه بالمفرد اشارة الى انه مفرد عما سواه من  
 الاحاد المتعددة بهذه الصيغة اى التصدير لا يشاركه فيها غيره (قوله تصديره) مصدر مضاف الى  
 الفاعل ومفعولاه محدوفان قدرهما الشارح رحمه الله (قوله على هذا القياس) اى قياس  
 الثانى ولا حاجة اليه (قوله فلا يجرى الخ) لا متاعه عقلا (قوله لا يتيسر اشتقاق الخ) وذلك  
 لان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به معنى الحدث ولا قبل لما فوق العشرة بخلاف العشرة  
 وما تحتها فان لها الفعل نحو ثبيت من الثنى الى عشرت من العشر على حد ضرب وجاء من حد

فتح مافيه العين اعني اربع وسبع وتسع. واما ما هو لبيان الحال وان كان في صورة اسم الفاعل كالحائط والكاهل فليس له معنى حدثي قائمه وانما معناه الواحد في مرتبة فلا بأس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج الى مصدر وفعل (قوله اي مرتبه من المتعدد في نفسه) لا بالنظر الى عدد تحته فيصح مقابله باعتبار التصيير فان حاله بالنظر الى ماتحته (قوله والحادى عشر) فتقلب الواحد الى الحادى يجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وقلب الواو ياء لتطرفها فتسكن الياء فيه وكذا في الثانى عشر مع انهما من كبان كما مر في معدى كرب كذا في الرضى (قوله وتقول في المعطوف الخ) واما العشرون والثلاثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد لفظ العدد ففهما واحدا وكان القياس العاشرون والثلاثون الخ كذا في الرضى ولذا تركهما الشارح رحمه الله (قوله من اجل اختلاف الاعتبارين الخ) يعنى ان قيل الى آخره مرتب على اختلاف الاعتبارين بواسطة استلزامه اختلاف الإضافتين استلزاما بينا لان التصيير يقتضى الاضافة الى الاقل بمرتبة والحال يقتضى الاضافة الى المساوى والى ما فوقه اذ لا مرتبة للواحد في العدد الذى تحته (قوله بالاضافة الخ) واذا نصب به فانما نصبه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضى والاضافة فى هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانها متساويان فيها والنصب اكثر (قوله بالاضافة) ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب ما يضاف اليه اذ ليس اسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له اذا اجزت ذلك فقد اجرته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلاثة قال نعم على معنى اتهمت ثلاثة وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسى الى اثنين (قوله الى عدد يساوى عدده) الظاهر الاختصار الى اصله او الى ما فوقه والعدد المضاف اليه نفس اصله الا ان يعتبر التغير باعتبار كونه اصلا وكونه مضافا اليه (قوله لا مطلقا) فانه اذا اريد ذلك يقال احد ثلاثة اي واحد منهم (قوله او الرابعة او الخامسة) زاد هذه العبارة اشارة الى ان قوله ثلثت ثلاثة مذكور بطريق التمثيل والمراد انه قيل ثالث ثلاثة واما الهام من نحو رابع اربعة وخامس خمسة وغير ذلك اي احدها باعتبار وقوعه في احدهما والمراتب وليس المراد انه قيل ثالث ثلاثة باعتبار وقوعه في احدهما والمراتب فانه فاسد اذ لا يقال ذلك الا باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية فقط (قوله والا يلزم الخ) اي اذا كان المراد الواحد مطلقا لا بخصوصية المرتبة يلزم جواز ارادة كل واحد سواء كان الاول والثانى او الثالث من كل ما جاء لا واحد من المتعدد باعتبار حاله وتخصيص الشارح الواجب الاول وعاشر العشرة لغاية البعد بينهما (قوله مستبعد جدا) اي عند العقل اذ الظاهر ان يقال اول العشرة وثانى العشرة الى عاشرها واما الاستعمال فغير واقع (قال المذكر والمؤنث) اي من الاسم المتمكن لان ما هو المبنى منهما من اسماء الاشارات والموصولات والمضمرات سبق ذكره فلا يرد ان نحو هذى والتي وانت خارج عن تعريف

المؤنث داخل في تعريف المذكر فينتهضان طردا وعكسا واحكام الاسناد الاتية انما هي للؤيت  
الذى هو قسم الاسم المتمكن فان المؤنث من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات في تلك  
الاحكام تابع لما يعبر بها عنه في كونه حقيقيا او غيره وكذا الثني والمجموع المعرفان بما سيأتى اريد  
بهما ما هو قسم الاسم المتمكن والاحكام المذكورة لهما في ماسيأتى احكام لما هو قسم منه ( قوله  
لا صالته ) اذ ما من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه الشئ والشئ مذكر ولانه لا يفتقر الى  
زيادة والتأنيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث الا في الاسماء اذا قصد  
مدلولاتها فان قصد لفظا لاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وجاز تأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل  
والحرف وحروف الهجاء يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين وزعم الفراء ان تذكيرها لا يجوز الا في  
الشعر كذا في شرح التسهيل ( قوله او حكما ) والحقيقى المقدر العلامة كزئب وسعدا وغير  
الحقيقى نارودار ودليل كون التاء مقدرة والالف رجوعها في التصغير واما الزائد على الثلاثي  
فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد ترجع فيه ايضا شاذنا نحو  
قديمة وورثة في تصغير قنودا واء كذا في رضى الكافية وفي رضى الشافية انهم اجتزؤا في  
الثلاثي الذى هو اخف الانية لما طرأ فيه معنى الوصف على زيادة التاء التى تلحق آخر اوصاف  
المؤنث فلما وصلوه الى الرباعى وما فوقه طرحوه اوا التاء وان كانت كلمة برأسها الا انها حرف  
كحرف الكلمة المتصل بها لم يزد عليها زيادة على عدد حروف لو زاد عليها اصلى طرحوه  
في التصغير فقدروا الحرف الاخير كالتاء اذ هو محتاج اليه لكون الاسم وصفا فقا لواعقرب  
انتهى ولا يخفى مخالفة الشرحين ولعل فيه قولين والشارح رحمه الله اختار الثاني فجعل التاء  
في الرباعى ملفوظة حكما لانه متى يمكن اعتبار الحرف الاخير تاء لا يجتزأ على تقدير التاء ( قوله  
وعلامته التاء الخ ) علامة الشئ لا تكون مطردة ولا منعكسة فلا يردان التاء تجي لاربعة  
عشر معنى وان الالف المقصورة قد تكون في نفس الكلمة كعصا وفي وقد تكون زائدة للحاق  
نحو اوطى وتكثير حروف الكلمة نحو قعثرى وان الممدودة قد تكون من نفس الكلمة كرداء  
وكساء وقد تكون للحاق كحراى وخشاء المحقان بقرطاس وقرطاس ( قوله او ممدودة )  
انما تمد لاجل الهمزة ولذا اتمد المقصورة واختلفوا في علامة التأنيث فقال سيديويه وعليه  
الجمهور انها الهمزة لكونها منقلبة عن الالف المقصورة والالف زائدة قبلها الممدوقيل الهمزة  
بنفسها وقيل انها الالف والهمزة زائدة للفرق بين مؤنث افعال نحو احر وحر او بين مؤنث فعلا  
نحو سكران وسكرى وقيل الهمزة والالف معا للتأنيث كذا في شرح التسهيل والجارى بردى  
تقلا عن الشرح الهاوى وعلى التقادير يصدق على الممدودة علامة التأنيث باعتبار  
جزئها الثاني او الاول او تمامها فانهم فانه تحير فيه الناظرون ( قوله وقد زاد بعضهم ) وهو  
صاحب المفصل وزعم ابن هشام ان علامة التأنيث في هذا كسرة الذال ( قوله باز انه ذكر

الخ) في الرضى ولو قال الحقيق ذات الفرج كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها  
 من حيث التجويز العقلي انتهى لكن مادة النقض غير محققة فلذا قال اولى ( قوله ليس بازائه  
 الخ ) يدخل فيه مالا يكون بازائه شئ او يكون لكن لا يكون ذكر اكظمة فان مقابلها النور  
 وليس بذكر او يكون بازائه ذكر لكن لا من جنس الحيوان كخلة فكلها مؤنث لفظى ( قوله  
 واذا اسند الفعل ) اى المتصرف فانه يجوز التاء وتركه في نحو نعم المرأة ويتعين تركه في نحو  
 اكرمهم عند من اسند اكرم الى هند وكذا الحال في شبه الفعل فاللائق ان يقول الشارح  
 اى الفعل المتصرف وشبهه بل فصل كما هو الاصل ( قوله فالتاء ) غالباً لانه قد ورد حذفها  
 مع ضمير المؤنث الغير الحقيقى نحو ولا ارض اقبل اقبالها وحكى سيويه عن بعض العرب  
 قال فلانة ووقع في بعض نسخ المتن فالتاء اى واجبة ( قوله الا اذا كان الخ ) والا اذا كان جمعا  
 فانه يحكى بيانه بعد قوله وحكم ظاهر الجمع الخ فهو بمنزلة الاستثناء ايضا فعلى الشارح التعرض  
 لهذا ايضا ( قوله لك الخيار في الحاق التاء الخ ) وقع فصل اولاً وقد جاء في القرآن ذلك  
 وقول بعض النحويين ان التيان بالتاء احسن ليس سديداً للاجماع في قوله تعالى وجمع الشمس  
 والقمر على التذكير فاذا الامر ان مستويان كذا في الايضاح ( قوله و انت في ظاهر غير الحقيقى )  
 ما لم يكن علماً لمذكر نحو طلحة فانه لا يقال جاءتنى طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع  
 مع الاستقراء قاض عليهم وذلك لان الوضع العلمى اخرجه عن موضعه وجعله لما هو له فصار  
 التأنيث نسياناً منسيا لا اعتبار المعنى بخلاف اسم الجنس واما اعتبار تأنيثه في منع الصرف  
 في الجمع بالتاء والالف لكونهما حالة في نفسه بخلاف تأنيث الفعل فانه حال في غيره فلا يتعدى  
 اثره اليه لعدم قوته ثم ان المؤنث اللفظى قد يكون حيواناً نحو حمامة ودجاجة وقلة ونملة  
 فيستوى الامر ان يقول من قال ان تأنيث قالت في قوله تعالى وقالت نملة دال على انها كانت  
 انثى غير مستقيم وان استحسنته ضعفة النحويين قال المصنف في الايضاح اذا جاز هذه حمامة ذكر  
 وثلاث من البطذكور مع التصريح بالذكورة فليجز قالت نملة بالتاء مع كونه ذكر انعم يتم ذلك على  
 قول ابن السكيت ولا يجوز تأنيث فعل المؤنث اللفظى اذا كان المذكر علماً اولاً فتأنيث نملة عنده  
 كتأنيث طلحة ( قوله وجعل بعض الشارحين الخ ) فعنده قوله و انت في ظاهر غير الحقيقى بالخيار  
 ناسخ لقوله اذا اسند الفعل اليه فالتاء وعند الشارح قدس سره مخصص به ولا يخفى ان هذا الفرق  
 انما يظهر اثره في بقاء العام بعد الاخراج حقيقة كايين في الاصول ولا فرق بينهما في اخراج بعض  
 ما يتناولوه ( قوله الى المؤنث الحقيقى ) ظاهر ان كان او ضميراً ( قوله حضرت القاضى الخ ) ورد  
 المثانين مما فيه الفصل بغير الا لان الاجود في صورة الفصل بالترك التاء في الرفع نحو مقام الاهد  
 ( قوله او ضميراً الجمع ) اما بالواو والنون ( قوله لو كان جمع المذكر السالم ) الا بنون فانه يجوز فيه  
 التاء قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائيل لانه في حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه والا لجمع

السالم الذى واحده مؤنث نحو ارضون وسنون فان حكمه حكم الجمع المؤنث السالم فى جواز التام وتركه لان حقه الجمع بالالف والتاء فالواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء ولو اريد من قوله جمع المذكر معناه الاضافى وجعل السالم نعتا للمذكر لم يحتج الى الاستثناء المذكور كما لا يخفى ( قوله واحده مؤنث الخ ) حقيقى التأنيث كمنسوة او مجازيه كدور او مذكر حقيقى التذكير كرجال او مجازيه كايام وسواء كان الجمع التكسير كما فى الامثلة المذكورة او جمع المؤنث السالم كالزينات والطلحات والجللات والغرفات فهذه صور ثمانية يجوز فيها التاء وتركها ( قوله حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى ) اى مؤنث ظاهر غير المؤنث الحقيقى فلا يشمل المذكر على ما وهم ولا فرق بينهما الا فى شئ واحد هو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لكون تأنيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى الجماعة وانما لم يعتبر التأنيث الحقيقى الذى كان فى المفرد لان الجمع الطارى ازال حكم التأنيث الحقيقى كما ازال التذكير الحقيقى فى رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقى لبقاء لفظ المفرد فيه فاعتبروه بخلاف الجمع المؤنث السالم فانه يتغير المفرد فيه اما بحذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فيه واو الواو نحو حبلبات وحجرات فيجوز فيها التاء وتركه كما فى الجمع المكسر ( قوله من جوع التكسير ) الصواب تأخير عن قوله غير الجمع المذكور الخ لانه بيان ما بقى بعد التخصيص وان يزداد جمع المؤنث السالم كالطلحات فى الرضى وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما الواو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظر الى الفعل واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت نظرا الى طريان معنى الجماعة على اللفظ ( قوله ولا يقال جاءت ) لبقاء لفظ المذكر الحقيقى فيه ( قوله المقرون بالتاء الساكنة ) لكونها علامة عليه والمقصود ان التاء وان لم يكن ضمير افسى دالة عليه فلذا قامت مقامه ( قوله فى كونه جمع المؤنث الحقيقى ) والجازى جمع تكسير او سلامة نحو النساء والزينات والدور والظلمات والقرينة على ارادة هذا المعنى من قوله والنساء مع ان الظاهر ان يراد به الوصف المختص به وهو كونه جمع التكسير للمؤنث الحقيقى مقابلته بالعاقلين اى الذكور العقلاء فغير العاقلين اما بان لا يكون ذكورا وهو المراد بالنساء وان يكون عقلاء وهو المراد بالايام ( قوله وان لم يكن من العقلاء ) وانما ترك المصنف مثاله لانه علم من قوله والنساء بطريق الاولى فانه اذا جاز مع فى جمع المؤنث العاقل بمجرد انتفاء الذكورة ايراد النون كان جوازا اذا انتفت الذكورة والعقل اولى ( قوله جمع المذكر ) سواء كان جمع تكسير نحو الايام مضى ومضين او جمع سلامة نحو التخيلات جمع تخيل وهو القدر الغليظ من الخشب ( قوله غير السالم ) الصواب الغير العاقل كما فى قوله واما فى جمع المذكر الغير العاقل لانه يصدق على الرجال انه جمع المذكر غير السالم مع انه لا يجوز فيه فعلن ( قوله موضوعة له ) اى جمع المؤنث ما فلا كان ولا ( قوله لا اصل له فى التذكير ) لان الاصل فيه ان يكون مذكرا حقيقيا ( قوله فى راعى ) متفرع على المنفى لا على النفى اى ان كان له اصل

في التذكير فيراعى حقه (قال المثني) التثنية في اللغة دو كردن وفي الاصطلاح ما ذكر في المتن والمناسبة ظاهرة وقدم المثني على الجمع لتقدم عدده ولقربه من المفرد بسلاسة لفظا لمفرد فيه البتة ولكثرته لعدم اختصاصه بشرط بخلاف الجمع كما سيحكي (قوله آخره) بالنصب مفعول لحق والف فاعله وزاده لان الحقوق لا يختص بالآخر (قوله اى آخر مفردة) قيل يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكل والجواب ان قيد الحثية في تعريف الامور الاعتبارية معتبر كما تقرر في محله فالتعريف ما لحق آخر مفردة من حيث انه لحق المفرد فلا نقض نعم بر دعليه انه اذا اعتبر قيد الحثية فلا حاجة الى تقدير المضاف وتقدير مع لواحقه وهذا التوجيه احسن (قوله او قدر الخ) عطف على قوله اى آخر مفردة (قوله والا) اى وان لم يكن احدا الامرين بل ترك على ظاهره (قوله لا يصدق الخ) فلا يكون صادقا على المحدود فلا يكون تعريفا لانه لا يكون جامعاً ولا مانعاً (قوله ولو اكتفى بظهور المراد) فان المراد المحقوق مع اللاحق الا انه تسامح يجعل الجزء قيدا (قوله عوضا عن الحركة الخ) ولما لم يقبل الالف الحركة عوضت عنها هذا مذهب البصريين والكوفيون يقولون انها عوض عن التنوين لقولك جاءني غلاما زيد فخذوها يدل على انها كالتنوين واما البصريون يستدلون بقولك الغلامان فالتنوين يدل على انها كالحركة اذ التنوين لا يثبت له مع اللام الوجه انها كالحركة في موضع وكالتنوين في موضع ومثلهما في موضع نحو غلامان والغلامان وغلاما زيد كذا في الاقليدو الايضاح (قوله مكسورة) وحكى الكسائي ان فتحها لغة وقال ابن جنى فتحها بعضهم في الثلاثة قال الشيباني من العرب من يرفع النون اذا كانت بالالف واما بالياء فلا يجوز ومن ذلك قول فاطمة رضى الله عنها يا حسننا يا حسيننا (قوله لثلاثا تو الى الفتحات الخ) ولتعاذل ثقل الكسرة خفة الفتحة والالف ولان الاصل في تحريك الساكن الكسر (قوله على تقدير تسليمه) كل واحد من الاشتمال وعدم الدلالة اما منع الاشتمال فلان عموم المرجع لا يقتضى عموم الرافع كما في قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فان المرجع اعنى المطلقات شامل للمطلقات الرجعية والباسطة والضمير مختص بالرجعية واما منع عدم الدلالة فلان ما جعوا عليه من ان علامة التثنية الالف او الياء وان النون عوض عن الحركة والتنوين انما يدل على ان التنوين ليس جزأ من الدال لم لا يجوز ان يكون شرطاً للدلالة وكونه عوضاً لا يقتضى الاختصاص بالعوضية (قوله صح ان يقال الخ) وكذا صح ان الدلالة المذكورة عوض من حقوق الامور الثلاثة باعتبار كونها عوضاً من حقوق الامرين بناء على لزوم الثالث لهما والاظهر تأخير قوله ونون مكسورة عن قوله ليدل كما في الباب (قوله يعنى الواحد) حقيقة او اعتبارا يافانه يجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر غير الاقصى على تأويل فرقتين بكمالين وقومين (قوله باعتبار دخوله الخ) يعنى ليس المراد من كونه من جنسه ان يكونا متفقين في الحقيقة بل في الجنس الذى وضع ذلك



المفرد له سواء اتفقا في الحقيقة كرجلين او اختلفا نحو ابيضين لانسان و فرس (قوله الموضوع له) بالمعنى الاعم لاوضع اعنى تعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه او بقرينة فيشمل الثنى المجازى ايضا كالاسدين (قوله بوضع واحد) احتراز به عن الثنى المشترك باعتبار معنيته كالقرنين للطهر والحوض فانه وان دل على ان معه مثله باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذى وضع لذلك الجنس لكن لا بوضع واحد (قوله المشترك بينهما الخ) اشارة الى ان اشتراك الجنس بينهما مفهوم من لفظ الثنى (قوله لاستغنى) وما وقع في تعريف الجمع المذكر السالم من قوله ليدل على ان معه اكثر منه من جنسه يدل على ان المراد من قوله مثله المثلية في الوحدة ولا يدل على ان المراد المثلية في الجنس مع المثلية في الوحدة (قوله اشارة الى فائدة الخ) يعنى انه ليس داخلا في التعريف (قوله باعتبار معنيين مختلفين) اى غير داخلين تحت جنس الموضوع له الخ سواء كانا حقيقيين كالقرآن او مجازيين كاليدان في النعمة والقدرة او احدهما حقيقيا والاخر مجازيا كالاسدين اذا اريد به الاسد والرجل الشجاع ولاجل العموم لم يقيد الاسم بالمشترك وبما حررنا ظهر اتجاه السؤال الآتى واندفع ما توهم من ان الكلام في تسمية المشترك وانه لا يجوز تسمية الاسم باعتبار معنيين مختلفين ومثني التغليب ليس كذلك (قوله لبعضهم) وهو الاندلسى ومن تبعه فانه قال يقال العيان للبصرة والجارية (قوله هذا) اى انه لا يجوز تسمية الاسم باعتبار معنيين مختلفين (قوله جازان يجعل الام الخ) منقول من شرح المفتاح الشريفي وفيه بحث اما ولا فلانه حينئذ تكون تسمية التغليب قياسا لكونها داخلية تحت ضابطة وهو ان يسمى احد المتصاحبين او المتشابهين باسم الآخر ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به مع انه قال في شرح التسهيل ان يختلف اللفظ بحفظ ولا يقاس عليه واما ثانيا فلان تسمية الاسم انما تكون باعتبار معنى جامع بين المفردين في نظر المتكلم يقصد افادته ولا شك ان قصد المتكلم بابوين وقرين افادة نفس الاب والقمر والشمس لا من حيث انهما مشتركان في كونهما مسميين بالاب والقمر فتأويل الابوين مثلا بمسميين بالاب وان كان صحيحا في الواقع لكن ليس كذلك في نظر المتكلم فان المقصود من قوله تعالى ورفع ابويه على العرش رفع الاب والخالدة على العرش لرفع المسميين بالاب والى ما ذكرنا اشار الرضى حيث قال وقد ينشئ غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهما متفق اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كأنهما شئ واحد انتهى ولم يتعرض للتأويل وفي شرح التسهيل ان منى التكثير نحو فار جمع البصر كرتين ومثني التغليب ملحق بالثنى في اعرابه وليس بمثنى وحينئذ لا اشكال (قوله لاشبهة في صحة الخ) لان هذا استعمال اللفظ في المعنى المجازى ولا نزاع في تسمية اللفظ باعتبار المعنى المجازى (قوله والمصنف اختار عدم جواز ما الخ) اى في شرح الكافية وفي الايضاح جوزه شاذوا ولذا قال الشارح والمصنف متردد في ذلك (قوله يؤول بالمسمى الخ) وهذا التأويل ثابت في نظر المتكلم مخاطر به اذ العلية

تتافى الاستعمال في أكثر من واحد وإذا أولت به وزالت علميتها صارت كاسماء الاجناس الا  
 ان اسماء الاجناس مشتركة في امر معنوي محقق وهذه مشتركة في امر مقدر وهو كونها مسمى  
 به ولاجل زوال العلمية التزموا ادخال اللام تعويضا عنها فان قيل اذا كانت تثنيها باعتبار  
 تكثيرها وهو شاذ فكيف تكون تثنيها ايضا شاذة وليس كذلك فالجواب ان تكثير العلم غير ضروري  
 لانه يمكن استعماله علما في كل موضع فجعله نكرة في غير ضرورة اخراج له عن اصله  
 فيكون شاذا بخلاف مثله فانه لا يمكن استعماله علما لان التثنية تنافي العلمية فلا يلزم من شذوذ  
 ما يمكن اجراؤه على اصله شذوذ ما لا يمكن اجراؤه على اصله وبما ذكرنا ظهر الفرق بين  
 مثني التغليب في اسماء الاجناس وبين مثني الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء بكون التأويل  
 في نظر المتكلم في الثاني دون الاول (قوله ان لا يذكر الخ) ليشمل تثنية اسماء الاجناس والاعلام  
 (قوله حكم ما يتطرق الخ) لتظهر نكتة وضع الظاهر موضع الضمير (قوله اى الاسم  
 المقصور الخ) اشار بتقدير الاسم الى ان المقصور في الاصطلاح لا يكون الا اسما فلا يقال رمى  
 مقصور (قوله الف مفردة لازمة) اى في الاصطلاح نقل عنه ان قوله مفردة احتراز عن  
 الالف المقرونة بجمزة كمر او قوله لازمة احتراز عن مثل زيد الخ اذا وقت عليه (قوله محبوس  
 من الحركات) لكون اعرابه تقديرية (قوله لانه ضد الممدود الخ) اى مشتق من القصر المتعدى  
 مصدر قصره بقصره بمعنى ضد الممد والحبس واما القصر كعنب خلاف الطول فهو لازم  
 مصدر قصر ككرم لا يمكن بناء المقصور منه (قوله كعصوان الخ) الظاهر كعصا وكالى بدل قوله  
 كعصوان والوان في المسمى بالى فان عصوان والوان مثالان للتثنية للمقصور الذى الفه منقلبة  
 عن واو حقيقة او حكما وان يورد كعصوان والوان بعد قوله قلبت الفه واوا وكذا الكلام  
 في رحيان وميتان وانما كان اصل الف عصا واوا حقيقة لقولهم عصوته اى ضربته بالعصا  
 (قوله مجهول الاصل) اى غير معلومه سواء كان له اصل في الواقع او لا للاشارة الى ارادة  
 معنى العام اورد المثال من عديم الاصل فان الالف في الاسماء العريقة في البناء كنى واذا  
 والى لا اصل لها وفي الاسماء المتمكنة لها اصل وهو محل الاعراب وهو قد يكون معلوما  
 وقد لا يكون معلوما (قوله ولم يمل الخ) هكذا وقع في التسهيل وقيد في الرضى بان لا يكون  
 هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الباء وفيه انه حينئذ يكون معلوم الاصل (قوله  
 اى غير ما فيه الخ) اى المراد بالتلاثى المعنى اللغوى اى ذو ثلاثة احرف لا الاصطلاحى وهو  
 ما تكون حروفه الاصلية ثلاثة (قوله من الرابع الخ) بيان لما (قوله قلبت الفه واوا) ولم  
 تحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة (قوله اى فالفه مقلوبة  
 بالياء الخ) لم يقل قلبت الفه بالياء مع انه الموافق لما سبق اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقرره  
 بحيث لا خلاف فيه لاحد بخلاف الحكم السابق فان فيه خلاف الكسائى حيث ذهب الى ان

الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورة كالربا وحب قلبها  
 ياء لثلاثتنا قل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة والكسرة في الصور ولهذه النكتة لم يقل  
 المصنف رحمه الله والاياء مع انه اخصر واوفق للسابق لان تقديره قلبت ياء (قوله اى غير  
 زائدة الخ) فالاصلية بمعنى الثابتة في محل ليخرج عنها الاقسام الثلاثة بالاعنى المتعارف وهو  
 ما تكون في مقابلة الفاء والعين واللام فانه لا يخرج حينئذ ما تكون منقلبة عن اصلية (قوله  
 كقراء بضم القاف الخ) هذا مخالف لما في القاموس من ان القراء ككتان لحسن القراءة  
 وكرمان للتنسك ولعل الشارح لم يطلع على ذلك (قوله فينبغي ان لا تقع الخ) اى مبالغة في  
 الهرب عن اجتماع الامثال (قوله لنقلها) اى ثقل الواو لتعليل لا قرب (قوله بان تكون للحاق  
 الخ) لم يقل او زائدة مع انه الموافق لما تقدم من قوله غير زائدة لا منقلبة عن اصلية او زائدة  
 اشارة الى ان الزيادة في الممدود لا تكون الا للحاق بخلاف الزيادة في المقصود فانها تكون  
 للحاق وللتكثير كما مر (قوله كعلباء) العلباء عصب العنق وهما علباوان بينهما منبت العرف  
 صحاح كذا نقله عنه (قوله فالوجهان المذكوران جاثران) الا ان ابقا الاصلية اولى من قلبها  
 حتى لم يذكر سيويه فيها الا الاثبات وابدال المحقة واوا اولى من اثباتها (قوله ملحقة) صيغة  
 اسم الفاعل نقل عنه هكذا في عبارة الرضى ويفهم منه ان الحرف الزائد للحاق اولا فى مثل علبا  
 هو الواو والياء ثم عوض عنه الهمزة (قوله تصفحنا الخ) ونقل عنه فبارة المفصل هكذا وما  
 آخره همزة لا يخلو همزته اما ان يسبقها الالف او لا فالتى يسبقها الالف على اربعة اضرب اصلية  
 كقراء ومنقلبة عن حرف اصلى كرداء وكساء وزائدة في حكم الاصلية كعلباء ومنقلبة عن الف  
 التأنيث كحمراء وان هذه الاخيرة قلب واو الا غير والقياس في البواقي ان لا تقلبن وقدا جيز  
 القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فان كانت للتأنيث قلبت همزتها واوا لم تقلب  
 سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلى ككساء او عن الجارى مجرى الاصل وهو ان  
 تكون للحاق كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة الباب موافقة لما في المتن (قوله وهذا اعم  
 الخ) فلا يدل على تخصيص جواز القلب بالياء في رداء فضلا عن ان يكون مشهورا (قوله عن آخر  
 المتن الخ) اى عن آخره مقرر المتن (قوله اتصالتها) اى اتصال كل واحدة بالآخرى (قوله بحيث  
 لا يمكن الاتفاع بها) اى بكل واحدة بدون الاخرى (قوله صارنا) اى الخصيتان ففي  
 العبارة استخدام فان المراد من لفظة الخصيتين في قوله كل واحدة من الخصيتين معناها من ضمير  
 صارنا لفظة الخصيتين (قوله اى اسم) اشارة الى ان غير الاسم لا يكون مجموعا والفعل انما يثنى  
 ويجمع باعتبار فاعله ولا يتوهم خروج مسلمين ومسلمات لعدم كونها كلمة لما يجئ في كلام الشارح  
 قدس سره ان الواو والنون والالف والتاء من تمام الاسم والمراد بالدلالة المطابقة كما هو  
 المتبادر فلا يدخل مثنى اسم الجمع والجمع المكسر نحو حاملين وجالين فانهما وان دلنا على الاتحاد

لكن لا بالمطابقة اذ المدلول المطابق لهما اتان من الجماعة وكل جماعة تشمل الاحاد فالدلالة عليها  
تضمنية (قوله على جملة آحاد) وقدر المضاف لاخراج المفرد المستغرق فانه دال على مفضل  
الاحاد لكونه بمعنى الكل الافرادى لا على جلتهما نحو قال الله تعالى ان الانسان لفي خسر وعلمت  
نفس ما قدمت (قوله فى ضمن ذلك الاسم) لانه المتبادر واحترزه عن لفظ كل المضاف الى  
المعرفة فانه دال على جملة الاحاد لكن تلك الاحاد لم تقصد من لفظ كل بل مما اضيف اليه نحو كل  
الناس وكل القوم (قوله اى بحروفه هى مادة لمفرده) بيان وجه اختصاص الحروف بالمفرد  
المستفاد من اللام المقدرة والمراد بالمفرد اعم من الحقيقى والتقديرى كالجمع الذى لا مفرد له و زاد  
لفظ الحروف ولم يقل بمفرده فان حروف المفرد متحققة فيه وان لم يتحقق المفرد (قوله الذى  
هو الاسم) اشارة الى ان المفرد ههنا وان كان فى مقابلة الثنى والجمعوع لكن المحوظ ههنا هذا  
المفهوم وهو كونه دالا على واحد واحد فلا دور فى التعريف (قوله اما بزيادة الخ) اى بزيادة  
حرف كرجال ومسلمين او بنقصانه ككتب او باختلاف الحركات فقط كاسد واسد او مع السكّنات  
كندرو ونذرو وكلمة ولنع الخلو فانه قديم يجمع الاثنان كرجال ورجل وقضيب وقضب وقد  
يجمع الثلثة نحو قضب وقضبان (قوله او حكما) كفلاك وهجان (قوله واسماء الاجناس)  
التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فانه للدلالة على الاحاد واما التي لا فرق بينها وبين واحدها  
فانهما تدل على الماهية كالماء والتراب والعسل والخل (قوله فانهما وان لم تدل عليها الخ) فالمراد  
بالدلالة الدلالة فى الجملة سواء كان وضعاف فقط كفى الجمع المستعمل فى الواحد نحو شابت مفارقة  
او فى الاثنى نحو قلوبكم او استعمال فقط كفى اسماء الاجناس او وضعاف واستعمالا كفى الجمع  
المستعمل فى معانيها الحقيقية ولو اريد الدلالة وضعافا كفى تعريف الفعل خرج اسماء الاجناس  
بقوله على آحاد (قوله وبعض اسماء العدد) وهو من ثلثة الى عشرة (قوله فقوتتر) تفرع  
على ما تقدم من تعريف الجمع (قوله مما كان الفارق بينه الخ) فمر النحو بذلك لا يطلق اسم  
الجنس لانه محل الاشتباه بالجمع لدلالته على الاحاد استعمالا واما اسم الجنس الذى لا فارق له  
وهو ما لا يتميز آحاده فى الخارج كالماء والتراب فلا اشتباه فيه لعدم دلالاته على الاحاد وللتنصيص  
على محل الخلاف قال الذى لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء وليس بجمع اتفاقا (قوله ونحو ركب  
الخ) نقل عنه زجه الله فانه اسم للجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الركاب عليه وان وقعت  
الموافقة فى الحروف من غير قصد واما قلنا ذلك لانه لو كان جمع الرأكب لم يكن جمع قلة لان  
اوزانه محصورة كما سيحى بل جمع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحد  
وهذا لا يرد بل يقال ركب وكذا الحال فى الجامل والباقر انتهى وبما ذكره الشارح قدس  
سره ظهر ان اسم الجمع لا واحده اصلا وان وقعت الموافقة فى الحروف فاندفع ما قيل انه  
كما خص نحو تمر باسم الجنس الذى له واحد من لفظه يجب ان يقصد نحو ركب باسم الجمع

الذى له واحد من لفظه تنصيصا على محل الخلاف ( قوله والفرق بينهما الخ ) والفرق بينهما وبين الجمع بعدم كونهما على الاوزان المختصة بالجمع والاوزان الغالبة فيه وبأنهما يصغران على لفظهما وينسب الى لفظهما ولو كانا جمعين لم يكونا جمع قلة لعدم كونهما على اوزانه فيكونان جمع كثرة وجمع الكثرة يراد الى واحد في التصغير والنسبة وبارجاع ضمير الواحد اليهما وبوصفهما بالمفرد بخلاف الجمع ثم الفرق الذى ذكره الشارح قدس سره ظاهر في اسم الجنس الذى استعمل في الواحد والاثنتين فان اسم الجمع لا يستعمل فيهما واما الذى لم يستعمل فيهما فان كان له واحد من لفظه فالفرق بينه وبين واحد بالثناء كتمرومة او بالثناء كروم ورومى هو الفارق بينهما وان لم يكن كابل وغنم فان واحدهما بغير وشاة فالفرق مشكل وفي الرضى انهما اسماء جمع وفي القاموس اسماء جنس ( قوله قبل ذلك الخ ) اشارة الى ضعفه اذ كونه بحسب الاستعمال دون الوضع لا بدله من شاهد ( قوله على انه لا ضمير الخ ) فيه انه مخالف لماقرر عندهم من ان ما يفرق بينه وبين واحد بالثناء فهو اسم جنس ( قوله كجامل وباقر الخ ) نقل عنه الجمل زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاته واربابه والبقير اسم جنس والبقرة تقع على الذكور والانثى فالتاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها ( قوله فالجمع الصحيح المذكور ) اى المذكور مفردة بقرينة السابق وفيه تنبيه على انه يقال بالاضافة يقال بالوصف ايضا ولم يفسر قوله فالذكر بجمع المذكور الصحيح لاحتياجه الى كثرة الحذف اعنى المضاف والصفة ولا بالمذكر المجموع صحيحا لان سوق الكلام في بيان المجموع لا في بيان المذكور المجموع ( قوله مضموم ما قبلها ) لفظا نحو مستلون او تقدير نحو مصطفىون وكذا الحال في مكسور ما قبلها ( قوله على سبيل منع الخلو ) قدم تفصيله في نون التثنية ( قوله ذلك للحق الخ ) وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين لا يتأني ان يكون له دخل في الدلالة وما يوهى من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل في الدلالة ساقط اذا المقدر كالمفوظ في الدلالة اذ عند الاضافة يكون النون منوياً في التقدير ( قوله الواحد من حيث معناه ) يعنى ليس المراد ان مع مفردة اكثر منه من حيث ذاته ولفظه بل من حيث مدلوله ومعناه وهو الواحد بما يطلق عليه ذلك المفرد فان مسلين يدل على تعدد مسمى مسلم لا على تعدد لفظه ( قوله اى آخر مفردة الخ ) على حذف المضاف لان البناء والالف ليسا آخر الجمع بل وسطه ( قوله يا مفلوظة الخ ) والمقدرة معادة عند حقوق علامة الجمع ( قوله وان كان آخره الخ ) جعل الضمير المستتر في كان راجعا الى لفظ آخره ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما اذ رجع الى الاسم ( قوله اى آخر الاسم الخ ) لم يظهر لى فائدة هذا التفسير فانه قد سبق تفسير آخره في المعطوف عليه بآخر مفردة وهو المرجع للضمير ههنا ( قوله حذف الف الخ ) اشارة الى ان تأنيث الضمير الراجع الى آخره بتأويل الالف ( قوله اى شرط اسم

اريد الخ جعل الضمير راجعاً الى الاسم مع ان الظاهر رجوعه الى الجمع لان الشروط للجمع  
 رعاية لجانب المعنى لان الشروط المذكورة تراعى في الاسم حين اريد جمعه بالواو والنون  
 لجانب اللفظ لان ضمير كان ان كان راجعاً الى الاسم الذى اريد جمعه لا يلزم الاستتار وان كان  
 راجعاً الى الجمع يحتاج الى تقدير المضاف اى ان كان مفرد ثم بهذا الارجاع حصل الاستغناء  
 عما ذكره المصنف في شرحه من انه لا حاجة الى قوله فذكر لان الكلام في الجمع المذكور وانما  
 ذكر لدفع وهم من يتوهم ان قوله جمع المذكور السالم كالقلب الذى يطلق على السمي وان  
 لم يكن تحت معناه كما يسمى الايض بالاسود ولدفع من يذهل عن تقدم المذكور او يظن ان طلحة  
 داخل فيجمع على طلحون لان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه ان يرجع ضمير شرطه الى الجمع  
 المذكور الصحيح او الى الجمع المذكور الذى يجمع هذا الجمع فتدبر ( قوله ان فكونه مذكراً الخ )  
 يعنى ان في المتن مسامحة بذكر المشتق وارادة مبدأ الاشتقاق لظهور ان شرطه التذكير  
 والعلمية لانفس المذكور والعلم واما القول بان معناه اعتبار الحثية وما لها الى ذلك اى كونه  
 مذكراً علماً ففيه انه لا دليل على اعتبار الحثية وانا لانسلم ان ما لها الى ذلك كما يخفى وكذا تقدير  
 المضاف اى فهو حصول مذكراً الخ كما في الرضى تكلف ثم قوله فذكر امان يكون خبر القوله شرطه  
 فيلزم دخول الفاء في خبر المبتدأ الغير المتضمن لمعنى الشرط وذا لا يجوز الا عند الاختش وتعليق  
 الشرط الواقع بين المبتدأ والخبر وهو ايضا لا يجوز الا عند الضرورة واما ان يقدر ضمير راجع  
 الى قوله شرطه اى فهو مذكور وتكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ فيلزم حذف الضمير المرفوع  
 العائد الى المبتدأ وهو غير جائز وتساوى الوجهين لم يشر الشارح الى تعيين احدهما لكن  
 قال الشارح الرضى في بحث كالمجازاة لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقال زيدان لقية  
 كريم بل يقال فكريم اى فهو كريم حتى تكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ فانه يدل على انه  
 يجوز حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ ان كان هنالك عائداً آخر فيمكن ان يقال ههنا ان  
 الضمير العائد الى ما يضاف اليه المبتدأ اعنى ضمير ان كان العائد الى الاسم الذى هو مضاف اليه  
 شرطه كانه عائداً الى المبتدأ لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه فيجوز حذف العائد  
 المرفوع واما القول بتقدير اسم الإشارة اى فذلك مذكور فلا يلزم حذف الضمير المرفوع ففيه انه اذا  
 لم يحذف الضمير الذى هو الاصل في الربط فكيف يجوز حذف الظاهر القائم مقامه ولا بد  
 له من شاهد وكذا القول بان قوله شرطه مبتدأ محذوف الخبر اى شرطه ما ذكره وقوله ان كان  
 اسما الخ جملة استئنافية لبيان ما ذكره او بان الجملة الشرطية خبر لقوله شرطه وهو الضمير المحذوف من  
 قوله فذكر عائداً الى ما رجع اليه ضمير كان وحينئذ لا يحتاج الى تأويل قوله فذكر بكونه مذكراً  
 والجملة بتأويل هذا الكلام اى شرط مضمون هذا الكلام او بحذف المضاف من المبتدأ اى  
 بيان شرط هذا الكلام فيكون المبتدأ والخبر متحدين فلا يحتاج الى عائداً كما في ضمير الشأن وقولنا

مقولى زيد قائم تعسف كالأخفى ركائنه على الفطن وبالجملة الحق ما قاله الشارح الرضى هذه  
العبارة سخيفة والصواب ان يقال وهو ان كان اسما فشرطه كونه مذكرا علميا يعقل ( قوله  
اى اسما محضا الخ ) الاخصر غير صفة يعنى ان المراد بالاسم ما يقابل الصفة لا ما يقابل الفعل  
والحرف فلا يلزم اتحاد اسم كان وخبرها ( قوله نحو اعوج الخ ) اعوج فرس لبنى هلال  
تنسب اليه الاغوجيات كان لكنئدة فاخذته سليم ثم صار الى بنى هلال او صار اليهم من بنى  
آكل المرار و فرس لغنى بن اعصر كذا فى القاموس ( قوله واراد بالذكور الخ ) يعنى ان المراد  
بالمذكر المعنى المصطلح وهو ما لا يكون فيه علامة التأنيث الا انه اخضع التأنيث لكونها الاصل  
فى التأنيث دون المعنى الغوى اعنى ما اتصف بصفة الذكورة فاندفع اعتراض الشارح الرضى  
كان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التأنيث ليدخل نحو سلمى وورقاء اسمى رجلين قائما بجمعان  
بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وتعيم التأنيث لخرج نحو سعاد وهندوزيب قائما بجمع  
بالواو والنون ونحو زيد اذا سمى به مؤنث فانه يجمع بالالف والتاء لكون التأنيث مقدره  
ويدخل نحو سعاد وهندوزيب اذا سمى به مذكر لعدم تقدير التأنيث فيه حينئذ ( قوله غير  
علم ) ان كان معناه غير منقول من الوصفية ففائدته اخراج نحو احرا اذا سمى به ذكر فانه يجمع  
بالواو والنون لصيرته اسما وعدم اعتبار الوصفية الاصلية وان كان معناه غير علم حال  
الوصفية ففائدته التنبيه على ان العملية لا تجتمع الوصفية لكونهما متضادين فلذا لم تشرط  
العملية فى الصفة عند جمعها اشرف الجموع ( قوله كونه مذكرا يعقل ) لم يفسر المذكر ههنا  
احالة على ما سبق لايقال فيلزم استدراك قوله ولا بناء التأنيث لان التجرد عن التأنيث فهم من قوله  
فذكر لان المفهوم من قوله فذكر اشتراط تجرده عن التأنيث فى الجملة لما تقرّر فى موضعه  
انه مذكر من ان المتبادر من كل قضية الاطلاق العام ولا يكتفى ذلك فى صحة الجمع بالواو فان  
علامة يصدق عليه انه مجرد عن التأنيث فى الجملة ليجئ علام ولا يجمع بالواو والنون فاخرجه  
بقوله ولا بناء التأنيث اى لا يكون ذلك الاسم فى آن كونه مذكرا اى مجردا عن التأنيث متسايا  
بان يستعمل فى كلا الحالين بمعنى واحد من غير فرق بين المذكر والمؤنث ( قوله ان لا يكون  
ذلك الاسم الخ ) لم يرجع الضمير الى الصفة تأويل الوصف لعدم صحته فى قوله ولا مستويا فيه  
مع المؤنث كما يجئ ( قوله غير مستوي ) قد تقرّر عندهم ان الاوزان التى اريد بها موزوناتها  
فهى اعلام لها والعلم لا يضاف الا بعد التذكير كما فى نحو زيدنا خير من زيدكم فلذا فسر افعال  
فعلاء بالوصف المشتهر وهو انه مذكر غير مستوي مع المؤنث فى الصيغة بهذه الكيفية وهو  
ان المذكر على صيغة افعال والمؤنث على فعلاء فقوله بل يكون بيان لعدم الاستواء ( قوله  
بل يكون الخ ) اضراب عن قوله غير مستوي تخصيص بعدم تعميم اشاروا الى ان الاعتبار  
اصالة فى الصفة التى تجمع بالواو والنون ان يكون المذكر غير مستوي مع المؤنث فى الصيغة

اي مخالفا له فيها اذا الغالب في الصفات الفرق بين مذكروها وموئثها بالتاء لتأديتها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما في التاء نحو الرجل قام والمرأة قامت والغالب في الاسماء الجوامد الفرق بينهما بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واثان وجل وناقعة والاستواء نحو انسان وفرس وقد جاء العكس ايضا في كل منهما كاحر وجرأ وافضل وفضلى وسكران وسكرى وكامرى وامرأة ورجل ورجلة فكل صيغة لا يلحقها فكأنها من قبيل الجوامد فلذا لم تجمع هذا الجمع ثم اضرب عن عدم الاستواء في الصيغة مطلقا بان يكون المذكر على صيغة افعال والمؤنث على صيغة فعلاء خراجا من هذا الاصل لافعل التفضيل فانه يجمع هذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء بينهما في الصيغة ولعل ذلك جبر لما فاته من العمل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسمى الفاعل والمفعول الذي انما يعمل لاجل معنى الوصفية كما جبر النقص بالواو والنون في قلون وكرون وارضون (قوله ان لا يكون الاسم الخ) اشار الى ان قوله ولا مستويا عطف على قوله افعال فعلاء ولا زائدة لتأكيدهم النفي ومستوى صفة لوصف محذوف والمعنى ان لا يكون الاسم المذكور اى الكائن صفة مذكر اى مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكر في تلك الصيغة اى في صيغته وهيئة مع المؤنث بان يستعملوا المذكر والمؤنث صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع اعتراض الشارح الرضى بان هذه العبارة اسخفت من قوله فذكر علم بعقل لان مستويا عطف على افعال فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوى الشئ في نفسه مع غيره لان مبنى هذا الاعتراض ارجاع ضمير وان لا يكون الى الوصف والشارح جعل الضمير راجعا الى الاسم المذكور فتدبر فانه من اى الاقدام (قوله مثل علامة) وما قيل ان نحو علامة خارج بقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث لان فعالة يستوى فيه المذكر والمؤنث فليس بشئ لانه ليس مذكرا مستويا مع المؤنث بل مؤنثا مستويا مع المذكر (قوله لزم اللبس) بين جمعه حال التجرد عن التاء وجمعه حال التلبس بها (قوله بكسر السين) تنبيه على انه ليس بجمع سلامة في الحقيقة وقد جاء سنون بضمها وهو قليل ولعل هذا التنبيه كسر وعين عشرين وقد جاء في بعض ما هو مضموم الفاء الكسر نحو قلون وشون وليس بمطردوا ما مكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كعصين ومئين وقئين ولعل ذلك الاعتدال الكسر بين الضم والفتح (قوله بفتح الراء) للتنبيه على انه ليس بجمع سلامة حقيقة ولان الواو والنون في مقام الالف والتاء كأنه قيل ارضات وكل مؤنث على وزن فعل سواء كانت التاء فيه مقدرة كدعدا وظاهرة كحقة ان كانت صفة كسعة او مضاعفا كمدة او معتل العين كجوزة وبضمة وجب اسكان العين في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه كثرات ووعدات (قوله تحت قاعدة كلية) وهى قوله سوى ما جبر نقصه من ذى التاء المحذوف والعجز معتلا ما لمذكر له مجموحا هذا الجمع مغير اوله كسنون او غير مغير كشون فبقوله ما جبر نقصه



خرج مالم يحجر نقصه كيدو بقوله من ذى التاء خرج ما جبر نقصه وليس فيه تاء كما فان اصله ماه  
بدليل ميا و بقوله المحذوف العجز خرج مالم يحذف عجزه كعدة فانه محذوف الصدر وبقوله  
معنلا مالا يكون عجزه معنلا كشاة وشفة فانهما محذوف العجز لكن عجزهما حرف صحيح فان  
اصلهما شوهة وشفهة وبقوله مالا مذكر له خرج ماله مذكر كهيئة فان له مذكرا و هو هن و قوله  
مجموعا هذا الجمع حال من الضمير المجزور و في نقصه اى جبر نقصه حال كونه مجموعا بالواو والنون  
فادخل في هذا لقاعدة كسنيين وثنيين وقلبين فليس بشاذ و ما خرج عنها كارضين واهلين وبنين  
شاذ (قوله الف و تاء) اما يخص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية والتأنيث الغير  
الحقيقي وكل واحد من الحرفين قديدل على واحد من المعنيين كافي رجال و سلمى والجمالة  
والضاربة كذا في الرضى (قوله اى شرط الجمع الصحيح) جرى في ارجاع ضمير و شرطه ههنا  
على الظاهر لعدم الصارف بخلاف ما تقدم (قوله اى لذلك المفرد) اذا لم يذكر للجمع (قوله  
فان يكون الخ) فهو ان يكون الضمير عائدا الى المبتدأ الذى هو و شرطه والشرط مع الجزاء  
في محل الرفع خبر المبتدأ كذا في الرضى (قوله لئلا يلزم) اى لو جمع الموءنث جمع السلامة  
ولم يجمع مذكروه وكذلك يلزم منزلة الفرع على الاصل (قوله جمع بالواو والنون) قدر  
الصفة بعونة المقام لان الاقسام ههنا ثلاثة ماله مذكر بالواو والنون ومالا مذكر له اصلا  
وماله مذكر لم يجمع بالواو والنون فالقسم الاول يجمع بالالف والتاء والقسمان الباقيان  
يشترط في صحة جمعهما بالالف والتاء كونهما بالتاء فالأما مذكر له اصلا ان لم يكن بالتاء  
لم يجمع بالالف والتاء ككائض وان كان بالتاء ككائضة يجمع بهما وكذا ماله مذكر لم يجمع بالواو  
والنون ان لم يكن بالتاء كحمراء وسكرى لم يجمع بالالف والتاء وان كان بالتاء يجمع بهما كضيعة  
وضيعات فن قال انه لا حاجة الى التقييد بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه ان لم يكن لمفرده  
مذكرا اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكروه  
جمع بالواو والنون لم يأت بشئ \* وان تبع الشارح الرضى في ذلك حيث قال ان الموءنث اذا كان  
صفة على ضميرين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجزعا عن  
التاء ككائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون (قوله كما هو  
المتبادر) يعنى ان المتبادر من نسبة التغير الى البناء ان يكون التغير في ذاته وباعتبار اجزائه لا التغير  
العارض له باعتبار امر خارج عنه سواء كان التغير حقيقيا او اعتباريا وليس مراده ان المتبادر  
من التغير التغير في ذاته حتى يرد عليه انه كان المتبادر من التغير ذلك المتبادر منه ان يكون  
حقيقيا فحمل التغير على المتبادر باعتبار وعلى غير المتبادر باعتبار تكلف (قوله بلحق  
الحروف الخ) فالتغير فيه ليس تغيرا في ذات بناء الواحد بل تغير باعتبار عارض البناء (قوله  
كرجال و افراس) فان التغير فيهما حاصل في ذات بناء مفردهما حيث لم يبق على هيئة وان كان

حاصلا بزيادة الالف (قوله افعول و افعال الخ) في الرضى هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد جمع  
كثرة و اما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا الستة للكثرة اذا لم ينحصر  
فيه الجمع و الا فهو مشترك كاجادل و مضارع (قوله ثلاثة قروء الخ) والنكسة في ذلك التنبيه  
على ان ثلاثة قروء بالنسبة الى النساء جمع كثرة لقلة صبرهن على الرجال (قال اسم الحدث)  
اي الموضوع له وان دل بسبب عارض على امرز الدعية كالنوعية والعديدية (قوله معنى الخ)  
ازاد بالمعنى ما يقابل اللفظ والقرينة على ذلك اضافة الاسم اليه والمراد بالقيام بغيره اتصاف  
الغير بذلك المعنى لا الاختصاص التام والتبعية في التحيز فانه اصطلاح العقول (قوله قائما  
بغيره الخ) قيل ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياهى  
لبس حدثا بل بمعنى سياهى بودن فهو المعنى القائم بغيره من انه حيث انه قائم بغيره انتهى وهذا  
موافق لما في جاشية المطالع في بحث تعريف الكلمة الحقيقية اذ الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا  
والا لكان كل معنى حدثا بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بأنه قائم به فيكون مشتملا على النسبة  
الى موضوع ما وفيه نظر اما و لافلان قوله سواء صدر عنه آتى عن اعتبار النسبة الى المحل في  
مفهومه لان المصادر نفس الضرب لا الضرب مع النسبة و اما ثانيا فلم يخالفه لما في الرسالة  
الوضعية من ان اللفظ مدلوله اما كلوى او مشخص والاول امدادات وهو اسم الجنس او حدث  
وهو المصدر او نسبة بينهما و تلك اما ان تعتبر من جانب الذات وهو المشتق او من طرف الحدث  
وهو الفعل ولما في الرضى من ان معنى المصدر عرض لا بدله في الوجود من محل يقوم به و زمان  
و مكان و لبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي و لبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضعه  
الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده وان الوضع نظر في المصدر  
الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذا في نظره لا فاعلا ولا مفعولا ولا يبيحى من ان النسبة  
الى فاعل غير مأخوذة في مفهوم المصدر فالوجه ان يقال المراد معنى قائم بغيره بشرط الحدوث  
والتحدد و يدل عليه لفظ الحدث يقال رجل حدث اي بين الحدائث وانما لم يتعرض لهذا القيد اذ  
ليس مقصوده تعريف المعنى الحدث بل دفع توهم لزوم الصدور في المصدر كما يوهمه لفظ الحدث  
فيخرج جميع الاعراض سوى الفعل والانتقول و بما ذكرنا ظاهر الفرق بين المعنى المصدرى كما  
يوهمه لفظه فان الاول يعتبر فيه التحدد دون الثانى (قوله والمزاد بجريانه الخ) في الرضى يقال  
هذا المصدر جار هو على الفعل اي اصل له وما أخذ اشتقاق له فيقال في حدث جدا ان المصدر  
جار على فعله وفي تبدل اليه تبدلا لا يجرى على ناصبه انتهى ولما كان المناسب لهذا المعنى  
ان يقال الفعل جار على المصدر فسيرو الشارح بما ذكر و او المراد صحة الوقوع ولذا عبر بان مع  
الفعل المضارع (قوله تالم يشتق الفعل منه) اعلم ان الاسماء التي تبدل على المصدر مما لم يشتق منه  
الفعل ثلاثة ما آخره ا المصدرية وما هو مصدر ولم يوضع له فعل من لفظه وما هو اسم المصدر وهو

شيئان احدهما يدل على معنى المصدر مزيدا في اوله الميم كالقتل والمستخرج والثاني اسم عين مستعملا بمعنى المصدر كالعطاء والكلام والنواب والطاعة والشارح قدس سره اخرج الثلاثة في تعريف المصدر بقيد الاشتقاق منه والفاضل الهندي اعترض بان اعتبار هذا القيد يخرج من التعريف المصادر التي لا فعل لها نحو ويلأو ويحاو او اريد اشتقاق الفعل منه حقيقة او فرضا يدخل في التعريف اسماء المصادر ويؤيد قول الفاضل تغييرهم عنها بالمصادر (قوله وان كان الاخير ان الخ) اي بطريق الوجوب فانما حالة النصب مفعول مطلق او يجب حذف عاملة (قوله ويعمل الخ) بشروطه وهي ان تكون مظهرا مكبرا غير محدود ولا منعوت قبل تمامه كذا في التسهيل فلا يعمل المضمر والمصغرو المحذو وهو الدال على المروة والمنعوت قبل استيفاء ما يتعلق به من مفعول ومجرور وغيره في كل منها اختلاف من النحاة مذكور في شرح المصري (قوله عمل فعله) اي من اللازم والمتعدي بنفسه واحرف (قوله لمناسبة الاشتقاق بينهما) اي التاسب بينهما في اللفظ والمعنى لكون معناه جزأ من معنى الفعل وهو الذي يقتضي الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فيه النسبة الى الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير نظر الى الفاعل فقد طرأ عليه ما يزيل اقتضاه العقلي فلذلك صار الفعل اصلا في العمل والمصدر فرعا فيه وعلامة كونه بمعنى الفعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى فا قيل ان سبب عمل المصدر امر ان المناسبة في الاشتقاق وكونه بتقدير ان مع الفعل منشأ عدم التدبر ولما كانت هذه المناسبة قوية لم يتحجج الى تقويتها بشرط فلذا يعمل من غير اشتراط وانما قال بينهما يشمل مذهبي البصريين والكوفيين (قوله لا اعتبار الشبه الخ) اذ لا مشابة بينهما وبين الفعل لا مطلقة لعدم موازنة اياه ولا معنى لعدم صحة اقامته مقامه بخلافه اسم الفاعل والمفعول فانهما يعملان لمشابهة الفعل لفظا ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند الجمهور فاشتراط كونهما بمعنى الحال والاستقبال لتقوية تلك المشابة (قوله لكونه بتقدير الفعل مع ان) هذا ما عليه الجمهور في البسيط اختلفوا في تقديره بالفعل هل من شرطه تقديره بالحروف والنباتكة ام ليس من شرطه ذلك فذهب منهم من يقدره بنفس الفعل ومنهم من يقدره بان ومنهم من يقدره بان حيث كان المصدر متعلقا بشئ مقدم واما اذا ابتدأ فلا يحتاج الى ذكر ان لكونه اكثر استعما لافاته اذا كان المصدر للحال لا يجوز تقديره بان بل بما و لذا قال في البسيط بالحروف والنباتكة وقال في التسهيل بتقديره بالفعل بعد ان المخففة او المصدرية او ما اخبر (قوله ولا يتقدم معموله الخ) جوز الشارح الرضى تقديم الظرف والجار والمجرور (قوله ان لا يتقدم عليه) لكونه موصولا حرويا (قوله فيلزم اجتماع التثنيين) اي اجتماع العلامتين احدهما انظر الى المصدر نفسه لانه يثنى ويجمع للعدد والنوعى وثانيتها انظرا الى الفاعل لغرض استتار الفاعل فيه وهذا ان اتى فيه بعلامتين وان حذف احدهما لزم الالبس فيصلح ضربتان مثلا تثنية المصدر والفاعل اعترض

عليه الشارح الرضى بانه يجوز ان يحتمل ضمير المثنى والجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف يعنى لا يثنى ولا يجمع باعتبار الفاعل اصلا مع تحمّل ضمير هما كما في اسم الفعل والظرف يقال الزيدان هيهات وفي الداروا الزيدون هيهات وفي الدار ويعلم حال الضمير من كونه لاثنين والجماعة من المرجع فلا لبس ولا اجتماع اجاب عنه الفاضل الهندي بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذي ينوبان عنه وهذا انما يتم على القول بان الظرف واسم الفعل ليسا بعاملين في المستتر فيهما واما على القول بانهما عاملان فيه بنفسهما فلا يتم وقيل والاظهر الاخصر في وجه عدم الاضمار ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمير فيه لا تنبس بالحذف وفيه ان القول بالحذف مبنى على عدم الاستتار لما حذف كافي الفعل (قوله وكذا في اسم الفاعل الخ) فان تثنيها وجمعها باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسها (قوله فلا حاجة الخ) كما اعتبره الفاضل الهندي (قوله لان النسبة الى فاعل ما) اي مطلقا معينا كان او مبهما غير مأخوذة في مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة الى الفاعل المعين الغير المأخوذة في مفهومه مأخوذة في مفهومه وهذا كان معناه المطابق غير مستقل بالمفهومية بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى ذات ما مأخوذة في مفهومها مع تلك الذات فكانت مستقلة بالمفهومية (قوله مع ان اعماله الخ) اشارة الى دفع ما يرد من ان الاضافة الى الفاعل اكثر من الاضافة الى المفعول كما يدل عليه قوله وقد يضاف الخ فاللائق ان يقول و اضافته الى الفاعل اكثر ووجه الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الى اعماله منوناته اولى ويقهّم من الرضى بانه بالنسبة الى عدم جوازها في اسم الفاعل (قوله اولى) واليه ذهب البعض وفي الرضى وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكونه اذا كالجزم من المصدر كما يكون من الفعل فيكون عند ذلك اشدّ شبيها بالفعل ويمكن ان يقال المصدر المضاف اقوى في العمل فيما عدا الفاعل المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الرضى والمصدر المنون اولى بالعمل في الفاعل من المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الشارح ولذا عمل المنون في لفظه والمضاف في محله (قوله وقد يضاف الى المفعول) اذا قامت قرينة على كونه مفعولا وتلك الاضافة اكثر عند حذف الفاعل وتجنّ على قلّة مع ذكره حتى ذهب البعض الى عدم جوازها لكن نص سيديويه على جوازها ولم يجئ في القرآن الاماروى عن ابن عامر انه قواذ كرّ حجة ربك عبده زكريا بضم الدال والهمزة (قوله ولكن جواز الخ) وايضا قد يقع عاملا بدون التقدير نحو قول العرب ادنى زيد بقوله ذلك وقول اعرابي اللهم ان استغفاري مع اصراري للؤم وان تركي استغفارك مع علمي بسعة عقولك لعجز كذا في شرح التسهيل (قوله صراخ) قدره بقرينة المقابلة بقوله بدلا فانه اذا كان بدلا فهو مفعول مطلق ايضا لكنه ليس صرفا (قوله من غير تجوز الخ) وفي التسهيل ان الغالب ذلك (قوله او محذوف غير لازم) كذا في التسهيل والايضاح وفي الرضى ان الظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعلة لازما كان الحذف

او جازا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل (قوله اى المصدر) يعنى ان ضمير كان راجع الى المصدر وبدلا خبره بتقدير الموصوف وانما يقل اى المفعول المطلق بدلا منه رعاية لجزالة المعنى لان الكلام فى المصدر وموافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى المصدر (قوله عمل الفعل للاصالة) ووجوب الاضمار العارض لا اثر له فى تقدير العمل (قوله بدلا منه) اى مجازا لانه لما سد مسده ولم يحجز اظهاره فكأنه بدل منه (قوله للنسابة) اى لا باعتبار كونه مصدرا ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته عنه فاذا ليس عمله كعمل المصدر بل كعمل الفعل لقيامه مقام الفعل المقدر كذا فى الايضاح (قوله للمصدرية) كسائر المصادر يعمل لكونه تأويل ان مع الفعل (قوله ا كثر) اى وقوعا (قوله واظهر) لعدم المانع من عمله بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع عنه لعدم صحة تأويله بان مع الفعل وكون امتناع التقديم مخصصا بالقسم الاول لما فى الرضى من جواز تقديم معموله اذا كان بدلا لعدم كونه مؤولا بان مع الفعل وحينئذ لا يضرب فى كون ما ذكره الشارح قدس سره نكتة للفصل بين القسمين كالا يخفى (قوله اى حدث) اى معنى قائم بغيره فى نسبة الاشتقاق اليه تجوز باقامة المدلول مقام الدال اى ما اشتق مما يدل عليه ولم يحمل الفعل على الاصطلاحى لان اشتقاق اسم الفاعل من المصدر لا من الفعل خلافا للسرى فانه قال اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ولم يقل اى مصدر كافى الرضى فيكون التجوز فى اسناد قام اليه لان نسبة الاشتقاق اظهر قرينة على التجوز بخلاف اسناد قام لان المصدر ايضا قائم بمن يملظ (قوله موضوعا الخ) اشارة الى انه يتضمن معنى الوضع واللام صلة الوضع ولك ان تقول فى الاشتقاق معنى الوضع لانه وضع للنوع واللام للاجل (قوله اى الفعل) بيان لمراجع الضمير لدفع توهم رجوعه الى من بناء على ان الضمير يرد الى اقرب المذكورات (قوله اى لذات ما) يعنى ان موصوفة وان يعتبر فى اسم الفاعل كون الذات المبهمة منسوبة اليه لا كون الفعل منسوبا كايوهمه تقديم الفعل على من فانه لضرورة الاشتقاق (قوله لان ما جهل امره الخ) فيه ان امره هو كونه شاملا لمن يعلم ومن لا يعلم لان التكررة الموصوفة تعم (قوله قصد التغليب) لكن مقام التعريف آب عنه (قوله وغير ذلك) من الاسماء المشتقة (قوله و يكون من قام به الخ) لان المتبادر من وضع اللفظ شئ كونه قصديا واعتراض الرضى بان هذا التعريف لا يشتمل على زيد مقابل عمرو وانما تقرب من فلان ومتبعه منه ومجتمع معه لان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الآخر ولم يعترض الشارح لدفعه لانه مبنى على مذهب القدماء من المتكلمين من ان القرب قائم بالتقاربين والجواز بالتجاوزين والاخوة بالاخوين الى غير ذلك من الإضافات المتحددة فى الجانبين والحق منع قيام العرض الواحد بالشخص بالطرفين بل القائم بكل منهما فرد مغاير للقائم بالاخر غاية الامر اتحادهما

بالنوع وما قيل في دفعه بان معنى. متقرب مثلاً قيام قرب به متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص فليس بشئ لان الاضافة المتكررة عبارة عن مجموع الاضافتين لاعتن اضافة معينة متعلقة بالنظر الى اضافة اخرى والفاضل الهندي فهم من الاعتراض انها امور عدمية فلا معنى لقيامها فأجاب بان القيام اعم من ان يكون حقيقياً او باعتبارياً وليس كذلك بل مقصوده انها قائمة بالطرفين لا باحدهما معينادون الآخر مع انها مسندة الى واحد معينا فتدبر (قوله خرج عنه اسم التفضيل) ولا يخرج عنه اسم الفاعل من باب المغالبة نحو كارمني فكرمته لكرمه لانه موضوع للعلية في معنى المصدر لالمعنى المصدر مع العلية في رضى الشافية ونعني باب المغالبة ان يغلب احد الامرين الآخر في معنى المصدر نحو كارمني فكرمته اى غلبته في الكرم (قوله واسندوا اخراج اسم التفضيل الخ) بناء على انه لا يدل على الحدث مقيدا باحد الا زمانة الثلاثة وان كان قديداً على الحدوث بمعنى التجدد (قوله ولا يبعدان يلزم ذلك) الاولى ترك اللفظ البعد فانه قال ابن مالك في شرح التسهيل ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه جارياً على المضارع اى على زمانه خروج امثلة المبالغة ولم يكن في ذلك ضير لان اسم الفاعل غيرها (قوله على زنة فاعل) اى القياس ذلك وقد يحكى على وزن مفعول نحو حب فهو محب ولا يقال حب وعلى وزن مفعول بكسر الميم نحو عم الرجل بمعرفة فهو عم (قوله بيم مضمومة وكسر ما قبل الخ) وربما كسر ميم مفعول اتباعاً للعين وضم عينه اتباعاً للميم كما قالوا في منت منت ومننت وربما استغنى عن مفعول بفاعل نحو اعشبه فهو عاشب وربما استغنى عن مفعول بكسر العين بمفعول نحو اسهب فهو مسهب (قوله ويعمل الخ) قيد في التسهيل بغير المصغر والموصوف خلافاً للكسائي فانه جوز عمل المصغر والموصوف (قوله بشرط معنى الحال والاستقبال الخ) ظاهر كلامه انه يشترط ذلك في عمله مطلقاً والتحقيق انه شرط في عمله في المفعول به لافي عمله في الظرف او الجار والمجرور فانه يكفيه راثية الفعل ولا في عمله في المفعول المطلق لكون مدلوله بعضاً من مدلوله واما بالنسبة الى الفاعل فيجى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه اذا كان مضمر او ان كان مظهراً فظاهر كلام المصنف رحمه الله انه يرفعه وذهب بعض النحاة الى انه لا يرفعه (قوله ومعناها الخ) ولا يريدون به ان اللفظ الذى في ذلك الزمان يحكى الآن على ما تلفظ به كما في قوله عندي تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكاشنة حينئذ لا الفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل الماضى واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضى المستقرب كما نك تحضره للمخاطب وتصوره ليتعجب منه كذا في الرضى (قوله على صاحبه) اى المذكور او المنوى نحو يا طالعا جبلاً (قوله ونحوها) يشمل مثل هل ضارب الزيدان ملفوظاً ومقدراً نحو قائم الزيد ان ام قاعدان (قوله من حروف النفي) صريحاً



او مؤولا به نحو انما قائم الزيدان (قوله المتعدي) قيده لان اسم الفاعل اللازم يرفع به مع كونه  
ماضيا وقد سبق (قوله ذكر مفعوله) لانه لو لم يذكركر جازان لا يضاف نحو هند ضاربة امس  
(قوله وجبت الاضافة) ولا ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس  
بالسوط لانه يكفيهما راحة الفعل (قوله اضافة معنوية) بيان لحاصل المعنى واما التركيب  
النحوي فهو اما تميز اى من حيث المعنى او ظرف اى فى المعنى او حال اى ذات معنى او مفعول  
مطلق اى اضافة معنوية (قوله معمول آخر) اى من حيث المعنى لانه لا عمل له فى اللفظ (قوله  
فبفعل مقدر) اورده عليه انه لا يستقيم فى مثل هذا طان زيدا امس قائما للزوم حذف احد مفعولى  
ظان واجيب بارتكاب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا وبان المثال مصنوع والصحيح هذا  
ظان زيدا قائم قال السيرافى انما نصب اسم الفاعل المفعول الثانى ضرورة حيث لم تكن الاضافة  
اليه (قوله بغير صيغته الخ) ليس المراد ان هذا تقدير اللام حتى يكون تعسفا كما قيل بل اشارة  
الى ان من للابتداء معنى كون المجرور بهما وضعاف الفصل عنه الشئ وخرج منه فيؤول المعنى الى  
ما ذكره الشارح وعلى التوجيه الثانى من التبيين لانه يصلح اطلاق المجرور بمن على ما قبله فلا  
غبار فى التوجيهين (قوله بحيث يخرج جده الخ) احتراز عن تغيير لايخرجه كالتثنية والجمع والقرينة  
على اعتبار قيد الحيثية فى قوله للمبالغة (قوله اذا كانت للمبالغة) لابد من هذا التقيد على هذا  
التوجيه بخلاف التوجيه الاول لما ان فيه صرف كلمة من عن معناها المتبادر اعنى التبيين  
والتوجيهان مطلوبان (قوله وما فيه من معنى المبالغة الخ) لان المبالغة وصول الشئ الى كماله  
ففيها قوة معنى الحدث الذى يعمل لاجله بخلاف اسم التفضيل فان فيه اعتبارا بزيادة معه وبضمها  
لا يبق معنى الفعل على حاله فلذا لم يعمل اسم التفضيل (قوله بالحق علامتى التأنيث الخ) واما  
جمع المكسر فهو فرع الجمع السالم لكونه اشرف فيتبعه فى حكمه (قوله ومع التعريف الخ) اى  
لام التعريف اى ما تكون التعريف فى الجملة وان لم تكن ههنا (قوله اسم المفعول) اى المفعول به  
على حذف الجار واستتار الضمير يقال فعلت به الضرب او قعته عليه والا فالمفعول هو الحدث  
(قوله من فعل اى حدث) سواء كان متعديا بنفسه او بحرف الجر وان كان لازما غير متعد بحرف  
الجر فلا يمكن بناء المفعول منه (قوله لمن وقع عليه) حقيقة او اعتبارا بالشئ او حدث ضربا فهو  
موجود وعلمت عدم خروجه فهو معلوم فان الاتحاد والعلم تعلقا بالمعدوم ولا معنى لوقوع الفعل  
على المعدوم حقيقة لكن العقل يسميه واقعا عليه ويغير عنه بما يدل على الوقوع (قوله من حيث  
انه وقع الخ) لان التعليق بما فى حكم المشتق يشعر بالحيثية ولان الاولى ذكره فى تعريف اسم  
الفاعل والاكتفاء ههنا ولا يخرج من التعريف يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له  
الصيغة موضوعا لما وقع عليه الا انه ترك ذكره وقيم الخار والمجرور مقامه ويدخل فى التعريف  
الصفات التى بمعنى المفعول وهى بكسر الفاء وسكون العين نحو طعن وفعل بضمين نحو لفظ

بمعنى ملفوظ وفعلة بضم الفاء وسكون العين نحو أكلت وفعل نحو جرح إلا أن يقال إنها ليست  
موضوعة بمعنى مفعول بل مستعملة (قوله على صيغة اسم الفاعل) وقد شد نحو أضعف فهو  
مضعوف وأزكم فهو مزكوم وأحمر فهو محموم وأحزن فهو محزون وأحب فهو محبوب (قوله  
خلفة الفتححة وكثرة المفعول) لأنه يكون لفعل الواحد مقاعيل بخلاف الفاعل ولو وافقة المضارع  
الذي يعمل عمله وللفرق بينه وبين اسم الفاعل (قوله أي في عمل النصب) إذ لا يحتاج في الرفع  
إلى اشتراط زمان وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول  
لكن المتأخرين كابن علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك (قوله يبق على نصبه الخ) فاسم  
المفعول أن كان بمعنى الحال والاستقبال مقدر لأن كان بمعنى الماضي كما في اسم الفاعل (قوله من  
حيث إنها تثنى الخ) بعد اشتراكهما في كونهما لمن قام به الفعل بخلاف اسم المفعول فإنه اسم لمن وقع  
عليه وبخلاف اسم التفضيل فإنه وإن كان لمن قام به الفعل إلا أنه لا يثنى ولا يجمع لأن أصله أن يكون  
مع من ولذلك لم يعمل والمراد المشابهة في أصل معنى التثنية والجمع والتأنيث لأن جمعها وتأنيثها  
يجمع اسم الفاعل وتأنيثه فإنه لا يطرده في أفعل فعلاء مع عمل فعله فلا يقال أبيضون وأبيضه  
كما يقال ضاربون وضاربه وفي الرضى وجه المشابهة كونها بمعناه إذ لا فرق بينهما إلا باعتبار  
الحدث والثبوت أي اتصاله به مع قطع النظر عن التقيد بأحد الأزمنة ولذا يقصد بهما الاستمرار  
بمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل اللازم فإنه يدل على الحدث المقيد بأحد الأزمنة (قوله لا بمعنى  
الحدث) بالمعنى الذي مر في تعريف اسم الفاعل (قوله بعد نقله الخ) ولذا قالوا إن فعلا من فعل  
بفتح العين كقديرو ونصيرو ومن فعل بضم العين صفة مشبهة (قوله وصيغتها) أي الصيغة المختصة  
بها فلا ينافي ما في التسهيل من أن الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرى تثنى على وزن اسم الفاعل  
منه قياساً مطرداً فإنتها مشتركة بينهما (قوله اسم الفاعل) على حذف المضاف وليس اسم الفاعل  
علماً حتى يلزم حذف شطر العلم بل هو اسم جنس نقل من مركب إضافي إلى معنى مخصوص  
قد راعى فيه حاله السابق وهو كونه كـلـتـين بدليل اسمي الفاعل والمفعول وأسماء الفاعلين ولذا  
أعرب بأعرابين (قوله أو لصيغة الفاعل) فالمراد من الفاعل لفظه وحيداً ثم تكون الـلام فيه الـلام  
الزائدة لأن الأوزان إذا رتبها لنفسها كانت أعلاماً ولكون كل من التوجيهين خلاف الظاهر  
سوى بينهما (قوله من غير اشتراط زمان) يشير إلى الإطلاق في مقابلة الاشتراط فعناه عدم  
الاشتراط المذكور سابقاً أعني اشتراط الأمرين ولما كان ذلك مبهماً يجوز أن يكونان تافهما  
وبانتفاء أحدهما بينه والشارح قدس سره بأنه باعتبار انتفاء شرط الزمان فيكون ما في المتن أجمالاً  
لاختلاف لا كما هوهم واتمايكون اختلالاً لو كان الإطلاق بمعنى العموم (قوله بالاتفاق) بخلاف  
اللام الداخلة على اسم الفاعل فإنه عند المازني للتعريف (قوله أي جعلها قسمين) أي يردان إضافة  
التقسيم إلى المسائل ليست إضافة المصدر إلى المفعول كما سبق إلى الفهم لأن المذكور ههنا ليس



بقسم المسائل سواء كانت بمعنى الاحكام او بمعنى الاقسام بل يادنى ملازمة اى القسم الذى يحصل المسائل والمراد بالمسائل اقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه فى الفن فالمعنى بقسم الصفة المحصل لاقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه فراجع الى ما ذكره الشارح قدس سره اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم (قوله اى تشبيه معمول الصفة بالخ) وجه تشبيهه به انهم لما قصدوا التخفيف فى الصفة بالاضافة ولا يمكن اضافتها الى الفاعل لانه يلزم اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة عين الفاعل شبهوا امر فوعا بالمفعول فنصبوه لتصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة فى اللفظ لغيره واضمروا فيها الضمير اذا كانت فى اللفظ تجارية على غير معمول خبر او نعمتا او حالا وفى المعنى دلالة على صفة له فى نفسه سواء كانت هى الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الساقين اى قبيح فان لم تجز فى اللفظ عليه نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له فى نفسه لم يجز استتار الضمير فيها فيجب ان يابض الثوب (قوله اى تفصيل هذه الاقسام الخ) يعنى ان تفصيلها بمعنى اسم الفاعل او المفعول مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا ثلاثة جملة من المبتدأ والخبر وقعت مفعول القول وقوله وكذلك مبتدأ لأن الكاف اسمية فسر بقوله اى مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجهه معطوف على حسن الوجه خبر بعد خبر وكذلك الحسن وجهه والحسن الوجه خبر لقوله كذلك الا انه ترك العاطف فيما بين هذه الثلاثة وغيره لاسلوب لكتبة ذكرها الشارح قدس سره ومفصل اقسام قولنا حسن وجهه ثلاثة وقولنا وكذلك الخ يعنى ان هذين القولين مشتعلان على تفصيل الاقسام فى ضمن الامثلة وانما قال كذلك لان تفصيلها فى نفسها قد علم مما سبق فهذا حل تركيب المتن عندى موافقا للشرح (قوله فهذا التركيب) يعنى ان ثلاثة وقع خبر الحسن وجهه بتأويل هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب وجهه والافه ومثال واحد وليس مراده ان ثلاثة خبر مبتدأ محذوف كما قاله الفاضل الهندى لانه لا يصلح ان يكون حسن وجهه مقول القول لكونه مفردا (قوله بترك العاطف) اى بين هذه الاخبار الثلاثة مع ذكره فى الخبرين السابقين عليهما (قوله تمتعنا) اى بالاتفاق كما صرح به الرضى بقرينة قوله واختلفوا فى حسن وجهه وليس للفرء ان يحوزه توهم دخول اللام بعد الاضافة لان اصله الحسن وجهه بالرفع واللام موجود قبل الاضافة (قوله الصفة باللام) اى المفردة بدليل ان جميع الامثلة من المقررات واما المتن نحو ان زيدان حسنا وجهاهما والمجموع نحو ان زيدون حسنا او جوهم فهو مما اختلفوا فيه كفى حسن وجهه كما يجئ فى الرضى (قوله او يحذفهما معا) كفى حسن الوجه (قوله ولا حقة فيه بواحد منها) لان التثنية سقط باللام والضمير فى وجهه موجود (قوله من الاضافة) اى الاضافة المعنوية فان المعهود فيها اضافة المعرفة الى النكرة اذ لا تشيد فيها فكذلك الاضافة اللفظية لانها فرعها فلا تحذفها من

كل وجه (قوله في الجملة) (لا حاجة اليه) (قوله لاشتماله على ضمير زائد الخ) يعني ان الضمير فيه ليس الا للربط بدليل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع وقد حصل الربط باحدهما فالثاني زائد بخلاف ما اذا جئ بالضمير ويكون الغرض من احدهما الربط ومن الآخر تعيين المضاف نحو زيد احسن ضربه من ضرب ابيه في داره (قوله لعدم الزابطه الخ) وليس اللام الوجه وحسن وجهه رابطة لان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير فيجب عند البصريين كما في الزمعي ومن هذا ظهر الفرق بينهما وبين نعم الرجل زيد لان اللام فيه رابطة وليست بدلالة من الضمير (قوله غير ظاهر في الصفة) لكونه مستترا (قوله مثل ظهوره الخ) لكونه بارزا (قوله لان معمولها حينئذ) اي حين رفعت المعمول بها فاعلا لها اذ لا وجه لرفعها غير الفاعلية فلو كان فيها ضمير يكون فاعلا لعدم جواز استئثار غير الفاعل للزم تعدد الفاعل فاقبل انه يجوز ان يكون المعمول بدلالة من الضمير المستتر وهم كالا يخفى (قوله اي حدث) اي دل على حدث باقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسره بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة بما سبق (قوله قام به الفعل الخ) يعني اختار الموصوف على لمن قام او لمن وقع قصد التعميم والتعميم لقصد شموله للقسمين (قوله في اصل ذلك الفعل) كما هو مبتدأ من التعريف فاندفع النقض بنحو فاضل وزائد وغالب لعدم دلالتها على الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة وكذا باب الغلبة نحو طائل لانه موضوع للغلبة في المعنى المصدرى كما مر فهو يدل على الاتصاف بالغلبة لا على الزيادة في الغلبة وزاد لفظ الاصل احترازا عما يدل على الزيادة في وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل واستمراره وعندى انه لا حاجة الى اعتبار هذا القيد لان اللام في الموصوف صلة الوضع كما مر والصور المذكورة موضوعات للزيادة مطلقا للزيادة على غيره وان افادتها في بعض التراكيب نحو زيد فاضل على عمر واوزائد عليه او غالب عليه او طائل واختار موصوف على متصرف لا شعاره بالاتصاف بالزيادة في نفس الامر ولا يلزم ذلك في اسم التفضيل (قوله اما ظرف لغوا الخ) اي صلة مفعول له بالواسطة (قوله او ظرف مستقر له) وموصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الغرض به كما يدل عليه قوله اي الموصوف متلبس بتلك الزيادة ويقتدر مفعوله اي الموصوف به اي بالفعل كما في الحواشي الهندية (قوله ولا ايهام في تلك الاسماء الخ) لانها تدل على المكان والزمان دلالة ما فيها نوع تعيين وما قبل انه لا حاجة في الاجزاج الى حمل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء توضع لمكان او زمان او لموصوف ففيه ان اسم التفضيل الذي جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذلك تلك الاسماء موضوعات لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل او وقع به الفعل (قوله يخرج اسمي الفاعل الخ) لعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصيغ المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة في ذلك الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالتها على الزيادة

في اصل الفعل بل في خلقها كصيغ الضمة الشبهة الدالة على الدوام والاستمرار. ( قوله من حيث صيغته ) اي هيئته لان حيث مادته فانه غير منحصر بهذا الاعتبار في الفعل ( قوله وفعل المؤنث ) اما تعرض لبيان صيغة المؤنث ففعال توهم استواء المذكر والمؤنث في الفعل مطلقا ( قوله اخير واشر ) اي خير واشر المستعملين بمن المستوى فيهما المذكر والمؤنث تخذف الهزة ونقل فتحة الياء والراء الى الخاء والشين وادغم الراء في الراء ( قوله من حدث قدر بقرينة التعريف فلا يبنى من اسم جامد ونحو احنك الشاتين واكل الناس شاذلانه من غير متصرف ولا من فعل لازم النفي نحو ما نيس بكلمة اي تكلم لعدم المصدر له من حيث لزوم النفي واما الافعال الناقصة فان قلنا انها لا تدل على الحدث بل على الزمان فقط كاقيل فظاهر وان قلنا انها دالة على الحدث وهو الحق فالظاهر جواز البناء فيها قياسا دالا مانع من ان يقال زيد اصير من عمرو غنيا اذ لم يستعمل فقوله من حدث مشتمل على الشروط الثلاثة واما اشتراط كون الحدث مما لا يقبل الزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اغرب واطلع اليوم فستغنى عنه بقوله بزيادة على غير ذلك فان الزيادة انما تصور فيما قبلها ( قوله والحق ) فان معناه قلة العقل فهو من العيوب الباطنة كالجهل ( قوله حكموا بشذوذه ) كما في المفصل وشرح التسهيل ( قوله احق من ابن هبة ) الصواب من هبة باسقاط الين كما في المفصل وشرح التسهيل والحواشي الهندية والقاهوس والصحاح وشمس العلوم والهيئ كجلس الاحق والقصير وهبة لقب زيد بن ثروان القيسي يضرب به المثل في الحق من تعليق خرزات ولذا يقال له ذو الودعات فان الودع متحركة خرزة بيضاء تخرج من البحر تعلق في عنق الصبيان لدفع العين ( قوله ففيه شاة الخ ) خبر لقوله والجواب المذكور اي شاة حق صاحبه والفاء اما زائدة كما هو مذهب الاخفش او على تقدير اما ذكر الشارح رحمه الله لبيان لقبه المذكور في حواشي الهندية بعد هذا الجواب لاشنع كما وهم ( قوله ولا يقول الخ ) ولم يقل به احدا لما في غاية التحقيق الا ان الشارح قال ذلك مبالغة في سخافة ذلك القول ( قوله الواقع ) قدره بقرينة قوله وقد جاء المفعول ( قوله اشتقاقه الخ ) قدره بقرينة ما سبق في التعريف فقوله قياسه مستد محذوف الخبر ولم يقدر بحجته لان كون مجيئه للفاعل قياسا لا يقتضي وقوعه ولو قدر لفظ الواقع كان المعنى ريكلا ولم يجعله من قبيل ضربى زيدا قائما بقياسه حاصل اذا كان للفاعل ( قوله فانه لو اشتق الخ ) بخلاف الالفاظ المشتركة فانها مقصورة على السماع فاللباس فيها قليل ( قوله على الاشرف ) والاكثر فان المفعول لابد له من فاعل بخلاف الفاعل ( قوله على احد الوجوه الثلاثة ) اذ لم يكن معدولا نحو اخر او اسما نحو الدنيا او مخرجا عن المعنى التفضيلي نحو آخر بمعنى غير ( قوله وهي استعمال الخ ) يعني ان الواجهة الثلاثة عبارة عن الاستعمالات الثلاثة فقوله على احد الوجوه الثلاثة حال من ضمير يستعمل اي كائنا على احد الاستعمالات الثلاثة ( قوله مضافا ) بدل منه و اشار اليه

بأعادة يستعمل في قوله فيجب ان يستعمل فان البديل في حكم تكرار العامل واورد الفاء الدالة  
 على كونه قريبا على ما تقدم لكونه تفصيلا له اشارة الى فائدة البديل وهو افادة العلم التفصيلي  
 بعد العلم الاجمالي وزاد الوجوب ليترب عليه قوله فلا يجوز (قوله ذكر) اي كونه  
 مذكورا (قوله لغوا) حصول الغرض وهو تعيين المفضل عليه باحدهما وليس المقام مقام  
 التاكيد (قوله ولست بالاكثر الخ) على صيغة الخطاب والتكثير للمبالغة اي العزة للغالب  
 في الاكثرية (قوله الان يعلم) استثناء منقطع لانه حينئذ يكون المفضل عليه مخدوفا فلا يكون  
 اسم التفضيل خاليا عنه (قوله ان المحذوف الخ) ولم يعرض عنه التنوين لكون افعال غير  
 منصرفة فاستبقى واما نحو جواز فقد ذكر باقصدهم تعويض التنوين فيه كذا في الرضى  
 ويجوز ان يقال ههنا بالبناء على الضم كما في قبل لانه مختص بالغايات وشبهها (قوله زيادة  
 موصوفة الخ) فان يقصد تأويل المصدر المجهول بمعنى المفعول المضاف الى الزيادة اضافة  
 الصفة الى الموصوف كل ذلك ليصح جمل ان يقصد على احدهما (قوله اي على ماضيف  
 الخ) فيه اشارة الى ان الاولى ايراد ما بدل من الا انه غلب العقلاء على غيرهم (قوله في ضمن  
 بعضهم) وهو ما عداه ولم يقل ذلك مع انه اظهر اشارة الى انه يجب ان يكون بعضهم  
 (قوله غير مقيدة الخ) فعنى الاطلاق العموم لارفع القيد حتى يكون معناه الزيادة في الجملة  
 اي مع قطع النظر عن المضاف اليه اذ الزيادة على الغير مأخوذة في مفهومه فلا بد من اعتبار  
 الغير بخصوصه او بعمومه وتخصيصه عطفت تفسير لا توضيح يعنى ليس المراد بالتوضيح  
 ماهو المصطلح اعنى ما يختص بالعرفه كما في قولهم الصفة قد تكون موضحة وقد تكون مختصة  
 بل معناه اللغوى اعنى رفع الابهام (قوله تمام الكلمة) اي مقها ولذا لا يفصل بينهما الا لعموم  
 افعال ذلك ايضا قليل وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو هي احسن لو انصفت من الشمس  
 (قوله الرفع بالفاعلية) يعنى ان الحكم ينفي عمله في المظهر مطلقا لا يصح لانه يعمل في الظرف  
 والحال والتمييز والمفعول به بواسطة حرف الجر نحو زيد اضرب لعمرو فلا بد من التقيد  
 ليصلح قرينة على التقيد بالفاعل والمفعول به بلا واسطة فقيدها بالفاعل فاندفع ما قيل انه يصلح  
 جملة على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون متحققا في ضمن الرفع بالفاعلية والمعنى  
 لا يعمل في المظهر مطلقا لا في ضرورة الاستثناء فانه يعمل فيها بالرفع (قوله واما خاص المظهر  
 الخ) في المعنى في باب الظرف ومن المشكل قوله فخير نحن عند الناس فتسكن لان قوله نحن  
 ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل افعال في الظاهر في غير مسألة  
 الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو اجنبى من افعال ومن وخر جدا ابو على  
 وتبعه ابن خروف على ان الوصف خير لنحن مخدوفة وقد نحن المذكور تأكيذا للضمير  
 في افعال انتهى وعلم من كلامه ان المراد من المظهر ههنا ما يع الضمير البارز وان المراد بالضمير

المستتر على نص عليه في الرضى وان معنى قوله لا يظهر اثره في اللفظ انه لفظ لا اثر (قوله) وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية (لا بمشابهة الفعل كاسم الفاعل ولا بمشابهة اسم الفاعل كالصفة المشبهة فقوله لان هذا العمل الخ دليل على الجزء الاول من المدعى وقوله ولانه لما كان الخ دليل على الجزء الثاني فلذا اعاد اللام وعطف احدا الدليلين على الآخر ثم انه يكفي الاستدلال الاول بقوله لانه ليس له فعل بمعناه (قوله لان الخ) يدفع النقض بان هذا الاستدلال يقتضى ان لا يعمل في المظهر مطلقا وحاصل الدقع عمل الرفع بالاصالة للفعل بخلاف النصب فانه يعمل الفعل والحرف فيعمل النصب ما هو مشابه في الجملة وان لم يكن (قوله وهو لم يعمل الخ) اى اسم التفضيل لم يعمل عمل الفعل اصلا لانه ليس له فعل بمعناه فلذا لم يعمل الرفع فلام صاذرة (قوله اى وصفاسيبيا) بيان لحاصل قوله صفة وهو في المعنى سبب و اشارة الى ان الجموع شرط واحد فشرط العمل ثلاثة كما صرحوا به ولم يقل صفة سببية اذا اصطلاح الوصف السببي وغير السببي كافي المفتاح والتلخيص لا الصفة السببية وغير السببية (قوله مشترك) ولذا لم يقل لمسيبه بالاضافة الموهمة للاختصاص نقل عنه المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا مناقشة فيه ولعله سماه مسببا لان الكحل في هذا المثال مسبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب الكحل وهو مسبب لهما (قوله باعتبار) اى بالنظر يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه ورغبت في حاله وهو حال من الضمير المرفوع في الفضل اى متلبسا به وكذا الثاني حال من نفسه والمسماة متعلقين بمفضل حتى يلزم تعديده شبه الفعل بحر في جرم متفقين لفظا ومعنى وهو خلاف ما اتفقوا عليه كذا في الرضى (قوله ويحصل) بالنصب عطف على يحصل الاول وهما متعلقان بأن يكون على ترتيب الالف والنشر (قوله كالصفة المشبهة) فانه ايضا لا بد لعمله من موصوف في اللفظ ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه (قوله ليخرج الخ) غاية مرتبة على الاشتراط المذكور (قوله ولثلاث الخ) علة باعثة عليه (قوله ليسهل) متعلق بقوله ثلثا (قوله توجد النفي الى قيده الخ) لما ذكره الشيخ عبد القاهر من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفي والاثبات يكون ذلك القيد محط الفائدة (قوله فيبقى اصل حسن) الى قوله فيكون احسن الخ زائد لا احتياج اليه في اثبات كون احسن بمعنى حسن ذكره لان هذا المثال لكونه في مقام المدح بأبى ان يكون لنفي الزيادة بل لا بد فيه من نفي المساواة (قوله ان يعمل احسن الخ) لم يقل بأن يكون احسن بمعنى اصل الفعل لان اسم التفضيل المستعمل من التفضيلية لا يكون بمعنى اصل الفعل فهو هنا يستعمل بمعنى الزيادة لكنه جرد عنها عفاى جرى العرف في نحو المثال المذكور على التجريد عن الزيادة المدلول عليها لغة في مقام المدح وكذا تجريد من التفضيلية عن التفضيل بمجرد النسبة والقياس كما اشار اليه بقوله وتوجه النفي الى رجل مقيسا الى حسن زيد (قوله بالنفي) اى بسبب النفي فهذا الاعتراض مختص بالمعنى الاول لان العرف على التجريد

عن الزيادة انما جرى فيما يكون التغير بين المفضل والمفضل عليه فيما يكونان متغيرين بالذات  
 فلا يجوز ان يكون الباء بمعنى مع كما وهم فان قوله في الجواب فاذا زال بالنفي ينادى على فساد  
 (قوله من حيث انه الخ) لان حيث ان فيه معنى الزيادة فانه يعمل بهذه الحثية في المفضل  
 عليه (قوله من هذه الحثية) اى من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية سواء كان معمولاً له  
 باعتبار الزيادة او باعتبار معنى الفعل (قوله ولو قدم) بان يقال رأيت رجلاً احسن في عينه  
 منه الكحل في عين زيد (قوله تعقيد كرك) لان فيه ذكر اسم التفضيل والمفضل عليه قبل  
 ذكر المفضل وهو يوجب التعقيد في اللفظ والركابة في المعنى (قوله مع انهما ليسا من قبيل العبارة  
 المشهورة الخ) يعنى ان المدعى ان العبارة المشهورة فيما اعمال اسم التفضيل في المظهر اذ لو لم  
 يعمل في المظهر يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالاجنبي لافى كل عبارة تؤدى معناه فتدبر  
 فانه مع وضوحه قد خفي على البعض فقال ما قال (قوله مسألة الكحل) اى مسألة عمل اسم  
 التفضيل الرفع في المظهر فالإضافة لادنى ملازمة (قوله وبين شرائطها) الثلاث وهو ان  
 يكون الوصف سبباً والتغير بين المفضل والمفضل عليه اعتبارياً وكونه منفياً (قوله وما عبر  
 به عنها) فى استعمالهم وهو قوله ما رأيت رجلاً احسن في عينه الكحل منه في عين زيد  
 (قوله وينتقل) عطف على ان ينبه وقوله تطبيق الخ عطف على ما انشده والاشارة الى  
 التطبيق حاصل لجعل ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل لا ارى الخ (قوله وهو اخصر  
 منه بمقدار الخ) اشار بزيادة لفظ المقدار الى ان الاختصاص هنا ليس بطريق الحذف بل بطريق  
 التسامح لظهور المقصود فلا يرد ان حذف المحرور وبقاء الجار وحذف كلمة فى مع ابقاء مدخوله  
 على الجر لا نظيره في كلام العرب (قوله مع ظهور المعنى الخ) لان المفضل لابد ان يكون من  
 جنس المفضل عليه (قوله لان اصله الخ) حيث قال وهو على حذف المضاف اى من كحل  
 عين زيد لانه لتفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على  
 المفضول (قوله لا يكون من قبيل الخ) والحال ان عمل اسم التفضيل في المظهر مشروط بذلك  
 عندهم (قوله استغنى عن ذكره الخ) لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كل عين دونها  
 فى حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد من ذكر عين زيد بعده كذا فى الرضى (قوله وتقديره  
 ما رأيت الخ) رد على الرضى حيث قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين  
 زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد فى حسن الكحل فيما زاد اذمة عليها فى حسن الكحل فيها  
 وكيف يكون مثل الشئ فى الوصف زاد اذمة عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة (قوله على ابلغ  
 وجه) لكونه معلوماً بطريق الكناية لان نفي عين مماثلة لعين زيد فى الاحسنية لازم لاجسنية كحل  
 عين زيد ووجود لازم يدل على المزوم فيكون كدعوى الشئ بالبينية (قوله والثنية) بوزن  
 تفعله نقلت كسرة الباء الى الهزمة ثم ادغم الباء فى الباء (قوله من اى او اى) اى ثلاثية اى بفك

الادغام أو به (قوله من السرى) لأن السراية فانه لا يناسب المقام (قوله والواو اعتراضية)  
 يعمل القول بالاعتراض بناء على ان بعد البيت شيئاً من متعلقات مررت فان الاعتراض لا يكون  
 الا بين كلام او كلامين متصلين معنى عند الجمهور للنكتة وهى ههنا تقطيع شأن واد السباع  
 (قوله والجار في به الخ) والباء بمعنى في (قوله بمعنى المفعول الخ) فان الوادى مخوف فيه  
 (قوله اى ركباً سارياً) ولكون موصوفه المقدر اسم جمع جاء في وصفه التذكير والافراد  
 (قوله تقول الخ) نقل عنه حاصل معنى الشعر من ان توقف الركب في وادى السباع اقل من  
 توقفهم في سائر الاودية وان وادى السباع اخوف من كل واد الا وقت وقاية الله تعالى السارى  
 في وادى السباع (قوله عن الآفات) متعلق بوقاية الله تعالى جل جلاله وعظم شأنه (قوله على  
 وجه الخ) على معنى في كما في قوله تعالى حقيق على ان لا أقول اى في تقسيم علم من دليل انحصاره  
 فاللام عوض عن الضمير فلا يلزم خلو الجملة البصقبة عن الضمير والصفة وان كانت كافية في  
 معلومية حدود ذات تلك الاقسام لكن معلوميتها من حيث انها حدود لاقسام الكلمة موقوفة  
 على التقسيم فلا يردان لا مدخل للتقسيم في معلومية الحدود (قوله تلك الطريقة) اى عدم  
 الاكتفاء بمعلومية تعريفه عن الدليل فلا يلزم التخصيص بلا تخصص لاستواء الكل في كونها  
 اقساماً للكلمة معلومة تعريفاتها من الدليل (قوله اى كلمة الخ) فسر ما بالكلمة ثلثا يكون  
 الجنس متروكاً في التعريف والنكرة اشارة الى ان ما موصوفه وانما اختارها مع ان الظاهر  
 الموصولة لسبق تعريف الكلمة لكون الاصل في الخبر التنكير وليدل على اعتبار وحدة الكلمة  
 في التعريف ثلثا ينتقض بمجموع القسمين من غير اعتبار التركيب بينهما (قوله كائن) اشارة  
 الى ان قوله في نفسه ظرف مستقر صفة لمعنى ولم يجعله حالا اذ ليس المعنى على التقييد ولا متعلقاً  
 بدل لا احتياجه الى جعل في معنى الياء (قوله يبنى الكلمة) فسر ما دل بالكلمة المعرفة اشارة  
 الى انه لا يخالف ما يستفاد من دليل الحصر من ان ارجاع الضمير الى الكلمة اولى اذ الضمير  
 الراجع الى النكرة معرفة كما هو التحقيق وللتنصيص على اختلاف التوجيهين والاول وجهان  
 التفسير الثانى لا فائدة ان المرجع نفس جامع ما في حيزه من الصفة والصلوة وما قيل انه جمع بين  
 ما دل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه التذكير وهو انه باعتبار لفظ ما دل دون  
 معناه ففيه انه بعد الجمع بين التفسيرين يحتاج الى وجه التذكير بناء على ان الشائع في تذكير ضمير ما  
 وتأنيته ملاحظة ما عبر به ولذا قال الشارح في تعريف الاسم بعد الجمع بين التفسيرين فتذكير  
 الضمير بناء على لفظ الموصول بالقاء وما قيل ان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن  
 معناها فالنذكير كما يجوز باعتبار معناها فلا وجه لبنائه عليه ففيه انه ان اراد انه ليس عبارة  
 عن مجرد لفظ الكلمة فسلم ولا يضر وان اراد انه ليس عبارة عنه من حيث دلالة على معناه



فمنوع اذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى يلزم ترك الجنس في التعريف لانه قسم الكل الذي هو قسم المفرد (قوله والمراد بكون المعنى الخ) اى المقصود به والحاصل منه ذلك لانه مفسر به حتى يراد ان صيغة المعنى كيف تفسر بصفة اللفظ وانه يصير المعنى مادل على معنى دلت عليه الكلمة بالاستقلال ويحتاج الى تكلفات باردة تنجبها الاسماع (قوله دلالتها عليه) فالكلمة محيطية بالمعنى الخاطئة. الظرف بالمظروف من حيث انه لا يخرج فهم المعنى عنها (قوله لاستقلاله الخ) لكونه حاصل في الذهن مفرد لعدم كونه آلة للملاحظة الغير ومراة لتعرف حاله (قوله وحينئذ يكون المراد الخ) لان كون الشئ في نفسه كناية عن استقلاله وعدم احتياجه الى الغير ولما وصف المعنى اى المفهوم الحاصل في الذهن به يكون المراد منه استقلاله بالمفهومية (قوله فرجع) مصدر ميمي لكون خبره الجازو المجرور (قوله لكن) استدراك لدفع توهم ناشئ من كون ما لهما الى امر واحد هو انه كيف رجع اوجد الاول وما له الى الثانى (قوله ان الفعل مشتمل) ويمكن ان يكون على ثلاثة معان يدل عليها مفصلة لكون المادة موضوعة بالوضع الشخصى للحدث كما يشير اليه قوله هو معنى المصدر والهيئة اى الحركات مع الترتيب والحروف الزائدة ان كانت موضوعة بالوضع النوعى للنسبة ذلك الحدث وزمانه فهو كراعى الجارة الا ان اجزائه لما لم تكن مرتبة في السمع لم يكن مر كبا فلا يراد ان ضرب قبل ذكر فاعله يفهم منه الحدث فتحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة واما الزمان فلانسلّم فهمه قبل ذكر الفاعل لانه زمان النسبة فكيف يفهم قبل فهمها وبما ذكر ظهر ان ما قيل ان ههنا معنى رابعا غفل عنه الجمهور وهو تقييد الحدث بالزمان او النسبة بالزمان توهم (قوله الحدث) وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب او لم يصدر كالطول كذا في الرضى والمراد بالمعنى الامر المتجدد ولذا قالوا المصدر ما يكون آخر معناه بالفارسية الدال والنون والتاء والنون وما قيل ان الاسود معناه المتصف بالسواد بمعنى سياهى لا بمعنى سياهى بود فالجواب انه لما كانت الصفة المشبهة موضوعة لمعنى الثبوت النسلخ عنها معنى التجدد فلا يرد النقض بالاوان ولزوم عدم الفرق بين المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر وما قيل ان المراد بالمعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغير فلا يراد بالاوان فتوهم لان النسبة ليست مأخوذة في مفهوم المصدر نص عليه الرضى كيف ولو كان كذلك اوجب ذكر الفاعل معه (قوله النسبة الى فاعل ما) اى الى فاعل معين اى معين كان وانما اعتبرنا تعيين الفاعل اذ لو كان المعبر في مفهوم الفعل النسبة الى فاعل مطلق لزم ان يكون استعماله حيث استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة الى معين نوع تعيين ولا حتم الصدق والكذب وحده من غير ذكر الفاعل ولا منع خله على شئ (قوله هو آلة للملاحظة طرفها) اى آلة يعرف بها الحالم امر بتطاول احد ههنا بالآخر لكونها نسبة حكمية بخلاف النسبة المحوطة بالذات من حيث هى فانها لا تكون نسبة حكمية يصح ان تقع محكوما عليها وبها الاستقلالها بالمفهومية وان كانت جزئية فمناط الاستقلال



بالمفهومية وعدمه هو الملاحظة القصديّة وعدمها ولا مدخل فيها لكون المفهوم جزئياً أو كلياً  
 قاعداً قيد الجزئية في مفهوم الحرف مجرد بيان الواقع فان جزئيته لازمة للملاحظة التبعية (قوله  
 فلا تستقل بالمفهومية) اذ لا تفهم النسبة ما لم تفهم الذات المنسوب اليها الحدث (قوله تعين  
 ان يكون المراد به الحدث) اذ لا يمكن ارادة الزمان اذ لا معنى لاقتران الشيء بنفسه والمراد بضمير  
 به لفظ المعنى بدون الوصفين (قوله ليس معناه المطابق) لعدم الاستقلال بالمفهومية لكون  
 جزئه وهو النسبة غير مستقلة فتوصيصة بقوله في نفسه مانع عن ارادته وان كان المتبادر المعنى  
 المطابق (قوله بل اعم) اذ لا قرينة على الخصوص وليكون لفظ المعنى في تعاريف الاقسام الثلاثة  
 على نسق واحد (قوله لا يتحقق) اى في الفعل (قوله ليس مستقلاً بالمفهومية) لما عرفت  
 ان معاني الحروف آلات لتعرف احوال الطرفين من حيث ارتباط احدهما بالآخر والجزئية  
 لازمة لهما من حيث هذه الحيثية فاقيل ان ابتداء المشتركين لا ابتداء الجزئية ملحوظ قصداً  
 توهم (قوله فهو صفة الخ) الفاء مجرد التراخي في الذكر فان بيان فوائد القيود متأخر عن ذكرها  
 (قوله وبقولنا وضع الخ) عطف على محذوف اى بقوله مقترن خرجت الاسماء التي لا اقتران  
 فيها اصلاً وبقولنا وضع الخ وبقولنا في الفهم خرج ما فيه الاقتران وضعاً في التحقيق كاسم  
 الفاعل فانه موضوع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث بان يكون قيامه به وحصوله له مقيداً باحد  
 الازمنة الثلاثة ولذا كان حقيقة في الحال أو الاستقبال ولم يكن فعلاً لعدم الاقتران في الفهم اعلم  
 ان الشارح رحمه الله لم يذكر فائدة قيد في الفهم لاهتنا ولا في تعريف الاسم وكان الواجب عليه  
 ذلك لدقتها وخفائها ولذلك توهم انه لا حاجة الى قوله في الزعم بعد التقييد بقوله وضعاً (قوله  
 منقوله عن المصادر او غيرها) كلمة او مجرد التفصيل كما في العالم اما جوهر او عرض اى منقولة  
 مفضلة بهذا التفصيل فلا حاجة الى جعل الجميع بمعنى كل واحد او جعل او بمعنى الواو ثم النقل  
 اى الاستعمال في المعنى الثاني بعلاقة مع هجر المعنى الاول لما كان بمنزلة الوضع وليس بوضع  
 تحقيق قيد الشارح الوضع بالاول في الاسم ولم يقيد ههنا رعاية للاعتبارين وهذا بخلاف نحو  
 يزيد ويشكر فانهما موضوعان لكل واحد من المعنيين بالوضع التحقيق فباختلاف وضع فعل وباعتبار  
 وضع آخر اسم في المقول يعتبر الوضع التحقيق وفي المشترك يعتبر الوضعان (قوله ودخل فيه  
 الخ) عطف على قوله خرج وانما افاد التقييد في الاثبات الدخول لانه في الحقيقة تعميم لقوله  
 مقترن لان معنى قوله وضعاً سواء كان مقترناً استعمالاً اولاً (قوله الافعال المنسلخة الخ)  
 اى في الاستعمال بحيث هجر المعنى الاول فهي ايضا من المقول قبل وكذا الافعال المنسلخة  
 عن الحدث تدخل به لان الافعال الناقصة تامات في الاصل منسلخة عن الحدث انتهى قال  
 المصنف رحمه الله في الامالى لا يصح التعلق بالافعال الناقصة لانها لا يقصد بها في التحقيق نسبة  
 حدث محقق الى فاعله او معنى قولنا حدث محقق انه لم ير ادنى زيادة ثبت وانما اراد ان القيام المنسوب

الى زيد وهو خبرة ثبت وذلك حاصل لو لم يدكر كان وانما قصد بالاثبات بها على المبتدأ والخبر  
تقييد الخبر معنى بان النسبة الى المبتدأ الذي كان مخبرا عنه على ما كان في الابتداء ولذلك توهم  
كثير من النحويين انه لادلة لها على الحدث اصلا وانما وضعت للدلالة على مجرد الزمان فلذلك  
لم يؤث بها عاملة في شيء غير الاسم والخبر انتهى وعلم من كلامه ان انسلاخ الافعال الناقصة عن  
الحدث غير مرضى عنده وفي الرضى ومقال بعضهم سميت افعالا ناقصة لانها تدل على الزمان  
دون المصدر ليس بشيء ( قوله لوجود الاحد في الاثنين ) فالمراد باحد الاثمنة احدى اقسامها مطلقا  
لا احدها فقط ( قوله ولانه مقترن ) اي لو اريد الاحد فقط يصدق على المضارع ايضا لانه  
بحسب كل وضع مقترن باحدها فقط ( قوله وان عرض الخ ) متعلق بالنتيجة المستفادة من  
الدليل اي فيصدق عليه انه مقترن باحد الاثمنة الثلاثة فقط فيكون نقيض الشرط اولي بالجزاء  
بلا تكلف اذ على تقدير عدم الاشتراك يكون افتراضه باحد الاثمنة اولي واظهر ( قوله انما  
تستعمل ) اي بحسب الوضع فلا يراد به يستعمل للتكثير فلا يصح الحضر وكذا اولن الخ لو اذ  
لا بد فيهما من التحقيق ثم انه يقال ايضا في الماضي التوقيع او بدونه وفي المضارع  
التقيل وقد يكون مجرد التحقيق كما في قوله قد نرى قلب وجهك وانما لم يذكر التوقيع  
لعدم لزومه اياه في الاستعمال ( قوله لتقريب الماضي ) اي الحدث الجزئي الذي مضى بناء  
على ان المعاني الحرفية جزئية وحله على الفعل الماضي يحوج الى حذف المضاف او التجوز  
باجراء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه بالتضمني ( قوله وشيء من ذلك ) اي المذكور لا يتحقق  
الا في الفعل الاصطلاحي ولذلك لم يورد الضمير اي لا يفهم شيء من ذلك بدون ذكر الفعل كما في  
قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لامتناع فهم شيء من ذلك بدون متعلقه وهو الحدث  
الجزئي وذلك مدلول الفعل فقط لكون النسبة الى فاعل معين مأخوذة في مفهومه دون ما عداه  
( قوله دخول السين ) اللام للعهد اي سين الاستقبال دون سائر السينات ( قوله لنفي الفعل )  
اي الحدث الجزئي لما مر وكذا فيما سيأتي ( قوله الا في الفعل ) اي الاصطلاح كما مر ( قوله  
لحوق تاء التأنيث ) اي الساكنة ( قوله لانها تدل على تأنيث الفاعل ) والوجه ذكر التعليل  
بعد قوله ساكنة ( قوله والصفات ) اي وان كان لها فاعل استغنت عن التاء الساكنة بسبب  
لحوق التاء المتحركة الدالة على تأنيث الفاظها و فاعلها لمكان الاتحاد بينهما وبين فاعلها ( قوله  
حال عن تاء التأنيث ) وفيه اشارة الى انها في الاصل متحركة اسكنت للفرق بين تأنيث الاسم  
والفعل كما في الرضى وفي بعض النسخ الساكنة باللام ( قوله لاختصاصها بالاسم ) لخفة الاسم  
وثقل الفعل ( قوله اراد الخ ) وذلك لانه اشار بلفظ التاء الى التاء المخصوصة المعبرة في فعلت  
اعم من مخاطب والمتكلم والافراد والتذكير والتأنيث دون الحركة والغنى الاضافة الى فعلت  
واشار بلفظ نحو الى القاء خصوصية كونه تاء فيدخل فيه ما يشاركه في جميع صفاته وهي نون

جمع المؤنث الغائبة ونون المتكلم مع الغير فاندفع ان الاولى ترك قيد المتحركة كإيدل الدليل عليه لان اعتبار المشاركة في بعض صفات تاء فعلت دون البعض لا قرينة عليه في عبارة المصنف (قوله اخف واخصر) اعتبارهم اياه من قبيل الاسم ولذا جعلوه قسمين المبنى وقالوا ان المستتر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه لان ضميرا المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثني (قوله فانه المتبادر) بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل (قوله قبلية ذاتية) مفعول مطلق من قوله قبل وفيه اشارة الى ان القبل بمعنى المتقدم كاقيل في قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد ان معناه متقدما ومتأخرا اذا المفعول المطلق لا ينجى من الظرف فاندفع الاشكال الناشئ من وصف الزمان بالظرف وبقي الاشكال الناشئ من وصف الزمان بالتقدم فدفعه بقوله ذاتية اى مالا يكون بواسطة الزمان على ماهو مصطلح المتكلمين من ان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض بالذات وهو المتبادر من الذاتية لا على مصطلح الحكماء وهو ان يكون المتأخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون علة تامة او فاعلية (قوله بما الوصول اى بما هو على صيغة الوصول فلا ينافى ما سبق من تفسيره بالنكرة او اشارة الى جواز جعله موصولا والمقصود من هذا الكلام ومن قوله وبالذات ماهو بحسب الوضع ههنا بيان فو ائد القيد و ما سبق كان تفسيرهما فلا تكرار (قوله لم يضرب) اى يضرب في لم يضرب حيث يدل على الزمان الماضى وليس باماض وكذا جمعه بصررت في ان ضربت فانه لا يدل على الزمان الماضى مع كونه ماضيا (قوله خبر لمبتدأ محذوف ولم يجعله خبرا بعد خبر رعاية لجانبا المعنى لان الحدايس خبرا عن الحدود من حيث المعنى لعدم كون الحكم مقصودا كما تقرر في موضعه ومن جوز كونه خبرا بعد خبر نظر الى جانب اللفظ فقد سهوا (قوله او تقدير الخ) فانه يمكن تقدير الفتحة في آخر رعى وان لم تظهر للتعذر بخلاف ضربين وضربا فانه لا يمكن تقدير الفتحة على ما قبل النون والواو فلذا كانا مبنيين على السكون والضم (قوله اما البناء) فلعدم اعتوار البناء عليه (قوله فللمشابهة المضارع) ولكونه مشابهة المشابهة استحق البناء على الحركة بخلاف المضارع فانه مشابهة الاسم فاستحق الاعراب وقد يقال انه مبني على الحركة لو وقع موقع الاسم نحو زيد ضرب ولما كانت هذه المشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع ثم كون بناء الماضى مقبدا على بناء المضارع لا يقتضى ان يكون حال آخر من الاعراب والبناء مقدما على حال آخر فلا يردان لامعنى لبنائه على الحركة لمشابهة المضارع والحال متقدم عليه (قوله في وقوعه) اى لوقوعه لان وقوع الماضى موقع الاسم ليس وجه المشابهة (قوله وشرطا وجزاء) عطف على قوله موقع أو وقوعه بتقدير وقوعه (قوله فلكونه اخف الحركات) وشغل الفعل لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى لدالته على المصدر والزمان وطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا (قوله مع غير الضمير الخ) سواء لم يكن معد ضميرا صلا نحو ضرب

زيداً ويكون معه ضمير منصوب نحو ضريك او مرفوع ساكن نحو ضرباً (قوله كراهة اجتماع الخ) فلذا قالوا اصل غلبط وهديب غلابط وهدايد (قوله لشدة اتصال الفاعل) اي الضمير بفعله لكونه متصلاً لفظاً ومعنى بخلاف نحو حركة وتركه فان اتصال التاء فيه لفظي فقط على ان اجتماع الحركات فيما ذكر ليس في البناء لان وضع الكلمات على الوقف بخلاف ضربين (قوله احترازاً عن مثل الخ) عن مثل خروجه عن الحكم المذكور فانه ايضاً مبني على الفتح ولا معنى للفحة التقديرية فيه لانه انما يصار اليه للتعذر لفظاً ولا تعذر ههنا لان اتصال الضمير فيه بعد صيغة الماضي بخلاف غلامي فان الاضافة فيه مقدمة على تركيبه بالفعل فانهم ولا تحبظ (قوله اي حال كونه الخ) يعني ان الباء ليست صلة لاشبه اذ ليس الحروف مشبهاتها ولا باء السببية بل ظرف مستقر واقع موقع الحال وانما يجعلها السببية لاصالة الملازمة بالاتفاق ولان سببية الحروف للمشابهة بسبب ان زيادتهما في اول الماضي مع تفسير بعض الحركات سبب محصل لجهة مشابهة المضارع الاسم وهي وقوعه مشتركاً فتكون سببيتها بالواسطة ولان سبب المشابهة مبين بقوله لوقوعه فيحتاج الى تكلف في اعتبار سببية الحروف (قوله اتين) على صيغة جمع المؤنث من الاثنيان او جئ بيان لوجه الملازمة (قوله في اوائله) الظاهر في اوله الا انه احتار لفظ الجمع للاشارة الى امتناع اجتماعها والظرفية من قيل ظرفية الجزء للكل كما انه قيل باحد حروف هي اوائله (قوله جمعها كلمة تأيت) اشارة الى وجه اضافة حروف الى تأيت وان الفرق بين المضاف والمضاف اليه بالافراد والاجتماع (قوله وهذه المشابهة) اي المشابهة بمطلق الاسم المعبر في صيغة المضارع واما مشابته مع اسم الفاعل فانما هي في تحصيل صفة الاعراب وذلك لان صيغة اسم الفاعل مشتقة من المضارع متأخرة عنه فلا يمكن اعتبارها في صيغته والمقصود من زيادة هذه العبارة الاشارة الى ان قول المصنف لوقوعه خارج عن التعريف بيان لوجه المشابهة لكونه تاماً بدونه (قوله تكون الخ) اورد كلمة الخصر داعلي من بادول دخول لام الابتداء عليه لعدم اختصاصه بالمضارع لدخوله على الماضي مع قد ايضاً والمقصود بيان المشابهة المعتمدة في مفهوم المضارع التي امتاز بها عن سائر اقسام الفعل (قوله لوقوعه مشتركاً) بيان للسبب الذي هو منشأ المشابهة لالوجه المشابهة ولذا لم يقل في وقوعه والمراد بالاشتراك معناه اللغوي لا الاصطلاحي اذ الظاهر حينئذ لكونه مشتركاً ولعدم كون زمان الحال والاستقبال تمام معناه (قوله على الصحيح) وقال بعضهم حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وبعضهم بالعكس (قوله بالجر الخ) اي ليس مرفوعاً مبتدأ خبره بالسين (قوله وتلك المشابهة) بيان لمعنى المتن بعد ملاحظة العطف فقوله وتلك المشابهة ههنا امادة لقوله وهذه المشابهة الا انه غير هذه الى تلك لصيرورة المشار اليه بعيداً وصيغة تلك البعيدة حال هذه الواو كحال الواو السابقة في صحة كونها للعطف على قوله المضارع ما شبهه وكونها للاعتراض

(قوله ولتخصيصه) اعاد اللام تنصيصا للعطف واسارة الى كون كل من الامرين وجه المشابهة  
 (قوله بواسطة القرائن) اشار بصيغة الجمع الى انه يجوز ان يكون مخصص معنى واحد قرائن  
 كثيرة والى كثرة الموارد (قوله لانه لم يسم الخ) فالمشابهة المذكورة مأخوذة في مفهوم الاسم  
 اصطلاحا فلا بد من ذكرها في التعريف ليكون حدار سميا (قوله اذ معنى الخ) تصحيح للتسمية  
 لاجل المشابهة المذكورة (قوله فالهمزة) تفصيل وبيان لعاني حروف المضارعة (قوله  
 مفردا) لم يرد به ما ليس مع غيره على ما توهمه المقابلة بقوله مع غيره لعدم مساعدة اللفظ اذ  
 الواجب حينئذ مفردا ولا المعنى اذ الدلالة للهمزة على انه ليس مع غيره وعدم الدلالة على شئ  
 ليس دلالة على عدمه وانما هو بناء على العدم الاصلى بل اراد به معنى الواحد اجزاء لوصف  
 اللفظ على المعنى توسعا فيكون المراد بالتكلم الخبر اى من يحكى عن نفسه والالغا الحال فلا بد  
 حينئذ من ارجاع ضميره الى المتكلم المفرد اى الواحد ليصح التقييد بقوله اذا كان مع غيره اذ  
 ليس النون جنس المتكلم اذا كان مع غيره فتدبر فانه حقي على الناظرين في هذا الكتاب (قوله  
 مذكرا كان او مؤنثا) فالمراد بالمراد ما تصنف بالافراد وليس من باب التغليب اذ لم يرد به كلاهما  
 (قوله مع غيره) مؤنثين كانا او مذكرين او مختلفين (قوله وكا تهما الخ) اشاره الى وجه  
 الاختصاص (قوله واحدا كان الخ) فعنى المخاطب من يتكلم معه (قوله غائبات) اور دصيغة  
 الجمع المؤنث نظر الى معنى المؤنث والمؤنثين واور دصيغة التثنية اعنى ذوى نظر الى لفظ المؤنث  
 والمؤنثين وكسر الواو غير صحيح (قوله للغائب) اى من يصح ان يحكى عنه فيشمل ذاته تعالى بلا  
 شبهة (قوله اى غير القميين) فيكون للواحد المذكور لهما ولجميعه وجميع المؤنث (قوله  
 حال) خبر بعد خبر لقوله فقوله (قوله مضمومة) لانه لما فتح اول الماضى ينبغي ان يخالفه اول  
 المضارع لمكان التباين بينهما (قوله اى فيما كان ماضيه) فتوصيف المضارع بالرباعى على التوسع  
 باعتبار ان ماضيه كذلك (قوله ومفتوحة) فيما سواه للتخفيف الذى استدعا كثرة الاستعمال كما  
 فى الثلاثى او كثرة الحروف كما فى ما عداه واما اهراق بهريق واسطاع بسطيع فرباعى زيد  
 فيه الهاء والسين على غير القياس (قوله لعدم علة الاعراب فيه) وهو توارد المعانى المختلفة  
 كفى الاسم او المشابهة التامة به ولم يذ كر دليل الحكم الثبوتى المستفاد من الحصر لانه سيدينه فى  
 قوله ويرتفع الخ مفصلا (قوله ولما كان هذا الكلام الخ) دفع لاشكال تعلق الظرف بالفعل المنفى  
 فانه يفيد ان عدم اعراب غير المضارع مقيد بوقت عدم اتصال النونين وليس كذلك اذ لا يعرب  
 غيره مطلقا سواء رجع الضمير المحرور الى المضارع او الى الغير ولا يفيد ما هو المقصود بالبيان  
 وهو ان المضارع لا يعرب اذا اتصل به النونان وحاصل الدفع ان هذا الكلام لدلالته على نفى  
 الاعراب من غير المضارع ليس معناه الصريح مقصودا بالذات لان كلامنا فى احوال المضارع  
 بل كناية عن اثبات الاعراب للمضارع على وجه الحصر بطريق انما اى بحيث يكون الجزء

الشبوقى مقصورا صالة والجزء السلبى مقصودا تبعالىكون من احوال المضارع والظرف قيد  
 للجزء الشبوقى المقصودا بالصالة فاندفع اشكال التعلق وكذا ما يتوهم من ان انما بمعنى ما والا  
 فلا شكل بحاله لان كونه بمعنى ما والا لا يقتضى ان لا يكون فرق بينهما بهذا القدر وما ذكرنا  
 ظهر ان ما ذكره الشارح اولى من جعل الظرف متعلقا بعرب المضارع المفهوم من الحكم السلبى  
 (قوله يكون مبنيا) وقيل انه معرب تقدير الثقل محل الاعراب بالحركة كفاى غلامى ولا يخفى  
 عليك الفرق بينهما وبين غلامى فانهما لشدة الاتصال صارتا كالجزء منه فلم يبق ما قبلهما محل  
 الاعراب اصلا بخلاف غلامى (قوله لشدة الاتصال) اما لفظا فظاهر واما معنى فلكون  
 المؤكد عين المؤكد بخلاف الاتصال مع التنوين لسقوطه فى الوقف والاضافة ومع اللام  
 فلا يصير ما قبله وسطا فاجرى الاعراب عليه (قوله وسط الكلمة) والوسط ليس محل  
 الاعراب اللفظى وهو ظاهر ولا التقديرى لان معناه على ما عرفت هو ان يقدر الاعراب على  
 الحرف الاخير ولا يظهر الاعراب للتعذر او الاستئصال (قوله دخوله على كلمة اخرى)  
 معتبرة مغايرة لها بعد الدخول حيث لم يتغير البناء السابق بسببه بخلاف قائمة وبصرى فان التاء  
 والياء وان كانت كلمة اخرى الا انه بعد الدخول يتغير البناء السابق وصار المركب بناء آخر  
 واستحق المركب للاعراب فلذا اجرى على التاء والياء وما ذكرنا ظهران هذا الدليل لا يجرى  
 فى نون الجمع (قوله ولان الخ) اعاد اللام نظر الى ان المدعى ذات جزئين فكان كل منهما مدعى  
 برأسه (قوله يقتضى ان يكون الخ) وان لم يلزم فى المضارع توالى الحركات الاربع (قوله  
 لمشابهة تان جمع المؤنث الخ) وتلك المشابهة ضعفت مشابهة المضارع بالاسم فرجع الى  
 ما هو الاصل فى الفعل اعنى البناء (قوله فلا يقبل) اى ما قبل اصلا الاعراب وبهذا تبين  
 الفرق بينه وبين المعتل بالالف فانه يقبل الاعراب من حيث كونه آخر الكلمة وان تعذر  
 باعتبار خصوصية الالف والحاصل ان التقديرى لا بد فيه من اعتبار اعراب فى آخر الكلمة  
 فرقا بينه وبين المحلى فلا بد فيه من القبول فى الجملة لئلا يكون التقديرى مجرد فرض (قوله  
 فالصحيح) تفصيل لانواع اعراب المضارع ومجالها اى قاع اعراب الصحيح من المضارع مطلقا  
 (قوله حرفه الاخير) سواء كان اصلها اوزائدا فلذا لم يقل كما مر (قوله المجرد الخ) يشمل  
 ما لا يميز فيه نحو يضرب زيد وما فيه ضمير مستتر نحو زيد يضرب وما فيه ضمير بارز منصوب  
 نحو يضربك وما فيه ضمير بارز مرفوع غير متصل بالفعل نحو ما يضرب الا هو فظهر ان المراد  
 بالمجرد الخالى لا ما يتصل به والخرج الصورتان الاولى (قوله متصل به) اى بذلك الصحيح  
 قدره بقرينة قوله والمتصل به ذلك (قوله للتنبيه الخ) بيان لمحال الضمير البارز المرفوع  
 وليس قيد احترازى فلذلك تركه الشارح رحمه الله الجمع على الظاهر المتبادر ولم يحمله على  
 جمع المذكور (قوله لفظا) حقيقة او حكما فان الضمة والفتحة فى حالة الوقف فى حكم الملفوظ

ولذا يكون الوقف بالاشمام او الروم والنقل وليست تقديرين على ما فهم كما عرفت من معنى  
التقديرى (قوله والسكون) لم يقل لفظا لانه عدمى والزائل لالتقاء الساكنين فى حكم  
الثابت كما فى رمتا فليس السكون فى لم يكن الذين تقدير اعلى ما فهم (قوله والمضارع) اشار به  
الى ان قوله والمتصل معطوف على قوله فالصحح لاعلى قوله المجرى لان هذا الحكم شامل  
للصحح والمعتل (قوله وذلك) اى اعراب ما اتصل به الضمير البارز المرفوع فى خمسة مواضع  
وان كان الاتصال فى سبعة مواضع فان الموضعين اعنى يضرين وتضرين مبنيان خارجان  
بقوله ونون جمع المؤنث (قوله بالنون الخ) وانما اعراب بالنون لان المشابهة التى هى علة  
الاعراب باقية وامتنع بالحركة لصيرورة آخره بسبب شدة الاتصال بالضمير لتعاضد جهاته  
من كونه فاعلا ومتصلا وعلى حرف واحد سيما حرف علة ساكن وسط الكلمة والوسط  
ليس محل الاعراب اصلا على ما عرفت ولانه بعد لحوق الضمائر صار ما قبلها متحركا بحركة  
لازمة فلا يقبل الاعراب بخلاف غلامى فانه ليس لازم الكسرة فيمكن تقدير الاعراب فيه  
ولا يمكن اعرابه بزيادة حرف المد لانه يلزم اجتماع الحرفين فلا جرهم زيد النون بدل الرفع  
لمشابهته للواو فى الغنة ويكسر بعد الالف ويفتح بعد الواو والياء جلا على تشنية الاسم (قوله  
حالتى الجزم والنصب) اما فى حالة الجزم فظاهر لانه اسقاط الاعراب واما فى حالة النصب  
فلا امتناع اجتماعه مع الرفع فلا بد من زواله لانه زال فى الواحد بدل وهو الفتحة وههنا  
زال بلا بدله فصار النصب تابعا للجزم وتحذف هذه النون مع نونى التثنية كيدا لانه لا يكون  
فى المبني علامة الرفع واما الاجتماع النونات (قوله الاخر) احضار لاصطلاح النحو لانه  
مقدر (قوله المناسب لهما) فى كونه حاصل من اشباع الحركة فلا بد من التغير والزوال (قوله  
لان الالف لا يقبل الحركة) لكونه ساكنا ابدأ فتعذر الاعراب عليه مع كونه قابلا لهما من حيث  
انه آخر الكلمة فيمكن التقدير فيه بخلاف آخر الجمع المؤنث فانه لزوم السكون له لا يقبلها  
اصلا لا بخصوصه او بنوعه والحاصل ان التقديرى فرع اللفظى فلا بد من امكانه فى ذلك  
المحل اما بخصوصه او بنوعه (قوله كما هو المتبادر من عبارته) حيث قال ويرتفع اى يحصل  
فيه الرفع وقت التجرد فانه يشعر بعدم مدخلية شىء آخر وان امكن ان يقال يعتبر مدخلية  
شىء آخر لا يوجد الا فى وقت التجرد (قوله وسواء كان العامل الخ) سواء يطلب اثنين فالواجب  
او كان العامل لانه اعادة بعد الاول كما فى قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون  
ان يحمدا بالمم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب (قوله وقوعه موقع الاسم) وهو حين  
التجرد عن الجازم والنائب اذ لا يدخلان على الاسم (قوله كما فى زيد يضر الخ) اى يقع  
موقع الاسم المرفوع والمجرور والمنصوب (قوله لانه اذن يكون كالاسم) مع كونه معربا  
فلا ينقض بالمضى (قوله اسبق اعراب الاسم) لكونه اعراب اسبق المعمولات واقواء

ليكونه اعراب العمد ( قوله نحو الذى يضرب الخ ) فانه لا يقع اسم الفاعل موقعه لوجوب كون الصلة جملة ولا يدخل السين وسوف على الاسم وخبر كاد يجب ان يكون فعلا وفي يقوم الزيدان يلزم على اسم الفاعل بدون الاعتماد ( قوله ويكفينا ) اى فى ارتقاعه ( قوله وان كان الاعراب ) يعنى وان كان اعراب ما بعده مع تقدير ماى الواقع اسما غير اعرابه مع تقديره فعلا اذ هو مع تقدير الاسم مبتدأ ومع تقدير الفعل فاعل وليس المراد ان اعراب المضارع مع التقدير الاول غير اعرابه مع التقدير الثانى لان ذلك التغير متحقق فى جميع المواد اذا العامل على تقدير الاسم لفظى وعلى تقدير الفعل معنوى فلا معنى لان الوصلية ( قوله والسين الخ ) دفع لما يقال فحينئذ لم يقع المضارع موقع الاسم بل مع حرف النفي ( قوله فابدل الالف الخ ) اذا التوين والنون الخفيفة اذا انفتح ما قبلهما يتقلبان الفافى الرضى لادليل على قول الفراء ( قوله اصله لان ) قال الشاعر

يرجى المرء ما لان يلاقى \* ويعرض دون اقربه الخطوب

اى لمن يلاقى ( قوله انه حرف برأيه ) وهو الحق اذا اصل عدم التصرف فى الحروف ( قوله فحذف ) بنقل حركة الهمزة وحذف الالف للساكنين وبغير المعنى بتغيير اللفظ فلم يلز الفعل بعدها وجاز ان يليه الجار كما فى قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين ( قوله اذا الظرفية ) فى الرضى وانا جلنى على ذلك ظهور معنى الزمان فيها فى جميع الاستعمالات كما فى اذ ( قوله فنون عوضا عن المضاف اليه ) فى الرضى وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظا الذى هو بمعنى مطلق الوقت لحذف لفظه وجردوه عن معنى الماضى وجعلوه صالحا للزمانة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها بالدلالة الفعل السابق عليها كما يقول لك شخص انا زورك فقل اذا اكرمك اى اذ تزورنى اكرمك اى وقت زيارتك اكرمك وعوض التوين عن المضاف اليه لانه وضع فى الاصل لازم الاضافة ( قوله سرت حتى ادخلها ) مثل للحروف الثلاثة مع امثلتها مذكورة فى المتن لان المقصود ههنا تمثيل تقدير ان وما فى المتن تمثيل النصب ولذا لم يمثل لان ولن واذن وكى وكأن قول الشارح فيما سيجئ فان التى تنصب المضارع اشارة الى ذلك ( قوله وهى اللام الجارة ) عند البصريين فانهم قالوا انه حرف جر متعلق بخبر كان المحذوف والاصل ما كان قاصدا للفعل واما عند الكوفيين فحرف زائد لتأكيده النفي كالباء فى ما زيد بقاء ناصب لم يتعلق بشئ كذا فى معنى اللبيب فان قلت اذا كان للتعدية فكيف يصح قوله الزائدة قلت كثيرا ما يطلق القول بزيادتها لا طراد صحة اسقاطها كذا فى التحفة ( قوله فى خبر كان المنفى ) اما لفظا واما معنى كما فى قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم ( قوله لان هذه الثلاثة الخ ) هذا الكلام وما سياتى من قوله فان الواو والفاء الخ تعليل لتقدير ان بعدها موقعه هذا اما ذكره المصنف من التفصيل فانه تفصيل لشرط التقدير والذم يتعرض



لتعليل تقدير ان بعد اولانه مفهوم من شرط التقدير صريحاً ( قوله وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء ) في المعنى عطف الخبر على الانشاء والعكس منع البتة وان مالک في شرح باب المفعول معه في كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازة الصفار وجماعة ( قوله فان التي ينصب الخ ) احتراز عن الخففة والتفسيرية وليس تقدير الصفة ههنا التعلق كما في اذن وحتى ( قوله تقع بعد العلم ) وما بمنعاه كإروية والواجدان واليقين ( قوله اذ لم يكن بمعنى الظن ) محل الوقوع بعد العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد اذ العلم قد يكون بمعنى الظن في الرضى جوز بعضهم ان يأول العلم بالظن مجازاً فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب أى ظننت وفي تفسير ابى حيان قد يستعمل العلم ويراد به الظن القوي فيجوز ان يعمل في ان المصدرية ويدل على ذلك قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات لان القطع بايمانهن غير متوصل اليه ( قوله هي ان الخففة الخ ) اراد ان الضمير لمجرد التأكيد والفرق بين الخبر والنعت سواء قلنا انه مبتدأ او ضمير وليس لقصر المسند على المسند اليه لعدم صحته ولا قصر المسند اليه على المسند لانه يصير قوله وليست هذه تأكيذاً تكراراً والاصل عدمه ( قوله على غلبة الوقوع الخ ) ان اريد بالتحقيق جعل الشيء محققاً باتناً فالمراد بغلبة الوقوع كثرته فان المظنون اكثرى الوقوع وان اريد به العلم والقطع فالمراد بغلبة الوقوع كون جانب الوقوع غالباً راجحاً على عدمه والضابط في معرفة ان المصدرية وغيرها على ما في الرضى ان ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدى معناه ولا ما يؤدى معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير والتي بعد الظن فان كان بعدها غير لا من حروف التعويض وهي السين وسوف وقدولم ولا وما ولن فخفيفة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلية على غير الفعل نحو ظننت ان لا مالاً لاشئ وان كانت بعدها لا داخلية على الفعل احتملت الخففة والمصدرية والتي بعد العلم وما يؤدى معناه ان لم يكن فيه معنى القول فخفيفة لا غير وان كان فيه معنى القول فان وليها فعل غير متصرف مفسرة او مخففة وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون مفسرة ومصدرية لا مخففة لعدم العوض وان وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مفسرة ومصدرية ومخففة وان وليها فعل متصرف مصدر بغير لا من حروف العوض فخففة او مفسرة وكذا ان لم يلها الفعل بل وليها جملة اسمية اذ عرفت هذا فلا بد في بيان المصنف من اعتبار قيود ليصح تقدير ( قوله فيجري الخ ) ذكر النتيجة بعد اقامة الدليل وذكر المدعى اشارة الى ايصاله اليها وترتيبها عليه والى ان قوله ففيها الوجهان ليس المراد انه يتحقق فيها الوجهان بل انه يجري فيها الوجهان والمحقق لا يكون الا احدهما ( قوله نفيماؤ كذا ) في المعنى ولا تفيد لن توکید النفي خلافاً للترخيص في كشافه ولا تأييده خلافاً في انموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل ولو كانت للتأييد لم يقيد بنفيها اليوم في قوله تعالى فلن اكلن اليوم انسياً وليكان ذكر الابد في قوله تعالى ولن ينموا ابداناً تكراراً

والاصل عدمه ( قوله أى لم يكن الخ ) اى ليس المراد من عدم الاعتماد ان يكون لها ارتباط  
بما قبلها اصلا فان اذن الواقعة بعد الفاء والواو يجوز فيها الوجهان نحو قوله تعالى واذن  
لا يلبثون خلافا لقليل قرئ بالرفع والنصب فن حيث انه وقع في صدر جملة مستقلة  
ينصب المضارع ومن حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط حرف العطف يكون  
ما بعدها مرفوعا نعم وجوب الانتصاب مشروط بذلك لكن الكلام في شروط الانتصاب  
ولعل الشيخ الرضى انما فسر الاعتماد بكونه من تمة ما قبلها يجعله شرطا لوجوب بقرينة  
المقابلة بقوله واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان بل المراد ان لا يكون ما بعدها معمولا  
لما قبلها حقيقة او حكما بان يحصل له بالنظر الى ما قبلها اعراب وان لم يكن عاملا فيه وذلك  
في ثلاثة مواضع بالاستقراء الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن احسن اليك  
والثاني ان يكون جزاء للشرط الذى قبلها نحو ان جئتني اذن اكرمك والثالث ان يكون  
جواب القسم الذى قبلها نحو والله اذن اكرمك فانه في الصورة الاخيرة وان لم يكن ما قبلها  
عاملا في حكم العامل اذ يحصل له بالنظر اليه اعراب الرفع ( قوله فانه اذا اعتمد ) حاصله ان  
اذن لكونه حرفا ضعيف العمل لا يعمل فيما هو مقدم عليه حكما وترك الدليل المشهور الذى  
ذكره من فسر الاعتماد بكونه معمولا وهو انه يلزم توارد العالمين اعنى اذن وما قبلها لان  
توارد العالمين جائز اذا كان عمل احدهما لفظيا وعمل الآخر محليا نحو ان زيدا قائم وعمر  
( قوله المذكور بعدها ) اى متصلا كما هو المتبادر فيه اشارة الى اشتراط الاتصال ايضا فانها  
لا تعمل بالفصل الا اذا كان بالقسم او بلا النافية نص عليه في المعنى ( قوله لكونها ) اى في الاصل  
باعتبار مدخولها جوابا للكلام مقدم صدر عن ذلك المتكلم نحو ان جئتني اذن اكرمك او  
من متكلم آخر كما في مثال المتن وجزاء شرط مذكور او مقدر ( قوله وهما لا يمكنان ) اى كلاهما  
لا يمكنان الا في زمان الاستقبال لاكل واحد منهما فان الجواب انما يقتضى ان يكون متأخرا  
عن كلام سابق فيجوز ان يكون في الحال والشرط والجزاء يجوز ان يكونا ماضيين نحو ان  
جئتني لا اكرمك ولا يجوز ان يكون الجزاء حالا وقد نص في الرضى ان الشرط والجزاء  
اما في المستقبل او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال ( قوله وجب الرفع ) في بعض الصور  
فان المقصود بيان فائدة الاشتراط لاستيفاء اعراب صور فقدان فلا يردان في صور تقديم  
الشرط يجب الجزم قالوا يجب ان يقول وجب الرفع والجزم ( قوله اذالم يعتمد الخ ) الاولى  
ان يجعل كل منهما خبر المبتدأ لئلا يكون ذكر الشرطين استطرادا ولا يحتاج الى اعتبار ان  
الشرطين المذكورين لما كانا مقررين فلا منزلة المعلوم وذكر في العلة ان من شأنها ان تكون قضية  
معلومة للمخاطب والا فالمعلوم مما سبق نفس الانتصاب لا المقيد بالشرطين ( قوله معها كما اشرنا  
اليه ) اى الى كونه ظرفا للانتصاب حيث قدر الموصول التى صلتهما ينتصب ( قوله فالوجهان )

في الغنى والتحقيق أنه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب  
جزمت وبطل عمل اذن لو قوعها حشو او على الجملتين جمعاً جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف  
ولا يجوز ان بقدر فيها الوجهان على قياس ماسبق اذ ليس في اذن وجهان بل فيما بعدها الا ان يفسر  
الوجهان بالاعمال والالغاء ولم يقدر الفعل لئلا يكون كمنع الخلف قبل الوصول الى الماء (قوله  
بناء على ضعف الاعتماد) لان حروف العطف لكونها اصلا في عطف المفردات يقتضى ان يكون  
المعطوف كالعمول لما قبله لكن بدخوله على الجملة المستقلة ضعف الاعتماد فكأنه لم يعتمد فيجوز  
النصب (قوله باعتبار الاعتماد بالعطف) نظر الى ما هو الاصل فيه وان لم يوجد ههنا فلو فسر  
الاعتماد بالارتباط بما قبله وجعل الشرطان لوجوب الانتصاب كما فعله الشيخ الرضى لم يحتاج  
الى هذه التكاليف كما لا يخفى (قوله وكى التى ينتصب بها المضارع) احتراز عن كى الجارة وهى  
مادخلت على الاسم نحو كيه وعلى ان نحو جئت كى ان تكرمنى فانها جارة بمعنى اللام لمجرد  
التعليل وفي غيرهما اتقدها اللام نحو لكيلا تأسوا فهى ناصبة لا غير واذا لم تقدمها لتحتمل  
ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة مضمرة بعدها ان كذا فى الرضى فعنى قوله  
ينتصب بها المضارع يجوز نصب المضارع بها وفيه رد على الاخفش حيث ذهب الى انها حرف  
جروا وانتصاب المضارع بعدها في جميع المواد بتقدير ان (قوله سبية ما قبلها لما بعدها)  
بحيث يمكن ان يؤدى حصول مضمون ما قبلها الى حصول مضمون ما بعدها كذا فى الباب فعمل  
ان مداو لها سبية ذى الغاية وهى لازم التعليل الذهني اعنى كون ما بعدها علة غائية لما قبلها  
فلذلك اختلفت عباراتهم فقال بعضهم انها للسبية وقال بعضهم انها للتعليل (قوله مستقبلا بالنظر  
الى ما قبله) بأن يكون مترقب الحصول وقت حصول ما قبله (قوله وان كان بالنظر الى آخره)  
اى سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا ولم يكن على احد الوجود الثلاثة وذلك  
بأن حصل منك السير اما للدخول او الى الدخول ثم عرض مانع من حصوله فلم يكن الدخول  
حاصلا لا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا كذا فى الرضى ولا شك ان الاستقبال بالنظر الى ما قبلها  
حينئذ اظهر من الاول فظهر معنى ان الوصلية كأنه قيل وان كان استقباله بالنظر الى قبلها  
يزاحجه امر آخر وهو كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم فاندفع ما قيل  
ان الواجب ان يقال سواء كان بالنظر الى زمان التكلم الخ او اسقاط قوله مستقبلا (قوله حال  
كون حتى الخ) اشارة الى ان قوله بمعنى كى ظرف مستقر واقع موقع الحال وفائدة الاشارة الى انه  
لا يكون حتى حينئذ بمعناه الحقيقي اعنى انتهاء الغاية بشرط كون ما بعدها جزءا لما قبلها ضعيفا  
او قويا في تعلق الفعل السابق (قوله للسبية) احتراز عن كى التى تكون بمعنى ان المصدرية  
وهو ما اذا كان مدخول اللام نحو قوله تعالى لكيلا تأسوا (قوله لانهاء الغاية) احتراز عن الى  
التي بمعنى مع نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم كذا قاله الرضى ثم قال ذكره

لا يصلح علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى الواقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا تخلو اما ان تكون بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان السبب لا بد ان يكون بعدي السبب والنهاية بعد البداية فنقول مدار ذلك على قصد المتكلم فان قصد الخكم يحصل مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمان المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية وجب رفع المضارع وان قصد كونه مترقا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احدا لازمة الثلاثة او عرض مانع من حصوله وجب النصب انتهى ويمكن حل عبارة المتن على هذا بان يقال مراده اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله في قصد التشكيم ومترقا حصوله بقرينة قوله فان اردت الحال حيث لم يقل فان كان للحال (قوله ان يكون ماضيا الخ) بان اخبر بعد الدخول او حالا بان اخبر حال الدخول او مستقبلا بان منع مانع من الدخول في زمان التشكيم وكان قاصدا للدخول بعده (قوله بطريق التحقيق) يعني ان قوله لتحقيق او حكاية تميز من الحال فانها قسمان منه على ما يشعر به عبارة الشارح رحمه الله في بحث اسم الفاعل حيث قال والحال اعم من ان يكون حقيقة او حكاية ويجوز ان يكون خبر كان المحذوف وجعله حالا تكلف وكذا جعله منصوبا بترع الخافض (قوله كما تقول كنت سرت امس الخ) فان امس يفيد ان السير الواقع فيه منقطع بالدخول سببه او منتهى اليه فيقتضى ان يكون الدخول ايضا محققا فيه اذ لو تحقق الدخول في حال التشكيم يكون للسير في الحال ايضا مدخل في تحقيقه فلم يكن السير في الامس فقط سببا لتحقيقه (قوله كأنك كنت الخ) بان لكون المراد من ادخل ههنا حكاية الحال الماضية فان الكلام واقع في الحال فكيف يصلح ارادة الحال الماضية فوجهه بأن يقدر ان هذا الكلام واقع فيه اي في الزمان الماضي والان محكي وهذا بناء على ان يقدر المتكلم من حيث انه متكلم موجودا في الزمان الماضي حاكيا له في زمان التشكيم وان لم يصوره الشارح قدس سره بأن يقدر المتكلم كأنه الآن موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن لان ذلك التقدير انما يكون فيما اذا كان المقصود استحضار صورة ما وقع فيه كما في قوله تعالى قل فلم تغفلون انبياء الله من قبل وليس مقصوده ان حكاية الحال عبارة عن حكاية اللفظ الدال على الحال فانه قد صرح بان المراد من الحال في عبارة المصنف زمان الحال (قوله في زمان الحكاية الخ) نتيجة لما قبله فلا يتوهم استدراكه (قوله اذ لا يمكن الخ) دليل لقوله فابقية يعني ان بقاءه على الرفع الذي كان عليه لا ممتنع نصبه اذ لا يمكن تقدير ان (قوله لانها علم الاستقبال) اي يقصد منها الاستقبال وقد قصد من المضارع ههنا الحال على سبيل الحكاية ولا شك ان قصد الحال وقصد الاستقبال متساويان فلا يرد ان ان يقدر بعد حتى اذا كان ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التشكيم ماضيا او حالا لانه حينئذ لا يقصد منه الحال (قوله لا جارة)

لأنها الاختصاص بالاسم لا تدخل على الفعل الاتقديران وقد امتنع ههنا لانه علم الاستقبال  
وتقديره لم يثبت في كلامهم (قوله ولا عاطفة) تعرض لنفيها مع انها اخص استعمالا من الجارة  
ردا على من توهم انها عاطفة كذا في العباب (قوله كلام مستأنف) لا يتعلق بما قبلها من حيث  
الاعراب كما يتعلق المنصوب لان حتى المنصوب بعدها الفعل حرف جر متعلق بما قبلها (قوله  
لان يقدر الخ) لان ذلك لا يطرأ في نحو قوله تعالى وزلز لو احتى يقول الرسول على قراءة الرفع  
وتقدير لفظ الشأن واضمير الشأن تكلف لا تدعو اليه ضرورة (قوله لانه يكون حتى داخله الخ)  
اي يقدر المبتدأ رعاية ما هو الاصل في حتى وهو دخوله على الاسم (قوله كما توهم بعضهم)  
لان رعاية الاصل يقتضى دخولها على المجزور لا على المرفوع (قوله سببا لما بعدها) فلا يجوز  
سرت حتى تطلع الشمس ولا ماسرت حتى ادخلها ولا هل سرت حتى ادخلها ليحصل الاتصال  
المعنوى يعنى ان حتى لكونها في الاصل حرف جر لانتهاء الغاية تقتضى الاتصال اللفظى  
والمعنوى ولصير وزنها حرف ابتداء والجملة مستقلة بعدها لم يبق الاتصال اللفظى ولا مستعملا  
في معناها الحقيقي فشرطنا السببية المناسبة لمعناها الحقيقي فان السبب ينتهى بوجود السبب فلا يرد  
ان الاتصال المعنوى غير منحصر في السببية فليكن يوجد آخر ككونه غاية لما قبله فيجوز نحو سرت  
حتى تغيب الشمس بالرفع (قوله الآن) قيد به ليصير المثال نصا في الحال تحقيقا كما ان المثال  
السابق نص في الحال حكاية والقرينة على التقيد كون المضارع خاليا عن قرينة الاستقبال  
والحال فانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الاعلى الحال كذا في الرضى و اشار بذلك الى ان امثال  
المتن يحتمل كليهما (قوله نظر الى الامر الاول) لا بالنظر الى الامر الثانى فان كونه السير  
على صفة او في نفسه سبب للدخول واما احتمال تقدير الجر متتفيا فان لما هو مدلول كان  
اول اعتبار ان الانتفاء صفة حصل السير عليها وهو تكلف (قوله في وقت حصول الخ)  
على حذف ثلاثة مضافات قال الرضى وقد يحذف مضاف ما بعدها وهم جر القيام المضاف اليه  
الاخير مقامه (قوله فيفسد المعنى) على تقدير عدم حذف الخبر بخلاف التامة وبخلاف النصب  
فانه يفيد المعنى من غير تقدير العامل للجار والمجرور وانما هو لرعاية قاعدة نحوية فان العرب  
الفتح يفهمون المعنى من غير شعور لهم بالتقدير (قوله مقطوعا بوقوعه) اى بوقوع مدلوله  
بالنظر الى الخبر وان احتمل عند العقل عدم الوقوع (قوله مع الشك في وقوع السبب) المقاد  
سببته له بحيث فلا يرد منع استحالة لجواز تعدد السبب (قوله فانا دخل) تصریح لكونه  
حرف ابتداء يجعل الجملة متخالفين لا تقدير للمبتدأ (قوله لا على كان سبرى) اشار الى ان  
المقصود بتقدير جاز ليس تعيين هذا الطريق بل نفي عطفه على كان سبرى فيجوز ان لا يقدر  
جاز فيكون عطف على كان سبرى بعد اعتبار تقييده بقوله في التامة لكنه خلاف الظاهر (قوله  
لعدم صلاحية الخ) مع ان تقديم القيد على المعطوف عليه يقتضى المشاركة فيه بخلاف ما اذا

تأخر فانه يحتمل المشاركة وعدمها هذا ما قالوا وهو الظاهر السابق الى الفهم (قوله التي  
 ينتصب الخ) احتراز عن لام كي في قوله تعالى لكيلا تأسوا فانه لا ينتصب المضارع بعدها بتقدير  
 ان بل بكي واشارة الى انه مثال الانتصاب بخلاف ما ذكر في الشرح فانه مثال التقدير (قوله وانما  
 يقدر الخ) اعاد الدليل والمدعى المذكورين سابقا للتقدير بعد الاحرف الثلاثة اجالا في لام  
 كي ولام الجود ولاختلاف الكوفين فيهما حيث قالوا انهما ناصبتان بنفسهما ولم يعتد بخلافهما  
 في حتى اظهروا كونه حرف جر (قوله ينتصب بها) اي بتقدير ان بعدها فالباء للملابسة وفائدة  
 التقييد الاشارة الى انه مثال للانتصاب وليس احترازا عن شيء (قوله لام تأكيد) خبر مبتدأ  
 محذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله او معنى) واشترط صاحب المغني ان يكون  
 النفي بما اولم والجمهور على عدم الاشتراط فاللام في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه  
 الجبال في قراءة الكسر لام الجود عندهم وعنده ان الشرطية واللام بمعنى كي (قوله فان قيل  
 الخ) لا ورود لهذا السؤال لان اللام عند الكوفين زائدة لجرد تأكيد النفي وعند البصريين صلة  
 خبر محذوف اعني قاصدا كما مر (قوله التي ينتصب) مقصوده من هذا الكلام ان المراد بالفاء  
 الفاء المعهودة فيما سبق وان الشرطية لتقدير ان بعدها لا نصبها كاذب اليه الكوفيون وان  
 قوله بشرطين خبر وليس على سنن الظروف السابقة متعلقا بالانتصاب المحفوظ معها اذ ليس  
 ههنا خبر سواه وليس مقصوده خصوص هذا التقدير فليقدر ناصبة او ملتبسة فلا يتوهم  
 انه لا حاجة الى تقدير المبتدأ المصدر بالفاء وجعله مع خبره خبرا لقوله والفاء (قوله مشروط)  
 هذا الاشتراط لصحة الانتصاب لاتعيينه لجواز الرفع مع تحقق الشرطين نحو قوله تعالى  
 ولا يؤذن لهم فيعتذرون وكذا في الواو او (قوله على السببية) اي كون الفاء سببية  
 لا عاطفة للجملة على الجملة فلا ينافي كونها العطف المفرد على المفرد (قوله تغيير اللفظ) من الرفع  
 الذي هو الاصل في جميع الافعال الخالية من النواصب والجوازم الى النصب لا تغيير اللفظ  
 في نفسه حتى يرد ان تغيير الاعراب لا يقال له تغيير اللفظ (قوله على تغيير المعنى) اي تغيير معنى  
 الفعل من الحالية الى الاستقبالية ومعنى الفاء الذي هو تعقيب الى السببية وكذلك لان تغيير اللفظ  
 يشعر بتقدير ان وهو علم الاستقبال ويؤول الفعل بالمصدر ولا يعطف المفرد على الجملة التي  
 لا محل لها من الاعراب فلا يكون للتعقيب مكان في النصب شيثان دفع كون الفاء للعطف وتقوية  
 كونه الجزاء (قوله لا يحتاج الى الدلالة عليها) ويكون رفع المضارع على الاستئناف او العطف  
 كما في صورة النفي في المعنى رفع تحدث على العطف فيكون شريكا في النفي او الاستئناف فيكون  
 مثبتا اي فانت تحدثا لا زبلا من ذلك (قوله بتقديم الانشاء) لان تقديم الانشاء على ما يصح  
 ان يكون جوابا يدل على انه حال عن الطلب الذي هو مدلول الانشاء فيكون جوابا والجواب  
 لا يعطف (قوله المستدعي جوابا) صفة للنفي مبنية لكونه في معنى الانشاء (قوله عن توهم)

انما قال توهيم لان دفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع الا ان توهيمه باق باعتبار غفلة السامع عن النصب (قوله جملة معطوفة) من غير ان يقصد سببية احدهما الاخرى اما بعد قصد السببية فيجوز ان يعطف صيدرا احدهما على مصدر الاخرى باعتبار اشتراكهما في الطلب او النفي (قوله ويندرج فيما الدعاء) اى المراد بالامر والنهى مصطلح النجاة لا مصطلح الاصول وعند الكسائى ما مدلوله الامر نحو اتق الله امرؤ وفعل فيثاب عليه واسم فعل نحو نزال وقر فار او يكون الامر فيه مقدير نحو الاسد الاسد فهو جار مجرى الضريح (قوله او نفي) وهو اما صريح كافى مثال الشرح واما مؤول نحو فلما يلقاتنى فيكرمنى فان قل وما يشق منه مجرى مجرى النفي في الاستعمال واما ما معناه معنى النفي ولا يجرى مجراه في استعمالهم فلا ينصب جوابه كقولك انت غير امير فتضربنى وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى القلة او النفي قياسا وقد ينتصب بعد التشبيه المفيد للنفي كقولك كائنك والفتشتمنى اى لست بوال وقد يضمر ان بعد الواو والفاء الواقعين بعد الشرط نحو ان تأتني فتكرمنى او وتكرمنى آتلك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تأتني آتلك فاكرمك او اكرمك الحاق الشرط بالنفي في عدم الحصول وقد جاء النصب بعد الحصر بانما نحو انما يجئني فيكرمنى زيد لما في انما من معنى التحقير القريب من النفي كذا في الرضى (قوله فيندرج الخ) لان المراد بالنفي اعم من ان يكون صريحا او ضمنا كما عرفت (قوله نحو مانا تينا فتحدثنا) ومعناه على النصب قصد السببية مع انتفاءهما او الفصد الى نفي الثانى ولا يمكن القصد الى نفي الاول فقط للزوم تحقق المسبب بدون السبب وعلى الرفع نفي المجموع او نفي الثانى وحده وقصد السببية ولا يمكن نفي الاول فقط لامتناع تحقق التحديث الذى بعد الايتان بدون الايتان الاعلى القطع والاستثناى او على العطف على النفي فيكون المراد مانا تينا فانما تحدث جاهلا بحالنا كقولك مانا تينا فتجهل امرنا فان القصد اثبات جعله (قوله ويدخل فيه الخ) لان المراد ما فيه معنى التمنى اما بصيغة او بغير صيغة (قوله لعلى ابلغ الاسباب) بمعنى التمنى لامتناع بلوغه اسباب السموات وفي ايراده في صورة الترجى تهكم واستهزاء حيث اعتقد تمتنع الوقوع مرجوا وفي المغنى فاطلع بالنصب عطف على معنى لعلى ابلغ وهو لعلى ان ابلغ فان لعلى تقتزن كثيرا بان ويحتمل ان يكون عطف على الاسباب على حد \* ولبس عباءة وتقر عني \* ومع هذين الاحتمالين يندفع قول الكوفي ان في هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجى حلا على التمنى انتهى فيجوز ان يكون تركه لانه مذهب البصريين (قوله او عرض) والعرض وان كان من الاستفهام لكن لم يبق فيه معنى الاستفهام وصار معنى آخر برأسه فلذا لم يدرجه فيه (قوله وما بعد الفاء في تأويل الخ) لاشتراكهما في الطلب او في النفي واخطار الرضى انه مبتدأ محذوف الخبر لان فاء السببية مع ان مجيئها للعطف قليل مختصة بعطف الجمل نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب ولان المقصود من النصب التنصيص على السببية وبعد جعله معطوفا

على مصدر الفعل المتقدم لا يكون نصاباً في السببية بخلاف ما اذا جعل مبتدأ مخذوف الخبر فانها للسببية فقط وفيه اخراج الفاء عن الاصل من غير ضرورة داعية والتنصيص على السببية معناه ان تدل على السببية قطعاً وان جامع العطف ومعنى كون فاعل السببية لعطف الجمل ان مدخولها جملة صورة البتة (قوله لمحمول الخ) اي على خلاف الاستعمال اضطرار اقل يحتمل ان يكون مادخله نون التأكيديد الخفيفة في الجواب (قوله اي مصاحبة الخ) اي لقصد اجتماع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد لان العدو لى النصب للتنصيص على الجمعية لما ان تغير اللفظ يدل على تغير معنى الفعل من الحال الى الاستقبال والواو من العطف المحض الى الجمعية اذ هي صالحة للارادة منها فاذا لم تقصد الجمعية لا يحتاج الى الدلالة عليها وتعيين الرفع على الاستئناف (قوله والافالواو) اي الاتردا الجمعية بمعنى المصاحبة بل مطلق الجمع كما هو المتبادر فالواو للجمع المطلق دائماً فلا معنى لاشتراطه في الانتصاب فلا اشتراط قرينة على التخصيص (قوله اي يماثل الخ) فذلك اشارة الى الواقع قبل الفاء لالى الاشياء الستة المذكورة حتى يلزم تشبيه الشيء بنفسه ويحتاج الى الحاق لفظ المثل او الى اعتبار المغايرة الاعتبارية وانما اشتراط ذلك ليعبد بتقديم الاشياء عن توهم عطف الجملة واما في صورة النفي فلمحمل الواو على الفاء لشاركتها في صرف ما بعدها مع سنن العطف (قوله اي ليجتمع الزيارة والاکرام) فالواو للمصاحبة مع عطف المصدر على المصدر وهذا اولى من تقديرهم ليكن زيادة منك واکرام منى فانه لا يدل على المصاحبة وقال الشارح الرضى ان هذه الواو اما للحال والمضارع وتأويل المصدر مبتدأ مخذوف الخبر فعنى قم واقوم قم وقيامى ثابت اي في حال ثبوت قيامى او معنى مع اى قم مع قيامى لان كون واو العطف للجمعية قليل ولا تنفاه المنصوصية على المعنى المقصود وفيه مثل ما عرفت (قوله ولا تأكل السمك وتشرب اللبن) في المعنى ان جازمت فاعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما وان نصبت عند البصريين فاعطف على المعنى والنهى عن الجمع اي لا يکن منك اكل السمك مع شرب اللبن وان رفعت فالمشهور انه نهى عن الاول واباحة للثاني وان المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه انه مستأنف فلا توجه اليه حرف النهى وقال بدر الدين معناه كعنى وجه النصب لمكن على تقدير لا تأكل السمك وانت تشرب اللبن كأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها على المضارع المثبت انتهى ويمكن ان يقال انه من قبيل قت واصل وجهه بتقدير المبتدأ فالواو داخلة على الاسمية تقدير (قوله التي ينصب الخ) لم ينص ههنا على كون قوله بشرط خبر او ان الشرط لتقدير ان اكفاء بما بعد (قوله بشرط معنى الى ان او الا ان) تركب اضافى او في الاصل لاحد الشئتين فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم احدا الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الآخر وامتداد الاول الى حصول الآخر نصبت ما بعد او ليدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى والمعين متلازمان



فلذا اختلفا في التقدير بالاوالى ( قوله بشرط ان يكون الخ ) فقلوه الى ان او الا ان تركيب اضافى  
بملاسة الدخول والامتزاج حتى يلزم ان يكون الجموع معنى او فاقيل انه تكلف تكلف ( قوله  
ينتصب الخ ) اشارة الى ان الظرف خبر لا قيد وهذا الشرط لصحة الانتصاب فان كان الاسم  
الصريح مما يصح غطف الجملة عليه بان كان فى محل يقع فيه الجملة يجوز ان يقدر ان للناسب  
وان لا يقدر لجواز عطف الجملة على المفرد وان لم يصح عطف الجملة عليه كالمثال الذى ذكره  
الشارح رحمه الله تعين تقدير ان ( قوله صريحا ) هكذا فى التصريح وغيره فالواو كقوله  
ولبس عباءة وتقر عيني والفاء كقوله لولا توقع معتر فارضيه \* وثم كقوله انى وقتلى سليكا  
ثم اعقله \* واو كقوله تعالى الاوحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا واذا لم يكن صريحا  
بل ضمنا فتقدير ان بعد العاطفة المذكورة مشروط بالشرائط التى سبقت واذا انتفت تلك  
الشرائط فان صح العطف فحاله حال المعطوف عليه من الرفع والنصب والجرم وان لم يصح  
فرفوع على الاستثاف او على انه خبر لما قبله فى صورة الفاء وما قبله انه يشكلى بمثل اعجبني اذك  
انسان ونظلم فمضوع لا يعابها ( قوله او على آخرها ) بناء على قاعدة تعدد المعطوفات ( قوله  
على حتى ) مثلا لا يجوز عطفه على او التى هى آخر المعطوف عليها ( قوله ابعده بحسب اللفظ )  
للزوم الفصل بتفصيل الحروف السابقة وان لم يكن اجنبيا ( قوله يلزم الخ ) لاخير فى كون  
التفصيل مشتملا على معنى زائد على الاجال انما الضمير فى كونه قاصرا عن افادة التفصيل  
لما اجل ( قوله يلزم تخصيص الخ ) فيه ان التخصيص فى الذكر لا يستلزم التخصيص فى الواقع  
نعم لا بد لذلك من نكتة ولعلها اكثر وقوعها بالقياس الى ثم ( قوله ويرد عليه ) عطف على قوله  
وقيل اى يزيد على ما قبل وجعل الضمير المجرور راجعا الى تقدير الاول مع انه يحتاج الى  
جعله معطوفا على قوله ان جعل بحسب المعنى اى لانه على التقدير الاول ويرد عليه ان جعل  
الخ ويرد عليه الخ توهم لانه على التقدير الاول غير داخل فى تفصيل الحروف المذكورة  
سابقا فكيف يكون المناسب ذكره فى الاجال ( قوله مرة فى الاجال ) بان يقال والعاطفة بعد  
قوله او ويعاد ههنا مقيد بالظرف ( قوله ويجوز اظهار الخ ) اخذ فى تبين المواضع التى يجوز  
فيها اظهار ان وما يجب فيها وما بقى مواضع الامتناع فلذا تعرض الشارح لبيان وجه الامتناع  
فيها ( قوله من اللام الزائدة ) وهى التى تجبى بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لا عدل بينكم  
ويريد الله ليذهب عنكم الآية واختلفوا فى هذه اللام فقيل زائدة لمجرد التأكيد وقيل للتعليل  
والفعل محذوف دل عليه المقام او الفعل مؤول بمصدر مرفوع على الابتداء واللام وما بعدها  
خبر اى ارادة الله امرى فلا مفعول للفعل كذا فى المغنى ( قوله نحو اعجبني قيامك ) اشار بالمثال  
الى ان المراد العاطفة المذكورة سابقا وهى ما يكون قبلها اسم صريح ( قوله فلما لم تدخل الخ )  
ولاختصاصها بالمضارع ( قوله واما الواو والفاء الخ ) اى المذكورات سابقا ( قوله والانتها )

اي مثلاً ولتلازم المعنيين اكتفي باحدهما ( قوله فلم يظهر الناصب بعدها ) كيلا يتوهم توارد ناصبين ( قوله لاستكرام الخ ) اي المتحركين وقوله فلا « والله لا يلقى لماني ولا للبابكم ابد اشفاء » شاذ ( قوله وينجزم بلولاً ) اما الجزم بلولاً وان فلا اختصاصها بالفعل وكل ما اخص بشئ وهو خارج عن حقيقته يؤثر فيه وبغيره غالباً بشهادة الاستقراء واما كلمات المجازاة فلتضمنها معنى ان واما بلام الامر وبلا النهي فلشابهتهما ان ولولاً حيث تقلبان الخبر الى الانشاء كما ان ان يقلب المضارع من الحال الى الاستقبال ومن القطع الى الشك وكان لم ولما تقلبان المضارع الى الماضي ( قوله ولا في النهي ) في الرضى اذا قصد بكلمة لذلك اللفظ دون معناه كان علماً مقولاً وقد ينكر العلم بان يؤول بواحد من السميات به وحيثئذ تدخل عليه اللام والاضافة وفيما نحن فيه كذلك فان لا مشتركة في الناهية والنافية والزائدة ولذا كان الوصف به قيداً احترازياً فيجوز الاضافة كما سيجي في الوصف والاضافة مجردت في العبارة ثم الكلمة المبينة اذا جعلت اسم ذلك اللفظ فلا كثرة الحكاية ويجوز الاعراب فان اول باللفظ فنصرف وان اول بالكلمة فان كان ثلاثياً ساكن الوسط يجوز صرفه والافهو غير منصرف واذا اعربته فان كان ثلاثياً والحرف الثاني حرف علة وجب التضعيف فاذا ضعفت لازدت على الفه الفاء آخر وجعلته همزة تشبيهها برداء وكساء وقلت لا فيجوز ان يقرأ ههنا بالقصصر على حالة البناء ويجوز ان يقرأ بالمدعرب بمجرد وان منصرفاً فقوله المستعملة بيان لمعنى الظرفية والتعريف فيه لفظي وانما اثر الوصف على الحال لان الوصف للتخصيص الزيل للسكارة الحاصلة من الاشتراك اللفظي والحال قيد في العامل ( قوله وكلم المجازاة ) اي كلمات تدل على كون احدي الجملتين جزءاً للآخرى فالمجازاة بمعنى الجزاء على ما في الصراخ جزيته وجازيته بمعنى اختصارها عليه لان الجزاء يستعمل بمعنى الجملة الجزائية كثيراً ( قوله مهمما الخ ) غير مركبة عندسيوبه ومركبة من ما الشرطية وما الزائدة عندالخليل ابدال الالف بالهاء لتقار بهما في الهمس ومنه بمعنى كف وما عند الزاج وعلى كل التقادير معناه ما لا يعقل سوى الزمان واذا ما حرف غير مركبة عندسيوبه وقيل اصله اما غيرت الميم ذالاً وقال المبرد اذ باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيشة للشرط والجزم كافي حيثما فانها صارت للمستقبل وجازمة بما كافة لها عن الاضافة التي تفيدها التعيين بحسب المضاف اليه لتصير مبهمة كسائر الكلمات الشرطية واختلف في عامل الشرط والجزاء فقيل كلمة الشرط فيهما وقيل كلمة الشرط في الشرط وهما في الجزاء وقيل الشرط فقط فقال الكوفيون الجواب مجزوم بالجزاء وقيل مبتيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ( قوله واذا ) والغالب فيه ان يكون ظرفاً للمستقبل متضمنة لمعنى الشرط مختصة بالفعلية ويكون الواقع بعدها ماضياً كثيراً ومضارعاً دون ذلك وقد تخرج عن الظرفية والشرطية والاستقبال والتفصيل في مقامه ( قوله لم يجئ ) اي ليس معنى الشاذ مخالف القياس ولا مخالف الاستعمال الفصيح لانهم اذا تضمنوا معنى الشرط فانجزام المضارع بعدها مقايستى واقع في استعمال

الفصحاء بل معناه ان الجزم بعدهما مع ارادة معنى الشرط قليل لم يسمع في السعة (قوله امام ع  
 كنهما الخ) في المغنى كيف يستعمل شرطا فيقتضى فعلين مقتضى اللفظ والمعنى غير مجزومين  
 نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب بالاتفاق ولا كيف تجلس اجلس بالجزم  
 عند البصريين الا قطر بالخالفها ادوات الشرط لو جوب موافقة جواها الشرطها كما مروى  
 يجوز مطلقا واليه ذهب قطرب والكوفيون وقيل يجوز بشرط اقترانها بما انتهى فعله ان  
 الدليل الذي ذكره الشارح رحمه الله جار في جميع صورها لان استواء فعل شخصين  
 في جميع الاحوال والكيفيات متعذر وان ماذكره تنصور للكل في صورة جزئية ليتضح كل  
 الايضاح (قوله ومن المتعذر الخ) فان تعذرا الاستواء تعذرا اعتبار معنى الشرط فيه فلا تكون  
 متضمنة لمعنى ان فلا تجزم واما ما جاء في الشعر فللضرورة باجرأه مجرى الشرط لكونه  
 في صورته او باعتبار عدم الاعتداد ببعض الاحوال والكيفيات واعتبار استوائها في البعض  
 وبذلك ضعفت الشرطية فلم تجزم (قوله موضوعه للايهام) في وجوده مدخوله في اعتقاد  
 المتكلم فانها موضوعه لتعلق شيء بشيء مفروض وجوده في المستقبل مع عدم القطع بوقوعه  
 اولا ووقوعه (قوله موضوعه للامر المقطوع به) اي وجوده في اعتبار المتكلم في المستقبل  
 فلم يكن فيه بمعنى ان الشرطية لان الشرط هو المفروض وجوده لكنه لما كانت يتكشف لنا  
 الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه يجوزوا تضمن  
 اذا معنى ان كافي متى وسائر اسماء الجوازم الا ان ذلك المعنى لما رسخ في اسماء الشرط اذ لم  
 توضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه جزمته بخلاف اذا فانه لما كان حدثه  
 الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان بل صار عارضا على شرف الزوال  
 فلذا لم يجزم الا في ضرورة الشعر كذا في الرضى (قوله اي نفى المضارع) نص في ذلك  
 عبارة المغنى حيث قال نفى المضارع وقلبه ماضيا (قوله ولا يبعد) اي من حيث المعنى وفيه  
 اشارة الى بعده في الجملة وذلك لان لم يدخل على المضارع ويؤثر فيه القلب والنفى معا وكونه  
 نفى الماضي انما يصح لو اعتبر النفى بعد القلب وهو خلاف الظاهر ولذا زاد كلمة لو والا  
 فالظاهر ولا يبعد جعل الضمير الخ نعم يصح لو قيل لقلب الماضي مضارعا ونفيه على ما ذهب  
 اليه بعضهم من ان لم يدخل على الماضي فقلب لفظه الى لفظ المضارع وكلمة لو شرطية تدل على  
 جوابه ما قبله (قوله ولا يلزم استمرار) بل يجوز ان يقع قبل زمان التسكلم (قوله بين العامل)  
 اي بين العامل والحرف وما يكون معمولا له وهو الفعل حيث يقبله الى الاستقبال فلا يكون داخلا  
 على الفعل بل على الحرف وذا لا يصح بخلاف لم فانه فاصل ضعيف فكانه من تمة الفعل  
 وجزءه فيصح دخول ان عليه لبقاء دخوله على معموله وهو الفعل لصيرورة لم جزءا منه  
 فلا بد ما قيل انه تصریح بان حرف الشرط هو الجازم للمضارع المنفى ولم وليس كذلك (قوله

وتختص ايضا بالخ) وهى الخواص الاربع المتفق عليها و واحدة مختلف فيها وهى ان منقى لما لا يكون الا قريبا من الحال وقال ابن مالك لا اشتراط لذلك فى المعنى و علة هذه الاحكام ان لم ينقى فعله و لما لنقى قد فعل و تكون للتوقع فى الزمان المتصل بالحال و لا يدخلها حرف الشرط و يجوز حذف الفعل بعدها (قوله اللام المطلوب بها الفعل) اى غير فعل الفاعل و هو مخاطب اما فعل المفعول او فعل الفاعل الغائب المذكور و اما فعل الفاعل المتكلم و هو قليل الاستعمال و كان القياس فى امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا لكن لماكثر استعماله حذف اللام و حرف المضارعة تخفيفاً و بنى لزوال مشابهته الاسم زوال حرف المضارعة و قد جاء باللام و هو فى الشعرا كثر منه فى النثر (قوله و قد تسكن الخ) و هو مع الواو الفاء كثر لكون اتصالهما مع بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو و الفاء مع اللام بعدهما و حرف المضارعة ككلمة على وزن فخذ فحذف الكسروا و اما ثم فمحمولة عليها لكونها حرف عطف مثلها (قوله وهى تدخل على جميع الخ) بخلاف اللام كما عرفت (قوله او متكلما) نحو لا اراك ههنا لان المنهى فى الحقيقة ههنا و هو مخاطب اى لا تكن ههنا حتى اراك (قوله المذكورة فيما قبل) قيده بذلك لكونه تفصيلا لما ذكر سابقا معطوفا على لم فى قوله فلم القلب الخ و خروج لو لا لا يضر لان الكلام فى الجوازم (قوله اى لجعل الخ) اى للدلالة على السببية الجعلية كما يدل عليه بيانه و التفسير بافادة كون الاول سببا للثانى حال عن هذه الفائدة بل يتبادر منه السببية المحققة فلذا لم يفسرها بها (قوله بل ملزومية شئ) اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضى معترضا على الشيخ ابن الحاجب حيث قال ان الشرط سبب و الجزاء مسبب بان الشرط عندهم ملزوم و الجزاء لازم سواء كان سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او شرطان نحو ان كان لى مال حججت او لشرطا و لا سببا نحو ان كان زيد ابى فكنت ابنه و ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة الى غير ذلك و لعل مرادهم بالسببية مجرد التوصل فى اعتقاد المتكلم و لو دائما فيؤول الى الملازمة الادعائية فللكلمة بل اما الاعراض عن معنى الى معنى او عن لفظ الى لفظ اظهر (قوله و لا يلزم الخ) عطف على اعتبر داخل تحت المراد و عائد المعطوف عليه كافى فى الربط و استئناف لبيان فائدة قيد الاعتبار (قوله لمكارم الاخلاق) جمع المكرمة بمعنى الكريمة و الاضافة من قبيل اخلاق ثياب اى الاخلاق المستحسنة المرضية (قوله انه منها يمكن) اى ان المتكلم من مكارم الاخلاق بمرتبة (قوله لانه شرط) اى علامة (قوله ابتناء الجزاء) و فى الصراخ الجزاء ياداش (قوله فان كانا) اى فان كانا ماضيين فنيان و لكونه معلوما مما سبق من ان الماضى مبنى تركه (قوله او الاول) و هو اضعف الوجود فى الشرطية لانه فى صورة سببية المستقبل للماضى فى الرضى و هو قليل لم يحنى فى الكتاب العزيز (قوله فالجزم واجب) و قد يرفع للضرورة نحو ان يصزع اخوك يصزع (قوله لدخول الجازم الخ)

من غير فضل كما هو المتبادر ولذا قال في الشق الثالث لتعلقه بالجزم فلا يردانه لا بد من التعرض  
لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق كما هو في الشق الثالث لتعلقه بالجزم باعتبار اصل التعلق  
والرفع باعتبار ضعفه (قوله ماضيا) اي بمعناه الحقيقي وهو الاخبار عن وقوع الحدث  
في الزمان الماضي فيدخل افعال المدح والذم وفعل التعجب وضيع العقود وكاد وعسى اذا  
وقعت جزاء في قوله والافالقاء (قوله بغير قد) اي بغير حرف بحقق للماضي على مضية كما  
يشير اليه قول الشارح فيما سيأتي ليخرج عنه الماضي المحقق فيشمل ما ولا ويكون الماضي بما ولا  
داخلا في قوله والافالقاء فلا يرد النقص بالماضي الذي يكون بما ولا حيث يجب فيه الفاء مع  
انها بغير قد (قوله ويحتمل الخ) اشار الى ان الاول الظاهر لانه الظاهر على الاحتمال الثاني  
او تقدير اوله قال ومعنويا مقدر (قوله لتحقق الخ) الضابط ان مداراتين الفاء وتركه التأثير  
المعنوي اعني قلب الجزاء الى الاستقبال فان اثر فيه تأثيرا تاما فلا حاجة الى الفاء وان اثر تأثيرا  
ناقصا فالوجهان وان لم يؤثر فيه اصلا فالفاء (قوله الماضي المحقق الخ) لم يقل الماضي الذي  
بقد اشارة الى ان المراد بغير قد اي بغير الحروف التي يكون الماضي بعدها محققا لا تأثير فيه للشرط  
اصلا كما اشرنا اليه سابقا (قوله مضارعا مثبتا) قيل في اطلاقه نظر حيث يتمتع ترك الفاء  
في المضارع بالسين وسوف ولا م الامر والجواب ان الاطلاق قد يكون قرينة على اعتبار قيد  
التجرد فالمعنى ان كان مضارعا مثبتا فقط مجردا عن دخول شيء من الحروف وحينئذ  
تدخل المذكورة في قوله والافالقاء (قوله اعندم تأثير الخ) لتحمضه للاستقبال بدخول  
لن (قوله معنى) قيد به لانه المتناط لترك الفاء ويراوده (قوله خلصت لمعنى الاستقبال) لان  
المضارع المثبت والمنفي بلا كان محتملا للحال والاستقبال قبل دخول الاداة (قوله اي  
وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين) اي الماضي بغير قد ونحوه من الحروف  
الحققة للماضي لفظا او معنى او المضارع المجرد عن دخول شيء من الحروف مثبتا او منقيا  
بلا (قوله لان الجزاء حينئذ) اي حين انتفاء الماضي والمضارع المذكورين (قوله اما ماض  
الخ) لان انتفاءهما اما بانتفاء ان يكون فعلا بل جملة اسمية وبانتفاء كونه ماضيا ومضارعا  
بمعناهما المحققين فيكون اما امرا او نهيا ودعاء او استفهاما او انشاء من غير طلب او بانتفاء  
تجرد الماضي عن قد ونحوه فيكون بقدم ما ولا او بانتفاء تجرد المضارع عن الحروف فيكون  
بالسين وسوف وان ولا م الامر ولا النهي او بانتفاء كون المضارع المنفي بلا بأن يكون منقيا  
بلن ومافانه يجب في جميع هذه الصور الفاء (قوله بقد) وبما ولا (قوله الى رابطة) هي الفاء  
لانه المناسب للجزاء الذي يعقب الشرط (قوله او دعاء) او استفهام دخول الدعاء والاستفهام  
مطلقا تحت قوله والافيا اعتبارا ان المراد من المضارع والماضي ما كان بمعناهما الحقيقي اعني  
الاخبار والا فالدعاء والاستفهام قد يكون بصيغة الماضي والمضارع (قوله اولم)  
الواجب اسقاط قوله اولم فانه صرح فيما سبق انه ماض معنى مندرج في قوله اذا كان ماضيا

بغير قد فكيف يصح ادراجه في مفهوم قوله والا وقد وجد في بعض النسخ باسقاطه (قوله الى غير ذلك) اي منتهيا الى غير ذلك وقد عددنا فيما سبق (قوله لا يكون تأثير الخ) بقلب معناه الى الاستقبال اما لعدم دلالة على الزمان كافي الاسمية والانشائية الغير الطولية او لبقائه على المضي كافي الماضي المصدر بقدر ونحوها او لبقائه على ما كان عليه سابقا كاستفهام والمضارع المصدر بما وان والسين وسوف ولام الامر والنهي والدعاء (قوله موضع الفاء) اي نائبا مناهيا في جواب الشرط والذا لا يجتمعان فيه واجتماعهما في نحو خرجت فاذا السبع لا يضر (قوله لا اختصاصها بها) اي على انقول الظاهر في المغنى قيل يجوز النصب على الاشغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يتمتع مطلقا وهو الظاهر لان الفجائية لا يليها الا الجمل الاسمية وقيل يجوز في نحو فاذا زيد قد يضربه عمرو ويتمتع بدون قد ووجهه عندي ان التزام الاسمية انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقدر يحصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها انتهى ولا يجوز جل الاختصاص على الغلبة كاحل الشارح لزوم في قوله ويلزمها المبتدأ عليها لان سوق الكلام لا يساعده (قوله وان التي ينجزم الخ) جعل قوله وان مقدرة حكاية عما وقع في الاجال من قوله وبان مقدرة لانه معطوف على قوله فلم يلقب المضارع ماضيا داخلا في التفصيل وجعل الظرف اعني بعد الامر خبرا لانه محط الفائدة اي ان مقدرة كاشة بعد الامر فيفيد كينونة تقديرها بعد الامر والخصر مستفاد من المقام لانه مقام البيان فيؤول المعنى الى ان انما كانت مقدرة بعد الامر فتدبر ولم يجعل مقدرة خبرا لانه لا بد من ان يراد بان هي المذكورة فيما سبق وهي مقيدة بقوله مقدرة فالحكم عليها بمقدرة لافائدة فيه الا بالنظر الى الظرف فليجعل الظرف خبرا وان مقيدة بمقدرة كافي الاجال (قوله بعد الامر) اعلم ان كل ما يجاب بالفاء في نصب المضارع بعدها يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا ان في (قوله اذا كان الخ) اعتبر الصلاحية لان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء له معنى الشرط على ما صرح به في الرضى وليس مجرد النفس او ادعاء السببية كافي في ذلك كما وهم (قوله والطلب الخ) واما الخبر قائما هو هو لافادة مضمونه للمخاطب لانه مقصودا غيره فلو جئت بعده ما يصلح جزاء لمضمونه لم يتبادر الى فهم المخاطب انه جزاؤه فلذلك لم يقع الجزم في جواب النفي وانما قال غالبا لان اكثر الافعال الاختيارية التي تتعلق بها الطلب مطلوبة لغيرها وقل فعل اختياري يطلب لذاته (قوله يترتب عليه) اي يحصل عقبيه (قوله يكون ذلك المطاوب سببا لها الخ) ليحقق معنى الشرط (قوله قدر ان مع ذلك الفعل) لوجود القرينة المغنية عن ذكرهما اعني الفعل الدال على الطلب المشعر بالترتيب والسببية (قوله فينجزم بها الخ) ظاهر مذهب الاخفش جزم جزاء امهذه الاشياء لان مقدرة لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان مع الشرط مقدرة

بعد هذه الاشياء وهى دالة على ذلك المقدور ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس  
ما استبعدوه بعيد لانه اذا جاز ان ينجزم الاسم المتضمن لمعنى ان فعلين فالمانع من جزم الفعل  
المتضمن لمعناه فعلا واحدا كذا فى الرضى ولعل استنكارهم لعدم ظهور معنى ان فيها بخلاف  
الاسماء المتضمنة لمعناها فانها لا اختصار من التفصيل المتعذر (قوله لان التقدير على ما عرفت)  
اى يجب ان يكون المقدور مثل المظهر اثباتا ونفيا واما قولهم فى العرض الانزل بانصب خيرا  
اى ان نزل فلان كلمة العرض همزة انكارية دخلت على حرف النفي فتفيد الاثبات (قوله  
واما عدم امتناعه الخ) يعنى يجوز عند قيام القرينة ان يضم المتيب بعد المنفى والعكس فيجوز  
لانكفر تدخل النار كما يجوز لانكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا السلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم  
تدخل النار وما ذكره ليس بعيدا ن ساعده النقل كذا فى الرضى (قوله فيمن قرأ مرفوعا)  
الجمهور على الوصفية كما هو الظاهر والسكاكى على الاستئناف اذ يلزم فى الجمل على الوصفية  
انه طلب وليايرثه ولم يوجب وليا كذلك لان الموهوب هو يحيى ولم يرثه بل هلك قبله وهو  
يستلزم عدم اجابة دعائه وقد قال الله تعالى فاستجبنا له ولا يلزم ذلك على الاستئناف اذ ليس  
فى الحقيقة اخبارا وانما هو تعليل كانه قيل لم تطلبه فقال يرثنى غاية الامر انه لم يترتب على  
طلبه ما كان غرضه لاولى الجزم لان المراد وان تهب لى يرثنى فى ظنى ولا كذب فى ذلك  
هذا ما ذكره السيد فى شرح المفتاح وعندى ان ما لمعنى الوصفية والاستئناف والجزم واحد  
لان ما لم طلب هبة ولى موصوف بالوراثه وطلب هبة تكون سبب الوراثة وطلب هبة تترتب  
عليها الوراثة طلب ولى مخصوص بدل عليه قوله تعالى خفت الموالى من ورائى وان الاعتراض  
وارد على التقادير كلها والحق ان الاستجابة وقعت بنفس المسؤل لا بوصفه كما يشير الى ذلك  
ذكر قوله تعالى ووهبنا له يحيى بعد قوله فاستجبنا له ولاضير فى ذلك والذى يدل على ذلك  
انهم فسروا قوله تعالى ويرث من آل يعقوب بوراثه الملك ولم يملك اصلا وبهذاتين ان ما قالوا  
فى دفعه بان الروايات متعارضة والاكثرون على هلاك كذا ياقبل يحيى لا يحسم مادة الاشكال  
وكذا ما قيل المراد بالوراثه المعنى المجازى وهو النيابة فى اخذ العلم والشرع منه بحيث يبق  
ذلك معمولا به بعد كذا (قوله وقال ارأى انهم) اى قال ارأى القوم وهو من يتقدم لطلب الماء  
والكلاء ارسوا اى اقيموا نزلوا لها تمارس الحرب فكل موت انسان يجرى بقدرته تعالى وقضائه  
لا بغيره من الاقتحام وفيه حث على الشجاعة (قوله فى المعنى المصدرى) الذى يشتق منه  
الماضى والمضارع وغيرهما (قوله فاراد النص على المقضود) من اول الامر فلا يرد ان الامر  
المعرف بصيغة لا يحتمل المعنى المصدرى فزيادة لفظ المثال لدفع توهم ارادته توهم بعيدا واما  
افاد النص لان اضافة الصيغة الى ما بعده للبيان كما فى صيغة الماضى والمضارع وغيرهما فلا يرد  
انه يجوز ان يكون الامر بالمعنى المصدرى حينئذ ايضا اى صيغة الامر كما يقال لام الامر (قوله

وهو) اى الامر المطلق ( قوله مخصوص الخ ) لان شرطه عند الاصولين ان يكون مدلوله  
الطلب على وجه الاستعلاء دون النحوين فانهم يطلقونه على الصيغة بأى معنى يستعمل ( قوله  
كذا ذكره المصنف ) احاله على المصنف اشارة الى ما فيه وهو ان قولهم الامر بالصيغة والامر  
باللام يدل على اشتراك الامر المطلق بينهما ولذا قاله المحقق التفزازانى فى المطول وشرح  
المفتاح ان الامر عند النحاة حقيقة بينهما نعم عند اطلاق لفظ الامر من غير لفظه يتبادر الى الذهن  
الامر بالصيغة لكن شيوع استعمال لفظى بعض افراده لا يدل على كونه حقيقة فيه كفى الوجود  
صرح به السيد السند فى حاشية المطالع ( قوله شامل الخ ) اى هو بمنزلة الجنس القريب  
للامر المعروف فلا ينافى ان يكون صيغة بمنزلة الجنس البعيد فقوله يطلب به يخرج الماضى  
والمضارع وقوله الفعل يخرج النهى ( قوله غائب الخ ) لان الطلب فيه وان كان مدلول اللام  
الا انه صار جزأ مما بعده ويقال للمجموع صيغة واحدة كقائمة وبصرى ( قوله فانه يطلب  
به الفعل ) اى قبول الفعل ( قوله وعن مثل صه ) هذا بناء على عدم اعتبار قيد زائد على  
التعريف يستفاد من خارج مثل ان يراد صيغة فعل واما اذا اريد ذلك بقرينة كونه من اقسام  
الفعل فالتقييد بقوله بحذف حرف المضارعة لاخراج مثل قلتم فترحوا اوليان انه معتبر فى  
مفهومه ( قوله وحكم آخره ) لم يقل وحكمه لان وضعية النحويين حكم آخره لا مطلقا ( قوله  
لان مشابهته بالاسم ) لفظا ومعنى ( قوله حكم المجزوم ) اى حكم آخر المجزوم بقرينة ما قبله  
( قوله وسقوط نون الاعراب ) الذى هو فى حكم الاخر لشدة الاتصال ( قوله كما تقول لم  
يضرب الخ ) الصواب لنضرب كفى بعض النسخ وليخش وليغزليكون موافقا للقياس  
( قوله بلام مقدرة ) كفى قول حسان فى امر الغائب

محمد فقد نفسك كل نفس \* اذا ما خفت من امر تبالا

اى هلا كالانه التزم مع حذف اللام حذف حرف المضارعة تخفيفا لكثرة امر الفاعل  
المخاطب ( قوله فان كان الخ ) اذا عرفت تعريف الامر وحكمه فاعلم طريق بناءه ( قوله اى بعد  
حرف المضارعة ) نظر الى قرب المرجع وحينئذ يحتاج الى اعتبار الحذف اى حذف الحرف  
واسكان آخره او بعد حذفه وحينئذ يحتاج الى التجوز بأن المراد بعد الحرف المحذوف او الى  
ان كان تاما اذ لا معنى لكون التحريك بعد الحذف ( قوله متحرك ) بحركة اصلية او منقولة عما  
بعده فيدخل نحو قول ربيع ولا يكون من باب الافعال بقرينة ذكر حكمه بعد قوله وان كان  
رباعيا ( قوله اسكن آخره ) حقيقة بازالة الحركة او حكما باسقاط النون وحرف العلة اللتين  
هما بمنزلة الحركة والمراد جزم آخره ولما كان الاسكان والحذف معتبرا فى بناء الامر كان لا بد  
من ذكره ( قوله لظهوره ) اى مما سبق من تعريف الامر حيث ذكر فيه قيد حذف حرف المضارعة  
ومن بيان حكمه ( قوله والمراد بالبايعي الخ ) اذ لا يمكن ان يراد ما يكون رباعيا فى نفسه لانه



ان اريد مع حرف المضارعة يخرج جميع المضارعات من الثلاثي المجرد وان اريد بدون حرف  
المضارعة لا يدخل باب الافعال ( قوله ما يكون ماضيه الخ ) اى المضارع مطلقا والمضارع  
الذى بعد حرف المضارعة فيه ساكن وعلى الاول يحتاج الى صحة الحصر فى قوله اما ما هو  
من باب الافعال الى اعتبار قيد يفهم من سياق الكلام وهو بشرط ان يكون بعد حرف المضارعة  
ساكن وعلى الثانى يلزم اعتبار المضارع المذكور فى قوله وليس رباعى مرتين واحداث معنى  
ثالث للرباعى سوى المعنى المشهور اعنى ما يكون رباعيا فى نفسه والمضارع الذى ماضيه رباعى  
المذكور فى قوله وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى من غير حاجة الى ذلك لان المقصود  
اخراج باب الافعال وهو حاصل على تقدير حمله على المعنى المذكور فى قوله وحروف المضارعة  
مضمومة فى الرباعى فقوله ههنا على الاول احتراز عن المعنى المشهور وعلى الثانى عما ذكر  
سابقا ايضا ( قوله من المزيد فيه ) زائد لا طائل تحته اذ الرباعى المجرد خرج بقوله ان كان بعده  
ساكن ( قوله بعد حذف حرف المضارعة ) ظرف لزدت ان كان ضمير بعده راجعا الى حرف  
المضارعة وظرف لبقى ان كان راجعا الى حذفه ( قوله ليتوصل الخ ) فيه اشارة الى وجه  
التسمية ( قوله حال كون تلك الهمزة الخ ) اختار الحال لان اللازم ضم الهمزة وقت الزيادة  
وفى الصفة يتبادر سبق ضمها على الزيادة على ما مر فى تعريف الكلمة وجاز تأخير الحال لكون  
صاحبها نكرة مخصوصة بالاضافة ( قوله ان كان ) شرط يدل على جوابه ما قبله ( قوله فانه  
اذا قيل الخ ) هذا سهو من قلم النسخ اذ ليس الكلام فى ابطال فتح التاء وكسرها والصواب  
ما فى بعض النسخ انه اذا قيل اقل بفتح الهمزة التنبس بالواحد المتكلم المعروف واذا قيل اقل  
بكسر الهمزة لم يخرج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل هكذا قيل ولان تقول فى عبارة  
المصنف حكمان احدهما صريح وهو ان يؤتى بالهمزة المضمومة ان كان بعد الساكن مضموم  
وهذا الحكم يدهى لان المناسبة اقتضت زيادتها وتانيهما الحكم المستفاد من التخصيص بالشرط  
وهو انه اذا لم يكن بعد الساكن مضموم لا يؤتى بهمزة مضمومة والشارح قدس سره علل  
هذا الحكم فكأنه قال وانما لم يؤتى بهمزة مضمومة فى المكسور بعده والمفتوح بعده لانه لو اتى  
بالهمزة فيما افتتح بعد الساكن التنبس بالتكلم المجهول ولو اتى بها فيما انكسر بعده التنبس بالتكلم  
المعلوم والماضى المجهول من باب الافعال فالقول بانه سهو سهو ( قوله مكسورة فيما سواه ) اى  
زيدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة حال كونها مكسورة فى ساكن سوى  
ساكن بعد ضمة اى فى صورة وجود ساكن فيما بقى سوى الساكن السابق فاعبارة عن الساكن  
والكلام على حذف المضافين وهذا مراد الشارح رحمه الله وارجاع الضمير الى امر من مضارع  
فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة تعسف لا يخفى ( قوله ما يكون بعد حرف المضارعة الخ ) الاولى  
بعد الساكن ضمة كفاى بعض النسخ ( قوله وان كان رباعيا ) عطف على قوله وليس رباعى

بحسب المعنى اى فان لم يكن رباعيا وان كان رباعيا (قوله فالهمزة مفتوحة) لم يقدر زدت مع انه  
الموافق للسياق لان الهمزة فيه ليست زائدة (قوله لا ارتفاع موجب الخ) وتحقق مقتضى الرد  
وهو امتناع الابتداء بالساكن ترك لظهوره بخلاف عدائه لم يرد فيه الواو المحذوفة مع زوال  
موجب حذفها وهو وقوع الواو بين حرف المضارعة والكسرة لعدم مقتضى الرد واما نحو اقم  
فانما ردت الهمزة طردا للباب ومن هذا ظهر وجه عدم تعرض المصنف رحمه الله وفي الرضى  
انما يرد الواو في نحو عدلانه لورد لوجب اعلاله اتباعا للمضارع فيكون الرد ضائعا وفيه انه  
جارى اقم ايضا الان يقال التبعة واجبة في اعلال حرف العلة وبما حررنا لك ظهر اندفاع  
الاشكال الذى تحير فيه الناظرون وهو انه ان اريد بقوله ان كان بعده متحرك ما كان متحركة  
بالحركة الاصلية خرج عنه نحو قول ربوع وخف وان اريد مطلقا دخل فيه اقم مع انه لم يجعل ما بقى  
امرا بل رد الهمزة الاصلية وانه ان قيد قوله وان كان رباعيا بما يكون بعد حرف المضارعة  
فيه ساكن لم يكن متناولا لاقم وان لم يقيد بدخوله فيه فاعل وفعل وفعل مع انه لاهمزة فيها فضلا  
عن مفتوحة مقطوعة (قوله لذلك بعيد) لانها همزة اصل الخ (قوله اى فعل المفعول) انما  
اضيف الفعل الى المفعول لانه مبنى له كذا فى الرضى فعلم ان اضافة الفعل الى ما ليست لادنى  
ملازمة كما وهم (قوله لادنى ملازمة) باعتبار انه فاعل فعله (قوله ولا يبعد ان يراد الخ)  
يعنى ليس المراد من الموصول جنس الفعل وتكون الصلة مخصصة له حتى يلزم اضافة الشئ  
الى نفسه بل المعهود المعلن بعنوان الصلة على ما هو الاصل فى الموصول من استعماله فيما يعلمه  
المخاطب بعنوان الصلة وحاصله ان الموصول والصلة لما كانا بمنزلة لفظ واحد اعتبر التعيين بها  
فى الموصول قبل اضافة الفعل اليه فلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه فظهر فائدة قوله الذى لم  
يذكر فاعله وان ما قبل يلزم التكرار فى التعريف لو اريد بالوصول الفعل الذى لم يذكر فاعله  
فالظاهر ان يكتب بقوله الفعل توهم وكذا ما قبل فى دفعه انه اعادة لما ذكر فى التعريف والمراد  
بالوصول الفعل مطلقا فانه مع بطلانه للزوم اضافة الشئ الى نفسه ولكون الاعادة بلا  
فائدة لاتساعده العبارة (قوله يائية) اى من اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضى  
وفعل المضارع وفعل الامر واما الحرف المقدّر فاللام عند الجمهور لاشتراطهم فى تقدير من  
ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وكلمة من عند صاحب الكشف حيث قال  
تفسير قوله تعالى بحمة الانعام من الاضافة البيانية بتقدير من (قوله وهو ما حذف فاعله)  
هذا حذف مطرد عند سيديويه واما على مذهب الكسائى فى نحو ضربنى وضربت زيدا وهو  
ان الفاعل محذوف فى الاول على ما مر فى باب التنازع وعلى مذهب الاخفش على ما حكي  
عنه ابو على فى كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيديويه مستشهدا بقوله  
تعالى اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المصنف بحد تام كذا فى الرضى فلذا زاد الشارح واقيم

المفعول مقامه وبهذا ظهر فساد ما قيل لم يذكر هذا القيد اعتمادا على اشتراكه لا يجوز حذف  
 الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه ( قوله غيرت صيغته ) فيد اشارة الى ما تقرره من ان المجهول  
 فرع المعلوم لان الاصل الاسناد الى الفاعل ( قوله دفعا لبس ) اي اولم تغير لا لبس المفعول  
 المرفوع بالفاعل لقيامه مقام الفاعل ( قوله ضم اوله ) بناء الكلمات العربية على اعتبار تلفظها  
 استقلالاً ولذا كان الاصل في اوها الحركة وفي آخرها الوقف وما قيل ان ما ذكره منقوض  
 بما فيه همزة الوصل في الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكناً ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل  
 اذ لا همزة ووصل فيدهم ( قوله وكسر ما قبل آخره ) ان لم يكن مكسوراً ( قوله لان معناه  
 غريب ) اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اول  
 وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ( قوله في الاوزان ) اي اوزان  
 الاسم الثلاثي الامنقولا ( قوله المخرج من الضمة الى الكسرة ) ثم حل غير الثلاثي عليه  
 في ضم الاول وكسر ما قبل الآخر ( قوله انقل ) من خروج الضمير الى الكسرة لان الاول  
 خروج من انقل الى ثقل بخلاف الثاني ( قوله مع همزة الوصل ) ظرف مستقر لا لغو لان  
 ضمة الهمزة علم من قوله ضم اوله وكذا مع التاء ( قوله لئلا يلبس ) قدم العلة مع انه تفسير لقوله  
 خوف اللبس ليكون كل حكم مقروناً مع علته و اشار الى كونه تفسيراً له بقوله هذا علة لقوله  
 ويضم الثالث والثاني ( قوله فقط معتلاً ) فان الاطلاق قد يكون قرينة التجربة عن زائد عليه  
 ( قوله لئلا يفضى الى اجتماع الخ ) يعنى او اعلت العين من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب  
 العين الفاقى المضارع لانه يتبع الماضى في الاعلال لانه هو الماضى بزيادة حرف المضارعة وقد  
 اعل آخر لكون الظرف محل التغير فيلزم اجتماع اعللين متواليين في الثلاثي وهذا لا يجوز واولم  
 يعل آخره واعل العين فقط وقيل بطاى مثلاً لم ضم الياء ولا يحتمل في الفعل لنقل ياء مضمومة  
 وان كان قبلها ساكن كما يحتمل في الاسم نحو رأى خلفته ( قوله لئلا يد عليه ) اي على ظاهره وهو  
 العموم لان قواعد العلوم كاية ولو حل على المهمة فلا ير د فلذا قيل الا صوب ( قوله وانما خص )  
 من بين سائر المعتلات لزيادة غموض في اعلاله ( قوله في المبني للمفعول منه ) هكذا في النسخ  
 الصحيحة وفي بعض النسخ في المبني للفاعل منه وهو سهو ( قوله للمفعول ) اي من المضارع ووقع  
 التصريح به في بعض النسخ ( قوله ما ذكرنا ) من العموض والاختلاف ( قوله نقلت الكسرة  
 الخ ) لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها وقصد هم التخفيف فيجوز على هذا نقل الحركة  
 الى متحرك بعد حذف حركتها اذا كانت حركة المتقول اليه انقل من حركة المتقول عنه وهذا  
 عند الجزولي وعند المصنف استقلت الكسرة على حرف العلة ولم تنقل الى ما قبلها لان النقل  
 الى الساكن اولى فبقى قول وبيع ياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء او الضمة ما قبلها  
 فيقول قول وبيع وهو اقل والاولى قلب الضمة كسرة في الياء فيبقى لان تغير الحركة

اقل من تغير الحروف وايضا لانه اخف من بوع ثم جل قول عليه لانه معنلى العين مثله فكسرت  
 فاءه فانقلبت الواو الساكنة ياء كذا فى الرضى ولا يخفى عليك ما فى التعليل الاول اذ تغير الحرف  
 مع الحركة لازم فى قول مع تغير الحركة فى بيع بخلاف ما اذا قيل بوع فانه تغير الحرف فقط  
 مع عدم التغير فى قول (قوله الايدان الخ) اى الاشعار فى الرضى وانما تبهوا على الضم الاصلى  
 ههنا بخلاف نحو بيض فى جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد  
 فى الاسماء فيحصل الغرض المذكور قبل (قوله ضم اوله) لموافقة الماضى فرعاه (قوله المتعدى  
 وغير المتعدى) فى شرح التسهيل التعدى فى اللغة التجاوز وفى الاصطلاح تجاوز الفعل من  
 فاعله الى المفعول به فان تجاوز الى غيره كالمصدر او الظرف لم يسم متعديا انتهى فاسم الفاعل  
 والمفعول والمصدر انما يتصف بهما باعتبار الفعل واليه اشار الشارح فى بحث اسم الفاعل  
 فى شرح قوله ويعمل عمل فعله ولعل ترك المصنف لفظ الفعل ههنا وذكره فى قوله فعل بالم يسم  
 فاعله اشارة الى ذلك فاقبل انهما قيدان لاقسمان توهم وفى تركه اداة الحضر وازداده الواو  
 اشارة الى انه قد لا يكون شيئا من القسمين كالافعال الناقصة والى انه قد يجتمعان فى التسهيل وقد  
 يشتهر بالاستعمالين فيصلح للاستمين وفى شرحه ما تعدى تارة بنفسه وتارة بحرف ولم يكن احد  
 الاستعمالين نادرا قيل له متعدب وجهين وذلك مقصور على السماع وقد عدها بعضهم خمسة  
 نصح وشكر وكال ووزن ووعد وزاد صاحب الالقية قصدوا الظاهر انها غير محصورة  
 (قوله من الفعل) دون اسم الفاعل والمفعول والمصدر فانها غير متعدية بهذا المعنى لعدم  
 توقف فهمها عليه ولذا جاز ترك مفعولها (قوله ما يتوقف فهمها الخ) اعلم ان نسبة الفعل  
 المتعدى الى المفعول كنسبته الى الفاعل فى انه لا يجوز استعماله بدون فاعلها الا على خلاف مقتضى  
 الظاهر لنسبة الان نسبته الى الفاعل لما كانت مقصودة بالذات لا يجوز تركه الا باقامة شىء  
 مقامه بخلاف نسبته الى المفعول به فانه فضلة مقصودة لتكميل الفاعل يجوز تركه من غير اقامة  
 شىء مقامه واما سائر المفاعيل فانه يجوز استعماله بدونها فعلم من ذلك ان نسبته الى المفعول  
 المعين مأخوذة فى مفهوم الفعل المتعدى كيلا يكون استعماله فى مواد مجاز الاحقية له كالنسبة  
 الى الفاعل فيكون فهم مدلوله موقوفا على فهم متعلقه فالمراد بقوله على متعلق معين اى معين  
 كان فاندفع ما قيل ان التعريف غير مانع لدخول الافعال اللازمة التى مدلولاتها نسب  
 كقرب زيد وبعد لعدم اخذ النسبة الى امر معين فى مفهومها بل الى امر لحي استعمالها بدون  
 متعلقاتها كقرب زيد وبعدنم اذا قصد النسبة الى معين يكون موقوفا عليه لا بد من ذكره وحينئذ  
 تكون متعدية بحرف الجزر داخلية فى التعدى كالتعدى بالهمزة والتضعيف قيل ان تعريف المتعدى  
 يصدق على الافعال الناقصة لتوقف فهمها على امر غير الفاعل متعلق به وهو الخبر والجواب  
 منع توقف مفهومها على الخبر فان كان الناقصة معناها مطلق الكون مع الزمان الماضى وكذا سائر

الافعال فان معنى صار زيد غنيا انصف زيد في الماضي الغنى المتصرف بالصيرورة صرح به الرضى (قوله اى امر غير الفاعل الخ) اى ما يصدق عليه هذا المفهوم من المقاعيل المخصوصة الواقعة في التركيب فاشار بقوله غير الفاعل الى ان المراد بالمتعلق المصطلح وبقوله يتوقف فهمه عليه الى ان المراد به ما يصدق عليه من افراد المخصوصة لانه الذى يتوقف عليه فهمه لا المتعلق المطلق المبهم فليس هذا القيد في مفهوم المتعلق المبهم وبما خررنا لك اندفع ما يترا اى من ان المصطلح ليس معتبرا في مفهومه التوقف كما صرح به بقوله فان النعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل وانه لو كان معتبرا في مفهومه يلزم التكرار في التعريف (قوله فان كل فعل الخ) تعليل لتخصصه في الاصطلاح بغير الفاعل ولكون اعتبار قيد النعلق ظاهرا وقيد التوقف للاشارة الى ان المراد به ما يصدق عليه غير داخل في مفهومه لم يتعرض لتعليلهما (قوله لكن الخ) استدراك لدفع توهم ناشئ مما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدى على اللازم (قوله بطريق الصدور) كما في ضرب زيد والقيام كافي طاب زيد والاسناد كافي مات زيد (قوله ان فهم الفعل) اى المعلوم كما يشعر به التعريف المنقول من شرح التسهيل فان المجهول فرعه في التعدية كافي البناء فالمراد بالفاعل على الفاعل الحقيقي لا ما يعم مفعول ما لم يسم فاعله ايضا اذ لو اريد ذلك لم يكن ضرب في ضرب زيد متعديا لعدم توقف فهمه على فهم امر اى غير الفاعل بالمعنى العام (قوله لا يمكن تعقله الا بعد تعقله) جملة مؤكدة لما قبلها والمراد البعدية الزمانية لا متباعدة تعقل شيئين في زمان واحد اى لا يمكن تعقل ضرب الا بعد تعقل المضروب المعين يازمان لما ان النسبة مأخوذة في مفهومه وفهم النسبة متأخر عن فهم الطرفين زمانا (قوله بخلاف الزمان) فانه مما يتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا قال في شرح المفتاح ما حاصله ان المفعول به داخل في مفعولية الفعل المتعدى بخلاف غيره فانه لا يدخل في مفعولية الفعل المتعدى (قوله بخلاف الزمان الخ) اى المفعول فيه وله والحال وعبر عنها بهذه الامور ليظهر توقف وجود الفعل عليها دون الفهم (قوله وهىة الفاعل والمفعول) ترك في بعض النسخ ذكر المفعول لان هىة الفاعل الذى هو ركن الكلام اذ لم يتوقف عليه تعقل الفعل فهىة المفعول بالطريق الاولى (قوله وغير المتعدى الخ) وما قيل ان المتعدى يصير لازما بنون الانفعال وناء التفعّل فتوهم اذ معنى التعدى وصول الفعل الى المفعول وعدم التعدى انقطاعه عنه فلا بد فيه من الاشتراك في المعنى وفيما نحن فيه ليس كذلك لان باب الانفعال والتفعّل معناه التأثر والقبول والمطاوعة (قوله اما بالهمزة) وكبه فاكب شاذ (قوله او بالفتحة الخ) جعل بعضهم بناء فاعل من اسباب التعدية كالهمزة والتضعيف وجروف الجر بسبب ان هذا البناء يقتضى التعدية وان لم يكن الفعل الثانى متعديا لان المشارك هو المفعول ولم يجعله بعض آخر منها لانه ليس مثل هذه الاشياء في المعنى

لأنها بمعنى التصيير بخلافه فإنه قد لا يتعدى إلى أكثر مما كان الثلاثي متعديا إليه نحو ضارته  
وذلك كل فعل كان مفعوله الأصلي والمشارك بخلافها فإن التعدية لازمة لها كذا في العباب  
(قوله أو يحذف الجر) ولا يغير من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء في بعض المواضع نحو  
ذهب يزيد بخلاف مررت به فاذا غيرته فعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل المفعول به  
لأن باء التعدية عنده بمعنى مع وعند سيبويه كالهزمة تنجي للمصاحبة وضدها ولا يجوز حذف  
الجار في السبعة إلا في أن وإن خلا فالأخفش الأصغر كذا في الرضى في الحصر وجاز في غيرها  
وأما شذوذا أي نادرا وأما لكثرة الاستعمال نحو أمرتك الخير ويجوز أن يجتمع على  
فعل واحدة عدة حروف إذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة إلى البصرة لا كرامك  
ولم يحذف الباء المعتبرة إلا في آتوني زبر الحديد على القراءة بهزمة الوصل أي زبر الحديد  
وأما الهزمة والتضعيف فلا بد فيهما من معنى التصيير فإن كان الفعل لازما يتعدى إلى واحد وإن  
متعديا إلى واحد تعدى إلى اثنين نحو أحفره النهر وإن كان متعديا إلى اثنين يتعدى بالهزمة  
لالتضعيف إلى ثلاثة ولم ينقل منه إلا علم وارى والتضعيف قل تعديته للحلقي العين إلا في الهزمة  
نحو نأيته والمفعول الذي زيد بسببهما هو الذي كان فاعلا قبل دخولهما فلذا كان مرتبة ما زاد  
بهما من المفاعيل مقدما على ما كان لأصل الفعل كذا في الرضى فظهر من كلامه فساد ما قيل أن  
الأصوب تبديل حروف الجر بالباء وإن التعدى مطلقا يقتضى تغيير المعنى وإن تعدية أعطيت إلى  
المفعول الثاني بالهزمة أو إلى المفعول الأول بالصيغة (قوله والمتعدى) بنفسه أو بغيره يدل عليه  
التمثيل بأعطى وأعلم وارى (قوله غير الأول) مفهوم ما صدقا (قوله فيما صدقا عليه) أي فيما  
يحملان عليه فإنه معنى الصدق الموصول بعلى سواء كانا كائين أو جزئين أو أحدهما كلياً والآخر  
جزئياً وإنما قيد بذلك لوجوب التغير في المفهوم ليقيد الحكم (قوله نحو علم) هذا عند البصريين  
وقال المكوفيون ثانی مفعولى باب علمت حال وليس بشئ لأن الحال لا يكون علما وضمير واسم  
إشارة ويجوز ذلك هذين المنصوبين (قوله كأعلم) وأما علم فلم ينقل علمتك زيدا قائلاً لم يستعمل  
ثانى مفعولى علمت ما هو مضمون الأول والثانى أو مضمون الثانى علمت تقول فى علمت زيدا عرا  
منطلقا علمت زيدا انطلاق عمرو وعلمت زيدا الانطلاق (قوله يقال له المفعول الأول) لأن  
مرتبته التقديم لكونه فاعلا للفعل قبل التعدية (قوله فلم يستعمل أصلا في التعدية) أي ليست  
مما صار بالهزمة والتضعيف متعديا إلى ثلاثة بعد التعدى إلى اثنين فلم يستعمل من ثلاثياتها فعل  
مناسب لهذا المعنى الأخير يكسر الباء بمعنى علم وأما حدث ونبأ ثلاثين فلم يستعملتا مشتقين  
من النبأ والحديث (قوله بواسطة اشتغالها الخ) لأن الأنباء والتنبئة والتحديث بمعنى الإعلام  
وأما في أنفسها فكانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار نحو أنبئهم باسمائهم أنبئوني بعلم  
ومن هذا يعلم أن التضمين أيضا من أسباب التعدية وقد ذكر في المغنى أن أسباب التعدية سبعة

الاربعة المذكورة فيما سبق والخامس صوغه على حد نصير ينصر لاقاة الغلبة نحو كرمت  
زيدا والسادس التضمين والسابع اسقاط حرف الجر ولم يلحق سيويه من هذه الخمسة الانبا  
والبواقي الختمها غيره واما ما حدث فلم يستعملوه بمعناه والحق بعضهم ارى الحلية باعلم سماعا نحو  
ارى اليه في النوم عمر اسالما (قوله في جواز الاقتصار عليه الخ) بحيث لا يكون متوبا اصلا  
ولذا لم يقل في جواز حذفه في شرح الالفية للشيخ السيوطي يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة  
وبعضا لدلائل كقولك لمن قال علمت زيدا بكذا قائما علمت واما الحذف بغير دليل ففقيه مذاهب  
احدها وعليه الا كثرون يجوز حذف الاول بشرط ذكر الاخيرين والاخيرين بشرط  
ذكر الاول اذ لا يخلو الكلام من فائدة بذكر المعلم في الصورة الاولى والمعلم في الثانية والثاني  
لا بد من ذكر الثلاثة لان الاول كالفاعل فلا يحذف والاخير ان من باب ظن والثالث يجوز  
حذف الاول فقط ولا بد من ذكر الاخيرين والرابع يجوز حذف الاخيرين فقط لان الاول  
في حكم الفاعل والاخيرين في حكم مفعولى ظننت انتهى في قوله في جواز الاقتصار عليه رد  
للمذهب الثاني والثالث لان معناه جواز ذكر الاول وترك الاخيرين وفي قوله والاستغناء  
عنه رد للمذهب الرابع لان معناه عدم ذكر الاول وذكر الاخيرين وبمجموع القولين اختيار  
للمذهب الاول الذى عليه الا كثرون وان الاخيرين كثنائي اعطيت لان الاول الذى هو فاعل  
في المعنى اذا كان كفعوله الاول فالاخيران كثنائيه بطريق الاولى وما قيل ان مفعولها الاول  
كفعلول اعطيت في عدم جواز كونه مع الفاعل ضمير متصلين بشئ واحد فلا يقال علمتني  
زيدا قائما فالأقتصار على جواز الاقتصار تقصير فوهم لان عدم الجواز المذكور مشترك بين  
جميع الافعال لا اختصاص له بباب اعطيت (قوله والثاني والثالث من مفعوليهما) اى كل  
واحد من الثاني والثالث بالقياس الى الآخر من مجموع مفعوليهما المعترين معامفعولا واحدا  
كثنائي اعطيت مع قطع النظر عن المفعول الاول فن تبعية وفائدة التقيد الاحتراز عن ملاحظة  
كل واحد منهما بالنظر الى المفعول الاول فانه بهذا الاعتبار ليس حالهما كحال مفعولى علمت  
في الرضى فاذا قطع النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعولى علمت  
مع الثاني لانها هما الاول هو الذى زاد بسبب الهزة (قوله في وجوب ذكر الخ) قبل وكذا  
في جواز الالغاء والتعليق وجواز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين متصلين بشئ واحد  
فالأقتصار على الجواز المذكور تقصير وتقيد للاطلاق من غير ضرورة وهذا وهم لان الالغاء  
والتعليق مختلف فيه واتحاد الضمير مختص بافعال القلوب ورأى الحلية والبصرية ووجد  
وعدم وقف لا يجوز في غير هاكل ذلك منصوص في التسهيل وشرحه نعم يشارك الثاني والثالث  
لهذه الافعال مفعولى علمت في احكام اخرى من جواز حذفها وحذف احدهما الدليل والتقديم  
والتاخير ولذا عم في التسهيل الا ان هذه الاحكام غير مختصة بمفعولى علمت (قوله وتسمى

افعال الشك واليقين ) عطف على الخبر المحذوف اى افعال القلوب هذه المذكورات او على مجموع المبتدأ والخبر والشارح تبع عبارة المتن فجعل قوله افعال القلوب مبتدأ محذوف الخبر وقدر لقوله ظننت مبتدأ آخر واما فى عبارة المتن فقوله ظننت الخبر لا فاعل القلوب او بدل منه وقوله يدخل خبر او مستأنفة ( قوله وكأنهم ارادوا الخ ) لما كان استعمال لفظ الشك فيما تساوى طرفاه متعارفا بين العلماء غير مختص باصطلاح الميزانيين منساقا الى الفهم عند الاطلاق ولم يكن شئ من هذه الافعال دالا على ذلك حله الشارح رحمه الله على الظن تجوز الاشتراكهما فى عدم الجزم وانما قال كان الاحتمال ان يكون ههنا بالمعنى اللغوى اعنى خلاف اليقين وشموله لغير الظن لا يقتضى ان يكون هذه الافعال دالة على جميع انواعه ( قوله تساوى الطرفين ) اى الوقوع وعدمه ( قوله وهى ظننت الخ ) هذه سبعة افعال تشترك فى انها موضوعة للحكم بتعليق شئ بشئ على صفة فلذا اقتضت مفعولين وفائدتها الاعلام بان الفتية حاصلة عماد على الفعل من علم او ظن والحصر فى السبعة باعتبار مدلولها النوعى فان بعضها للظن وبعضها للعلم وبعضها مشترك بينهما وذكروا المصنف من كل نوع ماهو المشهور منه والى ذلك اشار الشارح بتقسيم مدلولها ( قوله وهذه الثلاثة للظن ) استعمالا لاشاعوا قليلا ما يستعمل على خلاف الاصل لفظ الظن فى العلم واقل منه لفظ الحسبان والخيالة ومن هذا النوع حجا يحجوا للظن فقط وهب غير متصرف بمعنى احسب وارى المجتهول وعد بمعنى حسب عند الكوفيين ( قوله وتارة للعلم ) وهو كثير وان كان بالنسبة الى الظن قليلا ( قوله وهذه الثلاثة للعلم ) اى للاعتقاد الجازم مطلقا بقرينة مقابلة الظن معين كان كملت ووجدت وايقنت ورأيت وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف على صيغة الامر ولا كرأيت قال الله تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق وزراه قريبا وهو مطابق ( قوله على الجملة الاسمية ) لان الفعل الداخلى على الجملة المقصود منها معناها لا بد ان يعمل فى جزئها لتعلق معناها بمضمونها والفعلية يتعذر عمل الفعل فيها فاعوانصباما فى الجزء الاول فلا متناع كون الفعل مسندا اليه وانحصار ناصبه فى الحرف واما فى الجزء الثانى فلكونه معمولا للجزء الاول وامتناع توارد العالمين ( قوله من حيث الاخبار ) لما علمت ان فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عمادت عليه من علم او ظن طابق الواقع او لا فالمقصود منها اعلام المخاطب بالعلم او الظن القائم بالفعل المتعلق بالنسبة فاقل ان ما ذكره الشارح يقتضى ان تكون هذه الافعال لبيان كيفية نسبة الجملة الاسمية لان الداخلة عليها التحقيق فلا تنقيد هذه الافعال فائدة تامة مع انه ليس كذلك وهم يدلك على ما قلنا ببيان الشارح حيث قال ان علمت لبيان ان منشأ الجملة علم ( قوله على انها مفعول لها ) اى كل واحد منهما او مجوعهما مفعول واحد لهما من حيث المعنى فان علمت زيدا قائما معناه علمت قيام زيدو فى بعض النسخ مفعولان لهما كما هو الظاهر ( قوله فلا يقتصر الخ ) لاقتصار حذف الشئ بغير دليل اعنى الحذف نسبيا



منسيا فان اريد بند كرا الآخر الذكر الحقيقي كانت القاعدة باعتبار الغالب الكثير وان اريد  
 الشامل للتقدير اعني الحذف الدليل فان المقدر كالمفوض كانت القاعدة على عومها كأنه قيل  
 لا بد من ذكر الآخر حقيقة او تقدير او ما قيل انه يلزم على هذا ان لا يجوز علت ضربى زيدا  
 قائما فقيه ان حذف الخبر ههنا مع القرينة على ان صحة الكلام المذكور ممنوع وزوم حذف  
 الخبر انما هو على تقدير كون المصدر مبتدا (قوله هو المفعول به في الحقيقة) والفعل المتعدى  
 اليه جامعا تعدى الى مفعول واحد في الحقيقة وهو المصدر المأخوذ من المفعول الثانى المضاف  
 الى المفعول الاول وان كان جامدا فان معنى علت هذا زيدا علمت زيدية هذا (قوله ومع  
 هذا) اى مع وجود الدليل المانع من الحذف مطلقا وجد في استئمال حذف احدهما مع  
 القرينة فلذا قلنا انه لا يجوز الاقتصار (قوله على قلة) اى مع بقاء على المفعولية واما  
 اذا حذف الفاعل واقيم المفعول الاول مقامه فهو واقع على كثرة كما مر في بحث المفعول به  
 (قوله على قراءة ولا يحسن بالياء) وجعل الذين يخلون فاعله واما على قراءة الخطاب  
 فالذين يخلون مفعوله الاول على حذف المضاف اى يخل الذين واقامة المضاف اليه مقامه  
 وخير امفعوله الثانى (قوله لا تخلنا جازعين) فى الحاشية نقلنا من الحواشى الشريفة اى  
 لا تخلنا جازعين على غرائك الملك بنا اذ قدوشى بنا قبل ذلك الوشاة فلم يضرنا فى الصراح  
 الاغراء برغار غلاتيدن يعنى برسور انيدن وقتنه انكيزى كردن درميان دو كس والغراء اسم  
 منه فى البيت بالتاء لا بالهمزة حتى يردان الغراء لم يوجد معنى الاغراء الوشاة جمع واش وهو  
 التمام وطل بمعنى امتد وما كافة غندان جنى تكفه عن طلب الفاعل صورة ومصدرية  
 عنده غيره وهو الاوجه لان الكافة لا تجئ فى الافعال الا فى نعم وبئس (قوله وقد يحذفان معا  
 الخ) بالقرينة دالة على تعيينهما فيحذفان نسيا منسيا جلة مستأنفة كأن سائلا يقول قد علم  
 حال باني علمت واعطيت فى الاقتصار على احدهما فاحالهما فى المفعولين وفيها تدافع لتوهم  
 جواز حذف مفعولى باب علمت مطلقا المستفاد من قوله اذا ذكر احدهما ذكر الآخر  
 بطريق المفهوم المخالف (قوله فانك لا تحذفهما) من غير ان يكون هناك ما يدل على تجدد  
 علم او ظن مخصوص كما يدل عليه المثال قال فى شرح التسهيل وان وقع موقع المفعولين  
 ظرف نحو ظننت عندك او شبهه نحو ظننت لك او ضمير نحو ظننته او اسم الاشارة نحو  
 ظننت ذلك فان كان احدهما الاشياء احدا المفعولين امتنع الاقتصار عليه وان لم يكن احدا  
 المفعولين جاز الاقتصار عليه انتهى فاندفع ما قيل لانسلم عدم حصول الفائدة لجواز ان  
 تحصل بأمر آخر سوى المفعولين (قوله ان الانسان لا يخلو عن علم او ظن) فنقابل الظن واعلم  
 بدون قرينة تدل على تجدد ظن او علم بمنزلة قائل النار حارة كذا فى شرح التسهيل للعلامة  
 المصرى (قوله نحو من يسمع يخل) من حال يخال قال الاصمعى من امثالهم فى ذم مخالطة الناس

واستحباب الاجتناب عنهم قولهم من يسمع يخل يقول من يسمع من اخبار الناس ومن معابهم يقع في نفسه عليهم المكروه ومعناه ان مجانبية الناس اسلم كذا في امثال ابى عبيدة (قوله اى ابطال عملها) لفظا ومعنى (قوله لاستقلال الجزئين) بخلاف باب اعطيت لان مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة الحمل فلا يجوز الالغاء اذا توسطت وتأخرت (قوله الصالحين الخ) في الافادة قيد بذلك احترازا عن صورة التعليق فان الجزئين وان كانا مستقلين لكنهما ليسا صالحين لان يكونا مفعولين لوجود المانع (قوله او مفعولين) الظاهر الواو الا انه اختار اول التنبيه على ان صلاحيتهما للامرين المذكورين على البدلية (قوله كلاما) حال او تمييز (قوله تاما) من غير ضم الفعل اليه فيمتنعان عن التأثير عند ضعف العامل بالتأخير عن كليهما او عن احدهما (قوله على تقدير الالغاء) لكونهما حينئذ في معنى الظرف بخلاف تقدير العمل فانهما ليسا كلاما تاما اذا المقصود نسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع عليهما (قوله عند التقديم) لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها كالعلاج وايضا معمولا في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة (قوله على انه لا يجوز) لان عامل الرفع معنوى عند النحاة وعامل لنصب لفظى فمع تقدمها يغلب اللفظ المعنوى (قوله في معنى الظرف) ليتحقق معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومعنى واذا وقع المصدر بينهما كان منصوبا على الظرفية نحو زيد ظنك ذاهب لان التقدير في ظنك كذا في العباب وما وقع في الرضى من ان الالغاء واجب في زيد قائم ظنى غالب اى ظنى زيدا قائما غالبا فالمقصود منه بيان اصل التركيب لان المعنى كذلك والامتناع تحقيق الالغاء بل المعنى زيد قائم في ظنى الغالب (قوله انهما متساويان) لان العامل القوى اعنى فعل القلب تقدم على احدهما وتأخر عن الآخر (قوله نحو ضرب احسب زيد) اى ضرب في حسابى وكذا في البواقي (قوله فلهذا قيد الخ) تقديم الجار والمجرور للمجرد الاهتمام والاعتناء بشأن العلة لا المحصر اى لاجل اخراج هذه الصور قيد الجواز بالتوسط الخصوص اعنى بين المفعولين واما التقيد بمطلق التوسط فلاخراج صورة التقدم فان قلت ان المصنف لم يقيد التوسط بكونه بين المفعولين والتأخر بكونه عنهما قلت ذلك مستفاد من السوق لان كلامنا في المفعولين (قوله جواز المنبى) بناء على المعنى المتبادر منه وانما قال المنبى الجواز خجل الجواز على ما يشمل الوجوب وترك التوسط والتأخر على العموم (قوله وانما خص الخ) لا يخفى عليك ان المراد بالالغاء ان يذكرمها ما يصلح ان يكون معمولا لها ويبطل عملها فية وفي صورة وقوعها بين معمولى ان وبين سوف ومكسوبا وبين المعطوف والمعطوف عليه لم يذكرمها معمول فالمعنى وجوب وقوع بينهما اعتراضا لبيان النسبة لانه التى بينهما ولذا قال في التسهيل والرضى وقديقع الملقى بين معمولى ان وبين سوف ومكسوبا وبين المعطوف والمعطوف عليه والشارح رحمه الله عليه لم يفرق بين جواز الالغاء وبين

وقوعها ملغى فاحتاج الى بيان وجه التخصيص واما في صورة وقوعها بين الفعل ومرفوعه واسم الفاعل ومعموله فالألغاء جائز لا واجب عند البصريين داخل فيما اذا توسطت قال في التسهيل الغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين مثال ذلك قام اظن زيد فيجوز رفع زيد وهو ظاهر ونصبه على انه المفعول الاول والفعل المتقدم وضميره المستتر فيه في مواقع المفعول الثاني ومنع الكوفيون النصب واوجبوا الرفع والصحيح مذهب البصريين وبه ورد السماع (قوله قبل معنى الاستفهام) سواء كان في قالب الحرف او في قالب الاسم نحو قوله تعالى لتعلم اى الحزبين احصى وللتنبية على العموم زاد لفظ المعنى (قوله بلا واسطة الخ) يحتمل ان يكون تعميما لمعنى الاستفهام اى يكون معنى الاستفهام حاصل بلا واسطة لفظ آخر بان يكون مدلول نفسه وان يكون حاصل بلا واسطة بان اكتسب من المضاف اليه وان يكون تعميما للقبلي اى يكون الفعل قبل معنى الاستفهام بلا واسطة لفظ آخر او توسطه اعلم ان الاستفهام على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين وهو ما يكون بام والهمزة وبلا اسماء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه بنعم او لا وهو ما يكون بالهمزة فقط او بهل فاختار بعضهم ان القسم الثانى لا يقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يتعلق العلم به لتنافيه الابتأويل ان يقال علمت جوابه هذا الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتملا على النسبة فان زيدا مثلا في جواب ازيد قائم ام عمرو ومعناه زيد قائم فيصح تعلق العلم به فعنى قولنا علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام اى علمت قيامه وانما لم يقل علمت زيدا قائما لداع يدعوه الى ايهامه واذا كان الجواب بنعم او لا لا يكون مشتملا على النسبة فلا يصح تعلق العلم به لانه يستدعى النسبة فاذا قيل علمت لان اداة الاستفهام التى بعده ليست لاستفهام المتكلم حتى لا يتعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه بل لمجرد الاستفهام فى جميع الصور المعنى علمت الذى يشك فيه فيستفهم عنه الا ان المشكوك فيه المستفهم عنه فى القسم الاول نسبة الفعل الى هذا المعين او ذاك من المذكورين وفى القسم الثانى نسبته الى المذكور او عدم تلك النسبة فلا حاجة الى التأويل المذكور ولو سلم فلانسلم ان نعم او لا ليسا بمشتملين على النسبة فان المقدّر بعدهما اجله ولذا يصح الجواب بهما هذا فعبارة المتن ان اجزى على اطلاقه كما هو الظاهر كان اختيار المذهب الاكثرين وايراد المثال من القسم الاول لكونه متفقا عليه وان خصص بقرينة المثال كان اختيار المذهب البعض الاول (قوله الداخلى على معمولها) قيد النفي بالداخل على معمولين وكذا الام ابتداء لانه اذا تقدم احد الاشياء الثلاثة على المفعول الثانى فقط لا يوجب التعليق فى الاول نحو علمت زيدا من هو او ما قائم اول قائم وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين فى هذه الصور ايضا وانما لم يقيّد الاستفهام بذلك لانه

قد يكون المفعول الاول متضمنا للاستفهام كما مر ( قوله وضعا ) قيد بذلك لان لام الابتداء قد تدخل على الخبر نحو ان زيد القائم احتراز عن اجتماع التأكيد لكنه خلاف الوضع ( قوله فن حيث اللفظ ) ولا يجوز العكس لانه لا يعلم حيثئذ ان المعنوي يكون عاملا ولا ( قوله والفرق ) مع اشتراكهما في ابطال العمل والمراد الالغاء المذكور منها لتخرج الصور الواجبة المذكورة سابقا واما الفرق بين مطلق الالغاء والتعليق فبالوجه الثاني فقط ( قوله ان الالغاء جائز ) لانه ترك الاعمال لفظا ومعنى بلا مانع والتعليق واجب لانه ترك الاعمال لما منع يعنى ان الالغاء مأخوذ في مفهومه الجواز والتعليق مأخوذ في مفهومه الوجوب في شرح التسهيل التعليق ابطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب بخلاف الالغاء فهو ابطاله لفظا ومحلا على سبيل الجواز ولا يلزم من ذلك استتراك لفظ الجواز في قوله جواز الالغاء اذ المعنى ان من خصائصها انه يجوز ان يبطل عملها وان لا يبطل بخلاف سائر الافعال فانه يتمتع فيه ذلك كان التعليق فيها جائز دون سائر الافعال ولذا قال شارح اللباب في قوله وتختص بجواز الالغاء والتعليق ان قوله والتعليق عطف على الالغاء فتدبر ( قوله ضميرين ) اما ان كان احدهما ضميرا متصلا والاخر ظاهرا نحو زيد اظن قاتما واطنه زيد قاتما لم يجر المثال الاول مطلقا وازال الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان الضمير متفصلا جاز مطلقا كذا في الرضى ( قوله لشيء واحد ) صفة ضميرين اى ضميرين كاشين لشيء واحد بان يكونا عبارة عنه او يشتمل احدهما على الآخر فيدخل نحو قول عائشة رضى الله عنها لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مالنا من طعام الا الاسودان والتم والماء ( قوله لان اصل الفاعل ) اى اصل مدلول الفاعل النحوى يعنى ما يتنى عليه غيره ان يكون مؤثرا فان نحو طال زيدا ناطق عليه الفاعل لكونه على طريقته وصفته والاصالة بهذا المعنى لاتنافى كونه داخلا في التعريف ( قوله والمفعول به متأثرا ) من قبيل العطف على معمولى عاملين والمجرور مقدم ( قوله لاتفاقهما من حيث الخ ) وان اختلفا من حيث كون احدهما مرفوعا والاخر منصوبا فان الواجب رعاية تغيرهما فيقدر الامكان ( قوله لانهما ليسا ) اى الفاعل والمنصوب الاول في الحقيقة فاعلا ومفعولا به اى مؤثرا اما الفاعل فلهدم كون افعال القلوب من قبيل التأثير واما المنصوب الاول فلهدم تعلق الفعل به بل مضمون الجملة وبهذا ظهر ان الدليل يختص بافعال القلوب ( قوله لانهما نقيضا وجديتى ) اى في اصل الوضع فان وجد بمعنى اصاب ثم استعمل بمعنى علم ( قوله اجرى رأى البصرية والحلية ) اى اجرى التى بمعنى ابصر والتى بمعنى رأى في المنام مجرى رأى التى بمعنى علم للتشارك اللفظى وان كان منصورا بهما يتعلل الفعل به حقيقة في القاموس الحلم بالضم وبضمين الرؤيا ( قوله ولقد ارانى للرماح الخ ) اللام للابتداء او جواب القسم وارانى اى ابصر للرماح جمع رمح دريئة على وزن فعيلة بالهمزة الحلقة التى تعلم الطعن والرمى

عليها من عن يميني متعلق بأرائي وهو القرينة على انه من الرؤية البصرية دون القلبية اذ لا  
تعلق للعلم بالجهة وعن اسم بمعنى الجانب لدخول من عليه ( قوله ما عدا حسب الخ ) بدل  
من البعض فأثنته تعيين ذلك البعض قبل البيان ( قوله وهى اما العلم والظن ) اى معانيها  
المتكثرة باعتبار كونها مدلولاتها فى نفسها العلم او الظن ( قوله بحسب يمكن ) متعلق بقريب  
وتفسير له وفيه اشارة الى وجه تخصيص بعض الافعال المذكورة بان لها معانى اخر متعدية  
بها الى مفعول واحد مع ان لها معانى اخر غير متعدية بها يعنى انه لدفع توهم تعديتها بهذا المعنى  
ايضا الى مفعولين سيما اذا ذكر بعدم مفعولها حال او صفة وهذا حاصل ما ذكره الرضى فى  
شرح الفصل وجه التخصيص انه قصد الى استعمال هذه الالفاظ مع بقائها افعال القلوب انتهى  
يعنى انها مع بقائها كذلك مظنة كونها متعدية الى مفعولين بهذا المعنى ايضا فلذا تعترض لها  
ولمعانيها التى هى مظنة التوهم المذكور بخلاف ما عدا هذه الالفاظ وهذه الالفاظ استعملت  
بغير هذه المعانى فانها ليست مظنة التوهم بعد كونها من افعال القلوب ( قوله بذلك ) اى بقوله  
قريب من معانيها الاول ( قوله لئلا يقال الخ ) ولئلا يقال انه لا وجه للتخصيص بالحكم  
المذكور فان لهذه الالفاظ معانى آخر الا انه بين وجه التخصيص بالحكم المذكور بعد بيان  
معانيها المذكورة ليظهر حق الظهور ( قوله لا وجه للتخصيص ببعض ) اى تخصيص  
الذ كر ببعض او تخصيص البعض بالحكم المذكور اذ كان لهذا البعض معنى يتعدى به الى  
مفعول واحد كذلك البعض الآخر ولذلك البعض معنى لا يتعدى بها ( قوله اذا خال ) الخال  
والخيلاء التكبر والاحسب من الناس الذى فى شعر رأسه شقرة ( قوله من الظنة ) بكسر الظاء  
التهمة كهمزة اصله وهمة قلبت الواو تاء كافى وكل ( قوله اى اخذته مكانا الوهمى ) بمعنى ان  
بناء الافتعال للاخذ كاطبخ اى اخذ طبخا لنفسه والوهم من خطرات القلب او مرجوح طرفى  
التردد فيه كذا فى القاموس وفى العباب الاتهام جعل الشئ موضع الظن السيئ فعلى هذا  
قريب معناه من الظن والشارح جعله بمعنى اتخذا الشئ موضع الوهم مطلقا فجعل قرينه باعتبار  
كونه نوعا من مطلق الادراك ( قوله والوهم نوع من العلم ) بمعنى الادراك المطلق فيكون  
قريبا من العلم والظن الذى هو معنى افعال القلوب لاشتراكهما فى مطلق الادراك ( قوله  
ومنه قوله تعالى وما هو ) اى ما محمد صلى الله عليه وسلم على ما يجزبه الوهمى وغيره من  
الغيوب بمتهم اى بما خوذ مكان وهم اى لا يكون خبره فى الواقع كالكاهن ( قوله بظنين ) فاعل  
بمعنى مفعول ( قوله وهو العلم بنفس الشئ الخ ) يعنى ان العرب خصوا المعرفة بادراك نفس  
الشئ وذلك لا ينصب الامفعولا واحدا بخلاف العلم فانهم يستعملونه فى العلم بنفس الشئ  
او بكونه على صفة فلذلك ينصب مفعولا واحدا واثنين وليس هذا الفرق بمعنوى بين حقيقة  
العلم والمعرفة الا ترى ان معنى علمت ان زيد اقام وعرفت ان زيد واحد بل هو مو كول

الى اختيارهم فانهم يخصصون احداً المتساويين بحكم لفظى دون الآخر ( قوله ومعنى  
 ابصرت قريب الخ ) يعنى ابصرت وان كان بمعنى استعمال البصر من افعال الجوارح الا انه  
 يستلزم العلم فهو قريب من علمت بالبصر ولم يذكر رأيت الصيد اى ضربت رثته لعدم كونه  
 قريباً من افعال القلوب ( قوله ولما كان الخ ) دفع لما يتوهم ان لهذه الافعال المذكورة معانى  
 سوى ما ذكر فلم يتعرض لها ونصب قرينة على التقييد المذكور وتذكير قريب باعتبار كل  
 واحد منها كما انه قال معانى اخر كل واحد منها قريب من العلم والظن ( قوله استغنيت ) نشر  
 على ترتيب الالف ( قوله ليست بمعنى العلم والظن ) والا قريباً معناهما ( قوله لا تتم برفوعها  
 كالأفعال الغير الناقصة ) اما خبر لا تتم او حال من ضمير تتم ومفعول مطلق اى تاماً مثل الافعال  
 التامة يعنى انها برفوعها لا تنصير مركباً تاماً يصح السكوت عليه حتى يكون الخبر قيداً فيه  
 لترتب الفائدة بل المرفوع مسند اليه والمنصوب مسند يتيم الحكم بهما ويفيد كان تقييده بمضمونه  
 فان معنى كان زيد قائماً زيد متصف بالقيام المتصف بال حصول فى الزمان الماضى وقس على  
 ذلك وما قيل انها سميت بذلك لانها سلبت عن الدلالة على الحدث فقيه ان دلالة ما عدا كان  
 عليه واضحة غاية الوضوح واما كان فانه يدل على الحصول المطلق والفائدة فيه المبالغة  
 والتأكيد باعتبار انه يدل وضاعاً نحو كان زيد قائماً على حدث مطلق يعينه خبر كان كان  
 خبره يدل على زمان مطلق يعينه كان هذا خلاصة ما فى الرضى ولعل القول المذكور مختص  
 عند ذلك لقائل بكان خلفاً لدالتها على الحدث ولما كان معنى كان ملحوظاً فى معانى سائر  
 سميت كلها ناقصة واليه يشير ما فى الفوائد الغياثية من ان الفعل يدل على النسبة ويستدعى  
 حدثاً وزماناً فى الاكثر وان عرى عن الحدث ككان او عن الزمان كنعم وبئس ( قوله لتقرر  
 الفاعل الخ ) وتبينه كذا فى الرضى من قريقر اذا ثبت وسكن كافى القاموس وليس بمعنى التأكيد  
 لانه بهذا المعنى يعدى بنفسه لا بعلى ولا تنفاه فى ليس والظاهر انه مصدر مبنى للفاعل ومعنى  
 التثبيت والاثبات اذ الثبت الشئ ايجاباً او سلباً يشمل ليس اى الثبوت الحاصل فى الذهن  
 على وجه الادعان على ما تقر فى محله وهذا بناء على ان الفاظ موضوعه للصورة الذهنية  
 فيصح كون التقرير موضوعاً له واندفع الاشكال الذى تحير فيه الناظرون من ان معانيها ثبوت  
 الفاعل على صفة او انتفاءه لا التقرير سواء كان مصدراً للفاعل او المفعول فى الرضى تسمية  
 مرفوعها اسماً اولى من تسميته فاعلاً لان الفاعل فى الحقيقة مصدر الخبر المضاف الى الاسم  
 لكنهم سموه فاعلاً على القلة ولم يسم المنصوب مفعولاً بناء على ان كل فعل لا بد له من فاعل  
 وقد يستغنى عن المفعول انتهى فلاجل هذا لم يعد مرفوعاً فى المرفوعات على حده وادرج  
 فى الفاعل وما قيل انه فاعل فى الحقيقة عند من ذهب الى دلالتها على الحدث والى هذا مال  
 صاحب المفصل حيث لم يعد فى المرفوعات على حده مثلاً كان يدل بمادته على الكون المنتسب

الى الفاعل فان كان المراد نسبة مطلق الكون اليه فتامة وان اريد نسبة كون الشيء اليه فناقصة فتوهم لان قولنا حصل القيام لزيد ليس زيد فاعله بل فاعله القيام المضاف الى زيد اي حصل قيامه (قوله اي العمدة) والقرينة جعلها تمام الموضوع له كما هو الظاهر المتبادر والدليل على ذلك انه لا يجوز اخلاؤها عن التقرير بخلاف الزمان فان كان وليس يثبتان للاستمرار وبخلاف الانتقال والدوام والاستمرار فانه قد يخلو عنها الافعال الدالة عليهما (قوله ولا شك) بيان لفائدة القيد بعد تصحيح التعريف والافلا دخل لاعتبار قيد العمدة في كون الصفة خارجة عن التقرير (قوله لان ذلك التقرير الخ) اي التقرير المقيد والتقييد لا يخرج عنه كونه نسبة بين الفاعل والصفة كما توهم (قوله لصفة) يعني الحدث والنسبة الى الفاعل المعين ولم تعرض للزمان لاشتراكه في التامة والناقصة (قوله فكل من الصفة الخ) يعني كلاهما مستويان بالنظر الى الموضوع له ليس لاحدهما مزية على الآخر بحيث يمكن ان يقال انه الموضوع له فلا يصدق على الافعال التامة انها وضعت للتقرير باعتبار انه عبد القياس الى الحد والزمان فلا يرد ما قيل انه اذا كان كل منهما عمدة فيها يصدق ان التقرير عمدة فيما وضعت له فلا يخرج عن التعريف الا ان يعتبر قيد فقط واللفظ لا يساعده (قوله واو جعل الخ) فبكون المعنى ما وضع لها يصدق عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه لا حاجة الى اعتبار قيد العمدة واللام صلة للوضع كما هو الظاهر (قوله لتقرير الفاعل الخ) يعني يكون التقرير مع ما اعتبر معه من كونه على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي موضوعا كما بر شد اليه قوله ولا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له لان التقرير والتقييد موضوع له على ما توهم (قوله ولا يبعد) فيه اشارة الى بعده في الجملة لان المتبادر كون اللام صلة الوضع (قوله ان يجعل الخ) ويجعل التقرير مصدر امينيا للفاعل وفاعله المحذوف الضمير العائد الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها الفاعل على صفة وتثبيتها اياه عليها دلالتها على حصول تلك الصفة له (قوله بما ذكرنا) من الوجوه الثلاثة (قوله لا يحتاج الى قيد زائد) دفع لما قاله الشيخ الرضى من انه كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير صفة مصدره لثلاير دالافعال التامة والحق عندى انه تام من غير اعتبار التكاليف التي ذكرها الشارح قدس سره ومن غير اعتبار قيد زائد فان هذا التعريف للافعال الناقصة باعتبار امر يشترك بينهما وتتميزه عن سائر الافعال فان الدلالة على الزمان خاصة شاملة للافعال مطلقة والانتقال والدوام والاستمرار مثلا معان تميزها بعضها عن بعض والمتبادر من كونها موضوعا لتقرير الفاعل على صفة ان الصفة خارجة من مدلولها كما ان الفاعل كذلك ولذا فرعوا على ذلك احتياجا الى الجملة الاسمية قال المصنف في الايضاح معترضا على تعريف الفعل بما دل على اقتران حدث بزمان انه ليس بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا واذا قال ما دل على اقتران حدث بزمان فقد جعل الاقتران في نفسه هو المدلول

واخرج الحدث والزمان ولا ينفعه كونهما متعلقا لاقتران لانك تقول اعجبني اقتران زيد وعمر  
 دونهما في بيت الاخبار باعتبار الاقتران ولا يثبت باعتبار متعلقه وكذلك كل مضاف ومضاف اليه  
 لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك عن المضاف اليه وقال ايضا فيه ان الافعال الناقصة تشتبك  
 في انهاء التقرير الفاعل على صفة ومن ثمة احتيج فيها الى الجزئين فالتعريف تام من غير اعتبار العمد  
 او الوضع للجزئيات او جعل اللام للغرض او قيد زائد عليه ووجه آخر ان الافعال التامة  
 موضوعة لتقرير الصفة للفاعل اذا لمعتبر فيها نسبة الحدث الى الذات لا لتقرير الفاعل على  
 الصفة اعني نسبة الذات الى الحدث (قوله بالهجرة) مثلبة التاء على ما في القاموس (قوله وقيل  
 بالياء) لم يوجد هذا في الكتب المشهورة من اللغة والنحو ولذا قال صاحب غاية التحقيق دون الياء  
 (قوله انها غير محصورة) وقد عدم منها مرادفات آل وصارور جمع وحال وحاروارند واستحال  
 وتحول ومرادفات ما فتى ما فتأ وما وني وما رام من رام يريم (قوله وقد تضمن الخ) قال المحقق  
 التفات زاني في شرح الكشاف حقيقة التضمن ان يقصد بالفعل معاء الحق مع فعل آخر يناسبه  
 وله طرق اشهرها جعل الفعل المذكور حالا او عكسه وههنا طريق آخر نحو اجد اليك اي  
 انتهى اليك جدي انتهى فعلم انه ليس يتعين له طريق الحالية فجعل تامة كاملة صفة كما تقتضيه  
 سلامة الطبع اولى من جعلها حالا (قوله وقد جاء الخ) اي لفظ جاء في المتن تامة وفي الشرح  
 ناقصة كما لا يخفى (قوله في قولهم) اي العرب في الرضى وشرح التسهيل اول من قال  
 ذلك الخوارج قالوه لا ين عباس حين ارسله على رضى الله عنه اليهم لدفع شبهتهم ورددهم  
 عن الخروج (قوله لما تقدم الخ) تقدم ما معنوا (قوله من الغرارة) بكسر الغين المنجمة الجوالق  
 على ما في القاموس وغيره وبفتحها عدم التجربة والغفلة وليس بمراد ههنا (قوله ونحوها)  
 مما لا تقدر به الاشياء كالجوالق (قوله اي لم تكن الخ) اي الغرارة على مقدار ما تحتاج انت اليها  
 وهي كناية عن عدم حصول المقصود (قوله ومعناه اية حاجة الخ) والاستفهام انكارى اي  
 لم تصر حاجة بين الحاجات متصفة بوصف كونها حاجة لك وروى برفع حاجتك فخبير ما تقدم  
 لتضمنه معنى الاستفهام (قوله ارهف شفرته) في الصحاح ارهفت سيقى اي رفقته والشفرة  
 بالفتح السكين العظيم وما قيل في القاموس بالضم سهو (قوله لا يتجاوز جاء وقعد الموضع  
 الخ) وهو القولان المذكوران (قوله خلا فالقراء) فانه بطردهما وقال المصنف والاولى اطراد  
 جاء لقولهم جاء البرقيزى او صاعين وان قلنا بالطردهما فاما يطر دفعه في مثل قول الاعرابى وهو  
 ما يكون الخبر كأنه كذا فلا يقال قعد زيد كاتباً (قوله المركبة من المبتدأ والخبر) اشارة الى ان اطلاق  
 الجملة الاسمية قريبة التجريد عن كل ما ليس له مدخل في حصولها فلا يراد ان هذا على اطلاقه غير  
 صحيح لان شرط الذى تدخل عليه هذه الافعال ان يكون ممازما للتصدر كاسماء الشرط واسماء  
 الاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء والالزام حذفه كالخبر عنه بنعت مقطوع والا



لما لم يعدم التصرف كما بين القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام عليك ومما لم يأت به الابتدائية  
لكونه في المثل أو ما في حكمه كالجملات الاعتراضية كقوله فانت طلاق والطلاق الية أو لكونه  
بعد لولا الامتناعية أو اذا المفاجأة وان لا يكون حين جلة طلبية (قوله لاجل اعطائها الخبر)  
اي المقصود من دخولها ذلك الاعطاء فان المقصود من قولنا صار زيد غنيا كون الغنى منتقلا  
اليه والازم منه كون زيد منتقلا وقس على ذلك فلا يرد انه لا وجه لتخصيص الخبر بالذكر  
فانها يعطى اسمها ايضا حكم معناها (قوله يعني اثره المترتب عليه) اشارة الى ان اضافة الحكم  
لامية لا بيانية على ما هوهم (قوله لكونه فاعلا) اي اصطلاحا حيا بناء على ان الفعل لا بد له من فاعل  
لفظي ولذا لم يعد المصنف اسمها في المرفوعات على حدة (قوله في توقف الفعل عليه) يعني كما  
ان الفعل المتعدي لا يتم معناه بدون المفعول به لا تتم معاني هذه الافعال بدون اخبارها (قوله  
فكان تكون ناقصة) تفصيل لبيان المعاني التي يمتاز بها بعض هذه الافعال عن بعض بعد ما ذكر  
القدر المشترك بينها المميز عما سواها (قوله كائنة اثبوت خبرها) جعل الجاز والمجرور  
ظرفا مستقرا ليصح عطف قوله ويكون فيها ضمير الشأن عليه وهو حال كناية متضية الذوق  
السليم ويجوز ان يكون صفة وان يكون خبرا بعد خبر (قوله ثبوت تاماضيا) جعل قوله ماضيا  
صفة لمصدر محذوف ليصح كون دائما او منقطعة له والقول بانه مفعول فيه في زمان ماض  
يحتاج الى جعل قوله دائما او منقطعا حالا من ثبوت خبرها وذلك لا يرتضيه الطبع السليم  
مع شناعة التكثير (قوله من غير دلالة) اي دواما ناشئا من عدم دلالة يعني ان الدوام واستمرار  
الثبوت ليس مدلول كان بل ناشئ من عدم الدلالة في العباب قال جار الله العلامة كان عبارة  
عن وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الإيهام وليس فيه دليل على عدم سابق ولا عدم  
طارئ وفيه رد على من زعم ان الاستمرار مدلول كان وفيه اشارة الى دفع التناقض المتوهم  
من توصيف الثبوت الماضي بالدوام ورد على من زعم انها تدل على الدوام وان دلالتها على  
الانقطاع بالقرينة (قوله نحو كان زيد غنيا فافتقر) اشارة الى ان الانقطاع محتاج الى القرينة  
في شرح التبهيل الاصل ان تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض الازلية  
ولا الانقطاع كغيرها من الافعال الماضية فان قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله  
تعالى واذكروا نعم الله عليكم اذ كنتم اعداء قالف بين قلوبكم قال الشيخ اثير الدين واكثر  
النحويين ذهبوا الى ان كان تقتضي الانقطاع (قوله فهو من قيل عطف احدا القسمين الخ)  
اي ما يكون بمعنى صار على ما يكون لثبوت خبرها لاسمها الذين هما قسمان من كان الناقصة  
كانه قيل كان الناقصة اي كان التي تكون لتقرير الفاعل على صفة. منها ما يكون لثبوت الخبر  
للاسم ومنها ما يكون بمعنى صار وانما قال من قيل لان الصريح عطف احدا القيدتين على  
الآخر المستلزم لحصول القسمين والمقسم (قوله لا على ما هو قسم منه) عطف على قوله

على الآخر والموصول عبارة عن قوله ناقصة والضمير المرفوع راجع الى الآخر او الى  
احدا القسمين والضمير المجرور الى ما لا يكون من قبيل عطف احدا القسمين على قوله ناقصة  
الذى هو الآخر لان احدا القسمين قسم منه اى ليس من قبيل عطف القسم على القسم فيلزم  
كون قسم الشيء قسما له (قوله بنيتها قفر الخ) التيهاء على وزن جرء المفازة التى لا يهتدى  
فيها من التيه مصدر تاه يتيه بمعنى التخيير والقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالى من الماء  
والكلاء والمطى كتركى جمع مطية وهو المركب وقطاجع قطاة سنك خور والخرن بفتح  
الحاء وسكون الزاى الارض الصلب ضد السهل قيد بقطا الخزن ثلا تسوخ فيه الارجل  
لو كانت الارض رخوة والفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسكون الراء مرغ بحة جوزه  
باشد يصف سرعة سير المطى كأنها بمنزلة قطا تركت بيوضا صارت فراخا فهى تمشى بسرعة  
الى فراخها وفيه مبالغة فى سرعة السير فان القطا مثل فى السرعة سيما قطا الخزن سيما اذا  
تركت البيوض فصارت فراخا فانها اهتدى فى هذا الحالة وفى المثل فلان اهتدى من القطا قيل  
تطلب الماء من مسيرة عشرة ايام او اكثر من فراخها من طلوع الفجر الى طلوع الشمس فلا تخطئ  
صادرة ولا واردة (قوله فان بيوضها الخ) اى بيوضها لم تكن فراخا ل حال البيوضة ولا قبلها  
فلا يصح جعل كان لبثت الخبر لاسمها ولا تامة بان يكون فراخا ل لانها تقتضى اجتماع  
البيوضة والفراخة (قوله بل صارت) اى انتقلت الى الفراخة من البيوضة وهو معنى  
مقصود من الكلام فتكون بمعنى صار لازمة ومن لم يتدبر توهم ان البيان ناقص (قوله  
عطف على قوله الخ) فى العباب كان التى فيها ضمير الشأن هى الناقصة بعينها وقبل انها تامة  
فاعلمها ذلك الضمير اى وقت القصة ثم فسرت القصة بالجملة وانما عدها قسما آخر وان كانت  
ناقصة او تامة جريا على عادتهم لعددها قسما آخر انتهى وفى شرح التسهيل للعلامة المصرى زعم  
ابو القاسم ابن البرش ان كان الثانية قسم برأسها فعلى هذا قوله يكون فيها ضمير الشأن كما اعاده  
على قوله تكون ناقصة وهو الظاهر حيث اعاد لفظ تكون ولم يقل وفيها ضمير الشأن كما اعاده فى  
قوله وتكون تامة لان الشارح قصد جعل كلام الماتن على مذهب الجمهور فصرفه عن الظاهر  
وحينئذ اعاده تكون للتأكيده فان ما عداها من الافعال الناقصة لا يكون فيه ضمير الشأن الا ليس  
(قوله اذا مت) من مات يموت ويمات ويميت ضد حي والصنف بالكسر والقبح هو النوع شئت  
كفرح شمتا وشمتاة فرح بلبية العدو وشامت خبر مبتدأ محذوف اى احدها ومث اسم فاعل من  
اثنى ذكر خبر او اصنع اى اصنعه على حذف العائد من صنع الشيء عمله (قوله ثم بالرفوع) وهو  
فاعلمها فلا يكون الامفرد (قوله ووقع) زاده على طبق الايضاح اشارة الى ان كان التامة كما تكون  
اللبثات المطلق تكون بمعنى البثات المسبوق بالعدم اعنى الحدوث وقال القاضى فى تفسير قوله  
تعالى اذا وقعت الواقعة ان حدثت والكائنة الحادثة والمقدور من قدر الله تعالى ذلك عليه يقدره

قدرا بمعنى قدر عليه تقدير او اورد الامثلة الثلاثة اشارة الى مجيئها تامة بمتصرفاتها (قوله  
وكقوله) اعاد الجار اشارة الى شرافته ومعنى كن فيكون احدث فيحدث سواء كان حدوثه  
في نفسه او في محله لان خطاب كن تابع للارادة كما تدل عليه الآية وهى صفة تخصص وقوع  
المقدورات في وقت دون وقت وليس معناه كن كذا على ما توهم (قوله لا يخل بالمعنى الاصلى)  
اى ما هو المقصود بالافادة من ذلك الكلام لا بما لا يفيد اصلا اذا الزائدة لا تخلو من فائدة معنوية  
كالتأكيد اولفظية كترتين اللفظ واستقامة الوزن والسجع (قوله كقوله تعالى) اشار بهذا  
التشيل الى ان الزيادة مختصة بلفظ كان وانها تكون في وسط الجملة عند الجمهور وارجاز الفراء  
زيادتها آخروا الصحيح منع ذلك لعدم استعماله واختلف في الزائدة فقيل انها رافعة لضير  
المصدر الدال عليه الفعل كانه قيل كان هو اى كان الكون وقيل انه لفاعل لها لانها تشبه الحرف  
الزائد فلا يبالى بخلوها عن الاسناد كذا في شرح التسهيل للعلامة المصبرى (قوله كيف  
تكلم من كان في المهد) اى لم نعهد صبيا في المهد كانه عاقل وصيدا حال مؤكدة (قوله لتحسين  
اللفظ) لالتأكيد اذا المقام بآياه (قوله اذ ليس المعنى على المضى) اذ لم توجه حينئذ استبعادهم  
المدلول عليه فكيف لان كل من يكلمه الناس حاله كذلك فلا تكون ناقصة ولا تامة ولا بمعنى  
صار اذ لا بد فيهما من معنى المضى (قوله اما من صفة الخ) بهذا الانتقال يقتضى حصول الصفة  
الثانية او الحقيقة الثانية بعدا لم تكن فلا يتم بدون ذكر الصفة او الحقيقة فلذا صار بهذا  
المعنى ناقصة واما الانتقال الثانى فلا يستدعى حصول المكان او الذات بعدان لم يكن بل تعلق  
الانتقال به بعدان لم يكن متعلقا به فيكون المقصود من صار حينئذ تعلق انتقال الفاعل بذلك  
المكان او الذات كسائر الافعال القائمة في ان المقصود منها اسناد الحدث الى الفاعل وتعلقه  
بالمفاعيل فلا يراد ما فى الرضى من ان الانتقال معنى صار التامة واما الناقصة فعناها الحصول  
بعدان لم يكن (قوله واما من حقيقة الى حقيقة) سواء كانتا شخصين فانقل النوع او نوعين  
فانقل الجنس نحو صار الماء هواء (قوله ان العداوة الخ) تدارك الهفوات بالحسنات  
الشفوة الخطأ والزلة والمعنى ان العداوة تصير محبة بسبب تدارك السيئات بالحسنات (قوله  
وقال فيا لك) اللام للاستغاثة والخطاب لله سبحانه ومن نعمى مستغاث له بمن نحو يا الله من الم  
الفراق وهو متعلق بما قبله من الكلام اى استغيت بالله من الم الفراق فى القاموس النعمى بالضم  
الدعة والمال والبصرة وضمير تحولن نعمى وهو وان كان مفردا فى معنى الجنس فى المعنى  
الضمير فى فسواهن قيل راجع الى السماء والسماء فى معنى الجنس والابؤس مهموز العين كافلس  
جمع بؤس بمعنى شدة والمعنى استغيت بك يا الله من اجل نعمى صارت شداً وقيل اللام للتعجب  
والاستغاثة والكاف بالكسر ومن نعمى بيان له ويتعجب منها ويستغيت (قوله لا بصورها)  
اى ليس المراد ههنا الاوقات المدلول عليها بصورها اعنى الزمان الماضى لان المقصود بيان

المعاني التي يتميز بها بعضها عن بعض ولذا قال صار للانتقال من غير تعرض للزمان الماضي والزمان المدلول عليه بصورها مشتركة بينها بل وبين سائر الافعال ولم يرد انها لا تدل على اقتران مضمون الجملة باوقات المدلول عليها بصورها فانها خلاف الواقع فان معنى اصبح زيد قائما تصف زيد بالقيام المتصف بالحصول في وقت الصبح في الزمان الماضي نص عليه في الرضى وغيره (قوله بمعنى الدخول) ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون في شرح التسهيل وتكون الثلاثة ايضا بمعنى اقام في الاوقات المذكورة (قوله وظل وبات) مضارع بات يبيت وبات بياتا ومبيتا وبيتوة بمعنى الكون في جميع الليل ومضارع ظل بظل بفتح العين ظلا وظلولا بمعنى الكون في جميع النهار (قوله ثبت له ذلك في جميع نهاره) اى في الزمان الماضي تركه لان الكلام في المعاني الخصوصية (قوله وبمعنى صار) مجرد اعم الزمان المدلول عليه بالمادة قال الله تعالى ظل وجهه مسودا في الرضى مجئى بات بمعنى صار محل نظر قال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو قوله صلى الله عليه وسلم اين باتت يده (قوله تامين) قال ابن مالك يقال بات القوم وبات بالقوم اذا نزل بهم ليلا يستعمل متعبيا بنفسه وبالباء قال غيره تكون تامة بمعنى اقام ليلا وظل تكون تامة بمعنى دام وطال وزاد بعضهم وبمعنى اقام نهارا (قوله في غاية القلة) حتى انكر بعضهم مجئى ظل تامة (قوله وفصلهما) عن الافعال الثلاثة السابقة يعنى اوجعهما بالافعال الثلاثة فاما ان يذكر قوله وتكون تامة مطلقا فيستفاد منه مجئى الكل تامة على السواء واما ان يقول وتكون الثلاثة الاول تامة فيستفاد منه بطريق المفهوم عدم مجئى هذين الفعلين تامتين وليس كذلك ففصلهما عن الثلاثة وترك بيان كونهما تامتين ويستفاد منه ان مجئيهما تامتين في غاية القلة لان عدم الذكرك دليل على عدم الاعتداد لاعلى عدمه في نفسه (قوله فهذه الافعال) الظاهر ترك الفاء ولعله بتقدير اما التفصيل ما اجله سابقا في المتن واما اعادة هذه الافعال الاربعة فلئلا كيد كون كل واحد منها بمعنى صار (قوله فاسقطها عن البين) اى من بين الافعال في مقام التفصيل اعادة للفعل السابق لبعده العهد كما قالوا في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدا وبالم يفعولوا فلا تحسبنهم بمغارة من العذاب (قوله اشارة الى عدم الاعتداد بها) فالذكرك في الاجال لكونها ناقصة في الجملة وعدم الذكرك في التفصيل اشارة الى عدم الاعتداد (قوله لانهما من المحققات) في الاصل وان صارت في الاستعمال ناقصة بخلاف آل ورجع واستحال وتحول وارتد فانها لمحققات مطلقة فلذا تركها في الاجال والتفصيل (قوله من زال يزال) اجوف واوى كخفاف يخاف (قوله فانه تامه) وكذا زاله يزيله اى فرقه وليس ذلك بفرق معنوى بل هو مقصور على الاستعمال (قوله الليلة الماضية) بلا فصل على ما في القاموس البارحة اقرب ليلة مضت (قوله ايضا بمعناه) في الصحاح ابو زيد ما اقتاب اذ كره وما قئت اذ كره وما قئت اذ كره اى ما زلت اذ كره

و ما برحت اذكره (قوله سمي اسمها فاعلا) في مقام التسمية بالاسم لا فقرانه بالخبر بخلاف ما تقدم من قوله لتقرير الفاعل صفة فانه يجوز ان يكون اطلاقه عليه توسعا كاطلاق الصفة على الخبر (قوله تنبها على ان اسمها) اي الافعال الناقصة مطلقا وان كانت التسمية واقعة في الافعال المصدرة بحرف النفي لان خصوصية هذه الافعال ملغاة في التسمية بسمية (قوله من وقت يمكن ان يقبله) في الصراخ القبول يدش آمدن ويذير فت في المتن بالمعنى الاول وفي الشرح بالمعنى الثاني يعني المراد من اقبال الفاعل على الخبر ان يتصف به وليس مراده ان في المتن حذفه واختصارا وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحية لانه المتبادر عند الاطلاق (قوله اما دلالتها) انما احتج الى بيان وجه الدلالة لان دلالة المركبات على معانيها بمفرد هاليس بوضع سوى وضع المفردات فلا يرد ان هذه الافعال بمعنى كان دائما معتمدا عليه بحسب الوضع فلا حاجة الى هذا البيان (قوله فلان النفي مأخوذ الخ) بحيث قصد نسبه الى الفاعل في جزء غير معين من اجزاء الزمان الذي هو مدلول تلك الافعال فاذا دخل عليها النفي افاد استمرار ذلك النفي كلافعال الثبوتية اذا دخل عليها النفي نحو ضرب زيد وما ضرب زيد لانهم قصدوا ان يكون النفي والاثبات على طرفي التقبض واعتبار استمرار الثبوت اصعب واقل فاعتبروه في جانب النفي فاندفع ما يوهى من اننا لانسلم ان النفي يستلزم استمرار الثبوت بل نفس الثبوت لان النفي المدخول ان كان للاستمرار فالنفي الداخل عليه يقبل الاستمرار وان كان للنفي في الجملة فيكون الداخل عليه ايضا كذلك (قوله استمرار الثبوت) اي يستلزمه بتحقيق التغير مفهوم ما فكانت هذه الافعال بمعنى دائما (قوله واعتبار الصلاحية الخ) اي واما اعتبار الصلاحية الخ حذف هنا بقرينة عدليه كما في قوله تعالى والراستخون في العلم يقولون آمنابه حذف عنه اما بقرينة قوله واما الذين في قلوبهم زيغ عند الحنفية وفيه اشارة الى ان اعتبار الصلاحية خارج عن مدلولاتها الوضعية لما عرفت ان مدلولات المركبات هي مدلولات مفرداتها سوى ما يدل عليه هيئاتها (قوله اذا اريد الخ) بخلاف ما اذا استعملت تامة في معانيها نحو زال ورح زيد عن مكانه وانفك عنه واما فتى فلا تستعمل الا ناقصة مصدرة بحرف النفي لفظا او تقديرا وفي القاموس فتى عنه كسمع نسيه وانقذ عنه وكنع كسروا طفا (قوله بدخول ادواته عليها) ان كانت ماضية فاولم ولا في الدماء وان كانت مضارعة فاولن الاول ان لا يفضل بين ما ولا بينهما بطرف وشبهه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا أمس لتركب حرف النفي معها لافادة الثبوت كذا في الرضى (قوله او تقديرا) في الرضى وحذفها لم يسمع الا في مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها او يحذف مع القسم كثيرا (قوله وذلك الخ) بيان لكون مدلولها التوقيت المذكور باعتبار وضعها التركيبي ولا ينافي ذلك صيرورته علما بعد الاستعمال في الظرفية بحيث لا يصح تقدير الزمان معه (قوله

واذا قدر الزمان الخ) بخلاف ما لم يقدر الزمان فانه حينئذ يكون مأو لا بالمصدر المضاف الى  
مضمون الجملة فلا بد من تقديم مفرد آخر يصير معه كلاما تاما (قوله لانه ظرف) بيان لعلمية العلة  
السابقة (قوله فادام لم يشفع مادام) اى لفظه وقد تنازع الفعلان فيه فان اعلمت الثانى فى الاول  
ضمير هو اسمه وان اعلمت الاول فهو اسمه ولم يشفع خبره تقدم على الاسم وعلى التقديرين  
لا يدخل مادام على الجملة الفعلية على ما وهم (قوله ولم يحصل من المجموع كلام) بان لم يحصل  
مادام بتأويل المصدر ظرفا لاجلس (قوله يفيد) اى المجموع فائدة تامة لعدم الارتباط بين  
الجمتين وليس ضمير يفيد اجمعا الى مادام على ما وهم حتى يعترض بانه يستفاد منه ان مادام  
بعد حصول المجموع كلام يفيد فائدة تامة وليس كذلك (قوله ولذلك يفيد الخ) فانه لو كان لنفى  
الحال يكون التقيد بزمان الحال تأكيذا والتقدير بزمان الماضى والاستقبال محتاج الى التحريد  
وكلاهما خلاف الاصل قال الاندلسى بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل  
على الحال كما يحمل الايجاب عليه فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيده  
كذا فى الرضى هذا اذا كان الاختلاف بينهم فى الاستعمال كما يشير اليه قوله يحمل لكن الظاهر  
ان الاختلاف المذكور فى الوضع فالتناقض بين المذهبين باق ودليل المذهب الثانى راجح  
لان الاستعمال بتقيده بالازمنة الثلاثة يدل على انه موضوع للقدر المشترك لئلا يلزم القول  
بالاشتراك او بالحقيقة والحجاز والاصل بينهما (قوله نحو قوله تعالى الخ) فان بآتيهم دليل  
على ان ليس للاستقبال (قوله اى اخبار الافعال) اى تقديم كل خبر لكل فعل بناء على ان الجمع  
المضاف والمعرف باللام للاستغراق اذا لم يكن ههنا عهدا فقيه رد على من ذهب الى ان  
اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يجوز تقديمها على اسمها وعلى من زعم انه لا يجوز  
تقديم خبر مادام على اسمه (قوله كلها) اماتا كيد للمضاف اليه لكن جعله تأكيذا للمضاف اولى  
لانه الشائع ولعدم الاعتداد بقول من قال انه لا يجوز تقديم خبر مادام لكونه مخالفا للنص  
والقياس والاجماع على ما فى شرح التسهيل (قوله ادليس فيها) اى فى تقديم الاخبار  
والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله فيما حمله فعل) احتراز عما اذا كان العامل حرفا نحو ما زيد  
قائما وان زيد قائم فانه لا يجوز لضعف العامل وفيه اشارة الى ان المقصود هنا جواز تقديمها  
على الاسماء من حيث انها معمولات الافعال ليرجع الى احوال الافعال فان الكلام فى مباحث  
الافعال وما سبق من قوله وامره كأمر خبر المبتدأ من حيث انه خبر ولذا عدل اليه فيما سبق لانه  
فى الحقيقة خبر المبتدأ فلا تكرر على ما وهم (قوله ان يقيد) والتقدير اما بان يكون الاطلاق  
قرينة التجريد عما سواه او باشتهار ان عدم المانع معتبر فى حصول كل شئ (قوله ما يقتضى  
تقديمها عليها الخ) اى على الاسماء فقط سواء كان موجبا للتوسط لكون الاسم محصورا  
فيه نحو ليس قائما الا زيد وكونه ضميرا متصلا نحو كأنك زيد اى مشبه بك او لم يكن موجبا له

كاشتمال الاسم على ضمير يعود الى الخبر نحو كان شريك هندابوها او الى ما في الخبر نحو كان في الدار صاحبها واما على الاسماء والافعال معابان يكون الخبر متضمنا للمعنى الاستفهام والشرط كما في مثال الشرح وكونه مثالا لتقديم الخبر على كان ينافي كونه مثالا لما يقتضى تقديم الخبر على الاسم فان الاعتبار مختلف فالاول بالنظر الى كان والثاني بالنظر الى الاسم ولما كان قوله مالم يتعرض ما يقتضى تقديمها عليها غير ظاهر في التقديم على الاسماء والافعال معاترض لمثال اشارة الى دخوله فيه (قوله نحو صار عدوى صديق) فان رفع الالتباس وقلب المعنى يقتضى تأخره عن الاسم ونحو ليس زيد الا قائما فان كون الخبر محصورا فيه يقتضى تأخيرها واما ما اجاز الزجاج في قوله تعالى فإزالت تلك دعواهم ان يكون تلك اسما ودعواهم خبرا وعكسه فليس من قبيل الالتباس بل من تعدد وجوه التركيب (قوله وحينئذ يحوز ان يكون الخ) فصور وجوب التقديم على الاسماء كلها داخلة في قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها واما ارادة نفى الضرورة عن جانب الوجود فلا تتحملها عبار المتن لان الامكان اما عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين او سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم والحكم المصرح به في المتن الايجاب فلا يمكن حمله على سلب ضرورته (قوله اى الافعال الناقصة) لان الكلام في احوالها وفيه اشارة الى رد من قال ان الضمير راجع الى الاخبار لمناسبتها للسياق فان ما تقدم كان حكم الاخبار ولقوله قسم يحوز وقسم لا يحوز لان ضمير يحوز راجع الى القسم ولا شك ان القسم سواء اريد به الافعال او الاخبار ليس موصوفا بالجواز وعدمه بل باعتبار التقديم وهو صفة للاخبار بالذات والافعال بواسطةها ومن البين ان تقسيم الشئ باعتبار حال نفسه اولى منه باعتبار حال متعلقه وستطلع على سخافته (قوله تقديم اخبارها عليها) اشارة بتأنيث الضميرين الى ان ضمير يحوز راجع الى التقديم المذكور سابقا لالى القسم اذ اللازم حينئذ تذكير الضمير ليعود الى القسم والعائد محذوف اى قسم يحوز فيه تقديم اخبارها عليها وارجاعه الى القسم يحتاج الى اعتبار حذف المضاف عن الضمير المستكن او جعل الجواز الذى هو صفة التقديم صفة للقسم تجوز او الى الاستخدام وكل ذلك تحمل (قوله وهو من كان الى راح) اى في التركيب الذى ذكره المصنف وغايته داخلة في الغياب بقرينة المقام (قوله لكونها افعالا) ويجوز تقديم معمول الفعل عليه بخلاف الحرف (قوله وجواز الخ) لم بعد اللام اشارة الى ان المجموع دليل واحد فالجزء الاول لا يثبت انه لا مانع من جانب العامل والجزء الثاني لا يثبت انه لا مانع من جانب الرفع فن قال انه سهو من طغيان القلم والصواب وجواز تقديم المنصوب على الافعال فقد سها (قوله اى هذا القسم) فسر المرجع مع انه لا يحتمل غير الاشارة الى ان القسم المذكور عبارة عن الافعال لانه محكوم عليه بما اوله كلمة ما وهى افعال والقول بانه على حذف المضاف اى اخبار ما اوله ما يتكلف لا يدعو اليه داع ولا جل هذا التنبيه فسر الضمير في قوله وهو

ليس ولم يفسره في قوله وهو من كان الى راح لانه لا دليل فيه حيث لم يقل وهو كان الى راح  
 فيجوز ان يكون من بمعنى اللام والقسم عبارة عن الاخبار (قوله ما في اوله) لم يقل ما في  
 اوله ما اشارة الى ان ماصار بجزمه حتى لا يجوز الفصل بينهما فالمراد منه الافعال الخمسة  
 المذكورة سابقا عبر عنها بهذه العبارة اختصارا لا كل ما دخله ما مثله ما كان وما صار وان  
 اشترك معها في حكم عدم الجواز لان خلاف ابن كيسان انما هو في هذه الافعال الاربعة  
 دون غير هافاته لا يجوز تقديم الخبر في ما كان وما صار لبقاء النفي فيهما واقتضاه الصدر  
 يعني ان المصنف لم يذكر حكم الافعال النافضة اذا دخلتها لمولون وان لانها شريكة  
 للافعال التامة في تقديم المفعول عليها عند دخول الثلاثة الاول وعدم جواز التقديم عند  
 دخول ان والكلام في الاحوال المختصة فتدبر فانه مما تحير فيه الناظرول (قوله فلا متناع  
 الخ) اى الاصل فيه ذلك لما تقرر ان ما يغير معنى الجملة حقه التصدر الا انه بقي على اصله  
 في ما وان لم يبق في لمولون ولا فيجوز تقديم ما في حيزها عليها سواء كان من الافعال النافضة  
 او غيرها اما ان فلكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل واما لم فلا متراجها بالفعل  
 بتغير معناه الى الماضى حتى صارت بجزمه واما لا فلكثرتها في كلامهم حتى تقع بين الحرف  
 ومعموله نحو كنت بلامال وازيدان لا يخرج (قوله على نفس المصدر) فكيف يتقدم على  
 ما يعمل به امتناع تقديمه (قوله ويخالف هذا الحكم) قدر الفعل العامل مع الواو اشارة  
 الى ان المحذوف جملة مستأنفة وليس حال لعدم صحته لفظا ومعنى لان الواو مقدرة اذا  
 دليل عليه ويخالف على صيغة المعلوم فاعلة الضمير الراجع الى ابن كيسان والاضمار قبل  
 الذكر جاز في الفاعل على ما تقرر في بحث التنازع ليستفاد منه نسبة الخلاف الى ابن كيسان  
 صريحا كما هو المتبادر من قوله خلافا لابن كيسان وتقدير الفعل مجرد بيان الناصب المنوى  
 الذى لا يجوز اظهاره لكون المفعول المطلق المستعمل باللام كالبديل منه كما صرح به في  
 الرضى وجعله من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا وقيل انه  
 على المجهول صيغة تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وهو وهم لان  
 خلافا ان كان مصدر المبني للفاعل لا يصح كونه مفعولا لفعل المجهول لوجوب كونه  
 بمعناه وان كان مصدر المبني للمفعول لم يستفد منه كون المخالفة ظاهرة من جانبه لا من جانب  
 المجهول بل عكسه لان ابن كيسان حيثئذ يكون مفعولا صريحا فتكون فاعليته ضمنية (قوله  
 ثابتا لابن كيسان) لم يجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لان المفعول المطلق المحذوف  
 فعلة لازما كان الحذف او جازئا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل والاولى ان العمل  
 للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة والا لم ينتصب بل هو كالقائم  
 مقامه كذا في بحث المصدر وقال الرضى ان الفاعل او المفعول والمجرور باللام في نحو عجباله  
 وجداله خبر مبتدأ محذوف اى هذا القول له والجملة مستأنفة وما ذكره الشارح اظهر لفظا



ومعنى (قوله لابن كيسان) الخلاف في الافعال الاربعة مختص بابن كيسان والكوفيون يجوزون تقديم معمول ما في حيز ما مطلقا لعدم قولهم بتقدير ما على ما في شرح التسهيل نافلا عن ابن مالك فاقيل الخلاف لا يخصه بل الكوفيون ايضا خالفوا في ذلك ما عدا القراء وهم (قوله كما يقتضيه باب المفاعلة) من كون احد الجانبين فاعلا صريحا والآخر مفعولا صريحا (قوله لتقديم الخ) متعلق بقوله لا من جانب الجمهور (قوله فكأنه لا مخالفة منهم) ولا يتحقق التحالف المقتضى للمشاركة في اصل الفعل صريحا فلا يندرج القسم الثاني في القسم الثالث (قوله فلا يلزم ما في حيز النفي بحسب المعنى) وان كان لازما من حيث الصورة والموجب للصدارة تغير المعنى والحق انه ان اعتبر نسبة الفعل او الى الجملة ثم اعتبر النفي كان النفي الذي هو مدلول ما متوجها الى الجملة فلا يجوز التقديم وان اعتبر نسبة النفي الى الفعل او لا ثم اعتبر بعد الصيرورة مثبتا نسبته الى الجملة لم تكن الجملة معمولة النفي فيجوز التقديم والظاهر هو الثاني لان صيرورته ناقضا انما هو بعد دخول النفي الا ان الجمهور قالوا المراعى في التقديم انما هو اللفظ والاستعمال شاهدا له (قوله فان الافعال الخ) كما في قول الشاعر

جاء امر الاله واختلف لنا \* س فداخ الى ضلال وهاد

(قوله صريحا) بخلاف المفاعلة فان المشاركة امرين في اصل الفعل من احد الجانبين صريحا ومن الآخر ضمنا (قوله وسيدويه) في شرح التسهيل لم ينص سيدويه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضى ذلك على انه يجوز في الرضى وهو الصحيح لما ثبت مثل قوله تعالى اليوم يا أيهم ليس مصر وفاعنهم فيوم يا أيهم معمول لمصر وفاو اذا تقدم معمول عامل جاز تقديم العامل واجيب بان معمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو اما زيدا فاضرب وبان ينصب يوم بفعل مقدراى يعرفون يوما وبأنه مبتدأ بئى لاضافته الى الجملة وبأن الظرف قد يتوسع فيه (قوله على انه فعل) اصله ليس بكسر الباء خفف كما يقال في علم علم وليس مضموم الباء اذ لم يحى من معتل العين بالياء ولا مفتوح الباء اذا فتحه لا تسكن ولم تقلب الباء ليدل على عدم تصرفه ومضارعته لاختواته والدليل على كونه فعلا لحوق تاء التانيث والضمائر البارزة المتصلة وقال الكوفيون انه حرف بدليل عدم التصرف وقبل اصله لا ايس بمعنى لا موجود فخفف واستعمال لا التبرئة (قوله وبهذا اندفع ما قيل الخ) حاصله الفرق بين الاختلاف والخلاف فان الاول لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا فيقتضى وقوع الفعل من الجانبين معا والثاني يقتضى وقوع الفعل من احد الجانبين صريحا (قال افعال المقاربة الخ) قيل هي افعال ناقصة لعدم تمامها بالرفع ولكنها لما خصت باحكام افردها بالذكور ولا يخفى ما فيه اذا كل فرقة من الافعال الناقصة مختصة باحكام لا توجد في الاخرى وعندى انها ليست ناقصة لان المقصود نسبة الحدث اعنى القرب الذي هو مدلول مصادرها الى فاعلها الا ان معناها لما كان قرب الفاعل من الخبر لا بد

من ذكرها الا ترى ان معنى عسى زيد ان يخرج قارب الخروج او قرب من الخروج ومعنى كاد  
قرب ومعنى طفق اخذ ومجرد عدم التمام بالرفوع لا يقتضى كونها ناقصة والالكان جميع  
الافعال النسبية بل المتعدية ناقصة نعم لها اتصال وشبه بالناقصة ولذا قال في الباب ويتصل  
بالافعال الناقصة افعال المقاربة ( قوله اى فعل ) فسر ما بالمفرد لما قالوا انه لا بد من تقدم امر  
مشترك في التعريفات المشتملة على كلمة اولى فيهم منه انها لا تنوع لا الابهام فالوصول اما خبر مبتدأ  
مخذوف اعنى هو الراجع الى الفعل المفهوم في ضمن الجمع او اضافة الافعال للجنس فتبطل  
الجمعية فيكون خبرها واختار صيغة الجمع للاشارة الى تعددها كما تقرر في الاصول ( قوله  
اى للدلالة الخ ) لما لم يكن الدنو المذكور تمام ما وضعت له افعال المقاربة لدخول النسبة  
وازمان في مدلولها ايضا والمتبادر عما وضع له تمام الموضوع له لم يجعل اللام صلة للوضع  
وجعلها لغرض وقدر الدلالة والظاهر ان المراد بيان المعنى المشترك بينهما الذي به يتميز عن باقي  
الافعال كما في تعريف الافعال الناقصة فلا حاجة الى تقدير الدلالة ثم اعلم ان ابن مالك قال  
في التسهيل ان افعال المقاربة منها للشروع نحو طفق وطفق وطبق وجعل واخذ وعلق وانشأ  
وهب وقام ولمقاربتة نحو همل وكاد وكره واوشك والمواوى ولرجاءه نحو عسى وحرى  
واخلو لى وقال شارحه سميت افعال المقاربة لان منها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع  
ببعض افراده لان بعضها للشروع وبعضها للرجى واختاره الرضى ومن هذا قال بعض  
الناظرين ان الشارح قدر الدلالة وجعل اللام لغرض اشارة الى ان المقصود من الكل الدلالة  
على الدنو سواء كان موضوعه او لازماله فان الشروع والرجاء يستلزمان الدنو فيه ان كون  
الشيء لازما لشيء لا يستلزم كونه غرضا منه والمصنف اختار في الكل معنى الدنو اما في  
كاد فظاهر واما في عسى فلما في الفصل ان عسى لمقاربة امر على سبيل الرجاء في شرح التسهيل  
انها لا اعلام ان المقاربة على سبيل الرجاء في معنى اللبيب ان عسى بمنزلة قارب معنى وعلا عند  
سيويه والمبرد وبمنزلة قرب عند الكوفيين واما في طفق فلانه وان استعمل بمعنى الاخذ  
في الشيء لكنه في الاصل بمعنى الدنو في القياموس طفق بفعل كفرح وضرب طفقا وطفوقا  
اذا واصل الفعل والاتصال بالفعل بان يلبس بجزء من اجزائه او بما يفضيه اليه في دنو حصوله  
( قوله على قرب حصوله للفاعل ) اى في اعتقاد المتكلم اذا حادث الموضوعات لا اعلام  
ما في الاذهان ( قوله منصوب على المصدرية ) حاصل كلامه ان الدنو الذي اعتقده المتكلم  
قد يكون سببه ومنشأ رجاء المتكلم لحصول الخبر للفاعل وقد يكون جزمه باشراف الخبر  
على الحصول من غير ان يشرع فيه وقد يكون جزمه بشروع الفاعل في الخبر فالدنو يتنوع  
انواعا ثلاثة باعتبار منشأه وسبب حصوله في ذهن المتكلم والاول مدلول عسى والثاني  
مدلول كاد والثالث مدلول طفق فقوله رجاء او حصولا او اخذا فيه منصوبات على المصدرية

بحذف المضاف للنوع ويجوز ان تكون احوال الان الدنو بسبب الرجاء يستلزم كون الدنو  
مرجواو الدنو بسبب الاشراف على الحصول يستلزم كونه حاصل في نفس الامر والدنو  
بسبب الشروع يستلزم كون الدنو مشروعا في متعلقه واليه اشار المصنف في امالي الكافية  
حيث قال يريد بقوله رجاء او حصولا او اخذافيه ان القرب مرجو او حاصل او مشروع  
في متعلقه فاذا قلت عسى الله ان يشق مريضى فقرب الشفاء مرجو واذا قلت كادت الشمس  
تغيب فقرب الغيوبة حاصل واذا قلت طفق زيد يخصف وجعل زيد يقول انه اخذ في  
الخصف والقول انتهى ويجوز ان تكون تمييزا من الدنو لكونها انواعا واليه يشير عبارة  
المفصل حيث قال عسى للمقاربة على سبيل الرجاء وكاد للمقاربة على سبيل الحصول فاندفع  
ما قاله الرضى ان قوله رجاء او حصولا او اخذافيه خبط لان الظاهر ان نصب هذه المصادر  
على التمييز من نسبة الدنو فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذافيه  
وليس عسى لدنو الخبر رجاء بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه المصنف وليس طفق واخواته  
لدنو الاخذافيه في الخبر بل للاخذ فيه ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اى لدنو الخبر مرجوا  
الخ او حاصل او مأخوذا فيه على تكلف اذا لحد لا تستعمل فيه هذه المحتملات فلا يصح قوله  
حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصل بل هو قريب الحصول لان ما قاله التامر دلو جعل تمييزا  
من النسبة او حالا من الخبر والشارح اختار جعله مصدرا لعدم احتياجه الى التأويل والتمييز  
يقتضى الابهام في اصل الوضع وههنا الابهام بعارض التنوع بالاسباب بقى ان ما فى الامالى  
بقتضى ان يكون معنى عسى رجاء دنو الخبر وما ذكره الشارح يدل على ان معناه القرب  
الذى بسبب رجاء حصول الخبر والامر في ذلك هين لان المعنيين متلازمان على ما عرفت  
( قوله بان يكون ذلك الدنو ) اى دنو حصول الخبر للفاعل في ذهن المتكلم ( قوله بحسب  
الخ ) اى بقدره ووفقه لكونه سبب ( قوله لا يجزم به ) عطف على قوله بحسب الرجاء  
والضمير المجرور للدنو لا للحصول اذ ليس الجزم بحصول الخبر في كاد وطفق واما هما انما  
الجزوم فيها الدنو ( قوله على قرب حصول الخروج زيد في ذهنك بسبب انك الخ ) فالجار  
متعلق بالقرب فسقط ما قيل انه لا يصح تعلقه بالدلالة ولا بالقرب ولا بالحصول الا ان يتساح  
ويراد بدلالته على القرب دلالة على اخبار المتكلم بالقرب الخ بسبب رجائه ولا يخفى  
فساد التسامح المذكور لان الاخبار ليس مدلول عسى زيد ان يخرج ( قوله ترجو ذلك )  
اى الحصول ( قوله لا انك جازم به ) اى بالقرب كفى كاد وطفق ( قوله بان يكون اخبار  
المتكلم الخ ) لما كان معنى دنو حصول الخبر على وفق السابق واللاحق ان يكون الدنو  
بسبب الحصول وليس كذلك اذ لا حصول ولا جزم به فضلا عن سببته له ولو اريد  
بالحصول الاشراف على الحصول يلزم سببية الشئ لنفسه لان الدنو هو الاشراف ولا يمكن  
ان يراد ان الدنو في اعتقاد المتكلم بسبب الاشراف في الخارج وكذا العكس لعدم

وجوب مطابقة الاعتقاد للواقع بين السببية بقوله بان يكون الخ يعنى ان المراد بالحصول اشراف الخبر على الحصول ومعنى كون الدنوب سببيه ان الاخبار به سبب علم المتكلم باشراف الخبر على الحصول فهو باعتبار الخبر به مسبب وباعتبار الجزم به سبب فقوله لاشراف الخبر على حذف المضاف على ما سبب صرح به في تفسير معنى كاد (قوله لجزمك) متعلق بقرب اى يدل على قرب حصول الخبر في اعتقادك المسبب من حيث الاخبار لجزمك به اى يدل على القرب المجزوم بحصوله في الخارج ويجوز ان يتعلق بقوله قولك لانه وان كان بمعنى المقول فقيه معنى القول والظروف بكيفية ابحاثه الفعل اى قولك واخبارك لجزمك بالقرب (قوله بالتصدي الخ) هذا اذ لم يكن الخبر ذا اجزاء والافعال تلبس بجزم منه (قوله عسى وقديكر سينه اذا اتصل به الضمير البارز) (قوله قال سيبويه) المقصود من هذا الكلام افادة ان القسم الارل مقصور ومختص بعسى وليس عسى بمختص به فانه يحى للاشفاق ايضا وحينئذ لا يرد ما قيل انه يجب ان يكون المصنف رجا او اشفاقا اذ ليس المقصود ضبط المعاني بل ضبط الاقسام ولا قسم خارج عن الاقسام الثلاثة وان كان لما وضع للقسم الاول معنى آخر (قوله حيث لا يحى الخ) الا انه متصرف في نفسه فانه لم يحى منه صيغ الماضي كلها (قوله والانشآت اى المعاني الانشائية من التنى والترجى والعرض والقسم والنداء والتخصيص والطلب من معاني الحروف قال في الاغلب لان طلب الفعل مداول الامر عند البصريين وهو مع كثرته في نفسه مغلوب للحروف الانشائية (قوله والحروف لا يتصرف فيها) فكذا ما يتضمن معناها واما امر المخاطب فوضع لطلب الفعل ابتداء عند البصريين لانه متضمن معنى لام الامر (قوله بان الاستقبالية) وقديقام السين مقام ان (قوله في محل النصب) للمثل السائر عسى الغوير اؤ ساو قول الشاعر لا تكترن انى عسيت صائما (قوله بتقدير مضاف) وقيل انه من قبيل رجل عدل وقيل ان زائدة (قوله اوجوب الخ) متعلق بتقدير مضاف اى اوجوب صدق الخبر على الاسم لكونهما في الاصل مبتدأ وخبرا والحدث لا يصدق على الجثة (قوله نافضة) بمعنى انها لا تتم بالرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفة كما عرفت (قوله وليس بخبر) كخبر كان حتى يلزم ان يكون الحدث خبرا عن الجثة (قوله وتقدير المضاف تكلف) اذ لم يظهر هذا المضاف في اللفظ اصلا لا في الاسم ولا في الخبر (قوله لان المعنى الاصل) اى اى الوضعى الخ في المعنى انها فعل متعد بمنزلة قارب عملا ومعنى او قاصر بمنزلة قرب من ان يفعل حذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد في الرضى فيه بحث اذ لم يثبت في عسى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا (قوله ثم نقل الى انشاء الطمع) اى طمع حصول معنى الفعل لرفوعها فلم يبق معنى الفعل المتعدى وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدى وفي الاستعمال الثاني كاللازم (قوله بدلا عما قبله) والفعل قاصر بمنزلة قرب كذا في المعنى

امام عسيت صا ثما وعسى الغوير ابو سافشاذان او على تضمينها معنى كان او على تقدير عسى  
 الغوير ان يكون ابو سافشاذان الفعل مع ان لكثرة وقوعه بعد عسى (قوله لان فيه الخ) بيان  
 لوجه اختيار البدل (قوله والذي ارى الخ) فيه انه لا يسلم وجود معنى المقاربة في عسى  
 فكيف يظن قرب هذا الوجه ومعنى التوقع والرجاء الذي اعترف به لا يتم بالرفوع (قوله  
 فاقم مقامهما) عطف على استغنى عن الخبر (قوله فهمي) اى عسى ناقصة لانه سدت الجملة  
 مسد الاسم والخبر (قوله وان اقتصر) عطف على اقيم (قوله وفي يخرج الخ) وحينئذ يكون  
 بعينه الاستعمال الاول معنى الا انه قدم الخبر على الاسم فلا التباس لاتحاد المعنى بل هو تعدد  
 وجوه الاستعمال بخلاف زيد قام فانه لو قدم قام يفوت التقوى فقيهه الاتباس (قوله وآخر)  
 اى ههنا احتمال آخر يكون عسى فيه مستعملا بالاستعمال الاول متحدا معه فى المعنى لا يتوقف  
 ثبوته على ثبوت استعمال عسى ان يخرج الزيدان او عسى الزيدان ان يخرج (قوله وان اعمل  
 الثانى) فنقول فى اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى  
 ان يخرج الزيدان وعلى هذا القياس الجمع والمؤنث (قوله فى الاستعمال الاول) وهو تقديم  
 الاسم على المضارع سواء قلنا انها ناقصة او تامة (قوله تشبيهها بالاكاد) لاشتراكهما فى كونهما  
 فعلين للمقاربة لاعلى وجه الشروع وفى كون ما بعدهما اسماء مضارع لا بلعل لقلة المشابهة  
 بها (قوله عسى الهم الذى مسيت فيه الخ) البيت لهذبة بن الخشرم كان قد هرب من قومه  
 لان السلطان طلبه من اجل قتله ابن عمه زياد بن مرثديكون خبر عسى اى الحزن الذى  
 امسيت فيه اى صرت واقعا وراه اى قدامه فرج بالجسم اى انفراج قريب والتاء فى امسيت  
 يحتمل ان يكون ضمير التكلم وان يكون ضمير المخاطب بالتذكير والتأنيث يخاطب نفسه  
 لتسليته لها (قوله دون الاستعمال الثانى) حال من ان فى قوله وقد يحذف ان اى وقد يحذف  
 من الفعل المضارع فى الاستعمال الاول حال كونه متجاوزا فى الحذف عن الاستعمال الثانى وهو  
 تقديم المضارع على الاسم فانه لم يحى حذف ان فيه سواء كانت ناقصة او تامة لعدم المشابهة  
 الموجبة للتوسع فهذه نكتة لعدم الجبى فلا يراد ان انتفاء علة معينة لحذف ان لا يوجب انتفاء  
 لجواز تعليل الحكم الواحد بل لشي ولا يخفى انه كان الاولى الى ان يذكر هذا الحكم متصلا  
 بالاستعمال الاول الا انه آخره ليكون قريبا بحكم ذكر خبر كادتم حذف ان فى الاستعمال واقع  
 قدر ان كاهو مذهب الكوفيين لامتناع ابدال الجملة من المفرد او يقدر لجواز وقوع الجملة  
 خبرا او مفعولا به (قوله كاد) فعل ناقص التصرف من حد سمع لم يأت فيه الا الماضى والمضارع  
 ومعناه قارب كذا فى الاتفاق بائى فى الاشهر واوى عند الاصمعي (قوله فتخبر عن دنو الخبر)  
 فى القاموس اشرف المريض على الموت اشفى عليه فى التاج الاشفاء كنارى جيزى رسيذ  
 (قوله فى الحال) متعلق بالحصول فداول كاد اشرف الخبر وعلى الحصول فى الزمان الحال

لشدة قربيه منه الا انه لم بشرع فيه على ما في الرضى فاذا كان في الاثبات يدل على ثبوت شدة القرب  
واذا كان في النفي يدل على شدة نفي القرب لاعلى نفي الشدة كما ان الجملة الاسمية المنفية تدل على  
دوام النفي لاعلى نفي دوامه فاندفع ما قيل انه لا يظهر الاشراف في قوله تعالى وما كادوا يفعلون  
وفي قوله لم يكدر سيس الهوى (قوله ففعله اسم) محض لا مدل عليه كما في الاستعمال الثاني  
لعسى (قوله ليدل على قرب حصول الخ) فانه لو كان اسما لا يدل على الحصول والحدوث  
بل على الثبوت مطلقا ولو كان ماضيا فبعد دخول كاد يدل على قرب حصول الخبر في الزمان  
الماضي بخلاف ما اذا كان مضارعا فانه وان كان مشتركا لكنه ظاهر في الحال على ما نص  
في الرضى والظهور في احد المعنيين بحسب عارض الاستعمال لا يتنافى الاشتراك في الوضع  
فبحسب ظهور دلالة عليه يدل على حصول الخبر في الحال فبعد دخول كاد كان الظاهر ان يكون  
مدلوله قرب حصول الخبر في الحال ومعلوم ان القرب لا يجامع الحصول فيكون المراد قربيه  
من الحال (قوله من غير ان) متعلق بقوله فعل اي فعل مضارع بلا ان (قوله لدلته على  
الاستقبال) اي لدلالة ان على زمان الاستقبال المتنافي للحال فلا يناسب ذكره مع كاد الذي  
مدلوله الاشراف على الحصول وقربه منه غاية القرب (قوله تشبيهه بالبعسى) عندهم قال  
هو خبر واما عند الكوفيين فيقدر ان بدلا من الفاعل (قوله قد كاد من طول البلى ان يحسها)  
اوله رسم عفا من بعدما قد انحى في الصراخ الرسم نشان اي بازمين هموار شده عفا اي  
درس الدروس كهنه شدن الانحاء سوده شدن البلى بالكسر كهنكى المصحح رفق والمعنى  
هذارسم دارو البيت خبر ومعناه تحسر على فراق الحبيبة وذهاب آثار الربع الذي اقام بها  
فيه (قوله على كاد) مثلا ليشمل المضارع (قوله اي كسائر الافعال) اي الكلام على حذف  
المضاف بقرينة المقام (قوله في افادة ادوات النفي نفي مضمونها) اي كما ان سائر الافعال اذا  
دخل عليها النفي افادت نفي حصول الحدث الذي هو مدلوله كذلك كاد لنفي قرب حصول  
الخبر لفاعله فيفيد نفي الفعل بالطريق الاولى واليه يشير قوله فيما سأتى ان قوله وما كادوا يفعلون  
يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه الا ترى ان قولك ما قربت زيدا بلغ في نفي الضرب من ما  
ضربت زيدا فكاد اذا دخل عليه النفي فيفيد نفي المقاربة من غير دلالة على الحصول وعدمه بل  
كل منهما موكول الى القرينة لاستعماله فيهما نحو ولدت هند ولم تك تدلوه قوله تعالى لم يكديرها  
ونحو مات زيد وما كاد يسافر (قوله ماضيا والمستقبلا) اي على الهيئة الاصلية او مغيرا الى هيئة  
المستقبل فلا يزد انه لا يصح كون كاد مستقبلا فالتعميم المذكور غير صحيح اختاره على  
مضارع الرعاية المطابقة (قوله يكون للاثبات) اي لفظ كاد اذا دخل عليه النفي فيفيد ثبوت الخبر  
لفاعله فالقضية شخصية فلا يرد ما توهم ان الجزئي لا يشيت الكلية ومنشأ ذلك ما قال ابن مالك  
انه قد يقول القائل لم يكدر زيد بفعل ويكون مراده انه فعل يعمر لا بسهولة وهو خلاف الظاهر

الذى وضع اللفظه او ولا مكان هذا رجع ذو الرمة ( قوله بدليل فذبحوها ) فانه يدل على حصول الذبح فلو كان المراد من قوله تعالى وما كادوا يفعلون نفي القرب عن الذبح الذى يستلزم انتفاء الذبح على وجه ابلغ لزم التناقض ( قوله وتسليمه الخ ) عطف على لخطئة الشعر اءاد الالم اما لكون كل واحد دليلامستقلا او لبعد المعطوف عليه ( قوله بان قوله ) اى بان وحذف حرف الجر من ان قياسى ( قوله وقوله تعالى فذبحوها قرينة الخ ) فاثبات الفعل مفهوم من القرينة لامن كاد ( قوله عن الثانى فلتخطئة ) الظاهر لخطئة لانه عطف على قوله على الاول وغاية التوجيه انه بتقدير اما اى اما الجواب عن الثانى فظاهر لخطئة ( قوله قدم ذو الرمة الكوفة ) فوقف بالكناسة اسم موضع بالكوفة فانشد للناس قصيدته الحائية فلما بلغ هذا البيت ناداه ابن شبرمة يا غيلان اراه قد برح ( قوله كقوله تعالى لم يكديرها ) فى قوله تعالى ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكديرها او لا يصح ان يحمل فى هذه الآية على الاثبات لان المقصود بيان شدة الظلمات وهو بانتفاء الرؤية والقرب لاثباتهما ( قوله وما يشق منه ) زاده ههنا لانه لا يصح الحكم على النفي الداخلى على كادانه فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كسائر الافعال فان التفصيل لبدله من الاجال المشتمل عليه والتعميم السابق بكلمة او لا يصح ههنا واختار ما يشق منه على قوله ومستقبله اشارة ههنا الى جواز تقدم المرجع من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق منه كالعدل اذا وجد قرينة على تعيين المشتق وهى ههنا قوله وفى المستقبل واما كون الماضى مشتقاً منه للمستقبل فباعتبار كونه مأخوذاً منه وان الاصل للكل المصدر ( قوله بقول ذى الرمة الخ ) فى القاموس الرمة بالضم قطعة من جبل وقد يكسرو به سمي ذو الرمة وفى الصحاح رس الحمى ورسيها اول مسهامية اسم حبيبة ذى الرمة يبرح بزول لم يكدير ح ابلغ من قوله لم يبرح لان ذلك نفي لمقاربة الحب من البراح يصف تمكن الهوى من قلبه فقوله اذا غير الهجر اهل المحبة عن المودة لم يكدير سيس الهوى من حب هذه الحبيبة يكون قريب الزوال عن قلبى فكيف الزوال ( قوله انتفاء قرب ريس الهوى ) المستلزم لانتفاء الزوال بوجه ابلغ كفى قوله تعالى لم يكديرها ( قوله وهذا مسلم ) لما كانت موافقة الدعوى الثانية بقول ذى الرمة موهمة لحقيقتها دفع ذلك بقوله وهذا مسلم اى كون لم يكدير البيت كسائر الافعال لكن لا يثبت مدعاه الثانية به وهى ان النفي الداخلى على المضارع بخصوصه يكون لنفي القرب ما لم يثبت ان النفي الداخلى على الماضى يكون للاثبات فان خصوصية كون النفي فى المستقبل موقوفة على عدم كونه فى الماضى كذلك فاذا لم يثبت ذلك لم يثبت هذه ايضا فتكون كتداعويه باطلتين وحاصله ان كلنا الدعويين متلازمان فساد احدهما فساد الاخرى وقد عرفت فساد الاولى ففسدت الثانية ولا يتوهم صحتها بموافقة البيت له ومن لم يتدبر فسر قوله مدعاه بمجموع الامر من ثم قال لافائدة فى هذا الكلام الا الاطالة ( قوله وجه القدر فيه )

اي في ثبوت الدعوى بانه لم يثبت بالتسك المذكور في تمسكه عليها بانه لم يثبتها ( قوله بمعنى اخذ ) اشار بتفسيره باخذ الى ان الدنو الذي سببه الاخذ وان كان مغاير اليه بحسب المفهوم لكنه عنه بحسب الوجود فلذا فسر و به ( قوله في كون خبرها الخ ) وهي بذلك اولى من كاد لان اخبارها حاصلة بمضمونها بخلاف خبر كاد ( قوله بمعنى شرع ) اي في اصل الوضع ثم استعمل بمعنى قرب ( قوله عطف على طفق ) اشارة الى رد ما هو في بعض الشروح من ان اوشك ليست من القسم الثالث اذ لو كانت منه لامتنع استعمالها مع ان وانما ذكرها بعد فراغه منه وكاثرها مشتركة بين مقاربة الخبر رجاء وخصولا فلذلك استعملت مع ان وحذفها انتهى ووجه الردانه لم يستعمل اوشك بمعنى الرجاء ( قوله مثل عسى وكاد في الاستعمال ) لافي المعنى وفيه اشارة الى ان الاستعمالين شائعان بخلاف طفق و كرب وجعل واخذ فان الشائع فيها التجريد وان جاءت مع ان على قلة ( قوله فتارة يستعمل الخ ) واذا كان خبرها المضارع مع ان فهو بتقدير حرف الجر اي اوشك زيد في ان يخرج ثم حذف وجوبا لكثرة الاستعمال ( قوله ما وضع لانشاء التعجب ) هذا وضع طازي على اصل الوضع فانه في الاصل للاخبار او لطلب الفعل والتعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب ( قوله ووجهه بالنظر الى كثرة افراده ) اوجع للدلالة على ان هذا الجنس كثير الافراد فالعرف الجنس والجمع للدلالة على كثرة الافراد ان كانت الاضافة للجنس وان كانت للاستغراق افاد مع ذلك شمول التعريف للجميع افراد المعرفة ( قوله وعلى كل تقدير ) من التثنية والجمع فالتعريف للجنس لا الافراد النوعين ( قوله ايضا ) متعلق بقوله للجنس اي كما كان في تقدير الافراد ( قوله فهو ما وضع ) اي اذا كان للجنس على اي تقدير فهو اي الجنس ما وضع الخ ( قوله بمثل الخ ) وهو ما يستعمل لانشاء التعجب وليس بفعل فاذا تعجبت من خير شخص قلت لله ذره اي خيره ( قوله واهاله ) اذا تعجبت من طيب شيء قلت واهاله ( قوله بنحو قاتله الله من شاعر ) اذا تعجبت من شعر شخص قلت ذلك ( قوله ولا شك عشره ) يقال لمن اجاد الرمي والطعن لاشل عشره اي اصابه ( قوله بعد الوضع ) فان الشيء اذا بلغ غايته يدعى عليه صوناله من العين للكمال وكذا لاشك عشره دعاء له بعدم الشلل ( قوله او المراد الخ ) فان الاطلاق قرينة التجريد عن الغير ( قوله لفعل التعجب الخ ) كون المقصود من التعريف اجراء الاحكام يرجع الاول وقرب المرجع مع اتحاد المعرفة والمعرف برجح الثاني فلذا سوى بينهما ( قوله احدهما الخ ) بيان لحاصل المعنى لاتعيين تقدير حذف المبتدأ اذ يجوز ان يكون ما فعله وافعل به عطف بيان او بدلا ثم لما كان ما فعله وافعل به جملة تتضمن فعل التعجب اشار الى ان الحمل مبني على التجوز والمراد صيغة الفعل اللتان يتضمنهما التركيبان المذكوران ان لكن لا مطلقا اذ ليس افعل وافعل مطلقا للتعجب بل



من حيث انهما في هذين التركيبين وزاد لفظ الصيغة اشارة الى ان كل ما يوازنها فعل التعجب  
 لا خصوص هذين الفعلين (قوله غير متصرفين) لما عرفت من مشابهتهما الحرف بسبب  
 تضمن معنى الانشاء (قوله فلا يتغيران) ولذا صبح العين فيما قوله وابعد ولا يجوز الادغام  
 في اشده (قوله اى فعلا التعجب) اشار الى ان رجوع الضمير المذكور الى صيغتين مبنى  
 على تأويلهما بالفعلين واعداد الاحتياج الى التأويل فسر الضمير المجرور في قوله فيهما بصيغتي  
 التعجب (قوله الا مما يبنى منه افعال التفضيل) ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى  
 الا ما وقع واستمر بخلاف افعال التفضيل فانك تقول انا ضرب منك غدا فانه الحال الذي لم  
 يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لم يستمر لا يستحق ان يتعجب  
 منها (قوله للمبالغة والتأكيـد) فان المقصود من انشاء التعجب في قولنا ما احسن زيدا اثبات  
 الحسن له على وجه الكمال والتقرير وكذا المقصود من زيدا افضل القوم كماله في الفضل  
 تحققه (قوله ولذا) اى لمسا بهما افعال التفضيل (قوله ما شئى الطعام) في القاموس  
 شبهه كرضيه احبه ورغب فيه ومقتبه ابغضه (قوله او عيب) ظاهرى واما الباطنى فيجئ  
 منه نحو ما جهل زيدا (قوله ببنائهما) بيان لمعنى المثل يعنى اذا اريد بناء صيغتي التعجب بما يمنع  
 بنا وهما منه يتوصل ببنائهما من فعل لا يمنع بنا وهما منه مما يتعلق به قصد المتكلم  
 من حسن او قبح او شدة او ضعف مثلا (قوله وجعل الخ) بصيغة المصدر عطف على  
 بنائهما وانما جعل الممتنع ههنا مفعولا وفي افعال التفضيل تمييزا لان اسم التفضيل لا يعمل في  
 الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل التعجب (قوله بتقديم وتأخير ولا فصل) خص هذه  
 الوجوه بالذكر لانه يجوز التصرف بحذف الجاز في احسن به اذا كان المجرور ان  
 مع الفعل ويجوز حذف التعجب منه نحو اسمع بهم وابصر (قوله وانما قيدنا الخ) قيل  
 الاطلاق خير من التقييد لانه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى ذكر التقديرات  
 الجارئة في غيرها والممتعة واما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم  
 والتأخير من خواصه وان كان معه مانع آخر وفيه ان هذا انما يتم اذا كان قوله بتقديم  
 وتأخير لعموم السلب لكن النكرة في سياق النفي انما تقيد العموم اذا انسحب حكم  
 النفي عليها كما نص عليه في التلويح وههنا ليس كذلك لان النفي متوجه الى التصرف  
 المقيد لا الى القيد فيكون المقاد انتفاء التصرف المقيد بتقديم ما ولا شك انه ليس  
 من خواص فعل التعجب (قوله جريا مجرى الامثال) لمسا بهما اياها في خروج كل  
 منهما عن موضعه الاصلى وتحقق الغرابة فيهما (قوله كما لا يتغير الامثال) في الكشف  
 المثل في الاصل بمعنى المثل والنظير ثم قيل للقول السائر المثل مضر به بمورده ولم يضر بها  
 مثلا الاقوال فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثم حفظ من التغير (قوله اجيب) نقل عن  
 الشارح واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديمه على شئ وتأخيرها بالنسبة الى شئ آخر

( قوله غاهو للتأكيد ) كما في قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ( قوله بين العامل والمعمول ) بقريته قوله بالظرف وانما قيد بذلك لما سيأتي انه اجاز الاكثر من الفصل بكلمة كان بين ما والفعل ( قوله بكلمة كان ) فقط وهي زائدة للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان الماضي وانقطاعه في الحال كما بينه الشارح ( قوله وما ابتداء الخ ) هذه التقريرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار كالعلم لانشاء التعجب والاعراب بحسب التركيب السابق لما تقرر من ان المنقولات المركبة تبقى على اعرابها الاصلية ( قوله بمعنى شيء ) فكان معنى ما احسن زيداشي من الاشياء لا عرفه جعل زيد احسن ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحي عنه معنى الجعل فجاز استعماله في شيء يستحيل كونه يجعل جاعل نحو ما قدر الله وما اعلمه ( قوله من باب شر اهر ذائب ) في كون كل منهما بمعنى كلام فيه نكرة فاعل في المعنى فان معنى شيء احسن زيدا ما احسن زيدا كما ان معنى شر اهر ذائب ما اهر ذائب الا شر واعلم ان مذهب سيويه اضعف من وجهه هو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو نعماهي على قول ولم يرد مع ذلك مبتدأ واطهر من وجهه وهو انه لا تقدير فيه ولم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فان فيه لزوم حذف الخبر وبخلاف مذهب الفراء فان فيه النقل المذكور وهو بعيد وما قيل ان الاستفهام قد يستعمل في التعجب كثير افليس بطريق النقل بل بطريق المجاز وهم ( قوله موصولة عند الاخفش ) في المعنى جوز الاخفش ان تكون موصولة معرفة والجملة صلتها وان تكون نكرة موصوفة والجملة صفتها ( قوله والخبر محذوف ) فيه بعدلانه حذف الخبر وجوبه مع عدم ما يسد مسده ( قوله من حيث المعنى ) وان كان منعها من حيث النقل المذكور ( قوله قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب ) لكون منشأ كل منهما الجهل ( قوله ما ادراك ما يوم الدين ) ما الاولى مبتدأ والجملة الفعلية خبره والثانية مبتدأ خبره يوم الدين وبالعكس والجملة سادة مسددة مفعولى ما ادراك علق عنهما بالاستفهام ( قوله واما احسن زيد الخ ) اي اما اصل احسن زيد فهذا وليكون الجملة بتأويل المفرد لم يحتاج الى عائد ( قوله ومعناه الماضي ) لان التعجب لا يكون الا ما تحقق واستمر على ما عرفت وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي لم يعهد بل بالعكس وبان مجئ الهزمة للصيرورة وزيادة الباء في الفاعل قليل ( قوله اي مجروره ) التسامح شائع في كلامهم لشدة الاتصال بين الجار والمجرور ( قوله عند سيويه ) متعلق بجميع ما تقدم والشارح ادخج عبارته بالمتن في بيان مذهب سيويه ( قوله الان اذا كان الخ ) استثناء من لازمة لا من زائدة ( قول مفعول ) يؤيده حذفه كما جاء اسمع بهم وابصر ( قوله اي احسن انت ) الخطاب لمن توجه اليه الكلام بتأويل المخاطب ولذا لا يتصرف فيه بتأنيث الفعل وتثنيته وجعه ( قوله زيد ) على تقدير كون الباء للتعدي او زيدا على ان تكون الباء زائدة والمعنى جعله حسنا والجعل باعتبار القول ( قوله امر لكل احد الخ ) فالخطاب لكل من يصلح ان يخاطب لا لخصوص من بلغ اليه الكلام ( قوله فكأنه قيل الخ )

لانه اذا كان الخطاب عاما ومعلوم عدم اتفاق الكل على وصفه بوجه واحد فالامر لكل احد متضمن للامر بالوصف بالحسن باى جهة شئت في اعتبار عموم الخطاب مباغاة تناسب ما وضع له الباب اعنى المدح العام (قوله يعنى الافعال المشهورة عند النحاة) لا خفاً ان قيد عند النحاة معتبر فيما بينه من الافعال لان المقصود بيان المعانى الاصطلاحية فحط القائدة قيد الشهرة يعنى المراد من افعال المدح والذم ههنا الافعال المشهورة بهذا الاسم عند النحاة بناء على ما في التسهيل وشرحه انه يلحق ساء ببئس وبهما ونعم فعل موصو عا نحو حسن الخلق حلم الحما، وقبح العمل عناد المبطلين ومنه قوله تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم او محمولاً من فعل وفعل نحو قولهم قضاو الرجل فلان وعلم الرجل زيد بمعنى نعم القاضى ونعم العالم هو ومعنى الخاق هذا النوع بنعم وبئس انه ثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم وبئس انتهى فهذا النوع من افعال المدح والذم عند النحاة لا شراكه معها في الاحكام والشرائط ولا يصدق عليه تعريف المصنف لعدم كونه موضوعاً لانشاء المدح والذم نعم يستعمل لذلك فلولم يقيد المحذود بالمشهورة لم يكن الحد جامعاً لحفظه فانه من المواهب (قوله بهذا اللقب) اى بهذا الاسم المشعر بالمدح او الذم بالوضع اللغوى كاللقب وايس بلقب لعدم كونها علماً (قوله ما وضع لانشاء مدح) وذلك اذا قلب نعم الرجل قائماً بانشأ المدح ويحدث بهذا اللفظ وليس موجوداً في الخارج في احد الازمنة مقصوداً بمطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبر ابل يقصد مدحه على جودته الحاصلة خارجاً (قوله فلم يكن مثل مدحته الخ) لان القصد منه الاعلام بمدح موجود في الزمان الماضى يقصد مطابقة هذا الكلام اياه وكذا مثل احسن واذم زيد او ذلك لانهما وان كانا يفيدان انشاء المدح والذم الا انهما بالاستلزام لا الوضع وكذا مثل الامر من مدحته وذمته لانهما لا يفتيان طلب المدح والذم لا لانشاءهما (قوله وهما في الاصل فلان) بدليل لحوق تاء التأنيث الساكنة والضمائر البارزة المتصلة في بعض اللغات ومحط القائدة قوله على وزن فعل بمعنى انهما لم يبقيا في الحال على وزن فعل لقوله فلان ليوهم انهما لم يبقيا فعلين (قوله في فعل) فعلا كان او اسماً نحو رجل لغب (قوله باسكان العين) لثقل الكسرة على حرف الخلق (قوله مع الكسر الفاء) بنقل كسرة العين اليه ليدل على انه مكسور العين (قوله اتباعا للعين) فانه يورث الخفة في الكلمة باعتبار تماثل الحركتين وان كانت الفتحه اخف من الكسرة (قوله وشرطهما) اشار الى ان ورودها لعلهما نكرة نحو نعم رجل زيداً مضافاً الى النكرة نحو نعم صاحب قوم لا سلاح لهم قليل ملحق بالعدم (قوله للعهد الذهني) قصد به الى معهود في الذهن من حيث ان جنسه غير معين في الوجود كما في ادخل السوق الا انه حصل التعيين ههنا بالخصوص بالمدح بخلاف ادخل السوق واليه اشار الشارح بقوله وهى او احد غير معين ابتدأ الخ هذا الذي اختاره المصنف في الايضاح حيث قال وما ظن بعض النحويين من انه للجنس بكماله فخطأ محض لانك لا تقصد من قولك نعم الرجل زيد

جميع الرجال لانه يثنى ويجمع ويطلق المخصوص وارادة الجنس بكماله سواء كان بمعنى كل فرد او جميع الافراد بنا في ذلك وليطابق نعم رجلا زيد فان الضمير فيه راجع الى امر مبهم يفسره ما بعده ليكون جميع الباب على نسق واحد وليحصل الابهام ثم التفسير الذى يناسب وضع الباب اعنى المدح العام وما قبل انه يلزم خلو الجملة عن العائد فقيه انه يلزم ايضا في نعم رجلا زيد لعدم رجوع الضمير الى زيد فاما ان يقال ان اتحاد المفرد الغير المعين بالابتداء فى الخارج كافى فى الارتباط كافى ضمير الشأن او يقال ان الجملة بتقدير المفرد كانه قبل زيد رجل جيد على ان الخلو انما يلزم على القول المرجوح هذا خلاصة ما ذكره المصنف فى ايضاح الفصل مع زيادة فظهر ان ما ظن بعض النحويين من ان اللام للجنس بكماله خطأ محض وكذا حله على الجنس من حيث هو هو ( قوله ليكون اوقع ) اى انما اختير التفصيل بعد الابهام ولم يفصل ابتداء ليكون اوقع لشوق النفس الى معرفة المبهم ولصيرورته مذكوز امرين والمقام يقتضى الاوقعية لان المدح العام مما يستبعد وقوعه وهذا ظاهر الا ان هذا غير مختص بالفعل المعرف باللام ( قوله وهلم جرا ) اى اقبل جرا ( قوله مضمرأ ) الاظهر الاغلب انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل المصرين لعدم التصرف فى هذا الباب ولان الضمير المفرد المذكور اشد ابهاما من غيره لكن الخالق ثمة الثابت اهلون من غيره للحوقة بعض الحروف ايضا نحو لوات و ثمت وربت ولعلبت فلذلك اطردت نعمت المرأة ولم يطرد نعمار جلين ونعموار جالا كذا فى الرضى ( قوله منصوبة ) لاجبورية بالاضافة ولا يمين وتوهم الاضافة بناء على اختصاص الباب بخواص لم توجد فى غيره ولكونهما اسمين عند الكوفيين ( قوله مفردة ) فى الرضى ذهب الجزولى ومن تبعه الى لزوم افراد تمييز هذا الضمير والظاهر انه وهم منه بل يجب مطابقتها لما قصد عند اهل المصرين وقد صرح المصنف وابن مالك بمطابقتها لما قصدوه وهو الحق ( قوله نعم رجلا الخ ) نشر على ترتيب الف وانت متعلق بكل واحد من الامثلة ( قوله او بما ) اما موصوفة بالجملة والمخصوص محذوف كافى نعماء عظمكم به او مذكور كما يشما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة كافى نعماهى وقوله دققته بقائهما ( قوله بمعنى شئ ) المراد بالنكرة النكرة الصحيحة كما هو المتبادر ( قوله اى نعم شيئا ) اى الصدقات اى ابداءها اورد عليه ابن مالك ان ما مساوية للمصر فى الابهام فلا تميز لان التمييز لبيان الجنس واجيب بمنع المساواة لان المراد بما شئ عظيم كذا فى الخفة وغيره لكن اكتفاؤهم فى التفسير على مطلق الشئ بأبى عنه والاظهر ان الضمير مبهم من حيث الوجود ودل على وجوده التمييز ( قوله فيكون الخ ) فيه اشارة الى تضعيفه لان حذف الصلة باجتماعها قليل وكذا يضعفه قلة وقوع الذى مصرح به فاعلا لنعم وبئس ( قوله معرفة تامة ) يضعفه عدم مجئ مآتامة بمعنى شئ فى غير هذا الموضع بل بمعنى شئ نكرة امام موصوفة او غير موصوفة وايضا يلزم فى نحو قوله تعالى نعماء عظمكم

به حذف موصوف الجملة اى شيئاً يعظكم به او القول بكون الجملة معترضة لبيان استحقاق  
 شئ المدح (قوله وتعدية الخ) ليحصل التعمين بعد الابهام (قوله لقيام لام التعريف الخ) يعنى  
 انهم لما قصدوا الى معهود في الذهن كان كاسم الجنس الذى له شمول فى المعنى وكما يصح ان  
 يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقال اللام باعتبار المعقول فى الذهن مقام الضمير لانه  
 مندرج تحت ما يقدر من آجاده فى المعنى كذا فى الايضاح واورد عليه الرضى انه لو قام مقام  
 الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعاً الى المبتدأ غير محتاج الى التمييز فى نحو زيد نعم رجل  
 وكذا فى نحو نعم رجل زيد ايضاً لان الضمير فيه اذن كافى قولك ابوه قائم زيد وفيه نظر لانا  
 لانسليم الملازمة المذكورة فانه اذا قام الضمير مقامه كان راجعاً الى مبهم يفسره ما بعده فلا بد  
 من التمييز ثم بعد التمييز يصير كاسم الجنس المعروف بلام العهد الذهنى فى الدلالة على فرد مبهم  
 فى الخارج فالرابط فى نعم رجل زيد كالرابط فى نعم الرجل زيد والظاهر ما ذكرناه سابقاً من ان  
 الرابط الاتحاد وقيل انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد ان يجعل اللام للعهد الذهنى لانه عبارة عن  
 زيد وكذا كون الضمير فى نعم رجل زيد مبهماً لتقديم المرجعية والجواب ان لزوم تأخير  
 المبتدأ غالباً على انه ليس عبارة عنه ولا مرجعاً لانه خلاف الاصل لا يكون مطرداً وكثيراً  
 (قوله جملتان) والثانية مستأنفة مخدوفة المبتدأ حذفاً لازماً لشدّة اتصال المخصوص بالفاعل  
 (قوله مطابقة الخ) يعنى يجوز ان يكون من اضافة المصدر الى المفعول ومن اضافته الى الفاعل  
 وليس هذا من باب الالتباس بل من تعدد طرق افادة المعنى والمراد بمطابقة الفاعل مطابقتها  
 فقط فخرج ما اذا كان فاعله ضمير الاذ لا يتصور فيه مطابقة الفاعل بدون مطابقة الفعل واما  
 مطابقة التمييز للمخصوص فليس بشرط لجواز افاده ايضاً كيف وقد عرفت وجوب الافراد  
 عند الجزولى ومن تبعه (قوله او تأويلاً) نحو نعم الاسد زيد واما خص هذا التعميم بمطابقة  
 الجنس اذ لم توجد المطابقة فيما عداه تأويلاً وما يتوهم فى نحو بئس المرأة هند من ان تذكره  
 بتأويل المرأة بالجنس فباطل والالجاز قام المرأة (قوله حيث وقع المخصوص) خص  
 السؤال بعدم المطابقة فى الافراد مع عدم المطابقة فى الجنس ايضاً لجواز ان يقال جعل مثل  
 القوم نفس الذى كذبوا بمبالغة فى اتصافهم به فتحقق المطابقة فى الجنس تأويلاً (قوله وحذف  
 المخصوص) والقريظة تقدم ذكره فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة (قوله اى بئس مثل  
 القوم المكذبين مثلهم) اشار باقامة المكذبين مقام الذين كذبوا الى ان الموصول حيث نذلس  
 للعهد بل عبارة عن جنس المكذبين ليحصل الابهام فى المثل وضمير مثلهم راجع الى الذين حملوا  
 التوراة لان المقصود ذمتهم فالمعنى بئس حال المكذبين حال اليهود الذين مجدوا آيات نعت  
 محمد صلى الله عليه وسلم فلا يلزم اتحاد الفاعل والمخصوص افظاً ومعنى على ماوهم (قوله  
 اى نحن) بقريظة قوله تعالى والارض فرشناها (قوله وقد يحذف المخصوص) ووضع الظاهر

موضع المضمر لدفع توهم رجوعه الى الفاعل لقربه ولا فائدة عموم الحكم فان المراد من الضمير في قوله وشرطه مخصوص نعم وبئس وانما ذكره هنا مع ان المناسب ذكره بعد حذف الكثيره حذف المخصوص في نعم وبئس وعراقتهم في المدح والذم وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثاني عين الاول فانما هو اذا كانا ظاهرين وفي التسهيل وقد يحذف ويخلفه صفة اسما نحو نعم الصديق حلیم وكریم اى رجل او فعلا ويكثر ذلك اذا كان الفاعل مانحو وبئس ما ياء مر كم به ايمانكم ويقل في غيره نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك اى صاحب ( قوله وسامثل بئس ) اشار بتشبيهه ببئس وعدم جمعه معه الى ان عدم عراقتة في الاستعمال لانشاء الذم مثلها ولذا قال في التسهيل وقد يلحق ساء ببئس وذلك لشبوع استعماله بمعنى الاخبار في القاموس ساءه وافعل به ما كرهه و ساءه ساءه كسحاب قبح ووزنه فاعل كظرف قلبت الواو والفاء ( قوله ومنها حبذا ) فصله عن نعم وبئس لاختصاصه باحكام ذكرها ولعدم عراقتة في المدح وفي شرح التسهيل وقيل ليست اى حبذا للمدح بالوضع وانما وضعا للبالغة في تمكن الحب ( قوله من افعال المدح والذم ) لم يقل من افعال المدح لان هذا اللفظ عند النحاة اسم لما يفيد انشاء المدح او الذم مع ان حبذا بعد دخول لا يفيد الذم ايضا ( قوله حب في حبذا ) اى حب في هذا التركيب في شرح التسهيل مقتضى كلام المصنف ان حبذا بمعنى نعم وقد فرق بينهما بان حبذا تشعر دلالتها على المدح العام بان الممدوح محبوب وقريب من النفس ولا حبذا بالعكس ولا يشعر بذلك نعم وبئس ( قوله من حب الشئ ) نصب الشئ على انه مفعول به وحب بفتح الحاء و قوله اذا صار محبوبا متعلق به والمعنى ان حبذا مركب اما من حب المتعدي يقال حبه يحبه بالكسر فهم محبوب بعد تنقله الى فعل بالضم على ما نقل من انه اذا جعل الفعل المتعدي من النعوت حول الى فعل كافي علم ورحم او من حب اللازم بكسر العين او ضمها وليس المراد ان في حب لغتين فتح الحاء على ما هو القياس وضمها ينقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذا العبارة لا تساعده فانه صريح في انه مركب من احدهما ومن ذا ولا يلزم ان يكون الشئ مستدرا كاذلا دخل له في التركيب ولان المناسب لبقية المذكور الواو دون او ( قوله وفاعله ذا ) بخلاف نعم وبئس فان فاعلهما ما تقدم وانما خص ذلك في اسماء الاشارة من الابهام المقصود في هذا الباب والمشار اليه بنا الامر الذهني وان كان وضع اسماء الاشارة للمشار اليه في الخارج ( قوله ولا يتغير ) ومن هذا الباب زعم بعض انه بعد التركيب صار اسما بمعنى حبيب خبر لما بعده فعنى حبذا الامير هو حبيب واختاره ابو علي وصاحب القاموس او مبتدا خبره ما بعده واليه ذهب المبرد ( قوله اى بعد حبذا ) لم يقيد ههنا بالاعلى انما هو من افعال المدح ( قوله المخصوص ) خلافا لابن كيسان فانه ذهب الى انه بدل من ذا وقيل عطف بيان وانما قال بعد حبذا ولم يقل بعد فاعله كافي نعم وبئس اشارة الى صيرورة ذا جزأ من حبذا ( قوله لجريها مجرى الامثال ) كأنهم عاملوها

معاملة المضمر في انه لا يختلف باختلاف الممدوح مثني ومجوعا ومؤثرا وشبهه بالمضمر في نحو نعم  
رجلا أقوى منه بالظاهر في نعم الرجل زيد زيادة ابهامه وعدم كونه اسما ظاهرا ( قوله ويجوز  
ان يقع قبل الخ ) انما يلزم موا التمييز في حبذا والتزموا في نعم اذا كان الفاعل ضميرا مع ان الفاعل  
في كل منهما امر ذهني لوجهين الاول ان فاعل حبذا ملفوظ بخلاف فاعل نعم فانه مستتر فجعل  
التمييز دليلا على وجوده والثاني لزوم الاتباس بين الفاعل والمخصوص عند عدم ذكر التمييز  
فيما اذا كان المخصوص معرفا باللام او مضافا اليه نحو نعم رجلا السلطان فانه لا يدري او حذف  
رجلان السلطان فاعل والمخصوص بالمدح محذوف وهو المخصوص و فاعله مضمر ( قوله  
تمييز او حال الخ ) فان قصد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان المنصوب حالا نحو  
حبذا هند موصلة اى في حال مواصلتها وان قصد بيان جنس المبالغة في مدحه كان تمييزا  
نحو حبذا زيد راكبا وحبذا زيد رجلا ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان المخصوص ليس باجنبي  
لاتحاده بالفاعل ( قوله من الفعلية ) لم يقل من الفعل ليشمل مذهب من قال باسمية حبذا ( قوله  
وذو الحال هو ذا ) لم يتعرض لبيان المميز لظهوره اذ لا ابهام في المخصوص ( قوله اى كلمة  
دلت الخ ) اشارة الى ان ما عبارة عن الكلمة ليكون التعريف مشتقلا على الجنس وان قوله في  
غيره ظرف مستقر صفة لمعنى كما هو الظاهر السابق الى الفهم والضمير راجع الى ما وان جاز  
رجوعه الى المعنى كما مر في تعريف الاسم والفعل رعاية لطابقة دليل الانحصار ويحتمل ان يكون  
ظرفا لغوا متعلقا بديل وفي بمعنى الباء وان يكون مستقرا حالا من معنى لكنه خلاف الظاهر  
اذ ليس المقصود تقييد الدلالة بحال كون المعنى في غيره بل الدلالة على معنى موصوف بالاحصول  
في الغير ثم الاطلاق قد يكون قربنة التقييد والتجريد عما سواه فالمراد الحرف مادل على معنى  
في غيره فقط اى لا يكون دالا على معنى في نفسه كما يدل عليه وجه الانحصار فخرج الفعل  
باعتبار المعنى المطابق عن تعريف الحرف لانه كما يدل على معنى في غيره باعتبار مدلوله المطابق  
يدل على معنى في نفسه ايضا باعتبار المعنى التضمنى اعنى الحدث كما مروا كذا الاسماء المتضمنة  
لمعنى الاستفهام والشرط الذى هو غير مستقل بالمفهومية ان قلنا ان تضمنها طارىء بعد الوضوح  
بسبب الاستعمال مع حرف الاستفهام والشرط وان قلنا بتضمنها المعنى الاستفهام والشرط  
المستقل بالمفهومية فلا اشكال اصلا واما المشتقات فلدخول الذات المبهمة التى نسب اليها الحدث  
فيها معناها المطابق والتضمنى كلاهما مستقل بالمفهومية وما قيل ان هذا التعريف بعد التقييد  
انما يتم لو ثبت ان معانى الحروف كلها بسائط او مركبة من اجزاء ليس شئ منها مستقلا بالمفهومية  
وكلاهما ممنوعان فان اثبات ان ابتداء المطلق المستقل بالمفهومية مثلا ليس جزء من الابدآت  
الخاصة دونه خرب القناد فدفع بان معانى الحروف من حيث ان مدلولاتها آلات للملاحظة  
متعلقاتها ومراة لمشاهدة حالها فلا تكون مستقلة وكون معانيها المركبة في انفسها بحيث اذا

فصلت ولو حظت قصداتكون مشتتة على اجزاء مستقلة بالمفهومية لا يضرنا (قوله متعل  
بالنسبة اليه) صفة كاشفة لحاصل في غيرهما فان حصول المعنى في غير الكلمة يحتمل ان يكون  
باعتبار اتصاف الغيرية وان يكون باعتبار دلالة عليه وان يكون باعتبار تعقله بالنسبة اليه (قوله  
اي لا يكون الخ) تفسير لقوله متعل بالنسبة اليه اي ليس المراد بكونه متعقلا بالنسبة الى الغير ان  
تعقله يستلزم تعقل النسبة الى الغير وبقضيه حتى رد على معنى التعريف بالاسماء الموضوع  
للمعاني الاضافية كالاتداء المطلق والابوة والاخوة مثلا بل ان لا يكون ذلك مستقلا بالمفهومية  
ويكون الة الملا حظة ذلك الغير متعقلا بتبعية لا قصد او بالذات فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه  
لما ان النفس مجبولة على عدم الحكم على شئ او بشئ ما لم يلاحظ قصد او بالذات بل لا بد له في  
ذلك اي في كونه محكوما عليه او به من انضمام امر آخر وهو ما يكون هذا المعنى الة الملا حظته  
فاذا ضم ذلك اليه صار المجموع معنى ملحوظا قصد او بالذات يمكن ان يحكم عليه وبه نحو لا جبر  
وزيد في الدار (قوله في جزئيه للكلام) بخلاف الاسم والفعل فانه لا يحتاج احدهما الى  
الآخر في الجزئية بل في تأتى الكلام ومن هذا ظهر وجه التخصيص بالكلام واندفع ما قيل  
الاولى ان يقال في جزئية لما يقا به شئ كلاما كان او مركبنا نقصا (قوله او غيره) اي فضلة  
(قوله الى اسم يتعل معناه الخ) قيد الاسم والفعل بهذا القيد بقرينة المقام لثلاث الموصولات  
فانها محتاجة في الجزئية الى اسم او فعل لكن ليس ذلك مما يتعل معناها بالنسبة اليه لكون معانيها  
مستقلة بالمفهومية (قوله او فعل) او لمنع الخلق قال الرضى الحرف قد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا  
وقد يحتاج الى الجملة كحرف النفي والاستفهام والشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نعم ولا وكان  
قد خرجت ولما (قوله حروف الجر) خص حروف الجر والتنوين من سائر الحروف بالتعريف  
لان ما عداهما اما ليس لهامفهوم مشترك بينهما كالحروف المشبهة بالفعل والعاطفة واما مفهوما  
هو المعنى اللغوى كحروف الردع والتخصيص الى غير ذلك بخلاف حروف الجر قالها  
في الاصطلاح معنى مشترك بينهما هو الافضاء ولكل منهما معنى خاص وبخلاف التنوين فانه نقل  
من معناه اللغوى الى معنى آخر وما ذكرنا يظهر ان اللام في قوله ما وضع للافضاء صلة الوضع  
للاغرض كما وهم (قوله اي ايصاله) في الرضى المراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى  
يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل ولذا جاز العطف عليه بالنصب في  
قوله تعالى وارجلكم وله اراد ان هذا اثر الايصال وعلامته والا فلا يصال ان يتعلق معنى  
الفعل بما يليه كتعلق المرور بزيد كما يشير اليه قول الشارح قدس سره فمما بعد لانها تخرج معاني  
الافعال الى ما يليها ولا ينقض التعريف ببعض حروف العطف لانها موضوعة للتشريك لا  
للايصال وان لم يزمها الايصال في بعض المواضع كما في العطف على معمول الفعل والحروف  
الزائدة مفيدة للايصال ولذا تفيد التأكيده فلا حاجة الى ان يقال انها في الاصل للايصال الا انها



قد تستعمل على خلاف الوضع واما الحروف المكفوفة بما يقال الرضى ههنا لا تقتضى ما يتعلق به لان الجار في الاصل انما كان يطلب ذلك ليكون المجرور مفعولا فاذا لم يجز فلا مفعول هناك حتى يطلبه فهى مستعملة على خلاف وضعها (قوله وهو كل شئ) لم يقل كل لفظ لثلاثتهم اختصاصه بالمفرد فلا يشمل الجار والمجرور والجملة التى يستنبط منها معنى الفعل وفى الرضى من امثلة تعديبة الحرف لمعنى الفعل قولهم ابن انت منى لان معنى ابن انت بعدت والمتبادر من استنباط معنى الفعل منه ان لا يكون موضوعا له فلا يرد على التعريف نفس الفعل (قوله والظرف والجار) نحو قولك زيد عندك وفى الدار لا كرامك فاللام فى اكرامك يعدى الظرف الى اكرامك وهو فى الحقيقة معدى للفعل المقدرا وشبهه لان التقدير استقرارا ومستقرا لكنه لمسد الظرف مقام الفعل او شبهه جازا يقال ان الجار معدى للظرف وكذا فى ياتر يدفانه قائم مقام انادى كذا فى الرضى (قوله وغير ذلك) نحو حرف النداء وهاء التنبيه واسم الاشارة (قوله الى ما يليه) الضمير المرفوع راجع الى ما الثانى والبارز الى الاول وهو الظاهر كما يشعر به قول الشارح قدس سره الى ما يليها ويجوز العكس بناء على ان حرف الجرا انما اورد لاجل ما يليه فهو متأخر عنه فى الاعتبار وان كان مقدما عليه فى الذكر (قوله وضافت عليهم الارض بما رحبت) هكذا فى اكثر النسخ وهو سهو واذنظم الآية وضافت عليكم فى موضع وحتى اذا ضافت عليهم فى آخر (قوله اى برحبها) بضم اراء اى سعتها (قوله وسميت هذه الحروف الخ) قدمها على بيان وجه التسمية بحرف الجر وان كان الظاهر يقتضى تأخيرها لان العلم بالاسم اهم بالنسبة الى المتعلم فى العلم بوجه التسمية (قوله لانهما بحر معانى الافعال) فالجر مصدر بالمعنى اللغوى (قوله اولان اثرها الخ) فالجر اسم للاعراب المنصوص اصطلاحا كما فى قوله حروف النصب وحروف الجزم (قوله على سبيل الحكاية) اى عن ما وقعت فى التراكيب (قوله وفى عدها الخ) اى على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فهى بمعنى رب جارة بنفسها (قوله تسامخ) فانها لا تستزاهما تقدير حرف مطردا وعدم ظهورها بعدها كما انها الجارة فالمراد من حروف الجرا اعم من ان تكون جارة بنفسها او باستزادها اياها (قوله فالثلاثة الاولى الخ) هذا ما قال المصنف ويتضمن هذا البيان حسن الترتيب فان مالا يكون الا حرقا فهو احق بالتقديم فى بحث الحروف وما يكون حرفا واسما احق بالتقديم مما يكون حرفا وفعلا لان الاسم اشرف من الفعل وان مجموع الحروف ثمانية عشر فواقع فى بعض النسخ وبانه بعد تمامه سهو من قلم الناسخ كيف وكون معنى الباء القسم لا يقتضى كونها حرفا برأسها (قوله والثلاثة البواقى الخ) قال المصنف رحمه الله ولم اعد على اسماء وفعلا وحرفا لاني اراعى فى العدد ان يكون بين الكلمتين المختلفتين نوعا التماثلين لفظا توافقا وتناسب من حيث المعنى كمنشارك على الاسمية والحرفية فى معنى العلوف فلذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه امر من مان يمين وكذا فى مع كونه

امر المؤمن من وفي بفي ولى امر امن ولى بلى وكذلك اعد الى اسماع انه يحى بمعنى النعمة كل ذلك  
 لاختلاف المعنيين و اراعى ايضا فى العدم التشارك فى المعنى والتساوى فى اصل اللفظ وعلى اذا  
 كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما و حرفا فانه يكتب بالياء و كذا من وفى  
 و لفعلا لاصلها امن و او فى و اول قال الرضى فيه نظر لان علا الاسمية تكتب بالالف و اصلها  
 و او ثم اعترض المصنف رحمه الله على نفسه بان حاشا وعدا و خلا الحرفية لاصل لالفتها  
 بخلافها فعلية و اجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف فى عدم التصرف فصارت  
 كأنها لاصل لالفتها قال الرضى وهذا عذر يارد ( قوله اى لابتداء الغاية ) فاللام للعهد و عوض  
 عن المضاف اليه على اختلاف الرايين ( قوله والمراد بالغاية المسافة ) فى الصراخ غاية پاين  
 هر چيزى از زمان و مكان و مسافة دورى و فى الفاموس المسافة البعد فليست المسافة مختصة  
 بالمكان على ما فهم فاعترض بان تفسير الغاية بالمسافة يوجب ان يكون استعمالها فى الزمان مجازا  
 و هو خلاف ما صرح به الشارح قدس سره العزيز ( قوله اطلاقا لاسم الجزء على الكل )  
 فى الرضى لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية و بمعنى المدى كما ان الامدو الاجل ايضا يستعملان  
 بالمعنيين والغاية تستعمل فى الزمان و المكان بخلاف الامدو الاجل فانهما يستعملان فى الزمان  
 فقط والمراد بالغاية فى قولهم ابتداء الغاية و انتهاء الغاية جميع المسافة انتهى ولما كان استعماله  
 فى المعنيين يمحتمل ان يكون بالاشتراك وان يكون بالحقيقة و المجاز اختار الشارح رحمه الله  
 الثانى لان تبادل معنى الغاية و كون المجاز اولى من الاشتراك رحمه ( قوله اذلا معنى لابتداء  
 النهاية ) والقول بانه يجوز ان تكون الاضافة لادنى ملابسة وفائدتها التنبيه على ان من لا يستعمل  
 فى ابتداء ما لانهاية له كالامور الابدية مردود لعدم جريانه فى انتهاء الغاية وكذا القول بحذف  
 المضاف اى لا ابتداء ذى الغاية لان المجاز اولى من الحذف ( قوله وقيل كثير اما بطلقون الغاية اى  
 تستعمل العلماء لفظ الغاية الذى هو يطلق فى اصطلاحهم للفائدة المرتبة على الشئ بمعنى الغرض  
 وهو ما لاجله اقدام الفاعل على الفعل و بمعنى المقصود مطلقا فالمراد بالغاية الفعل لعلاقته  
 قد يكون غرضا و مقصودا له كما اذا كان مختارا و ليس المراد بالغاية ههنا الغرض حتى يلزم  
 اختصاص من الابتدائية بالافعال الاختيارية ولا يصح على القدر من اول النهار الى آخره على  
 ما فهم ( قوله وهذا الابتداء ) اما من المكان حقيقيا كان او تنزيا و فيه اشارة الى ان معنى قولهم  
 لا ابتداء المسافة لا ابتداء الفعل منها فلا بد ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيئا متممدا كالسير  
 والمشي ويكون الشئ المجرور بمن الشئ الذى ابتدئ منه ذلك الفعل نحو سرت من البصرة  
 الى الكوفة او يكون اصل الشئ المتمد نحو تبرأت من فلان و خرجت من الدار ( قوله  
 او من الزمان ) اختيار لمذهب الكوفيين من ان من الابتدائية تستعمل فى الزمان على الحقيقة لانه  
 الظاهر الكثير الاستعمال على ما فى الرضى وقال ابن مالك هو الصحيح وقال البصريون انها

للابتداء في غير الزمان سواء كان المجرور بها مكانا او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو  
 في الباب من لابتداء الغاية في المكان فقط واستعمالها في غير المكان زمانا كان او غيره على  
 سبيل الاستعارة ( قوله لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه ) في الصراخ لجأ بفتحين پناه كرفتن يقال  
 لجأت والتجأت وعذت به ولجأت اليه بمعنى فالباء ههنا بمعنى الى ( قوله بالجاء عطف على  
 الابتداء ) اشارة بذلك الى ان ما وقع في بعض النسخ والتبيين باعادة الجاء غلط اذ لا معنى لاعادة  
 الجاء ههنا وتر كفي قوله للتبعض ( قوله اى ويحتمى من التبيين ايضا ) لما كان دخول المعنيين  
 تحت جارا واحدا وهما لكون المجموع معنى من ازال ذلك الوهم بالتعبير المذكور واذا بدلفظ يحتمى  
 الى ان مجيئه للتبيين محقق سواء كان موضوعا له كما هو مذهب الجمهور او راجعا الى معنى الابتداء  
 كما ذهب اليه الزمخشري ( قوله وعلامته ) اى وعلامته اللفظية واما المعنوية فتعلم من قوله  
 لاظهار المقصود من امر مبهم اى ان يكون قبل من او بعدهما مبهم يصلح ان يكون المجرور بها  
 تفسيره ويوقع اسم المجرور عليه وفيما قدمت من المينة يكون المذكور بعدها عطف بيان للمبهم  
 المقدر ليحصل البيان بعد الاتهام فقولك يعجبني من زيد كرمه اى من خصال زيد فقولك  
 يعجبني من زيد في تقدير يعجبني شئ من خصال زيد كرمه ( قوله صحة وضع الموصول في  
 موضعه ) بدون تفسير كما في الآية او مع تفسير كافى قولهم قد كان من مطرا اذا كانت من بانية  
 اى الشئ الذى هو المطر ( قوله وقد يحتمى الخ ) اشارة الى ان مجيئه للتبعض قليل بالنسبة  
 الى المعنيين السابقين والى انه يجوز ان يكون موضوعا له وان يكون راجعا الى الابتداء كما  
 ذهب اليه المبرد وعبد القاهر والزمخشري لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبدأ  
 الاخذ ( قوله وزائدة الخ ) لم يقل وزائدة لانها تجئ للتأكيد لا لزيادة ( قوله فانه مرفوع الخ )  
 باعتبار نيابة عن الخبر المحذوف ( قوله وزايدتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب ) حل  
 التقييد بقوله في غير الموجب على التخصيص ليفيد ويدفع قوله خلافا لالكوفيين لان خلافهم  
 انما هو في الجزء السلبى المفهوم ضمنا لافى الجزء الثبوتى المذكور صريحا ( قوله نحو ما جافى  
 من احد ) والدليل على زيادتها دخولها على ما يوصل الفعل اليه اعنى الفاعل واورد مثال  
 النفي لصالته والنهى والاستفهام شبهه واورد مثال الاستفهام اشارة الى اختصاص الحكم  
 بهل ( قوله كان بعض مطرا وشئ من مطر ) نشر على ترتيب اللفظ واعتراض الرضى على التقدير  
 الثانى بان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه مشروط بما اذا كان بعضا مما ذكر قبله  
 مجرورا بمن او بنى نحو قوله وما منا الا له مقام معلوم اى الاملك وحذفه فيما عدا ذلك  
 قليل خصوصا اذا كان المجرور فاعلا كما فيمانحن فيه لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للبنى  
 للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بالله ( قوله او هو واراد على سبيل الحكاية ) فالمراد  
 بقولهم لا يكون الا في غير الموجب ابتداء لما تقرر من ان المحكى يبقى على حاله ( قوله فاجاب )

اى مجيب فالظاهر اجيب (قوله سواء كان الخ) وهذا التعميم بما فيه خلاف ما فى الرضى (قوله  
 فان قلب المخاطب) الظاهر فان قلب المتكلم منتهى اليه وغاية التكلف ان يقرأ المخاطب على صيغة  
 اسم الفاعل وضمير الغيبة قائم مقام الخطاب (قوله وحتى كذلك الخ) من الفرق بين حتى والى  
 ان حتى يلزمه تقدم ذى الاجزاء لفظا وتقديرا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى فى  
 حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر عدم الدخول لامع القرينة كما اخترنا وان الفعل  
 المتعدي يحتى يستوفى اجزاء التجزى الذى قبل حتى شيئا فثبثا حتى ينتهى الى ما بعد حتى من الجزء  
 الاخير او الملاقى له وما الى فان كان ما قبلها ذا اجزاء وبعدها الجزء الاخير او الملاقى فحكمها  
 ايضا كذلك والا فلا نحو قلبى اليك ولا خلاف فى صحة وقوع الملاقى بعد الى وما بعد حتى ففيه  
 الخلاف كذا فى الرضى (قوله اى حتى) اى الجارة اما اذا كانت عاطفة جازدخولها على المضمر  
 نحو جاتنى القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك (قوله لا لتبس  
 المجرور بالنصوب) اى خيف الالتباس مع تخالفهما فى المعنى فان المنصوب يجب دخوله فيما قبله  
 لكونه بعد حتى العاطفة بخلاف المجرور وهذا الالتباس فيما اذا تقدم ذو الاجزاء لفظا نحو «فلا  
 والله لا يبغى اناس» فتى حثاك يا ابن ابي زياد» ورده صاحب المعنى بأنه يقال فى العاطفة حتى اياك  
 بالفصل لان الضمير لا يتصل بالبعاء له وفى الجارة حثاك بالوصل كفى البيت فلا التباس والجواب  
 ان التغير فى الضمائر باقائه بعضها مقام بعض وان كان خلاف الاصل مستعمل فى كلامهم على  
 ما فى الرضى فى بحث لولا فجواز قيام المنصوب المتصل مقام المنصوب المنفصل بوجوب خوف  
 الالتباس واما تعرض لالتباسه بالرفوع مع انه لازم انصاعا على ذلك التقدير لان فيه ارتكبا لمخالفة  
 الاصل من وجهين اقامة المجرور مقام المرفوع واقامة المتصل مقام المنفصل وما قيل انه يجوز  
 الالتباس فى مواضع واحالوا دفعه الى القرائن فجوابه ان الاصل عدمه وعلل بعضهم عدم  
 دخولها على الضمير بأن مجرورها لا يكون الا بعضا مما قبلها او بعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض  
 على الكل ورد عليه صاحب المعنى بأنه قد يكون ضمير حاضرا فلا يعود على ما تقدم وانه قد  
 يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل نكقولك زيد ضربت القوم حثاه (قوله على  
 سبيل الندرة) اى القلة فيه اشارة الى ضعف استدلاله فان القليل فى حكم العدم فلا يقاس  
 (قوله يحكمون بشدوده) اى يكونه على خلاف الاستعمال الفصح للضرورة فهذا جواب  
 غير ما يستفاد من قوله على سبيل الندرة (قوله نحو النجاة فى الصدق) كان الصدق محيطا بها  
 من جميع الجوانب بحيث لا يخرج منها شئ كالظرف بالمظروف (قوله اى على جذوع النخل  
 فى الرضى الاولى) انها بمعنى الظرفية لتمكن المصلوب فى الجذوع وتمكن المظروف فى الظرف  
 (قوله اى لافادة لصوق الخ) يعنى الجار والمجرور ظرف مستقر كما هو الظاهر وان معنى  
 كينوته له افادته اياه وان الالتصاق معناه اللصوق فانه يحثى لازما ومتعديا على ما فى تاج البيهقي

ولم يجعل اللام صلة الوضع لعدم الجزم بوضع الباء للمعاني المذكورة ولذا اختلفوا فيما سوى  
 الالتصاق انهما معان اصلية للباء او من فروع الالتصاق هو مفاد الباء اعم ومن ان يكون بطريقي  
 المقارنة والالتصاق كما في مررت بزيدا في ابتدئ بسم الله الرحمن الرحيم على وجهه او بطريق  
 المخامرة والمخالطة نحو به داء اي خامرته ولا تكون باء الالتصاق مع مجرورها ظرفا مستقرا لان  
 يكون خبر المبتدأ نحو مروي بزيدا (قوله الى مجرور الباء) استعمال الصوق بالي مع انه يستعمل  
 بالباء لئلا يلزم اخذ الالتصاق في تفسيره لان الباء التي هي صلة الصوق بباء الالتصاق وضع  
 الظاهر اعني الباء موضع الضمير كيلا يحتاج الى ارتباطه بالمتن (قوله هذه كما ترى) في بعض  
 النسخ وفي بعضها بدونه على التقديرين بجهة مستأنفة لبيان مغايرة الالتصاق للايصال الذي  
 هو مشترك بين جميع حروف الجر يعني افادة الصوق المذكور مثل افادته في مررت بزيدا  
 يمكن قريب منه فاعتبروا الصوق حقيقيا وارتكبوا التجوز في الظرف حيث جعل الصوق  
 يمكن قريب منه لصوقه بخلاف الايصال الذي هو معنى مشترك فان المراد به تعلق معنى الفعل  
 بمدخول حروف الجر اي تعلق كان من الابتداء والظرفية والصوق وغير ذلك وبما ذكرنا  
 ظهر لك ان ما قيل ينبغي ان يزداد على تفسير الالتصاق حقيقة او مجاز يشمل الصوق المجازي  
 نحو مررت بزيدا فان ارد به ان الصوق فيه مستعمل في المعنى المجازي فباطل وان ارد ان فيه  
 مجازا في النسبة فهو لا يقتضي التعميم (قوله اي استعانة الفاعل) في التاج الاستعانة يارى  
 كردن خواستی وهذه الباء هي الداخلة على آلة الفعل وهو معنى غير السببية على ما في المعنى فا  
 قيل الاشتمل ان يقال للسببية ليس بشئ (قوله والمصاحبة) وهي التي يحسن في موضعها مع  
 ويعني عنها وعن محو بها الحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق اي مع الحق او محققا كما  
 في شرح التسهيل ومن هذه يتبين وجه عدم التعبير بقوله وبمعنى مع كما في الى وحتى لعدم لزوم  
 اقامة مع مقامها او اما قيل ان قوله بمعنى مع يفيد ظاهرا ان المصاحبة معنى حقيقي لكلمة مع  
 استعمال الى وحتى بمعنى المصاحبة على سبيل المجاز وقوله والمصاحبة يفيد بظاهره ان  
 المصاحبة معنى حقيقي لكلمة الباء وليس استعمالها فيه على سبيل المجاز فعلى تقدير تسليم  
 الفائدتين المذكورتين انما يتم عند من يقول ان المصاحبة معنى حقيقي له لا على مذهب سيدي به  
 والقائل بان ما عدا الالتصاق معان مجازية متفرعة عنه فلذا لم يجعل الشارح قدس سره العزيز  
 اللام في قوله للالتصاق صلة الوضع (قوله ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس  
 ملصقا به) اي بالفرس هذا الفرق ما وجد في الكتب المشهورة في النحو وفيه ان الالتصاق على  
 ما فسر لصوق امر بمجرور الباء هو لا يقتضي ان يكون معمول الفعل ملصقا بمجروره ولا شك  
 ان الاشتراء ملصق بالسرج وان لم يكن السرج ملصقا بالفرس والظاهر ان الفرق بينهما بالعموم  
 والخصوص فان الالتصاق مجرد لصوق معنى الفعل بمجروره والمصاحبة ان يكون لمجروره  
 شريك في ذلك المعنى الملصق كاتقتضية صيغة المفاعلة في المصاحبة الصاق بخصوصية زائدة

عليه وهو كونه بطريق الشركة كما ان الاستعانة الصاق مع خصوصية ان المجرور المصق به آلة ففي قولنا به داء الصاق ولا مصاحبة وفي قولنا اشتريت الفرس بسرجه الصاق مع المصاحبة وبه ظهر عدم صحة قوله فالاصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس هذا القول بان الضمير راجع الى السرج والجارو المجرور مفعول مالم يسم فاعله او الضمير المستتر راجع الى الاشتراء فيصير المعنى لا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقه للشراء فصريح البطلان لانه اذا لم يلصق الشراء بالسرج حال اشتراء الفرس كيف يصح قوله فغناه مصاحبة السرج واشتراك الفرس معه في الاشتراء وهل هذا الاتهام؟ (قوله اى لافادة الخ) خص هذا المعنى بتذكير ما سبق لكونه وسط المعاني المذكورة في التاج المقابلة برابرشدين وبرابر كردن وكلا المعنيين صحيح ههنا (قوله اى جعل الفعل اللازم الخ) اى جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا والتعدي التى هى مدلول الباء صفة المتكلم والباء في قوله بتضمينه متعلق بالفعل بيان لكيفية وفي قوله بادخال متعلق بالتضمين والمراد بالتضمين المعنى الغوى اى اعتبار شئ في ضمن آخر لا التضمين المصطلح وخص الفعل اللازم بالذكر لكثرة تعديته فالمعنى الباء يكون لافادة جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا بسبب اعتبار معنى التصيير في ضمنه بادخال الباء على فاعل الفعل اللازم وما قيل ان التعدي عرض من وضع الباء وليست مدلوله لانه يفسد اذا لم يكن مدلوله لانه لا يلزم ان لا يكن للباء في ذهب يزيد معنى (قوله بادخال الباء الخ) وليس بمعروف حذف الباء للفعل الا في قوله تعالى آتوني زبر الحديد اى زبر الحديد على قراءة آتوني بضمزة الوصل (قوله صيرته ذاهبا) سواء ذهب معه او لا فعنى ذهبت يزيد واذبهته واحد كذا قال سيبويه وعند البرديج فيه مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المتعدي عنده بمعنى مع فقله تعالى لذهب يسعهم الباء فيه لتأكيد عند البرد لانه سبحانه ذهب معه كذا في الرضى (قوله بهذا المعنى) اى بمعنى تغيير معنى الفعل (قوله مختصة بالباء) من بين حروف الجر فلا يرد الهمزة والتضعيف (قوله بمعنى ايصال الخ) من غير تغيير معنى الفعل (قوله وزائدة) عطف على مجموع الجار والمجرور فالمراد بالخبر خبر المبتدأ في الحال او في الاصل (قوله في الاستفهام) معناه في وقت الاستفهام او في جملة الاستفهام ظرف زائدة بعد متعلق في الخبر به ويجوز ان يكون حالا من الخبر لا مطلقا تعريض للمصنف بانه ما كان له ان يطلق الاستفهام والنفي (قوله وبما) خص النفي بليس وما لان زيادتها لم تثبت في ان النافية واختلف في البرئة نحو لا خير بخير بعده النار فقيل الباء زائدة وقيل انها بمعنى في والظاهر من كلامه فرق بين ما للجازية وهو المتفق عليه وبين ما التعمية وهو المختلف فيه وذهب الفارسي والزمخشري الى انها لا تزاد في خبرها وجوزه غيرهما (قوله قياسا) اى زيادة قياسية او زيادة قياس وكذا قوله سماعا في الرضى وتزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت ودرجت وسمعت وتيفت وحسبت (قوله نحو بحسبك) جعل الرضى زيادة الباء في بحسبك

وفاعل كفى ومتصرفاته وفي فاعل افعال التعجب على مذهب سيديوه قياسا ولا منافاة لان زيادتها من حيث النظر الى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماع ومن حيث النظم الى عموم مواقع حسبك وفاعل كفى قياس وكذا الحال في افعال القلوب التي مرت (قوله وكفى بالله شهيدا) قال الزجاجة دخلت الباء في فاعل كفى لتضمن معنى اكتف وقيل فاعله مقدر والتقدير كفى الاكتفاء بالله فحذف المصدر وبقي مفعوله دالا عليه وعلى هذا لا تكون الباء زائدة (قوله والقي يده) اي نفسه ولو كان المراد به القى نفسه بسبب يده لم تكن الباء زائدة (قوله واللام) هذه اللام مكسورة فمع كل ظاهر الاعم المستغاث المباشريا ومفتوحة مع كل مضمر الاعمياء المتكلم (قوله للاختصاص) اي الحصر كما ذهب اليه البعض والارتباط والمناسبة كما هو التحقيق ويؤيده عدم عداهم اللام من طرق الحصر وكثرة استعماله في مواقع لا حصر فيها واليه يشير تعميم الشارح قدس سره العزيز (قوله بملكية) اشارة الى ان ما ذكره من معاني اللام من الملك والاستحقاق كلها داخل في الاختصاص (قوله اي لسان علة شئ) يشير الى ان التعليل على ما في التاجيز اعلنت نهادهن وهو فعل المتكلم وكيونة اللام له باعتبار بيانه ودلالته على كون مجروره علة والمراد من العلة ما لاجله الشئ وقوله ذهنا وخارجا تميز من العلة (قوله ضربت للتأديب) فان التأديب علة غاية للضرب متقدمة عليه في الزهن متأخرة عنه في الخارج مرتبة عليه والفرق بين الضرب والتأديب بالاعتبار فانه من حيث انه فعل يؤلم ضرب ومن حيث انه يترتب عليه الاثر عند ما لا ينبغي تأديب فهو كقولهم رماه قتلته (قوله نحو خرجت لحفاك) فان الحفاة مقدمة في الوجود على الخروج حاملة عليه (قوله وبمعنى عن) وهي اللام الداخلة على اسم من غاب حقيقة او حكما عن قائل قول يتعلق به وجعله شارح التسهيل بمعنى من اجل والرضى جوز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في المحكي بالقول فلك ان تقول قال انا قائم رعاية اللفظ المحكي وان تقول قال زيد هو قائم اعتبار الحال الحكاية فان زيدا في حال الحكاية غائب ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا الذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا فاذا لا يتعين ما قاله ابن الحاجب (قوله اي قلت عنه) ولو كان اللام بمعناه كان زيدا مخاطب القول فوجب ان يقول انت لم تفعل الشر (قوله وزائدة) وهو فيما اذا دخل على مجرور يصل اليه معنى الفعل بدون اللام كما في ردف لكم فانه متعد بنفسه (قوله بمعنى الواو في القسم) قوله في القسم المراد القسم به ظرف مستقر وقع حالا من ضمير قوله يعني الواو وقوله للتعجب ظرف لغو للقسم ان اراد به الامور العظام التي من شأنها ان يتعجب منها على ما في الرضى والمعنى ان اللام يكون بمعنى الواو حال كونه في القسم الذي جوابه تلك الامور وظرف مستقر حال من ضمير في القسم اراجع الى اللام ان اراد به معناه الظاهر على ما في التلباب والمعنى ان اللام للقسم والتعجب وعلى التقديرين هذا العبارة على طبق العبارة السابقة اعني قوله بمعنى عن

مع القول وما قيل من ان قوله في القسم متعلق بمعنى الواو واللام في قوله للتعجب للوقت والمعنى  
بمعنى الواو التي في القسم وقت التعجب فلا يخفى ركاكته وانما لم يقل بمعنى الواو لان الواو اصل  
في القسم وان كان الباء اصلا ولا اشتراك اللام مع الواو في دخول حرف العطف نحو قوله  
فوالله فله ولذا لم يقل وبمعنى التامع اشتراكهما في الاختصاص بلفظ الله (قوله وانما تستعمل  
الخ) اما اشارة الى ان المراد بالتعجب ما من شأنه ان يتعجب منه على ما في الرضى او الى فائدة زائدة  
لا بد من اعتبارها ان اريد به المعنى الظاهر (قوله ورب للتقليل) فيه ست عشرة لغة ضم الراء  
وقتها وكلاهما مع التشديد والتخفيف فالوجه الاربعة مع تاء التأنيث ساكنة او متحركة  
ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة والقح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد  
والتخفيف كذا في المعنى (قوله لانشاء التقليل) في التاج التقليل باندى وانمودن والمعنى  
لاحداث المتكلم اذ المتكلم يستقل مدخوله وان كان كثير في الواقع تقول في جواب من قال  
ما لقيت رجلا رب رجل لقيته اى لا تسكر لقائى للرجال بالمره فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا  
(قوله ولهذا وجب الخ) فان مغير الجملة يجب ان يتقدمها كما مر غير مرة وقيل لان القلة في معنى  
النفي (قوله كان كم الخ) ايضا لحكم رب بحكم مقابلها فان الاشياء تتبين باضدادها (قوله  
مختصة بنكرة موصوفة) اذا كان مجرورا ظاهرا على ما في المعنى والقربة عليه قوله وقد  
تدخل او نكرة ظاهرة او مضمرة نحو رب رجلا فان هذا الضمير نكرة عند الاكثرين على ما في  
العباب والمراد بالوصوفة اعم من ان تكون حقيقة او حكما فان التمييز للضمير المبهم كالوصف له  
والوصف اعم من ان يكون مفردا وجملة اسمية نحو رب رجل ابوه كريم او فعلية نحو رب رجل  
لقيته واجاز بعض النحويين ان تجر المعرفة وانشد له «ربما الجمال المؤبل فيهم» بجر الجمال  
وصفقه فان صحت الرواية حل على زيادة ال وحكى الاصمعي رب ابيه ورب اخيه على نية  
الانفصال (قوله لعدم احتياجهما الخ) يعني مدلول رب لما كان لتقليل نوع مهم من الجنس لم تكن  
محتاجة في دلالتها عليه الى المعرفة فتخصص بالنكرة اذ لو دخلت على المعرفة لزم احتياجهما اليها  
في الدلالة لما ان الحروف محتاجة في دلالتها على معانيها الى ذكر متعلقاتها لكون معانيها غير مستقلة  
بالمفهومية وحاصله ان مدلولها ليس تقليل متعلقا بامر معين فيتبع دخوله على المعرفة بخلاف  
سائر الحروف فان معانيها جزئية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فيدخل القيلتين وبما حررنا  
لنا اندفع ما قيل من ان عدم الاحتياج مشترك بين رب وسائر الحروف الجارة مع عدم  
اختصاصها بها وايضا عدم احتياجهما انما يقتضى عدم اختصاصها بالمعرفة لا اختصاصها  
بالنكرة وظهر ايضا فساد ما قيل ان وضع رب لما كان لتقليل نوع من جنس وجوب وقوع النكرة  
دون المعرفة لحصول معنى الجنس به بدون التعريف فلو عرف لوقع التعريف ضائعا لان عدم  
احتياجهما الى المعرفة لا يقتضى ضياع التعريف لجواز ان يكون مقتضى التعريف شيئا آخر



سوى رب لتحقيق التقليل الذى هو مدلول رب وهو تقليل نوع من جنس فان النكرة تدل على الجنس والوصف فيصير نوعا ورب يفيد تقليلا وما قيل ان ذلك انما يقتضى تقييد النكرة معطلقا لا تقييدها بالوصف فندفع من انها نكتة بعد الوقوع (قوله صار اخص واقل الخ) لان الاصل فى الصفة ان يكون مقيدة (قوله واشترط الخ) اشارة الى ان قوله على الاصح قيد لقوله موصوفة لا النكرة ايضا لان اختصاصها بالنكرة متفق عليه (قوله ومن وافقه) اى المبرد وابن السراج على ما فى الرضى (قوله وقيل الخ) فأنه الاخفش والفراء ومن وافقهما (قوله اصلها) اى المعناها الموضوعة له (قوله كالحقيقة الخ) فان المجاز المشهور يلحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة بالمجاز (قوله يعنى الفعل الذى تعلق به رب) يعنى انها حرف جر فلا بد لها من فعل يوصل معناها الى مجرورها وهو مذهب البصريين والدليل على ذلك مساواة الساكنات الحروف فى الدلالة على مسمى غير مفهوم بلفظها بخلاف اسماء الاستفهام والشرط فانها تدل على مفهوم بلفظها وانهم لم يروها تجر بحرف الجر ولا باضافة فلا يقال رب رجل ولا غلام رب رجل لكنه يشكل حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان الفعل المتعدى لا يوصل بحرف الجر ونحو رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا ونحو رب رجل كريم جاءنى فى جواب من قال ما جاءك رجل فانه يكون كقولك يزيد مرو الضمير فى مرزيد وهو ممنوع واعتذر عن الاول بان ذلك لتقوية العمل فان الفعل المتأخر يضعف عمله فى المفعول المتقدم نحو زيد ضربت وفيه ان التقوية مختصة باللام وعن الثانى والثالث بان جاءنى واكرمته صفة رجل والعامل محذوف اى مقدر وفيدان المعنى تام بدون التقدير كما فى رب رجل كريم اكرمت وان الاشكال بعد التقدير باق بحاله لان الفعل لا يوصل الى فاعله بحرف الجر قال الشيخ الرضى ويقوى عندى مذهب الكوفيين اعنى كونها اسماء قرب مضاف الى النكرة فعنى رب رجل فى اصل الوضع قليل من هذا الجنس واعمراه رفع ابداعا على انه مبتدأ لا خبر له ولتضمنها النفى الذى له صدر الكلام كان لها صدر الكلام ولذا يدخل عليها العامل (قوله ماضى) مذهب اكثر النحويين ومنهم المبرد والفارسي ان ما يتعلق به رب يجب ان يكون ماضيا وذهب ابن السراج الى انه يجوز ان يكون حالا ومنع ان يكون مستقبلا وذهب بعض النحويين الى انه يجوز ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا والمضى اكثر وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح كذا فى شرح التسهيل (قوله لانها التقليل الخ) اى لانشاء تقليل نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به فانك اذا قلت رب رجل لقيت كنت تخبر بان الذى لقيه قليل ولا تعلم ان الذى تلقاه فيما بعد قليل وانما يعلم الله وقوله تعالى ربما يود الذين كفروا امتأول بتنزيله منزلة المحقق لصدق الوعدا وتقدير كان او الحكم مخصوص بما اذا لم تكن مكفوفة (قوله محذوف غالبا الخ) اذا كان الكلام الذى رب جواب

عنه مصر حابه نحو ما لقيت رجلا فلا غلب حذف الفعل لدلالة القرينة عليه وان لم يكن  
مصر حابه ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب المجيء كذا في الرضى وقال المصنف انه قد يظهر  
نحو رب كريم حصل وقال ابن يعين لا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى قال بعضهم  
لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر (قوله لوجود القرائن) المقالية او الحالية نحو رب رجل  
كريم اى لقبه لا يخفى ان الفعل المذكور لكونه مشتغلا بالضمير لا يمكن تسليطه عليه وكذا مفسره  
لانه متعد بنفسه لا يحتاج الى حرف الجر ولم يثبت تفسير الناصب لفعل آخر يتعدى بحرف الجر  
في كلامهم نحو يزيد جاوزته اى مررت بزيد جاوزته (قوله لا مرجع له) عند البصريين اذ لو  
كان له مرجع لما احتاج الى التمييز خلافا للكوفيين فانهم قالوا ان الضمير راجع الى مذكور كان  
قائلا قال هل من رجل كريم فقيل له رب رجلا وانما احتاج الى التمييز لعدم كون المرجع مذكورا  
في هذا الكلام (قوله مفر دمنكر) لانه اشد ابهاما من غيره والقصد بهذا الضمير الابهام فا كان  
اشد كان انسب مع امن اللبس بالتمييز (قوله في مطابقة التمييز) اى يجوزون مطابقتها في شرح  
التسهيل قال ابن عصفور اجاز اهل الكوفة تنزيهه وجعله قياسا وهو عندنا لا يجوز لان العرب  
استغنت بثنية التمييز وجعله عنه وما قيل ان الخلاف في الشئ معناه اختيار نقضيه فخلاف  
الكوفيين انما هو في عدم المطابقة فلا بد من تكلف حمل في على التقليل مع حذف المضاف  
اى بسبب اعتبار مطابقة التمييز فقيه بحث لانه وقع في المعنى رب حرف خلافا للكوفيين  
في دعوى اسميته والمعنى ان خلافتهم متحقق في هذه الصورة (قوله ما الكافة) خص ما  
بالكافة بقرينة قوله فتدخل على الجمل (قوله فتدخل على الجمل) اى يصح دخولها على الجمل  
ومعناه تقليل النسبة التي هي مدلول الجملة والظاهر منه انها تدخل على الجمل مطلقا فعليه  
ماضوية او استقبالية او اسمية وقيل باختصاصها بالماضوية والاستقبالية مأولة بالماضوية  
التنزيلية وفي الاسمية ليست ما بكافة بل نكرة موصوفة (قوله وقد تكون الخ) بيان لفائدة زائدة  
مع الاشارة بقدر التقليل الى وجه ترك المصنف لها نحو رب ما ضربه بسيف صقيل واخره بين  
بصرى وطعنة نجلاء الصقيل فعيل بمعنى مفعول من صقله جلاوه بين بصرى اى امكنه بصرى  
وهى قرية بالشام وانما قدر المضاف لان بين لا يضاف الا الى المتعدد والطعن الضرب بالسنان  
ونجلاء بالنون والجم كمرء مؤنث ابخل الواسع الجرح والتقدير ربما طعنة نجلاء بين بصرى  
فان المعطوفين مشتركا في القيد والمعنى ابتليت بضربات كثيرة على بالسيف المجلو والريح  
في بصرى الشام (قوله اى واورب في حكمها) قدر الخبر وجعل الجملة التي وقعت خبرا  
في المتن مفسرة للحكم على طريق قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم  
تؤمنون بالله الآية حيث ذكر في المعنى ان تؤمنون بجملة مفسرة لتجارة تنجيكم من عذاب اليم  
المذكور في المتن مع الاختصار ومن لم يفهم وقع في حيص بيص وتخصيص هذا الحكم من

بين الاحكام المذكورة اشارة الى انها لا تشارك رب فيما عداه سوى الاحتياج الى المتعلق به  
لانه لازم لحرف الجر مطلقا وعدم التعرض لبيان حال متعلقها تنبيه على ان متعلقها كمتعلق  
رب في كونه فعلا ماضيا محذورا فالبا (قوله وبلدة ليس الخ) اراد بالبلدة المفازة والانيس  
ما يؤنس به واليعافير واحدها اليعفور قال الجوهرى اليعفور الخشب وولد البقرة الوحشية  
ايضا قال بعضهم اليعافير تيوس الطباء والعيس بالكسر الابل التى يعلوها بياض واحدها  
اعيس وعيساء تقول رب مفازة لا يسكنها الا الوحوش قطعها وسرت فيها كذا فى شرح ايات  
الايضاح (قوله وليس ثجاجة) بل الجارة رب المقدره ويحذف حرف الجر قياسا اذا كان  
رب بشرطين احدهما ان يكون فى الشعر خاصة والثانى بعد الواو والفاء او بل واما حذفها  
بدون هذه الحروف فشاذ فى الشعر ايضا كذا فى الرضى (قوله فان لم تكن فى اول الكلام) بان  
يكون قبلها ما يصلح للعطف عليه (قوله وان كانت فى اوله) بان لم يكن قبلها ما يصلح للعطف  
عليه سواء كان قبلها كلام او لا (قوله انها حرف عطف) اى فى الاصل (قوله قائمة مقام  
رب جارة بنفسها الصيرورتهما معنى رب) بدليل انه لا يجوز اظهار رب بعدها كجاء بعد الفاء  
وبل ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها فى وسط الكلام اعتبارا لاصلها بخلاف  
واو القسم فانها لم تكن فى الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها نحو  
فوالله ووالله وثم والله كذا فى الرضى (قوله فلا يقدرون) اى لا يعتبرون ليشمل ماذا كان  
قبلها ما يصلح للعطف عليه ايضا (قوله لان ذلك) اى تقدير المعطوف عليه فى الواو وتعسف  
بخلاف تقديره فى الفاء وبل لان اظهار رب بعدهما دل على كونهما على اصلهما فلا يكون  
التقدير فيهما تعسفا (قوله انما تكون عند حذف الفعل) فالمعنى لا يكون مستعملا الا عند  
حذف الفعل ولا يكون مستعملا الا لغير السؤال فقوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله لغير  
السؤال خبر ثان او خبر لو او القسم ولا يجوز ان يكون احدهما متعلقا بكون والاخر خبرا  
او كلاهما متعلق به على انهما تامة والالكان الجزء الاخير من الكلام مقصورا عليه كما تقرر  
فى انما فيكون المعنى ما يكون عند حذف الفعل الا لغير السؤال وذلك غير مقصور مع انه  
يوهم انما عند عدم حذف الفعل تكون للسؤال (قوله فعل القسم) اى فعل مدلول القسم  
او مشتق من القسم (قوله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم) فانها لكثرة الاستعمال تدل على  
الفعل المحذوف وتقتضى التخفيف لطول الكلام بفعل القسم والقسم به والقسم عليه (قوله  
فهى اكثر استعمالا) اى اذ لم يحذف الفعل معها لكثرة الاستعمال علم انها اكثر استعمالا  
من الباء حيث يجوز ذكر الفعل معها وان حكم باصالة الباء لان اصلها الالتصاق فهى تلصق  
فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسباً لفظيا لكونهما شقوتين ومعنويا لما  
فى الواو من معنى الجمعية القربية من معنى الالتصاق كذا فى الرضى وفيه ان هذا يشعر بان

واو القسم في الاصل واو العطف وقد صرح بانها لم تكن في الاصل واو العطف كما مر (قوله يعني لا يستعمل الواو الخ) اشار بهذا التقرير الى انه حكم مستقل كما عرفت سابقا يعني لا يكون جوابه ما يدل على الطلب كالامر والنهي والاستفهام (قوله خطأ الخ) بتخصيصه باحد القسمين وخص غير السؤال لكثرة وكثرة استعمال الواو في القسم ولكونه معلوما مما سبق لم يتعرض له بخلاف الاختصاص بالظاهر وباسم الله (قوله يعني ان الواو مختصة الخ) اشار الى ان قوله مختصة خبر لقوله واو القسم ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير يكون كما وهم لما مر من لزوم كونه محط الحصر (قوله لاصاته) فان الضمير فرع الظاهر عبر عنه به للاختصاص والاصل اولى بالاستعمال (قوله في اشتراطها الخ) لم يقل في اختصاصها بالظاهر وان كان مثلها شامله ايضا لانفهامه من قوله مختصة باسم الله في ادخاله في مثلها تكرر (قوله باسم الله) اي باسم هو لفظ الله (قوله فالمراد ادخاله) يعني ان المذكور سابقا لربعة احكام الاختصاص بالحذف والاختصاص بغير السؤال والاختصاص بالظاهر والاختصاص باسم الله وليس المراد بالجمع جميع تلك الاحكام حتى يصير المعنى ان الباء اعم منهما في الاختصاص فيفيد انها توجد مع الاختصاص وبدونه بل المراد جميع الامور المحكوم باختصاصها ومعنى اعميتها في الامور المذكورة انها لا تختص بوجودها ولا بعدمها بخلاف الواو والتاء فانهما مختصان بوجودها فلا يردان الاعمية في الحذف مثلا تفيد كون حذف الفعل في الباء اكثر من حذفه فيهما وهو فاسد (قوله و يتلى القسم الخ) في الصحاح تلقاه استقبله ومنه قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات اى استقبلها وفي الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الجليب اى استقبال ما يجلب الى البلد فالعنى يستقبل القسم بكذا اى يؤتى في جوابه اللام وان الخ (قوله لغير السؤال) اشارة الى ان اللام في قوله القسم للعهد اى القسم المذكور سابقا بقوله لغير السؤال فان المعهود كما يكون بلفظه يكون بغير لفظه فاقبل انه اشارة الى ان اطلاق المصنف القسم تقصير منه قصور عن فهم المراد (قوله باللام الخ) اختصاصها بالذ كر مع انه يحجب بان النافية ايضا نحو والله زيد قائم لكونه قليلا والمصنف رحمه الله في صدد بيان القواعد الكثيرة للاستعمال وامان في الجواب يل فن فنادر لا يقاس عليه (قوله فاللام الخ) هذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد والفرق بينها وبين لام الامر من حيث العمل وتفصيل الكلام في هذا المقام ان القسم الذي لغير السؤال جوابه اما جلة اسمية مثبتة فيلزم منها ان اللام وقد يجمع بينهما حيث نزيد دخل اللام على الخبر فلا تستغنى الاسمية عنهما من دون الاستطالة الانادرا واما جلة اسمية منفية فيلزم منها ما ولا وان النافية واما جلة فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا متصرفا ومتصرفا في معنى التعجب او المدح فيلزم منها مع اللام قد اوما في معناه مثل ربما وقد يقدر قد وقد يكتفى باللام بالفظو لا يكتفى بقدا اذا طال القسم وكان في ضرورة الشعر نحو قوله تعالى قد افلح من زكاها وان كان مضارعا استقباليا

يلزمها اللام مع فوت البناء كذا اذا دخلت على نفس المضارع الانادر او لا يكتفى باللام او بالنون  
 الا في ضرورة الشعر واذالم يدخل على نفس المضارع يكتفى باللام نحو ولئن اتم او قتلتم لالى الله  
 تحشرون وان كان مضارعا حاليا يكون باللام من غير النون واما جلة فعلية منفية فيلزم في  
 الماضي ما ولا ولا يلزم تكرار لاهنا لان الماضي ينقلب في الجواب مع لام مستقبل او في المضارع  
 استقباليا او جاليا لامع النون او بدونها هذا كله اذالم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه  
 لا يصدر حينئذ الابلو او لولا ( قوله وقد يحذف حرف النفي ) اى مع المضارع والماضى  
 والجملة الاسمية كذا في التسهيل وانكر الرضى الحذف مع الماضي والجملة الاسمية وكثر هذا الحذف  
 مع المضارع المجرد عن التأكيد مع ثبوت القسم كافي المثال المذكور في الشرح ومع الماضي  
 عند تقدم النفي على القسم نحو لا والله ضربتني اى لا ضربتني وقل مع حذف القسم وعند تقدم  
 النفي عليه ( قوله لا تقبوا الخ ) قدر لانه اكثر استعمالا في نفي المضارع والقرينة عدم صحة المعنى  
 بدون لا ( قوله اى جواب القسم ) اى الجملة التى يؤتى لاجلها بالقسم كان القسم بطلها كالسؤال  
 للجواب ( قوله اذا اعترض ) يقال اعترض اى صار كالخشبة المعترضة في النهر كذا في الصحاح  
 والقاموس فالمعنى اذا صار القسم كالخشبة المعترضة في النهر اى متوسط بين اجزاء الجملة الخ  
 فقوله اى توسط بيان لحاصل المعنى وليس هذا من باب التنازع كما وهم لان اعترض لازم ( قوله  
 لا تسمى الا الدال على الجواب ) لا قضاء القسم الصدارة لكونه انشاء ( قوله لا الجواب ) بجامعة  
 لامع النفي والاستثناء قد تقع في تراكيب المصنفين للتخصيص على المقصود وان لم تقع في الكلام  
 البلاء الذين يستشهد بكلامهم نص عليه في المطول ( قوله ولهذا يجب فيها علامة جواب القسم  
 من الامور المذكورة فلا يرتفع على ما ذكر لانه ليس جواب القسم ( قوله اى المجاوزة شئ  
 الخ ) سواء كان مجاوزة شئ عن مجرورها كما في زميت السهم عن القوس او مجاوزة مجرورها  
 عن شئ نحو اطعمته عن الجوع فيدخل تارة على المجاوزة عنه وتارة على التجاوز لكن  
 بقرينة قد ذكره الرضى وهو ان تكون المجاوزة بسبب احداث مصدر المعدى بها فان بعد السهم  
 عن القوس بسبب الرمي وعطف التعدي للاشارة الى ان صيغة المفاعلة بمعنى اصل الفعل ( قوله  
 اى لا استعلاء شئ على شئ ) اما حقيقة كافي المثال الاول او مجازا كافي المثال الثاني كأنه تحمل  
 ثقل الذين على عنقه او ظهره ( قوله اسمين ) بمعنى جانب وفوق فيبينان حينئذ لكونهما على لفظ  
 الحرفين ومناسبتين لهما بمعنى فيلزم الاضافة بخلاف على ( قوله بدخول من عليهما ) حال من  
 ضمير يكونان اى يكونان اسمين حال كونهما ملتبسين بدخول من ولا يستعملان بدونها كان ذلك  
 علامة يعلم بها اسميتهما فلذلك قال الشارح قدس سره العزيز يعلم ذلك وليس مراده ان الظرف  
 متعلق بعلم كايوم ظاهر اللفظ اذ لا قرينة على تقدير الفعل الخاص ( قوله للتشبيه ) في الصراخ  
 التشبيه ما شدد كرددن ( قوله اذ التقدير ليس مثله شئ ) به قال الا كثرون اذ لم تقدر زائدة صار

المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحروف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قال ابن جني ولا نهم اذا بالغوا في نفي الفعل عن احد قالوا امثلاك لا يفعل كذا ومراهم انما هو النفي عن ذاته لانهم اذا نفوه عن هو على اخص اوصافه فقد نفوه وقبل الكاف غير زائدة ثم اختلف فقيل الزائدة مثل كما زيدت في مثل فان آمنوا بمثل ما أنتم به قال وانما زيدت ههنا ليفصل الكاف عن الضمير انتهى والقول بزيادة الحرف اولى بل زيادة الاسم لم تثبت وقبل لازيادة فيهما فقل مثل معنى الذات وقبل بمعنى الصفة كذا في المعنى وقبل هو من قبل الكناية على طريق ليس لاخذ زيد اخ اى ليس له اخ ادلو كان له اخ لكان لاخته اخ وهو زيد وما قيل ان نفي مثل المثل لا يستلزمه نفي المثل لان مثل الشيء اضعف منه فتوهم محض لان المماثلة هي الشركة في اخص الصفات والمساواة في جميع الوجوه مما به المماثلة صرح به في شرح العقائد النسفية ( قوله بمعنى المثل ) ولا يقع كذلك عند سيويه والمحققين الا في الضرورة وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا كذا في المعنى ( قوله نحو يضحك ) وقوله بيض ثلاث كعاج جم بيض صفة محذوف اى نساء بيض جمع بيضاء والمراد بالعاج ههنا بقرات الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء في العيون والاعناق والجم جمع جاء وهى التى لا قرن لها ( قوله للطافته ) متعلق بمثل ( قوله ما انا كانت ) من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض ( قوله مذو منذاخ ) مذهب سيوطى على الضم وقد ينبنى على السكون قيل هو مخفف منذر جوهم الى ضم الذال في هذا اليوم ولولاه لكسر وتصغيرهم اياه على منيد وجعه على امتنا وفيه انه لم يثبت في استعمال الفصحاء وانه يجوز ان يكون الضم للاباع وقيل انه كلمة برأسها وهو الحق لان الاصل عدم التصرف وكسر ميمها لغة سليمة وهما حرفا جارا اذا تجر ما بعدهما عند الاكثرين وبعض البصريين على انهما اسمان وما بعدهما مجرور بالاضافة واذالم يجز ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين وقد مر ذلك في بحث الظروف فلذلك لم تعرض المصنف رحمه الله لبيان اسميتهما وقوله لازم خبر اى يكونان للزمان والشارح رحمه الله خص الزمان بالماضى والحاضر اشارة الى انهما اللبيان اذ لا يمكن ان يراد مستعملان للزمان والا لزم كونهما اسمين فبين ذلك بانهما الابتداء او الظرفية والى هذا اشار الشارح رحمه الله بقوله فهما بتقدير البتداء مع الفاء يعنى ان قوله لازم زمان تهديد وتوطئة والمقصود بالنسبة للابتداء الخ ( قوله يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى ) اى بمدخولهما قال المصنف رحمه الله فى امالى الكافية لا يدخل مذو منذا على ماضى او حاضر فان دخلنا على ماضى فعناهما الابتداء واذ دخلنا على الحاضر فعناهما الظرفية هكذا فى المعنى والتسهيل وفى الرضى قالوا اذا تجر بهما ما بعدهما حرفا جارا فان كان الفعل العامل فيهما ما ضيا فهما بمعنى من نحو ما رآته مذبوم الجمعة اى منه ولا يتم ذلك فى نحو قولك ما رآته مذبومين اذا اردت جميع المدة

اذلا معنى لقولك ما رأته مذبوبين الان يفسر باول اليومين بتقدير المضاف وان كان الفعل  
حالا نحو اراده من شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى في ( قوله لا تكون ) بصيغة الخطاب ( قوله للظرفية  
المختصة بمعنى في ) ( قوله من غير الخ ) تفسير للمختصة واسارة الى انه اذا اعتبر معنى الابتداء  
ففيه معنى الظرفية ايضا ضرورة وقوع الفعل في مدخوله ( قوله يجعل الاول مثلا لالخ ) ليكون  
الضمير على ترتيب اللف وان احتمل الثاني بتقدير المضاف الى في فجر يومنا ( قوله كما يتوهم بحسب  
الظاهر ) فان الظاهر ان يكون المثالان للمعنيين وانما قال يتوهم لانه بعد التأمل لا يسا عده كون  
المثالين لهما الاشتكاف ( قوله دخول شهرنا ) ولا حاجة الى تقدير وقت مضاف الى الدخول  
لان ذلك انما هو في مذو منذ الاسمين ليصح الجمل كما مر ( قوله استثناء ما بعدها الخ ) واذا استعمل  
حاشا الاستثناء وفي غيره فعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر فيه او في غيره فلا يستثنى به  
الا في هذا المعنى كذا في الرضى ( قوله الحروف المشبهة بالفعل ) اى اعتبر شبهها بالفعل للاعمال  
ولذا قال وجه شبهها اى وجه المشابهة التى اعتبرت ولم يقل يعتبر وجه شبهها ( قوله فلا تنقسمها )  
اى باعتبار تمام حروفها الى الاقسام كالفعال باعتبار تمام حروفه وكونه سدا سببا ايضا لا بضر  
فى تلك المشابهة وكذا كون الاسم ايضا منقسما الى تلك الاقسام اذ غايته انها مشابهة للاسم  
ايضا لكنه لم تعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها ( قوله ولبنائها على القتح ) لاستنقاء لها بسبب تشديد  
الواو اخرها والتاء وهى جهة مشابهتها بالماضى واما شبهها بالفعل فى الوزن فان كفر وان كفر و  
كان كظعن ولكن كضارب وليت كليس ولعل فى بعض لغاتها وهى لعن كظعن فوزن عروضى  
غير معتبر عندهم وكذا انقسامها المدغم وغير المدغم اذ لا اختصاص له بهذه الحروف حتى يكون  
سببا لعمالها واما حقوق الضمير المنصوب ونون الوقاية واقتضاء الاسمين فترتب على اعمالها  
فلا يكون مقتضيا له والكلام فى بيان الشبه المقتضى له ( قوله معانيها معانى الافعال ) لكون كل  
منهما معانى جزئية لا باعتبار النسبة الى الفاعل المعين فى مفهوم الافعال كالحروف ( قوله مثل  
اكدت الخ ) بصيغة الماصى المستعملة للانشاء الدالة على تحقق معانيها لكون الحروف كذلك  
( قوله على انها اذا لوحظت الخ ) والخبر عنها بالسته باداء ان ذكر الاصول ذكر الفروع وما قيل  
ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف كعنب والحرف بمعنى حرف التمجى يجمع على  
الحروف والحرف بمعنى اللغة على الاحرف فالنحاة لما اصطلموا فى تسمية قسم الكلمة حرفا لم  
يجمعوه على الاحرف واذالم يعد جمع التكسير يكون مشتركا بين القلة والكثرة فيرده ما وقع فى  
التسهيل وغيره من التعبير بالا حروف الناصبة للاسم الرافعة للخبر ( قوله آخرهما ) مع ان كونها  
ثلاثية ورباعية وخاسية يقتضى خلاف هذا الترتيب ( قوله لكونهما للانشاء ) دائما بخلاف  
الاربعة الباقية فانها ليست كذلك اذ الثلاثة ليست للانشاء اصلا وكأن وان كانت لانشاء  
التشبيه لكنها تسمى للتحقيق والظن والتقريب والانشاء فرع الاخبار فلذا آخرهما ( قوله

لها (صدر الكلام) اراد بالكلام. مقابل الكلمة اى هذه الاحرف تقع في صدر مركب تام  
يصح السكوت عليه فيصح استثناء ان المفتوحة كما اشار الشارح قدس سره فيما يجي فلا بد  
لها من التلقى بشئ آخر حتى يتم كلاما فاندفع ما قيل ان اريد صدر كلام دخلت هذه  
الحروف عليه فلا معنى لاستثناء ان المفتوحة وان اريد كلام مقصود لذاته فيتنقض بالجملة  
المصدرة بأن الواقعة مقول القول واندفع النقض بقوله تعالى الانهم هم السفهاء وبقوله جاء  
الذي انه قائم وبقولنا اما يوم الجمعة فان زيدا قائم (قوله ليعلم من الاول الامر) اى يعلم السامع  
من اول الامر وهذا العلم واجب دفعا لخيرة السامع وتوهمه ان له معنى غير ما افاده المتكلم  
(قوله على حذف المضاف) كيلا يلزم كون ان المفتوحة بعكس نفسها لدخولها في المراجع  
وانما يرجع الضمير الى ما بقى بعد الاستثناء رعاية للسابق واللاحق فان الضمير فيهما راجع  
الى الحروف كلها (قوله وحينئذ لو وقعت في الصدر الخ) اى حين اقتضاها التعلق  
بشئ آخر او وقعت في صدر الجملة بان يؤخر ماتم به كلاما التيسر بأن المكسورة  
في الكتابة مثلا لو قيل ان زيدا قائم بلغنى يجوز ان يكون بلغنى من تمام الكلام خبرا  
لان المفتوحة ان يكون جملة مستأنفة وان مكسورة وانما قال في الكتابة اذ لا لبس  
في اللفظ (قوله لان مجرد الاستثناء الخ) فيكون قوله فهمى بعكسها اعادة والاصل  
في الكلام الافادة فلذلك حملناه على اقتضاء عدم الصدارة (قوله فتاغى) اشارة  
الى ان لحوق ما الكافة يرتب عليه الالغاء فيستفاد منه وجوب الالغاء حينئذ وعطف  
قوله وتدخل حينئذ على يلحقها لاعلى تلغى اشارة الى عدم كون الحقوق سببا للدخول على  
الافعال فيستفاد الدخول في بعض الاوقات لما تقر ان المتبادر من حكم ذكر بدون الجهة  
الاطلاق العام فلا يراد ما قيل ان في البيان الغاء لان المراد بالالغاء وجوبه وبالدخول جوازه  
ولفظ المتن لادلالة عليه فالاولى ان يقال فتلغى وجوبا وقد تدخل في الصراخ الالغاء باطل كردن  
وفي القاموس الغاء خفيه فقوله اى تعزل بيان للمعنى المراد منه في الصراخ العزل بيان كردن  
وجدا كردن (قوله اى تعزل هذه الحروف) صرح بالرجوع لثلاثتهم رجوع الضمير الى  
ان او سوى ان (قوله ما الكافة) عند الجمهور قدر الصفة لتصح سببية لحوق ما الالغاء ونقييد  
دخولها على الفعل كما يشير تعليل الشارح المحكمين وما الكافة قسم من الزائد على ما في  
المغنى ان الزائدة نوعان اى كافة وغير كافة (قوله وقد تعمل) اى هذه الحروف وحينئذ  
لا تكون ما كافة بل زائدة كما في فمأرجحة في الرضى ان الغيت فما كافة وان عملت فما  
زائدة حرفية ولا يجوز ان يراد بما ماعم الزائدة والكافة فيكون قوله فتلغى بمعنى يجوز  
الغاؤها لان الغاءها واجب على الافصح بناء على تعيين كونها كافة نعم لولم يقيد ما  
بالكافة ويعمل قوله اى يجب الغاؤها بكونها كافة وقوله وقد تعمل بكونها زائدة لكان اظهر  
في المقصود فان بيان الشارح قدس سره العزيز يومهم انها على تقدير كون ما كافة تعمل تلك  
الحروف وليس كذلك ولذا قيدنا الكافة بقيد عند الجمهور ثم المتبادر من قوله وقد تعمل اى جميع



تلك الحروف التي تلحقها ما هو موافق لما في المفصل والباب من ان اعمال لتماما ولما وكما  
 اكثر منه في انما وانما وكما ولما في شرح التسهيل قال الزجاج ومن العرب من يقول انما زيدا  
 قائم ولما بكرا قائم فبلغني ما ينصب بان وكذلك اخواتها لكنه مخالف لما في الرضي من عدم  
 سماع الاعمال في كائنا ولما وجوز ما اكثر النحاة قياسا اذ لا فرق بينهما وبين لتماما على هذا معنى قوله  
 وقد تعمل على غير الافصح تعمل الجميع قياسا على غير الافصح الواقع في بعضها ولو حل على انه  
 قد يعمل بعضها على اللغة الغير الافصح لم يعد (قوله كما وقع في بعض اشعارهم) روي بنت الغابغة  
 قالت الاليتما هذا الحمام ليه ☀ الى حماميه او نصفه فقد  
 برفع الحمام ونصبه (قوله اخرجتها عن العمل) لانها بسبب لحوقها وصيرورتها كالجزء  
 منها ضعفت مشابقتها بالفعل من حيث البناء على انفتح (قوله وتدخل الخ) ظاهره يفيد ان جميع  
 تلك الحروف حين لحوقها تدخل على الافعال وفي المغني خلافة حيث قال ويقترن  
 بليت ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالاسماء لا يقال لتماما قال زيد خلا قال ابن الربيع  
 وطاهر القزويني ويجوز حينئذ اعمالها لبقاء الاختصاص واهمالها جلا على اخواتها  
 وورد بالوجهين قول النابغة انتهى وهذا يشعر بان الغاء ليت واعمالها كلاهما متساويان  
 وهو مخالف ايضا لقوله فبلغني على الافصح (قوله فان لا تغير) الفاء بيان لتفصيل  
 الاحوال المختصة بكل واحد منهما بعد بيان الاحكام المشتركة بينهما ولم يبين معنى ان  
 المكسورة والمفتوحة لشهرة كونهما للتأكد فالكسورة لتأكيد النسبة التامة والمفتوحة  
 لتأكيد النسبة الاضافية المسبوبة من الاسم والخبر (قوله سماها جملة) الضمير راجع الى جملتها  
 والمراد ما عبر بها ومثل هذه العبارة شائعة في محاوراتهم قالوا اسمي الاسم والفعل فعلا والحرف  
 حوفا فلا يتوهم استلزام المفعول الاول للثاني وبعض القاصرين صحفوا العبارة بضمير  
 التثنية في سماها وكانت وعليها فان في حكم المفرد تباين مصدر خبرها مضافا الى اسمها  
 فعني بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وبلغني انك زيد اي زبدتك وقس على ذلك فكلمة  
 ان اخرجت الجملة عن الاسناد التام فجعلتها مركبا اضافيا (قوله وجب الكسر في موضع  
 الجملة) اورد ضيغة الجمل اشارة الى اختلاف انواعها كما قالوا في كتاب الطهارات وقوله  
 وجب الكسر في موضع الجمل اي وجب الكسر في ان اذا وقعت مع مدخولها في موضع  
 الجمل فسدت مسدها فلا ينقض بما اذا وقعت بعد الفاء الجزائية واذا المفاجأة فانه موضع  
 الجملة مع عدم وجوب الكسر لانها على تقدير الفتح ليست مع مدخولها سادة مسد  
 الجملة بل مسد جزء الجملة واما وقوعها بعد علمت فيجئ تحقيقه من انها مفتوحة صورة  
 مكسورة معنى (قوله فكسرت ان) يحتمل ان يكون مفعول مالم يسم فاعله وان يكون  
 مفعولا به وكذا في قوله وقحت ان والمراد بان هذه الكلمة مع قطع النظر عن الكسرة  
 والفتحة (قوله اي في ابتداء الكلام) في شرح التسهيل للعامة المصرية ان

بعض النحاة جعل المصدر الموضوع موضوع الظرف من المبهم نحو هو قصد فيجوز  
نصبه ابتداء بتقدير في والمراد من الكلام المعنى اللغوي والالزام المصادرة مع كونه في ابتداء  
الكلام يكون ما بعدها كلاما مستأنفا لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها سواء كان في ابتداء  
كلام المتكلم او في وسطه نحو كرزيذا انه فاضل ونحو الا انهم هم المفسدون ونحو نعم  
انه فاضل ونحو يا بني ان الله اصطفى لكم الدين ونحو مرض فلان حتى انه لا يرجي شفاؤه فان  
قلت ان يقصد المصنف ههنا حصر مواقع الكسر فالخاجة الى التعميم قلت مواقع الكسر  
على ما ضبط في التسهيل سبعة ان تكون ابتداء وموصل لا بها وجواب القسم ومحكية لقول  
وواقعة موقع الحال وموقع اسم عين او قبل لام معلقة وزاد بعضهم ثامنا وهو بعد حيث ولا شك  
ان الامثلة المذكورة لا يمكن ادخالها فيماعداء البداية فلذلك عم قوله لكونه موضع الجملة لان  
التكلم بالمفردات من غير ان تليظ بها في الجملة باطل لعدم افادتها تامة فلو قحت في الابتداء  
يلزم الابتداء في المفرد وما قيل ان كونه موضع الجملة لا يمنع الفتح ابتداء في مثل انك قائم عندي  
ما لم يضم اليه ضميحة امتناع كون المفتوحة في صدر الكلام فاذا اعتبرت فهي مستقلة في وجوب  
الكسر في الابتداء من غير حاجة الى اعتبار كونه موضع الجملة فدفع بان المقصود ان الجملة  
المصدرة بان وحدها اذا وقعت في الابتداء يجب كسرها لكونه موضع الجملة وفي المثال  
المذكور في ابتداء الجملة المصدرة بان وحدها بل لما بعدها قال المصنف في امالي المسائل المتفرقة  
ان يكسر ان في موضع الابتداء يكون خبر المبتدأ فيه خبرها لتحقيق كونه موضع الجملة (قوله  
لان مقول القول الخ) اشار بذلك الى ان المراد بكونها بعد القول ان تكون مقولا له لا مجرد  
وقوعها بعده فانه ان وقعت بعد القول للتعليل قحت نحو اخصك بالقول انك فاضل اي لانك  
فاضل والمراد ان ما وقع عليه القول اي التكلم اذا اراد به المعنى لا يكون الا جملة حقيقة او حكما  
لان التكلم بالمفردات استقلا لا باطل فلا يرد ان مقول القول يكون مفردا اذا كان مؤديا معنى  
الجملة نحو قلت حديثا او قصة اذا اراد به مجرد التلظظ نحو قلت كلمة وانما قلنا حقيقة او حكما  
ليشمل ما اذا وقع بعده منقطع من الجملة نحو اذا ذقت فاه اقلت طعم مدامة فانه يعامل به معاملة  
الجملة ويحكي على ما كان عليه في التقدير والتفصيل ان المفرد اما ان يكون في معنى الجملة او لا  
فالاول ينصب مفعولا به نحو قلت شعرا او نعتا مصدرا نحو قلت حقا والثاني ان يرد به مجرد  
اللفظ نصب مفعولا به وان لم يرد مجرد اللفظ بل يكون منقطعاً من جملة فهو جملة في التقدير  
محكي بقوله مقول القول خرج ما يكون نعتا وهو ظاهر ما يؤدى معنى الجملة لانه تعبير عن القول  
بنفسه وبقوله اذا اراد المعنى خرج ما اذا اراد مجرد اللفظ وبقولنا حقيقة او حكما دخل  
المفرد المنقطع فصح الحصر بلا ريب وما قيل ان كون مقول القول جملة لا يمنع الفتح بعده  
في مثل قال زيد انك قائم عندي فقد عرفت اندفاعه بان الكلام فيما اذا كانت الجملة المصدرة

وحدها مقول القول وفي المثال جزاء القول وكذا الحال فيما بعد الموصول في مثل جاءني الذي  
انه قائم عندك فتدبر (قوله حال كونها مع جلستها) اشارة الى ان في كلام المصنف تسامحا حيث  
جعل نفس ان فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومضافا اليها باعتبار انها المحسنة لصيرورة ما بعدها  
كذلك (قوله ومفعولة) اي ماعدا مفعول القول بقرينة ما سبق لانهم يطلقون عليه القول  
دون المفعول ولا حاجة الى تخصيصه بغير باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت  
ان زيد القائم لانها مع جلستها ليست مفعولة بل قائمة مقام المفعولين وهما في الاصل جملة (قوله  
ومضافا اليها) هذا الاطلاق يدل على انه يجب الفتح اذا وقعت مضافا اليها للظروف اللازمة  
الاضافة الى الجملة وهذا هو المشهور في حيث وقال بعضهم انه من مواضع الكسر واما  
اذا وقعت مضافا اليها لا اذا فاعلم نجد فيه نقلا صريحا في تعيين الفتح والكسر والظاهر  
ان ما بعد ان اول بالمفرد وجعل الخبر محذوف ويجوز الفتح والا فالكسر فهو مما يجوز فيه الامران  
كالفاء الجزائية واذا المفاجأة (قوله وقالوا لولا انك الخ) غير الاسلوب ولم يقل بعد لولا  
ولولان المقصود منه دفع توهم اعتراض ردة على قاعدة التمييزين ان المكسورة والمفتوحة على  
ما صرح به في شرح الفصل حيث قال ثم اورد كالا اعتراض على القاعدة المذكورة وهو الفتح لولا  
ولو وقرران لولا ولو انما يدلخلان الجمل فيكونان في موضع الجمل فيجب ان يكسر ما بعدهما  
فاجاب بان الفتح بعد لولا لا انما كان لانه وضع يذكر فيه خبر المبتدأ فاذا لا يقع ما بعدهما الا في موضع  
المبتدأ خاصة فوجب الفتح لوقوعه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقيما لانه يؤدي الى ذكر  
الخبر مع كونه قد طرح خبره في الاستعمال وليس هذا الموضع كوضع اذا لان خبر المبتدأ بعد اذا  
جاز حذفه وذكره ويجوز الامران واجاب عن الفتح في ان الواقعة بعدوا في قولك لو انك منطلق  
انطلقت وهو موضع ظاهر ووقع الجملة الا يرى ان لو في لوقام زيد لقيمت لا يقع بعدها الا الجملة  
التقدير لو وقع انك منطلق اي انطلقك فوقعت موقع الفاعل دون الجملة لان الشرط لا يكون  
الافعال قليل خص لولا ولو بالتعريض رداعلى المخالفة فان المبرد والكسائي زعمان ما بعد لولا  
فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد لولا حرف شرط مبتدأ وفيه ان اللائق حينئذ ذكرهافي مجت  
لولا ولو لولا في مباحث الحروف المشبهة بالفعل (قوله معمول للفعل) فاعلا كان ومفعولا ولذا  
اورد مثالين (قوله الواجب دخول لولا الخ) لان التخصيص انما يكون على معاني الافعال  
دون الاسماء والحروف (قوله نحو لو انك قائم) صوابه لو انك تقوم لان من شرط لولا اذا  
وقع بعد المبتدأ ان يكون الخبر فعلا اذا امكن ليكون في الصورة عوضا عن الفعل المحذوف  
بعدها كقوله تعالى ولو انهم فعلوا وقد صرح في مجت حروف الشرط وانما قيد بقوله  
اذا امكن لانه اذا تعذر يقع الخبر ابعد عن تقدير الفعل واطهر في كون ما بعد ان جملة والتشبي  
يكفيه الفرض وما قيل انه وقع في التنزيل ما خبره اسم مشتق وهو قوله تعالى يودوا لو انهم

بادون في الاعراب وما خبره ظرف وهو قوله تعالى لو ان عندنا ذكرا من الاولين فليس  
بشيء لان لو فيها ليست شرطية بل مصدرية او للتمييز والكلام في موقع الشرطية (قوله  
فان جاز الخ) اورد الفاء اشارة الى انه متفرع على القاعدة السابقة ومعنى جواز التقديرين  
ان يكون كل واحد منهما مؤديا للمعنى المقصود من غير تفاوت (قوله جاز الامر ان) بالنظر الى  
افادة المقصود ولا ينافي ذلك رجحان احدهما لعدم الحذف فيه (قوله فيجزاؤه الخ) قيل برده  
انه لم يعهد بعد الفاء الجزئية ايراد لفظ الجزاء لان جعل الشيء جزءا يفيد كونه جزءا وليس بشيء  
لان الفاء يدل على ترتيب الثاني على الاول لاعلى كونه جزءا بالمعنى اللغوي اعنى ما يعبر عنه  
بالفارسية پاداش (قوله او اكرامى ثابت له) قيل في كونه مبتدأ بحث لانهم لما وجبوا تقدم  
الخبر لئلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه نوجب الالتباس كالتأخر  
وايضاً تقدم الخبر ههنا واجب والتقدير ثبات الى اكرامه وكلاهما ليس بشيء اما الاول  
فلانا لانسلم ان حذفه يوجب الالتباس لان محل الالتباس ما يكون المعنى مختلفا على التقديرين  
واما الثاني فلما ذكر في المعنى ان القائلين بان الواقعة بعدلوا الداخلة على ان المفتوحة تحو لو انهم  
آمنوا بجملة اسمية بعضهم يقتض الخبر مقدما الى لو ثابت ايمانهم وبعضهم يقدرون مؤخرا الى لو  
ايمانهم ثابت (قوله لانها ما مبتدأ) وعلى التقديرين معمول العامل الرفع فيكون مرفوعا محلا  
وهذا معنى وقوعه موقع المفرد فلا يرد ما قيل خبر المبتدأ ليس موقع المفرد لان الخبر قد يكون جملة  
(قوله وكما قيل) جملة معترضة فأنشئنا تأييدا ظنا بقول انه غيره (قوله انه للثيم) في الصراخ  
الاثيم ناكس وبخيل يخدم فقاه كما يخدم العبد مولاه فالمراد بالعبد معناه اللازم اعنى الخادم  
وفي الرضى اللثيم صفعان وفي الصراخ الصفعان سيلي ز ندمه فاوقع في تفسير الصفعان في  
شرح لفاضل الاسفرايني يعنى بضرب في قفاه ولهز متية سهو (قوله ان يأكل ليعظم قفاه  
وهو غاية اللؤم ولذا قيل من كان همته ما يدخل في بطنه فقيمه ما يخرج من بطنه او بارادته ما  
حو اليها كما في قولك جب هذا كبره وسائر مقارقه (قوله بالجر) لا بالرفع عطف على مثل من  
يكرمني الخ وان كان بحسب المعنى صحيحا لانه لم يعهد ذكر المثال بلفظ الشبه انما الشائع لفظ  
المثل والنحو (قوله اى مثل عبد القفا) هكذا في اكثر النسخ وعله سقط من قلم الكاتب يعنى  
ان المقصود شبيه بما وقع بعد اذا اعنى ان مع مدخولها لا يجموع اذا انه كما هو ظاهر العطف  
لانه الممثل به على ما صرح به سابقا بقوله فاوقع بعد اذا وجدت في نسخة بخط الشارح  
تدس سره العزيز اى مثل اذا انه عبد القفا وجه التفسير غير ظاهر حينئذ وانما يقل وجه  
شبهه لثلاثيهم ان المراد شبهه بكليهما نحو من يكرمني اذا اتى اكرمه فانه مشابه الاول من  
حيث وقوعه. فيما هو نائب مناب الفاء الجزئية مشابه للثاني من حيث وقوعه بعد اذا المفاجأة  
صورة (قوله انى احمد الله) اى هذا الكلام فيكون قد قال كلاما اوله انى احمد الله ثم اخبر

عن ذلك ولا يكون انى اجد الله معي ولا في اللفظ لا قول لانه وقع خبرا عن اول وان كان مقولا  
من حيث المعنى (قوله لان اول الاقوال الخ) فيكون فقط خبرا عن المصدر بالمصدر ولا يكون  
الحمد بهذا اللفظ (قوله ولذلك) قدم العلة ليحصل الحكم معللا فانه اوقع في النفوس (قوله  
لانه في حكم العدم) فهو بمنزلة الباء في كفى بالله (قوله التأكيدي فقط) لا دخل لها في افادة اصل  
المعنى (قوله من جهة انه في محل الرفع) علة لجواز العطف بالرفع (قوله سواء كانت المكسورة)  
اشارة الى ان كلمة اول للتسوية لا لاحد الامرين لبيان لوجه التركيب فان حذف جملة كان مع اسمها  
وخبرها لم ينجى في كلامهم واما وجه النصب في قوله لفظا او حكما فهو ما اشار اليه بقوله في  
حكم المكسورة من انهما منصوبان بتقدير في بناء على ما مر من انهم جعلوا المصدر الموضوع  
موضع الظرف من المبهم اى المكسورة في اللفظ او في الحكم ويحتمل النصب على التمييز اى  
المكسورة من جهة اللفظ او من جهة المحل بناء على ما صرح في شرح التسهيل في بيان فائدة قول  
المصنف غير الجملة منصوب بفعل مقدر غالبا اسنادا اليه مضاف الى الاول من انه اشار بقوله  
غالبا الى المفعول اى ما يصلح لاسناده اليه لالايقاعه عليه نحو امتلا الكوز ماء و كفى بالله شهيدا  
وما احسن الحليم رجلا واما ما وقع في شرح الفاضل الاسفرائينى اى كسرا لفظيا و كسرا  
حكما فمع بعده من حيث اللفظ غير سديد من حيث المعنى اذ لا كسر حكما في ان المفتوحة بل هى  
في حكم المكسورة (قوله بان تكون الخ) بيان لقوله حكما فكان الظاهر تقديمه على قول المصنف  
بالرفع آخره عنه لطول بيانه فيقع الفصل الكثيرين قوله بالرفع وما يتعلق به اعنى جاز العطف  
(قوله تأويل الجملة) لانه نائب متب عن مفعولين كانا في الاصل جملة ولذا جاز دخول لام  
الابتداء وتأويل في المفعول الثانى فله حكم المكسور بخلاف اعجبني ان زيد القائم فانه لا يجوز  
لكونه في حكم المفرد من كل وجه لكونه فاعلا وهذا لا ينافى كونها تأويل المفرد ولذا لا يجوز  
حذف مفعوليه فان لها شبهة بالجملة من حيث ان باب علمت من نواسخ المبتدأ والخبر وشبهها بالمفرد  
لكونها تأويل المفرد (قوله لا يصح فرض عدمها) فلا يكون لاسمها الرفع اصلا فلا يصح  
العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان مذهب من يجوز ذلك (قوله ويشترط مضى الخبر  
الخ) فانه اذا مضى الخبر بقدر المعطوف خبرا آخر يكون معطوفا على لفظ خبره لانها اعتبرت  
في حكم العدم فكان الرفع لاسمها وخبرها الابتداء ويكون الكلام من قبيل عطف المفرد  
على المفرد فاندفع انه اذا قدر للمعطوف خبر يكون الخبر معطوفا على محل خبر ان دون لفظه  
ليتحداهل المعطوفين على اسم ان وخبرها والعطف على محل خبر ان لم يوجد في كلامهم ثم اعلم  
ان في قوله جاز العطف الخ اشارة الى جواز وجه آخر مثل العطف على لفظه بالنصب والعطف  
بالرفع عطف الجملة على الجملة عموما والعطف على الضمير المستتر في الخبر اذا كان مشتقا ومقدما  
على المعطوف فان قيل اذا جاز عطف الجملة على الجملة فما الفائدة في عطف المفرد على المفرد على

ان العطف على محل المفرد خلاف القياس قلت الفائدة التشرية في معنى التأكيده المستفاد من حكمه وان لم تكن عاملة كما في صورة الخففة الملقاة وفي على اسم المكسورة رد لقول الجزولي حيث جعل محلا لوجهها دون اسمها اذ لا تجرد له والمرفوع هو المجرول لانه على تقدير إلحاقها بالعدم يكون اسمها مجرور الان مبتدأ هو الاسم والجموع ليس اسما ولا في تأويله وانما خص الحكم بالعطف لانه الواقع في استعمال الفصحاء فانه جاز قياسا في سائر التوابع كما ذهب اليه الجرمي والزجاج والفراء في الوصف وعطف البيان والتأكيده ايضا ( قوله وهو باطل ) لانه كاجتماع علمتين مستقلتين على معمول واحد ( قوله مثل ان زياد وعروة قائم ) يحتمل ان يكون المذكور بعد المعطوف خبرا وهو لتقدمه في الرتبة في حكم المضى نحو اني وقاربها الغريب وان يكون الخبر محذوفا ( قوله في مثل انك وزيد ذاهبان ) اي فيما لا يظهر فيه الاعراب فيشتمل نحو ان موسى وزيدا ذاهبان كما يدل عليه التعليل المذكور وانما لم يقل ولا اثر لكونه خفي الاعراب لانه اذا لم يكن للبناء اثر في ذلك لم يكن لتقدير الاعراب اثر بالاولى ثم المذكور في التسهيل ان الكسائي يوافق الكوفيين وان التفصيل المذكور مذهبه وصوبه الرضي والله اعلم بالصواب ( قوله وهو لا ينافي المعنى الاصل ) لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده ( قوله لعدم بقاء المعنى الاصل ) لانها تغير معنى الجملة الى الانشاء فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم ( قوله نحو ان زياد قائم ) اشار بذلك الى انها تدخل الخبر المتأخر كيلا يلزم توالي الحرفين فلا يجوز ان ياتي الدار زياد وانما لم يقيده بذلك لان الاصل في الخبر التأخر و بعض الشارحين تكلف فجعل قوله اذا فصل متعلق بقوله على الخبر وعلى الاسم معا وجعل ضمير بينه راجعا الى احدهما ( قوله اذا فصل الخ ) وذلك الفصل لا يكون الا بظرف وهو خبران كالمثال المذكور او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار زيد قائم ( قوله لان فيما عداها الخ ) لان هذه اربع صور اذا وقع فصل بين ان واسمها او معمول خبرها يدخل اللام على اسمها وان لم يقع فصل بينهما يدخل على خبرها اذا تقدم على الخبر معموله فانه حينئذ يدخل اللام في ذلك المتقدم على الخبر فانتفاؤها انما يكون بان لا يكون فصل بينهما ولا يتقدم معمول الخبر على الخبر فتكون ان متصلة بالاسم وان لا يدخل اللام على الخبر فلا شك انه يلزم حينئذ توالي الحرفين ( قوله وان لم تغير معنى الجملة ) اشارة الى استدلال الكوفيين حيث قالوا وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع ومن هذا ظهور وجه عدم مجامعتها باقي الحروف لانها المعنى الجملة واللام تقتضي بقاء الجملة خبرية ( قوله لا توافق اللام الخ ) يعني كان حق اللام ان لا تجتمع ان المكسورة ايضا الظل عليها صدارتها لكن يجوز ذلك لشدة مناسبتها ولكونهما بمعنى واحد لم تسقط صدارتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها فلم يغتفر معها سقوط صدارتها ( قوله وليكن من حجبها العميد ) في القاموس

العبيد الحزين الشديد الحزن وفي بعض الشروح ويقال فلان عبيد اى شديد المرض لا يقدر على  
 العقود حتى يقعد بالوسائد وفي الحواشي الشريفة على الرضى العبيد هو الذى هذه العشق  
 فى الرضى وما انشهدوه اما ان يكون لكن اننى فخفف بهمزة ونون صاروا لكننى كما خفف  
 لكناهو الله ربى اتفاقا منهم بخذف الهمزة اصله لكن انا ( قوله فيلزمها اللام ) ذهب ابو على  
 الى انها غير لام الابتداء لان ما بعد الفارقة قد يعمل فيما قبلها وبالعكس نحو وان كنا نعان عبادتكم  
 لغافلين ونحو قول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلم اجاب عنه ابن مالك بان رتبته التقديم  
 فكأنه مقدم لفظا ( قوله ولهذا ) اى ولا لاجل ان اعمالها قليل ( قوله فالفرق بين المحففة والنافية )  
 ولم يعكس لان لام الابتداء لكونها لتأكيد النسبة الثبوتية لا تتجامع النفي لانه لما حذف النون  
 بالتخفيف كانت الزيادة فى المحففة اولى لتكون كالعوض عن المحذوف ( قوله فلطر الباب  
 اى باب ان المحففة وان لم تجر العلة المذكورة فى صورة الاعمال ايضا للفرق المذكور والحكمة  
 تراعى فى النوع لافى كل فرد فلا يتجه ان هذه النكتة لا تغنى عن اعتبار طرد الباب فلا يحسن  
 مقابلته لطرذ الباب ( قوله ويجوز دخوله الخ ) وحيث يذبح الغاؤه والاكثرون الفعل  
 ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ودونه  
 ان يكون مضارا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليقولنك وان نظنك لمن الكاذبين كذا  
 فى المغنى وحيث يدخل لام الابتداء على الجزء الاخير وهو الخبر كما مر فى الامثلة كذا فى الرضى  
 ( قوله اى من الافعال الخ ) فالإضافة فى المتن لادنى ملابسة وهى افعال القلوب والافعال  
 الناقصة وافعال المقاربة ( قوله لا غيره ) اى لا غير من الافعال فان الاطلاق قد يراد به التقييد  
 فقط والقربى ( قوله خلافا للكوفيين فى التعميم ) اى يخالف الكوفيون القول المذكور  
 مخالفة كاشة فى ضمن التعميم فانه نوع منها فلا يراد به الصواب لان المخالفة فى الشئ معناه ارتكاب  
 نقيضه ولا حاجة الى جعل فى معنى اللام لتعليل ثم ان الكوفيون لا يقولون بان المحففة من المثقلة  
 فان مذهبهم ان ان النافية واللام بمعنى الاسواء كان بعدها الجملة الاسمية او الفعلية فالمعنى انهم  
 يخالفون فى صورة ان مع اللام فى تعميم صورة ان مع اللام وفى تعميم ما هو ان المحففة فى اعتبار ما  
 و اشار الى التوجيه الاول فى شرح التسهيل والى الثانى فى حواشيه ناقل عن الشيخ جمال الدين  
 ابن هشام ( قوله نحو بالله ربك ) قال صدر الافاضل لقد جعل الرواية بالله بالياء الموحدة  
 وانشده ابن جنى فى سر الصناعة شلت يمينك ان قتلت لمسلما كأنه قال انك قتلت مسلما فلذلك  
 وجبت عليك عقوبة المتعمد اى القتل قصاصا وهذا وان كان بيانا للواقع لاجل تسهيل  
 القصاص على المخاطب كذا فى شرح المفصل شاذ لا يقاس عليه خلافا لا خفش فانه اجاز اقام  
 لانا وان قعدت لانت ودون هذا ان يكون مضارا غير ناسخ كقولهم ان يزينك لنفسك وان  
 يشينك لهيه ولا يقاس عليه اجماعا كذا فى المغنى قال المصنف فى شرح المفصل وجه رد مذهب

الكوفيين اذا صح التمسك بما ردوه تقدير ضمير الشأن في ذلك او تنزيل الجملة الخبرية الفعلية منزلة الاسمية كما اجروا انما قام زيد قائم (قوله فتعمل الخ) ويشترط ان يكون خبرها جملة ولا يجوز افراده الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامر ان كذا في المعنى (قوله اكثر) قال المصنف في امالى المسائل المنفرقة التشبيه في ان المفتوحة من حيث اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلانها مفتوحة الاول كالماضى واما المعنى فلانها تغير معنى الجملة كالفعل واما الاستعمال فهو ان العرب عطف على محل اسم ان المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لا تعطف على معمول الفعل (قوله كما سبق) في بحث ضمير الشأن لكن المذكور فيه ان المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة ولم يذكر فيه دليله فالحالة لا طائل تحتها (قوله واقع كقوله تعالى وان كلالا ليوفينهم) لام ليوفينهم جواب القسم ولام لما اللام الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكرهية اجتماع اللامين والكوفيون يجعلون النصب بفعل يفسره ليوفينهم وبه قال الفراء ورد بان اللام لا يعرف في كلامهم بمعنى الاكذا في شرح التسهيل (قوله بحسب الظاهر) واما بحسب الحقيقة فلا ترجح للاضعف على الاقوى لان الاقوى مغير للمعنى دون الاضعف (قوله فلا يلزم ترجح الاضعف على الاقوى) بل تساويهما بحسب الظاهر مع ترجح الاقوى بحسب الحقيقة (قوله فقدروا ضمير الشأن) لانه بحسب تقدير المفعول تكون الجملة بعد تقديره كما كانت قبله وما ذلك الا ضمير الشأن وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير الشأن وقد رسيويه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا لك (قوله سواء كانت اسمية او فعلية) اذ لم يدخل عليها نواسخ المبتدأ فلا بد ان تكون جملة اسمية واذا ادخلت عليها جاز كونها فعلية ايضا (قوله فلوانك الخ) بفتح الكاف وسكون النون وعن ابن الانبارى انه نقل عن الفراء الكسبر يصف نفسه بالموافقة لحبيبه فيقول لو انك في يوم الرخاء والسعة والزمان الذى لا يوجب الفرقه سألتنى ان افارقك لم انحل بذلك وطلبت رضاك وانت صديق محبوب كذا في شرح آيات المفصل (قوله ويلزمها الفعل) بخلاف ما اذا كانت مع الاسم بان يكون خبرها جملة اسمية او مع الفعل مع اداة الشرط فانها لا يلزمها الفارق لعدم دخول ان المصدرية عليها لامتناع تأويلها بالمصدر بل الاسمية اما مجردة او مصدرية بلا اداة الشرط او برب او بكم نحو ان الحمد لله رب العالمين وان لا اله الا الله وان اذ اسمعتم آيات الله وعلمت ان رب خصملى وعلت ان كخادملى وقيل في التسهيل اقتران الفعل بما ذكر بقوله غالبا احترازا عن قوله «علموا ان يأملون فجادوا» قبل ان يسئلوا باعظم سؤال «وذلك ضرورة ومنه قراءة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاة عند البصريين وهى الناصبة اى المضارع اهلمت جلا على اختها (قوله اى الفعل المتصرف الخ) في التسهيل والفعل يقترب غالبا بقى او بلواو بحرف التنقيص او بنى انتهى فيان المصنف والشارح رجحهما الله قاصر كما لا يخفى ثم اعلم ان الشارح ذكر الامثلة الاربعة وما وقع بعد العلم اشارة الى انه يشترط في المخففة ان تكون بعد العلم او ما يؤدى معناه او بعد الظن



الغالب الجارى مجرأ نحو. وحسبوا ان لا تكون فتنة فيمن قرأ بالرفع بخلاف المصدبة فانها لا تقع  
 بعد العلم وما في حكمه فالقارق متحقق بينهما ولذا قال المصنف في امالى المسائل المتفرقة ارادوا  
 بادخال هذه الامور الفرق في نفس ما يقع فيه اللبس والعلم القارق خارج فديقع الذهول عنه  
 بواسطة البعد (للفرق قوله بين المحففة وبين المصدرية) لوقوع الالتباس بينهما ما لفظا فظاهرا  
 واما معنى فاكونهما حر في المصدر واما حصل الفرق لان المصدرية لا يجتمع بهذه الامور اما  
 لفظا فلعدم جواز الفصل بينهما وبين معمولها لضعفها في العمل واما معنى فلان حروف  
 التنفيس مخصصة للفعل الى الاستقبال فلذا لا يجتمع الناصبة للفعل لانها ايضا مخصصة له فلزم  
 الاستدراك واما قد فلا يجب فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا واما حرف النفي فزيادة مضادة  
 مع تلك الحروف الثلاثة ولذا لا يجتمع بينهما وما ذكرنا ظهوره وجه تخصيص اختيار هذه  
 الحروف للفرق مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل (قوله او حرف النفي الخ) نحو علمت ان لم ينقم  
 ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم (قوله فانه لا يحصل الخ) في الرضى في بحث الحروف  
 الناصبة للفعل ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشئ من حروف النفي الا بالاكثرة  
 دور انها في الكلام تقول علمت ان لا تقوم واريد ان لا تقوم فلا بد من التصرف في عبارة الشارح  
 قدس سره بان يقول المراد انه لا يحصل في جميع الصور بمجرد الفرق فانه يجتمع في بعض  
 الصور (قوله فلانه ان عني به الاستقبال فهي المحففة والافهى المصدرية) هكذا في النسخ رأيناها  
 والصواب ان عني به الاستقبال فهي المصدرية والافهى المحففة لان المصدرية تخلص المضارع  
 للاستقبال دون المحففة (قوله اي لانشاءه) وهو الغالب عليها والمتفق عليه وزعم ابن سيدة انه  
 لا يكون الا اذا كان خبرها جامدا بخلاف كأن زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فانها في  
 ذلك كله لظن لان الخبر في المعنى هو الاسم والشئ لا يشبه نفسه ولذا يقال كأنى المسمى وفي  
 الرضى الاولى انه للتشبيه ايضا والمعنى كأنى شخص الا انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم  
 الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الموصوف فلذلك تقول كأنى امشى ولا يخفى  
 ما فيه من التكلف اذ المقصود القائل من كأن زيدا قائم افادة الظن بقيامه لا تشبيهه برجل قائم  
 ويحى للتحقيق والتقريب ايضا كذا في المعنى (قوله جلا الخ) الوجهان ذكرهما المصنف في  
 شرح المفصل وترك الثالث وهو انها لو كانت مركبة لادى الى ان تكون مع جملتها جاررا  
 ومجرورا فلا يكون كلاما مستقلا يحتاج الى تقدير التعلق ونحن نقطع بانه كلام مستقل لظهور  
 دفعه بانه يحصل بالتركيب احوال لم تكن قبله (قوله ومذهب الخليل الخ) ففي عنده للتشبيه  
 والتأكيدي في المعنى انه مذهب الاكثر حتى قيل انه كالمجمع عليه (قوله وان خرجت) بسبب  
 صيرورته جزءا (قوله ونجر مشرق اللون) ويروى وصدر والمعنى واحد والحقة بالضم  
 معروفة واراد الحق ان ويجوز ان يكون ما يحذف منه تاء التأنيث عند التثنية وجعل النحر مشرقا  
 لبياضه وشبه ثديه بالحقتين فهو دهما واكتنازهما (قوله ويجوز ان يقال الخ) في الرضى

لكن لما زعم الفعلية التي يليها ما لزمت ان المخففة من حرف العوض قدر اضمار الشان بعدها  
اجراء لها مجرى ان ( قوله وقال الكوفيون الخ ) في الرضى ولا يخفى اثر التكلف فيما قالوه  
وفيه نقل الحركة الى المنحرك والاصل عدم التركيب انتهى ( قوله معنى الاستدراك الخ )  
عرفا وامالغة في التاج الاستدراك دريافتن چيزى وفي الصراخ الاستدراك تدارك ما فات  
فليس السين للطلب وفي الحواشى الهندية اى لطلب درك السامع لدفع ما عسى ان يتوهم  
بفعل السين للطلب وعلى التقديرين نقل في العرف من معنى العام الى الخاص ( قوله اى تغايرا  
معنويا ) يجب ان يكون عين الاول موهما لنقيض الثاني ( قوله وجعل الشارح الرضى الاخير  
اظهر ) ولعل وجهه ان الواو العاطفة للجمع وليس مقصود المنكلم بجماء زيد ولكن عمرو ولم  
يجب افادة ان الحكمين المتغايرين محققان في نفس الامر فان المفيد لذلك جاء زيد ولم يجب  
عمرو بل مجرد دفع توهم ناشئ من الكلام السابق فهو لا تمام الاول فيكون الاعتراض وما قبل  
ان الاعتراض لا يكون الا لدفع التوهم وفي آخر الكلام فدفوع بان التوهم مستفاد من لكن  
لا من الواو وان مختار الرضى ان الاعتراض يكون في الآخر ولذا قال في ان الوصلية  
للاعتراض وعليه المحققون ( قوله وليت للتمنى ) ويقال لت بابدال الياء تاء وادغامها في التاء  
( قوله فتدخل على الممكن الخ ) اى ممكن الوقوع ومستحيل الوقوع بان كان ممكنا ذاتيا  
ولا يدخل على واجب الوقوع فلا يقال ليت غدا يجي في الرضى ماهية التمنى بحجة لحصول  
الشيء سواء كان مع تقارب حصوله او لا فيستعمل في الممكن المترب وفي الحال ( قوله  
واجاز الفراء ) اى جاز الفراء نصب الجزئين بعد ليت قياسا مطردا يدل عليه لفظ الاجازة  
فلا يرد انه لا خلاف في جواز هذا التركيب انما الخلاف في توجيهه كما يدل عليه بيان الشارح  
قدس سره العزيز لان ذلك البيان انما هو فيما وقع في الاستعمال ( قوله اتمنى زيدا قائما ) وهو  
متعد الى مفعولين كذا في الحواشى الهندية ( قوله اى اتمناه كائنا على صفة القيام ) يعنى معنى  
اتمنى كون زيد اقيام تمنى حصول صفة القيام له ( قوله واجاز الخ ) توجيه الكسائى مطرد  
في النكرة والمعرفة بخلاف ما قاله المحققون فانه لا يجوز في ليت الشباب يعو ديو ما تمنى الرجوع  
الى الفتاة من المشيب كائن البدء الاول ( قوله اى ليت ايام الصبي لنا كائنا الخ ) كائنا بدل من لنا  
اشار الى نيابة والجار المجزوء والمحذوف عن عامله وتحتل الضمير ( قوله ولعل للترجي ) ذهب  
الاخفش والكسائى الى انها تكون للتعليل بمعنى اللام وذهب الفراء ومن وافقه من انكوفين  
الى انها تكون للاستفهام ونقل البعض عن الفراء ان لعل للشك وقال بعضهم وكونها للتعليل  
والاستفهام والشك عند البصريين كذا في شرح التسهيل ( قوله وداع دما الخ ) يقال استجاب  
له استجابة بمعنى اجابه اى رب داع هل من يجيب الى الندى اى هل احد يمنح المحتاجين فلم يستجبه  
فقلت ادع دعوة اخرى وادفع الصوت مرة لعل ابني المغوا دمنك قريب فيجيبك ويمنحك

فانه الجواد والشاعر يقول على طريق التلief والتخسر على فقد من فقد كذا في شرح ابيات  
الكشاف ( قوله ونم ) وقد تلحقها التاء فتحتمل بعطف الجمل نحو فضيت ثم قلت لا يعينى  
( قوله بكسر الهمزة ) وقد تفتح وقد تقلب ميمها الاولى ياء وقد تقلب نونا ويحذف الياء ( قوله  
وعند الاكثرين ) عطف بيان او بدل لان الم تر عاطفا يصلح للسقوط دائماً ولا عاطفا ملازماً  
لعطف الشئ على مرادفه ويقع تفسيراً للجمل ايضا اذا وقع بعد تقول او قبله فعل مسند  
للضمير وحكى الضمير تقول استكنتمه اى سألته كتماناً يقال ذلك بالضم ولو جئت باذا مكانه  
فقلت اذا سألته كان اذا ظرف تقول ( قوله فالاربعة الاول ) فالفاء للتفسير اى الحروف العشرة  
بعد اشترائها في التشريك ثلاثة اقسام بالخصول الحكمى قسم يثبت به الحكم المتابع والمتبوع  
جميعاً وهى الاربعة الاول وقسم يثبت به الحكم لاحدهما لا بعينه وهو او واما وقسم يثبت  
به الحكم لاحدهما بعينه وهو لا وبلى ولكن ثم ان احاد كل قسم تقترب باختصاص كل منها بمعنى  
لا يوجد في الآخر ( قوله للجمع ) بين المفرد وبين مافى حكمه كونها مسندين اليهما مفعولين  
او حالين ونحو ذلك وبين الجملتين فى حصول مضمونهما واذا دخل عليهما النفي افادنى المجموع  
او انتفاء جزئيه او انتفاء احدهما واذا قصد التنصيص على الاول جئ بلا المزيدة بعد الواو  
نحو ما جاء فى زيد ولا عمرو ( قوله مطلقاً الخ ) اى لا يفهم منه الترتيب او يفهم منه الترتيب  
فالاربعة للتشريك فى مطلق الجمع والواو للجمع المطلق ( قوله اى حصل الفعل ) خبر لقوله  
فقولت بتأويل معناه ( قوله بمعنى انه لا يفهم الخ ) اى فعطف الشئ على مصاحبه وعلى  
سابقه وعلى لاحقه فقام زيد و عمرو واحتمل الثلاثة ( قوله وجوداً ) كما نقل عن البردو الكسائى  
وبعض الفقهاء او عدم ما بان يكون للمعية كاذب اليه بعض الحنفية قال ابن مالك وكونها  
للمعية راجح والترتيب اكثر وعكسه قليل كذا فى المغنى ( قوله اى للجمع مع الترتيب ) فى تاج  
البيهقى الترتيب يك ازيدش ديكرى فرا كردن فليس الجمع فى معنى اشراك المعطوفين فى الحصول  
معتبراً فى الترتيب فلذا زاد الشارح معونة السابق فاندفع ما قيل ان الترتيب هو الجمع الخاص  
فلا حاجة الى تفسيره بالجمع مع الترتيب ( قوله بغير مهلة ) اى بشرط عدم المهلة فانه المتبادر  
عند الاطلاق لانه الكامل فلا حاجة الى التصريح ( قوله فى مطلق الترتيب ) لافى الترتيب  
المطابق وانما لم يقل ثم للترتيب بمهلة لبشاعة التكرار ( قوله غير ان ) هكذا قال الجزولى وقال  
الرضى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق فى القوة والضعف  
على سائر اجزاء المعطوف وقد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى اسبق وقد يكون فى اشياء المتعلقة  
بالتبوع فالترتيب الخارج لا يعتبر فيها كما لا تعتبر المهلة انما الاعتبار فى الترتيب ذهناً من الضعف  
الى الاقوى او بالعكس وسيجئ فى كلام الشارح راحة الله دفعه ( قوله بحسب ما اقتضاه  
وضعهما ) فانها موضوعة للتدرج الذهنى ( قوله جزأ اقوى او اضعف ) قدر الصفة بقرينة

قوله تفيد الخ والمراد بالجزء اعم مما هو كجزء منه في الدخول في الحكم السابق نحو اعجبني الجارية حتى حديثها ويمتنع حتى ولدها والضابط ان تدخل حيث يصح دخول الاستثناء المتصل وتمتنع حيث يمتنع كذا في المعنى فلا تعطف بها الجمل (قوله من حيث انه قوى) قيد بذلك ليرتب عليه قوله ليفيد قوة او ضعفا فان ليفيد متعلق بمفهوم الكلام فكأنه قال يعطف بها جزء من المعطوف ليفيد الخ (قوله اى ليدل عليهما) اى ليس المراد بالافادة في الخارج بل في الذهن (قوله فصلح لان يجعل الخ) وفي العاطفة معنى الجارة لانها وقوعها مع الواو العاطفة فلرعاية المعنيين يشترط ان يكون مدخول العاطفة جزءا ليحصل الاشتراك في الحكم قويا او ضعيفا فيحصل معنى الغاية (قوله ودل انتهاء الفعل) فيصير معنى الكلام نصا في الشمول بخلاف ما اذا لم يذكر حتى نحو قدم الحاج (قوله وثانيهما الخ) اشار بذلك الى دفع ما نقلت سابقا عن الرضى بان مراد الجزء لى يقول غير ان المهلة في حتى اقل مهلة بحسب الذهن لا بحسب الخارج ولا شك انها معتبرة في حتى لان تدرج الذهن في تعلق الفعل باجزاء المتبوع يقتضى اعتبار المهلة بدخولها (قوله على رجالتهم) الراجل خلاف الفارس والجمع رجل نحو صاحب وصحب ورجال ورجالة كذا في الصحاح والمشاة جمع ماش (قوله كذلك الانتهاء الخ) يعنى ان المقصود من اعتبار القوة والضعف ليس الا ليصح جعله غاية ويحصل المقصود اعنى شمول الفعل لجميع اجزاء المتبوع والانتهاء بالملاقى يفيد شمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة والضعف لكونه غاية في نفسه فاندفع ما قيل ماذكره الشارح رحمه الله وجها لعدم دخول العاطفة على الملاقى تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخولها على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد عطف البعض على الكل المقتضى لمغايرة قوته وضعفه بحيث صار مغاير المائر الاجزاء ما خراجا من الكل لا يصح ان تدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة والضعف (قوله هكذا في بعض الشروح) انما تمسك ببعض الشروح لكونه مذكورا فيه مشروحا والافخص وصية حتى العاطفة بالجزء مذكورة في الرضى وغيره من الكتب (قوله كما وقع في بعض الحواشي الهندية) لكنه لولم يقبل ليشتمل المجاز ولم يمثل بنبت البارحة حتى الصباح لا يمكن توجيه كلاميه بان مراده بقوله او حكما ما اعتبر كجزء بالنسبة الى ما نسب الى المتبوع كما في قوله اعجبني الجارية حتى حديثها وضربني السادات حتى عبيدهم (قوله اى للدلالة الخ) اشار الى ان اللام في احدى الامرين ليست صلة الوضع لان اوليست موضوعة لاحد الامرين مبهما عند المتكلم اى للشك بل لاحد الامرين سواء كان مبهما عند المتكلم فتكون للشك او معلوما عنده قصد بها الابهام على السامع والتفصيل وللإباحة وللتخير وللتسوية فان مدلولها احدا الامرين والخصوصيات مستفادة من القرائن لان استعمالها في الشك اشيع فلذلك يئنه المصنف ومع كونه لاحد الامرين انه يدل على الواحد الجزئى المبهم من الامرين المذكورين

كأنه قائم مقام لفظ الاحد الا ان معناه جزئى محتاج الى ذكر الامرين المخصوصين بخلاف  
لفظ الاحد وما قيل انه لا فائدة احدى النسبتين من النسبة الى التبوع او النسبة الى التابع او ثبوت  
الحكم لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه فتوهم لان النسبة لثبوت الحكم ليست  
مدلول او وانما تستفاد من الكلام الذى فيه او ( قوله عند المتكلم ) بناء على ان الالفاظ لا فائدة  
ما فى الاذهان ( قوله لكل من الامرين ) اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهما واطع الآخر  
بقريئة الاثم والكفر ( قوله والعموم مستفاد الخ ) حقيقة انه لا فرق فى اصل الوضع  
بين المثبت والمنفى فى الحكم على احدهما دون الآخر مثل رأيت زيدا او عمرا وما رأيت زيدا  
او عمرا ومعناها رأيت احدهما دون الآخر واضرب زيدا او عمرا ولا تضرب زيدا او عمرا  
ورأيت زيدا او عمرا او خالدا وما رأيت زيدا او عمرا او خالدا فان معنى الاول رأيت احدهم  
دون الباقيين ومعنى الثانى ما رأيت احدهم ورأيت الباقيين وكذا الحال فى الامر والتبى هذا  
مقتضى اصل الوضع ثم عادت بهم اذا استعمل لفظ احدا وكلمة او فى الاثبات فعناء الواحد  
فقط واذا استعمل فى غير الموجب فعناء العموم فى الأغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا  
فيكون كالموجب ويصح حينئذ ان يقال بل كلاهما كذا فى الرضى ( قوله وام المتصلة )  
اراد ان بين الفرق بين الثلاثة وبدا من القريب ( قوله لازمة للمزمة الاستفهام ) لفظا وتقدير  
دون هل لكون المزمة عريضة فى الاستفهام ( قوله اى غير مستعملة الخ ) يعنى اللازم بالمعنى  
اللغوى المعبر عنه بالفارسية چيده وليس بالمعنى المصطلح بين ارباب المعقول المفسر بما يتنع  
انفكاكه عن الشئ حتى يراد ان الصواب وام المتصلة ملزومة للمزمة الاستفهام لانه حيث استعملت  
ام المتصلة استعملت دون العكس ( قوله يليها احدا المستويين ) والآخر المزمة ليكون ام مع  
المزمة بتأويل اى والمفرد ان بعدهما بتأويل المضاف اليه لاي نحو ازيد عندك ام عمرو اى  
اليهما عندك وفى الدار زيدا فى السوق اى فى اى الموضعين ( قوله بعد ثبوت احدهما )  
تعلق الظرف بلى قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلقه بالطلب بالعكس ( قوله  
لطلب التعيين ) لانها مع المزمة بمعنى اى واى يستفهم به عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف  
عليه بتقدير استفهام واحد ولذلك سميت بالمتصلة واما نحو قوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم  
ام لم تنذرهم فاريد التسوية والمزمة وام جردتا عن معنى الاستفهام واستعملتا لجر الاستواء فهى  
معنى مجازى فلا يراد ان ام ههنا للاستواء فى الرفع فلا يصح قوله عند المتكلم واختلاف فى تركيبه  
ف قيل ان الفعل بتأويل المصدر مبتدأ وسواء خبره اى اذارك وعدم اذارك لسيان وقيل بالعكس  
لان الاسم اولى بالابتداء وقيل سواء خبر مبتدأ محذوف اى الامر ان سواء والجملة دالة على  
الجزاء وقولك اقامت ام قعدت مستعار بمعنى ان قت او قعدت بعلاقة ان كلا من حرفى الاستفهام  
والشرط يدخل على المحمول وايد بلزوم الفعل بعد المزمة لان الفعل لازم الشرط ( قوله

وحينئذ يكون تركيب الخ) هذا تكرار محض وتوزيع الشئ على نفسه اللازم اللهم ان  
يقال المنقول عن سيويه هو النكية كما في الرضى المشار اليه بقوله هذا ما يفهم من الكلام السابق  
اعني ان المخالفة بين ما ولياهما في رأيت زيد ام عمرا كناية عن المعادلة بين ما ولياهما وحينئذ  
يكون تقريرا للجزيء على الكلى والاولى تركه (قوله لا بعد ضعيفا) اى لا يعقل في العرف انه  
ضعيف وان كان يصدق عليه انه ضعيف بالنسبة الى الافصح (قوله لانهما يفيدان التعيين)  
لان نعم لتقرير ماسبق ولا رده وماسبق ههنا ثبوت احدهما غير معين فلا يستفاد منه التعيين  
(قوله فانه يصح الخ) فيه اشارة الى انه يصح جوابه بالتعيين قال المصنف في شرح الكافية  
فان اجيب بالتعيين فزيادة على السؤال لانه لا يلزم من تعيين احدهما ثبوت احدهما فخص  
الجواب مع زيادة (قوله لان المقصود الخ) فالسؤال عن اصل النسبة فيصح الجواب بنعم  
ولا دلالة لهما على ثبوت النسبة او نفيها (قوله وقد يجاب الخ) تحقيق للقيام بان ما ذكر المصنف  
حكم مفهوم اكثرى وقد يجاب بأمر المتصلة على سبيل القلة بنفي كليهما وقد تبع الفاضل الهندى  
في جعله كلا الأمرين جواب المتصلة وفي العباب انه تخطئة للتكلم حيث قال لك السائل ازيد  
عندك ام عمرو وليس احدهما عندك كان مخطئا في السؤال فتقول له ليس عندى زيد ولا عمرو  
فتخبره انه غلط انتهى والحق انه ان اريد بالجواب اجابة السائل فليس بجواب وان اريد  
ما يكون في مقابلة السؤال وخبر حاله عن التردد فهو جواب والظاهر الثانى (قوله فالشار  
اليه) تفرع على تفسير ثمة في الموضوعين بمعنى واحد (قوله على شرطين) احدهما ان يكون  
ما يلها احدا المستويين والاخر الهمزة والمفرع عليه عدم جواز التركيب المذكور والثانى  
لطلب التعيين والمفرع عليه كان جوابا بالتعيين (قوله لا يخلو عن سماجة) لان المذكور  
سابقا حكم واحد احكامان حتى يشار لكل منهما استقلا لا وفيه رد على الفاضل الهندى  
لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة يقتضى ان يكون المشار اليه بالثانى غير الاول دفعا لتكرار  
(قوله على طريق الف والنشر) اى لف الشرطين والحكمين (قوله لكان اخصر واحسن)  
لكن ما ذكره المصنف اظهر لعدم الاحتمال فيه على جعل كل واحد منهما اشارة الى  
شرط (قوله في الاضراب عن الاول) سواء كان لتدارك الغلط كما في مثال المتن او لجرد  
الانتقال من كلام الى كلام كما في قوله تعالى ام يقولون افترأ فلا يديها الا الجملة اما ظاهرة الجزئين  
نحو ازيد عندك ام عمرو عندك او مقدرة احدهما كما في مثال المتن (قوله لا شك في الثانى)  
هذا بالنظر الى اصل المعنى لان الهمزة المقدرة للاستفهام قد تجئ لانكار نحو ام يقولون  
افتراء وقد تجئ بمعنى بل وحده كقوله تعالى ام انا خير من ونحو ام هل تستوى الظلمات  
والنور (قوله اى ان القطيعة) هى الطائفة من البقر والغنم والجمع قاطيع على غير قياس  
كأنه جمعوا قطعاً كذا في الصحاح (قوله كما تقول ازيد عندك ام عمرو الخ) كذا في بعض النسخ

التي رأيتها والصواب ام عمرو عندك بذكر الخبر ولعله سقط من قلم الناسخ لما في الباب  
والرضى من لزوم لفظ الجملة بعدم المنقطعة في الاستفهام فالهمزة خفية اللفظ فيحصل اللبس  
وحين ذكر الخبر تكون ظاهرة في المنقطعة مع جواز كونها متصلة لاشتراك الجملتين في الجزء  
مع تساوى النظم والتفصيل ان ما بعدم ان كان مفردا لفظا وتقديرافهى متصلة فيلزمها  
الهمزة للاستفهام الطلبى او للتسوية لفظا ويجوز تقديرها في الشعر ويقع هل قليلا وان كان  
جمله فان لم يكن قبلها همزة الاستفهام الطلبى سواء كان خبرا او استفهاما بغير الهمزة او بالهمزة  
للاينكار فهى منقطعة وان كانت قبلها همزة الاستفهام الطلبى وكانت الجملتان فعليتين مشتركتين  
في الفاعل فهى متصلة وان كانتا فعليتين متساويتى النظم واسميتين مشتركتين في جزء فالاولى  
ان تكون منقطعة لامكان وقوع المفرد بعدها وذلك دليل الانقطاع وان كانا الجملتان غير  
مشتركتين في جزء سواء اشتركتا في فضلة او لافهى منقطعة عند المتأخرين خلافا للمصنف  
والاندلسى فانهما يجوز ان الامر ين و قال الرضى ان وقع الاختلاف بكون احدهما اسمية  
والاخرى فعلية او بتقديم خبر احدى الاسميتين او تأخير خبر الاخرى او كانتا مشتركتين  
في جزء غير متساويتى النظم نحو ازيد عندك ام عمرو فالظاهر الانقطاع ( قوله غير مستعملة )  
اما العاطفة الامع ما قبل المعطوف افاد ان اللزوم بالمعنى المتعارف من حيث الاستعمال ( قوله  
يعنى ) اى اريد العطف بقرينه قوله ثم عطف في المعنى انهم يعبرون بالفعل عند ارادته واكثر  
ذلك بعد اداة الشرط وفيه اشارة الى ان المراد بالمعطوف عليه في المتن ما اريد العطف عليه  
لانه يصير معطوفا عليه بعد ذكر اما العاطفة لاقبلها والعبارة تقتضى ذلك ( قوله يلزم ان  
يصدر الخ ) افاد ان قبل ظرف لازمة الاضافة وانما قال ههنا مع اما وفيما سبق لازمة للهمزة  
لان ام المتصلة لكونها بمعنى احد الامر ين تقتضى الاستفهام الطلبى فالهمزة لازمة له بخلاف  
اما فانها موضوعة لاحد الامر ين فهى تدل على شك المتكلم وبهامه من ابتداء التكلم الى تمامه  
لانه عرض له في اثناء التكلم والمراد اما الاولى لاجل افادة المخاطب ذلك من اول الامر  
ولذلك قد تتركب اما الاولى في الشعر فهى لازمة معها لالها ( قوله يجوز ان يصدر الخ )  
فعنى الكلام احد الشئين واما مع او فان تقدم اما فهو كذلك وان لم تقدم جازان يعرض  
للمتكلم الشك او الابهام بعد ذلك المعطوف عليه ( قوله والجواب الخ ) الجوابان ذكرهما  
المصنف في شرح المفصل ( قوله بل للتنبيه على الشك الخ ) هذا ما ذكره المصنف ان الاولى  
الشك المحض من غير عطف والثانية للهما مجع ( قوله لطفها على اما الاولى ) وفائدته التنبيه  
على ارتباط ما بعدهما بما قبلهما وليس ابتداء كلام في الرضى عطف الحرف على الحرف غير  
موجود في كلامهم فالصواب ان الواو زائدة لنا كيد العطف لجئى اما غير عاطفة فوجب  
مقارنتها غير العاطفة في التركيب بخلاف لكن ويمكن ان يقال مراده ان الواو لعطف اما الثانية مع

مدخولها على اما الاولى مع مدخولها لافادة لا رتباط وعدم الابتداء واما المعطف مدخولها على مدخول الاولى لافادة الشك (قوله فكلمة لانني الحكم) فلا تنجى الابدال اثبات اللفظي او المعنوي نحو ملازال زيد قائما لاقاعد او لا تعطف الا الاسم وعطف المضارع بها نادر (قوله لصرف الحكم الخ) هذا التفصيل في عطف المفرد على المفرد بل واما في عطف الجملة على الجملة فلا ضراب اما بالابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اى بل هم عباد مكرمون واما بالانتقال من غرض الى آخر نحو قد افلح من تزي وذكرا اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا وهى في ذلك كله حرف ابتداء ماطقة على الصحيح كذ في المغنى فلذا لم يتعرض له الشارح رحمه الله ويجوز ان يوافق ما بعده لما قبلها اثباتا ونقيا قال الله تعالى انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون وقال تعالى ان يقولون افتراه بل هو الحق من ربك (قوله وال اخبار الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد) اى ذكره لم يكن مهما او كان خطأ او عمدا وسهوا وليس المراد انه وقع لا بطريق القصد (قوله والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه) فهى في النفي والاثبات على طريق واحد (قوله تثبت الحكم المنفي الخ) كلمة عن متعلقة بالنفي واللام تثبت قالوا ولذا لا يجوز النصب في ملازيد قائم بل قاعد او يتعين الرفع (قوله في حكم المسكوت عنه) ولذا جاز ان يثبت وان لا يثبت (قوله فهى نقضية لا) في ان ما قبلها يجب ان يكون منفيا وما قبل لان يكون في المفرد معنى النفي لان حرف النفي انما يدخل على الجمل فلا بد ان يكون لكن بعد النفي (قوله فتكون لا يجب الخ) اى لا يثبت ما انتفى عن المتبوع مع الاستدراك (قوله فتكون لازمة الخ) اى الانتفاء عن الاول باق بحال لم يقع الحكم به غلطوا بما حذى لدفع التوهم (قوله وان كانت لعطف الجملة الخ) اشارة الى ان الداخلة على الجملة عاطفة وهو مختار ان يختصرى فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقال الجزولى مخففة فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء وقال يونس في جميع مواقعها مخففة لجواز دخول الواو عليها ففي المفرد يقدر العامل بعدها وبشكل ذلك اذ سبق مجرور ابلا جار نحو ما مردت بنيد لكن عمرو والقول في الجواب والتقدير لكن عمرو مررت به تكلف اذ جارا لحوار ليس بقياسى وقيل انه مجرور بجار مقدر هذا كله اذ لم يدخل الواو واما مع الواو فهى ليست بعاطفة اتصافا كذا في الرضى وفيه انه نقل في المغنى عن ابن عصفور وابن كيسان ان تكون عاطفة والواو زائدة (قوله حروف التنبيه) قال المصنف في امالى المسائل المتفرقة تسميتها حروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافتها الى المعنى المختصة به اولى من اضافتها الى امر ليس من دلالتها والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح وفي المغنى ويقال المعبرون فيها بحرف الاستفتاح يثبتون مكانها ويهملون معناها وفي بعض الشروح حروف التنبيه وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الكلام وتحريره على حسن الاستماع فاندفع ما قبل انها اصوات



وضعت لغرض التنبيه فالإيقان تجعل من قبيل الحروف الزائدة (قوله يصدر بها الجمل الخ) أي يؤتى بها في صدر الجمل الاسمية والفعلية والجبرية والانشائية الطلبية وغير هافاً لا واما واجبة التصدير وهاجئة التصدير الا اذا فصل بينهما وبين اسم الإشارة نحو هالعم الله اذا قسم (قوله حتى لا يغفل الخ) ومع ذلك يفيد ألا واما تحقيق ما بعدهما لتر كيهما من همزة الاستفهام الانكارى وحرف النفي ولذا لا تكاد تقع الجملة بعد الا المصدرية بما يتلقى به القسم نحو قوله تعالى الان اولياء الله لا خوف عليهم وامن من مقدمات اليمين نحو واما الذي لا يعلم الغيب غيره (قوله التي لا يتبين معانيها) لانها موضوعة للجزئيات بالوضع العام او للمعنى العام بشرط الاستعمال في الجزئيات وعلى كلا التقديرين ما يدل على تعيين المراد بها الإشارة (قوله حروف النداء) بالكسر والمداد وازدادن مصدر نادى وقد يضم يجعله من قبيل الاصوات كالصراخ والبكاء واصطلاحاً حاطب الاقبال بحرف نائب لادعو وقيل انها اسماء افعال لتماها بما بعدها وورده المصنف لان بناء بعضها ليس بناء الاسم وبانه ليس لها مرفوع مظهر لعدم التقدم ولا متكلم لامتناع استتاره في اسماء الافعال ولا مخاطب لانها مدعو لاداع (قوله لانها تستعمل الخ) وفي الاستغاثه والندبة (قوله لا بعيد) حقيقة او حكماً كالسأهى والتأثم والتخير ووجه التخصيص ان نداء البعيد محتاج الى رفع الصوت وذلك لكثرة حروف المدو هما متحققان في ايا وهما ومنفيان في اى والهمزة والمد متحقق دون الكثرة في ايا فلا يصلح للقريب والبعيد وبهذا ظهر كون اى للقريب والهمزة للقرب (قوله نعم) فيه اربع لغات فتح العين وكسرها وتبديلها حاء وكسر النون اتباعاً لكسرة العين (قوله وجه تسميتها الخ) وهو ان في جميعها معنى الايجاب اى التحقيق فليس المراد ما يقابل النفي حتى يحتاج الى تكلف في بلى (قوله اى محقة لمضمونه الخ) اى ليس المراد بالتحقيق التأكيد فانه انما يوجد فيما بعد الجنس بل التحقيق بمعنى راسخ كردن سخن كذا في الصراخ وانما زاد لفظ المضمون لان نعم يحى بعد الامر والنهى والتخصيص والاستفهام والخبر وفيما سوى الخبر تحقيق ما هو مضمون السابق والمقصود منه ان المطلوب المستفهم قبل قد يقع في صدر الكلام على نحو نعم هذا اطلاقهم والحق ان هذا جواب سؤال مقدر (قوله استفهاما كان او خبرا) الظاهر ان يقول انشاء كان او خبرا ليفيد جواز تقرير غير الاستفهام مما سبق لان المقصود بيان عدم الفرق بين الاستفهام عن الاثبات والاستفهام عن النفي ولذا لم يتعرض في الامثلة الخبرية اثباتاً ونفياً لظهور عدم الفرق بينهما نحو قولك نعم لمن قال قام زيد واما قام زيد تصديقاً له (قوله وبلى في جواب الميقم زيد الخ) ذكرها ههنا توطئة لبيان عدم صحة نعم في جواب الست بربكم وصحته ولو اكتفى على قوله قال فلوقيل نعم في جواب الست بربكم لكان كفر الخ لكان اخصروا وحفظ من الحوالة على ما بعده من لزوم التكرار في بيان معنى الست بربكم قالوا بلى كما لا يخفى (قوله لكان كفرا) كما

روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه (قوله تصديقا للثبات) لا تقرير لما بعده همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعده (قوله في العرف) الطارى على الوضع ولذا قال بعضهم لو قال بلى في جواب الست بر بكم لا يكثر (قوله بعد الاستفهام) بالهمزة او بيل وكذا جميع حروف الايجاب لان اسماء الاستفهام كلها الطلب التعيين وحروف الايجاب لتقرير الحكم (قوله ونذكر ابن مالك ان اى الخ) في المغنى ان اى بمعنى نعم يقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيد ونحوهن كاتقع نعم بعدهن وزعم ابن الحاجب انها لا تقع بعد الاستفهام (قوله لا تستعمل الامع القسم) فالزوم بمعنى التعارف في الاستعمال (قوله تقول اى والله) واذا اسقطت الواو جاز اسكان الياء وفتحها كافى من مع اللام وحذفها وعلى الاول يلتقى الساكنان على غير حدهما لكونهما فى كلين ومع ذلك ضعيف لان شرط الفهم غير حرف المد ان يكون له فى الاصل حركة وليس اللام اصلا فى الحركة (قوله واجل) يسكون اللام جعله فى المغنى بمعنى نعم والاختصاص قول الزمخشري وابن مالك وجاعة وقال ابن خروف اكثر ما تكون بعده (قوله للحجبر قد اتاك زيد الخ) مفعول للحجبر وقد اتاك تفسير اجل وجبروان (قوله نحو قول ابن الزبير) روى ان عبد الله بن الزبير اتاه فضالة بن شريك وقال يا امير المؤمنين ناقتى دبرت ونقبت حتى وصلت اليك فقال له ارفقها بسبب واحضضها بهمت وسيرها البريد فقال جئتكم مستمحا لا مستعجلا فلعن الله ناقة جلننى اليك فقال ابن الزبير ان وركبها والسبب الراحة والهلت القشر والبريد اول اليوم و آخره والاستراحة والامتيح طلب العطاء (قوله من جوى جهن) فى القاموس الجوى الهوى والحزن والحرقه وشدة الوجد وتناول المرض وداء فى الصدور كلها فى البيت حسن (قوله ان اصل المعنى الخ) وما هو قصد افادته للمخاطب بدونها لا يخلت فالمعنى المستفاد منها تكرر والحكم بخلاف ان ولام الابتداء فان اصل المعنى وهو الحكم مع تحقق الانتكار يخل بدونها وخلاصتها التحقيق والتثبت دون التأكيذ وفرق بينهما هذا اذا قلنا ان التأكيذ معناها واما اذا قلنا انه غرض منها على ما يدل عليه عبارة القاضى فى تفسير قوله تعالى ان الله لا يستحيى ان يضرب مثلا ما بعوضة وعدها من الحروف لتزيل الغرض منزلة المعنى فالفرق اظهر واما اسماء التأكيذ فلا سميتها لم يطلب عليها الزائد (قوله ان وان) لم يبينوا فى ان هل هى ان الشرطية او النافية او الخفيفة من المثقلة وفى ان هل هى الخفيفة المفتوحة او الناصبة او المفسرة والاحتمال قائم وهو سهو فانها غير هالذ كرها مقابلا لها فى المغنى ذكر فيه ان الاخفش قال ان ان الزائدة تنصب المضارع كن والباء الزائدة تنبى وجعل منه قوله تعالى وما لنا ان لا توكل على الله وما لنا ان لا نقاتل فى سبيل الله وقال غيره انها مصدرية وانما لم يحز الزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف حرف الجر الزائد فانه كالحرف الاصل فى الاختصاص بالاسم فلذلك عمل ثم قال ولا معنى

لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد (قوله مع النافية) دخلت على جملة فعلية كما في الشرح  
 او اسمية كقولنا ان ظباء جئنا وفي هذه الحالة تكف ما للحجازية عن العمل وقد تزايد بعد ما  
 الموصولة الاسمية وبعد الاستقراطية (قوله وقلت مع ل) قال صاحب المغنى انه سهو  
 وفي الرضى زيادة المفتوحة بعد ما هي المشهورة تقول لما ان جلست فتحاو كسراو الفتح اشهر  
 (قوله نحو كما ان ظبية الخ) اوله فيوما توافينا بوجه مقسم الموافاة الملاقاة والضمير للحيية والقسامة  
 الحسن وفلان قسم الوجه ومقسم الوجه والعطو تناول برفع الرأس واليدين والناصر  
 الشديدا الخضرة ويرى وارق اى الشجرة الخضراء والسلم بفتح شين شجر عظيم له شوك (قوله  
 على تقدير رواية الخ) يرى بنصب ظبية على اعمال كما ان المحففة ورفعه على الغائم واعمالها  
 في ضمير الشأن المحذوف والمعنى تأتينا هذه المرأة يوما بوجه لم يخل من الحسن موضع منه  
 كأنها في حسن عينها وامتداد جيدها كظبية تمدعقها الى غصين هذا شجرة وصف بهذا  
 لانها بهذا الحال تزداد حسنا (قوله وما تزداد الخ) في الرضى لم يعدوا ما الكافة وان لم تكف  
 معنى من الزوائد حيث قال والزوائد نوعان كافة وغير كافة (قوله حال كون الخ) يعنى انه حال  
 من الكلمات الجنس المذكورة مع موافاة انها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما قبلها  
 مختصة بحال الشرطية (قوله نحو لا اقسم يوم القيامة الخ) ذهب اليه جماعة ثم اختلفوا فاقبل  
 زيدت توطئة لنفى الجواب اى لا اقسم بيوم لا يتركون سدى ورد بانه قد يخفى الجواب بعده  
 مثبتا نحو لقد خلقنا الانسان في كبد و قبل زيدت لمجرد التاكيد ورد بانها لا تزداد كذلك صدرا  
 يلحشا وفيه نظر وذهب جماعة الى انها نافية فقبل المنفى اقسام على ان يكون اخباراً  
 لا انشاء اى لا اعظمه بالاقسام به لاستحقاقه اعظاما فوق ذلك قال الزمخشري وقيل المنفى شئ  
 متقدم وهو ما حكى عنهم كثير من انكار البعث اى ليس الامر كذلك ثم واستؤنف القسم  
 كذا فى المنهل (قوله فى صورة نفي القسم) وان لم يكن نفي حقيقة لان المعنى المقصود القسم  
 (قوله كقوله فى بئر لا حور الخ) تمامه بافكه حتى اذا الصبح جسر البيت للعجاج الحور الهلكة  
 كذا فى الصحاح ويقال فى محاوراة اى نقصان ويحتمل ان يكون اسم جمع الحائر بمعنى الهالك  
 قيل هو بئر يسكنها الجن والردى الهلكة والافك الكذب جسر الصبح انقلب قيل يصف  
 فاسقا او كافرا سرى بالحيلة فى بئر الهلكة والنقصان او فى مهالك الهالكين وما علم لفرط غفلته  
 انه صار فيها حتى يعلق بكشافات ملات الثرو قامت القيامة على ذلك لكن لا ينفعه ذلك العلم  
 ويحتمل ان يكون عاشقا لرجل جرى خواص فى المهالك سار فى مسكن الجن ومعنى الافك انه  
 يكذب نفسه اذا حدثه بشئ متهمها لها ولا يصدقها فيه والمعنى سار ليلها هذا الرجل فى مهاوى  
 الهلاك وفى المواضع الخالية التى تسكنها الجن حتى انقلب الصبح وما يشعر به اى القى بمد  
 فى الهلكة وهو غافل عن ذلك لعدم مبالاة وهذا المعنى اشبه بمذاهب العرب كذا فى شرح

ايات المفصل ( قوله والخور الهلكة ) بفتح الهاء واللام الهلاك كذا في شمس العلوم وكذا الهالك بضم الهاء وسكون اللام واما الهلكة بنون الفرقة فلم توجد في الكتب المتداولة والشارح رحمه الله حله على صيغة الجمع كالطلبة وجعل الخور جمع حائر جارياً على القياس فان علا اذا كان صفة يجمع على فعل لكن لم يوجد في الكتب خور جمع حائر بل خوراء واخلور ( قوله فهي تفسير لكل مبهم ) في التسهيل ان اى غالب فيما سوى ما فيه معنى القول وفي شرحه ليس كذلك بل يقع فيه نحو كتبت ان قم فذهب قوم الى ان اى اى المفسرة اسم معناه او عوا وفهموا فهي كصه ومه ( قوله تقرر المظروف في الظرف الخ ) لما كان ظرفية المعنى للفظ غير ظاهرة بينه بانه على التشبيه في نحو عدم انقضاء اللفظ الموضوع عن المعنى لا ينقضي المظروف بخلاف ظرفية اللفظ له فانها ظاهرة ولذلك قيل الالفاظ قوالب المعنى لان المتكلم يورد الالفاظ على وفهمه والسامع يأخذ منها ولان المقصود من اللفظ معناه ( قوله فلا تقع بعد صريح القول الخ ) وذلك لان المفسرة مشروطة بان تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وان يتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرك ان ذهب وصريح القول يقع مفعول الجملة فلا حاجة الى ايراد ما ليس فيه معنى القول لا يكون مفعول جملة ( قوله و قوله تعالى ما قلت لهم الا ما الخ ) جملة مستأنفة وليس عطفاً على قولك لانه ليس مثالا لما تكون مفسرة للمفعول المقدر ولا ينافي الفائدة قيد في الاكثر والواجب حينئذ تأخير عن قوله وقد يفسر بها المفعول به الظاهر بل هو رد لما يتوهم من انها قد تكون تفسير للقول الصريح استدلالاً بهذه الآية فالفاء في قوله فقوله ان اعبدوا الله امالا تفصيل على تقدير اما وزائدة في خبر المبتدأ على مذهب الاخفش والعائد في المبتدأ الاول محذوف اى فيه ( قوله تفسير للضمير في به ) وما قيل انه لا يجوز ان يكون ان اعبدوا الله ربي وربكم مأموراً به فلا بد من تقدير قول اى ما امرتني بقول وحينئذ يكون تفسير الصريح القول فالجواب ان المأمور به المحكى هو ان اعبدوا الله وقوله ربي وربكم من كلام عيسى اردف به الكلام المحكى تعظيماً للشأنه سبحانه وتعالى كما قال الزمخشري في قوله انا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله الى هذا الشارة في كلام الشارح رحمه الله حيث اكتفى على ان اعبدوا الله في كونه تفسير للضمير ويجوز انه تفسير القسري الى المعنى بان يكون عيسى قد حكى قول الله تعالى بعبارة اخرى كانه قال تعالى اؤمرهم ان اعبدوا الله ربكم ونظيره قوله تعالى فحق علينا قول ربنا انالذائقون وفي الرضى ان القول المذكور كغير الصريح ( قوله لانه مفعول لصريح القول ) اذا لم يؤول قلت بامرت فلا يراد ان الزمخشري جوز ان تكون مفسرة للقول على تأويله بالامري ما امرتهم الا بما امرتني به وقال ابو على الفارابي يجوز ان تكون في الآية مصدرية بدلا من ما ومن الضمير المجرور في به وما قيل ان العبارة لا يعمل فيها القول وان المبدل في حكم المسكوت فبقى الصلة بلا عائد فدفوع بان القول يؤول

وان العائد موجود عنده التزاما قيل ان عطف البيان بمنزلة النعت في المشتقات لان الضمير لا ينوب ولا يعطف عليه لان ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم ان يعطى جميع احكامه (قوله وقد يفسر الخ) بيان لفائدة قيد في الاكثر ولم يجعله بيانا لفائدة القيد لانها ليست نصا في كونها مفسرة اى للجملة التفسير الاول وحده لبيان الموصوف والثاني لبيان معنى الابهام والفصل وتخصيص ان بالفعل مضارعا كان او ماضيا او امرا او نيا نحو كتبت اليه ان قد هذا هو الصحيح وقيل انها لا توصل بالامر وكلها سمع فيه فان التفسير معنى تعين في الابتداء فيكون في موضع رفع نحو وان تصوموا خير لكم وبعد لفظ دال على معنى غير التعيين فيكون في موضع رفع ونصب وجر مكانية كانت كافية مثال الشرح او زمانية نحو مادمت حيا اى مدة دوامى حيا لحذف الشرط وتخلقه مامع صلتها وما نقله من البلاغة من هذا القبيل (قوله حروف التحضيض) مصدر للتكثير والحض على الشيء طلبه والحث عليه وهذه الحروف ظاهرة مركبة كافي المفتاح ويحتمل ان الاصلها هلا ابدلت الهاء همزة (قوله مشددتين) وهلا مخففة اسم فعل بمعنى عمل لث غير العاقل والاختففة تليها وعرضا واستفهاما ونفيا (قوله بعض النسخ وتلزم الفعل) فعلى الاول اللزوم بالمعنى المتعارف وعلى الثاني بالمعنى اللغوى وقيل تلزم الجملة الفعلية الخبرية فانها لم تدخل الانشاء لامتناع الحض عليه وقيل تدخل الاسمية كقوله «ونبئت ليلي ارسلت بشفاعه» الى فهلا نفس ليلي شفيعها» واول باضممار كان الشانية وبهلا شفعت نفس ليلي وشفيعها خبر لبيتدأ محذوف اى هو شفيعها (قوله هلا ضربت الخ) في تخصيص الأمثلة بالاثبات اشارة الى عدم دخولها على النفي (قوله نحو هلا زيدا ضربته الخ) واذا تقدم الظرف نحو ولولا اذ سمعتموه قلم فهو مفعول للفعل المتأخر لتوسعهم فيه (قوله فعناها) اى اذا علمت انها تدخل المضارع والماضى فعناها في الماضى اى تستعمل فيه اذا دخلت على الماضى للتوبيخ واليوم لان التحضيض على مافات سبب للتوبيخ واليوم اذا معنى للحض على مافات سواء كان معنى حقيقيا او مجازيا او كناية والظاهر الاخير لما يجئ انها لا تخلو عن الحض على مثل مافات في المفتاح وفي الماضى للتنديم التنديم بشيئ ما نى كردن والتوبيخ سرزنش كردن وهذه المعاني لازمة للحض على مافات فان كان مخاطب ذا شرف فتنديم والافتوبخ ولوم (قوله بمعنى الامر) الا انه طلب بحث وازعاج ومعنى ذلك لا يحتاج الى توبيخ ولوم على انه كان للمخاطب ان يفعله قبل الطلب منه وقد تكون للطلب من غير تحضيض وتوبيخ بل يتبادر فيكون للعرض (قوله ولا يكون الخ) عطف على قوله فعناها اذا دخلت (قوله الا انها تستعمل الخ) بمعنى لكن لدفع توهم اطلاق حروف التحضيض على ما دخلت على الماضى لان اطلاق هذه الاسماء عليها بالمعنى الاضافى بالانقل كما مروا لاسماها السكاكى في المفتاح حروف التنديم والتحضيض (قوله فكأنها للتحضيض الخ) هذا فيما يمكن له مثل واما

فما لا يمكن له ذلك نحو قوله صلى الله عليه وسلم هلا شققت قلبه فلا ( قوله حرف التوقع )  
 اضافوه الى التوقع والتقريب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصه بها ولرد على من قال  
 انها ليست للتوقع في الماضي ومن ذهب الى انها ليست للتوقع مطلقا وهذه المعاني تعد اذا  
 كانت حروفا وقد تستعمل اسما بمعنى حسب مبنيا عند البصريين لمساواة الحرفية فيقولون  
 قد زيد درهم وبنون الوقاية نحو قدنى درهم وقدنى اى كفانى ( قوله اذا دخلت الخ ) اشارة  
 الى انها لا تدخل على فعل الطلب وشرط في الماضي ان تكون مثبتا ومتصرفا لان غير المتصرف  
 ليس المضى حتى تقربه الى الحال ولعله اراد الماضي المجرد الغير المشابه للحرف بقريته الاطلاق  
 ( قوله متوقعا للمخاطب ) قبل الاخبار فلا يرد ما توهم القائل بانه ليس للتوقع في الماضي لان  
 الماضي ينافى التوقع ( قوله واقعا الخ ) اى واقعا في الزمان القريب من الحال ( قوله وقد تكون  
 الخ ) اشارة الى ان هذا استعمال قليل ولذلك انكره الخليل ( قوله المجرد الخ ) فالاطلاق قرينة  
 التجريد ( قوله وقد تستعمل للتحقيق ) قيل وقد تستعمل للتحقيق مع التأكيد وجعل الآية من هذا  
 القبيل ( قوله ويجوز الفصل الخ ) ويجوز حذف فعلها نحو « اذف الترحل غير ان ركابنا لماتزل  
 برحالنا وكأ قد » ( قوله الهزء وهل ) واما ال فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن  
 ابى عبيدة فقل قلب الهاء همزة ( قوله وتدخلان الخ ) اشارة الى تعدد المثال للاشارة الى هذا العموم  
 ( قوله الا ان الهزء الخ ) اشارة الى ان قوله وكذلك هل ليس على العموم بدليل قوله والهزء  
 اعم تصرفا فكأنه في معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح ههنا والوجه ذكره  
 في قوله تقول ازيد اضربت كما يشير اليه قوله للمعرفة ( قوله الاعلى الشذوذ ) اى على الاستعمال  
 الغير الفصحى لما صرح في المفتاح بقبحها ( قوله تذكرت عهدا بالحمى ) العهد ودجع عهدو الحمى  
 كالى ما يحمى من الكلاء بمعنى الحمى والمراد ههنا الارض التى فيها الكلاء وحتت اما من الخنو  
 بمعنى الميل او من الحنين بمعنى الشوق والالف بكسر الهزء وسكون اللام الالفه يقال حنت  
 الالف اى الالفه والمعانقة در آغوش كرفتن وتسلت عنه الظاهر اسلت عنه على ما فى الصراح  
 اسلاء نعم كردن السلاء لازم منه واما التسلى فى القائموس بمعنى النسيان وفى الصحاح والتاج  
 الانكشاف وشىء منها لا يناسب المقام الا ان يراى تسليها عنه على حذف المضاف وذاهلة حال معللة  
 اى لاجل ذهابها عن الفعل والكلام تصوير وتمثيل لحال هل بحال العشق والمقصود انه  
 اذا ممكن مراعاة حالها الاصلى صحح تركها ( قوله اى التصرف فيها ) يعنى ان تصرفاتميز  
 من النسبة والمعنى اعم تصرفا ومعنى الاضافة الى التصرف تصرفها فيه بشىء بان تكون  
 الاضافة الى الفاعل واحترز بقوله باعتبار استعمالها عن التصرف فيها من حيث الذات فانه  
 لا تصرف فى الهزء بخلاف هل فانه تصرف فيها بقلب الهاء همزة وقيل معناه تصرفها اشمل  
 لانها متصرفه فى الجمل بالنقل من الاخبار الى الاستخبار ولا يتأتى هذا التصرف فى هل وهذا

من تفسير الشارح قدس سره العزيز وفيه انه ان اراد بقوله لا يتأتى هذا التصرف من هل انه  
تدخل عليها الهمزة لانه لا يتصرف فيها باطل وان اراد انه لا تدخل عليها حتى يتصرف فيها  
فسلم لكن هذا فرع العموم في الاستعمال فالحق احق ان يتبع (قوله على وجه الانكار التوبيخي)  
اي ما بعدها مان ينبغي ان يقع وان فاعله معلوم نحو اتعبدون ما نتحشون وقد تجئ للانكار الابطالي  
اي ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفيكم ربكم بالبين ولا فادتها في ما بعدها  
الذي لزم ثبوته ان كان منفيا لان نفى النفي اثبات ومنها اليس الله بكاف عبده والانكار بالتسمية  
يختص بالهمزة فلو حل الشارح رحمه الله المثال على مجيئها لانكار مطلقا بان يقول باستعمال  
الهمزة ما دخلت عليه لكان اشمل وافيد (قوله محذوف بالحقيقة) اذ لا معنى للاستفهام  
عن الضرب الذي هو عدم الوجود في الانكار التوبيخي ومعلوم الانتفاء في الانكار الابطالي  
بخلاف الرضى فانه امر خفي واقترانه بالحال الذي ينافيه يدل على عدم استحسانه وهذا مبني  
على استعمال الهمزة في الاستفهام وكون الانكار متولدا منه واما على تقدير كونها مستعملة  
في الانكار فالوجه ما ذكره في المفتاح من ان هذا يختص بالاستقبال ولا معنى لانكار ما لم يقع  
(قوله هي الاصل في باب الاستفهام) اي غير داخله فيه والاقوى لكونها موضوعا له فاستعمالها  
اليق وانسب عند الفعل ثم اختص الاستعمال بما هو الانسب عند الفعل فلا يراد به لا يدل على  
جواز جعل هل معادلة لام بل على الانسية (قوله بادخل الهمزة) رعاية لتمام التصوير  
لعارقتها في الاستفهام فالعاطف لكونه رابطا لمدخله بما قبله لودخل على الهمزة يكون لها  
تعلق بما قبلها لانها اقدم عن اقتها في الاستفهام لا تقتضي كمال التصوير وهذا عند الجمهور  
واما عند المخشري فان الهمزة داخله على مقدر معطوف عليه مناسب للمعطوف قال الرضى  
والحق ما قاله الجمهور اذ لو كان المعطوف مقدر الجاز وقوعها في اول الكلام من غير ان  
يتقدم ما يصلح العطف عليه مع انه لم يجئ في الاستفهام الامتيا على كلام متقدم وفي المغنى  
وقد جزم الزمخشري بذلك في مواضع من الكشاف منها قوله تعالى افاؤمن اهل القرى  
اي عطف على اخذناهم وقوله تعالى انالبعوثون او آباؤنا الاولون اي آباؤنا عطف على  
ضمير مبعوثون واكتفى بالفصل بالهمزة وجوز الوجهين في موضعين فقال افعيردين الله  
دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة بجملة ثم توسطت الهمزة بينهما ويجوز ان يعطف  
على محذوف اي يقولون فعيردين الله يعون وفيه اننا سلم انه كان المعطوف مقدر على  
ان الجواز لا ينافي عدم الاستعمال واما ما ذكره صاحب المغنى فلانه لم يجوز الزمخشري ما قاله  
الجمهور اصلا ما لو كان مقصودا مع تعين التقديم على العاطف فلا وجه له وهو ظاهر من كلامه  
(قوله بخلاف هل) متعلق بقوله تقول فيكون فيكون قيدها للكل مثبتا للعموم تصرف الهمزة لانها  
اعم فانه مع بعده لفظا يحوج الى تقدير ولا تقول هل في الامثلة لاثبات العموم فقول الشارح

رحمه الله لكونها فرع الهمزة الخ تعليل للاستفاد من قوله بخلاف هل اى تقول هل فيها  
فان قلت عدم استعمال هل في الامثلة المذكورة انما ثبت عموم الهمزة اذ لم يكن لهل مواقع  
خاصة وليس كذلك فان هل تستعمل لتقرير نفس الحكم في الاثبات نحو هل ثوب الكفار  
ويراد بها النفي فيجوز وقوع الابعدها نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان ويزاد الباء نحو  
هل زيد بقاء كالمثال الثالث وانما ثبت العموم اذا كانت الهمزة مستعملة بتأخير العاطف ايضا  
وليس كذلك فان الهمزة مختصة بالتأخير فان قلت جميع مواقع هل موقع الهمزة لان هل بمعنى  
قبول الاستفهام مستفاد من همزة مقدرة معها نصل عليه الخ تحشى في المفصل باقلا عن سبويه  
وعدم جواز التصريح بالهمزة في بعض المواقع لا ينافي ذلك فن قال ينبغي ان يراد بالعموم  
العموم من وجه لان هل مختصة ببعض الاحكام لم يأت بشئ في المغنى ان هل تفترق عن الهمزة  
من عشرة اوجه اختصاصها بالتصديق والايحباب والاستقبال وعدم الدخول على الشرط  
وان على اسم بعده فعل ووقوعها بعد العاطف لما قبله وبعدها وبارادة النفي بالاستفهام بها  
ومحبتها بمعنى قدم من غير استفهام (قوله حروف الشرط) في القاموس الشرط الزام الشئ  
نقل في الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى اى الحروف  
الدالة على التعليق (قوله فان للاستقبال) اى لحصول ما دخلت عليه في الاستقبال (قوله ومعناه  
الخ) اى وليس معناه ان مختصة بالمستقبل ولو بالماضى (قوله نحو قوله تعالى ولا مئة مؤمنة  
خير من مشركة ولو لم يحببتكم) فان المعنى ان لا تحببكم او تعجبكم (قوله فانها موصوغة الخ) لانها  
حرف الشرط ومعنى الشرط مراعى فيها وبه صرح المحقق التفتازانى في المطول وشرح  
المفتاح (قوله مقدرة) بناء على العرف وما قيل ان المقدر يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح  
المنطقيين (قوله فيلزم الخ) تحقيق معنى التعليق فان معناه ان حصوله منوط به غير متوقف  
حصوله على حصول شئ آخر وان جميع ما سواه مما يتوقف عليه ذلك الامر حاصل ولو  
ادعاء فلو حصل ما علق به بدون ما علق عليه لم يكن المعلق عليه معلقا عليه ولذا ذهب  
الشافعى رحمه الله تعالى وايانا الى ان التعليق بالشرط يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط  
والحنفية اعترفوا بانتفاء الحكم عند انتفاء الشرط الا انهم يقولون يكونه مدلول الجملة الشرطية  
فاندفع ما قيل ان انتفاء المزموم لا يستلزم انتفاء اللازم بل الامر بالعكس لان ذلك انما يراد لو كان  
معناه مجرد لزوم الثانى للاول (قوله فقد علق حصول الخ) فالمعنى المطابق هو التعليق  
الخصوص وانتفاء الامر من وسببية الامتناع للامتناع المدلول بالترادى ولما كان كلا الاتفانين  
معلوما للمخاطب ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ لا فائدة بل  
لاجل افادة السببية قالوا ان لو لامتناع الاول فوضعا ما هو المقصود من المعنى المطابق مقامه  
تنبهنا على ذلك (قوله في زعم المتكلم) متعلق بقوله سببا اشارة الى انه لا يلزم كون الثانى سببا



في نفس الامر كما في قول ابي الغلاء ولو طار ذو حافر قبلها طارت ولكنه لم يطر (قوله على  
 قصد لزوم الثاني للاول) من غير قصد كونه معلقا عليه (قوله وقد تستعمل الخ) اشارة الى انه  
 معنى مجازي له لان اللزوم لازم للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه ويتبادر معنى التعليق  
 الخصوص وكذلك المعنى الثالث والحق ان ما ذهب اليه الشلوبين واختاره القاضي في تفسيره  
 من انه موضوع للقدر المشترك وهو التعليق وضعوا والحقيقة المجاز يتبادر منه لكثرة استعماله  
 لا ينافي كما قالوا في الوجود (قوله مع انتفاء الخ) متعلق باللزوم فيكون مدلوله مع الانتفاء يستدل  
 باللزوم المقارن بانتفاء اللازم على انتفاء المزوم فلذا لا يحتاج الى استثناء التالي ولا يجوز استثناء  
 المقدم (قوله على ان الفساد) اشارة الى ان لو قام مقام استثناء التالي (قوله عكسه المشهور) وهو  
 انه لا انتفاء الثاني لا انتفاء الاول (قوله ولم يدر ان ما ذكره الخ) اي لم يدر ان استعمال التعليق غير  
 استعمال اللزوم (قوله في ربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه) اي عن ذلك الشيء فيدل على ربطه  
 باقرب النقيضين منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين  
 النقيضين فن قال هذه الاستعمال لا يخص قصدا لاستمرار بل يكفي قصد ان هذا الجزاء لازم على  
 كل تقدير كما تقول لو كان ينحى الآن عدوى اعطيه لكانه يدل على ان الجزاء لازم وليس فيه  
 قصدا لاستمراره بآيات بشي لان ما توهمه مبني على ما فهمه من ان مراد الرضى بقوله وقد يجيئ  
 جواب لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم جميع الازمنة مطلقا وليس كذلك  
 بل جميع الازمنة تقديري الشرط ونقيضه كما يفصح عنه آخر كلامه حيث قال فيلزم وجود ذلك  
 على كل تقدير في الجزاء في جميع التقادير (قوله وتلزمان الفعل) اي الشرط واما الجزاء فتدريكون  
 اسمية او مضارعا مجزوما بل او ماضيا في اوله لام مفتوحة وحذفها قليل الا اذا وقعت لومع  
 خبرها صلة نحو الذي لو ضربني شكرا والحال شرط كقوله تعالى ولو ان مافي الارض من  
 شجرة اقلام الى قوله ما نقدت وذهب الزمخشري الى وقوع الاسمية جوازا كما في قوله تعالى  
 ولو انهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير (قوله ولو تملكون انتم) هكذا في النسخ التي  
 رأيتها والصواب اسقاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه (قوله فاحذروا انتم) اي في الآيتين  
 (قوله كان ضمير امتصلا مستتر الخ) الصواب اسقاط مستتر الكونه لغوا وليس سهو الاعلى  
 قول الاخفش والمأز في فانهما قالوا او حرف والفاعل مستتر واسقاط بارز الكونه لغوا (قوله  
 وليس تأكيدي الخ) اي ليس انتم في الآية تأكيدي للضمير المتصل على ان يكون التقدير لم تملكون  
 انتم تملكون على ما ذهب اليه البعض تعليلا للتصرف (قوله لان حذف الفعل الخ)  
 فيه اننا لنسلم انه ابعد من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر والقول  
 باعادة الفاعل في المفسر لا متناع وجود الفعل بدون الفاعل وقيل انه لم يعهد حذف  
 المؤكد والعامل مع بقاء التأكيدي فيه ان حذف الفعل مع الفاعل شائع وحذف المؤكد فقط

معهود ونحو الذى نفسه محسن اخوك اى هو نفسه صرح سيويه به فى الكتاب وتفصيله  
فى المغنى وعدم الاجتماع فى الاستعمال لا ينافى الاعتبار فى التقدير اى بصلة الفعل والاكثر  
كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذى هو الماضى وقد جاء مضارعا واما قوله تعالى  
يودوا والوانهم بادون فلو فيه مصدرية لشرطية لمحيثها بعد فعل التنى وقدم (قوله اى فى  
اول زمان التكلم) استشكل الناظرون وجه نصب اول فذهب الشارح رحمه الله تعالى الى  
انه ظرف زمان بخذف لفظ زمان والمراد بالزمان زمان التكلم على التوسع وجعل الكلام  
بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه من التعسف اللفظى والبشاعة المعنوية فان المقصود وقوع القسم  
فى اول الكلام كما يفسر عنه قوله اى القسم بين اجزاء الكلام ونعم ما قيل انه كلام لا يليق بأول  
زمان التكلم وذهب الفاضل الهندي الى انه منصوب بتضمن الدخول اى وتقدير فى جائز  
فى المبهم من المكان بعد الدخول وفيه ان ماثبت بالاستعمال تقدير فى بعد صريح دخلت واما  
فى ما تضمنه فلا شاهد وقياس المتضمن على المصرح انما يتجه اذا كان التقدير فى المصرح  
قياسا وبعضهم قال ان لفظ اول مرفوع صفة القسم وفيه انه يصلح ان يكون فاعلا لتوسط  
القسم المقيد وارجاعه الى القسم مطلقا خروج عن السنن المستقيم اذ السابق الى الفهم  
اتحاد فاعل الفعل وعلى عندي انه منصوب على الظرفية لانه من المكان المبهم على ما فى التسهيل  
ان منه ما يدل على مسمى اضافى مختص اى لا تعرف حقيقة بنفسه بل بما يضاف اليه  
كمكان وناحية وجهة ووجهة وغير ذلك من الاسماء المبهمة واحترز بمختص عن الذى يدل  
بنفسه على معنى لا يصلح لكل مكان نحو جوف وباطن وظاهر وداخل وخارج فان هذه  
من الاماكن المختصة وما قيل ان اول مكان تنزيلي لاحقيقى والمكان التنزيلي كالمبهم فى عدم  
الظهور فجرد اجتهاد لا يدل عليه شاهد (قوله واحترزه عن توسط) اى اورده لاحتراز  
عنه فاما ان يجعل الاحتراز مقصورا عليه لانه وان كان فى الذكر مقدمات فهو فى الصدق  
متأخر فيكون قوله على الشرط احتراز عن تقديم الشرط واما ان يجعل الاحتراز عن جميع  
صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط لان الكلام فيه ولما احتمل الاحتمالين ارسله الشارح  
رحمه الله تعالى على اطلاقه (قوله اى لزم القسم الخ) جعل الضمير للقسم مع ما بعده لفظا  
رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الشرط لماضى يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكل للجزء (قوله  
اى الشرط الجواب) فى العموم لفظا فيهما (قوله وكان الجواب للقسم فقط لفظا) لتقوى القسم  
بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وجاز قليلا ان يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم فى نفسه  
كزائد فى المغنى فهو كزائد والشرط مراد فيه معنى التوقيت (قوله فقط) فلا تطلق قرينة  
التجريد كما قالوا (قوله لا للقسم والشرط) لما كان المتبادر من قوله وكان الجواب للقسم فقط  
تعينه لذلك وليس كذلك بل هو اولى على مانص عليه فى الرضى ليس مختصا بالشعر فانه

جعل الزمخشري قوله تعالى ما انا باسط يدي اليك جواب الشرط في قوله تعالى لن بسطت  
 جعل الشارح ذلك التعيين بالنظر الى جعله جوابا لهما لا بالنظر الى الشرط فقط لكن ذكر في  
 شرح التسهيل ان عبارة الشرط في صورة تقديم القسم مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين  
 ويؤول البصريون ذلك يجعل اللام زائدة انتهى فحينئذ لا حاجة الى ذكر الشارح فان المتن  
 على مذهب البصريين نعم لو ثبت وقوع القسم لفظا مع اعتبار القسم لقامت الحجة عليهم ( قوله  
 لانه يلزم ان يكون مجزوما الخ ) اي بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير  
 المصرحة بجهة او غير مجزوم . واما لانه القابل للاطلاق العام فاندفع ما قيل ان الشرط اذا كان  
 ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم الا ان يتكلف ويقال اراد  
 صحة كونه مجزوما وجوب عدم كونه مجزوما ( قوله واما معنى الخ ) بيان لفائدة قوله لفظا  
 ومعنى لانه اذا روعي جهة المعنى فالقسم والشرط قيدان للجواب اوردا للتحقيق والتوجيه  
 فيكون جوابا لهما واذا كان اعتبار احدهما مقدما على الآخر فيقيدان يكون جواب احدهما  
 مقيدا وجواب الآخر مطلقا فاندفع ما قيل ان جواب الشرط بمجموع القسم وجوابه لا مجرد  
 الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى حينئذ بمجموع الشرط  
 والجزاء ثم ان هذا القائل بعد نفي كونه جواب القسم معنى لان الجواب مجموعهما اعترف  
 بكونهما جواب الشرط معنى فيبين كلامية تدافع ( قوله لا كرمك ) فانه روعي فيه شرائط  
 القسم من دخول اللام ونون التأكيدهما معنى كون الجواب له لفظا ( قوله اي تقديم غير  
 الشرط ) فقوله غير عطف على الشرط لا على التقديم فان غير تقديم الشرط اعني تأخره  
 لا يستلزم التوسط ويجب ان يكون ذلك الغير يطلب الجزاء اعني المبتدأ قبل النواسخ او بعدها  
 نص عليه في الرضى وشرح التسهيل ( قوله جاز ان يعتبر القسم ) فبراعى فيه لزوم عدم  
 الجزم بدخول نون التأكيدها اذا كان مصارعا مثبتا ( قوله وان يعتبر الشرط ) فيجزم ولا يدخله  
 النون ( قوله ويحتمل ان يكون المعنى الخ ) قيل لا يصح ذلك لانه صرح الرضى بوجوب اعتبار  
 الشرط في صورة تقدمه على القسم والمثال الثاني ليس لالغاء الشرط بل الشرط معتبرا كما  
 في القسم الا ان اعتبار القسم يجعل الجملة التي بعد القسم جوابا له واعتبار الشرط يجعل المجموع  
 جوابا له ولا مانع من القول باعتبار الشرط لانه لم تنف رعاية ما راعى في جوابه لان الجزاء  
 المضارع المثبت يكون بالفاء او بدونه فترك الفاء ليس علامة الغاء الشرط وفيه بحث لان الغاء  
 واجب عند اعتبار الشرط اذ جعل المجموع جوابا له نص عليه في الباب وغيره وان جعلت  
 الجملة التي بعد القسم جوابا كما يشير اليه قولنا لان الجزاء مضارع مثبت لزم الجزم ولا يجوز دخول  
 نون التأكيدها لانه اذا كان هذا المثال مثالا لا اعتبار الشرط والقسم فابن مثال الغاء القسم وما  
 زعم من مخالفته لكلام الرضى فباطل لان الغاء الشرط بالنسبة الى جواب القسم لا ينافي جواب

اعتباره بالنسبة الى مجموع القسم والجواب ولما لم يكن مقصود المصنف الا بيان الالغاء والاعتبار بالنسبة الى جواب القسم لم يورد في المثال الثاني الفاء مع وجوبه ولم يقل ان اتيتني فوالله لا تينك فالمثال المذكور مرضى لمجرد الايضاح واعلم ان المصنف اورد الامثلة تنبيها على ان اطراد القاعدة المذكورة انما هو في ان وما يتضمن معناها من اسماء الشرط دون لو ولو لا فانه وان اطرده فيه تقديم القسم على الشرط وغيره لتعيين الجواب حينئذ للقسم لا يطردها حكم التوسط لتعيين الجواب حينئذ للشرط لوجوب اعتبار الشرط في صورة التقديم كما مرو لا يمكن جعل المجموع جوابي لان جوابهما لا يكون الاجلة خبرية (قوله فيكون باعتبار التقديم والجواز الخ) الف والنشر على ما ذكر متعدد على سبيل التفصيل والاجال ثم ذكر مالكل من آحاد المتعدد من غير تعيين ثقة على ان السامع يرده اليه والاول اما على ترتيبه بان يكون الاول والاول والثاني والثاني او على غير ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب او مختلط الترتيب كذا في المطول فلا بد في النشر من اشتماله على ما يتعلق بكل واحد من المتعدد والترتيب ثم ان ههنا لفين لف تقديم الشرط وغيره ولف جواز الاعتبار والالغاء بان اعتبر مجموعهما الفا واحدا ومجموع المثالين نشر اله فلا شبهة في كونه نشر الكسنة نشر على ترتيب غير الف وهو ظاهر وان اعتبر كل واحد لفا على حدة فلا شيء من المثالين نشر لواحدهما فضلا عن ان يكون على ترتيب الف او على غير ترتيبه اذ ليس في المثال اثر من تقديم الشرط المذكور في الف الاول ولا في المثال الثاني اثر من الغاء القسم المذكور في الف الثاني بل كل واحد منهما مثال لبعض الف الاول وبعض الف الثاني ولا يدفع هذا الاشكال ما قاله المقصرون لحل هذا المقال ان المراد بالنشر جزؤه لانه على تقدير التسليم كيف يصح ان يقال انه على ترتيب الف او على غير ترتيبه والحال ان المذكور فيه واحد من كل لف الان يقال ان المراد على نحو ترتيب الف بكونه مثالا للجزء الاول وعلى غير ترتيبه بكونه مثالا للجزء الثاني ولا يخفى سماجته وعندي ان اللفين المستفادين من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط معهما وان المثالين من صنعة الاحتباك حذف من الاول ولا شك بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة الاول كما قيل في قوله تعالى المبروا ناعملنا الليل ليمكنوا فيه والنهار مبصرا اي لتبغوا ومن فضله ولا شك حينئذ في اشتمال المثالين على الامور الثلاثة فيكون الف والنشر عن حقيقته وبعض الناظرين ههنا خيال لا يليق ان تسمعهم الاذان الكريمة اذا تقرر هذا فنقول على المعنى الاول اي اعتبار القسم والغاء القسم يكون المثال الاول باعتبار تقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم اي لالغائه واعتباره نشر على ترتيب الف لانه مثال باعتبار اناب الله الذي هو اول فيه لتقديم غير الشرط هو ثان في الف وباعتبار انك الذي هو ثان فيه لالغاء القسم الذي هو ثالث في الف وباعتبار لا تيك المقدر الذي هو ثالث فيه لاعتبار

القسم الذى هو ثالث فى الالف (قوله وجواز اعتبار الشرط) وعدم اعتباره على غير الترتيب  
تمام من كون الاول منه مثالا لثاني الالف وباعتبار جواز على ترتيبه لكون آتيك المذكور ثانيا  
مثالا لا اعتبار الشرط المذكور ثانيا فى الالف ولا آتيك المقدّر ثالثا مثالا لآتيك المذكور ثالثا (قوله  
إشارة الى اشتراط المضى فى الشرط) والجزء المعنوى وعدم عمله فيها (قوله نشر على ترتيب  
الالف) لكون ان آتيتنى الاول من المثال مثلا لتقديم الشرط الاول من الالف والآتيك المذكور  
ثانيا فيه مثالا لا اعتبار القسم المذكور ثانيا فى هذا الالف والآتيك المقدّر ثالثا مثالا لآتيك المذكور  
ثالثا (قوله فالنشر باعتبار الاول) اى لتقديم الشرط على ترتيب الالف لكون الاول مثالا  
لما هو الاول منه فى الالف (قوله وباعتبار الثانى) اى جواز الغاء الشرط وعدمه على غير  
ترتيبه لكون لآتيك المذكور ثانيا مثالا لللغاء المذكور ثالثا فى الالف وآتيك المقدّر ثالثا لعدم  
الغاء المذكور ثانيا هذا محل عبارة الشارح موافقا للنسخ المتداولة وقيل ان الفاضل اللارى  
لتوجيه الشارح له باصلاح خلل وجد فى بحث الفعل لعدم مساعده وقت الشارح بنظره ثانيا  
زاد لفظ الغير فى ثلاثة مواضع الاول قوله كليهما نشر على ترتيب الالف والثاني قوله فهو وباعتبار  
مما نشر على ترتيب الالف والثالث قوله فالنشر باعتبار الاول على ترتيب الالف واسقطه من قوله  
وبالاعتبار الثانى على غير مرتبه ورأيت نسخة فى آخرها هذه نسخة قوبلت على نسخة مقروءة  
على الشارح فرأى عليه من ضعف هذا الشرط لاجلة عند الفاضل اللارى موافقا بهذا التصحيح  
قد كتب فى الموضع الثلاثة منها لفظ الغير فى الحاشية وعلى علامة العيز وضرب الخط على لفظ الغير  
وانت بعد احاطتك بما قلنا نظره لك ان لفظ الغير لازم فى الموضع الاول دون غيره وان اسقاط لفظ  
الغير لا وجه له (قوله اختلاف بين اعتباريه) اى اعتبار كل من المثالين اعتبار التقديم واعتبار  
جواز الشرط فى كون احدهما على ترتيب الالف والاخر على غير ترتيبه كما عرفت وتفسير  
الاعتبارين باعتبار الالف والنشر سهو (قوله بخلاف المعنى الاول) فان الاعتبارين فيه متفقان  
كلاهما على غير ترتيب الالف فى المثال الاول وعلى ترتيب الالف فى المثال الثانى (قوله يقتضى  
تقديم الخ) اى كون النشر فى المثال الثانى على ترتيب لفظه على المثال الاول لان النشر على ترتيب  
الالف اظهر منه على غير ترتيبه (قوله اراد اتصال الخ) فلذا اقدم المثال الاول لانه حينئذ يكون  
مثال الغاء القسم متصلا به (قوله على تقدير تقدم الخ) واما اذا ذكر مثال كل من اللذين يجنبه بأن  
يقال اذا توسط القسم بتقديم الشرط جاز ان يعتبر القسم وبلغنى نحو ان آتيتنى والله لآتيك وكذا  
ان توسط تقديم غيره نحو انا والله ان تأتني أنك يحصل اتصال المثال بالمثال له بتمامه (قوله من حيث  
مثالهما) حال من نشرهما قيد بذلك لانه اذا اعتبر من حيث انهما مثال لمجموع اللذين كان الاتصال  
حاصلا بتمامه (قوله نحو قوله تعالى لئن اخرجوا الا يخرجون) معهم وان اطعموهم انكم  
لمشركون اورد المثالين إشارة الى ان الجواب للقسم سواء كان هناك لام موطئة او لم يكن ردا

على من قال ان قوله انكم لم شركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما لان حذف الفاء من الاسمية الخبرية يكون في ضرورة الشعر (قوله كلفوظه في صدر الكلام) قوله الملقو ظ بذلك لان المقدر لا يكون الا في صدر الكلام (قوله اولى) لانه اكثر استعمالا قال الرضى في بحث اما نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتني فاكرمك (قوله يلزم الاتيان بالفاء) وخص الفاء بالذكر لانه الاصل والافعال مثل الفاء او اذا المفاجأة وهذا لزوم في السعة واما في الشعر فيجوز نحو من يفعل الحسنات الله يشكرها (قوله اما) بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الاولى بياء استيقا لا للتضعيف وهى حرف شرط وتفصيل وتوكيد كذا في المغنى وتفسير القاضى وفي الرضى انها حرف شرط وتفصيل وقد تحذف ويطر ذلك اذا كان ما بعد الفاء امر او نهيا منصوب به او بمفسره نحو ربك فكبرك (قوله او اجله في الذهن الخ) كما اذا ابتدأت بقولك اما زيد تعلم مخاطب بمجىء اخوتك (قوله يعنى واما الذين ليس في قلوبهم الخ) جعل ذكر القيد قرينة على تقريره ولم يجعل قوله والراسخون في العلم يقولون آمنة كافي المغنى لانه لا يتجه على تقدير عدم الوقف على الا الله وكذا لم يجعل قسيماله بحذف اما كافي التوضيح لان حذف اما مع حذف الفاء لم يوجد في كلامهم (قوله للزوم الفاء) فانها لا يجوز ان تكون عاطفة اذ لا يعطف الخبر على المبتدأ ولا زائدة لعدم لزومها فهم سببة فتدل على كونها للشرط واما قال للزوم الفاء ولم يقل لدخول الفاء لان الدخول لا يدل على تضمن معنى الشرط لجواز ان يكون اجراؤه مجرى الشرط كافي حين واذا وانحوز يد حين لقيته واذا لقيته فاكرمه (قوله وسببية الاول) اى قصد النسبية (قوله والتزام حذف فعلها) لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها للتفصيل لتكررها وليكونه فعلا عاما على طريقة واحدة في جميع المواضع كتعلق الظرف المستقر (قوله وبين فائهما) فيه اشارة الى لزوم الفاء في جوابها لفظا وتقدوا لا تقدير الا في ضرورة الشعر او مع تقدير قول مع الجواب لدلالة المقدر عليه نحو قوله تعالى واما الذين كفروا فلم تكن آياتي اى فيقال لهم فلم تكن آياتي الاية وفيه اشارة الى انه لا يفصل بحملة تامة وقد يفصل بحملة ناقصة وهى جملة الشرط نحو قوله تعالى واما ان كان من المقرين فروح وريحان الاية وقد يفصل بحملة الدعاء اذا فصل بين اما وجملة الدعاء بمعمول الشرط نحو واما اليوم رحمتك الله فلا اضعت كذا وبمعمول جوابها نحو واما زيد ارحمك الله فاضرب كذا في شرح التسهيل (قوله جزء مما في حيزها) وهو الجزء الذى هو مزوم في قصد المتكلم سواء كان في عمدة او فضلا ليكون المعروض كالشرط الذى هو المزوم في جميع الكلام ويحصل ما هو الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء مثال الغرض من قولنا اما زيد فذا هب لزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه لوجود الشئ في الدنيا واذا افنى افاد ذلك (قوله اى حيز فائهما) رعاية لقرب المرجع او حيز امار عاية لاتحاد الضمائر في المرجع (قوله لان حيز الفاء ايضا

حيزها) لان بعد حذف الفعل لا يمكن التعريض الا بعد اقتران القائم مع ما خيزها حيزها  
فاندفع ما قيل لا يجوز التعريض بما في حيز اما مطلقا اما اذا لم يكن في حيز الفاء فالتعويل على  
الوجه الاول (قوله بحال تجوز تقديم الخ) اي بعد اسقاط الفاء (قوله وهذا مذهب سيبويه)  
هكذا في العباب والرضي وشرح التسهيل ان هذا مذهب المبرد وقال فيه ان مذهب سيبويه  
ما ذهب اليه المازني والمفتاح وشرح ذياجة الصباح انك اذا قلت اما زيد افاني ضارب فهذا  
غير جائز عند الجميع الا عند ابى العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب (قوله فجعل سيبويه  
لما خاصية الخ) اي في حكم بان لها خاصية تصحح تقديم ما يمنع تقديمه لحصول الفوائد المذكورة  
من تحقيق الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم  
الادعائي واشعار خبر واجب الحذف بشئ آخر وعدم توالي حرف الشرط مع حرف الجزاء  
(قوله عملا مطلقا) جعل عملا صفة مصدر محذوف مبنى للفعول ولم يجعله ظرف زمان اي  
في جمع الاوقات رعاية للمقابلة بينه وبين التفصيل الآتي فانه لا فرق بين جواز التقديم  
وامتناعه (قوله مهما يكن من شئ) مهما اسم ما لا يعقل سوى الزمان ويكون تامة فاعلمها  
الضمير المستتر اراجع الى مهما ومن شئ بيان لمهما لزيادة التعميم كما في قوله تعالى مهما  
تأتياه من آية وجعلها زائدة قول الاخفش او استغراقية باعتبار الحال وهم (قوله واقم اما  
مقام مهما) فيه رد على من قال ان اصلهما مهم بالقلب المكاني وابدال الهاء بالهمزة لان  
الاسم لا يصير حرفا بالقلب والابدال كذلك اقالوا وفيه انه انما يتم لو اعترف هذا القائل بحرفيتها  
امالوقا ببقاء اسميتها كما قال بعضهم ان اصل اما اي ما فأي كلمة الشرط وما بهامية معناها شئ  
او حالة تقديره اي شئ او حالة فلا (قوله ووسط يوم الجمعة) الذي هو الملزوم في قصد المتكلم  
لثالبزم توالي حرف الشرط والجزاء في اللفظ فانه يؤهم ذكر المعطوف بدون المعطوف عليه  
والمسبب بدون السبب (قوله اصلا لا بدون مانع آخر ولا معه) (قوله وهذا القائل الخ)  
في شرح التسهيل وهو الحق وهو مذهب سيبويه واليه رجع المبرد والرضي ليس بشئ  
لانه اذا جاز التقديم للعرض المذكور مع المانع الواحد فلا بأس بجواز مع مانعين او اكثر  
لان العرض منفهم ويجوز لتحصيل الغاء مانعين فصاعدا وفيه ان انتفاء العرض المذكور  
مطلقا ممنوع انما الغالب على هذا التقدير اقامة الزوم القصدي مقام الزوم الادعائي  
وفواته غير مضر لان المقصود تأكيد وقوع الجزاء وهو حاصل (قوله هذا تقدير  
الكلام الخ) اذا كان المتوسط ماسوى الظروف من المفاعيل كالفعول به في قوله تعالى  
واما اليقيم فلا تقهر فجرى ان التقدير الثاني فيه محل بحث فانه لا يصح ان يقال مهما  
يكن اليقيم على معمول الفعل الشرط (قوله مهما يكن زيد الخ) على ان مهما  
لعموم الاحوال والعائد محذوف اي اي حالة يوجد زيد عليها فهو منطلق وكذا في تقدير  
ما يذكر مجهولا ومعلوما على ما سيجيء فلا يرد ما قيل انه لا يصح هذه التقادير لانه

لا بد من رابط في جملة الشرط ولا رابط الا ان يحمل مهما بمعنى الوقت وهو مردود على مانص  
عليه ان مختصري في تفسير قوله تعالى مهما تأتياه من آية او قليل على ما جوزه ابن مالك في التسهيل  
وغيره مستدل بقول حاتم «وانك مهما تعطف بطنك سؤله» وفرجك نالاً منتهى الذم اجمعاً زاد  
ابنه بانه لا استشهاد فيه اى لصحة تقديرها بالمصدر اى اعطاء قليل او كثير (قوله واما تقديره)  
اى على المذهب الثانى مبتدأ وقوله تقديره عطف عليه وقوله فوجه غير ظاهر خبره والجملة  
استثنائية (قوله على ان يكون زيد الخ) ومهما عبارة عن الاحوال والرابط محذوف اى  
اى حاله يذ كر زيد عنهما (قوله بمهما تذ كر يوم الجمعة) فلا بد فيه اى في الجزاء كما لا يخفى  
(قوله منصوباً) لانه مفعول والرابط محذوف اى مهما عبارة عن الاحوال (قوله فوجه  
غير ظاهر) لعل وجهه ظاهر لجريانه في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر بخلاف تقدير يكن كما  
سبق لكنه غير جائز في المفعول به والحوال والجار والمجرور كما لا يخفى (قوله مع انه يومهم  
الخ) انما قال يومهم لان المقصود في التقرير بيان وجه الاعراب في صورة الرفع والنصب الواقعين  
في الاستعمال وليس متفرعاً على التقرير لكن نقول المقدر في الحالتين يومهم ان الاعراب تابع  
للتقرير ومن هذا ظهر ان الابهام في تقدير مهما يكن وقديلاً لان المقدر في جميع الصور واحد  
والاعراب غير دائر باختلاف التقدير فتدبر (قوله كلا) مذهبه انها بسيطة وقال ابن عيسى  
انها مركبة من كاف التشبيه ولا ممشدة لتخرج من التشبيه (قوله ردعاً لك) اى عن المعاودة  
الى مثل ذلك القول وقد تكون زجراً عن فعل فيه المنوع كقولك لمن يذم طالما كلاً ولا بد فيهما من  
تقدم كلام بر ديهما سواء كان من كلام من يتكلم بهما على سبيل الانكار كقوله تعالى يقول الانسان  
يومئذ ان المفر كلاً او على سبيل الحكاية كقوله تعالى قال اصحاب موسى انما لدركون قال  
كلاً او كلام غيره كما في مثال الشرح ويجوز الوقف عليها لانها ليست من تمام ما بعدها اى  
ليس الامر كذلك اشارة الى ان الفعل الذى هي من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل كذا  
في الرضى وفيه انه زجر عن كلام سابق فيكفى لتعلقها الا ان يقال انه مغير والمغير يكون سابقاً  
فلا بد من التقدير (قوله وقديحى بعد الطلب الخ) في الرضى ويكون ايضاً ردعاً للطالب كقوله  
تعالى رب ارجعون لعلى اعمل صالحاً فيما تركت كلاً والظاهر ما ذكره الشارح لان المقصود  
نفى اجابة الطالب الى مسؤله لاجزءه عن الطلب (قوله وقد جاء بمعنى حق الخ) حينئذ يكون  
يجرى مجرى القسم فيجاب باللام كما في الآية المذكورة وقد لا يكون كذلك كما في قوله تعالى كلاً  
بل تحبون العاجلة (قوله والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة) اما الجملة السابقة فيصح الوقف  
عليها واللاحقة ولذا لا يكون بعد كلاً بمعنى حقاً كسر ان بل هو مقفوض الى قصد المتكلم فان  
اراد تأ كيد ما بعدها فالفتح وان اراد استئناف ما بعدها فالكسر (قوله جاز ان يقال انه اسم)  
في المعنى انه بعيد لان اشتراك اللفظ في الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل (قوله بنى الخ)



دفع لما يقال اذا كان اسما فلم لا ينون واعلم انه وقع في القرآن كلا في ثلاثة وثلاثين موضعا ولا يصح في جميعها كونها للدفع فزادوا معنى ثانيا فقالوا الكسائي انه قد يكون بمعنى حقوا قال حاتم يكون بمعنى الا الاستفتاحية وقال نصر بن اسمعيل يكون جوابا بمنزلة اى ونعم (قوله تاء التأنيث الساكنة) اى في الاصل واذ لم يعد اللام في رمتا بخلاف لم يبعوا وبعافانها قبل الالف متحركة في الاصل فلذا يحذف العين فيهما لاجل السكون العارض لان امر المخاطب في الاصل مضارع ولذا لم يعدوا امر المخاطب من المبني الاصل واما نحو قل الحق فانما لم تعد العين المحذوفة لان الحركة ليست كاللازمة بخلاف بعا (قوله لا المتحركة) اى ليست المتحركة معذودة في الحروف لانها مختصة بالاسم حتى صارت كالجزء واجرى الاعراب عليها في احكامها بتبعية بيان المؤنث في بحث التذكير بخلاف الساكنة فانها غير مختصة بالفعل فانها تدخل الحرف ايضا كافي ثمة وربة نص عليه في المعنى فهي كلمة برأسها فلذا عدت حرفا بين احكامها مستقلا لا وما قيل فلو لم يقيد بالسكنة لم يصح قوله وتلحق الفعل الماضي فقيه ان قوله تلحق الفعل الماضي متفرع على تقييده بالسكنة فكيف يكون ذلك موجبا للتقييد والمراد بالتحركة ما تكون مجرد التأنيث فلا يرد تاء فعلة للمخاطبة لانها ضمير الفاعل مع التأنيث (قوله فاعلا كان الخ) بيان لفائدة التعبير بالسند اليه دون الفاعل بمعنى يشمل مفعول مالم يسم فاعله فانه ليس فاعلا عند المصنف كما مر (قوله فنبه من اول الامر) اى قبل العلم بكونه فعلا ماضيا فان صيغة الفعل الماضي قد تكون على زنة الاسم والحرف والامر نحو فاذا قيل انت علم التأمل في معنى الكلام انه صيغة الماضي (قوله لانهما كالخرف الاخير الخ) اماناء الاسم فلجريان الاعراب عليه واما تاء الفعل فلشدة اتصاله به بحيث لا يمكن تلفظها بدون تاءه ولذا قدمت على الفاعل المؤنث قصدا وهما مذكورة تبعا للحكم السابق اعني لحوقها التاء التأنيث المسند اليه فانه يتبادر منه الوجوب في جمع الصيور فاخرج منه هذه الصورة فكأنه استثناء منه ولذا كتبت بهذا القدر ولم يستوف بيان جميع صور الحاق (قوله واما الحاق الخ) استئناف لدفع كون علامة التثنية والجمع كتاء التأنيث في الحاق التثنية على كون المسند اليه مشن ومجموعا في عدم تقييد الحاق بالماضي او بالفعل اشارة الى عموم الحكم الى الحاقها باي شئ تلحق من الماضي والمضارع والصفة (قوله (قوله لمدم احتياجا) اى التثنية والجمعين (قوله غالبا) احتراز عما اذا كانت مذمعا او محذوفة لالتقاء الساكنين وعن ومن وماذا كانتا عبارتين عن الجمع من غير فائدة احتراز عن نهم رجلا وربه رجلا وباب التنازع (قوله فليست بضماير) يدل عليه ايراد الواو لغير العقلاء في اكلوني البراغيث واستعمال النون للرجال في يعصرون السليط اقل به والتأويل تكلف واليه اشار المصنف بقوله التعبير بلفظ العلامة والى ان الضعف على تقدير القول بالعلامة (قوله ولا منع) ظاهرة يشعر بان هذا قول الشارح الرضى والمذكور في المعنى ان القول بكونها علامة

مذهب سيبويه وقيل هو اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعده ابدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وفي شرح التسهيل ان هذا ليس بممتنع اذا كان سماع مثل ذلك عن اصحاب اللغة المذكورة واما ان يحمل جميع ذلك على ان الالف والواو فيها ضمائر فقير صحيح بل الصحيح انها حروف دالة على التثنية والجمع نقل ائمة اللغة انها لغة قوم طى او زاذشوة حكى البصريون ان اصحاب هذه اللغة يلزمون العلامة ابداء لا يفارقونها ولو كانت ضمائر كما ذهب اليه البعض لما اختص به قوم دون قوم انتهى ومن البين ضعف قول الرضى (قوله مامر) من النون صحيح والتعبير يرد على التوجيهين حل ما وقع في النزول من قوله تعالى واسمى النجوى الذين ظلموا وقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وما في الحديث الصحيح يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار (قوله في الاصل مصدر نوتته) هكذا في العباب فان قلت هذا اللفظ ليس مما استعمله العرب وانما هو من مولدات اهل العرف فامعنى كونه في الاصل مصدر اقلت انهم اشتقوا اللفظ التنوين من النون بمعنى جعل الشيء بمعنى ما ضيع منه نحو امرته اى جعل الشيء ذاتون بادخاله عليه فقوله اذا دخلت عليه بيان لحاصل المعنى ثم نقلوه الى النون المخصوص ثم اشتقوا منه التنوين بمعنى جعل الشيء ذاتون كما وقع في الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا والتنوين يختص بالاسم وتنوينا مفعول مطلق بمعنى جعله ذاتين كافى التاج التنوين منون كردن اسم فاقبل انه مخالف للصحاح وانه يفهم منه انه متعد الى مفعولين سهو (قوله اى بذاتها) اى مع قطع النظر عما هو خارج عنها بان يكون وضعها على السكون فلا يرد نحو محسن وصائن لان سكونها بواسطة انتفاء موجب التحريك على ان الوقف غير السكون فانه قد يكون بغيره (قوله فلا تنصرها) اى التنوين الحركة العارضة المتحركة ساكنة في الاصل فلا يرد ان التنوين جامع لخروج النون المتحركة (قوله شاملة نون من الخ) قيل ان المراد نون هى كلمة وان الكلام في قسم الحرف بمعنى شمول ذلك وفيه ان التخصيص بالكلمة يخرج بعض اقسام التنوين منه وكون الكلام من قسم الحرف يكفى كون بعض اقسامه حرفا (قوله اى آخر الكلمة) اراد به ما انتهى اليه الكلمة فيدخل فيه تنوين قائمه وبصري وقاض (قوله تطفلها لها في الوجود) بان تتبعها في الوجود والعدم يشير اليه تشبيه تطفل العارض للمعرض فلا يرد ان تفسير التبعية والتطفل يوجب اخراج تبع حركة الآخر نونى التأ كيدايضا (قوله من غير تخلل شيء) كما هو الظاهر من تبعية شيء لشيء والتخصيص بالحرف خلاف الظاهر (قوله متخللة بين آخر الخ) لان الحركات لعارض حروف المد واللين يتلفظ بها بعد تلفظ الحروف الا انه لقصر زمان تلفظها يتوهم انه يتلفظ بهامع الحرف (قوله للتمكن) يدل على تلفظ تمكن الاسم وبقاؤه على الاصل وهو الانصراف (قوله امكنية الكلمة) اى كونها امكن في التمكن لان غير المنصرف ايضا يتمكن في الجملة ويسمى الاسم امكن فهو افعال من التمكن

على الشذوذ كذا في شرح التسهيل ولت ان تجعله من المكاة لرافته بقاءه على الاصل وان  
يجعله من المكان على الشذوذ (قوله لم يشبه الفعل الخ) لم يقل لم يشبه الجرف والفعل كما في عامة  
الكتب لان الامكن في مقابلة غير المنصرف والتنوين فارق بينهما (قوله بالوجهين) فلا  
ينصرف لمشابهته بوجه آخر كضارب (قوله معناه) ان تصور صورته للضرورة والتناسب  
فهى داخله في تنوين التمكن وليس قسما سادسا كما عده بعضهم (قوله بين المعرفة والنكرة)  
من الاسماء المبنية عند القوم حيث قالوا انه يختص بالصوت واسم الفعل ويترد في ما آخره و به  
(قوله الآن) اى الزمان المتصل بزمان المتكلم بوجه (قوله واما التنوين الخ) انما خص المثال  
بنحوه اى بالنكرة المبنية غير المنصرف اذا دخله التنوين بعد جعله كالنكرة في عدم  
التعين سواء بسبب او لايستتبعه للتكثير بل للتمكن لانه الزائل بموانع الصرف فاذا زال  
المانع عاد بخلاف سببوه فانه كان مبنيا فاذا نكر يدخل فيه تنوين التكثير (قوله لا ارى منعا)  
ى لا اظن منعا فيحوز ان يكون تنوين احدوا ابراهيم بعد التكثير والتكثير معاقلة بدل  
عليهما (قوله فاذا جعلته الخ) دفعا لما قال من انه لو كان للتكثير لما بقى في نحو رجل بعد العمية  
وفي بعض نسخ الرضى واما التنوين في نحو رب احدوا ابراهيم يتحضر للتكثير بل هو  
للممكن ايضا لان الاسم منصرف (قوله وانا لا ارى الخ) فعلى هذا قوله والتنوين الخ فكلام  
من قبل نفسه وانا لا ارى عطف عليه وعلى النسخة التى نقلها الشارح كلام من قبل القوم وانا  
لا ارى استئناف من قبل نفسه ولت ان تحمل كلام القوم على ما اختاره الرضى كما لا يخفى (قوله  
عوضا عن المضاف اليه) لم يقل عوضا عن حرف فاضل بجوار اوزايد كجندل فان تنوينه بدل من  
الف جندل او مضاف اليه لان كون التنوين فيهما عوضا مختلف فيه فعند المبرد تنوين جوار  
للسرف وعند ابن مالك تنوين جندل للصرف وليس ذهاب الالف الذالة على الجمعية كذهاب  
الياء من جوارو وفي تخصيص الامثلة باذوكل وبعض اشارة الى اختصاصه بهذه الكلمات (قوله  
لتعاقبهما الخ) بيان لوجه التناسب بينهما ليصير احدهما عوضا عن الآخر (قوله زالت  
للعتين) ولذا سميت بمسلة زالت تنوينها وقال الزمخشري انها تنوين الصرف وان سمي به لضعف  
تأنيته لعدم تحض تأنيث التأنيث لانها مع الالف علامة الجمع ولا يصح تقدير تأنيثه غير هالان  
اختصاص هذا البناء بجمع المؤنث يابى عن ذلك كماء اخت وبنت مع ان التأنيث فيهما بدل من الواو  
ويمنع عن تقدير تأنيثه اخرى (قوله لانها معنى مناسب الخ) لشاركتها النون في كون كل منهما علامة  
تمام الاسم فقط من غير دلالة على شىء آخر (قوله او اخر الايات) فى القاموس البيت من الشعر  
والمدر وبيت الشاعر والمضارع جمع مضارع البيت معروفان ومصرعا البيت  
من الشعر شبا مصرعاى الباب لاسواء اشها كذا فى سمس العلوم والمضارعان من الابواب والشعر  
ما كانت قافيتان فى بيت وبان منصوبان بضمان جيعامد خلهم فى الوسط منهما وصرع الشعر

والباب جعله مصرعين كذا في القاموس ولعل استعمال هذين اللفظين في الشعر بطريق التشبيه (قوله لتحسين الانشاد) اى قراءة الشعر يقال انشد الشعر قرأه (قوله لانه حرف الخ) تعليل لما يستفاد من السابق اى سيجى (قوله مالحق الخ) اى تنوين التزم في اللغة التغمى وحرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم لكونهما على الحرف والترديد في الخيشوم من اسباب حسن الغناء فلذا سمي المغنى مغنيا لانه يغنى صوته اى يجعل فيه غنة والاصل مغن بثلاث نونات ابدلت الثالثة يا فغنى تنوين هذا ما ذهب اليه ابن يعيش واختاره المصنف في شرح المفصل وقال غيره سمي تنوين التزم لانه يلحق لتزم من المد (قوله وانما اعتبروا الخ) يعنى ان محل ترديد الصوت في الخيشوم هو الآخر فلذا اعتبروا الخوقه بالآخر (قوله وان كان) اى لحوق مالحق او آخر الايات لانه محل التغمى الخ فاللاحق في الوسط واقع لافى محله فلذا لم يعتبروه وفيه بحث لان لاصحاب التغمى في كل نوع من الغناء مقامات للصوت من قصره وترديده وخفته ونقله او عدلوا عنها فاق حسن ذلك سواء كان في الآخر او في الوسط لان اختلال التغمى يحصل بالتنوين العالي مطلقا ولانه قد يكون آخر المصراع والبيت تعلق بما بعده فيختل التنوين حينئذ بفهم المعاني (قوله القافية المطلقة) القافية عند الخليل مداً آخر حروف البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك قبل ذلك الساكن هو اول القافية مشتقة من القفو وهو التبعة لان القوافى يجمى بعضها اثر بعض والروى هو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلاً من رويت الحبل اذا قلته اورويت البعير اذا شدت عليه الزواء وهو الحبل الذى تجمع به الاحمال او من الرى لان البيت يروى عنه فيقطع (قوله لا لاطلاق الصوت) في الصراخ الاطلاق زها كرددن (قوله بابدال حروف الاطلاق) والجامع كونهما من حروف الزوائد ولزوم السكوت (قوله اقلى اللوم الخ) في بعض الروايات فقولى ان اصبحت لما يدل عليه بيان المعنى والبيت لجري اراد يا عاذلة اقلى لومك وعتابك على ما فعله وتأملى فيما افعله فقولى لقد اصاب جرير فيما فعل وانصفى ولا تكبرى وفيه ان عاذلته على الخطأ فما تقول كذا فى شرح ايات المفصل وحينئذ لقد اصاب مفعول قولى والشرط مختل في اجزاء ما دل على الجزاء (قوله وحصل باشباع فقهما الخ) الاشباع تحصل الوزن فلا بد منه والتعويض عند التغمى فاقبل لاوجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابدال التنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع ايسر بسى (قوله وقاتم الاعماق الخ) البيت لروء به القاتم المظلم العمق بفحنتين وبالضم ما بعد من اطراف المفازة والجمع اعماق والحاوى الخالى والمخرق بفتح الراء وكسر القاف المهر والطريق وقيل مهب الريح يخرقه والاعلام جمع علم وهو ما يمتد به في الطريق واخفق بالسكون الاضطراب يقال خفقت الدابة والقلب والمراب اذا اضطرب حرك

للضرورة، والمراد به السراب الخافق نعت بالمصدر والمعنى رب مقازة مظلمة الاطراف خالية  
 الممر لم يسكنها احد ولا يتميز فيها الاعلام لظلمتها او لغو مهالماعة السراب وجواب رب محذوف اى  
 قطعته (قوله بالفتح او الكسر) كما تقرر في تحريك الساكن ان الاصل فيه الكسر والفتح للحمية  
 وقدم الفتح اشارة الى اوليته لان الغالى زائد في اصله والكسر يزيل الثقل (قوله بل هو  
 موضوع لغرض الترنم) وذلك لان المقصود منه حصول الترنم في الخارج لا افهام معنى الترنم  
 وحصوله في الذهن (قوله تساهل ونسأخ) تنزيل الغرض من الشئ مثله معناه نفي  
 اعتبار الوضع في بعضها ايضا تأمل وهو تنوين المقابلة فان المقصود من الحاقها تحصيل المقابلة  
 لا فائدة المقابلة للمخاطب بخلاف تنوين التذكير فانه لا فاهم عدم تعيين مدخولها وتنوين العوض  
 فانه قائم مقام المضاف اليه الدال على المعنى فيفهم معنى المضاف اليه بالواسطة وتنوين التمكن  
 فان المقصود منه افهام كونه منصرا فلا تحصيله فعنى قوله وهو للتمكن الخ انه يحى للتمكن وغيره  
 ليشمل المعنى والغرض والحق ان الكل قوائد التنوين كاتدل عليه عبارة التسهيل فانه قال  
 التنوين نون ساكنة تزداد في آخر الاسم تبيينا لبقاء اصله او لتذكيره او تعويضا ومقابلة لنون  
 جمع المذكر او اشعارا بترك الترنم في روى مطلق في لغة تميم (قوله اى التنوين) بشرط بقاء  
 على حاله وعدم صيرورته جزأ بان جعل علما مع التنوين فانه لا يحذف (قوله وجوبا)  
 فالاستمرار المستفاد من المستقبل قرينة الجواب وهذا في السعة واما في الضرورة فقد  
 لا يحذف فان الضرورات تبیح المحذورات كقوله جارية من قيس بن ثعلب \* حيث  
 لم يحذف من قيس رعاية للوزن وخرجه ابن جني على البدل وردبان العرب لم يجعل  
 ابنا في ذلك الاصفة ولذا لم يتون الا في الشعر وهذا الحذف مطرد كحذفه عند اضافته  
 بدخوله دخول اللام وقد يحذف فيما عداه تخفيفا للقاء الساكنين ومنه القراءة الشاذة  
 احدا لله الصمد (قوله من العلم) المعروف بما سبق فيشمل اللقب والكنية ايضا (قوله موصوفا)  
 وصفا نحو ما يلفظ ابن لمكبر فلا يحذف في زيد بن عمرو ومشروط الاتصال كما هو المنادى  
 فلا يحذف في زيد الظريف بن عمرو ويشترط كون الثاني مذكرا بناء على ان العرب لا ينسبون  
 الرجل الى امه واشترط بعض المتأخرين كونها مكبرا وليس كذلك مضاف الى علم للاب  
 كما هو الشائع في الاضافي وهو المطابق لما قاله المحدثون من انه اذا اضيف الى علم الجدل لا يسقط  
 التنوين ولا الف الابن خطأ وقيل سواء كان للاب أو للجد واشترط المحدثين وضع جديد  
 منهم فرقا بين الاضافتين وقوله آخر لبيان الواقع واللفظ المضاف لا يكون عين المضاف  
 اليه لفظ الموصوف وان اتحد في المفهوم والصدق فيدخل فيه زيد بن زيد بمعنى زيد  
 بن نفسه كناية عن عدم الاب كذا في بعض النسخ (قوله لكثرة استعمال) اى لا اللقاء  
 الساكنين فانه لا يوجب الحذف لجواز تحريكه بالكسرة على ما هو الاصل في الساكن (قوله  
 خطاب بحذف الالف) واما حذفه في اللفظ فليس مختصا بحال حذف التنوين (قوله وكذلك)

الخ) فالعلم اعم من ان يكون صريحا او كناية عنه كذا ما يجري مجرى العلم نحو سيد بن سيد و ضل بن  
ضل و طاهر بن طاهر و هـ بن هـ ( قوله و يعلم منه ) بناء على ان التقيد في المسائل تقيد في الحكم  
عامه ( قوله نحو جاءني رجل ابن زيد ) المثال الصحيح جاءني رجل ابن زيد و بدا بن العالم  
والامر هـ لان المثال الفرصى يكفي في التصحيح ( قوله و حكم الابنة الخ ) و لم يذكره المصنف  
اكتفاء بذكر الاصل اولانه اختلا في فان منهم من منع ذلك لان موضع الاسماء الابن حكاه ابن  
كيسان كذا في شرح التسهيل ( قوله فانها لا تحذف ) اى خطأ حيثما وقعت اى في موضع الالتباس  
وعدمه ( قوله في مثل هذه هند ابنة عاصم ) اى فيما وقعت صفة للمؤنث يجوز حذفه فلو  
حذف الف ابنة لا يدري انه لفظ ابنة فيحذف تنوين موصوفه ويسكن الباء و لفظ بنت فيجوز  
في موضعها التنوين وعدمه ولا يسكن الباء في التسهيل و الوصف ابنة كالوصف بان يحذف  
التنوين وعدمه و اهماسيدويه عن العرب الذين يصرفون هندا و نحو هافيقه و ان هندا ابنة  
عاصم بلا تنوين انتهى والفرق بان تاء التأنيث تكتب بصورتها مطولا و تاء ابنة تكتب بصورة الهاء  
ليس بشئ لانه يجوز كتابة ابنت بالتاء المطولة لان كتابة الكلمة تاء بحالة الوقف ويجوز  
وقف ابنة بالتاء الا ان العرف وقفها بالهاء بخلاف اخت و بنت فانه لا يجوز وقفهما بالهاء فلذا  
يكتبان بالتاء المطولة في التسهيل و ابدال الهاء من تاء التأنيث المتحرك ما قبلها لفظا و تقدير اى  
آخر الاسم العرب اعرف من سلامتها و قال شارحه احتراز بقوله المتحرك ما قبلها من ان لا يتحرك  
لفظا و لا تقدير اى لا يوقف عليها الا بالتاء نحو بنت و اخت ( قوله نون التأنيث ) و اشار بجعله  
قسمين الى انهما اصلان كما هو مذهب البصريين و قال الكوفيون الثقيلة اصل و معناهما التأنيث  
و قال الخليل التأنيث بالثقل ابلغ ( قوله لثقلها ) اى المشددة المستزمنة للحركة فلذا لم تعرض لكيفية  
اصل التحريك ( قوله اى غير الف التثنية ) لا يخفى انه لا يمكن ان يراد بالالف الالفان فالمراد  
جنس الالف في اى نوع كان فالأظهر ان يقول الف التثنية كانت ا و الف الجمع ( قوله و الف  
الجمع ) اختار الشارح رعاية لمناسبة التثنية و جعل عبارة القوم تفسيره و هذا الاطلاق  
اخترعه الشارح لمناسبة التثنية و الشائع الف الوصل كما في الرضى و معنى الاضافة ما فسره  
بقوله اى الفاعل فهى بأدنى ملابسة ( قوله لشبهها فيهما ) اى في التثنية و الجمع نون التثنية  
في كون كل منهما نونا و اقباعا بعد الالف و لم يقل لشبهها معهما في عدم تفكيك الضمائر لانه  
يؤهم شبه النون مع الالفين نون التثنية و الاولى اسقاط لفظ فيهما ذالا حاجة اليه ( قوله اى  
نون التأنيث ) رعاية لو حدة الضمير و قيل لكل واحدة من الثقيلة و الخفيفة رعاية لقرب المرجع  
مع تخصيص الحكم في كل واحدة منهما و على التقديرين الجملة مستأنفة و لا يجوز ان تكون خبرا  
بعد خبر لان الخبر الجملة يجب فيه العاطف ( قوله بالفعل المستقبل الخ ) المراد بالفعل المستقبل  
الاصطلاحي و دخوله على اسم الفاعل تشبيها له بالمضارع في قوله اقاتلن احضروا الشهود \*

وعلى الماضي في قوله دامن سعدك ان رجحت متيما اضطرارى والمراد الاختصاص في السعة  
 (قوله الكائن في ضمن الامر) بأن يكون مذكورا لفظا فيما عدا امر المخاطب او حكما وتقديرا  
 كافي امر المخاطب فانه في الاصل مضارع حذفته منه اللام لكثرة الاستعمال فهو في التقدير  
 فعل مستقبل في ضمن لام الامر كما مر الغائب والمتكلم اعم من الامر بغير اللام وباللام على التوسع  
 والامر بغير اللام وبفهم حكم هذا الامر بطريق الاولى وما قيل في توجيه عبارة المتن من ان  
 كلمة في متعلقة بالاستعمال المقدرو المراد من هذه الامور المعاني المصدرية اى بالفعل المستعمل  
 في الامر والنهي ففيه ان المستعمل في التثنية والاستفهام والعرض ليس صيغة الفعل بل ادواتها  
 وان اطلاق الفعل المستقبل على امر المخاطب خلاف الاصطلاح وان الامر بالمعنى المصدرى  
 لا يشمل الدعاء (قوله نحو هل تضر بن) وكذا ساير ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية  
 اورد المثل بهل رد اعلى من خصه بالهزة (قوله في جميع هذه الامثلة) لوترك بيان التخفيف  
 والتشديد في امثلة الامر واكتفى بهذا التعميم لكان اخضر لكن ما ذكره ابن جنى خص او لا ثم  
 عم (قوله بهذه المذكورات) السمة وهو الموافق لما في الباب وزاد الرضى التحضيض واما التثنية  
 والشرط المؤكد بما فهو في حكم المستثنى بدليل ذكرهما بعد (قوله الدالة على الطلب) اما طلب  
 وجود الفعل او عدمه كافي الامر والنهي والتحضيض والعرض والتثنية والسؤال عن حصول  
 الفعل كافي الاستفهام واما في دلالة القسم على الطلب ففيه تأمل لان الانسان قد يقسم على ما يعلم  
 بما ليس مطلوبه كقوله من اتى كبيرة والله لا ما قبل ان يقال الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو  
 مطلوبه وحل بقية الباب عليه (قوله دون الماضي والحال) اما حال من النون اى متجاوز عما  
 يدل على الماضي والحال او من الضمير المستتر في الدلالة اى متجاوز تلك المذكورات عن الدلالة  
 على الماضي والحال (قوله لانه لا يؤيد كذا الخ) على بناء المعلوم المسند الى ضمير النون اى لا يؤيد  
 النون الا المطلوب بالان وتوضعه لتأكيد طلب حصول شئ اما في الخارج او في الذهن والمطلوب  
 لا يكون ماضيا ولا حالا ولا خبرا مستقلا فاقبل في حصر التوكيد في المطلوب نظر لا تتقاضه  
 بمثل ان زيد اسبقوم منشأ قراءة يؤيد على بناء المجهول (قوله وقلت في التثنية) ولم يقل وفي التثنية  
 قليلا او في مثل ما يفعل كثير الان دخول النون فيهما ليس بالاصالة بل بواسطة شبههما بالطلب  
 فلذلك لم تشار كهما في الاختصاص ولانه لا يصح تعلق قليلا بالاختصاص ولا بالتثنية والمراد  
 بالتثنية اعم من صريحه وما يتضمن معناه فيدخل فيه فلما افعلن كذا واخذ حيث قال سيوية تدخل  
 بعد لم تشبها الها بلا التثنية في الجزم (قوله زيد ما يقوم من) اورد المثل بما يعلم حكم التثنية بلا طريق  
 الاولى فان مشابهته بلا الناهية اتم ولذا يجئ بعد لا المتصلة بالفعل نحو زيد لا يقوم وبالمنفصلة  
 عنه نحو لا في الدار تضر بن زيد او ما قيل انه لم يجئ في التثنية بما قد فوع بما وقع في قولهم من عضه  
 بالسن ما يكرها وغير ذلك كافي الرضى (قوله الا قليلا) قيد اقله بلا المتصلة بالفعل المضارع



بمنوع كيف وجعله ابن جني قياسا وقال ابن مالك هو كالنهى في الاصح وفيه ان كونه قياسا  
لا ينافي القلة فان كل قياسى ليس يستقل واما قال ابن مالك فعناء التشبيه في جواز الدخول  
ردا على من منعه مطلقا (قوله اى في جوابه المثبت) ثبت القسم بجواب القسم وجعله من  
قبيل جرد قطعية تكلف يحتاج الى ارادة المقسم عليه من القسم (قوله لان القسم محل التأكيـد)  
اى كائن في محله منزل منزله (قوله بغد صلاحه له) صلاحا ما احتراز عما يصلح اصلا  
كالجملة الاسمية والفعل الماضى المثبت وفيه مانع كاسمئجي وعما يصلح صلاحا ما كالمستقبل  
المنفي فانه لكونه منفيا والاصل في الانشاء العدم لا يصلح للتاكيد ولكونه مالم يوصال وما  
ذكرنا الدفع ماقبل ان التعليل لا يختص بالمثبت وفي اعتبار قيد الصلاح في الدليل اشارة الى  
ان المدعى اعنى اللزوم مشروط بالصلاحية وتركه المصنف لظهوره فلا يرد ان اللزوم على  
اطلاقه غير صحيح لكونه مشروطا بكون المضارع خاليا من حروف التنفيس غير متعلق به  
جار سابق وغير مفصول بينه وبين اللازم بقذف النون لا يدخل في نحو ولسوف يعطيك  
ربك فتضى لان النون يخلص المضارع للاستقبال فكذلك هو الجمع بين حرفين معنى واحد في  
كلمة واحدة ونحو قوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون لان تقديم المعمول يقتضى  
الاختصاص يقتضى تسليم اصل الحكم المنفى للتاكيد ونحو والله لقد اظن زيدا منطلقا لان  
قدا لا يجمع حرف الاستقبال (قوله فيما عدا مثبت القسم الخ) مما هو صالح وهو الفعل المستقبل  
المنفى (قوله بل جائز) نحو قول الشاعر

والله لا احيدن المرأ محتسبا \* فعل الكرام وان فاق الورى حسبا

والاكثر ان لا يؤكد كقوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من موت كذا في شرح  
التسهيل (قوله وكثرت) اشارة الى انه قد يلحق الشرط وان لم يؤكد بما نحو ان لم يفعلن  
افعل والى انه قد يلحق الجزاء ان كان الشرط مما يجوز لحوقه به كذا في الرضى (قوله المؤكد  
حرقه) لم يقل المؤكد اذ اشارة الى ان في الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط في الحقيقة تأكيـد  
لكلمة ان التى تتضمنه (قوله بما) سواء كانت لازمة كما في حيثما واذما ولا كتما (قوله وما  
قبلها) مع ضمير المذكورين حال مقدرة من الضمير المستتر في الظرف العائد الى ما لان كونه قبل  
النون لا يجمع كونه مع الضمير ومن هذا ظهر بيان حكم الصحيح اذ في المعتل ماقبل النون بعد  
الضمير فاقبل ان التعليلين المذكورين لا يجريان في اخشون واخشين وهم (قوله ان اشتراط  
الخ) فلا يكون مانح فيه من التقاء الساكنين على حده فتجوز المدة واعلم ان نون التأكيـد ليس  
بجزء حقيقة لكنه كالجزء لشدة اتصاله بما قبله فلرعاية الاول قالوا وفي جمع المذكرين والمخاطبات  
فيهما التقاء الساكنين على غير حده ولرعاية الثانى قالوا في التثنية والجمع المؤنث ان التقاء  
الساكنين على حده ويعكس اللزوم الثقيل في الاولين والالباس واجتماع النونات في الاخيرين



( قوله ان لم يشترط ) ذلك فيكون هذا من قبيل التقاء الساكنين على حده فلا تحذف المدة لاجله بل لاجل النقل ويدل على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل حيث قال لا يلتقي الساكنان في الوصل المحض الا اولهما حرف وبين ثانيهما مدغم متصل لفظا وحكما وقال شارحه انه لفلة وقوعة في الاستعمال كاعدم لان نون التأكيد لا يدخل الا فيما فيه معنى الطلب وطلب الشخص من نفسه غير صحيح الا بتأويل واعتبار تغير اعتباري ( قوله وحكمهما غير ما ذكر ) لان ما قبله فيهما الالف لا الفتحة والرضي جعل حكمهما ما ذكر لان الالف حازر غير حصين ولان الالف في حكم الفتحة وجعل قوله فتقول في التثنية والجمع الخ بيانا للفرق بينهما وبين جمع المذكرا والمخاطبة والظاهر ما ذكره الشارح ( قوله لازوم التقاء الساكنين الخ ) على كلا المذهبين لعدم كون الثاني مدة ( قوله فانه يجيز ) يدل على انه يجوز التقاء الساكنين على غير حده مطلقا وليس كذلك ومع ذلك قوله معتبرا الى معفو اتكرار والصواب ما في الحواشي الهندية فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين معتبرا اذا كان اولهما حرف لين لانه لما فيه من المد كالحركة وقيل انه تحرك النون بالكسرة وعليه حل قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف ( قوله وهو ليس بمرضى عند الاكثرين ) مع امكان التكلم ونجيشه كقراءة نافع بحياى وقراءة ابى عمرو والى لان كمال الفصاحة في تبين الحروف وتحقيقها والتقاء الساكنين ينافية وحال الوقف حال المتكلم فلا يقاس عليه حال التكلم ( قوله وهما في غيرهما ) حال من ضمير الخبر العائد الى هما ومع الضمير البارز حال من غيرهما والمعنى ان النونين في نحو قهما آخر الفعل كاللفظ المنفصل حال كونهما في غير المثني والمجموع حال كون ذلك الغير مع الضمير البارز وذلك لقوة جهة انفصاله بتوسط الضمير البارز ( قوله بيان الافعال المعتلة ) لانه بين الحاقها بالصحيحة بقوله وما قبلها الخ كما مر ( قوله ان النونين حكمهما مع المثني الخ ) علم ذلك مع التقييد بقوله في غيرهما وعدم التعرض لبيان حكمهما اكتفاء بما ذكر في الصحيحة ( قوله ما ذكر ) من المحوق في الثقبلة المكسورة بعد الالف التثنية والالف الفصل وعدم لحوق الخفيفة خلافا ليويس ( قوله ومع غيرهما الخ ) عطف على قوله مع المثني وقوله على ضربين عطف على ما ذكر عطف معمولى عامل واحد المراد بالضميرين كونهما كالمفصل وقوله امامع ضمير بارز مع ما عطف عليه حال من غيرهما الى النونين حكمهما حال كونهما على غير المثني والمجموع حال كون ذلك الضمير مقارنا مع الضمير البارز والضمير المستتر على ضربين ( قوله وهو ) الى ذلك الغير المقارن بالضمير البارز شيان الخ وليس قوله امامع ضمير بارز وامامع ضمير مستتر بيانا للصريين في استفاد ان النون امامع ضمير بارز او مع ضمير مشترك ويحتاج قوله وهو شيان الى تكلف التقدير او التسامح على ما فهم ثمان حصر الشارح قدس سره العزيز غير المثني والمجموع في القسمين المذكورين على انه اعتبر الحاق النونين بامر المخاطب لانه الاصل

في الطلب وحال البواقى على المقايضة كما يدل عليه الامثلة وحصره ما يكون مع الضمير المستتر في الواحد المذكور دون المؤنث فلا يردان ههنا قسمائنا والثواب يكون مع الضمير نحو ليضربن (قوله وارمو الغرض) بفتحين الهدف (قوله وتضم الواو الخ) بصيغة الخطاب عطف على قوله فنقول ووهم بعض الناظرين فقرأه بالياء الجارة وصيغة المصدر ثم اعترض فقال المناسب لسياق ما سبق ان يقال وكذا اخشون بضم الواو المفتوح وكذا قوله بكسر الياء المفتوح (قوله ونعني بها الف التثنية) هكذا في شرح المصنف لان المتصل بالفعل الواو والياء واتصال الالف والنون به معلوم اذ لا يمكن في الواحد المذكور اجراء الحكم ماسوى الالف قال المصنف كالتصل لتشاركهما في حقوق آخر الفعل بحيث لا يمكن التلغظ بالبحركة ما قبلها في اقتضاء فحة ما قبلها فعين الالف فاندفع ما قبله الرضى من ان كونه كالتصل على اطلاقه ليس بصحيح لانه شامل للواو والياء ايضا وانت لا تثبت اللام معهما وانه اذا اريد بالتصل الف التثنية لا معنى لجعل ابقاء اللام في اغزون محمولا على ابقائها في اغزو لاننا نقل الكلام الى اغز فكل ما يقال في اغز يجرى في اغزون فليس الاتطويل المسافة وهو مدفوع بانه ليس في كلام المصنف شئ يدل على الحمل بل مجرد تشبيه النون بالالف في الحكم اختصارا في العبارات للاشتراك في العلة وهو انه لو لم بعد اللام مع اقتضاء كل منهما قح ما قبله يلزم الاحجاف في الكلمة بحذف اللام وما يدل عليه من الضمة والكسرة (قوله اى لاجل الخ) غير الشارح رحمه الله الترتيب المشار اليه المذكور سابقا رعاية لترتيب الامثلة (قوله باسقاط نون الجمع) لانه علامة الاعراب ونون التأكيدي يقتضى البناء (قوله وضم الواو) لثلاثا يلينس بالواحد (قوله لا على ترين) كما سبق اليه الوهم اذ لا يدخل الاستفهام على الامر (قوله وهذه الامثلة الخ) لم يراع المصنف الترتيب المستفاد من الحكمين السابقين بأن يورد امثلة الضمير البارز منفردة عن الضمير المستتر بل راعى الترتيب العرفي فوقع الاختلاط في الامثلة (قوله على ترتيبها تصريفها الواقع) بعد اسقاط مثال المثني والجمع المؤنث (قوله لالتقاء الساكن المذكور بعدها) فلا يرد نحو اضربن فانه فيهما ملاقا ساكن قبلها فلا يحذف والقرينة على ذلك انه في مقابلة الوقف كانه قيل يحذف في الوصل وقت لقاء الساكن مطلقا سواء كانا بعده ضمة او كسرة او فحة نحو اضرب الرجل و اضرب الرجل يريد اضربن اضربن اضربن فحذفت لالتقاء الساكنين تشبيها بحرف العلة اذ لاحظناها في الحركة وما قيل ان الحذف للساكنين لا يكون الا للاول ففيه انهم ضروحا بالاختلاف في ان المحذوف من متقول الواو والاول او الثاني (قوله ولا تهمين الخ) اى بالنون الخفيفة (قوله علك) بمعنى لعلك ولا جرائها مجرى عسى ادخل في خبرها ان والمعنى لا تهمين الفقير لفقره عسى ان تركع وتذل وازمان قدر فعه واعزده فيستغنى هو وتفتقر انت لان حوال الزمان لا تدوم وقوله

لكل هم من الهوم سعة \* والمسي والصبح لابقاء معه  
 قد يجمع المال غير آكله • ويأكل المال غير من جمعه  
 المسي السا (قوله خطأ لمرتبة الخ) ولكنه لا زال لاسم لا يخلو عنه الفعل بلا مانع • فائدة  
 لو لقيت سا كنا بعد الالف على مذهب من اجاز ابدال النون همزة وقتحتها فتقول اضربا  
 الرجل يا رجل واضربنا الرجل بحذف النون لالتقاء الساكنين (قوله في حال الوقف)  
 عطف على مقدر بعد يحذف السابق او على يحذف وكلام الشارح يحتمل الوجهين (قوله  
 اذا ضم وكسر ما قبلها) التقيد بالظرف مستفاد من مقابلته بقوله والمفتوحة تقبل الفاء (قوله  
 وجب ان ترد المحذوف) لزوال المانع قيل والذي يظهر ان دخولها في الوقف خطأ  
 لانها لا تدخل بمعنى التوكيد ثم تحذف ولا يتبع دليل على مقصودها التي جاءت له كذا  
 في شرح التسهيل (قوله وقلت اغزوا الخ) وكذا تقول هل تضربون هل تضربين  
 في حال الوقف على تضربن وتضربين فتزد الواو ونون الرفع (قوله فانه لا يرد)  
 اي حال الوقف ما حذف لا جمل النسوين فتقول قاض ورام بالنسوين ولا تقول  
 قاضي ورامي باعادة الياء (قوله تقبل الفاء) اي حال الوقف (قوله فان)  
 النسوين اي حال الوقف (قوله نحو اصبحت خيرا) لا يخفى ما  
 في التمثيل من حسن الاختتام على وفق اختتام المتن حيث اورد  
 النون المحففة كافي آخر الكتاب ونعمه بالالف وهو ساكن  
 ابدا اشارة الى الاستراحة بعد الخفة هذا آخر ما او ردت  
 من تحقيق مباحث الفعل والحرف من الشرح الدقيق  
 والبحر العميق لما رأيت القصور من المتصدين لعله  
 عن تدقيقه وعدم الظفر بمقصوده فيما تعرضوا  
 لتحقيقه والحمد لله على الانعام والصلوة  
 والسلام على رسوله خير الانام \*  
 وعلى آله واصحابه الكرام \*  
 الى قيام الساعة  
 وساعة القيام